ابن سينا

الشفاء

المنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة ايران ١٤٠٥ هـ ق

الشفاء
المنطق
٣

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٥ - البرهان

تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م

ابن‌سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.
{شفاء. برگزیده . منطق}
الشّفاء: منطق جلد سوم / مؤلّف ابن‌سینا؛ تصدیر و مراجعة ابراهیم مدکور؛ تحقیق ابوالعلا عفیفي – قم: مکتبة سماحة آیةالله العظمی المرعشي النّجفي الکبری - الخزانة العالمیّة للمخطوطات الاسلامیّة - قم – ایران، ۱۴۳۳هـ = ۲۰۱۲م = ۱۳۹۱.
۴ج.
ISBN 978 – 600 – 161 – 069 – 1 (دوره)
ISBN 978 – 600 – 161 – 075 - 2 (جلد سوم منطق)
فهرست‌نویسی بر اساس جلد اوّل.
کتابنامه به صورت زیرنویس.
نمایه.
عربی.
۱.منطق- متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ . الف. مدکور، ابراهیم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ب. عفیفی ، ابوالعلا. ج.کتابخانهٔ بزرگ حضرت آیت‌الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینهٔ‌جهانی مخطوطات اسلامی. د. عنوان. هـ . عنوان: شفا برگزیده. منطق. و. عنوان: منطق.
۷۳ش ۲ الف/ ۴۸۹ BBR ۱۶۰
۱۳۹۱ ۲۴۴۷۸۸۱

الشّفاء (المنطق ج ۳)

المؤلّف : شیخ الرّئیس ابن سینا
المحقّق : دکتور ابوالعلا عفیفي
تصدیر و مراجعة: دکتور ابراهیم مدکور
النّاشر : مکتبة سماحة آیةالله العظمی المرعشي النّجفي الکبری
-الخزانة العالمیّة للمخطوطات الاسلامیّة - قم - ایران
الطّبعة الثّانیة : ۱۴۳۳هـ .ق / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱ هـ . ش
العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه
المطبعة : گل‌وردي - قم
لیتوغرافیا : تیزهوش – قم
مشرف الطّباعة : علي الحاجي باقریان
ردمك (الدّورة): ۱- ۰۶۹ – ۱۶۱ – ۶۰۰ - ۹۷۸ — ISBN (vols.): 978 – 600 – 161 – 069 – 1
ردمك (المجلّد): ۲- ۰۷۵ – ۱۶۱ – ۶۰۰ – ۹۷۸ — ISBN (vol.): 978 – 600 – 161 – 075 - 2
AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN
TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637
http:// www.marashilibrary.com
http:// www.marashilibrary.net
http:// www.marashilibrary.org
E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

كتاب البرهان

المقالة الأولى

صفحة

المقالة الثانية

تصدير

للدكتور ابراهيم مدكور

البرهان

باب هام من أبواب المنطق القديم ، وقل أن نجد له ذكرا فى الكتب المنطقية المعاصرة ، وما ذاك إلا لأن نظرية الاستدلال القياسى حلت محله وطغت عليه . وقد عنى به ابن سينا عناية كبرى ، فعرض له فى مختلف مؤلفاته المنطقية ، ووقف عليه القسم الخاص من منطق الشفاء . ولا نزاع فى أن هذا القسم أوسع مصدر عربى كتب فى البرهان ، وقد أخذ عنه مناطقة العرب اللاحقون دون استثناء ، وهناك ما يؤيد أنه امتد شىء من أثره إلى العالم اللاتينى .

ولكى يدرس ابن سينا البرهان كان لا بد له أن يوضح حقيقته ، ويشرح مبادئه ، ويحاول تطبيقه على العلوم المختلفة ، وحول هذه النقط الثلاث تدور دراسته ، ويكاد يتلخص "كتاب البرهان" الذى نصدّر له .

والبرهان عنده قياس يقينى مؤلف من يقينيات لإنتاج يقينى [1] فهو قياس ذو مقدمات خاصة يوصل إلى العلوم اليقينية [2] . والأقيسة فى الواقع مراتب ، فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهانى ، أو ما يوقع شبه اليقين وهو الجدلى أو المغالطى ، أو ما يوقع ظنا غالبا وهو الخطابى ، أو ما يوقع تخيلا تنبسط له النفس أو تنقبض وهو الشعرى [3] . وكل تلك أقيسة تختلف فى المادة وإن اتفقت فى الصورة ، وتتفاوت فى المبادئ التى تقوم عليها .

وهذه القسمة الخماسية التى تخلط المنطق بالأدب تصعد إلى أصل أرسطى ، ذلك لأن المعلم الأول سبق إلى قسمة القضايا إلى يقينه ومحتملة ، وحاول تطبيق قياسه على الخطابة والشعر كما

---

(1) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ؛ ص ٧٨ — ٧٩ .

(2) المصدر نفسه .

(3) المصدر نفسه ، ص ٥١ — ٥٢ .

طبقه على البرهان والجدل[1]. وقد اعتد بها فلاسفة الإسلام اعتدادا كبيرا، وعوّلوا عليها فى الحوار والمناقشة. وشاءوا أن يخاطب كل فريق بنوع الاستدلال الذى يلائمه، فإذا كان الفلاسفة يستمسكون بالأقيسة البرهانية، فإن السياسيين ينبغى أن يقنعوا فى مخاطبة الجماهير بالأدلة الخطابية[2].

والبرهان ضربان: برهان لِمَ وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة منطقية وطبيعية للنتيجة، منطقية لأنه يستلزمها، وطبيعية لأنه علة وجودها، مثال ذلك: هذه الخشبة باشرتها النار، وكل خشبة باشرتها النار محترقة، إذن هذه الخشبة محترقة[3]. وبرهان إنّ وهو ما ربط الطرفين أحدهما بالآخر، وكان منهما بمثابة العلة المنطقية فقط، مثل: سقراط إنسان، وكل إنسان ناطق، إذن سقراط ناطق[4]. وواضح أن هذه التفرقة بين برهان اللِّم، وبرهان الإنّ إنما ترجع أيضا إلى مادة القياس لا إلى صورته، وهى بدورها تفرقة أرسطية.

*
* *

ومبادئ القياس كثيرة، يصعد بها ابن سينا إلى أربعة عشر صنفا، أخصها المخيَّلات، والمحسوسات، والمجرَّبات، والمتواترات، والأوليّاتُ، والوهميات، والمشهورات، والمسلمات والمقبولات والمشبّهات والمظنونات[5]، ويحللها مبدأ مبدأ، مبينا خصائص كل واحد منها وأنسب موضع لاستعماله[6].

وتمتاز مبادئ البرهان بأنها يقينية، أو بعبارة أخرى كلية وضرورية، فهى صادقة صدقا شاملا فى كل زمان ومكان[7]. ولا تتوفر هذه الشروط فيما ذكرنا من مبادئ القياس إلا فى الأوليات والمحسوسات والمجربات والمتواترات[8].

*
* *

---

(1) Modkour. l'Organon d'Arisrtote dans le monde arabe, Paris. 1934.p. 13,193.

(2) Ibid. p.232—232.

(3) ابن سينا، البرهان، ص ١٨٠.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(6) « « ، ص ٦٣ — ٦٧، ٦٨ — ٧١.

(7) « « ، ص ١١٧.

(8) « « ، ص ١٣٥.

والبرهان هو السبيل القويم للاستدلال العلمي ، فبه تمحص قضايا العلم ، ويُبين صوابها وخطؤها . فلا تسمو التجربة إلى منزلته ، لأنها انما تنصب على بعض الجزئيات وكثيرا ماتخطىء [1] . ولا يصل الاستقراء إلى مستواه ، لأنه شبيه بالتجربة ، وكل مايؤدى اليه إنما هو ظن غالب [2] اللهم إلا إن كان استقراء كاملا ، وحين ذاك يكون بالقياس أشبه ، وهذه لغة لا تختلف عما قال به أرسطو .

على أن هذا رأى ابن سينا هنا ، أما فى الطبيعة والطب فيقف منهما موقفا آخر . ويدعو إلى الملاحظة الصادقة والتجربة المنظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية ، وفى اختياره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لابد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث [3] . ولعل فى هذا ما يفسر لنا الخلاف القائم حول الجديد فى منطقه ، فهناك من يرى أنه ذهب فى سن متأخرة إلى منطق جديد أهم مميزاته إحلال الحس المستمد من البحث العلمى والتجربة محل القياس النظرى [4] ، ومن يرى أن ليس فى الأمر جِدَّة وأن الشيخ الرئيس إنما حاذى منطق أرسطو فى ترتيب أكمل وعرض أوضح [5] .

ولاشك فى أن ابن سينا الفيلسوف والميتافزيقى لايكاد يسلم إلا بالبرهان والاستدلال القياسى . أما ابن سينا العالم والطبيب فذو نزعة تجريبية واضحة مَهَّدَتْ لروجر بيكون ومن جاء بعده من أنصار المنهج التجريبي فى التاريخ الحديث ، إلا أن هذا — فيما نعتقد — لا يدعو إلى القول بأنه انتهى إلى منطق جديد ، بجانب منطقه القديم .

ولكل علم موضوعه الخاص به ، ومن هنا تنوَّعت العلوم وتعددت . بيد أن من بينها ما تباين موضوعه كالطبيعيات والرياضيات ، وما تقارب وتشابه كالحساب ، والهندسة [6] ، ولكل علم

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) » » ، ص ٩٨ .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٣٣) .

(٤) الآنسة جواشون الكتاب الذهبي للمهرجان الألفى لذكرى ابن سينا القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٤٦ ، 41—58 .

(٥) عبد الرحمن بدوى ، البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤١ — ٤٤ .

(٦) ابن سينا ، البرهان ، ص١٥٧ .

مسائله (θέσεις) التى يدور حولها البحث ، ويقوم عليها الاستدلال [١] . إلا أنه ليس فى الامكان أن نبرهن على كل شىء ، وإلا أنكرنا العلم ، ووقعنا فى دور وتسلسل لا مخرج منهما ، فهناك « اللامبرهن » كما أن هناك «اللامعرف» ، لاسيما وليست كل معرفة سبيلها البرهان ، بل بعض مايعلم إنما يعلم مباشرة وبطريق الحدس دون واسطة [٢] .

لذا احتاجت البرهنة العلمية الى مبادئ (ἀξιωματα) أوضح وأعرف مما يبرهن عليه [٣] وهذه المبادئ إما عامة تصدق على كل برهان كمبدأ عدم المتناقض ، أو خاصة تصدق على علم أو طائفة من العلوم كقولنا : « الأشياء المساوية لشىء واحد متساوية » ، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الموسيقى [٤] .

ومن أخص مبادئ العلم الحدود والتعريفات ، فهى فضلا عن أنها توضح الحقائق العلمية تمد الباحث بمصادرات (ἀιτημα) أو فروض (ὑποθεσις) يعوِّل عليها فى البرهنة والاستدلال [٥] . ولهذا ربط ابن سينا نظرية الحد بنظرية البرهان ، واعتبر الجزء الخامس من منطق الشفاء كتاب البرهان والحد معا [٦] . وفى هذا الجزء يعرض للحد فى غير ما موضع ، ويكاد يقف عليه المقالة الرابعة والأخيرة منه [٧] . فيوازن بينه وبين البرهان [٨] ، ويبين وسائل الكشف عنه [٩] ، ومدى استخدام العلل فى تكوينه [١٠] .

*
* *

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) » » ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣) » » .

(٤) » » .

(٥) » » ، ص ١٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٧) » » ص ٢٦١ — ٣٢٩ .

(٨) » » ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

(٩) » » ص ٣٠٦ — ٣١١ ؛ ٣١٩—٣١٧ .

(١٠) » » ص ٣٩٦ — ٣٠٥ .

ففى " كتاب البرهان " دراسات منطقية وأنتولوجية، وإبستمولوجية مستفيضة ، لم نحاول أكثر من أن نشير إلى عناوينها ، وتحت كل عنوان تفاصيل شتى ممتعة أحيانا ، ومضنية أحيانا أخرى ، وهى على كل حال جديرة بالبحث والدرس . وفى درسها ما يعين على فهمها على وجهها، وما يسمح بربطها بتطور علم المنطق عامة ، فيستبين ما كان لأرسطو وشراحه فيها من أثر ، وما أضافه ابن سينا إلى ذلك من مجهود شخصى ، ويمكن أيضا أن نتتبع أثرها فى المدارس اللاحقة عربية كانت أو لاتينية ، شرقية كانت أو غربية ، ولا سبيل إلى هذا كله إلا بتحقيق " كتاب البرهان " أولا ، ونشره نشرا علميا صحيحا .

*
* *

ويوم أن فكرت لجنة نشر " كتاب الشفاء " فى ذلك ، لم تجد أحدا أولى به من الدكتور أبو العلا عفيفى ، فله فى مضمار النشر والتحقيق خبرة قديمة ممتازة ، وفى علم المنطق بحث وتأليف[1] . وقد قبل مشكورا ما وكل إليه ، وبذل فيه جهدا صادقا ، وشغل به سنين عدة ، ولئن كان قد قنع بثلاث مخطوطات فقط اعتمد عليها فى إعداد النص المنشور ، فانه أحسن اختيارها ، فجاءت من خير ما وصلنا حتى الآن من مخطوطات " كتاب الشفاء" عامة ، و" كتاب البرهان " بوجه خاص . واستخلص منها نصا مختارا أثبت فيه مارجحه ، وأشار فى الهامش إلى ما يقابله من قراءات استضعفها ، على نحو ما أخذ به فى الأجزاء التى نشرت من " كتاب الشفاء" من قبل .

ويظهر أنه كشف فى مخطوط المتحف البريطانى مزايا لم تعرف من قبل[2] ، وعدّه فى مرتبة تلى مرتبة مخطوط "بخيت" مباشرة[3] . وفى هذا مايؤيد ماذهبنا إليه سابقا من أنه لم يحن الوقت بعد للبت فى موضوع الصلة بين مخطوطات " الشفاء " المختلفة وعقد نسب بينها ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى[4] .

---

(١) فى الوقت الذى كنا ننتظر فيه هذا التحقيق أخرج الدكتور عبد الرحمن بدوى تحقيقا آخر (البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤) على نحو وبوسائل تختلف عن تحقيقنا هـذا ، وفى هذا ما يسمح بالموازنة بين القراءات التى أخذ بها كل من التحقيقين .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، مقدمة ، ص ٧٦ .

(٣) « « البرهان ، مقدمة ص ١٦ .

(٤) « « المدخل ، مقدمة ، ص ٧٥ .

ويبدو بوضوح أن المحقق وضع نصب عينيه دائما " كتاب البرهان " لأرسطو ، وحاول أن يردَّ إليه نص الكتاب الذى اضطلع بتحقيقه ، وكشف عما بين الكتابين من اتفاق أو تباين ، ولاحظ بحق ، أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ، فهو أقوى فى المقالتين الثالثة والرابعة ، وأضعف فى المقالتين الأولى والثانية [1] .

ولم يقنع بالنشر والتحقيق ، بل أضاف إليه مقدمة كبيرة عالج فيها منزلة " كتاب البرهان " ، وصلته ببرهان أرسطو ، ومنهجه ، وأسلوبه ، وعنى خاصة بتحليل مادته ، وبيان أصولها لدى أرسطو ، وفى هذه المقدمة الطويلة تحقيقات نافعة ، وملاحظات قيمة ، وإثارة لمشاكل هامة ، وحرص أيضا على أن يختم الكتاب بدليل وفهرس للأعلام ، فيسر النفع به وسهل على القراء متابعته .

وإذا كان نشر المخطوطات عملا مضنيا حقا ، فإنه إحياء لتراث ، وإخراج من عالم الظلمة إلى عالم النور ، وشرط أساسى لاستكمال الدرس والبحث ، وهو لهذا كله جدير بما يبذل فيه من عناء وجهد .

إبراهيم مدكور

---

(٣) ابن سينا ، البرهان ، مقدمة ص ٤ .

مقدمة الناشر

(١)

ترددت كثيرا فيما ينبغى أن أكتب وما ينبغى أن أترك الكتابة فيه – فى هذه المقدمة ؛ من المسائل العديدة المتنوعة المتصلة بكتاب البرهان من منطق ابن سينا؛ لأن بعض هذه المسائل – مع أهميتها وجدارة البحث فيها – تتطلب دراسات طويلة عميقة وواسعة قد تخرج بى عن الغرض الذى توخى من مجرد نشر الكتاب نشراً علميا محققا . ولذلك كان لابد لى من التزام طريق وسط بين الإفراط والتفريط . بين أن أحاول معالجة كل شىء يتصل بالكتاب ؛ و بين أن أقف منه موقف الناشر للنص المحقق له وحسب . فاخترت من جملة المسائل الكثيرة التى فكرت فيها ما هو بنص الكتاب ألصق ؛ و بتحقيق الغرض المنشود من نشره أوفى . وكانت أولى المسائل التى برزت أهميتها فى نظرى بعد أن أعددت النص وحققته ، وشعرت أن من واجبى أن أعالجها فى شىء من التفصيل ؛ هى تحليل مادة الكتاب برمته ، وعقد مقارنة بينه و بين كتاب البرهان لأرسطو[1] لمعرفة مدى ما أخذه ابن سينا من المعلم الأول ؛ ومدى ما استقل به عنه . وقمت بذلك فيما يراه القارئ فى النصف الثانى من هذه المقدمة .

ولما اطلعت على المقدمة القيمة التى صدر بها الدكتور ابراهيم مدكور القسم الأول من منطق ابن سينا – المدخل – وتحدث فيها عن كتاب الشفاء فى جملته ؛ من حيث موضوعه وقيمته العلمية ومنزلته من بين مؤلفات الشيخ الرئيس؛ وصلته بمؤلفات أرسطو وأثره فى العالم الإسلامى ، والعالم المسيحى فى القرون الوسطى ، وأسلوب الكتاب ومنهجه إلى غير ذلك ، أيقنت أنه بذلك كفانى مئونة الخوض فى بعض النواحى التى كنت أعتزم الخوض فيها : على الأقل النواحى العامة التى تصدق على كتاب الشفاء برمته ، كما تصدق على كل جزء من أجزائه . ولكن لما كان لكل قسم من أقسام هذه الموسوعة العلمية الضخمة المعروفة بالشفاء طابعه الخاص وظروفه المعينة ، ووحدته الموضوعية ، بل والمنهجية مما يتحتم معه التنبيه إلى الخصائص الذاتية المميزة لكل فن من فنون الكتاب ،

---

(١) وهو المعروف بأبود يقطيقا (أى البرهان) أو أنا لوطيقا الثانية ، و يسمى أحيانا أنا لوطيقا الأواخر و التحليلات الثانية
Analytica Posteriora

حاولت بدورى أن أبرز خصائص كتاب البرهان التى ينفرد بها ، والتى قد يشاركه فيها بعض أجزاء منطق الشفاء الأخرى التى لا يزال يشتغل الزملاء بإعدادها للنشر. وقد قصرت القول فى هذه المقدمة على الموضوعات الآتية :

(١) أهمية الكتاب ومنزلته من كتب ابن سينا الأخرى .

(٢) مادته وصلته ببرهان أرسطو .

(٣) منهجه فى التأليف وقيمته .

(٤) أسلوبه .

(٥) نظامه .

(٦) مخطوطاته واختيار النص المنشور .

(٧) تحليل مادة الكتاب ، وبيان الصلة بينها و بين كتاب أرسطو . وهو موضوع البحث فى النصف الثانى من هذه المقدمة .

١ — أهمية كتاب البرهان ومنزلته من كتب منطق الشفاء :

ليس من شك فى أن كتاب البرهان — وهو الجزء الخامس من منطق ابن سينا ، والرابع من منطق أرسطو — هو أهم جزء من أجزاء المنطق على الإطلاق، بل هو منها بمنزلة القمة من هرم المنطق الضخم المعقد البناء ، أو بمنزلة الثمرة من الشجرة المتشعبة الفروع المتشابكة الأغصان ، لأنه يعالج المنهج الذى يسترشد به العقل الإنسانى فى محاولة الوصول إلى أرقى درجة من درجات المعرفة الإنسانية ، بل أرقى نوع من أنواعها — أعنى العلم اليقينى الدائم فيما يزعم الفلاسفة . فلا غرابة أن يصله ابن سينا كما وصله أرسطو من قبل بكثير من أمهات مباحث الفلسفة الأنطولوجية والأبستمولوجية من جهة ، و بكثير من مباحث الألفاظ والقضايا والقياس التى عرض لها ابن سينا فى الكتب الأربعة السابقة على البرهان من جهة أخرى .

وليس من شك أيضا فى أن كتاب البرهان أعقد كتب المنطق وأصعبها فهما على الإطلاق ، وهى صعوبة نلمسها فى كتاب ابن سينا كما نلمسها فى كتاب أرسطو ، على الرغم من المجهود المضنى الذى بذله الأول فى إيضاح وتبسيط ما استغلق من معانى الثانى .

وقد أدرك ابن سينا الصلة الوثيقة بين البرهان والحد (التعريف)، فلم يعتبر كتاب البرهان قاصرا على البرهان، بل اعتبره كتاب البرهان والحد معا[1]. وذلك لأنه جعل الغاية من الكتاب إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيق: والموقع للتصديق اليقيني هو البرهان، والموقع للتصور الحقيق — الذى هو إدراك ماهية الشيء — هو الحد. وهذه الصلة ظاهرة فى الفصول وأجزاء الفصول التى يقرن فيها ابن سينا — متبعا فى ذلك أرسطو — البرهان بالحد، ويبين أهمية الحدود فى الأقيسة البرهانية.

وقد كان الأولى — إذا روعى شرف الموضوع — أن يقدم كتاب البرهان على غيره من كتب المنطق الأخرى، إذ أن موضوعه أشرف الموضوعات — وهو الحق واليقين — ولكنه وضع الخامس فى الترتيب لاعتبارات تعليمية، وللتدرج بالناشئ فى سلم المنطق من البسائط إلى المركبات: من التصورات إلى التصديقات، ومن القضايا إلى الأقيسة إطلاقا، ومن الأقيسة إطلاقا إلى الأقيسة الخاصة التى منها البرهان. لذا تأخر كتاب البرهان فى الترتيب عن كتب المدخل والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى، وكان تأخره أمرا طبيعيا لاعتبار التدرج التعليمى الآنف الذكر. أما تقدمه على كتاب الجدل، فمسألة لا يرى ابن سينا فيها وجها قويا يدافع عنه، بل على العكس يرى أن تأخر البرهان عن الجدل قد يكون أفضل من بعض الوجوه: إذ النظر فى الجدل توطئة نافعة للنظر فى البرهان، وإذ المادة الجدلية أعم من المادة البرهانية.

٢ — مادة الكتاب والصلة بينه وبين برهان أرسطو:

لهذه المسألة شقان يجب النظر فى كل منهما على حدة، لكى تتضح أمامنا الصلة بين كتاب البرهان الذى وضعه ابن سيناء ونظيره الأرسطى: الشق الأول هو مدى ما أفاده ابن سينا من المعلم الأول وإلى أى حد تابعه، أوحاذاه على حد قوله — واستمد مادته منه، والثانى عن الطرق التى بها وصلته هذه المادة الأرسطية، فإنه مما لا شك فيه أنه لم يكن يعرف اللغة اليونانية، ولم ينقل عن المعلم الأول نقلا مباشرا، بل كان ذلك عن طريق ترجمة عربية ما لنص البرهان الأرسطى، والشروح اليونانية التى وضعها الإسكندر الأفروديسى ويحيى النحوى. وكذلك عن شروح وتعليقات عربية كتلك التى وضعها الفارابى.

---

(١) راجع الفصل الأول من المقالة الأولى: آخر الفصل.

أما الشق الأول فقد عالجته فيما قمت به من مقارنة بين نص ابن سينا ونص أرسطو ، حيث وضح وضوحا تاما أن مادة البرهان السينوى مستمدة فى جملتها من كتاب البرهان الأرسطى وشروحه ، وإلى حد ما من كتب أرسطو المنطقية الأخرى وكتبه غير المنطقية . غير أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ؛ فهو أقوى فى المقالتين الثالثة والرابعة حيث يلخص فى الأولى فصول المقالة الأولى الأرسطية ، و يلخص فى الأخرى فصول المقالة الثانية ؛ و يحاذى المعلم الأول خطوة خطوة ، و يقتبس منه اقتباسا مباشرا أحيانا . ولكن هذا الأخذ أضعف فى المقالتين الأولى والثانية حيث نهج فى تأليف فصولهما نهجا آخر .

ولما كان برهان ابن سينا — من ناحية مادته على الأقل — صورة عربية من صور برهان أرسطو ، ونقلت هذه الصورة عن الأصل الأرسطى نقلا غير مباشر كما قلنا ، لزم النظر فى الشق الثانى من مسألتنا ، ووجب البحث فى المراحل التى مر بها البرهان الأرسطى فى طريق وصوله إلى الشيخ الرئيس ؛ فإن الصلة التى تربط ابن سينا بمترجم أرسطو لا تقل فى نظرنا أهمية عن تلك التى تربطه بأرسطو نفسه : إذ عليه عول ، وعنه أخذ أخذا مباشرا . بل ربما كان لترجمته أثر غير قليل فى فهم ابن سينا لمادة البرهان ، ودقته أو عدم دقته فى فهمها وصياغتها .

والذى نعرفه من المراجع التى بين أيدينا أن كتاب البرهان لأرسطو قد نقل إلى اللغة العربية على مرحلتين : نقله إلى السريانية إسحق بن حنين — وكان أبوه قد سبقه إلى نقل الكتاب ولم يتمه — ثم نقل أبو بشر متى بن يونس المترجم النسطورى ، ترجمة إسحق إلى العربية على حد قول ابن النديم [1] وهذه هى الترجمة التى نشرها سنة ١٩٤٩ الدكتور عبد الرحمن بدوى فى المجلد الثانى من منطق أرسطو . ولكن البحث العلمى الحديث قد كشف عن ترجمة عربية أخرى لبرهان أرسطو لم يشر إليها صاحب الفهرست ، وأشار إلى أجزاء باقية منها الدكتور مينو بالويلو Mino Paluello على ما ذكره الدكتور ريتشارد فالتسر R. Walzer فى مقال له عن الترجمات العربية لأرسطو [2] وقال إن ابن رشد ومعاصرا لاتينيا له هو جرارد الكريمونى Gerard of Cremona (المتوفى سنة ١١٨٧) قد أشارا إلى هذه الترجمة الأخرى المجهولة المؤلف [3] وانتفعا بها .

---

(١) راجع الفهرست ص ٣٤٨ (٢) راجع مجلة Oriens المجلد السادس سنة ١٩٥٣ ص ٩١ — ١٤٢

(٣) يرجح الدكتور فالتسر أن مترجمها شخص اسمه مرايا Maraya اعتمادا على إشارة إليه وردت فى أحد التعليقات على ترجمة أبى بشر (أنظر نشرة الدكتور بدوى ص ٣٧٩) . ولكنه ترجيح بدون مرجح ظاهر حتى الآن ، ولا يعدو أن يكون مجرد حدس وتخمين

أما عن شروح برهان أرسطو ، فيقول ابن النديم : ”شرح تامسطيوس هذا الكتاب شرحا تاما ، وشرحه الإسكندر ولم يوجد ، وشرحه يحيي النحوى . ولأبى يحيي المروزى الذى قرأ عليه متى (بن يونس) كلام فيه . وشرحه أبو بشر متى والفارابى والكندى“ . ومعنى هذا أن أبا يحيي المروزى أستاذ أبى بشر كان أول شارح لكتاب البرهان الأرسطى فى العالم الإسلامى ، وأغلب الظن أنه كتب شرحه بالسريانية لأنها كانت اللغة التى ألف بها [١] وأما أول شارح باللغة العربية لهذا النص فأبو بشر متى بن يونس الذى فسر — على حد قول القفطى ” الكتب الأربعة فى المنطق بأسرها ، وعليها يعول الناس فى القراءة “ . ثم تلاه الفارابى فكتب تعليقات على البرهان لم تتح لى فرصة الاطلاع عليها بعد [٢] . أما شرح الكندى الذى يشير اليه ابن النديم فلا نعلم عنه شيئا ؛ بل على العكس نعلم أن الكندى لايذكر كتاب البرهان لأرسطو إلا قليلا ، فى حين أنه يفصّل القول فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى .

وأما الشروح اليونانيــة على برهان أرسطو لتامسطيوس والأسكندر ويحيي النحوى فقد كان معروفا عند العرب منها على الأقل الاثنان الأخيران ، والأرجح أنهما نقلا إلى اللغة العربية .

هكذا كان الحال فى شأن برهان أرسطو وشروحه فى العالم العربى إلى عهد ابن سينا ، فمن أى مصدر من هذه المصادر استمد مادته فى برهانه ؟ لقد اطلع من غير شك على ترجمة عربية ، لأنه يشير صراحة إلى مترجم ما من غير أن يذكر اسمه حيث يقول :

” ثم إن المترجم يقول إن معنى أنك تقول فى لغة العرب . . . . “ [٣] فهل كانت هذه الترجمة ترجمة أبى بشر متى بن يونس أم ترجمة أخرى ؟ ولمن كانت ؟ كان المترجم الذى يشير إليه ابن سينا على إلمام باللغة اليونانية ، لأنه — فى الموضع الذى اقتبس منه — يناقش مسألة لغوية يونانية ، فَمَنْ ياترى كان ذلك المترجم الذى ترجم برهان أرسطو إلى اللغة العربية ، وكان يعرف اللغة اليونانية ؟

ولقد اطلع ابن سينا من غير شك أيضا على شروح للبرهان الأرسطى كما يدل عليــه قوله : ” وقد أوردوا فى الشروح “ ، وقوله ”فهذه الأقوال مما قيلت فى التعليم الأول وفى الشروح“ [٤]

---

(١) قال القفطى (ص ٣٦) ” ولأبى يحيي المروزى الذى قرأ عليه متى كلام فيه ، والظاهر أنه سريانى “ .

(٢) وهى موجودة فى مجموعة تفا سيره على منطق أرسطو وتعاليق ابن بجه عليها فى نسخة خطية بالأسكوريال رقم ٦١٢ . راجع ما يتصل بتعليقات الفارابى ، الفهرست ص ٢٦٣ ، والقفطى ٢٧٩ — ٢٨٠ وابن أبى أصيبعة ح ٢ ص ١٣٨

(٣) انظر ١١٨ أ ، ولم أجد كلام هذا المترجم فى ترجمة أبى بشر لكتاب البرهان ولهذا دلالته .

(٤) أنظر ١٠٧ أ

وقوله " من الناس من رأى أن الأصوب هو . . . . "(١)، وقوله " فأما بعض المفسرين فيقول . . . . "(٢)، وغير ذلك من العبارات الكثيرة التى تدل على أنه لم يستفد فى كتابه بترجمة عربية لبرهان أرسطو وحسب ، بل و بآراء الشراح والمفسرين أيضا :

بل لايخامرنى شك فى أنه عرف شرحى الإسكندر الأفروديسى ويحيي النحوى على برهان أرسطو فى صورة ما : إن لم يكن فى نصوص عربية كاملة لهذين الشرحين ، فعلى الأقل فى بعض أجزائها التى تسربت إلى بيئات المشتغلين بالمنطق الأرسطى من السريان الذين كان لهم علم باللغة العربية مثل متى بن يونس ، أو المناطقة المسلمين مثل الفارابى . وأغلب الظن أنه اطلع على تعليقات الفارابى على " أنا لو طيقا الثانية " وانتفع بها إلى حد كبير كما انتفع بهذا الفيلسوف فى كل فن من فنون الفلسفة أَلَّفَ فيه . أما معرفته بشرحى الأسكندر الأفروديسى ويحيي النحوى فدليلى عليه المثال الآتى :

فى الفصل الثالث من المقالة الثالثة يقتبس ابن سينا من التعليم الأول — الذى هو منطق أرسطو — فيقول : " فقد قيل فى (التعليم الأول) ما هذا لفظه : " وأيضا فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها ، لم يكن برهانٌ على (لِمَ) بل على (إنَّ) . وفى تعليقه على هذه الفقرة الأرسطية يورد خلافا فى الرأى بين الإسكندر و يحيي النحوى فى تفسير كلمة (خارجا) من غير أن يذكر اسميهما فيقول :

" لكن قوله (أى أرسطو) " الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا " يحتمل وجهين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول ، بل على ترتيب (الشكل) الثانى ، فيكون الحد الأوسط (خارجا) ولايكون أعطى العلة القريبة . . . . وهذا التأويل أظهر ؛ ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى لأنه كما علمت أولى بالسلب ، وهذا يقع فى البراهين السالبة أكثر ، وإن كان قد يقع فى الموجبة . فأما التفسير الثانى ، وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر ، فهو يعنى بالأوسط الأوسط فى القياس والوجود جميعا — وهو العلة القريبة على أنها منعكسة : ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب فى أجزاء القياس ، بل ترك من خارج "(٣)

---

(١) أنظر ٩٠ ا (٢) أنظر ١١٧ ب (٣) أنظر ١٠٦ ب .

ومن الواضح أن الوجه الأول يعبر عن رأى الإسكندر ، والثانى عن رأى يحيى النحوى كما يدل عليه ما ورد فى هامش ترجمة متى بن يونس ، تعليقا على الفقرة الأرسطية نفسها ، وهو :

" أبو يحيى (المروزى) عن الإسكندر قال : يريد (أى بقوله خارجا) نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصح الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : إن كان لا يخبر بالعلة نفسها . قال لى الشيخ الفاضل يحيى ابن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك "(1) . ولا يكاد يخرج التعليق الطويل الذى علق به ابن سينا على الفقرة الأرسطية عن هذا .

نعم ليس من اليسير ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نستقصى كل ما أخذه ابن سينا عن شراح أرسطو ، ولا أن نرد ذلك الذى أخذه إلى مصادره من كلامهم ، مع اعترافنا بقيمة مثل هذا البحث لو أمكن الاضطلاع به ، لأننا لم ندرس تعليقات الفارابى على " أنالوطيقا الثانية " بعد ولا شرح متى بن يونس الذى قال فيه القفطى إنه كان عماد قراء المنطق ، ولا نعلم على وجه التحديد ما وصل إلى العالم العربى من شرحى الإسكندر ويحيى النحوى ، أو شرح غيرهما . فلنقف فى هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن ينكشف لنا وجه جديد من وجوهها .

وإذا كان ابن سينا قد استمد بعض مادة كتابه فى البرهان من شراح أرسطو ، فقد استمد الجزء الأكبر والأهم منه من النص الأرسطى نفسه : ذلك النص الذى حاذاه — على حد قوله — وأخذ مسائله بترتيبها واصطلاحاتها وأمثلتها على النحو الذى وضعه أرسطو كما تشهد بذلك مقارنتنا بين النصين .

والآن نتساءل : أى نص عربى لبرهان أرسطو كان ذلك الذى عرفه ابن سينا وأخذ عنه ؟ لو لم نعلم أن ترجمة عربيــة أخرى غير ترجمة أبى بشر متى بن يونس قد وجدت ، لجزمنا بأن ترجمة أبى بشر كانت مصدره ، ولكنا نعلم الآن أن ترجمة أخرى وجدت واستعملها ابن رشد وغيره ، فهل كانت تلك الترجمــة التى نجهلها ونجهل اسم واضعها حتى اليوم هى التى استعملها ابن سينا أيضا ؟ أم أنه استعمل ترجمة متى مع الشرح الذى وضعه ؟ . أما أنه اعتمد على ترجمة

(1) منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٥١ هامش ١

متى وحدها ، فأمر لا أكاد أصدقه أو أتصوره، لأنها ترجمة حرفية مستغلقة المعنى ، مستحيلة الفهم ، مجافية للذوق العربى ، خارجة على أبسط قواعد اللغة .

وقد عرف القدماء لهذا المترجم — مع علو كعبه فى المنطق — هذه العجمة وهذه الركاكة فى التعبير ، فوصفوه بما يستحق أن يوصف به . يقول فيه ابن النديم : " وكتبه مطرحة مجفوة لأن عباراته كانت عفطية غلقة "[١] . وفى اعتقادى أنه أسوأ مترجمى "الأرجانون" على الإطلاق إذا قورن بإسحق بن حنين الذى نقل "المقولات" و"العبارة" أو بأبى عثمان الدمشقى الذى نقل "الجدل" أو غيرهما . لهذا أعتقد أنه من المستحيل أن تلك الترجمة الغلقة التى نعرفها له كانت وحدها مصدر كتاب البرهان الذى عرض ابن سينا مادته عرضا واضحا مفهوما ، اللهم إلا إذا استعان على فهمها بشرح أبى بشر نفسه أو شرح آخرين . غير أن هذه دعوى يعوزها التدعيم من جانب آخر، ولذا أخذت أقارن بين النصوص الأرسطيه التى اقتبسها ابن سينا فى كتابه اقتباسا مباشرا ونص على أنها من أقوال المعلم الأول بلفظها، وبين نظائرها فى ترجمة أبى بشر، على أجد مطابقة بينها فلم أجد هذه المطابقة تامة إلا فى حالة واحدة هى الآتية :

يقول ابن سينا . واعلم أنه لما سُمِعَ ما قيل فى التعليم الأول حيث قيل ما قيل . "بجميع التى يأخذها وهى مقبولة من حيث لم يتبينها ، إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعا، وهى أصل موضوع : أعنى الوضع لا على الإطلاق، لكنها عند ذلك فقط . فأما إن هو أخذه من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد ، أو من حيث ظنه على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة "[٢] .

وهذه الفقرة واردة بحذافيرها و بنصها فى الترجمة العربية لأبى بشر[٣] و ليس بين النصين من فرق سوى أن قوله "إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم " يقابله فى نص أبى بشر "إن كان أخذه لما هو مظنونا عند المتعلم " . ومراده بقوله "لما" الأقوال الموضوعة .

---

(١) الفهرست ط مصر ص ٣٦٧ : والعفطى بالكسر الألكن .

(٢) انظر و ٩٦ ب من برهان ابن سينا

(٣) منطق أرسطو حـ ٢ ص ٣٤٠ وهذه الفقرة ترجمة للنص الأرسطى الوارد فى ٧٦ ب ٢٥ — ٥

أما الاقتباسات الأخرى فلا مطابقة بينها و بين نظائرها فى ترجمة أبى بشر ، بل هى تقاربها فى المعنى وتختلف عنها فى اللفظ ولنوضح هذا النوع بالمثال الآتى :

يقول ابن سينا : . فقد قيل فى التعليم الأول مالفظه :"وأيضا فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا أخبر بالعلة نفسها، فإن لم يخبربها نفسها لم يكن برهان على (لم) بل على (إن)[1] و يقول أبو بشر فى ترجمة الفقرة ذاتها : وأيضا فى الأشياء التى توضع الأوساط فيها خارجا فإن فى هذه أيضا إنما يكون البرهان على إن الشىء لا على لم هو، إذ كان لايخبر بالعلة نفسها "[2] .

وبالمقارنة بين النصين ، وبينهما وبين النص الأرسطى الأصلى نلاحظ ما يأتى :

أولا — أن قول ابن سينا . إنما يكون البرهان على "لم هو" إذا كان أخبر بالعلة نفسها، ليس واردا على هذا النحو فى ترجمة أبى بشر .

ثانيا — أن ترتيب الجمل فى النصين مختلف .

ثالثا — أن ابن سينا استعمل كلمة " الأوسط " و" إذا " و" إن " فى حين استعمل أبو بشر" الأوسط " . " وإن الشىء " "وإذ" .

رابعا — أن نص أبى بشر أقرب إلى النص الأرسطى الأصلى من نص ابن سينا .

أما جميع ما يذكره ابن سينا مما يشعر أنه اقتباس من أرسطو، وذلك فى الحالات التى يقول فيها " وقيل فى التعليم الأول كيت وكيت — وهو فى الحقيقة لايقتبس معنى أرسطيا ، و إنما يلخص و يشرح فكرة أرسطية — فلا مطابقة بينه و بين ترجمة أبى بشر على الإطلاق . نذكر من هذا النوع المثال الآتى :

يقول ابن سينا :

" وقد قيل فى التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون فى الأكثر فى علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف

---

(١) أنظر و ١٠٦ ب من برهان ابن سينا

(٢) منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٥١ : ٧٨ ب ١٣ — ١٥

اللحون عند علم العدد ، وعلم ظاهرات الفلك تحت علم أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة فإن هذه العلوم تكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما متواطئ الاسم " (١)

ويقول أبو بشر :

فأما فى علمين مختلفين فيكون على نحو آخر : وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر فى أحدهما (أى برهان إن و برهان لم) والعلم الآخر فى الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما (أحدها ؟) عند الآخر هى هذه الحال التى أنا واصفها : وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم (علم ؟) المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحون عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد أن تكون هذه العلوم متواطئة أسماؤها " (٢)

فهنا يبدو الفرق واضحا بين النصين : بين الترجمة الحرفية لنص أرسطو لأبى بشر، والتلخيص الحر لمعانى هذا النص ، لابن سينا .

يظهر من كل ما تقدم إذن، أن دعوانا بأن ابن سينا لم يعتمد على ترجمة أبى بشر وحدها، لاتزال قائمة ، وأن المقارنة بين ما اقتبسه ابن سينا من أقوال أرسطو بلفظه ، و بين نظير ذلك فى ترجمة أبى بشر ، قد أتت معززة لهذه الدعوى . أما اتفاقهما فى الحالة الواحدة التى ذكرتها ، فقد يكون محض اتفاق بين مترجمين ترجما نصا واحدا .

بقى إذن احتمالان اثنان لاثالث لهما : الأول ، أن ابن سينا إن كان انتفع بترجمة أبى بشر، فقد انتفع بها مع شرح أبى بشر عليها — لا عليها وحدها . الثانى ، أنه استعمل الترجمة الأخرى التى عرفها ابن رشد من بعده ، واستفاد من الشروح المختلفة التى وضعت على كتاب البرهان الأرسطى، فيما أورده من تعليقات وشروح على النصوص الأرسطية . و إنى إلى هذا الاحتمال أميل .

٣ — منهج الكتاب :

لم يلتزم ابن سينا طريقة واحدة فى معالجته لموضوعات كتاب البرهان كلها، ولذا اختلفت فصول كتابه اختلافا بينا فى المنهج وطريقة العرض . فبعض الفصول لا تعدو أن تكون تلخيصا للأفكار

---

(١) برهان ابن سينا و ١٠٧ ا

(٢) منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٥٢

الأرسطية ، سار فيها على نفس النمط الذى سار عليه أرسطو فى كتابه ، وعرضها فقرة فقرة ، شارحا لها تارة ، ومعلقا عليها تارة أخرى ، وهى الفصول التى صرح أنه حاذى فيها المعلم الأول : وهذه المحاذاة واضحة كل الوضوح فى جميع فصول المقالتين الثالثة والرابعة اللتين لخص فيهما أهم ما أورده أرسطو فى الفصول ١٣ — ٣٤ من مقالته الأولى ، وجميع فصول المقالة الثانية . وكثيرا ما يتخلل شرحه وتعليقه اعتراضات يثيرها فى صورة " فإن قيل كذا وكذا " ويجيب عنها إجابة منتصر لتعاليم أرسطو غير خارج على أقواله .

وفى الكتاب عدد غير قليل من الفصول التى جمع ابن سينا مادتها من أجزاء مختلفة من كتاب البرهان الأرسطى ولم يلتزم فيها ترتيبه ، أو جمعها منه ومن غيره من كتب أرسطو المنطقية الأخرى ، ثم شرحها وفصل القول فيها ، وهذا النوع غالب فى فصول المقالة الثانية . والنوع الثالث من الفصول ، تلك التى استقل فيها عن أرسطو بعض الشىء فوضعها وضعا واستوحى فيها أقوال الشراح . وينطبق هذا الوصف على الفصول الأولى من المقالة الأولى من الكتاب .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ابن سينا لا يصح أن يوصف بأنه "مؤلف" لكتاب البرهان ، لأنه لم يضع كتابا جديدا ولم يبتكر نظريات منطقية لم يسبق إليها ، ولم يتجه بنظرية البرهان الأرسطية وجهة جديدة أو ينقدها ، وأن الأجدر أن يوصف بأنه جامع لمسائل البرهان الأرسطى ، عارض وشارح ومبسط لها .

ولكن هذا حكم فيه الكثير من القسوة والمجافاة للعدل والإنصاف . فإننا لا نستطيع أن نصف ابن سينا بأنه شارح لكتاب البرهان الأرسطى على نحو ما نصف ابن رشد أو أى شارح أرسطى آخر ، لأنه لم يعن بتفسير النص الأرسطى بقدر ما عنى بتوضيح القواعد الأرسطية ، كما أنه لم يكن جماعا لمادة أرسطو فى البرهان على نحو ما وضعت المجاميع والملخصات للكتب الأرسطية . بل هو جماع يختار ما يرتضيه من الآراء ويترك ما لا يرتضيه ، ويوائم بين ما يختاره فى نسق منتظم متماسك ، ويناقش كل هــذا ويعلله ويفسره . على أن ابن سينا لم يلتزم فى كتابه حدود كتاب البرهان الأرسطى بل تجاوزها فى استطراداته إلى ميادين أخرى من ميادين المنطق ، بل إلى ميادين علم النفس والطبيعة وما بعد الطبيعة مما قد نجده فى كتب أرسطو الأخرى غير البرهان . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن شرح القاعدة الأرسطية القائلة : إنك إذا فقدت حاسة فقد فقدت علما ما ، يستطرد فيذكر مسائل هى فى صميم علم النفس ونظرية المعرفة ، ويتكلم عن العلم

المكتسب بالحواس ، والعلم المكتسب بغيرها ، ويدلل على إمكان الوصول إلى المعانى العقلية المجردة ، وغير ذلك مما بسطه فيما بعد فى كتاب الإشارات[١] .

وإذا لم يكن لابن سينا فضل تأليف كتاب جديد فى البرهان ، بل كان مجهوده فيه مجهود جامع ملخص عارض ، شارح معقب معلق على برهان أرسطو ، فأين فضله إذن ، وما هى قيمة كتابه ؟ الحق أن فضله إنما هو فى هذه كلها مجتمعة . وليس بقادح فى قيمة كتابه أن مادته فى جوهرها هى مادة البرهان الأرسطى .

لم تكن المهمة التى اضطلع بها ابن سينا مهمة سهلة أوهينة ، فقد كان عليه أن يعرض — لأول مرة فى تاريخ المنطق فى العالم الإسلامى — صورة من صور البرهان الأرسطى فى لغة ، إن لم تكن واضحة الوضوح كله ، فهى على الأقل مفهومة خالية من الركاكة والاستغلاق اللذين نجدهما فى ترجمة أبى بشر متى بن يونس ، وليست موضوعات البرهان الأرسطى من الموضوعات التى يسهل فهمها واستيعاب معانيها ومراميها حتى على المتمرسين بصناعة المنطق والفلسفة ، بل تحتاج إلى تأمل عميق وفهم دقيق و إحاطة شاملة بالتراث الأرسطى المنطق والفلسفى . كما أن لغة أرسطو فى البرهان ليست باللغة المستقيمة الواضحة ، بل هو أعقد وأعوص كتبه المنطقية وأكثرها تركيزا على الإطلاق .

فإذا استطاع ابن سينا أن يخرج للعالم العربى ، فى مثل هذه الظروف المظلمة ، ومن غير استعانة بأستاذ ما ، كتابا فى نظرية البرهان يمكن فهمه واستساغته : كتابا كان معتمد كل باحث عربى فى العالم الإسلامى من بعده ، كان ذلك فضلا عظيما له ولكتابه ، ونصرا مبينا لعبقريته .

٤ — أسلوبه :

إننا لانتطلب عادة ممن يكتبون فى مادة كمادة المنطق ، جمالا فى الأسلوب ، أو روعة وأناقة فى التعبير ، فإن طبيعة العلم نفسه تأبى ذلك عليهم . وإنما ألزم ما نلزمهم به الدقة فى التعبير والتحليل والقصد فى الألفاظ ، والبساطة فى اللغة ، والوضوح فى الفكرة ، والترتيب المنطقى المتسلسل المترابط . ولابن سينا فى كتاب البرهان حظ غير قليل من هذه الصفات جميعها : فقد عنى ماوسعه الجهد بإيضاح الأفكار المنطقية ، وقصد إلى أقصر الطرق فى التعبير عنها ، متحاشيا لغو القول

---

(١) راجع الإشارات فى النمط الرابع فى الوجود وعلله .

والتكرار فيه ، وجانب المماحكات اللفظية جملة . ومع كل هذا لم يخل أسلوبه من شىء من العجمة أحيانا ونبو عن الذوق العربى السليم ، كما لم يخل من إبهام وغموض . وليس هذا قاصرا على أسلوبه فى هذا الكتاب ، بل هو الغالب عليه فى جميع مؤلفاته عدا كتاب الإشارات والتنبيهات ، بل عدا الأنماط الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يرتفع أسلوب ابن سينا إلى مرتبة من البيان لا عهد لنا بها فى كتبه الأخرى .

كما أننا يجب ألا ننسى أن ابن سينا كان غريبا على اللغة العربية ، وأنه لكل غريب على لغة إن ملك زمامها لم يملك ذوقها ؛ كما أننا يجب ألا ننسى أنه يمثل فى تاريخ نقل التراث اليونانى إلى العالم الإسلامى ، المرحلة الوسطى بين مرحلتين : أولاهما مرحلة الترجمة حيث كانت لغة الفلسفة لا تزال بجة قلقة ، والأسلوب الفلسفى معقدا غامضا ، روعى فيه أمانة النقل من الأصول المترجمة أكثر مما روعى فيه الصقل والبساطة والوضوح . والمرحلة الأخرى مرحلة التحرر التام من قيود الترجمة ومقتضياتها ، وهى مرحلة التأليف الحر التى أعقبت عصر ابن سينا كما نراها واضحة فى تآليف الغزالى مثلا . أما ابن سينا فيقف وسطا بين هذين الطرفين : فهو متحرر نوعا ما من التحرر ، ولكنه مقيد أيضا نوعا ما ، لشدة حرصه على متابعة الأصول اليونانية التى يستمد منها مادته . وهذه ظاهرة نلمسها فى كتاب البرهان بوجه خاص .

وفى أسلوب البرهان صفات أخرى من أجلها يستعصى فهمه على القارئ أحيانا : من أبرزها طول الفقرات وتداخل أجزائها وكثرة الجمل المعترضة فيها . ومنها استعمال الفاءات بغير حساب . وكم من مرة وقفت طويلا عند كلمة تسبقها "فاء" فلم أتبين فى وضوح أنها ابتداء جملة جديدة أو تتمة لجملة سابقة ، أو استئناف لقول أو عطف أو تفسير ! ولذا كان وضع نقط الوقف والفواصل بين الجمل من أصعب الأمور التى واجهتها فى إعداد النص ، مع أن على هذه النقط والفواصل يتوقف فهم الكتاب فهما صحيحا .

وعلى الرغم من كل هذا فأسلوب ابن سينا فى البرهان أسلوب علمى دقيق ، و إلى حد كبير جلى واضح . وقد كان من غير شك أسلوبا موفيا بغرض المؤلف وأغراض العصر الذى عاش فيه ، و إن لم يعد اليوم موفيا بأغراضنا بعد أن فرقت القرون العشرة الماضية بيننا و بينه ، و باعدت بين أسلوبنا وأسلوبه . ولن نستطيع أن نرجع بعجلة الزمان هذه القرون العشرة فنجعل من كل دارس للمنطق الأرسطى تلميذا كابن سينا أو أبى بشر متى بن يونس .

٥ — نظامه وأجزاؤه :

يتألف كتاب البرهان لابن سينا من أربع مقالات متقاربة فى أحجامها ، بينما يتألف برهان أرسطو من مقالتين تقرب أولاهما من ضعف الثانية . وقد جرى ابن سينا فى برهانه ، بل وفى جميع كتبه المنطقية فى الشفاء على سنة أرسطو ، فقسم الكتاب إلى مقالات ، والمقالات إلى فصول ، والفصول إلى فقرات ، ولكنه فى البرهان لم يلتزم نهج أرسطو فى عدد الفصول ولا عناوينها ، كما لم يلتزمه فى عدد مقالات الكتاب . ولذا نجد تداخلا كبيرا بين فصول الكتابين وبين موضوعاتهما . وبينما يفرد أرسطو لموضوع واحد فصلا برمته ، يعرض ابن سينا لموضوع هذا الفصل تحت عنوان مخالف لعنوان أرسطو ؛ وقد يعرض له فى ثنايا كلامه عن موضوع آخر لم يفرد له أرسطو فصلا خاصا . ذلك لأن ابن سينا اختار لفصوله من مسائل البرهان الأرسطى ما شاء أن يختار ، وجمع كل طائفة متلائمة من هذه المسائل فى فصل من الفصول ، وإن كان أحيانا يعرض المسألة الواحدة فى أكثر من فصل واحد ، فيثيرها فى موضع ثم يستأنف القول فيها فى موضع آخر .

والظاهر أنه اختار عناوين فصوله — على افتراض أنه هو الواضع لهذه العناوين — وهذا ما أشك فيه — على غير قاعدة ثابتة . فبعض العناوين قصير منصبٌّ على موضوع بعينه ، مع أن الفصل المعنون به يحتوى هذا الموضوع وغيره ؛ وبعضها طويل يفصِّل الموضوعات المختلفة التى تعالج تحته . ولا يكاد يتفق واحد منها مع واحد من فصول برهان أرسطو ، مما كان له أثره فى الصعوبات التى عانيتها عند ما حاولت مقارنة النصين .

ولا يختلف الكتابان فى عدد المقالات والفصول وعناوين الفصول فحسب ، بل يختلفان اختلافا بينا فى الحجم . فبرهان ابن سينا أكبر من ضعف برهان أرسطو بفضل ما أضافه إلى المادة الأصلية من شروح وتعليقات واستطرادات .

ويحتوى الكتاب على واحد وأربعين فصلا : إثنا عشر منها فى المقالة الأولى ، وعشرة فى الثانية ، وتسعة فى الثالثة ، وعشرة فى الرابعة ، فى حين يحتوى كتاب أرسطو على ثلاثة وخمسين فصلا : أربعة وثلاثون منها فى المقالة الأولى وتسعة عشر فى الثانية . ويرجع السبب فى هذا الفرق فى عدد الفصول إلى أن أرسطو فصل مادة كتابه تفصيلا لم يلتزمه ابن سينا .

وتقسيم ابن سينا لمقالات كتابه على غير أساس واضح ، وإن كنا نستطيع أن نقول بوجه عام إنه قصد أن تكون المقالتان الأولى والثانية فى المسائل العامة المتصلة بالبرهان من غير مراعاة لمحاذاة أرسطو أو تتبع لخطواته وترتيبه ، وأن تكون المقالتان الثالثة والرابعة تلخيصا لأهم ما أورده أرسطو فى كتابه مع مراعاة هــذه المحاذاة ، ولكن هذا لم يمنعه من معالجة بعض مسائل البرهان الخاصة فى المقالتين الأوليين . ولذا إذا تكلمنا عن الوحدة الموضوعية فى المقالات ، وجدناها أظهر فى المقالتين الثالثة والرابعة ، منها فى الأولى والثانية .

٦ — المخطوطات واختيار النص :

اعتمدت فى إعداد هذا النص المنشور على ثلاث مخطوطات هى :

(ا) مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بخيت ؛ وهى التى رمزت لها بحرف ب ، وإلى هامشها بحرف بخ . وهى بمثابة نسختين .

(ب) مخطوطة المتحف البريطانى رقم ٧٥٠٠ ، وهى التى رمزت لها بحرف م .

(ج) مخطوطة داماد (سليمانية) رقم ٨٢٤ ، وهى التى رمزت لها بحرف س .

وقد كانت هذه المخطوطات الثلاث من جملة المخطوطات التى اعتمد عليها حضرات الزملاء الأفاضل الذين نشروا المجلد الأول من منطق الشفاء (المدخل) ؛ وقد وصفوها بالتفصيل من حيث مسطرتها وعدد أوراقها وأسطرها وكتابتها ونوع خطها وتاريخ نسخها الخ : فلا داعى لتكرار القول فى هــذا مرة أخرى . ولذا سأقصر كلامى هنا على ملاحظاتى عن هذه المخطوطات فى الأجزاء التى وقع فيها كتاب البرهان لابن سينا ، مبينا مميزات كل مخطوطة وعيوبها وصلة كل واحدة منها بالأخرى ، وذاكرا حكمى فى النهاية على قيمتها .

يقع كتاب البرهان من مخطوطة الأزهر فى ٣١ ورقة وجزء من ورقة : أى من ٨٧ ب إلى ١١٨ ا وجزء من ١١٨ ب .

ويقع من مخطوطة المتحف البريطانى فى ٣١ ورقة وجزء من ورقة أيضا : أى من ٩٠ ا إلى ١٢٠ ب وجزء من ١٢١ ب .

ويقع من مخطوطة داماد فى ٧٣ ورقة : أى من ٢١١ ب إلى ٢٨٤ ب .

ومن الغريب أن تتفق المخطوطتان م ، ب فى عدد الأوراق ، ولكنهما تتفقان أيضا فيما هو أكثر من ذلك خطرا : أعنى قراءات النص ذاته ، وفى أغلب المواضع ، فى الأخطاء اللغوية والإملائية ، وفيما يتكرر من كلمات مفردة أو جمل ، مما يحملنى على الظن بأن المخطوطتين فرعان لأصل واحد. أما س فمخطوطة مستقلة عن كل من م ، ب : لها قراءاتها الخاصة بها وأخطاؤها، ولهذا وقعت الاختلافات الحقيقية فى النص بينها و بين المخطوطتين الأخريين .

وأفضل المخطوطات الثلاث على الإطلاق ب ، و يليها م ثم س . ولكنى مع هذا لم أتردد فى الأخذ بقراءة س فى كل موضع ظهر فيه أنها أقرب إلى المعقول و إلى ما يقتضيه سياق الكلام .

وقد لاحظت أن عددا غير قليل من مواضع الاختلاف فى س مرده إلى محاولة الناسخ تقويم لغة النص ، فقد كان — فى هذه المواضع — أقرب إلى الذوق العربى من صاحبى ب ، م .

ولم أختر واحدة بعينها من المخطوطات الثلاث وأثبت نصها فى صلب الكتاب وأسجل فى الهوامش القراءات الأخرى المغايرة كما يفعل بعض الناشرين ، بل اخترت النص الأفضل فى كل حالة وأثبته فى الصلب ووضعت فى الهوامش مايخالفه . أعنى بذلك أن النص الذى أنشره هنا نص منتخب من المخطوطات الثلاث وليس نص مخطوطة واحدة . أما الترقيم الذى يرى فى المتن بين الحاصرتين المعقوفتين [ ] فهو ترقيم المخطوطة م ، وليس له من الدلالة أكثر من أنه مفتاح استعنت به على مراجعة النص أو أى جزء فيه كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

(ب)
تحليل مادة الكتاب و بيان أصولها من كتاب أرسطو

ذكرت فيما مضى صلة كتاب البرهان لابن سينا بكتاب التحليلات الثانية لأرسطو فى صورة إجمالية عامة ، وقررت أن الكتاب فى جملته — مادته ومسائله — بمثابة ملخص مختار لكتاب المعلم الأول ، وضع عليه ابن سينا ما رآه من الشروح والتعليقات . أما هنا فقد حاولت أمرين : أولهما تحليل مادة الكتاب كما عرضها المؤلف فى فصوله ، وعلى النسق الذى عرضها به ، وثانيهما الإشارة إلى المواضع الهامة من كتاب أرسطو فى الحالات التى تبين لى أنها المصدر الذى أخذ عنه .

ولا أدعى أن فى محاولتى هذه استقصاء أو استيعابا؛ بل الاستقصاء والاستيعاب مستحيلان تقريبا فى تتبع أصول نص كنص ابن سينا تداخلت أجزاؤه مع أجزاء النص الأرسطى تداخلا يكاد يكون تاما ، وتخلل هذه الأجزاء شروح هى مزيج من كلام الشراح الأرسطاطاليين وكلام أرسطو فى غير كتاب البرهان . على أنى لم أغفل الإشارة جملة إلى كتب المنطق الأرسطى الأخرى غير البرهان بل ذكرتها فى الحالات التى كانت صلتها ببعض أجزاء برهان ابن سينا قوية واضحة ؛ ولكن الذى قصدت إليه بالذات هنا هو المقارنة بين نصى كتابَىْ البرهان : السينوى والأرسطى .

المقالة الأولى

١ — الفصل الأول — فى الغرض من كتاب البرهان :

ليس لهذا الفصل ولا للفصل الذى يليه نظير فى برهان أرسطو ، وإن كان جزء كبير من مادتهما أرسطيا . ويبحث هذا الفصل فى الموضوعات الآتية :

(١) انقسام العلم إلى التصور والتصديق ، وطريق كسب كل منهما . اليقينى من التصديق وغير اليقينى . أنواع الأقيسة . قارن كتاب الجدل لأرسطو م ١ ف ١

(٢) أنواع التصور : التصور بالمعانى الذاتية ، وبالمعانى العرضية . الحد والرسم . قارن إيساغوجى — المدخل — لابن سينا ف ٧

(٣) يفيد كتاب البرهان (ا) مواد القياس الموقع لليقين — البرهان — ومواد التعريف الموقع للتصور التام — الحد . والحق أنه كتاب البرهان والحد معا .

(٤) التصور مبدأ للتصديق ، والتصديق كالتمام للتصور .

٢ — الفصل الثانى — مرتبته :

يبحث ابن سينا فيه الموضوعات الآتية :

(١) الغرض الأول من المنطق هو التوصيل إلى كسب الحق واليقين ، فبحسب شرف المنزلة كان يجب أن يوضع كتاب البرهان أولا .

(٢) رأى من يرى وضع كتاب الجدل قبل كتاب البرهان ورأى ابن سينا فى ذلك .

(٢) تنقسم المبادئ المصدق بها على وجه الضرورة إلى (ا) ما كانت الضرورة فيه ظاهرة، (ب) ما كانت الضرورة فيه باطنة. وتنقسم هذه الأخيرة إلى (ا) ما كانت الضرورة فيه عقلية ، (ب) ما كانت الضرورة فيه خارجة عن العقل — وهى الأحكام الوهمية .

أما ما كانت الضرورة فيه عقلية فينقسم إلى (ا) ما كانت الضرورة فيه مجرد العقل ، وهو الأوليات ، (ب) ما كانت الضرورة فيه هى العقل مستعينا بشىء آخر . وتنقسم هذه الأخيرة إلى (ا) ما كان المعين فيه شيئا غير غريزى ، (ب) ما كان المعين فيه غريزيا .

(٣) تنقسم القضايا إلى :

الأوليات والضروريات والمحسوسات والمجربات والمظنونات والمتواترات والوهميات والمشهورات والمسلّمات والمقبولات الخ .

٥ — الفصل الخامس — فى المطالب ومبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى :

أكثر هذا الفصل متصل بما ورد فى م ٢ ف ١ ، م ١ ف ١٣ من برهان أرسطو .

وهو يبحث فى الموضوعات الآتية :

(١) تنقسم المطالب قسمة أولى إلى ثلاثة :

مطلب "ما" ومطلب "هل" ومطلب "لم" . فإذا قسمنا كلا من هذه إلى قسمين كانت المطالب ستة[1] . أما مطلب الأى والكيف والكم والأين والمتى وغيرها فراجعة إلى مطلب الهل المركب .

(٢) الحد بحسب الاسم ، والحد بحسب الذات . وضع الحدود فى العلوم التعليمية (الرياضة) .

(٣) الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . القضايا المتعارفة والأصول الموضوعة مركبة . المعانى المفردة إما أعراض موضوع الصناعة ، وإما داخلة فى جملة موضوع الصناعة .

---

(١) حصر أرسطو المطالب فى أربعة : (ا) هل يوجد للشىء صفة كذا؟ (ب) لماذا توجد له ؟ (ج) هل الشىء موجود؟ (د) ماهو الشىء؟ أى أنه حصرها فى مطلب "هل" البسيط والمركب ومطلبى "لم"، "ما". راجع م ٢ ف ١ من برهانه .

(٤) مطلب "لم" متأخر عن مطلب "ما" وينقسم مطلب "لم" إلى قسمين : (ا) مطلب "لم" بحسب القول، (ب) مطلب "لم" بحسب الأمر فى نفسه .

(٥) الحد الأوسط علة القياس ، وقد يتفق أن يكون علة للأمر فى نفسه — أى علة وجود المحمول للموضوع .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣ ، م ٢ ف ٨ : ٩٣ ا وما بعدها .

ويلاحظ أن ابن سينا قد وفّى القول فى مبادئ البرهان بعد ذلك فى م ١ف ١٢ ، م ٢ ف١ ، ٦ الخ .

كما أنه ذكر برهان "لِمَ" بالتفصيل فى م ١ف٧، م ٣ف٣، وستأتى مقارنة كل ذلك بأرسطو .

٦ — الفصل السادس — فى كيفية إصابة المجهول من المعلومات :

يبحث هذا الفصل فى كيفية اقتناص المجهول عن طريق المعلوم. وهذا بعينه موضوع م١ ف١ من كتاب أرسطو .

وقد أثار ابن سينا هنا الإشكال الذى أثاره أفلاطون فى محاورة مينون[1] : وهو إما أن الإنسان لايتعلم شيئا وإما أنه يتعلم الأشياء التى يعلمها . وهذا وارد أيضا فى أرسطو م ١ ف ١

أما الكلام فى أول الفصل عن العلم بالأمور العدمية المستحيلة الوجود: المفردة منها والمركبة: فلا نظير له فى الفصل الأرسطى المشار إليه .

٧ — الفصل السابع — فى البرهان اللِّمِّى والإنى :

يحتوى هذا الفصل على المسألة الرئيسية التى أوردها أرسطو فى م ١ ف١٣ وهى العلم بأن الشىء موجود، والعلم بعلة وجوده . ولكن ابن سينا قد تجاوز هذه المسألة إلى مسائل أخرى كثيرة ليست موجودة فى الفصل الأرسطى المذكور فقد عرض للموضوعات الآتية :

(١) العلم المكتسب يقال على :

(ا) التصور الواقع بالحد أو الموضوع فى العلوم وضعا .

---

(١) راجع مينون (Meno E.)

(ب) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا .

(ج) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا مع الاعتقاد بأنه لا يمكن ألا يكون كذا

قارن (ج) بما ورد فى أرسطو م ١ ف ٢ : ٧١ ب ١٠

(٢) مناقشة القول بأن البرهان قياس مؤتلف يقينى بمعنى أنه مؤلف من يقينيات لا بمعنى أنه يقينى النتيجة .

(٣) الاستقراء التام يقينى أيضا ، والناقص ليس يقينيا . الاستقراء التام فى الحقيقة قياس مقسم وهو من جملة الاقترانيات . قارن أنا لو طيقا الأولى م ٢ ف ٢٣

(٤) برهان إنَّ يعطى علة التصديق ، وبرهان لِمَ يعطى علة التصديق وعلة الوجود ، ومناقشة برهان إنَّ المطلق وبرهان إنَّ المسمى بالدليل . وهذا فى جملته تلخيص لما ورد فى أرسطو م ١ ف ١٣

(٥) السبب فى وجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجود الأكبر للأصغر ، أو لا يكون سببا لوجود الأكبر فى نفسه مع كونه سببا لوجوده فى الأصغر .

(٦) كل شيء يكون علة للحد الأكبر ، يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له . وإلى أن يتبين أنه علة له ، لا يكون القياس المؤلف برهانَ لِمَ .

(٧) ربما يكون الأوسط فى الوجود معلول الأكبر فى الحقيقة ، لكنه ليس معلول وجود الأكبر فى الأصغر .

(٨) الفصل : وهل هو أولا للجنس أم للنوع .

٨ — الفصل الثامن — فى أن العلم اليقينى بكل ماله سبب (إنما هو) من جهة سببه :

عالج أرسطو الفكرة الرئيسية التى يحتويها عنوان هذا الفصل فى مواضع مختلفة من كتابه : مثال ذلك ٧١ ب : ٩ — ١٢ ، ٧٤ ب : ٢٦ — ٣٦ ، ٧٦ أ : ٤ — ٦ الخ . ولكن ابن سينا ذكر فى الفصل مسائل أخرى كثيرة متصلة به وغير متصلة ، وهى فى جملتها أسئلة يثيرها ثم يجيب عنها . وهاهى أهم عناصر الفصل :

(١) اذا كان الحمل ضروريا — دائما أو بعض الوقت — كانت هذه الضرورة لعلة، وكانت النسبة بين الموضوع والمحمول راجعة إلى تلك العلة ، لا إلى ذات الموضوع والمحمول .

قارن ما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٦ : ٧٥ أ ١٠

(٢) إذا كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته ، ولكنه ليس بين الوجود له ،والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بيِّن الوجود للأصغر ، والاكبر بيِّن الوجود للأوسط ،فيعقد برهان يقيني هو برهان إنَّ .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣

(٣) برهان إنَّ قد يعطى اليقين الدائم وذلك فيما لا سبب له (أى فيما هو لذاته) . فأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم .

(٤) اذا كان الأوسط صفة ذاتية للأصغر ، فلا يجوز أن يكون معلولا للأكبر ، لأنه قد يكون معلولا لعلة داخلة تحت الأكبر . فكون الجسم مؤلفا من "هيولى وصورة" ليس معلولا لكونه "له مؤلِّف" بل معلول لكونه "مؤلَّفا" . و"مؤلَّف" داخلة تحت معنى أعم هو "ذو المؤلِّف" — أى الذى له مؤلِّف يؤلِّفه .

(٥) توسط المضاف فى القياس .

(٦) القياس الاستثنائى ليس فيه علة .

(٧) قياس الخلف يفيد برهان الإن .

(٨) لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فقط.

(٩) حال الأصغر من الأوسط فى البراهين :

(ا) يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط مقتضية لذاته اقتضاء النوع لخواصه.

(ب) يجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط .

(١٠) ليس برهان "لم" هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل هو برهان "لم" وان لم يفعل ذلك .

٩ — الفصل التاسع — فى كيفية ما ليس لمحموله سبب فى موضوعه :

يتصل هذا الفصل بمسائل كثيرة أثارها أرسطو فى أجزاء مختلفة من أنا لوطيقا الثانية وغيرها. فهو يتصل بنسبة المحمول إلى الموضوع من جهة أنها شىء يطالب البرهنة عليه . راجع أرسطو ٨٨ ا ١٢ ، وبالاستقراء الناقص من حيث هو طريق الوصول إلى حكم كلى عن طريق فحص الجزئيات وأنه لذلك لا يعطى نتائج يقينية . راجع أنا لوطيقا الأولى لأرسطو م٢ف٢٣ وأنا لوطيقا الثانية ٩١ ب ٣٥

وأهم المسائل التى عرض لها ابن سينا فى الفصل هى :

(١) إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع لا لسبب فى نفس الوجود ، فإما أن تكون بينة بنفسها فتكون يقينية ولا تحتاج إلى برهان ، وإما أن تكون غير بيِّنة بنفسها ، فلا يمكن أن يقع بها يقين دائم . وهذه يقع بيانها بالاستقراء لا بالقياس ، ويكون بيانها يقينيا .

(٢) التجربة غير الاستقراء ، ويكون الحكم المستند إليها فيما لا يعرف سببه ، ومع ذلك يقع بها اليقين . وهى لا تفيد العلم لكثرة ما يشاهد فى التجربة ، بل لاقتران قياس به .

(٣) التجربة لا تفيد علما كليا قياسيا مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن المتكرر فى الحس له طبع يلزم أمرا دائما . وقد توقع ظنا لا يقينا إذا أخذ فيها ما بالعرض مكان ما بالذات .

١٠ — الفصل العاشر — فى كون الأخص علة لإنتاج الأعم :

هذا الفصل أدخل فى باب الكليات الخمس منه فى باب البرهان ، ولذا كان وثيق الصلة بما ذكره ابن سينا فى كتاب " المدخل " فى الفصل التاسع فى الجنس . ص ٤٧ وما بعدها ، ٩٧

ولكنه يناقش هنا الجنس والفصل والنوع وجنس الجنس وفصل النوع وفصل الجنس من حيث وقوعها حدودا فى مقدمات البراهين . وأهم عناصر الفصل هى الآتية :

(١) أى معنى أخذته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه أيا كانت، على أنها فيه ومنه ، كان ذلك جنسا . وإن أخذته من جهة بعض الفصول واعتبرت أنه تم بها ، وأن كل شىء آخر يضاف إليه يكون خارجا ، لم يكن ذلك جنسا ، بل بمثابة المادة للجنس .

وإن أخذته بشرط زيادة توجب تمام المعنى له كان نوعا .

(٢) لاتجد الجنس الأعلى يوجد أولا للنوع ثم يتلوه الجنس الذى دونه ويُحمل بعده ، بل تجد كل ما هو أعلى تابعا فى الحمل للأسفل .

(٣) الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذى يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس .

(٤) الحال كذلك فيما تحت النوع مع النوع .

قارن الصلة بين الجنس والنوع فى أرسطو ٩٦ ب ٢١ — ٢٥

١١ — الفصل الحادى العاشر — فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها :

يعتمد هذا الفصل على ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥ — ٣٠ ، ٧٢ ا ٥ وما بعدها فيما يتصل بشروط مقدمات البرهان من أنها يجب أن تكون صادقة ، أقدم من النتيجة وأعْرَفَ منها .

غير أن ابن سينا فصَّل كثيرا فى كلامه عن معنى الأقدم والأعرف بالنسبة لنا وللطبيعة ، وأضاف كلاما عن الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم، وعن مقاصدها وغاياتها ؛ وكذلك تكلم عن البسائط والمركبات أيها أقدم وأعرف عندنا وعند الطبيعة . وهذه التفاصيل لا وجود لها فى الفصل الأرسطى المشار إليه ، ولكن لها أصلا فيما ذكره أرسطو فى مطلع كتابه فى الطبيعة (قارن الطبيعة م ١ : ١٨٤ ا : ١٥) حيث يقول :

" إن الطريقة الطبيعية لدراسة العلم الطبيعى هى أن نبدأ بالأشياء التى هى أعرف وأوضح بالنسبة إلينا ، و بوساطتها ننتقل إلى الأشياء التى هى أوضح وأعرف بالطبيعة " .

والظاهر أن المقصود من قوله " أعرف بالطبيعة " "أعرف فى ترتيب تفسير الأشياء"، لأن أرسطو نفسه يستعمل هذا التعبير الثانى مرادفا للأول فى كتاب الطبيعة نفسه فى ١٨٩ ا ٤ . أما قول ابن سينا "أعرف عند الطبيعة" فالمراد به ما تقصد الطبيعة إلى وجوده كطبائع الأنواع .

وأهم عناصر الفصل هى الآتية :

(١) مقدمات البرهان أقدم بالذات و بالزمان وفى المعرفة من النتيجة . ويجب أن تكون صادقة ، أولية ، مناسبة للنتيجة ؛ ومع ذلك فقد تؤخذ مقدمات صادقة غير مناسبة وينتج عنها نتائج صادقة .

(٢) الأقدم عندنا هى الأشياء التى نصيبها أولا ؛ وعند الطبيعة هى الأشياء التى إذا رفعت رفع ما يدخل تحتها . والأعرف عندنا هو الأقدم عندنا . وعند الطبيعة هو الشيء الذى تقصد الطبيعة إلى وجوده . فالجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف من الكليات . والكليات الجنسية أقدم بالطبع ، وليست أعرف عند الطبيعة . وهى من جهة معقوليتها أقدم عندنا وأعرف . وطبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس عند الطبيعة .

(٣) إذا أردنا أن نحقق الكليات ابتدأنا بما هو أقدم عند الطبيعة وأعرف عندنا — وهو الجنس — وانتهينا إلى ما هو أعرف عند الطبيعة ولكنه ليس أقدم عندها — وهو النوع .

(٤) وإذا ابتدأنا بالبسائط وصرنا على طريق التركيب ، فقد ابتدأنا أيضا بما هو أقدم عند الطبيعة ولكنه قد يكون أعرف عندنا وقد لا يكون .

(٥) البسائط التى هى علل كالفواعل والغايات أقدم وأعرف عند الطبيعة من معلولاتها ؛ والبيان منها برهانى .

١٢ — الفصل الثانى عشر — مبدأ البرهان :

عالج ابن سينا فى هذا الفصل طبيعة البرهان بوجه عام والأقوال التى تتألف منها مقدماته ، ولكنه تجاوز ذلك إلى ذكر مسائل أخرى متصلة بهذا الموضوع استمد مادتها من الفصول ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . وأهم هذه المسائل هى :

(١) مبدأ البرهان على وجهين : مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، و بحسب علم خاص . معنى القضية التى هى مبدأ برهان والفرق بينها و بين غيرها . قارن م ١ ف ٢ : ٧٢ أ ٥ و ١٠ وهى مسألة كرر أرسطو القول فيها فى أكثر فصول المقالة الأولى .

(٢) الحد (التعريف) يخالف المقدمة المسلّم بها ، بل يخالف كل مقدمة قارن م ١ ف ١١ : ٧٦ ب : ٣٥ — ٤٠

(٣) الأصل الموضوع والأسماء المختلفة التى وضعت له .

(٤) اختلاف العلوم فى استعمال أنواع المبادئ .

(٥) يجب أن يكون تصديقنا بالمقدمات متقدما على تصديقنا بالنتيجة . قارن م ف ٢ : ١٧٢ : ٢٥ — ٣٠

(٦) الفرق بين الأصل الموضوع والمصادرة . وهنا يقتبس ابن سينا اقتباسا مباشرا و يناقش هذا النص مناقشة طويلة من قوله "واعلم أنه لما سمع ما قيل فى التعليم الأول" إلى قوله "أو لم يكن ولا فى شىء من العلوم وسط" . قارن م ١ ف ١٠[1] .

(٧) المقدمات البرهانية على المطالب الضرورية ، والمغالطات البرهانية ، والمقدمات المغالطية الجدلية . وقد ورد بعض هذا فى م ١ ف ٦ من أرسطو .

المقالة الثانية

١٣ — الفصل الأول — فى معروفية مبادئ البرهان وكليتها وضروريتها :

هذا الفصل استمرار للفصل الأخير من المقالة الأولى ، وقد عالج أرسطو موضوعه فى الفصل الثالث من المقالة الأولى من كتابه . أما عناصره فهى :

(١) الرأى المبطل للبرهان ، والرأى القائل إن مبادئ البرهان تتبين دورا ، باطلان . قارن أرسطو م ١ ف ٣ و ٧٢ ب : ٥ — ٢٠ ، كل ما أضافه ابن سينا هنا تفصيل فى استحالة أن توجد أوساط فى القياس إلى غير نهاية .

(١) ورد اقتباس ابن سينا بنصه فى ترجمة أبى بشر متى بن يونس لبرهان أرسطو . انظر منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٤٠ س ٣ من أسفل وما بعدها .

(٢) الحجج على بطلان البرهان بالدور وهى واردة كلها فى أرسطو . نفس المرجع ٧٢ ب : ٢٥ — ٣٥ و ٧٣ ا ٥

(٣) مقدمات البرهان غير ممكنة التغير ، وهذا أحد المعانى التى تسمى ضرورية . مناقشة مطولة لمعنى " الضرورى " وهو أدخل فى موضوع "الموجّهات" كما هو وارد فى كتاب العبارة وكتاب أنا لوطيقا الأولى لأرسطو .

(٤) المقدمة " كل ج ب بالضرورة " لها معنى فى كتاب القياس غيره فى كتاب البرهان فمعناها فى الأول أن كل ما يوصف بأنه ج ، دائما أو بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما ، أو بالوجود الغير الضرورى ، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب . ومعناها فى الثانى أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة ، فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب . أى أن الضرورة ها هنا راجعة إلى ثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع وفى جميع الأوقات . قارن م ١ ف ٣ : ٧٣ ا : ٢٥ — ٤٠ من أرسطو .

١٤ — الفصل الثانى — فى المحمولات الذاتيه فى البرهان :

يستند معظم هذا الفصل إلى م ١ ف ٤ و ١٠ من أرسطو . وأهم موضوعاته ما يأتى :

(١) يقال " الذاتى " على وجوه :

(ا) يقال ذاتى لكل شىء مقول على آخر من طريق ماهو . وفرّق بين المقول فى جواب ماهو والمقول من طريق ما هو .

(ب) ويقال ذاتى للمحمول إذا أخذ فى حده الموضوع أو جنسه .

أى أن كل محمول برهانى إما مأخوذ فى حد الموضوع أو الموضوع ومايقومه مأخوذ فى حده. قارن م ١ ف ٤ ، ٧٣ ا : ٣٥ ، ٧٣ ب : ٥ — ١٥

(٢) رأى من ظن أن المحمولات فى البراهين لا تكون إلا من الصفات المقومة للنوع ، وما ترتب على هذه الدعوى من أوهام . رد ابن سينا على ذلك .

(٣) سميت الأعراض الذاتية كذلك لأنها خاصة بذات الشىء أو جنس ذاته . قارن م ١ ف ٤ : ٧٣ ب ١٥ — ٢٥

(٤) تنقسم العلوم إلى كلية وجزئية . والجزئى هوالذى يبحث فيما يعرض لموضوعه من حيث هو كذلك .

ولهذا الموضوع مصادر كثيرة من فصول البرهان الأرسطى. قارن مثلا م ١ ف ١٠ : ٧٦ ب : ١ — ٥ ، ف ١٢ : ٧٧ ا ٣٥ — ٤٠ ، ٧٧ ب : ٥ — ١٥ ، ف ٢٨ الخ

١٥ — للفصل الثالث — مقدمات البرهان كلية . معنى الذاتى والأوّلى :

وهذا الفصل أيضا استمرار للفصل السابق . وأهم عناصره ما يأتى :

(١) الكلى فى كتاب البرهان هو المقول على كل واحد ، وفى كل زمان ، وأولا .

(٢) كل واحد من نوعى الذاتى اللذين شرحناهما فى الفصل السابق قد يقال أولا وقد يقال غير أول .

وهذا شرح وتفصيل لما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٤ من ٧٣ ا ٢٥ إلى ٧٣ ب ٣٥

(٣) فرق بين المقدمة الأولية — وهى التى ليس بين محمولها وموضوعها واسطة فى التصديق — وبين المقدمة التى محمولها أولى .

(٤) تنقسم الأشياء بالعوارض الذاتية قسمة أولية إذا كانت القسمة لها أولا ، ولغيرها — إن وجد — ثانيا . وتكون القسمة بهذا المعنى مستوفاة . يشرح ابن سينا هنا بالتفصيل القسمة المستوفاة وغير المستوفاة والقسمة بالفصول وبعوارض أولية للجنس و بعوارض غير أولية له الخ الخ .

١٦ — الفصل الرابع — فى الأغلاط فى كلية النتائج البرهانية :

حاذى ابن سينا فى هذا الفصل ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٥ من أنالوطيقا الثانية خطوة خطوة مع الشرح والتمثيل . أما المسائل التى عالجها فيه فهى :

(١) قد نعطى حكما كليا أوليا و يظن أننا لم نعطه . وقد لا نعطيه و يظن أننا أعطيناه وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول — فى الحالات التى يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة كلية ونظن أنه واقع على شىء جزئى .

الثانى — فى الحالات التى لايوضع فيها المقول على الكلى ونظن أنه وضع .

الثالث — فى الحالات التى لا يكون فيها المبرهَنُ عليه أوليا لشىء ونظن أنه أولى له .

١٧ — الفصل الخامس — ضرورية مقدمات البراهين ومناسباتها :

حاذى فيه ابن سينا م ١ ف ٦ من كتاب أرسطو واستمد منه مادته بترتيبها ، ولكنه شرحها وفصّل القول فيها وقد عرض فى ذلك للمسائل الآتية :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية . وللضرورة وجهان سبق ذكرهما (راجع م ٢ ف ١ لابن سينا) .

(٢) المقدمات الصادقة فى نفسها أو المقبولة من غير أن تكون أولية الصدق لاتنتج اليقينى الضرورى . والمقدمات الصادقة غير المناسبة (أى للجنس) يقع بها برهان إنّ لا برهان لم .

(٣) ليس كل ماهو حقٌّ فهو مناسب ، لاسيما إذا لم يكن ضروريا .

(٤) كما أنه يمكن أن تنتج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ، كذلك يمكن أن تنتج نتائج ضرورية من مقدمات غير ضرورية : ولكن العكس غير صحيح .

(٥) المقدمات العرضية لاتنتج شيئا ضروريا ، ولكنها تنتج بالضرورة ، فإن كل قياس ينتج بالضرورة .

١٨ — الفصل السادس — موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها :

معظم هذا الفصل مأخوذ من م ١ ف ١٠ من أرسطو . وقد فصّل فيه ابن سينا ما أوجزه أرسطو أو ماأشار إليه إشارة عابرة ، كما أضاف مسائل لم يتعرض لها أرسطو فى البرهان . وأهم ماعولج فيه الموضوعات الآتية :

(١) المبادئ هى المقدمات التى تبرهن العلم ولا تُبَرْهَنُ فيه . والموضوعات هى الأشياء التى يبحث العلم عن الأحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها . والمسائل هى القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية للموضوعات أو لأنواعها أو عوارضها . قارن ٧٦ ب : ١٠ — ٢٠

(٢) المبادئ منها ماهو خاص بعلم علم ، ومنها ماهو عام : إما على الإطلاق، أو لجملة علوم. قارن أرسطو ١٧٦ ا : ٣٧—٤٠ . وهنا يفصل ابن سينا القول فى المبادئ العامة التى هى بالقوة والتى هى بالفعل ، والمبادئ الخاصة بعلم من العلوم مأخوذ فى جملته ، والخاصة بمسألة أو مسائل من علم .

(٣) لكل علم موضوع خاص به . قان ٦٧ب : ١—٥ . يفصل ابن سينا القول فى وجود صناعات مختلفة لعلم واحد ولكنها مشتركة أو متحدة .

(٤) المسائل منها البسيط ومنها المركب : ومنها مايطلب الإنية ومنها مايطب اللمية. تفصيل القول فيما يصلح أن يكون محمولا فى المسائل البرهانية وما لا يصلح .

١٩ — الفصل السابع — اختلاف العلوم واشتراكها :

وهذا الفصل تتمة للفصل السابق وتفصيل لجزء خاص فيه — وهو مسألة اختلاف العلوم من حيث موضوعاتها ومبادئها ، كما أنه وثيق الصلة بالفصل الذى يليه .

والفصل فى جملته غريب عن فصول كتاب البرهان الأرسطى ، وأن كنا لانعدم أن نعثر على إشارات قصيرة لبعض مسائله فى المنطق الأرسطى . وهاهى خلاصة ماقرره ابن سينا فيه :

(١) تختلف العلوم إما بسبب اختلاف موضوعاتها و إما بسبب اختلاف موضوعها. وينقسم النوع الأول إلى قسمين : (١) ما كان الاختلاف فيه فى الموضوعات على الإطلاق من غير تداخل بينها . (ب) ما كان الاختلاف فيه مع مداخلة . وينقسم هذا الأخير إلى: (ا) ماكان فيه أحد الموضوعين أعم من الآخر ، (ب) ماكان فيه اشتراك من ناحية ومغايرة من ناحية بين الموضوعين. وماكان فيه عموم وخصوص بين موضوعين ينقسم إلى: (١) ماكان فيه العموم عموم جنس، (ب) ما كان فيه العموم عموم اللوازم .

(٢) تنقسم العلوم التى بين موضوعاتها عموم وخصوص إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها تشترك فى أن موضوع العلم الأخص من جملة طبيعة العلم الأعم، فيحمل موضوع العلم الأعم عليه، أما الرابع فهو العلم الذى لايحمل فيه الموضوع الأعم على الأخص .

(٣) مبادئ العلوم تبرهن فى العلم الأعلى أو العلم الكلى .

(٤) الفلسفة الأولى تختلف عن الجدل والسوفسطائية فى موضوعها ومبادئها وغايتها .

(٥) العلوم المتفقة فى موضوع واحد قد تختلف على وجهين :

(ا) عندما ينظر أحدهما فى الموضوع على الإطلاق و ينظر فيه الآخر من جهة خاصة .

(ب) عندما ينظر كل منهما فى الموضوع من جهة غير الجهة التى ينظر منها الآخر .

(٦) تقع الشركة فى العلوم فى المبادئ ، أو فى الموضوعات ، أو فى المسائل .

٢٠ — الفصل الثامن :

العنوان الكامل لهذا الفصل هو " فى نقل البرهان من علم إلى علم ، وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ". ولكن مسألة نقل البرهان الواردة فى أول الفصل ، ومسألة كلية مقدمات البرهان الواردة فى آخره ، ليستا إلا جزءا صغيرا منه ، أما الجزء الأكبر فيبحث فى نتائج البرهان وأنها كلية وثابتة أبدا . وفى هذا الجزء يحاذى ابن سينا أرسطو فيما أورده فى م ١ ف ٨ من أنا لوطيقا الثانية .

وهاك أهم موضوعات الفصل :

(١) نقل البرهان على وجهين :

(ا) أن تؤخذ مقدمة بالتسليم فى علم وينقل برهانها إلى علم آخر .

(ب) أن تؤخذ قضية على أنها " مطلوب " فى علم ، ثم يبرهن عليها ببرهان حدُّه الأوسط من علم آخر ، وهو المقصود هنا .-قارن م ١ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٤ — ١٧

(٢) نتائج البرهان يجب أن تكون كلية ودائمة . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٢٠ — ٣٠

(٣) إذا فرض على الفاسد برهان ، كانت إحدى المقدمتين غير كلية وفاسدة . قارن أرسطو فى الموضع السابق .

(٤) الحد لا يجوز أن يكون للشخص (أى الجزئى) الفاسد . قارن أرسطو ٧٥ب : ٣٠ — ٣٥

(٥) القول بأن مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية يدخل فيه المقدمة الجزئية — لا الشخصية — لأن موضوعها كلى .

(٦) الأشياء الواجبة الوقوع ، المتكررة بالعدد يبرهن عليها وتُحَدّ . قارن أرسطو ٩٥ ب : ٣٠ — ٣٥

(٧) الرد على من يقول إن كون مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية لا يظهر إلا ببيان أن الفاسد لا يقين به ، فكيف يثبت القوم أن الفاسد لا برهان عليه لأن مقدمات البرهان كلية ؟

٢١ — الفصل التاسع :

بحث هذا الفصل فى مناسبة المقدمات البرهانية للمطالب ، وفى اختلاف العلوم فى إعطاء البرهان اللمى والأنِّى . وقد استمد ابن سينا مادته من مواضع متعددة من فصول البرهان الأرسطى على النحو الآتى :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان أولية غير ذات وسط ، وأن تكون مناسبة للنتيجة إلى جانب كونها صادقة مقولة على الكل . قارن م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥ — ٣٠

(٢) برهان برايسون Bryson على تربيع الدائرة . قارن م ١ ف ٩ : ٧٥ ب : ٣٧ — ٤٠ ، ١٧٦ : ١ — ٤

(٣) يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون على الشىء من جهة ما هو هو . تعليق ابن سينا على هذه العبارة الأرسطية . راجع م ١ ف ٦ : ١٧٥ : ٢ — ١٥ ، ف ٧ : ٧٥ ب : ١٠ — ١٥ من أرسطو .

(٤) يختلف برهان إنَّ و برهان لم فى العلم الواحد وفى العلوم المختلفة . أصل ذلك ما ورد فى م ١ ف ١٣ : ٧٨ ب ٣٢ — ٤٠ ، ١٧٩ : ١ — ١٥

(٥) شرح للعلل الأربع وما يعطى منها حدودا وسطى فى البرهان ، واختلاف العلوم باختلاف ما تأخذه فى براهينها من العلل . وهذا مستمد من مواضع كثيرة من برهان أرسطو منها م ١ ف ١٣ : ١٧٩ : ٦ — ١٠ ، م ٢ ف ١١ : ١٩٤ : ٢٠ — ٣٥

٢٢ — الفصل العاشر :

ليس لهذا الفصل عنوان فى أى واحد من المخطوطات الثلاثة، وأفضل عنوان له هو "المبادئ وأنواعها" وهو بعينه عنوان ف ١٠ م ١ من برهان أرسطو الذى استمد منه ابن سينا معظم مادته. أما موضوعات الفصل فهى :

(١) مبادئ أى علم لا تبرهن فى ذلك العلم ، فإذا كانت بيِّنة بنفسها فلا تبرهن إطلاقا ، وإذا كانت غير بيِّنة فتبرهن فى علم آخر. قارن أرسطو ٧٦ ا : ٣٠ — ٣٥

(٢) موضوع أى علم يجب أن يصدَّق به وأن يتصوَّر معا : أى يجب أن يفرض موجودا وأن يفهم : أما عوارضه الذاتية فيبرهن عليها . قارن أرسطو ٧٦ ب ١ — ١٠

(٣) الحد ليس " أصلا موضوعا " ولا " مصادرة " : قارن أرسطو ٧٦ ب : ٣٥

(٤) الرد على من طعن فى الأصول الموضوعة فى الهندسة : قارن أرسطو ٧٦ ب ٤٠

(٥) كل أصل موضوع فهو كلى أو جزئى : قارن أرسطو ٧٧ ا : ١ — ٥

(٦) حسب قوم أن موضوعات العلوم صور مفارقة ، لكل نوع منها " مثال " : قارن أرسطو مطلع م ١ ف ١١ — ولكن ابن سينا يفصل القول فى ذلك ويناقش نظرية المثل الأفلاطونية ويرد عليها بما لا وجود له فى برهان أرسطو .

المقالة الثالثة

٢٣ — الفصل الأول — فى المبادئ أو المسائل المناسبة وغير المناسبة :

عرض ابن سينا فى هذا الفصل لأهم المسائل التى أثارها أرسطو فى م ١ ف ١١ والجزء الأكبر من ف ١٢ وحاذى فى ذلك المعلم الأول وفصَّل ما أجمله كعادته . أما هذه المسائل فهى :

(١) المبادئ الواجب قبولها ، ولا سيما مبدأ " الثالث المرفوع " ، لا توضع وضعا فى العلوم بالفعل . قارن أرسطو ٧٧ ا : ١٠ — ٢٢ ، والوجوه التى يصح أن يوضع فيها هذا المبدأ : قارن نفس المصدر ٢٢ — ٢٥

(٢) تشترك العلوم كلها فى المبادئ العامة ويستعملها الجدل أيضا : قارن أرسطو ١٧٧ ا ٢٥ — ٣٠

(٣) الجدل لا يقتصر على موضوعات معينة ، ولا على مسائل معينة ، ولا على النظر فى مبادئ معينة . قارن أرسطو ١٧٧ ا : ٣٢ — ٣٥ : وكذلك أنالوطيقا الأولى م ١ ف ١

(٤) المسألة العلمية قضية تحتوى أحد طرفى النقيض المعلوم أنه الحق وأنه لا تعداه المخاطب أو المجيب . قارن أرسطو ٧٧ ا : ٣٦ — ٤٠ ، ٧٧ ب : ١ — ١٥

(٥) إذا قلنا بوجود مسائل هندسية ، فهل يلزم وجود مسائل غير هندسية ؟ قارن أرسطو ٧٧ ب ٢٣

٢٤ — الفصل الثانى — فى اختلاف العلوم الرياضية عن الجدل :

هذا الفصل متمم للفصل السابق : لأن ابن سينا أثار هنالك الفرق بين الجدل والبرهان فى الموضوعات والمسائل والمبادئ ، وهو هنا يقارن بين الجدل والعلوم التعليمية (أى علوم الرياضة) التى هى أدق العلوم البرهانية . وقد استمد مادته من فصول مختلفة من برهان أرسطو مثل : م ١ ف ١٢ و ١٣ و ٢٢ . وأهم موضوعات الفصل هى :

(١) الجهل المضاد للعلم قلما يقع فى العلوم التعليمية ؛ لأن الحدود الوسطى فى براهينها لا يقع التباس فى مفهومها ، وليس الحال كذلك فى الجدل . قارن مايقوله أرسطو فى ٧٧ ب : ٢٧ — ٣٣ فيما يسميه formal falacy وأنها قلما تقع فى البرهان . وفى هذا الموضع من الفصل يشرح ابن سينا أن القضيتين اللتين تستعملان حدا وسطا مقولا بالاشتراك اللفظى لا بالتواطؤ ، غير متناقضتين .

(٢) أن العلوم الرياضية تستعمل فى أكثر الأمر الضرب الأول من الشكل الأول ، وربما استعملت الشكل الثانى ، بخلاف الجدل الذى يستعمل جميع الأشكال والضروب ، الحقيق منها والمظنون .

(٣) التعاليم تؤخذ محمولات مسائلها من الحدود ومايلزم من العوارض بسبب الحدود ؛ ولذلك كانت النتائج منعكسة على النتيجة ، وهذا أيضا فرق بينها و بين الجدل . قارن أرسطو ٧٨ ا ١٢

(٤) يختلف الجدل عن البرهان أيضا فى تحليل مقدمات القياس وتركيبها : أما فى التحليل فلأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، وقد تذهب فى التحليل إلى غير نهاية . وأما فى التركيب فلأنه لا يكون فيه على تأليف مستقيم يبتدئ من غير ذوات الأوساط ثم يستمر على نطاق ، بل يكون كيف اتفق . أما العلوم البرهانية فلا يذهب التحليل ولا التركيب فيها إلى غير نهاية . قارن أرسطو ٨٤ ا ٧ ، ب ٢

٢٥ — الفصل الثالث — فيما يشترك فيه برهان الإن و برهان اللم وما يختلفان فيه فى علم وفى علمين :

هذا الفصل متمم للفصل التاسع من المقالة الثانية ، وهو معتمد على الفصل ١٣ من المقالة الأولى لأرسطو : فقد حاذاه ابن سينا خطوة خطوة ، مع شرح وتفصيل لما أوجزه . وفى هذا الفصل نموذج طيب لانتفاع ابن سينا بأقوال الشراح ومناقشة بعض آرائهم. وهاك أهم مسائله :

(١) يختلف برهان إن و برهان لم فى حالتين :

(ا) حيث لاتكون المقدمات غير ذات وسط .

(ب) حيث تكون غير ذات وسط ولكن لاتوضع علة الشىء حدا أوسط فى القياس ، بل يوضع حد آخر ينعكس مع العلة و يكون أعرف منها ، أو حيث تكون العلة والمعلول غير متعاكسين ولكن المعلول أعرف من العلة ، أو حيث يوضع الحد الأوسط خارجا عن الأكبر والأصغر — وهنا لاتوضع العلة إطلاقا . قارن أرسطو : م ١ ف ١٣ : ٧٨ ا : ٢٢ — ٤٠ ، ٧٨ ب : ١ — ٣٠

(٢) يكون برهانا الإن واللم فى علمين على ثلاثة أنحاء :

(ا) فى علمين أحدهما أعم من الآخر .

(ب) فى جزء من علم داخل تحت علم آخر : مثل نظرية " قوس قزح " فإنها من العلم الطبيعى ولكن يمكن أن يبرهن عليها فى علم المناظر ثم فى الهندسة .

(ج) فى مسألة بعينها من علم تكون داخلة تحت علم آخر . مثل عسر اندمال الجرح المستدير فإنها مسألة فى الطب ولكن يمكن تعليلها فى الهندسة .

قارن أرسطو فى م ١ ف ١٣ ، ٧٨ ب : ٣٥ — ٤٠ ، ٧٩ ا : ١ — ١٥

٢٦ — الفصل الرابع — فى فضيلة بعض الأشكال على بعض :

استمد ابن سينا مادة هذا الفصل من الفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المقالة الأولى لأرسطو وهاهى أهم المسائل التى عالجها :

(١) الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين من وجوه ثلاثة :

(أ) أنه يعطى برهان لِمَ بالفعل ، وغيره يعطى هذه اللمية بالقوة .

(ب) أن الحد إن أمكن أن ينال بقياس فإنما ينال بالشكل الأول .

(ج) أن الشكل الأول قياس كامل بيِّن القياسيَّة بنفسه . قارن أرسطو م ١ ف ١٤ : ١٧٩ ا ١٧ — ٢٥

(٢) استشكل على أرسطو فى قوله إن الشكلين الثانى والثالث يمكن تحليل قياساتهما إلى مقدمات غير ذات وسط فى الشكل الأول ، بأن السالبة لايمكن تحليلها إلى مقدمات غير ذات وسط . قارن ١٧٩ ا : ٣٠ — ٤٠

(٣) الجهل منه ما هو بسيط — وهو عدم العلم — وهذا لايكتسب بقياس ، ومنه ماهو مركب، وهذا فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد . وهذا قد يقع با كتساب قياسى . تفصيل ذلك فى الأقيسة . راجع أرسطو م ١ ف ١٦

(٤) قد يكون القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . قارن هذا بأرسطو م ١ ف ١٧

٢٧ — الفصل الخامس — الانتفاع بالحس فى المعقولات . كيف تكتسب مفردات المعانى :

يدوّر الجزء الأول من هذا الفصل حول الفكرة الأرسطية القائلة إن بعض الجهل مرده إلى فقدان حاسة، وهو موضوع الفصل الثامن عشر من المقالة الأولى فى التحليلات الثانية . ولكن ابن سينا لم يقف طويلا عند هذه النقطة بل تعداها إلى مسائل هى أدخل فى علم النفس منها فى المنطق. فقد شرح معنى المعقولات والمحسوسات و بيّن الفرق بينهما على الرغم من أن الحس مبدأ لحصول كثير من المعقولات ، وأن المحسوس متشخص بوضع وأين وكيف ، ولذلك لاتقع فيه الشركة، وتقع الشركة فى المعقول. وقسم الموجودات إلى قسمين: معقولة الذوات فى الوجود ومحسوسة الذوات

فى الوجود ، وهذه الأخيرة يجعلها العقل معقولة . وأخيرا يذكر أن التصديق بالمعقولات يكتسب بالحس على أربعة وجوه :

(١) حيث يكون الحس مبدأ للمعقول بالعرض لا بالذات .

(٢) بالقياس الجزئى .

(٣) بالاستقراء .

(٤) بالتجربة .

ويدور القسم الثانى من الفصل حول المسائل الآتية :

(١) كل قياس مؤلف من حدود ثلاثة : وينتهى تحليل الأقيسة البرهانية إلى برهانيات ، والأقيسة الجدلية إلى المشهورات . قارن أرسطو م ١ ف ١٩ : ٨١ ب ١٠ ومابعدها .

(٢) يقال للشىء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف للشىء بنفسه لا بغيره .

ويقال للشىء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على مايحمل عليه حملا أوليا .

ويقال إنه محمول ذاتى إذا كان ليس واردا على الشىء من خارج : أى يكون مما يقتضيه طبع الشىء .

ويقال إنه محمول ذاتى إذا كان أمرا ليس من شأنه أن يفارق الشىء .

ويقال محمول ذاتى لكل ما من شأنه أن يؤخذ فى حد الشىء أو يؤخذ الشىء فى حده .

ويقابل الذاتىَّ فى كل حالة من هذه الحالات العرضىُّ . قارن أرسطو م ١ ف ٤ : ٧٣ ا ٣٣ — ٤٠ ، ٧٣ ب : ١ — ١٥ ، م ١ ف ١٨ ، ٨١ ب : ٢٤ — ٢٩

٢٨ — الفصل السادس — فى تناهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب :

يكاد يكون هذا الفصل ترجمة حرفية لما أورده أرسطو فى م ١ ف ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ وهاك أهم المسائل التى عرض لها .

(١) هل يمكن أن تتسلسل المحمولات على الموضوع الأول المحدود، وأن تتسلسل الموضوعات لمحمول محدود إلى غير نهاية ؟ وهذا هو موضوع م ١ ف ١٩ من أرسطو : راجع ٨١ب : ٣٠— ٤٠ ب ، ٨٢ ا : ١ — ٢٠

(٢) إن الوسائط بين حدّى الإيجاب متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٠ : وكذلك الأمر فى السلب . قارن أرسطو م ١ ف ٢١ .

(٣) إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشىء متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٢ .

(٤) من قوله "فقد بآن إذن أنه لا الموضوعات" إلى آخر الفصل ، لوازم لما تقدم ، وهى بعينها ما أورده أرسطو فى م١ ف ٢٣ ولا داعى لتفصيلها .

٢٩ — الفصل السابع — البرهان الكلى والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله :

هذا الفصل تلخيص، وفى بعض المواضع يكاد يكون ترجمة حرفية لما أورده أرسطو فى م١ف ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ وها هى أهم مسائله :

(١) يبحث الجزء الأول منه فى أفضلية البرهان الكلى على الجزئى ، وهنا نقل ابن سينا م١ ف ٢٤ لأرسطو نقلا يكاد يكون حرفيا ، ومن غير تصرف فى الألفاظ أو الأمثلة ، وأورد الحجج الثمانى التى ذكرها المعلم الأول فى تفضيل البرهان الكلى . وذلك من أول الفصل إلى قوله "والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه" .

(٢) ويبحث الجزء التالى فى فضل القياس الموجب على السالب، وقد أخذ ابن سينا مادته من م١ ف ٢٥ ، إلا أنه كان أقل التزاما لحرفية النص الأرسطى : وذلك من قوله "ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادىء ومصادرات موجبة" إلى قوله "والمنتج له أفضل وأشرف" .

(٣) ويبحث الجزء الثالث من الفصل فى فضل القياس المستقيم على قياس الخلف ، وهذا مأخوذ من م١ ف ٢٦ .

(٤) ويبحث الجزء الأخير فى صفات العلم الذى هو أشد استقصاء من علم غيره : وهى أن يكون :

(أ) جَمَعَ مع الإن اللم

ب) أن يكون أكثر تجريدا .

(ج) أن يكون موضوعه أكثر بساطة . وهذا مصدره م١ ف ٢٧ .

ويختتم ابن سينا هذا الفصل بعبارة غامضة تشعر أنه بالرغم من محاذاته أقوال أرسطو وحكايته لآرائه لا يوافقة فى هذه الآراء كل الموافقه لو حاول تدقيق النظر فيها . يقول :

" فقد قربنا فى هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول (كتاب المنطق لأرسطو) ومحاكاته ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها : فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولاعالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه " .

٣٠ — الفصل الثامن — فى معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها فى المبادئ والموضوعات :

يعتمد هذا الفصل على عدة فصول من برهان أرسطو وهى م١ ف ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ والموضوعات التى عرض لها هى ما يأتى :

(١) تكون المباحث من علم واحد إذا اشتركت فى الموضوع وفى المبادئ ؛ والمراد بالمبادئ لا المقدمات فقط ، بل المقدمات والحدود . راجع أرسطو م١ ف ٢٨

(٢) لا يوجب اختلاف البراهين اختلافا فى العلوم ، فقد يكون على شىء واحد برهانان مختلفان . قارن أرسطو م١ ف ٢٩

( ) البرهان فى الأصل على الضرورى ؛ وقد يكون على الأكثرى — والقضية الأكثرية هى القضية التى الحكم فيها صادق فى أكثر الأمر — أما الاتفاقى فلا برهان عليه . قارن أرسطو م١ ف ٣٠

(٤) لا يقوم برهان بطريق الحس . قارن أرسطو م ١ ف ٣١

وقف ابن سينا فى هذا الجزء من الفصل موقف الشارح من جهة والملخص من جهة أخرى؛ وأغفل بعض ما ذكره أرسطو من مثل فضل العلم الكلى على الإدراك الحسى والتصور العقلى .

والظاهر أن ابن سينا أخطأ فهم النص الأرسطى الآتى : وهو " ومع ذلك فقد توجد أشياء يرجع السبب فى النظر فيها إلى فقد الحس . وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها بالحس لما كنا

نبحث : لا بمعنى أننا نعلمها من قبل أننا نراها ؛ بل بمعنى أننا نحصّل المعنى الكلى (بالعقل) عندما نراها . (أرسطو ١٨٨ ا : ١٠ — ١٥) .

ومعنى هذا أن النظر فى تفسير بعض الأشياء قد يثيره عدم إحساسنا بها ؛ فإذا حصل الحس وضع حدا للبحث : لا بمعنى أننا عندما نحس نعلم علما كليا أو نعلم العلة ؛ بل بمعنى أننا عن طريق الحس نصطاد الكلى .

يفسر ابن سينا هذا النص الأرسطى ذلك التفسير الخاطئ عندما يقول :

"ولما كان الحس قاصرا فى كثير منها (من الأحيان) عن الإدراك المستقصى ؛ صار يوقعنا ذلك فى عناء و بحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل" . وليس هذا مراد أرسطو فى شىء، فأن المسألة ليست قصورا فى الحس ؛ بل عدم الحس إطلاقا ؛ ومن ناحية أخرى ليس البحث عن "حال ذلك المحسوس" بل البحث عن "الشىء غير المحسوس".

والظاهر أيضا أن عدم فهم ابن سينا لغرض أرسطو من هذه الفقرة لازمه فى تفسير المثال الذى ضربه أرسطو ليوضح به كلامه وهو مثال النور والزجاج .

(٥) يجب أن تكون للعلوم المختلفة مبادئ مختلفة : تلخيص جيد لما ورد فى أرسطو م ١ ف ٣٢

٣١ — الفصل التاسع — فى العلم والظن وتشاركهما وتباينهما :

يبحث الجزء الأول من هــذا الفصل فى الموضوع الوارد فى عنوانه ، وهو العلم والظن ومايشتركان وما يختلفان فيه، وهذا معتمد على م١ف٣٣ فى أرسطو، إلا أن ابن سينا أفاض فى شرح أنواع الاعتقادات التى تدخل تحت العلم ، والأخرى التى تدخل تحت الظن ، وما ينطوى من الاعتقادات على جهل بسيط، وما ينطوى على جهل مضاد، والظن الصادق والظن الكاذب الخ .

أما الجزء الثانى من الفصل فلا صلة له بعنوانه ، وهو بحث فى معانى "الذهن" و"الصناعة" و" الفهم " و" الحكمة " و" الذكاء " و" الحدس " . وهى بعينها موضوعات م١ ف ٣٤ فى برهان أرسطو . ولم يتجاوز ابن سينا إعطاء تعريفات لهــذه الألفاظ قائلا إن علوما أخرى كالطبيعيات والخلقيات أولى بها .

المقالة الرابعة

٣٢ — الفصل الأول — فى المطالب :

ليس لهذا الفصل عنوان فى المخطوطات : وهو يبحث فى مسائل متعددة وردت فى م ٢ ف ١ ، ٢ ، ٣ من برهان أرسطو. ويلاحظ أنه يبتدئ حيث يبتدئ الفصل الأول من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . أما مسائله فهى :

(١) المطالب بعدد أنواع الطلب، ويمكن تكثرها، ولكنها بحسب المقصود هنا أربعة : اثنان منها بِهَلْ، وواحد بِلِمَ، وواحد بما . ويتبع مطلب ما مطلب هل البسيط (الذى يسأل به عن وجود الشيء إطلاقا) فإذا عرف هل الشيء موجود ، سئل ما هو ؟ قارن م ٢ ف ١ .

(٢) الحد الأوسط هو العلة ، ويقع فى مطلب ما ، بعد مطلب الهل . والمراد "بما" هنا " ما " التى يسأل بها عن علة القياس وعلة الأمر فى نفسه : أى ما الأوسط ؟ وهذا بعينه مطلب " لم " . ولكن الأمر لا ينعكس : فليس كل بحث عن " ما هو " بحثا عن العلة . وهذا كله فى أرسطو م ٢ ف ٢ .

وقد أطال ابن سينا بعد ذلك فى شرح قول بعضهم إن الأوسط فى البراهين هو الحدود، وردَّ على هذا الرأى ، ثم عاد إلى محاذاة المعلم الأول فى النقطة التالية وهى :

(٣) العلل الذاتية للماهية داخلة فى البرهان لأنها داخلة فى الحد (التعريف) ، والبحث عن لم الشيء هو بحث ما بوجه ما عن ما هو الشيء . قارن أرسطو ١٩٠ : ١٣ — ٢٤ .

(٤) يختلف الحد عن البرهان : وليس إعطاء الحد معناه إعطاء البرهان . قارن أرسطو م ٢ ف ٣ .

٣٣ — الفصل الثانى — الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة :

يعالج ابن سينا فى هذا الفصل المسألتين الرئيسيتين اللتين عالجهما أرسطو فى الفصلين ٤ ، ٥ من المقالة الثانية من برهانه، وعرض ابن سينا للمسألتين دقيق وواضح ومفصل، والظاهر أنه استعان فيه بكلام الشراح .

المسألة الأولى — إن الحد لا يكتسب بالبرهان : لأن البرهان يتطلب وسطا و يستحيل أن يكون الوسط حدا أو رسما أو فصلا أو خاصة . قارن أرسطو م ٢ ف ٤ ، ٥ : ٩١ أ ١٢ ، ٩٢ب ٤ — ٣٨ .

المسألة الثانية — أن الحد لا يكتسب بطريق القسمة المنطقية لأنه يترتب على ذلك إخلال بإنتاج الحد من وجوه كثيرة . قارن م ٢ ف ٥ من أرسطو ٩١ب ١٢ — ١٩٢

ولكن ابن سينا إذ يشرح الفكرة الأرسطية الرئيسية يعرض أيضا الموضوعين الآتيين :

(ا) أن المسألة فى القسمة مسألة جمع فقط لصفات الشيء المحدود وليست حدا له .

(ب) أن الحال ليست أفضل إذا جمعنا بين القسمة والقياس للوصول إلى الحد .

٣٤ — الفصل الثالث :

يبحث هذا الفصل فى أن الحد لا يُقْتَنَص بالقسمة والاستقراء ، وفى مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه بعض البراهين على الحدود، وهو معتمد على بعض فقرات وردت فى م٢ ف٦، ٩،٨،٧ من كتاب أرسطو لأنه لم يستقص جميع المسائل التى عرض لها أرسطو فى تلك الفصول. وهاهى النقط التى عرض لها :

(١) أن الحد لا يكتسب بقياس شرطى يوضع فيه حد أحد الضدين، فيستنتج حد الضد الآخر ، لأن فى هذا مصادرة على المطلوب . قارن أرسطو ٩٢ا ٢٠ وما بعدها .

(٢) أن الحد لا يقتنص بالاستقراء : قارن أرسطو ٩٢ا : ٣٧ — ٩٢ب٤ .

(٣) الحد لا يبين بقياس، لأن الذى يعلم الحد يعلم وجود الشيء المحدود ، فإذا فرضنا أن الحد يبيّن بالبرهان ، هل يبرهن وجود الشيء فى الوقت نفسه ، ونحن نعلم أن وجود الشيء ليس جزءا من ماهيته . قارن أرسطو ٩٢ب : ٥ — ٣٥ .

(٤) قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة فى حَدْس بعض الحدود و بالعكس ، وأن البرهان قد يكشف طبيعة الشيء الذى له علل غير ذاته . قارن م ٢ ف ٨ .

ويلاحظ أن ابن سينا فى هذه المسألة أوضَحُ فى شرحه وعرضه بكثير من الأصل الذى أخذ عنه ، وإن كان استعماله لكلمة " حد " قد يحدث شيئا من الاضطراب فى فهم بعض أغراضه :

فهو يستعمل "الحد" بمعنى التعريف اللفظى — أى تعريف الاسم — وبمعنى تعريف الماهية . وبمعنى الحد فى القياس (الحد الأوسط أو الأكبر أو الأصغر) ، ويتكلم فى نهاية الفصل عن الحد التام والحد الناقص ، وهو موضوع سيعرض له بالتفصيل فى الجزء الأول من الفصل الرابع من هذه المقالة .

(٥) البراهين ذوات العلل تعطى تنبيها ما على الحدود ، وأما ما لا علة له مطلقاً مثل مبادئ العلوم ، فإنه يصدق به من غير قياس على وجوده أو ماهيته (حده) . قارن أرسطو م ٢ ف ٩

(٦) ليس كل حد يُتوقَّع أن يُصار إليه من البرهان . قارن م ٢ ف ١٠ : ٩٣ ب ٣٨ ، ٩٤ا ١٠ .

٣٥ — الفصل الرابع :

يبحث هذا الفصل فى المسألتين الرئيسيتين اللتين عرض لهما أرسطو فى م٢ف١٠، ١١ومسائل أخرى متصلة بهما أو متفرعة عنهما . وهاك أهم محتوياته :

(١) الحدود (التعريفات) أربعة أنواع :

(ا) قول يشرح الاسم ويُفْهِم المعنى المقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ، ولا يدل على وجود أو سبب وجود . قارن أرسطو فى ٩٣ب ٣٠ وما بعدها .

(ب) ويقال الحد لما يعطى علة وجود معنى المحدود، ويؤخذ فى البرهان حدا أوسط فيكون مبدأ برهان . قارن أرسطو : نفس المرجع ٣٧ وما بعدها .

(ج) حد هو نتيجة برهان — وهو المعلول .

(د) حد هو مجموع الاثنين العلة والمعلول ويسمى الحد التام : قارن أرسطو ٩٤ا ١٠ وما بعدها .

ويشير ابن سينا إلى أن أرسطو لم يذكر الحد الذى هو مبدأ برهان اكتفاء بالحد التام الذى هو مبدأ البرهان ونتيجته ، وهذا صحيح .

(٢) يرى بعضهم أن الحد الذى هو نتيجة برهان علة مادية ، والذى هو مبدأ برهان علة صورية دائما ، وليس الأمر كذلك .

(٣) ليس كل مبدأ برهان يؤدى إلى حد هو نتيجة برهان ، فقد يجوز أن يكون مبدأ البرهان لأمور عارضة خارجة عن الحد .

بعد ذلك يشرح ابن سينا الحدود الثلاثة فى القياس: الأكبر والأوسط والأصغر، وحدود هذه الحدود، واستخدام كل ذلك فى الشكلين الأول والثانى مما هو أدخل فى أنالوطيقا الأولى (القياس)

(٤) إن من يبرهن على أن كذا موجود لشىء بعد أن عرف أنه موجود لحد الشىء فإنما يصادر على المطلوب .

(٥) العلل أربع ، كلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . ويكاد أن يكون ما يذكره ابن سينا فى هذا الموضوع ترجمة حرفية لما يذكره أرسطو فى الجزء الأول من ف ١١ م ٢ مع عدم التعرض لشرح الأمثلة بالرموز .

٣٦ — الفصل الخامس — فى تفصيل دخول أصناف العلل فى الحدود والبراهين :

يعتمد هذا الفصل على أجزاء من م ٢ ف ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، جمعها ابن سينا جمعا وشرحها وعلق عليها ، وها هى أهم المسائل التى عرض لها :

(١) قد تكون العلة قريبة وقد تكون بعيدة ، وقد تكون بالذات وقد تكون بالعرض ، وهى فى هذه الحالات الأربع إما علة غائية ، أو صورية أو فاعلة أو مادية. قارن أرسطو م ٢ ف ١١

(٢) يلزم وجود المعلول عن وجود العلة الغائية ووجود العلة الصورية . أما المادة فلزوم الصورة لها يلزم عنها المعلول والغاية . ولا يلزم من وجود العلة المادية وحدَها وجود الصورة إلا إذا وجدت العلة الفاعلة. أما وضع العلة الفاعلة مع وضع القابل فقد يجب معه وضع المعلول كما هو الحال فى الأمور الطبيعية، وقد لا يجب كما هو الحال فى الأمور الصناعية .

(٣) لا تنافى بين أن يوجد الشىء لغاية وأن يكون ضروريا . قارن أرسطو ٩٤ب ٢٧ — ٣٠، ٩٥ا ١ — ١٠

(٤) لا يكون الحد التام إلا باجتماع جميع المعانى الذاتية للمحدود ، لا بمجرد إيراد ما هو مميز ذاتى له ، فإذا كان فى المحدود ما نسبته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن توجد كلها فى حدّه.

(٥) حد الشىء من جهة ماهيته يتم بأجزاء قوامه ، ومن جهة إنِّيته يتم بسائر العلل .

(٦) قولنا إن القُوَى تُحَدُّ بأفعالها يمكن أن يفسر بأن معناه أن القوى تحد، أو بأنها تُرْسَم .

(٧) ينبغى أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان بالاتفاق ، فلا يؤخذ فى حد أو رسم أو برهان .

(٨) فى الأشياء التى تكون عللا بالفعل (لا بالقوة) يجب أن يؤخذ فى البرهنة على أن كذا قد وُجِد فيما مضى، ما كان من العلل قد وجدت فيما مضى،وعلى ما هو فى الحال كذا ، ما كان من العلل فى الحال ، وعلى ما سيكون كذا ، من العلل ما سيكون . قارن أرسطو م ٢ ف ١٢ . ٩٥ ا ١٠ وما بعدها .

(٩) كثير من الأمور الطبيعيـة ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور قارن أرسطو ٩٥ ب ٣٧ وما بعدها . ويلاحظ أن ابن سينا ترك كثيرا من التفاصيل التى أوردها أرسطو فى الفصل الثانى عشر الذى أشرنا إليه .

٣٧ — الفصل السادس — فى أن اكتساب الحد يكون بطريق التركيب :

مادة هذا الفصل برمته مأخوذة من الجزء الأول من م ٢ ف ١٣ أى من ٩٦ ا ٢٠ — ٢٥ غير أن ابن سينا أطال فى شرح مسألة حد الجنس وفيما أورده من كلام بعض المفسرين فى استعمال ألفاظ المقولات فى الحـدود . والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن الحد لما كان لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ، بقى أن يكتسب بالتركيب : وذلك بأن نعمد إلى الذوات الداخلة فى المحدود فنأخذ الأمور الذاتيـــة المحمولة عليها التى هى أعم منها ولا تخرج عن جنسها الأول أو جنسها الأقرب ، وننتزع من جميع ذلك ما هو داخل فى ماهيتها ، بحيث تكون هذه العناصر مساوية للمحدود فى جملتها ، ويكون كل منها على حدة أعم من المحمول .

٣٨ — الفصل السابع — فى فائدة القسمة فى الحد :

يعتمد هـــذا الفصل على م ٢ ف ١٣ من كتاب أرسطو ويلخص المسألتين اللتين أثارهما المعلم الأول فيه وهما :

(١) أن القسمة تفيد فى الحد من وجوه ثلاثة :

(ا) أنها تضع الأعم والأخص من الصفات فيؤخذ هذا فى ترتيب الحدود : الأعم أولا والأخص ثانيا .

(ب) أن القسمة تدل على اقتران كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته .

(ج) أنها إذا كانت مستوفاة ذكرت فصول المحدود كلها .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٣ . ٩٦ ب ٢٥ — ٣٠ ، ٩٧ أ ١ — ٥

(٢) أن المقسم ليس مضطرا فى تقسيمه ، ولا الحاد فى تحديده إلى أن يعلم كل شىء كما ظن بعضهم .

قارن أرسطو : نفس الفصل ٩٧ أ ٥ — ٣٥ ، ٩٧ ب ١ — ٥

٣٩ — الفصل الثامن — فى الانتفاع بقسمة الكل إلى أجزاء وتوسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة .

يستمد ابن سينا مادة هذا الفصل من م ٢ ف ١٤، ١٥ ، ١٦ ويعرض فيه المسائل الآتية :

(١) يجب ألا يقتصر فى الحدود والأقيسة على الانتفاع بالقسمة التى للكلى إلى جزئياته ، بل يجب أن يعتمد أيضا على تقسيم (تشريح) الكل إلى أجزائه . قارن أرسطو م ٢ ف ١٤ : الجزء الأول من الفصل .

(٢) قد تتحد مسائل كثيرة فى مسألة واحدة لكون الحد الأوسط واحدا بالنوع ، وقد تختلف مسائل مشتركة فى سبب واحد فلا تكون فى الحقيقة مسألة واحدة لأن نسبتها إلى الأوسط ليست واحدة .

وهذا مأخوذ أخذا حرفيا من أرسطو م ٢ ف ١٥

(٣) ليس فى القياس دور إذا استعمل فيه حد أوسط مساو للحد الأكبر فى انعكاسه عليه .

(٤) إننا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : الفاعل أو الصورة أو الغاية أو المادة .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٦ .

وليس فى الفصل الأرسطى كل التفصيلات التى ذكرها ابن سينا عن الأنواع المتوسطة، وأن كل نوع متوسط سبب لوجود جنسه فى النوع الذى دونه والأشخاص التى تحته .

٤٠ — الفصل التاسع — معنى توسيط العلل :

الجزء الأول من هـذا الفصل تتمة للموضوع الذى أثاره ابن سينا فى الفصل السابق : وهو إمكان تساوى أو عدم تساوى الحدين الأوسط والأكبر وانعكاس أحدهما على الآخر . وهـذا مقتبس بعضه من م ٢ ف ١٦ : ٩٨ ب ٣٥ وما بعدها ، م ٢ ف ١٧ : ٩٩ أ ٢٥ وما بعدها .
والجزء الثانى من الفصل تلخيص لمادة الفصل ١٧ م ٢ : وهو هل يمكن ألا يكون لشىء واحد بعينه علة واحدة فى جميع أفراده ، بل علل مختلفة ؟

والجزء الأخير خلاصة للفصل ١٨ م ٢ : وهو أن العلة الحقيقية هى العلة القريبة .

٤١ — الفصل العاشر — فى خاتمة الكلام فى البرهان :

وهو يقابل الفصل الأخير من كتاب أرسطو ويتفق معه فى موضوعه : وهو إدراك مبادئ البرهان . وقد ضمّن ابن سينا فصله كل ما أورده أرسطو وزاد عليه زيادات معظمها مأخوذ من علم النفس الأرسطى : وذلك فى كلامه عن القوى العقليه ووظائفها وقوى الإنسان والحيوان الخ.

والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن العلم بمبادئ البرهان يجب أن يكون أعرف وآكد من العلم بنتيجته ، فهل هما علمان أم علم واحد ، وهل يرجعان إلى قوة واحدة فينا ، وهل نعلم هذا العلم بالفطرة ، وإذا كان بالفطرة فهل نسيناه ثم تذكرناه ؟ كل هذه شكوك تثار حول الموضوع .

والحق أنه ليس علما فطريا ، وإنما هو علم مكتسب بواسطة قوة فينا من شأنها أن تعلم الأسباب بدون تعلم ، ويعاونها فى ذلك قوى أخرى هى قوى الحس الظاهر والحس الباطن .

الاسكندرية ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢

٢ مارس سنة ١٩٥٤

أبو العلا عفيفى

البرهان

من كتاب الشفاء

البرهان

من كتاب الشفاء

الفن الخامس من المنطق فى البرهان ، وهو أربع مقالات : المقالة الأولى اثنا عشر فصلا

الفصل الأول

فى الدلالة على الغرض فى هذا الفن (١)

لما كان العلم المكتسب بالفكرة ، والحاصل بغير اكتساب فكرى — قسمين : أحدهما التصديق والآخر التصور ؛ وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا بقياس ما ؛ والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحدٍّ ما ؛ وكان كما أن التصديق على مراتب ؛ فمنه يقينى (٢) يعتقد معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن المصدَّق به لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ؛ ومنه شبيه [٩٠ ا] باليقين : وهو إما الذى (٣) يعتقد فيه اعتقاد واحد ، والاعتقاد الثانى الذى ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل (٤) : بل هو بحيث لو عسى إن نُبِّه عليه بطل استحكام التصديق الأول ، أو إن كان معتقدا كان جائز الزوال ؛ إلا أن الاعتقاد الأول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه إمكان ؛ ومنه إقناعى ظنى دون ذلك : وهو أن يعتقد الاعتقاد الأول ويكون معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن لنقيضه إمكانا ، وإن لم (٥) يُعتقد هذا فلأن الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون — كانت القياسات (٦) أيضا على مراتب . فمنها ما يُوقِع اليقين وهو البرهانى . ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس السوفسطيق

---

(١) هكذا فى س . وفى ب و م بسم الله الرحمن الرحيم . المقالة الأولى من الفن الخامس من الجملة الأولى وهى فى المنطق . فصل فى الدلالة على الغرض فى هذا الفن . وهو اثنا عشر فصلا .

(٢) س : يقين .

(٣) س : الذى إنما يعتقد .

(٤) من الفعل ساقطة من س .

(٥) س : فإن .

(٦) قوله كانت القياسات الخ جواب لما فى قوله لما كان العلم الخ .

المغالطى [١] . ومنها ما يُقنِـع فيوقِـع [٢] ظنا غالبا [٣] وهو القياس الخطابى . وأما الشّعرى فلا يوقع تصديقا ؛ ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس إلى انقباض وانبساط بالمحاكاة لأمور جميلة أو قبيحة .

وأيضا كما أن التصور المكتسب على مراتب : فمنه تصور للشيء بالمعانى العرضية التى يخصه مجموعها ؛ أو [٤] على وجه يعمه وغيره . ومنه تصور للشيء بالمعانى الذاتية [٥] على وجه يخصه وحده ، أو على وجه يعمه وغيره . والتصور الذى يخصه من الذاتيات وحده إما أن يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورةً معقولةً موازيةً لصورته الموجودة إذا لم يشذ منها شئ من معانيـه الذاتية . وإما أن يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها . كذلك القول المفصل المستعمل فى تمييز الشئ وتعريفه ؛ ربما كان تمييزه للمعرّف [٦] تمييزا عن بعض دون بعض : فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص . وربما كان إنما تمييزه [٧] عن الكل ؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام ؛ وخصوصا إن كان الجنس قريبا فيه . وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين [٨] من المنطقيين حد تام ، وعند المحصلين : إن كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ [٩] منها شئ فهو حد تام ؛ وإن كان يشذ منها شئ فليس حدا تاما . وليس الغرض فى التحديد أن يحصل تمييز بالذاتيات [١٠] فقط . ألا ترى إلى قولك " إن الإنسان جسم ناطق مائت " ، فليس هذا [١١] وإن ميّز بالذاتيات ، بحد تام ، لأنه أخلّ بفصول أجناس متوسطة . وكذلك إن اشتمل على فصول الأجناس المتوسطة وكان للشئ وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة ، وكان بواحد منها كفاية فى التمييز ، ولم يكن به [١٢] وحده كفاية فى تمام الحد ، بل يُحتاج أن تُذكَر جملتها حتى يكون الحد الحقيقى .

فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من أنه " قول وجيز مميز للمطلوب بالذات " ، بل ما قاله المعلم الأول فى " كتاب الجدل " : إن الحد قول [١٣] دال على الماهية [١٤] . يعنى بالماهية كمال حقيقة الشئ التى بها هو ما هو ، وبها يتم حصول ذاته .

---

(١) س : " فنها ما يوقع اليقين شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس السوفسطانى فى المغالطى " .

(٢) س : ويوقع .

(٣) م : عاليا .

(٤) س : و .

(٥) س : الذاتى .

(٦) : أى الشىء المعرف .

(٧) م : كان يميزه .

(٨) ب ، س : الطاهريين .

(٩) س : لا يشذ به منها .

(١٠) ب : فى الذاتيات .

(١١) س : هو .

(١٢) س : بها .

(١٣) م : قول ذلك .

(١٤) راجع طوبيقا (الجدل) ك ١ ف ٥ .

فهذا الكتاب (١) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جُعِلَتْ حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين — وهو القياس البرهانى — ويفيدنا المواد التى إذا جعلت أجزاء حد ، كان الحدُّ موقعا للتصور التام .

ويصلح أن يُجعل التصور بنوع ما مبدأ للتصديق ، لأن كل مصدّق به متصوَّر ؛ وليس كل متصور مصدّقا(٢) به : فإن معانى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التى ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة (٣) وليست بمصدقة . بل الأقوال الجازمة قد تتصورّ ويصدّق بها ؛ ولكن (٤) يكون ذلك (٥) من وجهين . أما التصور فمن جهة أن معناها قائم فى النفس كقولك الإنسان حيوان ، وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال الشئ فى نفسه بأنه كما تصوِّر : أى أنه (٦) كما حصلت منه صورة معقولة من نسبةٍ أُوقِعَتْ بين حدّيها . كذلك (٧) الحال لحديها فى الوجود فى نفس الأمر .

فإذا كان هذا (٨) هكذا ، فيشبه أن يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ؛ وتكون سائر أصناف التصورات التى لا تنفع فى التصديق مُطَّرَحة فى العلوم . وإنما يُطلب منها فى العلوم ما يعين فى التصديق . فإذا كان هذا هكذا ؛ فيجوز أن يكون إنما نُسِب هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأنْ سُمِّىَ "كتاب البرهان" لهذا المعنى . وأما فى الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا .

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو(٩) إفادة الطرق(١٠) الموقعة للتصديق اليقينى والتصور الحقيقى ، فمنفعة الكتاب ظاهرة ؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا ؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا فى استعمال هذه الآلة التى هى المنطق ؛ وأخذنا نزن بميزانها العلومَ النظريةَ والعملية معا .

---

(١) : أى كتاب البرهان . (٢) : س بمصدّق .

(٣) س : متصوّر . (٤) س : لكن . (٥) س : ساقطة .

(٦) س : بأنه . (٧) س : فكذلك . (٨) س : ساقطة .

(٩) س : هو . (١٠) س : الطرق اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا الخ .

الفصل الثانى[1]

فى مرتبة كتاب البرهان

إن الفنون التى سلفت ، ساف أكثرها على نهج طبيعى من الترتيب ؛ فكان من حق الفن الذى[2] فى البسائط أن يقدَّم على المركبات ، ومن حق الفن الذى فى التركيب الأول الجازم[3] أن يقدم على الذى فى القياس ، وكان من حق الفن الذى فى القياس المطلق أن يقدَّم على القياسات الخاصة . وأما هذه الفنون التى انتقلنا إليها فمن الجائز أن يقدم بعضها على بعض ، وليس إلى شىء من التراتيب والأوضاع حاجة ضرورية . لكن الأشبه أن يكون[4] المعلم الأول رتب هذا الفن الذى فى البرهان قبل سائر الفنون : لأن الغرض الأفضل فى جميع ما ساف ، وفى القياس نفسه ، هو التوصل إلى كسب الحق واليقين . وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون . والأَوْلَى فى كل شىء أن يقدَّم الأهمُّ[5] وأن يصرف الشغل إلى الفرض قبل النَّفْل . فأما[6] ما يفيده سائر الفنون فكأنه من الأمور التى ينتفع ببعضها فى الأمور[7] المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصية إلا ما يُتعلم منه على سبيل ما يُتعلم الشر لِيُحْذَرَ . والكمال الخاص قبل الكمال المشترك . وذلك لأن بعضها يُتعلم ليتحرز منه[8] ؛ وبعضها لِيُرْتَاض به أو ليكبح به معاند الحق . وبعضها لِيُقْدَر[9] به على مخاطبة الجمهور فى حملهم على المصالح بما[10] يظنون منه ظنا أو يتخيلون تخيلا . وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الأقسام .

لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدَّم الفنُّ المعلِّمُ للجدل على هذا الفن ، فاستُنْكِرَ ما يقوله كل الاستنكار ورُد عليه كل الرد ، وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرَّد : فإن من وسع وقته للتأخر[11] وأُمْلِي له فى الأجل فسلك ذلك السبيل ، كان ذلك أحسنَ من وجه ،

---

(1) م و ب : ساقطة

(2) س : الذى يستعمل ؛ ومن قوله الذى فى البسائط إلى قوله المركبات ساقط فى م .

(3) بعض القضايا الحملية . (4) س : ساقطة .

(5) س ما هو أشد اهتماما فيه . (6) س : وأما . (7) س : الأحوال .

(8) س عنه . (9) ب : يقتدر . (10) س : كما .

(11) س : للتأخير .

وإن كان الأول أحسن من وجه . فإن الأول أحسن من جهة (١) حسن الاختيار والشفقة على الروزكار (٢) . والثانى أحسن من جهة (٣) اختيار حسن التدريج : وذلك لأن مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء ، ومن كل واحد منهما : برهانى وغير برهانى. والقياسات البرهانية الأولى هى المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجرَّبة وأوليّة ، أو أولية القياس كما ستقف عليه . والاستقراءات البرهانية هى المستوفية المذكورة (٤) . فأما القياس الجدلى فهو (٥) من المقدمات المشهورة ، واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو (٦) بحسب الدعوى . وكل مقدمة محسوسة أو مجربة أو أولية فإنها مشهورة وفى حكمها . ولا ينعكس (٧) . وكل استقراء حقيقى فهو أيضا استقراء بحسب الظاهر ، ولا ينعكس . وليس كل ما أُورِدَ فى الجدل فهو شىء بعيد عن البرهان ، بل كثير من المواد البرهانية مذكورة فى الجدل ، لكنها لم تؤخذ من حيث هى صادقة بوَسَط (٨) أو بلا وسط ، بل من حيث هى مشهورة . ولو أخذت من حيث هى صادقة لم (٩) يُرْضَ بمشهورات غير صادقة . فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى . نَعَم سيَتشعب البرهان إلى مواد لاتكون مشهورة ، ولكن ليست تلك المواد بالمواد الأولى للبرهان . ومع ذلك فإن النسبة التى تكون بين تلك المواد البرهانية لايدفع (١٠) الجَدَلُ استعمالها ، بل إنما لايستعملها لأنه ليس له إلى معرفتها سبيل . وأما النسبة التى بين تلك الحدود فتستعمل فى الجدل ، لكن الحدود أنفسها ربما دقَّت عن الجدل . وفى المنطق (١١) لايعطى الحدود إنما (١٢) يعطى النِّسب التى بين الحدود . فإذن نِسَب المواد الثوانى مما يُعْطَى أيضا فى تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق .

وإذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التى تعطَى فى تعليم قانون الجدل — وهما شيئان مختلفان — إلى المواد الأولى للبرهان وإلى النسب التى تعطى لحدود المواد فى تعليم قانون البرهان — وهما شيئان مختلفان — نسبة صورة القياس (١٣) المطلق إلى القياس البرهانى .

---

(١) ب وجه .
(٢) س الروزجار .
(٣) ب وجه .
(٤) س فهى مستوفية المذكورة .
(٥) س فأما فى القياس الجدلى فهى الخ .
(٦) ب ، م و .
(٧) أى لا يقال كل مقدمة مشهورة هى محسوسة أو مجربة أو أولية .
(٨) مراده بالوسط هنا الحد الأوسط فى القياس وهو علة الحكم .
(٩) س ولم .
(١٠) م يندفع .
(١١) س المنطق .
(١٢) س بل
(١٣) س قياس .

و إذا كانت هذه النسبة إحدى الدواعى إلى تقديم القياس (١) ، فكذلك تلك هى إحدى الدواعى إلى تقديم كتاب الجدل . لكنْ بينهما بعد ذلك فرق. وذلك لأن العام قد يكون [٩٠ب] مقوِّما للشيء وقد يكون عارضا . ونسبة القياس المطلق إلى القياس البرهانى هى نسبة أمر مقوِّم. ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط ليس (٢) نسبة أمر مقوِّم . ولذلك إذا التفت الإنسان إلى الصادق بلا وسط — من حيث هو صادق بلا وسط — ولم يلتفت إلى شهرته ، بل فَرَضَ مثلا أنه غير مشهور ، بل شنيع ، لما (٣) أوقع ذلك خللا فى التصديق به كما لو سُلِبَ القياس البرهانى حد (٤) القياس المطلق لاختل ، بل لامتنع . لكنه و إن كان كذلك فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرِّفا (٥) فيـــه الفصل بينه و بين مايشاركه فى ذلك الأعم ، أمر نافع ، و إن كان الأعم ليس مقوِّما .

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان : فإنه إنما فطن أولا للجدل ثم انتقل إلى البرهان. وأيضا فإن الأمور المجهولة إذا طُلِبت فإنما يُتَوصل إليها فى أكثر الأمر بأن تورد(٦) أولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهانى. وهذا شئ ستعلمه فى صناعة الجدل.

فأما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع فى الأمور الكلية النظرية : وذلك لأن موضوعهما الأمور الجزئية . و إن نقلت إلى الأمور الكلية ظَلَمت هى الأمور الكلية(٧).

وأما(٨) المغالطة فإنها و إن شاركت الجدل فى أنها كانت أولا قبل البرهان فى الزمان ، فإنها إنما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع . وتقدم الجدل تقدم النافع . والمغالطة ليست مما(٩) ينفع بوجه ، ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه . بل لا المادة المغالطية تُحمَل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته (١٠) ، ولا بالعكس .

والخطابة فقد تقدمت أيضا على البرهان فى الزمان(١١) فكانت إما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل ، أو كانت على حكم المغالطة . وليس التقدم فى الزمان هو المقصود ، بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما .

---

(١) من و إذا كانت إلى القياس ساقط فى م .

(٢) س لكن . (٣) س ما . (٤) س فى حد .

(٥) س معرفا . (٦) س تعدد . (٧) ظلمت ... الكلية ساقطة فى س .

(٨) س فأما . (٩) س ما . (١٠) س ولا صورتها على صورتها .

(١١) س والمغالطة (هكذا !) قد تقدمت البرهان أيضا فى الزمان .

الفصل الثالث[1]

فى أن كل تعليم وتعلم ذهنى فبعلم قد سَبَق

لتعليم والتعلم منه صناعى مثل تعلم النجارة والصباغة ، وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة . ومنه تلقينى مثـل تلقين شعر ما أو لغة ما[2] ، وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة . ومنه تأديبى ، وإنما يحصل بالمشورة على متعلمه . ومنه تقليدى ، وهو أن يأْلَف الإنسان اعتقاد رأى ما ، وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم . ومنه تنبيهى كحال من يعلم أن المغناطيس[3] يجذب الحديد ، لكنه غافل عنه فى وقته ولا يفطن له عند إحساسه جاذبا للحديد، فيعجب منه، فيقال له : هذا هو المغناطيس الذى عرفت حاله . فحينئذ يتنبه ويزول عنه التعجب . أو كمن يخاطب بالأوائل[4] فلا يفطن لها لنقص فى العبارة أو فى ذهنه فيُحْتَال فى تقريرها له . ومنه أصناف أخر ، وليس شئ منها بذهنى أو فكرى . والذهنى والفكرى هو الذى يُكْتَسَبُ بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يُوقِع اعتقاداً أو رأياً لم يكن ، أو يوقع تصورا مّا لم يكن[5] . وهذا التعليم والتعلم الذهنى قد يكون بين إنسانين وقد يكون بين إنسان واحد مع نفسه من جهتين . فيكون من جهة ما يَحْدس الحد[6] الأوسط فى القياس مثلا — معلّما ، ومن جهة مَا يستفيد النتيجة من القياس — متعلّما . والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان . فإن شيئا واحدا — وهو انسياقٌ مّا إلى اكتساب مجهول بمعلوم — يسمى بالقياس إلى الذى يحصُلُ فيه — تعلُّمًا ، وبالقياس إلى الذى[7] يحصل عنه ، وهو العلة الفاعلة — تعليما . مثل التحريك والتحرك .

وكل تعليم وتعلم ذهنى وفكرى فإنما يحصل بعلم قد سبق . وذلك لأن التصديق والتصور الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول . ويجب أن يكون ذلك القول معلوما أوّلًا ، ويجب أن يكون معلوما لا كيف اتفق ، بل من جهة ما شأنه أن يكون علما مّا بالمطلوب : إن لم يكن بالفعل فبالقوة .

---

(١) م ٯ ب ساقطة .
(٢) س ساقطة .
(٣) م ٯ ب مغناطيس .
(٤) أى القضايا الأولية البينة بذاتها .
(٥) م " أو رأيا لم يوقع تصورا ما لم يكن " .
(٦) س بالحد .
(٧) من قوله فيه إلى قوله الذى ساقط فى م .

أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة : أحدها تصور المطلوب و إن لم يصُدق به بعد . والثانى تصور القول الذى يتقدم عليه فى المرتبة . والثالث تصديق القول الذى يتقدم عليه فى المرتبـة . فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب . وسواء جعلت القول الذى يتقدم عليه بالمرتبـة قياسا أو استقراء أو تمثيلا أو ضميرا[١] أو غير ذلك ، فلا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين : من جهة التصور أوّلاً ، والتصديق ثانيا ، حتى يكتسب بها تصديق لم يكن .

وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير[٢] . وفى الصناعات العملية أيضا إنما يُتَوصَّل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم[٣] : كما أن متعلم النجارة يجب أن يعلم أولا ما الخشب وما القدوم ، وأن الخشب من شأنه أن ينحت بالقدوم و ينشر بالمنشار و يثقب بالمثقب وما أشبه هذا[٤] .

واعلم[٥] أنه لما قيل : كل تعليم وتعلم ذهنى ، حسبوا أن الغرض فى قوله "ذهنى" هو أن يفرق عن الحسى . قالوا فإنه قد يتعلم أيضا حسىٌّ عن علم قد سبق : كمن أدرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه و يتعرفه ، فيكون هذا التطلب الثانى بعد علم سبق . وهذا مما ليس يعجبنى : فإنه يشبه أن يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس . ولو أن إنسانا أَرَى إنسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فأفاده إدراكا لمحسوس لم تكن عنده معرفتُه ، فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علّمه شيئا ، ولا يقال للمفعول به ذلك إنه تعلّم شيئا ، اللهم إلا أن يكون إنما أراه ما أراه ليُحدِث له به ملكة ما صناعية . وذلك إذا كان[٦] ما يريه هو هيئـة عمل . وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس . والأشبه أن يكون هذا أيضا ليس تعليما وتعلما ، بل تعريفا وتعرفا ، وألّا يكون إدراكُ الجزئيات علما بل معرفة .

و بعد ذلك فإن قولهم : إن كل تعليم وتعلم ذهنىّ فبعلم قد سبق ، ليس الغرض به أى سَبْق اتفق ، بل أن يكون سبقا نافعا فى التعليم والتعلم ، وحاصلَ الوجود فى هذا التعلم حصولَ العلة مع المعلول . وأما الأحساس الأول فليس شيئا موصلا إلى الأحساس الثانى ولا جزءا من السبب الموصل إلى الأحساس الثانى نافعا فيه ، موجودا معه . فإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها أو لإخفاء كذبها .

(٢) س وغير ذلك . (٣) م مقدم . (٤) س ذلك

(٥) س هذا واعلم . (٦) إذا كان ساقطة من س .

التأويل كالصحيح ، فيجب أن يجعل بدل التعلم والتعلم التعريف والتعرف ، أو يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه فى هذه[1] الكتب ، بل ما يفهم من التعريف والتعرف ، ولا مناقشة فى ذلك .

وقد[2] قالوا إن قول القائل "كل تعليم وتعلم ذهنىٌّ" ليس فى صحة قول القائل "كل تعليم وتعلم فكرىٌّ" : فإن هـذا القائل يكون قد أخرج بقوله "الفكرى" الحسىَّ . فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لأولئك . وشئ آخر : وهو أن الذهنى هو الذى يكتسب بالذهن ، والذهن غير[3] الحس : فأى حاجة إلى ما يفصله عن الذى بالحس ؟ والذى عندى هو أن الذهنى أصلح من الفكرى ؛ فأن الذهنى أعم من الفكرى والحدسى والفهمى : فإن الفكرى هو الذى يكون بنوع من الطلب ؛ فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة فى اكتساب القياس . فلا تزال تستعرض الأمور المناسبة إلى أن تجد حدا أوسط[4] . وأما الحدسى[5] فهو أن يكون المطلوب إذا سنح للذهن تمثَّل الحد الأوسط عن[6] غير طلب . وهذا كثيرا ما يكون . أو تكون إحدى المقدمتين سانحة للذهن فيضاف[7] إليها دفعةً حد إما أصغر وإما أكبر ، فتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب .

وأما الفهمى فهو ألاَّ يكون الحد الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح ، بل بسمع[8] من معلِّم من خارج ، والذهن هو الذى يتلقى جميع هذا . فإن قال قائل إن الفهمى هو فكرى[9] أيضا : لأن النفس عندما تسمع تفكِّر ؛ فيقال له إن المعلم كلما أورد حدا للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة . ثم إذا انضاف إليه حد آخر فحصلت مقدمة ، فإن شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم ، إلاَّ أن يفكر فى نفسه فيعلم ، فيكون هذا تعليما مركَّبا من فهمى ومن فكرى : إذ هو قياس مركب ، وكل قياس من جملته فهو تعليم مفرد ، وكلامنا فى المفرد . وإما أن يرجع إلى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس ، فيكون العلم إنما جاء مع القياس : وكلامنا فى ذلك القياس كهذا الكلام[10] . فأما إن لم يشك المتعلم ، فظاهر أن التصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة .

---

(1) س من

(2) س وقوم .

(3) س عن .

(4) م ٯ ب أوسطا .

(5) وأما الحدسى ساقطة فى س .

(6) م من .

(7) س فينضاف .

(8) س بل بأن يسنح من معلم . م يسمع عن .

(9) س الفكرى .

(10) م فيكون كهذا الكلام .

و بالجملة يجب أن يفرد التعليم الذى نحن فى اعتباره تعليما واحدا وقياسا[١] واحدا، ولا يؤخذ خلطا : فإن الخلط قد يجوز أن يتركب من أصناف شتى،فيجد فيها ما يكون فهما دفعة، وما هو غير فهم دفعة ، وهنالك لا يكون انتفاع .

فإن عاد وفكر فى نفسه فذلك تعلم من نفسه . أو عاد فاستفهم المعلم مرة أخرى ففهم[٢] ، فالتعلم هو الذى فى هذه الكرّة .

ثم قد علم أن الفكرة أمر كالحركة للنفس يُنْتَقَل بها من شئ إلى شئ ، و يتردد طالبه لا واجده[٣] . فإذا لم يحصل فى التعليم والتعلم [١٩١] هذه الحركة على وجهها لم تكن هناك فكرة.

و إذا كان كل تعليم وتعلم للأمور العقلية ، فهو إما على سبيل الفكر أو الحدس أو الفهم ، وليس ذلك فى التصديق فقط ، بل وفى التصور . وكل ذلك ذهن . فقولهم "تعليم وتعلم ذهنى" أصوب .

والشئ الذى[٤] إذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة بشئ آخر ، فهو إما ملزومُه[٥] و إما معاندُه،أو كلى فوقه،أو جزئى تحته،أو جزئى معه . والملزوم إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بِلازِمِه،وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات متصلة.والمعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده : إما برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك . وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات منفصلة . والكلى إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل[٦]، كان ذلك علما بالقوة بالجزئى الذى تحته بطريق القياس . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب ، كان ذلك ظنا بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما فى بعض الجزئيات ، وذلك بالاستقراء الناقص . أو كان علما بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما يعم كل جزئى ، وذلك بالاستقراء التام . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه ، كان ذلك ظنا بالقوة فى جزئى آخر أنه كذلك — إذا كان يشاركه فى معنى — وذلك بالتمثيل .

---

(١) م 6 ب وقياسا وقياسا .

(٢) س حتى فهم .

(٣) س طالبا لا واحدا 6 م واحدة

(٤) س "الذهنى" وهو خطأ .

(٥) م ملزومة و إما معاندة .

(٦) أى إذا علم ذلك بالفعل .

فإذن كل صنف من الظن والعلم المكتسب[١] إذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم أو ظن سابق : سواء كان بتعلم من الغير أو باستنباط من النفس . وليست هـذه كلها سواء فى كونها علما بالقوة، بل قوة بعضها أقرب، وقوة بعضها أبعد. فإن اللازم ليس متضمنا فى الملزوم إذا لم يكن لزومه على سبيل وضع وحمل . فإنا إذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول : كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب فهو ا . فقد ضمّنّا موضوعات ب فى هذا الحكم . فهذه المعرفة بالقوة التى كأنها فعل . والعلم بأن الأوسط موجود للأصغر ليس علما بالقوة بأن الأكبر موجود له إذا كان الأكبر مجهولا[٢] : فإن كون الأكبر للأصغر ليس مُدْرَجا فى كون الأصغر للأوسط كأنه محصور تحته ، بل الأمر بالعكس . فإنك إذا علمت[٣] أن كل ب ا فقد علمت أن كل موصوف بب هو ا ، فدخلت فيه الموصوفات بب[٤] . وأما إذا علمت أن كل ج ب فلم يدخل ا[٥] الذى هو محمول على ب فى هذا ، لا بفعل ولا قوة : لأن قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو ا . وليس قولك كل ج ب معناه كل ج[٦] هو كل محمول ب : إذ الكلية فى جنب الموضوع . فإن قال قائل إنه إذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب ، فذلك وإن كان حقا ، فليس مفهوم نفس اللفظ ، بل هو لازم عنه . إذا[٧] قلت كل ب فمفهومه كل موضوع تحت ب . وليس يجب أن يظن أن معنى قول أرسطو[٨] " فبعلم[٩] سابق " أن هذا السبق هو فى الزمان ، بل بالذات . فمن الأشياء ما نعرفها الآن بالفعل إذا كانت معنا[١٠] معرفة قديمة بالقوة التى كأنها فعل ، وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان . وبعضها إنما نعرفها مع العلم المحتاج إليه فى أن نعلمه[١١] ، الذى لو سبق فى الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا . ومثال ذلك أنك إذا فرضت حدا أكبر وأوسط وأصغر ، وكان الأوسط حاصل الوجود للأصغر ، وأنت تنظر هل الأكبر للأوسط

(١) س من العلم والظن المكتسب . (٢) س : محمولا . (٣) س فإذا علمت .

(٤) م " فإنك إذا علمت أن كل موصوف بب هو ا فدخلت فيه الموصوفات " .

(٥) ا ساقطة من س .

(٦) ج ساقطة من م . (٧) س وإذا . (٨) س المعلم بدل أرسطو .

(٩) س بعلم . (١٠) س معنى . (١١) س يعلم .

ليُنتج منه الأكبر للأصغر . فإذا[1] بَانَ لك أنه للأوسط ، بَانَ لك فى الحال أنه للأصغر ، ولم تحتج أن تنتظر شيئا وأن[2] تنظر فى تأليف الأصغر مع الأوسط ؛ بل يتبين لك الأمران معا فى الزمان ، ولم تحتج أن تطلب بعد وجودك الأكبر للأوسط أنه موجود للأصغر ولا فى أقصر جزء من الزمان لو كان ، لكن هذا العلم السابق إنما هو سابق بالذات ، وإليه توجه أول الطلب بالذات . فهكذا ينبغى أن يفهم هذا الموضع .

---

(١) س وإذا .

(٢) س وإن لم .

الفصل الرابع[١]

فى تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم إن مبادئ القياسات كلها إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه أو غير مصدق بها . والتى لايصدّق بها إن لم تجر مجرى المصدّق بها[٢] بسبب تأثير يكون منها فى النفس، يقوم ذلك التأثير من جهةٍ ما مقام ما يقع به التصديق[٣]، لم يُنْتَفَع بها فى القياسات أصلا. والذى يفعل هذا الفعل هى المخيّلات ، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور ، مثل مايفعله الشئ المصدّق به، فتقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدّق به[٤]: كمن يقول[٥] للعسل إنه مرة مُقَيِّئة[٦] فتتقزز عنه النفس مع التكذيب بما[٧] قيل ، كما[٨] تتقزز عنه مع التصديق به[٩] أو قريبا منه . وكما يقال إن هذا المطبوخ المسَهِّل هو فى حكم الشراب ، ويجب أن تخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه، فيتخيل ذلك فيسهل عليه، وذلك مع التكذيب به. فهذا الواحد هو مبدأ القياسات[١٠] الشعرية . ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور فى الأمور الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة[١١] من المصدقات التى تؤلف منها قياسات فى الأمور الجزئية: إذ كان الغرض فى إيقاع التصديق فيها هو[١٢] تقزز النفس على انقباض وانبساط ، أو سكونٌ عنهما .

وإذا كان التخيل من شأنه أن يفعل ذلك، قام مقامه. على أن أكثر عوام الناس[١٣] أطوع للتخيل منهم للتصديق. فهذا قسم. وأما القسم الذى فيه التصديق فإما أن يكون التصديق[١٤] به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يختلج فى النفس معانده ، أو على وجه ظن غالب . والذى على وجه ضرورة ، فإما أن تكون ضرورته ظاهرية[١٥]- وذلك بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر-

---

(١) م 6 ب ساقطة .
(٢) س ساقطة .
(٣) س بالتصديق .
(٤) س صدق
(٥) س كما قد يقول القائل .
(٦) م ساقطة
(٧) س بها .
(٨) م ساقطة .
(٩) س ساقطة .
(١٠) س للقياسات .
(١١) من قوله الشعرية إلى قوله المعقودة ساقط فى م .
(١٢) س ساقطة .
(١٣) س العوام .
(١٤) س ساقطة .
(١٥) س ظاهرة .

أو تكون ضرورته باطنية . والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل ، وإما أن تكون خارجة عن العقل ولقـوة أخرى غير العقل . فأما[١] الذى عن العقل فإما أن يكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشئ . والذى عن مجرد العقل فهو الأَوَّلِيُّ الواجب قبوله : كقولنا الكل أعظم من الجزء . وأما الذى عن العقل مع الاستعانة بشئ : فإما أن يكون المُعين غير غريزى فى العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعـد المبادئ ، وكلامنا فى المبادئ . وإما أن يكون المعين غريزيا فى العقل أى حاضرا — وهو الذى يكون معلوما بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة وحاضر[٢] للذهن . فكلما أُحْضِر المطلوب مؤلفا من حدين أكبر وأصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة إلى كسبه . وهذا مثل قولنا : إن كل أربعة زوج : فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له أن الأربعة زوج ، فإنه فى الحال يتمثل أنه منقسم بمتساويين . وكذلك كلما تمثل للذهن أربعة ، وتمثل الاثنان ، تمثل[٣] فى الحال أنها ضعفه لتمثل الحد الأوسط . وأما إذا كان بدل ذلك ستة وثلاثون[٤] أو عدد آخر ، افتقر الذهن إلى طلب الأوسط . فهذا القسم الأَوْلَى به أن يسمى مقدمة فطرية القياس .

وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية التى يحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية إذا كانت تلك الأحكام[٥] فى أمور ليس فيها للعقل حكم أَوَّلِى . وتلك الأمور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهمُ النفسَ إلى حكم ضرورى فيها كاذب ، إذ يجعلها فى أحكام ما يحس ، مثل حكم النفس فى أول ما يوجد مميزه[٦] ، وقبل أن تثقف بالآراء والنظر ، أن كل موجود فهو فى مكان أو فى حيز مشار إليه ؛ وأن الشئ الذى ليس فى داخل العالم ولا فى خارجه فليس بموجود . فإن النفس تحكم بهذا بالضرورة ، ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ، ولكن يكون ساكتا[٧] عن هذا . ثم إذا نظر العقل النظر الذى يخصه ، وألَّف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى أخرى — إن كان لها حكم فى القبول والتسليم — أنتج أن للمحسوسات[٨] مبادئ مخالفة للمحسوسات . فإذا انتهى النظر إلى النتيجة مانعت القوة التى تحكم

---

(١) م 6 ب وأما .
(٢) م 6 ب موجودا وحاضرا .
(٣) س ساقطة .
(٤) فى المخطوطات الثلاثة ستة وثلاثين أو عددا آخر .
(٥) س الأحوال .
(٦) هكذا فى المخطوطات . ولعلها توجد مميزة ، أى توجد النفس مميزة بمعنى يحصل لها التميز وإدراك الأشياء فى مرحلة الطفولة .
(٧) م ساكنا .
(٨) م المحسوسات .

الحكم المذكور[1] ، فيُعلَم أنها كاذبة ضرورة ، وأن فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية ، وإن كانت ضرورة قوية فى أول الأمر. وأول ما يكذبها أنها نفسها لا تدخل فى الوهم. ومع ذلك فإنه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين، إلا أن ننظر[2] فى موضوع المطلوب ومحموله. فإن كان شيئا أعم من المحسوس أو خارجا عنه ، وكانت الضرورة تدعو إلى جعله على صورة محسوسة ، لم نلتفت إليها بل نفرغ إلى الحجة . والموجود والشىء والعلة والمبدأ والكلى والجزئى والنهاية وما أشبه ذلك كلها خارجة عن الأمور المحسوسة. بل حقائق النوعيات أيضا مثل حقيقة الإنسان فإنها مما لا يتخيل ألبتة ولا تتمثل فى أوهامنا . بل إنما ينالها عقلنا . وكذلك كل حقيقة كلية[3] من حقائق نوعيات الأمور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك فى موضعه .

فمبادئ البراهين التى من جنس المدركات [٩١ ب] بالضرورة من هذه[4] التى تدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية. وأما ما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صوابٍ ، وإما على سبيل تسليم غلط. أما[5] الذى على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه ، وإما على سبيل تسليم من واحد خاص، يكون ذلك نافعا فى القياس الذى يخاطب به ذلك الواحد الخاص ، ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطِب والقيّاس بل نحو المخاطَب . فلا ينتفع به المخاطب والقيّاس فيما بينه وبين نفسه ألبتة انتفاعا حقيقيا أو مجردا .

والذى على سبيل تسليم مشترك فيه : إما أن يكون رأيا يستند إلى طائفة ، أو يكون رأيا لا يستند إلى طائفة ، بل يكون متعارفا فى الناس كلهم قبوله ، وقد مرنوا عليه ، فهم لا يحلونه محل الشك : وإن كان منه ما إذا اعتبره المميز[6] ، وجعل نفسه كأنه حصل فى العالم دفعة وهو مميز، ولم يعوَّد شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت إلى حاكم غير العقل ، ولم[7] ينفعل عن الحياء والخجل، فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ؛ ولم ينظر إلى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة ؛ وأعرض عن الاستقراء أيضا فيكون بوسط ؛ ولم يلتفت إلى أنه هل يُنتقَض عليه بشىء . فإذا[8] فعل

---

(١) هذه الجملة مضطربة ناقصة فى م وكلمة الحكم الواردة فيها مفعول لقوله ما نعت لا لقوله تحكم .

(٢) س ينظر . (٣) س ساقطة .

(٤) س هى من . (٥) س وأما .

(٦) أى ما إذا نظر فية المميز أى العاقل الذى يستطيع التمييز بين الأشياء .

(٧) م أو لم . (٨) م وإذا .

هذا كله ورام أن يشكك فيه نفسه أمكنه الشك : كقولهم إن العدل جميل ، و إن الظلم قبيح ، و إن شكر المنعم واجب. فإن هذه مشهورات مقبولة ؛ و إن كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المنزَّل[١] المنزلة المذكورة ؛ بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج فى أن يصير يقينا إلى حجة[٢] ، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور .

ولا يبعد أن يكون فى المشهورات كاذب . والسبب فى اعتقاد المشهورات أَخْذ ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها فى الذهن للامتحان . وهذه هى المشهورات المطلقة .

وأما التى[٣] تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمة و إلى أرباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يوثق به ويُخَصَ باسم المقبولات .

واعلم أن جميع الأوليات أيضا مشهورة ولا ينعكس ، كما أن جميع المصدَّق بها متخَيَّل ومحرِّك للخيال ولا ينعكس. وأما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو أن يسلِّم المسلِّم شيئا على أنه أمر آخر لمشابهته إياه ومشاركته فى لفظ أو معنى على ما سنبين فى موضعه ، وهى المقدمات المشبهة ، كمن يقول "كل عين باصرة" و يكون ذلك مسلَّما له من حيث يفهم منه أحد معانى الاسم المشترك ، و يأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلَّم ، أو يقصد به مغالطة حتى يقع فى أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر[٤]. وكذلك من يسلم أن كل مسكر خمر وأخذ بدله ما يسكر بالقوة . وهذه هى المقدمات المشبَّهة .

فأما المظنونات فهى التى تُظَنُّ ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم: وذلك[٥] إما لمشابهتها للأمور المشهورة فتكون مشهورة فى بادئ الرأى الغير المتعقب[٦] ؛ فإذا تعقبت علم أنها غير مشهورة مثل قولهم "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما" فإن هذا يظن كما يقرع السمع ظنا و يمال إليه ميلا: ثم إذا تعقب كان المشهور أنه لا يجوز أن يُنْصَر الظالم أخا كان أو ولدا ، لكنه فى الحال يفعل فعله إلى أن يتعقب . وإما أن يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة : وإما أن يقع

---

(١) م والمنزل .

(٢) من " صادق " إلى حجة ساقط فى م .

(٣) س الذى يستند .

(٤) وذلك لأن الدينار من ذهب وهم يطلقون عليه اسم " العين " من قبيل الاشتراك اللفظى .

(٥) م ذلك .

(٦) أى الناظر فى العواقب أو المفكر إطلاقا .

الظن بها من جهات أخرى ليس لأخذها[1] على أنها مشهورات ، كمن يرى عبُوسا يأتيه فيظنه باطشا به . وهذه المظنونات إنما تنفع فى المقاييس من حيث[2] إن بها اعتقادا لا من حيث إن مقابلها يختلج فى الضمير .

فإذن[3] جميع المشهورات وما سلف ذكره أيضا معها نافع[4] حيث تنفع هى لأنها معتقدة. فأى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات ، جاز استعمال المذكورات قبلها كلها. وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها — لا من حيث إنها قد يجوز أن يتشكك فيها — بل من حيث هى معتقدة اعتقادا لا يختلج مُقَابِله[5] ؛ فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وسُلِّمت نافعا نفعها ، فيصلح استعماله[6] حيث يصلح استعمال تلك .

وأما الضروريات الوهمية فإنها بالحَرِىِّ أن تكون أقوى من المشهورات — لا فى النفع — بَل فى شدة إذعان النفس الغير المقومة لها. فربما بقيت مشهورة وربما صارت شَنِعَة ، فتكون كاذبة وشنعة معا . وتكون صيرورتها شنعة ليست بسبب أمر يدعو إليه[7] من الغرائز والأخلاق والمصالح ، بل لما يدعو إليه العقل .

فإذن مبادئ القياسات مخيلات ، ومحسوسات ، ومجربات ، ومتواترات ، وأوليات ، ومقدمات فطرية القياسات ، ووهميات[8] ومشهورات مطلقة ، ومشهورات محدودة ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومشهورات فى بادئ الرأى الغير المتعقب ، ومظنونات ظنا . فهى أربعة عشر صنفا .

وها هنا قسم[9] من مبادئ المقاييس وهى التى ليست مبادئ من جهة القائس نفسه ، فإن أقسام الذى يكون من جهة القائس[10] هو ما قلناه ، ولكن هى مبادئ[11] من جهة المعلم ، وهى أن يكلِّف المعلِّم المتعلم تسليم شئ ووضعه[12] ليبنى عليه بيان شئ آخر فيسلمه ويضعه . وهذه هى الأمور التى تسمى أصولا موضوعة ومصادرات .

---

(1) م ، ب لأحدها .
(2) س إنها .
(3) م إذن ، س فإن .
(4) س نافع أيضا معها .
(5) أى لا يخطر بالبال مقابله : أى ضده أو نقيضه .
(6) م ، ب استعمالها .
(7) ب أمر إليه يدعو .
(8) س وهميات بدون الواو .
(9) م ساقطة .
(10) م ، ب القياس .
(11) م ، ب مباد .
(12) س أو وضعه .

الفصل الخامس [1]

فى المطالب وما يتصل بها

وفى ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى

أما المطالب بحسب ما يُحتَاج إليه ها هنا فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام ، و بالقسمة الثانية ستة . أما بالقسمة الأولى فمطاب "ما" ومطاب "هل" ومطاب "لِمَ" [2] . ومطاب "ما" على قسمين : أحدهما الذى يُطْلَب به معنى الاسم كقولنا ماالخلاء وماالعنقاء ؟ والثانى الذى تطلب به حقيقة الذات كقولنا ماالحركة وماالمكان؟ومطلب "هل" على قسمين : أحدهما بسيط وهومطلب هل الشئ موجود على الإطلاق ، والآخر مركب وهو مطاب هل الشئ موجود كذا أو ليس موجودا كذا ، فيكون " الموجود " رابطة لا محمولا ، مثل قولك هل الإنسان موجود حيوانا أو ليس موجودا حيوانا [3] . ومطاب " لِمَ " على قسمين : فإنه إما بحسب القول وهو الذى يَطْلُب الحدَّ الأوسط ، وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به فى قياس ينتج مطلوبا ما ، وإما بحسب الأمر فى نفسه وهو يطلب علة وجود الشئ فى نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال . وأما مطلب الأىّ [4] والكيف والكم والأين والمتى [5] وغير ذلك ،فهى راجعة بوجه ما إلى "الهل" المركب . فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فليفعل ، إلا أن المطالب العلمية الذاتية هى تلك . ومع ذلك فإن مطلب "أى" أبسط هذه البواقى وأشد دلالة على المطلوب به ، فإنه يُطْلَب به تمييز الشئ بما يخصه [6] ، وتلك [7] أوسع مذهبا وأعرض مجالا . وإن أحب أحد أن يجعل مطلب "أى" مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم وأين [8] وغير ذلك فليفعل . فحينئذ يكون مطلبا "هل" و "لِم " يطلبان التصديق ، ومطلبا "ما" و "أى" يطلبان

---

(١) م ٯ ب ساقط .

(٢) ومطلب لم ساقطة فى م .

(٣) ليس للرابطة وجود فى اللغة العربية عادة فإننا نقول هل الإنسان حيوان أو هل ليس الإنسان حيوانا ؟ وما ذكره ابن سينا أكثر انطباقا على بعض اللغات الأجنبية .

(٤) س ساقطة .

(٥) م ٯ ب متى .

(٦) م ٯ ب وإنما يطلب تمييز الشىء بما يخصه .

(٧) يشير إلى مطالب الكيف والكم والأين والمتى .

(٨) س ساقطة .

التصور . فمطلب "ما" الذى بحسب الاسم[١] متقدم على كل مطلب ؛ وأما مطلب "ما" الذى بحسب تحقق الأمر فى نفسه فمتأخر عن مطلب "هل" البسيط . فإن الذى يطلب ما ذات الحركة وما الزمان[٢] فإنما يطلب مائية أمر موجود عنده . وأما إن طلب أحد هل حركة أو هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود، فيجب أن يكون فَهِمَ أولا ما تدل عليه هذه الأسامى : فإنه يمكن أن يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود . و إن كان الحد إنما هو بالحقيقة للموجود ، ولكن لا يوقف فى أول الأمر أن هذا القول حد بحسب الاسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة . ولذلك يوضع فى التعاليم[٣] حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حُدَّت فى أول كتاب "أسطقسات الهندسة". فكان حَدًّا بحسب شرح الاسم، ثم أثبت وجودها من بعد ، فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات : بل صار حدا بالحقيقة . ويجب أن يعلم أن الفرق بين الذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فكل إنسان إذا خوطب[٤] باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالما باللغة . وأما الحد فلا يقف عليه إلا[٥] المرتاض بصناعة المنطق . فيكون أحد الأمرين معرفة ، والثانى علما ، كما أن الحس معرفة والعقل[٦] علم .

ومبادئ العلوم مختلف فى تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها . ففى بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط ، لأن الضرورة (٩٢ ا) تدعو فيها إلى هذا المقدار كقولنا " إن الأمر لا يخرج عن طرفى النقيض " ، أو[٧] مثل وضعهم " أن الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية ". وفى بعضها إنما يوضع أولا ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين فى فاتحة كتاب الاسطقسات، ثم من بعد ذلك يبين وجوده . وفى بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعا : مثل الوحدة فى فاتحة علم العدد . ونحن مستقصون لهذا[٨] فنقول :

إن الأمور التى تذكر فى المبادىء منها معان مركبة ومنها معان مفردة . والمعانى المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها التصديق[٩] لا لأن تعطى لها[١٠] الحدود، فإن التركيب الخبرى للتصديق .

---

(١) أى الذى يطلب فيه معنى اسم كقولنا ما العنقاء ؟ .

(٢) س وما ذات الزمان .

(٣) التعاليم علم الرياضة .

(٤) م خطب .

(٥) م ساقطة .

(٦) المراد بالحس والعقل هنا الإحساس والتعقل .

(٧) م و .

(٨) س ونحن نزيد هذا استقصاء .

(٩) س إلى التصديق .

(١٠) س بها .

وأما الحدود فالمعانى المفردة وما فى حكم المفردة. والقضايا المتعارفة والأصول الموضوعة مركبة ، فإذن لا يتحقق فيها معنى إعطاء الحد والماهية ، ولا بد من أن تقبل بالهلية ليتبين بها غيرها . فقد حصل من هذا أن هذا القسم من المبادئ يوضع بالهلية .

وأما المعانى المفردة فمنها[1] ما هى أعراض موضوع الصناعة ، ومنها ما هى داخلة فى جملة موضوع الصناعة[2] . فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ، فهى التى تطلب فى الصناعة ليصحح فيها وجودها[3] . وليس وجودها إلا للموضوع . فيكون النظر فى أنها موجودة ع الصناعة لتلك الصناعة[4] . وذلك هو النظر فى أنها موجودة . فإذن إثبات وجوده إلى تلك الصناعة . فهذه لايجوز أن تكون بيِّنة الوجود[5] ومجهولة[6] لموضوع الصناعة ، إذ موضوع الصناعة كما يبين[7] لك من بعد هو مأخوذ فى حدها[8] ووجودها أن يكون له . وإذ هذه فى الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود ، وإنما يطلب وجودها لموضوع الصناعة ، بل وجودها مطلقا فى تلك الصناعة ، فيستحيل[9] أن يفرض وجودها مطلقا ، فمستحيل[10] أن يفرض وجودها فى المبادئ . وإذ لابد من أن تفهم حدودها فيجب أن توضع حدودها فى المبادئ . فهذا القسم حدودها فى المبادئ دون وجودها .

وأما ماكان من المفردات داخلا فى جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم ، ولا بد أيضا من أن يعترف[11] بوجودها وأنها حقةٌ معا . فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف[12] شئ من أمرها . وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شئ لها ؟

وإذ لا مفــرد فى العلوم البرهانية إلا شىء داخل فى الصناعة : والداخل فى الصناعة إما الموضوع الذى للصناعة وما هو منه ، وإما أحكام الموضوع . فإذن بعض المفردات توضع حدودها فى المبادئ دون وجودها : وبعضها توضع حدودها ووجودها .

وإذ ما خلا المفرد المركبُ[13] ، والمركب النافع فى العلوم قضية ، والقضية إنما يوضع وجودها لا محالة دون حدها. وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك أن من الأمور المصدرة فى الصناعة

---

(١) س منها .
(٢) س + وآثاره ولواحقه ولوازمه .
(٣) س ليصحح فى تلك الصناعة وجودها .
(٤) س موجودة لموضوع تلك الصناعة .
(٥) م الموجود .
(٦) س الواو ساقطة .
(٧) م تبين .
(٨) س حدودها .
(٩) س فستحيل .
(١٠) س ومستحيل .
(١١) س يعرف .
(١٢) س يتعرف .
(١٣) س مفرد المركب . والمعنى وحيث إن المركب هو ما عدا المفرد .

ما يوضع بهليته فقط ، ومنه ما يوضع بماهيته . ومنه ما يوضع بهليته وماهيته . وأما مطلب "اللم" فأنه على كل حال متأخر عن المطلبين معا، فإن ما لم يُتَصَوَّر معناه فإن طلب اللم فيه محال، وما تصور أيضا معناه وأنه ما هو أو ما معنى الاسم الدال عليه ، ولم يعط[1] أنه موجود أو غير موجود بحال أو على الإطلاق ، فإن طلب اللم فيه أيضا محال . ولكن[2] طلب اللم الذى بحسب القول[3] ربما كان متقدما على طلب اللم الذى بحسب الأمر فى نفسه . فربما صح عندنا بقياس أن ج ب ولا ندرى العلة فى نفس الوجود لكون ج ب . فنكون قد علمنا أنا إذن[4] لم نعتقد أن ج ب ولم نعلم أنه لِمَ كان ج ب فى نفس الأمر . وربما كان مطلب "لِمَ" الذى بحسب الأمر فى نفسه[5] غير مفتقر إلى مطلب "اللم" الذى بحسب القول ، وذلك إذا كان الشىء[6] بيّنا بنفسه بالحس . وأما علته لخفية مثل جذب المغناطيس الحديد ، فإن ذلك ليس يمكن أن يثبت بقياس أو بطلب بلم حتى يعطى[7] الحد الأوسط فيه . ولكن إذا أصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم فيُطْلَب لم صار مغناطيسٌ يجذب الحديد ، فيطلب علة[8] الأمر فى نفسه لا علة التصديق به . وكثيرا ما[9] يتفق أن يكون الحد الأوسط فى القياس — وهو[10] علة القياس — علة أيضا للأمر فى نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا فى بيان واحد .

---

(١) س من أنه .
(٢) م 6 ب وليكن .
(٣) أى طلب العلة بقياس .
(٤) س ساقطة .
(٥) فى نفسه ساقطة فى س .
(٦) س كالشىء .
(٧) م يعط .
(٨) م علية .
(٩) س ما ساقطة .
(١٠) س هو بدون و .

الفصل السادس[١]

فى كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه فإنما يتوصل إلى نيله بأمور موجودة حاصلة . لكن [٢] ها هنا موضع شك فى أن المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصوّر إذا سئل عنه "ما هو" حتى يطلب بعد ذلك "هل هو"[٣] . فإنه إن لم يحصل له فى النفس معنى، كيف يحكم عليه بأنه حاصل أو غير حاصل ؟ والمحال لا صورة له فى الوجود، فكيف يؤخذ عنه صورة فى الذهن يكون ذلك المتصوَّر[٤] معناه ؟ فنقول إن هذا المحال إما أن يكون منفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل ، فلا يمكن أن يتصور ألبتة إلا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه [٥] كقولنا الخلاء ، وضد الله : فإن الخلاء يتصور بأنه [٦] للأجسام كالقابل ، وضد الله يتصوّر [٧] بأنه لله كما للحار البارد ؛ فيكون المحال يُتصوَّر [٨] بصورة أمر ممكن ينسب إليه المحال ، ويتصوّر نسبة إليه وتشبها به . وأما فى ذاته فلا يكون متصوَّرا ولا معقولا ولا ذات له .

وأما الذى فيه تركيب ما وتفصيل مثل عنزأيّل أو عنقاء وإنسان يطير فإنما يتصور أولا تفاصيله التى هى غير محالة ، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود فى تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات . فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود ، والثالث تأليف بينهما ، هو من جهة ماهو تأليف متصور، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد . فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم . فيكون المعدوم إنما تصور لتصور متقدم للموجودات .

ونقول[٩] الآن إنه إذا كان حصل عندنا حكم على كلى أول حصوله : إما بيِّنا بنفسه مثل إن كل إنسان حيوان ، والكل أعظم من الجزء ، أو بيِّنا باستقراء أو تجربة على الوجوه التى

(١) م ٯ ب ساقطة . (٢) م ليكن .
(٣) أى إذا سئل عن ماهيته حتى يطلب بعد ذلك السؤال عن وجوده . س هل هو هو .
(٤) م التصور . (٥) م ساقطة . (٦) م أنه .
(٧) س يفهم . (٨) م ٯ ب يتصوره .
(٩) س فنقول .

يُصَدَّقُ بها بالأشياء من غير استعانة بقياس ، فقد علمنا بالقوة الحكمَ على كل جزئى تحته ، ولكن جهلناه بالفعل . فلا نعرف مثلا أن زيدا الذى بالهند حيوان : لأنا إنما عرفناه [١] بعد بالقوة إذ عرفنا أن كل إنسان حيوان ، وإنما جهلناه بالفعل لأنه يحتاج أن يجتمع لنا إلى هـذا العلم علم آخر أو علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة إلى الفعل . وذلك بأنه يجب أن نعلم أن زيدا موجود ، وأن نعلم أنه موجود إنسانا . فإذا حصل لنا بالحس معرفة أنه موجود وأنه إنسان من غير أن يكون مطلوبا [٢] أو متعلَّما ، واقترن بذلك علم ، كان عندنا حاصلا أيضا بغير قياس ، اقترانا على التأليف الذى من شأنه أن يُحْدِث بالذات علما ثالثا ، علمنا أن زيدا حيوان . فيكون عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا علم . أما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس ، وأما العلم فما كان من العقل . والمعرفة حدثت [٣] فى الحال ، وأما العلم فقد كان قبلها . والذى يحصل منهما فقد يجوز أن يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مبادئه الموصلة إليه ، ويجوز أن يكون شيئا قد انسقنا إليه انسياقا لموافاة أسبابه عن غير طلب . ومع ذلك فيجب أن يتقدم تصور المطلوب ومبادئه على كل حال .

وقد يتفق ألا يكون هكذا : بل يكون الحكم على الكلى حاصلا عندنا بقياس ، والحكم على الجزئى حاصلا بقياس آخر . فإذا اجتمعا حصل العلم الثالث . ولكن وإن كان كذلك فإن [٤] القياسات الأولى تكون من مقدمات بيِّنة بنفسها أو مكتسبة بالاستقراء والتجربة [٥] والحس من غير قياس على ما نوضِّح [٦] بعد .

ثم إن لسائل أن يسأل أحدا فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه إنى أعلم ذلك . فيعود ويقول : هل الذى فى يدى هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذى بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بأنا لا نعلم ذلك ، عاد فقال : فلستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدى اثنان ولم تعرفوا أنه زوج . وقد قيل فى التعاليم [٧] إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج . وهذا الجواب فاسد :

---

(١) س عرفنا .

(٢) أى من غير دليل عقلى .

(٣) م ، ب حديث

(٤) س فبأن .

(٥) س أو التجربة .

(٦) س وضع

(٧) س التعليم الأول .

فإنا نعرف أن كل اثنين(١) موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج. بل الجواب عن هذا : أنا لم نقل إنا نعرف كل اثنين زوج ، فإذا لم نعرف اثنين (٢) زوجا ننقض قولنا . وأيضا لم نقل إنا نعرف من كل شيء هو اثنان أنه اثنان فنعرف أنه زوج(٣). بل قلنا أحد قولين : إما [٩٢ ب] أن كل اثنين عرفناه فإنا نعرف(٤) أنه زوج ، أو كل اثنين فى نفسه — عرفناه أو لم نعرفه — فهو فى نفسه زوج . أما القسم الأول فلا ينتقض بالشبهة(٥) التى أوردت . وأما الوجه الثانى فهو معرفة عامية(٦) لا يناقضه الجهل الخاصىّ : لأنا وإن لم نعلم أن الذى فى يد(٧) فلان زوج أو ليس بزوج فعلمنا أن كل اثنين فهو فى نفسه زوج، ثابت معناه(٨) غير باطل. وأما ما جهلناه فإنه داخل فى علمنا بالقوة لا بالفعل . فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا . وإذا حصل عندنا أن الذى فى يده اثنان ، وتذكرنا(٩) المعلوم الذى كان عندنا ، عرفنا فى الحال أن الذى فى يده زوج. فإذن مجهولنا غير معلومنا . وليس إذا لم نعرف أن شيئا ما هو زوج أم لا — لأنا لا نعرف أنه اثنان أم لا — يبطل ذلك أن نعلم (١٠) أن كل ما هو اثنان فهو زوج ، فنكون قد علمنا أيضا أن ذلك زوج من وجه ، فبهذا يزول ذلك الشك .

وقد ذكر أن مانن(١١) الذى خاطب سقراط فى إبطال التعليم والتعلم قال له: إن الطالب علما ما إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا ، وإما أن يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه إذا أصابه؟ كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرفه ، فإذا وجده لم يعرفه. فتكلف(١٢) سقراط فى مناقضته

---

(١) م ساقطة . (٢) س أثنينا .

(٣) م "وأيضا لم نقل إنا نعرف كل اثنين زوج فإذا لم نعرف من كل شيء هو اثنان فنعرف أنه زوج" وفى هذا خلط .

(٤) س فإنه يعرف . (٥) م فلا ينقض الشبهة . (٦) يريد عامة .

(٧) س يدى (٨) م ، ب معنا . (٩) ويذكرنا .

(١٠) م يبطل .

(١١) هذه هى قراءة ب أما م فذكرت مانن بدون همزة و س ماتن والمراد مينون Menon فى المحاورة الأفلاطونية المعروفة بهذا الاسم . وقد أشار ابن سينا إلى تشكك مانن هذا فى الفصل التاسع عشر من المقالة التاسعة من الفن الرابع وهى فى صور القياس . قال " فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط إذ قال له : هل المطلوب عندك بالقياس معلوم أم مجهول ، فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآبق من لم يعلم عينه ؟ الخ .

(١٢) م فكلف .

أن[١] عرض عليه مأخذ[٢] بيان شكل هندسي، فقرر[٣] عنده أن المجهول كيف يصاد[٤] بالمعلوم بعد أن كان مجهولا . وليس ذلك بكلام منطقي، لأنه بيّن أن ذلك ممكن فأتى بقياس أنتج إمكان ما كان أتى به "مانن" بقياس أنتج غير إمكانه ولم يحل الشبهة. وأما أفلاطون[٥] فإنه تكلف حل الشبهة وقال إن التعلم تذكر : يحاول بذلك أن يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الإصابة، ولكن إنما كان يُطلب إذ كان قد نُسِي . فلما تأدى[٦] إليه البحث تذكّر وتعلّم : فيكون إنما علم الطالب[٧] أمرا كان علمه . فكأن أفلاطون قد أذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع فى محال . وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه فى تلخيصنا للكتاب الذى فى "القياس". لكنا نحن مع ذلك نقول :

إن المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ، ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه . فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه ، فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة . وإنما هو[٨] مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل ، وإن كان معلوما من حيث لا يخص أيضا بالفعل . فإذا سبق منا العلم بأن كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه ، فقد أحطنا بالقوة علما بأشياء كثيرة . فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب، فإنها فى الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول. وهذا يحاذى من وجه ما أورد مانن[٩] من مثال الآبق حذوا بحذو . فإنا نعلم المطلوب بالتصور أولا كما نعلم الآبق بالتصور أولا ، ونعلم[١٠] ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق ، كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق . فإذا سلكنا السبيل إلى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق ، وطريق موصل إليه ، فإذا انتهينا إليه فحينئذ نكون[١١] أدركنا المطلوب ، كما إذا سلكنا السبيل إلى الآبق وكان[١٢] عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل إليه ،

---

(١) س لذ .   (٢) مأخذ فى المخطوطات الثلاثة والمراد أخذ .

(٣) م فقرره .

(٤) م يضاد . ومعنى الجملة أن سقراط وضع لمينون بواسطة شكل هندسى كيف يمكن الوصول إلى المجهول عن طريق المعلوم .

(٥) ب فلاطن ، س أفلاطن .   (٦) م ، ب فكما يتأدى .   (٧) م ، ب المطالب .

(٨) س ساقطة .   (٩) س ماتن .   (١٠) س ولم نعلم وهو خطأ .

(١١) س + قد .   (١٢) م فكان .

فإذا انتهينا إليه عرفناه ولو أنا كنا لم نشاهد الآبق ألبتة ، ولكن تصورنا له علامة : كل من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا[١] . ثم إذا انضم إلى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا بالمشاهدة ، أو واقع بكسب وطلب وامتحان وتعرُّف ، فوجدنا تلك العلامة على عبد ، علمنا أنه آبقنا . فتكون العلامة كالحد الأوسط[٢] فى القياس . واقتناصنا لتلك العلامة فى عبد كحصول الصغرى ، وعلمنا بأن كل من به تلك العلامة فهو آبقنا ، كحصول الكبرى قديما[٣] عندنا ، ووجدان الآبق كالنتيجة . وهذا الآبق أيضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه ، وإلا ما كنا نطلبه ؛ بل كان معلوما لنا من جهة التصور ، مجهولا من جهة المكان . فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول[٤] لا من جهة ما هو[٤] معلوم . فإذا علمناه[٥] وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن . وإنما حدث باجتماع سببين للعلم : أحدهما السبيل وسلوكها إليه ؛ والثانى وقوع الحس عليه .

كذلك المطلوبات المجهولة تعرف[٦] باجتماع شيئين : أحدهما شىء متقدم عندنا وهو أن كل ب ا وهو نظير السبب الأول فى مثال الآبق . والثانى أمر واقع فى الحال : وهو معرفتنا أن ح ب بالحس ، وهو نظير السبب الثانى فى مثال الآبق. وكما أن السببين هناك موجبان لإدراك الآبق ، فكذلك السببان ها هنا موجبان لإدراك المطلوب . وليس ما صادر[٧] عليه: " أن كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم إذا أصيب " بمسلَّم ، بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذى لا يعلم إذا أصيب . وأما إذا كان قد علم أمر مضى العلم به فذلك علم بالجزء المطلوب بالقوة[٨] وهو[٩] كالعلامة له . وإنما يحتاج إلى اقتران شىء به يخرجه إلى الفعل. فكما[١٠] يقترن به ذلك المخرج إلى الفعل يحصل المطلوب .

---

(١) أى علامة أن كل من يكون الخ .

(٢) س كالأوسط

(٣) أى سابقا .

(٤-٤) ساقط فى م .

(٥) س علمنا

(٦) س كذلك المطلوب المجهول يعرف .

(٧) أى مينون فى المثال المتقدم . س صودر عليه .

(٨) أى علم به بالقوة . م " علم بالمطلوب بالقوة ". س" وأما إذا كان قد علم أمر ، العلم بذلك الأمر علم بالمطلوب بالقوة " .

(٩) هو يشير إلى العلم الماضى وهو علم كلى كما أشار إليه بقوله كل ب ا .

(١٠) س فيكون كما .

فإذ قد تقرر أنه كيف يكون التعليم والتعلم الذهنى، وأن ذلك إنما يحصل بعلم سابق ؛ فيجب أن تكون عندنا مبادىء[1] أولى للتصور ، ومبادئ[1] أولى للتصديق . ولو أنه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق ؛ ثم كان كل علم بتعليم وتعلم ؛ لذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ فلم يكن تعليم وتعلم . بل لا محالة أن يكون عندنا أمور مصدق بها بلا واسطة ؛ وأمور متصورة بلا واسطة ؛ وأن تكون هى المبادئ الأولى للتصديق والتصور .

ولنبدأ بمبادئ التصديق ؛ ولنشتغل أولا بمبادئ التصديق اليقينى .

(1) م ، ب مباد .

الفصل السابع[١]

فى البرهان المطلق وفى قسميه اللذين أحدهما برهان "لِمَ" والآخر برهان "إنَّ" ويسمى دليلا

ونفصل[٢] أولا وجوه العلم المكتسب : فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادرات والأوضاع التى تفتتح بها العلوم[٣] ؛ ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس منتج[٤] أن كل كذا كذا أو ليس كذا ؛ ويقال لما كان أخص من هذا : وهو كل تصديق حق وقع من قياس[٤] يوقع التصديق بأن كذا كذا، ويوقع أيضا تصديقا بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا . ومعلوم أن بين التصديقين فرقانا : لأن النتائج المطلقة يعلم أنها كذا ولا يكون معها التصديق بأنها لا يمكن ألا تكون كذا إلا إذا أخذ المطلق عاما للضرورى مادام الذات موجودة[٥] ؛ وللضرورى ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به ؛ وللموجود غير الضرورى بأحد الوجهين ، ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق ، وذلك نظر ثان . فالعلم الذى هو بالحقيقة يقين هو الذى يعتقد فيه أن كذا كذا ، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا لايمكن أن يزول .

فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا — من غير أن يقترن به التصديق الثانى أنه يقين[٦] فهو يقين غير دائم ؛ بل يقين وقتا ما .

فالبرهان[٧] قياس مؤتلف يقينى . وقد قيل فى تفسير هذا أقوال . ويشبه ألا يكون المراد باليقينى أنه يقينى النتيجة ؛ فإنه إذا كان يقينى النتيجة فليس هو نفسه يقينيا ؛ وإن أمكن أن يجعل لهذا وجه متكلف لو[٨] تُكُلِّف جعل إدخال المؤتلف[٩] فيه حشوا من القول . بل يكفى أن يقال قياس يقينى النتيجة .

---

(١) م و ب ساقطة .

(٢) س الواو ساقطة .

(٣) أى فقد يقال للتصور الواقع بالحدود الخ . علم مكتسب .

(٤-٤) ساقط من س . وقوله منتج أن كل كذا كذا أو ليس كذا أى منتج قضية كلية موجبة أو سالبة .

(٥) س موجودا

(٦) أى إن قيل لهذا النوع من التصديق إنه يقين .

(٧) أى القياس بالبرهان .

(٨) س أو .

(٩) أى كلمة مؤتلف الواردة فى تعريف البرهان .

ويغلب على ظنى أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن فى اللفظ أدنى تحريف . فاليقينية إذا كانت فى المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه . وإذا كانت فى النتيجة كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره . وكونه[١] يقينى المقدمات أمر له فى ذاته ، فهو[٢] أولى أن يكون مأخوذا فى حده ومعرفا لطبيعته .

والاستقراء الذى تستوفى فيه الجزئيات كلها فإنه بهذا اليقين أيضا إن كانت القضايا الجزئية يقينية ، وهى التى تصير فى القول كبريات وإن كان حقها أن تكون صغريات . وهى فى جملة البرهان المفيد للإن[٣] . وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس ، وهو القياس الشرطى الذى اسمه المقسِّم . فهو داخل فى هذا الحكم . إنما الاستقراء الآخر هو الذى لا يدخل فى هذا الحد . وقد علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيقى اقترانى ، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس اقترانى إنما هو من جملتين . فيجب ألا يروج عليك أن شيئا يفيد اليقين فى الإن وليس ببرهان . ولا يلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الاقترانية إلا الحملية[٤] فقط . بل ذلك الاستقراء قياس ما .

وإذا كان القياس يعطى التصديق بأن كذا كذا ولا يعطى العلة فى وجود كذا كذا[٥] كما أعطى العلة فى التصديق فهو[٦] برهان [١٩٣] إن . وإذا كان يعطى العلة فى الأمرين جميعا حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه فى البيان كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه فى نفس الوجود . فهذا البرهان يسمى برهان لم .

وبرهان[٧] الإن فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط فى الوجود لا علةً لوجود الأكبر فى الأصغر ولا معلولا له ، بل أمرا مضايفا[٨] له أو مساويا له فى النسبة إلى علته ، عارضا معه أو غير ذلك مما هو معه فى الطبع معا . وقد يتفق أن يكون فى الوجود معلولا لوجود الأكبر فى الأصغر . فالأول يسمى برهان الإن على الأطلاق ، والثانى يسمى دليلا . مثال برهان الإن

---

(١) م فكونه .

(٢) أى كونه مؤلفا من مقدمات يقينية أولى بأن يؤخذ فى تعريفه .

(٣) س الأن . م لأن .

(٤) م بالحلية .

(٥) كذا الثانية ساقطة فى س .

(٦) م ب . وهو

(٧) س الواو ساقطة .

(٨) س مطابقا .

المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خاثر[١] فى علته الحادة ، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السِّرْسَام[٢] ثم ينتج أن هـذا المحموم يخاف عليه السرسام . وأنت تعلم أن البول الأبيض والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهى حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه . وليس ولا واحد منها[٣] بعلة ولا معلول للآخر . ومثال الدليل : هذا المحموم تنوب حُمّاه غبا[٤] ، وكل من ناب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء . أو نقول[٥] إن القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة: أى يكون[٥] أولا هلالا[٦] ثم نصف قرص ثم بدرا ، ثم يتراجع على تلك النسبة . وما قَبِلَ الضوء هكذا فهو كرى[٧] ، فالقمر كرى . أو نقول إن القمر ينكسف انكسافه ، وإذا انكسف القمر انكسافه فقد حالت الأرض بينه وبين الشمس. أو نقول : هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسّته النار . فجميع هذا يُبيِّن العلة من المعلول ويسمى دليلا ، وهذا ظاهر لا نطول ببيانه[٨] .

وأما البرهان المطلق — أعنى برهان لم — فمثل أن نقول : إن هذا الإنسان عفنت[٩] فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام ، وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا ، نائبة[١٠] أو لازمة تشتد فى الثالث . أو نقول : القمر كرى[١١] ، وكل كرى[١١] فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا . أو نقول إن القمر وقع فى مقابلة الشمس والأرض متوسطة تستر ضوءها عنه ، وكل ما كان كذلك انكسف[١٢] . أو[١٣] نقول: إن هذه الخشبة باشرتها[١٤] النار، وكل خشبة باشرتها النار تحترق[١٥] . فإن هذا كله مما يعطى التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب[١٦] فى نفسه معا. وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن أن تؤخذ حدودا وسطى فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد[١٧] . وأما الآن فنقول :

إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجوده للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الحد الأكبر فى نفسه ، ولكن لوجوده للأصغر فقط . مثال

---

(١) أى تخين . وقوله فى علته أى فى مرضه . (٢) حمى فى المخ .
(٣) هكذا والأفضل منهما . (٤) الغب أن يأتى الشىء يوما بعد يوم ومنه حمى الغب .
(٥—٥) م ساقطة . (٦) م ؤ ب هلاليا . (٧) ص كذى
(٨) س لا يجب أن نطول القول فى بيانه . (٩) م ؤ ب عفن . (١٠) أى على نوبات .
(١١) س كذا . (١٢) س انكشف . (١٣) س و .
(١٤) س باشرها . (١٥) س تخرق . (١٦) م ساقطة .
(١٧) س من بعد .

الأول أن حمى الغِبّ معلولة لعفونة الصفراء على الإطلاق، ومعلولة[١] لها أيضا فى وجودها لزيد. ومثال الثانى أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الإنسان . فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا — لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان ، والإنسان محمول على زيد . فالحيوان محمول كذلك على زيد[٢] . وكذلك الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان . فالحيوان وجوده للإنسان[٣] علة فى وجود الإنسان جسما . فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة لوجود الحيوان على الإطلاق ، ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الإطلاق . فإن سنح لقائل أن يقول : بل الحيوانية علة لوجود الإنسانية لزيد ، فإنه مالم يصر حيوانا لم يصر إنسانا : وكذلك حل الشك فى أن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس[٤] ؟ فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا نقضيه ؛ والآن فنقول :

إن الجنس علة للنوع فى حمل فصل الجنس عليه، كما هو علة له فى حمل جنس الجنس عليه . ونبين تحقيق[٥] ذلك من حل[٦] الشك المذكور بعد ، ونقول :

إن كل شئ يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له ، وإن لم يكن بَيِّنًا أنه علة له . ولكن لا يكون القياس المؤلف "برهان لِمَ" بعد[٧] . فإلى أن يبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام . وإذا تبين بحجة[٨] ، بَانَ باعتبار أو حجة ، فيكون اليقين إنما يتم لا بذلك الحد الأوسط وحده ، بل بالحد الأوسط الآخر — وهو الذى يبين أن السبب سبب بالفعل . فكثيرا ما يكون السبب المعطى أولا ليس سببا قريبا ، أو ليس سببا وحده بالذات ، بل هو بالحقيقة جزء سبب . وهذا مثل الحساس : فإنه علة بوجه ما للحيوان . فإذا[٩] قلنا : كل حساس حيوان : لم يخل ذلك من أحد وجهين : إما أن يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان إلا نفس الشئ ذى الحس ، فيكون حينئذ الأوسط والأكبر اسمين مترادفين،

---

(١) س له .

(٢) على زيد ساقطة فى س .

(٣) س فوجود الحيوان للإنسان .

(٤) س وكذلك إذا تشكك متشكك فيسأل فى حال فصل الجنس فنقول هل فصل الجنس هو أولا للنوع أو بجنس . والمراد بالفصل هنا الصفة الذاتية المميزة للنوع عن بقية أفراد الجنس .

(٥) م تحقق .

(٦) س حمل .

(٧) أى لا يكون برهانا لميا . م . ببرهان لِمَ بعد .

(٨) تبين بحجة ساقط فى س .

(٩) م 6 ب وإذا .

ولا يكون أحدهما أولى بأن يكون علة للآخر ، وإما أن يكون معنى الحساس يدل على شئ ، ومعنى الحيوان على شئ أكمل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت ، حتى يكون الحيوان ليس شيئا ذا حس فقط ، بل جسما ذا[١] نفس غاذية نامية مولدة[٢] حساسة متحركة . وأنت تعلم أن نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مولدة[٢] حساسة ، وإن كان هذا لا يخلو عنه . وقد علمت الفرق بين المعنيين ؛ ومع ذلك فليس أيضا يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة أن تعلم أنه يجب أن يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك . فإنك لو فرضت أن ها هنا جسما له حس ولا شئ من ذلك[٣] ، لم يمتنع عليك تصوره بالبديهة . نعم ، قد تستنكره وتجد الوجود يخالفه ، وليس اليقين يصير يقينا بمطابقة الوجود له و بالاستقراء كما قد علمت . لا ، بل كل[٤] ما لا تنكر البديهة وجوده فإنك تجوز وجوده . وكل[٥] ما جوزت وجوده فليس مقابله يقينا[٦] لك .

و إذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان — ولا تعنى بالحيوان الحساس[٧] نفسه حتى يكون اسما مرادفاً له ، بل تجعله أمرا له خصوصية مفهوم حققناه — أمرا[٨] متيقنا به ، مع أن الحساس علة ، إلا أنه علة[٩] ليس وحده علة ، بل هو إحدى العلل : أى جزء العلة . فيجب ان يعتقد هذا ولا يلتفت إلى ما يقال . فأما إذا[١٠] أخذت "الحساس" مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد الأوسط اسما مرادفا لاسم الأكبر ، فما فعلت شيئا .

فإذن علة الكبرى التى[١١] نحن فى ذكرها يجب أن تكون علة كاملة وعلة واضحة ، ثم تعتبر الاعتبارات التى أعطيناها . ونعود فنقول :

وربما كان الأوسط فى الوجود معلول الأكبر بالحقيقة ، لكنه ليس معلول وجود الأكبر فى الأصغر . بل إنه وإن كان بالحقيقة معلولا للأكبر فإنه يكون علة لوجود العلة فى المعلول .

---

(١) س ولا — م وإذا .

(٢) غير واضحة فى ب ، س ولعلها مولدة كما وردت فيما بعد . ومن قوله مرتبة إلى قوله نامية ساقط فى م .

(٣) أى من الصفات الأخرى التى ذكرها .

(٤) م ساقطة .   (٥) كذا فى المخطوطات الثلاثة .   (٦) س يقيننا .

(٧) س ولا نعنى بالحساس الحيوان الحساس .

(٨) أمرا خبر ليس وما بين الفاصلتين جملة معترضة . وخصوصية المفهوم هنا مجموعة الصفات التى يتصف بها الكائن الحساس .

(٩) س ساقطة .   (١٠) س إن .   (١١) س ساقطة .

فإنه لا يمتنع أن تكون العلة أولا موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول آخر[١] ، فتكون هذه الواسطة معلولة[٢] فى الوجود للأكبر، لكنها[٣] علة لوجود علة فى معلول آخر. وليس سواء أن نقول "وجود الشيء"، وأن نقول "وجود الشيء فى الشيء"[٤]. ولا يتناقض أن نقول هذا معلول الشيء، ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشيء فى معلول آخر : فإن حركة النار مثلا معلولة لطبيعتها ، ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذى حصلت عنده ففعلت فيه . ولذلك هى التى تجعل حدا أوسط دون نفس طبيعة النار ، فإن نفس طبيعة النار لا تكون علة الإحراق[٥] بذاتها إلا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق أو حركتها إليه مثلا .

فالشيء الذى هو علة لوجود الأكبر مطلقا ، فهو علة له فى كل موضوع ، ولوجوده فى كل أصغر . وإلا فهو علة لا لوجوده مطلقا ، ولكن لوجوده فى موضوع ما . فأما العلة لوجود الأكبر فى الأصغر فليس يجب أن تكون لا محالة علة للأكبر ، بل ربما كان معلولا له على الوجه الذى قلنا .

وليس لقائل أن يقول : يجب من قولكم أن يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة فى وجوده لما وجد له ، وإذا كان كذلك ، فمتى كان الأكبر علة لوجود الأوسط ، كان علة له حيث كان، فكان علة له فى وجوده للأصغر : فلم يكن هو علة لوجود[٦] الأكبر فى الأصغر، بل معلولا له . ومحال أن يكون المعلول علة علته[٧] . فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون فى شيء ؛ فيكون الأكبر من حيث هو ذاته علة للأوسط من حيث هو ذاته، ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه فى شيء هو[٨] غير اعتبار ذاته . فإن كان ذات الأوسط لا تحقق موجودة إلا أن تكون فى ذلك الأصغر[٩] ، فلا شك فى أن الأكبر علة لوجوده فى الأصغر . وأما إن كان ذلك أمرا لا يلزمه ، فيجوز أن يكون شيء آخر علة لذلك . ويجوز أن يكون الأكبر علة لذلك . وكيف كان، فإن ذات[١٠]

---

(١) أى تكون العلة لمعلول آخر بتوسط ذلك المعلول .

(٢) س معلولا .

(٣) س لكنه .

(٤) س فى شيء .

(٥) س للإحراق .

(٦) م فى وجود .

(٧) س ساقطة .

(٨) س وهو .

(٩) س لا تحقق موجودا إلا أن تكون موجودا فى ذلك الأصغر .

(١٠) س ساقطة .

الأكبر شيء، ووجوده للأصغر شيء. فيجوز ألا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر ؛ فيكون الأكبر[1] هو علة للأوسط من حيث ذات الأوسط ؛ أو علة له من حيث وجوده للأصغر ؛ و يكون ذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث[٩٣ ب] هو موجود للأصغر ؛ و يكون المعلول كونه للأصغر ؛ فلا تنقلب العلة معلولا . وتأمل هذا المعنى فى مثل المثال الذى أوردناه .

هذا ؛ ونقول[2] : فإذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فهذا برهان "لم" بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجه ما[3] للأكبر ليس كافيا فى أن يصلح وضعه حدا أوسط ما لم يستكمل شرائط عليته . وأما إذا كان الحد الأوسط معلولا للأكبر فى وجوده للأصغر حتى يكون ذلك علته فيه[4] : فهو الذى يكون البرهان من مثله برهان "إن" . فيجب أن تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فتتخلص[5] من كثير من الشبهات[6] .

---

(١) فيكون الأكبر ساقطة فى م ومكتوبة فى الهامش فى ع .

(٢) م فنقول .　　(٣) م توجه . س بوجه ما　　(٥) م ساقطة .

(٤) س عن .　　(٦) م كير الشبهات .

الفصل الثامن [١]

فى أن العلم اليقينى بكل ما له سبب من جهة سببه [٢] ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول: إذا كان لحمل [٣] محمول على موضوع دائما، أو سلبه عنه دائما [٤]، أو لحمله أو سلبه فى وقت معين يكونان فيه بالضرورة علة [٥] لتلك العلة، صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة [٦]. وذات المحمول والموضوع ليس لهما — لولا [٧] تلك العلة — تلك النسبة بالوجوب بل بالإمكان. وإذا علمنا من غير الوجه الذى به صار حكم [٨] ما بينهما ضروريا على تلك النسبة، فقد علمنا من جهة غير الجهة التى بها لا يمكن ألا [٩] يكونا بتلك الحال: وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذى يوجبه: لأن كل نسبة للموضوع إلى المحمول المذكورين، وللمحمول إلى الموضوع المذكورين تُفرض واقعة لا من الجهة التى توجبها العلة، فهى [١٠] واقعة من جهة إمكان لا وجوب. فيكون قد علم أن كذا كذا، ولم يعلم أنه لا يمكن ألا يكون كذا؛ إذ لا يعلم ما به [١١] لا يمكن ألا يكون كذا. فإن قاس إنسان فقال: إن فلانا به بياض البول فى حمى حادة، وكل من به بياض بول فى حمى حادة فهو يعرض له سرسام، وأنتج، لم يكن له بما أنتج علم يقينى أو يعلم [١٢]. وكذلك لو قال قائل: إن كل [١٣] إنسان ضحاك، وكل ضحاك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتيقن أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق بإمكان نقيض هذا: وذلك لأن الضحك — أى قوة الضحكية — لما كانت معلولة لقوة النطق، فما لم يعلم وجوب قوة المنطق أولا للناس، ووجوب إتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتيقن أنه

---

(١) م ، ب ساقطة. (٢) أى أنه يقينى من جهة سببه. (٣) م بحمل.

(٤) أو سلبه عنه دائما ساقط فى م. (٥) كان هنا تامة وعلة فاعل أى إذا وجدت علة.

(٦) أى تلك النسبة الضرورية. ومعنى هذه الجملة المعقدة إذا وجدت علة فى حمل محمول على موضوع كانت النسبة بينهما نسبة ضرورية سواء أكان الحمل بالإيجاب أو بالسلب، دائما أو فى وقت معين.

(٧) س أولا. (٨) م ، ب الحكم.

(٩) م ، ب أن يكونا، ولكن سياق الفصل يؤيد قراءة ألا، لأن الوجه الذى يتحدث عنه هو وجه الوجوب، وهو أن يعلم الشىء بوجه أنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه.

(١٠) الجملة خبر لأن. (١١) س بأنه.

(١٢) أى إلى أن يعلم العلة فى ذلك. (١٣) م كان.

لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد ذلك فى الحس[١] ؛ والحس[٢] لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد[٣] بالتجربة . وأما العقل فيمكن إذا ترك العادة أن يشك فى هذا فيتوهم أنه ليس للإنسان قوة ضحك دائما وللجميع، أو يتوهمه زائلا ، إذ ليس بمقوم لماهية الإنسان أو بيِّن الوجود له ؛ إلا أن يكون تيقنه بوجوب كون الإنسان ناطقا يوجب كونه ضاحكا — إن أوجب ولم يحتج إلى زيادة . وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلته فاستحال أن يعود وتبين به العلة . فإن فرضنا أنه ليس يعرف أن الإنسان ناطق ؛ فحينئذ لا يتبين له أن الإنسان ضحاك باليقين ومن طريق الناطق . وإن كان بينا مثلا[٤] أن كل ضحاك ناطق فكيف[٥] يصير من ذلك بينا أن الإنسان ناطق ؟ وبالجملة إذا كان معلوما أن الانسان ناطق[٥] لم يكن[٦] لطلبه والقياس عليه وجه . وإن كان مما يطلب ويجهل ، فالصغرى فى هذا القياس مجهولة يجب أن تطلب . فإذن من الجائز حينئذ أن يتوهم أنه ليس كل إنسان بضاحك . فيكون العلم المكتسب منه[٧] جائز الزوال ؛ إذ[٨] كان إنما اكتسب من جهة اعتبار[٩] أن كل إنسان ضاحك . فإن علم من الوجه الذى صار الضحك واجبا ؛ وهو أن أعطيت العلة الموجبة فى نفس الأمر للضحك ، فيجب ضرورة أن يكون ذلك قوة النطق . فيكون عرف أولا أن كل إنسان ناطق . فاقتناصه ذلك بتوسط الضحك فضل . وكذلك حال السواد للغراب . فإنا إنما نقول كل غراب أسود بوجه من الاستقراء والتجربة ؛ وإنما يمكننا أن نتيقن بذلك إذا عرفنا أن للغراب مزاجا ذاتيا من شأنه أن يسود دائما ما يظهر عليه من الريش .

فبين أن الشىء أو الحال إذا كان له سبب لم يتيقن إلا من سببه . فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بيِّن الوجود له[١٠] ؛ والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بيِّن الوجود للأصغر، ثم الأكبر[١١] بيِّن الوجود للأوسط ؛ فينعقد برهان يقينى ؛ ويكون برهان إن ليس برهان لم . وإنما كان يقينا لأن المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك : والشك الذى كان فى القياس الذى

---

(١) م ٯ ب إلا أن يوجد فى ذلك بالحس .

(٢) م ساقطة . (٣) م يؤخذ . (٤) س هل .

(٥-٥) ساقط فى س . (٦) م يمكن (٧) س .

(٨) س إذا . (٩) س بوضع بدلا من من جهة اعتبار .

(١٠) الواو ساقطة فى م . (١١) س والأكبر .

لأكبره سبب يصله بأصغره ، كان حين لم يعلم من السبب الذى به يجب ؛ بل أُخِذَ من جهةٍ[1] هو بها لا يجب بل يمكن . فإن كل ذى سبب فإنما يجب بسببه . وأما ها هنا فكان بدل السبب الذات ؛ وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن كان خَفِيًّا ، وكان الأوسط أيضا له لذاته لا بسبب[2] ؛ حتى إن جُهِلَ جُهِلَ . ولكنه لم يكن خفيا . فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها ، والكبرى أيضا كذلك : إذ لم يكن الأكبر للموصوفات بالأوسط إلا لذاتها ؛ لا لسبب يجهل حكمه لجهله[3] : والذى يبقى هاهنا شىء واحد : وهو أن لقائل أن يقول كيف تكون الذات الواحدة تقتضى لذاتها[4] شيئين : مثلا ج الأصغر كيف يقتضى ب الأوسط ، ا الأكبر[5] اللهم إلا أن يقتضى أحدهما لذاته أولا[6] ؛ ويقتضى الثانى لا لذاته بل بتوسط ذلك الأول بينهما . فحينئذ يكون ب علة ا — لا بحسب البيان فقط ، بل و بحسب الوجود . فالجواب أن المنطق من حيث هو منطق يجب أن يأخذ أن هذا يمكن فى مواد هذه صفتها ؛ ولا يمكن فى مواد مخالفة لها . وأما هل لهذه المواد إمكان أم لا[7] ؛ وهل هذا الشك صحيح فيها أم[7] لا ؛ فليس هو بعلم منطق ؛ بل البحث عن أمثال هذه للفلسفة[8] الأولى ؛ فإنه متعلق بالبحث عن أحوال الموجودات . وهناك[9] يتبين أنه يجوز أن يكون للذات الواحدة من الذوات التى ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض ؛ وأن فى بعض الذوات البسيطة أحوالا تشبه هذا من جهة تركيب معنوى فيها ، إذ لا تكون بساطتها بساطة مطلقة . وأكثر الموجودات هذه صورتها .

فقد تحصَّل من هذا أن برهان الإن قد يعطى فى مواضع يقينا دائما ؛ وأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم ، بل فيما لا سبب له . ومن هذه الجهة نقول إن الرياضى لا يقين له فى كثير من الأمور المنسوبة إلى الهيئة[10] لأنه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد . كذلك صنيعه حين يستخرج مثلا أوج الشمس من جهة أن حركة الشمس غير مستوية فى أجزاء فلك البروج سرعة و بطئا . فبطؤها للأوج وسرعتها للحضيض ، ولا يعطى العلة فى شىء من هذا و إنما يعطيها الطبيعى .

فإن قال قائل إنا إذا رأينا صنعة علمنا ضرورة أن لها صانعا ؛ ولم يمكن أن يزول عنها هذا التصديق — وهو استدلال من المعلول على العلة ؛ فالجواب أن هذا على وجهين : إما جزئى[11]

---

(1) س جهة ما . (2) س لسبب . (3) س بجهله .
(4) س لذاته . (5) س كيف ب الأوسط والأكبر .
(6) س ﻫ ب وأولا . (7) س أو . (8) فى الفلسفة .
(9) س وها هنا . (10) هيئة الأفلاك أو علم الهيئة .
(11) س أحدهما أن يكون جزئية .

كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصوِّر . وإما كلى[١] كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة، وكل مؤلف فله مؤلف . فأما القياس الأول : وهو أن هذا البيت له[٢] مصوِّر، فليس مما يقع به اليقين الدائم لأن هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذى كان إنما يصح مع وجوده. واليقين الدائم لا يزول . وكلامنا فى اليقين الدائم الكلى. وأما المثال الآخر: وهو أن كل جسم مؤلف[٣] من هيولى وصورة، وكل مؤلف فله مؤلف؛ فإن كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة إما أمر ذاتى للجسم به يتقوم؛ وإما عرض لازم . فإن[٤] كان عرضا لازما يلزمه لذاته[٥] ولا سبب له فى ذلك ، فيجوز أن يكون من قبيل[٦] ما يقوم عليه برهان الإن باليقين . فلنترك ذلك إلى أن تستبرأ[٧] حاله . وإن كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل لواسطة[٨] ، فالكلام فيه كالكلام فى المطلوب به[٩]؛ فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه . وإن كان ذاتيا أو كان من اللوازم التى تلزم لا بسبب؛ فالمحمول عليه «أن له مؤلِّفا» لا «المؤلَّف» . فليس المحمول العلة ، لأن العلة[١٠] هى «المؤلف» لا « أن له مؤلفا[١١] » . وليس «المؤلف» هو الحد الأكبر بل «إن له مؤلفا» . فهذا هو محمول على الأوسط الذى هو «المؤلف» فإنك تقول إن المؤلف يوصف بأن له مؤلفا كما يقال للإنسان إنه حيوان . ولا تقول إن المؤلف مؤلف . ثم ذو المؤلف هو أولا للمؤلف، ثم للمؤلف من هيولى وصورة، سواء كان مقوما[١٢] للمؤلف فى [٩٤ ا] نفس الوجود[١٣] أو تابعا لازما . وإذا كان ذو المؤلف فى نفس الوجود هو أولا للمؤلف ، فهو[١٤] لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف . فيكون اليقين حاصلا بعلة[١٥] ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم ، وإن كان جزء من ذى المؤلف — وهو المؤلف — علة للمؤلف[١٦] . فقد[١٧] بانَ أن الحد الأكبر فى الشىء المتيقن اليقين الحقيقى لا يجوز أن يكون علة للأوسط؛ عسى أن يكون فيه جزء هو علة

---

(١) س وأما الثانى أن يكون كلية .

(٢) س ساقطة .
(٣) س ساقدة .

(٤) س وإن .
(٥) س فإن كان يلزمه لذاته .
(٦) س شأن .

(٧) س تستر .
(٨) س بالواسمة .
(٩) ب ساقطة .

(١٠) س هى .
(١١) س مؤلف .
(١٢) م مؤلفا .

(١٣) س "فى نفس الوجود" ساقط .
(١٤) أى فهو أيضا ثابت لما تحت المؤلف .

(١٥) س لعلة .
(١٦) م " وهو المؤلف علة للمؤلف " ساقط .

(١٧) س وقد .

الحد الأوسط[١] . واعتبار الجزء غير اعتبار الكل : فإن المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر : فإن ذا المؤلف[٢] هو بعينه محمول على المؤلف ؛ وأما المؤلف فمحال أن يكون محمولا على المؤلف. لكن لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون الحد الأكبر غير مقول للأوسط ؛ بل هو أمر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له ، بل هو أمر مقارن له ، وكلاهما معا فى الوجود ، ولكليهما علة فى الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الأخ والأخ . وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن الأخ — إذا جعلناه حدا أوسط — لزوم عن علة ؟ ومع ذلك فإنه يقينى لا شك فيه . وكذلك إذا علمنا أن هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه أنه فرد علما باليقين لا يزول ألبته . وليس ذلك عن علة : فإنه ليس أنه ليس بزوج علة كونه[٣] فردا ؛ بل الأولى أن يكون كونه فردا هو أمر فى نفسه علة لكونه ليس بزوج ، وهو أمر خارج عن ذاته ، إذ هو باعتبار غيره . فيجب أن ننظر فى هذه ونحلها فنقول :

أما إذا كان ها هنا أمران ليس أحدهما متعلقا بطبيعة الآخر ، بل تعلق أحدهما أو كلاهما بشيء آخر[٤] ، فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر ، بل مع الآخر. و إذا كان كذلك فليس أحدهما يتيقن بالآخر. وأما إذا كان أحدهما علم من جهة العلة ؛ فإن كان الآخر علم أيضا من جهة العلة فتوسيط الأمر الآخر لا يفيد يقينا بذاته ؛ إذ قد حصل ذلك من جهة العلة . وأما إن[٥] كان أحدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول[٦] لم يعلم بعلمه ، ثم من شأنه أن يعلم به الآخر ، فليس بينهما حال الإضافة ؛ فإن المضافين يحضران الذهن معا . و إذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا[٧] مجرى الأخ والأخ إذ كان أحدهما أعرف للأصغر[٨] من الآخر ؛ لكن الآخر الذى هو الأكبر معروف للأوسط . فلو كانت العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضا للأصغر ، لم يفتقر إلى الأوسط . فإنه إن كان فى ذاته بحيث يجب للأصغر بالأوسط — وليس هو باعتباره بالأوسط وحده فى حد الإمكان له — فللأوسط مدخل فى عليته ، وفرض لا كذلك . و إن كان اعتباره بالأوسط

---

(١) يعنى أن الحد الأكبر وهو "له مؤلف" لا يجوز أن يكون علة للأوسط الذى هو "مؤلف من هيولى وصورة" ، بل العلة فى الأوسط هو مؤلف الداخلة تحت "ذى المؤلف". والمراد بذى المؤلف كل شيء له مؤلف يؤلفه ، وهذا يدخل تحته "المؤلف" ثم يدخل تحت المؤلف "المؤلف من هولى وصورة" .

(٢) م 6 ب "المؤلف" بدلا من "ذا المؤلف" .

(٣) س لكنه . (٤) س واحد .

(٥) س إذا (٦) م محمول . (٧) لم يكن هذا ساقط فى س .

(٨) أى نسبته إلى الأصغر معروفة بصورة أقوى ، وكذلك قوله معروف للأوسط معناه معروف نسبته للأوسط .

اعتبار شيء له إمكان بعد فى الأصغر — ليس بوجوب — فلا يجب من جهة الأوسط أن يقع يقين .

واعلم أن توسط المضاف أمر قليل الجدوى فى العلوم . وذلك لأن نفس علمك أن زيدا أخ هو علمك بأن له أخا ؛ أو يشتمل على علمك بذلك . فلا تكون النتيجة فيه شيئا أعرف من المقدمة الصغرى . فإن لم يكن كذلك ، بل بحيث يجهل إلى أن يتبين أن له أخا ؛ فما تصورت نفس قولك زيد[1] أخ . وأمثال هذه الأشياء الأولى ألا تسمى قياسات فضلا عن أن تكون براهين .

أما الاستثناء[2] المذكور فلا يخلو : إذا استثنى فقال : لكنه ليس بزوج — أى ليس له حد الزوجية — إما أن يقول ذلك لمقدمة[3] غير موجبة لذاتها أن يكون[4] ليس بزوج ، فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقينى ؛ فلا تكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية . و إما أن يكون علم بذلك للعلة الموجبة لأنه ليس بزوج — ولا علة لذلك إلا فقدان حد الزوج؛ وليس يمكن أن يفقد حد الزوج إلا بأن يوجد أولا حد الفرد — فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه : لأنه[5] ينتج ما قد علم قبل الاستثناء . و إنما يفيد من القياس الاستثنائى ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء .

وأما قياس الخلف فإنما يفيد برهان الإن لأنه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لإيجابه المحال . وهذه كلها بأمور خارجة . لكنه فى قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه ما فى قوته أن يكون برهانا .

و بعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة[6] لوجود الأكبر فى الأصغر فقط ؛ وأن يعلم أن أكثر الأمثلة الموردة فى التعليم الأول المقتصرة على هذا القدر إنما أوردت على سبيل المسامحة ؛ مثل حال الشجر[7] ؛ وعرض ورقه[8] ؛

---

(١) م ، ب زيدا .

(٢) يشير إلى القياس الاستثنائى فى مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد : لكنه ليس بزوج .·. هو فرد .

(٣) س لعلامة .

(٤) مصدر مفعول لموجبة .

(٥) فيه لأنه ساقط فى س .

(٦) س أن نقول إن الأوسط علة الخ .

(٧) س الشيء .

(٨) س ورقها .

وجفاف الرطوبة ؛ وبالانتشار ؛ وحال القمر وستر الأرض والكسوف . وذلك لأنه إذا كان الأوسط ليس بتام الوجود للأصغر ، فإنه لا يجب أن يدوم ما يوجبه وما هو علة له . فإن كان علة فيكون ما يفيده من اليقين إنما يفيده وقتا ما .

ولقائل أن يقول : فكيف يكون حال الأصغر من الأوسط فى البراهين ؟ فنقول : يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط تقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا أوليا . لكن الأوسط علة لا للأصغر فى ذاته ، بل فى بعض أحكامه وخواصه التى هى تابعة للأوسط ، مثل « كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين » ، إذا جعلناه الأوسط وفرضنا أنه كذلك بالقياس إلى الأصغر — وليكن المثلث [١] ، وليكن الأكبر « كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع » .

ويجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط التى يقتضيها الأوسط ؛ ثم الأوسط علة لحكم يقارن الأصغر . وأما كيف يكون الأكبر والأصغر معا لازمين لشىء وليس أحدهما علة تقتضى الآخر ، فقد علمت[٢] الوجه فيه . وأما قياس الأكبر من الأوسط فما علمت .

ولكن لقائل أن يقول إنه إذا ثبت حكم على الأصغر فصحت النتيجة فأردنا أن نجعلها كبرى قياس ما ، فكيف يكون ذلك القياس فى إفادة اليقين ؟ فنقول إن الأصغر إذا صار أوسط وقد صار الأكبر بينا له بعلة ؛ فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر ؛ فقد صارت علة أيضا للأصغر الثانى ؛ إلا أنها علة للأصغر الثانى بواسطة ؛ وللأول بغير واسطة .

وليس برهان اللم هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل فقط ؛ بل هو برهان لم وإن لم يفعل ذلك[٣] بعد أن يكون إنما يبين ما يبين بالعلة واليقين ، وكان يحل البيان فيه إلى العلل . والذى سنقوله من أن البرهان إذا أعطى العلة البعيدة من الحد الأكبر لم يكن برهان لم[٤] ، فهو أن يكون مثلا الحد الأصغر ج والحد الأوسط ب والحد الأكبر ا ؛ لكن ب ليس علة قريبة لكون

---

(١) وليكن المثلث ساقط من س . (٢) س عرفت .

(٣) س وإن لم يكن يفعل كذلك . ومعنى هذه العبارة المعقدة أن برهان لم ليس قاصرا على البرهان الذى يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل قد يكون البرهان برهان لم وإن لم يفعل ذلك الخ .

(٤) ب إن .

ج ا ؛ إنما هو علة لذلك لأجل أنه د . و إذا[١] أعطينا أن ب ا لم يخل إما[٢] أن يكون يقينا لنا أن ب ا ومقبولا عندنا ، أو لا يكون . فإن لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا ، فضلا عن أن يكون برهان إن . و إن كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقيننا بأن كل ب ا يقينا تاما ، وكان[٣] إنتاجنا أن كل ج ا لأنه ب غير متيقن يقينا دائما تاما . فأما إذا كان قد تقدم العلم بأن كل ب[٤] ا لأجل أن د ا ، أو تأخر فعلم ذلك ، فإن البرهان حينئذ لا يكون برهان إن مجردا .

(١) س فإذا .

(٢) م ساقطة ، وهى فى الهامش فى بخ . (٣) وما كان وهو خطأ .

(٤) س ج ا وهو خطأ لأن ج ا هى النتيجة وليست الكبرى فى القياس الذى يناقشه .

الفصل التاسع[1]

فى كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب فى موضوعه ، وفى الاستقراء وموجبه ، والتجربة[2] وموجبها

ثم لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب فى نفس الوجود، فكيف تبين النسبة بينهما ببيان ؟ فنقول : إذا كان ذلك بينا بنفسه [3] لايحتاج إلى بيان ، ويثبت فيه اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع ، فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول . وقد علمت المواصلة [4] ووجوبها من حيث وجبت ، فالعلم الحاصل يقينى . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يمكن ألبته أن يقع به علم يقينى غير زائل : لأنا إذا جعلنا المتوسط ماليس بسبب ، لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقينى . وإن جعلناه ماهو سبب فقد وسطنا سببا ، وهذا محال إذا فرضنا أنه لاسبب . فيشبه أن تكون أمثال هذه بينة بنفسها كلها ، أو يكون بيانها بالاستقراء . إلا أنه لايخلو ، إذا بين بالاستقراء ، من أحد أمرين : وذلك لأنه إما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب ، إذ إنما يتبين الاستقراء بهذا النوع ، وإما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع فى نفسه بسبب . فإن كان بينا بنفسه فى كل واحد منها، فإما أن يكون البيان[5] بالحس فقط ، وذلك لايوجب الدوام ولا رفع أمر جائز الزوال [6] ، فلا يكون من تلك المقدمات يقين . وإما أن يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز ، لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون ذاتيا بمعنى المقوم : فإنا سنبين بعدُ أن الذاتى بمعنى المقوم غير مطلوب[7] فى الحقيقة ، بل وجوده لما هو ذاتى له بين . وإما أن يكون [8] عرضيا — ولاشك أنه يكون من الأعراض اللازمة لكلى يقال عن الجزئيات إذا صح حمله على الكل — فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعانى الذاتية للجزئيات ، فإن العرض الذى هذه صفته ، هذا شأنه . وإذا

---

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س وفى التجربة .

(٣) س فلا .

(٤) س أن المواصلة .

(٥) م البياض وهو خطأ .

(٦) س ولا رفع إمكان الزوال .

(٧) أى لا يبرهن عليه .

(٨) س وأما إن كان .

كان كذلك كان حمله [٩٤ب] على كل جزئى لأجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات [١]، فيكون ذلك — اى الذاتى — سببا عاما لوجود هذا العرض فى الجزئيات ، وفرضناه[٢] بلا سبب. وإذا علم من جهة ذلك السبب ، لم يكن ذلك بعلم ضرورى ولا يقين ، فضلا عن بين بنفسه . ويستحيل أن يكون عرضا للمعنى [٣] العام حتى يصح أن يكون مطلوبا ، لكنه ذاتى لكل واحد من الجزئيات إلى آخرها [٤] : فإن الذاتى لجميع الجزئيات لايصح أن يكون عرضيا للمعنى الكلى المساوى لها ، لأنه ليس ثمة شىء[٥] من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك الحمل بسلبه أو إيجابه . فإذا [٦] لم يكن عارضا لشىء منها ، فكيف يكون عارضا لكلها ؟ وعارض طبيعة الكلى عارض للكل : فإن الحركة بالإرادة لما كانت عرضا لازما لجنس الإنسان كانت عرضا للإنسان ولكل نوع مع الإنسان . فقد بان أن نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ، وتحتاج أن تبين فى كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء جزئيات سببا فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقا يقينيا ، وأن يكون ذلك بينا فى الجزئيات بنفسه .

وأما إن كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين ببيان ، فذلك البيان إما أن يكون بيانا لايوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى نقصده ، فكيف يوقع ماليس يقينا اليقين الحقيقى الكلى[٧] الذى بعده ؟ وإما أن يكون بيانا بالسبب ليوجب [٨] اليقين الحقيقى فى كل واحد منها ، فيجب أن تتفق فى السبب كما قلنا ؛ فيكون وجود السبب للمعنى الكلى أولا . وإذا كان السبب لا ينفع فى المعنى الكلى فليس أيضا بنافع فى الجزئى . وإذا نفع فى الكلى فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء . وإما ألا يكون سبب هناك ألبتة ، فيكون إما بينا بنفسه ، وذلك مما قد أبطل ، وإما استقراء آخر ، وهذا مما[٩] يذهب بلا وقوف .

فقد بان أن مالا سبب لنسبة محموله إلى موضوعه ، فإما بين[١٠] بنفسه وإما لايبين ألبتة بيانا يقينيا بوجه قياسى .

---

(١) الأولى أن يقال لأجل معنى من الذاتيات موجود له ولغيره .

(٢) س وفرضنا . (٣) م لمعنى .

(٤) م عن أحدها ، ب عن أخذها . (٥) س لأن كل شىء . (٦) وإذا .

(٧) م الكل . (٨) س فيوجب .

(٩) س ما . وقوله وهذا مما يذهب بلا وقوف معناه أنه يتسلسل أى يذهب إلى غير نهاية .

(١٠) م ، ب بينا .

وأما التجربة فإنها غير الاستقراء، وسنبين ذلك بعد . والتجربة مثل حكمنا أن السقمونيا مسهل للصفراء ، فإنه لما تكرر هذا [1] مرارا كثيرة ، زال عن أن يكون مما يقع بالاتفاق . فحكم الذهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأذعن له . وإسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا .

ولسائل أن يسأل فيقول [2] : هذا مما لم يعرف سببه ، فكيف يقع هذا اليقين الذى عندنا من أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء ؟ أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم [3] أن ليس ذلك اتفاقا ، فإن الاتفاق [4] لا يكون دائما أو أكثريا . فعلم أن ذلك شئ يوجبه السقمونيا طبعا ، إذ لا يصح أن يكون عنه اختياريا [5] : إذ علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجبه بقوة قريبة فيه ، أو خاصة له ، أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن فى السقمونيا بالطبع ، أو معه ، علة مسهلة للصفراء . والقوة المسهلة للصفراء إذا كانت صحيحة ، وكان المنفعل مستعدا ، حصل الفعل والانفعال . فصح أن السقمونيا فى [6] بلادنا تسهل دائما الصفراء إذا كانت صحيحة . فإذن عرفنا الأعظم [7] للأصغر بواسطة الأوسط — الذى هو القوة المسهلة وهو السبب . وإذا حللت باقى القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة هى علة لوجود الأكبر فى الأوسط ، وإن لم يكن علة للعلم بالأكبر [8] . فإذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضا .

ولقائل أن يقول : ما بال التجربة تفيد الإنسان علما بأن السقمونيا مسهل الصفراء على وجه يخالف فى إفادته إفادة الاستقراء ؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفيا للأقسام [9] ، وإما أن لا يوقع غير الظن الأغلب . والتجربة ليست كذلك . ثم يعود يتشكك فيقول : ما بال التجربة توقع فى أشياء حكما يقينيا ؟ ثم لو توهمنا أن لا ناس إلا فى بلاد السودان ، ولا [10] يتكرر على الحس إنسان إلا أسود ، فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد بأن كل إنسان أسود ؟ وإن لم يوقع ، فلم صار تكرر يوقع وتكرر

---

(١) س إسهاله للصفراء بدلا من " هذا " .

(٢) س فلسائل أن يشك و يقول . (٣) س علم و يعرف . (٤) س الاتفاق .

(٥) المراد أن هذه الخاصية من طبع السقمونيا وليست فعلا اختياريا .

(٦) س التى فى . (٧) يريد الأكبر — أى الحد الأكبر .

(٨) س لطبيعة الأكبر . (٩) س مستوفى الأقسام . ومعنى استيفائه للأقسام أنه استقراء تام .

(١٠) س فلا .

لايوقع ؛ وإن أوقعت (١) فقد أوقعت (١) خطأ وكذبا (٢) . وإذا (٣) أوقعت خطأ وكذبا (٣) فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة أن تكتسب منها مبادئ البراهين : فنقول فى جواب ذلك :

إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة مايشاهد على ذلك الحكم فقط(٤)، بل لاقتران قياس به قد ذكرناه . ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا(٥) مطلقا ، بل كليا بشرط،وهو أن هذا الشىء الذى تكرر(٦) على الحس تلزم طباعه فى الناحية التى تكرر الحس بها(٧) أمرا دائما، إلا أن يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا . فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب، ثم تكرر مع حدوث أمر (٨) ، عُلِم أن سببا قد تكرر . فلا يخلو إما أن يكون ذلك الأمر (٩) هو السبب أو(١٠) المقترن بالسبب ، أو لا يكون سبب . فإن لم يكن هو السبب(١٠) أو المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الأمر مع حصوله فى الأكثر (١١) بل لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب (١٢) أو المقارن بالطبع للسبب .

واعلم (١٣) أن التجربة ليست تفيد إلا فى الحوادث التى (١٤) على هذا السبيل وإلى هذا الحد . وإذا اعتبرت هذا القانون الذى أعطيناه ، سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود فى بلاد السودان وولادتهم السود . وبالجملة فإن الولادة إذا أخذت من حيث هى ولادة عن ناس سود ، أو عن ناس فى بلاد كذا ، صحت منه التجربة . وأما إن أخذت من حيث هى ولادة عن ناس فقط ، فليست التجربة متأتية باعتبار الجزئيات المذكورة ، إذ التجربة(١٥) كانت فى ناس سود ، والناس المطلقون غير الناس السود . ولهذا فإن التجربة كثيرا ماتغلط أيضا إذا أخذ ما (١٦) بالعرض مكان ما بالذات (١٧) فتوقع ظنا ليس يقينا . وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كان تجربة وأخذ فيها (١٨) الشىء المجرّب عليه بذاته . فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فإن التجربة لاتفيد اليقين .

---

(١) س أوقع . (٢) س أو كذبا .
(٣-٣) ساقط فى س . (٤) أى ليست المشاهدة المتكررة فقط هى التى تفيد العلم فى التجربة .
(٥) م قياسا . (٦) س ساقطة . (٧) س فيها .
(٨) س + آخر . (٩) ذلك الأمر ساقطه فى م . (١٠-١٠) م ساقط .
(١١) س الأكبر . (١٢) س سبب . (١٣) ثم يجب أن يعلم .
(١٤) س التى تدل . (١٥) س فإن تلك التجربة . (١٦) س أخذنا .
(١٧) س + فيها . (١٨) س فيه .

ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنها موقعة لليقين دائما . وكيف والقياس أيضا ليس كذلك ! بل نقول إن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه إيقاع ما يوقع منها اليقين . وهذا يكون إذا أمنا أن يكون هناك أخذ شئ بالعرض ، وذلك أن تكون أوصاف الشيء معلومة لنا ، ثم كان يوجد(١) دائما أو فى الأكثر بوجوده أمر ، فإذا (٢) لم يوجد هو لم يوجد (٣) ذلك الأمر . فإن كان ذلك عن وصف عام فالشئ بوصفه العام مقارن للخاص . فالوصف الخاص أيضا مقارن للحكم . وإن كان ذلك الوصف مساويا للشئ أيضا، فوصفه الخاص المساوى مقارن للحكم . وإن كان لوصف خاص بل أخص من الطبيعة التى الشئ ، فذلك الوصف الخاص عسى أن يكون هو الذى تكرر علينا فيما امتحنا وفى أكثر الموجود من الشيء عندنا، فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما أخص من كلية الشيء المطلقة، ويكون الغفول عن ذلك مغلطا لنا فى التجربة من جهة حكمنا الكلى(٤) : فإن فى مثل ذلك، وإن كان لنا يقين بأن شيئا هو كذا يفعل أمرا هو كذا ، فلا يكون لنا يقين بأن كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الأمر :(٥) فإنا أيضا لا نمنع أن سقمونيا فى بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصية(٦) أو يعدم فيه مزاج وخاصية(٦) لا يسهل(٧) . بل يجب أن يكون الحكم التجربى عندنا هو أن السقمونيا المتعارف عندنا ، المحسوس ، هو لذاته أو طبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمانع . وكذلك حال الزمرد فى إعمائه الحية .

ولو كانت التجربة مع القياس الذى يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجربى عن معنى أخص ، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط . وإذ (٨) ذلك وحده لا يوجب ذلك إلا أن يقترن به نظر وقياس غير القياس الذى هو جزء من التجربة، فبالحرى أن التجربة بما هى تجربة لا تفيد ذلك . فهذا هو الحق ، ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته ، وبين اليقين . فإن ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين . وبالجملة فإن التجربة معتبرة فى الأمور التى تحدث(٩) على الشرط الذى شرطناه ، وفى اعتبار مثالها فقط . فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلى حتم على غير(٩) الشرط الذى شرطناه لاشك فيه، فيشبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة

---

(١) م يؤخذ . (٢) س إذا . (٣) س ، ب يكن .

(٤) س الكلى . (٥) ب ساقطه . (٦) ب خاصة .

(٧) س + الصفراء . (٨) س فإذ . (٩-٩) س ساقطه .

بما هى تجربة على أنه أمر يلزم عنها ، بل عن السبب المباين الذى يفيد أوائل اليقين ، وخبره (١٩٥) فى علوم غير المنطق . فيشبه حينئذ أن تكون التجربة كالمعد ، وليس بذلك المعد الملزم الذى هو القياس ، بل معد فقط .

فالفرق بين المحسوس والمستقرَى والمجرَّب أن المحسوس لا يفيد رأيا كليا ألبتة ، وهذان قد يفيدان . والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظنا غالبا — اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة · والمجرَّب يوجب كلية بالشرط المذكور .

الفصل العاشر [١]

فى بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على [٢] ما دون الأخص وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول :

إنه [٣] مما يشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما ادعينا من ذلك : فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا . وكيف يكون سببا لكون الإنسان حساسا ، وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا : لأن الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان . فما لم [٤] يوجد الشىء لم يوجد ما يتعلق وجوده به . وأيضا [٥] إذا كان معنى الجسم ينضم إلى معنى النفس فيكون مجموعهما — لا واحد منهما — حيوانا ، فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ فنقول :

إن هذا كله يُحَل إذا عرفنا الجسم الذى هو مادة والجسم الذى هو جنس ؛ والحساس والناطق الذى هو صورة أو جزء ، والذى [٦] هو فصل ، وبَانَ لنا من ذلك أن [٧] ما كان منه بمعنى المادة أو الصورة فلا يحمل ألبتة ، ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها ، بل كما تؤخذ العلل حدودا وسطى وعلى النحو الذى نبينه بعد فنقول :

إنا إذا أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا — وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو تغذ [٨] أو غير ذلك كان خارجا عن الجسمية محمولا فى الجسمية مضافا إليها — كان المأخوذ هو الجسم الذى هو المادة .

---

(١) م ٥ ب ساقطه .
(٢) س ساقطه . ومعنى العنوان "فى بيان كيفية كون الأخص علة لثبوت الأعم لما دون الأخص" كالحيوان الذى هو أخص من الجسم فإنه علة لثبوت الجسم للإنسان .
(٣) س إنما .
(٤) س لا .
(٥) س ساقطه .
(٦) س أو جزء الذى .
(٧) س ساقطه .
(٨) م ٥ ب اعتذاء ، ولعلها اغتذاء .

وإن (١) أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا نتعرض لشىء آخر ألبتة ولا نوجب أن تكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية، وصورة وكان معهاوفيها الأقطار ولكن للجملة (٢) أقطار ثلاثة على ما هى للجسم وبالجملة ؛ أى مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلة فى هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم ألحقت (٣) بها تلك المعانى خارجة عن الشىء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس (٤) . فالجسم بالمعنى الأول — إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التى بعد الجسمية التى (٥) بمعنى المادة — فليس بمحمول : لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة ، واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة . فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التى هى كالمادة ، ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر . فإن (٦) اجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا فى موضوع . وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط ألا يكون فى حيوانيته إلا جسمية واغتذاء وحس ، كان (٧) لا يبعد أن يكون مادة ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ؛ فربما كان مادة للإنسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذى به يكون الجسم جنسا وفى معانى ذلك الحيوان (٨) على سبيل التجويز للحس (٩) وغير ذلك من الصور . ولو كان النطق ، أو فصل يقابل النطق — غير متعرض لرفع (١٠) شىء منها أو وضعه بل مجوزا (١١) له وجود أى ذلك كان فى هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ، ولا ضرورة فى ألا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس .

---

(١) س فإن . (٢) م و ب بالجملة . (٣) س لحقت .

(٤) م و ب ساقطه . والفرق بين المعنيين أن الجسم بالمعنى الأول مأخوذ من حيث هو مادة ذات أبعاد ثلاثة ، وأنه مخالف للصورة ، وبالمعنى الثانى مأخوذ فى جملته — أيا كانت هذه الجملة من غير نظر إلى تفرقة بين مادته وصورته .

(٥) ب الذى . (٦) س وإن . (٧) س وكان .

(٨) هكذا فى م و ب ولكن س تقرأ "الجسم" وربما كان ذلك أدق . (٩) س الحس .

(١٠) م و ب لدفع بالدال . (١١) ب ، م مجوز .

وكذلك فافهم الحال فى الحساس والناطق. فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا[١] له حس بشرط ألا تكون[٢] زيادة أخرى ، لم يكن فصلا بل كان جزءا من الإنسان . وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه . وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت ، بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل[٣] الحال فى جنسيته أو ماديته[٤] فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه — أيها[٥] كان — على أنها فيه ومنه ، كان جنسا. وإن أخذته[٦] من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته[٧] حتى لو أدخل شىء آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا، لم يكن جنسا بل مادة. وإن أوجبت له[٨] تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعا. وإن كنت فى الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنسا. فإذن باشتراط ألا تكون[٩] زيادة يكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة نوعا[١٠] ، وبألا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة فى جملة معناه ، يكون جنسا. وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركب ، وأما فيما ذاته بسيط فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات — على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل — فى نفسه . وأما فى الوجود فلا يكون منه شىء متميز هو جنس ، وشىء هو مادة .

وإذا قررنا هذا فلنقصد[١١] المقصود الأول ونقول[١٢] : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس[١٣]. وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه ، لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى يجوز أن توضع[١٤] متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب[١٥] أن تتضمن الأقطار الثلاثة، فإنها[١٦] لا توجد للشىء الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد أن كان

(١) م ب شىء .
(٢) س + من حيث هو حساس .
(٣) م يشكك .
(٤) م ب ومادته .
(٥) م : أنها فيه ومنه أنخ .
(٦) س أخذتها .
(٧) م وحتمته .
(٨) س لما .
(٩) س تكون له .
(١٠) م " وباشتراط أن يكون نوعا " : اسقط "تكون زيادة" .
(١١) س إلى المقصود .
(١٢) س فنقول .
(١٣) س " الجسم " وهو خطأ .
(١٤) س التى تفرض مع جواز أن توضع الخ .
(١٥) س وجود .
(١٦) س فإنه .

مجوزا فى نفسه(١) تضمنه إياها(٢) . فيكون معنى الحيوانية جزءًا ما من وجود ذلك الجسم إذ(٣) حصل حال الجسم ، بعكس حال الجسم الذى بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ، ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة : فإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه . وما يوضع تحته فهى أسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، لكان سببَ وجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى المادة — وإن كانت قبليته لا بالزمان — ولكان إذ يوجد ذلك ، يوجد شيئا ليس هو النوع ، بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع ، فلا يكون النوع هو هو ، وهذا محال . بل وجود تلك الجسمية فى النوع هو وجود النوع لا غير ، بل هو فى الوجود هو نوعه .

فلنرتب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول :

إنا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهه مالها نسبة بالفعل إلى موضوعاتها — ليس من جهة اعتبار طبائعها فقط — لم نجد الجنس الأعلى يوجد أولا مستقرا بنفسه للنوع ، ثم يتلوه الجنس الذى دونه ويحمل بعده ؛ بل نجد كل ماهو أعلى تابعا فى الحمل للأسفل . فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذى هو الحيوان ، فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان (٤) ، بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان . فشرط الجسم الذى يحمل عليه أن يكون حيوانا . ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه : إذ الجسم الذى ليس بحيوان لا يحمل عليه . وليس الجسم (٥) إلا حيوانا أو هو نفس الحيوان . والجسم الذى يحمل عليه هو الذى إذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ، ولو كان مركبا من ألف معنى ، وذلك(٦) الجوهر طويل عريض عميق . وهو إذا حمل عليه بالفعل قد(٧) صار المجوز فيه من التركيب محصلا فى الوجوب(٨) : فإن كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب ، وهو السبب المعيَّن . فكذلك هذا المجوز الذى نحن فى حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب ألبتة ، بل قد يجب فيكون الجسم قد(٩) وجب فيه التركيب الجاعل إياه حيوانا ، فيكون ذلك الجسم (٩) حينئذ حيوانا ، وذلك الحيوان إنسانا . فيكون الإنسان لا يحمل عليه جسم إلا الجسم الذى هو حيوان لا شىء آخر . فالحيوان هو أولا جسم ، ثم الإنسان .

---

(١) س نفسها . (٢) س تضمنها إياه . (٣) س إذا .

(٤) س حيوان . (٥) أى الجسم الذى يجوز حمله على الإنسان .

(٦) س ، ب ذلك بدون الواو . (٧) س فقد .

(٨) أى ما كان جائزا وجوده فقد وجد بالفعل عند وجوب وجوده . (٩-٩) م ساقط .

وبعد هذا كله ، فليكن الجسم المحول على الانسان علة لوجود الحيوان ، وليس[١] ذلك مانعا — على ما علمت — أن يكون الحيوان[٢] علة لوجود الجسم للإنسان ، فربما وصل المعلول إلى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده[٣] إذا لم يكن وجود العلة فى نفسها، ووجودها[٤] لذلك الشيء واحدا : مثل وجود العرض فى نفسه ووجوده فى موضوعه[٥] فإن العلة فيهما واحد. وليس كذلك حال الجسم والإنسان : فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان . وبالجملة لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم [٩٥ ب] يمكن ، وذلك لأن الموصول إليه حينئذ لا يكون إنسانا، لأن ما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا .

فمحال أن نوصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد الأصغر إنسانا ولم يصل إليه الحيوان. والحيوان إذا وصل إلى شيء تضمن ذلك الوصول وصول مافوق الحيوان . ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن أيضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الإنسان[٦] . وافهم من الوصول الجمل على مفروض . .

وهذه فصول نافعة فى العلوم دقيقة [٧] فى أنفسها لا يجب [٨] أن يستهان بها .

وقس على هذا حال الفصل الذى هو لجنس الإنسان فى وجوده للإنسان فإنه لجنس الحيوان أيضا فى أنه جزء من الحيوان يوجد أولا للحيوان ، وبالحيوان للإنسان . واعرف هذا بالبيانات التى قدمت ، فإنك إن حاولت عرفانه من البيان الأخير تخيل عندك أن ذلك مختص بالجنس ولا يقال[٩] للفصل ، وليس كذلك . ولكن فى تفهم[١٠] كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك إن تأنيت للاعتبار ، وربما عسرت . وطبيعتها غير مطردة . فإذا أردت أن تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع، وتذكر مابيناه من أن طبيعة كل فصل، وإن كانت فى الوجود

---

(١) س فليس . (٢) س ساقطه .

(٣) كالحيوان المعلول لجسم ، فإن وجوده للإنسان قبل وجود الجسم له ، وهو سبب لوجود علته (وهى الجسم) فى الإنسان .

(٤) س وجوده . (٥) م موضعه

(٦) يشير إلى الصفات الأخرى التى تحقق معنى الإنسان وتجعله إنسانا .

(٧) س ساقطه . (٨) م يمكن .

(٩) س ينال . (١٠) س تفهم .

مساوية لنوع واحد ، فهى صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة . فإذا تذكرت هذا وأحسنت الاعتبار ، وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ولم يحمل عليه الحيوان حالما لم يحمل عليه الحيوان . فقد بانَ لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذى يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس ، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شىء بعينه حتى يكون ما هو أعم مما يجوز [١] أن يوجد وإن لم يوجد ما هو أخص . وفرقٌ بين أن يكون قبلُ فى الوجود مطلقا ، وأن يكون قبل فى الوجود لشىء .

فقد اتضح من ذلك أن الشبهة منحلة . وهذا يتبين [٢] بيانا أوضح إذا نحن تأملنا الأمور البسيطة . فإنه لايجوز أن يوجد معنى اللون لشىء ثم توجد له البياضية ، بل الموجود الأول له هو البياضية . وإذا وجد الشىء بياضا أو سوادا تبعه [٣] وجود أن للشىء لونا ، وإن كان اللون أعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض . لكنه لايوجد لجزئيات البياض إلا لأنه موجود للبياض ، إذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان [٤] للجنس وإن لم يوجدا لنوعه المعين . ولا يوجدان للنوع إلا وقد وجدا للجنس . فهما إذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع. [٥] فظاهر بيِّن أن وجودهما للجنس بذاته ، ووجودهما للنوع بالجنس . فإذن الجنس سبب فى وجودهما للنوع : لأن كل ماهو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته .

وكذلك حال ماتحت النوع مع النوع : فإن قال قائل : إنا إذا قلنا إن كل ج حساس ، وكل حساس حيوان ، فأنتجنا أن كل ج حيوان ، لم يمكن أن يزول هذا العلم ألبتة ، ولم يمكنا ألا نصدق بأنه لايمكن ألا يكون كل ج حيوانا : فالجواب أن الأمر ليس هكذا ، بل الحيوان ، وإن لزم وجود الحساس ، فليس بينًا أن كل حساس حيوان بيانا يقينيا ، بل بيانا وجوديا ، أو هو بيان مابيان برهانى [٦] . وذلك لأن معنى قولك حساس هو أنه شىء ذو حس من غير زيادة شرط ، فليس يلزم [٧] ضرورة أن يكون ذلك الشىء من جهة أنه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية ،

---

(١) م ، ب مما يجوز . (٢) م يبين .

(٣) م ، ب اتبعه . (٤) س يوجد .

(٥) أى فحملهما على الجنس متقدم فى الرتبة والذهن على حملهما على النوع . (٦) س أو هو أمر ما بيان برهانى .

(٧) س + ذلك .

لا بأن تكون هذه المعانى مضمنة فى الحساس تضمينا بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب فى أول الأمر أن يكون كل حساس يلزمه هذه المعانى كلها بذاتها — وجملة هذه المعانى معنى الحيوان.

فإذن كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر أمر ليس يتعين بالوجوب إلا بوسط ، بل هو أمر لا يمنع العقل فى أول وهلة أن يكون شجرا أو يكون جسما له حس وليس له سائر المعانى التى بها تكون الحياة . فإذن توسيط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدّعى ، إلا أن يؤخذ الحساس من جهة يكون[1] علة للحيوان لا فصلا . ثم يتم سائر[2] المعانى التى يصير بها علة موجبة للحياة على[3] ما نوضح فى باب العلل من كيفية أخذ العلل حدودا وسطى . فحينئذ لا يكون الحساس[4] الفصل حدا أوسط ، ولا أيضا الحساس وحده . وأما إذا كان الحيوان هو الحد الأوسط والحساس مضمن فيه، ليس لازما خارجا عنه ، وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن أن يتغير . وأنت تزداد تحقيقا لهذا مما سلف .

---

(١) س ساقطة .

(٢) س بسائر

(٣) س بل ما وهو خطأ .

٤) س والفصل .

الفصل الحادى عشر[١]

فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة، والعلل أقدم بالذات ، فمقدمات البرهان أقدم[٢] بالذات . وكذلك هى أقدم من النتيجة عندنا فى الزمان وأقدم عندنا فى المعرفة من جهة أن النتيجة لاتعرف إلا بها . ويجب أن تكون صادقة حتى ينتج الصدق .

وإذا كانت هذه المقدمات عللا ، فيجب أن تكون مناسبة للنتيجة داخلة فى جملة العلم[٣]. الذى فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبيّن بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بينة بنفسها هى أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها . وإن لم تكن بهذه الشرائط لم تكن المقدمات برهانية .

وكثيرا[٤] ما يؤخذ فى الإقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق[٥] . وكثيرا ما تؤخذ صوادق غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوادق : مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر برءا من قِبَل أن المستدير أكثر إحاطة[٦] . فتكون أمثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة : فإنه[٧] استعمل مقدمة كبرى هندسية توخّى بها إبانة مطلوب طبيعى ولم يوضح علة مناسبة .

والأقدم عندنا هى الأشياء التى نصيبها أولا . والأقدم عند الطبع هى الأشياء التى إذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس . والأعرف عندنا هى أيضا الأقدم عندنا . والأعرف عند الطبيعة هى الأشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود . فإذا رتبت الكليات بأزاء[٨] الجزئيات المحسوسة ، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف[٩] عندنا معا ، وذلك لأن أول شىء نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات مأخوذة منها ، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات

---

(١) م ، ب الحادى عشر ساقطة . (٢) س + من النتيجة . (٣) س العام .

(٤) س فكثيرا . (٥) س صوادق . (٦) س إحاطة به .

(٧) س فإن . (٨) م بأن . (٩) ب والأعرف .

العقلية . وأما إذا رتبت الكليات النوعية بأزاء الكليات الجنسية ، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة ، وكانت الكليات الجنسية أيضا أقدم وأعرف عند عقولنا . والكليات النوعية أشد تأخرا[١] وأقل معرفة بالقياس ألينا : وذلك لأن طبيعة الجنس إذا رفعت ارتفعت[٢] طبائع الأنواع ، وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هى كلية — لا من جهة ما هى طبيعة فقط — قائمة بالأنواع . فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع . لكن الأعرف عند الطبيعة هى طبائع الأنواع : لأن الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس فى أن يوجد، بل طبيعة النوع . فيلزمها[٣] طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض : وذلك لأن النوع هو المعنى الكامل المحصل . وأما[٤] طبيعة الجنس وحدها ، فلا يمكن أن يوضع لها [٥] فى الوجود تحصيل . والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذى هو الغاية . وأيضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت[٦] أنواع الجنس فى الطبيعة ، ووقع الاقتصار على نوع واحد .

و بعيد أن يظن ظان أن[٧] طبيعة اللون هى أعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرها[٨] ، بل الطبيعة [٩] الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية . والطبائع الجزئية التى ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية ، والجنس داخل فى القصد بالضرورة أو بالغرض .

فقد بان أن طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس فى الطبيعة ، و إن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع . لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع — أعنى بالقياس إلى عقولنا و إدراك عقولنا الإدراك المحقق لها : فإن العقل أول شىء إنما يدرك المعنى العام الكلى ، وثانيا يتوصل إلى ماهو مفصل . فلهذا ما[١٠] نجد[١١] الناس كلهم مشتركين فى[١٢] معرفة الأشياء بنوع أعم . وأما نوعيات الأشياء فإنما يعرفها أكثر من بحثه أكثر . ونحن فى مبدأ استفادتنا للمدركات يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على الإطلاق وأشد تأخرا فى الطبيعة على الإطلاق — وهى الجزئيات المحسوسات — فنقتنص منها الكليات . و بعد ذلك إذا أردنا أن نحقق الكليات تحققا كليا ، ليس شيئا[١٣] منتشرا خياليا ، يكون ما نبتدئ منه هو من جانب الأعرف عندنا ، والأقدم

(١) م ٯ ب تأخيرا . (٢) س ارتفع . (٣) أى يلزم طبيعة النوع .
(٤) س فأما . (٥) س له . (٦) س تكون .
(٧) س ساقطة . (٨) س غيرها . (٩) س الطبائع .
(١٠) س إما . (١١) م يجد (١٢) م من .
(١٣) س ساقطة .

عند الطبيعة[١] [١٩٦] معا ، ونسلك منه منحطا على التدريج إلى الخواص والجزئيات ، أى النوعيات ، فنبحث أول شىء أعم بحث[٢] ، ثم نفصل ونتزل بالتدريج . فإذا كنا نتعرف أول شىء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية ، فإنا نكون قد ابتدأنا مما هو أقدم بالطبع[٣] وأعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة ، وانتهينا إلى ما ليس أقدم بالطبع من الجهة التى حددنا بها الأقدم بالطبع ، لكنه أعرف عند الطبيعة . فإذا انتهينا إلى الأنواع الأخيرة ختمنا التعليم ، فإنا لا نتزل إلى الأشخاص ، وإنما نختم التعليم عند الأشياء التى هى أعرف عند الطبيعة .

فأما[٤] إذا ابتدأنا أولا وأخذنا من البسائط رصرنا على طريق التركيب إلى المركبات،فنكون قد ابتدأنا مما هو أقدم فى الطبع[٥] . لكن وإن كان ذلك مما خصصنابه نظرنا أعرف عندنا، فليس هو دائما أعرف عندنا ، فإنه ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب ، وإن[٦] كان هذا البسيط النافع لنا[٧] فى معرفة هذا المركب المخصوص أعرف عندنا ، ونكون قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة ، لأن البسائط أسباب . فانبحث هل البسائط أعرف عند الطبيعة أو المركبات . فأما البسائط التى هى أجزاء من المركبات فيشبه أن تكون هى لأجل المركبات[٨] ، فإن المادة لأجل الصورة والجزء لأجل[٨] الكل . فيجب أن تكون المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هى الغاية لتلك البسائط ، وهذا هو الأصح . ولا يجب أن تكون الأجزاء واحد[٩] منها أعرف من الآخر من حيث إنها أجزاء . بل هى سواء فى المعرفة عند الطبيعة ، إلا أن تعتبر لبعضها خصوصية زائدة على أنه جزء .

وأما البسائط التى هى علل كالفواعل والغايات فليست[١٠] بأجزاء المعلولات . فيشبه أن تكون هى أعرف وأقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التى لها بالذات[١١] ، فيكون البيان منها برهانيا[١٢] : لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع[١٣] معا لما هو أشد تأخرا .

---

(١) م الطبع .
(٢) س بحثا .
(٣) س فى الطبع .
(٤) س فإنا .
(٥) س بالطبع .
(٦) م فإن .
(٧) س ساقطة
(٨-٨) ساقط فى م م .
(٩) م 6 ب واحدا .
(١٠) س وليست .
(١١) التى لها بالذات ساقط فى م س .
(١٢) س برهانا .
(١٣) وأعرف عند الطبع ساقط فى م .

فإن ابتدأنا عن(١) المركبات وسلكنا إلى البسائط ، أو ابتدأنا من(٢) الجزئيات وسلكنا إلى الكليات بالاستقراء ، فإنا نكون مستدلين غير مبرهنين ، و يكون قد اتفق أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة . فيجب أن تحقق هذه الأصول على هذا المأخذ .

فإن قال قائل ما قد قاله بعضهم : إن المعنى الجنسى أعرف عند الطبيعة لأنه و إن لم يعرف بحسب شىء فهو فى نفسه و بقياس الحق أعرف . فيقال له : لا معنى لقولك إنه بقياس الحق أعرف، لأن الشىء إنما يصير معروفا بعارفه ، وعارفه إما نحن بالعقل(٣) أو كل ما هو ذو عقل . وأما الطبيعة فى قصدها لنظام الكل على سبيل الاستعارة فيكون الأعرف عندها ما تقصده لنظام الكل . فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية ، فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا بالقوة : وأما بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت بالعقول . و إنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذى نريد(٤) أن تصير(٥) معروفة بالفعل . ولا ينكر(٦) أحد أن الطبيعة الجنسية أعرف عند العقول ، فإن(٧) الطريقة البرهانية تأخذ مما هو أعرف عند العقول(٧) إلى ما هو أعرف عند الطبيعة كما يصرح به المعلم الأول فى ابتداء تعليمه للطبيعيات . ونحن نتقبل(٨) به هناك ونشرح الأمر فيه .

---

(١) س وإن ابتدأنا من . (٢) س إلى . (٣) س بالفعل .

(٤) غير منقوطة فى م و س . أما م فتقرأ يزيد . والظاهر أنها نريد بالنون .

(٥) أى الطبيعة الجنسية . (٦) س ستكون (هكذا) . (٧-٧) ساقط من .

(٨) س نتعقل .

الفصل الثانى عشر[1]

فى مبدأ البرهان

ومبدأ[2] البرهان يقال على وجهين . فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، و يقال مبدأ البرها بحسب علم ما . ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق ، أى ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها — كانت إيجابا أو سلبا — بحد أوسط فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها .

ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط فى نفسه ، لكنه يوضع فى ذلك العلم وضعا ولا يكون له فى مرتبته فى ذلك العلم وسط[3] ، بل إما أن يكون وسطه فى علم قبله أو معه ، أو يكون وسطه فى ذلك[3] العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه .

وكلا القسمين من مبدأ البرهان . و[4] يتفقان فى أن كل واحد منهما أحد طرفى النقيض بعينه و[5] لا يمكن أن يكون الآخر برهانيا . و يخالفان المقدمة الجدلية بأن الجدلية و إن كانت أحد طرفى النقيض فليس بعينه على ما علمت .

والمقدمة التى هى مبدأ برهان ولا وسط لها ألبتة ولا تكتسب من جهة غير العقل، فإنها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها . وأما كل شىء بعدها مما يلقن فى افتتاحات العلوم تلقينا — سواء كان حدا أو مقدمة — ففى الظاهر أنهم يسمونها وضعا .

والحد[6] يخالف المقدمة التى يكلف المتعلم[7] تسليمها وليست بينة بنفسها، بل يخالف كل مقدمة . و إن كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة : مثلا كما لقائل أن يقول إن الوحدة هى مالا ينقسم بالكم[8] . ووجه المخالفة إن الغرض ليس أن يصدق على الوحدة محمول ما، بل أن يتصور

---

(١) م ب الثانى عشر ساقطة . (٢) س الواو ساقطة .

(٣-٣) س ساقطة . (٤) الواو ساقطة فى م ب .

(٥) لا بدون الواو فى م ب . (٦) أى التعريف . (٧) م المعلم .

(٨) فهذا القول يفيد التصور لا التصديق على الرغم من أنه على هيئة قضية أو مقدمة كما يقول

معنى اسم الوحدة أو معنى ذات الوحدة ، لا أنها هل هى كذا أو ليست كذا . ثم لا سبيل إلى تلقين ذلك إلا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون فى ذلك منازعة ألبتة : لأن لكل جد أن يوضع له كل اسم[١] . إنما[٢] تقع المنازعة فى الحدود — إن وقعت — لا فى معنى التصديق بل فى خطأ إن وقع فى التصور . وأما المقدمة[٣] فإنما تورد ليقرر بها التصديق لا التصور .

ثم إن المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر ، وهو الأصل الموضوع . والحد وضع وليس أصلا موضوعا ، لأنه لا إيجاب فيه و[٤] لا سلب .

وقوم يسمون الأصل الموضوع بالمصادرة[٥] . وقوم يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول، بالمساهلة،وليس فى نفس المتعلم رأى يخالفه ، ويخصونه مرة أخرى باسم "الأصل الموضوع" وإلى متوقّف فيه بحسب ضمان المعلم[٦] بيانه فى وقته وفى نفس المتعلم رأى يخالفه . وربما قالوا "وضع" لكل أصل موضوع فيه تصديق ما — كان أوليا أو غير أولى — كان فى نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن .

وربما سمى فى التعليم الأول باسم الوضع كل رأى[٧] يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون العقل : مثل قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة .

وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات فى العقل[٨] أولية ، فتصير الأوليات بالقياس إليه أوضاعا،وذلك إما لنقص فى فطرته أصلى أو حادث ، مَرَضِى أو سِنِّى ؛ أو لتشوش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بهارد الأولى لئلا ينتج نقيضها.وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل،أو يكون المعنى غامضا لا يفهم ، فإذا فهم أذعن له . وغموضه قد يكون كثيرا لكليته وتجريده وبعده عن الخيال[٩] . وفى مثل هـذا قد يستقرى المخاطب[١٠] الجزئيات فينتفع[١١] كثيرا لأن الاستقراء وإن كان[١٢] لا يثبت ، فقد يذكر .

---

(١) م "لأن لكل حد أن يوضع له لكل اسم" . س "لأن لكل أحد أن يوضع له لكل اسم" .

(٢) م إنها . (٣) س المتقدمة .

(٤) س أو . والمراد أن الحد لا يقال فيه صدق أو كذب . (٥) م ٦ ب المصادرة .

(٦) س من المعلم . (٧) س ساقطة . (٨) فى العقل ساقطة من س

(٩) م الخال . (١٠) م ٦ ب للخاطب . (١١) م ٦ ب وينفع .

(١٢) س ساقطة .

وعلى الأحوال كلها فيجب أن نضع أن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها فى أول العقل[١] ، أو بالحس والتجربة ، أو بقياس[٢] بديهى فى العقل . وبعد هذا[٣] أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأى المتعلم ، ومصادرات . وليس الأصول الموضوعة تستعمل فى كل علم ، بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات[٤] فقط كالحساب . وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك . والعلم الطبيعى أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ، ولكن مخلوطا غير مميز[٥] .

ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينا بمجهول ، وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان ، فيجب أن يكون[٦] تصديقنا بها متقدما . وليس يكفينا أن[٦] نكون مصدقين بمبادئ البرهان كلها أو بعضها ، أى الذى ليس بمصادرة فقط ، بل أن يكون تصديقنا بها آكد وأولى من تصديقنا بالنتيجة[٧] ، وتكذيبنا[٨] بمقابلاتها أشد من تكذيبنا[٨] بمقابل النتيجة . وليس المقابل بالنقيض فقط ، بل و بالضد[٩] . وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شىء علة لشىء فى معنى يشتركان فيه ، فيجب أن يكون ذلك المعنى فى العلة آكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل فى الآخر . فإنا إذا كنا نحب شيئين لكن حب أحدهما سبب لأن نحب الآخر، فالسبب أولى بأن يحب أكثر كالولد والمعلم للولد . وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لنقص فى الآخر أو[١٠] لمخالطة من الضد للآخر ، كما يظن من أن الأولى بالسوادية ما شارك فى نفس السواد وكان أزيد سوادية فيكون الآخر أزْيَدَ بياضية ، حتى يكون الشىء إنما يكون أولى بالصدق إذا كان الآخر أولى باللاصدق فيخالطه شىء[١١] من الكذب . بل قد يقال إن كذا أولى بكذا من كذا إذا كانا فى طبيعة سواء لكن أحدهما له الأمر فى نفسه أولا وللآخر بعد .

---

(١) س العقول .
(٢) س القياس .
(٣) س ذلك .
(٤) م ٯ ب الأوليات بدون الواو .
(٥) س . بعد قوله "جميع ذلك" تضيف "ولكن أكثر ما جرت العادة به فيها أن يستعمل مخلوطا" الخ .
(٦-٦) م ساقطة .
(٧) س بالتجربة .
(٨) م ساقطة .
(٩) بل الضد .
(١٠) س و .
(١١) س ساقطة ٯ ب من شىء .

و إذا صدقت النفس بأمرين كليهما، لكن[١] صدقت بأحد[٢] الأمرين قبل و بالآخر بعد، كانت النفس تصدق [٩٦ب] بأحدهما ملتفتة إليه نفسه ، و بالآخر ليس[٣] ملتفتة إليه نفسه بل ملتفتة إلى الأول ، فكان[٤] التصديق بالأول أشد لهذا المعنى .

فإن شوشك هذا الفصل فدعه فلا كبير جدوى فيه. واعلم أنه لما سمع ما قيل فى التعليم الأول حيث قيل ما قيل : [٥] "بجميع التى يأخذها[٦] وهى مقبولة من حيث لم يبينها، إن كان أخذه[٧] لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعا ، وهى أصل موضوع: أعنى الوضع[٨] لا على الإطلاق لكنها عند ذلك فقط. فأما إن هو[٩] أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد[١٠]، أو من حيث ظنه[١١] على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة " ، وهذا هو الفرق[١٢] المذكور فى التعليم الأول[١٣] بين المصادرة و بين الأصل الموضوع ، وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم ، وهو هذا الذى يأخذه الإنسان وهو متبرهن و يستعمله من حيث لم يبينه[١٤] ، ظنوا أن الأصل الموضوع هو [١٥] الذى يتبين بأدنى تأمل، وأن المصادرة مالا يتبين بأدنى تأمل؛ بل[١٦] كأن الأصل الموضوع هو الذى يحضر[١٧] المتعلمَ حقيقته إذا فكر أدنى فكر ، وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك : وليس الأمر كذلك. فإن الذى يتبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه : وهو أن يكون الشىء حقه أن يعلم ثم يذهب عنه[١٨] المتعلم ولا يتبينه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ. و إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول فى صدقه لا فى فهمه . فأما الاستكشاف للتصور فليس إنما يعرض فى القسم الذى هو الأصل الموضوع ، بل قد يقع أيضا فى الأوائل الحقيقية ؛ فإنها ربما ذهب عنها وأغفلت حتى أنكرت فيحتاج أن ينبه المتعلم . فأما التأمل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط ،

(١) س لكنها . (٢) س بإحدى . (٣) س غير .
(٤) س كان . (٥) ما قيل ساقطة من س (٦) س يأخذ .
(٧) س أخذها . (٨) س الموضوع . (٩) س ساقطة .
(١٠) م و ب ساقطة . (١١) س هو ظنه . (١٢) س فكان هذا الفرق .
(١٣) المذكور فى التعليم الأول ساقطة فى ب ومذكورة فى بخ و س .
(١٤) من قوله بجميع إلى قوله يبينه موضوع بين حاصرتين فى ب وقد ذكر فى بخ ما يأتى " ما بين العلامتين معلم فى النسخة المكتوب عنها هذه النسخة . (١٥) م : وهو .
(١٦) س ساقطة . (١٧) ب يحصر بالصاد ، س يخص .
(١٨) س عنه . وربما كانت كلمة " يذهب " تحريفا من النساخ لكلمة " يذهل " .

فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الأوسط فى موضع بنوع[١] يسهل على المتعلم إدراكه. فيشبه أن تكون المطالب والمسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة. فإن كان كذلك صار كثير من المسائل السهلة التى فى الهندسة التى يفطن لها المتعلم بأدنى تأمل، من جملة[٢] الأصول الموضوعة: وهذا محال. بل الأصول الموضوعة هى المقدمات المجهولة فى أنفسها التى من حقها أن تبين فى صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك صدق.

والمصادرة ما كان كذلك، لكن المتعلم لا[٣] يظن مايراه المعلم ظن مقابلة، أو لم يظن شيئا. والمؤكد بالجملة فيه أن يكون عند المتعلم ظن يقابله. بل الأشبه[٤] أن تكون المصادرة هى ماتكلّف المتعلم[٥] تسليمه و إن لم يظنه، كان[٦] من المبادئ أو كان[٧] من المسائل فى ذلك العلم بعينه: لمسائل التى تتبين بعد فيستسمح بتسليمها فى درجة متقدمة. فيكون المبدأ الواحد الذى ليس ابينا بنفسه أصلا موضوعا باعتبار، ومصادرة باعتبار.

وقد يكون مثل ذلك الاعتبار فى غير المبدأ للصناعة، بل فى مبدأ لبعض[٨] مسائل الصناء إذا كان يتبين فى الصناعة. فيقال لذلك المبدأ "مصادرة".

و بالحرى أن يكون ما وضع فى كتاب أو قليدس[٩] وهو التقاء خطين فى جهة الناقص عن قائمتين "مصادرة" إذ كان الأوسط لا يكون هناك إلا من صناعة الهندسة.

والعجب ممن ظن أن الأصل الموضوع يكون كقولهم فى الهندسة "إن الخطوط الخارجة من المركز إلى المحيط متساوية": فإن هذا قد يشكل قليلا، ولا يشكل أن المساوية لواحد متساوية. ثم يكون هذا الإشكال مما يقع بيانه بأدنى تأمل: قال وذلك بفركار[١٠] يعرف به المتعلم ذلك فيقبله. ولعمرى[١١] إن هذا الغافل[١٢] لو قال إن تفهّم هذه القضية على سبيل التصور قد ينتفع فيه[١٣] بالفركار[١٤]، لكان له معنى. وأما على سبيل التصديق فكيف يمكن

---

(١) س ساقطة.
(٢) الجار والمجرور خبر صار.
(٣) س ليس.
(٤) س + بالجملة.
(٥) م المعلم.
(٦) أى سواء أكان الخ.
(٧) س ساقطة.
(٨) م البعض
(٩) س أقليدس.
(١٠) س بفرجار.
(١١) س لعمرى.
(١٢) س العاقل.
(١٣) س ساقطة.
(١٤) س الفرجار.

ذلك ؟ فإنه إذا سمع المتعلم أن الدائرة يعنى بها شكلٌ خطوطُ مركزه كذا وسلّمه وحده ، لم يمكنه أن يضع دائرة وخطوط مركزها لا كذا : فيكون وضع دائرة ليست دائرة . وهذا[١] لا يمكنه أن يشك فيه بعد فرض وضع دائرة[٢] ؛ و يكون هـذا بيّن اللزوم من[٣] فرض الدائرة . بل الذى يجب أن يشكل عليه هو أنه[٤] هل هـذا المسمى دائرة له وجود أم ليس له وجود ؟ فإن بلغ إلى أن أشكل عليه حال هذه الخطوط بعد أن سمع حد الدائرة وفرض أن لها وجودا[٥] فالفركار كيف يصحح الأمر العقلى فى الهنـدسة ؟ ولو كان فركار عقلى لعزّ ذلك فيه فضلا عن الحسى ![٦] فكيف يمكن أن يدل بفركار[٧] جزئى عقلى أو حسى إلا أن خطوطا[٨] محدوده هى متساوية ؟ وكيف يلزم من ذلك أن كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك[٩] لزوما ضروريا ؟ فإن شك المتعلم فى وجود الدائرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرضه . وإن سلم وجود الدائرة لم يمكنه — وقد حدّها — أن يشك فى ذلك .

ثم إن كان متعلم أبله شك فى ذلك بعد أن فهم ما الدائرة ، وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة ، فستجد متعلمين بلهاء أكثر من ذلك سيغفلون عن تفهم أن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ، حتى يؤخذ لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه .

و بالجملة فإن سبيـل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف ، بل الحق هو أنه إنما صارت هذه المقدمة أصلا موضوعا لأن وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج إلى بيان فوق البيان الواقع بالفركار . فإن سامع المتعلم صار أصـلا موضوعا . بل يجب أن يفهم ما سمع من المعلم الأول على ما أعبر عنه . فكل[١٠] ما يؤخذو يكلف قبوله[١١] من غير بيان — وهو محتاج إلى[١٢] بيان ، و يقع للمتعلم ظن بتصديقه — فهو أصل موضـوع بالقياس إلى ذلك المتعلم الذى ظن ؛ لا بالقياس إلى غيره . فأما إن أخذه وهو لا يظن ما يظنه المعـلم ؛ أو يظن خلاف ذلك ، فهو مصادرة ، والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم : إما بالسلب بأن[١٣] لا يظن أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذى يحتاج إلى بيان أخذا من غير بيان .

---

(١) س فهذا .
(٢) س الدائرة .
(٣) م ومن .
(٤) س ساقطة .
(٥) م ، ب وجود .
(٦) م الجسمى .
(٧) س فرجار بالجيم و بإسقاط الباء .
(٨) س خطوطا ما .
(٩) أى هو كذلك .
(١٠) س وكل .
(١١) س قواه .
(١٢) س إليه .
(١٣) س فبأن .

ومما غلطهم فى أمر الأصل الموضوع ما سمع أنه جعله أحد قسمى ما لا وسط له ؛ وحسبوا أن معناه لا وسط له فى نفسه ؛ وليس كذلك . بل معناه مالا وسط له فى ذلك العلم سواء كان له وسط فى علم آخر أو لم يكن ولا فى شىء من العلوم وسط [١] .

واعلم أن المقدمات البرهانية التى على مطالب ضرورية[٢] إنما هى فى مواد واجبة ضرورية ، والمغالطات البرهانية فى أمثالها هى فى[٣] مواد ممتنعة ضرورية . وأعنى بالمغالطات البرهانية مايشبه البرهان [٤] وليس برهانا . فإن من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية . والفرق بينهما أن مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالأولية وتكون من أمور ضرورية ؛ إلا أن يكون المطلوب أمرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات . وأما القياس على ما ليس منها فإنما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية . فلذلك توجد كلية كاذبة فى الكل ، كبرى وصغرى ، وينتج منها نتائج كاذبة فى الكل إذا أخذت كبرى ؛ وتكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية ، والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية ، إذا أخذت على هذه الصورة .

وأما المقدمة المغالطية الجدلية فإنها [٥] تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ؛ ولا يجب فى الأكثر أن تكون ضرورية . وربما كانت شنعة ؛ وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها فى الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهى خلاف المشهورة [٦] . فإن كثيرا من المشهورات كاذب ؛ وكثيرا [٧] من الشنع حق . ونسبة المشهور والشنع إلى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل إلى القياسات البرهانية ، فالغلط فى البرهان هو بما ليس بحق ؛ وفى الجدل بما ليس بمشهور ؛ والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القيّاس ، وقد تقع لقصد الامتحان ، وقد تقع شرا ورداءة نفس .

---

(١) س ولا شىء من العلوم قط . (٢) س كلية .

(٣) ب ساقطة . (٤) س بالبرهان

(٥) س + مقدمة . (٦) م المشهور (٧) س وكثير .

المقالة الثانية[١]

من الفن الخامس

الفصل الأول

فى معرفة [٢] مبادئ البرهان وكليتها وضروريتها

إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف[٣] من البرهان وهو الحق ، واقترن به ظن أن كل شىء يتبين بالبرهان وهو باطل ، اجتمع منهما [٤] رأيان أحدهما رأى مُبطِل البرهان ، والثانى رأى من يرى أن مبادئ البرهان تبين دورا .

فأما الرأى الأول فقد احتج أصحابه بأن قالوا : لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منه فيجب أن يكون [٩٧ ا] بيانها قبل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منها ، فيجب أن يكون بيانها متعلقا بإقامة البرهان عليها ؛ فتحتاج أن يتقدمها أيضا مقدمات [٥] أوضحُ منها وقد بانت قبل بيانها . وكذلك هلم جرا . وذلك يؤدى إلى أن يكون الشىء الواحد متوقفا فى إقامة البرهان عليه على أن يتقدمه إقامةُ براهين بلا نهاية وهذا محال . أو يكون الشىء يتسلم من غير بيان ، وما يُبنَى على غير البيِّن فهو غير بيِّن . فكذلك [٦] ما ليس يبيِّن فلا يكون مبدأ للبيان . فإذن لا سبيل إلى إقامة برهان على شىء .

وأما الرأى الثانى فإن أصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادئ أُوَل . وكانوا وضعوا أن كل شىء يتبين ببرهان ، فوقعوا فى أن قالوا إن هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض ؛ فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ ، وذلك

---

(١) س المقالة الثانية : عشرة فصول : الفصل الأول فى معرفة الخ . ج + وهى عشرة فصول .

(٢) معروفة فى المخطوطات كلها .

(٣) س أعرف بدون الواو . (٤) س أحدها . (٥) س مقامات .

(٦) م فلذلك .

بهذا على سبيل الدور . فحسبوا أنهم حفظوا وضعهم أن البرهان موجود ، ووضعهم أن على كل شيء برهانا معا ، وتخلصوا عن ذهاب المبادئ والمقدمات إلى غير النهاية .

وكلا الرأيين باطل . والمقدمة المؤدية إلى الرأيين — وهي أن كل علم إنما يقع بالبرهان ، وأنه إما ألا يكون علمٌ أو يكون ببرهان — باطلة . بل الحق أن يقال . إما أن يكون كل شيء مجهولا ، أو يكون شيء معلوما . والمعلوم إما معلوم بذاته أو معلوم ببرهان . وليس كل شيء مجهولا : فإنه لو كان كل شيء مجهولا لم[1] يكن قولنا "كل شيء مجهول" بمعلوم . ولا كل شيء معلومٌ ببرهان[1] : فإنه لو كان كل شيء يعلم[2] ببرهان ، لكان كل برهان يعلم ببرهان ، وهذا محال ، فمن الأشياء ما يعلم بذاته . ولو تمموا القياس على هـــذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم . وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت أن البراهين تكون بمتوسطات بين حدين[3] ، ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الأولين أيضا : لأنه لا بد فى كل ترتيب عددى ، كان متناهيا أو غير متناه ، من تلوّ واحد لآخر . فإذا كان مثلا بين ج ، ب متوسطات بلا نهاية لزم[4] محالان : أحدهما أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين فى أنه لا نهاية له ، فيكون بعض محصور الجانبين مرتبا مثل الكل الحاصر — وهذا خلف[5] . والثانى أن هـــذه المتوسطات وإن كانت تذهب إلى غير النهاية ، فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران . ومعلوم أنه ليس بينـــه وبين جاره واسطة : فتكون إذن بعض المقدمات التى فى الوسط لا وسط له ، وهو من مبادئ البرهان لا محالة . ووُضِعَ[6] أن كل علم بوسط : فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم : هذا خُلْفٌ .

فبيِّن إذن[7] أنه ليس كل علم ببرهان . وأن بعض ما يُعْلَمُ يُعلم بذاته بلا وسط ، فيكون عند النهاية فى التحليل ، ويكون هو وما يجرى مجراه المبدأ الذى تنتهى إليه مقدمات البراهين . فلا يكون أيضا ما ظُنّ من أن مقدمات البراهين إما أن تكون بلا نهاية ، أو توقف فى كل برهان عند أصل موضوع بلا بيان حقا[8] . بل الحق أن ذلك ينتهى إلى بيِّن بنفسه بلا واسطة .

(١-١) ساقط فى م . (٢) ساقطة .

(٣) م + ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بين حدين .

(٤) س يلزم . (٥) وهذا خلف ساقطة من س .

(٦) س وضع . (٧) س ساقطة . (٨) حقا خبر يكون .

وأما الذين ظنـــوا أنهم يتخلصون(١) من الشبهة بأن يجعلوا البراهين منتهية(٢) إلى أوائل بيِّن بعضها ببعض(٣) ، فقد فُسِخَ طريقهم فى التعليم الأول ، فقيل إن البيان بالدور ليس ببيان ألبتة ، وبُيِّن ذلك بحجج ثلاث :

إحداها أن بيان الدور يوجب(٤) أن يكون شيئان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من الآخر ، وكل واحد منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر ، لا من وجهين(٥) مثل أن يكون أحدهما بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة ، حتى يكون ما هو أعرف فهو أعرف عندنا وأخفى عند الطبيعة ، وأن(٦) يكون ما هو أشد تأخرا هو أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة، فإن هـــذا يمكن(٧) . ولكن الأعرف فيما يتعلق بالبيان الدورى فى الشيئين(٨) جميعا من جهة واحدة ، و بالقياس(٩) إلينا وحده، أو بالقياس إلينا و إلى الطبيعة معا : لأنه لابد من أن يكون ما يؤخذ مقدمة فى قياس ما أَعْرَفَ عندنا من النتيجة . ثم قد يكون مع أنه أعرفُ أقدَم بالطبع . وقد لا يكون كذلك ، بل يكون ما هو أعرفُ عنـدنا متأخرا عند الطبيعة بجزئيات الاستقراء الشخصية . و إذا كان كذلك حصل الشىء الواحد بعينه أعرف عندنا من شىء ، وأقلَّ معرفة منه بعينه ، وهذا مستحيل جدا .

والحجة الثانية — أن المبرهن بالدور يكون فى الحقيقة مصادرا على المطلوب الأول. وذلك لأنه إذا كان يبين مقدمة بمقدمة ، ثم كانت تلك المقدمة تبيِّن نفسها بالمقدمة الأولى ، أو تبين بمقدمة أو مقدمات تبين بالمقدمة الأولى: سواء كانت تلك المقدمات وتلك الأوساط(١٠) واحدة أو كثيرة، أىَّ كثرة كانت ، فإنه إنما يبيِّن الشىء بما يتوقف بيانه على بيان الشىء ، فيكون إنما تبيَّن الشىء ببيان الشىء نفسه، وهذا محال : لأن القول بأن الشىء موجود(١١) لا يفترق فيه الحال بين أن يوضع وضعا بلا بيان لِمِيَّته ، و بيْن أن يقال إن الشىء موجود لأن(١١) الشىء موجود فقط ولا يُزَاد . فإن كان لا يقبل أن الشىء موجود ، فلا يقبـل أيضا أن الشىء موجود لأن الشىء موجود . و إن كان لا يقبل أن الشىء موجود لأن الشىء موجود ، فلا يقبل البيان بالدور .

---

(١) م، ب يخلصوا .
(٢) ب متناهية .
(٣) س أوائل بينة يتبين بعضها ببعض
(٤) م يجب .
(٥) س جهتين .
(٦) س أن بدون الواو ، م أو .
(٧) س ممكن .
(٨) م السنن .
(٩) س الواو ساقطة .
(١٠) س الوسائط .
(١١-١١) س ساقطة .

والحجة الثالثة — أنه قد تبين فى أنولوطيقا الأولى* أن البيان بالدور كيف يكون وفى أى شىء يكون . فإنه لا بد من أن يقع[١] فى حدود أقلها ثلاثة ، وأن يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له . واتفاق مثل هذه فى البراهين قليل . وكيف يمكن أن يتفق أن تكون المبادئ الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور ؟ وهذه — أعنى مبادئ البراهين[٢] — كثيرة جدا لا يتفق فى جميعها أن تكون حدودها متعاكسة . فإن لم يتفق هذا فى بعضها لا يتبين بالدور . ونِعْمَ ما قيل : إن هؤلاء يعالجون الداء بأدْوَى[٣] منه . فإنهم لما أرادوا أن يتخلصوا من لزوم أن لا برهان ، أو لا بد من ذهاب مبادئ البرهان إلى غير النهاية[٤] ، فجعلوا مبادئ البرهان محتاجة فى أن تعلم إلى ما لا يعلم إلا بها ، فآل أمرهم إلى أن جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم ألبتة ولا يعلم بها شىء .

على أن بيان الدور لا يخلص من الذهاب إلى غير نهاية ، فإن الدور نفسه ذهاب إلى غير النهاية[٤] ، ولكن فى موضوعات متناهية العدد . فلا هُمْ تخلصوا من الشناعة[٥] المبطلة للعلم ، ولا تخلصوا من الذهاب إلى غير النهاية .

ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذى لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى غير ما علم به ، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضا غير ممكنة التغير عما هى عليه . وهذا المعنى أحد المعانى التى تسمى ضرورية[٦] . فلنعُدَّ الوجوه التى يقال عليها "الضرورى". وكنّا أَوْمَأْنَا إلى ذلك فى بعض ما سلف فنقول :

إن "الضرورى" إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط : وهذا الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض معدوما فى وقت من الأوقات . وإما أن يقال بحسب العدم المطلق ، وهو الشىء الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض موجودا فى وقت من الأوقات ، وإما أن يقال بحسب وجود حمل ما أو عدم حمل ما وهو سلبه . وهذا على أنحاء خمسة : فيقال إما أن يكون[٧] السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا

(*) الإشارة إلى أنا لوطيقا الأولى م ٢ ف ٥ عند أرسطو .

(١) س يتفق . (٢) س البرهان .

(٣) س بأدوأ . (٤) س نهاية

(٥) س شناعة . (٦) س ضروريا .

(٧) هذا فى س ، ج وفى ب ، م لما كان من السلب الخ .

يزال : كقولنا البارى واحد، والبارى ليس بجسم . أو يكون السلب والإيجاب ليس دائما على الإطلاق، بل دائما ما دام ذات الموضوع موجودا ذاتا كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، أى ما دام كل إنسان وكل موصوف بأنه إنسان — وهو الموضوع — موجود الذات : فإنه يوصف بأنه حيوان لا دائما[١] : فإن كل إنسان يفسد فلا يبقى اتصافه بأنه حيوان دائما ، أو يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا ، بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذى جُعِلَ موضوعا معه . مثاله : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ، ولا ما دام ذات الموصوف بأنه أبيض موجودا — فإن بعض الذوات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول أيضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر — بل ما دامت الذات موصوفة بأنها أبيض فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر . أو تكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا . وهذا يصح فى كل وجود[٢] وفى كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجىء بعد : فإن كل موجود ضرورى الوجود أو غير ضرورىّ الوجود فإنه ما دام موجودا فلا يمكن ألّا يكون موجودا بشرط ما دام موجودا . ولكن إنما يفرد هذا القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة إذا رفع[٣] [٩٧ ب] هذا الشرط ألبتة . كقولنا كل إنسان فإنه قاعد بالضرورة مادام قاعدا ، ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت . فمادة هذه الجهة من الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفى كل وقت . وبهذا تفارق الأقسام الأخرى . أو تكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة — لا بشرط وضع أو حمل — مثل قولنا إن القمر ينكسف بالضرورة — أى وقت ما ، وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق فى الربيع بالضرورة . وقوم حسبوا أن هذا القسم هو الذى قبله : لأن القمر ينكسف[٤] بالضرورة ما دام منكسفا[٥] ، وليس كذلك : بل هذا قسم على حِدَة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح فى سائر الأقسام السالفة ، وذلك لأن هذا القسم له وقتٌ ضرورى لا يمكن ألا يكون فيه . والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى ؛ بل ضرورته اشتراط وجود نفسه ، واشتراط وجود نفسه صالح فى كل وقت . وهذا القسم فى وقته ضرورى الوجود — لا لأنه موجود وبشرط وجوده فقط ، بل على الاطلاق . وهو فى ذلك الوقت لا يمكن ألا يكون .

---

(١) لا ساقطة فى س والمعنى لا تستقيم بدونها .

(٢) م موجود .

(٣) م وقع .

(٤) س كاسف .

(٥) س كاسفا .

وليس انكساف[١] القمر وقت انكسافه[١] كقعود زيد وقت قعوده . ولا نحتاج الى أن نطول الكلام فى هذا فإن المقدار الذى قلناه واضح .

والقسم[٢] الرابع لا يدخل فى إنتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها[٣] : بل إن كانت من مواد ممكنة أكثرية صلحت أن تنتج نتائج إمكانية أكثرية . وأما سائر الأنحاء فتستعمل فى البرهان إن كانت محمولاتها ذاتية . وسنفصل الذاتى[٤] بعد . ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه . وإنما صلحت أن تدخل فى البرهان لأنها تصلح أن تفيد اليقين . وإنما صلحت لأن تفيد اليقين لأن كل واحدة[٥] منها فهى من الجهة التى صار بها ضروريا ممتنع التغير ، فما يلزمه من النتيجة ممتنع التغير

وكما[٦] إذا قلنا فى "كتاب القياس" إن كل ج ب بالضرورة، عَنَيْنَا أن كل ما يوصف بأنه ج — كيف وُصِفَ بج — دائما أو[٧] بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما، أو[٧] بالوجود الغير الضرورى، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب ، وإن لم يوصف بأنه ج . وأما فى هذا الكتاب فإنا[٨] إذا قلنا كل ج ب بالضرورة، عنينا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة فإنه موصوف بأنه ب . لا — بل معنى أعم من هذا وهو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب، وإن لم يكن مادام موجود الذات، لأن المحمولات الضروريات ها هنا أجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة . ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة . فإنه ليس إذا وصف شىء بنوع ما يجب أن يوصف بجنسه أو فصله أو حدِّه أو لازم له دائما . بل ما دام موصوفا بذلك النوع ؛ فإذا زال فإن حدَّه يزول لا محالة . وكثير[٩] من فصوله يزول لا محالة[٩] . وأما الجنس فربما زال . مثلا إذا استحال الأبيض فصار مُشِفًّا، أو الحلو فصار تَفِهاً لا طعم له ؛ فزال حينئذ النوع وجنسه ، وهو الأبيض واللون ؛ وزال الحلو والطعم معا . وربما لم يزل كما إذا استحال الأسود فصار أبيض ، بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس .

(١-١) س كسوف . (٢) س فالقسم . (٣) س بذاته

(٤) س الذاتية . (٥) س واحد . (٦) م وكما .

(٧-٧) س و . (٨) س ساقطة . (٩-٩) ساقط من س .

ولأن المقدمات البرهانية قيل فيها إنها يجب أن تكون كلية ، فلنبين كيف يكون المقول على الكل فى المقدمات البرهانية فنقول :

أما فى "كتاب القياس" فإنما كان المقول على الكل بمعنى أنه ليس شىء من الأشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا إلا والمحمول كب مثلا موجود لها إن كان القول الكلى موجبا ، ومسلوب عنها إن كان القول الكلى سالبا . ولم يكن هناك شرط ثان : وهو أن الوجود والسلب يكون فى كل زمان ، بل فى المطلقات — لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا فى كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا[١] .

وأما هاهنا فإن المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع ، وفى كل زمان يوصف به — لا فى كل زمان مطلقا — فإنه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول . وذلك لأن هذه المقدمات كليات[٢] ضرورية . والضرورى تبطل كليته بشيئين : إما أن يقال إن من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا : كالكتابة للإنسان : لأنه ليس كل إنسان كاتبا . أو يقال إن من[٣] الموصوف بالموضوع ما هو فى زمان مًّا ليس يوصف بالمحمول، كالصبى لأنه لا يوصف بعالم . فهذان يبطلان كون المقول على الكل[٤] ضروريا .

وإن قال قائل : إنكم أخذتم الضروريات التى بمعنى "مادام الموضوع موصوفا" من جملة المطْلَقات فى كتاب القياس ، فكانت هناك كليات مطلقة ، وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ، فالجواب : أنا إنما كنا نأخذها مُطْلَقَات بأن نرفع عنها جهة الضرورة ، وهاهنا أثبتنا لها جهة الضرورة فى المحمول . وحيث كنا نجعلها مطلقة[٥] فما كنا نقول إن الضرورى — مادام الموضوع موصوفا بما وصف به — مطلقٌ من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل ، بل مطلق من جهة إمكان اشتراط هذه الضرورة[٦] فيه ، لا لإمكان الضرورة[٦] الحقيقية ، حتى إن المقدمة التى إذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن أن تشترط إلا من هذه الجهة ، فهى مطلقة إذا خلت من هذه الشرائط والجهات . وفرق بعيد بين إمكان اشتراط شىء و بين اشتراطه بالفعل . فهاهنا إذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم أىّ زمان كان ، وهناك إذا لم تشترط الضرورة ، بل كانت القضية مطلقة

---

(١) س وقتا ما . (٢) س كلية . (٣) م ساقطة .
(٤) س الكلى به . (٥) س مقدمة . (٦-٦) ساقط فى س .

بلا شرط بالفعل ، فلم تنتقض بالخلو عن الحكم زمانا إذ وجد زمانا [(١)] وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع . ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان [(٢)] بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع ، فلم يوجد فى بعض زمان اتصافه به ، لكان القول منتقضا .

ولنعبر عن هذا من جهة أخرى فنقول : إن الذى يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ها هنا هو غير الذى كان يعتبر فيه الأمران هناك . فهناك إنما كان يعتبر ذلك مابين حدى المطلوب على الإطلاق : وهما ذات الشىء الأبيض وذات اللون المفرق للبصر ، فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته . وهاهنا يعتبر ذلك فى شرط للموضوع وهو — ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة أنه أبيض . وهناك لم يكن بشرط هذا [(٣)] بل كان إنما يكون مطلقا لأنه ليس يعرض لذات الموضوع دائما ، بل فى وقت اتصافه بأنه كذا . فكان ليس كل موصوف بأنه أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام موجود الذات ، بل مادام موصوفا بأنه أبيض . فكان "ذو لون مفرق للبصر" لا يحمل فى كل وقت على ذات الموصوف بأنه أبيض ، بل وقتا ما . وهاهنا كذلك أيضا . ولكن إنما يُمنعُ هاهنا أن يخلو شىء من الموضوع عن المحمول زمانا إذا أخذنا الموضوع بالشرط الذى تَصْدُق معه الضرورة وكان هناك كذلك أيضا . وهذه المقدمة [(٤)] تستعمل فى البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن تُنْوَى . وإنما تكون مطلقة بالحقيقة إذا حذفت ولم تُنْوَ ، بل [(٥)] نظر إلى الوجود فقط .

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة .

---

(١) أى إذا وجد الحكم زمانا . (٢) س وكان .

(٣) س تقرأ بعد هذا "وكان إذا جعل مطلقا فإنما يكون مطلقا الخ . (٤) س المقدمات .

(٥) س نم .

الفصل الثانى[١]

فى المحمولات الذاتية التى تشترط فى البرهان

وإذا[٢] كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للموضوعات الذاتية التى تشترط فى البرهان غير غريبتها ، فإن الغريبة لاتكون عللا . ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة ، لم تكن مبادئ للبرهان عللا ، فلا[٣] تكون مبادئ البرهان عللا[٣] للنتيجة . فلنبين[٤] ماالذى هو بذاته فنقول :

إن الذى هو بذاته يقال على وجوه : منها وجهان خاصان بالحمل والوضع ، وهما المعتد بهما[٥] فى " ذاب[٦] البرهان " :

فيقال " ذاتى " من جهة لكل شئ مقول على الشئ من طريق ماهو ، وهو[٧] داخل فى حده ، حتى يكون سواء قلت " ذاتى " أو قلت " مقول من طريق ماهو " . وهذا هو جنس الشئ وجنس جنسه وفصلُه وفصل جنسه وحَدُّهُ وكل مقوم لذات[٨] الشئ مثل الخط للمثلث ، والنقطة للخط المتناهى من حيث هو خط متناه ، وهكذا[٩] قيل أيضا فى التعليم الأول . فأقول قبل أن نرجع[١٠] إلى الغرض يجب أن نستيقن من هذا أن الفصول[١١] صالحة فى أن تكون داخلة فى جواب ماهو صلوح الجنس . وفى[١٢] التعليم الأول وضع[١٣] الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر فى كونه داخلا فى ماهيته ، ومقولا فى طريق ماهو . ثم[١٤] قد جعل الفصل[١٥] الأخير المورد فى حد الجنس بأنه مقول فى جواب ماهو : وفرق به[١٦] بين الجنس والفصل وغير الفصل .

---

(١) م ، ب ساقطة .
(٢) ب فإذا .
(٣-٣) س ساقطة .
(٤) س معنى .
(٥) س وهو المعتمد بهما .
(٦) س ساقطة .
(٧) م ساقطة .
(٨) س اوجود .
(٩) س فهكذا .
(١٠) س أرجع .
(١١) بعض الفصول المنطقية : وهى الصفات المميزة للأنواع
(١٢) س قرر فى .
(١٣) س قد جعل .
(١٤) س + إنه .
(١٥) س ساقطة .
(١٦) س و به فرق .

فيجب من ذلك[1] أن يكون المقولُ فى جواب ماهو غيرَ المقول فى طريق ماهو، وأن يكون بينهما فرقان[2] على مارأيناه وأوضحناه فى موضعه .

[١٩٨ ا] هذا[3] ولنعد إلى موضعنا الذى فارقناه ونقول :

ويقال الذى بذاته من جهة أخرى : فإنه إذا كان شئ عارضا لشئ وكان يؤخذ فى حد العارض إما المعروض له كالأنف فى حد الفطوسة ، والعددفى حدالزوج ، والخطفى حدالاستقامة والانحناء ؛ أو موضوع المعروض له كالخارج من المتوازيين لمساو زواياه من جهة لقائمتين ؛ أو جنس الموضوع المعْروض له بالشرط الذى يذكر ، فإن جميع ذلك يقال له إنه عارض ذاتى وعارض[4] للشئ من طريق ماهو هو . وهذان[5] هما اللذان يدخلان من المحمولات فى البراهين، واللواتى يؤخذ فى حدها جنس موضوع المسألة : إن كان ذلك الجنسُ أعمَّ من موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام ، بل خُصِّص بموضوع الصناعة . فيكون الضد المستعمل فى الطبيعيات مخصصا من جهة النظر فيه بما فيه[6] بما يكون طبيعيا . والمناسبة فى المقادير مناسبة مقدارية ؛ وفى العدد مناسبة عددية تُجْعَل بحيث يدخل فى حدها موضوع الصناعة . وأما ماخرج من موضوع الصناعة فلا يعتدُّ به ولا يلتفت إليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج . نعم إن كان خارجا من موضوع المسألة وليس خارجا من موضوع الصناعة ، فلا[7] يؤخذ فى حده موضوع المسألة، بل جنسه وموضوعه وأمرٌ أعمُّ منه . ولكن لابد من[8] أن يؤخذ موضوع الصناعة فى حده آخر الأمر ، فهو مما يدخل فى البرهان . فإن المحمول فى قولك "هذا الخط مساو لهذا الخط" و"هذا المضروب فى نفسه زوج" محمولُه أعم من الموضوع ؛ فكيف يؤخذ فى حده الموضوع ؟ فليس كل محمول فى المقدمات البرهانية يكون إما نفس الموضوع مأخوذا فى حَدِّه، وإما ماهو مأخوذ فى حد الموضوع ، اللهم إلا أن يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ فى حدود الموضوعات لها ، أو يؤخذ فى حدودها موضوع الصناعة ؛ أو يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ فى حدود الموضوعات لها ، أو تكون الموضوعات أو مايقومها مما هو من[9] تلك الصناعة يؤخذ فى حدودها . وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم يفصح به . فكل[10] محمول برهانى إما مأخوذ

---

(١) س حيث .
(٢) س + لا محالة .
(٣) س فهذا .
(٤) س ساقطة .
(٥) س فهذان .
(٦) بما فيه ساقطة من س .
(٧) س فلا .
(٨) س ساقطة .
(٩) س فى
(١٠) س وكل .

فى حد الموضوع ، أو الموضوع وما يقوّمه مأخوذ فى حده : إما مطلقا كالسطح للمثلث ، وإما لتخيصص يلحق به ضرورةً، كما أن الخط إذا حُمِلَ عليه "المساوى" فإنما يُحْمَل عليه "المساوى لخط ما" وهو مخصَّص . والعالم إذا حمل عليه أنه واحد حُمِلَ عليه الواحد فى العالمية لا الواحد مطلقا . وهذا أيضا تخصيص له بقول أو فعل .

وأما كيفية أخذ ما يقوِّم الموضوع فى حد العارض فذلك أن يؤخد موضوع المعروض له أو جنس المعروض له أو موضوع جنسه . الأول كما يؤخذ العدد فى حد مضروب عددٍ زوج فى عدد فرد ؛ والمثلث فى حد مساواة مضروب ضلعه فى نفسه لمضروب الآخرين كل فى نفسه : فإن موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية . ولكن يؤخذ فى حده المثلث[1] . والثانى كما يؤخذ السطح فى حد المثلث القائم الزاوية ، فإنه موضوع جنسه . والثالث كما يؤخذ العدد فى حد زوج الزوج . بجميع هذه يقال لها أعراض ذاتية .

فما كان من المحمولات لا مأخوذا فى حدِّ الموضوع ، ولا الموضوع أو ما يقوِّمه مأخوذا فى حدِّه ، فليس بذاتى ، بل هو عرض مطلق غير داخل فى صناعة البرهان مثل البياض للققنس وإن كان لازما على ما سنوضح. وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا لائقا[2] بالبرهان : فيقال لما معناه غير مقول على موضوع أو فى موضوع وهو[3] قائم بذاته. وأما الماشى والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضى معنى ذاته مثل معنى الماشى ؛ ويقتضى شيئا آخر هو الموضوع له . فليس ولا واحد[4] منها مقتصر[5] الوجود والدلالة فى المعنى على ذاتها . فذواتها ليست هى هى بذواتها .

ويقال أيضا "بذاته" للشئ الذى هو سبب للشئ موجبٌ له : مثل إن الذبح إذا تبعه الموت لم[6] يُقَلْ إنه قد عرض ذلك اتفاقا : بل الذبح يتبعه الموت بذاته، لا مثل أن يعرض برق إثر مشى ماش ، أو يمشى إنسان فيعثر على كنز ، وسائر كل ما كان اتفاقا .

ويقال أيضا "بذاته" لما كان من الأعراض فى الشئ أوليا . أعنى بقولى أوليا أنه لم يعرض لشئ آخر ثم عرض له ، بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له[7] ، وكان المعروض

---

(١) م ولكن يوجد حده فى المثلث . (٢) س يقال . (٣) س فهو .
(٤) م ، ب واحدا . (٥) س مقتضى . (٦) س ما .
(٧) س ساقط .

له سببا لأن يقال إنه عرض فى شئ آخر : كما نقول جسم أبيض وسطح أبيض . فالسطح أبيض بذاته ، والجسم أبيض لأن السطح أبيض .

فهذه[١] هى الوجوه الخارجة عن غرضنا هاهنا . بل الداخل فى غرضنا هو المذكوران الأولان : فإنه قد يطلق لفظة[٢] " ما بذاته " مرادفة لما هو مقول من جهة " ماهو " على المعنى المذكور فى هذا الفن : فيقال للقوم ذاتى لما يقومه وبذاته له . وقد يطلق لفظة بذاته والذاتى و يعنى به العارض المأخوذ فى حده الموضوع أو ما يقومه على ما قيل — وربما قيل على معنى أخص وأشد تحقيقا — ويعنى[٣] به ما يعرض للشئ[٤] أو[٥] يقال عليه لذاته ولما هو هو ، لا لأجل أمر أعم منه ، ولا لأجل أمر أخص منه . وحين استعمل على هذا المعنى فى التعليم الأول فقد يتضمن[٦] شرط الأولية . فلذلك[٧] من غير استثناء وشرط أنتج منه أنه يجب أن يكون أوليا . وإذا لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل[٨] : ما كان يجب أن يقال إن لذاته هو الذى لما هو هو . والسبب فيه أنه لم يفهم هذا الاشتراك الأول . ولذلك قيل : لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان : لأن الموسيقى من خواص الأنسان فتكون للحيوان بسبب أنه إنسان . وأما البياض فهو له لأنه جسم مركب . ومن هذه الأعراض الذاتية ما هو ضرورى مثل قوة[٩] الضحك للإنسان ، ومنه ما هو غير ضرورى[٩] مثل الضحك بالفعل للإنسان .

وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة فى هذا الباب لسوء فهمه أن ظن أن المحمولات فى البراهين لا تكون ألبتة إلا من المقومات ، لأنه لما جرت العادة عليه فى تأمله لكتاب "إيساغوجى" بأن يسموا المقوم ذاتيا ، ولا يفهم هناك من الذاتى إلا المقوم ، ظن أن الذاتى فى "كتاب البرهان" ذلك بعينه وهو العلة . قال : وليس كلّ علة ، فإن[١٠] الفاعل والغاية لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان ، بل المادة أو ما يجرى مجراها وهو الجنس ، أو الصورة أو ما يجرى مجراها وهو الفصل ؛ وإن محمولات المطالب أيضا هى هذه بأعيانها ؛ وإنه إنما تكون المقدمة الكبرى ذاتية إذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع[١١] . وقال إن الحد الأوسط يكون ذاتيا لكلا

---

(١) ب وهذه .
(٢) س ساقطة .
(٣) س فيعنى .
(٤) س لشئ .
(٥) س و .
(٦) س يضمن .
(٧) ب فكذلك .
(٨) س وإذا لم يفهم ذلك قوم تشوشوا وتناقضوا وقالوا الخ . و " ما " فى قوله ما كان يجب نافيه وقوله إن لذاته يعنى إن الذى لذاته .
(٩-٩) م ساقط .
(١٠) م قال .
(١١) س ذاتيا للموضوع بمعنى المقوم .

الطرفين يعنى المقوم(١) . وحين سمع قسمة الذاتى لم يعلم أن الذاتى فى كلا القسمين المستعملين هو المحمول ، بل حسب أنه المأخوذ فى الحد فظن أن القسمة هكذا : أن من الذاتيات ما هو محمول مأخوذ فى حد موضوعه ؛ ومنه ما هو موضوع مأخوذ فى حد المحمول ، ليس أن ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع ، بل الموضوع .

وقد رأيت بعض المنتسبين إلى المعرفة ممن كانت (٢) عبارة هذا الإنسان أقرب إلى طبعه فعول عليه فى المنطق ، فاعتقد جميع هذا فألزمه لزوم هذا المنهج أن قال : كل محمول ضرورى غير مفارق فهو مقوم(٣) ؛ وألا معنى للخاصة التى تعم النوع كله فى كل وقت ؛ وأن الخاصة مما لا يمتنع مفارقته ؛ وأن كون المثلث المتساوى الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل (٤) لا خاصة ؛ وأن كون كل مثلث ذا زوايا مساوية (٥) لقائمتين فصل لا خاصة ؛ وأن هذه مقومات لموضوعها . ومع ذلك فيجعل الحد الأوسط علة موجبة للأكبر حتى يكون البرهان برهان لم . ويعترف أن ذلك كثيرا ما يكون مساويا ، ويعترف أن كل مقوم علة ، وأن المعلول (٦) ليس بمقوم ، فيكون الأكبر المعلول ليس مقوما بل لازما ، وقد فرضه(٧) محمولا ذاتيا بمعنى المقوم . ومنع أن يكون لازمٌ غير مقوم — ومع ذلك فإن المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتى بمعنى المقوم . ويعترف أن المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه . وأيضا فإنه مع قوله ذلك يعترف أن مثل المساوى زواياه لقائمتين إن كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له : لأن المقوم علة ، والشئ لا يكون للشئ(٨) الواحد علة ومعلولا إلا بسبيل العرض : لأن كل مقوم متقدم ؛ والمتقدم لا يكون متأخرا عن(٩) نفس ما هو عنه متقدم . ويعترف أنه ليس كل ما هو مع شئ دائما فهو علة ، بل يحتاج أن يكون مع المعية مقوما ، والآخر مع المعية غير مقوم . فيكون المحمول فى الأكثر — لأنه ذاتى — مقوما(١٠) للأوسط . ولأن الأوسط فى البرهان علة للأكبر عنده مطلقا ، فهو متقوم(١١) بالأوسط . وأيهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما [٥٩٨] كليا . وما هو لازم لزوما [٥٩٨] كليا فهو ذاتى : فهو مرة أخرى مقوم(١٢) .

(١) س المقدم .
(٢) س كان .
(٣) س مقيم .
(٤) س فصل له .
(٥) م متساوية .
(٦) س المعلوم .
(٧) س فرض .
(٨) م الشى بدون اللام
(٩) م ب من .
(١٠) س مقوم .
(١١) س مقوم .
(١٢) م مفهوم وهو خطأ .

فما أخلق بالعاقل أن يتعجب من[١] عقول هؤلاء ! وأنت تعلم أن جميع المطالب فى علم الهندسة والعدد تطلب عن أمور لازمة غير[٢] مقومة بوجه ، فإنك لاتجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسى أو فصلى . والعجب من ذلك الأول[٣] المتشبه به إذ[٤] أنكر أن تكون العلة الفاعلة وسطا ، ثم إنه فى الحال ضرب المثل بتوسط قيام الأرض فى الوسط فى إثبات الكسوف : وذلك فى الحقيقة علة فاعلية للكسوف[٥] وتؤخذ فى حد الكسوف . والعفونة تؤخذ فى حد صنف من الحميات . وكثير من الأسباب[٦] الفاعلية والغائية تؤخذ فى الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد .

والعجب الآخر أن المثال الذى أورده هو قيام الأرض فى الوسط : وذلك علة لانمحاق الضوء مقومة له ، لامتقومة به ، وعارض خاصى للقمر الذى هو الحد الأصغر ، لا مقوم له . ومما يغرهم ما يقال من أمر الحد وأنه مناسب للبرهان ، فيحسبون أن كل برهان ينحل إلى الحد ، وإذا انحل إلى الحد كان المطلوب هو الحد الأوسط أو[٧] الأصغر وليس كذلك . إن كان فإنما يكون ذلك بين الأوسط والأكبر . وأن القائس القائل إن القمر تقوم الأرض بينه و بين الشمس : وما قامت الأرض بينه و بين الشمس أورثته ظلمة بالستر ، لم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ، ولا الأكبر[٨] حدا للأوسط[٩] بمعنى المقوم ، ولا جزء حد له ، لكنه معلول له . بل الأوسط[٩] والأكبر كل واحد منهما أو مجموعهما — كما ستعلم — حد للمطلوب الذى هو الكسوف ، وهو عرض ذاتى من الأعراض التى للقمر ، وليس شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذى عندهم .

وهذا الطغيان إنما يعرض لهم من سببين : أحدهما بسبب[١٠] ماجرت به العادة من استعمال لفظة الذاتى فى "كتاب إيساغوجى" . ولم يعلموا أنه لاالذاتى ولاالضرورى ولا الكلى فى هذا الكتاب هو ما قيل فى كتاب قبله . والثانى تفخيم أمر البرهان إذ[١١] جعلوه من الذاتيات المقومة ، إذ كان الذاتى المقوم يتخيل[١٢] عندهم أنه أشرف ؛ والبرهان أيضا بالحقيقة هو أشرف . فيتوهمون أنه

---

(١) س ساقطة . (٢) س ليست .
(٣) الظاهر أن الأول صفة للعجب بدليل قوله بعد ذلك والعجب الآخر . (٤) س إذا
(٥) س الكسوف . (٦) س الأفعال . (٧) أو ساقطة فى س .
(٨) س ولا كان الأكبر . (٩-٩) م ساقط .
(١٠) س لسبب . (١١) م ، ب إذا . (١٢) س يخيل .

يجب أن تكون مقدمات البرهان من الأشرف لا غير . كما لو قال قائل[١] إنه لا يجب أيضا أن يكون برهان على[٢] سالب لأنه خسيس ، أولا يجب أن يكون برهان على الأمور[٣] الطبيعية أو التعاليمية ، بل إنما يناسب البرهانَ الأشرفُ من الأمور وهو[٤] الأمر الألهى : فإنه إن كان للأشرف فى هذا الكتاب مدخل ، وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق ، بل الشرف الآخر ، وكان يجب أن يعتبر هذا فى المبادىء ، فيجب أن يعتبر أيضا فى المسائل : فيكون إنما يجب فى المقدمات أن تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف إذا كانت مختصة بالعلم الألهى لشرفه .

لكن ليس هذا وأمثاله بشىء . ولا يجب أن يصغى الرجل العلمى إلى ما يَفْزَع إليه القاصرون من أن ذا شريف وذا خسيس ، بل إلى الموجود فى نفس الأمور . فلنعرض عن أمثال هؤلاء الخارجين ، ولننصر إلى غرضنا فى تحقيق الأعراض الذاتية فنقول :

إنما سميت هذه أعراضا ذاتية لأنها خاصة بذات الشىء أو جنس[٥] ذات الشىء : فلا يخلو عنها ذات الشىء أو جنس ذاته — إما على الإطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين ، وإما بحسب المقابلة إذا كان[٦] الموضوع لا يخلو عنه أو عن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذى يقابله خصوصا : مثل الخط فإنه لا يخلو عن استقامة أو انحناء ، والعدد عن زوجية أو فردية ، والشىء عن موجبة أو سالبة .

فإذا اجتمع فى هذه العوارض أن كان الموضوع لا يخلو عنها بأحد الوجهين المذكورين ، وكانت ليست لغير الموضوع أو جنسه[٧] ، كانت مناسبة لذاته . فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ، ولكن توجد لغيره من أشياء غريبة من ذاته أو جنسه — مثل السواد للغراب — لما كانت ذاتية له بوجه : إذ[٨] كانت لا تتعلق بذاته[٩] ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشىء تتقوم به . ولو كان الموضوع يخلو عنها لا إلى مقابل مثلها ، بل إلى سلب فقط ، لكان ذات الموضوع لا يقتضيها فى المقارنة ولا فى التقوم بها . فأما إذا كانت من الأمور اللاحقة للموضوع ، التى

---

(١) س + أيضا . (٢) س ساقطه . (٣) م ساقط .
(٤) س وهى . (٥) س بجنس . (٦) س إذا .
(٧) م ب جنسية . (٨) س إذا . (٩) س + ولا بذات ما .

تقتضيها ذاته ، واختصت بجنسه ولزمته مطلقـا ، أو على التقابل ، صارت تستحق أن تسمى أعراضا ذاتية .

ونقول : إن الأشياء الموجودة فى موضوع موضوع[١] للصناعات — لست أعنى فى موضوع موضوع للمسائل ، أعنى[٢] التى وجودها أن تكون فيه — هى[٣] التى تعرض لذلك الموضوع لذاته ولأنه ما هو هو . وأما اللوازم العرضية التى ليست بهذه الصفة فإنها و إن كانت لازمة فهى خارجة عن أن تفيد الموضوع أثرا من الآثار المطلوبة له . وكيف وهى أعم من تلك الآثار : إذ تلك الآثار إنما توجد فى الموضوع،وهى[٤]توجد خارجة عنه . فإن أخذت من حيث هى مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا فى حدها الموضوع .

واعلم أن الأعراض الغريبة لا تُجعَل مطلوبات فى مسائل الصنائع البرهانية : وذلك لأنهـا إن أخذت من حيث تخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها . و إنما يمكن أن تخصص إذا كانت مناسبة للموضوع أو لجنسه أو لمـا هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص . وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا فى البرهان . و إن أخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة — من حيث هو موضوع الصناعة — إذ قد توجد فى غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة .

ثم العلوم إما جزئية و إما كلية . والعلم الجزئى إنما هو جزئى لأنه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض[٥] له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع . فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئى جزئيا ، بل دخل كل علم فى كل علم ، وصار النظر ليس فى موضوع مخصوص ، بل فى الوجود المطلق ، فكان[٦] العلم الجزئى علما كليا ولم تكن العلوم متباينة . مثال هذا أن علم الحساب جعل علما على حدة لأنه جعل له موضوع على حدة وهو العدد . فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد . فلو كان الحاسب ينظر فى العدد أيضا من جهة ما هو كم : أو كان الناظر فى الهندسة ينظر فى المقدار من جهة ما هو كم، لكان الموضوع لهما «الكم» لا العدد والمقدار . و إن كان ينظر فى العدد من جهة ما هو فى مقدار ما ، أو ذو مقدار ، فيكون نظره فى عارض للمقدار من حيث هو مقدار . و إذا كان له أيضا حين ينظر فى المقدار من جهة ما هو عدد أن ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد ، كان العلمان قد صارا علما واحدا . وكذلك إن كان

---

(١) أى موضوع هو موضوع للصناعات . (٢) س ساقطة . (٣) الجملة خبر إن .

(٤) م ب وهذه هى . (٥) س يبحث . (٦) س كان بدون الفاء .

هذا ينظر فى المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة ، فيكون له أن ينظر فى الشىء من جهة له مبدأ حركة ، فلم يتميز علم من علم . أو كان صاحب العدد ينظر فى العدد من جهة ما هو موجود، كان له أن ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود ، فكان[١] الحساب لا يفارق الفلسفة الأولى .

فكذلك[٢] إذا كان موضوع صناعة ما جزئية — ولتكن الطب — أمرا — وليكن بدن الإنسان — وطلب عارض غريب ليس للإنسان من جهة ما هو إنسان — مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة — فإن السواد للإنسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما، والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعى ، وكان له أن ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب ، أو من حيث هو جسم — لكان الطب هو عين[٣] العلم الطبيعى الكلى، ولم يكن علما جزئيا، فكان يكون أيضا بيطرة وفلاحة، إذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعى و يتحير فيه الفهم ، إلا أن يجعل السواد سوادا مخصصا بالإنسان ، ليس أن يجعله سوادا لإنسان بل سوادا[٤] هو بحال مع تلك الحال يكون للإنسان ، حتى لا يكون تخصيص[٥] نسبة فقط، بل تخصيص[٥] لأمر خاص، لذلك الخاص تخصصت النسبة . فبين أن الأعراض الغريبة لا ينظر فيها فى علم من البرهانيات . وإذا اتفق أن أنتج شىء من هذا فى علم ما[٦] — وإن كان من مقدمات صادقة — فإنما يكون بيانا على سبيل العرض : لأن فى مثل هذا القياس إما أن يكون الأوسط غريبا أو الأكبر . فإن كان[٧] الأوسط أمرا غريبا من هذا الموضوع ، فيكون مناسبا لموضوع آخر وللعلم الكلى، فيكون البرهان بالذات من صناعة أخرى ، و يكون من هذه الصناعة بطريق العرض . فإن كان الأوسط مناسبا، لكن حمل الأكبر عليه لا يكون لأنه هو ، بل الأكبر المحمول غريب منه ومن جنسه — و إلا لكان الأكبر (١٩٩) مناسبا ، ولا يكون أيضا لأجل شىء داخل معه، فيكون من حق الأوسط أن يكون بينه و بين الأكبر أوسط آخر قد ترك ، وأخذت النتيجة لا عن وجهها الذى تبين به حين لم يؤخذ فى بيانها مقدمة بينة بنفسها ، ولا مقدمة يجرى أمرها على أنها مبدأ لعلم وأصل موضوع ، فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن أصل موضوع . فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض .

---

(١) س كان .
(٢) م فلذلك .
(٥–٥) م ساقط .
(٣) م ؛ ب غير .
(٦) س ساقطة .
(٤) م سواد .
(٧) م ساقطة .

وقد ظن بعضهم أن السبب فى ألا يستعمل فى البراهين وسط من عرض غريب — وإن كان لازما — أنه لا يكون علة[١] ذاتيــة للطرف الأكبر ، فلا يكون البرهان " برهان لم " . وليس الأمر على ذلك : فإن هذا النظر الذى نحن فيه ليس كله فى " برهان لم " حتى إذا لم يكن للشىء[٢] " برهان لم " لم ينظر فيه فى هذا الكتاب ، وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التى فى هذا الكتاب ، فصار ذلك جدليا أو مغالطيا أو غير ذلك . فإنه ليس يصير القياس بأن ينتج[٣] شيئا صدقا من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هى صادقة ، جدليا[٤] ولا مغالطيا ولا شيئا حقه أن يبان فى فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان . ولا أقسام الصنائع القياسية أكثر من هذه الخمسة . بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالإن فقط ، وعلى ما يعطيه مع الإن اللم . فيكون العارض[٥] الغريب الذى ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذى فى كتاب البرهان ؛ ولا يوجب ألا يكون يقين . وكفى سقوطا بقول من يقول إن ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين ، أنه[٦] يوجب[٧] ألا يكون له يقين بالبارئ جل ذكره[٨] إذ لا سبب لوجوده ، فيعترف[٩] بأنه ضائع السعى فى طلب العلم ، إذ هو فاقد للشيء[١٠] الذى يطلب له العلم ، وهو اليقين بالبارئ تعالى جده . بل يجب أن يعلم أن العلة فى تزييف هذا العارض ماهو مفهوم كلام المعلم الأول لمن فهمه : وهو أن هذا العارض إذا جعل وسطا كان الأكبر إما مساويا له وإما أعم منه : وكيف كان الأكبر ، كان أمرا غريبا عن موضوع[١١] الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة . وذلك أن ماساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا ، فضلا عما هو أعم منه . فإذا كان كذلك لم يكن الأكبر من الأعراض الذاتية بوجه من الوجوه . فإن كان الأكبر عرضا ذاتيا[١٢] وكان الأوسط عرضا غريبا أعم منه ، دل كما تدل العلامات التى هى أعم وجودا ، وعلى ماقيل فى الفن المتقدم . ويكون مثل هذا البيان بيانا إن وقع حقا فإنما يقع حقا على سبيل العرض .

---

(١) م عليه . (٢) س الشىء . (٣) أى بإنتاجه .
(٤) خبر ليس . (٥) س العارضى .
(٦) س فإنه . (٧) م يجب . (٨) جل ذكره ساقطة من س
(٩) س فليعترف . (١٠) س الشىء . (١١) م موضع .
(١٢) س لا ذاتيا .

الفصل الثالث[١]

فى كون المقدمات البرهانية كلية وفى معنى "الأولى" وتتميم القول فى "الذاتى"

وقد كان المقول على الكل فى "كتاب القياس" مقولا على كل واحد وإن لم يكن فى كل زمان. وكان المقول على الكل فى "كتاب البرهان" مقولا على كل واحد وفى كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور. ثم قد يختلف فى "كتاب البرهان" المفهومُ من « المقول على الكل »، ومن "الكلى"، فإن "الكلى" فى "كتاب البرهان" هو المقول على كل واحد فى كل[٣] زمان وأولا. فيكون كليا باجتماع شرائط ثلاثة[٤]. وكل واحد من نوعى الذاتى[٥] قد[٦] يقال أولا، وقد يقال غير أول. فإذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم[٧] فإنما يكون[٨] أوليا له إذا كان لا يُحمَل أولا على شيء أعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه. فإنّا[٩] إذا قلنا "كل إنسان جسم" فإن الجسم ليس[١٠] أوليا للإنسان: لأن الجسم يُحمَل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الإنسان. فلا يتوقف حمله على الحيوان أن يكون محمولا على الإنسان. ولا يحمل على الإنسان إلا وقد حُمِلَ على الحيوان. والشيء الذى يكون لشيء ولم يكن لآخر[١١]، لا يكون للآخر إلا وقد كان له، فهو للشيء أولا وقبل كونه للآخر.

وإذا تعقبت أصناف ما يقال أولا وقبلُ، وجدتَها[١٢] تدخل فى هذه الخاصيَّة — كان بالطبع أو بالعلية أو بالمكان أو بالزمان أو بالشرف أو غير ذلك.

فتبين أن كل محمول على أعم من الموضوع فهو محمول على الأعم أولا، وعلى الموضوع ثانيا. وعلى هذا القياس إذا قلنا "كل متساوى الساقين فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين" فإن[١٣] ذلك مما[١٤] يوجد لغير متساوى الساقين من المثلثات. فهو إذن للمثلث أولا، ولمتساوى الساقين

(١) م، ب ساقطة.
(٢) س الذاتية
(٣) م ساقطة.
(٤) س ثلاث.
(٥) س الذات.
(٦) س ساقطة.
(٧) س العام.
(٨) س يمكن.
(٩) م فاما.
(١٠) س لا يكون.
(١١) س الآخر.
(١٢) س وجدته.
(١٣) س كان.
(١٤) س مما قد.

ثانيا. وهذا الصنف[١] الأول ربما كان المحمول أولا فيه[٢] أعمّ من الموضوع ، كالجسم للحيوان فى المثال الأول، والحيوان للإنسان . وربما كان مساويا مثل مساواة الزوايا لقائمتين — للمثلث . وهذا ربما كان داخلا فى الماهية كما فى المثال الأول ، وربما كان عرضا ذاتيا كما فى المثال الثانى.

ويجوز أن يكون الموضوع الذى يعرض له العارض أولا مقوِّماً [٣] لماهية الموضوع الذى يعرض له ذلك ثانيا : مثل المثلث : فإن كون الزوايا هكذا يعرض له أولا . وأما متساوى[٤] الساقين فإنما يعرض له ذلك ثانيا ، فيكون عارضا أولا لجنسه ، وعارضا ثانيا له . وجنسه يقوِّمه.

ويمكن أن يكون عارضا أولا لعارض للموضوع [٥] : مثل الزمان فإنه أولا للحركة ثم للجسم ، والحركة عارضة للجسم . وعسى ألا تكون[٦] هذه الأولية معتبرة فى هذا الموضع ، بل تكون الأولية فى هذا الموضع هى ألا يكون الشئ محمولا على أعم من الذى قيل إنه له أولا وإن كان محمولا عليه بتوسط مساوٍ[٧] . فكل برهان يقوم على حمل شئ على شيء غير أول[٨] ، فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة ؛ بل فى الحقيقة إنما قام على ماهو له أول . فإن من بيّن أن كل مثلث متساوى الساقين فإن زواياه مساوية لقائمتين ، فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ماهو متساوى الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث .

وليس من شرط الأول ألا يكون بينه وبين الموضوع واسطة : فإن بين هذا [٩] العارض للمثلث وبين المثلث وسائط وحدودا مشتركة كلها عوارض أقرب منه . بل الشرط ماقد بيناه[١٠] أولا .

وأما ماكان [١١] ليس محمولا على كلية الموضوع ، فلا يمكن أن يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة فى ماهية الشئ ، بل من جملة الذاتيات الداخلة فى ماهيات أنواع الشئ، أو من

---

(١) س ساقطة .

(٢) س فيه أولا . (٣) خبر يكون . (٤) س المتساوى .

(٥) س ك ب الموضوع . (٦) س ساقطة .

(٧) أى إذا كان محمولا بتوسط مساوٍ للموضوع المحمول عليه ، فهو أيضا محمول حملا أوليا بالنسبة لهذا الموضوع .

(٨) " غير أول " صفة لكلمة " حمل " . لا لكلمة شئ : أى حمل غير أول .

(٩) س ساقطة . (١٠) س قدمناه . (١١) س ساقطة .

جملة الأعراض الخاصية الذاتية للشئ . لكن إنما يحمل على كليــة الموضوع [١] بسبيل [٢] التقابل على ماقلنا .

فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسّمة لجنس التى لا تقسم نوعا تحته ألبتة : فتكون فصولا أولية للأنواع من جهة أنها تقومها ولا تقوم أجناسها ، وتكون فصولا أولية للأجناس من جهة أنها [٣] تقسمها ولا تقسم أنواعها .

وأما القسم الثانى فهى العوارض الخاصية [٤] لجنس ما التى لاتعمه ، ولايحتاج أن يصير الجنس نوعا ما [٥] معينا فيتهيأ حينئذ لقبول مثل ذلك العارض ، مثل أن الجسم لايحتاج فى أن يكون متحركا وساكنا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ، ويحتاج فى أن يكون ضحّاكا إلى أن يصير أولا حيوانا بل إنسانا .

فقد قلنا فى كيفية أولية كل صنف من الذاتيات .

واعلم أنه فَرْقٌ بين أن يقال "مقدمة أولية" وبين أن يقال "مقدمة محمولها [٦] أوّلىٌّ" : لأن المقدمة الأولية هى التى لاتحتاج أن يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة فى التصديق وأما الذى نحن فيه فكثيرا مايحتاج إلى وسائط . فالمحمول إنما يكون كليا فى "كتاب البرهان" اذا كان مع كونه مقولا على الكل فى كل [٧] زمان ، أوليا [٨] . وما كان من الأعراض الذاتية ليس يختص [٩] بالنوع الذى وُجدَ له ، فهو ذاتى للنوع بأن جنسه يؤخذ فى حده [١٠] ذلك العارض ؛ وذاتى للجنس بأن نفسه يؤخذ فى حده . وقد تكون أجناس الأعراض الذاتية ذاتية للموضوع : مثل زوج [١١] الزوج كما أنه عرض ذاتى وأولى للعدد ، كذلك جنسه وهو الزوج . وقد يكون ذاتيا لا [١٢] للموضوع ولكن لجنسه ، مثل أن جنس الزوج — وهو المنقسم — ليس عرضا ذاتيا للعدد لأنه يوجد فى المقادير ، ولكنه ذاتى لجنس العدد وهو الكم .

---

(١) س الشىء الموضوع . (٢) س بسبب . (٣) س ما .

(٤) س فهى من العوارض الخاصة . (٥) س ساقطة . (٦) س مجهولها .

(٧) م ساقطة . (٨) خير كان . (٩) س بخاص .

(١٠) س حد بدون الهاء . (١١) م 6 س إن زوج . (١٢) م ساقطة .

وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم[١] يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب أن يكون لامحالة ذاتيا لجنس الموضوع أو ما يَقُوم مقامه . وأما فى غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل أن التنافر والاتفاق أعراض ذاتية للنغم ، وأجناسها ليست أعراضا ذاتية لأجناس النغم ، بل ربما وقعت فى الكم .

فقد عرفت الكلى الأوَّلىَّ الخاص مما أشرنا لك إليه إشارةً ما ، وسهل لك[٢] من ذلك أن تعلم أن من المحمولات الأولية المقوِّمة لماهية الشئ ماهى[٣] خاصة كالحدود وبعض الفصول [٩٩ ب] كالحساس للحيوان ؛ ومنها ماهى[٣] غير خاصة ، وإن كانت أولية[٤] ، كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج ، والناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركا للإنسان والمَلَك .

والجنس أولىُّ غير خاص ، والحد أولىٌّ خاص . وأما المحمولات التى هى أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة[٥] كحال زوايا المثلث للمثلث ، ومنها أولية غير خاصة[٥] مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين[٦] لقائمتين : فإنه أولىٌّ للخط الواقع على خطين المصيِّر زاويتيهما[٧] المتبادلتين متساويتين ، وللخط[٨] الواقع على خطين المصيِّر الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة[٩] ؛ ولكن ليس بخاص لأحدهما . وهذا الخط وإن كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار . فإن صعب عليك تصورُ هذه الاثنينية فخذ بدلها[١٠] الخط الواقع على خطين ، الجاعل زاويتى جهة واحدة متساويتين[١١] ، والآخر الجاعل إياهما مختلفتين ، لكن المتبادلتين متساويتان .

ولا يقبل قول من يظن أن جنس الفصل ، إذا[١٢] لم يكن جنسا ، وفصله ، أوليان[١٣] للنوع . وعسى أنهم إنما قالوا هذا فى الفصول المساوية .

---

(١) س ثم لم . (٢) س ساقطة . (٣) س هو .

(٤) س كان أوليا . (٥) س خاصية .

(٦) فى المخطوطات الثلاث مساوية . (٧) س زاويتها .

(٨) معناها : وهى أولية أيضا للخط الواقع الخ .

(٩) س المصير الزاوية كالخارجة والداخلة والمقابلة وهو خطأ .

(١٠) س بدلها . (١١) س متساوية . (١٢) س إذ .

(١٣) أوليان خبر أن .

واعلم أنه قد يكون البرهان أولا على ما ليس بحمل أولى : فإن الأوسط إذا كان أعمّ من الأصغر فى القياس الكلى[١] وحمل عليه الأكبر، فإن الأكبر لا يكون حمله على الأصغر أولا، بل يكون البرهان عليه أول برهان[٢]، لكنه على جزئيات الأصغر برهان ثان . وقد يجتمع الأمران جميعا، كالبرهان على المُثلث المثبت كونَ زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر مساويا للأوسط كما فى هذا المثال، أو أعم منه . لكنه ليس يقال على ما هو أعم منه كما قد علمت .

والأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتى للمثلث ومساوٍ له ؛ وقد يكون غير خاص وذاتيا، وذلك مثل الزوج فإنه عرض ذاتى لضروب الفرد فى الزوج، ولكن غير خاص[٣] . أما أنه غير خاص فهو ظاهر . وأما أنه ذاتى فلأن العدد — وهو جنس — موضوعه يؤخذ فى حده . والعرض الذاتى الخاص قد يكون مساويا، وقد يكون أنقص من الشىء على الإطلاق . وأما المساوى فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساو للمثلث . وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد .

وأما[٤] العرض الخاص فيكون[٥] : إما الخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا به قبل، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة : فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يؤخذ فى حده وهو الكم . ولكنه أخص من العدد من وجه، لأنه يوجد فى بعض العدد، وأعمّ منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير . وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا[٦] فانه يقسم موضوعه كالعدد ها هنا، وأنواع[٧] أخر كالخط والعِظم والزمان وما أشبه ذلك .

ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هى[٨] بالحقيقة أنواع أو أجناس متوسطة[٩] أو عالية مثل الإنسان لأعراضه الذاتية، ومثل الحيوان والجسم والكم : فإن لكل واحد منها أعراضا ذاتية على ما قلنا . ومنها ما يشبه أجناسا[١٠] وأنواعا وليست، وهى المعانى التى تقال على كثير

(١) س ساقطة .
(٢) م ، ب برهان أول .
(٣) س ساقطة .
(٤) س ساقطة
(٥) س فقد يكون .
(٦) س مقابلا .
(٧) ب ، م أنواعا .
(٨) س هو .
(٩) س أجناس أو أنواع متوسطة .
(١٠) س ساقطة .

ولكن لا بالسوية ، وهى لوازم غير داخلة فى ماهية الأشياء الداخلة فى المقولات مثل[١] الوجود والوحدة ، وهما شبيهان [٢] من جهة للأجناس [٣] العالية . ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فى ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل، والعلة والمعلول ، والواجب والممكن . وقد تكون أيضا لأمور أخص من الواحد والموجود وكالأنواع [٤] لها .

هذا : ونعود فنقول: قد كنا[٥] بينا أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد ، وكنا بيّنا أنهما غير خاصتين بالعدد . ثم كل عدد فإما [٦] أن يكون مساويا أو غير مساو : فينقسم [٧] العدد إليهما قسمة مستوفاة . وأيضا فإن العدد ينقسم إلى الزوج والفرد [٨] قسمة مستوفاة . ولكن قسمة العدد إلى المساوى وغير المساوى ليست قسمة أولية : لأن ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك : مثل الخط والسطح والجسم والزمان . وأيضا جنسُ العدد ينقسم كذلك : فإن كل كمٍّ إما مساوٍ وإما غير مساوٍ . فإذن القسمة الأولية بهما لجنس[٩] العدد . وأما القسمة إلى [١٠] الزوج والفرد فهى للعدد قسمة [١١] أولية بالقياس إلى ما ليس بعدد . ولذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بهما[١٢] قسمة مستوفاة . فلا نقول [١٣] كل كم إما زوج وإما فرد[١٤] .

ونقول إن القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد[١٥] تكون بتقابل كقولنا : كل خط إما مستقيم وإما مُنْحَنٍ ، وكل عدد إما زوج وإما فرد . وقد تكون بغير تقابل كقولنا : إن من الحيوان ما هو سابح ومنه ماش[١٦] ، ومنه زاحف ومنه طائر .

ونقول إن القسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول ولا تكون نسبتها إلى الجنس ونسبتها إلى النوع مختلفة[١٧] فى الأولية على ما بيّنا ، وإن كان نسبة الأولية فى كل آخر[١٨] ؛ وإما أن تكون بعوارض هى للجنس أيضا أولية مثل قولنا كل كمٍّ اما مساوٍ وإما غير مساوٍ ، وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن ، وإما بعوارض لا تكون للجنس أوليةً وإن كانت القسمة بها

---

(١) س وهو مثل . (٢) س شبهان . (٣) م الأجناس .
(٤) م الواو ساقطة . (٥) س ساقطة . (٦) س إما .
(٧) م 6 ب فيقسم . (٨) س وإلى الفرد . (٩) م الجنس .
(١٠) م ساقطة . (١١) م 6 ب وقسمة . (١٢) س بها .
(١٣) س يكون . (١٤) س فيوجد وإما فردا . (١٥) م وقد .
(١٦) س ما هو ماش وكذا فى الباقى . (١٧) س مختلط .
(١٨) لعله يقصد فى كل حالة مختلفة على حدة .

أولية — وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صار نوعا بعينه : مثل قولنا كل عدد إما زوج و إما فرد، فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد أولا، بل ما لم يصر العدد نوعا (١) معلوما لم يكن زوجا ولا فردا : لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه . وكذلك قسمة الحيوان إلى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك : لأن هذه عوارض تعرض للأنواع بعد أن قامت طبائعها النوعية . ولا تكفى طبيعة الجنس فى أن يعرض شىء من هذه العوارض . فهى من جهة القسمة أولية للجنس ، وأما بذاتها فليست أولية له .

والقانون فى تمييز الأمرين أن نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة : مثل قولك عدد مّا أو جسم (٢) مّا . فإن أمكن أن يكون ذلك صالحا لأن يعرض له الأمران فى حالين، فعروضهما أولىّ . وعند (٣) هذا الامتحان يكون جسما مّا يصلح لأن يتحرك وأن يسكن . ولا تجد عددا مّا يصلح لأن يكون زوجا وأن يكون فردا . فإن طبيعة الجسمية كافية لأن نتصورها وقد عرض لها الأمران قبل أن نلتفت إلى لحوق فصل بها . وليس طبيعة العدد كافية فى أن نتصورها قد عرض لها (٤) واحد من الأمرين ما لم ينضم إليها فى الذهن فصل إذا ألحقته بها تبين (٥) لك حينئذ أن يلحقها ذلك العارض .

وقد يكون من أنحاء القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا أولى (٦) له ، بل هو أول (٧) لما فوقه ، كقولك كل عدد إما زائد و إما ناقص وإما مساو ، أو لما تحته كقولك كل كم إما زوج و إما فرد .

ونقول أيضا إن القسمة التى تكون أولية للجنس من حيث القسمة ، وتكون الأعراض التى انقسم إليها ليست أولية للجنس بل للنوع(٨) ، على أقسام ثلاثة : إما(٩) أن تكون تلك الأعراض كل واحد منها أوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث إما أن تكون زاوية منه مساوية للباقيتين أو زاوية (١٠) منه أعظم من الباقيتين مجموعتين ، و إما أن تكون كل زاويتين منه مجموعتين

---

(١) س ساقطة . (٢) س عددا ما أو جسما ما .

(٣) س عند بدون الواو . (٤) س له . (٥) س تبين .

(٦) م غير واضحة . (٧) س أولى . (٨) س بالنوع .

(٩) س و إما . (١٠) س و إما أن تكون زاوية منه .

أعظم[١] من الثالثة . فالأول عارض خاص بالمثلث القائم الزاوية ، والثانى عارض خاص بمنفرج الزاوية ، والثالث عارض خاص بحاد الزاوية . وإما أن يكون كل واحد منها أوليا وغير خاص مثل قولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد ، وكل حيوان إما مشاء وإما سابح وإما طائر وإما زاحف . فإن كل واحد منها وإن كان أوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به ، وإما[٢] أن يكون بعضها أوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا : كل حيوان إما ضاحك وإما غير ضاحك : فالضاحك أولى خاص ، وغير الضاحك أولىٌّ غير خاص .

ونقول إن السبب فى أنه لم قيل إن[٣] الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين أو فصلين مقسِّمين ، ظاهر[٤] : وهو أن النوع من العدد يعرف مبلغه وهو كمال حقيقته وماهيته ، ويعرف ما معنى الزوج والفرد ، ولا يعرف له الزوج والفرد إلا بنظر أنه هل ينقسم بمتساويين أو[٥] ليس ينقسم . وتكون نوعيته ، وهى مبلغه ، لا تقتضى أن يكون بيِّناً له الانقسامُ بمتساويين ومقابله .

والزوج والفرد لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد أو فصل جنس أو فصلا خاصا . أو يكون نفس النوع ، وقد علم نفس ذلك النوع ، فكيف[٦] يمكن أن يكون عارضا لازما له[٦] ، وكيف يمكن أن يكون فصلا خاصا له ؟ وقد توجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية[٧] .

وكيف يكون جنسا أو فصل جنس أو شيئا من الذاتيات على الإطلاق (١٠٠ ا) ؟ وقد يجوز أن يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم ذلك له[٨] ، وكانت[٩] الذاتيات ليست المحمولات التى تلزم فى كل وقت ، بل التى[١٠] لا يمكن أن يرفع معناها عما هو ذاتى له مثل معنى العدد : فإنه لا يمكن أن يعقل ما العدد ويجهل أن الاربعة عدد حتى يتأمل ويستبان ، اللهم إلا أن لا يكون معنى العدد مفهوما ولا[١١] يكون أُحْضِر فى الذهن مع معنى الأربعة . ونحن قد علمنا ما معنى

---

(١) س أمم .　(٢) م ساقطة .　(٣) س فيما قيل من .
(٤) خير إن .　(٥) س و .
(٦-٦) س ساقطة .　(٧) م وكذلك ساقطة .
(٨) م ولا يفهم هو له .　(٩) س وذلك .
(١٠) س الذى .　(١١) س أو .

الزوج والفرد . فإذا أحضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل ألف وخمسمائة ، أمكن أن نشك فلا ندرى فى أول وهلة أنه زوج أو فرد حتى نستبين ونتأمل حال الانقسام بنصفين أو مقابله بنوع فكر ونظر . فإن كان عدد مَّا يُعْرَف ذلك فيه بسرعة أو كأنه فى أول وهلة مثل الأربعة والثمانية، فإنا إنما نحكم بسرعة أنه زوج[1] لا لأجل أنه ذاتى للأربعة والثمانية — ولكن لأنه قليل ، فيلوح لنا أنه منتصف عن قريب . ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف إلى أن يستثبت . فإذن ليس بيان[2] كون الأربعة زوجا لذاته ، بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التنصف .

وها هنا وجوه أخر يعرف بها أن الزوج عارض لا ذاتى لأصناف العدد لايحتاج إلى التطويل بها . فإذا[3] كان الزوج والفرد عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا أجناس، ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسِّمين — لأن الفصل المقسِّم للجنس هو بعينه الفصل المقوِّم للنوع — فبقى أن يكون كل واحد[4] منهما عرضا عاما بالقياس إلى نوع نوع من العدد وغيره ، وعرضا[5] خاصا بالقياس إلى العدد .

(١) س فإنا نعرف ذلك فى أول وهلة ونحكم به بسرعة : فنقول المثل الأربعة إنه زوج الخ .

(٢) أى ظهور ووضوح . (٣) س فإذن .

(٤) س ساقطة . (٥) س غيره .

الفصل الرابع[(١)]

قيل فى التعليم الأول إنا ربما أعطينا الكلى الأولى[(٢)] ويظن بنا أنا لم نعطه ، وكثيرا مالم نعطه فيظن بنا أنا أعطيناه . والأسباب فى ذلك ثلاثة أمور ، واحد منها هو سبب لما يكون قد أعطينا ويظن أنا لم نعط، مثل قولنا إن الشمس تتحرك فى فلك خارج المركز حركة كذا، وإن القمر يتحرك فى فلك تدويره إلى المغرب حركة كذا، وإن الأرض فى وسط الكل . فإن هذه العوارض تكون مقولة على الكل أولية ويظن أنها ليست كلية بشرط هذا الكتاب[(٣)] .

والسبب فى ذلك أن هذه الأشياء فى الوجود مفردة وطبائعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير فى الوجود، فيظن أن محمولاتها وإن كانت مثلا أولية فليست بكلية، وليس الأمر كذلك . فإن قولنا "شمس" وقولنا "هذه الشمس" مختلفان . وذلك لأن قولنا "الشمس" يدل على طبيعة ما[(٤)] وجوهرما . وقولنا "هذه الشمس" فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه . ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ماهى هذه الشمس ؛ حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس ، كان البرهان مما[(٥)] لم يقم عليه ، بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم . فنبرهن عليها بشىء أو نحكم عليها بشىء لو[(٦)] كانت تلك الطبيعة مقولة على ألف شخص شمسى لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع .

والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة . فيقال "كلية" من جهة ماهى فى الوجود مقولة بالفعل على كثيرين، وليست الأحكام العقلية تقال عن الكليات من جهة ماهى كلية بهذا الشرط . ويقال "كلية" من جهة ماهى محتملة لأن تقال فى الوجود على كثيرين، وإن اتفق أن قيلت[(٧)] فى الحال على واحد مثل بيت مسبع، وكما يحكى من أمر طائر يقال له[(٨)] ققنس[(٩)] حتى يقال إنه

---

(١) س الفصل الرابع فى أنا كيف نعطى الكلى والأولى ونظن أنا لم نعطه .

(٢) أى أعطينا الحكم الكلى الأولى مقدمة فى برهان أو نتيجة له .

(٣) أى التعليم الأول .

(٤) س ساقطة .

(٥) ب ما .

(٦) س حتى لو وهو أوضح .

(٧) فى المخطوطات الثلاثة قيل .

(٨) س لها .

(٩) لعله تحريف لكلمة فوقنس اسم الطائر الخرافى .

يكون فى العالم واحد [١] فإذا بطل حدث من جيفته أو[٢] رماد جيفته مثله [٢] آخر. و يقال "كلية" لما ليس له فى الوجود بالفعل عموم ولا أيضا له فى الوجود إمكان عموم ، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لايمنع أن يكون فيه شركة، و إن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم اليه ويدل على أنه لايوجد إلا واحدا أبدا. وأما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور أنها واحدة بالعدد شيئا واحدًا ، بل تصورها شىء غير مانع وحده عن[٣] أن تقال فى العقل على كثيرين . ولكن معنى آخر وراء تصوره هو الذى يمنع العقل عن تجويز ذلك .

والجزئى المقابل له فهو الذى نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد بما هو زيد . ولا يمكن أن تكون هوية زيد ، بما هو زيد ، لا فى الوجود ولا فى التوهم — فضلا عن العقل — أمرا مشتركا فيه .

فالطبائع الكلية تقال على هذه الوجوه الثلاثة . وكان الأخير منها يعم الأولين . وهو أن العقل لايمنع أن يكون المتصور منها مشتركا أو ينضم إلى تصوره معنى آخر . وليس هذا نفس الطبيعة كالحيوانية، بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار ، وهو أزيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة. و إنما يشترط هذا و ينبه عليه حتى لايظن أن هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذى [٤] هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة ؛ بل هو اعتبار طبيعة الشىء فقط .

فهذا هو الذى ينبغى أن نجعله[٥] الكلى المعتبر فى العلوم وفى موضوعات المقدمات . ويجب أن تتذكر ما سمعته من هذا المعنى فى مواضع أخرى . ولا يجب أن تكون أمثال هذه القضايا عندك شخصية ، بل يجب أن تعتقد أن المقدمة الشخصية هى مايكون موضوعها شخصا مثل زيد وكلّ مانفسُ تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه. وأما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلى ومقدمته كلية .

---

(١) س واحدا .
(٢-٢) ساقطة فى س .
(٣) س ساقطة .
(٤) م بالذى .
(٥) س يجعل

ولا تسل (١) كيف كان كليته من الوجوه الثلاثة بعد أن يصح الواحد الآخر(٢) كذلك(٣). فإذا قلت إن الشمس كذا وحكمت على الشمس من جهة ماهى شمس ، فقد حكمت على كل شمس لو كانت (٤) ، إلا أن مانعا يمنع أن تكون شموس كثيرة فيمنع أن يشترك فى حكمك الكلى كثيرون ، وأنت جعلته كليا . فالحكم على الشمس بالإطلاق ذاتى أولى(٥) ؛ وعلى هذه الشمس غير أولى . فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة

وأما الثانى من الأسباب الثلاثة فهو سبب الشبهة الثانية ؛ وهى (٦) كأنها عكس هذه الأولى فى الوجهين جميعا . أحدهما فى أنه لم يضع المقول على الكل فظن (٧) أنه وضع . وكان هناك وضع فظن أنه لم يضع . والثانى أن السبب فيه أنه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما(٨) حسب أنه كلى ولم يكن فى الحقيقة كليا إذ كان قد فاته أنه أولى ؛ وكان هناك (٩) حكم على واحد فظن أنه لم يحكم كليا . وهذا (١٠) كما يقول القائل (١١) إن التوازى أولى لخطين يقع عليهما خط فيعجل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قائمة . وذلك لأنه لايخلو شىء من خطين بهذه الصفة إلا وهما متوازيان . فظن المقول على الكل كليا وليس كذلك : لأن شرط الأولية فائت ، لأن الزاويتين اللتين من جهة واحدة — وإن لم تكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين لكن مجموعهما مثل قائمتين — فإن التوازى يكون محمولا على الخطين . وهذان(١٢) الخطان وذانك الخطان يعمهما شىء التوازى موجود له أولا . وذلك الشىء هو خطان وقع عليهما خط فصير الداخلتين من جهة واحدة معادلتين (١٣) لقائمتين ، سواء كانتا متساويتين وقائمتين أو مختلفتين .

وأما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة . وهى شبهة توقع فيها الضرورة أو الخطأ . أما الضرورة فإذا كان الشىء الكلى العام لأنواع مختلفة لا اسم له . فيبين الحكم فى كل واحد من أنواعه التى لها (١٤) أسماء ببيانات خاصة . فإذا لم يوجد الحكم لشىء أعم منه لفقدان الاسم العام ظن أنه

---

(١) س ولا تبال . ب تبل . (٢) ب الأخير (٣) س لذلك .
(٤) أى كل شمس افترض وجودها . (٥) س + بل كلى . (٦) س ساقطة .
(٧) س وظن . (٨) س وكان الحكم على ما .
(٩) أى فى الحالة الأولى ؟
(١٠) يقصد بها الحالة الجديدة وهى الحالة التى فيها وضع للقول على الكل وظن أنه لم يوضع .
(١١) س قائل . (١٢) س فهذان . (١٣) س معادلتين معا
(١٤) م 6 ب التى هى .

أولى لكل واحد منها ، وأن الحكم منا عليه كلى . مثاله أن يبرهن فى المقادير أن المقادير المتناسبة أذا بدلت تكون متناسبة ؛ و يبرهن أيضا فى الأعداد أن الأعداد المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة[١] وقد يبرهن فى كل واحد منها[٢] ببرهان آخر . ولكن المبرهن عليه ليس أوليا لواحد منهما . بل هو أولى لكل كم[٣] إلا أن اسم الكم لا يوضع فى[٤] صناعة الحساب ولا فى صناعة الهندسة لأن صناعة الحساب يوضع العدد فيها على أنه[٥] أعم جنس ولا يتجاوز . وصناعه الهندسة يوضع فيها المقدار[٦] على أنه أعم جنس ولا يتجاوز . فكأن اسم الكم معدوم[٧] بحسب الصناعتين ، وكأنه ليس فى إحدى[٨] الصناعتين للمعنى العام اسم . فيظن[٩] فى كل صناعة أن هذا العارض أولى لموضوع صناعته[١٠] وهو فى الحقيقة[١١] أولى لجنس موضوعى الصناعتين . وكذلك هذا [١٠٠ ب] التبدل[١٢] متقرر فى الأزمان وفى النغم وفى الأقوال وفى غير ذلك مما هو كم بالذات أو ذو كم .

والسبب الذى يقع لأجله أن يبرهن لا على العام الذى الحكم عليه أولى ، بل على أنواعه ، إما فقدان الاسم على ماقلنا ، وإما لأن العام الأول خارج عن أعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية ، وإما لأن البرهان على العام صعب جدا ، ولكنه على نوع نوع من أحوال تخص ذلك النوع سهل ؛ وإما لأن العام لاينتصب بحذاء[١٣] الخيال لأنه جنسى[١٤] ، والنوعيات التى تحته تكون أقرب إلى الخيال فتنتصب بحذائه ؛ ويكون شأن ذلك العام أن يبرهن عليه بتخييل[١٥] ما كالتشكيلات[١٦] الهندسية .

وهذه المعانى كلها مجتمعة فى مسألة التبديل : فإن اسم الكم غير جائز فى الصناعتين . وأيضا الكم ليس من موضوعات إحدى[١٧] الصناعتين . وأيضا فإن البرهان إنما تسهل إقامته على المقادير

---

(١) وذلك مثل قولنا إذا كانت ٢ ألى ٤ = ٦ ألى ١٢ ، كانت ٢ ألى ٦ = ٤ ألى ١٢ .

(٢) س برهن على كل واحد منها . (٣) س ما . (٤) س إلا فى ؛ وهو خطأ .

(٥) س أنها

(٦) المراد بالمقدار هنا الكم المتصل كالسطح والخط والجسم فى مقابل الكم المنفصل وهو العدد .

(٧) س فكان اسم الكم معدوما . (٨) س أحد .

(٩) م ويظن . (١٠) س صناعة . (١١) س بالحقيقة .

(١٢) س ٦ ب التبديل . (١٣) م بحد . (١٤) س جنس .

(١٥) م بخيل . (١٦) س كالأشكال . (١٧) س أحد .

من جهة حال الأَضْعَاف، ويقوم على العدد من جهة حال الأجزاء. فيكون قد قام على كل واحد [١] من جهة تخصه، وصعب إقامته بنحو يعمهما[٢] جميعا . وأيضا لأن تخيل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم أسهل من تخيل[٣] الكم. ولهذا السبب يوضع للكم بحث[٤] يخصه كما وضع لأنواعه ، بل لم ينسب إلى المقدار — من جهة ماهو مقدار — مباحث كثيرةٌ ، بل خُصَّ أكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة ، إذ كانت نسبة الأحكام إلى [٥] النوعيات من الخط والسطح والجسم أسهل من نسبتها إلى المقدار المطلق بحكم القياس إلى التخيل .

فهذا وجه وقوع سبب هذا الخلط [٦] من قِبَل الضرورة ؛ وأما كيفية وقوعه من جهة الغلط : وذلك أن ينظر الإنسان أول نظرة فى آحاد معنى عام كمثلث مثلث من أنواع المثلث العام من غير أن يحس كيفية الوجه فى استيفائها كلها ، فإن[٧] كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها ، فيبيِّن فى كل واحد[٨] منها أمراً ببرهان عام أو برهان[٩] خاص لكل واحد . وله أن يبتدئ فيبيّن ذلك فى المثلث المطلق لأنه[١٠] له أولا ، إلا أن الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات . فحينئذ كيف يمكنه أن ينتقل إلى المثلث المطلق إلا أن يعمل على الاستقراء المغالطى، وهو أن ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة — أو غير متحقق استيفاؤها — إلى الكلى . فإن هذا ليس مغالطة فى الجدل ، وهو مغالطة فى البرهان : لأنه لا يلزم من وجود أى حكم كان فى جزئيات شئ لم يشعر باستيفائها يقينا أن نحكم بالحكم اليقين [١١] على الكل . وأما الحكم الإقناعى الشبيه باليقين، فقد يجوز أن يحكم به . ولذلك[١٢] ليس هذا مغالطة فى الجدل وهو مغالطة فى البرهان: لأن هذا الناظر فى الجزئيات من المثلثات كيف يتنبَّهُ [١٣] للشئ الذى هو المثلث المطلق مالم يكن تيقن استيفاء[١٤] الأقسام التَّيَقُّنَ الذى لو كان حصل له كان له بعد أن ينقل الحكم إلى المثلث المطلق الذى الحكم له أولىٌّ وعليه كلىٌّ ؟ وإذا لم يتنبه لذلك، حسب أن الحكم أولىٌّ لتلك الجزئيات ، وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب . ومن أراد ألا يضل فى معرفة أن الحكم أولىٌّ، فيجب إذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع

---

(١) س ساقطة .
(٢) س يعمها .
(٣) س ، م تخييل .
(٤) س ساقطة .
(٥) س فى .
(٦) م ، س الغلط .
(٧) س أو إن .
(٨) س أحد .
(٩) س ببرهان .
(١٠) ب لأن له .
(١١) س اليقينى .
(١٢) م وكذلك
(١٣) م يبينه .
(١٤) س باستيفاء .

جملة المعانى إلا واحدا منها ، ويبدل ذلك الواحد دائما : فما إذا أثبت وبطلت البواقى ، ثبت الحكم ، وإذا [١] ارتفع وإن بقيت البواقى — لو أمكن ذلك — ارتفع الحكم . فالحكم له أولا . مثال هذا : مثلث متساوى الساقين من نحاس ، وهو أيضا شكل . فإذا رفعت تساوى الساقين وكونه من نحاس ، وأثبت المثلث ، وجدت كون ثلاث زوايا منه كقائمتين [٢] ثابتا . ولو أمكن أن يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث ، كان الحكم ثابتا . ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى . ثم إذا رفعت المثلث وبقى الشكل ، لم يبق هذا الحكم . فمن جانب [٣] تساوى الساقين وكونه من نحاس ، تجد الحكم ثابتا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث . ومن جانب الشكل ، تجد الحكم مرتفعا مع وضع الأمرين ورفع المثلث . فيجتمع من الامتحانين أن الحكم كلى للمثلث لا غير .

(١) س وإن . (٢) س مساوية لقائمتين . (٣) س جهة .

الفصل الخامس[1]

فى تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسباتها[2]

ثم إن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وذلك إذا كانت على [3] مطلوبات ضرورية . قيل : لأن ما يكتسب بوسطٍ مايجوز أن يتغير لايكون ثابتا لايتغير . بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لايقع فيها إمكان تغير .

والأمور الضرورية [4] على وجهين : أمور ضروروية[4] فى اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض ضروريا فى الجوهر والطبيعة ، وهذه لوازم خارجة . وقد أوضحنا قبل أنها[5] لاتنفع فى كسب العلم اليقينى ؛ وضرورية[6] فى الجوهر والطبيعة ، وهى الأمور الموجودة بذاتها .

أما الداخلة فى حدّ الموضوع فهى ضرورية للموضوع فى جوهره . وأما[7] التى الموضوع داخل فى حدها ، فالموضوع لها ضرورى فى الجوهر ، وهى ضرورية للموضوع فى اللزوم أيضا : إمّا على الإطلاق وإما على المقابلة . والتى على المقابلة ، فالمأخوذ منها فى البرهان ما كان ضرورى اللزوم للنوع الواحد . فإن كان مما يوجد ولا يوجد فى موضوع واحد بالنوع ، فليس داخلا فى البرهان على الأمر الضرورى من حيث ماهو ضرورى .

وأما كيف نرتب هذه ليكون منها العلم اليقين فنقوله بعد .

قالوا : وكل قول يُنْتِجُ به أمر ضرورى وليس ضروريا[8] فإن للمعاند أن يقول إن الملزوم الذى وضعته ليس دائم الوجود ، فما يلزمه ليس بدائم الوجود ، إذ لايجب أن يكون دائم الوجود. فإن كان إبطال النتجة المدّعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل ، فإن[9] استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بألاّ يكون فيها هذا المطعن .

---

(1) م و ب ساقطة . (2) س ومناسبتها . (3) س ساقطة .
(4-4) ساقط فى م . (5) س أنه . (6) أى وأمور ضرورية .
(7) س ساقطة . (8) أى وليس ذلك القول ضروريا . (9) م و ب فإذن .

فتبيّن من هذا أن الذين يقتصرون فى أخذ المبادئ على أن تكون صادقة فى نفسها، أو مقبولة : أى معترفا[١] بها عند قوم أو إمام، أو مشهورة : أى يعترف بها كافة الناس وتراها ، من غير أن تكون أولية الصدق — وربما كانت غير صادقة كما نعرفه فى "كتاب[٢] الجدل" ، فقد يضلون السبيل : فإن استعمل المقبولات والمشهورات وأمثالها فى طلب اليقين مغالطة أو غلط وبلاهة : إذ يمكن أن تكون كاذبة . وأما الصادقات فإذا لم تكن مناسبة للجنس الذى فيه النظر ، وكانت خارجية غريبة ، لاتبين شيئا من الجهة التى بمثلها يقع اليقين العلمى[٣] وإن كان يقع بها يقين مّا لأنها لاتدل على العلل : إذ العلل مناسبة للشئ . وإنما تُعطى صدقَ النتيجة فقط[٤] ، لاضرورةَ صدقِها أو[٥] لميّة صدقها .

وليس كل حق مناسبا[٦] وخصوصا إذا لم يكن ضروريا : فإنه إذا كان الأوسط غير ذاتى وغير ضرورى للأصغر، فلا يخلو إما أن يكون الأكبر ضروريا أو[٧] غير ضرورى . فإن لم يكن ضروريا[٧] كان اليقين بنسبته إلى الأصغر غيرَ ثابت ؛ فلم يكن يقينا محضا ، إلا أن يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن، لا من جهة ما هو موجود بالضرورة . وإن كان ضروريا فإنما هو ضرورى فى نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه ، لأنه يمكن أن يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير ضرورى له . فحينئذ لايبقى الشئ الذى كان عُلِمَ بتوسطه فيزول حينئذ الظن والشئ موجود فى نفسه . فإنا[٨] إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشى وكل ماش حيوان ، فإذا لم يمش بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى ، فلم تَدْرِ حينئذ أنه حيوان أو ليس بحيوان . والأمر فى نفسه باق .

فإن قال قائل[٩] إن هذا اليقين لايزول وإن زال الحد الأوسط : لأن قولنا كل ماش حيوان معناه كل شئ موصوف بأنه ماش وقتا مّا فهو حيوان[١٠] دائما — مادام ذاته الموضوعة للشئ موجودة — فإن كل شئ موصوف بأنه ماش فهو حيوان[١٠] يقينا وإن لم يمش — على ما علم فى "كتاب

---

(١) م ، ب ، س معترف . (٢) س باب . (٣) ب العلى .

(٤) س فقد . (٥) س ولا . (٦) أى مناسبا للنتيجة المطلوبة : ومعنى مناسب للنتيجة أن يكون المحمول صادقا على جنس بعينه . قارن ٧١ب٢٣ ، ٧٤ب٢٥ ، ٧٥ب٣٥ من أرسطو .

(٧—٧) م ساقط . (٨) م فأما .

(٩) ب ساقطه . (١٠—١٠) س ساقط .

القياس "، فتكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية : لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه يمشي — ولو مشي وقتا ما — ضروري ؛ والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم .

فالجواب عن هذا إنما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة إلى قياس برهاني، لولا ذلك لم يفد اليقين. وذلك لأن الكبرى الضرورية المأخوذ ضرورتها على نحو ضرورة " كتاب القياس "، لا على نحو ضرورة " كتاب البرهان " — وهي[1] قولنا كل ماش بالضرورة حيوان[2] — حقيقها أن كل شيء من شأنه أن يمشي فهو حيوان بالضرورة . فلا يخلو إما أن يكون عُرِف بالعلة أن كل ما من شأنه أن يمشي فهو حيوان، أو لم يكن عُرِف بالعلة . فإن[3] كان لم يعرف[3] بالعلة واللمية لم يكن اليقين ثابتا حقيقيا كليا على ما أوضحناه قبل . وإن كان عُرِف، فإنما اكتسب اليقين بقياس العلة . وهذا المشي يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية بالإنسان من وجه، و بالحيوان من وجه آخر على ماقيل فى الأبواب المتقدمة . فيكون إنما (١٠١ ا) صار هذا القول برهانيا لأن الأوسط فيه عرض ذاتي — وهو المشي .

ثم إن تحقيق حال المقدمتين إذا عُرِفتا باليقين يرجع بالمقدمتين فى القوة إلى مقدمتين كبراهما ضرورية : وذلك لأن قولنا " كل واحد مما يمشي وقتا مّا فهو حيوان بالضرورة " قوته قوة قولنا " كل ما من شأنه أن يمشي و يمكن أن يمشي و يصح أن يمشي فإنه حيوان بالضرورة " . وقولنا " كل إنسان يمشي " فإنه فى قوة قولنا " كل إنسان يصح أن يمشي " ومتى صدق صدق هذا معه .

و إذا[4] كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها ، وكان[5] قولنا " كل ما شأنه أن يمشي فهو حيوان " قولا يقينا معلوما بعلته ، وكان الأوسط عارضا ذاتيا للحدين باعتبارين، كان القياس برهانيا، وكان كأنك تقول : كل إنسان يمكن أن يمشي و يصح أن يمشي، و كل ما أمكن أن يمشي وصح أن يمشي فهو حيوان . فلما كان القيـاس المذكور فى قوة هذا القياس ، أنتج يقينا وليس يضر فى ذلك ألا يكون[6] هو هـذا القياس بعينه بالفعل ، فإنه ليس اليقين . إنما جاء من كونه بالفعل هكذا . بل لو لم يكن إلا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين، بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ، ولو لم يكن فى قوته[7] ذلك استحال وقوع اليقين به[8] .

---

(١) س وهو . (٢) س + بهذا اليقين . (٣-٣) ساقط فى س .

(٤) س فإذا . (٥) س فكان .

(٦) س وليس يضر ذلك فى ألا يكون الخ . (٧) س قوة . (٨) س ساقطة

وكما أنه قد كان يمكن أن تُنْتَج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة ، فكذلك قد يمكن أن تنتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية . وكما أن النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين[١] القياس بل من جهة[١] أنها كانت بذاتها صادقة، وأن من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالعرض ، كذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس، بل من جهة أنها بذاتها ضرورية، وفي قوة الحدود أن تغلب على نحو نتيجتها ضرورتُه[٢] .

وكما أن هناك قد يُشَكُّ متى أُحِسّ بكذب المقدمات ، فلا ندرى أن النتيجة[٣] صادقة أو كاذبة — وإن كانت صادقة فى نفسها — مالم يُعْلَم صدقها فى نفسها بوجه آخر ، كذلك ها هنا نشك فلا ندرى هل النتيجة ضرورية[٤] أو غير ضرورية[٤] ما لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفى قوتها ، أو لا يلوح عنها بل عن مقدمات أخرى .

وكما أن هناك لم يكن يمكن أن تُنْتَج كاذبةٌ عن صوادق ، كذلك ها هنا لا يمكن إنتاج غير ضرورية ونسبتا[٥] الحد الأوسط ضروريتان .

والمقدمات العرضية وإن كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة . وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة[٦] : فإن كل قياس ينتج بالضرورة ، وليس كل قياس ينتج ضروريا . وإذا كان القول[٧] منتجا بالضرورة ، فإن[٨] لم ينتج ضروريا فإنه لا يعرى عن فائدة ، بل لا بد من أن يتبعه فائدتان : إحداهما العلم بوجود شىء وإذ لم يكن يقينيا فإننا[٩] نجهل سببه . ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقينى ، كما أنه فرق بين أن يعرف أن كذا كذا وأن يعرف لِمَ كذا كذا . وهذا وإن لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهةٍ مّا فى البرهان : لأن الشىء إذا ثبت دخوله فى الوجود لم يقصر البرهان عنه أو[١٠] يكشف من كنه لِمِّيَّتِهِ . والثانى إلزام الخصم والمخاطب عندما سمح بتسليم المقدمة . وهذا بعيد عن مأخذ البرهان ، لأن البرهان

(١–١) س ساقط .

(٢) ب ، س ضرورية . والظاهر أنها ضرورته أى ضرورة اللزوم .

(٣) س + فيها .

(٤–٤) ساقط فى س .

(٥) أى لا يمكن إنتاج غير ضرورية عن نسب ضرورية .

(٦) ما ينتج بالضرورة أى ما تلزم نتيجته عن مقدماته لزوما منطقيا ضروريا ، وما ينتج ضروريا أى أن ينتج نتيجة ضرورية .

(٧) يريد بالقول هنا مقدمات مؤلفة على نحو خاص كالقياس مثلا .

(٨) س وإن .

(٩) س فإنها .

(١٠) معناها إلى أن .

لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة ، بل على تسليم الحق إياها وأن تكون ضرورية . ولا تكون ضرورية على النحو المأخوذ فى البرهان إلا أن تكون محمولاتها، مع ضرورتها، ذاتية على أحد وجهى الذاتى : فإن الضروريات الخاصة بكل جنس هى إما أجناسها وفصولها ، وإما عوارضها الذاتية . وما سوى ذلك فهى إما ضروريات غريبة ، وإما غير ضروريات بل أعراض مطلقة ، ولا يعلم منها[1] لمية شىء ألبتة . فإذا[2] كان الأوسط للأصغر ذاتيا، والأكبر للأوسط ذاتيا، لم يمكن أن ينتقل من علم إلى علم آخر . بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسة ، والعدديات بالعدد . ولم يدخل فى[3] شىء من العلوم بيان منقول[4] أو بيان غريب إلا فيما يشتركان فيه — وسنوضح هذا بعد — فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة .

(١) س ساقطة .

(٢) س وإذا .

(٣) س ساقطة .

(٤) ب مقول .

الفصل السادس [١]

فى موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها واقتران[٢] مبادئها ومسائلها فى حدودها المحمولة

نقول [٣] إن لكل واحد من الصناعات — وخصوصا النظرية — مبادئ وموضوعات ومسائل . والمبادئ هى المقدمات التى منها تُبرهَن تلك الصناعة ولا تُبرهَن هى فى تلك الصناعة : إما لوضوحها ، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن [٤] فيها [٥] وإنما تبرهن فى علم فوقها ، وإما لدنو شأنها [٦] عن أن تبرهن فى ذلك العلم ، بل فى علم دونه ، وهذا قليل .

والموضوعات هى الأشياء التى إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها ، والعوارض الذاتية لها . والمسائل هى القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو عوارضه ، وهى مشكوك فيها فيستبرأ [٧] حالها فى ذلك العلم .

فالمبادئ منها البرهان ، والمسائل لها البرهان ، والموضوعات عليها البرهان . وكأن الغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتية ، والذى لأجله ذلك [٨] هو الموضوع ، والذى منه (هو) المبادئ .

ونقول : إن المبادئ على وجهين : إما مباد خاصة بعلمٍ عِلمٍ مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعى ، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضى . وإما مباد عامة وهى على قسمين : إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا "كل شئ إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب" ، وإما عامة لعدة علوم مثل قولنا "الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية" : فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة [٩] وعلم اللحون وغير ذلك ، ثم لا يتعدى ماله

---

(١) م ، ب ساقطة . (٢) ب ، م واقتراق . (٣) س وتقول .

(٤) م تتبرهن . (٥) س فيه . (٦) س منزلتها .

(٧) س فيستبين . (٨) س ساقطة .

(٩) م الهندسة وهو خطأ لأنها ذكرت قبل .

تقدير مّا(١) : فإن هذه الأشياء هى المساو يات(٢) فى الكميات وذواتها(٣) لا غير : فإن المساواة لاتقال لغير ما هو كم أوذوكم إلا باشتراك(٤) .

والمبادئ الخاصة التى موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتهاأو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة (٥) فهى المبادئ الخاصة بالصناعة — كانت محمولاتهاخاصة بالموضوع أوغير خاصة به(٦) بل بجنسه ، مثل المساواة فى مقدمات من الهندسة والعدد ، و إن كان استعمالها فى الصناعة يخصصها بها : لأن المساوى فى الهندسة مساوى(٧) مقدار ، وفى العدد مساوى عدد، وكلاهما خاص بالصناعة. والمضادة فى مقدمات من العلم الطبيعى والخلقى على ذلك الوجه بعينه : فإن المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ، ولا المضادة أيضا خاصة بموضوع العلم الطبيعى من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعى والاعتبار على الظاهر. ولكن إن كان شئ مماهو من الأعراض الذاتية محمولا على موضوع العلم أونوع موضوعه أو جزء موضوعه فى المبادئ، كانت المبادئ خاصة كقولنا" كل عدد زوج منقسم بمتساوين"، فالمنقسم بمتساو يين خاص بجنس موضوع الزوج . و إن قلنا" كل عدد ينقسم بمتساو يين فهو زوج"، كان(٨) المحمول خاصا بنفس الموضوع . وأما(٩) إذا كان الموضوع فى المبدأ خارجا عن موضوع الصناعة أو أعم منه ؛ فهو مبدأ غير خاص.

والمبادئ العامة تستعمل فى العلوم على وجهين : إما بالقوة و إما بالفعل . و إذا(١٠) استعملت بالقوة لم تستعمل(١١) على أنها مقدمة و جزء قياس؛ بل استعملت(١٢) قوتها فقط فقيل(١٣) إن لم يكن كذا حقا فمقابله — وهو كذا — حق ؛ ولا يقال لأن كل شىء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب : لأن هذا مشهور مستغنى عنه إلا عند تبكيت المغالطين والمناكرين . و إذا استعملت بالفعل خصصت(١٤) إما فى جزءيها معا كقولنا فى تخصيص هذا المبدأ المذكور فى العلم الهندسى "كل مقدار إما مشارك و إما مباين". فقد خصصنا الشىء بالمقدار، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين . وأما فى الموضوع فكنقلنا المقدمة العامة : وهى كقولنا(١٥) " كل الأشياء

(١) أى ماله مقدار أو كم .

(٢) س هى المساواة . (٣) م وذورها . (٤) م بالاشتراك .

(٥) م ،ب الخاصية . (٦) س ساقطة . (٧) س مساو .

(٨) س وكان . (٩) س فأما

(١٠) س فإذا استعملناها . (١١) س فهى لا تستعمل . (١٢) س بل إنما تستعمل .

(١٣) س حتى يقال (١٤) س واستعمالها بالفعل هوأن تخصص. (١٥) س قولنا .

المساوية لشىء واحد متساوية " إلى أن " كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية " . نخصصنا الشىء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله . وهذا على الاعتبار[١] الذى مضى لنا أيضا .

ونقول أيضا إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين : إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله ، أو بحسب مسألة أو مسائل .

ونقول إنه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب . وقد [١٠١ب] يكون غير مفرد ؛ بل تكون فى الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك فى شىء تتأحّد به ، وذلك على وجوه : فإنها إما أن تشترك فى جنس هو الشىء المتحد به ، اشـــتراك الخط والسطح والجسم فى جنس تتحد به وهو المقدار . أو تشترك فى مناسبة متصلة بينها[٢] اشتراكَ النقطة والخط والسطح والجسم ؛ فإن نسبة الأول منها إلى الثانى كنسبه الثانى[٣] إلى الثالث والثالث إلى الرابع . و إما أن تشترك فى غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب — أعنى الأركان والمزاجات والأخلاط والأعضاء والقوى والأفعال — إن أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى الصحة ؛ وموضوعات العـــلم الخلق فى نسبتها إلى العادة[٤] . و إما أن تشترك فى مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام ، فإنها تشـــترك فى نسبتها إلى مبدأ واحد إما طاعة الشريعة أو كونها إلهية .

وأيضا فإن موضوع العلم إما أن يكون قد أخذ على الإطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى، ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب . و إما أن يكون قد أخذ لا على الإطلاق، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلا ينوّعه ، ثم طلبت عوارضه الذاتية التى تلحقه من تلك الجهة مثل النظر فى عوارض الأُكَر المتحركة .

و"المسألة" إما بسيطة حملية ؛ و إما مركبة شرطية . والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول : كل مسألة بسيطة فهى منقسمة إلى محمول وموضوع . فلنتأمل أولا جهة الموضوع فنقول : إن الموضوع[٥] فى المسألة الخاصه بعلم ما إما أن يكون داخلا فى جملة موضوعه[٦] أو كائنا من جملة الأعراض الذاتية له . والداخل فى جملة موضوعه إما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع

---

(١) س اعتبار . (٢) م وب بينهما . (٣) س كالثانى .
(٤) س الخلق والعادة . (٥) فنقول إن الموضوع ساقط فى م .
(٦) أى موضوع ذلك العلم الخاص .

أو كثير الموضوع مثل قولنا: هل الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له؟ وذلك فى مسائل العلم الطبيعى ؛ و إما نوع له كقولنا: هل الهواء المحبوس فى الماء يندفع إلى فوق بالطبع أو للانضغاط[١] القاسر ؛ وهل الغضب مبدؤه الدماغ أو القلب ؟ والكائنة من أعراضه : فإما عرض ذاتى لموضوعه كقولنا: هل حركة كذا مضادة لحركة كذا؟ أو عرض ذاتى لأنواع موضوعه كقولنا: هل الإضاءة الشمسية مسخنة، أو عرض ذاتى لعرض ذاتى له كقولنا : هل الزمان بعد السكون ؟ فإن الزمان عارض للحركة التى هى عرض ذاتى للجسم ، أو عرض ذاتى لنوع عرض له كقولنا : هل إبطاء الحركة هو لتخلل سكون ؟ فإن الإبطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض : فإن بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطئ ألبتة .

ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول : إن المحمول فى المسألة على أنها مجهولة الإنية وتطلب فيها الإنية ، لا التى هى مجهولة اللمية[٢] وتطلب فيها اللمية دون الإنية ، لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل ، أو شيئا مجتمعا منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة. فإن المحمولات الذاتية التى تؤخذ فى حد الشىء يجب أن تكون بينة الوجود للشىء إذا تحقق[٣] الشىء كما قد علمت ؛ وإن كان يمكن فى بعضها أن تبين بحد أوسط : لكن ليس كل بيان بحد أوسط فهو قياس ؛ فإن الأوليات قد يمكن أن تبين بوجه مابحد أوسط ، مثل[٤] أن يجعل الحد الأوسط حد المحمول أو رسمه[٥] ، أو يجعل الأوسط كذلك للأصغر ، فيوسط بين الموضوع و بين المحمول . وليس مثل ذلك قياسا عند التحقيق : فإن القياس إنما يكون قياسا على الإثبات والإبانة إذا كان على خفى الثبات ؛ و يكون قياسا على اللم إذا كان على خفى[٦] اللم . وقد يجتمعان وقد يفترقان . وأما طلب أن هذا المحمول هل هو حد أو جنس أو فصل ، فهو مما يجوز أن يكون مطلوبا: لأن كون الشىء طبيعة ما وكونه جنسا ما أو فصلا لشىء أمران مختلفان . فإن الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ؛ ومن جهة أخرى ، و بالقياس إلى الإنسان، هو فصل جنس. فيشبه أن يكون إنما يُشكل فى مثل هذا أنه هل هو جنس للإنسان أو ليس بجنس ، أو هل هو فصل له أو لجنسه أو ليس . ولا يشكل أنه هل هو للإنسان موجود من جهة ما هو معنىً ما من شأنه أن يكون جنسا أو فصل جنس إذا اعتبر له اعتبار العموم .

---

(١) س أو الانضغاط . (٢) هذه قراءة س أما م وب فتقرآن الإنية . (٣) س حقق .

(٤) م وب مثال . (٥) أى تعريف المحمول بالحد أو الرسم .

وقد ينبه أيضا على وجود أمثال هذه المحمولات المقومة الذاتيات ببيانٍ ما ، مَنْ ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادئ الأولية . وأيضا قد يبرهن على وجودها لشيء ما إذا كان عُرِفَ بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره : فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب إلى شيء ، أو له فعل أو انفعال ولم يكن عرف ذاته : مثل أنا نطلب هل النفس جوهر أو ليس بجوهر ؛ والجوهر جنس النفس . ولكن إنما نطلب هذا إذا لم نكن بعد عرفنا النفس بذاتها ، ولكن عرفناها من جهة ما هى مضافة إلى البدن وكمال ما له ، وتصدر عنها الأفاعيل الحيوانية . وبالجملة إذا عرفناها من جهة أنها شيء هو كمال كذا ومبدأ لكذا فقط ؛ فنكون بعد ما عرفنا[1] ذاتها ، فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها[2] ثم طلبنا حمل جنسها عليها . فإذا لم نكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل أمر آخر عليها — ذلك الأمر جنس لذاتها — لم يكن المحمول فى طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع فى القضية ؛ بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذى يطلب المحمول له . وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا نكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ، بل عندنا منهما اسم فقط : كما نطلب هل الصورة جوهر أم لا : فإنا إذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر ، وعرفنا[3] أنه الموجود لا فى موضوع ، وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع ، وعرفنا ما الصورة — فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة[4] ، بل تتقوم بها ، وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات ؛ أو قابل[5] متقوم دون الهيئة التى فيهما[6] وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف[7] بدلها ؛ أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الأمر الذى هو مادة أو قابل — عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتج إلى وسط . ولكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال ، أخذنا نحتج ونقيس من غير حاجة إلى القياس .

بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة ، كانت محمولاتها من أعراضها الذاتية ، وأجناس أعراضها وفصول أعراضها وأعراض أعراضها . فإن كانت موضوعاتها من أعراضها الذاتية ، جاز أن تكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن[8] أنواعه وفصوله وأعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصولها وما يجرى مجراها . وقد تكون محمولات الصنفين من الموضوعات

---

(١) أى لم نعرف . (٢) س فوضعناها . (٣) م الواو ساقطه .
(٤) لا تقوم دونها تلك المادة أى لا تتقوم بدونها . (٥) أى كل قابل .
(٦) فى المخطوطات فيها . (٧) م يختلف . (٨) س ساقطة .

عوارض ذاتية لجنس كالمساواة فى علم الهندسة والعدد ، وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل فى العلم الطبيعى : فإن القوة والفعل من العوارض الخاصة[١] بالموجود[٢] . والمضادة أيضا إذا استعملت فى العلم الطبيعى كانت من العوارض الخاصة بجنسه[٣] . وإنما[٤] لاتكون محمولة فى مسائل العلم الرياضى لأن موضوعات العلم الرياضى إما غير متحركة وإما متشابهة الحركة لا مضادة فيها ، وإن لم تتفق حركاتها من كل جهة . وأما موضوعات العلم الطبيعى فمهيأة للتغير[٥] بين الأضداد .

فأما إذا كان المطلوب هو[٦] اللمية دون الإنية فيصلح أن يجعل مقوم ما حدا أوسط يبين به مقوم آخر إذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر له : إذ يكون الأكبر أولا للأوسط ، ونسبته[٧] تكون للأصغر : كالمدرِك فإنه أولا للناطق والحاس ثم للإنسان .

وأقول إن كل مالم يصلح[٨] أن يكون محمولا فى المسائل البرهانية فلا يصلح أن يكون محمولا فى المقدمات البرهانية ألبتة سواء كانت مبادئ خاصة أو مبادئ عامة ، إلا الأجناس والفصول وما يشبهها فإنها[٩] يجوز أن تكون محمولة على أنواعها فى المقدمات . فإنه يجوز أن يكون الأكبر جنسا للأوسط أو فصلا ، والأوسط عرضا ذاتيا للأصغر . ويكون[١٠] كما أن العرض يجوز أن يبتدأ فيطلب ، فكذلك يجوز أن يبتدأ فيطلب جنسه أو فصله . وأيضا يجوز أن يكون الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا ، والأكبر عرضا ذاتيا للأوسط . فمن هذه الجهة تدخل الأجناس والفصول فى جملة المحمولات .

وإذا كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتى لفصل الشىء أو لجنسه أوضح منه للشىء ، جاز أن[١١] يوسط الفصل أو الجنس . وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف للشىء ، أو المفصول بالعرض أعرف للشىء ، جاز أن يوسط هذا الأعرف . وأما أن يكون الأكبر مقوما

---

(١) م ، ب الخاصية .
(٢) م الموجود .
(٣) س لجنسه .
(٤) س إنما .
(٥) س للتعبير .
(٦) س هى .
(٧) س وبسببه يكون وهو أدق .
(٨) م ساقطه فى م .
(٩) س ، ب فإنه .
(١٠) س فيكون .
(١١) م جاز فى .

للأصغر فليس يقع إلا [١٠٢ ا] على الوجه المحدود . فإن طلب مطالب[١] وقال : لما كان من حق الجنس ألا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع فى الأصغر ولا يعرف وجود جنسه ؟ فالجواب عن ذلك أن الجنس — كما علمت — ليس مما لا يحمل جملة على النوع وجها من وجوه الحمل ألبتة، بل ما لم يخطر معناه بالبال، ومعنى النوع بالبال، ولم[٢] يراع ألبتة النسبة بينهما فى هذه الحال ، أمكن أن يغيب عن الذهن . فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس . ويجوز[٣] أن يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل ؛ لكنه إذا أخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع . فإن فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه ، لم يخطر الجنس بالبال ألبتة[٤] . وذلك أولى : فإن المخطر إياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال[٤] . فكيف إذا لم يخطر ألبتة ؟

---

(١) ب م طالب .

(٢) س ساقطه .

(٣) س فيجوز .

(٤-٤) ساقط م س .

الفصل السابع(١)

فى اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات وإما اختلاف موضوع(٢) . ولنفصل أقسام الوجه الأول ونقول :

إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة — مثل اختلاف موضوعى الحساب والهندسة، فليس شىء من موضوع هذا فى موضوع ذلك — وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر فى شىء . وهـــذا على وجهين : إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس، والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخاصـة بالنوع . وإما أن يكون فى الموضوعين شىء مشترك وشىء متباين مثل علم الطب وعلم الأخلاق : فإنهما يشتركان فى قوى نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ، ثم يختص الطب بالنظر فى جسد الإنسان وأعضائه ، ويختص علم الأخلاق بالنظر فى النفس الناطقة وقواها العملية .

وأما القسم الأول من هذين القسمين فإما أن يكون العام فيه عمومه(٣) للخاص عموم الجنس أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود (٤) . ولنؤخر الآن هذا القسم . وأما الذى عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر فى المخروطات على أنها من المجسمات ، والمجسمات على أنها من المقادير . وأما الذى عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعى وموضوع الموسيقى : فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعى(٥) .

وهذا القسم نقسمه على قسمين : قسم يجعل الأخص من جملة الأعم وفى علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر فى الأعم . وقسم يفرد الأخص من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر فى الأعم . ولكن يجعله علما تحته .

---

(١) م و ب ساقطه . (٢) س + واحد . (٣) س ساقطة .

(٤) باعتبار أنهما من موضوعات الفلسفة الأولى أو ما بعد الطبيعة كما سيأتى بيانه .

(٥) موضوع العلم الطبيعى الجسم من حيث وقوعه فى الحركة والسكون وموضوع الموسيقى النغم . والنغم عرض من أعراض نوع من أنواع الجسم وهو الأوتار وأعضاء الصوت .

والسبب فى هذا الانقسام هو أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا ، فلا يختص النظر بشىء منه دون شىء وحال دون حال ، بل يتناول جميعه مطلقا : وذلك مثل المخروطات للهندسة . فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذى ينظر فى الموضوع الأعم . وإما أن يكون نظره فى الأخص، وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم، فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا، بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولواحقه، مثل نظر الطبيب فى بدن الإنسان : فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط . وهذا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته . كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعى . بل علم موضوع تحته[١] .

وإما أن يكون الشىء الذى صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا، ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار به أخص وصنفا ، ليبحث أى عوارض ذاتية تلزمه . وهذا أيضا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته[٢] .

وبالجملة فإن أقسام الموضوعات المخصصة التى العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم ، بل هو علم تحت ذلك العلم — أربعة :

أحدها أن يكون الشىء الذى صار به أخص عرضا من الأعراض الذاتية معينا ، فينظر فى اللواحق التى تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط . كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى : فإن الطب ينظر فى بدن الإنسان وجزء من العلم الطبيعى ينظر أيضا فى بدن الإنسان . لكن[٣] الجزء من العلم الطبيعى الذى ينظر فى بدن الإنسان[٣] ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق ، التى تعرض له من حيث هو إنسان ، لا من حيث شرط يقرن به . وأما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط . ويبحث عن عوارضه التى له من هذه الجهة .

والقسم الثانى أن يكون الشىء الذى به صار أخص من الأعم عارضا غريبا ليس ذاتيا، ولكنه مع هيئته فى ذات الموضوع، لانسبة مجردة . وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا

---

(١) يريد بهذا العلم الأخص الذى ليس نوعا للعلم الأعم بالرغم من أنه صار أخص بفصل مقوم .

(٢) مثل النظر فى الكرات المتحركة فهو تحت النظر فى الكرات إطلاقا ، والشىء الذى صار به الشىء أخص فى هذا المثال هو الحركة .

(٣-٣) ساقط فى م .

واحدا ، ونظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به ، مثل النظر فى الأكر المتحركة تحت[١] النظر فى المجسمات أو الهندسة .

والقسم الثالث أن يكون الشيء الذى به صار أخص من الأعم عارضا غريبا وليس هيئة فى[٢] ذاته ولكن نسبة مجردة ، وقد أخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر فى العوارض الذاتيـة التى تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر فى المناظر فإنه يأخذ الخطوط[٣] مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا و ينظر فى لواحقها الذاتية . وهى لذلك ليست من الهندسـة ، بل تحت الهندسة .

وهذه الأقسام الثلاثة تشترك فى أن الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العلمين فيحمل موضوع الأعلى عليه .

والقسم الرابع ألا يكون الأخص يحمل عليه الأعم ، بل هو عارض لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيست إلى موضوع العـلم الطبيعى : فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع العلم الطبيعى . ومع ذلك فقد أخذت النغم فى علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها أمر غريب منها ومن جنسها — وهو العدد — فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها ، لا من جهة ذاتها . وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب فى النغم . فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذى فى جملة موضوعه[٤] بل تحت العلم الذى منه ما اقترن به . وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب . و إنما قلنا "لا من جهة ذاتها" لأن النظر فى النغمة من جهة ذاتها نظر فى عوارض موضوع العلم الأعم أو عوارض عوارض أنواعه . وذلك جزء من العلم الطبيعى لا علمٌ تحته .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذى قبله — أعنى القسم الذى جعلنا مثاله[٥] الأكر المتحركة أن ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر فى العارض المقرون به ، بل تحت العلم الذى ينظر فى العام لموضوعه : إذ علم الأكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات ، بل تحت الهندسة . وأما هذا

---

(١) س فإنه تحت . (٢) م هى .

(٣) يشير إلى الخطوط المفروضة فى سطح مخروط النور المتصـل بالبصر ، والخطوط فى مخروط ما نوع من أنواع المقادير التى يبحث عنها علم الهندسة .

(٤) س موضوعه فى جملته . (٥) م له .

فهو موضوع تحت العلم الناظر فى العارض المقرون به : لأن الموسيقى ليس تحت الطبيعى بل تحت الحساب[١]

وأما الذى عمومه عموم المرجود والواحد[٢] فلا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التى تحته[٣] جزءا من علمه : لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى. فلا العام يؤخذ حد الخاص ولا بالعكس[٤]؛ بل يجب أن تكون العلوم الجزئية ليست أجزاء منه. ولأن الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات، فيجب أن تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما . ولأنه لا موضوع أعم منهما فلا يجوز أن يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر . ولأن ماليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض، بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلول [١٠٢ب] ، فلا يجوز أن يكون النظر فيه فى علم من العلوم الجزئية ، ولا يجوز أن يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئى ، لأنه يقتضى نسبة إلى كل موجود. ولا هو موضوع العلم الكلى العام ، لأنه ليس أمرا كليا عاما . فيجب أن يكون العلم به جزءا من هذا العلم .

ولأنا قد وضعنا أن من مبادئ العلوم ماليس بينا بنفسه، فيجب أن يبين فى علم آخر إما جزئى مثله أو أعم منه فنتنهى لامحالة إلى أعم العلوم . فيجب أن تكون مبادئ سائر العلوم تصح فى هذا العلم. فلذلك يكون كأن جميع العلوم تبرهن على قضايا شرطية متصلة : مثلا إنه[٥] إن كانت الدائرة موجودة فالمثلث الفلانى كذا، أو المثلث الفلانى موجود . فإذا صير إلى الفلسفة الأولى بيّن وجود المقدم فيبرهن أن المبدأ كالدائرة مثلا موجود . فحينئذ يتم برهان أن مايتلوه موجود[٦]. فكأن ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى[٧] .

والصناعات المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلاثة : الفلسفة الأولى والجدل والسوفسطائية . والفلسفة الأولى تفارق الجدل والسوفسطائية فى الموضوع وفى مبدأ النظر ، وفى غاية النظر :

---

(١) من قوله وأما هذا إلى قوله الحساب مضطرب فى م ظاهر فيه خلط الناسخ بين أسطر المخطوط .

(٢) وهو الذى قال فيه إن عمومه عموم اللوازم و يقصد به العلم الأعلى .

(٣) وهى الموجودات الخاصة التى هى موضوعات العلوم الجزئية .

(٤) المقصود بالعام هنا " الموجود " أو " الواحد " اللذان هما فى موضوعات العلم الأعلى ، و بالخاص " المقدار " مثلا ، فلا " الموجود " يؤخذ فى حد المقدار ولا المقدار يؤخذ فى حد الموجود .

(٥) م ب أنه مثلا . (٦) أى فيتم البرهان على وجود التالى .

(٧) س فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى .

أما فى الموضوع فلأن الفلسفة الأولى إنما تنظر فى العوارض الذاتية[١] للموجود والواحد ومبادئهما[٢] ولا تنظر فى العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية . والجدل والسوفسطائية ينظران فى عوارض كل موضوع — كان ذاتيا أو غير ذاتى — ولا[٣] يقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود .

فالفلسفة الأولى أعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها . وهما[٤] أعم نظرا من العلوم[٥] الجزئية لأنهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان[٦] أو معوجا، لكل بحسب صناعته .

وقد تفارقهما من جهة المبدأ : لأن الفلسفة الأولى إنما تأخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية . وأما الجدل فمبدؤه من المقدمات الذائعة المشهورة فى الحقيقة. وأما السوفسطائية فمبدؤه من المقدمات المشبهة بالذائعة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك فى الحقيقة .

وقد تفارقهما من جهة : لأن الغاية فى الفلسفة الأولى إصابة الحق اليقين بحسب مقدور الإنسان . وغاية الجدل الارتياض فى الإثبات والنفى المشهور تدرجا إلى البرهان ونفعا للمدينة[٧] . وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل. وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع ، والذى بحسب المعاملة فأن يكون الإلزام واجبا مما يتسلم ، وإن لم يكن اللازم حقا ولا صوابا . وأما الذى بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود .

وغاية السوفسطائية الترائى بالحكمة والقهر بالباطل .

واعلم أن اختلاف العلوم المتفقه فى موضوع واحد يكون على وجهين : فإنه إما أن يكون أحد العلمين ينظر فى الموضوع على الإطلاق والآخر فى الموضوع من جهة ما مثل ما[٨] أن "الإنسان" قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعى على الإطلاق وقد ينظر فيه الطب — وهو علم تحت العلم الطبيعى ولكن لا على الإطلاق ، بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض . وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التى ينظر الآخر فيها، مثل أن جسم العالم أو جرم الفلك

---

(١) س ساقطة .
(٢) س ومبادئها .
(٣) س فلا .
(٤) أى الجدل والسوفسطائية .
(٥) س المعلوم وهو خطأ .
(٦) س كان مستقيما .
(٧) س إلى المدينة .
(٨) س ساقطة .

ينظر فيه المنجم والطبيعى جميعا . ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم [١] الطبيعى بشرط : وذلك الشرط هو أن له مبدأ حركة وسكون بالذات . و ينظر فيه المنجم بشرط : وذلك الشرط أن له كما[٢] . و إنهما[٣] و إن اشتركا فى البحث عن كرية[٤] فلك الجسم . فهذا يجعل نظره من جهة ماهو كم وله أحوال تلحق الكم . وذلك يجعل نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة هى مبدأ حركته وسكونه على هيئة . ولا يجوز أن تكون هيئته التى يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة فى أجزائه ، فتكون فى بعضه زاوية ولا تكون فى بعضه زاوية : لأن القوة الواحدة فى مادة واحدة تفعل صورة متشابهة[٥] . وأما المهندس فيقول إن الفلك كرى لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا . فيكون الطبيعى[٦] إنما ينظر من جهة القوى التى فيه . والمهندس من جهة الكم الذى له . فيتفق[٧] فى بعض المسائل أن يتفقا ، لأن الموضوع واحد . وفى الأكثر يختلفان .

ونقول من رأس إن العلوم المشتركة إما أن تشترك فى المبادئ و إما أن تشترك فى الموضوعات و إما فى المسائل . [٨]والمشتركة فى المبادئ فلسنا نعنى بها المشتركة فى المبادئ العامة لكل[٩] علم ، بل المشتركة فى المبادئ التى تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة فى أن الأشياء المساوية لشىء واحد متساوية .

وتلك الشركة إما أن تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد فى المبدأ الذى ذكرناه . و إما أن يكون المبدأ للواحد منهما[١٠] أولا وللثانى بعده ، مثل أن الهندسة وعلم المناظر ، بل الحساب وعلم الموسيقى ، يشتركان فى هذا المبدأ . لكن الهندسه أعم موضوعا من علم المناظر . فلذلك[١١] يكون لها[١٢] هذا المبدأ أولا . و بعدها[١٣] للمناظر . وكذلك حال الحساب من الموسيقى .

---

(١) م العلم .
(٢) س كم .
(٣) س فإنهما .
(٤) س كونه .
(٥) س لأن القوة الواحدة إنما تفعل فى مادة واحدة فعلا وهيئة متشابهة .
(٦) أى العالم الطبيعى .
(٧) أى فيحدث .
(٨) س وأما .
(٩) س ساقطة .
(١٠) س منها .
(١١) س ولذلك .
(١٢) س له
(١٣) س و بعده .

و إما أن يكون ماهو مبدأ فى علم مسألةً فى علم آخر وهذا على وجهين : إما أن يكون العلمان مختلفى الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شىء فى علم أعلى و يؤخذ مبدأ فى علم أسفل ، وهذا يكون مبدأ حقيقيا . أو يبين شىء فى علم أسفل و يؤخذ[١] مبدأ للعلم[٢] الأعلى ، وهذا يكون مبدأ بالقياس إلينا[٣] . و إما أن يكون العلمان غير مختلفين فى العموم والخصوص ، بل هما مثل الحساب والهندسة ، فتجعل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر: فإن كثيرا من مبادئ المقالة العاشرة من "كتاب الاسطقسات" عددية قد تبرهن عليها قبل فى المقالات العددية . وهذا لايمكن إذا لم يكن بين العلمين شركة فى موضوع أو فى جنس موضوع .

وأما الشركة فى المسائل فهى أن يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا[٤] لموضوع واحد ، و إلا فلا شركة . وهذا أيضا لايمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين فى الموضوع .

فإذن الشركة الأولية الأصلية التى للعلوم هى على موجب القسم الثالث ، وهو الشركة فى الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة . وهى ثلاثة :

إما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص كالطب والعلم الطبيعى ، والهندسة والمخروطات ، وسائر ما أشبه ذلك . و إما أن يكون لكل واحد من موضوعى علمين شىء خاص وشىء يشارك فيه الآخر كالطب والأخلاق . و إما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا و باعتبار موضوعا[٥] لذلك . كما أن جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعى .

و إذا تكلمنا فى مشاركة العلوم فى الموضوعات والمبادئ والمسائل ، فيجب أن نتكلم فى نقل البرهان .

---

(١) س و م يوجد و ب غير منقوطة . (٢) س العلم .

(٣) أى بالقياس إلى من يستعين به فى مسائل العلم الأعلى .

(٤) س محمولة . والمراد أن يكون الشىء المراد إثباته هو بعينه فى المسألة المشتركة بين العلمين : وذلك مثل كرية الفلك المشتركة بين العلم الطبيعى وعلم الفلك : والمسألة التى هى محل الاشتراك هى "الفلك كروى" . فكروى — وهى المطلوب محمول على موضوع واحد فى العلمين — وهو الفلك .

(٥) س ساقطة .

الفصل الثامن[١]

فى نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد

نقل[٢] البرهان يقال على وجهين : فيقال أحدهما على أن يكون شيء[٣] مأخوذا مقدمة فى علم و يكون برهانه فى علم آخر، فيتسلم فى هذا العلم و ينقل برهانه إلى ذلك العلم، أى يحال به على العلم. و يقال على وجه آخر وهو أى يكون[٤] شيء مأخوذا فى علم على أنه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر. فتكون أجزاء القياس — وهى الحدود — صالحة للوقوع[٥] فى العلمين، كما يبرهن على زوايا مخروط البصر فى علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك . وكذلك البراهين التى تقوم على الأعداد التى فى علم التأليف[٦] و إن كان الداعى إلى هذا لاشيء من[٧] نفس الأمور ، بل ضرورة ما على ماسنبينه بعد .

ونحن نعنى هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثانى : وذلك لايمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت الآخر. و بالجملة يجب[٨] أن يشتركا فى الموضوع حتى يشتركا فى آثاره ، إما على الإطلاق ، وإما بوجه ما ؛ وهذا الوجه هو أن أحدهما تحت الآخر. فحينئذ يجوز أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص ؛ فيكون العام يعطى العلة للخاص على ماسنوضحه بعد .

وأما إذا اشتركا فى الموضوع على الوجوه الأخرى فيمكن أن يتفقا فى القياس : فإنه إذا كان الحد الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا مقوما[٩] أو شيئا من هذه المقومات، والأكبر[١٠] عارضا[١١]

---

(١) م و ب ساقطة . (٢) س تقول إن نقل الخ .

(٣) س أحدهما مثل أن يكون شيء ، و فيقال ساقطة .

(٤) س تقرأ "والثانى مثل أن يكون" الخ . (٥) س الوقوع .

(٦) أى التأليف الموسيقى . (٧) س فى .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة . (١٠) م الأكثر .

(١١) المراد بالعارض هنا المعنى الذى يرد على الشيء فيتخصص به نوعا أو صنفا كما يقال الإنسان عارض للحيوان .

لذلك الجنس أو ذلك المقوم —[١٠٣ ا]وهو المأخذ الأول من مآخذ البرهانيات — أو كان [١٠٣ ا] الأوسط عارضا ذاتيا للأصغر ، والأكبر عارضا ذاتيا آخر أو جنس عارض أو فصله أو شيئا مقوما له — وهو المأخذ الثانى من البرهانيات — ليس غيرهما على ما أوضحنا — كان نحوُ النظر فى العلمين واحدا . وإن لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا فى كليهما جميعا : بل عساه أن يكون برهانيا فى أحدهما غير برهانى فى الآخر [١] ؛ أو يكون فى كليهما غير برهانى : إذ بينا أن البرهان لا يخلو عن أحد هذين المأخذين ، وأشبعنا القول فيه .

ثم من المحال أن يتفق فى أحد المأخذين علمان متباينا الموضوع أو متباينا نَحْو [٢] النظر فى الموضوع . ولهذا السبب ليس للمهندس أن يبين هل الأضداد بها علم واحد أولا : فإن الأضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له أو لجنسه .

وإذا كان الأمر على ماحققناه فيجب أن نعلم [٣] أنه إنما ينقل [٤] البرهان من علم أعلى إلى علم تحته [٥] كالبراهين الهندسية تستعمل فى المناظر ، والعددية تستعمل فى التأليف .

ويجب ألا يتفق بحثا علمين متباينين فى الموضوعات والأعراض ؛ وألا يكون شىء من العلوم ينظر فى الأعراض الغريبة ولا فى الأعراض التى تعرض للشىء لا بما هو هو مثل الحسن والقبيح إذا استعملا فى [٦] الشكل والخط ، والمقابلة إذا روعيت بين المستدير والمستقيم : فإن أمثال هذه وإن كانت تؤخذ بوجه ما فى موضوعات الهندسة ، فليست تعرض لها بما هى هى ، بل هى عوارض خارجية [٧] قد تعرض لأشياء غير الجنس الذى يختص بموضوعات الهندسة .

هذا : وقد قيل فى التعليم الأول [٨] : لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لاتتغير تغيُّر الأمور الشخصية ، ووجب أن تكون نتائجها كذلك [٩] كلية ودائمة ، وجب ألا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة ؛ بل على أحوالها قياس ما يدل على أن الأمر هكذا فقط : فإنه لا يمكن أن يدل على أنه يجب ألا يتغير . ولا أيضا بها علم إلا العلم الذى

---

(١) م الأجزاء وهو الخ . (٢) نحو أى جهة . (٣) س يعلم .

(٤) س ينتقل . (٥) س ساقطة . (٦) فى ساقط فى س .

(٧) س " فليست تعرض لها بما هى ، بل فى عوارض غريبة خارجية الخ .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة .

بطريق العرض. وأما اليقين فإنما يكون بالحكم الكلى الذى يعم الشخص وغيره ، ثم عَرَض أن اتفق أن دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لاتقتضيه نفس ذلك الحكم، ولاالشخص يقتضى دوامه تحته . فليس أحدهما يقتضى دوام النسبة مع الآخر . فإذن النسبة بينهما عارضة وقتا ما . والعلم إذن بالجزئى — أعنى الشخص — علم بالعرض . ولذلك إذا زال عن الحِسّ وقع فيه شك ولو فى الذاتيات : مثل أنه هل زيد حيوان ؟ فإنه إن مات أو فسد لم يكن حيوانا .

وقيل[١] فى التعليم الأول أيضا إنه إذا فرض[٢] على الفاسد برهان كانت إحدى المقدمتين غير كلية — وهى الصغرى — وفاسدة . أما فاسدة فلأن المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة ، فكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالأكبر ولو بعد فساده . وهذا محال . وأما غير كلية فإن الكلية تبقى وهذا[٣] الشخص قد فسد ، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالكلية؟ و إنما يبقى الكلى محمولا أياما ووقتاما[٤] . ومحال أن يكون برهانٌ وليست المقدمتان كليتين ودائمتين . فإذن لا برهان على الفاسد . ولاقياس أيضا كليا ، بل قياسات فى وقت . وسنبين بعد أن كل حد فإما أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجته[٥] — أو يكون برهانا متغيرا متقابلا ؛ وتكون الأجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحد . وإذ لا برهان عليها فلا حد لها . ثم الفاسدات إنما يفارق كل واحد منها إما شيئا خارجا عن نوعه ، أو شيئا فى نوعه . فأما مفارقته[٦] لما هو خارج عن نوعه فيجوز أن يكون بالمحمولات الذاتية . ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص ، بل بما له طبيعة النوع . وأما الأشياء التى فى نوعه فإنما يفارقها بأمور غير ذاتية ، بل بخواص له عرضية . و يمكن أن تكون مشاركاته فى نوعه بالقوة بلانهاية ، وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضى لاذاتى، فإن الأشياء التى تحت النوع الواحد متفق كلها فى الذاتيات .

فإذن لايجوز أن يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك فى نوعه الأقرب حدا يكون له بما هو شخص أصلا ، لأنه إن مُيِّز بقول[٧] كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ، ومن عرضيات غير محدودة . وأما القول الذى من الذاتيات الذى يفرقه[٨] لا من أشخاص نوعه ، بل من سائر الأنواع ، فليس له لأنه هذا الشخص ، بل لأن له طبيعة النوع . فالحد للشخص الفاسد أيضا بالعرض مثل البرهان .

---

(١) س قيل . (٢) س عرض . (٣) س و يكون هذا .
(٤) س ساقطة . (٥) م ٦ ب نتيجة . (٦) م مفارقة .
(٧) م تقول . (٨) س التى تفرقه .

ولقائل أن يقول : إنكم قد أشترطتم فى مقدمات البراهين أن تكون كلية لامحالة ؛ ونحن قد علمنا أن من مقدمات[١] البراهين ماهى جزئية — وذلك إذا كانت المطالب جزئية . والبرهان الجزئى وإن لم يكن فى شرف البرهان الكلى فإنه برهان يعطى اليقين والعلة، كما أن البرهان السالب وإن لم يكن فى شرف البرهان الموجب ، فإنه برهان يعطى اليقين والعلة فى كثير من الأوقات . فيكون الجواب .

إن "الكلى" يقال على وجهين : فيقال كلى لقياس الشخص المخصوص؛ ويراد به أن الحكم فيه على كلى ، سواء كان على كله أو بعضه أو مهملا بعد أن يكون الموضوع كليا . ويقال كلى لقياس الجزئى والمهمل ، ويراد به أن الحكم على موضوع كلى وعلى كله .

والمقدمة الجزئية غير الشخصية : فإن موضوعها كلى . والبعض أيضا الذى يختص بالحكم منها وإن لم يكن معينا فإنه فى الأكثر[٢] طبيعة كلية : كقولنا بعض الحيوان ناطق .

فإذن الوجه الذى اشترطناه فى هذا الموضع تدخل فيه المقدمة الجزئية ولا تدخل الشخصية .

وقيل فى التعليم الأول : ولأن[٣] الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد[٤] مثل كسوف القمر ، فحرى[٥] أن يشك شاك أنه كيف وقع لها مع فسادها برهان وحد .

والجواب : أن كسوف القمر على[٥] الإطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة، وذلك النوع طبيعة معقولة كلية . فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية[٦] وكذلك الكسوف فى وقت ما : فإنه وإن اتفق ألا يكون إلا واحدا ، فليس نفس تصوره كسوفا قمريا فى وقت حاله وصفته كذا يمنع[٧] عن أن يقال على كثيرين حتى يكون فى وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية أو قمرية ؛ كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع أن يقال على كثيرين[٨] .

---

(١) س المقدمات .

(٢) ب الأكبر . (٣) س فلأن . (٤) س تحل .

(٥—٥) ساقط فى س . (٦) هكذا !

(٧) جملة يمنع خبر ليس .

(٨) يريد كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع أن يقال على كثيرين وإن كان فى الواقع (فى نظرهم) لا يقال إلا على شمس واحدة وقمر واحد .

وعلى ماسلف لك (١) منا شرحه ، فإذن إنما صار الكسوف الواقع فى وقت كذا غير كثير ، لا لأن معناه إذا تصور منع أن تقع فيه شركة ، بل اتفق لفقدان أمور أخرى (٢) من خارج ولاستحالتها : إذ ليست الشمس إلا واحدة ، والقمر إلا واحدا ، والعالم إلا واحدا ؛ وعرض للكسوف ماعرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه . وأما كسوف ما معين مشار إليه فى وقت ما معين ، فإنما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول سائر الفاسدات . وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما ، بل من جهة ما هو كسوف على الإطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددى كان وتكرر ؛ أو جوز الوهم وجوده معه (٣)

ولقائل أن يقول إن الحاجة إلى كون مقدمات (٤) البرهان كلية لاتتبين إلا ببيان أن الفاسد لايبقى به يقين ؛ فكيف صارالقوم يثبتون (٥) أن الفاسد لا برهان عليه (٦) لأن مقدمات البرهان كلية ؟

فالجواب أن الغرض (٧) ليس ذلك ، ولـكن معنى القول هو أنه لما كان الحكم إذا أخذ مقولا على الموضوع وليس دائما فى كل واحد منه ، حتى لم يكن كليا بحسب الكلى فى البرهان ، أعرض الحكم للشك والانتقاض (٨) إذ كان (٩) يتغير فى البعض من الأعداد (١٠) ، والمتغير لا يقين به إذا أخذ مطلقا . كذلك حال الجزئى المتغير إذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما فى كل وقت له ، فيعرض للشك والانتقاض إذ كان يتغير فى البعض من الأزمنة ، والمتغير لا يقين به : فكأنه يقول : السبب الذى أوقع فى الأمور العامية حاجة إلى أن تكون مقدمات البراهين عليها كلية ، وإلا منع اليقين ، موجود بعينه فى الحكم على الشخصيات ، وذلك هو التغير وعدم الدوام ، فيكون الكلى موردا للبينة (١١) على العلة ، لا لأن يكون نفس مقدمة بيان .

---

(١) س منا لك .

(٢) أى لعدم توافر أسباب أخرى .

(٣) خلاصة كلامه أن البرهان لا يقع إلا على الطبيعة الكلية ، والحد لا يكون إلا للطبيعة الكلية لا للأمور الجزئية المشخصة . وفى المثال الذى ذكره لا يبرهن على كسوف للشمس أو للقمر بعينه ، بل على الكسوف على الإطلاق ، وهو زوال النور لتوسط حائل : وهـذا معنى كلى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه على كثيرين ، وإن كان فى الواقع لا يقع إلا فى حالة الشمس أو القمر .

(٤) م المقدمات .

(٥) م ينسبون .

(٦) س ، م + ولا يثبتونه .

(٧) م : العرض .

(٨) س وللانتقاض .

(٩) س إذا كان .

(١٠) أى البعض من حالات وروده .

(١١) يمكن أن تقرأ أيضا للتنبيه .

الفصل التاسع (١)

فى تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون اختلاف العلمين فى إعطاء اللم والإنّ

قيل فى التعليم (٢) الأول إنه يجب ألا يقتصر (٣) فى إقامة [١٠٣ ب] البرهان على أن تكون المقدمات صادقة (٤) ، بل يجب أن تكون مع ذلك أولية غير ذات أوساط ؛ ولا على أن تكون مع ذلك مقولة على الكل فقط ، لكن يجب مع ذلك كله أن تكون مناسبة على ما أشرنا إليه مرارا كثيرة .

فيكاد أن يكون القياس الذى أورده بروسن (٥) على تربيع الدائرة مأخوذا من مقدمات (٦) صادقة بينة بنفسها ، مقولة على الكل ، إلا أن كلامه ليس ببرهان هندسى : لأن مقدماته غير مناسبة . فبيانه كما علمت بالعرض ، والعرض فى هذا التربيع أن يبين أن دائرة مساوية لشكل (٧) مستقيم الخطوط كيف كان عدد أضلاعه ، فإنه يمكن أن يحل إلى مثلثات مثلا ، ثم يمكن أن يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها ، ولجملتها أيضا مربع واحد مساو ، فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة ، فيكون ضلع ذلك المربع جذر (٨) الدائرة . فبين بروسن غرضه (٩) ذلك بأن قال : إن الدائرة أكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها ، وأصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هى فيه ؛ فتكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو أكبر من كل مستقيم خطوط (١٠) يقع فيها (١١) ، وأصغر من كل مستقيم خطوط يقع خارجا عنها . فقد وجد أيضا (١٢) شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة .

---

(١) م و ب : ساقطة .

(٢) م : تعليم . (٣) س : أن يقتصر . (٤) س : + فقط .

(٥) Bryson : س : بروشن . م يضبطها بروسن . راجع ما أورده برايسون فى تربيع الدائرة فى أنالوطيقا الثانية ٧٥ ب ٤٠ وسوفسطيقا ١٧١ ب ١٦ ، ١٧٢ ا ٤

(٦) س : مقدمة . (٧) س : للشكل .

(٨) ب : بالحاء المهملة والذال المعجمة . م : بدون نقط . (٩) س : ساقطه .

(١٠) م : الخطوط . (١١) س : يقع فيه . (١٢) س : ساقطه .

وقيل فى التعاليم الأول (١) قول مجمل : وهو أن هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة (٢) الهندسة ، بل هو عام مشترك فيه ويوجد لأشياء أخرى ويطابقها ، وليست تلك الأشياء متناسبة الجنس — أى مشتركة فى الموضوع أو جنس الموضوع .

وقال بعضهم فى بيان كون هذا القياس (٣) لا على الشروط البرهانية ، إن السبب فيه أنه أخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير ، لأنه وضع فى قوة كلامه « أن الأشكال التى هى أعظم من أشياء واحدة بعينها كالأشكال التى فى الدائرة ، وأصغر من أشياء واحدة بعينها كالأشياء المحيطة ، هى أشياء متساوية » — أى (٤) كالدائرة — وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور (٥) . قال : وهذه المقدمة غير خاصة بالأشكال ، بل بالأعداد وبالأزمنة وغير ذلك . فلذلك صار البرهان غير مناسب .

وأظن أن هذه المقدمة المستعملة فى هذا القياس ، وإن كانت غير خاصة بالمقادير ، فهى خاصة بجنس المقادير — أعنى الكم . والمقدمات التى من هذا الجنس مستعملة فى العلوم : مثل أن الكل أزيد من الجزء ، وأن كل كمٍّ إما مساوٍ وإما أزيد وإما أنقص . فإن هذين أولا للكم ثم للمقادير والعدد . وإذا أريد أن يجعلا خاصين بأحد الموضوعين قيل فى المقادير إن الكل أعظم من الجزء ، وقيل فى الأعداد إن الكل أكبر (٦) من الجزء . وأيضا قيل فى المقادير إن كل مقدار إما مساوٍ لمقدار آخر أو أزيد أو أنقص ؛ وفى الأعداد كل عددٍ إما مساوٍ لعدد آخر وإما أزيد وإما أنقص . ومن هذا الجنس ما يقال تارة : إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ؛ وتارة الأعداد المساوية لعدد (٧) واحد متساوية ؛ وما أشبه ذلك . وجميع هذه على نحو ما أنكره هذا المتأول . وبالجملة فليس إنما يستعمل فى العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة المحمولات بموضوعاتها (٨) ، بل والخواص بأجناسها أيضا التى (٩) تشترك فيها . ولكن ينقل من العموم إلى الخصوص بما قد أشير إليه . وهذا يمكن أن يعمل (١٠) بهذه المقدمة فيقال :

---

(١) س : ساقطة . (٢) س : بطريق .

(٣) يشير إلى القياس الذى وضعه برايسون على تربيع الدائرة . (٤) س : ساقطة .

(٥) م : المذكورة . (٦) س : أكثر .

(٧) س : لمقدار ، ومن قوله لمقدار إلى قوله لعدد ساقط فى م . (٨) س : لموضوعاتها .

(٩) س : الذى . (١٠) ب ، س : أن أيضا يعمل .

إن الأشكال أو المقادير ذوات الأشكال التى هى أصغر من أشكال بأعيانها وأكبر[١] من أشكال بأعيانها فهى متساوية ، فيصير حينئذ مبدأ ملائما . فإن لم يَصِرْ هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الأخر .

ولكن الوجه الذى عندى[٢] فى هذا أن هذه المقدمة إنما تنفع إذا أخذت هكذا[٣] : إن الدائرة واسطة بين أشكال بلا نهاية فى القوة داخلة فيها ، وأشكال بلا نهاية[٤] فى القوة محيطة بها . أعنى بالواسطة ماهو أكبر من كل[٥] هذه وأصغر من كل تلك بأعيانها . وهاهنا شكل مستقيم الخطوط لامحالة هو أكبر[٥] من جميع الداخلة وأصغر من جميع الخارجة . فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط[٦] متساويان . فإن فرضت الأشكال أشكالا بأعيانها ولم تفرض غير متناهية ، لم يجب أن يكون المتوسطان بينهما متساويين ، إلا أن توضع تلك الأشكال على ترتيب متصل ، وهذا لا يمكن فى الأشكال ، لأن كل شكل نفرضه أصغر من الدائرة فهناك شكل آخر أيضا أكبر منه وأصغر من الدائرة . بل يحتاج أن تقع هذه الداخلة والخارجة أشكالا بالقوة بغير نهاية ، فيكون حينئذ قد أخلَّ من وجهين : أحدهما فى البرهان والآخر فى المطلوب . أما فى البرهان فلأنه تكلم على أمور بالقوة وجعل منها المقدمات : وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والأشكال ، ولامن العوارض الذاتية بجنس الكم ، بل أعم من جميع ذلك لأنه من العوارض الذاتية بالموجود . وإنما ينقل[٧] من العلم الأعلى الناظرِ فى الموجود المطلق بما هو موجود ، وما يعرض له بذاته من جهة ماهو موجود ، إلى العلوم الناظرة فى أشياء[٨] تحت الموجود ، إذا كانت تلك[٨] الأشياء من شأنها أن تكون بالقوة وبالفعل كالأمور القابلة للتغير والحركة . وأما الصورة الهندسية فإنما تؤخذ مجردة عن المواد ، ومشارا[٩] إليها فى الوهم والعقل بالفعل[١٠] على أنها أمور موجودة .

وأما الخلل فى المطلوب فهو شبيه هذا بعينه : لأن ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا إليه بالفعل . إنما نشير إليه[١١] على أنه موجود بالقوة بين أمور ما بالقوة مجهولة . والبيان الذى يبين

---

(١) م : غير واضحة

(٢) س : عنده . (٣) م : هذا . (٤) س : لا نهاية لها .

(٥–٥) ساقط فى س (٦) س : ساقطه .

(٧) س : ينقل . (٨–٨) س : ساقط . (٩) س : يشار .

(١٠) م ساقطة . (١١) س بل إنما يشار إليه .

أن مضلعا مثل[١] هذا ليس يكون أيضا هندسيا : بل إما جدليا وإما منطقيا — أى من العوارض الغريبة . وأنا أظن أنه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا .

وقيل فى التعليم الأول يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا [٢] ويكون إنما قام البرهان على الشيء[٣] من جهة ما هو هو . مثلا لو أردنا أن نبين أن ثلاث زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، فيجب أن نأخذ الحد الأوسط من الأمور الذاتية للمثلث أو لجنس المثلث : وبالجملة للموضوع الذى المثلث من عوارضه الذاتية . فإن جاء حد[٤] أوسط من جنس آخر ، فيجب أن يكون من جنس أعلى وينقل[٥] عنه إلى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر ، والحساب والموسيقى . ويكون السبب فى ذلك هو المشاركة فى الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل . فيكون حينئذ العلم الأسفل يعطى برهان إنّ ، والعلم الأعلى يعطى برهان لم . وذلك لأن المقدمات تكون فى العلم الأسفل مأخوذة مسلمة على سبيل موضوعات أو مصادرات غير معلومة العلل ، ومعلوم أن نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين بمقدماتها . وإنما يحصل اليقين بمقدماتها فى العلم الأعلى ، إذ كان الأوسط إنما هو بالذات فى العلم الأعلى . فهناك نظفر بالعلل والأسباب الذاتية . فإن نقل أحدٌ ذلك البرهان من العلم الأعلى إلى الأسفل ، فقد أدخل فى العلم الأسفل ما ليس منه .

وقد ظن قوم أن المراد فى ذلك أن [٦] العلم الأعلى يعطى اللم فى المسألة بعينها التى يعطى العلم الأسفل فيها الإنّ ، وهذا غير سديد : لأنه على هذا التأويل يجب أن تجعل المسألة فيهما واحدة بعينها ، فيكون العلم الأسفل مشاركا للعلم الأعلى فى المسائل ، ويكون لا محالة مشاركا فى الأمور الذاتية للموضوع فى المسألة [٧] ، فيكون مشاركا فى الأوسط ، فيكون صالحا لأن يبرهن فى كل واحد منهما بما يبرهن به فى الآخر ، ولا يفترقان بأن هذا يعطى الإنّ وذلك يعطى اللم بل يجب أن يعلم أن الأعلى إنما يعطى اللم على الوجه الذى قلناه ، أو على وجه بيناه حيث تكلمنا فى حال الموسيقى والمناظر ، لا على الوجه الذى قيل . وبالحقيقة [٨] فإن الوجه الذى قيل [٨] فى الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو إليه الضرورة وقصور الإنسان عن [٩] إعداد ما يحتاج إليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا فى أمر يحتاج إلى عُدة .

---

(١) أى يبرهن على وجود مضلع مثل هذا .

(٢) س : متناسبا .

(٣) م : شيء .

(٤) س : حدا .

(٥) س : وينتقل .

(٦) م : ساقطه .

(٧) أى موضوع المسألة .

(٨–٨) ساقط فى م .

(٩) س : على .

ولولا ذلك لكان بالحرى أن يبرهن على أحوال الخطوط التى تؤخذ [١] فى المناظر ، وأحوال الأعداد التى تؤخذ [١] فى الموسيقى ، لا فى علمى المناظر والموسيقى ، بل فى علمى الهندسة والحساب [١٠٤ — ا] ، وتعد نتائجها لأصحاب المناظر والموسيقى . ولكن لما كانت المُنَّة [٢] الإنسانية قاصرة عن [٣] معرفة جميع المقدمات التى تتفق إليها [٤] فى المناظر والموسيقى حاجةٌ ما — إذ كان ذلك كثيرا جدا — لم يمكن إعدادها إعدادا مستوفى ، بل أعد من ذلك ما تفتقر إليه الأصول دون الفروع ، أو تفتقر إليه الأصول المشعور بها دون أصول يشعر بها بعد .

فلما أوقع الإمعان فى الاستنباط حاجة إلى مقدمات أخرى كُسل عن أن تفرد عن العلمين [٥] وتلحق بالعلم الذى هو منـــه . ولنرجع إلى ذكر اختلاف معونة العلمين على [٦] اللم والإن فنقول [٦] :

أما العلمان المختلفان فى العلو والدنو ففى الأكثر إنما يتم البرهان المعطى للم من العلم الأعلى للأسفل بأن يعطى الأعلى الأسفل [٧] مقدماتٍ تؤخذ مبادئَ البرهان . ومن هذا القبيل أيضا أن يكون فى أحدهما برهان حده الأوسط علةٌ مّا ، وفى الثانى برهان آخر حده الأوسط علةٌ مّا أخرى قبل تلك العلة — وهو علة العلة . فيكون الأسفل لم يعط العلة بالتمام .

وكثيرا ما تكون أمثال هذه المسائل مردَّدة فى العلمين . والسبب فى ترديدها قصور مُنَن الناس عن المبالغة فى التمييز . مثاله أن العلم الطبيعى والفلسفة الأولى يشتركان فى النظر فى تشابه الحركة الأولى وثباتها [٨] . لكن العلم الطبيعى يعطى العلة التى هى الطبيعة التى لا ضد لها ، والمادة البسيطة التى لا اختلاف فيها ، فيمنع أن يعرض فساد أو تغير . والفلسفة الأولى تعطى العلة الفاعلة المفارقة التى هى الخير المحض والعقل المحض ، والعلة الغائية الأولى التى هى الوجود [٩] المحض . والبرهان فى العلمين مختلفان [١٠] ، لكن العلم الطبيعى مع أنه أعطى برهانا ما فإنه لم يعط

---

(١) م : توجد ، والمراد تؤخذ أى تدرس وتعالج والضمير عائد على أحوال الخطوط لا على الخطوط وأحوال الأعداد لا على الأعداد .

(٢) المنة بضم الميم : القوة . (٣) س على : وهو خطأ .

(٤) تتفق إليها حاجة أى تصادف حاجة إليها .

(٥) م : كسل عن أن يفرد عن العالمين ؛ س : كسل أن يفرد من العلمين . (٦-٦) ساقط فى س .

(٧) س : للأسفل . (٨) ب ، م : وبيانها . (٩) س : الجواد .

(١٠) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأصح مختلف .

البرهان اللمى مطلقا ، بل أعطى أن ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة . والعلم الأعلى أعطى البرهان اللمى الدائم مطلقا ، وأعطى علة دوام المادة والطبيعة التى لا ضد لها فيدوم مقتضاها .

وكذلك العلم الطبيعى يعطى العلة فى كون الأرض [١] غير كرية بالتحقيق ، ووقوع الماء فى قعور منها حتى ينكشف أديمها فى بعض النواحى . فيكون سبب ذلك فى العلم الطبيعى أن الماء بالطبع سيال إلى القعور والأرض يابسة لا تتشكل بذاتها ؛ بل تحفظ الأشكال الاتفاقية . فإذا[٢] اتفق لأجزائها كونٌ وفسادٌ بقى مكان الفاسد قعرا ووهدة ، ولم يجتمع لأجله الباقى على الشكل الكرى ، وبقى مكان الكائن ربوة . وكذلك الحال عند اتفاق سائر الأسباب التى توجب نقل جزء منها عن موضعه . وأما الماء والهواء وغير ذلك فكلٌّ يجتمع على شكله إذا زيد عليه أونقص منه . وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكرى الذى لا يجوز غيره أن يكون مقتضى طبيعة البسيط .

وأما فى الفلسفة الأولى فتكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية : وهو أن تستقر الكائنات على مواضعها الطبيعية . والحال فى البرهانين ما قلناه .

فهذا ما هو على الأكثر من حال معونة الأعلى فى اللم [٣] . وأما فى الأقل فربما أخذ العلم الأعلى مبادئ اللم من العلم الأسفل بعد ألا تكون تلك المبادئ متوقفة فى الصحة على صحة مبادئ إنما تُبين فى العلم الأعلى ، أو تكون تبين بمبادئ من العلم الأعلى ، لكن إنما تبين بها ثانيا من العلم الأعلى مسائل ليست مبادئ لها وللجزء الذى فيه من هذا العلم الأسفل . بل كما أن بعض مسائل علم واحد تكون مبادئ بالقياس إلى بعض مسائل منه بواسطة مسائل منه هى أقرب إلى المبادئ منها ؛ فلا[٤] يبعد أن تكون مسائل علم ماتتبين بمبادئ من علم آخر ، ثم تصير تلك المسائل مبادئ لمسائل أخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور . فيكون هذا حال مسائل تتبين فى علم أسفل بمبادئ من علم أعلى ؛ ثم تبيَّن [٥] بها مسائل ما من علم أعلى . وإما أن تكون هذه المبادئ المأخوذة

---

(١) أظن أنه يقصد اليابس لا الكرة الأرضية .

(٢) س ٦ب : وأذا . (٣) س : الكم وهو خطأ . (٤) س : ولا .

(٥) س يتبين .

من العلم الأسفل لا تتبين بمبادئ [١] من العلم الأعلى بوجه ، وذلك مثل أن تبيّن بالمبادئ البينة بأنفسها أو بالحس أو بالتجربة .

وإذا كانت هذه مبادئ مسائل من العلم الجزئى هى مبادئ لمسائل [٢] من العلم الأعلى ، صارت بوساطة[٣] العلم الجزئى مبدأ ما لمسائل من العلم الأعلى. لكن المبنىّ على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم أسفل ولا علم فوق ، بل إنما يمكن أن يعطى [٤] اللم من هذه فى العلم الأعلى ما كان مبنيا على المبادئ البينة بنفسها .

واعلم أن الأمور الجزئية الحسية والتجريبية هى أقرب إلى العلوم الجزئية منها إلى العلوم الكلية ، كما أن الأمور العامة العقلية أولى بأن تكون المبادئُ المقتضبةُ منها مبادئَ العلوم الكليه ؛ فإن ما كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون مبدأ للعلم الذى هو أشد عموما .

وأما العلوم التى ليس [٥] بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض ، فكثيرا ما يكون أحد العلمين معطيا فى مسألة واحدة بعينها برهان الإن ؛ والآخر معطيا فيه[٦] برهان اللم . مثل أن العلم الرياضى يعطى فى كرية الماء برهان إنّ بالدليل ؛ والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم . وأيضا كذلك القول فى كرية الأرض ووقوعها فى الوسط ؛ وكرية الأجسام السماوية ؛ فإن الرياضى يعطى برهان الإنّ والطبيعى يعطى برهان اللم فى جميع ذلك .

وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العلمين من هذه العلوم التى ليس بعضها تحت بعض يعطى الآخر مبدأ لِمَ [٧] مثل العدد والهندسة [٨] فى مسائل المقالة العاشرة .

ولا يتفق فى العلوم الجزئية أن يعطى علمان معا برهان اللم لمسألة واحدة . ونحن نخبر من بعد عن العلة فى ذلك . فإنا سنوضح بعد أن العلل كم [٩] هى ، وأنها كيف تكون حدودا وسطى . وإذا كانت حدودا وسطى كيف[١٠] تكون حتى تكون معطية البرهان[١١] التام .

---

(١) م ، ب من : مبادىء .   (٢) م المسائل .
(٣) س : بواسطة .   (٤) س : يكون يعطى .   (٥) س : ليست .
(٦) هكذا فى جميع المخطوطات ، والأولى أن تكون فيها .
(٧) س : اللم .   (٨) س : للهندسة .   (٩) س : كما .
(١٠) س : فكيف .   (١١) س : للبرهان .

وأما ها هنا فنقول على الجملة إن الأسباب[(١)] أربعة: مبدأ حركة — أى الفاعل وما فى جملته — والموضوع[(٢)] وما فى جملته، والصورة وما يجرى مجراها ، والغاية وهى التمام الذى لأجله يكون ما يكون ، وإليه نسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه .

وقد يتفق أن تجتمع هـــذه الأسباب كلها لشئ واحد بالذات . وربما كان الشئ ليس له من الأسباب إلا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة . وربما كان للشئ جميع هذه الأسباب . وإذا لم يكن للشئ مادة وحركة فإن الفاعل الذى يقال له إنه فاعل ، فبنحو آخر يقال : وتكون نسبته إليه نسبة داخلة فى صورته . وكذلك غايته .

فكل ماهو مجرد عن المـادة فإنما يمكن أن يعطَى من الأسباب ما هو صورته فقط . وتسمى العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية . فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات كالعلوم الناظرة فى الموجودات التى صورها مفارقة للمواد على الإطلاق . ومنها ما هى انتزاعيـــة بالحد كالعلوم الرياضية . فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة الذات للموضوعات ؛ ولكن مفارقة الحدود لها ؛ وذلك لأن موضوعاتها أمور غير معينة بالنوع : فإن المثلث كما يكون فى[(٣)] خشبة كذلك يكون فى [(٣)] ذهب . فليس تقتضى طباعها موضوعا معينا ، بل كيف اتفق . فليس شئ من الموضوعات التى توجد [(٤)] فيه داخلة فى حدودها لهذا السبب .

وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة [(٥)] منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن أن توجد تلك الصورة منهـا مفارقة لهـا ، ولا فى مادة أخرى [(٦)] . فطباع تلك الصورة مختصة بتلك المـادة . فلذلك تدخل المواد فى حدودها . والأمور الطبيعية هى التى تجتمع فيها بالذات هـــذه العلل كلها .

ثم من المعلوم[(٧)] أن ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه مأخوذة من علل صورية فقط ، فلا يجوز أن يشترك فى البرهان عليه علمان — إذا أريد بالبرهان برهان اللم . وأما إذا كانت له

---

(١) أى العلل .

(٢) يريد به المادة .

(٣) س : من .

(٤) س : يؤخذ ولعلها تؤخذ .

(٥) س : واحد .

(٦) أى ولا يمكن أن توجد فى مادة أخرى .

(٧) م و س : العلوم .

علل مختلفة ، فلا يخلو إما أن يكون بعض الأسباب[١] خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الأول الفاعل للأمور الطبيعية على الإطلاق ، والغاية[٢] القصوى ، فإنها مفارقة للموجودات الطبيعية . أما السبب الفاعل فبالذات ، وأما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه[٣] بالذات . وإما أن تكون كل تلك داخلة فى موضوع الصناعة : أى إما كائنة أنواعا لها [١٠٤ — ب] أو كائنة من[٤] عوارضه الذاتية مثل السبب الفاعلى والتمامى والمادى والصورى لموجودات مّا طبيعيّة ، دون العامة للكل مثل أسباب الإنسان أو أسباب نوع أو جنس آخر من الكائنات الطبيعية أو الطبيعيات التى ليست بكائنة ، فإن أسبابها الظاهرة كلها طبيعية .

ونشرح هذا فيما هو أظهر كالإنسان ، فإن سببه الفاعل الظاهر إما إنسان أو نطفة أو قوة فى نطفة وصورة فيها . وهذه الثلاثة إما نوع موضوع الصناعة وإما صورة وإما عرض ذاتى داخل[٥] فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن . وسببه المادى إما الأركان أو الأخلاط أو الأعضاء ، وهو من أنواع الجسم الطبيعى . وسببه الصورى النفس ، وهو ، من حيث هو ، صورة[٦] مّا للجسم الطبيعى وكمال مّا له . وسببه الغائى الكمالى الذى يخصه ، وجود[٧] أكمل جوهر يمكن حصوله[٨] من مبادئ كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن ، حتى يكون من شأنه أن تبقى نفسه للسعادة . وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن أن توجد فى غيره .

ويشبه أن يكون الفاعل والصورة والغاية فى الأمور الطبيعية واحدا بالنوع ، وأن تكون الغاية التى هى غير الصورة فى الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ، ومن عند مبدأ أعلى من الطبيعة وغاية له ، مثل أن فاعل الإنسان إنسانية مّا ، وصورته إنسانيته ، وهى غاية الفاعل[٩] الطبيعى . وأما الكمال الآخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى تعريض الأضراس للطحن ، فهى مقصودة عند مبدأ أعلى من الطبيعة . وأما نفس التعريض فإنه غاية للفاعل الطبيعى ومقصود له . فكأن الغاية فى الطبيعيات غايتان : غاية هى صورة — وهى نهاية حركة وتمام محرك طبيعى — مثل التعريض — وغاية بعد الصورة ليست الصورةَ المقصودة قصداً أوليا فى حركة التكوين ، وهى مثل الطحن . وهى غاية لفاعل أعلى من الطبيعة .

---

(١) أى العلل المشار إليها . (٢) أى مثل الغاية . (٣) س : جهة .

(٤) س : عن . (٥) س : ساقطة . (٦) صورة خبر هو الأولى .

(٧) خبر سببه . : حصوله له . (٩) س : الفعل .

ونقول بقول مطلق إن المادة والصورة لا يجوز أن يكونا غريبين[١] من جنس الصناعة ، والفاعل والغاية ربما كان غريبين . فإذا[٢] مهدنا هذه الأصول فنقول :

اذا أمكن أن تكون بعض أسباب الشىء خارجا[٣] عن موضوع صناعته وواقعا فى صناعة أخرى ، أمكن أن يكون على المسألة برهانان من علمين . وأما إذا كانت الأسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه ، لم يمكن[٤] فى غير ذلك العلم إعطاء برهان اللم .

فقد اجتمع من جميع ما قلناه أنه لا سبل إلى إقامة البراهين إلا من مبادئ خاصة . وبهذا[٥] السبب نغلط فنظن فى كثير من الأشياء أنا علمناه بالحقيقة إذا كانت المقدمات المأخوذة فى قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم[٦] الحقيق إذا[٧] لم تكن مناسبة .

---

(١) س : غريبين .   (٢) س : فإذ .

(٣) ب ، م : خارجة .   (٤) س : يكن .

(٥) س : فبهذا .   (٦) س : ساقطه .   (٧) م اذ .

الفصل العاشر[1]

من البين أنه لاسبيل إلى إقامة البراهين فى العلوم على مبادئها، وإلا فما يبين به المبدأ هو المبدأ، والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبدأ له . فبعض مبادىء العلوم بينة بأنفسها ، و بعضها محتاجة إلى بيان . وكلاهما من المستحيل أن يبينًا فى العلوم التى هى لها مبادئ أول .

أما البينات بأنفسها، فلا يمكن بيانها فى ذلك العلم ولا فى علم آخر . وأما ما ليس بينا بنفسه فإنما يمكن بيانه فى علم آخر ، وخصوصا فى علم أعلى . ومبادىء[2] العلم الأعم الذى سائر العلوم تحته جلها[2] بينة بنفسها ، و بعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا[3] ، وذلك قليل .

وأما[4] موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق[5] به وأن يتصور جميعا ؛ فما كان منه ظاهر الوجود خفى الحد مثل الجسم الطبيعى لم يوضع وجوده فى العلم ، بل اشْتُغِلَ بأن[6] يوضع حده فقط . وما كان خفى الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة ، فإنهم يضعون وجوده أيضا . ووضع وجوده هو من جملة مبادئ الصناعة التى تسمى أصولا موضوعة، لأنه مقدمة[7] مشكوك فيها ، مبنى عليها الصناعة . و إن كانت[8] ظاهرة الأمرين جميعا كان تكلف[9] وضع الأمرين فضلا .

ور بما وضعوا الحدود فقط فى الشيء الذى هو خفى الوجود والحد جميعا ، إذ قد يفهم من ذلك أن الشيء موجود وأن الحد ليس بحسب الاسم[10] بل بحسب الذات : كقولهم فى فاتحة علوم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له .

---

(١) ليس لهذا الفصل عنوان مكتوب و يمكن أن يوضع له العنوان الآتى " لا سبيل إلى إقامة البراهين فى العلوم على مبادئها " .

(٢-٢) س : وجل مبادئ العلم الأعم الذى سائر العلوم مرتبة تحته .
(٣) س ذكرناه .

(٤) أما ساقطة من ب م .
(٥) س يتصدق .

(٦) س أن .
(٧) س ساقطة .

(٨) يريد موضوعات الصناعات ، وكان الأولى أن يقول كان ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٩) م ساقطة .
(١٠) يريد أن الحد (التعريف) ليس حدا لفظيا فقط .

وأما المحمولات الذاتية من العوارض فى هذه الموضوعات فإنها هى المطلوبة كما[١] قلنا مرارا ، فلا يمكن أن يوضع وجودها على سبيل أصل موضوع أو مصادرة ، ولا[٢] على سبيل البيان قبل البرهان عليها . إنما توضع فى فاتحة الصناعة[٣] حدودها إن كانت خفية الحدود . وأما إن كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما أشبه ذلك فى علم الهندسة، فربما لم يُتَكَلَّف وضع ذلك . بل إنما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والأصم والمُنْطَق[٤] فى الهندسة ، والزوج والفرد والمربع والمستدير[٥] فى الحساب . فهذا القسم إنما توضع فيه الحدود فقط .

وأما المبادئ، فيجب أن تكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق ، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر، إما تصديقا حقيقيا ، أو تصديقا وضعيا . ولا بد من تصورها وإلا لم يمكن التصديق بها ؛ فيجب أن تكون موضوعة الإنية فى نفسها ، وموضوعة ماهية الأجزاء فى فاتحة الصناعة ، إلا أن يستغنى لفرط الشهرة والوضوح[٦] عن ذلك . وإن كانت أعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل .

فإذن الموضوعات إن احتيج[٧] إلى التنبيه على وجودها وضعت وضعا ولا برهان عليها فى الصناعة، بل على[٨] عوارضها الذاتية . وأما العوارض الذاتية فتحد حدا فقط إن احتيج إليه ، ولا توضع موجودة إلا عند الفراغ عن إقامة البرهان فى مسألة مسألة ليستبين منه أنها موجودة لموضوع أو مسلوبة عن موضوع .

والمبادىء التى ليست أصولا موضوعة وليست مصادرات فإن وضعها من التكلف ، مثل أن النقيضين[٩] لا يجتمعان وما أشبه ذلك . وإن نازع فيها منازع فلا تنقلب بذلك أصلا موضوعا أو مصادرة ، لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل ، وبالقول الخارج دون القول الداخل[١٠] .

---

(١) ب ، م كذا . (٢) س لا بدون الواو .

(٣) أى الصناعة أيا كانت : س فاتحة الكتاب الصناعة .

(٤) الأصم irrational والمنطق rational .

(٥) س المكعب والمسدس بدلا من المستدير .

(٦) س أو الوضوح ، وقوله عن ذلك متعلق بقوله يستغنى .

(٧) س فموضوعات العلوم إذا احتيج. (٨) أى بل البرهان على اخ . (٩) م ، ب النقيض .

(١٠) م الخارج .

و إنما القياس الذى يتكلف أحيانا فى تصحيح شىء من ذلك أو تبكيت مخالف فيه من السوفسطائية[١]، فإن ذلك كله نحو القول الداخل لا[٢] الخارج ، وعلى ما عرف فيما سلف و يعرف فيما يستأنف.

وأما المبادىء التى قد يشك فيها ، فلابد من أن يوضع وجودها وتفهم ماهية أجزائها إن لم تكن[٣] بينة تصور الأجزاء .

والحد فليس أصلا موضوعا ولا مصادرة لأنه ليس فيه حكم ، بل إنما يوضع لتفهيم اسم فقط ، اللهم إلا أن يُسَمَّى إنسانٌ[٤] كل مسموع فى فواتح الصناعات أصلا موضوعا . بل إنما الأصول الموضوعة أشياء مصدق بها وهى فى أنفسها صادقة تجتمع من التصديق بها — ولو بالوضع مع مقدمات أخرى — نتيجة . والحدود ليست كذلك . ولما قيل فى التعليم الأول هذا فُطِنَ[٥] لظن لعله يسبق إلى بعض السامعين : أنه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله ، أو لمسألة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة . فكأن سائلا سأل وقال : قد نرى فى العلوم أصولا موضوعة ومقدمات كاذبة يتدرج[٦] منها إلى المسائل مثل أن المهندس يقول خط[٧] اب لا عرض له ، وهو مستقيم ، ولا يكون كذلك . ومثل ابج مستقيم الخطوط ، متساوى الأضلاع ، ولا يكون فى الحقيقة كذلك ، بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك إنتاج[٨] نتيجة صادقة . و إنما يكون كاذبا لأن ذلك[٨] الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما فى الحقيقة ، ولا ذلك المثلث يكون متساوى الأضلاع فى الحقيقة . فأجيب وقيل إن هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان إلى مثله ، والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض ، وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوى الأضلاع المستقيمة ، بل إنما خط ذلك وشكل هذا إعانة للذهن بسبب التخيل . والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والمتخيل . ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج إلى تشكيل[٩] ألبتة .

---

(١) س السوفسطائيين . (٢) س دون .

(٣) م يمكن . (٤) س إنسانا .

(٥) س ظُنَّ وكلمة لظن ساقطة . (٦) م بتدريج .

(٧) س مثل ما يقوله المهندس من أن خط اب الخ . ب مثل ما أن المهندس يقول .

(٨) س ساقطة ؛ (٨ — ٨) ساقطة من م .

(٩) س تشكيك وهو خطأ .

فقد بان أن الأصـــول الموضوعة مصدق بها ، وعلل (١) للتصديق بالنتيجة والمطلوب ، ولا كذلك الحد .

وأيضا (٢) فإن كل أصل موضوع فهو محصور : كلى أو جزئى . وليس شىء من الحدود بمحصور (٣) كلى ولا جزئى . فليس شىء من الأصول الموضوعة بحدود. على أنه لا حاجة إلى هذا البيان بعد ما قيل .

ولأن قوما حسبوا أن موضوعات العلوم هى صـــور مفارقة ، لكل نوع منها مثال يشبهه قائم(٤) بذاته عقلى موجود لا فى مادة ، فبالحرى أن يقع الشك وحله فى جملة ما يتعلق بالبرهان . ويجب أن نذكر أولا السبب [١٠٥ ب] الذى حمل أولئك على هذا الظن فنقول :

إنما وقع أولئك القوم فى هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا إن هذه العلوم كلها إنما تنظر فى موجودات (٥) ما ، فالمعدومات (٥) لا فائدة فى النظر فيها . ثم الموجودات إما واقعـة تحت الفساد والتغير ، و إما دائمة الوجود غير متغيرة. وأيضا إما محسوسة ، و إما معقولة . والفاسدات لا برهان عليها ولا حد لها . والمحسوسات ليست أيضا (٦) مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ماهى محسوسة وشخصية ، بل من جهة طبيعية عقلية أخرى . فالبرهان (٧) ليس يقوم على الشمس من جهة ما هى هــذه الشمس ، بل من جهة ما أنها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها (٨) والشخصية (٩) العارضة لها . وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هى هذه الشمس .

فإذا كان كذلك، كان البرهان على صـور معقولة مجردة عن المــادة ، لئلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد .

وكذلك الحد. فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط ، و بعضهم للعدديات والصور الهندسية، (١٠) و بالجملة للصور التعاليمية (١١)دون الطبيعية ورقى إليها (١٢) الطبيعية .

---

(١) أى و بان أنها علل .
(٢) س وقيل أيضا .
(٣) س بمحصورة .
(٤) س وذلك المثال قائم .
(٥-٥) م موجودات فأما المعدومات . س لأن المعدومات .
(٦) س والمحسوسات أيضا ليست .
(٧) س فإن البرهان .
(٨) م ساقطة .
(٩) س من الشخصية .
(١٠) س و بعضهم وضع ذلك للعدديات والصور الهندسية .
(١١) س التعليمية .
(١٢) س أليهما .

وكان مأخذ هؤلاء فى الاحتجاج شيئا اخر : وهو أن هذه(١) مستغنية عن المادة فى الحد، وكذلك فى الوجود . قالوا : وأما ما يضعه الرياضى من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه . والخط والشكل الحقيق عقلى وعليه البرهان .

وقوم ألفوا الهندسيات من العدديات ، وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات . وأما أفلاطن فجعل الصور (٢) المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسماها إذا كانت مجردة مُثُلًا ، وإذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية . وجميع هذا باطل ، فإن الصور الطبيعية لا تكون هى هى إذا جردت عن المادة، والصور التعليمية لا تقوم(٣) بلا مادة وإن كانت تحد لا بالمادة، والكلام فى إبطال هذه الآراء والقياسات الداعية إليها إنما هو فى صناعة الفلسفة الأولى دون المنطق وعلوم أخرى ، بل يحسن فى المنطق بوجه من الوجوه أن يبين أن هذه وإن فرضت موجودة فلا مدخل لها فى علم البرهان ولا هى موضوعة لهذه البراهين التى نحن فى تعليمها : لأن هذه البراهين وإن كانت بالذات وأولا لأمور عقلية كلية ، فإنها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات . فإن كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس ، وكل حكم يصح على الغِبِّ(٤) على الإطلاق فيصح على هذا الغب . وإذا صح أن كل إنسان حيوان، صح على إنسان ما أنه حيوان .

والبرهان إنما لا بد من أن يكون فيه (٥) قول (٦) كلى ليكون شاملا للكثرة بأن يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية . ويمكن أن يجعل الكلى فيه المحكوم عليه بالحكم الكلى حدا أوسط موجبا على الكثرة بالاسم والحد . فما حكم عليه حكم على الكثرة . وأما الصور فإنها إن كانت موجودة فلا يجب أن يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية (٧) ، ولا يمكن أن تكون حدودا وسطى فى إثبات شىء (٨) على الكثرة من الجزئيات الشخصية ، وذلك لأن المثل وإن أنزلنا أنها تعطى الكثرة أسماءها(٩) ، فلا يمكننا أن نقول إنها تعطيها حدودها : لأنه ليس

---

(١) المراد بهذه الصور التعليمية .

(٢) س الصورة . (٣) أى لا تقوم فى الوجود الخارجى .

(٤) س فى الغب . وللغب معان كثيرة ولعله يشير هنا إلى حمى الغب وهى حمى تأخذ يوما وتدع يوما .

(٥) س ساقطة . (٦) أى اسم كلى . (٧) س من الشخصيات ألبتة .

(٨) س إثباتها شيئا . (٩) ب 6 م أسماها .

شيء من الجزئيات صورة[١] عقلية مفارقة أبدية — وهـــذا هو الحد الجامع للصور المفارقة . وكيف [٢] يمكن أن تكون طبيعة الإنسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الإنسان المثالى ، وهـــذا الإنسان حيوان ناطق مائت، وذلك لا حيوان ولا ناطق إلا باشتراك الاسم،ولا مائت . وكيف يقال لشيء [٣] من هذه إنها تلك كما يقال إنها حيوان ؟

فإذن الصور المُثليه لا تُعطى أسماؤها وحدودها معا للكثرة والجزئيات[٤] ، فلا تصلح أن تتخـــذ حدودا وسطى فى برهان على الجزئيات ، و إن كان ذلك البرهان برهانا بالعرض . وكذلك لا يجوز أن تكون حدودا كبرى . وأما أنها ليست حدودا صغرى فلأن الحدود الصغرى إما أن تكون أعيان الموجودات المبحوث عن أحوالها ، وإما أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان الموجودات . وليست أعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ، ولا هى أيضـا أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان تلك الموجودات لأنها حينئذ تكون حدودا وسطى ، وقد بينا أنها لا تكون حدودا وسطى . ولا هى أيضا الموضوعات الأولية لهـذه العلوم حتى تكون إنما تطلب أعراضها الذاتية . وذلك لأنا أيضا إنما نطلب أعراضا ذاتية لأمور هى إما أعيان ، وإما الحكم عليها كالحكم على الأعيان . وليست[٥] المثل على أحد الحكمين . فليس الصور والمثل المفارقة إذن داخلة فى موضوعات[٦] البراهين ولا فى مبادئها بوجه[٧] .

(١) س بصورة .
(٢) م كيف بدون الواو .
(٣) س ساقطة .
(٤) والجزئيات .
(٥) س فليس .
(٦) س موضوع .
(٧) س + والله تعالى أعلم .

المقالة الثالثة

من الفن الخامس[(١)]

الفصل الاول

فى المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة[(٢)] وكيف تقع فى العلوم

المبادئ الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذى منه تتشعب كلها :

أعنى قولنا " إن كل شىء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما أن تصدق عليه السالبة " ليس يوضع[(٣)] فى العلوم وضعا بالفعل إلا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين، بل إنما يوضع فيها على ما قيل فى التعليم الأول على وجوه ثلاثة. وجه[(٤)] يجب أن يعتبر فى تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله فى النتيجة ، وذلك بأن يعتقد أن الكبرى إن[(٥)] كانت موجبة فلا يجوز أن تصدق سالبة ؛ أو كانت سالبة فلا يجوز أن تكون موجبة ، لتكون[(٦)] النتيجة بهذه الحال. فهذا الاعتقاد يعتقد دائما وإن لم يلفظ به بالفعل: لأنه يعلم أنه إذ هو موجب فليس بسالب[(٧)] وإذ هو سالب فليس بموجب ألبتة ، وأن السلب والإيجاب لا يجتمعان ، أو أن كل شىء يصدق فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به . وإنما تكون هذه القوة فى نسبة الأوسط إلى الأكبر فى الكبرى ، أو الأصغر إلى الأكبر فى النتيجة من غير عكس . فإنك إذا كنت قلت فى الأكبر مثلا " فكل إنسان حيوان " أضمرت " وليس ليس بحيوان " وأنتجت[(٨)] أن " الكاتب حيوان " وأضمرت وليس ليس بحيوان .

وبالجملة ما جعل موضوعا لحكم محمول فليس موضوعا لمقابله[(٩)] .

(١) س + من الجملة الأولى من المنطق فى البرهان وهى تسعة فصول . الفصل الأول .

(٢) غير المناسبة ساقطة فى م . (٣) أى هذا المبدأ الذى هو مبدأ الثالث المرفوع .

(٤) م ساقطة . (٥) س إذا . (٦) س فتكون .

(٧) س + ألبتة . (٨) س انتجت بدون الواو .

(٩) المراد بالمقابل هنا النقيض ، ومعنى العبارة ما جعل موضوعا لحكم موجب لا يكون موضوعا لحكم سالب .

وأما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان فى القياس[١] محمولا على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان ، أو يكون الحيوان فى النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب، فإن هذا لا يستقيم، لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض . ولا يجوز أن يوضع الموضـوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض . فهذا وجه واحد .

والوجه الثانى كما يقال فى الخُلف إنه إن كان قولنا " إن ا ب " ليس صادقا ، فقولنا " ليس ا ب " صادق ، فيكون هذا المبدأ الذى نحن فى ذكره مضمرا ، وقوته قوة الكبرى ، كأنه يقول بعد قوله ذلك " لأن كل شىء إما أن يصدق عليه الموجب أو السالب .

والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا ، فإنه ليس يدخل بالقوة فيه هـذا المبدأ على أنه نافع فى تكميل مقدمة كما فى الأول ، ولا فى تكميل قياس كما فى الثانى ، بل بأن يخصص إما موضوعه وإما موضوعه ومحموله معا : كقولنا كل مقدار إما مباين وإما مشارك ، فنأخذ فيـه بدل الشىء شيئا ما خاصا بالصناعة — وهو المقدار — وبدل الموجب موجبا[٢] خاصا بالصناعة وهو المشارك ، وبدل السالب سالبا[٣] ما خاصا بالصناعة وهو المباين : لأنك لا تحتاج أن تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا فى كل علم ، بل بحيث[٤] ينفع فى ذلك العلم [٥] خاصة فإن ذلك يكفيك .

وهذه العلوم العامية الواجب قبولها تشترك العلوم فيها، لا على أنها مافيه البيان — أى الموضوعات — أو له البيان وإياه نبين — وهى المسائل — بل على أنها من الذى منه البيان . والجدل يستعملها من جهة [٦] أن كل أولى مشهورٌ أيضا . والجدل أيضا يشارك كل علم فى المسائل كما يشارك فى المبادئ الواجب قبولها ، وكما يشارك فى الموضوعات ، فإنه لايختص بموضوع . لأن الجدل[٧] ليس بمحدود النظر فى شئ من الوجوه . وكل علم فإنه محدود النظر فى الوجوه الثلاثة من الموضوعات والمبادئ والمسائل .

---

(١) فى المقدمة الكبرى من القياس .

(٢) م موجب . (٣) م ساقطة . (٤) س حيث .

(٥) م العلوم . (٦) م كل جهة . (٧) س ولكن الجدل .

وأما [١٠٥ ب]أن الجدل ليس محدود النظر فى الموضوعات(١) فإنه لايقتصر على موضوع واحد يبحث عن أحواله ، بل الجميع عنده سواء . والبرهان يقتصر عليه . وأما بيان أنه ليس بمحدود النظر فى المسائل، فذلك من وجهين : أحدهما أنه لايقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن أحواله فى الوقت ، بل فى الغريبة (٢) أيضا : مثل أنه ليس ينظر هل الخط المستقيم إذا قام عليه خط كان كذا وكذا ، بل هل هو أحسن من المستدير أو ليس ، وهل علمه مضاد للمستدير أو ليس(٣) . والثانى لأنه قد يتفق أن ننصر(٤) الضدين والنقيضين معا بقياسين فى وقتين كل واحد منهما جدلى على ماستعرفه حيث نتكلم فى الجدل: فتارة نقيس من المشهورات أن النفس لا تموت ، وتارة نقيس منها أن النفس تموت . وأما بيان أنه ليس أيضا محدود النظر فى المبادئ فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يأتى بالمبادئ الذاتية بالشئ ، بل كيف اتفق . والثانى أنه يأخذ المبادئ الأولية والصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا ، وما يتسلمه من المخاطب . وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه(٥) — ذلك فى وقت، وهذا فى وقت على ما علمت . وأما البرهان فإنه محدود الموضوع ، محدود المسألة التى يبينها وينصرها(٦) محدود المبادئ التى منها تبين . ويكاد أن يكون الحق هو أنه ليس فى العلوم مسألة عن طرفى النقيض، وذلك أن السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو أن يتكافأ تسليم (٧) الطرفين معا عند السائل ، فأيهما كان ، جاز ، واستمر فى عقد قياسه . والقائس المبرهن إذا سلم له الواحد(٨) المعين ، النافع له فى عقد قياسه ، انتفع به . وإن سلم مقابله ، سكت ولم يمكنه الاستمرار ، فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة ، إذ كان إنما ينتفع بالواحد فيجب أن يأخذه أخذا من غير مسألة .

ولكن قد يقال "مسألة علمية" على وجهين : أحدهما يقع فى التعليم والتعلم — وهو أحد طرفى النقيض المعلوم أنه هو الحق ، وأنه لا يتعداه المجيب أو المخاطب ، وإنما يسأل للتقرير والتعديد

---

(١) أى قاصرا نظره على بعض الموضوعات دون البعض الآخر . (٢) أى فى الأحوال الغريبة .

(٣) يشير صدر العبارة إلى أن مسائل الجدل تشمل الأعراض الذاتية للموضوع المبحوث فيه والأعراض الغريبة على حد سواء ، ولكن المؤلف عند ما مثل لما يقول رفض اشتغال الجدل بالأعراض الذاتية وقصره على النظر فى الأعراض الغريبة .

(٤) غير منقوطة فى س و ب ومنقوطة فى م ينصر ، وقد رجحت قراءتها ننصر من النصر أى ننتصر للرأيين المتعارضين .

(٥) فقياسه . (٦) س يبينه وينصره . (٧) س تسلم .

(٨) أى القول الواحد الذى هو أحد المتقابلين .

لا على سبيل المسائل الجدلية . والثانى فى المخاطبات الامتحانية التى تكون فى العلوم ولا يبالى فيها بتسليم أى طرفى النقيض كان على ما ستعلمه .

والمسألة الامتحانية فإنها من وجه علمية ومن وجه ليست [١] علمية : فإنها علمية من جهة أن مبادئها مناسـبة . وليست علمية من جهة أن الغرض فيها ليس إثبات علم . فلذلك [٢] إذا حققت لم تكن مسألة علمية برهانية مطلقة ، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة . وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الأخر ، بل المسألة الهندسية مثلا [٣] إنما هى إما عن مقدمة صحت و بانت بالطرق الهندسية [٣] ، و يراد أن يبان بها غيرها فتكون عن [٤] مبدأ خاص بالمطلوب ، و إما عن مبـدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسـة يتبين به [٥] المطالب الهندسية ولايبين هو فى الهندسة . وكذلك الحال فى المسألة المنظرية : إما أن تكون منظرية خاصة تبين فيها ، و إما أن تكون هندسية ، وهى مبدأ لعلم [٦] المناظر فإن مبادئه من الهندسة ، فتكون مسائل هندسية هى [٧] مبادئ مناظرية ، ومن وجه مسائل هندسية . وأما أنه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هى أيضا مسائل هندسية ، فذلك بوجهين مختلفين [٨] . أما المبادئ فإنها مسائل هندسية لأنها فى نفسها مسائل ، وهى هندسية لأنها نافعة فى الهندسة ، فتكون المسائل النافعة فى الهندسة مسائل هندسية . وأما المطالب فهى مسائل هندسية بمعنى أنها مسائل هى من الهندسة .

وقد فهم هذا الموضع من التعليم الأول على وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من وجه هندسـية على أنها مبدأ مثلا للناظر . فهى من المناظر وليست مناظرية بل هندسية . وتكون المسألة من وجه آخر هندسية إذا كانت هندسية صرفة غير مضافة إلى علم آخر .

وهذا التأويل ليس بجيد ولا بين الأمرين تباين يفترقان به . بل إنما يعنى بالمسألة ها هنا لا المطلوب ، بل المسألة التى تؤخذ [٩] مقدمة . فمن ذلك مبدا د يم بيانه فى ذلك العلم ، ومن ذلك ما من شأنه أن يبين فى ذلك العلم و يبين به غيره أيضا .

---

(١) س ليس .
(٢) س ولذلك .
(٣-٣) م ساقط .
(٤) س غير وهو خطأ .
(٥) ب ، م بها .
(٦) س ، ب العلم .
(٧) س هى بدون الواو .
(٨) س ساقطة .
(٩) م توجد .

فالمبادئ مسائل هندسية ، أى مسائل نافعة فى الهندسة . والمطالب مسائل هندسية ، أى مسائل من الهندسة. وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد ، وإن كانا من حيث هما نافعان فى مطالب أخرى من الهندسة لا يختلفان. وإذا حققت اعتبار معنى المسألة ، فلا يجوز أن يكون المبدأ مسألة من (١) العلم الذى هو مبدأ فيه ، لأن المسألة فى علم ما جزء من ذلك العلم تكتسب بمبادئه .

والمسائل متميزة عن المبادئ . وليس أحد من أصحاب العلوم يمكنه أن يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه . فالمهندس من جهة ما هو مهندس لايمكنه إثبات مبادئه . والمَناظِرى من جهة ما هو مناظرى كذلك . فإن تكلف المناظرى ذلك فى مبادئه فقد صار هندسيا . ومن جهة الهندسة ما يبين مبادئه . وإن تكلف المهندس ذلك فى مبادئه ، فقد صار فيلسوفا . ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مبادئه .

ومبادئ جميع العلوم تُبَيَّن فى علم ما بعد الطبيعة . وكما (٢) أنه ليس لأحد من أصحاب العلوم أن يبين مبادئه ، فكذلك لا كلام له مع من يناقض مبادئه ، ولا كلام له مع من لا يبنى (٣) على مبادئه . ولا أيضا يلزمه أن يجيب عن كل مسألة، بل إنما يلزمه إن كان مهندسا أن يجيب عن المسألة الهندسية .

وعلى (٤) صاحب علم ما أن يعرف عماذا يجيب ، وعلى السائل أن يعرف عماذا يسأل . فإذا كان السائل إنما يخاطب المهندس فى أمور هندسية مبنيّة على مبادئ الهندسة فهو مصيب، وإلا فليس بمصيب . ولا أيضا مطلوبه ينكشف فى الهندسة بالذات ، بل عسى بالعرض ، وكذلك المجيب المهندس . فلا (٥) كلام له مع من ليس بمهندس فإن كلامهما فضل (٦) ويجرى مجرى ردئ المآخذ .

ثم إن المسألة التى ليست علمية — أى ليست مثلا هندسية — على وجهين : أحدهما أن تكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم ، والآخر أن تكون بوجه داخلة فيه . مثلا لو أن إنسانا سأل فى الهندسة عن الأضداد هل علمها واحد، فقد سأل مسألة من حق الفلسفة الأولى. أوعن

---

(١) س ساقطة .

(٢) س كما بدون الواو .

(٣) غير منقوطة فى ب ومنقوطة يبنى فى م .

(٤) س ولا على .

(٥) س لا .

(٦) أى من فضول القول .

عددين مكعبين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عددين مربعين مربع ، فقد سأل مسألة حسابية . أو قال مثلا هل طرفا الذى بالكل والأربعة متفقان؟ فقد سأل مسألة تأليفية . فأى هؤلاء سأل فى الهندسة كانت مسألته غير هندسية على الإطلاق . وكذلك إن جهل هــذا ، كان جهله غير هندسى على الإطلاق . وفرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد فى موضعه . فكل خطأ جهل ، وليس كل جهل خطأ .

ولو أن إنسانا سأل على سبيل التقرير هل خطـان وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين تتبادلان متساويين — يلتقيان[١] ، أو ظن فى نفسه أنهما يلتقيان ، لم تكن هذه المسألة تقريرا هندسيا ، ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة ، وكانا هندسيين من جهة . ذلك لأن غير الهندسى يقال على وجهين : أحدهما بمعنى السالب العام[٢] المقارن لعدم القوة فى الشىء ، كقولنا إن النقطة لا وزن لها ولا نهاية لها ، وإن اللون غير مسموع . والثانى بمعنى السالب المقارن للقوة ، كقولنا للساكن الذى من شأنه أن يتحرك إنه ليس يتحرك [٣] . فالمسألة الغير الهندسـية ، والظن الغير الهندسى على الوجه الأول هو الذى لا يكون فى قوة حدوده أن تكون هندسية أو تصير بعمل ما هندسية ، مثل قولنا إن طرفى الذى بالكل والأربعة متفقان أو غير متفقين أيهما كان خطًا : فإن هذه الحدود لا يمكن أن ترد إلى مسألة هندسية أو ظن هندسى[٤] . وان أزيل حالها الذى هو الإيجاب إلى السلب ، فليس فى قوة حدود هذه المقدمة أن تصير هندسية . وأما على الوجه الثانى فهى أن لا تكون هندسية بسبب أن نسبتها إلى الهندسة نسبة رديئة ، وإن كانت هندسـية من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية ، وإن كانت ليست بالفعل . ألا ترى أن تلك الحدود إذا حفظت وأزيل ما عرض لها من النسبة الإيجابية بينها إلى نسبة سلبية ، فقيل مثلا إن الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان ، صارت المسألة حينئذ هندسية . فهذه المسألة بالقوة هندسية[٥] ، وبالفعل مضادة للهندسة . ولمـا كانت الأضداد إنما تنسب إلى موضوع واحد وجنس واحد ، فلا بأس أن يقال من هذه[٦] الجهة لكليهما مسألة هندسية أو ظن هندسى .

---

(١) يلتقيان بالقاف والياء فى ب ، س غير منقوطة : يلتقيان فى م والمراد بالخطين اللذين لا يلتقيان الخطان المتوازيان .

(٢) المراد بالسلب العام هنا أن السؤال ليس هندسيا على الإطلاق .

(٣) هذا مثال للشىء الذى ليس بكذا ولكن فى قوته أن يكون كذا ، لا للمسألة التى ليست هندسية ولكن فى قوتها أن تكون هندسية وهى موضوع الكلام .

(٤) أى رأى هندسى . (٥) م الهندسية . (٦) م ساقطه .

الفصل الثانى(١)

[١١٠٦]

فى اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل ، وفى أن الرياضة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر فى التحليل والتركيب

إن الجهل المضاد للعلم — وهو الذى ليس إنما يعدم معه العلم فقط ، بل أن يعتقد(٢) و يرى صورة مضادة لصورة العلم ، كما يقع فى الوجه الثانى من وجهى اللاعلمى واللاهندسى — قلما يقع فى التعاليم . وذلك لأن هذا الجهل إنما يقع لأسباب ، وأظهرها أمران : أحدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الأوسط ، فإن أكثر انخداع يقع بسببه إذا كان اللفظ واحدا فى المقدمتين والمعنى مختلفا . والثانى حال التأليف وشكل القول إذا لم يكن منتجا وأشبه المنتج مثل الموجبتين فى الشكل الثانى وما أشبه ذلك .

وأما القسم الأول فإنه مما لا يقع فى التعليميات لأن ألفاظ معانى الهندسيات معلومة المعانى بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به(٣) . بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض(٤) أو بحسب ما سبق من(٥) التحديد . ثم معانى تلك الألفاظ قريبة من الخيال ، فكما يفهم فى العقل للفظ منها معنى ، كذلك يقوم له فى الوهم خيال ، فيثبت خياله(٦) حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه . فحينئذ يكون الحد الأوسط مضاعَفًا أى واحدا بعينه يؤخذ مرتين لشيئين معلومين فينتج ضرورة . وأما فى العلوم الأخرى — وفى الجدل خصوصا — فلا تكون هذه المعاون ، بل تكون ألفاظها فى أكثر الأمر مشتركة ، والمعنى العقلى باطن غائر فى النفس غير مُعان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبته ويحفظه فى الذهن . بل ربما كان الخيال اللائح منه فى الذهن مناسبا لمعنى والغرض معنى آخر ، ويزيغ(٧) الذهن(٨) عن الغرض إلى الخيال .

---

(١) م ؟ب ساقطة .

(٢) م يعقد . (٣) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأفضل " بها "

(٤) س العرض . (٥) س به . (٦) أى ما يتخيل منه .

(٧) س فيزيغ . (٨) م الذى وهو تحريف .

والخيال فيما سوى التعليميات فى أكثر الأمر مضل ، وفى التعليميات هاد مرشد . ولذلك ما صارت(١) المسائل الرياضية يصعب تعليمها إلا بان تشكل أشكالا محسوسة معلمة بحروف ، ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية ، إذ كان(٢) لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف فى العلوم الأخرى .

وأما العلوم الأخرى فإذا لم يكن فيها معونة(٣) من قِبَل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفى تفصيل معانيه صعوبة ، زاغ الذهن . ويخص الجدل أن وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة . فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه(٤) فيكون هذا الالتباس اللفظى فى الجدل أكثر — مثل استعمال لفظة الدور(٥) فى الجدل ، ولفظة الدائرة : فإن لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلى ملتبسة ما لم ترسم(٦) . فيكاد يقع عنده أن الدائرة المشكلة والشعر الدائر الأجزاء بعضه على بعض ، والبيان الدورى ، مفهوم لفظة الدائرة فى جميعها قريب(٧) من مفهوم اللفظ من المتواطىء ، فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل . وربما ظن أنه ليس كل دائرة بشكل ، فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما إلا أن يرسم ويميز ذلك .

ولما كان وقوع اسم الدائرة أو ما أشبه الدائرة على أمثال هذه المعانى ليس واحدا فى الحد ، وجب أن يكون قولنا " كل دائرة كذا " مقتصرا فى الدلالة على بعض هذه المعانى دون البعض إن أريد أن تكون مقدمة واحدة . ووجب ألا يناقض قول القائل ، جدليا كان يستقرى أو غير جدلى ، " إن كان دائرة شكل " كأنه يتخيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا . فلا تكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه(٨) بأن يقال له إن الدائرة الشعرية ليست بشكل : لأن المناقضة(٨) مقدمة بنفسها ، ومناقضة بالقياس إلى غيرها . وما لم تصر أولا مقدمة فى نفسها لم تصلح أن تصير مناقضة لغيرها .

ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها بمحصل . فإذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل " كل دائرة شكل " لم تكن هذه مناقضة لها . بل إنما يظن أنها مناقضة على أحد

---

(١) ما هنا مصدرية وغير نافية : ومعنى العبارة : لهذا السبب صارت مسائل الرياضة صعبة التعليم إلا بأن تشكل الأشكال المحسوسة .

(٢) س إذا كان . (٣) م ، ب معونة فيها .

(٤) أى مقولا بالاشتراك اللفظى على أكثر من معنى . (٥) م ، ب النور .

(٦) أى تحد بالتعريف بالرسم . (٧) ب ، م قريبا . (٨) س مناقضه (٨ — ٨) ساقط فى م .

الوجهين اللذين بهما لا تكون فى الحقيقة مقدمة : إذ كان إما أن تصير هذه المقدمة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذى هو الدائرة ، بل لا يفهم لموضوعها معنى : وإما أن تصير غير مقدمة بأن تكون قد أخذ موضوعها — وهو الدائرة — فى قولهم "كل دائرة شكل" على معنى "كل مايسمى دائرة" لا على معنى "كل ماله معنى الدائرة" . وكلا الأمرين يمنعان أن تكون هناك مناقضة : فإن المناقضة مقدمة صحيحة فى أنها مقدمة ، مقابلة لمقدمة صحيحة فى أنها مقدمة. فما[1] لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة[2] .

ولنرجع إلى بيان حكم القسم الثانى من وجوه الغلط الواقع فى العلوم دون التعليميات فنقول:

إن العلوم الرياضية إنما يستعمل فيها فى أكثر الأمر الشكل الأول، ومن ضروبه ، الضرب الأول . وربما استعمل الضرب الثانى فلا تقع[3] فيه مغالطة بتأليف القياس إلا فى الندرة النادرة جدا . وأما الجدل فكثيرا ما تستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا وانخداعا لأنه متصرف[4] فى الأشكال وفى الضروب ، ويستعمل[5] الحقيق والمظنون ، وخصوصا التأليف[6] الكائن من الموجبتين فى الشكل الثانى، فإنه كثيرا ما يستعمل فى الجدل ، كمن[7] يريد منهم مثلا أن يبين أن النار كثيرة الأضعاف فى النسبة[8] بأن يقول: "النار سريعة التولد والتزيد" و "كثير الأضعاف فى النسبة سريع التولد والتزيد" فينتج "أن النار كثيرة الأضعاف فى النسبة". فإن هذه الصورة غير منتجة فى الحقيقة وإن كانت قد تعد منتجة فى الظاهر . وإنما يمكن أن تصح لها نتيجة فى بعض المواضع بسبب المادة إذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول، فيمكن أن تعكس كبراها كلية فترجع إلى الشكل الأول .

والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف فى التحليل بالعكس. وذلك لأن التعاليم تؤخذ محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود — وهى العوارض التى تعرض للأشياء

(١) س فكما . (٢) س + ولا مناقضه .

(٣) ب، م فلا تقع . (٤) س متصور . (٥) س ومستعمل .

(٦) س من التأليف . (٧) س كما يستعمله من يريد .

(٨) أى أنها تنمو وتزيد على نسبة هندسية كما يدعى قانس Caeneus : وقد ذكر أرسطو هذا المثال : راجع أنالوطيقا الثانية ٧٧ ب ٤٠ — ٤٢ وما بعدها .

بذاتها ، وهى من جهة ما هى ، هى من حيث لها حدودها . وكلها محدود محصور ومعلوم . وأكثرها منعكس[١] .

فإذا كان مطلوب وأريد أن يطلب له قياس من جهة التحليل بالعكس، طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة ، وهى لواحق محدودة معلومة فتصاب عن كثب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا .

وكذلك سبيل التركيب الذى هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها أيضا سهلا : لأن ما هو عكس السهل سهل[٢] . وبطريق التركيب يتدرجون من مسألة إلى مسألة من غير أن يخلوا بمقدمات[٣] ذات وسط ويتجاوزوا عنها إلا بعد إيضاحها بالقياسات القريبة منها ، ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا[٤] والطريق منهوجا .

والجدل مخالف فى جميع هذا[٥] . أما أولا ففى التحليل بالعكس : وذلك لأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، فإنها تكون أمورا عرضية وذاتية ، وتكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد أن تكون مشهورة، فتتضاعف مطالب الأوساط فيصعب تحليلها . وليس إنما يصعب التحليل فى المسائل الجدلية على الإطلاق ، بل وفى الصادقة منها، لأنها قد تنتج من كواذب[٦] إذا كانت مشهورة أو مسلمة أو منتجة منها . ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد : وهو أنها كانت تكون مقتصرة على الصادقات . وأما ثانيا ففى التركيب : لأن التحليل لما صَعُبَ صعب عكسه وهو التركيب، لأن التركيب فيه ليس يكون على تأليف مستقيم يبتدئ عن غير ذوات[٧] أوساط ثم يستمر على نظام ، بل يكون كيف اتفق وبأى أوساط اتفقت ، وربما عُكِسَ التركيب فى الجدل فجعل ما بيّنه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة يبان[٨] بها بعينها[٩] فى مجادلة أخرى ، فيتضاعف التركيب .

---

(١) ولذلك لا تتعدد المحمولات ولا تتزايد البراهين التعليمية (الرياضية) إلى غير نهاية ، ولكن هذا ممكن فى البراهين الجدلية .

(٢) م ، ب لأن ما هو عكس سهلٍ سهلٌ .

(٣) م مقدمة .

(٤) س حدودا وهو خطأ .

(٥) س ذات .

(٦) س من كواذب مشهورة أو مسلمة .

(٧) س ذات .

(٨) س ، ب غير منقوطه ؛ م بيان .

(٩) س غير منقوطه ، ب و بعينها .

وربما وقع ذلك فى بعض مقدمات الجدلى[١] التى إن سلمت نفذ فيها وعقد القياس؛ وإن لم تسلم[٢] رجع من التركيب إلى التحليل، فيتخلل التركيب مواضع التحليل — وهى مواضع المباحثة[٣] عما لا يسلم ويطلب له حد أوسط مرة أخرى، وهذا هو التحليل . فيختلط تركيبه بالتحليل .

وأما ثالثا ففى التزيد. وهذا الموضع يمكن أن يفهم على أنه يعنى به[٤] التزيد البرهانى التعليمى من جهة أنه يتزيد لا بالتوسيط على ما بينا ، بل بإضافة حد من خارج — إما إلى غير النهاية أو نقف فنبتدئ برهانا على شىء منقطع عن الأول كما فعل فى أوقليدس حين اشتغل بزوايا[٥] حول خط قائم على خط . ومثل أن يكون تبين[٦] أولا أن العدد الفرد عدد ذوكم[٧] محدود بتوسط أنه عدد ذوكم ، ثم يُبيَّن أيضا للزوج كذلك . فلا يكون قد استمر بل عُدِّل .

ومن أحب أن يفهم [١٠٦ب][٨] الخلاف فى الحدين الأوسطين ، كرر الفرد فى أوسط أحدهما والزوج فى الآخر. ويمكن أن يفهم[٨] أنه يعنى به التزيد الجدلى فيكون كأنه يقول إن[٩] التزيد فى نتائج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط ، بل تارة يتزيد على الاستقامة ، وتارة يعدل إلى جانب فيداخل فى أوساط المقدمات نتائج أخرى ، أنواعا كثيرة من المداخلة ، مثل أنه يجعل[١٠] الحد الأكبر شيئا واحدا مثلا، والحدين الآخرين مختلفين فيقول : إن كل عدد فرد — وهو الأصغر — فهو عدد فرد ذوكم — وهو الأوسط[١١]؛ وكل عدد ذى كم[١٢] فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. فينتج أن العدد الفرد هو[١٣] ذوكم محدود متناه أوغير محدود ولا متناه . ويقول أيضا: العدد الزوج — وهو الأصغر — عدد زوج ذوكم ؛ وكل عدد ذى[١٤] كم فهو عدد ذوكم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فيكون هذا قياسا[١٥] آخر يشارك القياس الأول لا فى النتيجة ولكن فى الحد الأكبر .

---

(١) س الجدل . (٢) م يتسلم . (٣) م : المباحث .

(٤) س ساقطه . (٥) س برهانا . (٦) س غير منقوطه ؛ م يتبين .

(٧) س وكم . (٨-٨) ساقط من س .

(٩) ب لأن . (١٠) ب، م أنه جعل .

(١١) المقدمة التى يتحدث عنها هى " كل عدد فرد فهو عدد فرد ذوكم " . فموضوعها هو الحد الأصغر ومحمولها الحد الأوسط .

(١٢) ب، م ذو كم . (١٣) م وهو . (١٤) س ذو .

(١٥) ب، م قياس .

وقد يحول هاهنا إلى جانب آخر فى تكثير القياس والنتيجة .

وإنما جوزنا أن يفهم هذا[١] أنه يزيد به جانب الجدل ليتبين أن أكثر قياساته[٢] على هذه السبيل . ويقل فى البراهين هذا وفى التعليميات لأنها منعكسة الحدود ولأن[٣] هذا المثال يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث إنه على مطلوبين متقابلين .

وقد يمكن أن يفهم هذا الموضع من التعليم الأول على غير هذا الوجه، بل على عكسه : وذلك لأن الجدل وإن كان أكثر تصرفا وأكثر شعب تصرف، فإنه أقل نتائج. فإن الجدل[٤] لا يتغلغل إلى الكلام فى جميع المسائل ، فإنه لا تفى بذلك مشهوراته وما يبنى عليها . وذلك لأنه يحتاج فى كل مسألة إلى قياس حاضر . فما كان يتبين مثلا بألف وسط لا يمكنه أن يحضره . ولا أيضا ينتفع فى جدله ببيان شىء يحتاج إلى أوساط كثيرة جدا لا يفى المخاطب بإيرادها كلها وقت المجادلة . والقياس[٥] البرهانى فلا يرى[٦] بأسا فى أن يكون مطلوبه إنما يتوصل إليه بألف وسط وفى مدة طويلة . فهو يمعن فى التركيب على الاستقامة ، ولا يرى بأسا فى العدول[٧] أيضا عن أوساط وحدود صغرى إلى غيرها لأن له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب .

---

(١) س على بدلا من هذا . (٢) س مناسباته .

(٣) م لأن . (٤) لا ساقطة فى س . (٥) س وأما .

(٦) س ساقطة . (٧) س بالعدول .

الفصل الثالث[١]

فى استئناف القول على برهان لم و إن ومشاركتهما ومباينتهما فى الحدود واختلافهما فى علم وفى علمين

قد تقدم منا القول فى إبانة الفرق بين برهان إن و برهان لم ؛ وكيف يكون على شىء واحد برهان إن و برهان لم . و بقى أن نحاذى بكلامنا ما قيل فى التعليم الأول فنقول :

إن الحدود قد يقع فيها برهان إن و برهان لم على وجهين: أحدهما أن يكون المطلوب واحدا بعينه فيكون عليه قياسان : أحدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى — أى القريبة للأمر ، الموجبة له لذاته ، وتكون هذه العلة[٢] قد وفيت فى الآخر ، فيشترك القياسان فى أن كل واحد منهما أعطى العلة للأمر ، ويفترقان فى شيئين : أحدهما أن أحد القياسين أعطى العلة البعيدة والثانى أعطى العلة القريبة . والثانى منهما أن أحد القياسين فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو العلة القريبة ، والمعلول القريب ؛ وبذلك لم يعط فيها[٣] اللم المحقق ، والآخر ليس فيه مقدمة محتاجة إلى ذلك . فهذا أحد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد. وأما الوجه الثانى فأن لا يكون قد أعطى فى كل قياس منهما[٤] علة لا قريبة ولا بعيدة ، ولكن أعطى فى أحدهما ما ليس بعلة[٥] أصلا : فإنه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة ، سواء كان ما ليس بعلة معلولا للآخر كلمع الكوكب[٦] الذى هو معلول لبعده[٧] ، وهو مما ينعكس على العلة وهى بعده ، ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذى هو معلول[٧] كريته ، وهو مما ينعكس على العلة وهى كريته ، أو كان ما ليس بعلة ليس أيضا بمعلول[٨] للآخر ولا علة ، مثل دلالة ثبات الهالة

---

(١) م وب ساقطه .

(٢) س + فيه . (٣) س ساقطة . (٤) منها فى المخطوطات الثلاثة .

(٥) أى ما ليس بعلة للشىء ، وإن كان علة فى إنتاج القياس : وذلك كأن نضع " غير اللامع " حدا أوسط فى إنتاج أن الكواكب المتحيرة قريبة . و " غير اللامع " و " القريب " حدان متعاكسان بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ أحدهما بدل الآخر حدا أوسط فى القياس .

(٦) ب وم الكواكب . (٧-٧) ساقط فى س . (٨) س معلول .

على نُجُوم المطر عن السحاب الذى فيه الهالة . فإنه إذا كان يمكن أن يكون معلول منعكس أو علامة منعكسة — وإن لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول منعكسا ، بل كان أعم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح، أو كان أخص مثل التدخين[١] عن النار ، وكذلك العلامة على ما علمت — فتبين أنه يمكن أن يبين بالمعلول العلة ، وبالعلامة ذو العلامة ، ويمكن أن يبين بالعكس . وإنما يتوقف الأمر على الأعرف . فإن كان الأعرف نسبة المعلول أو العلامة إلى الحد الأصغر ، كان هو الأولى أن يجعل حدا أوسط والعلة حدا أكبر ، فكان ذلك وجها من وجهى هذا البرهان، مثل قولك : إن[٢] الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة ، وكل مضىء غير لامع فهو قريب ، فالكواكب المتحيرة قريبة . وأيضا : الكواكب الثابتة مضيئة لامعة ، وكل مضىء لامع فهو بعيد ، فالكواكب الثابتة بعيدة . ثم كل واحد[٣] من اللمع وسلبه مسبب[٤] ومعلول : ذلك للبعد، وهذا للقرب . وكذلك قولك : القمر يتزيد ضوءُه كذا وكذا ، وكل ما يتزيد[٥] ضوءه كذا وكذا فهو كرى ، فالقمر كرى . فهذا أيضا الحد الأوسط فيه معلول الأكبر .

فهذه أمثلة الضرب الثانى من برهان إن . ولو أن هذه الحدود الكبرى كانت أعرف من هذه الحدود الوسطى، وكان القرب والبعد للمتحيرة[٦] والثابتة أعرف من اللمع واللامع ، والكرية أعرف للقمر من هيئة قبول الضوء ، لكان يمكن أن تجعل هذه العلل حدودا وسطى ؛ فيقال إن الكواكب المتحيرة قريبة الضوء، وكل قريب الضوء فإنه لا يلمع ؛ أو يقال إن القمر كرى ، وكل كرى فإنه يقبل الضوء هكذا ، فكان هذا برهان لم . على أنه يجوز أن يعلم أولا الإن بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا : لأن البيان الأول لم يطلب فيه لم[٧] ألبته ؛ وأما البيان الثانى فلم يطلب فيه إن ألبتة . فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب .

ففى أمثال هذه المواد المنعكسه يمكن فى علم واحد أن يعلم إنَّ صرف أولا ثم يعلم لِمَّ صِرْفٌ ثانيا من مواد بأعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان .. مثاله أن يعلم بالعلم الرصدى أن القمر كرى الشكل لأنه يستضئ كذا وكذا ، فيكون هذا محفوظا . ثم يتعرف من العلم[٨] الطبيعى أن الأجرام السماوية يجب أن تختص بالأشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللم والإن

---

(١) ت التدخن . (٢) ب ساقطة . (٣) ب واحدة .
(٤) س ساقطة . (٥) س يزيد . (٦) ب م المتحيرة .
(٧) س ساقطه (٨) س علم .

جميعا ، ثم يقال : فلذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى أنت غير شاك به فى إنيته و إنما تجهل لميته .

وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر . وذلك لأنه قد يمكن أن يكون لشئ واحد معلولات ولوازم[١] مقارنة ، لا هى علل ولا معلولات ، مثل أن تكون معلولات لشئ[٢] واحد وتكون منعكسة عليه و يكون له أيضا علل ذاتية منعكسة عليه ، و يكون وجود تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما أعرفَ من وجود الشئ له ، ووجود تلك العلة أيضا لذلك الموضوع أعرف من وجود الشئ له . فإن جعل الحد الأوسط من العلل ، كان برهان لم و إن معا ؛ و إن جعل من اللوازم والمعلولات كان برهان إن فقط .

• فإذن هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب إلى وجهين: أحدهما الوجه الذى تكون مواده مشتركا فيها للأمرين ولكن يجرى الأمر فى الأمرين على العكس. والثانى الوجه الذى تكون مواده مختلفا فيها وأخذ أحد[٣] المختلفين، الذى ليس[٣] هو العلة، وسطا تارة فأعطى[٤] برهان إن ، وأخذ ثانيهما الذى هو[٥] العلة وسطا تارة فأعطى برهان إن ولم معا . فعلى هذا الوجه يجب أن يفسر هذا الموضع حتى يكون الإن واللم[٦] لشئ واحد . والذى يفسره قوم آخرون يكون فيه الإن لشئ واللم لشئ آخر .

ولنرجع إلى تفصيل القسم الذى لا يكون فى[٧] أحد قياسيه علة قريبة و يكون فى الثانى علة قريبة . أما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الأول ما هذا لفظه : "وأيضا فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا : إنما يكون البرهان على لم هو[٨] إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على إن" . و إنما يعنى بالعلة العلة القريبة .

لكن قوله "الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا" يحتمل معنيين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول بل على ترتيب الثانى مثلا، فيكون الحد الأوسط خارجا ولا يكون

---

(١) س ب أو لوازم .

(٢) س معلول شئ .

(٣) س هو ليس .

(٤) س وأعطى .

(٥) م ليس هو .

(٦) س اللم والإن .

(٧) م ساقطة .

(٨) س ساقطة .

أعطى العلة القريبة فيه — كما نقول فى الشكل الثانى إن الجدار لا يتنفس لأنه ليس بحيوان ، وكل متنفس حيوان . وهذا التأويل أظهر . ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى[1] لأنه كما علمت أولى بالسلب . وهذا يقع فى البراهين السالبة أكثر وإن كان قد يقع فى الموجبة .

فأما[2] التفسير الثانى — وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر[3] — فهو أنه[4] يعنى بالأوسط الأوسطَ فى القياس والوجود جميعا ، وهو العلة القريبة ، على أنها منعكسة ؛ ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب فى أجزاء القياس بل تُرِك من خارج . فإن الجدار فى مثالنا المذكور ليس علة كونه غير [١٠٧ ا] متنفس ما[5] وُضِعَ وهو : كونه ليس بحيوان ، بل ما ترك خارجا وهو : كونه غير ذى رئة . فإنه إذا كان للإيجاب مطلقا علة منعكسة ، فرفع تلك العلة علة السلب ، وكان السلب مطلقا إذا كان له علة منعكسة ، فمقابل تلك العلة علة الإيجاب . ولو كان علة أنه لا يتنفس كونه ليس بحيوان ، كان علة أنه يتنفس ، كونه حيوانا : وليس كذلك ، فإن من الحيوان ما لا يتنفس . وكذلك[6] ليس علة أنه لا يتنفس أنه[7] ليس بحيوان ، بل الحيوان أعم مما لا يتنفس و "ليس بحيوان" أخص مما "لا يتنفس" : فإن من غير المتنفسات ما هو حيوان . بل علة التنفس[8] أخص من الحيوانية وهو وجود[9] الرئة[10] . وعلة عدم التنفس أعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة[10] .

ولكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه ، يتباعدون عن العلل القريبة إلى البعيدة ، كما قيل إن بلاد الصقالبة ليس فيها زُمَّار إذ ليس فيها كروم . ولو قيل[11] إنه ليس فيها خمور لكان عسى قد أديت العلة القريبة فى الإغناء عن المطربين . ولكن أعطى علة العلة فلم يوضح المقصود ولم يبرهن .

وقد قيل فى التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون هذا فى الأكثر فى علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة[12] ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحون

---

(١) من قوله إن الجدار لا يتنفس إلى قوله الشكل الثانى ساقط فى س . (٢) س وأما .
(٣) س أظهر . (٤) م له وهو خطأ . (٥) م بما . وما خبر ليس .
(٦) س فكذلك . (٧) س هو أنه . (٨) م النفس .
(٩) م موجود . (١٠-١٠) موجود فى . بخ لا فى ب . (١١) س + بدل ذلك
(١٢) م ، ب الهيئة . ولكن الأقرب أن يدخل علم المناظر تحت علم الهندسة لا علم الهيئة .

عند علم العدد ؛ وعلم ظاهرات الفلك تحت أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة : فإن هذه العلوم يكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما [١] متواطىء الاسم . وإنما قيل "يكاد" ولم يُقل بالحقيقة ؛ وذلك لأن العلمين من هذين ينسبان إلى شيء واحد من وجه : فإن الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر فى حال الأَجْرام والأبعاد . وكذلك النجوم التعليمى ونجوم أصحاب الملاحة ، فإن كليهما يَنظُرُ [٢] فى مواضع النجوم . وتأليف اللحون التعليمى وتأليف اللحون السماعى كلاهما ينظر [٣] فى حال النغم . وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران فى أشكال وخطوط ومقادير . وكذلك علم الحيل وعلم المجسّمات ينظران فى مقادير ذوات عمق .

فلهذا الاشتراك الذى [٤] لما تشبه [٥] المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين : أحدهما أن العلمين فى بعض الأصناف المذكورة لا يشتركان فى النسبة اشتراكاً تاما : فإن علم الموسيقى ينظر فى عدد ما بحال ؛ وهو عدد وقع فى نغم . وعلم المناظر ينظر فى مقادير ما بحال وهى مقادير ما للبصر إليها نسبة . وعلم [٦] الحساب ينظر فى العدد علىَ الإطلاق ، وعلم الهندسة ينظر فى المقادير على الإطلاق .

والوجه الثانى أنهما ولو اشتركا فى المنظور فيه واستقرت نسبتهما إليه من جهة كمية المنسوب إليه وكيفيته ، فليست النسبة معا ؛ بل لبعضها أولا ولبعضها آخرا [٧] — وهذا يمنع التواطؤ الصرف — وإن اشتركت أشياء فى المعنى إذاً لم تتساو فيه ، بل اختلفت بالتقديم [٨] والتأخير والاستحقاق أو النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل . ولما كادت تكون هذه من المتواطئة أسماؤها شابهت بوجه ما العلمَ الواحد فشاركت بوجه ما فى المسائل لكن اختلفت ؛ فإن العلم الأعلى يعطى اللم والعلم الأسفل يعطى الإن على نحو ما كنا نحن أنفسنا أوضحناه فى موضعه .

ثم قيل : وذلك لأن العلم بإن هو لمن يُحِسُّ بالأمر ؛ فأما العلم بلم فهو لأصحاب التعاليم . معناه أن العلم "بإن هو" للملّاح [٩] والعلم "بلم هو" للمنجم . والعلم "بإن هو" للمتدرب فى صناعه الموسيقى

---

(١) هكذا فى المخطوطات والأفضل منها .

(٢) ب ، م ينظران ، والأصح الإفراد : قال تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا .

(٣) ينظران فى المخطوطات الثلاثة . (٤) س ساقطه .

(٥) م نسبة وس غير منقوطه . (٦) م علم بدون الواو

(٧) م ، ب أخيرا . (٨) س بالتقدم والتأخر (٩) س للملاحة .

العملية[1] والعلم "بلم هو"[2] لصاحب علم التأليف التعليمى[3] . وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الأول . وقيل إن أصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولايشعرون بها على ماهى عليها ، وكثيرا مايسمع التعليمىّ العالم بالموسيقى[4] بُعْدَ الذى بالأربعة[5] أو الطنينى أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ، فلا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب فى اتفاقها؛ لأن عنايته بالأمر الكلى لا الأمر الجزئى، وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا محصّلة فى المادة بالطبع أو الصناعة : فإن المقادير أو المسوحات وإن كانت لا تكون إلا فى المادة ، فإن المهندس ينزعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لِمَا يعرض لها من وجود فى مادة على ما أوضحناه من قبل .

فهذا القسم هو الأكثر . وقد يكون على وجه ثان . وهو أن يكون جزء من علم مّا تحت علم آخر لا كلّه ، مثل أن النظر فى الهالة والقوس[6] وما أشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر إلى نيّر أو ملوّن غير أملس صقيل ، جزءٌ من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت الهندسة ، والعلم كله ليس كذلك . وأيضا فإن النظر فى الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم[7] من مكان الكواكب ، وبين ما يرى عليه الكوكب أو يرى عليه أكر التدوير فى أبعادها البعيدة والقريبة ، وزوايا انحرافات[8] المنظر ، جزء من علم المجسطى وواقع[9] تحت علم المناظر . والعلم كله ليس واقعا تحته . فها هنا أيضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعى "أن القوس هى هكذا أو هكذا بسبب كذا" سببا غير محصل ولا مقرب . وعند المناظرى أنه[10] لِم هو بالسبب المحصّل المقرب .

---

(١) م العلمية .　　(٢) س ساقطة .

(٣) يقصد بالتأليف التعليمى علم الموسيقى النظرى ، كما قصد من قبل بعلم التنجيم التعليمى علم التنجيم النظرى ، وذلك فى مقابلة علم إيقاع الموسيقى وعلم أحكام النجوم على التوالى . وكذلك يقصد بالعلم الأعلى فى هذا المقام العلم النظرى الذى هو الأصل ، وبالعلم الأسفل العلم العملى .

(٤) م الموسيقى بدون الباء .　　(٥) أى النغمة المنقسمة أربعة أقسام .

(٦) أى قوس قزح .　　(٧) س أو المقوم .　　(٨) س انحراف .

(٩) س واقع بدون الواو .

(١٠) س أن ذلك . ومعنى العبارة يكون عند الطبيعى علم بأن الظاهرة التى هى القوس ، وعند المناظرى علم بلِمّ الظاهرة .

وقد يكون على وجه ثالث : وهو أنه قد يتفق ألا يكون العلم كله ولا جزء مّا معينٌ منه تحت علم آخر، بل مسألة ما بعينها : إذ يتفق أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح، فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال ، فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصّصا مهيّأ لالتزام عارض ذاتى . ولولم يُجْعَل مخصصا ماالتزم عارضا ذاتيا على ما أوضحنا . فيكون برهانه المعطى لِلِم لامن ذلك العلم ، بل من العلم الذى منه العارض الغريب . فالطبيب[1] يحكم أن الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال، والمهندس يعطى العلة فى ذلك حين[2] يقول لأن الدائرة أوسع الأشكال إحاطة .

وقد يمكن أن يعطَى سبب مركب من العلم الطبيعى والهندسى [3] فيقال : لأن الاندمال تحرّكه[4] إلى الوسط : فإذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء ، وإذا لم تكن زاوية كانت الحركة [5] فى جميع المحيط معا وتقاومت الأجزاء وأبطأ الاندمال .

وقد أوردوا فى [6] الشروح مثالا لما يكون برهانه فى العلم الأسفل من جهة الإن . وفى العلم الأعلى من جهة اللم : أن صاحب المناظر يحكم بأن المخروط البصرى إذا بَعُدَ فَنِيَ : وعلة ذلك يعرفه المهندس من قِبَل معرفته بأن الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان . وهذا المثال غير جيد [7] : وذلك لأنه يجب أن يكون المثال مشتملا على شىء يبرهن عليه فى العلمين ببرهانين مختلفين . وأما[8] الذى أورده — إن صح — فيكون مما يوضع[9] فى المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه .

نعم لو عَنَوْا أن أمراً مّا إذا كان مما يبرهن [10] بهذه المقدمة فى العلم المناظرى ، وهى غير معطاة العلة ، فإنما يبيّن بما لم يتحقق بعدُ ، فلا يكون بيانه ببرهان [11] لِمَ ، وإذا وقع إلى المهندس صار ذلك برهان لِمَ — كان له وجه . على أن هذا المثال ردىء جدا وبالعكس من الواجب [12] : لأن الصنوبرة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر ، وهناك [13] لا التقاء ألبتة . بل كلما أمعن كان التباين أكثر .

---

(1) س والطب . (2) س حتى . (3) س والهندسى .
(4) م بحركة . (5) س الزاوية . (6) س بعض الشروح .
(7) م حينئذ وهو تحريف . (8) س فأما . (9) س يوضح .
(10) س يبرهن . (11) ب ، م برهان . (12) م + وبالعكس .
(13) س وهناك .

فهذه الأشياء مما قيلت فى التعليم الأول وفى الشروح (١) . وقد كان وعد التعليم الأول أن يرينا قياسين على إنّ ولم فى علمين مختلفين ، وهذه الأمثلة التى أُورِدَتْ فى إنجاز ذلك الوعد(٢) . ومآخذ (٣) التفاسير لها إنما ترينا أمرين : أحدهما أن يكون اللم معلوما بقياس ، والإن موجودا بالحس . والثانى أن يقع الإنّ فى غير ما وقع فيه اللم . فإذن هذه الأمثلة إما أن ترينا قياسين على مختلفين ، و إما أن ترينا أمرين أحدهما قياس والآخر غير قياس . والذى أظنه حلا (٤) لهـــذه الشبهة هو أن المعلم الأول لم يَعْنِ بقوله "يحس بالأمر"(٥) أن يكون حاسًّا بالنتيجة والمطلوب ، بل تكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس تنتج المطلوب "إنّه" دون "لِمَ هو" : فإن أصحاب العمل لهم مقاييس عن مقدمات تجريبية وامتحانية ، و بينهم محاورة فى إثبات وتبكيت مبنية على ذلك : مثلا كما يقول صاحب التأليف السماعى (٦) إن هذه النغمة ليست موافقة (٧) لهذه النغمة من أجل أن (٨) الوتر الفلانى كذا ، ومن أجل أن النغمة الفلانية كذا . فتكون مقدمات حسية ينتج منها نتيجة حسية يتبين بها أن شيئا كذا أو ليس كذا (٩) . وكذلك يقول صاحب صناعة المــلاحة "ليس هذا وقت أن يكون كوكب كذا فى ذلك الموضع لأن كوكب كذا بَعْدُ لم يُشْرِق". و يقول صاحب العلم الطبيعى "إن هذه القوس ليست نصف دائرة لأن الشمس [١٠٧ب] ليست على الأفق" — فيكون أما أولئك فقد أخذوا مقدمات امتحانية ، وأما هذا فقد أخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير بيِّنة له بالعلة القريبة : فإن كون الشمس على الأفق ليست علة قريبة ، إنما (١٠) العلة القريبة (١٠) لذلك وقوع قطب القوس على الأفق . بل إنما يبان مقدمته بالعلة القريبة فى علم المناظر ، فيكون معنى أمثلة المعلم الأول على هذا الوجه (١١) .

---

(١) س الشرح . (٢) م و ب الموعد . س + كلها .

(٣) س وما حد بدون نقط ولعلها مأخذ . م وما أخذ . ب وما آخذ . (٤) س فى حل .

(٥) فى قوله "وذلك أن العلم بأن الشىء فى هذه هو لمن يُحَس بالأمر" راجع أرسطو : أنا لوطيقا الثانية ٧٩ أ ٢ .

(٦) صاحب التأليف السماعى هو رجل الموسيقى العملى لا النظرى . (٧) س متوافقة .

(٨) س ساقطة . (٩) س ليس كذا وكذا . (١٠ - ١٠) س ساقط .

(١١) س + والله أعلم .

الفصل الرابع[١]

فى فضيلة بعض الأشكال على بعض[٢]

وفى أن قياس الغلط كيف يقع فى الأشكال

قد بيّن المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين لوجوه[٣] ثلاثة: أولها أن العلوم التعاليمية إنما تستعمل هذا الشكل فى تأليفات براهينها ، ويكاد كل علم يعطى فى مسألة برهانَ لِمَ فإنما يستعمل هذا الشكل فى الأكثر: وذلك لأن حقيقة هذا الشكل أن تكون العلة موجودة للحد الأصغر فيوجد له المعلول ، فإن هذا هو تأليف الشكل الأول : إذ يكون قد أوجدت العلة للأصغر وتبع[٤] فيه المعلول العلة . فإن[٥] كان البيان[٦] البرهانى لايجاب الكلى ، فلا يكون[٦] إلا بالشكل الأول ؛ وإن كان بالسلب فقد يمكن فى الشكل الثانى ، ولكن يكون قد غُيِّر هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا للعلة فى الوجود له[٧] ، بل حرِّف بجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له . فلا تكون العلة قد جرّت معلولها بالقصد الأول ، وفى الشكل الأول تكون قد فعلت ذلك بالقصد الأول . وأما الشكل الثالث فلا تكون أيضا العلة[٨] قد أُوجِدَت فيه للحد الأصغر ، بل يكون الحد الأصغر أوجَدَ العلة التى يتبعها معلول ، فتكون العلة لم تجرّ المعلول بالقصد الأول .

إنما الشكل الأول هو الذى يعطَى الشئُ فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته . فهذا بالحقيقة هو الذى بالفعل برهان لَمَ . وسائر ذلك بالقوة برهان لِمَ .

والوجه الثانى أن العلم بما هو — وهو الحدُّ — إن أمكن أن ينَال بقياس فإنما يمكن بهذا الشكل .

---

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) س بعض الأشكال .

(٣) س بوجه . (٤) س وأتبع . (٥) س وإن .

(٦-٦) م ساقط (٧) س ساقطة . (٨) س العلة فيه .

وسنوضح بعدُ (١) أنه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن . أما أنه لِم هو بهذا الشكل فلأن الحدُّ مُوَجَبٌ كلِّى ، والشكل الثانى لا ينتج موجبا ، والشكل الثالث لا ينتج كليا .

والوجه الثالث فهو (٢) أن الشكل الأول قيـاس كامل بيِّنُ القياسية بنفسه . والشكلان الآخران إنمـا يَبِين أنهما قياسان بالرد إليه — إما بعكس وإما بافتراض . والخُلْف أيضا فإنه يُرَدُّ إليه بوجوه(٣) . فإذا رُدَّ إليه صار إلى المقدمات الأولى التى لا وسط لها وإلى الترتيب الأول القياسى الذى لا وسط له : فاجتمع عدم الوسط فى الوجهين جميعا .

وها هنا وجوه من الفضيلة للشـكل الأول : من ذلك أن تحليل القياسات إلى المقدمات الأولية لا يمكن بغيره : لأنه لا بد فى كل قياس من موجبة وكلية ، والموجبة لا تحل (٤) إلى مقدماتها (٥) التى أنتجتها بالشكل الثـانى(٦) . والكلية لا تحل إليها بالشكل الثالث .

ووجه آخر أن المطالب البرهانيـة يراد فيها تقصِّى العلم ومعرفة ما للشئ بالذات (٧) وذلك بالكلى الموجَب . فأما الجزئى فليس به علم مستقصًى : لأن قولك بعض ج ب مجهول أنه أى بعض هو . فإذا عيَّنته وعرفته وكان مثلا " البعض الذى هو د " عاد إلى الكلية فصار كل د ب . أما السالب فإنه يعرِّف من الشئ ما ليس له ، وهذا أمر غير ذاتى وبغير نهاية ، إلا أن يُومَأ فى ضمن السلب إلى معنى ليس ساذج السلب(٨) فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية (٩) . ويكاد يكون أكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الأول على أن الفلك لا ضد له .

فإذن النظر المستقصى الذاتى(١٠) هو الموجب الكلى ، وهو مما لا ينال إلا بالشكل الأول.

---

(١) س ونحن سنوضح من بعد . (٢) س هو . (٣) س بوجه ما .

(٤) س تحل . (٥) س مقدماته .

(٦) قوله بالشكل الثانى متعلق بقوله تحل لا بقوله أنتجتها .

(٧) المراد بتقصى العلم المعرفة الكاملة ، وما للشئ بالذات ماهية الشئ أو حقيقته .

(٨) أى ليس السلب البسيط . (٩) أى معدولة المحمول كقولنا كل ا هى لا — ب .

(١٠) م ن ب الذاتى المستقصى . وقوله النظر المستقصى الذاتى هو الخ فيه تجوز فى التعبير والمراد النظر هو فى المستقصى الذاتى .

وقد يكفى(١) الشكل الأول من الفضائل أن هيئته هيئة قياس بالفعل ؛ وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة ، فقد أوضحنا أن ذلك كيف يكون .

وكأن قائلا تشكك على المعلم الأول فى هذا الموضع إذ ذكر أن تحليل القياسات من الشكلين الآخرين إلى مقدمات غير ذات وسط فى الشكل الأول أن السالبة كيف يكون لها تحايل إلى مقدمات غير ذات وسط ، فإن المقدمات التى تحل إليها السالبة (٢) فلا بد فيها من سالبة ، فكيف تنتهى إلى سالبة غير ذات وسط ، وكيف تكون سالبة غير ذات وسط ؟ أما الموجبة التى لا وسط لها فهى التى لا يمكن أن يكون المحمول(٣) فيها أولا(٤) لشئ هو علة لوجوده للموضوع . والسالب كيف يكون فقدانه للوسط ، ليت شعرى ! فقال إنه كما أن الموجبة قد تكون بغير وسط (٥) — أى بحيث لا يقتضى حمل محموله على موضوعه شيئا متوسطا يقطع مجاورتهما ، فيكون هو أولا للموضوع ، والمحمول له أولا ثم للموضوع ؛ فكذلك السالبة قد تكون بغير انقطاع ، أى بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا آخر عنه يسلب محموله أولا وهو موجود للموضوع ؛ ولأن السلب الكلى منعكس ، وخصوصا فى الضروريات لذاتيات : فمتى وُجِدَ لأحد الحدين شىء محمول عليه ليس على الآخر ، وإن لم يكن أو لم يسبق أولا إلى الذهن وجود شىء للآخر محمولٍ عليه ليس للأول ، أو كان يوجد لكل واحد منهما شىء يخصه أو أشياء فيكون فى كل رتبة شىء أو أشياء خاصة تساوى ذلك الحد ، كانت الرتبتان متنافيتين ليس فى إحداهما(٦) شىء يدخل فى جملة الأخرى ، فإن المحمول على أحدهما يمكن أن يجعل حدا أوسط ، فيكون سلبهما أيَّهمَا شئت عن الآخر بقياس .

فإن كان المحمول الموجب إنما هو فى جانب أحد الحدين فقط ، كان ذلك بقياس واحد لا غير ، مثل إن كان كل ا ج ولا شىء من ب ج : أو كان كل ب ج ولا شىء من ا ج .

وإن كان المحمول الموجب قد وجد فى جانب كل واحد من الحدين ، كان بقياسين . مثلا إن كان ا ، د ، ج(٧) طبقة متساوية ، و ط تحمل عليها وتساويها ؛ و ب ، هـ ، ز

---

(١) س كفى . (٢) س السالب . (٣) م مجهول .
(٤) أى بغير وسط . (٥) س انقطاع .
(٦) س ليس إحداهما . م ليس أحدهما . (٧) س ا ، ح ، د .

طبقة مساوية ﻟ ج[1] يحمل عليها ويساويها[2] ؛ ومعلوم أن شيئا من هـــذه الطبقة لا يحمل على شيء من تلك الطبقة . فإن قيل : كل ا ط[3] ولا شيء من ب ط ، كان[4] قياس . وإن قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كان قياس ، وهما قياسان . وكذلك الحال إن لم يكن إلا ويحمل عليه ط فقط أو ب[5] ويحمل عليه ج فقط . لكن العادة فى التمثيل جرت بذلك .

فإذا كان على أحد الحدين[6] محمول خاص كان السلب بانقطاع . فيجب أنه إذا كان ليس على أحد الحدين محمول خاص، وأحدهما مسلوب عن الآخر، أن يكون ذلك سلبا بلا انقطاع — أى بلا واسطة — فإنه أى واسطة أُحضِرَت ، كانت مسلوبة عن الطرفين أو موجبة على الطرفين فلم ينتج .

وأما لفظ الكتاب فى نسختنا[7] فيوهم بدل المحمول الموضوعَ والأقسام بحالها . وذلك أيضا من وجه يستقيم ، ولكن النتائج تكون جزئية : فإنه إذا كان على كل[8] بعض حكمٌ كلى بقياس ، فليس على الكل بلا قياس . وقد وضع كليا بلا انقطاع . فيشبه أن يكون هذا معنى ظاهر النسخة التى عندنا . والأولى ما كتبناه أولا .

ولقائل أن يقول : إن السالبة التى لا وسط لها إن طلبت بهذه الشريطة لم توجد: فإنه لايخلو ا[9] ﻟ ب من حد أو رسم ومن أجزائهما . وإن كان نفسه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل . وبالجملة ليست الأشياء تخلو[10] عن خواص ولوازم حتى الأجناس العالية التى لا يحمل عليها جنس . فكيف يوجد ا ﻟ ب غير محمول على أحدهما شيء لا يحمل على الآخر ؟

فأقول: إنه[11] عسى ألا يكون مثل هذا الوسط أىَّ محمول اتفق، وألا يكون القياس كل ما له وسط أىّ وسط اتفق ، بل يجب أن يكون الوسط شيئا : وجوده للأصغر والحكم بالأكبر عليه : كل واحد منهما أعْرَف من الحكم بالأكبر على الأصغر . وفى المطلوب السالب يجب أن يكون

---

(١) م : ط .

(٢) م + ﻟ ب ﻟ ﻫ ﻟ ز طبقة متساوية ﻟ ج يحمل عليها ويساويها .

(٣) س + يحمل عليها . (٤) س فكان . (٥) م وب بدلا من أو ب .

(٦) م الجزءين . ب مطموسة . (٧) م نسخنا . (٨) س ساقطة .

(٩) س و . (١٠) س لا تخلو . (١١) س ساقطة .

وجود الوسط للأصغر، وسلب الأكبر عن الأوسط، أعرفَ من سلب الأكبر عن الأصغر. فحينئذ يكون وسط وقياس.

فيشبه أن يكون المعلم الأول عَنَى محمولا نسبته إلى ا و إلى ب أعرف من نسبة ما بينهما.

هذا وقد علمت أن الجهل ليس صنفا واحدا: بل من الجهل ما هو بسيط — وهو عدم العلم فى النفس فقط: وهو ألا يكون للنفس رأى فى الأمر — حق ولا صواب — وهذا لا يكتسب بقياس، فإنه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه، وإن كان قد يظن أن ذلك مكتسب بقياس على أحد وجهين: إما على ما ظنه بعضهم [١٠٨ ا] أن تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل، وهذا خطأ. بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه[١]، وأمّا أنه يحدثه فليس. وإمّا على ما ظنه بعضهم أن الرأى الباطل[٢] إذا أفسد بحجج[٣] ولم يتضح بفساده[٤] الرأى الحق، أوجب ذلك حينئذ الجهل البسيط الذى على وجه السلب فقط، وكان بقياس. وهذا أيضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس، بل بالعرض: لأن ذلك القياس إنما أوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد. فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر، عرض أن بقيت النفس عادمة للرأى[٥] أصلا كما كانت. بل القول الصواب أن هذا الجهل لا يكتسب.

ومن الجهل ما هو مركب — وليس هو عدما فقط، بل فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد له، وهو جهل على سبيل القُنْيَة والملكة، وهو مَرَضٌ نفسانى. وذلك لأن صحة كل شىء إما أن تكون موجودة[٦] على مزاجه الذاتى وفطرته الأصلية فقط، أو يكون قد اكتسب[٧] مع ذلك كمالا ثانيا، كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحى جميلا أو قويا[٨]. وليس هو فى المزاج من البدن، بل وفى التركيب أيضا، فإن صحة البدن هى فى اعتدال المزاج واستواء التركيب. وكمال الصحة أن تقترن بهذين الأمرين[٩] البدنيين الأمورُ التى يستعد البدن بهذين لها[١٠] من الجمال والجزالة والقوة.

---

(١) س يحفظه بدون الواو . (٢) س باطل . (٣) س ساقطة .
(٤) س بفساد . (٥) س الرأى . (٦) س بوجوده .
(٧) س + إليها . (٨) س قويا أو جميلا . (٩) م الأمر .
(١٠) س لهما .

كذلك صحة النفس على وجهين : صحة أولى — وهى أن تكون على فطرتها الأولى ومزاجها مثلا الأصلى ، وليس فيها معنى خارج عن الملاءمة . وصحة ثانية — وهى أن تحصل لها الزوائد الكمالية التى تستعد لها بتلك الصحة ، وهى العلوم الحقيقية . وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا تقتضيه فطرته ، فمنع مقتضى فطرته والأفعال التى له بذاته ، كان[1] البدن مريضا ، كذلك النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب أن يكون مبنيًا على فطرتها الأصلية ، كانت مريضة .

وإنما سمى هذا الجهل مركبًا لأن فيه خلافَ العلم ومقابِلَهُ من وجهين : أحدهما أن النفس خالية عن العلم، والثانى أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم[2] . وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وإذعانا للنفس له من غير حد أوسط ، وقد يقع باكتساب قياسى[3] . والكائن باكتسب قياسى[3] إما أن يكون فيما لا وسط له ، أو فيما له وسط . والكائن فيما له وسط إما أن يكون الحد الأوسط فيه من الأشياء المناسبة أو من الأشياء الغريبة . وجميع ذلك إما أن يكون الوسط[4] فيه هو بعينه أوسط القياس الصادق بعينه ، أو ليس هو بعينه . ولا يخلو إما أن يكون يقابله حق سالب فيكون هو موجبا ، ويقع فى الشكل الأول فقط إن كان كليا ، أو[5] يكون يقابله حق موجب فيكون هو سالبا ، ويقع فى الشكل الأول والثانى معا إن كان كليا[5]

ولنبدأ بالانخداع الواجب فنقول[6] : إذا كان الحق هو أنه لاشىء من ب ا وكان بغير انقطاع واختدع فظن أن كل ب ا حتى يكون فى غاية المضادة للحق ، وكان[7] ذلك بقياس حده الأوسط ج ، فقد يمكن أن تكون الصغرى والكبرى كاذبة ، وقد يمكن أن تكون إحداهما فقط كاذبة[8] . أما القسم الأول فإذا كان ج شيئا لا يحمل[9] على ب ولا يحمل عليه ا ، وأخذ أن كل ب ج و كل ج ا ، أنتج الباطل* . وهذا ممكن : فإنه لابد أن لب و ل ا ما لا يحملان عليه . ويجوز أن يتفقا فى واحد من ذلك وإلا وجب أن يختص بعض ذلك بإيجاب طرف بخاء وسط . وكذلك إن

---

(١) ب وكان .

(٢) س للعلم .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٤) س وسط .

(٥-٥) ساقط فى س .

(٦) س فيكون .

(٧) م مكان .

(٨) س كاذبة فقط .

(٩) س لا يحمل عليه ب .

(*) المثال الذى يذكرونه لذلك هو كل كم جوهر و كل كيف كم ∴ كل كيف جوهر . أنظر التحليلات الثانية لأرسطو ف ١٦ : ٨٠ا ١٠ — ١٣

كان ج إنما يحمل على بعض ما[1] من ب لا على كله مما ب غير ممكن أن يكون فى كل شىء ألبتة ؛ أو أن يكون فى كله شىء ألبتة — أى مما يباين ب ، لأن ب ا مقدمة بلا وسط فى كلها ، فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء ؛ وكل ج ا كاذبة إما بالكل والجزء معا ، أو بالجزء وحده . وأما إن كانت إحداهما فقط صادقة ، فلا يمكن إلا أن تكون الكبرى . ومثال هذا أن نفرض ا محمولة ولها موضوعان جـ ب ، لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع ؛ ما ب ما ج لا يحمل أحدهما على الآخر . فإن قيل كل ب ج وهو الباطل ، وكل ج ا وهو الحق ، أنتج باطلا وهو أن كل ب ا .

وسواء كان هذا السلب والإيجاب بانقطاع أو بغير انقطاع ، فإن هذه المادة لا تنتج إلا باطلا . فهذا هو[2] وجه إعطاء القياس الذى يوقع[3] خدعة فى اعتقاد الكلى الموجب ، ولا يكون إلا فى الشكل الأول . وأما القياس الموقع للجهل المركب بكلى سالب غير ذى وسط ، فيكون[4] فى الشكل الأول عن مقدمتين كاذبتين : فإنه إذا كان كل ج وكل ب ا بلا واسطة وكان لا شئ من ب ج ، فقيل كل ب ج ، ولا شئ من ج ا ، أنتج لا شئ من ب ا . ويمكن أن تكون إحداهما [5] صادقة أيتهما كانت . فلنضع[6] أولا الكبرى صادقة. ولتكن ا حينئذ من المسلوبات عن ج والموجبات لب ، وهما كما قلنا . وهذا ممكن . فيجب أن يكون قولنا كل ب ج كاذبا — وهى الصغرى — . فإن قيل كل ب ج ، وهو كذب، ولا شئ من ا ج وهو صدق ، أنتج الكذب . ولنضع الصغرى صادقة : فإنه إذا كان الحق أن[7] كل ب ج وكل ج ا[8] فقيل كل ب ج ولا شئ من ج ا أنتج لا محالة سالبا مضادا للحق . وهذه المادة هى أن تكون ا موجبا لب و ج معا ما ب تحت[9] ج أو مساو له. لكن الجهل المركب لا يكون بمقدمة غير ذات وسط .

وأما فى الشكل الثانى والمقدمتان كاذبتان بالكل، فلا يمكن ذلك لأنهما إذا رُدَّا[10] إلى الصدق فأوجِبَت السالبة وسُلِبَت الموجبة أنتجا ذلك بعينه : فإنه إذا قيل أولا إن كل ب ج ولا شئ

---

(١) س بعض ما هو ب . (٢) س ساقطة . (٣) س يقع .
(٤) س فقد يكون . (٥) ب ، م يكون أحدهما . (٦) س ساقطة .
(٧) س ساقطة . (٨) س وكل ب ا .
(٩) م تحيب ، س ، ب غير منقوطة . (١٠) م رددا .

من ا ج وكانتا[1] كاذبتين بالكلية رأنتجتا لاشئ من ب ا ، فإن[2] رُدَّا إلى الصدق فقيل لا شئ من ب ج ٦ كل ا ج أنتجتا ذلك بعينه — وهو أنه لا شئ من ب ا .

وكذلك إن كان القياس الكاذب هو أنه لا شئ من ب ج ٦ كل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وأنتجتا لا شئ من ب ا . فإن رُدَّا إلى الصدق فقيل : كل ب ج ولا شئ من ا ج[3] أنتجتا ذلك بعينه . فإذن نتيجة هذا القسم صادقة دائما .

وأما إن كان الكذب بالجزء فممكن أن يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة . فإنه إذا كان بعض ب ج ٦ بعض ا ج ، وكان كل ب ا فقيل لا شئ من ب ج ٦ كل ا ج : أو قيل كل ب ج ولا شئ من ا ج ، كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة .

وقد يجوز أن يكون الكذب فى إحداهما[4] فقط : فإنه إذا كان فى مثالنا كل ا ج فبيِّن أن كل ب يكون ج لأن كل ا ب ٦ كل ا ج . فإن كذب فى هذه فقيل كل ا ج ولا شئ من ب ج ، أنتج الكذب . وأيضا إن كان ج ليس محمولا على شئ من ا فكان لا شئ من ا ج فيكون لا محالة لا شئ من ب ج . فإن قيل لا شئ من ا ج ٦ كل ب ج أنتج الكذب .

وأيضا إن كان كل ب ج كذب[5] حينئذ أنه لا شئ من ا ج لأن ب ا[6] ، ج . فإن قيل كل ب ج ، ولا شئ من ا ج — وهو كذب — أنتج الكذب .

فلنتكلم الآن فى القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . ولنبدأ بما يوقعه فى موجب كلى[7] ذى وسط فى الشكل فنقول :

أما إذا كان الأوسط مناسبا ، كان قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين ، فكان[8] مثلا كل ب ج ٦ كل ج ا حتى أنتج الحق وهو كل ب ا . ولما غلط فيه حتى أنتج المضاد للحق فلا يمكن أن يكذب فى المقدمتين جميعا ، وإلا صارتا سالبتين فلم ينتج التأليف .

---

(١) ب ٦ م وكانا . (٢) س فإذا .

(٣) ب ٦ م " فقيل كل ب ا ولا شئ من ب ج وهذا خطأ لأن لا شئ من ب ج الكاذبة ترد صادقة إلى كل ب ج ٦ كل ا ج الكاذبة ترد صادقة إلى لا شئ من ا ج .

(٤) م أحدهما . (٥) س كان . (٦) س لأن ب ج .

(٧) س كل . (٨) س وكان .

ولا أيضا يمكن أن يكذب فى الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج ، بل إنما يمكن أن يرد إلى الكذب ما يجوز أن يكون سالبا فى الشكل وهو الكبرى لا محالة ، إذ الشكل هو الشكل الأول . فالكذب السالب إنما يمكن أن يكون فى الكبرى فقط[1] . وأما إذا كان الأوسط ليس مناسبا فيمكن أن تكون ا محمولة على كل ب ما ج موضوع ل ا مثل ب إلا أنه مباين لب مثل الإنسان والفرس تحت الحيوان . فإن قيل كل ب ج — وهو كذب — ولا شئ من ج ا — وهو كذب — أنتج الكذب . والحق لا شئ من ب ج وكل ج ا ، وهـذا لا ينتج ألبتة ، فليس الأوسط مناسبا .

و يمكن أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة : فإنه إذا لم تكن ج تحت ا وكانت ب تحت ا وموضوعة لها ، وكان ج ما ب [١٠٨ب] متباينتين ، فإذا قيل كل ب ج كان كاذبا ؛ ثم قيل ولا شيء من ج ا وكان[2] صادقا ، أنتج منهما كاذب ، وهو أنه لاشيء من ب ا .

أما مثل ذلك فى الشكل الثانى فى الأوسط[3] — سواء كان مناسبا أو غير مناسب — فإن الكاذبتين فى الكل قد بان من أمرهما أن[4] نتيجتهما صادقة لا محالة .

وأما إذا[5] كانت إحداهما كاذبة فى الكل أيتهما كانت ، أمكن أن يقع منه قياس الخدعة مثل أن يكون كل ب ج ما كل ا ج ما كل[6] ب ا . فإن أُقِرَّتْ[7] إحدى المقدمتين على الصدق وسلبت الأخرى أيتهما كانت ، أنتج لاشيء من ب ا وهو كذب ، و إحدى المقدمتين صادقة .

وأما الكاذبتان فى الجزء مثل أن يكون ج فى بعض ا وفى بعض ب وكل ب ا ، فأخذ أيهما كان موجبا كليا والثانى سالبا كليا ، أنتج الكذب ، مثل أن يقال كل ا ج ولا شيء من ب ج أو : لاشيء من ا ج وكل ب ج . وأما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب ، فقد بان أن هذا لا يكون إلا فى الشكل الأول . و بيِّن بما قلناه[8] فى ضد هذا أن الصغرى يجب أن تُقَرَّ

---

(١) لأن شرط الشكل الأول إيجاب الصغرى . أما الكبرى فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) م كان .

(٣) س والأوسط ، وهذا أدق لأنهم كثيرا ما يسمون الشكل الثانى الشكل الأوسط .

(٤) س أنهما . (٥) س إن . (٦) هذه هى نتيجة القياس .

(٧) ب اقترنت . بخ أقرت . م أقرب . (٨) س قلنا .

على إيجابها الذى كان فى القياس الصادق فيبقى صادقا ، و إنما يمكن قلب الكبرى ورجعها إلى الموجب — فلا يمكن إذن إلا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى . فإن كان الحد الأوسط غير مناسب و بحيث لا ينعقد من نسبته[1] الصادقة إلى الطرفين قياس ينتج الحق ، فيمكن أن يكذبا فى قياس الخدعة معا ، و يمكن أن تكذب الصغرى وحدها ، ولا يمكن أن تكذب الكبرى وحدها . فإنه إن كان كل ج ا وكان لاشىء من ب ج ، كان ولا شىء من ب ا . فإن قيل كل ب ج و إن[2] كان كذبا ، وكل ج ا وكان صادقا ، أنتج كاذبا وهو أن كل ب ا . و إن كان لاشىء من ج ا هو الحق ، فيمكن أن يكون كل ب ج إذا كان لاشىء من ب ، ج [هو] ا ، و يمكن ألا يكون شىء من ب ج . فإن كان كل ب ج حقا وقيل[3] كل ج ا وكان باطلا — وكان كليا فى بطلانه — كان أنتج باطلا من مناسب . وأما إن كان جزئيا فى كذبه ، فإنه[4] يمكن أن ينتج من أوسط غير مناسب . وأما إن لم يكن شىء من ب ج فنقلت المقدمتان إلى الإيجاب الكلى ، أنتج كذبا لا عن مناسب : فإنه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الأوسط مناسبا مع ذلك . مثال الأول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا[5] . والمثال الثانى الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا . والثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا . ففى القسم الأول لابد من أن تكون الصغرى كاذبة . وفى القسم الثانى الكبرى كاذبة فى الجزء ؛ وفى الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب ، فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر ، وكل علم المناظر فهو حيوان ، فكل موسيقى فهو حيوان .

---

(١) م ، س نسبة . (٢) إن ساقطه من س . (٣) س وكان قيل

(٤) م ساقطه . (٥) س والموسيقى بدل ج والعلم بدل ا .

الفصل الخامس[١]

فى ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس فى المعقولات
وذكر المفردات من المعانى وكيف تكتسب . وفى التركيب الأول منها وكيف ينتهى إليه تحليل القياسات

قيل إن مَنْ فقد حسا ما فقد يجب أن يفقد علما ما — أى العلم الذى يحرك النفس إليه ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه. وذلك أن المبادئ التى منها يتوصل إلى العلم اليقينى برهان[٢] واستقراء : أى الاستقراء الذاتى . ولا بد من استناد الاستقراء إلى الحس .

ومقدمات البرهان كلية ، ومبادئها إنما تحصل بالحس ، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب به الأمور الكلية مفردة ؛ وتركبها على هيئة القول[٣]. وإن رام أحد أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبه لها، لم يمكن إلا باستقراء يستند[٤] إلى الحس لأنها أوائل ، ولا برهان عليها، مثل المقدمات الرياضية المأخوذة فى بيان أن الأرض فى الوسط ، والمقدمات الطبيعية فى أن الأرض ثقيلة والنار خفيفة .

ولذلك فإن أوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فإنما تعرف بالحس أولا ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر : مثل المثلث والسطح وغير ذلك فى علم الهندسة ، سواء كانت مفارقة أو غير مفارقة، فإن وجوه الوصول إليها أولا بالحس. فهذا قول مجمل قيل فى التعليم الأول .. ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك ، على أنا نزيدك تفصيلا فنقول :

يجب أن تعلم أنه ليس شئ من المعقولات[٥] بمحسوس ؛ ولا شئ من المحسوس ، من جهة ما هو معرض للحس، بمعقول، أى معرض لإدراك العقل له ، وإن كان الحس مبدأ ما لحصول كثير من المعقولات . ولنمثل لهذا[٦] من الإنسان المحسوس والمعقول أولا فنقول[٧] . إن كل

---

(١) م و ب ساقطة .

(٢) خبر أن .

(٣) أى يتوقف تركيبها على الهيئات الخاصة بالأقيسة .

(٤) م : يسند . س : مستند .

(٥) س : المعقول .

(٦) س : هذا .

(٧) س : نقول .

واحد من الناس المحسوسين فإن الحس يناله أيضا بقدر ما من العِظَم ، وهيئة ما من الكيفية ، ووضع ما معين فى أجزاء أعضائه ، ووضع له فى مكانه . وكذلك[١] تنال هذه الأحوال فى عضو عضو منه . فلا يخلو إما أن يكون هذا الذى أدركه الحس هو الإنسان المعقول، أو[٢] يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس — و إن كان يلازمه . ثم من البين أن الإنسان المعقول مشترك فيه على السواء . فزيد عند العقل إنسان كما وعمرو إنسان ، وذلك بالتواطؤ المطلق . وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه : إذ ليس مقداره وكيفيته[٣] ووضعه مشتركا فيها . وهو غير محسوس هذا المحسوس إلا كذلك[٤] .

فإذن ليس الإنسان المعقول هو المتصور فى الخيال من الإنسان المحسوس . و بالجملة إن الشيء الذى يصادفه الحس ليس هو حقيقة الإنسان المشترك فيها ، وليس هو الذى يصادفه العقل منها إلا بالعرض . فلننظر كيف يجب أن يكون الإنسان المعقول فنقول :

يجب أن يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معيّن، وتكييف[٥] بكيفية ما معينة، وتحديد بوضع ما معين ، وأين ما معين . بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لأن تعرض لها كل المقادير والكيفيات والأوضاع والأيون التى من شأنها أن تعرض للإنسان فى الوجود . ولو أن الإنسان كان[٦] تصوره فى العقل بحده مقترنا بتقدير ما أو وضع ما وغير ذلك ، لكان يجب أن يشترك فيه[٧] كل إنسان . وهذا العظم المشار إليه ، والوضع والأين وغير ذلك إنما يلحق الإنسان من جهة مادته التى تختص به .

فبيّن أن الإنسان من حيث يتصور فى العقل بحده، مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها، وهو بما هو كذلك غير متطرق إليه بالحس . بل الإنسان إذا تناوله الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة . ثم نقول :

إن الموجودات قسمان[٨] : معقولة الذوات فى الوجود ، ومحسوسة الذوات فى الوجود . فأما معقولة الذوات فى الوجود فهى التى لا مادة لها ولا لواحق مادة، و إنما هى معقولة بذاتها لأنها

---

(١) م و ب : ولذلك . (٢) س : و . (٣) س : وكيفه .

(٤) هكذا ! وهو أسلوب فى غاية السقم . ومراده وهذا المحسوس لا يكون محسوسا إلا على هذا النحو .

(٥) م و س : و يكتنف . (٦) م : ساقطة .

(٧) أى فى ذلك القدر أو الوضع . (٨) س : قسمت بقسمين اثنين .

لاتحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة ، ولا يمكن أن تكون محسوسة ألبتة. وأما محسوسات الذوات فى الوجود فإن ذواتها فى الوجود غير معقولة بل محسوسة ، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه[١] يجرد حقيقتها عن لواحق المـادة .

ونقول إنه إنما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد ، وهو أن الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها إلى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقـل النظرى[٢] الذى لنا ، فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين ، فيجدها العقل متخالفة[٣] بعوارض مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة أعضاء ، وتجد عمرا مختصا بأخرى غير تلك . فيقبل على هذه العوارض فينتزعها فيكون كأنه يقشر هـذه العوارض منها[٤] ويطرحها من جانب[٥] حتى يتوصل إلى المعنى[٦] الذى يشترك فيه[٧] ولا يختلف به[٨] ، فيحصلها ويتصورها . وأول ما يفتش عن الخلط الذى فى الخيال فإنه يجد عوارض وذاتيات ؛ ومن العوارض لازمة وغير لازمة ، فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة فى الخيال ويأخذها إلى ذاته .

وأما كيفية هذا الصنيع ومائية القوة الفاعلة لذلك ، والقوة المعينة للفاعلة، فليس هذا الموضع موضع العلم به ، بل هو من حق علم النفس . لكن الذى نقوله ها هنا فهو :

أن الحس يؤدى إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة ، والعقل يجعلها معقولة . فإذا أفردها العقل معقولة كان له أن يركبها أنحاء من التركيب ، بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى[٩] الشيء كالحد والرسم ، وبعضها بالتركيب الجازم .

بل نقول إن تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه أربعة[١٠] : أحدها بالعرض والثانى بالقياس الجزئى والثالث بالاستقراء [١١٠٩] والرابع بالتجربة . أما الكائن بالعرض فهو أن يكتسب من الحس ، بالوجه الذى قلنا ، المعانىَ المفردة المعقوله مجردة عن الاختلاط[١١] الحسى

---

(١) س : لأن العقل .

(٢) م : الناظرى .

(٣) فى المخطوطات الثلاثة متخالفة بالخاء .

(٤) ب ، م : عنه .

(٥) أى ويطرحها جانبا .

(٦) م : المعانى .

(٧) م : فيها .

(٨) س : ساقطه .

(٩) س : لعين .

(١٠) س : أربعة وجوه .

(١١) م : الأخلاط .

والخيالى ، ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض . ويتبع ذلك أحكام العقل بالفطرة فى بعضها ويتوقف فى بعضها إلى البرهان . أما [١] القسم الأول من هذين فيكون باتصال من [٢] العقل بنور من الصانع مفاض على الأنفس والطبيعة يسمى العقل الفعال ، وهو المخرج للعقل بالقوة إلى الفعل [٣] ولكنه وإن كان كذلك ، فإن الحس مبدأ ما له بالعرض لا بالذات .

وأما القسم الثانى منهما فيفزع فيه إلى الحد الأوسط ، فإذا حصل الحد الأوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الأوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ . فهذا وجه من الأربعة .

وأما الكائن بالقياس الجزئى فأن يكون عند العقل حكم ما كلى على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس ، فيتصور عنه [٤] الصورة النوعية ، ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن .

وأما الكائن بالاستقراء فإن كثيرا من الأوليات لا تكون قد تبينت [٥] للعقل بالطريق المذكور أولا . فإذا استقرأ جزئياته تنبه العقل على [٦] اعتقاد الكلى من غير أن يكون الاستقراء الحسى الجزئى موجبا لاعتقاد كلى ألبتة ، بل منبها عليه . مثل أن المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء . فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا [٧] فى النفس . فكما يحس بجزئياته يتنبه [٨] له العقل ويعتقده .

وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء ، وهو آكد من الاستقراء. وليس إفادته فى الأوليات [٩] الصرفة بل بمكتسبات الحس . وليس كالاستقراء ، فإن الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وإن كان قد يكون منبها . وأما التجربة فتوقع ؛ بل التجربة مثل أن يرى الرائى ويحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو [١٠] انفعال .

---

(١) م : وأما . (٢) س : ساقطة .

(٣) م : وهو المخرج للفعل ما بالقوة إلى الفعل . (٤) س : عنده .

(٥) س : لاحت واستبانت . (٦) هكذا والأفضل إلى . (٧) لعلها مركوزا .

(٨) س : ينبه . (٩) م : بالأوليات . (١٠) س : و .

فإذا تكرر ذلك كثيرا [١] جدا حكم العقل أن هـذا ذاتى لهـذا الشىء وليس اتفاقيا عنه ، فإن الاتفاق لايدوم. وهذا مثل حكمنا أن حجر المغناطيس يجذب الحديد وإن السقمونيا تسهل الصفراء. ومن هذا الباب أن يكون شىء يتغير من حاله الذى بالطبع [٢] لاقتران شىء آخر معه ووصوله [٣] إليه ولا يمكن عند العقل [٤] أن يكون تغيره بذاته ، فيحكم أن السبب هو الواصل إليه، وخصوصا إذا تكرر .

فهذه الأنواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة [٥] . ومبادئ العلوم كثيرة ، والتجربة منهـا ، فإن فيها اختلاط استقراء حِسِّى بقياس عقلى [٦] مبنى على اختلاف ما بالذات وما بالعرض ، و إن [٧] الذى بالعرض لا يدوم . وقد أشرنا إلى بيان هذا فيما سلف .

فهذه هى الأنحاء التى لاستفادة العقل علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما حضَرَنا الآن . وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصورى بسببه .

فإذن كل فاقد حِسٍّ ما فإنه فاقد لعلم ما و إن لم يكن الحس علما .

ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلاثة : أما الموجب منه فإنما يبين أن شيئا ما موجودٌ لثان لأنه موجود لثالث موجودٍ للثانى . وأما السالب [٨] فيبين أن شيئا غير موجود لثان لأنه غير موجودٍ [٩] لثالث موجودٍ للثانى .

وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين . إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة ، فلابد من أن تنتهى إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق ، أو فى ذلك العلم [١٠] . والمبرهِن يَأخُذُ المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها ، على [١١] أحد الوجهين المذكورين ، ويحل آخره إلى مالا وسط له مطلقا و إن لم يكن فى ذلك العلم .

---

(١) س ساقطة . (٢) أى الذى له بطبعه . (٣) س : وهوله ، وهذا تحريف .

(٤) و يكون العقل غير مجوز الخ . (٥) س : فهذه الوجوه نستفيد بها من الحس علوما كثيرة .

(٦) س فإن التجربة كأنها خلط من استقراء حسى وقياس عقلى . (٧) س : وأما

(٨) س : الثالث وهو خطأ . (٩) س : مسلوب .

(١٠) أى لا وسط لها فى ذلك العلم الذى تعمل فيه البرهنة . (١١) أى يكون على أحد الوجهين .

والذين يقيسون : إما على الظن — وهم الخطابيون — أو على الرأى المشهور — وهم الجدليون — فليس يجب أن ينتهى تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذوات[1] وسط فى الحقيقة . بل إذا انتهت إلى المشهورات التى يراها الجمهور ، أو المقبولات التى يراها فريق ، كان القياس قياسا فى بابه ، وإن كانت المقدمات الأولى ليست ذوات وسط ، بل لها وسط ما[2] مثل أن العدل جميل والظلم قبيح ، فإنه مأخوذ فى الجدل على أنه لا وسط له . وفى العلوم يطلب لذلك وسط. وربما طلب أيضا فى الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط تراسوما خوس .

وربما كان المشهور[3] لا وسط له — لا لأنه بيِّن بنفسه وفى[4] حقيقته — بل لأنه كاذب مثل أن اللذة خير وسعادة .

فتحليل القياسات الجدلية يجب أن يكون إلى المشهورات ؛ وتحليل البرهانية يجب أن يكون إلى البرهانيات .

ويجب أن نبتدئ الآن فنبين[5] أن هذه الأوساط[6] متناهية بعد أن نعاود مرة أخرى حال ما بالذات وما بالعرض من المحمولات . فنقول :

يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقا لأن يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه مايحمل ، فوضع وحمل عليه محمول ما أىّ حمل كان ، مثل قولنا الإنسان أبيض : فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حامل يحمله . ثم البياض قائم فيه ومحتاج إلى حامل له مثله . فإذا جُعِلَ الإنسان موضوعا والأبيض محمولا فقد حُمِلَ حَمْلَ[7] مستقيم فهو حمل حقيقى لا بالعرض . وبإزاء هذا القسم حمل ما بالعرض، وهذا إما أن[8] يقلب ما من شأنه أن يكون محمولا فى طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعا فى طباعه . فيقال أبيض ما إنسان ، فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة . وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو

---

(١) س : ذات .

(٢) س : وإن كانت المقدمات الأولى فيها ليست غير ذات وسط فى أنفسها ، بل لها وسط فى اعتبار التحقيق مثل الخ .

(٣) أى القضايا المشهورة . (٤) س فى بدون الواو .

(٥) س : ونبين . (٦) س + : وما هى لها أوساط . (٧) س : عليه .

(٨) م : إنما .

أبيض فقط لايمكن أن يكون موضوعا ، ولكن الموضوع هو الذى عرض له أن كان أبيض — وهذا هو الإنسان الذى عرض له البياض، فهو أبيض . وإما أن يكون عرضان فى واحد فيحمل أحدهما على الآخر، فيقال إن الأبيض متحرك : أى الشيء الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة ، لا أن الأبيض نفسه من حيث هو أبيض موضوع للتحرك .

ويقال للشى إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له بنفسه ، كان[1] عن طبعه أو بقاسر[2] أوجده فيه ، ولكنه ليس لشيء غيره من أجله يقال له . وإذا تحققت[3] لم تجد[4] الصفة فى نفسه ، مثل ما يقال إن الحجر متحرك[5] وإن كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر[5] .

وبإزاء هذا محمول بالعرض ، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس فى ذاته مثل ما يقال للساكن فى السفينة إنه متحرك وإنه يسير[6] إلى موضع كذا ، وإذا حققته وجدته ساكنا . فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة فى هذا المثال[7] . وربما كان متصلا كما يقال كرم أبيض أى[8] عناقيده بيض[8] . ويقال محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص كالحيوان على الإنسان . ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يحمل[9] الأخص على الأعم ، فيقال حيوان ما إنسان .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه[10] أولا ، مثل السطح إذا قيل له أبيض . وبإزاء هذا : محمول بالعرض كما يقال جسم أبيض — أى سطحه أبيض .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج ، غريبا[11] ، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات . وبإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر .

---

(١) أى سواء كان . (٢) س : بقياس وهو خطأ .

(٣) س : حققت . (٤) س لم تجد ذلك المحمول أو الصفة .

(٥-٥) ترد فى س ، خ كما يأتى : " سواء كانت حركته بالطبع وبالذات أو كانت لا بالطبع والذات (س : و بالذات) ولكن بالقسر .

(٦) س : يقصد . (٧) م ، ب + : فيها . (٨-٨) ساقط فى س .

(٩) س : يجعل . (١٠) س + : يؤخذ الشيء فى حده .

(١١) صفة لواردا

ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال . وبإزائه[١] المحمول بالعرض . فيشبه أن يكون الحدار[٢] الحجر إذا حل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لأنه ليس ملازما .

ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوما لماهيته لاواردا غريبا . وبإزائه المحمول بالعرض معروف . فيكون إذن كون السطح أبيض محمولا بالعرض .

ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ[٣] في حد الشيء أو يؤخذ[٣] الشي في حده . وبالجملة ما يكون مناسبا[٤] لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما[٥] . فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض .

ونريد أن نبين أن المحمولات الذاتية على ما بينا من الذاتي متناهية[٦] ، ولا يلتفت إلى ما بالعرض في هذا الموضوع .

---

(١) س بإزاء .
(٢) س الجدار .
(٣) س يوجد .
(٤) س : مناسبه .
(٥) م ١٠٦ب + : أن يؤخذ الشيء في حده .
(٦) س : أجزاء متناهيه

الفصل السادس[1]

فى حكاية[2] ماقيل فى التعليم الأول من [١٠٩ ب] تناهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب

فنقول محاكين للتعليم الأول :

قيل قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة ، والموضوعات بذاتها موجودة . فليكن موضوع بذاته مثل ج وليس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض . وليكن حمل ه على ج أولا بلا متوسط وكذلك ز لِ ه ، ب لِ ز . أفترى أن هذه المحمولات تمادى[3] بلا نهاية من موضوع أول محدود فيؤخذ دائما على كل محمولٍ محمول بلا واسطة ولايقف ، أو يقف ؟

ثم ليكن ب شيئا ليس من شأنه أن يحمل عليه شيء آخر بالذات ، لكنه محمول على ط بلا وسط ؛ و ط على ج كذلك و ج على ب كذلك . أفترى أن هذا النزول فى الموضوعات من محمول أول محدود ، يتمادى بلا نهاية و يؤخذ دائما موضوع لموضوعٍ بلا واسطة ولايقف ، أو يقف ؟

والفرق بين البحثين أنا ابتدأنا فى الأول منهما من الموضوع المحدود وأخذنا نصعد فى المحمولات . وابتدأنا فى الثانى منهما من المحمول المحدود وأخذنا ننزل فى الموضوعات .

ولتكن[4] ا محمولة على ج بوسط ب — سواء كان ا لامحمول عليه أو عليه محمول ؛ و ج لاموضوع له أو له موضوع . فهل يمكن أن يكون بين ا و بين ب أوساط موضوعات لِ ا ومحمولات على ب بلا نهاية ، و بين ج و ب كذلك ؟ وهذا البحث يفارق الأولين بأن المحدود[5] كان فى ذينك طرفا[6] واحداً ، والمحدود هاهنا طرفان[7] . و إنما يطلب : هل الوسائط بينهما بغير نهاية ، فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلانهاية ؟

---

(١) م و ب ساقطه . (٢) س : كفاية . (٣) س : تأدى .

(٤) هنا حالة ثالثة وهى هل توجد أوساط بين طرفين محدودين إلى غير نهاية ؟ .

(٥) س : فى المحدود — وهو خطأ . (٦) فى المخطوطات الثلاثة طرف واحد .

(٧) المحدود فى الحالة الأولى كان الموضوع وحده ، وفى الثانية المحمول وحده ، وفى الثالثة الموضوع والمحمول معا .

وليس هذا وج موجب لها ا فقط ، بل و إن كانت مقدمة ا ج[1] سالبة والمتوسط ب فصارت ب ج موجبة و ا ج سالبة . فهل دائما بين ا ج واسطة ؟

وكذلك هل بين كل كبرى سالبة تحدث[2] واسطة ، أو تقف قَبْلُ ؟

وهذا الطلب لا يكون فى الأشياء التى تستحق أن ينعكس بعضها على بعض ، إن كانت أشياء تستحق أن ينعكس بعضها على بعض فى الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع أول ومحمول ثان، بل كل واحد منها يصلح أن يكون محمولا وموضوعا ، أو واسطة بين محمول وموضوع. بل الشك يكون منا فى الحالتين[3] جميعا أنه هل يوجد لما وضع[4] محمولا شىء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك إلى غير النهاية ، أو هى محدودة[5] ؟ و إذا استبان تناهى الوضع فيها من جهة ، كان ذلك استبانة تناهى الحمل فى تلك الجهة . و بالعكس ، إذ الوضع هناك حمل والحمل وضع ، اللهم إلا ألا يكون حكم كل واحد منهما فى العكس مثل حكم صاحبه . بل يكون أحدهما حمل[6] حملا حقيقيا والآخر حُمِل حملا عرضيا .

أقول: إن لهذين تأويلين : أحدهما أن يكون الحمل الحقيقى مثل حمل الضحاك على الإنسان، والعرضى كحمل الإنسان على الضحاك . فإن ذهب هذا المذهب فمعناه أن هذه[7] المتعاكسات تكون فى الطبع أحدهما موضوعا والآخر محمولا متعينا ، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنه ليس أحدهما أولى من الآخر بذلك . والتأويل الثانى أن يكون الحمل العرضى كحمل الإنسان على الحيوان ، والحمل الذاتى الحقيقى كحمل الحيوان على الإنسان : فإنه وأن حمل حيوان على إنسان و إنسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات معين . و إذ قد تقرر هذا فنقول :

إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . فليكن كل ب ا : فنقول إن الوسائط بينهما متناهية وهى الأشياء التى تحمل على كل واحد منها ، أو يحمل واحد منها على ب وبعضها على بعض فى الولاء . وذلك أنها إن كانت بغير نهاية لكان إذا أخذنا من جهة ب ، صاعدين على الولاء ، أو من جهة ا نازلين على الولاء ، لم نبلغ ألبتة الطرف الثانى . وسواء أخذنا بعضها على

---

(١) غير واضحة فى الأصل .

(٢) م : تجد ب . ب غير منقوطه . (٣) بخ الناحيتين . (٤) س : بوضع .

(٥) قارن التحليلات الثانية الكتاب الأول : الفصل ١٩ الفقرة ٨٢ ا س ١٥ وما بعده . الحدود التى ينعكس بعضها على بعض مترجمة هناك بالكلمة الإنجليزية Reciprocating terms ، وكلمة موضوع أول مترجمة Primary subject .

(٦) س : حمله . (٧) س : هذا .

الولاء بلا واسطة بينها ، أو أخذنا[١] بعضها[٢] وقد تركنا الوسائط فيا بينها ، أو أخذنا[٢] الكل متتالية [٣] ولا واسطة بينها وكانت لا تتناهى ، أو أخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها مالا نهاية له ، فإن الكلام فى ذلك واحد . فإذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم ننته إلى حد أخير[٤] ، فليس هناك حد أخير[٤] : فإنه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك ، وقولك لا حد له . وكذلك قولك له حد ، وقولك يتناهى إليه عند السلوك واحد . ثم من المحال أن يكون حد محدود ولا يبلغ إليه[٥] ، ونهاية لا[٦] يتناهى إليها . و يكون ذلك كقول من يقول أنت إذا أخذت تتصاعد من الواحد لم تبلغ ألبتة الألف الذى هو حد محدود لأن بينهما درجات للعدد [٧] بلا نهاية . ولا ينتقض هذا بالمقادير و يقول القائل : إن بين طرفى كل [٨] مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية ، وذلك لأن المقادير المتصلة لاقسم لها مالم يقسم[٩] ألبتة : وكل قسم يفرض[١٠] فيها يكون محدود العدد، وأن اللانهاية التى تتوهم بين حدين منها هو أمر بالقوة ، أى تلك الحدود التى فيها هى فى القوة ، ووجودها فى القوة ، ولاتوجد ألبتة موجودة بالفعل ، بل واحد منها بعد واحد .

والذى نحن فى البحث فيه فإن فيه حدين وطرفين . و إذا كان بينهما وسائط ، تكون معانى تستحق ترتيبا فى أنفسها ، كانت[١١] حاصلة لامتوقفة على قسمة[١٢] قاسم . فبين إذن أنه لايمكن أن يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية .

وكذلك الأمر فى السلب إذا قلنا: لاشيء من ج ا وكان بينهما واسطة : أعنى شيئا[١٣] مثل[١٤] ب يوجد ل ج ولا يوجد له ا ، فليس يمكن أن تكون دائما بواسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا : الكبرى السالبة والصغرى الموجبة . أما الموجبة [١٥] فقد فرغنا عنه . وأما السالبة فلأن بيان[١٦] ذلك يكون من أحد الأشكال الثلاثة ، أما [١٧] على سبيل الشكل الأول كما مثلنا له فيجب على كل حال إن كانت الوسائط التى للكبريات السالبة تذهب إلى غير النهاية — أن تحصل موجبات

---

(١) م وأخذنا .
(٢-٢) م ساقطة .
(٣) م : مساله .
(٤) س : آخر .
(٥) س : ألبتة .
(٦) س : ولا .
(٧) س : العدد .
(٨) س : كل طرفى .
(٩) أى لاقسم لها إلا و يقبل التقسيم .
(١٠) س: يفترض .
(١١) جواب الشرط لإذا .
(١٢) س : قسم .
(١٣) شيء فى المخطوطات الثلاثة .
(١٤) س : من .
(١٥) أما الموجبة ساقطة فى م .
(١٦) م : فلا بيان .
(١٧) س : كما .

بغير نهاية ، لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ، ثم للموجبة موجبات . وقد بان فى الموجبات أنها متناهية .

فإذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لايمكن أن تذهب إلى غير نهاية بين حدين ، فبين أن الذى لايزيد عليها فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة — متناهية[١]

وكذلك هذا إذا كان الشكل شكلا ثانيا : وذلك لأن الموجبة وإن لم يجب فيه أن تكون الصغرى [٢] بعينها ، فلا [٣] بد من أن يكون فى كل قياس مقدمة موجبة .

وأما الشكل الثالث منها ، فإن الموجب فيها متعين على كل حال .

وقيل أيضا إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشئ متناهية ، لأن هذه داخلة فى تحديد الأشياء .

والحدود إنما تتم بها . فلوكانت الحدود متوقفة إلى أن توجد[٤] فيها بغير نهاية ، لما كان يمكننا أن نحد شيئا . لكن الحدود موجودة ، إذ الأمور متصورة ، فمبادئها متناهية .

ثم قيل بعد هذا فى التعليم الأول[٥]

إنا إذا قلنا [٦] إن الأبيض يمشى ، وهذا الكبير هو خشبة ، فقد عكس الحمل والوضع عن وجه استحقاقه [٧] وأما إذا قيل الخشبة هى كبيرة ، أو قيل هذا الإنسان يمشى ، فإنه قد أجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه . وذلك أن قولنا الأول — وهو أن الكبير خشبة[٨] أو الماشى إنسان — ليس معناه أن[٩] نفس الماشى من جهة ماهو ماش ، أو الكبير من جهة ماهو كبير موضوع للخشبة أو الإنسان ، ولا معناه أن الماشى بنفسه شىء قائم غير مقتض ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع له ، فإن ذلك لايصح . بل معنى قولنا « الماشى إنسان » أن الشىء الذى عرض له المشى وعرض له أن كان ماشيا ، ذلك الشىء[١٠] هو إنسان . وكذلك الشئ الذى عرض له

---

(١) س : فبين أيضا أن الذى لا يزيد عليه فى العدد الكبريات العالية للسالبة متناهية .

(٢) يريد لأن الموجبة وإن لم يلزم أن تكون المقدمة الصغرى فى الشكل الثانى ، لأنها قد تكون الكبرى .

(٣) س : ولا . (٤) أى المحمولات .

(٥) راجع التحليلات الثانية الكتاب الأول الفصل ٢٢ : فقرة ٨٣ أ .

(٦) س : إنه إذا قيل . (٧) م : الاستحقاق .

(٨) م ٦ب : ساقطة . (٩) س : ساقطة . (١٠) س : ساقطة .

أن كان بمقدار [١] كذا وعرض له أن كان كبيرا ، ذلك الشيء هو خشبة . وأما معنى قولنا "إن الإنسان ماش" معناه أن الإنسان نفسه — لا شيئا يعرض له أن يكون إنسانا — هو نفسه ماش . وكذلك قولنا "الخشبة كبيرة" معناه أن نفس الخشبة — لا شيئا آخر يعرض له أن يكون خشبة — هي كبيرة . وأنت تعلم أن بين قولك "الشيء الذي هو ماش وله عرض المشي"، وبين قولك "الشيء الذي هو إنسان أو خشبة أو جوهر أو ذات" ، فرقا [٢] . وذلك لأن الشيء في الأول عين من الأعيان هو في [٣] نفسه نوع من الأنواع، وحقيقة من الحقائق . والماشي، من حيث هو مجرد شيء ذي مشي ، شيء آخر ليس هو .

وأما في المثال الآخر ، فإن الشيء الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر ، وليس شيئا عرض له جوهرية فيكون في نفسه أمرا محصّل النوعية والحقيقة : وقد أضيف إليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لأجله جوهرا كما سمى هناك [١١١٠] لأجله ماشيا .

فالإنسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة إلى موضوع . وإلى شيء غير جوهرهما . فأما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير [٤] ، ويدل على موضوع .

فلنضع للأمرين اسمين يفترقان به [٥] ، فنجعل حمل الماشي على الإنسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة ، وأما حمل الإنسان على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض .

وكل حمل فإما أن يكون من طريق ماهو الشيء ، وإما أن يكون على سبيل كيف هو أو كم هو ، أو مضاف هو ، أو أين هو ، أو متى هو ، أو يفعل أو ينفعل ، وكذلك سائر المقولات . وبعض ذلك داخل في الجوهر ، وبعضه عارض : كالإنسان يحمل عليه الأبيض . وليس في المحمولات شيء خارج عن هذين [٦] ألبتة .

---

(١) س : لمقدار . (٢) اسم أن في قوله أن بين قولك الخ .

(٣) م : في ساقطة .

(٤) في هذه العبارة كثير من التساهل في التعبير ، وغرضه أن الماشي يدل على معنى الماشي ، والكبير على معنى الكبير .

(٥) هكذا في جميع المخطوطات والصحيح بهما . (٦) أي الجوهر والأعراض .

أما الصور الأفلاطونية فعليها السلام [١] ، فإنها أصوات وأسماء باطلة لامعنى لها . ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل فى علم البرهان ، إذ البرهان بهذه المحمولات المذكورة .

وهذه[٢] العرضيات توجد فى الجواهر فى الحقيقة ، و إن كان يمكن فى القول أن يجعل كَمٌّ مّا وحده موضوعا لكمٍّ ، وكيفٌ مّا وحده لكيف[٣] . وأما فى الوجود فلا يمكن ذلك ، بل كلها يكون موضوعها الأول الجوهر . مثال ذلك أن السطح موضوع للشكل[٤] فى التحديد والقول ، وأما فى الوجود فلا يمكن ألبتة أن يكون السطح وما يعرض له إلا قائمين فى الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع .

و إذا كان كذلك فإن الطرف الذى هو الموضوع الحقيق حد[٥] ونهاية . والمحمولات الداخلة فيما هو الشيء[٦] ، محدودة متناهية من الأجناس والفصول[٧] : إذ بينا أن الذهن لا يمكن أن يقطع أمورا بلا نهاية لتحديد[٨] شيء واحد . والتحديد موجود . والمحمولات العارضة، لها طرف من جهة الموضوع — وهو الجوهر — وطرف من جهة المحمولات — وهو المقولات العشر : لأن كل واحد منها إما كيف و إما كم و إما مضاف و إما غير ذلك . فما بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل .

وأيضا فإن المحمولات من جملتها[٩] داخلة فى حدودها — أعنى حدود المحدودات الجزئية منها، الموجودة فى الموضوع، و إن لم تكن داخلة فى حدود موضوعاتها من الجواهر. والداخلات فى حدود الشيء متناهية . فإذن جميع المحمولات متناهية، سواء كانت داخلة فى حدود الجواهر، أو كانت أعراضا ذاتية ، أو أعراضا غريبة .

---

(١) فى جميع المخطوطات السلم . والفقرة موجودة بنصها فى التحليلات الثانية : الموضع السابق ، ولكن بدون ذكر لأفلاطون .

(٢) س : وهى .

(٣) يعنى أنه يمكن أن يوصف عرض بعرض مثل كم بكم وكيف بكيف ، ولكنه لا يحمل عليه حملا حقيقيا لأن الحمل الحقيق على الجوهر .

(٤) م : للتشكل . (٥) س : حد ما . (٦) أى الداخلة فى ماهية الشيء .

(٧) س : فيما هو الشيء من الأجناس والفصول محدودة متناهية . (٨) م : بتحديد .

(٩) يظهر أنه يقصد فى جملتها .

فقد استبان من هذه الجهة(١) أيضا تناهى الأوساط . وهذه(٢) الجهة هى جهة(٢) اعتبار التصور والحد . فقد بان واتضح أن ها هنا مقدمات أولى ، وأن محمولات وموضوعات بلا واسطة ، وأنها جارية على الولاء . والأشياء التى تعلم بالبرهان لايمكن أن تعلم بوجه آخر أشرف منه . وكل علم برهانى فإنما يكون بعلم أقدم منه . فإن ذهب ذلك إلى غير النهاية ارتفع العلم البرهانى أصلا . وأما إن وقف عند مقدمات لا أوساط لها ، فأحسن ما تأول عليه ذلك أن يكون الوقوف عند أصول موضوعة . والوقوف(٣) عند أصول موضوعة(٣) — إن كانت تلك الأصول لا تتبرهن فى علم آخر — وقوف(٤) غير برهانى .

فيجب إذن إن كان(٥) وقوف على أصول موضوعة أن يكون لها وقتا ما بيانٌ برهانى . وفى آخر الأمر يجب أن ينتهى البحث إلى مقدمات لا أوساط لها ، وإلا لم يمكن برهان ولاعلم برهانى .

فلم يكن احتجاج الخصوم فى إمكان وجود أوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت إليه .

ولما كان البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها — إما داخلة فى حد الموضوع أو الموضوع داخل فى حدها : مثال الأول الكم والكثرة للعدد — وقد بان أن هذا القسم متناه — ومثال الثانى الفرد للعدد — وهذا أيضا لا يجوز أن يذهب إلى غير النهاية حتى يكون للفرد شىء مثل ما للعدد ، ولذلك الشىء شىء آخر : وذلك لأن قوام جميع ذلك مع الفرد يكون فى العدد ، ويكون العدد مع الفرد مأخوذا فى حدودها . فإن ذهبت تلك إلى غير النهاية ذهب أيضا معها(٦) ما يؤخذ فى حدودها إلى غير النهاية ، لأن لكل محمول منها موضوعا من هذه التى تؤخذ فى حدودها ؛ وكل سابق داخل مع المسبوق فى حد المحمول . فتكون إذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ فى الحدود . وقد بان استحالة هذا (٧) . فإنه لما كانت الموضوعات المأخوذة فى حدود محمولاتها لا تذهب إلى غير نهاية ، فكذلك المحمولات التى تساويها فى العدد .

على أن لقائل أن يقول . إنما بان استحالة ذلك فى أشياء غير متناهية تؤخذ فى حد شىء واحد ، وها هنا لا يكون المأخوذ فى حد شىء واحد منها إلا الجملة متناهية من تلك الغير المتناهية ، هى ما بين الطرفين ، وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد — متناه .

(١) س الجملة .
(٢-٢) من هذه الجهة وهى جهة .
(٣-٣) ساقط فى ب م .
(٤) س وموقوف وهو خطأ .
(٥) س كانت .
(٦) س ذهب معها أيضا .
(٧) س ذلك .

فيقال له . قد جُعِلَ ها هنا لغير المتناهي من الموضوعات حصول[1] بالفعل ، والفعل يشتمل على الجميع من غير أن يبقى شيء خارجا منه هو[2] بعـدُ بالقوة . وكل واحد والكل والجميع موجود فى حد واحد . لأن كل سابق مأخوذ فى حد ما يؤخذ فيه المسبوق . أعنى بالسابق القريب من الطرف ، و يكون شيء خارج عنه هو[3] مأخوذ فى حده . فيجب أن يكون لما حصل فى الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها ، لكن ليس شيء خارجعنها[4] ، بل كل محمول يوجد فيؤخذ على أنه[5] واحد من جملتها[6] . هذا محال .

ثم كيف يمكن أن تكون أمور بلا نهاية هى معا فى جنس واحد ، بل فى شيء واحد بالعدد لها ترتيب؟ فإن الفرد وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية إنما توجد كلها لا محالة فى شيء[7] من أنواع العدد . وكلما صعد فى المحمولات انتقص عددها . والعدد[8] المتضمن للترتيب فإنه فى النقصان متناه[8] إلى الوحدة .

فقد بان إذن أنه لا الموضوعات المأخوذة فى حدود المحمولات ، ولا المحمولات المأخوذة فى حدود الموضوعات ، ذاهبة إلى غير النهاية . فقد بان من جميع هذا أن للبراهين[9] مبادىء غير ذوات أوساط ، وبَانَ أنها لا برهان عليها ، وأنها مقدمات غير منقسمة ، وحين بانَ أن الحمل من فوق ومن أسفل واقف ، وأن هناك[10] حملا أوّلا[11] على الشيء .

و إنه و إن كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب[12] عام مثل أن حمل مساواة ثلاث زوايا المثلث لقائمتين على متساوى الساقين وعلى مختلف الأضلاع ليس ولا على[13] واحد منهما أولا من جهة ما هو هو ، بل من جهة ما هو مثلث — والمثلث عام لهما — فليس يجب أن يكون دائما كل حمل لكل شيء إنما هو أولا لشيء عام ، حتى يكون للمثلث شيء آخر عام، وكذلك لذلك الشيء شيء آخر عام . بل يكون آخر الأمر لشيء بذاته وأولا ، ويكون له بلا واسطة

---

(١) س حصل . (٢) س فهو . (٣) أى السابق .

(٤) يريد لا يوجد على الحقيقة شيء خارج عنها . (٥) م ٦ ب أنها .

(٦) هذا محال ساقطة فى م . (٧) س شيء ما .

(٨-٨) س والعدد فى النقصان المتضمن للترتيب فانه متناه الخ . (٩) س البراهين .

(١٠) س ها هنا . (١١) م : أول .

(١٢) س بسبب . (١٣) س ساقطه .

والمقدمة الواحدة والبسيطة والاسطقسية هى فى هذه التى لا واسطة لها ، ولا تنقسم بالقوة إلى مقدمتين بدخول حد ؛ وليس عليها برهان : فإن ما ليس ينقطع بحد أوسط فليس عليه برهان

وهذه المبادىء بعضها مبادىء البراهين المنتجه للموجبات ، وبعضها مبادىء البراهين المنتجة للسالبات . فإنه كما أنه قد تكون مقدمة غير ذات وسط موجبة — وهى مبـدأ للبرهان[١] الموجب ، كذلك تكون مقدمة غيرذات وسط سالبة ، وهى مبدأ للبرهان السالب .

وهذه بسائط المقدمات وأوائلها ، كما أن أول[٢] الثقل مِنًا ، وأول الأبعاد اللحنية هو ربع الطنينى الذى نسبة إحدى نغمتيه إلى الأخرى نسبة ست وثلاثين إلى خمس وثلاثين . وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أبعاد أخرى ، وينقسم إليها بوجه ما سائر الأبعاد التى لهـا الأسماء ، مثل الذى بالكل والذى بالخمسة والذى بالأربعة والطنينى[٣] . وإذا انقسمت المقدمة بالحد الأوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن أن يقع الحد الأوسط خارجا عن الطرفين، بل يكون متوسطا بينهما لا محـالة .

وأما فى السالب[٤] فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج ، فإن كان مغزاك فى قياسك أن تسلب عن الموجود للأصغر ، فلا يمكن أن يقع خارجا ، ولو أمعنت فى التحليل ، فلم[٥] تزل توسط بين كل حدى سلب هذا النوع من التوسيط[٦] .

وأما[٧] البيان بالشكل الثالث فلإثبات الجزئى فقط ، وهو أيضا بيان لا بالفعل بل بالقوة . وكل حد يقع فى الشكل الأول فأنه يقع بين بين ، أى بين الحـدين . لكنه يخرج فى الشكل الثانى — لا من جانب[٨] الأصغر ، لكن من جانب الأكبر ؛ وبالجملة من جانب الكلى .

---

(١) م البرهان .

(٢) س أوائل . والمنا باللاتينية mina وباليونانية mna وزن مائة دراهم من فضة وبالعربيـة ما يكال به السمن . وقيل ما يوزن به رطلان . والمقصود المعنى الأول اليونانى واللاتينى .

(٣) الذى بالكل هو الذى يسمى octave والذى بالخمسة dominant والذى بالأربعة Sub-dominant والطنينى tonic . وربع الطنين quarter tone .

(٤) س السلب . (٥) س لم . (٦) م التوسط .

(٧) س فأما . (٨) س الجانب .

ويخرج فى الشكل الثالث، لا من جانب الأكبر الذى (١١٠ب) يمكن أن يكون سالبا، بل[١] من جانب الأصغر. وكذلك[٢] إذا أردت فى التحليل أن تصحح السالبة من قياس مقدمة من[٣] الشكل الأول، فلك أن تستمر فى التحليل وتدخل الوسط بين بين. وأما إن احتجت[٤] إلى مثل ذلك من قرائن فى الشكل الثانى، وأردت أن تركب قياسا لأنتاج السالبة، لم يخرج من جانب الأصغر. وفى الثالث لم يخرج من جانب السالب.

فقد حاذينا ما قيل فى التعليم. وجميع ما أوردنا من هذا توخينا فيه إيراد ما قيل فى المشهور. ويجب أن تعلم أن جملته تنحصر فى أنه إذا[٥] كان حدان امتنع السلوك من أحدهما إلى الآخر إن كانت وسائط بلا نهاية. وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية، لم يكن حد ولا برهان. فلا يلزم شىء[٦] من هذا من ينكر البرهان والحد، إلا أن يبين عليه من وجه آخر أن ها هنا حدا وبرهانا. وليس ذلك على المنطقى، بل هو موضوع له. وأن المعتمد ما ذكر[٧] من أمر التحليل لأن التحليل يوجب ألا تكون المحمولات فى الشىء متناهية. ومن جميع هذا لا تبين أن التزايد فى البراهين لا يذهب إلى غير النهاية، بل التحليل فقط. وأما أن التزايد كيف يذهب[٨] إلى غير النهاية فسنوضحه بعد.

---

(١) س ساقطه . (٢) س ولذلك . (٣) س فى .

(٤) م وما احتجت . (٥) ب إن . (٦) س ساقطه .

(٧) س ما ماذكرناه . (٨) س يكون .

الفصل السابع[1]

فى أن البرهان الكلى والموجب والمستقيم كُلٌّ أفضل من مقابله

قيل فى التعليم الأول [2] إنه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ، ومنها موجبة ومنها سالبة ، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف ، فيجب أن يبحث هل البرهان الكلى أفضل أم الجزئى ، وهل الموجب أفضل أم السالب ، وهل المستقيم أفضل أم الخلف ؟

ثم قيل[3] إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئى أفضل من الكلى بأن يقول : إذا بينا أن زيدا موسيقار أو ناطق من نفس زيد ، فهو أفضل من أن يبين أن كل إنسان كذلك ، لأن هـذا بيان للشيء[4] من ذاته ، وذاك بيان له — لا من ذاته ؛ بل من بيان أمر فى غيره . وليس أن يعرف [5] أن متساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه ، كما يعلم ذلك لامن نفسه، بل من شيء آخر هو المثلث . ولما كان البيان من[6] الجزئى بذاته ومن نفسه، والبيان من الكلى ليس من ذات الشيء ومن نفسه ، والذى بذاته أفضل ، فالجزئى أفضل .

وأيضا لظان أن يظن أن الجزئى أفضل من جهة أخرى ، لأن الموجودات هى هـذه الجزئيات ، والكلى إما أمر غير موجود ، بل موهوم فقط ، وإما أمر موجود فيها ، قائم بها . فإن[7] كان غير موجود فما برهن[8] به عليه إنما برهن[8] على غير موجود فيها . والبرهان على الموجود أفضل منه على غير الموجود . وإن كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها .

ثم البرهان على الكلى يجعله كأنه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها ، فيجعل المثلث شيئا غير هـذا المثلث وذاك المثلث ، والعدد شيئا غير هـذا العدد وذاك العدد . وما أوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق . فإذن البرهان على الكلى إما أن يقع على معدوم ، وإما على محرف الوجود عن حقيقته ، فالبرهان على الجزئى إذن أفضل .

---

(١) م ، ب ساقطة . (٢) قارن التحليلات الثانية : الكتاب الأول الفصل ٢٤

(٣) س + فى التعليم الأول . (٤) س لشيء . (٥) س يعلم .

(٦) س لجزئى . (٧) س وإن . (٨) س يبرهن .

وأيضاً[1] فإن البيان الكلى شديد التعرض للغلط بسبب أن مستعمليه يكونون كالمبرهنين على غير المطلوبات . مثلا إذا برهن مبرهن على أن الكميات المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، فلا يكون قد برهن بالذات على خط أو سطح ، بل على ما ليس شيئاً منها . وإن كان البرهان الكلى من وجه ما[2] على ماهو أكثر ، فإنه من وجه آخر على ماهو أقل فى الوجود ، لأن الذى هو فى الوجود هو خط أو سطح أو زمان. على أنه كثيرا ما[3] يتفق أن يقع بالجزئى ظن يخالف الحق الكلى — على ما قيل فى "أنولوطيقا". ولو كان البرهان يقصد به أن يكون على الجزئى وعلى الموجود الحاصل ، لاستحال وقوع علم وظن معا . فإذن البرهان على الكلى [4] أخس وأوضع[5]

ثم قيل فى التعاليم الأول : ليس العلم بالجزئى أكثر من العلم بالكلى ، بل أقل : فإنه إذا كان المثلث المتساوى [6] الساقين زواياه كذا وكذا ليس لأنه متساوى الساقين ، بل لأنه مثلث ، فالذى يعلم ذلك فى متساوى الساقين لا من جهة ماهو متساوى الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث ، فعلمه أكثر ، إذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل فى غير متساوى الساقين من المثلثات ، كما يعلمه فى متساوى الساقين. وإذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات ، وإذا علمه لمتساوى الساقين فقد علمه لا لما هو له [7] بالذات . فالكلى [8] إذن أفضل

وأيضاً فإن اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسما مشتركا بل اسما متواطئا. وليست طبيعته فى الجزئيات كطبيعة الأعراض ، بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلة فى الحد وليس وجوده أقل من وجود الآحاد الجزئية ، وإن كان هو واحداً لتشابهه ، وتلك لانهاية[9] لها . وذلك لأن وجود الثابت[10] الباقى أكثر وآكد من وجود الفاسد . والبرهان على الجزئى الفاسد[11] من جهة ماهو

---

(١) س أيضا .

(٢) س ما ساقطة . (٣) س ساقطة . (٤) م ف ب الكل .

(٥) فى هذه الجملة شىء من الاضطراب والخلط بين فضائل البرهان الكلى واعتراض من يفضل الجزئى عليه . وهى واردة فى أرسطو (التحليلات الثانية ٨٥ ب ، ١ — ٥) هكذا "وحيث إن هذا برهان كلى ، وهو أقل اتصالا بالواقع من الجزئى وربما أوقعنا فى ظن كاذب ، فإنه يلزم أن البرهان الكلى أخس من البرهان الجزئى .

(٦) م المساوى .

(٧) س ساقطة . والمراد أن الذى يعلم صفة من صفات المثلث يعلمها باعتبارها شيئا ذاتيا له ، ويعلمها لأى مثلث خاص كمتساوى الساقين لا باعتبارها صفة ذاتية .

(٨) فى الأصل الكل . (٩) س بلا نهاية . (١٠) س ساقطة .

(١١) س ساقطة .

جزئى يكاد لا يُغْنِي ولا يتناهى إذا لم يُجْمع فى كل تشترك[١] فيه أمور بلا نهاية وتتحد به فيكفيها كلها برهان واحد . ولولا ذلك لا حتيج [٢] إلى براهين بغير نهاية . وأيضا فإنه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلى أنه إن لم يجعل الكلى معدوما[٣] يلزمه أن يجعله شيئا مباينا للجزئيات . فليست الجواهر الكلية فى ذلك بمباينة الحال للأعراض الكلية مثل الكيفيه والكمية . فتُرَى هل يجب لكون هذه الأعراض كلية أن تكون أمورا خارجة عن الجزئيات ، قائمة بذاتها ، موجودة لا فى موضوع ؟ وهل جزئياتها إذا انفردت بحد تنفرد[٤] بالقوام . وإذا غلط غالط فظن أن الكلى شىء خارج عن الجزئيات بسبب إفراد البرهان عليه ، فاللوم يلحقه فى إصغائه للباطل وتوهمه المحال [٥] دون الذى يستعمل البرهان الكلى على واجبه [٦]

وقد علمت أنت فى مواضع أخرى الفرقَ بين الذى ينظر إليه دون اعتبار غيره ، و بين الذى ينظر إليه وهو مجرد مباينٌ لغيره .

وأيضا فإنا قد أشبعنا القول فى أن البرهان هو قياس من العلة واللمية ، والكلى أولى بأن يعطى العلة : وذلك لأن المعنى يوجد للكلى بذاته وأولا ، فإن كل شىء له أمر بذاته لايحتاج أن يكون لشىء آخر يفرض غيره حتى يكون له ، بل إن لم يكن للغير المفروض كان له ، ولا يكون لذلك الغير إلا و يكون له ، فهو للغير بسببه . وهو العلة الغريبة [٧]

فالكلى[٨] هو الذى يعطى الجزئى ماله[٩] بذاته . والكلى هو الذى عنده نهاية البحث عن لِمَ . وعند تناهى البحث ما يظن أنا علمنا الشىء ، كما لو سأل سائل : لم جاء فلان ؟ فقيل ليأخذ مالا ما ، فيقال : لم يأخذ ؟ قيل ليقضى دين غريمه ، قيل ولم يقضى ؟ قيل لكى لا يكون ظالما . فإذا وقف البحث عن اللم عند هذا وأمثاله ، فقد سكنت النفس إلى معلومها .

---

(١) س ، ب مشترك .　(٢) س لا حتاج .　(٣) أى لم يفترضه معدوما .

(٤) معناه : هل إذا انفردت الجزئيات بإمكان وضع حدود لها ، تنفرد بقيامها بذاتها ؟

(٥) س للمحال .

(٦) م واحد واحد . وفى هذا كله إنكار لنظرية المثل الأفلاطونية .

(٧) هكذا فى المخطوطات الثلاثة . س + فيه .

(٨) م ساقطة .　(٩) أى الكلى يعطى الجزئى الصفات التى للكلى لذاته .

ولا محالة أن بحث اللم فى أمثال هذا ينتهى إلى أمر لا يتجاوز عنه . يكون هذا الأمر الأعم الأعلى الذى يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه ، وهو العلة المطلوبة .

وكذلك إذا سئلنا عن الجزئيات : أن هذا[١] المثلث لِمَ زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم، وأجبنا بشئ جزئى فقلنا لأنه من ذهب ، أو لأنه مخطوط فى ثوب ، أو لأنه هـذا المثلث ، لم يكن شئ من هـذا جوابا عن العلة الذاتية التى تطلب[٢] ، إلا أن نقول لأنه شكل يحيط به ثلاثة[٣] خطوط مستقيمة كل واحد منها إذا خرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها[٤] ست زوايا[٥] قوائم : اثنتان منها داخلتان ، فيبقى الخارج[٦] أربعا . فنحن إذن فى إعطاء العلة نضطر إلى البرهان على الكلى . وكذلك[٧] ليس يمكننا أن نبرهن على هـذا الحكم فى المتساوى الساقين برهانا كليا إلا أن نقول إنه مثلث حال أضلاعه أن تخرج كذا وكذا .

وأيضا فإن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة ، والكلى بسيط محدود . والغير المتناهى من جهة ما هو غير متناه ، غير معلوم . وإنما يعلم المتناهى المحدود . فإذن العلم الذاتى إنما هو للكلى، وهو أكبر[٨] فى معنى المعلومية ، فأولى بأن يكون المقصود بالبرهان . وإذا كان هو[٩] وأَلى بالبراهين ، فالبراهين[١٠] أيضا أولى به ، لأن الأولى من باب المضاف . وإذا كان هذ أولى به منه بغيره ، فذلك أيضا أولى من ذلك الغير به منه[١١]

وأيضا فإن الشئ الذى إذا علم هو علم غيره من غير انعكاس، فهو أولى بأن [١١١ ا] يفيد العلم من ذلك الغير . والكلى إذا برهن عليه وعلم ، كان ذلك علما به وبالجزئى أيضا تحته[١٢] بالقوة القريبة من الفعل . وإذا علم الجزئى فليس يجب أن يكون ذلك علما بالكلى — لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل . فالعلم بالكلى إذن آثر .

وأيضا فإن البرهان الكلى يكون الحد الأوسط فيه أقرب إلى المبدأ ، فهو أشد استقصاء فى كل شئ وأكبر فى المعنى الذى له المبدأ مما هو أبعد منه من المبدأ . فالبرهان الكلى أشد استقصاء من الجزئى .

---

(١) يقصد مثلثا معينا . (٢) م بطلت . (٣) م ، ب ثلاث .
(٤) س جميعه . (٥) س ساقطة . (٦) س الخارجة .
(٧) م ، ب ولذلك . (٨) س أكثر .
(٩) س هذا : والمراد بهو هنا الكلى .
(١٠) م ساقطة . (١١) س ساقطة . (١٢) س تحته أيضا .

وأمثال هذه الأقاويل هى التى قيلت فى التعليم الأول ، ولكن يشبه أن يكون الأمر — على ماقال المعلم الأول بنفسه — من أن بعض هذه الحجج منطقية جدلية ؛ و إن كان بعضهم يفهم منه أنه يقول إن بعض هذه الحجج لاتختص بالبرهان .

والذى يجب أن يصغى إليه من جملة هـذه الحجج هو أن العلم بالكلى علم بالقوة بالجزئى ، ومبدأ للبرهان على الجزئى. وأما العلم بالجزئى فليس فيه ألبتة علم بالكلى. فإن من علم أن كل مثلث فزواياه كذا، فما أسهل أن يعرف أن متساوى الساقين كذلك . ومن [١] علم أن متساوى الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده ألبتة [٢] أن كل مثلث كذلك . ومثل هذا ماقيل إن البحث باللم يُحوِج إلى العلم الكلى[٣]. وأيضا فإن الكلى معقول، والعلم الحقيقى للعقل . وأما الجزئى فمحسوس والمحسوس من جهة ماهو محسوس لاعلم به [٤] ولا برهان عليه .

ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط ، وهى التى تبين الموجب ، أفضل من الكائنة عن سوالب . واحتُجَّ فى ذلك [٥] بحجج :

من ذلك أن تلك [٦] لا تحوج إلى استعمال الأشياء مفننة مختلفة كثيرة الأصناف ، والبرهان على السلب يحوج إلى ذلك: إذ [٧] لم تكن السوالب الصرفة تنتج إنتاج الموجبات الصرفة ، بل تنتج إذا خلطت بالموجبات. و إذا أعطينا عللا متوالية فى الشىء فإنما نعطى اللمية الحقيقية الواحدَ منها الأخير [٨] الذى هو أقرب من المعلول. وليس فى تكثير الأوساط فائدة. بل الفائدة فى تقليلها والاختصار منها على القريب الملصق بالجملة . فإن العلم الكائن مما هو أقل ، أفضل من العلم الواقع باجتماع أمور كثيرة . فإن الغلط فى القليل أقل ، وفى الكثير أكثر . وانحصار المعنى فى القليل أكثر ، وفى الكثير أقل . فإذا كان كذلك فالبرهان الذى يجرى على سنة واحدة غير مختلفة أفضل من البرهان المتكثر الأجزاء المختلفها .

والبرهان الموجب هو من موجبات فقط . والبرهان السالب هو من موجب وسالب [٩] . فمبادئ الموجب أقل فى النوع [١٠] ومبادئ السالب أكثر فى النوع وأشد اختلافا . فالموجب أفضل.

---

(١) س فإن . (٢) س ساقطة . (٣) الأفضل العلم بالكلى .
(٤) س ساقطة . (٥) س من . (٦) أى البراهين الموجبة .
(٧) س إذا . (٨) الواحد مفعول ثان لنعطى . (٩) س موجبة وسالبة .
(١٠) لأنها من نوع واحد وهو الموجب . أما القياس السالب فقدماته من نوعين ، سالبة وموجبة .

وأيضا فإن الذى لاحاجة له فى أن يعرف وأن يوجد معا إلىشىء ثان [١] — والثانى منهما إليه [٢] حاجة — فهو أقدم وأعرف معا من الثانى . والبرهان السالب لا يتم ألبتة إلا بمقدمة موجبة إنما[٣] يكون عليها[٤] برهان موجب إن كان ، ولا يعرف إلا بها . والبرهان الموجب يتم و يعرف بلا سالبة . فإذن البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف .

وأيضا فإن البراهين الموجبة تجد[٥] المتوسط فى حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط . وكذلك التزايد فيها — وهو أخذ حد[٦] خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة — موجب أيضا ، و يستمر كذلك لو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها . وأما البرهان السالب فالغالب فيه فى التوسيط والتزيد معا[٧] هو الموجب . فإنك إذا كنت[٨] قلت كل ج ب ، ولا شىء من ب ا : فإن أردت أن توسط بين ج ب حدا فلا شك أنك توسط بإيجابين[٩] . و إن أردت أن توسط بين ب ا حدا ، لم يكن بد من موجبة وسالبة . فتصير جملة القياس — كيف وسطت — مؤلفة[١٠] من موجبتين وسالبة واحدة : كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شىء من د ا . أو كل[١١] ج د وكل د ب ولا شىء من ب ا .

وكذلك لو ذهبت فى التوسيط إلى المقدمات الأولى ، كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة . فإن لم تكن تتمة القياس بالتوسيط بل بالتزييد [١٢] من خارج ، فضممت إلى قولك ولا شىء من ب ا قولا سالبا آخر ، لم يمكنك أن تأتى بقياس مركب . ولكن تحتاج إلى أن تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د ا حتى ينتج بقياس مركب أن لا شىء من ج د .

فبين إذن أن الموجبات غالبة[١٣] فى البراهين السالبة وأكثر عددا فى القوة من السالبة .

---

(١) أى لا حاجة له إلى شىء ثان لكى يعرف .

(٢) الأفضل له حاجة .

(٣) لا داعى لها . والجملة وصف ثان لكلمة مقدمة .

(٤) س ساقطة . (٥) غير منقوطة فى م ، ب . (٦) س ساقطة .

(٧) س ما . (٨) س ساقطة ومكتوبة فى الهامش .

(٩) مرسومة بهذه الصورة فى م والنقط كله خطأ والمراد التوسط بمقدمتين موجبتين تنتجان ج ب .

(١٠) ب ، م مؤلف . (١١) م وكل . (١٢) س بالتزيد .

(١٣) س عالية .

فالموجبات إذن[١] أوجب إحضارا فى الذهن من السوالب فى كل قياس ، وهى فى أنفسها أفضل. فالمركب[٢] منها والمؤدى إليها أفضل[٢]

وأيضا فإنه و إن كانت المقدمات الكبريات غير ذوات[٣]أوساط وكانت موجبة فى البراهين الموجبة وسالبة فى البراهين السالبة ، فإن الموجبة أقدم وأعرف .

أما أنها أقدم ، فلأنها أبسط ، لأنها تتم بحدين ورابطة . والسالبة تحتاج إلى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت فى الفن الثالث. والذى يتم وجوده بأشياء[٤] أقل وأبسط ،أقدم من الذى يتم وجوده[٤] بتلك الأشياء وزيادة .

وأما أنها أعرف، فلأن الإيجاب وكل معنى وجودى فهو معروف بذاته ، متصور بنفسه ، لا يحتاج فى تفهمه[٥] إلى قياسه إلى السلب كالوجود وكالملكات[٦] . وأما السلب وكل معنى عدمى فإنه إنما يعرف بالوجودى . فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود ، وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما[٧] قد اتضح لك فيما سلف . فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب ، فإنه إذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو . فإذن البرهان المستعمل للبدأ الموجب والمنتج له أفضل وأشرف .

والبرهان المستقيم أفضل من الخلف .

وليكن المستقيم هكذا : كل ج ب ، ولا شىء من ب ا ، ينتج أنه لا شىء من ج ا . وليكن الخلف هكذا : إن كان قولنا لا شىء من ج ا باطلا ، فليكن بعض ج ا ، وكان لا شىء[٨] من ب ا — وهو مسلم — ينتج أنه ليس كل ج ب . هذا خلف إذا كان كل ج ب . ثم إنما أوجب هذا الخلف وَضْعُنَا بعض ج ا . فهو محال : فنقيضه — وهو قولنا لا شىء من ج ا هو حق . ففى المستقيم إنما أوجب المطلوب صدقُ قولنا كل ج ب الموضوع بجنب[٩] قولنا لا شىء من ب ا إيجابا بذاته .وفى الخلف إنما أوجب النتيجة كذبُ قولنا بعض ج ا مع صدق قول آخر

---

(١) س أيضا . (٢-٢) ساقطة فى م .

(٣) س ذات . (٤-٤) ساقطة فى م . (٥) م تفهيمه .

(٦) من قياس كذا إلى كذا أى مضاهاته به . والمقصود قياس الصفات الوجودية . والملكات جمع ملكة وهى ضد العدم .

(٧) س كما أنه قد . (٨) س ولا شىء . (٩) م تحت .

شرطى انتقل به من كذب النتيجة إلى صدق ضدها[1] كما بان لك فى الفن الذى قبل هذا . والذى يوجب بصدقه وحده و بذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر ، أفضل من الذى يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده ، بل بقياس آخر ينضم إليه .

وأنت تعلم أن القياس بالذات — على ما أوضحناه[2] لك فى الفن الذى قبل هذا — هو[3] ما تكون إحدى المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل ، وهى[4] الصغرى . والأخرى كالكل فوق الجزء وهى الكبرى ، وتكون النتيجة أيضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل ، حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة . وكذلك[5] تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء، وتكون مقـدمة كل ج ب تحت مقـدمة لا شيء من ب ا ، ونتيجة لا شيء من ج ا تحت[6] مقدمة لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكل . أما كون الصغرى تحت الكبرى وإن كانت تخالف الكبرى فى الكيفية، فلأن ج تحت ب ؛ والحكم على ب كالحكم على ج . وأما فى النتيجة فبهذا الوجه و بالاتفاق فى الكيفية معا ، وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة . فإن قولنا بعض ج ا ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا . ولا أيضا النتيجة — وهو قولنا ليس بعض ج ب — داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا . فإذن صورة القياس بالذات — التى شرطها هذا الشرط — هى للمستقيم لا للخلف .

وأيضا فمقدمات المستقيم أعرف لأنها معروضة بذاتها مسلمة . ومقدمات[7] الخُلف مشكوك فيها ؛ وليست أعرف من النتيجة . بل أحدهما[8] نقيض النتيجة . والقياس الكائن من مقدمات أعرفَ أفضلُ على كل حال .

ونقول[9] انه قد يكون علم[10] أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة : أحدها أن يكون[10] أحد العلمين قد جمع مع الإن اللم[11] ووقف على السبب القريب الذاتى، والثانى اقتصر على الإن

---

(١) الأولى أن يقول نقيضها . (٢) س أوضحنا . (٣) س وهو .

(٤) س وهو . (٥) س ولذلك (٦) س أيضا تحت .

(٧) م مقدمة . (٨) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأولى إحداهما .

(٩) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية ك ٢ ف ٢٧

(١٠-١٠) ساقط فى م .

(١١) أى برهن على وجود الشيء بما هو عليه وهو على علة كونه كذلك .

فقط . والثانى أن يكون أحد [١] العلمين أخذ الشىء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة، والثانى لم يفعل ذلك ، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذى يأخذ ذلك الشىء مقترنا [٢] بمادة . ولذلك [١١١ ب] فإن علم العدد أشد استقصاء من علم الموسيقى . وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة .

والثالث أن [٣] العلم الذى موضوعه الأول معنى بسيط — بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد — أشد استقصاء من العلم الذى موضوعه الأول ذلك المعنى وموجب له زيادة . مثاله أن الوحدة والنقطة يوضعان لعلميهما [٤] بمعنى بسيط ، وهو أن ذات كل واحد [٥] منهما غير منقسم ، ثم يقترن بذلك فى الوحدة ألا يكون لها وضع ، و بالنقطة أن يكون لها وضع ، فتكون الوحدة أبسط ذاتا من النقطة لأنها ليس لها ، مع ذلك المعنى البسيط ، زيادة وضع ، وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع [٦] . ثم الوحدة موضوعة أولى للعدد ، والنقطة موضوعة أولى للهندسة . فالحساب أشد استقصاء لذلك من الهندسة .

فقد قَرُبنا فى هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ومحاكاته فيها ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء ، فكان هذا النمط [٧] من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه .

---

(١) س ساقطة . (٢) س مقرونا . (٣) س ساقطة .

(٤) ب بعلميهما . م تعليمها .

(٥) قوله "ذات كل واحد" معناه الذات (الجوهر) الذى يبحث فيه كل واحد من العلمين .

(٦) م موضع — وقوله "وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع" ساقط فى س . والمراد بالوحدة الوحدة العددية ، و بالنقطة النقطة الهندسية ، وكل منهما موضوع أول بسيط لعلمه ، إلا أن النقطة تمتاز عن الوحدة بأنها مع بساطتها لها وضع فى المكان .

(٧) ساقطة .

الفصل الثامن[١]

فى معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها [٢] فى المبادئ والموضوعات

المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت فى الموضوع الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتيـة التى تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه ، واشتركت فى المبادئ الأولى التى منها يتبرهن أن تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول أو لأجزائه أو لأنواعه . فإذا اختلفت فى الموضوع الأول وفى [٣] المبادئ الأولى [٤] للبراهين اختلافا ما نشير إليه — ونعنى بالمبادئ الأولى لاالمقدمات فقط ، بل الحدودوغير ذلك — فليست من علم واحد . فإذا أردت الامتحان[٥] فارفع كل شىءإلى مبادئه الأولى وجنسه الأول — أى موضوعه — فتجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة . أما فى الجنس — أى الموضوع — فتجدهما مختلفين فيه لامحالة . وأما فى المبادئ فتجدهما و إن اشتركا فيها بوجه ما ، فإنهما يختلفان [٦] من وجه آخر . فإنك تجد المبادئ ، وهى للهندسة أولاوللمناظر ثانيا . وهذا أمر قد فرغنا منه[٧] .

وليس اختلاف البراهين يوجب[٨] اختلافا فى هذا الباب ، فقد يكون على شىء واحدبرهانان مختلفان[٩]لا من حدين أوسطين يحمل أحدهما على الآخر فقط ، مثل قولنا كل إنسان حيوان ، وكل حيوان مغتذ ، وقولنا كل إنسان نام ، وكل نام مغتذ ، بل ومن حدين أوسطين لايحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك ، وكل متحرك متغير ، مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير . فالأول أحد حديه الأوسطين تحت الآخر : فإن الحيوان تحت النامى . وأما الثانى فهما مختلفان ليس أحدهما تحت الآخر . وكذلك قولنا كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك متعجب . وأيضا كل إنسان مستحى ، وكل مستحى متعجب : فإن هذين و إن كانا من جملة

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س اتفاق العلوم واختلافها .

(٣) س واختلفت فى .

(٤) س الأوَّل .

(٥) أى التحقق مما قال .

(٦) س + فيها .

(٧) س من صحته .

(٨) م يوجد .

(٩) أو براهين كثيرة كما هو وارد فى الفصل ٢٩ من التحليلات الثانية الكتاب الأول .

ما ينعكس أحدهما[(١] على الآخر لأجل موضوعهما، فهما ليسا مما يكون أحدهما[١)] تحت الآخر. فقد بان أن اختلاف الحدود الوسطى لا يوجد اختلافا فى المباحث من جهة اختلاف علومها . وقد يمكن أن يطلب فيوجد نظير هـذا فى الشكلين الآخرين : فتوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة . ولقرب مأخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيله .

وأما أن جل البرهان إنمـا هو على الضرورى[٢] فأمر قد فرغنا منه . وأما أنه قد يكون على الأكثرى[٣] فبعض المفسرين يأبى أن يكون على الأكثرى برهان . بل إنمـا تسمح نفسه بأن يكون عليها قياس، ويقول لأنها لايتبعها يقين إذ ليس بها أنفسها يقين .والحق ورأى المعلم الأول يوجب أنه قد يكون على الأكثرى برهان مصنوع من مقدمات أكثرية يعطى سببا من أسباب أكثرية ، ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو أكثرى ، وإن كان ظنا من جهة ما هو موجود[٤] على ما علمت فى مواضع أخرى .

فإن أريد بالبرهان كل قياس يكون على الشىء من جهة العلة وعلى نحو وجوده[٥] ، فيكون على الأكثرى برهان . وأما إن أراد أحد[٦] أن يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط أن يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه إمكان ، فليس على الأكثرى برهان، بل قياس ما آخر يصنع من[٧] البرهانى والجدلى والخطابى والمغالطى والشعرى ، ويكون قد تكلف فى هذا الاشتراط مالا حاجة إليه . بل الأولى أن يقول إنه لمـا كان كل بيان إنما يكون لوجود متميّز عن لاوجود: وهذا على وجهين : إما أن يكوْن الاستحقاق دائما فيكون ضروريا، أو غالبا غير دائم — وهو الأكثرى . فإذن لا بيان فى أمر متميز الوجود إلا لهذين .

ولا برهان على شىء كونه ووجوده اتفاق لايتميز بالاستحقاق عن لا كونه .

(١-١) م ساقط .

(٢) أى ما كانت الصلة فيه بين الموضوع والمحمول صلة ضرورية وهذا لا يكون إلا عن مقدمات ضرورية .

(٣) يقصد ما كان الحمل فيه على الأكثر الغالب كقولنا المصريون زراع .

(٤) أى وجوده إطلاقا . (٥) أى وجود الشىء على ما هو عليه .

(٦) س ساقطة .

(٧) م ، ب بين . ويلاحظ أن البرهان الأكثرى الذى تكون مقدماته برهانية يعطى نتيجة أكثرية لا ضرورية مطلقة .

لكن أزيد هذا الكلام تحصيلا وأقول :

إن الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها و يعتبر حال إمكانها. فأما اعتبار حال الوجود فى الممكنات على سبيل التوقع فلا طائل فيه إلا عن الأكثريات ، ولا قياس إلا عليها ، فإن لوجودها فضيلة على لاوجودها فى الطبع والإرادة، وعلى الجهة التى أوضحناها فى فن سالف. وأما المتكافىء فى الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قيام مرجح لذلك الطرف مخرج [١] إياه عن المكافأة . فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود . وأما من جهة اعتبار نفس الإمكان فعلى جميع أصنافه برهان على الممكن الأكثرى وعلى المساوى وعلى الأقلى — أعنى البرهان الذى يبيّن أنه ممكن لا ضرورى الوجود ولا ضرورى العدم — لا البرهان الذى ينذر بوجوده أو لاوجوده، إلا أن يكون شىء منهما أكثريا . وكل ما قلناه [٢] فى الأكثرى الوجود فانقله إلى الأكثرى اللا وجود وأنزل أنا عَنَيْنَا بالوجود الحكم أى حكم كان إيجابا أو سلبا [٣] .

ثم قيل فى التعليم الأول [٤] إنه ليس الحس برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس : لأن البراهين ومبادئها كليات لا تختص بوقت وشخص وأين . والحس يجد حكما فى جزئى فى آن بعينه وأين بعينه . فإذن الحس لا ينال مبادئ البرهان ولا البراهين ، ولا شىء منه هو علم بكلى . ولو كنا [٥] نحس أن زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين، لما كان ينعقد لنا [٦] من إحساس ذلك رأى كلى " أن كل مثلث كذلك " . ولا علم بالعلة [٧] . ولو كنا نحس أيضا أن القمر لما حصل فى المخروط الظلى انكسف ، لم يمكنا — من جهة الحس — أن نحكم بالكلى : وهو « أن كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا »، [٨] لأنا لا يمكننا أن نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلى . أما كل كسوف فلأن ذلك مما لا نهاية له فى القوة . وأما الكسوف الكلى فلأنه للعقل [٩] فقط،

---

(١) س فيخرج . (٢) س قلنا .

(٣) تجد خلاصة ما ذكره ابن سينا من قوله "وأما أن جل البرهان إنما هو على الضرورى" فى التحليلات الثانية . المرجع المذكور ف ٣٠ ، ومعظم ما ذكره إنما هو شرح للفكرة الأرسطية الرئيسية .

(٤) انظر التحليلات الثانية — المرجع المذكور ف ٣١ (٥) س، ولو أنا كنا .

(٦) س ساقطة . وهذا رأى يخالف رأى بروتاغوراس .

(٧) أى ولا ينعقد لنا عن طريق الإحساس علم بالعلة .

(٨) يريد أننا لا يمكننا أن ندرك العلة فى الكسوف على الرغم من أننا ندرك بالحس الكسوف الحاصل بالفعل .

(٩) أى للعقل إدراكه .

وإن كنا قد نستقرئ من تكرار المحسوسات الجزئيات[١] أمورا كلية — لا لأن الحس أدركها ونالها — ولكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة[٢] كليا مجردا معقولا لم يكن الحس أدركه، ولكن أدرك جزئياته فاختلق العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل إليه للحس، بل يناله بإشراق فيض إلهى عليه [٣] .

وأيضا فإنا [٤] كثيرا ما نتوصل بالحس إلى مقدمات كلية — لا لأن الحس يدركها — بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة، وعلى ما أوضحناه نحن من قبل حيث[٥] بينا ماالتجربة.

ولما كان الحس قاصرا فى كثير منها عن الإدراك المستقصى، صار يوقعنا ذلك فى عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل[٦] مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذى وراءها، فإن الجسم الملون الذى وراءها يرى من غير أن تَحجب القارورةَ دون ذلك حجبٌ كثيرة من الأجسام الأخرى. فقوم يقولون إن السبب فى شف الزجاجة أن كل مالالون له فهو شاف[٧] مؤد للون الذى وراءه. وقوم يرون أن سبب ذلك استقامة المسام والثقب التى فى الزجاجة فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها إلى أن يلاقى المبصر. قيل فى التعليم الأول: فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه إدراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا إلى أن يحكم بأن السبب فيه الثقب، وأن الإبصار كائن بنفوذ البصر فى تلك الثقب، ولكان يميل إلى المذهب المائل إليه، وإن كان بعده البحث باقيا أنه: هل فيها هواء أو خلاء[٨]، وإن كان فيها هواء فهل الهواء فى تلك الثقب يؤدى اللون، أو الشعاع ينفذ إليه فيه؟ وبالجملة لو كان الأبصار بنفوذ [١١١٢] شىء فى الثقب، وكان الحس مع ذلك يميز ذلك ويدركه، لكان العقل يجد سبيلا إلى أن يحكم فى الأبصار بأن السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية، لا نفس شفيف الزجاجة من حيث لا لون لها، وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلا بالحس، لا أن [٩] الحس حصّله، لكن لأن العقل اتخذ الحس مبدأ للتجربة.

---

(١) س ساقطة. (٢) ش المتكثرة والمتكررة أصوب.
(٣) هذا الفيض الألهىّ الإشراقى لا وجود له فى أرسطو؛ وهو أدنى إلى نظرية أفلاطون فى المثل.
(٤) س فإن. (٥) س وحيث.
(٦) م، ب بالعقل. (٧) شفاف.
(٨) س خلاء أو هواء. ب هواء وخلاء.
(٩) م لأن — وهذا عكس المطلوب.

ثم قيل إنه لا يصح أن يظن أن مبادئ المقاييس[١] كلها متفقة : أما أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ، ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة ؛ ومنها منتجة للصادقة — وهى وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض . ويشبه ألا تكون هى من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات ، لأن القياس إنما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات ، لا من جهة ما ينتج بالعرض . وإذا كان كذلك فيجب أن تكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة ، وللكاذبات من كاذبة . وإذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ القياسات الكاذبة .

وأيضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة فى النتائج ، فإن الأضداد قد[٢] تكذب معا : مثل قولنا إن المساوى هو أكبر ، والمساوى[٣] هو أصغر .

وأيضا فإن أشياء غير متضادة تكذب معا ولا تصدق معا : مثل قول القائل إن العدل تهور ، وقوله إن العدل شجاعة . وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الأنسان ثور ، فإن هذه فى قوة المتقابلة[٤] وإن لم تكن متضادة أو متقابلة بالفعل .

فبين أن مبادئ النتائج الكاذبة هى مختلفة مثل هذه .

وأيضا فإن المقاييس الصادقة يجب أن تكون[٥] واحدة بأعيانها : وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعة لكل علم ، فتكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية : مثل قولنا فى الهندسة إن كل مقدار إما منطوق[٦] وإما أصم ، وقولنا فى العدد : كل عدد إما أول وإما مركب . وبين أن هذه مختلفة لا مطابقة فيها ، لأن الهندسة كلها بعد النقطة ، والعددية

(١) يقصد بالمقاييس الأقيسة ، وهذه أول مرة يستعمل فيها هذه الكلمة .

(٢) س ساقطة . (٣) س أو المساوى .

(٤) م المقابلة والمقصود المقابلة بالتضاد .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات ولكن الأصح أن لا تكون كما يدل عليه سياق العبارات التالية .

(٦) م ، ب منطوق به . والمنطوق هو الكم المعقول commensurable ، والأصم هو الكم غير المعقول incommensurable .

كلها بعد الوحدة ، ولا يمكن بينهما مطابقة ألبتة[١] . ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على أحد وجوه :

إما أن يكون أحد المبدأين أعم من الآخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على أن ج تحت ب . فإذا كان[٢] كذلك كان أحد المبدأين تحت الآخر أو فوقه[٣] ، فكان حينئذ أحد الجنسين تحت الآخر أو فوقه[٣] . ومثل هذه الشركة قد تقع فى المبادئ . وهناك قد[٤] يكون الأمر على ما أوضحناه [٥] قبل ، وذلك إذا كانت أجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض . وأما[٦] الأجناس التى ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها ، وأعنى بالأجناس الموضوعات[٦] .

وإما أن يكون مبدأ داخلا فى الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التى بين المتوازيين : فيكونان حينئذ إما متشاركتين فى الجنس ، فيكون أحدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ ، أو غير متشاركتين فى الجنس — أعنى الموضوع — بل فى جنسه ، فيكون أيضا أحد العلمين تحت الآخر ، فتكون الشركة فى المبدأ على نحو ما حددناه[٧] قبل .

وأما العلوم المختلفة التى ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن أن تشترك فى المبدأ الخاص ألبتة ، لا على أن يدخل حد منها فى الوسط[٨] ولا فوق منها[٩] ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا أو محمولا مختلفا فى ذلك فى علمين .

وأما المبادئ العامة مثل قولنا إن كل شئ إما أن يصدق عليه موجبة وإما أن يصدق عليه سالبة ، فقد يشترك فيها ، لأن هذه المبادئ صالحة فى بيان أحوال جميع الموجودات المختلفة التى بعضها كم وبعضها كيف[١٠] وبعضها شئ آخر ، لأنها من جملة ما هو مبدأ ما فى العلم الناظر فى الموجود من جهة ما هو موجود[١١] ، ولكنها توجد فى العلوم بالقوة ، ولا تؤخذ ألبتة

---

(١) س ألبتة صرفة . (٢) س وأذا كان . (٣) م وقوفه — وهو خطأ .
(٤) س ساقطة . (٥) س أوضحنا . (٦–٦) س ساقط .
(٧) س حددنا . م حدود . (٨) م الوسيط . (٩) س ساقطة .
(١٠) وبعضها كيف ساقطة من س .
(١١) وهو علم ما بعد الطبيعة .

بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى إلا وقد أخذت مخصصة لموضوع [١] ذلك العلم ولعوارضه [٢] الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف . فإذن لا يكون فى العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة .

والنتائج المطلوبة فى العلوم وإن كانت تزيد على[٣] المقدمات على النحو المعلوم فى تركيب القياس ، فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسب محفوظة . وليس عن تلك المقدمات إلا تلك النتائج بأعيانها .

وليست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة . وإذا أدخل [٤] حد من جانب أو فى الوسط لم يزدد أى نتيجة اتفقت ، بل ما يناسب ذلك . فإذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه النسبة ، فكيف تكون اللواتى هى المبادئ منها صالحة لأن ينتج منها لا هذه ، بل نتائج خارجة من هذه ؟ [٥] فإن جميع المقدمات التى فى علم ما لا ينتج منها إلا المناسبة لتلك المقدمات . فبعضها التى هى المبادئ أبعد من أن ينتج منها مسائل علوم أخرى غير مناسبة لذلك العلم . وكيف والنتائج المطلوبة فى العلوم غير متناهية بالقوة ، والحدود التى للمبادئ متناهية : فإن المبادئ والأصول الموضوعة لكل صناعة متناهية . وأما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها ، وإن كانت فى ذواتها محصورة ، فقد لاتتناهى بالقوة من جهة أن بعض المحمولات تكون ضرورية متقررة فى الشيء دائمة ، وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها . مثال ذلك أن المثلث المتساوى الساقين من حاله أن زاويتيه متساويتان — أمر موجود[٦] فى نفسه بالضرورة . وأما أنه أمر نسبته إلى مثلث آخر يقع مثلا فى دائرة كذا ، وفى مخمس كذا نسبة[٧] كذا ، وما يجرى مجراه، فأمور ليست محصلة الوجود فيه ، وإلا لكانت [٨] فيه أمور غير متناهية بالفعل . بل هى أمور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها .

---

(١) م ، ب بموضوع ، ولكن المقصود لموضوع ذلك العلم — والمراد بالعلم ما بعد الطبيعة ، وبموضوعه الوجود المطلق فإن العلوم الأخرى يبحث كل منها فى الوجود من حيثية خاصة وهذا هو التخصيص المشار إليه .

(٢) م ، ب وبعوارضه . ولكن المراد ولعوارضه — أى المخصصة لعوارضه .

(٣) س فى .

(٤) س دخل . والمراد بقوله أدخل حد من جانب أو فى الوسط : أدخل طرف جديد (موضوع أو محمول) فى القضية ، أو أدخل حد أوسط .

(٥) أى فكيف تكون المبادئ صالحة لأن ينتج منها نتائجها ونتائج أخرى خارجة عنها .

(٦) س أمرا موجودا . (٧) خبر نسبته السابقة فى الجملة . (٨) س كانت ؟

فأمثال المبادئ الخاصة — مثلا الخاصة بعلم الهندسة — يعظم فيها أن تكون وافية بمسائل الهندسة ، فضلا عن مسائل خارجة لاتتعلق بها .

وكيف يقال إن مبادئ العلوم المختلفة متفقة ؟ أمن[1] جهة أن العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان؟ . أو من جهة أن كل واحد منها يصلح أن ينتج منها فى كل علم ، حتى يكون مبدأ أى علم اتفق صالحا لأى علم اتفق ؟ وهذا معلوم الاستحالة . فإن مبادئ العلوم التعليمية — وهى محدودة[2] فى المصادرات مميزة بالفعل — ، ظاهر من أمرها أنها لايصلح بعضها لبعض ، فكيف تصلح لكل علم ؟ بل ولا مبدأ علم[3] واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم، فكيف لمسائل علوم أخرى ؟ .

ولا أيضا إذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا إلى المقـدمات التى لا أوساط لها فى علم ما وميزناها إن لم تكن مميزة[4] تميزها فى الرياضيات ، وجدناها مشتركة لجميع النتائج ، بل كان كل[5] خاصة لنتيجة أو نتائج بأعيانها .

ومع هذا كله فليس يمكننا أن نقول : إن مبادئ العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها ألبتة ولا فى شىء منها . فقد بان فيما سلف أن بعض العلوم يشترك[6] فى المبادئ ، وأن من المبادئ خاصة ومنها عامة . فعسى الحق هو أن المبادئ متناسبة فى الجنس ، أى فى الموضوع . ولكن هذا لايمكن ؛ فإن العلوم التى لا تتناسب فى الموضوع ، فإن مبادئها الخاصية بأجناسها لا تتناسب أيضا فى الموضوع .

والذى يجب أيضا أن يعتقد فيه أنه الحق والقضاء الفصل هو أن المبادئ تقال على نوعين : إما مبادئ منها البرهان — أى المقدمات الأولى[7] فى العلوم ، وإما مبادىء فيها البرهان وهى

---

(١) م ، ب من . (٢) س معلومة . (٣) بل ولا مبدأ علم ساقطة من م .

(٤) س متميزة . ومعنى الجملة ولا يمكن التسليم أيضا بأننا إذا استعملنا طريقة التحليل بالعكس الخ وجدنا المقدمات مشتركة فى إنتاجها جميع النتائج . بل الواقع أن كلا منها خاص بنتيجة أو نتائج معينة .

(٥) ب كل إلا خاصة . (٦) س مشترك .

(٧) س الأول وهى المقدمات التى لا وسط لها : أى التى لا تبرهن بغيرها .

أجناس العلوم — أى موضوعاتها وما يتعلق بها — مما يوضع معها أو يساويها كالواحد بوجه ما للوجود . فالقسم الأول يجوز أن يكون فيها مبادئ عامة مثل قولنا : كل شئ إما يصدق عليه الإيجاب أو السلب ؛ وقولنا : الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية . وأما القسم الثانى فلا يجوز إلا أن تكون خاصة، أو يتناسب علمان فى الجنس . وما كان من المبادئ - التى بمعنى المقدمات — مما هو خاص أو مخصص كما علم ، فلا يشترك فيها فى جل الأمر إلا علمان أحدهما فوق الآخر ، ويكون لأحدهما أولا وللثانى ثانيا .

ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية إما جنس الموضوع[1] للصناعة ، أو نوع منه وعرض ذاتى فيه[2] ، فلا يجوز أن تكون الصغريات من المبادئ المشتركة بوجه من الوجود . أبل إن كان ولابد فالكبريات[3] ، على النحو الذى تجوز به الشركة .

---

(١) س موضوع . (٢) م منه . (٣) س للكبريات

الفصل التاسع[1]

فى حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما

وفى تفهيم الذهن والفهم [١١٢ب] والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم أن هاهنا علما بشئ ، وهاهنا ظنا به ؛ وأن الاختلاف فيهما من جهة[2] الوثاقة والقلق ، وأنهما[3] داخلان تحت الرأى ، وأن بينهما موضع مقايسة ومناسبة .

وليس كل علم يحسن أن يقايس[4] بالظن ؛ بل العلم التصديق[5] . ولا كل علم مع كل ظن ، بل مع ظن يوافقه فى جنس الرأى . وأن ماسواه من الظن فيجب أن يقايس بالجهل .

والعلم التصديق هو أن يعتقد فى الشئ أنه كذا . واليقين[6] منه هو أن يعتقد فى الشئ أنه كذا، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله . فإنه إن كان بينا بنفسه لم يمكن زواله . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يصير غير ممكن الزوال ؛ أو يكون الحد الأوسط الأعلى[7] أوقعه[8] .

على أنا نعنى بالعلم هاهنا المكتسب . والذى يخالفه أصناف من الاعتقاد : اعتقاد[9] فى الشئ[10] الذى هو كذا ضرورة أنه كذا[11] ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا ، لكن يكون هذا الاعتقاد فى نفسه ممكن الزوال ، لأنه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال . واعتقاد فى الشئ أنه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة — إذا أُخْطِر بالبال اعتقد وهو أنه يمكن ألا يكون كذا . واعتقاد فى ذلك الشئ أنه ليس كذا — وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه . لكن

---

(١) م ، ب ساقطة . (٢) الجار والمجرور خبر أن . (٣) أى ومن جهة أنهما .

(٤) س و يقايس . (٥) أى بل العلم التصديق هو الذى يقاس بالظن .

(٦) س واليقينى . (٧) س الأصلى .

(٨) أى بحيث يتوصل إلى مقدمة غير ذات وسط أى مقدمة لا يبرهن عليها .

(٩) هذا أول أنواع الاعتقاد التى تخالف الاعتقاد الذى هو العلم .

(١٠) س للشئ .

(١١) أى فى الواقع لا لأن العقل يدرك علاقة علية من أجلها يجب أن يكون ضروريا .

اعتقاد أنه يمكن ألا يكون كذا إما أن يعتقده فى الموجود كذا الذى ليس [١] من شأنه ألا يكون إلا كذا ، أو فى الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا . و كل واحد من هذين بالحرى أن يسمى ظنا . والأول منهما فإنه ظن صادق مركب بجهل مضاد . وأما الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا ، والاعتقاد فيه أنه كذا مع الاعتقاد أن من شأنه ألا يكون ، إن كان لا كونه على أنه جائز فى نفسه — لكن الوجود قد غلب — أو جائز فى وقت آخر ، فهذا نوع من العلم ليس ظنا . ولكنه إن وقع بما يوجبه كان يقينا ما بالشىء على ماهو به . وإن كان على أنه يرى ويحكم أنه موجود ، ويخطر بالبال عسى ألا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا ، حتى يجوز أن يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا [٢] — فهو الظن الصادق المطلق الذى ليس فيه تركيب بجهل مضاد ، بل بجهل بسيط : إذ لابد فى كل ظن من جهل .

والعلم موضوعه هو الضرورى ، إما على الدوام [٣] فيكون العلم [٤] على الدوام ، أو الضرورى [٥] بالشرط فيكون العلم أيضا بالشرط . والظن موضوعه الحقيقى الأمور الممكنة المتغيرة التى لا تنضبط : فيكون حال الأمر بحسب القياس إلى الوجود حال الرأى فيه بحسب القياس إلى الصحة . وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا أيضا فى الأمور الضرورية . والاعتقاد المؤكد [٦] ليس يجب — من حيث هو مؤكد — ألّا يعد فى الظن .

فتكون ثلاثة أشياء من جملة ماعددناه داخلة فى اعتبار الظن : أحدها ، الاعتقاد بالشىء الموجود مثلا أنه موجود ، والاعتقاد معه أنه لايمكن ألا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد . فإن هذا بالحقيقة ليس علما ، بل ظنا . والثانى الذى سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب . والثالث الذى سميناه الظن [٧] الصادق المركب بالجهل البسيط . وتشترك هذه كلها فى شىء واحد وهو أنه عقد [٨] فى الشىء أنه كذا ، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون [٩] كذا . وذلك لأن الأول منهما إذا كان جائز الاستحالة ، فليس ممتنعا فى طباعه أن يقرن [١٠] به عقد إمكان ألا يكون الشىء — إما ابتداء وغير طارىء على العقد [١١] الآخر الذى معه — و إما فاسخا للعقد الآخر الذى معه وهو الحق .

---

(١) س ساقطة
(٢) خبر يكون .
(٣) س إما الضرورى على الدوام .
(٤) س العلم به .
(٥) م والضرورى .
(٦) س المؤكدة .
(٧) س ساقطة .
(٨) عقد أى اعتقاد .
(٩) س لا يمكن .
(١٠) س يقترن .
(١١) على العقد ساقطة فى س .

وكذلك حال العقد الثانى المركب بالعقد الباطل ، و يقابل عقد صاحب العقد الأول ، لأن ذلك كان يعتقد أنه لايمكن ألا يكون ما اعتقد كونه ؛ وهذا يعتقد أنه يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه . وأما العقد الثالث فإن الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة أو بفعل .

وكل واحد من أقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن ، كما أن العلم يكتسب بواسطة توقع العلم ، فإنه ليس كل واسطة غير ضرورية الزام(١) الأكثر، تدعو(٢) إلى ممتنع ، بل قد تدعو (٢) إلى أمر واجب .

والعلم بالجملة مخالف للظن فى هيئة العقد (٣) وفى الأمور التى العلم أولى بها . وكما أنه قد يقع لإنسان (٤) فى هذا الشئ علم ، ولآخر ظن ، فكذلك يمكن أن يكون يقع لهذا علم بمبادئ ذلك العلم تتدرج حتى تنتهى إليه، وأن يقع للآخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات ، فيتدرج إلى ذلك الظن الذى هو نتيجة لها . فيكون الأول يرى فى تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ، ويرى أنها لا تتغير عما هى عليه (٥) وأما هذا الثانى فيكون رأيه فيها صادقا إلا أنه خالٍ عن (٦) الرأى الثانى ، أو مجوِّز لغير مايراه الحال يجوز أن يستحيل . فيكون الأول يعلم أن الشئ موجود ، ويعلم لم هو موجود ؛ وهذا الثانى يظن أنه موجود ، ويظن أنه لم هو موجود . و إن لم يكن ذلك بمتوسطات ، فيظن أنه موجود فقط ، ولا يظن لم هو موجود(٧) .

وعلى الأحوال(٧) كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا — وإن كان قد يقع فى شئ واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان : صادق وكاذب . ولا يمكن أن يكون فى إنسان واحد ظن وعلم معا، ولا ظن صادق وظن كاذب معا .

أما العلم والظن فإنهما لايجتمعان : لأن قولنا العلم (٨)، يقتضى اعتقادا ثابتا فى الشئ محصلا ، وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ، ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ عليه اعتقاد مضاد لهذا الثانى. وقولنا

---

(١) س التزام . (٢) م ، ب تدعوا .

(٣) س العقل والمراد فى صورة الاعتقاد .

(٤) س للإنسان .

(٥) م تقرأ عليها بالكلية بدلا من عما هى عليه .

(٦) م من . كلمة الظن ومشتقاتها هنا مأخوذة فى مقابل العلم ومشتقاتها . والمراد بالعلم المعرفة العلمية .

(٧) س الأصول .

(٨) أى لأننا اذا ذكرنا العلم ، فإن ذلك يقتضى .

الظن ، يقتضى اعتقادا ثانيا بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة : وهو أن الشيء جائز التحول عما هو عليه . ومحال أن يجتمع فى الشيء الواحد للإنسان الواحد فى وقت واحد ، امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا ؛ أو يجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ورأى ألا يجوز زواله .

وأما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان فى إنسان واحد ؟ فإن الظن الذى يظنه وهو كاذب ؛ والظن المقابل الذى له وهو(1) فيه صادق — إن تساويا لم يكن ظن بل شك فى الأمرين. وإن مالت النفس إلى الصادق بقى الكاذب غير مظنون ؛ أو إلى الكاذب بقى الصادق غير مظنون . والشيء الواحد بعينه ، الثابت ، قد يظن ممكنا(2) مرة ، ويرى(3) غير ممكن أخرى . فإذا تناول الرأى كونه غير ممكن تناولا تاما ، فهو علم . وإذا وقع عليه الرأى من الجهة الثانية فهو ظن . فيكون فى الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم لإنسانين (4) : مثلا هذا يظن أن القطر غير مشارك (5) للضلع ويصدق ، وذلك يرى أن القطر مشارك له فيكذب . والظنان مختلفان (6) لكنهما واحد فى الموضوع .

وأما الكلام فى الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون أكثره أولى بعلوم أخرى من الطبيعيات والخلقيات . إلا أنا نحدها ها هنا حدا .

فالذهن قوة للنفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء. والفهم (7) جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها . والحدس (8) جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها : مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضيء من جانبه الذى يلى الشمس على أشكاله ، فيقتنص ذهنه بحدسه حدا أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس. والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع فى زمان قصير غير ممهل (9). والفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادىء للمطالب ليرجع منها إلى المطالب (10) . والصناعة (11) ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

---

(1) س هو بدون الواو . (2) س مرة ممكنا . (3) س ساقطة .

(4) س ولإنسانين .

(5) أى مشارك فى الطول . والمراد بالقطر والضلع قطر الشكل الرباعى وضلعه .

(6) س فيكون الظنان مختلفين . (7) مترجمة فى التحليلات الثانية بكلمة Intuition .

(8) مترجمة بكلمة Quick wit . راجع الفصل ٣٤ من المرجع نفسه .

(9) س مهمل . (10) م الطالب . (11) مترجمة بكلمة Art

بغير روية تنحو تماما مقصودا . والحكمة [١] خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له فى حدى العلم والعمل. أما فى جانب العلم فأن يكون متصورا للموجودات كما هى ومصدقا بالقضايا كما هى . وأما فى جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى سمى العدالة . وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية و إن لم يحصل خلق .

---

(١) مترجمة بكلمة dom

المقالة الرابعة

من الفن الخامس[١]

الفصل الأول[٢]

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية[٣] . فإن الشئ إنما يطلب ليعلم . فإذا علم بطل الطلب والمطالب[٤] . وإن كان لمكثر أن يكثرها بالأى والكم والكيف وغير ذلك، فإنها بحسب ما يبحث عنه فى هذا الموضع أربعة[٥] : اثنان داخلان فى الهل — أحدهما هل يوجد الشئ أى على الإطلاق — والثانى هل يوجد الشئ شيئا؟ مثل أنه هل يوجد الجسم مركبا من[٦] أجزاء غير متجزئة ؟. وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ؛ (١١٣ ا) ويتصل بذلك مطلب المـا[٧] . وأما مطلب الأى فمن التوابع لمطلب المـا .

ومطلب اللم إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق؛ أو علة الحكم بوجوده أو لا وجوده بحال. وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود أو لا يتعدى. والأحرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا ، وعلته فى الشرط. أما سائر ذلك فالأحرى أن تكون العلة فيه حدا أوسط .

وأما مطلب ما فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا . فإنه إذا علم أن الشئ موجود ، طلب ما ذلك الشئ الموجود . فقد علم أن مطلب ما الذى بحسب الذات فهو بعد طلب

(١) س + من الجملة الأولى من المنطق فى البرهان وهى عشرة فصول (س) الفصل الأول .

(٢) م ، ب ساقطة .

(٣) المراد أنواع المطالب إنما هى بعدد أنواع الأشياء التى نعلمها .

(٤) س ساقطة .

(٥) فى الجملة تقديم وتأخير . يريد أن المطالب بحسب موضوع بحثنا هنا أربعة ، وإن كان لمن يريد أن يزيد مطالب أخرى أكثر من ذلك أن يزيدها .

(٦) س مركبا ساقطة .

(٧) أى السؤال عن المائية أو الماهية . وقوله يتصل بذلك أى يتصل بمطلب هل الذى يسأل فيه عن وجود الشئ مطلقا .

هل (١) وتابع له ، لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم . فإذا أعطى، ثم أعطى مطلب هل ، اتضح فى الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات . ويتبع المطلب المركب من مطلبى الهل أيضا على وجه من الوجوه ، حتى يكون كأنه يطلب ما الحد الأكبر أو ما الحد الأوسط . وذلك لأن الموضوع فى المطلوب بالهل المركب يجب أن يكون معطى الهلية والماهية أولا فى كل علم ؛ ثم تطلب عوارضه الذاتية له بالهلية . فإذا طلب وجود العارض له أو لا وجوده بالهل المركب ، بالقياس إلى ذلك الموضوع ؛ فبالحرى أن ذلك(٢) يقتضى إثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس إلى نفسه . وذلك لأن البراهين إنما تبحث عن الأعراض الذاتية للموضوعات ، وتلك الأعراض لا توجد إلا فى تلك الموضوعات وأجناسها . فإن منع أن يكون لها وجود فى تلك الجملة منها ، صارت فى جملة الممتنعات . و إذا أعطيت وجودا فى شى منها (٣) ، ثبت أنها فى الموجودات . فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا : كالبحث عن هلية المثلث المتساوى الأضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد وصلا أيضا بالتقاطيع ، فهو بحث عن هليته فى نفسه . فبذلك يعلم أن (٤) له إمكان وجود. وإذا صح للشىء هليته استحق أن يطلب له المائية وأن يعطاها بحسب الذات . وقبل (٥) ذلك لا يكون استحق طلبها أو إعطاءها إلا بحسب الاسم لا بحسب(٥) الذات(٦) فقد فرغنا من هذا فيما سلف .

فوقتُ وضوح بحث المـا بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت ، و إن كان لا مانع من أن يكون ما قد أفيد فى جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب (٧) ما بحسب الذات : فإنه يتضح حينئذ مع إيضاح الهلية .

---

(١) س الهل .   (٢) س ساقطة .   (٣) س ساقطة .

(٤) س بأن .   (٥-٥) س ساقطة .

(٦) وخلاصة هذا الكلام أن المطالب أربعة اثنان بهل وواحد بلم وواحد بما . والنوع الأول من مطلبى هل يسأل فيه عن نسبة محمول لموضوع كقولنا هل يخسف القمر ؟ والثانى يسأل فيه عن وجود الموضوع فى نفسه كقولنا هل يوجد القمر ؟ والأول يسأل فيه عن جزء من وجود الموضوع ، والثانى عن وجوده إطلاقا . والذى يسأل فيه عن الوجود إطلاقا هو الذى يسميه ابن سينا مطلب هل البسيط . وهذا يتبعه مطلب ما . فإذا علم أن الشىء موجود ، يسأل بعد ذلك عن ماهيته . والثانى من مطلبى هل هو الذى يسميه بالمركب . وهذا قد يتبعه مطلب ما أيضا . أما مطلب لم فيسأل فيه عن علية الحكم — أو عن وجود الحد الأوسط . فإنه إذا علم أن القمر يخسف ، تبع ذلك السؤال لماذا يخسف القمر ؟

(٧) هكذا فى المخطوطات الثلاثة ، وكلمة طلب مشكولة بالنصب فى م ، ب. ولعل المراد أنه لا مانع من أن يكون ما يفيده جواب ما بحسب الاسم كافيا عن السؤال بما بحسب الذات .

وأما الحد الأوسط فهو العلة ، ويتبع فيه طلب اللما بعد الهل على وجهين : أحدهما بالقوة والآخر بالفعل. أما بالقوة فلأن طالب الهل فى مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه. فيقتضى طلب الهل أنه يطلب بالقوة هل هناك حد أوسط : مثل من سأل هل القمر ينكسف ؟ فإنما يطلب هل شئ يوجب العلم بأن القمر ينكسف ؟ فإذا أعطى الهل وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف ، ولم قلت إن القمر ينكسف ، فإنه يطلب ما علة القياس فى أنه قياس ، وهو الحد الأوسط كيف كان ؛ أوما علة القياس فى أنه برهان ، وهو علة الأوسط الذى هو علة الأمر فى نفسه . ومعنى الطلبين جميعا أن الحد الأوسط الذى أعطيته بالقوة أولا أنه[1] موجود حين ضمنت أن الأمر الحق كذا ، يجب[2] أن تعطيه الإن بالفعل وتقول ما هوالإن. فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الأوسط بالقوة، فيكون طلب لم هاهنا إنما هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة ، و يكون بالفعل[3] ، وطلب "ما" بالقياس إلى الحد الأوسط و يكون بالقوة . وأما طلب ما الحد الأوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه إن كان مجهولا .

فقول المعلم الأول "الموجود بالجزء"[(٤)] يعنى الموجود[(٤)] شيئا ما[5]. و"الموجود بالكل" يعنى به الموجود على الإطلاق .

والموجود شيئا[6] ما إما شيئا جوهريا للموضوع ، أو عرضا ذاتيا أو عرضا خارجيا .

ثم يقول المعلم الأول : أعنى بالموجود على الإطلاق الشيء المطلوب هل نفسه موجود؟ مثل قولنا هل المثلث موجود أو[7] الآلة[8] ؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع . وأما هل المثلث كذا ؛ أو هل الآلة سبب للشئ ، فإنه إنما يبحث عن وجود عارض ما أو لا حق. وهذا هو الموجود شيئا ما .

فقد[9] بان من هذا أن المطالب بالقوة ترجع إلى هل الشئ و إلى ما الشئ . وأن مطلب اللم بحث عن ما الشئ بوجه ، لأنه بالقوة بمعنى ما الأوسط .

---

(١) م أو لأنه . (٢) س و يجب . (٣) م الفعل .

(٤-٤) س ساقط .

(٥) أى الموجود لا إطلاقا بل الموجود من حيث هو متصف بصفة ما كقولنا هل يوجد الإنسان أبيض؟ أو هل ينكسف القمر ؟ وهذا هو الذى يسميه أرسطو الموجود بالجزء .

(٦) م ساقطة (٧) س وهل .

(٨) الآلة فى المخطوطات كلها . (٩) س ساقطة .

ولكن من الناس من ظن أن هذا منعكس ، وأنه ليس فى البراهين شئ هو بحث اللم إلا وهو بحث المابالقوة، ولا بحث الما إلاوهو بحث اللم. وتعدى هذا إلى أن ظن أن الأوسط فى البراهين هى الحدود . وكل ذلك أمر باطل . فإنه ليس كل بحث عن ما هو[١] عن الأوسط[٢] . وأيضا ليس البحث عما هو الأوسط هو البحث عن مائية أحد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا . ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد أو جنس أو فصل أو مادة أو[٣] صورة : فإن العلل الموجبة لأمور لا فى أنفسها ولا هى بوجه ما نفس الواجب — لا صورة ولا مادة[٤] .

وكثيرا ما نجد بين الأوساط فى البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا ، بل نجده[٥] شيئا موجبا لشيء[٦] فى شيء : فإن الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الأعلى فى نوع[٧] الآخر ، بل وفى كل مايحمل عليه الجنس المتوسط - وإن لم يكن على أن ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط - إيجاب[٨] العلة ؛ وليس هو حدا للأكبر ولا صورة ولا مادة . ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة كما علمت أو ستعلم .

وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص، وهى خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل ولا حد . فإن كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة، يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير أن يكون خطه — بتلك الصفة — جنسا ولا فصلا داخلا فى الذات لكون[٩] زواياه مساوية لقائمتين ، ولا مادة ولا صورة .

وكذلك كثير من الأوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلة فى جوهر الشيء ، بل عللا فاعلة وموجبة . وهكذا حكم قيام الأرض فى الوسط للكسوف . وهكذا مماسة النار فإنها قد تجعل حدا أوسط[١٠] فى إثبات احتراق[١١] الخشبة . وإن كان قد يجوز أن تجعل هذه العلل الموجبة فصولا من جهة — على أنها أجزاء فصول لا تحمل ، بل تحمل الفصول المعمولة منها . كما أن القدوم لا يقال إنه حديد ، بل من حديد ، ولا يقال إن الحمى عفونة ، بل من عفونة .

---

(١) أى عن الماهية . (٢) أى يكون بحثا عن الوسط . س تقرأ عن ما هو هو عن الوسط .
(٣) س و . (٤) كعلة كسوف القمر فإنها ليست صورة القمر ولا مادته .
(٥) م يجده . (٦) م للشيء . (٧) ب — النوع .
(٨) أى يوجب إيجاب العلة بدليل قوله بعد ذلك ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة .
(٩) م ما ب كون . (١٠) س وسطا . (١١) ب إحراق .

وليست أجزاء فصول مقومة للذات هى أخص الفصول ، بل أجزاء فصول خاصية[١] فقط . فإن العلل الفاعلة هى علل الوجود وليست عللا للماهية . وأجزاء الحد — أجناسا كانت أو فصولا حقيقية ، أو أجزاء فصول — هى التى تكون عللا للماهية . وأما علل الوجود فليس يجب أن تكون عللا للماهية . ولذلك لا تدخل علل الوجود — وهى الفواعل[٢] والغايات — فى الحدود ، بل تدخل فى الرسوم القائمة مقام الحدود . ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل فى الحدود لكنا نعلم حدوث كل مُحدَث ومحدِث كلِّ مُحدَثٍ من حده .

فإذن قد يكون من الحدود الوسطى فى البراهين ما هى علل موجبة لأمور ليست تلك الحدود أجزاء من تلك الأمور[٣] . فإذن ليس كل حد أوسط حدا[٤] أو جزء حد ، و إن كان قد تكون الحدود[٥] حدودا وسطى وأجزاؤها ، اللهم إلا أن يكون يعنى بالحد الحد والرسم معا فتكون العلل الموجبة للشىء خاصة على الإطلاق أو مخصصة بها مما يدخل فى الرسوم .

وأما إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يلزم من هذا القبيل شىء . إنما لهم حينئذ أن يقولوا إن[٦] الأوسط يكون هناك حدا للأصغر . و يلزم أيضا ما تقوله للآخرين .

فلو كانت الحدود هى الحدود الوسطى[٧] لا غيرها لكان يكون إدراك الأشياء أمرا سهلا . وذلك لأن من المحال أن يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذى يفهم من لفظه . فإن كان له حد فأول ما علينا أن نفهم[٨] حده ، و إلا فرسمه فقط . فكما نفعل ذلك لا يبقى علينا كثير شغل فى أن نفهم وجوده للأصغر . فإنه[٩] كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه إلى الأصغر — وهو المثلث — يقوم لنا أوسط يبرهن منه . وكما نفهم حد المساواة ونضيفه إلى مثلثين متساويي الأضلاع على التناظر ، فينشرح[١٠] لنا معرفة المساواة فيها . وقد يفعل هذا فلا يفلح بل يحتاج إلى أوساط أخرى ضرورية إذا أعطيناها وأحضرناها علمنا أن المثلثين متساويان ، ونكون قد علمنا حد التساوى وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بهما .

---

(١) س خاصة . (٢) س العلل الفواعل .

(٣) س خاصة . (٤) حدا أى تعريفا بالحد .

(٥) أى التعريفات ، وقوله وأجزاؤها أى أجزاء التعريفات . (٦) س الحد الأوسط .

(٧) يجب الحذر فى هذا الفصل من الخلط بين الحد الذى هو التعريف والحد الذى هو أحد حدود القياس كالحد الأوسط مثلا .

(٨) أن والفعل فى تأويل مصدر خبر أول . وقوله أول ما علينا معناه أول واجب علينا .

(٩) م ، ب فإذن . (١٠) م ينشرح بدون الفاء .

فهذه أقاويل من جنس الزخارف التى يرومون بها التنويه باسم البرهان، وأنه الشىء الذى من الحد لا غير .

وكثير من هؤلاء يدعى خَلَلَ كلامه أنه يأتى ببرهان على [١١٣ ب] وجود الحد للمحدود ، فيكون الأوسط مما يأتى به كالحد للأكبر ، ويكون الذى يبينه هو وجود الأكبر للأصغر (١) ، ولا يكون الأكبر (١) إلا عرضا للأصغر غير حد ، فيكون بيَّن غير الحد ، وعنده أنه بين الحد .

على أن ها هنا (٢) شيئا يجب أن نعلمه ونتيقنه ، وهو أنه لا يمكن فى الحقيقة إثبات حد أكبر له حد أو رسم إلا بتوسط الحد والرسم بالقوة أو بالفعل : فإنه مالم يكن حد الشىء أو رسمه موجبا للشىء فليس هو بموجب ، وما لم يكن مسلوبا (٣) فليس هو بمسلوب ، لكنه ليس ذلك (٤) على أنه هو الحد الأوسط الكافى الذى لا حاجة إلى غيره . فإنه حق ما قيل فى أمثلتهم إن حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة عددية كذا ، وإنه إذا جعل هذا حدا أوسط أنتج أن النغم متفقة ؛ فيكون الشىء الذى هو ماهية مفصلة (٥) بالاتفاق (٦) هو بعينه حد أوسط . لكنه ليس يجب من ذلك أن يكفيك هذا التوسط ، أو أنه لا يكون البرهان إلا بمثل هذا التوسط . فإنه لو كان معلوما لنا أن هذه النغم (٧) موجود (٨) لها هذا الحد ، لكنا لانشك فى أنها موجود (٨) لها الاتفاق ، ولكن فى أكثر الأمور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود ، فلا ننتفع بتوسط الحد ، بل نحتاج إلى توسط (٩) أمور أخرى لا محالة يتأدى بتوسيطها إلى إنتاج وجود الحد قبل تأديتها إلى إنتاج الجملة التى يدل (١٠) عليها اسم المحدود . لكن تلك الوسائط تكون أمورا غير الحدود للحدود . فلست تَرِى برهانا قط وسِّط فيه حد حقيقى للأكبر ثم أنتج منه حمل المحدود على الأصغر . ولو كان البرهان هو هذا فقط : أعنى الذى أوسطه الحد ، ما كنا نجد برهانا على شىء إلا على ما وجود حد الحد الأكبر للأصغر فيه ظاهر ، ووجود نفس الحد الأكبر خفى ، وما أقل أمثال هذه الأشياء . وكذلك إن جعلوا الأوسط حدا للأصغر ، وقلما يجرى ذلك فى أمثلتهم .

(١-١) م ساقطة .

(٢) ب نعم ها هنا . م يم ها هنا .

(٣) م مساويا .

(٤) م كذلك .

(٥) س مفصل .

(٦) هكذا فى المخطوطات الثلاثة ولعلها للاتفاق .

(٧) س النغمة .

(٨) موجودة — فى جميع المخطوطات .

(٩) س توسيط .

(١٠) م ؤ ب يدرك .

ولو شئت أن أبين أن هذا لا يكون بالحقيقة و إنما يكون بحسب الظنون لفعلت . و بالجملة يعسر عليهم أن يدلّوا على أنه كيف يبرهن على مطلوب محموله أعم ، بمتوسط[1] أخص . فيجب إذن أن ننصف.ولا نغتر بهذه الأقاويل الملفقة . ونرجع إلى ترتيب التعليم الأول .

ولأن[2] العلل الذاتية للماهية داخلة فى الحد لأنها مقومة لذات الشىء ، فهى[3] داخلة فى البرهان ،لأنا بينا أن اليقين إنما يكون بمعرفتها . والبحث عن لم هو بحث ما بوجه مّا عن ما هو[4] بعد الوجه الذى ذكرناه أولا . و إذا أعطينا فى[5] الحد الأوسط حد الحد الأكبر ، وكان بيّن الوجود للموضوع ، فقد برهنا إذ دللنا على السبب .

و إذا[6] أوردنا الحد الأوسط الذى هو العلة الذاتية إيرادا فى قول الشىء فقد حددنا . مثاله أن يقال : لم كان كسوف القمر ؟ فيقال لأن الأرض توسطت بينه و بين الشمس فاحتجب الضوء. وكلما كان كذلك فإن القمر ينكسف . والحد الأوسط هو ما هية الكسوف : لأن ما هية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر[7] لتوسط الأرض بينه و بين مفيد الضوء — أعنى الشمس . وكذلك إذا قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه النغمة ؟ قيل لأن بينهما نسبة عددية ، التفاوت فيها بالقوة أو بالفعل مثل أحد العددين . فهذا بعينه ما هية الاتفاق الذى فى النغم : لأن اتفاق النغم ائتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة . فالأوسط إذن داخل فى الحد ها هنا دخوله فى البرهان ، والبحث عن لم يطلب الأوسط . ألا ترى أنا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الأرض ولو مشاهدة حسية فنكتسب منه بالتجربة دون البرهان علما كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا : إذ كنا وجدنا علة الكسوف ؟ فكذلك إذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن[8] إنما نطلب إياه بالقياس .

فإذن المطلوب باللم هو النافع فى طلب ما وقع من ذلك .

وليس إذا أعطينا برهانا فقد أعطينا حدا ، و إن كان قد يتوهم فيما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم — وهو[9] طلب البرهان — وطلب ما ، وهو طلب الحد ، أن البرهان والحد قد

---

(١) س لمتوسط . (٢) م فلأن . (٣) س وهى .

(٤) س والبحث عن لم هو ، بحث بوجه عن ما هو . (٥) فى ساقطة فى س .

(٦) م و إن . (٧) س انمحاء الضوء عن القمر .

(٨) س فيجب . (٩) س هو بدون الواو .

يقومان على شيء واحد من جهة واحدة ، وأنا إذا أعطينا[١] برهانا أعطينا حدا ، وليس كذلك من وجوه :

أولها أن كل حد فهو إيجابى لمحدود ، وليس كل برهان يوجب على مبرهَنه[٢] بل قد يسلب .

وأيضا أن كل حد فمحدوده كلى ، وليس كل برهان كليا على مبرهنه . فليس إعطاء برهان المبرهن إعطاء حد المحدود .

وأيضا فإن البرهان يعطى للشيء عرضا ذاتيا — على ما أوضحنا مرارا — والحد يعطى من الذاتيات المقومة . والعرض الذاتى غير داخل فى حد الشيء[٣] . فليس إذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد . مثاله أن البرهان إنما يعطى أن المثلث زواياه مساوية لقائمتين . وذلك المعنى خارج عن حد المثلث . ولا[٤] يعطى البرهان ألبتة حدّ الموضوع ولا أيضا حد المحمول ، بل يوجب المحمول أو يسلبه عن شيء .

وإذا استقريت لم تجد البرهان إذا أعطاك محمولا ذاتيا أو عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع أعطاك كونه ذاتيا أو عرضيا ، فضلا عن كونه حدا[٤] .

وليس إذا أعطينا حدا فقد أعطينا برهانا : وذلك لأنا إذا أعطينا حدا فلم نوجب شيئا على شيء ، ولم نسلب شيئا عن شيء[٥] بحد أوسط ، ولم نعلم حال المحدود فى المعنى الذى يطلب البرهان عليه : فليس نفس إعطاء الحد هو إعطاء برهان . وإن كان قد يتفق فى كثير من المواضع أن يشارك الحد البرهان فى المادة ، لكن ليس ذلك دائما : فإن المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها[٦] ، وأجزاء تلك المقدمات كلها — أعنى الحدود المحدودة[٧] — تعطى حدودها ولا تعطى بذلك برهانا عليها ، فإنها لا برهان عليها لأنها بسائط والبسائط تحد ولا يبرهن عليها . والتأليف منها بيِّن[٨] بغير برهان . ولو كان أيضا برهان[٩] لم يكف إعطاء الحد مئونة إعطاء البرهان . ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان . وأنت تعلم أن الحد شيء غير البرهان ، وأنه ليس كل محدود مبرهنا بحده ، ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه .

---

(١) س فقد أعطينا . (٢) يريد وليس كل برهان موجَبا . (٣) م ۵ ب للشيء .

(٤-٤) س لا بدون الواو . والظاهر أن المراد من هذه العبارة السقيمة أن استقراء الأحوال يبين لنا أن البرهان إذا أثبت لموضوع ما صفة ذاتية أو عرضية فإنه يثبت وجود هذه الصفة للموضوع فقط ، ولا يعطى كونها ذاتية أو عرضية ، فضلا عن أنه يعطى حدا ؛ فإن إعطاء مثل هذا من عمل الحد لا البرهان .

(٥) قوله ولم نسلب شيئا عن شيء ساقط فى م . والذى يوجب ويسلب هو البرهان .

(٦) س محدودة ولا برهان عليها . (٧) س وأجزاء تلك المقدمات من الحدود المحدودة .

(٨) س ساقطه . (٩) س ساقطه .

و إذا كان الحد شيئا غير البرهان ، فليس الذى يعطيه البرهان إلا ما يقتضيه ما هو[1] غير الحد — بما هو غير الحد — إذ[2] كما أن البرهان غير الحد، كذلك ما يفيده البرهان — بما هو برهان بالذات — شىء غير الذى يفيده الحد — بما هو حد بالذات. و إلا لكان البرهان لا يحتاج إليه، بل يحد : والحد لا يحتاج إليه ، بل يبرهن . وكيف[3] وهذا[4] يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط ، وذلك[5] يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ؟ أما أن التصديق لا يكون إلا بالتصور فمسلم — لا على أن ذلك التصور من جهة البرهان ، بل التصديق هو الذى[6] من جهة البرهان . والحد يقتضب اقتضابا و يوضع وضعا، والبرهان يؤلف تأليفا مسبوقا إلى الغرض، فيلزمه الغرض بالاضطرار . والحد يعطى الأمور الداخلة فى جوهر الشىء مجتمعة مساوية لذاته فى المعنى وفى[7] الانعكاس عليه معا . وتلك الأمور بينة بنفسها للمحدود . والبرهان يعطى عوارض خارجة عن الماهية. والحد لايعطى المحدود أجزاء حده بتأليف حمل، بل بتأليف تقييد[8] واشتراط[9] . والبرهان يعطى المبرهن أجزاء برهانه لا بتأليف تقييد بل بتأليف حمل . والبرهان على الشىء أولا يكون[10] برهانا على غيره ثانيا[11] . والحد للشىء لا يكون لغيره ولا يكون منه أول وثان . و إن كان حد الأعم يحمل على الأخص ، فليس على أنه حد للأخص . وأما البرهان فقد ينقل إلى الأخص و يكون برهانا على الأخص .

فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان . والبرهان محصور فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كمية زواياه تحت البرهان على المثلث . بل الحد والبرهان هما مختلفان لأنه ليس يحمل أحدهما على الآخر بوجه .

---

(١) س وهو .

(٢) م أو . (٣) س فكيف . (٤) أى الحد .

(٥) أى البرهان . (٦) م 6 ب هو الذى هو . (٧) س فى بدون و .

(٨) م يفيد . (٩) م و إشراط . (١٠) س يكون أولا .

(١١) يريد أن البرهان يكون برهانا على شىء أولا وعلى غيره ثانيا .

الفصل الثانى[١]

فى أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول إن الحد ليس يكتسب أيضا ببرهان و بحد أوسط على أن يكون المحدود حدا أصغر فى القياس، والحد حدا أكبر. ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد أوسط . ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسا على الأصغر[٢] ، فيجب أن يكون على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسا عليهما . فالأوسط لا محالة شيء من الخواص : إما خاصة مُفْرِدة[٣] أو فصل مساو ، و إما رسم و إما حد . و يسمى جميع هذا فى هذا الموضع من التعليم الأول لمساواتها[٤] "خَواصّ"[٥] .

فأما ما هو أعم من الشيء فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط[٦] بين الشيء و بين حده . وأما الخاصة والفصل فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط[٦] ، فإنك إذا [١١٤ ا] قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو ، أى محدود بكذا وكذا ، وأنتجت[٧] أن كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو ، أى محدود بكذا وكذا من طريق ما هو[٨] ، لزم[٩] من ذلك أن يكون ما هو حد الخاصة أو حد الفصل هو حد النوع أيضا . وسواء عنيت بقولك «كل ب» كلَّ ما هو موصوف بب ، أو عنيت كل ب من حيث هو ب ، فإن الأمر غير مستقيم . أما[١٠] على سبيل الوجه الأول فلأنه يجوز أن تكون الجزئيات تحت ب من أنواع مختلفة ، وحينئذ تكون الأمور التى من أنواع مختلفة حدها واحدا — إذ تكون كلها محدودة[١١] بالأكبر، لأن[١٢] الأوسط الذى هو نفس ب، وهو فصل أو خاصة أو غير ذلك، هو[١٣] وحده محدود به .

---

(١) م ، ب ساقطه .

(٢) إذا فرض إمكان اكتساب الحد بالبرهان كان المحدود هو الحد الأصغر والحد (التعريف) هو الحد الأكبر. ومن شروط الحد (التعريف) أن يكون منعكسا على المحدود: تقول الإنسان حيوان ناطق ، وتقول الحيوان الناطق إنسان .

(٣) أى مميزة .

(٤) س بمساواتها .

(٥) أى تسمى خواص

(٦-٦) ساقط فى م .

(٧) س فانتجت .

(٨) هو ساقطة فى م .

(٩) م يلزم .

(١٠) س وأما .

(١١) س ، ب محدودا .

(١٢) س لأن .

(١٣) س وهو .

وأما على سبيل الوجه الثانى — وذلك أن نعنى أن كل ب من حيث هو ب هو كذا ، وكذا يدل على ماهية — فإن هذا القول مانع أن ينتج[1] الاقتران ويغير الوسط ويجعله آخر . ولو كان هـذا القول منتجا لوجب أن يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج ، وهو غيره فى الحد وغير حده . هذا محال : فإن الخاصة والفصل وإن كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما ، فإنما يحمل لا من من طريق أنه حد للنوع ، أو حدهما واحد : لحدهما حد النوع — ولكن من طريق أنه موجود للنوع . وفرق بين أن يكون هذا الشىء موجودا للشىء وبين أن يكون حدا له ، أو يكون حدهما واحدا . بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته[2] مفترق . لحد فصله جزء من حده . وحد خاصته[2] مأخوذ فيه حده بالقوة أو بالفعل .

فإذن ليس يمكن أن يكون الحد الأوسط[3] خاصة أو فصلا من هذا الوجه ، ولا رسما أيضا .

وأقول من رأس كالمعيـد[4] إن مثل هـذا الوسط إما ألا يفيـد الحد ، وإما أن تكون الكبرى كاذبة : لأنك لا تخلو إما أن تقول مثـلا « كل ضحـاك أو ناطق فهو حيـوان ناطق مائت[5] » وتسكت ، فحينئذ ينتج أن كل إنسان حيوان ناطق مائت، من غير زيادة بيان أن هذا حده . وحينئذ يكون حمل[6] الحد على موضوع النتيجة ليس أخفى من حمله على الحد الأوسط، بل ربمـا كان ذلك أوضح : فإنا إنما نعلم أن الضحاك حيوان ناطق مائت ، لأنا نعلم أنه إنسان . وقد بان لك من حال الفصل أن حمل حد النوع عليـه يجب أن يكون أخفى من حمله على النوع إن كنت تذكر أصولا سلفت . وإما أن تقول كل ضحاك أو ناطق فهو محدود بأنه حيوان ناطق مائت ، وأن هذه الجملة ماهيته ، فتكون هذه المقـدمة كاذبة : لأن معنى قولك « كل ضحاك » أو « كل ناطق » يفهم على وجهين متضمنين فيه : أحدهما أن كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك ، أو كل ناطق من جهة ما هو ناطق . والآخر ، كل شئ يوضع للضحاك[7] وكل شئ يوضع للناطق

---

(١) ب لا يمنع . (٢) م خاصيته . (٣) س الوسط .

(٤) س فأقول الخ . م وأقول من رأس . ويظهر أنه يقصد بقوله "وأقول من رأس كالمعيد" أقول من الأول مرة أخرى كأنى أعيد ما سبق .

(٥) س ميت . (٦) م حمله .

(٧) أى يكون موضوعا فى قضية محمولها الضحاك ، وكذلك الحال فى قوله يوضع للناطق .

وليس هو ذات الضحاك أو ذات الناطق. وكلا الوجهين داخل فى قولنا كل ضحاك وكل ناطق. ثم هذا الحد ليس حدا للضحاك من جهة ماهو ضحاك وذات ضحاك، ولا الناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق، بل لشئ ما[1] مما يعرض لذاته ضحاك[2] ويتقوم بأن يحمل عليه الناطق — وهو الإنسان .

فإذن ليس يصح أن يقال : ماهو ضحاك أو ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على أنه حد .

وأما الوجه الثانى — وهو أن يعنى أن كل ماهو موضوع للضحاك وضعا حقيقيا ، أو[3] للناطق — فهذا حده، و يعنى بذلك الإنسان و يشير إليه فى الذهن. فإن كان هذا بينا لم[4] يحتج إلى بيان بالكبرى، بل الكبرى بالحقيقة تبين إذا كان ذلك بيناً . و إن لم نشر إليه، بل أشرنا إلى كل واحد واحد ، كذبنا . و إن لم نفعل شيئا من ذلك ، لم تكن الكبرى مسلمة .

فقد بان أن[5] الحد الأوسط فى القياس المنتج للحد لايكون خاصة ولا فصلا ولارسما ، بل إن كان ولا بد ، فيجب أن يكون حدا آخر. أما أن الحد الحقيقى للشئ الواحد لايكون إلاواحدا فذلك يظهر إذا عرفنا ماالحد الحقيقى، وعرفنا أنه مساو لذات الشئ من وجهين : أحدهما من جهة الحمل والانعكاس، والثانى من جهة استيفاء كل معنى ذاتى داخل فى ماهيته حتى يساويه و يكون صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة . ومعلوم أن مثل هذا الحد لايكون للذات الواحدة إلا واحدا . ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتيــة خارجة عن اشتمال الحد الأول ، لما كان الأول حدا[6] مساويا لمعنى ذات الشئ ، ولا حدا حقيقيا بالجملة .

لكنهم كثيرا[7] مالم يستقصوا هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة ، حتى إذا حصل التمييز وقفوا ، و إن كانت[8] هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتم الحد الحقيقى . فمثل هذا الحد قد يجوز أن يكون للشئ منه اثنان : مثلا أن يُحَد الإنسان تارة بأنه حيوان ذورجلين مشاء ، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت . وأن النفس عدد محرك بذاتها[9] ، وأيضا

(١) س ساقطة .
(٢) س ضحك .
(٣) س وللناطق .
(٤) س ونم .
(٥) م بأن .
(٦) س ساقطة .
(٧) م ، ب ما إذا لم الخ .
(٨) م كان .
(٩) س لذاته . والعبارة واردة فى أرسطو .

مبدأ للحياة بذاتها . وأن الغضب غليان دم القلب . وأيضا شهوة حركة إلى الانتقام ، وما أشبه ذلك . فإذا جعل واحد من هذين الحدين حدا أوسط والآخر حدا أكبر ، كان تأليفا ما قياسيا . إلا أنه يعرض منه شيئان : أحدهما أن المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما ، بل حدا ناقصا وجزء حد تام . والثانى أن هذا الأوسط لا يخلو من أن يكون حمله على الأصغر حملا اشترط فيه أنه حده ، والأكبر كذلك فى حمله عليه ؛ أو يكون الحمل فى أحدهما حملا فقط ، ولم يُقَل إنه حد لما حمل عليه . فإن قيل مثلا إن ا حد لب ، ب حد لج فا حدٌّ لج لأن حد الحد حد ، فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه . وذلك لأن كون ب حدا لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضابا من غير قياس . وكان الشرط فى التحديد بعد انكشاف [١] الجنس عند هذا المنازع ألا يكون إلا بقياس . وأما ألا يكون ب [٢] فقد صح أولا أنه حد لج بقياس آخر . وأما أن يكون التحديد ليس طريقه الإنتاج بقياس ، لكن لا يجوز أن يكون استبانة ذلك معولا فيها على قياس ، وإلا لاحتيج إلى حد ثالث يكون [٣] متوسطا ، وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد ، فيكون للشئ حدود بغير نهاية ، إذ لا يجوز أن يكون الحد بين ب ، ج هو ا ، فإن هذا دور . وقد بان أن ذلك ينتهى [٤] إلى أوساط لا أوساط لها ، فتكون حدودا [٥] غير مكتسبة ، وهذا خلاف مايذهبون إليه .

فقد بان أن أخذ [٦] الأوسط حدا للأصغر ، وأخذ الأكبر حدا للأوسط ، يكون قد اقتضب اقتضابا فقط . وأيضا فإن الطلب واحد : أنه هل هذا الشئ حد الشئ أو حد [٧] لحده ؟ ولا يتبين أنه حد لحده أو يكون بينا أنه حد للشئ . فهذا أيضا نحو آخر قد خرج فيه عن صواب التعريف ، إذ [٨] وضع أن ا حد لحد ج [٩] ، والمشكوك فيه أنه هل ا حد لج [١٠] . هذا إذا كان وضع أن ا حد لب ما ب حد لج . وأما إذا لم يوضع ب حدا [١١] لج ، فلا يدرى هل حده حد لج أم لا . لكن يقال إن حده محمول على ج ، كما أن حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حدا للنوع .

ولا يفيد هذا القياس الحد إذا [١٢] لم يوضع أن ا حد لب : فإنه ليس إذا علم أن ا موجود لحد ب ، يجب أن يكون هو حد ب : فليس كل لازم ومحمول ذاتى حدا .

---

(١) م ، ب انكساف بالسين . (٢) ب ساقطة فى س . (٣) س يكون حدا متوسطا .
(٤) م ينهى . (٥) ب حدود .
(٦) م حد ؛ س أحد بدون نقط . (٧) م حده . (٨) س إن .
(٩) م ا حد لج . (١٠) س حدٌّ ج . (١١) م ، ب حد .
(١٢) س إن .

وإن [1] قيل فى آخر الأمر كالمستَنْبَط من وجه هذا البيان ، إن ا حد ج ، فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير أن ينتجه قياس . على أن مَنْ وسَّطَ الحد للحد فقد صادر على المطلوب الأول وهو لايَشْعُر : كمن يقول إن النفس عدد محرِّك لذاته — لو كان هذا حداً — ثم يقول وكل ماهو عدد محرِّك لذاته فهو استكمال جسم طبيعى آلى . وليس يعنى به أن يبرهن على الحمل والوضع فقط ، بل أن يبرهن على أن الأكبر [2] حدٌّ للأصغر ، فيكون كأنه يقول : والشئ الذى ماهيته وحقيقته وحدُّه أنه عدد محرِّك لذاته ، حدُّه وحقيقته أنه استكمال جسم طبيعى آلى . وهذا الشئ هو نفس المطلوب حده . فلو [3] كان بيِّنًا أن الشئ الذى حدُّه أنه عدد محرِّك لذاته ، المعلومُ بالفعل أنه النفس لاغير ، الذى هو المطلوب ، حدُّه هو استكمال [4] لجسم طبيعى ، لما كان يُطْلَب هذا .

وليس هذا [5] كما يكون عندمايكون الأوسط غير حدٍّ للأصغر ،لأن الأصغر هناك لايكون نفس الأوسط وحقيقته ، بل شئ آخر يحمل هو عليه . وأما المحدود فهو نفس الشئ الذى له الحد.

فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ويعود الأمر فى الحقيقة إلى أن [6] من يطلب متوسطا بين الحد والمحدود فهو [7] يطلب متوسطا بين الشئ وبين حقيقة ذاته ،وهذا محال. بل لامتوسط : وإنما يكون المتوسط [8] بين أمور وأشياء ليست هى حقائق تلك [9] الأمور إلا بالعرض ، على مابيَّنَّا فى موضع آخر .

ثم قيل إن طريق القسمة لايثبت أيضا أن ا حَدُّ ج . بل لاقياس بالقسمة [10] على شئ كما أوضحنا فى الفن المتقدم : لأنه ليس يوضع [11] فى القسمة وجود شئ، بل إنما يفصِّل فقط فيقال:

---

(1) س فإن .   (2) س الحد الأكبر .   (3) س ولو .

(4) هو استكمال : الجملة خبر أن فى قوله فلو كان بينا أن الشئ .   (5) م ساقطة .

(6) أن ساقطة فى م .   (7) م & ب فقد .   (8) س تكون المتوسطات .

(9) س ساقطة .

(10) أى لا برهان عن طريق القسمة . والمراد بالقسمة القسمة المنطقية . وقد عقد أرسطو لهذا الموضوع الفصل ٥ ك ٢ من التحليلات الثانية . وقول ابن سينا كما أوضحنا فى الفن المتقدم ، هو قول أرسطو نفسه . والمراد بالفن المتقدم التحليلات الأولى (راجع التحليلات الأولى لأرسطو ك ١ ف ٣١) .

(11) س يوضح .

إما [١٩٤ب] أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ؛ ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة ، إلا أن يصادر عليه و يوضع مسلماً كأن لم يكن قياس . وهـــذا يشبه الاستقراء الدائر[1] من وجه . وذلك[2] لأنه إذا كان مُشْكِلاً عندنا هل كل ج ب فأوضح موضّح أن ذلك كذلك لأن كل ج ا ه كل ا ب ، ثم أخذ يبيّن أن كل ا ب بأن ينظر فيقول : لأن د ب ه ب ه ز ب ، وهي الجزئيات التي في رتبة ج[3] ، ثم يقول فكل ا ب . فيقول القائل — إذا أراد ألا يقبل إلا الضروري[4] — إن ماتحت ا ليس د ه ه ه ز فقط بل ه ج أيضا ؛ فإن سلمت أن د ه ه ه ز مما هو ا [هو] ب ، لم يلزم أن يكون كل ا ب : فعسى مالم يشاهد أو لم يُعَدّ خلافُ ماشوهد وعُدّ ؛ فعسى إنما الذي هو ب بعض الألف — وهو د ه ه ه ز وأن ج الذي تنازعنا فيه مخالف[5] . وإن أخذت[6] في الاستقراء أن ج أيضا هو ب حتى لم يبق جزئي لـ أ إلا وقد حمل عليـه ب ، فقد صادرت[7] على المطلوب وأخذت[8] أن ج ب في بيان أن ا ب لبيان[9] أن ج ب : وهذا محال .

وكما أن مثل هذا الاستقراء لايضع المطلوب ولا يوجبه بالضرورة أو يصادر على المطلوب الأول ، فكذلك التقسيم[10] . وعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع . فإنه إذا قسّم القاسمُ بأن الإنسان إما حيوان وإما[11] غير حيوان بل جسم غير ذي نفْس، ثم يضع أنه حيوان ثم يقول : والحيوان إما ماش وإما سابح وإما زاحف وإما طائر ، فيضع مثلا أنه ماش، ثم يقول فالإنسان إذن حيوان ماش ، كان أخَلَّ في إنتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلاثة :

أحدها أنه لمـاً قسّم لم يتعيّن له بالقسمة أحد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما .

---

(١) هو الاستقراء الذي يؤدي إلى الدور بأن تكون قضية ما يراد إثباتها إحدى العناصر اللازمة لإثبات الحكم الكلي الذي يتوصل إليه بالاستقراء .

(٢) م ذلك . (٣) من حيث الجزئية . (٤) م بالضروري .

(٥) أي فربما أن ما اعتُبِرَ هو بعض ا فقط ، وأن ج المتنازع فيه هو شيء آخر مخالف لهذا البعض .

(٦) س أخذ . (٧) س صار . (٨) س أخذ .

(٩) م بيان . (١٠) م القسم .

(١١) م ه ب أو .

والثانى أنه جمع متفرقا. وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه[١] : أحدها أنه قد يمكن أن يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا . والثانى أنه يمكن ألا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات، وهذان مذكوران فى باريرميناس[٢] . والثالث[٣] أنه قد يمكن أن يقع الجمع لا على الترتيب[٣] المحمود الذى يجب أن يراعى فى الحد ، فينظر[٤] فيه أى الفصول يجب أن يقدم وأيها يجب أن يؤخر — وذلك إذا اجتمعت عدة فصول . فهذه ثلاثة وجوه ينشعب إليها الوجه الثانى، وهو[٥] الخطأ فى جمع المتفرق .

وهـذه الوجوه الثلاثة يؤمن[٦] عنها وقوع القسمة بالذاتيات و بالأوليات فى القسمة على ما قد[٧] علمت : أى ماينقسم إليه الشئ لأنه هو ، لا لأجل شئ أخص منه . إلا أنه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لمـا تعرفه[٨] .

والثالث من الإخلال فى إنتاج الحد من هذه أنه جمع فقط ولم يدل على أنه حد : فإنه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب فى الترتيب حدا ، فربما نقص شئ من الواجب أو زاد . على أنه يعسر أو يبعـد ألا يقع فى القسمة طفرةٌ أو تَخَطٍّ للذاتيات إلى شئ خارج من الجوهر ، لأن القسمة قد يقع فيها جميع ذلك : مثلا بأن يدخل الضحاك أو عريض الأظفار أو منتصب القامة فيها .

و إن تكلف[٩] إبانة وقوع الاحتراز عن هذا ، فقد جاوز مقتضى القسمة . و إن تعدى القسمة إلى القياس بأن قسم فاستثنى[١٠] نقيض[١١] قسم أو أقسام وأنتج واحدا هو الباقى من الأقسام ، لجمع[١٢] أجزاء الحدود[١٣] وتعدى هـذا القياس أيضا إلى قياس بأن جمع المحمولات مفردة

---

(١) م ، ب وهذا قد يخيل ولعلها تحريف عن يخل .

(٢) س بدون نقط ، والمراد كتاب العبارة (بارى إرميناس) راجع هاتين المسألتين فى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب .

(٣-٣) س والثالث أنه قد يمكن ألا يكون الجمع واقعا على الترتيب الخ . (٤) س وينظر .

(٥) س وهذا . (٦) س يعرض . (٧) قد ساقطة فى س .

(٨) س عرفته . (٩) س فإنه مكلف . (١٠) س ثم استثنى .

(١١) م بعض . (١٢) م ، ب بجميع . بخ بجمع . س فيجمع .

(١٣) س الحد .

جوهرية (١) حتى حصل منها مساو للشئ فقال (٢) جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو ، وكل ما كان كذلك فهو حد : فهذا (٣) حد . فما عمل شيئا حين حاول إثبات الحد بقسمة وقياس معها .

أما القياس الأول فلأنه بالحقيقة ليس بقياس لأن أجزاء الحد بينة بنفسها للحدود . و إذا كان حصل ذاته فى الوهم مجملا وكانت الحاجة إلى تحديده (٤) ، فإن أجزاء ذلك المجمل تكون بينة للجمل (٥) فلا يحتاج إلى بيان . فإن ظن ظان أنه (٦) يحتاج إلى بيان ، فليس بيانها رفع سائر الأقسام ، فإن إثباتها أبين من رفع سائر الأقسام أو مساو له فى الخفاء : فإن الناطق أبين للإنسان — إذا عرف ما الناطق — من أنه ليس غير ناطق (٧) . والاستثناء يحتاج إلى أن يكون أبين من النتيجة ، ليس مثلها أو أخفى(٨) منها .

وأما فى القياس الثانى(٩) فلم يعمل(١٠) أيضا شيئا : وذلك لأن طلبنا أن الحيوان الناطق المائت حد للإنسان ، وطلبنا أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للإنسان دال على ماهيته ، غير مختلفتن فى الخفاء والوضوح. فلو(١١) كنا نعرف أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للإنسان دال على ماهيته ، لما كنا نطلب حدّ الإنسان ألبته. بل إنما نطلب هذا القول المفصل الذى هو بهذه الحال . فإذن(١٢) كما لا نسلم أن هذا حد الإنسان ، كذلك لا نسلم أنه قول بهذه الحال ، تسليم ما يجعل حدا ، وأخذنا القول بهذه الحال(١٣) حدا أوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الأول بالقوة دون الفعل . أعنى أن توسيط حد الشئ حدا فى القياس ربما لا يكون فى مواضع أخرى مصادرة على المطلوب الأول إذا كان التفصيل أشهر من الإجمال . وأما فى هذا الموضع ، فالتفصيل هو المطلوب(١٤) وهو الخفى . فإذ ليس توسيط حد الشئ مصادرة على المطلوب الأول ، فهذا ليس مصادرة بالفعل. لكن لما كانت(١٥) قوة هذا التوسيط فى الموضع الذى نحن فيه كقوة توسيط الحد الأكبر ، فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة فى ذلك الموضع .

(١) س جمع محمولات جوهرية مفردة . (٢) س قال . (٣) س وهذا .

(٤) م الحديدة . (٥) س ساقطة . (٦) س أنها .

(٧) أى إذا عرف معنى الناطق فهذه الصفة أبين للإنسان من قولنا هو "ليس غير ناطق" .

(٨) س وأخفى . (٩) س من الثانى . (١٠) س يعلم .

(١١) س ولو . (١٢) س و إذن . (١٣) س الصفة .

(١٤) أى الشىء المطلوب الذى يسأل عنه . (١٥) س كان .

على أنه قد أخذ منه[1] حد الحد بلا واسطة ، كما أخذ "الحى الناطق المائت" أمرا موجودا للإنسان مساويا له بلا قياس — وهو المطلوب . فمن أين بان حد الحد للحد[2] ؟

ثم ها هنا[3] شئ آخر ، وهو أن صاحب الصناعة[4] يجب أن يكون عنده قانون فى معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح ، كما يجب أن يكون عنده قانون فى معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح . وكما أنه لا يجب أن يكون[5] القيّاس قيّاسا[6] ومع ذلك يبرهن أنه قاس[7] وأن القول الذى نظمه هو على القانون القياسي ، وأنه منتج إلا مع المناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس ، فكذلك المحدِّد يجب أن يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل .

وبالجملة كما أن القيّاس يقيس فقط ولا يقيس على أنه قاس بأن يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس ، كذلك المحدِّد يجب أن يحد فقط ولا يحد الحد[8] بأن يقول كل قول هو[9] كذا وكذا فهو حد . بل يجب أن يكون قد علم ما القياس وما الحد أولا .

وكما[10] أن الذى ينكر أن كذا وكذا إذا ورد عليه شئ على أنه برهان ويكلف أن يدل على أنه برهان بأن له حد البرهان ، يكون له أن يقول : لو سلمت أن هذا حد البرهان ، أو أنه إن كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول ، لكنت أسلم أن هذا القول برهان : فإذ[11] لست أسلم أن هذا برهان ، فكيف أسلم أن لهذا القول حد البرهان ؛ كذلك حال من ينكر الحد فإن له أن يقول : إنى لو سلمت أن هذا هو حد الحد ، أو أنه وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشئ ، لكنت أسلم أنه حد ، وأنه لذلك الشئ حد .

وبالجملة فإن الحد على مائية الشئ[12] والبرهان على إنية الشئ للشئ ، وإنية الشئ غريب عن مائيته خارج عنها لا يبعد فى مثلها أن يجهل للشئ كما علمت فيطلب بالبرهان .

---

(١) س فيه .　　(٢) م حد حد الحد .　　(٣) س إن ها هنا .

(٤) أى صناعة المنطق .

(٥) الأولى أن يقول " يجب ألا يكون " لا لا يجب أن يكون ، لأن هذا يجعل الجواز ممكنا .

(٦) س القياس يقيس قياسا .　　(٧) س قياس .

(٨) س ساقطة .　　(٩) س ساقطة .

(١٠) كما بدون الواو .　　(١١) م فإذا . والمراد وإذ أى وحيث إننى .

(١٢) المقصود أن الحد يكون لماهية الشئ .

الفصل الثالث [1]

فى أن الحد لا يقتنص أيضا بالقسمة والاستقراء، وتأكيد القول فى هذه الأبواب وفى مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشئ مستنبط بالقياس الشرطى من حد ضده ، لأن حده ضد حد ضده ، فمثلا إنا إذا علمنا أن حد الشر [2] هو الأمر المشتت الغير المنتظم ، علمنا أن حد [2] الخير هو الأمر الملتئم المنتظم بأن نقول هكذا : إن كان حد الشر أنه هو الأمر [3] المتشتت الغير المنتظم [3] ، لحد الخير هو أنه [4] الأمر الملتئم المنتظم [4] ، ثم نستثنى [5] ، لكن حد الشر كذا ، فإذن حد الخير كذا ، فإن الجواب عن هذا على وجوه أربعة :

أولها : أنه لم يمكن [6] هذا [7] القياسَ أن يعطى حدا بقياس حتى أخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس ، فأشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء ، إذ كل واحد منهما [8] يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة، و يضعه وضعا و يظن أنه بينه بقياس ضرورى . و إن كان هذا إنما صادر على نقيض مطلوبه [9] : لأنه طاب أن يبين الحد بقياس فأخذ [10] الحد بلا قياس .

وقد عرفنا [11] أن صاحب القسمة كيف يفعل هذا ، وأن [١١٥ ا] صاحب الاستقراء كيف يعرض له أن يفعل هذا — فليتأمل من هناك .

والثانى أنه عرض لهذا شئ آخر وهو أنه جعل القانون فى كسب الحد أن يوضع حد [12] ضد المحدود. فإذا طالبناه [13] بأن يبين كيف يحد الضد الآخر المبين به حد هذا الضد — وهو فى هذا المثال

---

(١) م ٥ ب ساقطة .

(٢-٢) ساقط فى م ٥ ب   (٣-٣) س هو كذا .   (٤-٤) س هو كذا .

(٥) أى نذكر القضية الاستثنائية التالية .   (٦) ب يكن .

(٧) س لهذا .   (٨) س فيهما .   (٩) س + وهو عجب .

(١٠) م وأخذ .   (١١) س + فيما سلف .

(١٢) س ساقطة .   (١٣) س طلبناه .

الخير — احتاج أن يبينه لامحالة — على حكم قانونه — بحد لهذا الضد ، وهو فى هذا المثال الشر، فمع أنه يصادر مع المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور .

والثالث أنه ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر، بل هو مثله فى الجهالة والمعرفة الحقيقية . وكل بيان مما[1] ليس أعرف، وإن لم يكن دورا ولا مصادرة ، فليس ببيان .

والرابع أنا لنسامح ولنضع أن هذا الإنسان قد حد ماله ضد بهذا القانون ، فكيف يحد ماليس ضد ، أو كيف يحد الضد المطلق ، والضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ؟ ولقائل أن يقول: إنكم قد زيفتم اكتساب حد الضد من حد الضد الآخر فى هذا الكتاب هاهنا[2]، وأما فى "كتاب الجدل[3]" فقد استعملتم هذا القانون من[4] حيث تكلمتم فى إثبات الحدود و إبطالها. والجواب [5] عن هذا من وجهين :

أحدهما أن "كتاب الجدل" ليس يدل فيه على الإثبات والإبطال الحقيقيين، ولكن على الكائن إما من تسليم الخصم لمقدمته ، وإما من الرأى المشهور . ونحن لا نمنع[6] أن يكون أحد حدى الضدين يتسلم من الخصم ، فحينئذ يلزمه[6] ، شاء أو أبى ، أن يكون حد الآخر ضد هذا الحد . ولا نمنع أن يكون[7] حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور و إلى الذائع أعرفَ من حد الضد الآخر ، يكون إنما حد [8] بما هو أعرف فى المشهور ، لا بما هو حقيق المعرفة عند العقل الصريح ور بما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر ، مثل كثير من المقدمات التى هى خفية فى نفسها بالقياس إلى العقل النظرى الصريح ، ولكن بالقياس إلى الشهرة هى بينة بنفسها أو مقبولة .

والثانى أن الحد المطلوب فى "كتاب الجدل" هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة ، فلا [9] يجب أن يُجرى فى الأحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية .

ونقول أيضا إن الحد لا يصطاد بالاستقراء. وقد [10] تبين هذا لك من أن الاستقراء الحقيق هو من الجزئيات المحسوسة ، وهذه لا حدود[11] لها على ما أوضحنا .

---

(١) س بما ، ولعلها أدق إذ يقال بين بكذا لا بين من كذا .
(٢) س وها هنا .
(٣) س وأما كتاب الجدل فقد استعملتم فيه .
(٤) س ساقطة .
(٥) س فالجواب .
(٦-٦) ساقط فى س
(٧) أن يكون ساقطة من م .
(٨) س أخذ .
(٩) ب ولا .
(١٠) س و ب قد بدون الواو .
(١١) أى لا تعريفات .

والثانى أنه إن استقرئ منها قول على أنه حد فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فينقل إلى [1] أنه حد للكلى ، كما إذا وجد حكم فى [2] الجزئيات نُقِلَ إلى الكلى ، أو على أنه حد لنوع الأشخاص . ولا يمكن أن يكون حدا لكل واحد من الجزئيات ، فإنه يعرض من ذلك محالان : أحدهما أنه لو كان لكل واحد منها حَدٌّ يخصه لكان لايشاركه فيه الآخر ، وكان لايمكن أن ينقل إلى النوع كله ، أو تنقل[3] إليه حدود كثيرة متخالفة .

والثانى أن الحد الخاص بكل[4] واحد ، لو كان ، لما كان من الأمور الذاتية التى تشترك فيها[5] ، بل بالعوارض التى عسى أن تخص جملة منها شخصا واحدا كما علم فى "إيساغوجى". والعوارض غير داخلة فيما هو الشئ[6] . فقد بطل إذن قسم واحد من هذا الاستقراء . و بقى أنه إنما يستقرئ على أنه حد لنوع الأشخاص . وليس شئ من الأشخاص يدل بوجود [7] معنى فيه على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف نوعه أولا و يعرف الحد له : فيكون الاستقراء باطلا . وذلك لأنه لايمكن أن يقال : لما كان هذا حد نوع هذا الشخص ، وحد نوع هذا الشخص[8] فهو حد نوع كل هذه الأشخاص ، لأن هذا قد عرف إذ عرف أنه حدٌّ حدٌّ لنوع الشخص الأول[9] .

قيل : فإذ ليس[10] طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة[11] ولا بالاستقراء من الجزئيات ، فكيف ليت شعرى نعمل ، فإنه لاسبيل إلى أن يعرف بالحس و يشار إليه بالإصبع ؟

ثم معنى ماهو الشئ — وهو الحد الحقيق — لايجوز أن يكون إلا لموجود الذات ، والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم . وأما حد فلا ، إلا باشتراك الاسم [12] .

ومن ظن أن الحد يبين [13] بقياس فإما أن يعنى به القول الذى بحسب الاسم من حيث هو كذلك ، أو يعنى الحد الحقيق . فإذا عنى شرح الاسم فذلك محال : فإنه ليس يحتاج أن يبين

(١) س ساقطة .
(٢) س من .
(٣) أى و إلا نقل .
(٤) س لكل .
(٥) س فيه .
(٦) أى غير داخلة فى ماهية الشئ أو حده .
(٧) س الوجود .
(٨) س + الثالث .
(٩) س إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول .
(١٠) أى وحيث إنه ليس .
(١١) س هو استعمال البرهان ولا القسمة .
(١٢) أى تصبح كلمة حد مقولة بالاشتراك اللفظى على شيئين مختلفين : الحد الحقيق الذى يدل على الماهية ، والحد اللفظى الذى يشرح معنى اسم من الأسماء .
(١٣) س يقتنى بالقياس .

المبين أو يبرهن المبرهن على أنه [1] يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول . و إن عنى به الحد الحقيق من حيث هو حد حقيق، فذلك يقتضى[2] أن يشار فيه إلى موجود . فلا يخلو إما أن يكون الحد لايشير ألبتة إلى وجود ذلك الشئ ، و إنما يعلم وجوده من وجه آخر ، أو يكون الحد نفسه يشير إلى وجوده . فإن كان الحد لا يشير إلى وجوده ، فقد علم وجوده أولا ، فيلزم أن يكون هذا[3] عرف الحد له أولا — لا مِن حيث هو حد حقيق ، بل من حيث هو شرح الاسم حين [4] عرف ما الشئ الذى[5] هو الموجود ، وما يعنى[6] باسم الشئ الذى هو موجود . فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده ! فإن كان[7] وجوده بينا بنفسه تكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه[8] و إن كان غير بين[9] فيكون البرهان الذى يبيّن وجوده، كما يبيّن وجوده بجعل شرح اسمه حدا له ، فيكون الذى كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا ، لما صح[10] أن الشئ موجود لا من جهة أن ذلك برهان على حده بالذات ، بل هو برهان على وجوده بالذات ، وعلى حده بالعرض . وهذا النحو لا يمنع وقوعه فى الحدود ولا فيه خلاف .

وأما إن كان إعطاء الحد نفسه هو المشير إلى الوجود حتى يكون إعطاء الحد لما ليس بين[11] الوجود من حيث هو حد حقيق بين[12] الوجود بيان أن الأمر موجود، فيكون مَنْ حد الشئ ، فقد قاس على وجوده[13] معا من حيث حد ، هذا محال : فإن الحد إنما يبنى على أمور داخلة فى ماهية المحدود ، والموجود — كما علمت — ليس منها . فليس الوجود جنسا[14] ولا فصلا بل هو محمول لازم ، والحد لا يعطيه لأنه يعطى الأجناس والفصول فقط . بل البرهان يعطيه : لأن البرهان هو معطى اللازمات التى ليست داخلة فى الحد . فان البرهان المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا، أو مجهول وجوده للشىء[15] . وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية . فلا البرهان يطلب ماهو داخل فى الحد لأن ذلك بين بنفسه ، ولا الحد يعطى ماهو مطلوب

---

(١) م ساقطة . (٢) م يقضى .
(٣) س ساقطة . (٤) س حتى .
(٥) س ساقطة . (٦) أى وعرف ما يعنى الخ . (٧) فإن كان ساقطة فى س .
(٨) أى أمرا بينا بنفسه . (٩) س + بنفسه . (١٠) س لما كان صح .
(١١) م يبين . س 6 ب غير منقوطة . (١٢) س ساقطة . (١٣) م وجوه .
(١٤) راجع ما بعد الطبيعة لأرسطو ٩٩٨ ب ٢٢ وما بعده وكذلك ١٠٤٥ ب ٦
(١٥) أى أن البرهان يدلل به على وجود الشىء إطلاقا كالبرهان على وجود الله أو على صفة موجودة للشىء

البرهان لأن ذلك خارج عن جوهر الشيء . ولذلك كان أهل العلوم كلها يضربون سورا بين الأمرين ويميزون مآخذ إعطاء الحدود بابا، ويقتضبون الحدود اقتضابا، ويميزون مأخذ البراهين بابا آخر، ويؤلفون البراهين تأليفا . وإذا أعطوا حد المثلث فى الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيئا (١) بل لم يبيّنوا أن هذا حد بالحقيقة أو تفهيم للاسم . فلما برهنوا أن المثلث موجود بالشكل الأول من كتابهم فى الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيما للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة .

فما أظهر ما بان أن مأخذ الحد الحقيقى مباين لمأخذ القياس . وكذلك القول المعرِّف لماهية الاسم الذى ليس بحد(٢) وهو أظهر . وذلك لأن معناه أن هذا الاسم أعنى به كذا وكذا . وهذا لا يمكن أن ينازع فيه أو (٣) أو يخاصم كما لا ينازع فى الاسم . وأما أن هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن أن ينازع فيه ويخاصم . وبين الأمرين فرق .

ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة ، والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا(٤) ، لكان مخاطباتنا وكلامنا حدودا . فما من لفظ مركب بلفظ استفهام(٥) أو خبر أو دعاء أو تمن أو تعجب أو ترج أو أمر أو نهى أو غير ذلك، إلا ويمكن أن يوضع اسم مفرد بدله . فيكون جميع ذلك حدودا . بل تكون القصيدة الطويلة مثل شعر أو ميروس المسمى بأيلياس(٦) حدا لأنه يمكن أن تسمى باسم واحد مفرد ، كما سمى البلد والقرية مع كثرة أجزائه باسم واحد(٧) . ثم يكون حده تفصيل جملته .

فبين إذن أن القياس لا يثبت حدا ، والحد لا يكون قياسا، ولا دلالتهما(٨) على شىء واحد بعينه . فإنه(٩) لا قياس على ما يدخل فيما هو .

---

(١) س لشىء آخر ، ومعنى العبارة لم يذكروا شيئا عن وجوده .

(٢) الذى ليس بحد وصف للقول المعرف لا لكلمة اسم . وكان الأفضل أن يقول معنى الاسم بدلا من ماهية الاسم لأن المعنى للاسم والماهية للمسمى . وقوله وكذلك القول المعرف : أى كذلك ظهر الفرق بين الحد الحقيقى والحد اللفظى .

(٣) م لو .

(٤) حدا خبر كان : أى لو كان كل كلام مؤلف من ألفاظ أو جمل حدا .

(٥) س فى استفهام . (٦) الألياذة .

(٧) س + كما سمى بلد بالرى و بغداذ .

(٨) س دلالتها . (٩) س وأنه .

والاستقراء أيضا إنما هو لإثبات "هلية" بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس والبرهان . ولا سبيل إلى إثبات الحد به .

أما أنه لا يمكن أن يبرهن على الحد فقد بيناه . وأما الآن فإنا نقول :

إنه قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة فى حدس[١] بعض الحدود و بالعكس. ونقول كما أنا لا نطلب لِمَ الشيء إلا بعد أن نضع هل الشيء ، كذلك لا نعرف ما الشيء إلا بعد[٢] أن نعرف هل الشيء[٣] ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بأن لا يكون الحد الأوسط علة لوجود النتيجة ، بل علة للزوم النتيجة ، أو يكون عارضا غريبا لازما وقد تحصل بالذات[٤] : وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحد أوسط هو سبب وجوده . فهذا الطريق هو الطريق الذى يؤدى إلى معرفة بالهل حقيقية[٥] . والطريق [١١٥ ب] الأول لا[٦] ينفعنا ألبتة فى اكتساب ما هو وفى اقتناء الحد . وأما هذا الطريق فإنه لما كان يدل فيه على علة وجود الشيء العلة التى هى ذاتية له ، فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا من وجوده شيئا زائدا على وجوده المطلق — وهو وجود العلة الذاتية : وهو إما حده و إما جزء من حده[٧] فحينئذ لا يبعد أن يتنبه[٨] مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده. فمثل هذا كما أنه مع التوقيف على الهلية يشير إلى لمية الهلية ، فكذلك مع التوقيف على الهلية يشير إلى مائية الهلية . وخصوصا وقد سلف منا البيان أن لِلِمِّيَّة الهلية ومائية الهلية مشاركة[٩] . ومثال هذا أن من قاس

---

(١) م حدّ من ، ب غير واضحة . والمراد ببعض الحدود الحدود التى حدودها الوسطى علل ذاتية .

(٢) س ساقطة .

(٣) أى يعرف هل الشيء موجود إطلاقا أو موجود بصفة ما . ومعنى هذا أن مطلب لم ومطلب ما متأخران عن مطلب هل .

(٤) التفرقة هنا بين معرفة عرضية بالشيء عن طريق وسط ليس بعلة لوجود الشيء، ومعرفة حقيقية بالشيء بواسطة وسط هو علة فى وجوده .

(٥) س ، م الهل الحقيقية . (٦) س ساقطة .

(٧) من قوله "فلا يبعد" معناه فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا هذا الطريق، (وهو طريق البرهان اللمى) من وجود الشيء، شيئا غير مجرد أنه موجود ، أو أن علته الذاتية موجودة ، بل شيئا آخر هو حد الشيء أو جزء من حده . فالبرهان على لم يكسف القمر يفهمنا ما هو الكسوف : أى يفهمنا حده ، وهو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه و بين الشمس .

(٨) م ينبه ، وكان الأولى أن يقول يتنبه لحده ، لا على حده . والمراد يتنبه من البرهان للحد كما شرحناه .

(٩) س تشاركا .

على أن القمر ينكسف فقال إن القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الأرض ، و إذا وقع كذلك انكسف ، أو قال ما يجرى مجرى هذا الكلام ، فإن كسوف القمر يثبت به . وأيضا[١] أنه لم ينكسف يثبت به[٢] . وأيضا أنه ماكسوفه[٣] — وهو زوال ضوئه بستر الأرض — يثبت به . وخصوصا إذا استقصى هذا البيان حتى صير إلى العلة القريبة التى هى الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة له[٤] . فإذا جمعت[٥] تلك الأوساط كلها مع الحد الأكبر كان حدا تاما ، مثل قولنا إن القمر يمكن أن يقع قبالة الشمس المفيدة إياه الضوء على القطر ؛ وكل ما وقع كذلك فإن الأرض تستر عنه ضوء الشمس ، وكل شىء يكون كذا[٦] فإنه لا يضىء[٧] ، بعد أن كان يضىء[٨] وكل ما كان كذلك فهو منكسف ، فالقمر منكسف . فإذا أخذت هذه الأوساط[٩] وابتدىء من أقربها إلى المنكسف — وهو أنه[١٠] لا يضىء بعد أن كان يضىء — و جمعت هذه بالعكس من ترتيبها ، كان حدا للكسوف تاما : وذلك لأن حد كسوف القمر هو[١١] أن لا يضىء القمر بعد أن[١٢] كان يضىء لستر الأرض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر[١٣] . فهذا هو الحد التام للكسوف ، واكتسب[١٤] من هذا البرهان التام على الكسوف الأول . وذلك الأول حد ناقص أخذ من برهان ناقص[١٤] .

وعسى المشكك[١٥] يعترض فى هذا فيقول[١٦] : كأن هذا البرهان لا يصح ولا يقوم إلا لمن تقدم فعرف حد الكسوف ، فلا يكون البرهان قد أفاد الحد . فنقول :

إن الشىء يعرف معرفة بالفعل ، و يعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها[١٧] غفلة و يحتاج فيها إلى تنبيه . فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة . وأما الحد فلا يبرهن

(١) الواو ساقطة من م ، ب .
(٢) أى يثبت به أيضا علة الكسوف .
(٣) أى يثبت به أيضا ماهية الكسوف .
(٤) س الفاعلية له . (٥) س اجتمعت . (٦) س تفعل به الأرض كذا .
(٧) س يصير غير مضىء . (٨) س مضيئا . (٩) س الوسائط .
(١٠) س أن . (١١) س فهو . (١٢) س ما .
(١٣) س ساقطة .
(١٤–١٤) س " وقد يكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الأول ، وذلك الأول حد ناقص قد يكتسب من برهان ناقص . قارن ما أورده صاحب البصائر النصيرية فى ص ١٧٤ ففيه تلخيص واضح لكل ما ذكره ابن سينا .
(١٥) م ، ب الشك . (١٦) ب فيقال . (١٧) م فيها .

عليه ألبتة . فكأن (١) هذا قد كان يعرف أن الله مر يصيبه كذا من الشمس فغفل عنه . فإذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الأجزاء ، فلم يلبث أن يتيسر (٢) له الانتقال إلى ترتيب الحد

وأما إذا (٣) لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل ، بل كان قياسا من العوارض واللوازم ، فقيل مثلا إن القمر قد لا يقع له ظل فى الاستقبال ، و إذا لم يقع له ظل فهو منكسف ، فالقمر قد ينكسف ، فليس (٤) يصطاد من مثل هذا (٥) حد ، بل يجب أن يعطى العلة بعينها . أما العلة الحقيقية (٦) عند قوم فالستر ، وعند قوم انقلاب القمر ، وعند قوم طُفُوءُه (٧) بعد اشتعاله .

وكذلك إن(٨) قال قائل إن السحاب قد تطفأ(٩) فيه النار ، و إذا طفئت فيه النار حدث صوت الرعد ، فإنه يمكن أن يستخرج من هذا البرهان حد الرعد .

وأما كل شىء لا علة له ، فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له إلا الوجه الذى يجب أن يتأمل و يتذكر من فصل(١٠) علمناه فى أول الكتاب . ثم لا يجب من كلامنا فى هذا الفصل(١١) أن يظن — كما ظن بعض الناس — أن كل برهان بعلة فإنه يدل على الحد ، فإن المعلم الأول لم يضمّن هذا ، بل ضمن أنه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد ، لاعلى(١٢) أن كله كذلك . ولا(١٣) لو ضمنه كان حقا : فإنه إذا كان الحد الأوسط نوعا للحد الأكبر كان القياس برهانا ومأخوذا من علة النتيجة(١٤) وحدها ، لا للحد الأكبر مجردا ، ومع ذلك لم يستنبط منه حد(١٥) . وقد فرغنا نحن عن ذلك . فيشبه أن يكون هذا حيث يكون الشىء الذى هو الأوسط علة بذاته للأكبر منعكسة عليه ، وعلة للنتيجة معا . وأما الظن المستحكم لقوم(١٦) أن البراهين إنما هى حدود

---

(١) م وكان . (٢) س يتبين . (٣) س إن .

(٤) س + له (٥) س + القول .

(٦) س والعلة الحقيقية للكسوف .

(٧) الفعل طفىء على وزن تعب بمعنى خمد والمصدر على وزن فعول .

(٨) س إذا . (٩) س فيها . (١٠) س فصل ما .

(١١) س + الذى نحن فيه . (١٢) س ساقطة . (١٣) من ولا هذا .

(١٤) س للنتيجة . (١٥) س حده .

(١٦) س "عند قوم" ثم يضيف حين يقولون .

وسطى هى علل منعكسة على الحدود الكبرى ، بل وعلى الصغرى ، فأمر باطل . و إنما غرّهم قلة العناية والنظر ، وفصل من كلام المعلم الأول لم يستقصوه حق الاستقصاء ، وسنصير إليه عن قريب ، ونبيّن أن العلل قد تكون أخص من المعلولات فى كثير من الأشياء ولا تنعكس عليها ، إلا أنا نشتغل ها هنا بما هو غرضنا فنقول :

إن المعلم الأول دل على أن البراهين (١) ذوات العلل تعطى بوجه ما تنبيها على الحدود ، وذلك فى الأشياء التى هى عارضة لشىء وفى شىء لعلة (٢) من جنس العلل المأخوذة فى الحدود .

وأما ما لا علة له فى وجود ذاته مطلقا ، أو لشىء : لأنه غير عارض فى شىء ، أو عارض أول (٣) بلا علة — ومن جنسه مبادىء العلوم (٣) — فإنه قد يصدّق به من غير قياس يعطى هلية ألبتة . بل هليتها واضحة . ومع ذلك فقد يكتسب لها حد .

وأيضا كثير من المعانى يوضع فى العلوم وضعا ، مثل الوحدة فى علم العدد ، فلا يقاس بالبرهان على وجوده (٤) ، بل يوضع وضعا ، وربما أقنع فيه بكلام جدلى أو استقراء إقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ، ولكن ذلك لا يتعذر تحديده .

فإذن ليس كل حد إنما يتوقع فيه أن يصار إليه من البرهان ، بل كثيرا ما يحد الشىء أولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه ، وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التى فيها شئ علةٌ وشئ آخر معلول ، مثل قولنا إن الرعد صوت يحدث فى الغمام لطفوء النار فيه . وطفوء النار علة والصوت معلول ، ومجموعهما — لا أحدهما وحده — هو الحد التام : فإنه و إن كان طفوء النار علة فاعلة للصوت ، والصوت معلول له ، فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية . والحد بجملته علة صورية للمحدود ، و إن كان بعض أجزائه علة لبعض . و إذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة . و إنما يكون البرهان مفيدا للحد إذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا .

---

(١) م البرهان . (٢) م العلة .

(٣–٣) س " بلا علة من جنسه مبادئ العلوم " وهو خلط .

(٤) أى فلا يبرهن على وجوده . م تقرأ وجوه .

الفصل الرابع[1]

فى مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال فى توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل

ومما ينفعنا فى المقاصد التى إياها نعزو[2] ، أن نعرِّف ما الحد[3] التام وما الحد[3] الناقص وما الحد الناقص الذى هو مبدأ برهان ، وما الحد[3] الناقص الذى هو نتيجة برهان ، ومن جميع ذلك ما الذى هو حد حقيقى بحسب الذات ، وما الذى هو حد مجازى بحسب الاسم . وجميع هذه ينحصر فى أربعة أقسام .

فيقال "حد" بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهِّم المعنى الذى هو مقصود بالذات فى ذلك الاسم ، لا بالعرض ، ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود ، فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود . وذلك لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ؛ وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح اسم . فإن أخذ[4] فى الابتداء على أنه شرح اسم للشك فى وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا ، فهو بالعرض معط للعلة ، مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث : فإنه إنما يورد ويؤخذ[5] أولا على أنه شرح اسمٍ ، ولا يدرَى من أمره هل هو موجود المعنى . ومع أنه يؤخذ شرح اسم ، لابد من أن يعطى أسباب المثلث وهى الأضلاع الثلاثة . فيكون مثل هذا يعطى أسبابا لما[6] لو كان موجودا كانت أسبابه هذه . فإذا اتفق أن صح عند إنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حدا ومعطيا للعلة . وإعطاؤه للعلة — من جهة ما هو شرح اسم — بالعرض .

---

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) ب نعزوا . م ترسم نفس الحروف بدون نقط ، س ترسم نفس الحروف وتنقط الحرف الأول بنقطتين من فوق ولعلها تحريف لكلمة نعتبر أى ننظر .

(٣) س بالحد . (٤) س أخذت . (٥) م يوجد

(٦) س كما .

وكذلك دلالته على الوجود. وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان اتحاد أجزائه شيئا معتبرا[١] من وجه . فإذا[٢] كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبرا[٣] من وجه آخر : وذلك لأن[٤] القول إنما يكون واحدا[٥] على أحد وجهين : إما لأنه متصل الأجزاء بالأربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة[٦] أو كتاب فما دونه . وإما لأن أجزاءه تصير شيئا واحدا فى النفس يدل على شئ واحد فى الوجود[٧] . والحد الذى يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه — مادام ليس مطابقا لموجود واحد — اتحادا بالأربطة ، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيالٍ واحدٍ فى النفس . وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم . فكأنه غير مستمر فى جميع الحدود التى هى بمعنى شروح الاسم . فإنه إذا كان المعنى محالا لا خيال له فى النفس ألبتة، فكيف يكون خياله وجدانيا ؟ وإن كان محالا وله خيال فى النفس ذو أجزاء لا تجتمع فى الطبع ، فكيف يكون ذلك الخيال واحدا ؟ مثل تخيلنا إنسانا[٨] يطير . فإن كان هذا الخيال واحدا ، فعساه أن يكون واحدا بجهة غير الجهة التى بها تكون [١١٦ ا] المعانى العقلية والخيالات الصحيحة واحدة . فإن "الواحد" يقال[٩] على وجوه كثيرة ، ونحن لا نذهب إلى هذا المعنى فى قولنا معنى واحد وشىء واحد، بل نشير[١٠] إلى اتحاد طبيعى جوهرى .

هذا ، وأما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنه لخيال أو لمعنى أو لموجود[١١] واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية . وهذا وجه مما يقال عليه الحد .

ويقال "حد" بوجه آخر لما يعطى علة[١٢] وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه فى البرهان حدا أوسط فيكون مبدأ للبرهان[١٣] . وإذا أُخِذَ هذا الحد وضُمَّ إليه كماله — وهو إضافته إلى المعلول —

(١) م معبرا . (٢) س وإذا . (٣) م معبرا .

(٤) س أن .

(٥) المراد بالقول الكلام المفيد المؤلف من أجزاء ، وبالأربطة الجامعة الأربطة اللغوية التى تجمع أجزاء القول .

(٦) س قصيدة ما . يقول "أرسطو" مثل الألياذه .

(٧) لا أدرى من أين أتى ابن سينا بهذا . أما الوارد فى منطق أرسطو فهو "وإما أن يحمل فيه (أى فى القول) محمول واحد على موضوع لا بالعرض" .

(٨) م ، ب إنسان . (٩) م الواحدة تقال . (١٠) م ، ب نسير بالسين .

(١١) س لوجود . (١٢) م عليه .

(١٣) مثل توسط الأرض بين القمر والشمس ، فإنه مبدأ برهان على كسوف القمر ، وفى الوقت نفسه جزء من حد الكسوف .

ووضع المحدود ، اجتمع فيه ثلاثة أشياء : أعنى المحدود ، وحدًّا [١] يعطى العلة ، وكماله فى إعطاء العلة وهو ذكر المعلول . وهــذه الأشياء الثلاثة[٢] ينعكس بعضها على بعض ، وإلا لما كان محدودٌ وحدٌّ وكمالٌ للحد [٣] : لأن المحدود والحد متساويان ، وكمال الحد هو معلول الحد [٤] الذى يوجد عنه فقط ، ويوجد لجميع المحدود ، وهو أيضا مساوٍ للأوَّلَيْنِ . وهذه الأمور الثلاثة موضوعة لأن يكون منها برهان ينتج كمال الحد لموضوع ما بقياسين .

إلا أن الأمر فى وضع حدود البرهان بالعكس من وضع أجزاء الحد[٥] . مثال هذا : ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلاثة ، وليكن هذا الحد الذى هو العلة هو طفوء النار فى الغيم . وليكن كماله هو حدوث صوت ، فنقول : إن الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار ، وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث[٦] فيها صوت ، فالغيم يحدث فيه صوت ، وكل صوت يحدث فى الغيم فهو رعد ، فالغيم يحدث فيه رعد[٧] . فقد صارت هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهانين[٨] مرتين أصغر حدودهما موضوع الأمور الثلاثة وهو الغيم . فكان طفوء النار أول مذكور من هذه الثلاثة ، ثم حدوث الصوت . وكان حدوث الصوت يُثْبَت فى نتيجه البرهان الأول وطفوء النار لا يُثْبت ، بل هو مبدأ برهان لا نتيجة . والمحدود — وهو الرعد — هو آخر مذكور من هذه الثلاثة فى البرهان الثانى ومذكور فى النتيجة الثانية .

فإذا رددت هذه الحدود إلى تأليف حدِّى عكست فذكرت أول شئ الرعد ، ثم الصوت الحادث فى الغمام ، ثم طفوء النار فى الغمام : فقلت إن الرعد صوت حادث فى الغمام لطفوء النار فيه .

---

(١) م وحد .   (٢) م ، ب الثلاثة أشياء .

(٣) س الحد . و يلاحظ أن "كان" فى قوله و إلا لما كان محدود الخ تامة بمعنى وجد .

(٤) كمال الحد هو الذى يسمى نتيجة برهان وهو جزء من جزأى الحد ومعلول لجزئه الآخر ، مثل زوال ضوء القمر فى تعريف الكسوف بأنه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه و بين الشمس . فالجزء الأول هو كمال الحد ، وهو معلول لجزء الثانى ، ومن مجموعهما يتألف الحد الكامل .

(٥) المراد بالوضع هنا الترتيب . والمقصود أن ما كان مقــدما فى البرهان (الذى هو الحد الأوسط ومبدأ البرهان) يتكون منه الجزء الثانى من الحد مثل توسط الأرض فى المثال السابق ، وما كان مؤخرا (وهو الحد الأكبر) يتكون منه الجزء الأول من الحد مثل زوال ضوء القمر فى المثال نفسه .

(٦) س فإنها يحدث .   (٧) س صوت وهو خطأ .

(٨) س براهين . ولكنهما برهانان فقط .

فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد ، وما كان نتيجة للبرهان[1] فصار مبدأ الحد . وصار المحدود الذى كان محمولا آخر الأمر موضوعا للجميع[2] . ونظير هذا الحد قولنا فى حد الغضب إنه شهوة الانتقام ؛ ونظير كماله غليان دم القلب ، وهو نتيجة البرهان . فإذا حَدَدْت قدمت غليان دم القلب وأردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام . و إذا برهنت قلت : فلان يشتهى الانتقام، وكل من اشتهى الانتقام غَلَىَ دم قلبه . فقدمت شهوة الانتقام وأخرت غليان دم القلب . والجنس دائما مع الحد الذى هو نتيجة البرهان[3] .

وقد ظن قوم أن الحد الذى هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة[4] ، والذى هو مبدأ البرهان يكون[5] من الصورة ، وحسبوا أن توسط الأرض الذى هو المبدأ الفاعل [6] للكسوف هو علة صورية للكسوف ، وأن انمحاق الضوء علة مادية ، وكأنها من جهة مادة الكسوف ، وليس كذلك . بل تكون العلل المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع .

والمعلم الأول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذى هو مبدأ البرهان والحد الذى هو نتيجة البرهان قسما من الأقسام ، و يترك الحد الذى هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم ، وهو بالحقيقة قسم خارج مما ذكر ، وهو الرابع فى الحقيقة بعد [7] الحد التام ، كما أشرنا إليه فى مواضع وسنشير إليه بعد قليل . بل إنما نجعل الرابع حد أمور لا علل لها ، وذوات لا أسباب لوجودها بوجه ، وليس فى حدها التام شئ هو علة ومعلول[8] ، فلا يكون هناك [9] شئ هو مبدأ برهان وشئ آخر هو نتيجة برهان .

ولا كل مبدأ برهان[10] يؤدى إلى حد هو نتيجة برهان ، ولكن يجوز أن يكون مبدأ برهان لأمور عارضة خارجة عن الحد .

---

(١) س البرهان .

(٢) أى موضوعا للقضية التى تجمع بين جزأى الحد .

(٣) الجنس فى المثال المذكور هو " الصوت " وهو وارد فى المقدمة الكبرى فى القياس الأول من القياسين اللذين ذكرهما .

(٤) أى يكون علة مادية .

(٥) س + لا محالة . وقوله من الصورة معناه يكون علة صورية .

(٦) س الفاعلى .

(٧) س وهو .

(٨) س علة معلول .

(٩) أى فى حالة حد الشىء الذى لا علة له .

(١٠) س ساقطة .

فإذا لم يُعْتَد بالقسم [١] الشارح لاسم لا وجود لمعناه حدا — لأنه بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى يثبت وجود الشيء — بقيت الحدود الحقيقية ثلاثة ، فإن نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم إلا أنه قد صار حدا. ولا بأس بأن تجعل حدود الأشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدودا ، اللهم إلا أن يشترط فى هذه أنها لا تكون أيضا إلا [٢] لأشياء مخصوصة دلالةُ الاسم وتركيب المعانى ، وتجعل دلالة الاسم أعم من ذلك . وحتى للأشياء التى تركيبها بالعرض كالأبيض والأنف الأفطس ونحو ذلك . وكيف كان[٣] فإنه يكون قسما أو نوعا تحت ذلك ، فلا تكون بالحقيقة القسمة الأولى إليها .

فقد عرفت أن من الحدود ما من شأنه أن يدخل فى البرهان و يناسبه .

و إذا كان وجود الأكبر لشيء أعرف[٤] من وجود الأكبر للأصغر ، فيجعل ذلك الشيء حدا أوسط و يكون القياس من الشكل الأول . و إذا كان الأكبر عارضا ذاتيا يظهر لحد الأصغر أكثر من ظهوره للأصغر فتوسط حد الحد الأصغر على سبيل الشكل الأول . و إن كان سلب حد الحد الأكبر عن الأصغر أظهر من سلب الأكبر ، وحفظنا الحد محمولا ، بيّنّا ذلك بالشكل الثانى لا غير ، إلا أن نحرِّف الصورة . و إذا كان سلب حد الأكبر عن حد الحد الأصغر أظهر من سلبه عن الحد الأصغر ، بيّنّا ذلك بالشكل الأول لا غير ، إلا أن نُحرِّف الصورة .

و بهذا نستبين أن للشكل[٥] الثانى فى الاستعمال غناء [٦] وللأول غناء [٦] ، وأنه ليس و إن كان الأول أولى وأفضل فلا غناء خاص للثانى[٧] .

و إن شئت أن أبوح لك بالصدق ، فسواء عندى طلب الشيء للشيء وطلبه لحده التام ، وكذلك طلب الشيء للشيء وطلب حده التام له . وكأن من يأخذ أن كذا موجود لحد الشيء و يريد أن يبين أنه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الأول. وكذلك الوجه الآخر : فليس

---

(١) س القسم الأول الشارح . (٢) س ساقطة . (٣) س وكيفما كان .

(٤) س أكبر . وأعرف خبر كان .

(٥) م الشكل . (٦) عناء بالعين . ب عنا .

(٧) م ، ب الثانى . ومعنى العبارة أن الشكل الأول وإن كان أولى وأفضل من الشكل الثانى ، الا أن هذا ليس معناه أن الشكل الثانى لا غناء له .

وضع الشيء إلا وضع حده ، ولا حمل الشيء إلا حمل حده . ولكن أمثال هذا إنما تكون قياسات على قوم بُلْه إذا ذكر لهم الأصغر وحَدُّه[1] لم يَحْضُرْهم معناه ، وإذا ذكر الأوسط وكان حدا للأصغر ، ثم ذكر الأكبر ، فهموا بالأوسط الأصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الأكبر عليه — لا لأن الأوسط توسط فى التصديق ، بل لأن الموضوع لم يكن مفهوما ، فكيف كان يحكم بحمل شيء عليه؟ . فلما فُهِم صُدِّقَ ما يجب تصديقه له . فيكون الأوسط إنما يقع فى التصور بالذات، وأما فى التصديق فبالعرض. وكذلك إن كان الحد للمحمول : فإنه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما ، كلٌّ بحدِّه ، لما احتيج إلى أن يوسَّط الحد حدا أوسط : فإنه إن كان الحمل بيِّنا على الحد فإنه يكون بيِّنا على المحدود ، وإن لم يكن على الحد بيِّنا [2] لم ينفع توسيط الحد [2] . فإن كان أحدهما ، وليكن الأصغر مثلا ، مفهوما ، لا من حيث حده ، ووسِّط حده وهو لا يشعر أنه حد ، فلا يكون الانتفاع بتوسيط الحد من حيث هو حد أيضا ، بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الإنسان لا من حده، بل من أنه ضحاك منتصب القامة ، ثم يوسط الحيوان الناطق ، فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا . وإنما وسط ليبرهن[3] وجوده على الضحاك المنتصب القامة . فإن كان المبرهن عليه يحمل لفظ الإنسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة، فيكون حده لا الحيوان الناطق ، فيكون قد جعل الإنسان اسما لغير الحيوان الناطق، فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب القامة، لا حدًّا له كما عرفت فى غير هذا المكان . فإنك إذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة إنسانا ، كان هذا الاسم حده أنه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة فى الأسماء. فها هنا لا يكون الأوسط حدا للأصغر . وأما إن لم يجعل الضحاك[4] المنتصب القامة بإزاء الاسم، بل لمعنى[5] هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له[6]، فإن علم منه أنه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له أنه حيوان ناطق، فلا يكون هذا[7] معلوما أنه محمول عليه حتى يعلم أن الأوسط محمول على الأصغر فتلزم النتيجة . وإن كان ظاهرا أن هذه الذات هى[8] الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائيته[9] ، وإذا لم يكن مجهولا مائيته عاد إلى الوجه الأول فكان الطلب للإنسان والحيوان الناطق واحدا[10] . وإن كان معلوما أنه موجود لتلك الذات ومجهولا أنه

---

(١) م حده بدون الواو .

(٢-٢) م ساقط . والمراد بالحد التعريف .

(٣) م مبرهن .

(٤) م الضحك .

(٥) م بمعنى .

(٦) س لذلك الآخر .

(٧) س ساقطة .

(٨) م ، ب هو .

(٩) ب غير منقوطة . م ما بينه .

(١٠) م واحد .

حده ، فيكون أولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد [١١٦ ب] ؛ وثانيا أنه لا يكون يعنى (١) بتلك الذات ما نعنى نحن بالإنسان . وذلك لأنه يجوز (٢) أن يكون العانى يعنى بالاسم ما يجب أن يعنى به ، ولكنه يغفل أو يعجز عن التحديد ولا يتنبه له . وأما إذا عرف حَمْلَ معنى الحد عليه ووجودَه له وفصل بين حديه (٣) ، لم يجهل أنه حده . وإذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على أنه حد ولم يُجْرِه ذلك المجرى ، فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده ، بل عن قصد ، ويكون مراده بالاسم لا (٤) ذلك الحد ، بل شيئا ما آخر مما يتصوره أو يغفل عنه ، لو نُبِّهَ عليه لكان معناه غير هذا الحد ، أو يكون ذلك الإنسان خالعا (٥) للصواب لا يلتفت إليه . وكذلك الكلام فى جانب (٦) الأكبر .

ولما كانت البراهين الحقيقية كلها ، والحدود — بعضها وأكثرها — إنما تتم بالعلل فواجب أن نعرف كم العلل فنقول :

إن العلل أربعة (٧) : أحدها الصورة للشيء فى حقيقة وجوده فى نفسه . والآخر الشيء أو الأشياء التى يحتاج أن تكون أولا موجودة قابلة لصورة وجوده (٨) إذا حملتها (٩) بالفعل حصل هو ، وهو المادة . والثالث مبدأ الحركة — وهو الفاعل . والرابع الشيء الذى لأجله يجمع بين مادة الكائن وصورته — وهو التمام . وكلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . وذلك لأن علة لشيء فى شيء فهى واسطة بينهما . مثلا إذا قلنا الزاوية الواقعة فى نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدثان من خطيها (١٠) والقطر ، وهما معادلتان لقائمة ، حتى إن كان الخطان متساويين كان

---

(١) س إنما يعنى .　　(٢) م لا يجوز .

(٣) س يديه .　　(٤) س لأن بدل لا .

(٥) هكذا فى المخطوطات الثلاثة ولعلها خاليا ، وفى هذه الحالة تقرأ من الصواب بدلا من للصواب .

(٦) س الجانب .

(٧) يقول الأستاذ ميور مترجم أنا لوطيقا الثانية فى مجموعة أكسفورد تعليقا على الفصل الحادى عشر من الكتاب الثانى إن كلام أرسطو فى العلل هنا لا يخلو من صعوبة وغموض ، لاسيما إذا قورن بما ذكره عن الموضوع نفسه فى كتابه ما بعد الطبيعة الذى ألفه بعد المنطق . والظاهر أنه فى هذا الفصل يعتبر الحد الأوسط فى القياس العلة الصورية دائما ، ومقدمات القياس العلة المادية التى تلزم عنها النتيجة . قارن ما أورده أرسطو فى Physics II,195ᵃ 18,19 حيث يعتبر مقدمات القياس بمثابة علة مادية لنتيجته . وبينما نراه فى ما بعد الطبيعة يعتبر العلل الثلاثة (الصورية والفاعلة والغائية) متحدة متلاقية ، ويعتبر العلة المادية شيئا متميزا عنها (Met 1044ᵇ1,1070 b26) نراه هنا يعتبر العلة الصورية جماع العلل كلها لأنه يعتبر الحد الأوسط فى البرهان العلة القريبة التامة التى تكشف عن العلاقة المنطقية بين حدود المقدمات .

(٨) س لصوره ووجوده .　　(٩) س حلته .　　(١٠) م خطهما .

كل منهما [١] نصف قائمة ، وكل زاوية مساوية لنصفى قائمة أو نصف قائمتين ، أو لزاويتين معادلتين لقائمة ، فهى قائمة ، فزاوية نصف الدائرة قائمة ، فيكون الحد الأوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة ، وهذا علة كالصورة للقائمة .

ويجب أن يسامح فى أمثال هذه الأمثلة،ولا يقال بل إن كونها [٢] قائمة هى العلة لكونها [٣] مساوية لمعادلتين لقائمة . بل يجب ألا يراعى فى الأمثلة التحقيق . فهذا مثال وضع فيه للحد الأوسط علة صورية . والأظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من أوقليدس

وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم فى جواب سؤال السائل : إن أهل أثينة لِمَ حاربوا أهل بلد كذا [٤] ، فيقال لهم إنما حاربوا لأن أولئك كبسوا أهل أثينة . فقد أعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذى هو مبدأ الحركة .

وقد توضع العلة التمامية فيقال [٥] إن فلانا لِمَ يمشى [٥] فيقال لكى يصح. فكأنه يقول: فلان يطلب أن يصح ، ومن يطلب أن يصح يمش للرياضة . فالحد الأوسط هو من الغاية . وكذلك يقال لِمَ كان [٦] البيت ؟ فيقال ليحفظ الأثاث . وكذلك لِمَ يجب أن يمشى بعد العشاء ؟ فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم . والعلة فى هذا [٧] كله هو الغاية .

وقد يعطى الموضوع والمادة، فيقال لِمَ يموت الإنسان؟ فيقال لأنه مركب من متضادات وهذه العلل التى تصلح أن تجعل حدودا وسطى، فهى تصلح أن تتخذ منها حدود الشىء على النحو المذكور .

---

(١) س ساقطة . والمقصود كل من الزاويتين . (٢) س كونه .

(٣) س لكونها .

(٤) المثال الذى يذكره أرسطو هو محاربة الأثينيين للفرس بسبب إغارتهم على ساردس مع الأرتريين ، والأمر ما لم يشأ ابن سينا أن يذكر الفرس .

(٥-٥) س مثل أنه إذا قيل إن فلانا لِمَ يمشى ؟

(٦) أى وُجِدَ . (٧) م ذلك .

الفصل الخامس[١]

فى تفصيل دخول أصناف العلل فى الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب أن يعلم أن العلل منها ما هى بعيدة مثل توقى سوء الهضم فى جواب طلب لِمَ يمشى؟ وذلك من الغاية ؛ والشدة[٢] فى جواب طلب لِمَ حمّ فلان[٣]؟وذلك من المبدأ الفاعل ؛وتضاد الأركان فى جواب طلب لِمَ يموت الحيوان ؟ وذلك بالمبدأ العنصرى ؛ وقيام خط على خط فى جواب طلب كون زاوية كذا قائمة ، وذلك بالمبدأ الصورى .

ومنها قريبة مثل توقى احتقان الخلط واستيلاء البرد فى الجواب بغاية المشى[٤] ، والعفونة فى الجواب بمبدأ[٥] الحمّى الفاعلى ، واستيلاء اليابس على الرطب فى الأخلاط فى الجواب بالمبدأ العنصرى للموت ، والقيام على خط عن زاويتين متساويتين[٦] فى الجواب الصورى[٧] لكون زاوية كذا قائمة .

ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض . أما الذى[٨] بالذات فكا لثقل لانهدام الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلى ، وكالصقالة لعكس الشبح[٩] ، وهو[١٠] من باب المبدأ العنصرى ، ومثل كون الزاويتين متساويتين فى الجنبين[١١] مبدأ لإثبات كون الخط عمودا ، وهو من باب المبدأ الصورى ، وكالصحة لإثبات أنه يمشى قبل الطعام ، وهو من باب المبدأ التمامى .

---

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س وكذلك الشدة . وترسمها المخطوطات الثلاثة هكذا "الشدة" ولعل الكلمة الحقيقية هى الشَّرَه (كما هو وارد فى البصائر النصيرية ص ١٧٥ حيث ينقل المؤلف عن ابن سينا حرفيا) لأن الشره علة فاعلية بعيدة للحمى لأنه يسبب كثرة الأكل وكثرة الأكل تسبب العفونة ، والعفونة تسبب الحمى .

(٣) س ساقطة .

(٤) س فى جواب طلب غاية المشى وقصده فى الجواب عن غاية المشى .

(٥) س فى جواب المبدأ .

(٦) م ساقطة .

(٧) س بالمبدأ الصورى .

(٨) س التى .

(٩) يريد صقالة كصقالة المرآة التى تنعكس عليها صورة الشبح .

(١٠) س وهو مثلا .

(١١) غير واضحة فى الأصل .

وأما التى بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام الحائط فى إعطاء المبدأ الفاعلى؛ وكالحديدية (١) لعكس الشبح فى إعطاء المبدأ العنصرى ؛ ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازى للخط المقوم عليه قائمة، لكون الخط عمودا — فى إعطاء المبدأ الصورى؛ وكالكلال للمشى قبل الطعام أو العثور على كنز : فى إثبات المبدأ التمامى .

واعلم أيضا أن كل واحد من هذه الأسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل . وكون العلة بالفعل هو(٢) سبب لكون المعلول بالفعل(٢) ، وأما (٣) إذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة ، بل ذلك (٤) للمعلول من نفسه .

وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا بإزاء المعلول(٥) الجزئى ، وقد يكون كليا .

واعلم أن وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة . فالصورة مع المعلول فى الزمان ، والغاية قد تكون بعده فى الزمان . وكلاهما أقدم بالعلية . وأما المادة ففى كثير من الأمور الطبيعية يلزمها الصورة (٦) بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة . والضرورة لا تمنع الغاية : فإن كثيرا من الأمور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية (٧) معا ، مثل أن المادة التى خلقت منها الأسنان الطواحين (٨) عريضة ، إذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة . ومع ذلك فإن خِلْقة عرضها لتمام وغاية، وهو طحن الطعام ، كما أن خلقة حِدّة الأنياب لتمام وغاية ، وهو قطع الطعام . والمثل الذى ضربه المعلم الأول لهذا أنه إذا سئل فقيل لِمَ ينفذ ضوء السراج فى المجارى التى هى أوسع إن كان ينفذ ؟ فيمكن أن يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقال لِلُطْفِ الأجزاء ، ويمكن أن يجاب من جانب العلة التمامية فيقال لئلا نتعثر فيه ونزلق (٩) . وكذلك إذا

---

(١) س وكالحديدة .
(٢-٢) م ساقط .
(٣) م ، ب فأما .
(٤) م كل ذلك .
(٥) س جزئيا للمعلول .
(٦) م ، ب الصور .
(٧) س وللغاية .
(٨) س الطواحن .

(٩) س ساقطة . والظاهر أن ابن سينا قد نقل هنا ترجمة حرفية للنص الأرسطى فأتت سقيمة غامضة . أما النص الأرسطى فهو "إن الضوء ينفذ فى المصباح (لسببين) (أ) أن الشىء الذى يتألف من أجزاء صغيرة ينفذ بالضرورة من مسام أكبر منها — على افتراض أن الضوء ينتشر بالنفاذ — (ب) ولغاية ما وهى أننا لا نتعثر" (وليست "لا يتغير" كما قرأها الدكتور عبد الرحمن بدوى فى ترجمة أبى بشر متى بن يونس ص ٤٣٣ — قارن ترجمة أكسفورد ٩٤ ب ٢٥ — ٣٠) . يشير بهذا الأخير إلى العلة الغائية من إضاءة المصباح .

سئل فقيل لم يحدث الصوت فى السحاب ؟ فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء [١] ، و يجاب تارة فيقال لتهديد أصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس فى أمثاله[٢]. وليست هـــذه الضرورة ضرورة قَسْر بل ضرورة طبع .

وفى كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد أن يحصل التمام ، لأن تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة، وكل حركة تقع فى زمان[٣] وفى آخره ما ينتهى إلى الصورة. كذلك[٤] فى الأمور الصناعية ، فإنها لا يلزم فيها وجود الصورة أيضا لوجود العنصر وحْدَه ؛ لأن العنصر فى كل موضع لا ينساق إلى الصورة إلا بعلّة فاعلة . فإن كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج، فربما وردت على العنصر وربما لم ترد. و إن كانت العلة طبيعية وموجودة فى جوهر الشيء، وكانت مما يفعل بالتسخير و بالذات لأنها قوة طبيعية ، لم يمكن [٥] ألا يصدر عنها فعلها إذا حدث الاستعداد التام ولا قته .

واعلم أن من قبـيل العلة التى هى مبدأ حركة ما [٦] ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضعُ المعلول، ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضعُ المعلول . فإن جميع القوى الطبيعية إذا لاقت المنفعلة وجب الفعل . والقوى الصناعية والإرادية والشوقيـة وما أشبه ذلك ، ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال. وهذه العلل ، و إن كان[٧] يخالطها ضرورة، فهى بفعل الغاية [٨] لا بالاتفاق [٩] .

واعلم أنه كلما وضع المعـلول بالفعل فقد وضعت الأسباب كلها . لكن الغاية ربما كانت — من حيث هى فى الأعيان — موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش .

---

(١) يريد انطفاء النار فى السحاب ، وقد كان ذلك معتبرا العلة الطبيعية الضرورية لحدوث الرعد .

(٢) فى نص أكسفورد "أو إنذارا لإلقاء الرعب فى قلوب أولئك الذين يسكنون طار طاروس فيما زعم الفيثاغوريون".

(٣) س لا تقع إلا فى زمان . (٤) س وكذلك الحال . (٥) س لم يكن .

(٦) ما هنا اسم موصول وهى اسم إن فى قوله إن من قبيل العلة الخ . (٧) س كان قد .

(٨) س تفعل لغاية .

(٩) يعنى أن الأفعال الصناعية والإرادية — كالأفعال الإنسانية وما يشبهها هي أفعال غائية على الرغم من أنها ضرورية .

واعلم أن السبب إذا لم يكن سببا (١) بذاته ومطلقا ، ولكن إنما يصير (١) سببا بشروط مقارنة (٢) ، أو كان بعيدا ، فتأديته وحده فى جواب لِمَ (٣) كان الشيء، لا تكون تأدية سبب، ويكون (٤) قد بقى لِلِمَ مكان (٤) حتى يبلغ الغاية فى ذكر الشروط ويصير (٥) بها لذاته (٦) سببا ، وحتى يبلغ السبب القريب .

واعلم أن كثيرا من العلل التى وجود ذواتها (٧) لا يكفيها فى أن تكون عللا ، فقد يقترن بها اشتراط فيوجب أن تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل، مثل كون قوة الأفيون مبردة : فإن ذلك ليس دائما ولكن إذا اتفق أن انفعل الأفيون من الحرارة الغريزية التى للإنسان .

فبيِّنٌ (٨) من هذا كله أن البرهان إنما يكون برهانا تاما إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التى بالذات وبالفعل .

والحد التام هو الذى يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية ، فيوردها بتمامها لا يخلى منها شيئا إن كانت ذاتية . فإنه (٩) قد قلنا فيما سلف (٩) إن الغرض فى التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للحدود (١٠) فى المعاكسة، بل والمساوية له فى المعنى حتى لا يكون شيء من المعانى [١١٧ ا] الذاتية للحدود إلا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه . فإن أخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فما (١١) دل على ماهيته ، لأن ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض (١٢) ذاتياته ، بل (١٣) هو باجتماع جميع معانيه الذاتية (١٣) فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته (١٤) بالتمام . والغرض من (١٥) التحديد أن يحصل فى النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها . ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان ، كما لا يكون لشيء واحد ذاتان . فإذا كان كذلك، وكان فى المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن تؤخذ كلها فى حدِّه . إلا أن هذه العلل يجب أن تكون فى حيِّز فصوله لا فى حيز جنسه : لأن هذه العلل علل (١٦) لشيء لا محالة،

(١-١) ساقط فى س . (٢) س تقارنه . (٣) س ما .
(٤-٤) س ويكون قد بقى للطالب بالكم (لعلها باللم باللام) مكان طلب . (٥) س ويصيره .
(٦) س لذاتها . (٧) س ذاتها . (٨) م ساقطة .
(٩-٩) س فإنا قد كررنا مرارا فيما سلف . (١٠) م ٥ ب لحدود .
(١١) ما هنا نافية . (١٢) س وببعض .
(١٣-١٣) س بل هو باجتماع الذاتية مع معانيه الذاتية . (١٤) س ذات الشيء .
(١٥) س فى . (١٦) س علة .

ووجود ذلك الشيء يقتضى [1] وجودها ، و بها يتحقق و يتحصل و يتخصص . فتكون أمثال هـذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصص ، ووجود منتشر غير مخصص ، مخصصة لأمر مّا حتى تجعله محصلا . و يكون[2] ذلك الأمر مخصصا بها . فذلك الأمر جنسى والعلل[3] فصلية . كقولك صوت من طفوء النار : فالصوت جنس ، ومن طفوء النار فصل ، إن كان كل رعد هكذا .

أما أمثلة الحدود المتحدة[4] من العلل المختلفة ، فأنت[5] تَحُدُّ الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول : المساوية لأخرى فى جنب[6] خطها القائم على مستقيم . وتَحُدُّ حمى الغِبِّ بالفاعل فتقول : حمى تنوب غِبًّا لعفونة الصفراء[7] . وتحد الخاتم بالغاية فتقول : الخاتم حلقة يلبسها إصبع . وتحد الفطوسة بالموضوع فتقول : تقعير فى الأنف . و ربما[8] جمعت الجميع فى واحد فقلت : إن السيف آلة صناعية أو سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الأطراف ليقطع[9] به أعضاء الحيوان عند القتال .

فقولك الآلة والسلاح[10] جنس ، وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرِّك[11] ، وقولك من حديد فصل من الموضوع ، وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة ، وقولك ليقطع به أعضاء الحيوان فصل من الغاية .

ولقائل أن يقول : إن الحد يعرف جوهر الشيء وذاته ، فكيف تؤخذ فيه الأسباب الخارجة عنه ؟ فالجواب أنه إنما يؤخذ فى حد الشيء أسبابه : لأن جوهره متعلق بتلك الأسباب ، و إضافته إليها ذاتية له فى جوهره . و إن[12] كان من الأسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ، فلا[13] يمكن أن يُعرَف ما هذا حال جوهره أو تذكر أسبابه[14] .

---

(١) س مقتضى . (٢) م ولكون . (٣) س والعلة .

(٤) أى المؤلفة . (٥) س فإنك .

(٦) م حيث ، س جنبه . (٧) بخ حادثة من عفونة الصفرا . (٨) س وإنما .

(٩) س ليقتل . (١٠) س أو السلاح . (١١) أى العلة الفاعلة .

(١٢) س فإن . م إن . (١٣) م ، ب ولا . (١٤) أى إلى أن تذكر أسبابه .

بل يجب أن نقول الحق ونعلم أن حد الشيء من جهة ماهيته يتم بأجزاء قوامه وما ليس خارجا منه . ويتم من جهة إنيته بسائر[1] العلل حتى تُتَصَوَّر ماهيته كما هو موجود[2] ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته فى الوجود ، فيتم به وجوده ، فيقع لتلك الماهية حصول به .

فأما إذا أريد النظر إلى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود — وإن كان لا بد لها من لزوم نوع من[3] الوجود إياها — كفى فى حدها إيراد ما يقومها من حيث هى ماهية .

وليس نسبة الماهية إلى العلل المفارقة نسبتها إلى اللواحق والعوارض الخاصة والمشتركة ، فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية . وأما العلل فإن وجودها متقدم على وجود الماهية . فكثير من الأشياء تُحَدُّ — لا من حيث ذواتها، بل من حيث لها عَرَض من الأعراض ولا حِقٌ من اللواحق[4] ونسبة من النسب . فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغايةَ فلم يمكن إلا أن تذكر الغاية ، كاللبس فى حد الخاتم وفى حد الملاءة . وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحتراق ، فإنه ليس اسما لتفرق أجزاء الشيء وتسوُّدها كيف كان ، بل أن يكون عن حرارة .

ثم لقائل أن يقول : ما بال القوى لا تُحَدُّ إلا بأفعالها وهى أمور خارجة عنها وليست أسبابا لها بل هى من جملة اللواحق لها ، فهل ذلك حدٌّ أو رسم ؟

فالجواب أن ذلك قد يمكن أن يؤخذ فى شرح اسم القوى على وجه رسم ، ويمكن أن يؤخذ على وجه حدٍّ : فإنه إذا دل فى القول المعرِّف على مجرد نسبة لها إلى أمور خارجة تتبعها كيف كانت ، كان رسما . وإذا دل على أن جوهر[5] تلك القوة وذاتها أن تكون بحيث يصدر عنها فعلٌ كذا أوَّلاً ، كان حدا : لأن الحد يقتضى تعريف جوهر الشيء وذاته ، ولا ذات للقوة إلا التى من شأنها أن يصدر عنها فعلها من حيث هى كذلك . وأيضا إذا كانت القوة يصدر عنها فعلٌ أوَّلاً وبالذات مثل التمييز فى المعقولات والصناعات والأخلاق للقوة الناطقة، وأفعالٌ وأحوالٌ تتبعها لأمور تقترن بها لا لذاتها : لأن الذى عن قوة واحدة لذاتها فعلٌ واحد مثل الاستعداد

---

(١) م كسائر .   (٢) س كما هى موجودة .

(٣) س ساقطة . ومعنى الجملة وإن كان لابد للماهية أن يلزمها نوع ما من الوجود — وهو هنا الوجود العقلى لا الخارجى .

(٤) من اللواحق ساقطة فى س .   (٥) س ساقطة .

للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك : فإن نسبتها[١] إلى مثل الفعل الأول الذى على الوجه المذكور مما يدخل فى حدها ؛ ونسبتها إلى مثل الفعل الأول الذى ليس على الوجه المذكور، أو إلى مثل الفعل الثانى ، لا يدخل فى حدها بل فى رسمها .

وأيضا فإن جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها أولا ، بل على الصناعة المطلقة، فإن النسبة إليها تدخل فى الرسم . ولايمكن أن يقال إن جوهر الشىء هو بحيث يلزمه تلك الأمور ، لأن الواحد يلزمه واحد بالذات : فلهذا ليس لقائل[٢] أن يقول لنا ، فلم لا تجعلون كون الإنسان بحيث يلزمه فى جوهره قوة الضحك، فصلا له داخلا فى حده ؟ فنقول لأن هذا كذب ، فليس جوهر الإنسان وصورته الناطقه يلزمها قوة الضحك بذاتها أولاً لا بالعرض ، بل يقترن بها[٣] مزاج ما فيتبعه قوة ضحك ، وأيضا قوة بكاء ، وأيضا[٤] قوة خجل وغير ذلك . وليس الاستعداد لواحد منها أو فعله أوليًّا لذات القوة الناطقة .

واعلم أن العلل أجزاء للحد ولاتحمل على المحدود مثل النقطة فى الدائرة . والصورة منها[٥] فقد تحمل فى حال : وذلك أنها تحمل إذا أخذت مع المادة، ولا تُحمل إذا أخذت مجردة كالنطق لا الناطق[٦] .

واعلم أنه إذا كان مبدأ فاعل[٧] وموضوع وصورة فى الأمور الطبيعية والأمور الصناعية والأمور النفسانية ، كانت هناك غاية لأجلها الفعل . وليس يجب أن يكون حيث هناك مبدأ صورى فهناك مبدأ غائى[٨] على النحو الذى ينتهى إليه[٩] الحركة ، كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية . فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة ؛ بل إن[١٠] كانت هناك غاية فعلى جهة أخرى . وأما إذا كان السبب الفاعل اتفاقيا ، والسبب المادى اتفاقيا ، فلا يجب أن يكون ذلك لأجل شىء بالذات بل بالعرض : وذلك[١١] لأنها و إن تأدت إلى غاية مّا كانت مبادئ لتلك الغاية بالعرض لا بالذات ، فيكون لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض[١١] : وهذا

---

(١) فإن نسبتها ساقطة فى س . (٢) م يقال .

(٣) س منها . (٤) س ساقطة .

(٥) الضمير فى منها يعود على العلل . الصورة مجردة كالنطق ، والصورة مع المادة مثل الناطق ، والناطق يمكن حمله على المحدود — الإنسان مثلا ، ولا يمكن حمل النطق عليه .

(٦) س فاعل .

(٧) معنى هذه الجملة الأعجمية الركيكة أنه ليس من الضرورى أن يوجد مبدأ غائى دائما حيث يوجد مبدأ صورى .

(٨) م إلى . (٩) س ساقطة . (١٠) ساقط من س .

(١١-١١) ساقط من س .

هو البخت والاتفاق ، مثل[١] أن إنسانا يمشى[١] لطلب غريمه فيعثر على كنز . فالمشى[٢] ها هنا سبب[٢] من وجه لوجود الكنز ، ولكن بالعرض لا بالذات ، والعثور على الكنز غاية من وجه للمشى ، ولكن بالعرض لا بالذات . إنما الذاتية ما هى على الدوام أو الأكثر .

فينبغى أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان من الاتفاق، فلا يؤخذ فى حد ورسم ولا برهان .

و إذا كان المعلول مما قد كان ، فعلّته قد كانت . فيجب أن يؤخذ فى البرهان على أن كذا كان ، ما[٣] كان من العلل قد كان فيما مضى[٣] ؛ ولما هو فى الحال كذا ، ما كان من العلل فى الحال ؛ والذى[٤] يريد أن يكون ، ما كان من العلل يريد أن يكون . وهذه فى الأشياء التى عللها[٥] تكون عللا بالفعل . فأما إذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بَعْدُ علةً بالفعل ، فلا يمكن أن يبرهن به ، بل يستدل عليه . ولا يوضع أمثال ذلك حدودا وسطى ، بل حدودا كبرى . وكذلك فى الكائنات : مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب أن يكون الابن موجودا ؛ وليس إذا كانت النطفة موجودة ، وجب أن يكون الجنين موجودا ؛ وليس إذا كان الحائط موجودا ، وجب أن يكون السقف موجودا . بل الأمور بالعكس . فها هنا يجب أن تؤخذ — لا هى على معلولاتها — بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال : فيقال إن[٦] السقف موجود فالحائط موجود به[٦] ؛ و إن السقف قد كان، فالحائط قد كان ، و إن السقف يريد أن يكون ، فالحائط يريد أن يكون . وكذلك فى الأب والابن . و بالجملة هذا يكون فى الفاعل والمادة، فإنهما يتقدمان على المعلول فى الزمان بالذات كثيرا ، لأنهما قد يكونان علتين بالفعل ، وقد يكونان علتين بالقوة . و إذا كانتا علتين بالقوة ووضعا فى حدود وسطى ، لم يجب أن يكون المعلول حدا أكبر .

(١-١) س مثل ما يتفق أن يكون إنسان يمشى . (٢-٢) س فيكون المشى ها هنا سببا .

(٣-٣) س من العلل ما قد كان فيما مضى . والمراد فيجب أن يؤخذ فى البرهان على المعلولات الماضية العلل الماضية .

(٤) س وللذى : أى و ينبغى أن يؤخذ للمعلول الذى يريد أن يكون الخ . (٥) س علتها .

(٦-٦) م ساقطة .

ولك[١] فى هذا موضع تعجب ، وهو أن الكون[٢] كيف يتصل إذا[٣] كان يجوز أن توجد المبادئ ولا يتصل بها التوالى ؟ ثم كيف يمكن أن تتصل ومبدأ كون العلة فى آن ومبدأ كون المعلول فى آن ، والآنات لا يَحْدُث [١١٧ ب] من تألفها[٤] زمان ، ولا أيضا يمكن أن يتلو آن آنا كما تتلو وحدةٌ واحدةً ، بل بين كل آنين زمان فيه آنات بالقوة بلا نهاية ؟ فإن أريد أن يُوصَل الزمان بالكون ، وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية ، فما كانت علل ومعلولات متوالية . فواجب من هذه الأشياء التى نقبلها ها هنا قبولا ، ونبرهن عليها فى العلم الطبيعى ، ألا تكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال كون بكون ، فعسى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى ، وهو[٥] أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادئ الطبيعية بالتوالى الطبيعية بتوسيط الحركة بينهما . فإذا كان كون فى آن ، اندفع بالحركة إلى كون آخر فى آن آخر يصل ما بينهما زمان . وهذا[٦] سيتعلم فى الحقيقة فى العلوم دون المنطق[٦] .

ومما يجب أن ينظر فيه[٧] إذا وسط النوع للجنس وكان برهانٌ بعلة ، فبأى علة يكون ذلك البرهان ؟ فنقول[٨] :

إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعا للأكبر ، وهذا غير مستقيم . وذلك لأن المعلول هو النتيجة ، ثم النتيجة ليست موجودة فيه ، وذو العلة المادية موجود فى مادته . وإنما يقع هذا الغلط للاشتراك فى اسم[٩] الموضوع . ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كمالات للأجناس : فإن[١٠] طبيعة الجنس تزاد فى الطبائع لأجل النوع ، وعند النوع يستكمل الوجود ، وهذا بالقياس إلى الحد الأكبر ، أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثرا فى شىء وموجب شيئا[١١] فى موضوع ، وهو مباين الذات لما أوجبه ، ومثل هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية . وهذا بالقياس إلى النتيجة .

---

(١) س ولكن .

(٢) المراد بالكون هنا الحدوث . وموضع العجب هو كيف يمكن أن يتصل حدوث العلة بحدوث المعلول مع افتراض وجود فاصل زمنى بينهما ، وعلى افتراض أن هذا الفاصل الزمنى يتألف من آنات زمنية ، مما يقتضى أن توجد العلل ولا تتصل بها المعلولات ؟

(٣) س إن . هكذا فى المخطوطات ، ولكن يمكن أن توضع كلمة التوالى (جمع تال الذى هو مقابل المقدم) بدلها ، لأن المقدمات والتوالى هى العلل والمعلولات . (٤) س تأليفها . (٥) س وذلك هو .

(٦-٦) ساقط فى م . وهذا ما يقوله أرسطو أيضا . انظر ٩٥ ب ٦ ـ ١٠ ولعل الإشارة هنا إلى كتاب الطبيعة لأرسطو الفصل السادس . س تقرأ علوم .

(٧) بس أنه إذا . (٨) س فيظن . (٩) س الاسم .

(١٠) س فإذن . (١١) م صفة .

وكثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور[١]. مثال ذلك فى العلل المادية أن الأرض ابتلت من المطر فبخرت[٢] فحدث غيم[٣] فمطرت[٤] فابتلت من المطر. فإذن العلة الأولى لابتلالها[٥] من المطر هو ابتلالها من المطر. فإن قيل إن الأرض طين مبتلة من المطر[٥]، وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر، كان برهانا دائرا ومع دوره صادقا لا بد منه، إلا أن بين حده الأوسط والأكبر وسائط ومطالب لم: لأنه يقال لم الأرض المبتلة من المطر تبتل من المطر؟ فيجاب لأنها تبخر. ثم يسأل مرة، ولم إذا بخرت ابتلت من المطر؟ قيل لأنه يحدث من ذلك سحاب. فيسأل: ولم عند حدوث السحاب تبتل من المطر؟ فيجاب لأن السحاب يبرد و يتكاثف و ينزل قطرا. فكل واحد من هذه الأمور علة ومعلول، وأخذه[٦] حدا أوسط برهان ودليل معا. ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع: فليس الابتلال الذى كان عنه المطر هو الابتلال الذى كان عن ذلك المطر. فأما[٧] نوع الابتلال فواحد. وكذلك ليس البخار الذى كان عن[٨] السحاب هو البخار الذى كان عنه السحاب.

وعلى هذا القياس فإذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دائرا، و إذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا والبرهان ها هنا ليس على النوع، بل على شىء متعين من النوع. فإذن ليس الذى[٩] يبيَّن به هو بعينه الذى يبيِّن. فليس هناك عند التحقيق دور و إن أوهم دورا.

هــــذا وقد قلنا إن البرهان إما لأمور ضرورية و إما لأمور أكثرية. فالأمور الضرورية لا يلتبس من حالها أن الواجب فى براهينها أن توسط العلة[١٠] الضرورية[١١]. فأما الأمر الأكثرى فالحد الأوسط فى برهانه يكون علة أكثرية: مثل أن كل ذكر من الناس ففى الأكثر يغلظ ما يتحلل عنه و يكثف[١٢] جلدة ذقنه، وكل من يكون كذلك فإنه ينبت له على الأكثر لحية. فقد أعطى هذا البرهان علة لوجود الأمر، ولكن أكثرية، لأن وجود الأمر أكثرى.

---

(١) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية ك ٢ ف ١٢ الجزء الأخير.

(٢) أى الأرض. ومعنى بخرت ارتفع بخارها كما تقول بخرت القدر.

(٣) س الغيم.

(٤) تقول مطرت السماء وأمطرت كما تقول نبت البقل وأنبت والأول أفصح.

(٥-٥) ساقط فى س.

(٦) م واحدة.

(٧) س وأما.

(٨) م ساقطة.

(٩) س ساقطة.

(١٠) س العلل.

(١١) م ساقطة.

(١٢) س و يتكشف.

الفصل الســادس[1]

فى الإشارة إلى أن[2] اكتساب الحد هو بطريق التركيب

* نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر العلل لأمر [3] بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يستخرج [4] منه الحد. وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه. ولا القسمة تكسب [5] الحد. فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد.

نقول إنا نعمد إلى الذوات والأمور التى لا تنقسم[6] من جملة المحدود — سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا — فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها، التى هى أعم منها وليس تخرج من جنسها الأول[7]، مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف[8] وسائر ذلك، أو الجنس الأقرب مثلا[9] جنس يكون كالعدد للفرد. فنأخذ من جميع ذلك [10] ما هو داخل فى ماهيتها ونجمعها جمعا حتى يحصل منها شىء مساو للمحدود فى الانعكاس، وإن كان كل واحد أكبر منه فى العموم، ومساو أيضا للمحدود فى المعنى حتى لا يبقى شىء من المقومات ليست مضمنة فيه.

فإن أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوز منه إلى تحديد الجنس، أخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضرورى مقول على الكل، وأولى معا. وإن أردنا أن نتجاوزه إلى تحديد الجنس، لم نقتصر على المحمولات الكلية الأولية، بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ماهو أولى له[11] وما ليس أوليا له.

---

(١) م 6 ب ساقطة. (٢) س ساقطة.

(٣) س لا من. (٤) س يلزم 6 م يلوح. (٥) م تكتسب.

(٦) يريد بها الأفراد.

(٧) أى الصفات الكلية المحمولة على الشىء المعرف وعلى غيره، بشرط ألا تكون أعم من الجنس الأول للمعرف — وهو الجنس الأعلى — أو من جنسه الأقرب كما سيبينه فيما بعد. والضمير فى قوله المحمولة عليها، وقوله ليس تخرج عن جنسها عائد على الذوات.

(٨) م 6 ب والكيف. (٩) س + للفرد.

(١٠) س هذا (١١) س به

فإذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس . فإنا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به ، بقى[١] حد الجنس. مثاله : إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ "الموجود[٢]" لأنه خارج عن جنسها — وهو العدد — بل نأخذ ما يلائم جنسها . فإن كنا نريد أن نحدها وحدها ، أخذنا فى الحد كل ما هو أولى من الذاتيات .وقد علمت أن الأولية لا توجب الخصوص: فإن الجنس والفصل أولى للنوع[٣] : فنأخذ " العدد " لأن[٤] الثلاثية عدد،ونأخذ " الفرد " لأن الثلاثية فرد ، ونأخذ " الأول "[٥] . و"الأول" له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا : أحدهما أن يكون العدد غير مركب من عددين ألبتة ، والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد[٦] . فخمسة " أول " من جهة أنه لا يعده عدد ، وليس "أولا" من جهة أنه لم يتركب من عددين: وذلك لأنه مركب من ثلاثة واثنين[٧] . وأما الثلاثة "فأول" من الجهتين جميعا [٨] . فالعدد محمول أول عليه [٩] وعلى غيره ، و" الفرد " محمول أول عليه وعلى خمسة وسبعة . و" الأول " محمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان . ولا يوجد محمول مقوم لماهيته " أول " يحمل عليه إلا هـذه . فتكون جملتها مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا : أعنى فى المعاكسة وفى الماهية معا .

ويجب ألا يناقش فى الأمثلة،ولا يقال لنا إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد ، الذاتية لها ، فإن المناقشة فى الأمثلة لا فائدة فيها .

---

(١) ص قد بقى .

(٢) أى جنس الموجود الذى هو أعم الأجناس كلها .

(٣) م النوع بدون اللام .

(٤) م فإن .

(٥) الموضوع الذى يذكره أرسطو ويتكلم عن صفـاته هو الثلاث Triad فاستعمال كلمة الثُّلاثية له خطأ . وصفات الثلاث هى أنه عدد وأنه فرد (مقابل زوج) وأنه أول Prime بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(٦) أى لا ينقسم بعدد كما تنقسم العشرة بالاثنين .

(٧) أى أن الخمسة عدد " أول " بالمعنى الأول فقط ، لا من جهة عدم التركيب .

(٨) لا يقال إن الثلاثة ليست أول لأنها مركبة من اثنين وواحد ، فإنهم لا يعتبرون الواحد عددا .

(٩) أى على الثالوث الذى سماه الثلاثية .

ونعود من رأس فنقول إن مساواة هذا القول[١] للثلاثية أمر ظاهر : إذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه ، وهو آخر ما ينقسم المحمول عليها [٢] ، فيتأدى إلى جوهره .

ثم يجب أن يفهم من الجنس ها هنا أمران : هما المحمول العام المأخوذ فى ماهية الشيء ، والموضوع المأخوذ فى ماهيته معا . فإذا أريد أن يحد الجنس الذى هو المحمول ، فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات النوعية ، لا ما هو أولية [٣] له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين فى حد الجنس ، فإن الفصل أخص من الجنس ، والجنس نفسه لا يكون داخلا فى حد نفسه ، بل إنما يدخلان فى حد ما ليس جنسا وفصلا . وهذا مثل أن نكون قد حددنا الإنسان فنأخذ[٤] فى حده الحيوان الناطق . فإن من هذه السبيل لا يصار إلى تحديد الجنس : لأنك إذا حذفت الخواص لحد نوع نوع ، بقى اسم الجنس : مثلا إذا حذفت الناطق من هذا الحد ، وغير الناطق من حد ما ليس بإنسان من الحيوان ، بقى الحيوان . فحينئذ يكون الباقى اسم الجنس ، واسم الجنس ليس بحد له . فيجب أن تطلب جميع المحمولات التى تحمل عليه داخلة فى ماهيته ، كانت أولية أو غير أولية له . فحينئذ يخرج لك حد النوع[٥] وحد جنسه معا بسهولة[٦] . وأما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا فى التعليم الأول أن يؤخذ[٧] الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحنى وخط الزاوية ، مثلا القائمة . فإن اتصال كل خط بخط إما على الاستقامة وإما على الانحناء والاستدارة وإما على زاوية . فيكون الخط المستقيم يوجد[٧] له أنه طول بلا عرض ، والنقط التى تفرض فيه تقع بين نقطتى طرفيه على محاذاتها كلها إياهما . والقوس طول بلا عرض ، ويمكن أن توجد[٧] فيه نقطةٌ كل الخطوط المستقيمة التى تخرج إليها منه تكون متساوية . والمتحدب على زاوية طولٌ بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها[٨] جزآه ، فإذا حذف خاصة كل واحدة من هذه بقى ما بقى [٩] مشتركا وكان حدا للجنس — وهو أنه طول بلا عرض[١٠] .

---

(١) أى هذا التعريف أو الحد : أى أن الثالوث (الثلاثية) = العدد الفرد الأول .

(٢) س إليه عليها . والهاء فى عليها عائد على الثلاثية ، والمعنى وهذا فى نهاية التحليل هو مجموع الصفات التى ينقسم إليها التعريف المحمول على الثلاثية .

(٣) كان الأولى أن يقول ما هو أولى ، أو ما هى أولية . (٤) س ، ب فأخذنا ، رأخذنا .

(٥) ب للنوع . (٦) س بالسهولة . قارن أنا لوطيقا الثانية ٩٦ ب ، ١٥ — ٢٠ (٧) س يؤخذ .

(٨) س عليه . (٩) س تبقى . (١٠) م ، ب + ثم قيل عرض .

ثم قيل فارجع[1] إلى المقولة التى تقال عليه وانظر فى لوازمه الخاصة[2] بتلك المقولة أولا ، فإن لوازم المركبات تستنبط [١١٨ ا] من لوازم البسائط . فأما بعض المفسرين فيقول إن معناه إن كان الشئ كالخط قات كَمٌّ طول بلا عرض ، و إن كان كيفا كاللون قات كيفٌ يخرق[3] المشف بما هو مشف بالفعل. وكذلك ثم إن المترجم يقول: إن معنى هذا أنك تقول فى لغة العرب طولٌ ما[4] بلا عرض، وفى لغة اليونانيين لايستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار إلا فى الجوهر. وأما فى الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة "ما" اسم المقولة العالية. فإذا أرادوا أن يقولوا[5] سطح ما ، قالوا كم سطح ، أو لون ما قالوا كيف لون . وهؤلاء غير منازَعين فى هذا الباب لأنهم أرباب تلك اللغة . و إن كان لقائل أن يقول ما الحاجة فى تحديد الخط بعد أن بان أنه طول بلا عرض، إلى أن يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج أن يراجع الجنس؟ . ومع ذلك فما الحاجة إلى ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط للمركب إن كان الغرض ما يقوله ذلك القائل. ؟ بل عسى أن يكون معنى[6] كلام المعلم الأول هو أنه يجب أن تؤخذ الفصول كلها الداخلة فى الجنس الأعلى إلى المحدود، وترتب[7] حتى يمكن أن تحذف خواص الأنواع القسيمة[8] فيه، فيبقى حد جنس، ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه[9] تحت جنس فوقهما ، و يحذف غير[10] المشترك بينهما و يؤخذ مايبقى حدا لما فوقه. وكذلك حتى[11] ينتهى إلى أعلى الأجناس الذى ليس له بالحقيقة حد. و يكون معنى هذه اللوازم هى الفصول المقسِّمة لما فوق الذى يلزمه بالتقابل ، أو بالفصول العالية التى للأجناس العالية ، فإنه سيشير إلى هذا المعنى بعد ، و يذكر أن للقسمة معونة فى هذا الباب. و يمكن أن يكون عنى باللوازم العوارض[12] الذاتية، وأشار بهذا[13] إلى أن الحد كيف يتوصل به إلى البرهان، وأن ذلك بأن يطلب لوازم أجزائه حتى الأجناس العالية . و يجب إذا أريد تركيب الحدود من الأنواع إلى الأجناس أن يؤخذ من المحمولات المقومة للشئ ما ليس بعضه مضمنا فى بعض مقوما له ، و إن كان ملازما. فإن وجد شئ يتضمن أشياء منها ، حذف أو عزل إلى وقت الحاجة إليه . مثاله إذا أخذ الانسان أو الفرس على أنه

---

(١) س وارجع .
(٢) م ى ب الخاصية .
(٣) س مخرق .
(٤) م ما ساقطه .
(٥) س يقال وهو أدق .
(٦) س من .
(٧) س وتترتب .
(٨) أى التى ينقسم إليها الجنس .
(٩) س يقاسمه .
(١٠) س ساقطة .
(١١) س ساقطة .
(١٢) س ساقطة .
(١٣) س بها .

أول نوع ، ابتدئ منـــه تركيب الحد[1] ، وأخذ له الناطق أو الصهال[2] والحساس والمتحرك بالإرادة والحيوان والمتغذى والنامى والمولد وذو النفس والطويل والعريض[3] والعميق والجسم والجوهر . فيحذف من جملة هـذه " الحيوان " أولا لأن الحساس والمتحرك بالإرادة مضمنان فى الحيوان . وكذلك جميع تلك العالية[4] مضمن فيـــه . ويحذف الجسم أيضا لأن الطويل والعريض والعميق مضمن فيه . ثم يجمع على الترتيب فتقول : إن الإنسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالإرادة ناطق[5] . وتأخذ فى حد الفرس "الصهال" بدل " الناطق " ، فتجد الناطق والصاهل خاصين بالنوعين [6] ، وما وراء ذلك مشتركا [7] ، فتطلب اسما مفردا لجملة المشترك . فإن وجد — كما يوجد الحيوان هاهنا — فقد كفى أن يذكر هو مع الفصل فى حد اسم النوع : فيقال إن الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل. وإن لم يوجد للجملة المشتركة [8] اسم طلب لما هو أعلى من ذلك وأعم . فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم — وهو " الجسم " . فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق: فقد تم حد الإنسان . وعلى هذا القياس للفرس .

فإن أريد أن ينتقل إلى حد الجنس فيجب أن تترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك للأنواع مفصلا ، فهو حد الجنس . وعلى ذلك الوجه يجب أن تطلب حدود الأجناس الأخرى القسيمة للجنس المحدود ، فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ، ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم إلى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس . وكذلك إلى أعلى الأجناس .

وإنما طلبنا ذلك القانون الموجب لإسقاط المتضمنات لغيرها، وحفظها مع ذلك إلى وقت آخر، لأنا إن أخذنا مثل الحيوان وضممنا إليه فصل الإنسان وفصل الفرس، وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ، ثم حذفنا الفصلين، لم يمكنا أن نحد الحيوان بما بقى لأنه لم يبق إلا اسم الحيوان فقط . وأيضا إن أخذنا الحيوان والحساس معا فقـد أخذنا الحساس فى الحد مرتين : مرة

---

(١) س ابتدئ منه تركيب الحدود ابتدىء منه تركيب الحد . (٢) س السهال بالسين .

(٣) س والعرض . (٤) أى الأجناس العالية . (٥) س ناطقة .

(٦) م ، ب ساقطة . (٧) س ، م مشترك . (٨) س المشترك فيها .

مصرحا ومرة مضمرا . فلذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات . وأيضا[١] إذا لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان أو مثل لفظ ا. سم مرة أخرى بعد حذفه ولم نعده ، بل سردنا جميع المحمولات سردا ، كما قد أطلنا الحد ، والحد قد يطلب فيه الإيجاز .

فقد بان الغرض فى الحاجة إلى أخذ هذه المعانى كلها وحذف المتضمن لغيره[٢] منها وعزله ، وفى رده مرة أخرى . فإذا فعلت هذا فقد تركب[٣] الحد .

ولا يجب أن يظن بالمعلم الأول أنه يقتصر فى اكتساب الحد على طريق أخذ من أسفل ، لا قيط[٤] لما يتفق من الأوصاف كيف كان ، كأنه لا يرى إلا طريقة تركيب فقط . بل يضيف إلى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الأولية والأولية للأولية . وذلك أيضا مما يفتقر فيه إلى القسمة أحيانا ومراعاة التركيب[٥] . وليس لغير ما فعله ، على الوجه الذى فعله ، وجه .

---

(١) س ساقطة .

(٢) فى المخطوطات الثلاثة لعدة (أى عدد) منها وهى قراءة مقبولة ولكنى رجحت أنها تحريف لكلمة لغيره .

(٣) م ، ب تركت بالتاء .   (٤) م فقط ، ولكن المراد لا قط أى آخذ .

(٥) س الترتيب .

الفصل السابع[1]

فى أن طريقة القسمة نافعة أيضا فى التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع فى تضليل الاسم المشترك

نقول[2] إن القسمة وإن كانت[3] لا تقيس على الحد[4] فهى نافعة فى الحد : وذلك لأن القسمة وإن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد اقتضابا لا لزوما ، فهى نافعة فى التحديد من وجوه ثلاثة : أحدها أن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص ، ويستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فيجعل[5] الأعم أولا والأخص ثانيا . فيقال مثلا فى تحديد الإنسان حيوان ذو رجلين إنس[6] ، لا ذو رجلين حيوان إنس[6] ، فإن بين الأمرين فرقا ، لأن قولك ذو رجلين حيوان إنس إذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان . فإذا قيل فيه الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب .

وأما إذا قيل حيوان أولا ولم يقل بعد ذو الرجلين ، لا بالفعل ولا بالقوة التى يقال بها المضمنات ،[7] فإذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خللا[8] .

والثانى أن القسمة تدلك على أن تقرن[9] كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته ، فيجرى ترتيب الفصول على التوالى حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شئ فى الوسط . فإذا أريد أن يركب الحد من الأنواع إلى الأجناس لم يُطْفَر من نوع إلى جنس أبعد ، بل الجنس الذى يليه .

(١) م ، ب ساقطة . (٢) س ونقول .

(٣) م ، ب كان .

(٤) مراده لا يستدل بها على الحد . أما أن القسمة ليست طريقة من طرق البرهان على الحد فقد عالجه أرسطو فى التحليلات الأولى ، الفصل ٣١ حيث أوضح أن Diaipesis ليست استدلالا .

(٥) س فيحصل .

(٦) م تقرأ إيس بالياء ، م ، ب تقرآن لا ذو رجلين حيوان إس .

(٧) س المتضمنات . (٨) س خلل باعتبار كان تامة . (٩) س تقرير .

والثالث أنها إذا وفت[1] على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شىء من الداخلات فى ماهية الشىء إلا وقد ضمن[2] فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولا، وأعطيناها بتمامها ولو عرضا . فإنه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الآخر مثل الجسم ذى النفس : إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة مرة، وإلى الحساس وغير الحساس مرة . فيجب أن يراعى هذا فى القسمة عرضا كما روعى طولا لئلا يفوت فصل من فصول ما[3] ينقسم إلى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية . والمتداخلة مثل المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق . والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس ، والمتحرك بالإرادة وغير المتحرك بها .

والقانون فى مراعاة الوجه الثانى والثالث حتى يحصل منه منفعة ، أن[4] تكون القسمة بالذاتيات المقومات للأنواع ، وأن تكون القسمة قسمة أولية للجنس ؛ وهو فى [5] القسمة التى للجنس من طريق ما هو جنس . مثلا إنما يجب أن يقسم الحيوان أولا إلى الطائر والسابح والزاحف والماشى ، ثم يقسم الماشى إلى ذى رجلين [6] وكثير الأرجل ، والطائر إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح . فإن أخل بهذا وقسم الحيوان أولا إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح، فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر. وكذلك إن قسم الحيوان إلى كثير الأرجل وذى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان، بل من جهة ما هو ماش .

فيجب أن ينظر أولا أن الجنس هل يحتاج إلى أن تصير له طبيعة زائدة على طبيعته الجنسية [١١٨ ب] حتى يقبل هذه القسمة ؟ أو لا يحتاج ، بل وهذه[7] القسمة له أولا ، فتقدم القسمة التى تكون أولا وتؤخر القسمة التى ليست أولا . فإذا قسمتَ قسمة أولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة أولية أخرى ، وكذلك إلى أن تنتهى إلى ما لا ينقسم إلا بالعدد ، ثم تقتضب أطراف القسمة محمولات للنوع وتضيفها للتركيب . فإذا قسمت شيئا مرة قسمة أولية فيجب أن تجتهد جهدك وتنظر هل يوجد له قسمة أخرى أولية غير هذه القسمة : فإن[8] وجدت قسمت أيضا حتى تستوفى القسمة[8] طولا وعرضا فتستوفى جميع المحمولات . ويجب أن تكون الفصول المقِّسمة [9] ذاتية . وقد بينا كيفية ذلك فى الفن الأول .

---

(١) س وفيت . (٢) م تضمن . (٣) م ساقطة .

(٤) س وهو أن الخ . (٥) فى ساقطه فى س . (٦) س الرجلين .

(٧) س إلى هذه بدلا من بل وهذه .

(٨) ساقط فى م . (٩) م المنقسمة وهو خطأ .

ثم قيل فى التعليم الأول : لا المقسم يضطر فى تقسيمه ولا الحاد (١) فى تحديده إلى أن يعلم كل شىء على ما ظن بعضهم(٢) إذ قال : إذا قسم المقسم قسمة تامة وجب أن يضع الأنواع الأخيرة كلها بالفعل . و إذا حد المحدد حدا تاما وجب أن يذكر (٣) كل فصل للحدود مع كل واحد من الأشياء بالفعل . و إذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل إلى الحد . و إن ما لا يخالف الشىء فهو هو بعينه ؛ وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف و إن وافق فى النوع ، كسقراط(٤) لأفلاطون بل سقراط للإنسان(٤) . والمخالفات الشخصية هى بلا نهاية ، و يحتاج كل إلى فصل عن كل . و يشبه (٥) أيضا أن تكون المخالفات النوعية عنده كذلك ؛ وكذلك الصنفية ، فيحتاج أن يعرف فرق الشىء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع ، وأن تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها (٦) .

فأجيب بأن هذا باطل :

أما أولا فلأنه ليس كل مباينة توجب أن يكون الشئ مخالفا لآخر بالذات والحد : فإن الفصول العرضية لا توجب خلافا فى الجوهر والحد . والأشياء المتفقة فى النوع الذى له الحد تختلف بالعرضيات . ولا يبالى حينما يحد النوع بذلك(٧) الاختلاف فى العرض . ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذى يحد .

وأما ثانيا فإنا إذا أخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق، ونظرنا المحدود أنه فى أى الطرفين يقع منهما ، فوقع مثلا فى الناطق ، فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الأنواع التى تحت غير الناطق فى أنها غير ناطقة . ولا نحتاج أن نفصله عن الثور وحده والفرس

---

(١) س المحدود وهو خطأ .

(٢) النص الأرسطى أدق وهو أن التحديد والتقسيم (أى كليهما) لا يستلزمان معرفة الوجود بأسره . أنظر ٩٧ أ ٥ — ١٠

(٣) أن يكون قد ذكر .

(٤-٤) نسخ الناسخ هذه الجملة خطأ فقال " كسقوط الأفلاطون بل بقرات للانسان " والمراد كمخالفة سقراط لأفلاطون وأن وافقه فى النوع .

(٥) س وسبه : م نسبه .

(٦) إلى هنا ينتهى اعتراض من يظن أن القسمة والحد يقتضيان العلم بكل شىء .

(٧) س و بذلك . والمراد ولا يبالى عند حد النوع بالاختلاف فى العرض .

وحده والكلب وحده . ولا يكون إيقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة : فإنه ليس[١] يمكن أن يقع بينهما متوسط لأنه لا واسطة بينهما فى جنس الحيوان ، وليس يمكن أن يقع ما هو إنسان وناطق تحت غير الناطق . فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة . فإذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم نحتج أن نطلب فصلا له عن كل واحد من الأنواع .

ويجب أن يراعى فى اختيار القسمة النافعة فى التحديد أغراض ثلاثة :

أحدها أن يتحرى أن تكون القسمة داخلة فى الماهية — أعنى أن تكون بفصول ذاتية للأنواع . ويجوز [٢] أن يستعان فى هذا الباب بالمواضع المذكورة فى كتاب الحجج الجدلية [٣] حيث نذكر مواضع هل الشئ جنس أو فصل أو ليس ، ويؤخذ[٤] من ذلك ما كان ليس مبينا على المشهورات الساذجة . ويستعان أيضا بالمواضع التى تدل على أن الشئ عرض غير مقوم لماهية الشئ ليتحرز عن أن تكون القسمة بفصول عرضية .

والغرض الثانى أن يستفاد من القسمة الترتيب : فما هو فى ترتيب القسمة أول ، فيجعل [٥] فى ترتيب الحد أولا : فيجعل الأعم أولا والأخص ثانيا . فإن تساوى فصلان فى العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وأخر ما هو أشبه بالغاية . وإن [٦] لم يختلفا فى هذا فلك أن تقدم أيهما شئت وتؤخر أيهما شئت .

والثالث أن لا تزال تقسم حتى تبلغ الشئ المحدود إن كان نوعا متوسطا ، أو تنتهى إلى آخر القسمة التى بالذاتيات التى[٧] ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة .

ثم قيل إنك[٨] إذا أحضرت بالقسمة أو بأى وجه كان ، جميع المحمولات الداخلة فى ما هو ، فميز المشتركات منها المتشابهة فى أنواع كثيرة ، وميز الخواص بنوع نوع [٩] لتحد الجنس ،

---

(١) ليس ساقطة من م و ب .

(٢) س ويجب .

(٣) عالج أرسطو هذا الموضوع فى كتاب الجدل (طوبيقا) فى الجزئين الثانى والرابع .

(٤) س ويوجد . (٥) نجعله . (٦) س فإن .

(٧) بالذاتيات التى ساقطه من م . (٨) س إذا إذا . (٩) م ساقطه .

فرتبه [١] أولا ثم أردفه بالفصول . فإن وقع فى يدك شئ مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التى لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك ، فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شئ من المعنى مشتركا ، فاعلم أن الاسم مشترك وأن[٢] تلك الأشياء ليست متجانسة . مثال ذلك إذا أردت أن تحد كبر النفس ففعلت ما يجب أن تفعل فى التركيب بأن قصدت الموصوفين من الأشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس ، فوجدت ألقبيادس الملك وأخيلوس الشجاع وآيس[٣] ، كل منهم يسمى كبير النفس ، ووجدت أيضا لوسندرس[٤] الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس ، فطلبت الأمر الموجود لواحد واحد منهم . ففى الطبقة الأولى تجد واحدا قتل نفسه أنفة من احتمال الضيم ، والآخر اعتقد [٥] حقدا لوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه ، والآخر قاتل شديدا [٦] لطلب الثأر من وقوع الضيم . وفى الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه خير عظيم فلم يعبأ به بسبب أنه كان من البخت ، والآخر ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبأ به لأن وروده عليه كان بسبب البخت [٧] . فإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الأولى وجدتهم قد[٨] يبقى لهم شئ مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم . وإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقى لهم شئ مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت . فإذن كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد ، وعلى هذه الفرقة بحد واحد ، وذلك الحد هو ما يبقى فى كل فرقة بعد حذف العوارض غير الذاتية لكبر النفس التى تخص . وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة ، لم يبق شئ [٩] مشترك . فقد علمت أن كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحدا ، بل اسما فقط . ولم[١٠] يمكنك فى مثل هذه أن تمعن فى التركيب ، بل

---

(١) م ٯ ب فترتبه . (٢) م فإن .

(٣) م وانس ، س وليس ، والمراد آيس Ajax . (٤) س سيدرس .

(٥) م أعقد . (٦) الكلمتان غير منقوطتين فى المخطوطات .

(٧) ورد هذا المثال فى التحليلات الثانية — الفصل ١٣ هكذا " لو اعتبرنا القبيادس Alcipiades أو أخيليس Achilles وأجاكس Ajax من المتكبرين لحق علينا أن نبحث عن الصفة التى يشتركون فيها فنجد أنها صفة عدم احتمال الضيم . هذه الصفة هى التى دفعت القبيادس إلى الحرب وأخيلس إلى الانتقام وأجاكس إلى الانتحار . فاذا نظرنا إلى أمثلة أخرى وجدنا لسندر Lysander وسقراط Socrates وهذان يشتركان فى عدم المبالاة بالحظ خيره وشره . س تقرأ بسبب كان من البخت .

(٨) س وقد .

(٩) م شيئا . (١٠) س ولا .

ينقطع بك العمل وتجد الاستخفاف بالبخت، والامتعاض للضيم، ليسا نوعين لكبر النفس. فليس كبر النفس كليا لهما. و إنما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكلى واحد لا للتفاريق الجزئية. فإن الطبيب يحدُّ الصحة من حيث هى صحة كلية ، لا من حيث هى صحة صحة ، ويبرهن على شفاء العين، لا شفاء هذه العين وتلك العين، بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية.

واعلم أنا إذا ابتدأنا فى التحديد من الكليات لم نأمن أصعب شيء نقع فيه وأجرَّه إيانا إلى الغلط، وهو اشتراك الاسم[١] الخفى . فإذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى إلى الكليات على نحو ما مثلنا فى كبر النفس ، أمنَّا الوقوع فى اشتراك الاسم لأن تضليل اشتراك الاسم فى الكليات أكبر[٢] . وكما أن الغرض المقدم فى القياس والمصادر عليه للقياس هو أن يكون مظهرا للتصديق الخفى ، فكذلك يجب أن يكون الغرض المقدم فى الحد والمصادر عليه للحد هو أن يكون مظهرا لتصور الخفى وأن يكون فى غاية الوضوح . وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك . وقل ما يقع هذا الخلل إذا أخذت من الجزئيات الوحيدة[٣] : فإنه إذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل ، فإن أتى من جانب التشبه أمكن أن يغلط و يظن أنه معنى واحد ، وخصوصا إذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية، وهما من باب الكيفية . وأما إذا أتى من جانب الشكل واللون فنظر[٤] أى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلا[٥] يساوى زواياه زوايا شكل آخر[٥] وتتناسب أضلاعهما على التناظر ، ثم نظر أى لون شبيه بلون[٦] فكان ذلك لونا يشارك اللون الآخر فى الحاسة مشاركة يكون انفعالها منهما واحدا . و إذا حذفتَ[٦] الخاصيتين من الشبيهين لم يبق شيء مشترك ، فأمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم . وكذلك حال الحاد فى الصوت والحاد فى الشكل كالزاوية[٧] .

فبين أن الابتداء فى التحديد من الأنواع ثم تركيبها بعضها إلى بعض لظهور حد الجنس أفضل وأقرب إلى الاحتياط .

---

(١) يريد الاشتراك الخفى فى الاسم كأن يطلق اسم الشبيه بالاشتراك اللفظى على الشبيه فى الألوان والشبيه فى الأشكال كما سيأتى بيانه .

(٢) س أكثر . (٣) أى المفردة ، ولو قال الآحاد لكان أدق . (٤) س فينظر .

(٥-٥) م ، ب شكلا يساوى زوايا شكل آخر . (٦) م حذفت الخاصتين ، س حذفت الخاصتان .

(٧) أى وكذلك الحال فى كلمة الحاد فإنها تقال بالاشتراك اللفظى إذا أطلقت على الحاد من الأصوات والحاد من الأشكال (مثل الزاوية الحادة) .

الفصل الثامن [(١)]

فى الانتقاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتمام الكلام فى توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

قال: ليس يجب أن يقتصر على استنباط الأمور التى توجد فى الحدود والمقاييس من القسمة التى للكلى إلى الجزئى [١١٩ ا] بل ومن التشريح [(٢)] الذى للكل إلى الأجزاء : مثل تشريح الحيوان والنبات إلى أجزائه الأولى كالأعضاء الآلية، ثم الثانية كالأعضاء البسيطة، ثم الثالثة كالأخلاط [(٣)] وكذلك إلى آخر الأجزاء . وليس ينبغى أن يقتصر على ذلك فقط ، بل أن يتأمل إذا كثرت الأجزاء والجزئيات أنه ماالذى يلزم كل واحد ، أو كل عِدّة من المحمولات والعوارض ، وأيضا أى الأجزاء تلزم أى الجزئيات .

واعلم أنا كما استنبطنا من القسمة أن الحيوان تحت الجسم [(٤)] وتحت ذى النفس، فكذلك استنبطنا من التشريح أن الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال . وكذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من الأجزاء مثل أن كل حيوان أصلم [(٥)] يبيض ، وأن كل حيوان طائر منفصل الجناح يبيض ، ومتصل الجناح [(٦)] لايبيض ، وأن كل حيوان ذى قرن فلا أسنان على فكه الأعلى . وعلمنا أن ذلك لأن المـادة تذهب فى قرنه ، وكل حيوان ذى قرن فله كرش لأنه لايجيد المضغ، فيجب أن يكون لغذائه قبل وصوله إلى جوفه الباطن هضم ما ، وكل سمكة فلا رئة لها .

---

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) كلمة التشريح تعطى المعنى الحرفى لكلمة ἀνατομή التى يستعملها أرسطو . يقول ناشر التحليلات الثانية فى مجموعة أكسفورد : ويظهر أن المراد بها تحليل موضوع من الموضوعات بقصد استنباط خواصه — ويكون ذلك تمهيدا لعملية القسمة التى توضح الصفة الحقيقية للجنس ، وهى الصفة التى من أجلها تحمل الخواص المذكورة على الموضوع . ويعتبر Bonitz الكلمة مرادفة لكلمة القسمة διαίρεσις . والمراد بعبارة ابن سينا : يجب ألا يقتصر فى استنباط عناصر الحدود والأقيسة على تحليل الكلى إلى جزئياته ، بل يجب أن يستعان أيضا بتحليل الكل إلى أجزائه .

(٣) م كالأعضاء .

(٤) س الحساس .

(٥) أى لا أذن له وهو ذو الصماخ .

(٦) وهو الوطواط .

وأمثال هذه المستنبطات وعللها نافعة في إعطاء اللم ، وإن لم يكن كل ماذكرناه إعطاء علة، فإنه[١] إذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا أن الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ، ولكن لا لأنه ذو رجل: إذ قد لا يوجد لذى رجل آخر ، ولكن[٢] لأنه ذو قرن – إذ كل ذى قرن مثل الثور والأروى والماعز فله كرش، فإذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش؟ فقلنا لأنه[٣] له قرن، أو إن قيل لنا لم ليس له كرش؟ فقلنا لأنه ليس له قرن ، كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم ، وإن لم يكن فيه[٤] إعطاء العلة القريبة . ولكن يجب أن يتأمل أن أى معنى يلزم أى معنى[٥] بالذات حتى لايجعله لازما لما هو أخص منه أو أعم منه . وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب[٦] مثل أن الحرف[٧] للسلحفاة كالشوك للسمك والعظم للإنسان .

وقد تتحد[٨] مسائل كثيرة مسألة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة، وذلك لكون الحد الأوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وانزراقه[٩] إلى الزراقة وانجذاب الجلد في المحجمة، فإن جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء. وعند فلاطون[١٠] جذب المغناطيس والكهرباء والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فيتبعه[١١] انتقال ماهو فيه . أو[١٢] كون الحد الأوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح ، فإن المتوسط فيهما واحد بالجنس – وهو أنه انعكاس محسوس[١٣] . لكن ذلك انعكاس صوت، وهذا انعكاس لون.

وقد تختلف مسائل مشتركة في[١٤] سبب واحد فلا تكون بالحقيقة مسألة[١٤] واحدة لأن نسبتها إلى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة، بل هي لهذا أقرب، ولذلك أبعد[١٥] . ولكن في الجملة تكون

---

(١) م فله : س فأنا . (٢) س ولكنه .

(٣) س لأن . (٤) س في . (٥) يلزم أى معنى ساقط في ب .

(٦) الكلمة التي يستعملها أرسطو هي التمثيل Analogy .

(٧) هكذا في م ، ب أما س فتذكر الحرف . ولعله يقصد بحرف السلحفاة ظهرها إذ الحرف من كل شيء طرفه وحده . ويلاحظ أنه وردت كلمة « صدفة » في الترجمة العربية لهذا الجزء (أنظر نشرة بدوى ص ٤٥٣) فليس ببعيد أن تكون هي الأصل وأن النساخ حرفوها .

(٨) س بدون نقط . م تتخذ . (٩) س انزراقها من . (١٠) س أفلاطن .

(١١) س فيتبعها .

(١٢) هذا سبب آخر في وحدة المسائل من أجل وحدة علتها وليست له صلة بكلامه عن أفلاطون .

(١٣) س لمحسوس . (١٤–١٤) ساقط في م .

(١٥) الظاهر أنه يقصد بل بعض هذه المسائل أقرب إلى الوسط (العلة) وبعضها أبعد .

الأوساط مرتبة[١] بعضها تحت بعض ، مثلا إذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق أشدسيلانا؟ فيقال[٢] لأن الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء[٣]. فقد تمت مسألة . ثم تسأل مسألة أخرى : ولم صار الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء ؟ فيقال لأن القمر ينقص ضوؤه الذى يلينا فيعدم التسخن[٤] الكائن منه . ولو سئل لم يكون هذا أيضا ؟ كان الجواب لأن الشمس — وهوالذى يفيده الضوء — صارت محاذية لجانبه الأعلى الذى لا يلينا[٥] .

فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع[٦] ، إلا أنها مختلفة فى القرب والبعد ، فليست مسألة واحدة .

قيل : ويمكن أن يسأل سائل فيقول : إذا كان من الحدود الوسطى التى توضع عللا للكبريات مايساويها مثل توسط الأرض بين القمر والشمس لكسوف القمر ، ومثل كون الورق[٧] عريضا لانتثاره ، فإنه سبب مساو للانتثار وإن كان بعيدا ، والقريب هو سرعة انقشاش[٨] الرطوبة الماسكة ، وهو أيضا مساو ، فيمكن أن يبين العلة بالمعلول أيضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا . فإنه[٩] إن شئنا قلنا إن القمر انكسف فقد توسطت الأرض بينه وبين الشمس ، وإن شيئا قلنا إن القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فقد انكسف . وأيضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها ، وهذه الشجرة انتثر ورقها فهى عريضة الورق . وهذا دور ظاهر. فيقال فى جوابه إن هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا .

أما أن البيان ليس فيهما دورا فذلك أنه لا يخلو إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور — ولا كلام لنا فى مثله . وإن سبق التوسط إلى الذهن فعرف بحساب ثم أثبت بتوسيطه الكسوف، لم يكن دورا إلا أن يحاول إثبات التوسط من الكسوف الذى ثبت من

---

(١) ب ، م قريبة . (٢) س فقال

(٣) السبب الذى يذكره أرسطو هو « لأن الأنواء تكون أكثر فى نهاية الشهر » .

(٤) س التسخين . (٥) م ، ب لا يكتسب . ب خ لا يلينا .

(٦) أى محاذاة الشمس لجانب الأعلى من القمر وقت المحاق .

(٧) أى ورق الشجر . والمثال الذى أورده أرسطو هو كون ورق الشجر ينتثر . أى يسقط — لأنه عريض . ومعنى عبارة ابن سينا « ومثل كون الورق عريضا علة لانتثاره » . قارن هذه الفقرة بالفصل ١٦ من المرجع السابق .

(٨) ب انفشاش بالفاء : وهو انقشاش من قولهم قش النبات أى يبس .

(٩) س فأنا .

المتوسّط[١] ، فإن[٢] الكسوف مجهول[٣] . وإن سبق الكسوف إلى الحس ثم أثبت بتوسيطه التوسط[٤] ، لم يكن دورا إلا أن يحاول نظير ما ذكرناه. وأما إن كان كسوف ما يدل على توسط ما، وتوسط آخر — لا ذلك بعينه — يدل على كسوف آخر — لا ذلك الأول بعينه — فليس هناك كما علمت دور . وإنما يكون البيان فى هذه الأشياء دورا إذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط : وهو[٥] مجهول إنما يثبت بالكسوف .

وبعد هذا فإن التوسط يعطى برهان اللم للكسوف ، والكسوف يعطى قياس الإن للتوسط. ألا ترى أن التوسـط علة للكسوف فيؤخذ فى حد الكسوف[٦] ، وليس الكسوف علة للتوسط فليس يؤخذ فى حده ؟

ونقول إنا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغـاية وتارة من العنصر[٧] . مثاله أنا نبرهن على أن الإنسان يجب أن يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهى الحرارة المُفنية للرطوبة التى تتعلق بها الحياة . وتارة من جهة العلة المـادية : فإن[٨] كل مادة موضوعة للكون فهى موضوعة للفساد : وذلك لأنه إذا كان للشىء[٩] مادة ، يلزمها هيئة ما بالضرورة ، وكان أيضا هناك علة فاعلة[١٠] يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة. فواضح أن توسيط المـادة صالح[١١] لإنتاج وجود الهيئة ؛ وكذلك توسيط الفاعل؛ وكذلك توسيطهما مجتمعين. لكنه إذا وسط أيهما، كان وحده يضمن فى القوة توسيط الآخر : لأن المـادة لا تخرج إلى الفعـل إلا بفاعل ، والفاعل فى ذوات المـادة لا يفعل إلا فى مادة . فيكون التوسط التـام هو[١٢] مجموعهما جميعا[١٣] إما بالقوة وإما بالفعل ، فيكون كأن مجموع[١٣] ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة ، وإن كان فيها علل مجتمعة . مثاله أنك إذا قلت إن القمر ينكسف لتوسط الأرض ، فقد أعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنته فى القوة السببَ القابل من الكسوف — إذ المتوسط يستر قابلا للضوء — فيكون تمام التوسط اجتماع الأمرين : ستر وهو فعل الفاعل ، وقبوله وهو

---

(١) م التوسط (٢) س كان . (٣) س مجهولا . (٤) س ساقطة .

(٥) أى التوسط . ومراده « والتوسط إذا كان مجهولا إنما يثبت بالكسوف ، كما إذا كان الكسوف مجهولا إنما يثبت بالتوسط » . وقد أشار إلى هذا المعنى من قبل عندما قال « إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور »

(٦) م فيوجد بحد فى الكسوف . (٧) كلها موجودة فى س مع اختلاف فى الترتيب .

(٨) س بأن . (٩) س الشىء . (١٠) م ساقطة .

(١١) م صالحا . (١٢) س وهو . (١٣—١٣) ساقط فى م .

حال القابل ، و إن أعطيت العلة فى هيئة قبول القمر الضوء، وجعلت كرّيته[١] وهو من السبب القابل ، فلا يتم ذلك إلا أن تضيفه إلى الشمس على وضع ما ، فتكون ضمنته السبب الفاعل والقابل أيضا . وكذلك إن أعطيت الغاية فى أمر ، فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه ، و إلا لم يجب المعلول . ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة الكسوف . ولولا مكان المتأثر القابل للضوء من المفيد[٢] ، لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول . فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة .

وأما أنه يجب أن يعطى فاعل دون قابل أو دون غاية ، أو أن يعطى فاعل فقط بالفعل ، والقابل بالقوة ، أو القابل فقط[٣] والفاعل بالقوة ، وسائر الأقسام، فأمر باطل . بل يجب أن يعلم من حال إعطاء الأسباب الكثيرة حدودا[٤] وسطى أنها تكون فى قوة علة واحدة فى الحقيقة : لأن الإعطاء مالم يشر إلى مجموعهما [٥] لم يكن تاما موجبا . وقد يظن بسبب هذا الفصل[٦] أنه لا يجوز أن يوسط فى مطلوب واحد إلا سبب واحد، وليس كذلك على الإطلاق ، بل على النحو الذى بينا .

وقد يظن أيضا أن العلة يجب لا محالة أن تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه ، وهذا أيضا غير واجب إلا فى وجه واحد : و إياه قصد فى التعليم الأول[٧] : وذلك الوجه الواحد أن يكون الأوسط علة للأكبر مطلقا ، وتكون طبيعة الأكبر فى ما هيتها معلولة لطبيعة معينة[٨] ، فتكون حيث كانت تكون معلولة له : أى إذا[٩] كان المعلول علته[١٠] واحدة . وأما الوجوه الأخرى فلا يجب فيها ذلك : فإن الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من أسباب كثيرة أخص وجودا منها، مثل ريح فى سحاب أو طفوء نار فيه . والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها أسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد[١١] الهواء بنفسه ، وكذلك الحرارة[١٢] المنتشرة من القلب فى الأعضاء

---

(١) س وجعلته كرية . (٢) س المفيد للضوء . (٣) س + بالفعل .

(٤) أى اعتبارها حدودا وسطى .

(٥) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأفضل مجموعها لأنه يتحدث عن الأسباب الكثيرة .

(٦) أى فصل الأسباب ومراعاة بعضها دون بعض .

(٧) الإشارة إلى ٩٨ ب ، ٣٠ من التحليلات الثانية لأرسطو .

(٨) مثل تجمد العصارة النباتية التى هى علة فى انتثار ورق الشجر . (٩) س و إذا .

(١٠) م علة . (١١) س برد . (١٢) س ساقطه .

التى هى الحمى قد يكون لها أسباب ، إما اشتعال روح ، أو عفونة خلط ، أو اشتعال عضو . فأى هذه الأسباب جعلت حدودا وسطى أنتجت المعلول وهى[١] أخص منه .

وليس [١١٩ب] لقائل أن يقول إن سخونة الروح ليست سببا للحمى كله بل لحمى ما ، فلا تصلح أن توضع علة للقياس المنتج للحمى . و إنما ليس له ذلك لأن المحمول فى الكبرى ليس هو أيضا الحمى [٢] كله بل حمى ما . فإنا إذا قلنا « الإنسان حيوان » لم نعن أن الإنسان كل حيوان ، بل حيوان ما[٣] . ويكفى[٤] فى إثبات الحيوانية له[٥] أن يثبت [٦] أى حيوانية كانت . وليس يكفى فى سلب الحيوانية أن يسلب أى حيوانية كانت ، بل الحيوانية على الإطلاق . وكذلك فإن الأنواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه فى النوع الذى دونه والأشخاص تحته : فلا يجب أن يشترط أن العلة يجب أن تكون مساوية دائما فى البراهين ، حتى إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يكن برهانا . بل يجب أن يعلم أن الأسباب بعضها يدخل فى الحد ، وتلك مساوية لامحالة — كانت مادة أو فاعلة — وبعضها يكون أخص من طبيعة الشئ ، ور بما كانت أعم . فالأخص لايدخل فى الحد لأن طبيعة الشئ لاتتضمنه من جهة ماهو هو[٧] حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب . مثلا أن السحابية غير متوقفة فى الوجود على وجود سبب [٨] بعينه من الأسباب الخاصة . وأيضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف فى الوجود على أن توجد سخونة الروح فقط ، بل إن كان سبب آخر كانت[٩] . فإذا كانت الأسباب التى هى أخص — مع أنها أسباب ومع أنها تعطى اللم للنتيجة — ليست أسبابا [١٠] لمطلق طبيعة الحد الأكبر ، لم تدخل فى الحد. وهذه الأسباب تكون عللا للنتيجة بالذات ، وللحد [١١] الأكبر إذا كان مطلقا لامضافا إلى الأصغر — بالعرض . ونحن قد بينا قبل أن من الحدود الوسطى التى هى علل ، ماهو علة للنتيجة فقط دون الحد [١٢] الأكبر ، مثل السخونة التى فى الروح فإنها علة لوجود الحمى فى هذا البدن — لالوجود الحمى على الإطلاق . فإن وجد لهــذه العلل التى هى أخص أمر عام ، فكان ذلك علة مطابقة للشئ المعلول منعكسة عليه ، كانت هذه الخواص عللا [١٣] لذلك العام . ولا يجب

---

(١) س وهو .

(٢) س الحمى أيضا . (٣) س ساقطة . (٤) س فيكفى . (٥) س ساقطة .

(٦) س أن يكون أو يثبت . (٧) هو الثانية ساقطة فى س .

(٨) س غير متوقفة على سبب . (٩) م كان .

(١٠) ب : م أشياء . (١١) م والحد .

(١٢) س ساقطة . (١٣) م علة

أن لا يزال يوجد بينها و بين العام عام آخر فذلك محال. بل نقف عند عام هو[١] لها أول بلا توسط فتكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينهما ألبتة من العلل . مثاله : أن السحاب و إن كانت تجمع علله كلها فى شدة تكثيف الهواء العالى ، فتكون مثلا العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى ، فإن لشدة تكثيف الهواء العالى علتين [٢] البخار المتصاعد والبرد . ولايجوز أن يكون بينهما و بين شدة التكثيف سبب عام آخر ، و إن كان وقف آخر الأمر . فالبرد والبخار غير مأخوذ فى حد السحاب لذلك . والعلة المكثفة حد[٣] للهواء العالى مأخوذة فى حد السحاب . فما كان من العلل بهذه الحال — أعنى داخلة فى الحد — فهى منعكسة .

---

(١) س وهو .

(٢) فى المخطوطات الثلاثة علنا وهو خطأ .

(٣) م ، ب حدا

الفصل التاسع[١]

فى تحقيق ما أورده المعلم الأول فى معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الإيضاح

فلنرجع الآن إلى الوجه الذى يجب أن يفهم عليه كلام المعلم الأول لئلا تعرض الشكوك فنقول :

يجب أن يفهم كأنه يقول : إنه و إن كان قد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد لشيئين بتوسط سببين : مثل أن يحكم به على ج ، ه بواسطتين إحداهما ب والأخرى د ، ففى مثل ذلك لا يلزم إذا وضع المعلول الأعم موجودا أن يوضع من[٢] علله التى هى أخص أى علة كانت واتفقت ، ولا أن توضع واحدة بعينها — و إن كان لابد من أن يكون قد وجدت علة ما ، ولكن لا كل علة وكيف اتفق — بل إنما يتعين مايتعين بسبب . وقد[٣] يمكن أن يوجد ماهو بخلاف هذا ، وتكون[٤] العلة فيه لاتوجد للأشياء الكثيرة إلا بتوسط معلول واحد[٥] . وليكن المطلوب فى المسألة كليا وعلته كلية ، و يطلب لشىء كلى له العلة أولا ، و إن كان لما تحته ثانيا : مثل أن جمود الرطوبة يوجد[٦] لأشجار شتى من التين والخروع[٦] والكرم ، ولكن يوجد أولا لشىء عام لها — وهو عرض الورق — فيكون كل عريض الورق ، أو كل شجر منتثر الورق ، فإن رطوبته تجمد . و إذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية الماسكة فانتثرت . فيكون الانتثار هو[٧] الأكبر المعلول ، و جمود الرطوبة هو السبب والعلة ، وعرض الورق هو الذى له العلة أولا . وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة فى ذاته[٨] ، ولكن بحسب وجوده فى موضوع قابل هو معلول له مطلقا . وما كان

---

(١) م ب ب ساقطة . (٢) م عن (٣) س فقد (٤) س أو تسكون

(٥) س + مساو لها .

(٦-٦) هذه العبارة مملوءة بالتحريف فى م هكذا « يوجد للأشجار من البين والخروع » و يلاحظ أن فى المثال الذى ذكره أرسطو واقتبسه ابن سينا أربعة حدود (أ) الحد الأكبر وهو تساقط ورق الشجر (ب) الحد الأصغر وهو الشجر الذى يتساقط ورقه (ج) حد أوسط وهو عرض الورق فى الشجر الذى تحدث فيه هذه الظاهرة (د) حد أوسط آخر وهو تجمد العصارة النباتية . وهذا يوضح ما قاله ابن سينا فى أول الفصل وهو « وقد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد بشيئين بتوسط سببين » . و يلاحظ بهذه المناسبة أن كلمة التينة وردت خطأ « البنية » فى النص العربى الذى نشره الدكتور عبد الرحمن بدوى (أنظر ص — ٤٦٠ س ٣) .

(٧) م هو هو (٨) س لا فى ذاته

مثل هذا مما يكون يوجب حكما معلوما فى أشياء كثيرة ، ولكن ليس لها أولا ، بل لمعنى يجمعها كلها ، وهى[1] علة له لا فى وجوده فى موضوع موضوع[2] فقط، بل لوجوده مطلقا، ففى مثل هذه مايجب أن تكون العلة داخلة فى حد الحكم المساوى لها. وذلك أن العلل هاهنا يجب ألا تكون أخص من المعلول ، فإن الأخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الأكبر المعلول على الإطلاق ، بل علة لوجوده فى موضوع موضوع كما أوضحناه من قبل ، وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الأنواع ، وقد فرضنا هاهنا أن العلة ليست لموضوع موضوع بل لأمر جامع : فإذن مثل هذه العلة داخلة فى الحد ، فهى حد مبدأ برهان ، والأوسط فى مثل[3] هذا الموضع[4] هو الذى يكون منعكسا لافى كل موضع . فعلى هذا يجب أن يفهم قول المعلم الأول ، ولا يجب أن يضايق فى هذا المثال من جهة أن انقشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار ، بل بالعرض . وإنما العلة بالذات هو الثقل الطبيعى ، وإنما الانقشاش والجمود[5] للرطوبة أيهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة، فهو سبب الانفصال بالذات ، والانتثار بالعرض — بمعنى مزيل العائق .

ثم قيل : فليت شعرى هل يمكن ألا يكون لشئ واحد بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة[6] — أى فى مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة — لافى موضوع موضوع؟ ثم قيل أما[7] العلة الحقيقية الذاتية للأمر فلا يمكن، لأنها تكون حدا مبدأ برهان[8] كما أوضحنا . وأما علة القياس[9] كالعلامة والأعراض الغريبة فهو ممكن . فيمكن أن يفهم أنه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات ، لاعلة خاصية[10] بموضوع[11] موضوع . فكأنه يقول إن مثل هذه العلة تكون مساوية للعلول، حتى إن كان المعلول مشترك الاسم وأخذ شيئا واحدا ، فما يجعل علة له لايمكن أن يؤخذ شيئا واحدا إلا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا

(١) س وهو (٢) س ساقطة .

(٣) س ساقطة (٤) م الموضوع (٥) س أو الجود

(٦) الأفضل من هذا أن توضع المشكلة كما وضعها أرسطو هكذا « هل يمكن أن يكون لشىء واحد بعينه علة لا تكون واحدة بعينها فى كل حالة من حالاته ، بل تكون مختلفة ؟ » (أنظر ٩٩ أ ١ — ٥)

(٧) م إنما

(٨) س حد مبدأ . والمراد بالحد الذى هو مبدأ برهان هو الحد الأوسط ، وهو الجزء المقدم من البرهان .

(٩) ب ، م للقياس (١٠) س خاصة (١١) س لموضوع

له . وإن كان المعلول جنسا لمعلولات نوعية ، كانت العلل جنسية لعلل نوعية . وإن كان واحدا بالنسبة إلى كثير ، كانت العلة كذلك . فتجد [١] الحد الأوسط فى ذلك [٢] على طبيعة الحد الأكبر . فإنه إن كان الأكبر متواطئا ، يجب أن يكون مايوجبه ، وهو علة له بالذات ، معنى محصلا متواطئا . وإن كانت العلة ، من حيث هى [٣] علة ، معنى محققا محصلا [٤] غير مبهم ، فيجب أن يكون مايجب عنها معنى بإزائها محققا محصلا [٥] غير مبهم ، ولا معنى يدل عليه باسم واحد . وإذا كان هذا هكذا ، فإن لم يكن الأكبر محصلا ، فالأوسط ليس محصلا . فإن خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد ، والمطلوب أولا لمعنى عام لها [٦] فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة . وإذا [٧] أخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب : فإن التخصيصات الملحقة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام فى ذلك الحكم بعينه : مثل إبدال النسبة يخصص بالعدد . وهناك حد أوسط [٨] ويخصص بالمقادير [٩] ، وهناك حد أوسط آخر ، وإنما هو أولا للكم بما هو كم. والحد الأوسط هو الشئ المشترك للحدين الأوسطين المأخوذين فى العلمين المختلفين [١٠] ، وهو النحو من التزيد المجعول علة . وذلك أيضا أولا للكم ، لكنه كما عرض للحدين الأكبرين والأصغرين إن خصصا بجنس واحد ، فكذلك عرض للأوسطين أن خصصا .

وأما إن لم يكن البيان مثل بيان إبدال النسبة المأخوذ فى الهندسة على وجه ، وفى الحساب على وجه، بل مثل بيان المشابهة المأخوذة فى اللون على وجه ، وفى الشكل على وجه، فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط فى المشابهة المطلوبة فى المسألتين واحدا بوجه إلا بالاسم : لأن المشابهة

---

(١) م تجد (٢) س هذه

(٣) س هو (٤) س محقق محصل (٥) م ، ب محقق محصل (٦) م ساقطة

(٧) س وكذلك إذا (٨) م + آخر (٩) ويخصص بالمقادير ساقطة فى م .

(١٠) أى علما الحساب والهندسة . ولنضرب للنسبة المتبادلة المثال الآتى ٥ إلى ١٠ = الخط س إلى الخط ص فإننا نستطيع أن نقول إن الخط س إلى الخط ص = ٥ الى ١٠ . وعلة الحكم فى النسبة العددية مختلفة من ناحية ومتفقة من ناحية أخرى، مع علة الحكم فى النسبة الهندسية . أما أنها مختلفة فلأن الخطوط ليست أعدادا ولا الأعداد خطوطا . وأما أنها متفقة فلأنها فى كلتا الحالتين الزيادة المحدودة بين طرفى العددين والخطين . وهذا ما أشار إليه ابن سينا بقوله : « وهو النحو من التزيد المجعول علة » . وهذا التزيد المجعول علة من خصائص الكم من حيث هو كم أولا ، ثم يعرض له أن يطبق على الأعداد أو على المقادير الهندسية .

فيهما واحدة بالاسم ، ومخالفة فى الحد : فإن حد المشابهة فى اللون هو اشتراك[١] فى حسٍّ[٢] ، وفى الشكل[٣] تساوى الزوايا وتناسب الأضلاع .

ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق فى النسبة، لكان الحد الأوسط كذلك : كما يوجد فى المسائل التى مطلوباتها أشياء نسبية مشككة مثل [١٢٠ ا] الصحى والطبى والقوة وغير ذلك .

فقد بان من هذا حال نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأكبر فى مثل هذا الباب . وأما نسبته إلى الحد الأصغر فإنه إنما يكون منعكسا عليه إذا أُخذ ما الحد الأوسط والعلة له[٤] أولا — مثل عرض الورق — يُجْعَل هو الحد الأصغر فقيل : كل شجر عريض الورق. فأما إن أخذ ما هو له ثانيا، بجعل حدا أصغر مثل شيء من الأنواع تحت الحد الأصغر الأول، لم[٥] يجب أن ينعكس ألبتة . مثل التينة والكرم ، فإن انتثار الورق يكون عليها كليا .

ثم قيل : أعنى بالكلى الفاضل عليه الزائد . ومن قبل فإنما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللْنا عليه هناك .

ثم عاد المعلم الأول فأوضح ما ذهب إليه من المذهب فقال: إنه قد يجوز أن تكون علل كثيرة، وهى مع كثرتها أخص من المعلول، وتكون علة لشيء واحد ولكن فى موضوعات مختلفة[٦] : مثل أن علة طول العمر: أمّا فى الناس وذوات الأربع فعظم[٧] المرارة، وأما فى الطير فيبس المزاج أو شيء آخر . وأما لشيء واحد فى شيء واحد فلا يجوز أن تكون علل مختلفة ، أى العلل التى تعطى بالتمام على نحو ما قلنا فى الصدر[٨] .

---

(١) س اشتراكه .

(٢) س جنس وهو خطأ . وقد وردت خطأ أيضا فى الترجمة العربية التى نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوى حيث قرأ « فبأى يكون الجنس واحدا » : وهى « فبأن يكون الحس واحدا » (أنظر بدوى ص ٤٥٩ س ٦) والكلام فى علة قولنا بوجود تشابه بين لونين .

(٣) + هو (٤) يريد ما الحد الأوسط له — أو ما العلة له . والمراد فى الحالتين الحد الأصغر .

(٥) س ما .

(٦) يريد أنها موضوعات ليست واحدة بالنوع

(٧) هكذا فى المخطوطات الثلاثة ولعلها تحريف لكلمة « عدم » لأنها هى التى يذكرها أرسطو .

(٨) م الصورة .

ولسائل أن يسأل أنه إذا انعكس على الموضوع علة المحمول ، ثم كان للمحمول علة أعم منها لا تنعكس على الموضوع : مثلا إن هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف الهواء[١] ، وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف الهواء[١] : وفى أحدهما علة تكاثف[٢] الهواء هو البرد، وفى الآخر تكاثف البخار : فأيهما هو العلة الخاصية بالسحاب الأول[٣] ، وأيهما هو العلة الخاصية بالسحاب الثانى[٣] ؟ فالجواب أن الخاص بالأول هو الأقرب إليه : أعنى البرد[٤] ؛ وبالثانى الأقرب إليه وهو البخار . والخاص بالسحاب المطلق هو الأقرب إليه وهو تكثيف الهواء .

و بالجملة فإن العلل للموضوعات الخاصية هى العلل الخاصية . والعلة للموضوع العام هى العلة العامة . وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام فى العلل .

وأيضا إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة لبعض، فالعلة للأصغر هو الأقرب إليه منها، لأنه[٥] علة لوجود العلة الثانية لها التى هى أقرب من المحمول. والعلة للأكبر هى الأقرب من الأكبر . فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده ، بأن[٦] الأول هو علة للنتيجة[٧] : فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة . والثانى هو علة الأكبر وحده . ولست أعنى بعلة النتيجة فى هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها فى نفسها .

(١-١) ب ، س هواء . (٢) س تكثيف . (٣-٣) ساقط فى م . (٤) م بالبرد .
(٥) م لأنه منها لأنه علة الخ س لأنها علة الخ . (٦) س فأن (٧) س النتيجة

الفصل العاشر[١]

فى خاتمة الكلام فى البرهان

قد[٢] بيّناً من قبل أن العلم بمبادئ[٣] البرهان يجب أن يكون آكد من العلم بنتائج البرهان . فلشاكّ أن يشك أنه هل كلاهما علم ، ولقوة[٤] واحدة ، أو أحدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة أخرى ؟ ثم لا يخلو إما أن تكون موجودة فينا كما خلقنا [٥] ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت ، فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى استكملنا ؟ وليس يجوز أن يكون عندنا علم برهانى لا نعلمه ، فكيف علم أصح من البرهان ؟ و إن كنا نعلم ثم[٦] نسينا ، متى كنا نعلم [٦]وفى أى وقت نسينا؟ وليس يجوز أن نعلمها ونحن أطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند الاستكمال. فإذن الحق أنا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولا ، ثم إنا نصيبها[٧] ونحصلها ، فكيف نحصل مجهولا بغير برهان ؟ و إن كان ببرهان ، احتجنا إلى مبادئ قبل المبادئ الأولى ، وهذا[٨] محال . فلا سبيل إلى حل هذا العويص إلا أن تكون عندنا قوة من شأنها أن تعلم أشياء ما[٩] بلا تعلم وبمعاونة أعوان تكون معونتها على جهة غير جهة المعونة فى التعليم . وتلك الأعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين فى الحيوان كله أو أكثره . فإن الحس الظاهر وإن وجد فى الحيوان كله فإن الحس الباطن الحافظ لما يؤدّيه الحس إلى النفس ربما لا يوجد[١٠] لكل حيوان ، أو إن وجد لكل حيوان فربما لم يكن فى بعضها[١١] لفعله ثبات مثل حالها فى الدود والذباب والفَراش التى[١٢] تفر من النار ثم تنسى أنها مؤذية فترجع إليها . وأما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما أخذت من الحواس مدة طويلة . والحيوانات تأخذ بقواها الدراكة شيئين : أحدهما صورة المحسوس وخلقته كخلقة الذئب الضار لها ، وخلقة المحسن لها من الناس . و إنما تأخذ هذه الصورة بالحس وتخزنها[١٣] فى الخيال[١٤] وهو[١٥] فى مقدم الدماغ . والثانى معنى المحسوس مثل

---

(١) م ، ب ساقطة (٢) س فقد (٣) س المبادئ (٤) القوة هنا معناها الملكة .
(٥) هذا التعبير الدينى لا وجود له فى أرسطو (٦-٦) ساقط فى ب ، م وموجود فى نخ ، س .
(٧) ب نقتنيها . س نقتنيها (٨) س هذا بدون الواو (٩) م أسبابا .
(١٠) س لم (١١) س بعض الحيوانات (١٢) س الذى يفراخ (١٣) م ويجربها . ب غير منقوطة
(١٤) م الحال (١٥) م ، ب وهى

منافاة الذئب وموافقة المحسن . وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس ، بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ، وتُسَمَّى وَهْمًا ، وتخزنه [١] فى قوة أخرى تسمى ذكرا [٢] ، وهى فى مؤخر الدماغ . وهذه القوة الباطنة للإنسان [٣] أقوى ؛ وخاصة قوة الذكر والحافظ [٤] والوهم . والحس [٥] والوهم يؤكدان ما يجرى [٦] فى المصورة، وفى الحافظة بالتكرير .

ثم إن القوة المقتنية للعلوم الأولى فينا تطالع [٧] هذه الأوهام الباطنة فتميز الشبيه والمخالف وتنزع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات ؛ فيحدث فيها أول شىء تصور البسائط ، ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة، وتفصل بعضها عن بعض فتلوح لها فى تلك المعانى تركيبات : فما اتفق أن كان منها ما [٨] من شأنها أن تعلمه بلا تعلم ولا [٩] وسط، علمته [١٠] وجربته ، مثل أن الكل أعظم من الجزء . وفى [١١] كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة . وقد قلنا ما معنى التجربة .

فإذن السبب فى أنا لا نعلم هذه المبادئ هو فقداننا مبدأ أيضا لها وهو التصور : فإن المبادئ الأولى وإن لم تكن لها مبادئ من جهة التصديق فلها مبادئ من جهة التصور . وأما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتخيل والوهم . فإذا اكتسبت أمكن أن يورَد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصوّر من حيث هى مركبة ومفصلة . وبعد هذا التصور نعقلها بالذات . وهذا التصور أحد مبادئها .

وكما أن الحفظ يتأكد بمحسوسات متشابهة متكررة ، كذلك التجربة تتأكد — بل تنعقد — بمحفوظات متشابهة متكررة . فيكون بهذا الوجه لنا أن نقتنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان، فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلُّم والتعليم [١٢] . ونكون إنما جهلناها [١٣] قديما لأن بسائطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا . فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها ، كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها إذا كان متصلا بالفيض الإلهى الذى لا ينفصل عنه المستعد .

---

(١) م وتجربه (٢) س ذكر
(٣) س فإنها فى الإنسان (٤) س ساقطة (٥) س فالحس (٦) س ما يخزن .
(٧) س لتطالع (٨) س ساقطة (٩) م ، ب فلا (١٠) س عنة
(١١) فى الأصل الواو ساقطة (١٢) س التعليم والتعلم (١٣) م حلناها

وأما سائر العلوم فتستفاد إما من التجربة و إما بوسط[١] إذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق . فتكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل — وهما عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والأوائل البينة بنفسها سبقها أحد السببين[٢] : وهو الأول .

وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع الصفّ فى الحرب ، فإنه إذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصده[٣] آخر ووقف معه ، ثم تلاهما ثالث واتصل الأمر بجعل واحد واحد يعود، انتظم الصف ثانيا، فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا . وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية ترتسم فى النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة إذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قذفتها[٤] . وذلك أيضا لأن الذى يحس الجزئى فقد يحس بوجه ما الكلّى ، فإن الذى يحس بسقراط فقد يحس بإنسان . وكذلك مايؤديه ؛ فإنه يؤدى إلى النفس سقراطَ و إنسانا : إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض[٥] لا إنسان صراح . ثم إن العقل يُقشّره و يميط عنه العوارض فيبقى له الإنسان المجرد الذى لا يفارق به سقراطُ أفلاطونَ . ولو أن الحس لم يكن أدرك[٦] الإنسان بوجه ما، لكان الوهم فينا وفى الحيوان لا يميز بين أشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل . ولا الحس أيضا يميز ذلك ؛ بل الوهم . و إن كان الوهم إنما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر .

وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمته إلى آخر واصطادت بهما معنى كليا آخر . وهذا المأخذ الطبيعى فى إدراك النفس للأمور الأولى ، شبيه بالمأخذ الصناعى الذى إليه يدعو المعلم الأول فى اقتناص الحدود — وهو التركيب . وهذا من دلائل شرف التركيب . قيل فلننظر أى قوة من قوى النفس هذه ؟ فإنا نقول : إن للنفس قوة علّامة بها تكتسب المجهولات بالنظر ، وقوة عاقلة ، وقوة ظانة ، وقوة مفكرة ، وقوة متوهمة . ولا يعرض [١٢٠ب] لنا فى القوى[٧] الباطنة قوة دراكة غير هذه . ثم الظانة والمتفكرة والمتوهمة لا يُعْتَد بها ، ولا حكمها صادق دائما ، حتى تتقدم على قوة العلم . ولا قوة العلم صالحة لهذا ، لأنه كما أن مبدأ البرهان ليس يكتسب

---

(١) س يتوسط (٢) س السبقين (٣) م يقصده

(٤) س صححت فى الهامش نزعها (٥) س لعوارض (٦) م إدراك

(٧) م القوة

بالبرهان ، فكذلك مبدأ العلم لاينال بقوة العلم . ولم تبق قوة تصلح لهذا إلا العقل . فهذه القوة هى قوة العقل النظرى المجبول فينا ، وهو الاستعداد الفطرى الصحيح .

وأما المبدأ لقبول[١] العلم فهو العقل بالملكة . وسيعرفان فى "كتاب النفس". وهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ ، فقويت[٢] القوى المعينة : أعنى الخيال والذكر والوهم والفكرة[٣] فتمّت آلات العقل .

واعلم أن النظر فى المواضع المُعينة فى الفن الذى فى الجدل نافع جدا فى البرهان إذا تعقبت منه المواضع البرهانية . ونحن ننتقل من هاهنا إلى ماهنالك . فإذا وُضِع موضع برهانى دلّلنا عليه[٤] .

تم[٥] البرهان من كتاب الشفا : وهو الفن الخامس ولله الحمد[٥] .

---

(٢) م القبول (٣) م فقوت (٤) هكذا فى كل المخطوطات ولعلها المفكرة

(٥) س + والله أعلم (٦ - ٦) ساقط فى س

فهرس الأعلام والكتب

فهرس الموضوعات والمصطلحات

(ج)

(ح)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ن)

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٦ - الجدل

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

حقق النص وقوّمه وقدم له

الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى

الثقافة والارشاد القومى
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٥ ﻫ — ١٩٦٥ م

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ایران ١٤٠٤ ق

الفهـــرس

الجـــــدل

المقالة الأولى

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

المقالة السادسة

المقالة السابعة

تصــدير

للدكتور ابراهيم مدكور

بدأ البحث العلمي لدى اليونان فى صورة حوار ونقاش ، إن فى شئون الكون أو فى شئون الإنسان . وفى ضوء ذلك حدد موضوعه ، ورسم منهجه ، وأقيمت مبادئه . وقد بلغ هذا الحوار أشده فى أواسط القرن الخامس قبل الميلاد على أيدى السوفسطائيين ، الذين اتخذوا منه حرفة ترمى إلى جمع المال وكسب المواقف المختلفة بالحق و بالباطل . ثم جاء سقراط فقوّم أودهم ، وردّ على مغالطاتهم ، وحوّل الحوار إلى ضرب من الجدل ، إلى ذلك "التوليد" الذى يقوم على أسئلة دقيقة محكمة تؤدى إلى تحديد المعنى وكشف الحقيقة .

ولقد سار أفلاطون على نهج أستاذه ، فسلك سبيل الحوار فى أغلب مؤلفاته . ومحاورات الشباب ، أو السقراطية ، لاتعبّر عن آراء سقراط فحسب ، بل تردد لغته وأسلوبه ، وتسجل نقاشه وجدله . وفى محاورات الكهولة والشيخوخة يستكمل الجدل الأفلاطونى أدواته ، و يصبح منهجا واضحا للبحث والدراسة . يقسم و يصنف ، ينتقل من فكرة إلى أخرى ، ومن قضية إلى قضية ، حتى يصل إلى عالم المثل والمعانى الأزلية . والجدلى الحق هو ذلك الذى ينظر إلى العلوم نظرة شاملة ، و يدرك حقائق الأشياء . وأضحت الأكاديمية معهدا لتخريج جدليين حقيقيين .

ولم يكن بد من أن يتأثر أرسطو بذلك كله ، و يأخذ بقدر من الحوار والجدل . وله فى شبابه محاورات شبيهة بالمحاورات الأفلاطونية ، وما منطقه فى جملته إلا وليد الجدل السقراطى الأفلاطونى . بيد أنه يوم أن اهتدى إلى نظرية القياس هان عليه أمر الجدل ، وعدّه مجرد مران ذهنى لا يبلغ مستوى المنهج العلمى . وكتاب

" طوبيقا " من مؤلفاته العلمية الأولى ، وباب من أبواب دراساته المنهجية ، وفيه آثار أفلاطونية واضحة . ويظهر أنه لم يكتب دفعة واحدة ، وضعت أجزاؤه الستة الوسطى أولا ، ومهدت لنظرية القياس . ثم أضيف إليها الجزءان الأول والثامن بعد كشف هذه النظرية لربطها بالجدل فى عمومه [1] .

* * *

ترجم هذا الكتاب إلى العربية غير مرة فى القرن التاسع الميلادى ، وعلى أيدى مترجمين ممتازين ، فى مقدمتهم إسحق بن حنين ويحيى بن عدى . وترجمت معه أجزاء من شروحه اليونانية ، للإسكندر الأفروديسى وأمونيوس وثامسطيوس ، ومنها مالم يصلنا فى لغته الأصلية . وما إن ترجم حتى سارع الباحثون فى العالم العربى إلى تفسيره واختصاره ، ففسر متى بن يونس ، أستاذ الفارابى ، جزءا منه ، وشرحه الفارابى نفسه ولخصه . وعنى به يحيى بن عدى ، تلميذ الفارابى ، عناية خاصة ، ووضع له تفسيرا شاملا فى نحو ألف ورقة ، ثم امتدت هذه العناية إلى ابن سينا وابن رشد .

وله أثر بيِّن فى العالم الإسلامى ، حيث كان الحوار والجدل والأخذ والرد بدرجة لا تقل عما كانت عليه فى أثينا فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . عُدّ جزءا من المنطق الأرسطى ، وأفاد منه المسلمون فى جدلهم ، وبخاصة أهل الفرق والفلاسفة والمتكلمون . وإذا كان المناطقة المتأخرون قد أهملوه نوعا ، فإنه كان مصدرا هاما لعلم إسلامى جديد هو "علم آداب البحث والمناظرة" [2] .

وقد وقف عليه ابن سينا الفن السادس من منطق "الشفاء" الذى نخرجه اليوم تحت عنوان "كتاب الجدل" وفيه ولا شك بحث شامل ودرس مستفيض ،

---

(1) Maier, Syllogistik des Aristoteles, Tübingen 1896 — 1900 t 11, p 98; cf. Ross, Aristotle, London, 1930, p 56

(2) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, p, 234.

فى لغة سهلة وأسلوب واضح ، وإن كان يجارى "طوبيقا" أرسطو إلى درجة عز معها ما امتاز به الأستاذ الرئيس من دقة التبويب. والواقع أن "طوبيقا" ليست على غرار ما عرف فى المؤلفات العلمية الأرسطية الأخرى من منهج واضح وعناية بالمبادئ والأمور الكلية ، ويحاكيه "الجدل" السينوى الذى يعوزه أحيانا أن يعنون لبعض الفصول عنوانا دقيقا محكما . وباختصـــار لا يكاد يخرج "جدل" ابن سينا عن "طوبيقا" أرسطو إلا فى بعض التفاصيل والجزئيات ، وبخاصة ما اتصل ببعض المناقشات الإسلامية ، كالخصومة حول خلق القرآن .

وأساس الاستدلال الجدلى عند ابن سينا أنه قياس يقوم على مقدمات مسلمة بوجه عام أو من المتجادلين على الأقل ، فهو أدنى رتبة من الاستـــدلال البرهانى الذى يقوم على مقدمات يقينية . وما هو إلا نحو من أنحاء القياس ، ومظهـر من مظاهر تطبيقه . والواقع أن القياس الأرسطى الصحيح لا يختلف مطلقا من ناحية صورته ، وإنما يرجع اختلافه فقط إلى مادته [١] . فإن كانت مقدماته يقينية فهو برهانى ، وإن كانت ظنية فهو جدلى ، وإن كانت مغالطة فهو سوفسـطائى ، وإن كان الظن فيها مرجوحا وأريد بها مجرد الإقناع فى الأمور الجزئية المدنية فهو خطابى ، وإن كان مبعثها الخيال فهو شعرى . تلك قسمة خماسية مقررة لدى كبار فلاسفة الإسلام ، وعلى أساسها عـــدت الخطابة والشعر جزءين من أجزاء المنطق [٢] . وأرسطو نفسه أميل إلى أن يشمل قياسه كل استدلال ، ولا يـتردد فى أن يربط الجدل والمغالطة بالبرهنة العلمية ، وهى تخضع جميعا لقوانين منطق واحد .

ويقود هذا التقسيم إلى نظرية أخرى سيكلوجية واجتماعية قال بها الفـــارابى وابن سينا وابن رشد ، وملخصها أن الناس متفاوتون فى إدراكهم ومدى تقبلهم

---

(١) ابن سينا ، كتاب الجدل ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩

(٢) Madkour, L'organon, p. 11 - 14.

للحجج والبراهين . فمنهم من اتسعت ثقافته واكتمل إدراكه ، بحيث يقوى على تفهم البرهنة اليقينية ، وهؤلاء هم الخاصة من فلاسفة وعلماء . ومنهم من ضاق علمه وقصر إدراكه ، فيقنع بالأمور المسـلمة والمشهورة ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك جماعة الجدليين من أصحاب الفرق . ومنهم من لم تتوفر له ثقافة ولا فكر ناضج، وتكفيه الأدلة الخطابية ، وهؤلاء هم العامة والدهماء . والأدلة الخطابية فى الواقع باب من أبواب البرهنة الجدلية ، وكل ما فيها أنها تعتمد على مقدمات أقل شهرة وأقل رجحانا .

ومن الحكمة أن يخاطب الناس على قدر عقولهم ، فتكون للخاصة لغة تختلف عن لغة غيرهم . ومن الخاطئ أن تخاطب الجماهير بلغة الفلاسفة والعلماء ، وفى هذا ما فيه من بلبلة واضطراب . تبدو أهمية الجدل والخطابة فى الأمور الدينية والمدنية ولا يزال لهما شأنهما فى دور القضاء والمجالس النيابية ، ويعوّل عليهما فى القيادات السياسية والاجتماعية .

* * *

ففى نشر "كتاب الجدل" إحياء لتراث قيم ، وتقدير لمـادة غزيرة فى المحاورة والمناظرة . وقد اضطلع بتحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الاهوانى ، وقضى فى ذلك عدة سنين ، معولا على تسعة من أهم مخطوطات "الشفاء". وهاهوذا يخرجه اليوم بعد أن استكمل أجهزته العلمية ، وعلى أساس نص مختار مضـاف إليه فى الهامش الزوايات الأخرى .

ولم يقنع بذلك ، بل ضم اليه مقدمة مستوعبة ، فيها تاريخ وتحقيق ، وتحليل ومقارنة . عرض "اطوبيقا" أرسطو ، فأشار إلى موضوعه ، وحدد منزلته من "الأرجانون" ، وبين كيف ترجم مع بعض شروحه القديمة إلى العربية . وحلل "الجدل" السينوى تحليلا دقيقا ، مقارنا بينه وبين "طوبيقا" ، ففصَّل القول فى أنواع المخاطبات ، والسائل والمجيب ، والمقدمة والمسألة ، والشهرة والغلبة .

ووقف طويلا عند صلة الجدل بمباحث القيمة ، وشاء أن يستدل من ذلك على أن ابن سينا قال بأحكام قيمية إلى جانب الأحكام الوجودية ، وأنه تبعا لهذا يفرق بين منطق الرجحان ومنطق اليقين ، أو بعبـــارة أخرى بين منطق الجدل ومنطق البرهان .

ولا نزاع فى أن فكرة القيمة لم تغب عن ابن سينا ، كما لم تغب عن أفلاطون وأرسطو ، وقد ألم بها فى بحوثه السياسية والأخلاقية ، أما أنه ذهب إلى فلسفة القيمة ، فهذا ما يعز إثباته ، أو أنه يفرّق بين أحكام قيمية وأخرى واقعيـــة ففى هذا توسع فى حمل الماضى على الحاضر . والقول بالأفضل والأولى والآثر لا يعنى حتما القول بأحكام قيمية ، لا سيما ونظرية الحكم كلها فى أساسها السيكلوجى وجانبها المنطقى لم تتضح تماما فى الفلسفة القديمة ولا المتوسطة ، ومباحث القيمة بوجه عام من صنع هذا القرن وأخريات القرن الماضى .

وعلى افتراض أن ابن سينا قد قال بأحكام قيمية ، فهو يخضعها أيضا لمنطق القياس ، لأن وحدة المنطق عنده أمر لا شك فيه . ومنطق الاستقراء نفسه لا يرتضى منه ، على غرار أرسطو ، إلا الاستقراء الكامل الذى يرده إلى قياس من الشكل الأول[1] . والتفرقة التامة بين منطق اليقين ومنطق الرجحان ، أو بين منطق الضرورى ومنطق المحتمل التى قال بها بعض قدماء الشراح ، لا تخلو من خلط بين المنطق الأرسطى والمنطق الرواقى . ذلك لأن البرهنة الجدليـــة عند ابن سينا وأستاذه أخت البرهنة العلمية ، تخضعان معا لشروط القياس وأشكاله وأضربه والفرق بينهما فى المرتبة لا فى النوع .

وبعد ، ففى تحقيق " كتاب الجـــدل " ونشره جهد صادق ، ومساهمة قيمة يقدرها الباحثون فى تاريخ المنطق عامة .

ابراهيم مدكور

(1) Madkour. L'Organon, p 217 — 221.

مقـــــــدمة

للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى

نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون :

يأتى "الطوبيقا" فى الترتيب قبل "السفسطة" مباشرة .

وليس هذا الفصل بين الكتابين من عمل أرسطو ، إذ يلوح أن صاحب المنطق كان يعدهما كتابا واحدا ، لأنه أشار إلى "السفسطة" مرتين تحت عنوان "الطوبيقا" [(١)] . وقد ذكرنا فى المقدمة [(٢)] التى مهدنا بها لنشر السفسطة إلى أن: "كتاب السفسطة ليس إلا ملحقا لكتاب الجدل ، وأن الجدل إذا كان مؤلفا من ثمانية كتب ، فإن السفسطة تؤلف الكتاب التاسع والأخير ، ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك من شك فى هذه الصلة" .

ولا يخرج ما كتب "تريكو" فى مقدمته لترجمة "الطوبيقا" عما ذكر فى مقدمة السفسطة إذ يقول ما فحواه : إن تأليف الطوبيقا يبدو فى مجموعه سابقا على تحرير "التحليلات الأولى" و "التحليلات الثانية" ، و يلوح أنه أكثر صلة بالكتب الأولى من الأرجانون . والأرجح أن الجزأين من الثانى إلى السابع أقدم من بقية أجزاء "الطوبيقا" ، وهى تأتى مباشرة بعد "المقولات" . ذلك أن

---

(١) أنظر مقدمة فورستر لترجمة الطوبيقا صفحة ٢٦٥ ، طبعة لوب

Loeb Classical Library · Aristotle ; Organon ; Posterior Analytics ; Topica ; translated by Tredennick and Forster, 1960

وقد ترجم التحليلات الثانية تريدينك مع كتابة مقدمة فى عشرين صفحة .

أما فورستر فهو الذى ترجم الطوبيقا ، وكتب مقدمة فى سبع صفحات ، وتوفى قبل نشر الكتاب الذى صدر ١٩٦٠

(٢) الشفاء ، السفسطة ، ١٩٥٨ ، صفحة ١ — ٢٥

نظرية البرهان كانت لا تزال مجهولة ، فضلا عن أن معنى المصطلحات يخلو من الدقة الفنية . مثال ذلك هذان المصطلحان συλλογίζεσθαι, συλλογισμός فإنهما يستخدمان للدلالة على الاستدلال بوجه عام ، ولا يدلان أبدا على الاستدلال القياسى كما يعرفه أرسطو فى بداية كتاب " القياس " . على العكس من ذلك يدل كثرة استعمال الفعل μετέχειν [١] على بقايا من الجدل الأفلاطونى .

وكان معظم قدماء المفسرين يذهبون إلى أن منطق الرجحان مختلف تماما عن منطق البرهان، لأنه منطق لا يمكن أن يوصل إلى الحقيقة العلمية ، فهو منطق ينطبق على ميدان آخر . على العكس من ذلك يرى المحدثون أنه ضرب من الارتياض الممهد إلى نظرية البرهان ، وهى نظرية يرى أرسطو فى مذهبه أنها يجب أن تكمل الجدل التقليدى ، كما كان يمارسه أفلاطون والسفسطائيون ، بل أرسطو نفسه [٢] .

وفسر الإسكندر الافروديسى " الطوبيقا " ، وعول العرب على تفسيره ، كما رجع إليه المترجمون اللاتين فى العصر الوسيط ، واستعان به تريكو فى ترجمته الحديثة [٣] وقد رجع العرب بجانب تفسير الإسكندر إلى شرح " أمونيوس " الذى عاش فى النصف الثانى من القرن الخامس إلى أوائل السادس الميلادى ، درس فى أثينا ، وكان من تلامذة " برقلوس " كما كان أستاذ " سمبلقيوس " . فقدت شروحه على أفلاطون وأرسطو ، ولكن عرفها العرب .

---

(١) أى يشارك .

(٢) Aristotelis, Organon, Les Topiques, Traduction par Tricot ; 2ème éd. Paris, 1950

(٣) Aristotelis Topicorum libros octo Commentario, ed. M. Wallies, Berlin, 1891

ترجمة الطوبيقا إلى العربية :

ذكر ابن النديم فى الفهرست – ونقل القفطى كلامه بنصه – أسماء من نقلوا الكتاب من اليونانية إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، ومن فسره من العرب ، فيما يلى :

« الكلام على طوبيقا :

نقل إسحاق هذا الكتاب إلى السريانى ، ونقل يحيى بن عدى الذى نقله إسحاق إلى العربى ، ونقل الدمشقى منه سبع مقالات ، ونقل ابراهيم بن عبدالله الثامنة ، ويوجد بنقل قديم .

الشارحون :

قال يحيى بن عدى فى أول تفسير هذا الكتاب : إنى لم أجد لهـذا الكتاب تفسيرا لمن تقدم إلا تفسير الإسكندر لبعض المقالة الأولى ، وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ،وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة؛ فعولت على ما قصدت فى تفسيرى هذا على ما فهمته من تفسير الإسكندر وأمونيوس ، وأصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين .

والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة .

ومن غير كلام يحيى شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأول ، والإسكندر للأربع الأواخر إلى الاثنى عشر موضعا من المقالة الثامنة .

وفسر ثامسطيوس "المواضع" (١) منه .

---

(١) المقصود المقالات من الثانية إلى السابعة من الطوبيقا ، وهى التى تبحث فى المواضع .

وللفارابي تفسير هذا الكتاب ، وله مختصر فيه .

وفسر "متى" المقالة الأولى .

والذى فسره أمونيوس والإسكندر من هذا الكتاب نقله إسحاق .

وقد ترجم هذا الكتاب أبوعثمان الدمشقى » .

وهناك إشارات مختلفة فى المخطوط [1] العربى لمنطق أرسطو عند الكلام على طوبيقا ، توضح الأصل المترجم عنه ، وتكشف عن المترجمين والمفسرين والمصححين . وقد نسخ الأرجانون بما فيه الطوبيقا عن نسخة كان يملكها الحسن بن سوار المنطق . ففى آخر المقالة الثانية يذكر الناسخ ما نصه : " نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التى صححها من نُسَخٍ نظر فيها على أبى بشر متى ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السريانى ، وأصلحه على ما أوجبته النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما فى سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلى المصحح الذى نقل من اليونانى ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا اليونانى وصححتا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا " [2] .

وجاء فى أول الكتاب ما نصه : " المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبى عثمان الدمشقى " . وكان الدمشقى من جِلة النقلة ، يترجم عن السريانية نقلا جيدا

---

(1) نشر الدكتور عبد الرحمن بدوى الطوبيقا فى جملة الأرجانون بعنوان منطق أرسطو الجزء الثانى ١٩٤٩ ، ص ٤٦٩ ، إلى الجزء الثالث ، ١٩٥٢ ص ٧٣٣ — وقد درس الدكتور خليل الجر المخطوط بمناسبة بحثه عن المقولات انظر Khalil Georr, Les Catégories d'Aristote, Beyrouth, 1948

(2) بدوى ، منطق أرسطو ، جـ٢ ص ٥٣١ ، ٥٣٢

بحسب المعنى ، مع مطابقته للأصل ، وفى التعليقات المذكورة فى هذه النسخة ما يدل على ذلك ، ففى أول المقالة الثانية يقول : " قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الطاقة والحرص ، ولم أجد فيها ما وجدته فى غيرها من سقم ، فأعلم عليه " .

أما المقالة الثامنة ، فهى بنقل مترجم يسمى ابراهيم بن عبد الله .

وقد ترجم هذا الكتاب على ما جرت به العادة فى عصر الترجمة أكثر من مرة . وقد صرح ابن النديم بذلك ، حين قال إن إسحاق نقله إلى السريانى ، ونقله يحيى بن عدى إلى العربى ، ثم نقله الدمشقى . وأضاف بعد ذلك " ويوجد بنقل قديم " .

ولعل هذا يوافق الخبر الذى أورده "كراوس" فى بحثه عن التراجم المنسوبة لابن المقفع . ذلك أن الجاثليق طيماثاوس كتب إلى القسيس فيثون رسالة عن ترجمة طوبيقا إلى العربية . وكان طيماثاوس معاصرا للرشيد الذى أمره : " بترجمة كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية " . فقام طيماثاوس بنقله من اليونانية إلى السريانية ، ونقله "الشيخ أبونوح" من السريانية إلى العربية . والسبب فى ذلك أن الكتاب كان مترجما ترجمة غثة لفظا ومعنى[1] .

وعلى الرغم من أن عناية السريان حتى القرن السادس لم تكن تتجاوز فى منطق أرسطو كتاب "التحليلات" ، إلا أن الطوبيقا لقى عند العرب منذ عصر الترجمة عناية كبيرة ، فنقل نقلا أول ، وثانيا ، وروجعت الترجمة ، وصحح النقل .

---

(١) عبد الرحمن بدوى ، التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

والترجمة العربية الموجودة بين أيدينا — وهى الترجمة الأخيرة — من عمل الدمشقى. وهى جيدة سواء من جهة المصطلحات أم من جهة العبارة .

وعنوان الكتاب باليونانية طوبيقا τοπικά ، فدرج العنوان باسمه اليونانى فى العربية ، كما قالوا : إيساغوجى ، وقاطيغورياس ، وبارى أرمينياس ، وأنالوطيقا . ثم أخذ المترجمون ينظرون فى المعنى المقصود من الاسم اليونانى ، ووضعوا له ما ينطبق عليه فى اللسان العربى ، فقالوا : " الجدل " .

والجدل يقابل المصطلح اليونانى كما ورد فى ابتداء الكتاب ، حيث يقول أرسطو : فينبغى أن نقول أولا ما هو القياس ، وما هى أصنافه ، حتى يحصل لنا " القياس الجدلى " διαλεκτικός συλλογισμός [100a,23]

وسنشير إلى كتاب أرسطو باسم " طوبيقا " ، وإلى الترجمات وإلى كتاب ابن سينا باسم " الجدل " .

موضوع الطوبيقا :

لما كان ابن سينا يحاذى إلى حد كبير أرسطو ، فسنعرض فى إيجاز لموضوع الطوبيقا قبل الانتقال إلى الكلام عن كتاب الجدل السينوى .

الغرض من الطوبيقا كما بين أرسطو فى استهلال الكتاب : الاستدلال من المقدمات الذائعة ، وتجنب التناقض . أو كما جاء فى الترجمة العربية القديمة : " إن قصدنا فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقا يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياسا فى كل مسألة تقصد ، وأن نكون إذا أجبنا جوابا لم نأت بشىء مضاد " .

والقياسات ضربان أساسيان ، أحدهما البرهانى وهو موضوع التحليلات ، والآخر الجدلى ، وهو موضوع هذا الكتاب .

والقياس الجدلى يؤخذ بمعنيين : الأول ترتيب مقدمات يتوصل منها إلى نتيجة ، غير أن المقدمات راجحة غير يقينية ، وباصطلاح القدماء ذائعة أو مشهورة . وهذا الضرب من الجدل يُسلك الجدل فى جملة القياس بمعناه الأرسطى المعروف .

والثانى المحاورة الجدلية بين شخصين أحدهما سائل والآخر مجيب . وهى حوار حقيقى ، والمصطلح اليونانى نفسه يدل على ذلك ، لأنه مركب من مقطعين "ديا" δια أى اثنين ، و "لكتيكون" λεκτικον بمعنى قول ، فهو القول الدائر بين شخصين . والحوار والجدل أصلهما واحد من جهة اللفظ ، فالجدل فى معناه الأصلى وصورته البسيطة حوار يضع فيه السائل للمجيب سؤالا يجيب عليه المجيب بنعم أولا [1] .

ونحن نعلم أن المنهج الفكرى بدأ عند سقراط والسفسطائيين حوارا ، وأصبح عند أفلاطون جدلا ، ثم تطور عند أرسطو قياسا وبرهانا . ومن المسلم به عند مؤرخى الفلسفة أن محاورات أفلاطون تنطوى على بعض البذور التى تطور عنها المذهب الأرسطى فى البرهان .

ويفترق القياس الجدلى عن البرهانى من جهة ، وعن المارى من جهة أخرى .

---

(١) Madkour, *l'Organon d'Aristote dans le Monde Arabe*, Paris, 1934, p 227

ذلك أن مقدمات القياس البرهانى يقينية ومباشرة ، ولذا كان هذا القياس علميا . على حين أن مقدمات القياس الجدلى ليست يقينية ولا مباشرة ، بل "راجحة" ، أى ذائعة مشهورة يقبلها كل الناس ، أو معظمهم ، أو الحكماء منهم .

أما القياس المارى فمقدماته راجحة فى الظاهر لا فى الحقيقة ، فالفرق بينه وبين الجدلى هو فرق ما بين الظاهر والحقيقة ، بين الباطل والحق .

ومع أن الجدل ليست له منزلة العلم اليقينى ، إلا أنه مطلب ليس عبثا لا طائل وراءه ، كالحال فى المراء ، أو الجدل لمجرد الجدل . وقد حدد أرسطو للجدل فوائد ثلاث :

(١) الارتياض .

(٢) الدربة على جدال الخصوم .

(٣) النفع فى العلوم .

وقد أفاض أرسطو فى بيان الفائدتين الأولى والثانية ، ولكنه لم يوضح تماما كيف يعين الجدل فى طلب العلوم . فهو يقول إنه يكسبنا القدرة على مناقشة ما يؤيد الدعوى أو يعارضها ، فنتمكن بعد ذلك من التمييز بين الحق والباطل . وأيضا فلا سبيل إلى معرفة مبادئ العلوم إلا بأخذها من الآراء المشهورة لدى العلماء . وهذا يناقض ما قرره فى كتاب "البرهان" من أن الاستقراء أحد الطرق الموصلة إلى مبادئ العلوم ، وأن طريقها الآخر هو الأوليات التى تحصل فى العقل بالفطرة .

والمقدمات التى منها تستنبط النتائج هى أحكام تتركب من موضوع ومحمول . ولذلك نظر أرسطو فى العلاقة بينهما ليتبين من هذه العلاقة مبلغ يقين الحكم . فالمحمول إمّا أن يعبر عن الجنس أو الفصل أو الخاصة أو العرض . وقد اعتبر أرسطو الجنس والنوع شيئا واحدا . وتلك المحمولات الأربعة هى أساس تصنيف فرفريوس للكليات التى أضاف إليها النوع . ولانزاع أن مرتبة العلاقة بين الموضوع والمحمول إذا كانت خاصة أو عرضا أقل منها إذا كانت جنسا أو فصلا .

وقد اختص الكتابان الثانى والثالث ببحث العرض ، والرابع والخامس ببحث الجنس والخاصة ، والسادس والسابع الحد . ويسمى أرسطو هذا البحث الشامل للكتب من الثانى إلى السابع بالمواضع . ومصطلح الوضع τόπος من الصعب تعريفه باعتراف المحدثين . ويحاول " فورستر " [1] تفسير المواضع بأنها هى " المواضع المشتركة " Common places فى المناقشة أو الحجة . وتترجم بالفرنسية باصطلاح Lieux Communs [2] . أو هى المبادئ العامة للرجحان التى تشبه البديهيات بالنسبة إلى القياس البرهانى . وهى من هذا الوجه تصنيف يستمد منه الاستدلال الجدلى حججه .

ولم يعد الآن محل لبحث المواضع التى كانت تعد عند أرسطو نقطة البداية فى الجدل ، فقد كانت آخر محاولة فى الفكر الإغريقى نحو ثقافة عامة تسعى إلى مناقشة كل لون من ألوان المعرفة دون دراسة مبادئها الأولى الملائمة لها ، وهى الحركة التى

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٩ من مقدمة ترجمة الطوبيقا .

(٢) انظر قاموس لالاند الفلسفى ، ومقدمة تريكو . وانظر الفصل الذى كتبه روس عن منطق الجدل فى كتابه " أرسطو " ص ٥٧ — ٥٩ Ross, Aristotle, London, 1949

حمل السفسطائيون لواءها . ولكن أرسطو يمتاز عن السفسطائيين بأنه كان يحاول معونة المفكرين على البحث المعقول بغير معرفة خاصة ، لا الظفر بالشهرة ، أو الكسب من التظاهر بالحكمة .

ثم عدل أرسطو عن هذا الطريق ، وبين للناس طريقا آخر أوثق وأفضل ، وهو المنهج العلمى ، وبذلك كان كتاب "البرهان" العلة فى أفول نجم "الجدل" .

الجدل السينوى :

ليس "الجدل" السينوى ترجمة لطوبيقا أرسطو .

وهو أيضا ليس تفسيرا أو شرحا على نحو ما كان يصنع شراح أرسطو ، على الرغم من محاذاة ابن سينا فى "الجدل" لترتيب الطوبيقا وأفكاره . فقد كانت منزلة صاحب المنطق طاغية على الفكر الفلسفى ، وبخاصة فى المنطق ، بحيث كان من الصعب الخروج على الأصول التى استنبطها وجعلها أساسا للفكر . وقد وصفه ابن سينا بالعظمة والنبوغ والعبقرية ، وبلوغ مرتبة الكمال فى العلم ولا زيادة بعده لمستزيد، وقد خاطب الشيخ الرئيس فى آخر كتاب "السفسطة" معشر المتعلمين قائلا: « تأملوا ماقاله هذا "العظيم"... وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة؛ كلا، بل ما عمله هو التام الكامل .... » واعترف ابن سينا أنه بعد الاعتبار والاستقراء والتصفح لم يجد مذهبا يخرج عليه ، اللهم إلا فى " تفاصيل لبعض الجمل " [1] .

هذا المنهج المقرر فى آخر السفسطة ، من محاذاة ما كتبه أرسطو فى الخطوط الرئيسية العامة ، والاختلاف عنه فى شىء يسير من التفاصيل ، هو المنهج السينوى المطبق فى " الجدل " .

---

(1) الشفاء ، السفسطة ، ص ١١٤ .

وأول اختلاف نلقاه هو اختلاف المظهر الخارجى لكل من الكتابين ، فعنوان كتاب أرسطو "الطوبيقا" ، وكان ينبغى أن يكون فى العربية* "المواضع" ، ولكن ابن سينا جعله "الجدل" . هذا التحول من المواضع إلى الجدل يفصح عن تغيير فى وجهة النظر المنطقية إلى موضوع البحث ، أتكون المواضع هى محور الارتكاز فى هذا المنطق أم الجدل نفسه . هذا التحول فى العنوان يعبر عن تفسير معين لمنطق الجدل ، هو عند ابن سينا منطق رجحان يختلف عن منطق البرهان ، بمقدار ما يتميز ميدان الرجحان عن البرهان ؛ فالأول يلائم المباحث الإنسانية من دين وأخلاق وسياسة ، والثانى يتصل بالعلوم الطبيعية بوجه خاص .

والخلاف الثانى فى المظهر أيضا ؛ ولكنه ليس بذى بال ، لأنه لا يتجاوز تقسيم الكتاب إلى مقالات وفصول . فالطوبيقا ثمان مقالات ، والجدل سبع . وفصول كل مقالة عند ابن سينا فيها شىء من الإطناب ، ومن الشرح ، ولكن فى ثناياها نظرات جديدة وتحليلات مبتكرة ، هى التى سنبرزها ونقف عندها .

منطق البرهان ومنطق الجدل :

الفصل الأول من المقالة الأولى مقدمة سينوية أصيلة ، يكرر فيها ابن سينا ما ذكره فى المدخل إلى منطق الشفاء عن ماهية الإنسان بالحقيقة ، والمكمل له ، وما ينبغى تحصيله لبلوغ هذا الكمال ، من معرفة نظرية فقط ، أو معرفة عملية تضاف إليها . ولما كانت أجزاء المنطق السابقة على الجدل هى المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وكان المنطق متسلسلا بعد ذلك إلى الجدل والسفسطة ، ثم الخطابة والشعر ، كان لا بد من استعراض سريع للمعرفة المكتسبة بطريق

المنطق إلى البرهان ، حتى يتبين مكان الجدل من المنطق عموما . إن سبيل تلك المعرفة المكتسبة هو : " القياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان" [١] .

ولكن القياسات ليست مقصورة على القياس الصوري الذي سبق بحثه في التحليلات الأولى ، ولا على القياس اليقيني الذي هو موضوع التحليلات الثانية أو البرهان ، وإنما هناك أنواع أخرى من القياسات ، ومنها الجدلية ، النافعة في « الأمور الشركية » . " ويجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة " [٢]

يقرر ابن سينا بما لا يدع سبيلا إلى الشك منذ أول الكتاب أن الجدل نافع وضروري لسياسة المجتمع ، وما تحتاج إليه هذه السياسة من دين وأخلاق وسياسة حكم ، وهي التي أطلق عليها " الأمور المدنية " . هذا التصريح الواضح الحاسم حدد معالم الطريق تحديدا متميزا ، وفصل بين منطق البرهان ومنطق الجدل ، من جهة أن موضوع منطق البرهان الطبيعيات ، وموضوع منطق الجدل الإنسانيات [٣] .

مقدمات المنطق الأول موضوعة بحسب الطبيعة ونفس الحق ، ومقدمات المنطق الثاني مشهورة ، أو متسلمة ، إما من جمهور أهل الصناعة ، وإما من جمهور الناس .

---

(١) الجدل ، ص ٧

(٢) الجدل ، ص ٨

(٣) يتابع ابن سينا أرسطو عند الكلام عن منافع الجدل أنه نافع في العلوم ، وأن المواضع منها منطقية ومنها طبيعية ، ومنها خلقية ، غير أن ابن سينا مع اعترافه بأن هناك مقدمات جدلية طبيعية ، إلا أنها تتبع طريقا آخر خلاف الجدل — انظر الجدل ص ٥٠ — ٥٣ وما نذكره في هذه المقدمة فيما بعد .

المنطق الأول ، لأنه يقيني ، فلا بد أن يذعن له الإنسان حتى لو انفرد مع نفسه ، بمعنى أن العقل الصريح فى الإنسان لا بد أن يقبله ، ما دام يعتمد من جهة الصورة على مقدمات إذا رتبت ترتيبا معينا لزم عنها نتيجة بالضرورة . أما المنطق الثانى فلا يخاطب به الإنسان نفسه ، بل : " منفعته المخصوصة به هو فى أمر مشترك، وفى أن يخاطب غيره "[1] . والأول منفعته للإنسان مع نفسه بالذات ومع غيره بالعرض ، والثانى منفعته للإنسان مع غيره بالذات ومع نفسه بالعرض .

والغرض من المنطق الأول معرفة المجهول بالطريق اليقينى ما دام الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير المجهول معلوما . ولكن الغرض من المنطق الثانى " الغلبة " أساسا . والغلبة تغليب ، والتغليب ترجيح رأى على آخر ، واستحسان مقدمة مشهورة عن مقدمة أخرى . ومن هنا كان منطق الجدل منطق رجحان . وفى ذلك يقول ابن سينا : " وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح ، حتى ربما يلوح له الحق ويخرج به إلى اليقين . . . . . لكن هذا النفع ، والنفع الأول[2] ، ليسا هما عنه بما هو قياس ؛ فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول — مما عددناه — نفعه بشىء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة . والثانى نفعه بشىء يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويتحصل منها بعض ، ويتزيف بعض . . . "[3] .

(١) الجدل ، ص ١١

(٢) يشير إلى نفع الجدل فى الغلبة ، وهو ما ذكره من قبل ، وما يكرره مباشرة بعد قليل .

(٣) الجدل ، ص ١٢

حقا يحتاج الجدل إلى معرفة البرهان ومقدماته وشرائطه لتكون عند الجدلى زيادة بصيرة ، وللتمييز بين ما هو يقينى وما ليس بيقينى ، وللتشبه بالبرهانيات حين يستند إلى المشهورات ، فتكون هذه المشهورات أقرب إلى اليقين منها إلى الظن . ولكن البرهانيات لا يمكن أن تختلط بالمشهورات ، لأن البرهانيات صدقها من ذاتها ، واليقين فيها من الداخل ، وأما : " الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات و يلحقها من أنفسها ، بل هو شىء يأتى من خارج "(1) . فإذا كانت الشهرة خارجية ، فإن العلوم البرهانية — على العكس من ذلك — لها مبادئ أولية هى ذاتية فيها ، وجزءٌ من طبيعتها . على حين أن المشهورات تؤخذ من المصالح المشتركة بين الناس ، النافعة فى استمرار الجماعة وحفظها ، المبنية على العقائد والفضائل والتقاليد ، المؤدية إلى ربط أفراد المجتمع وحفظ "المصلحة الشركية"(2) .

ولقد سبق أن ميز ابن سينا فى كتاب " البرهان " بين الجدل والبرهان ، بما لايخرج عن هذا المعنى . فالبرهان قائم على التصديق اليقينى ، والضرورة فى هذا اليقين «باطنية» ،تكون عن مجرد العقل،أو عن العقل مستعينا فيه بشىء بعد كسب المبادئ ، وهذه الضرورة هى الأولى الواجب قبوله .والجدل يعتمد على المشهورات وهى مقدمات أحكامها صادرة عن القوة الوهمية لا عن الضرورة العقلية ، فهى من خارج العقل ، لأنها تؤخذ على سبيل تسليم مشترك فيه ، إما صواب و إما خطأ(3) .

---

(1) الجدل ، ص ١٣

(2) الجدل ، ص ١٤

(3) الشفاء ، البرهان ، ص ٦٣ — ٦٤

ولما كان لابد فى كل مجتمع من رئيس أو إمام أوحاكم ، أو بلغة ابن سينا المنقولة عن الفكر اليونانى « مدبر المدينة » ، فينبغى لمدبر المدينة أن يسوس الناس بتأكيد العقائدالنافعة فى أنفسهم بالحجج المقبولة عندهم،مثل إثبات الصانع الواحد، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد[١] .

الوحدانية، والنبوة، والمعاد ،دعائم ثلاث لاغنى عنها فى قيام العقيدة الإسلامية. وإذا كان إثبات الوحدانية مشتركا بين الفلسفة اليونانية والإسلام ، فالنبوة والمعاد مما انفرد به الإسلام ، ويعد من قبيل مباحث الغيبيات ، وبخاصة معجزة النبي ، والجنة والنار . وقد اجتهد الفلاسفة الإسلاميون أن يثبتوا النبوة والمعاد بأدلة فلسفية ، ولكنها وإن ارتقت إلى مرتبة البرهان ، إلا أن هذه الأدلة مقصورة على فئة قليلة جدا هم الفلاسفة[٢] .

وليس فى مقدور الجمهور بلوغ هذه المرتبة ، ولا فى استطاعتهم اتباع الطريق التعليمى لأنه طريق « طويل ، ولا كل نفس له مقبول » . لذلك لم يكن الجدل مجرد تكملة لأقسام المنطق « فقط — كما قال بعضهم — بل كان له منفعة قائمة »[٣] .

بهذا تختتم المقدمة السينوية الممهدة لكتاب « الجدل » ، ومنها يتبين انفصال منطق الجدل من جهة موضوعه ومنفعته عن منطق البرهان . ثم يبدأ الفصل الثانى بتفصيل ما أجمل ، وتأكيد ما قرر .

---

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

(٢) أنظر Madkour, L'Orgamon, pp. 231—232 حيث يتتبع الدكتور مدكور نظرية مفكرى الإسلام التى قسمت الناس ثلاث أقسام : أهل البرهان ، والجدل ، والخطابة ؛ وهم الفلاسفة والمتكلمون والجمهور ، ولكل طائفة منهم لون من المنطق يناسبها .

(٣) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

أنواع المخاطبات :

إن صناعة الجدل مقصورة على المحاورة والمخاطبة .

والمخاطبات ثمانية أنواع هى :التعليم، والمجاراة،والمناظرة ،والمعاندة،والاختبار، والمجادلة ، والخطابة ، والإنشاء . وهذه الأصناف كلها لاتنظر فى الحق، ولاتسعى إلى إصابة الحق اللهم إلا التعليم والمجاراة . ثم إنّ التعليم قديتم بغير مشاركة ، لأن الفرد الواحد يستطيع أن يكتسب الحق بنفسه . أما المجاراة فلا تتم إلا بالمشاركة ، وتحتاج إلى طرفين ، أحدهما المعلم والآخر المتعلم ، وكلاهما يتشاركان فى النظر .

والمناظرة من النظر والاعتبار ، والغرض منها المباحثة عن الرأيين المتقابلين ، فيتكفل كل واحد من المتناظرين بتأييد جانب لإيقاع العلم.ولذلك تلحق المناظرة عند ابن سينا بالتعليم ، لأن غرض المتناظرين حصول العلم[1] . والجدل خلاف المناظرة ، لأنها نظر لا يدل على غلبة أو معاندة ، أما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب مع فضل قوة وحيلة[2] .

وأما الذى يدخل فى الجدل بمعنى الكلمة فهو المعاندة ، والاختبار، والمغالطة ، والمجادلة . وكلها مخاطبات تؤلف أنواعا من القياسات ، والثلاثة الأول شبيهة بالجدل وينبغى أن تخرج منه .

المعاندة مخاطبة يحاول بها المخاطب إظهار نقص من يدعى الكمال، وبيان عجزه ، وتسمى قياس عناد . فالمعاندة خارجة عن الجدل .

---

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٥

(٢) « « « ص ٢٠

والاختبار — أو الامتحان — تَعَرُّف قوة المخاطب فى استبانة القياسات ؛ إنه استكشاف حال المخاطب ، ويسمى قياسه قياس امتحان ، وليس الغرض فيه الإقناع[1] .

والمغالطة تمويه ، وتلبيس يصطنعه المخاطب ليخيل أن ما يقوله حق. وتسمى المغالطة سوفسطائية إنْ تَشَبَّهَ المغالط بالفيلسوف، ومشاغبية إنْ تشبه بالجدلى [2] . فموضوع القياس المعاند والممتحن والمغالط واحد من جهة الموضوع، مختلف من جهة الغرض .

أما المجادلة فهى مخالفة تبغى إلزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور .

والمجادلة منازعة ، « فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل » [3] .

والجدل هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة[4]. والمشهورات متقابلة، وهى مختلفة فى القوة والضعف ؛ أما الحق والصدق فهو واحد. والدعوى قد تكون حقا ، ولكنها تحتاج إلى نصرة بما هو مشهور، ولذلك احتاج الجدل إلى ضروب من الحيلة .

صفوة القول: الجدل قياس من مشهورات، يحتاج إلى غلبة وإلزام لترجيح مشهور على آخر . وهو بهذا التوجيه السينوى ضرب من المنطق يلحق بالحوار السقراطى والجدل الأفلاطونى أكثر مما يتصل بمنطق أرسطو الذى تطور إلى قياس و برهان .

---

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٦

(٢) « ، « ، ص ١٦

(٣) « ، « ، ص ١٨

(٤) « ، « ، ص ٢٠

وهو غير الخطابة،التى هى الاقتدار على إقناع الناس فى الأمور الجزئية المدنية، لا الرياضية أو الطبيعية . وهو غير الإنشاء الشعرى الذى القصد منه التخييل ، لا « إيقاع اعتقاد و تصديق ألبتة » [1] .

تعريف الجدل :

ثم يشرع ابن سينا فى تعريف الجدل فى الفصل الثالث ، فيقول :

" فغرضنا الآن فى هذا الفن تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتى بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذائعة، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض وضعنا " [2]

ويحسن أن نضع إلى جانب هذا التعريف السينوى تعريف أرسطو لنتبين الفرق بينهما . يقول أرسطو فى استهلال الطوبيقا : " إن قصدنا فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقا يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياسا فى كل مسألة تقصد ، وأن نكون — إذا أجبنا جوابا — لم نأت فيه بشىء مضاد " [3]

يتألف التعريف من عناصر ثلاثة هى (١) الطريق (٢) الاستدلال من المشهورات (٣) عدم التناقض عند الجواب. ويتفق أرسطو وابن سينا فى العنصرين الأخيرين ، ويختلفان فى العنصر الأول . فالجدل عند أرسطو طريق أو منهج μέθοδος ، وعند ابن سينا صناعة τέχνη .

---

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٧

(٢) « « ، ص ٢١

(٣) انظر الترجمة القديمة فى " منطق أرسطو " ، الجزء الثانى ، نشر الدكتور عبد الرحمن بدوى ، ص ٧٣٣

هذا الفرق له أثره إما فى اعتبار الجدل ملحقا بالمنطق العام لأرسطو ، وبأنه نوع من القياس ولكنه ليس يقينا ؛ أى أن المنطق واحد ، وطريقه واحد، أعلاه البرهان ، والجدل مرتبة أضعف منه . وإما فى اعتبار الجدل نوعا متميزا من المنطق وصناعة خاصة ، هى الصناعة الجدلية .

حقا المنطق كله صناعة ، كما يسميه ابن سينا فى غير موضع من كتبه ، ولكن المقصود بالصناعة المنطقية أن المنطق أدنى إلى أن يكون "فنا" منه إلى أن يكون علما ، أو كما جاء فى تعريف بور رويال "فن التفكير" . وإذا كان ابن سينا فى "كتاب البرهان" يسمى البرهان بين حين وآخر صناعة ، إلا أنه عند تعريفه لم يفعل ذلك ، فهو يقول : "فهذا الكتاب (يريد البرهان) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين ، وهو القياس البرهانى"[1] هـذا إلى أن ابن سينا لم يحدثنا فى كتاب البرهان عن الصناعة ما هى ، على حين خصص لها فى كتاب الجدل بضع صفحات ، لأن الجدل فى نظره صناعة بمعنى الكلمة .

والصناعة بحسب التعريف السينوى الذى أورده : ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على سبيل الإرادة ، صادرة عن بصيرة ، بحسب الممكن فيها .

حقا ، جميع المقاييس والعلوم كلها صناعة . ولكن الصناعات تتفاوت ، إذ بعضها يحصل بالفطرة ، فلا تكون الصناعة ذات أثر كبير فيها ، وبعضها الآخر

---

(١) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٢

تحتاج إلى الارتياض والممارسة والمهارة الشخصية ، فتكون الصناعة أوضح . وليس من الضرورى أن الحد الموجب للصناعة أن "يكون للصناعة إصابة فى كل غرض"، وإلا "خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع"[1] بمعنى آخر أن الطبيب إذا لم ينجح علاجه فلن يخرجه ذلك عن أن يكون طبيبا ، وكذلك الجدلى . فليس النجاح – أى الإصابة فى كل غرض – شرط الصناعة .

والصناعة ولو أنها تبنى على الفطرة من جهة ، وعلى التجربة من جهة أخرى ، فلا بد أن يستند الصانع إلى : "قوانين كلية هى معايير له" [2] حتى لا تكون صناعته ناقصة . وعلى الرغم من ذلك قد لا تبلغ الصناعة كمالها الأقصى حتى لو استندت إلى مساعدة الفطرة ، وأرفدت بالتجارب ، واعتمدت على القوانين الكلية ، فقد تكون علة النقص لأمر فى نفس الصانع .

وشروط الصناعة الجدلية خمسة : الفطرة ،أى الاستعداد الجبلى فى بعض الناس. وليس كل أحد عنده هذا الاستعداد الفطرى .

والثانى : التجارب التى تحصل من الممارسة والاستعمال للجزئيات .

والثالث : القوانين الكلية التى تعتبر معايير يقيس بها الجدلى .

الرابع : عدم معاوقة المادة ، إذ فى كل صناعة فاعل ومنفعل. ولابد أن يؤثر الفاعل فى المادة القابلة للانفعال ، وهى فى الجدل الموضوعات المناسبة ، ومبلغ استعداد السائل الجدلى للتسليم ، وعدم المعاوقة .

---

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١

والخامس: الآلة المستخدمة فى الصناعة لبلوغ الغرض المقصود .

إنَّ الغرض فى صناعة الجدل الإقناع والإلزام ، ولذلك ليس البحث فى أن كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين، مخاطبة جدلية[1] ، بل مخاطبة تعليمية من جملة البرهان .

صفوة القول : صناعة الجدل ملكة يصدر عنها تأليف القياس أو الاستقراء الجدلى ، بغية إفادة الإقناع والإلزام .

السائل والمجيب :

والقياس الجدلى لا يتم إلا بطرفين : السائل والمجيب ، ولذلك كان الجدل محاورة بمعنى الكلمة ، أو مخاطبة . ووظيفة السائل أنه ناقض وضع ، والمجيب حافظ الوضع ، لأن المجيب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلمات . ولذلك " إذا قاس قايس على رأى هو وضع يحفظه كان مجيبا ، وإذا قاس قايس على مقابل وضع بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلا "[2] .

وابن سينا يلح فى هذه النقطة ، فلا يسمى القياس الجدلى كذلك إلا إذا كان هناك وضع منصور ، وكان هناك ناصر يذب عنه[3] .

والسائل الجدلى فى الزمان القديم كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاها تسلما جعلها على صورة ضرب منتج، فكان المجيب لايجد محيصا عن إلزامه فى مدة قصيرة[4] . وابن سينا يشير فى قوله : "الزمان القديم" إلى زمان سقراط

---

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) الجدل ، ص ٢٥

(٣) الجدل ، ص ٢٦

(٤) الجدل ، ص ٢٧

وأفلاطون ممن كانوا أحرص على الحق منهم على المراءاة ، وكانوا أمهر فى الصناعة. وهذا على عكس الجدليين أيام ابن سينا،والذين كان أكثر همتهم "الظهور بالغلبة".

والسائل الجدلى يسأل ليكوّن قياسا من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه أن يسأل عنها أولا ليتسلمها ؛ فتكون "المسألة" الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة. فالسائل الجدلى بهذا السؤال هو سائل جدلى ، لأن هذا السؤال هو الذى يدخل فى نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل[1] .

والمجيب الجدلى ناصر وضع ؛ فإذا لم يكن هناك معاند احتاج إلى حجة لنصر وضعه ؛ وإذا وجد معاند احتاج إلى الذب ليمنع المقاومات . وهذا يفسر تعريف أرسطو للجدل حين قال : "إذا أجبنا لم نأت بمتناقض"،أى أن لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه ، أو لا يأتى بمقدمة متنقضة[2] .

المقدمة والمسألة والوضع :

ومن المعروف أن أرسطو يميز فى " كتاب الطوبيقا " بين ثلاثة أمور أساسية هى : المقدمة ، والمسألة ، والوضع . وقد ميز ابن سينا بينها على النحو التالى ، فقال : " إن القياسات الجدلية تتم عن مسائل عن مقدمات منها القياس وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس " . والمقـــدمة قضية[3] ، ويعبر عنهما باليونانية بلفظة واحدة هى πρότασις ، ويستخدم فى كتاب الطوبيقا للدلالة على كل من المصطلحين .

(1) الجدل ، ص ٣٠

(2) الجدل ، ص ٣٣

(3) الجدل ، ص ٥٣

فإذا كانت المقـــدمة مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوبا ، أى تطلب من حيث إن القياس العلمى حق .

وإذا كانت مقصودة بالقياس الجـــدلى سميت وضعا ، أى تطلب للإثبات أو الإبطال ، لا من حيث هو حق . ويسمى الوضع باليونانية θέσις

وإن قرن بها حرف الاستفهام سميت مسألة ؛ وباليونانية πρόβλημα

وقد أضاف ابن سينا إلى ما تقدم مصطلحا جديدا هو الدعوى ، الذى يشبه المفهوم من الوضع ، لأن الدعوى قضية يراد إثباتها أو إبطالها . ولكن يشترط فى الدعوى أن تكون محل خلاف ، وألا تكون مصحوبة بحجة تؤيدها [١] .

ومن المسألة ، والمقدمة ، والوضع الذى ينصره ناصر ، تتألف عناصر ، ويكتسبها الجدلى بالممارسة ، فتصبح " هذه الملكة بالحقيقة صناعة " [٢]

صناعة الجدل :

إنها صناعة ، وإنها لملكة ، وإنها لتختلف عن صناعة البرهان . ومرة أخرى يؤكد ابن سينا هذه الحقيقة فى الفصل الرابع ، ويبين ما أخطأ فيه المفسرون لأرسطو حين ذهبوا إلى أن الجدل استمـــرار للقياس البرهانى الذى يطلب الحق ، والذى يقوم فيه الحق على الصدق . وإنما جاء له الحق والصدق من صدق المقدمات التى إذا وضعت ورتبت ترتيبا معينا نتج عنها نتائج صادقة . فالذين ألحقوا الجدل بالبرهان إما أنهم جعلوا مقدماته أكثرية الصدق ، أو نظروا إلى النتيجة فقالوا :

(١) الجدل ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٧٨

(٢) الجدل ، ص ٣٣

إن الصناعة الجدلية تنتج الحق فى أكثر الأمر . ويرد عليهم ابن سينا قائلا : " وهذه كلها ظنون فاسدة ، فإن القياس الجدلى إنما هو قياس جدلى بأن مقدماته متسلمة أو مشهورة ، وليس من شرط المشهور والمتسلم أن يكون لامحالة صادقا ، بل كثيرا ما يسلم الباطل[1] "

تسلم المقدمات ، وأخذها على أنها مشهورة لا حَقَّة ، هو الذى يجعل الجدل جدلا ، ومختلفا عن المنطق الآخر النافع فى العلوم .

لقد تعرض ابن سينا فى "كتاب البرهان" إلى مسألة تقديم "الجدل" على "البرهان" أو تأخيره عنه. إنَّ ترتيب الكتب المنطقية،والذى وصل إلى العرب، جعل الجدل لاحقا للبرهان لا سابقا عليه . وقد خيل إلى العرب أن ترتيب هذه الكتب من عمل أرسطو نفسه لا من عمل أندرونيقوس ، فاحترم الفلاسفة الإسلاميون ما ظنوه أرسطيا ؛ ولذلك قال ابن سينا :

" الأشبه أن يكون المعلم الأول رتب هذا الفن الذى فى البرهان قبل سائر الفنون "[2] ، وذلك اعتمادا على عدة حجج : منها أن الغرض الأفضل هو التوصل إلى كسب الحق واليقين ، ويستفاد ذلك بالبرهان دون غيره ؛ وأن الأولى تقديم الأهم على المهم ، والفرض قبل النفل . ثم استعرض ابن سينا رأى من يقول بتقديم الجدل ، فقال : « لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ،

---

(١) الجدل ، ص ٣٤

(٢) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٤

ورد عليه كل الرد،وليس يستحق "الرجل" كل ذلك النكير،وكل ذلك الرد.. »[1]
ولم يصرح ابن سينا باسم ذلك " الرجل " ، ولا ندرى أهو أحد شراح أرسطو من اليونانيين أو السريان،أم هو أحد مناطقة العرب.ولكن ابن سينا ينصفه ويرى أن لوجهة نظره ما يبررها.والوجه فى تقديم البرهان هو:حسن الاختيار ،والشفقة على الزمان ؛ والوجه فى تقديم الجدل هو حسن التدرج ، فإن « مدار الجدل إنما هوعلى القياس والاستقراء،ومن كل واحد منهما برهانى وغير برهانى» [2] . ولذلك فُطِن أولا للجدل ، ثم انتقل للبرهان . وفضلا عن ذلك فإن طلب المجهول يكون فى « أكثر الأمر بأن تورد قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهانى » [3]

منطق الرجحان :

إن القائلين بأن الجدل من جنس منطق البرهان،ولكنه مرحلة متقدمة عليه ، ونافعة فى الارتياض ، يؤثرون أن يأتى الكتاب أولا فى الترتيب. وإلى هذا ذهب المحدثون الذين حللوا كتب أرسطو،وبينوا — كما رأينا — أن أرسطو ألف الجدل قبل اكتشافه نظرية التحليلات. ويرى القائلون بتأخير الجدل أن البرهان يطلب الحق واليقين،والجدل لاشأن له إلا بالمشهور. والفرق بينهما يبلغ من الوضوح حدا يجعل المنطقين مختلفين ، لأن منطق البرهان قضايا تنتج الحق من ذاتها ، ومنطق الرجحان تتدخل فيه عوامل نفسانية واجتماعية خارجية هى التى تميل به إلى الرجحان .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٦

إنَّ الحق حقٌ بنفسه، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقترن به، بعضها أحوال تقترن بالجدلى الذى يستعمل المشهور، وبعضها الآخر تختص بالمشهور نفسه. فمن أحوال الجدلى :

(ا) حسن بيان الجدلى ، مما يجعله أقرب أن يسلم له من جدلى آخر يشاركه نفس الحجة ، ولا يحسن البيان .

(ب) صفات تميز شخصية الجدلى بها، كأن يكون موثوقا به ، محتشما ، محبوبا .

ومن الأحوال التى تقترن بالمشهور :

(ا) سهولة انجذاب النفس إليه ، مما يعرضه لسرعة تسليمه .

(ب) أن يكون مستمدا من الاستقراء .

(حـ) أن يكون متعلقا بالمصلحة العامة ، وإجماع الناس عليه قديما وحديثا ، حتى يصبح عرفا متداولا وشريعة غير مكتوبة .

(د) أن يكون مشاكلا للحق ، ولا يشعر الجمهور بمخالفته للحق[1] .

إن المشهورات إنما اشتهرت بين الناس لإذعانهم لها ، وانقيادهم إليها ، لأسباب ترجع إلى حسن موقعها ، وسهولة قبولها . والجزئى أقرب إلى الذهن من الكلى، ولذلك كان استعمال الجزئى فى المقدمة أدعى إلى الغلبة وعدم المناقضة .

هذه العوامل التى أفاض الشيخ الرئيس فى تفصيلها لا ترجع إلى طبيعة القياس ذاته ، بل إلى أسباب خارجة عن القياس ، هى التى تميل بالحجة إلى الرجحان .

---

(1) الجدل ص ٣٩

منافع الجدل :

تكلم أرسطو بإيجاز شديد عن منافع الجدل، وذكر منها ثلاثة هى: الارتياض؛ والقدرة على المباحثة، والنفع فى العلوم. ونص عبارة أرسطو باليونانية يحتمل كثيرا من التأويل ، والعبارة تجرى على النحو التالى :

ἔστι δὴ πρὸς τρια, πρὸς γυμνασίαν, πρὸς τὰς ἐντεύξεις, πρὸς τὰς κατὰ Φιλοσοφίαν ἐπιστήμας. [101 a—27]

والترجمة العربية القديمة أنّ الجدل ينتفع به فى ثلاثة أشياء : فى الرياضة ، وفى المناظرة ، وفى علوم الفلسفة .

وليس فى المصطلح الأول خلاف فى الترجمة ، حتى إن " روس " يستخدم المصطلح اليونانى نفسه ، فيقول "mental gymnastics" . أما " تريكو " فيقول : exercice و يترجمها " فورستر " : mental training بمعنى التدريب أو الدربة . وفى الترجمة القديمة : الرياضة ، أو الارتياض .

المصطلح الثانى وهو " إنديوكسيس " أصعب ، وقد كشفت ترجمته عن كثير من الخلاف. يقول "تريكو " عنه إنه "المقابلات اليومية "rencontres journalières" وقد اعتمد " تريكو " فى هذه الترجمة على تفسير " الإسكندر الأفروديسى " ، وعلى تتبع المواضع التى ورد فيها المصطلح فى كتب أرسطو الأخرى كالخطابة وما بعد الطبيعة. ويدل الانديوكسيس على المباحثة مع أول قادم يلقاه المرء مصادفة فيدور الحديث بينهما فى صدق وأمانة ، ولا يكون للحجج البرهانية معنى فى مثل هـذه الظروف ، وإنما يقنع المتباحثان بالرجحان . ويضيف " الإسكندر " أنه لما كانت الكتب نادرة فى الزمن القديم ، وكانت المباحثات كلها محاورات

شفوية فلم يكن من الميسور سوى نصب الحجج المؤيدة أو المعارضة التى تعتمد على المشهورات . وقد أقر " روس " هذا التفسير فقال فى عرضه الملخص لكتاب الجدل إن منفعته " ترمى إلى الاقتدار على مجادلة الناس الذين نلتقى بهم . فإذا سبق لنا معرفة آراء الجمهور وما يترتب عليها ، أمكننا مجادلة الناس من نفس مقدماتهم "[1] ووضعت له الترجمة العربية القديمة لفظة "المناظرة". وهو مصطلح يحتاج إلى تحديد مدلوله ليطابق ما أراده أرسطو .

المصطلح الثالث لم يختلف المترجمون المحدثون إنه العلوم الفلسفية ، والأصل اليونانى يطابق ذلك كما سيتبين من الرجوع إلى شرح أرسطو لهذه المنفعة بعد قليل. ويلاحظ أن الترجمة القديمة جعلت الأصل الفلسفة والعلوم فرع منها ، فقالت : علوم الفلسفة. أما الترجمة الحديثة فجعلت العلوم هى المقصودة بالذات. يقول أرسطو ما فحواه : إننا إذا تمكنا من إقامة الحجة على القضية المؤيدة، وعلى القضية المعارضة ، سهل علينا التمييز بين الحق والباطل . وأيضا فإن مبادئ العلوم لأنها من قبيل اللامبرهنات فأفضل الطرق للبحث فيها هو القضايا المشهورة، أى عن طريق الجدل.

فلننظر الآن فى موقف ابن سينا من هذه المنافع ، وما تأويله لها ، ورأيه فيها.

١ — الارتياض :

الارتياض بمعناه العام، تحصيل المواضع التى منها تستنبط الحجج على كل مطلوب والآلات التى بها يتوصل إلى استنباطها ، ومعرفة كيفية استعمالها .

والارتياض بمعنى أخص ، تكثير وتحسين ، فهو : " التمكن من تكثير أفعال الجنس وتحسينه" . والمقصود بالتكثير حسن اتخاذ العدة ، وفى الجدل أن تكون

(١) أنظر Ross, *Aristotle*, p 56

مواضع استنباط الحجة معلومة معدة،" فلا يكون حالنا كحال من يحتاج إلى أن يتوكل على الخاطر والحدس ". [1] والتحسين هو تعلم القوانين المعينة على جودة الاستعمال، وهذا لا يتم إلا بالعمل ، أى بالخبرة العملية . ويضرب ابن سينا لذلك مثالا برياضة الرمى ، إذ لا يكفى فيها العلم فقط ، بل التمرين العملى أيضا [2] .

فالجدل صناعة قبل كل شىء ، وممارسته تؤدى إلى الارتياض فى المجادلة .

٢ — المناظرة :

والمناظرة هى المنفعة الثانية . ولما لم يكن المصطلح العربى الذى وضع فى مقابل اليونانى دقيقا فى الدلالة على المعنى المقصود ، فقد كان سببا فى توجيه خاطىء . ولو قيل فى الترجمة القديمة المباحثة أو المناقشة ، ما احتاج ابن سينا إلى هذا العناء فى الشرح والتأويل. ولقد شرح ابن سينا المناظرة من قبل عندالكلام عن أنواع المخاطبات ، وأخرج المناظرة من الجدل ، وألحقها بالتعليم . والتعليم كما نعرف من جملة مباحث " البرهان " ، لأن غرض المتناظرين حصول العلم ، وغرض المجادل الغلبة والإلزام . والجدل ينفع فى المناظرة ، بالمعنى السينوى ، لأنه يورث القدرة على إيجاد القياس على الشىء ومقابله .

٣ — النفع فى العلوم :

أما المنفعة الثالثة فإن تأويلها السينوى يتفق بصراحة مع مذهبه فى الفصل بين المنطقين. وقد قسم هذه المنفعة قسمين ثالثة ورابعة؛ فالثالثة أن الجدل النافع يجذب إليه الجمهور العاجز عن الإصغاء إلى البرهان ؛ والرابعة إقناع المتعلم مبادئ علمه .

---

(١) الجدل ، ص ٤٨

(٢) الجدل ، ص ٧٩

إن ابن سينا ينكر تماما قول من يذهب إلى منفعة الجدل فى تحصيل مبادئ العلوم . وفى ذلك يقول بصراحة : " ولا تلتفت إلى مايقال: إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلابد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية فى ذلك من هذه الجهة ... " [١] . ذلك أن مبادئ العلوم بيّنةٌ بأنفسها ، وهى أوضح من الجدليات ، وليس على المعلم إلا أن يحيل المتعلم لها على شهادة الحس ، والتجربة ، والثقات . أما البيّنات بنفسها فإن لها طريقا آخر خلاف طريق الجدل ، وفى علم آخر [٢] .

إن فائدة الجدل الحقيقية – فى رأى ابن سينا – ليست فى إقناع كل مخاطب ، بل فى تحصيل القدرة على إثبات ما يحاول الجدلى إثباته ، وإبطال مايحاول إبطاله [٣] .

المواضع :

إن الذى دعا إلى القول بمنفعة الجدل فى العلوم ، أنه يعتمد على "المواضع" التى سمى كتاب أرسطو باسمها . وسبق أن ذكرنا صعوبة المقصود بالموضع . وقد واجه ابن سينا هذه الصعوبة ، واجتهد فى حلها . وكان يعرف أن كتاب الجدل يسمى بالمواضع [٤] ، وعرف الموضع بأنه: " حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس . مثل قول القائل: إنه إن كان الضد موجودا لشئ ، فضده سيكون موجودا لضد الشئ . فهذا حكم مشهور ... " [٥]

(١) الجدل ، ص ٥٠
(٢) الجدل ، ص ٥١
(٣) الجدل ، ص ٥٣
(٤) الجدل ، ص ٣٨
(٥) الجدل ، ص ٣٨

والموضع غير المقدمة ، ما دام المقصود منه – فى المثال السابق – المبادئ المنطقية العامة ، مثل أن طرفى النقيض لا يجتمعان . وأن الكلى الموجب ينعكس جزئيا موجبا . وهذه مقدمات مشهورة هى مواضع فقط ،ولا يحسن استعمالها جزء قياس[1]. وفى بعض الأحيان يستخدم الموضع مقدمة ، فيكون موضعا من جهة ، ومقدمة من جهة أخرى ؛ فهو موضع من حيث يستعمل على أنه قانون ، ومقدمة من حيث يستعمل جزء قياس[2] .

ولابن سينا تفسير لغوى للموضع يذهب فيه إلى أن الموضع يشبه أنه سمى كذلك لأنه جهة قصد للذهن : "كما أن الموضع المكانى يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضع الذى له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال إنه لموضع أمن ، وموضع خوف ، وموضع نظر ؛ فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ "[3] .

الأمثلة السابقة للمواضع منطقية ، يتضح منها أن المواضع هى الأساس الذى تعتمد عليه المقدمات ، وقد تكون هى نفسها مقــدمات . ولكن ليست كل المواضع منطقية ، إذ منها خلقية ، ومنها طبيعية[4] .

وابن سينا لا يعنى بالطبيعية الجزء الطبيعى الخاص فقط ، "بل جميع ما ينظر فى الأمور الموجودة فى الطباع التى ليست منسوبة إلى أنها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع فى أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... "[5]

---

(١) الجدل ، ص ٤١

(٢) الجدل ، ص ٤١

(٣) الجدل ، ص ٤٢

(٤) الجدل ، ص ٨٢

(٥) الجدل ، ص ٨٣

وقد جمع ابن سينا ثلاثة أمثلة لأنواع المواضع على التوالى ، فقال : أما مثال المسألة المنطقية ، فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها فى بعض ؟ وأما مثال المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية، فقولنا : هل العالم أزلى أم محدث ، وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

إن البحث فى الطبيعيات ولو أنه جزء من المباحث العلمية التى ينظر فيها البرهان بوجه خاص ، إلا أنه قد يكون من " مواضع " الجدل . ولكن الأمور الخلقية بمقتضى طبيعتها لا يختص البرهان بالبحث فيها ، وإنما الذى يبحث فيها هو الجدل. والعلة فى ذلك أنه ينظر إليها كأحكام قيمة .

صفوة القول : المقدمات والمسائل إن كانت منطقية ، " فإنها تراد لغيرها من الامور النظرية والعملية " (٢) ، فهى فى الواقع خارجة عن موضوع الجدل . وإن كانت نظرية فهى علمية طبيعية ،وهذه لا تكون نافعة للإنسان "بوجه من الوجوه، وربما كان فيها ما ينفع فى أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه فى العلم الخلقى .... " (٣) .

فلم يبق فى الواقع للجدل من موضوع أساسى يبحث فيه إلا الخلقيات، التى تخضع أحكامها للقيمة .

---

(١) الجدل ، ص ٨٣

(٢) الجدل ، ص ٨٢

(٣) الجدل ، ص ٨٣

تفاضل المشهورات :

الشهرة والغلبة لحمة الجدل وسداه .

وما اشتهر مشهور بين أفراد الأمة ، وجرى فى الناس وذاع ، إلا لأنهم يؤثرونه على ما سواه .

وليست المشهورات واحدة فى كل الأمم على حد سواء ، ولا هى واحدة فى كل زمان . وبهذا تتفاضل الشعوب ، ويتميز بعضها عن بعضها الآخر .

والمشهورات فى الأمة ، التى تنحدر مع الزمن من جيل إلى آخر ، لتصبح عرفا عاما ، و " شريعة غير مكتوبة " — كما يقول ابن سينا — تعبر عن روحها ، وتفصح عن مزاجها ، وتنتظم القواعد التى يلتزمها الناس فى سلوكهم ومعاملاتهم ، من جهة الدين وما يتصل به من شعائر واحتفالات ، والأخلاق وما تفرضه من واجبات يأمر بعضها بالفضيلة وينهى البعض الآخر عن الرذيلة ، والفنون التى تعبر عما يدور فى خلد الناس وتصور مشاعرهم وتجمل لهم الحياة ، والسياسة وقواعد الحكم الصالح ، الحافظ للجماعة من الانحلال والفساد ، والآخذ بيد الأمة نحو العمران . وكل أولئك أمور إنسانية تتصل بالذوق والمزاج والمصلحة ، ينظمها عقل عملى يختلف عن العقل النظرى الذى تخضع له الأمور الرياضية والطبيعية .

وقد فطن أرسطو إلى اختلاف الميدانين ، واختلاف العقلين ، فسمى النظرى النافع فى طلب اليقين العلمى " نوس " νοῦς ، وسمى العملى الصالح لهداية البشر فى حياتهم العملية " فرونيسس " φρόνησις[1] . ولقد كان أرسطو يرجع

(١) Werner Jaeger, *Aristotle*, Oxford, 1948, pp 47-48,83

فى شبابه وكتاباته الاولى التى كانت فى هيئة محاورات إلى عقائد الأمم ، وإلى شعائر الدين والعادات الجارية ، وإلى الخرافات القديمة ، ولم ينكر ما تنطوى عليه من أدلة على وجود الله والنفس الانسانية . وهذه الأدلة وإن قصرت عن الدقة العلمية ، فلها مع ذلك رجاحتها ، بل إن المعلم الأول ، حتى بعد تطوره وانفصاله عن الأكاديمية ، ظل يتخذ آراء الحكماء المشهورة مبدأ . فهو يحاول أن يجمع بين المعرفة العقلية الخالصة و بين الحقائق المضمرة فى باطن تلك المنابع الإنسانية كالدين والفن والأخلاق والسياسة . والجدل الذى يمثل طورا سابقا من فكر أرسطو ، لا يعبر عن نزعته العقلية فقط ، بل عن نزعة تجريبية يستاهم فيها ما رسخ على مر الزمان من اعتقادات وتجارب جماعية ، لجمهور الناس أو آراء الحكماء منهم [1] . ولم يكن أرسطو فى هذا الصنيع ملقيا عبء التفكير على كاهل الآراء المشهورة ، بل كان ينفذ ببصره لمعرفة الحدود التى ينبغى أن تقف عندها الحجة العقلية فى هذه الأمور .

الحمل قضايا وجودية :

ومن أجل ذلك أراد أرسطو أن يخضع أحكام الشهرة الخاصة بالأمور الإنسانية من أخلاق وسياسة ، إلى منطقه الذى ابتدعه لضبط الفكر و بلوغ اليقين ، ووضع له أساسا صوريا من القياس وأشكاله. ورأى أن الأقيسة فى أى مرتبة من مراتبها تتألف من مقدمات تؤدى إلى نتائج ، وأن المقدمات قضايا تتركب من موضوع ومحمول . وتفترض الصلة بين الموضوع والمحمول "الوجود" ، أى وجود الموضوع وحمل صفات عليه لا تخرج عن المقولات التى تقال على الشىء . مثال ذلك :

---

(1) المرجع السابق ص ٤٨

الثلج أبيض ، فإن صفة البياض تحمل على الثلج "الموجود" ، فإن كان هذا صحيحا ومطابقا للواقع كان الحكم صادقا ، وإن كان غير صحيح وغير مطابق للواقع كان الحكم كاذبا ، وإذا صحت المقدمة الكلية من أن الثلج أبيض ، فلا جرم أن هذه القطعة الجزئية من الثلج تكون بيضاء ، لأن حكم الجزئى داخل تحت الكلى بالضرورة . والذى يقصده أرسطو من إثبات الحكم للجزئى بفرض صحة الكلى هو إثبات "الوجود" . وكذلك الحال فى النوع والجنس والفصل ، فإن ثبت وجود النوع ، ثبت وجود الجنس والفصل اللذين يتركب منهما النوع . وفى ذلك يقول أرسطو : "من قال إن إنسانا موجود ، فقد قال إن حيوانا موجود ، وإن متنفسا موجود ، وإن قابلا للعلم موجود ، وإن ذا رجلين موجود"[١] .

والجدل يعتمد على السؤال والجواب . إنه سؤال عن وجود الشىء أو عدم وجوده . والسائل والمجيب يحاولان إثبات الشىء أو إبطاله ؛ لأن إثبات الوجود إقرار به ، وإذعان له . ويتابع ابن سينا أرسطو فى ذلك ، فيقول إن : "الحد يحتاج فى إثباته فى الجدل أن يثبت أنه موجود ، وأنه مقوم ذاتى ، ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم فى المعنى ، أى المدلول به هو هو المدلول بالاسم"[٢] . وأن الجنس يحتاج إلى الوجود والتقويم[٣] ، والخاصة إلى الوجود والمساواة ، والعرض إلى الوجود فقط[٤] .

أما فى البرهان فلا يحتاج إلى إثبات أن الحد موجود، « بل لا يمكن ؛ وقد علمت هذا . وذلك لأن الحدود فى الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة»[٥]

(١) ١١٢ أ — ٢٠ ، من الترجمة العربية القديمة ، ص ٥١٦
(٢) الجدل ، ص ٦٣
(٣) التقويم هنا بمعنى مقوم للماهية .
(٤) الجدل ، ص ٦٤
(٥) الجدل ، ص ٦٤

الجدل من مباحث القيمة :

ولما كان أرسطو متأثرا فى الجدل بأفلاطون حين كان يطلب العلم فى الأكاديمية ، وظل مستمرا على النظر فيه فترة من الزمن بعد وفاة أفلاطون ، فلا جرم أن تخضع هذه المباحث للجو العام الذى كان يسود الأكاديمية . أكانت تلك المباحث تخضع للوجود أم للقيمة ؟

إن مبحث القيمة قد ينظر إليه ميتافيزيقيا أو منطقيا . ولم يميز القدماء بين مبحثى الوجود والقيمة لا ميتافيزيقيا ولا منطقيا ، لأنهما كانا مختلطين ،وكان اتجاه الفلسفة اليونانية بوجه عام إلى النظر فى الوجود أدنى إلى النظر فى القيمة ، حتى انتهت عند أرسطو إلى تعريفه المشهور للميتافيزيقا بأنها البحث فى الوجود من حيث هو موجود . ومع ذلك لا ينبغى أن يغيب عن بالنا أن فلسفة أفلاطون تتدرج فى المثل حتى تبلغ ثلاثة هى الحق والخير والجمال ، أعلاها الخير .

فلما انفصلت فلسفة القيم منذ القرن التاسع عشر، وأضحت فرعا ثالثا للميتافيزيقا، إلى جانب الوجود والمعرفة ، لم يكن من الغريب أن يراجع الباحثون تأويل الفلسفة الأفلاطونية،فيذهب أحد أعلام المفسرين لأفلاطون،وهو "ليون روبان" إلى أن فلسفة أفلاطون أجدر أن تكون فلسفة قيمة لا فلسفة وجود [1] ، مؤيدا ذلك بعدة ملاحظات :

(١) أنه ورث عن سقراط نظرية المعنى الكلى ، والتى لم يكن يستطيع أن يخرجها من نطاق عالم الأخلاق كى تشمل عالم الحقيقة كله ، دون أن يستضىء عالم الحقيقة بنور القيمة .

---

(١) كتب " روبان " Robin هذا البحث وألقاه فى الجمعية الفلسفية بمرسيليا فى ابريل ١٩٣٩ وأشار إليه مع تلخيصه " لافيل " فى كتابه عن القيم — أنظر

Louis Lavelle, *Traité des Valeurs*. Tome Premier, Paris, 1951, p. 49

(ب) ظلت مباحث الأخلاق والسياسة فى المرتبة الأولى من فكر أفلاطون وكانت الغاية التى إليها قصد من فلسفته ، واستمرت شغله الشاغل طوال حياته . وأنه إذا كان قد طالب الفيلسوف أن يبتعد بعض الوقت عن المظاهر ، وأن ينعزل عن الجمهور والمجتمع ، فإنما كان يبغى من وراء تلك العزلة أن يقترب الفيلسوف من نفسه ليتصل بالمثل فى صفائها ، ويعيش معها، ويتخذ منها زاده ، ثم يعود بعد ذلك إلى عالم المظاهر الذى هجره ، يمنحه المعنى الذى يفتقده ، حين يمسى حاكم المدينة ومصلحها .

(ج) أن العالم بأسره — حتى لو اعتبر من جانبه المادى ، أى من جهة صورته الفلكية والجغرافية ، كما يتبين من محاورة طيماوس ، وما توحى به الخرافات — ليس شيئا أكثر من الموضع الذى تسكن فيه الأنفس وتتدرج فى مراتب رقيها الروحى، وتحقق مصيرها اللائق لها بما تستحق.

هذه الإشارة الموجزة إلى القيمة من الناحية الميتافيزيقيـة ، إنما الغرض منها بيان أن الجدل عند أفلاطون بوجه خاص ، وكذلك عند أرسطو ، تابع لمباحث القيمة ، مما يجعل منطق الجدل خلاف منطق البرهان .

موقف ابن سينا من القيم :

تبين من قبل أن ابن سينا يحاذى أرسطو،مع شىء من الشرح فى اتجاه سينوى . وقد ذكرنا عند الكلام عن المواضع ، أن المقدمات ثلاثة أصناف : منطقية ، وطبيعية ، وخلقية . واستبعدنا المنطقية والطبيعية لأن أحكامها علمية ، مرجئين الكلام عن الخلقيات لأن أحكامها قيمية . وقد لخص ابن سينا الآراء الخلقية فى المقالة الأولى مبينا خضوعها أساسا للقيمة ، لأنها تتصل بالإيثار والتفضيل .

وهذا الإيثار قد يتعلق من وجه بالأصول النظرية للأخلاق ، وهـذا هو التعلق الأول ، مثل البحث فى أفعال العفة هل هى سعادة أو لا ؟ ومن وجه آخر بالجانب العملى ، أى بالوسائل التى تحقق أغراضا تتجه نحوها ، ويسمى ذلك بالتعلق الثانى. وهذان الوجهان لم يذكرهما أرسطو، اللهم إلا بالعرض فى ثنايا الكتاب، على حين فصلهما ابن سينا عند الكلام عن أصناف المقدمات والمسائل ، وأن الصنف الأول مقدمات منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية ، " والثانى خلقية وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ؛ إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ و إما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك " (١) .

ولا تخرج مباحث القيمة فى الوقت الحاضر عن هذين الوجهين : الشخصى والموضوعى، نعنى الإيثار الذى يرجع الحكم على الأفعال إلى الرغبة ومزاج الشخص؛ أو الوسائل التى تراد لغايات من أجلها تتخذ هذه الوسائل . ومن الفلاسفة المحدثين من يدافع عن وجهة النظر الأولى ، ومنهم من يدافع عن المذهب الثانى ، وفريق يجمع بين الجانبين ، كما فعل ابن سينا .

ويسمى ابن سينا الجانب الشخصى فى حكم القيمة " الآثر " ويسمى الجانب الموضوعى "الأفضل" . فالعلم أفضل، ولكنه ليس آثر من اللباس عند العريان(٢) . أى أن العلم فضيلة فى ذاته ، والملبس فضيلة أخرى ، ولو كانت الموازنة حاصلة

---

(١) الجدل ، ص ٨٢

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بينهما فقط بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية ، لكان العلم أفضل . ولكن إذا أخذ فى الاعتبار الظروف الشخصية كالعرى أو الجوع وغير ذلك ، فإن الشخص يؤثر ما يحقق حاجته العاجلة الضرورية .

تحليل قضايا القيمة :

وقد غفل ابن سينا ، كما غفل أرسطو ، عن تحليل قضايا القيمة ، وبيان اختلافها فى طبيعتها المنطقية عن القضايا الحملية التى رد إليها أرسطو كل أنواع القضايا . ذلك أن أساس القضية الحملية عند المعلم الأول " الوجود "، أى وجود الموضوع ثم إسناد المحمول إليه ، والعلاقة بين هذين الحدين وجودية أساسا وتسمى حملية ؛ والحمل إما كلى وإما جزئى ، بحيث يدخل الموضوع تحت المحمول بأى نوع من الدخول .

أما قضايا القيمة فالعلاقة بين حديها مختلفة ،، مثل قولنا : " الصحة أفضل من المال" . فالعلاقة "أفضل من" أو "أولى" أو " آثر " إلى غير ذلك ، خلاف علاقة الوجود التى هى مدار الحمل ، كما نقول : الإنسان حيوان ، " فلو لم يكن الحيوان موجودا ، لم يكن الإنسان موجودا " (١) وكذلك " من قال الإنسان فقد دل على وجود الحيوان" (٢) . ويجرى ذلك عن الجنس والنوع والفصل والخاصة ، لأنها من الذاتيات . ولكن ليس الحال كذلك فى العرض ، لأنه قد يكون موجودا وقد لا يكون ، وإن وجد فقد يقبل الأشد والأضعف ، أو تكون بعض الأشياء أولى بعرض من بعض .

---

(١) يذهب ابن سينا كما نرى فى هذا المثال إلى أن الوجود ينصرف إلى الموضوع كما ينصرف إلى المحمول ، على خلاف جمهرة المناطقة الذين يجعلون الوجود متصلا بالموضوع . أنظر جوبلو فى كلامه عن الرابطة
Goblot, Traité de Logique, p 183-184

(٢) الجدل ، ص ٦٠

وقـد فطن المحدثون إلى التمييز بين هذين النوعين من الأحكام : التقريرية التي تعبر عن الواقع ،والتقويمية التي تعبر عما حقه أن يكون . وقد سمى " دوركيم" الأحكام التقريرية أحكاما " شيئية " ، وسماها " جوبلو " " وجودية " ، أي jugements d'existence [1] وقد أبدى الأستاذ لالاند بعض الاعتراض على هذين المصطلحين، نعني الشيئية والوجودية،فقال : « ولكن هاتين التسميتين لاتؤديان المعنى المراد تمام التأدية ، وقد لاحظ ذلك المسيو جوبلو نفسه ، فإن الحكم بأن : ' تربيع الدائرة بالمسطرة والبرجل ممتنع ' يثبت أمرا مقـــررا ، ولاينظر إلى شيء أو وجود خارجيين » [2] .

ولقد أدرك ابن سينا الفرق بين الأحكام الوجودية — أي التقريرية — وبين الأحكام التقويمية ، فصرح بأن النوع الأول يعتمد على الوجود ، وأن النوع الثاني يعوّل على النسبة ، أي نسبة شيء إلى شيء آخر ؛وهذا النوع الأخير هو عمدةصناعة الجدل . وبذلك ميز تمييزا واضحا بين البرهان والجدل ، بين منطق اليقين ومنطق الرجحان .

الأخلقية :

وفي ذلك يعقب بعد كلامه عن الجنس والحد والخاصة والعرض قائلا :

"واهتم بالنظر في باب الأولى والأحرى،لأن العرض— كما قد علمت— قديقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التي من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس أو حد أو خاصة .

(١) جوبلو ، المرجع السابق ، ص ٤

(٢) لالاند : محاضرات في الفلسفة ، نسبية الأحكام التقـــويمة ، ترجمة يوسف كرم — مطبوعات الجامعة المصرية ١٩٢٩ ، ص ٣٤

ولأن عمدة كل ما تفيده صناعة الجدل — من حيث هى صناعة الجدل — طريق الأولى والأحرى ..... [إلى قوله] ....

وعلى أن اعتبار الأخلقية للشئ إنما هــو بحسب نسبته إلى شئ . وكل نسبة عارضة تعرض من هذه الأسباب ، إن زيد باب البحث من أنه هل كان آثر وأولى بشىء،و رسم الباب بباب الآثر . فزادت مواضع فى الهوهو ، ومواضع فى الآثر، وخصوصا إذا كان النظر فى الأولى والأحرى والآثر ، أشبه نظر بما يراد به الإقناع(١) " .

يلتقى ابن سينا فى هذه النظرية التقويمية والتى يعبر عنها بالأخلقية ، مع كثير من المناطقة المحدثين الذين ميزوا فى تحليلهم للقضايا بين أحــكام الواقع وأحكام القيمة. فالعلاقة الأساسية فى هذه الأحكام الأخيرة تعد أولية ، لايمكن تعريفها، ونعنى بها علاقة "أفضل من " (٢) المعبرة عن الأخلقية والإيثار . إنها علاقة من نوع آخر خلاف العــلاقة الحملية . وفى ذلك يقول الأستاذ ميتشل إن علاقة " أفضل من " ليست أكثر حدود القيمة مناسبة فقط ، ولكنها مقولة القيمة الأساسية . (٣)

ويلتقى ابن سينا أيضا مع النظرية النسبية لأحكام القيمة، والتى عبر عنها بقوله : نسبة شىء إلى شىء . ذلك أن القيم إما أن يكون بعضها نسبيا إلى النمط العضوى للكائن ، وبعضها الآخر يقال بالنسبة إلى المستوى الثقافى للمجتمع ، وبعضها الثالث

---

(١) الجدل ، ص ٦٥ — ٦٦

(٢) تسمى باللغة الانجليزية batter than

(٣) Lepley. *Value, a Cooperative Inquiry*, N.y, 1951, p 192.

يقال بالنسبة إلى فردية الشخص الذى يحكم ، مما يدل على وجود علم نسبي فى ميدان القيمة [١] .

لهذا السبب حدد ابن سينا معنى المطلق ومعنى النسبي .

فالإطلاق أن يقال المعنى من غير أن يزاد عليه شيء يقيد به .

والقيود التى تحد من المطلق نوعان : قيود بالنسبة إلى الزمان ، وقيود بالنسبة إلى الأشخاص . فقد يكون الشيء حسنا "عند قوم" ، أو حسنا "فى وقت" [٢] . وهذا هو حكم المشهور .

فالمشهورات التى تخضع لاعتبار الوقت ، والعرف بين الناس ، ليست مطلقة ، لأنها بحسب الظن لا بحسب الوجود . أما الذى بحسب الوجود ، فهو اعتبار الشيء فى نفسه لا بالقياس إلى الظن . وعندئذ يصح أن يقال : "على الإطلاق" بالحقيقة ، فيكون الشيء دائما ، وعاما . ولا يمكن أن تكون الصفة دائمة مع اختلافها فى وقت دون آخر ، أو اختلافها بحسب الأشخاص .

ولما كانت الخلقيات تبغى الحكم على الأفعال بأنها خير أو شر ، فلا بد من النظر فى الخير والشر أهما مطلقان أم نسبيان . والمذهب السينوى — الذى يستخلص من كتبه المختلفة — يقرر أن الخير مطلق ، وأن الشر عدم الخير ، أو فقد بعض الخير . وما دام الخير مطلقا ، فالخيرية لا تزيد ولا تنقص ، ولا تكون أكثر أو أقل ، إذا اعتبرنا الشيء خيرا . ولكن التفاضل فى الواقع لا يكون بين

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨
(٢) الجدل ، ص ١٤٢

أمور مطلقة ، بل مقيدة بشروط وأحوال وأوقات ، وذلك كمن يقول : إن خمود الشهوة خير من الفجور . وههنا ليس خمود الشهوة خيرا على الإطلاق ، بل خير فقط بالنسبة إلى الفجور ، أما فى نفسه فإن خمود الشهوة ردئ [1] .

وليس كتاب الجدل بحثا فى الأخلاق من حيث هى كذلك ، بل فى الأقيسة الجدلية ، أى فى منطق الجدل . ويصرح ابن سينا بأن هذا المنطق يبحث أساسا فى الخلقيات ، وفى ذلك يقول بعد أن صرح فيما قبل بأن عمدة الجدل الأولى والأحرى ما نصه : " فظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر فى الأولى والأحرى ، وفى الأزيد والأنقص ، وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية" [2] .

علاقة القيمة :

وقد يدل على علاقة القيمة بتعبيرات متباينة يجمعها قول ابن سينا : الأفضلية ، أو الأخلقية ، وهى : الأفضل ، والآثر ، والأولى ، والأحرى ، والأخير ، والأزيد ، والأنقص ، والأكثر ، والأقل ، والأنفع ، والأجمل ، والأحق ، وغير ذلك . وكلها كما نرى تتخذ صيغة أفعل التفضيل .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأفضل يعتبر الشىء فى ذاته ، وأن الآثر يعتبره بالنسبة إلى شىء آخر ، ولذلك يمكن رد كل الصيغ المذكورة سالفا إلى الأفضل والآثر ، لولا أن هناك صيغة ثالثة تختلف عنهما ، وهى "الأولى" ، وهى متوسطة

(١) الجدل ، ص ١٤١

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بين الأفضل والآثر . وحيث إن ابن سينا قد بدأ بالكلام عن الأفضل ثم الأولى ثم الآثر ، فلا بأس من محاذاة ترتيبه .

الأفضل أو الأولى أو الآثر ، كلها تقتضى موازنة بين أمرين أو عدة أمور ، وترجيحا لشيء على شيء . ولكى يقوم الترجيح على أساس ، فلا بد من إيجاد مقياس أو معيار ، يمكن به ترجيح الأفضلية أو الأولوية أو الإيثار . وقد اجتهد ابن سينا أن يستخلص هذه المعايير الدقيقة التى ستتبين عند النظر تفصيلا فى هذه الأنواع الثلاثة من المفاضلة .

الأفضل :

قد يقال الأفضل على شيئين متشاركين فى نوع من الفضيلة ، أو ليست بينهما مشاركة ، فإن كانا متشاركين ، قيل الأفضل على وجوه ثلاثة :

(أ) أن تكون الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، أى تخضع للمقدار فيكون لأحد الطرفين زيادة يمكن قياس مقدارها عن الطرف الآخر . مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، بمعنى أنه يساوى الآخر فى جميع ماله وزيادة .

(ب) أن تكون الفضيلة تقبل الأشد والأضعف ، أى تخضع للكيف . ويميز ابن سينا بين الوجه السابق وهذا الوجه بأن المقدار الزائد لا يمكن الإشارة إليه ، مثل الأجمل ، والأسخن[1] . ولم يبين ، عند الكلام عن الأفضل فى المقولات ، كيف يكون الأفضل فى الكم والكيف ، اكتفاء بقوله : وهذا ظاهر[2] . وكلما تقدمت وسائل القياس العلمى وأصبحت أدق

(١) الجدل ، ص ١٤٦

(٢) الجدل ، ص ١٤٩

وأضبط ، أمكن إخضاع الصفة المطلوب قياسها للمقدار . مثال ذلك أن السخونة التي كانت تقاس باليد ، والتي اعتبرها ابن سينا كيفا ، أضحت تقاس اليوم بالترمومتر .

(ج) أن تكون فضيلة الطرف الأول مساوية لفضيلة الآخر ، ولكن يزاد على الأول فضيلة أخرى ترجحه ، مثل قولنا : فلان شجاع عفيف وفلان شجاع غير عفيف ، فالأول أفضل .

أما إن كانا غير متشاركين فى الفضيلة ، بل كان لكل منهما فضيلة غير الأخرى ، فالترجيح بينهما يقوم على أساس نوع الفضيلة فى ذاتها . فالذى فضيلته إلاهية ، أى دائمة باقية ، أفضل من الذى فضيلته غير إلاهية ، مثل قولنا : الحكمة أفضل من اليسار . وكذلك النافع فى الدنيا والآخرة أفضل من النافع فى الدنيا فقط ، وهكذا .

الأولى :

يقال الأولى بمعنيين أساسيين : الأول بمعنى الأفضل ، أى المساواة بين الشيئين مع زيادة فى بعض الأمور المرجحة للأول . والمعنى الثانى لما تكون له "المـاتة" المفضية إلى تحقيق غاية .

والمـاتة لغة هى : القرابة ، والحرمة ، والوسيلة [1] . والموات الوسائل .

وبالمعنى الاصطلاحى - بحسب ابن سينا — : « علة من العلل المستدعية الموجبة ، لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران

(١) فطن المراجع لنسخة "ب" الخطية إلى هذا المعنى ، فأثبته فى الهامش .

شرائط إليها . فإذا لم يشعر بجميع الشرائط التى تقترن بها - تى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكمنا بالأولى » [١] .

من الواضح التمييز ههنا بين نوعين من العلة : الموجبة ، والمستدعية أو الداعية . فالعلة الموجبة تتم باقتران كل الشرائط التى يحتم وجود الشىء مع اجتماعها ، والعلة الداعية إلى الحكم ترجح وجود الشىء ولا تحتمه لنقص بعض الشرائط .

والعلة الموجبة لا يعتبر فيها ما حقه أن يكون ، بل ما هو واقع فقط . وهذه التفرقة بين ما هو واقع ، وبين ما حقه أن يكون ، يسميها ابن سينا : " بحسب الوقوع " ، و " بحسب الجميل " ، ويفرق بينهما فى اللغة الانجليزية — عند الكلام عن الأخلاق — بقولهم : the "is" ، و the "ought" . وقدوضح ابن سينا هذه التفرقة الدقيقة بالمثال الآتى :

" والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول القائل : إن لفلان عند فلان حقوقا ، وقد قصده ، فالأولى فى نفس الأمر أن يقضيها ، حاكما بأن ذلك الأمر واقع . وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجمل به ، أن يقضيها ويعرفها .... "[٢]

ولما كان الحكم الواجب الترجيح يقتضى معرفة كل الشرائط الخارجية والنفسية الداعية إلى العلة ، فإن الجهل ببعضها يؤدى إلى التردد فى القول بوقوع الشىء . " لكن ما نشعر فيه بوجود سبب [٣] ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون ... ... " [٤] .

---

(١) الجدل ، ص ١٤٧ (٢) الجدل ، ص ١٤٨

(٣) نلاحظ أن ابن سينا يستخدم ههنا السبب والأسباب محل العلة والعلل . ويمكن القول بأن العلة تقابل cause وأن السبب يقابل reason .

(٤) الجدل ، ص ١٤١

والدليل على العلم بالأسباب هو "الشعور" بوجودها ، والدليل على جهلها هو عدم الشعور بها . وإذ كنا بإزاء حكم يرجح طرفا على آخر ، فلا بد من الشعور بالأسباب المرجحة ، التي لو جهلت لامتنع الحكم . وفي ذلك يقول ابن سينا : « فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب » (١) .

الآثر :

ويقال آثر ، وأحرى ، إذا حصل التفاضل بين غايتين ، إحداهما بعيدة والثانية قريبة . مثال ذلك : صحة النفس أحرى أو آثر من صحة البدن .

ويقال آثر للشيء الذي يكون غاية في نفسه ، لا للشيء الذي يكون وسيلة إلى تلك الغاية . " فالمؤثر بذاته ولأجل نفسه أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة " (٢) .

هناك إذن مؤثر بذاته ، ومؤثر لأجل غيره ، والتفاضل يكون بين الغاية والوسيلة . فالغاية آثر من الوسيلة . وبناء على هذه القاعدة فإن المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض (٣) . والسائقان إلى غايتين فإن أعجلهما تأدية إلى غايته آثر (٤) . وأن

(١) الجدل ، ص ١٤٨

(٢) الجدل ، ص ١٥٣

(٣) » ص ١٥٤

(٤) » ص ١٥٧

الأمر الموجود للأكرم الأفضل آثر من الأمر الموجود لغيره ، مثل الأمر الذى يخص الله فإنه آثر مما يخص الإنسان [1] .

والاختيار بين أمرين يخضع كذلك لقواعد فى التفاضل ، إما من جهة الشخص الذى يختار ، " فإن مختار الأريب الحسن الاختيار ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من المبرزين فى الفضل والمعرفة ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل " [2] . وإما من جهة الموضوع ، لأن الصناعات والفنون بعضها أرفع وبعضها أخس ، كالفلسفة الأولى فإنها أفضل من صناعة الموسيقى [3] .

والشىء الذى يكون آثر على الإطلاق ، وعند جميع الناس ، أفضل من الذى يصير آثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه [4] .

خاتمة :

ويمكن القول ، بوجه عام ، إن المرجح للإيثار أمور ثلاثة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهى : الجميل ، والنافع ، واللذيذ . والحساب الدقيق للترجيح يقوم على الموازنة بين مقدار كل جانب منها ، من حيث الأطول زمانا ، والأكثر نباتا [5] ، والأشد بإضافة فضيلة أخرى إليه ، وهكذا مما يرد حساب القيم إلى ضرب من القياس الرياضى ، فطن إليه ابن سينا ، ولكنه لم يتعمق فى بحثه ، ولم يطبقه تطبيقا عاما .

---

(١) الجدل ، ص ١٥٦
(٢) الجدل ، ص ١٥٢
(٣) الجدل ، ص ١٥٢
(٤) الجدل ، ص ١٥٥
(٥) الجدل ، ص ١٥٢

وبذلك يتضح أن منطق الجدل ، إن من جهة مباحثه أو من جهة أحكامه التقويمية ، يعد ضربا آخر خلاف منطق البرهان . وهى تفرقة قال بها كثير من قدماء الشراح لأرسطو – كما نقلنا فى ابتداء هذه المقدمة عن " تريكو " – غير أن هذا التمييز قد أقيم على أسس جديدة من النظر إلى أحكام القيمة . ولا يعد هذا النظر التقويمى بدعة ، فإن بعض الباحثين فى العصر الحاضر – كما رأينا – قد أعادوا النظر فى المباحث المنطقية التى كانت جارية عند سقراط ، وتابعه فيها أفلاطون ، وتطور بها أرسطو ، فى ضوء القيمة .

هذه الوجهة من النظر قد لا يوافق عليها جمهرة الباحثين الذين يقررون أن الجدل منطق يمهد للبرهان عند أرسطو ، ويذهبون إلى أن إخضاع الجدل للقيم شىء لم يعرفه القدماء .

إن تصدير الدكتور ابراهيم مدكور يعرض الوجهة الأخرى من النظر . وقد تفضل مشكورا بالاطلاع على هذه المقدمة قبل طبعها ، وعلق عليها تعليقا طويلا ، جاء فيه أن : " موضوع الجدل والقيمة برغم طرافته ألصق بالتقليد الحديث منه بالتفكير القديم ، وأخشى أن يكون مقحما على الجدل السينوى " .

أحمد فؤاد الأهوانى

بيان بالرموز الواردة بالهوامش

اعتمدنا فى تقويم النص على النسخ التى رمزنا لها بالحروف الآتية . وقد سبق وصف هـذه النسخ وصفا مفصلا فى الأجزاء التى سبق طبعها من الشفاء ، وليس ما يدعو لتكرار وصفها .

وهذا بيان بالرموز وما ترمز له فى نسخ :

١ — ب = بخيت .

٢ — بخ = هامش مخطوطة بخيت .

٣ — د = دار الكتب .

٤ — س = داماد سليمانية رقم ٨٢٤ .

٥ — سا = داماد سليمانية رقم ٨٢٢ .

٦ — ك = ليدن .

٧ — م = المتحف البريطانى .

٨ — ن = نور عثمانية .

٩ — هـ = المكتب الهندى .

الجـــدل

المقالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى

الفصل الأول

فصل (ا) فى معرفة القياس الجدلى ومنفعته

كما أنه لاسبيل إلى معرفة القياس إلا بعد معرفة القضايا ، ولا سبيل إلى معرفة القضايا إلا بعد معرفة الألفاظ البسيطة ، كذلك لا سبيل إلى معرفة أصناف القياسات إلا بعد معرفة القياس المطلق .

وأهم الأشياء بالإنسان أن يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية ، ثم يشتغل بما ينفع نوعه ، أو يحفظ نوعه . وذات الإنسان بالحقيقة إما أن تكون هى النفس الناطقة ، أو تكون هى الجزء الأشرف ، وهى الشيء المقصود تكميله من ذاته . وكمالها مكسوب بمعرفة : فمنه ما هو معرفة فقط ، ومنه ما هو معرفة لما يعمل به . والمعرفة المكسوبة هى بالقياس اليقينى ؛ والقياس اليقينى هو البرهان . فيجب أن يكون الإنسان معتنيا أول شيء بمعرفة البرهان .

---

(١) بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، ن (٢) المقالة الأولى .... الأولى : كذا فى ب ، بخ ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ ؛ وفى نسخة س : المقالة الأولى عشرة فصول ؛ وفى نسخة م : الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق سبع مقالات ، طوبيقا وهو الجدل ؛ المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق عشرة فصول (٤) فصل ا : الفصل الأول س ، م ؛ فصل ك .
(٥) كما : — ك || كما أنه : أنه كما س ، سا ، م ؛ وكما أنه هـ ؛ كما د ، ن || معرفة : — ك || القياس : — ك || القضايا : القضا د || معرفة القضايا : معرفة أصناف القضايا م
(٦) البسيطة : المستنبطة ن || كذلك : كذاك ك ؛ فكذلك هـ (٩) أو .... وذات : ؛ ونوع ذات ن || إما : إنما س || هى النفس : النفس ن || أو تكون : تكون هـ
(١٠) بمعرفة : بمعرفته ك (١١) لما : بما د ، ن || هى : هو د ، ن . (١٢) والقياس ... الإنسان : — ن . || معتنيا : متعبنام || معتنيا أول شيء : أول شيء معتنيا سا ، ك

وإذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله ، فيجب أن يفزع عن القياس إلى البرهان ؛ وقد أعطينا ما أمكننا إعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان .

لكن ههنا قياسات أخرى نافعة فى الأمور الشركية ، وقياسات أخرى مغلطة . والنافعة فى الأمور الشركية منها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الكلية ؛ ومنها مايتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الجزئية . فيجب أن نتعلم هــذه الأصناف أيضا ، لما لاتخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها فى الأمور المدنية من الضرورة . وأن نتعلم المغالطات لتكون لنا قدرة على التحرز منها مستفادةً عن الوقوف على أسبابها وعللها . وقد علمت أن النوافع الشركية من حقها أن تؤخر عن النوافع الشخصية ، إذا لم تـكن ضرورية فى المنافع الشخصية . ولا يخفى عليك أن النافع ، أو الضرورى ، إنما نتعرفه بالذات لنطلبه ؛ والضار إنما نتعرفه بالعرض لنتحرز عنه . فيجب أن يكون تعرفنا لحال القياسات المغلطة بعد تعرفنا حال القياسات النافعة فى الأمور النظرية ، أعنى الفكرية . ولأن المقاييس على الأمور الكلية أقرب إلى الدرجة العقلية من القياسات النافعة فى الأمور الجزئية ، فيجب أن يكون ما ينفع فى الكليات - على أى وجه كان - مقدما . فيجب أن يكون أول نظرنا إنما هو فى الصنف من القياسات التى تتناول أمورا كلية .

---

(١) تقدم : تقديم د ، هـ (١) يفزع : يفرغ م || عن : من م (٤) أو أنفع : وأنفع ن (٥) أو أنفع : وأنفع ك ، ن || نتعلم : نعلم هـ || هذه : بهذه سا (٦) لما : كان ؛ — هـ || عنه : — ص || الأمور : أمور بخ || المدنية : البدنية د (٧) وأن نتعلم ؛ ونعلم د ، ن || المغالطات : المغلطات سا ، ك ، م ، هـ || لنا : لها سا ، ك ؛ له هـ || التحرز ؛ التجوز س (٩) إذا . . . الشخصية : — سا (١٠) نتعرفه . . . والضار : — سا || لنطلبه : — ك || لنتحرز : لنحترز س (١١) تعرفنا : تحرزنا ك ؛ تعرفها ن || لحال : بحال ك ؛ حال م || لحال القياسات : للقياسات د ، ن (١٣) ينفع : ينتفع س || وجه : جهة هـ || كان : — س (١٤) أول : سلوك هـ || إنما هو : — د ، ن || هو : يكون س ، هـ || التى : — سا

فلننظر أى القياسات هذه القياسات . وإذا قلنا : « قياس » فى أمثال هذه المواضع ، نخذه قياسا ، وما يشبه القياس ؛ فنقول :

إن القياسات لاتتخالف فى صورها ، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر، أو لم يظن لازما ، فليس بقياس ؛ وعلى ما سبق منا تلخيص أمره . وكل ما كان كذلك فهو قياس .

لكن الموضوعات تختلف : فمن الموضوعات ما وضعه فى الطبيعة ، كأنّ الطبيعة والحق قد وضعاه وسلماه ؛ ومنها ما وضعه بحسب واضع أو واضعين . والذى وضع مافيه إنماهو بحسب الطبيعة ، ونفس الحق، فهو القياس البرهانى ؛ وقد فرغنا عنه . وجميع الذى يتلوه يجب أن يخالفه بأنه ليس يجب أن يكون الموضوع فيه هو الموضوع فى الطبيعة، فبهذا يخالف البرهانى غيره. وإما بأنه يكون موضوعا فيه مالا يجب فى الطبيعة ، فيضاده . والجدلى أيضا فى جملة ما بعده ، فيجب أن يدخل فى هذا الخلاف . لكن قولنا : « ليس يجب أن يكون الموضوع فيه موضوعا فى الطبيعة » يشتمل على أنه سيجوز فيه ذلك ، وما ليس ذلك ، فيكون إنما تتميز هذه القياسات عن البرهانى بأن حكم مقدماتها الأول أعم من حكم المقدمات الأول البرهانيـة ؛ مثل المقدمات المشهورة المستعملة فى الجدل . وإذا كان خلاف الجدلىّ البرهانىّ لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف إلى وجوب أن يكون

(١) فلنتظر : فنتظر د ، ن || أى : إلى د || هذه القياسات : — س || وإذا : وإذ ن
(٢) نخذه : نخذه سا ، ك ؛ فهذه م || قياسا : قياس سا ، ك ؛ قياسات ن || وما يشبه : وأما شبه م || فنقول : — د (٣) القياسات : القياس سا ، ك || تتخالف : تخالف م || كل ما : كلما س || فيه : — سا (٤) أو لم : ولم ه || أمره : + فليس بقياس م || وكل ما : وكلما س || كذلك : فذلك س (٦) فمن الموضوعات : فمن الموضوع ن (٧) وضعاه : وضعناه ه || وضعه : وضعها د ، ن || والذى : فالذي د ، س ، ك ، م ، ه ، ن (٨) ونفس : وقياس د || القياس : الوضع س (٨) وجميع : فهذا د ، ن (٩) فيه : — سا ، ك (١٠) البرهانى : البرهان س || وإما : دائما م (١١) فى : من م ، ه || جملة : جمالة د ؛ كمال ن || فيجب : — م (١٢) موضوعا : موضوع ه || يشتمل : — ن (١٣) الأول : التى بها تصير مقدمات هذه القياسات حكم د ، ن (١٤) الأول : — د، ن || مثل المقدمات ... الأول البرهانية (ص١٠ س٣) : — د ، ن || وإذا كان ... فى بعضها (ص١٠ س٣) : — م

مضادا فى مقدماته للبرهانى ، و إن جاز أن يكون فى بعضها كذلك ، كان تميز القياس الجدلى وما يجرى مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهانى ؛ فقد كان سلف منا القول أن جميع المقدمات الأول البرهانية التى لا وسط لها مشهورة ، ولا ينعكس . وكل مشهور مرى معتقد ، ولا ينعكس .

فلنطلب الآن مقدمات أقرب القياسات من البرهان ، ولننظر أنأخذها لأنها مظنونات مرئية فقط ، وليس لها زيادة عليه ، أو مشهورات ؛ فنجد أن الظنون الصرفة إنما تفيد القياسات المعمول منها فى الأمور الجزئية . وأما الأحكام على الأمور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التى تكون مظنونات ساذجة ، عند إنسان واحد أو إنسانين ؛ بل الأولى أن تكون أحكامنا على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان ، أو تعذر مخاطبتنا به من نخاطبه ، بما هو أقرب إلى طبيعة البرهان على ما هو آكد من المظنونة .

فيجب أن نجعل العمدة فى القياس الذى نحن فى تعريفه الأمور المشهورة ، ثم إن سلم مظنون ليس بمشهور ، استعملناه فى القياس على المخاطب . لكننا إذا جعلنا العمدة هى المتسلمات ، واقتصرنا عليها ، فإنا حينئذ لا نكون صناعا ونقادا فى أعمالنا ، إذ تكون القياسات منا متوقفة على أن يسلم لنا مسلم شيئا ، ولا تكون عندنا مقدمات يجب أن تؤخذ مسلمة ، فيكون لنا من قبلها قياسات ، ولنا فيها قدرة على التصرف . فيجب أن يكون

---

(١) للبرهانى : البرهانية سا ، ك ، م (١) تميز : تمييز سا ، ك (٢) مما : ما م || شرطه : بشرطه م (٣) ينعكس : وينعكس س || وكل .... ينعكس : — س || وكل : فكل سا (٤) مرى : — سا ، ك || معتقد : يعتقد سا ، ك || ولا : فلا د ، ن (٥) فلنطلب : فنطاب د ، ن || القياسات : القياس س ؛ للقياسات سا ، ك || من : إلى م || أنأخذها : ما حددا ه (٦) مرئية : قريبة س ؛ مريه ه || وليس : ليس ب ، س ، م || عليه : غلبته ه || تفيد : تفيدنا س (٨) بالمظنونات : المظنونات سا ، ك ، ه || واحد : — س ، ك (٩) أحكامنا : أحكاما د ، م ، ن || إذا : إذ م || تعذر : تعدى ب || به : — د (١٠) على ما : وبما د ، ن ؛ بما سا ؛ مما ك || المظنونة : المظنون د ، ن (١٢) مظنون : مظنونات ك || بمشهور : بمشهورة ك || لكننا : لكن د || لكننا .... عليها : — ك || هى : هو ن = المتسلمات : المسلمات ب ، ك ، م ، ه (١٣) عليها : عليه م || ونقادا : ولانقادا : سا ، ك (١٤) القياسات منا : القياس ه || متوقفة : متوقفا ه || أن : + تكون م (١٥) قبلها : قبلنا م

النوع من القياس الذى يلى البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات مشهورة ، أو متسلمة ؛ وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلمة ، إما متسلمة من المخاطب وحده ، أو متسلمة من جمهور أهل الصناعة ، أو متسلمة من جمهور الناس . وهذان القسمان الآخران — كما علمت — يسميان مشهورين ، أحدهما مقيد والآخر مطلق . ونحن قد أومأنا إلى منفعة هذا القياس إيماء ، ولم نقصره ؛ فنقول :

إنه لا يجب أن يتوهم أن هذا القياس قد ينفع استعماله الإنسان مع نفسه بالقصد الأول ، لأنه لا يفيده اليقين إلا البرهان ، وما دون اليقين فأكثره ظن ، والظن مخلوط دائما بشك قوى أو ضعيف ، والشك عدم الكمال . فإن كان الرأى ليس يقينا ، وليس ظنا ، بل هو عقد قوى يشبه اليقين ، فهو بالحقيقة أيضا جهل . أما إذا كان كاذبا ، فهو جهل مضاعف ؛ وأما إن كان صادقا ، فهو جهل من جهة أن هذا العقد لا يكون منفرداً فى ذات العقل من غير مشاركة قوة فاسدة ، تفسد وتفسد معها العقد المقارن لها ، فإنّ العقل الصريح لا يقبل المجهول إلا من جهة السبب الذى لذاته يصير المجهول معلوما . فهذا القياس الجدلى غير نافع فى أن يكون الإنسان مخاطبا به نفسه بالذات ، فإذن منفعته المخصوصة به هو فى أمر مشترك ، وفى أن يخاطب غيره ، لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات — من حيث هو قياس — بل بالعرض . فإنه إن كانت الغلبة مطلوبة عنده ، انتفع به فيه . وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح

---

(١) متسلمة : مسلمة م (٢) وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلمة : — س ، م
(٤) ونحن قد : وقد ك || إلى : + منفعة م (٦) أن يتوهم : — ن || قد : — د ، ن .
(٧) يفيده : يفيـــد سا ، هـ (٨) الرأى : + الذى م ، هـ || وليس : ولا د ، ن (٩) يشبه : شبه س || كان : يكون م ، هـ (١٠) كان : يكون هـ
(١٠) منفردا : متقررا د ، سا ، ك ، ن (١١) ذات : + من د || العقل : العقد سا || مشاركة : — هـ || تفسد : — ك || العقد ؛ العقـــل ب (١٢) المجهول : المجهولات م || جهة : جهل س (١٤) هو : هى م ، هـ (١٤) يخاطب : + به ن ، هـ || لكنه : ولكن د ، ن (١٥) إن كانت : — سا (١٦) فيه : — سا ، ك ؛ فيها م ، هـ || أنه : فإنه هـ (١٧) طرف ... تنتج : — س || وأخذ أخرى : وأخذ مشهورة أخرى م ؛ واحد وأخرى هـ || طرفا : طرف د || فلا : ولا د ، ن (١٧) بينها : بينهما سا ، ك ، ن ، هـ || بعد ترجيح : — ك

حتى ربما يلوح له الحق ، ويخرج به إلى اليقين ، كما أن الإنسان كثيرا ما يتخلص من تحقق أعراض الشيء وخواصه إلى معرفة فصله وماهيته . لكن هذا النفع والأول ليسا هما عنه بما هو قياس ، فإنّ القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول مما عددناه نفعه بشيء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة ، والثانى نفعه بشيء يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويتحصل منها بعض ، ويتزيف بعض ، ثم تكتسب مقدمات أخرى ، وقياس آخر ، ويسل من القياس المذكور قياس آخر ، فيكون كأن ذلك القياس الأول فسد وبطل ، والقياس الثانى حدث وكان ، ويكون النافع بالذات هو القياس الثانى .

وقد ينفع تعلم هذه الصناعة فى البرهان من وجه آخر : وهو أنه وإن كان ما علمناه فى البرهان كافيا ، فإن الإنسان ينتفع بتأمل هذه الصناعة فى البرهان من وجهين : أحدهما من جهة أنه إذا تحقق معرفة قياسات هى فى صورتها أمثال البرهانية بأعيانها ؛ ويجد لمقدماتها شرائط وأحوالا تخالف ما عهده، يصير محيطا بأصناف من المقدمات غير برهانية وفى معرفة ما ليس بالشيء ؛ ويشاركه منفعة مّا فى معرفة الشيء ؛ وزيادة بصيرة به ؛ فإنه يكون حينئذ قد حصل له معرفة بالشئ من حيث هو، ومعرفة بالشئ من حيث ليس غيره، ومن جهة أن كسب المقدمات المشهورة وإعدادها أعم من كسب المقدمات البرهانية وإعدادها ،

---

(١) له : — ن || به : منه د ، ن (٢) تحقق : تحقيق م ، ه || معرفة : معرفته د || وماهيته : وماهية فصله ه (٣) فإن القياس : — د || بما : ما ك || نفعه : + بما س || بما : + هو ه (٤) بشيء : لشيء س ؛ شيء ه || يتبع : ينتج سا ، ن ؛ لا يمنع ه || نتيجة : نتيجته ب ، سا ، م ، ه (٤) بشيء : لشيء ب ، س ، سا ، ك || ينكشف : يكشف س (٥) منها بعض : منها د ، ن || ويتزيف : ويزيف ه ؛ + منها م (٦) وقياس : وقياسا سا ، ك || ويسل : أويسال ب ؛ أويسل م ، ن (٧) فسد وبطل : بطل وفسد سا ، ك || وكان : — س (٩) ينفع تعلم هذه : ينتفع بعلم هذه ن ؛ ينتفع العلم بهذه ه || البرهان + بوجه م ، ه || ما : — سا ، ك (١٠) فان الإنسان : فالإنسان سا ، ك (١١) قياسات : القياسات التى ه (١٢) عهده : عهد د || محيطا : محيط م ؛ يحيط ه (١٣) ويشاركه : + معرفته م || معرفة : منفعة د ، ن || الشيء : — ه (١٤) ومعرفة بالشيء من حيث : — م || من حيث : — س || ومن : والثانى من ه (١٥) المشهورة .... المقدمات : — سا || أم .... وإعدادها : — ن

إذ المشهور أعم من البرهانى ، فيتفق له فى كسب المشهورات أيضا و إعدادها أن يكتسب البرهانية و يعدها ، حينما يأخذ بتعقب المشهورات ليتأمل ما منهـا برهانى ، وما منها غير برهـانى .

ونحن بالحقيقة قد بيّنا فى الفن الذى قبله ، سالكين مسلك مَنْ سلف، ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها ، وأمانا إلى جملة كسبها إيمـاءا مجملا ، فإذا تفصل ذلك فيما بعده من المواضع المشهورة ، كان لنا ذلك زيادة بصيرة . وأما الحاجة الداعية إلى تفصيل الأمر فى كسب المشهورات دون البرهانيات ، أنّ البرهانية محدودة الشرائط ، غير مخرجة عن حدى المطـلوب فى كل باب . وأما الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات و يلحقهـا من أنفسها ، بل هو شئ يأتى من خارج ، فلا يكون القـانون المستند إلى اعتبار أجزاء المقدمات نافعا فى ذلك ، بل نحتاج أن نحصى أمورا بما عرفت من الشهرة الخارجية . فتبين من جملة هذا أنّ هذا النمط من القياسات لاينفع الإنسانَ استعمالها ، ولا تحصيل ملكتها فيما بينه و بين نفسه بالذات ، بل إنما منفعتها على سبيل المخاطبة ، ولا أن ينفع المخاطب فى أن يكمل ذاته ، بل ينفع فى أمر آخر ، إمّا مؤد إلى تكميل ذاته بالقصد الثانى، وإما مؤد إلى قوام المصلحة الشركية . أما المؤدى إلى تكميل ذاته بالقصد الثانى، فلأن المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان. لكن أكثر العلوم البرهانية — على ماعرفت من حالها — يكون فى مبادئها ما هو موضوع للمتعلم، فإذا طولب بتسليمها ساذجا، غير معان بما يقنعه بوجه من الوجوه — إذ لا سبيل إلى إيقاع اليقين له بها فى درجته — كان مستوحش النفس عما يُبْنَى على تلك الموضوعات. فإذا كان معنا قدرة على أن نقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها،

(١) البرهانى : البرهان س || و إعدادها : + أيضا س (٢) يأخذ : يأخذها سا ، ك (٥) وأومأنا : وأومأ د || فإذا : وإذ هـ || تفصل : انفصل ب ، س (٦) الحاجة : الخاصة س (٧) أن : فأن م ، هـ || غير : — ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ (٨) فليس : فليست م ، هـ (٩) هو : هى هـ || المستند : المسند د (١٠) نحتاج : + إلى س || نحصى : تحصى د (١٠) الخارجية : الخارجة ب ، س ، د ، ن (١١) من : عن ن || أن هذا : أن ن || ملكتها : ملكة منها س (١٢) سبيل : السبيل ب (١٣) فى أمر : به أمرا د ؛ أمرا ن (١٤) أما : وأما هـ (١٥) يكون : فيكون سا ، ك (١٦) بتسليمها : بتسلمها ب || يقنعه : ينفعه هـ || بوجه : — هـ (١٧) إذ : أن ب ، م || بها : — س || درجته : درجة هـ || يبنى : يبتنى د ، ن ؛ يبنا م (١٨) فإذا : فإن س || كان : كانت ن || معنا : معنى سا (١٨) من : + قياسات ك

ويسلمها ويحمدها — وإنْ كانت غير حقيقية فى نفسها — لم ينفر عن تلك الموضوعات، ولم يستغربها، ولم يشمئز طبعه عما يبنى عليها، فنفذ فى تعلمه إلى أن يحين له تلقف ما يحصل له فيها اليقين. وأما المؤدى إلى قوام المصلحة الشركية، فلأنّ استمرار النـاس على جملة حافظة لحسن المشاركة، مبنيةٌ على عقائد يعتقدونهـا فيما ينبغى أن يُقَرَّ بِهِ، وفيما ينبغى أن يعمل، وتكون أضدادها مؤدية إلى ما هو ضدٌّ لحفظ المشاركة.

فإذا كانت للناس، بل لمدبرى الناس، ملكة يقتدرون بها على تأكيد العقائد النافعة فى أنفسهم بالحجج المقبولة عندهم، إذا اختلج فى قلب أحدهم شك، ويبكتون من اعتقد غير النافع بالحجج المقبولة عندهم، انتفع المدبر من جهة تمكنه من تدبيره الذى يتولاه، وانتفع المدبر من جهة قبوله لحسن التدبير. ولو كان للمدبر سبيل إلى أن يورد الحجج عليهم من المقبولات لذواتها، والمحمودات فى نفس الأمر، لا بحسبهم فقط فى مدة قصيرة، أو كانت الطبائع متفقة فى قبول ذلك وفهمه، لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الأمر شططا وفضلا وخدعة؛ لكن الطريق التعليمى طويل، ولا كل نفس له مقبول، وخصوصا فى الأمور التى هى أنفع ما يعتقد، كإثبات الصـانع الواحد، وإثبات الرسالة الإلهية، وإثبات المعاد. وإذا انصرف الجمهور بهممهم إلى ذلك، طال عليهم وتأخر عنهم ما يجب أن يتفقوا عليه من المصلحة إلى حين إحاطتهم به، وفيه ضرر. وأيضـا فإن أكثر القوى قاصرة عن ذلك، وليس كلٌّ ميسر لذلك، بل لمـا خلق له. فبالواجب مـا احتيج إلى استعمال أصناف هذه القياسات، ولم يكن النظر فيها بحسب تكميل أقسام المنطق فقط — كما قال بعضهم — بل كان هنالك منفعة قائمة.

(١) الموضوعات: المقدمات د (٢) يشمئز: يتغير د؛ يتميز ن || فنفذ: فبعد د، ن؛ فيفيد م || يحين: تحقق د، ن؛ حين س؛ يحسن ه (٣) قوام: قيام بس || فلأنْ: فإن ن (٤) لحسن: احسن ب، بحسن ك (٤) مبنية: مبنى ب، س، سا م، ك؛ يبنى ه || يقر به: يقربه م (٥) لحفظ: ويحفظ سا؛ يحفظ ك (٦) كانت: كان ب، ه || ملكة: — ن || يقتدرون: يعتقدون ه || تأكيد: — س (٧) ويبكتون: ويكتمون ه (١٠) والمحمودات: أو المحمودات د، ن؛ والمجهولات م (١١) قبوله: قبولهم ك (١٢) وفضلا: أو فضلا سا || وخدعة: أو خدعة ب، س، سا، ك، م، ه || لكن: ولكن ن || له: — سا؛ لها ه || مقبول: بمقبول د، ك، م، ق، ه || وخصوصا: ومخصوصا د (١٣) الواحد: — س (١٤) المعاد: + المعدنح، د، سا، ك، م، د، ن || بهممهم: بهمتهم ه || عليهم: — ب، د، ه (١٥) إلى حين: لحين ن (١٦) ميسر: بميسر م، بمتسن ه || بل: — م (١٧) أقسام: أصناف م، ه (١٨) كان: — ك || هنالك: هناك ب

الفصل الثـانى

فصل (ب) فى السبب الذى يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية

فيجب أن ننظر الآن فى أن هذه الصناعة أى الأسماء أحق بها . أما إصابة الحق ، والنظر للحق ، وغير ذلك ، فلا يشك فى استبعاد دلالته من الغرض فيها ، وخصوصا وهـــذه الصناعة مقصورة على المحاورة والمخاطبة . لكن الأسماء المستعملة فى المخاطبات القياسية هى هذه : التعليم ، والمجاراة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختيار ، والمجادلة ، والخطابة والإنشاد . وإن كان شئ غير هذه ، فهو إما داخل فى بعض هذه ، أو غير مألوف .

ثم التعليم لا ينفع فيه أيضا إلا الحق . وأما المجاراة فليس القصد فيه إلا ما فى التعليم ولكن المجاراة تتم بالمشاركة ، كأن الإنسان الواحد لما كان فى أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين — على ما علمت — عسر عليه ذلك . فإنْ أعوزه معلم وقد حصلت له الملكة ، افتقر إلى آخر يشاركه فى النظر ، فيضم ما يحدسه ذلك إلى ما يحدسه هو ، فيصير كل واحد منهما جزء معلم ، وكل واحد منهما تمام متعلم ، والغرض فيه العلم .

وأما المناظرة فهى مشتقة من النظر والاعتبار ، فالغرض فيها المباحثة عن الرأيين المتقابلين المتكفلين ؛ أعنى : يتكفل كلٌّ واحد منهما واحدٌ من المتخاطبين ليبين

---

(٢) يسمى : سمى د ، س ، ك ، م ، ن || له : — م ، ن ، ه || هذا : صار له هذا م || جدلية : جدليا د ، س ، ن ، ه ؛ وسمى الجدلى م (٣) فيجب : يجب د ، ن || فى أن : أن فى ب ، د ، سا ، ن ، ه || أما : ما سا ؛ من ه || فلا : ولا م ، ه || يشك : شك س ، م ، ه (٤) وهذه : فى هذه سا ، م ، ه (٦) التعليم : والتعليم سا ، ك || والمجاراة : والمحاورة ه (٧) والإنشاد : والإنشاء ه (٨) وأما المجاراة : والمجاراة سا (٩) كأن : وكان ك || الإنسان : الناس س || إذا : أو س (١٠) عسر : عن سا ؛ عزك (١١) له : — سا || فيضم : فيضمن سا ، ك (١٤) فالغرض : والغرض سا ، ك (١٥) المتكفلين : — م || أعنى يتكفل : — ه || منهما : — س

لكليهما المحق منهما ، فيساعده الثانى عليه . فهذان أيضا غرضهما ليس إلا حصول العلم ، فلا ينتفعان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفهمه .

وأما المعاندة فهى مخاطبة يحاول المخاطب بها إظهار نقص من يدعى الكمال ، على أى وجه كان ، وأن يعجزه بقياسات من مقدمات حقة أو باطلة ؛ فيكون الغرض فيها من المخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدها المخاطب ؛ فإنه ليس إذا عجز عن أمر فقد ظهر فيه الحق ؛ ويكون الغرض فيها من المخاطب أن يظهر قوته من حيث يظهر نقص ذلك ، فتظهر فضيلته ونقيصة ذلك . فإن كان المعاند ليس يعاند ناقضا ، بل يقصد التمويه والتلبيس نفسه ، لأنه تمويه وتلبيس ولو على غير ناقض ، لا ليعرفه النقض ، بل ليخيل إليه أن ما يقوله حق ، فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد ، بل هو إما سوفسطائى إنْ تَشَبَّه بالفيلسوف ، وإما مشاغبى إن تشبه بالجدلى . بل إنما يكون المعاند معاندا إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب . وربما قرن بذلك الاعتراف بأن ما يقيسه غير حق ، لكن المخاطبَ قاصرٌ عن الوقوف على مواضع الحيلة فى كلامه. فلفظ المعاند ، بحسب تعارف القوم ، ليس يليق أن يجعل اسما لهذه المخاطبة ، ولا بحسب اللغة أيضا ؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق ، والعدول عن الواجب ، بفضل القوة .

وأما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه إقناع فى رأى ألبتة ، بل تعرف لمبلغ المخاطب فى القوة على استبانة القياسات . فكأن القياس المعاند والقياس الممتحن ، والقياس المغالط ، واحد فى الموضوع ؛ لكنه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق ، أو الإقناع بالعدل ، سمى سوفسطائيا ، أو مماريا مشاغبا . وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم

---

(٣) فهى : فهو د ، سا (٤) مقدمات : + إما م ، ه || فيها : منها س
(٥) لا : إلا س (٦) قوته : + وفضيلته م (٧) فضيلته : فضيلة ن || ونقيصة : ونقيضة ن
|| ذلك : ذاك سا ، ك ، م ، ه (٨) التمويه : — د || ليعرفه : لمعرفة ه (١٠) وإما : أو ه
|| بل : — د ، ن (١١) المخاطب : المستحق سا ، ك (١٢) بأن : أن ن (١٣) فلفظ : ولفظ د
|| أن : بأن ه ؛ + يكون م (١٦) إقناع : إقناعا د ، ن (١٧) فكان : وكان ه
(١٨) واحد : واحدا سا ، ك || أنه : + إنما س ، سا ، ك ، م ، ه || الإقناع : الإمتناع سا ، ك
(١٩) أو مماريا مشاغبا : ومماريا ومشاغبا سا ، ك || مشاغبا : مشاغيا ه

المعتقد عجزه ، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين ، كان قياس عناد . وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله ، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه ، كان قياس امتحان . والألفاظ أيضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الأغراض ، فإنه ليس يحسن أن يسمى من يخاطب ليفيد عقدا نافعا مغالطا ، ولا معاندا ، ولا مختبرا ممتحنا .

وأما الإنشاد ، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع اعتقاد وتصديق ألبتة .

وأما الخطابة ، فإنّ الخطيب ، هو المقتدر على إقناع الناس فى الأمور الجزئية — ولا يقال لمن يحسن الإقناع فى الهندسة والطب خطيبا — فلم يبق لنا اسم أولى بهذا من اسم الجدل ، حتى تكون الصناعة المعدة لإلزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور فى أى رأى كان جدلا . فإنه وإن كان ليس إلزام كل رأى نافعا فى كل وقت ، فإن الصناعة الاختبارية لا تكون صناعة بأن تكون ملكة على طرف واحد فقط ؛ فإن هذا غير ممكن . بل إذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف فى أحوال الأبدان حتى يفيدها صحة ، فإنه تتبعه أو تلزمه أو تتقدمه ضرورة أن يكون مقتدرا على التصرف المطلق فى أحوالها بما هو تصرف مطلق ، فكان مقتدرا أيضا على أن يفيد المرض ؛ لأنه ليس الاقتدار إنما يكون على الصحة من حيث هى صحة ، بل من حيث هى حالة يمكن إحداثها ، أو حفظها على البدن .

فكذلك المقنع على النافع يلزمه أن يصير مقنعا مطلقا ، فيكون مقتدرا على الإقناع ، من حيث هو إقناع ، فلذلك يقتدر على غير النافع ؛ فيعرض من هذا أن يكون الجدلى

---

(١) عند الخصم : عنده ن (٢) وإذا : فاذا هـ || حال : لحال م (٥) ولا : أو م || ولا : هو م (٦) الإنشاد : الإنشاء هـ || إيقاع : — هـ || وتصديق : وتصدق سا ، ك (٧) هو : وهو — كذا فى جميع النسخ (٨) ولا : فلا د ، ن || بهذا : + الاسم د ، ن (٩) الجدل : الجدلى س (١٠) إلزام : — ك || إلزام كل — سا (١١) الاختبارية : — د ، ن || صناعة : + اختبارية د ، ن (١٢) الطبيب : الخطيب هـ (١٢ — ١٣) فى . . . التصرف — ن (١٤) هو : هى د ، م ، ن || فكان : وكان || على : سا ، ك (١٦) البدن : البدين ك (١٨) فلذلك : وكذلك م (١٨) فيعرض : فيفرض سا ، ك ، هـ

مقتدرا على الإلزام المطلق ، لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعى ، إذا كان استعماله ذلك فى المنافع ، كالطبيب : فإنه إنما يكون طبيبا على المجرى الطبيعى إذا كان استعماله ما يستعمله فى النافع ؛ فإنْ حرّف ذلك فقد أساء .

على أنه ربما كان النافع فى وقت إلزام أحد طرفى النقيض ، وفى وقت آخر مقابله ؛ وذلك مع إنسان وإنسان . وأيضا ربما يقع أحد طرفى النقيض لذاته ، ويقع الطرف الآخر بالعرض فى إثبات نافع آخر .

وإذ كل مخاطبة قياسية ، فإما أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون ، بل التخييل ، وهو الإنشاد الشعرى . والتى القصد فيها التصديق فإما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق ، وهو البرهان والتعليم ؛ وإما أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام ، وذلك إما فى الأمور الجزئية وإما فى الكلية . والتى فى الكلية ، فإما أن تكون الغلبة والإلزام فيه على سبيل أن الغرض فيه نفس الإلزام ، أو على سبيل أن الغرض فيه غيره من امتحان ، أو كشف ونضح . والذى الغرض فيه الإلزام ، فإما على سبيل مغالطة ، وإما على سبيل عدل ؛ وجميع هذه مخصوصة بأسام لائقة بها ، وتلك الأسامى لا تصلح إلا فى المخاطبات ، لأن ذلك المعنى لا ينفع إلا فى المخاطبات . ولفظة الجدل تليق بعدة منها ، وهو ما يكون على سبيل المنازعة ؛ فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل . وقد خص كل واحد منها باسم لائق به فى حد تخصيصه ، فالأولى أن يسمى باسم الجدل هذا القسم الذى بقى ، وليس له اسم .

على أن المتناظرين إذا لم يكن بينهما معاندة ما ، بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زند الفائدة ؛ لم يحسن أن يقال لتناظرهما جدل . وأما إذا كان الغرض الإلزام ، ولو للنافع

---

(١) جدليا : جدلى س || إذا : وإذا هـ (٢) المنافع : النافع د ، س ، م ، ن || فإنه : — د ، س ، م ، ن (٢ — ٣) ذلك . . . . استعماله : — سا ، ك (٣) فإن : وإن س
(٤) وفى : فى ب ، ن (٧) القصد : التصديق ن || التخييل : التخيل س ، م ، هـ
(٩ — ١٠) المراد . . . . تكون : — سا ، ك (٩) والتعليم : والعلم د ، ن ؛ والتعلم س ؛ والتعظيم م
(١٠) فى الكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن (١١) أو على : وعلى هـ || نفس . . . . فيه : — د
(١٣) بأسام : بأسامى س ، ك || لائقة : لا يقرسا ، ك (١٤) لا ينفع : يقع هـ (١٤) منها : منهما د ، ن (١٦) تخصيصه : تخصصه د ، م ، ن ، هـ || فالأولى : والأولى د ، ن (١٨) جدل : جدلا ك ؛ هو جدل م ، هـ

بما يتمحل من المشهورات والمتسلمات ، فكثيرا ما يخرج الحال بالقايس إلى أن يعاند ويحتال ؛ فإنّ الحقّ طريقه واحدة ، غير متغير لا محيص عنه ، ولا يحسن العناد فيه . وأما تمحل قياس غير حق لينفع بالإقناع ، فلا يبعد أن يحوج فيه إلى العناد واللجاج .

وكثيرا ما يكون الرأى النافع اعتقاده غير حق ، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق ، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حاق الإنصاف ، إذا اتفق أن ينازع بما يقوى المقابل الذى هو الحق ، فيضطر إلى الحيلة من المشهـــورات ، ويضطر إلى الاحتراز والمخادعة . فإن المشهورات أيضا كثيرا ما تتقابل ، وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا ، وكثيرا ما تتأدى إلى نتائج متقابلة — كما ستعلم — فيحوج أيضا هذا القياس إلى أن يتخلص عن عُهْدَةِ مشهور آخر ، وإلى تغليب مشهوره الذى يستعمله . وربما كان الذى يوجب مقابله أغلب وأشهر ، فإن المشهورات كما ستعلم مختلفة فى القوة والضعف ؛ وأما الحق والصدق فهو واحد . فالمناظر لا يخاف أن يفسد عليه الصدق حجته ، فإن الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق . وأما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك ، والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك .

وربما كان الدعوى حقا ، والبرهان عليه متعذرا ، فيحتاج أيضا إلى أن ينصره بما ليس بحق ، بل بما هو مشهور ، فيفطن لذلك مناقضه ، فيصعب الأمر ، ويحوج إلى

---

(١) يتمحل : يتحمل د ، سا ، ك ، ن || والمتسلمات : د ، ه || بالقايس : بالقياس م
(٢) واحدة : واحد ب || متغير : متعين د ، سا ، ن ، ه || وأما : وإنما ب ، م ، ه
(٣) تمحل : يتمحل ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه || فلا : ولا سا || يحوج : يخرج ك (٣) فيه . منه د
(٤) وكثيرا : فكثيرا د ، ن || النافع : — ن || اعتقاده : اعتقادى ب (٥) فلا : ولا د ، ن
|| عن : غير سا ، ك || حاق : حال د ، ن ؛ خاف ك [حاق الإنصاف أى ما يوجبه الإنصاف . وفى لسان العرب : أخرجنى ما أجد من حاق الجوع ، هو من حاق يحيق حيقا وحاقا ، أى لزمه ووجب عليه — المحقق] || ينازع : نوزع ن || المقابل : التقابل ن (٧) ما : — س || ما : — س (٨) فيحوج : فيخرج م (١٠) فإن . . . والضعف : — سا ، ك (١١) فالمناظر : والناظر د ، ن || حجته : — م (١٢) بالمشهور : المشهور ن (١٣) بالمشهور : المشهور ن (١٤) متعذرا : متعذر ب ، سا ، ك ، م ، ه || إلى : — ن || بل : + بما د ، س ، ك ، ن (١٥) فيصعب : فصعب ه || ويحوج : فيخرج د ، ن

المراوغة . فإذا كان القياس الجدلى ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك ، لم يكن بد من أن يكون كلامه ليس صرف نظرٍ فى الأمور كما هى ، ولا فيه اتباع لمنهاج واحد ، بل يحتاج أن تكون معه ضروب من الحيلة ، وأن يحوج إلى معاندة المشهور أو الصادق الذى نصره . ومن بلى بالتدبير فى دفع نصرة الصدق الذى يناقض معه ، لم يستغن عن ضرب من الجاج ، وإن كان غايته نفعا ما .

واسم المناظرة مشتق من النظر ، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه . وأما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب فى الإلزام ، مع فضل قوة وحيلة أخرج من الطبيعى ومن العدل العرف يسيرا . فليس بمخطىء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلى ، بل عمل الواجب . فلا يلتفتن أحد إلى ما يقوله بعض المموهين .

(١) المراوغة : المعاودة هـ || فإذا : واذا د ، ن || بد من : يؤمن ب ، سا ، ك ، هـ ؛ + يؤمن من س (٣) أو الصادق : والصادق ن سا ، ك || نصره : يضره د ، م ، ن (٤) ومن : من ن || بلى : ملى ب ، هـ || بالتدبير : بالتذمر ب ، ك || نصرة : مضرة ب || معه : — س ؛ وضعه هـ (٥) نفعا : نفع سا (٧) فإنه : فإنما هـ || تسلط هـ : تسلطه هـ (٨) يسيرا : — هـ || فليس : وليس د ، ن || بمخطىء : بمخطىء : سا ، ن (٩) أحد : — ك

الفصل الثالث

فصل (ج) فى بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمجيب وإشباع القول فى السائل والمجيب

فغرضنا الآن فى هذا الفن هو تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتى بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذائعة ، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض به وضعنا .

والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات مّا نحو غرض من الأغراض، على سبيل الإرادة، صادرة من بصيرة ، بحسب الممكن فيها . ولذلك لجميع هذه المقاييس، والتصرف فيها ، والعلوم كلها صناعة . وهذه الصناعة — أعنى الجدلية — قد يعين على حصولها الاستعداد الجِبِلّى فى بعض الناس ، وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال للجزئيات .

لكن كل صناعة بنيت على فطرة أو تجربة من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية هى معايير له ، كانت ناقصة . بل ليس كل صناعة أيضا يحصل لها أن ترتد بالقوانين والتجربة وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الأقصى ، وإن توفر عليها جميع ذلك . فإن من الصنائع ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ، ليس فيها عائق . فإذا لم يبلغ بها كمالها الأقصى فى الاستعمال ، كان السبب للنقص فى الصناعة ، كمن لا يتهيأ له أن يتخذ من الخشب كرسيا ، فإنَّ ذلك ليس لأمر فى نفس الخشب ، بل لأمر فى نفس الصانع .

---

(٢) حد : — سا ، ك ، ن ، م || للسائل : للسائل ك (٤) هو : — د ، ن || يمكننا : ممكننا د || أن : بأن ن (٥) إذا : إذم || أجبنا : احتججنا د ، ن (٧) ولذلك : وكذلك د ، سا ، ك ، ن (٨) الجدلية : الجدل د ، ن || على : — م || الجبلى : الجدلى م (١٢) له : — س || يحصل : يجعل م || ترتد : توجد ن (١٤) ما المواد : بالمواد م || شديدة : شديد سا || بها : به ب ؛ — د ، سا (١٥) للنقص : النقص س ، ن (١٠) ليس — د

ومن الصنائع ما يكون السبب فى قصورها عن الغرض الأقصى فيها ، هو المنفعل ، أو الآلة ، أو نفس الغرض . أما المنفعل ، فإذا كان فيه معاوقة للفاعل ، فإن كان فوق قوة الفاعل ، لم يبلغ الفاعل فى تلك المادة المخصوصة غايتها ؛ وإن كانت المعاوقة دون ذلك ؛ بلغ مبلغا ما ، مثل الصناعة المصارعية . وأما الآلة ، فإذا كانت الآلة حالها مع المنفعل إحدى هاتين الحالتين . وأما الغرض ، فإذا كان نفسه أصعب من سائر ما يشاكله ، وكان متعذرا أن يحصل فى كل مادة ، بل فى مادة دون مادة ، مثل تفهيم الدقيق من المعانى ، فليس كل مادة لها تقابل . وهذا يناسب القسم الأول ، ويخالفه فى أن التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها ، بل لأن المطلوب نفسه فوق المعتدل ، وصعب المرام . ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة . وأما الأول فكان التعويق كله من جهة المادة .

وإذا علمت هذا ، فليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه الغرض ، تكون الملكة النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة ؛ فإنا لم نقل إن هذه الملكة النفسانية — التى هى الصناعة — هى التى يقتدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعا قابلا مقويا عليه ، وعنينا قدرة بحسب ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب .

فالطبيب موجود له ملكة إفادة الصحة إذا حصل القوانين وعمل عليها — وإن كان قد لا يمكنه أن يفيد الغرض فى كل بدن — إذا كان بالحقيقة صناعته معينة . فإذا كان

(١) قصورها : تصورها ن سا ، ك (٢) أو الآلة : والآلة د ، ن || أو نفس : ونفس ن || معاوقة : المعاوقة ن || كان فوق : — ن (٣) تلك : ذلك س (٤) المصارعية : المنازعية د (٥) الغرض : للغرض ن || أصعب : أصوب هـ (٦) متعذرا : مقتدرا م || تفهيم : تفهم د (٧) الأول : — س || ويخالفه : ويخالف ن || التعويق : التعريف س || كله : — س (٩) التعويق : التعويض سا ، ك (١١) وإذا : وإذ ك ، م (١٢ — ١٣) المقتدر .... النفسانية : — د (١٢) بها : — ن | ما : + موضوعة س (١٣) هى التى : التى سا ، ك (١٥) بسبيل : بسبل ب ؛ تسهيل هـ || الكسب : بالكسب هـ (١٧) إذا : إذ سا ، ك ، م ، ن ، هـ || صناعته : صناعة م

ما يعينه ، وهو الطبيعة ، قاصرة ، لم يقتدر بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ، إن وجد ما يعينه كافيا . وكذلك الخطيب ، وهو خطيب بملكته التى بها يمكنه أن يأتى بكل ما يوجب الإقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الإنسانية . فإن لم يبلغ الغرض فى واحد ، فليس ذلك لفقده هذه الملكة التى بها يقنع المستعدين للإقناع .

على أنه يشبه أن تكون بعض الصناعات هو مما يوجد للإنسان وجودا كاملا ، وبعضها هو مما يوجد للإنسان وجودا دون الكامل . ثم للصناعة فى نفسها حد واحد ، كما للصحة ؛ وقصور الإنسان عن تحصيلها بالتمام كأنه كقصور عن تحصيله للصحة ، فيكون إنما ينسب إلى الصناعة كما ينسب إلى الصحة ؛ وكذلك إلى الفضيلة . فإنه إذا كان الغالب عليه تحصيل أفعال الصناعة ، ينسب إلى وجود الصناعة له ، وإن كانت بالحقيقة غير حاصلة له ، كالحال فى أفعال الصحة .

ويشبه أن تكون الصناعة ليست تصير صناعة بأن تكون أفعالها تنجح فى كل مادة ، بل فى أكثر المواد . فإذا كانت هناك أفعال بها يبلغ الغرض ، وأتى بها الصانع ، ولم يقصر فيها ، كان صانعا ؛ وإن لم يبلغ الغرض بسبب فى الغرض ، أو فى المنفعل ، أو فى الآلة ، فيكون كونه صانعا متعلقا باقتداره على الإتيان بتلك الأفعال ، التى يمكن بها أن يصادف الغرض المقصود بها ، إن لم يكن سبب من خارج . لكن الإنجاح يقع فى أكثر الأمر ، وربما وقع الإخفاق.

فإن كان حد الصناعة هو الحد الموجب لأن تكون للصناعة إصابة فى كل غرض ، خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع ؛ وإن كانت

---

(٢) وهو : هو س ، سا ، ك ، ه || وهو خطيب : — د || بملكته : فملكته سا (٤) لفقده : لفقد سا ، ك ، ن || هذه : — ك || المستعدين : المستعذب سا ، ك (٥) أنه : + لم سا ، ك (٦) مما : مان || وجودا : — س || فى : — ن سا ، ك ، ه (٧) كأنه : — ب ، س || كقصوره : لقصوره م ، ن || للصحة : للصناعة د ، ن ؛ الصحة م ، ه (٨) وكذلك إلى الفضيلة : والفضيلة د ، ن || إلى : — س (٩) الصناعة ... له : سا ، ك || له : — س (١٠) له : — سا (١١) الصناعة : الصناعات س || بأن : بل ب || تنجح : تنتج د ، ن (١٢) يقصر : يقتصر ن (١٣) بسبب : لسبب سا ، ك ، م || فى المنفعل : المنفعل ن (١٤) بها : — ه (١٥) لكن : ولكن س || الأمر : الأمور د ، ن (١٦) وقع : + فى سا ، ك (١٧) فان : وإن ب ، ك (١٨ — ص ٢٤ س ١) وإن ... صنائع : — سا ، ك

تسمى صنائع ، لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة . وإن كان حد الصناعة هو الذى أومأنا إليه ، فتكون جميع هذه — إذا حصل الإنسان منها القوانين ، وتمكن من استعمالها بملكة نفسانية — صناعات .

والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو الإقناع والإلزام . فليس الغرض هو الإقناع والإلزام فى واحد بعينه من طرفى النقيض ، بل فى كل واحد منهما ، إذا كان من شأنه أن يبحث عنه ، ويختلف فيه ، ويكون للجمهور والعاميين من أرباب الصنائع فيه رأى غير غريزى ، فكان السبيل إليه من المشهورات سبيلا تأتى عليه المخاطبة الواحدة . فإن كان لا سبيل إليه من الذائعات أو كان السبيل إليه طويلا لا تفى به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد فى وقت واحد ، حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة ؛ بل كان إنما يتم بمخاطبات يوطىء بعضها لبعض ، ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة أخيرة فى وقت ثالث أو رابع ، إذ كان الوقت الواحد الذى يسع لطول محاورة لا يفى به ؛ لم تكن هذه المخاطبة جدلية ، بل الأولى أن تكون تعليمية ، ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجرى مجراهم ، بل مخاطبة المتعلمين خاصة . وهذا مثل أن يكون الوضع هو أن كل مثلث قائم الزاوية ، فالوتر يقوى على الآخرين ، فإن هذا لا سبيل إلى أن نبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد كنه الغرض فيه . فأمثال هذه المباحث لا تكون أغراضا فى الصناعة الجدلية .

فالغرض الأول فى الجدل : الإلزام . وأما كونه إلزاما فى هذه المسألة ، فهو أمر عارض ؛ ولذلك لا يتغير الغرض بأن يصير غيره مرادا إلزامه ، وإن كان مقابله ؛ لأن

---

(٢) جميع : + ما م || الإنسان : للانسان سا ، ك ، م ، ن ، ه (٣) صناعات : — ن
(٤) فليس ... والالزام : — سا ، ك (٥) واحد : — ن (٧) فكان : وكان سا ، ك ، ه
|| فإن : وإن سا ، ك (٨) أو : اذ د ، ن || لا : — سا ، ك || مركبة : — سا ، ك
|| مبلغ : + ما م ، ه ، : — د (٩) فى وقت واحد : — م || يضبطه : يضبط د ، ن
(١٠) يوطىء بعضها لبعض : يوطأ بعض لبعض : س || فيها : فيه سا (١١) يسع : يتسع م ، يستمع ه
|| لطول : أطوال د || به : — ن (١٣) الوضع : للوضع ن سا ، ك (١٤) الآخرين : الأخيرين ه
|| هذا : هذه ن ، سا ، ك || سبيل : + الى د ، ك ، م ، ن (١٥) فى : من س || فأمثال : وأمثال ن ، ه
(١٧) فهو أمر : فأمر س (١٨) ولذلك : وكذلك ن سا ، ك ، ه ، || يتغير : يتعين سا || الغرض : — م
|| مرادا : يراد ن سا ، ك || مقابله : مقابلا د

قصد الإلزام لم يتغير ؛ كما أن الطبيب غرضه الأول إفادة الصحة ، ثم له أن يفيدها تارة بالتسخين وتارة بالتبريد ؛ فلا يصير بهذا متقابل الغرض ، لأن غرضه الأول لم يختلف .

والحجة الجدلية هي أعم من القياس الجـدلي ؛ فإنها قياسية واستقرائية ، وليس واحد منهما هو صـناعة الجدل ، بل فعل من أفعـال صناعة الجدل . وكما أن العلاج ليس صناعة الطب ، ولا الامتناع عن قاذورة شهوانية ، فهـو نفس الفضيلة العِفيّة ، بل هما فعلان يصدر أولها عن صناعة الطب ، والآخر من فضيلة العفـة . وإنما الطب ملكة يقتدر بهـا على إيجاد العلاج ، والعفة ملكة يصـدر عنها الامتناع عن الفواحش ؛ كذلك صناعة الجـدل هي الملكة التي يصدر عنهـا تأليف القياس على النحو المذكور ، أو الاستقراء على النحو المذكور .

وبئس ما ظَنَّ منْ ظَنَّ أن القياس الجدلي هو فعل يصـدر عن السائل لا غير ؛ كأنه لم يسمع المعلم الأول يقول في "أنولوطيقا" : إن المجيب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلمات ؛ بل المجيب إنما هو مجيب ، من حيث هو حافظُ وضعٍ ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقضُ الوضع . فإذا قاس قايس على رأى هو وضع يحفظه ، كان مجيبا ؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ، ويقاوم مقدماته . وإذا قاس قايس على مقابل وضع بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلا ، ولكل واحد منهما قياس .

أرأيت لو أن مدبر مدينة ، أو معلم صناعة ، حاول أن يقنع الجمهور أو المتعلم في رأى أو مبدإ صناعة ، يريد أن يعتقد مخاطَبُهُ رأيَهُ ، فإن أتى بقياس من المشهورات ليعتقد نتيجة كلية ، كان بذلك سائلا ، وكان يحتاج أن يتسلم المقدمات منهم ، أكان يصير

---

(١) افادة : — ن (٢) متقابل : مقابل س || لم : لان (٣) والحجة : الحجة م (٤) هو صناعة : صناعة هو س || وكما : كما هـ (٥) العفية : العفة س (٦) أولها : أولها س || فضيلة : فضيلته ب ، س (١٠) أن : — س ، ن || هو : فهو م (١١) أن المجيب : — هـ (١٢) المتسلمات : الملتمسات ك ؛ المسلمات هـ (١٣) حيث هو : حيث ب ، د ، س ، سا ، ك || ناقض : تناقض س (١٤) قايس : — سا ، ك (١٥) واحد : — س (١٦) أن : كان أتى م ؛ كان هـ || المتعلم : المعلم م ، هـ (١٧) أو مبدأ : أو في مبدأ د ، ن || بقياس : بقياسه س || ليعتقد : لمعتقد ب ؛ ليعتقده د ، ن (١٨) وكان : أو كان د ، سا ، ك ، ن || يتسلم : يسلم هـ || أكان : كان د ، ن ، أو كان ك ، م ، م

بذلك برهانيا أو خطابيا أو مغالطيا أو شعريا ؟ كلا ، بل إنما يأتى بالمشهور المسلم ، ويكون قايسا جدليا ليس بسائل . فليس كل قياس جدلى إنما هو قياس جدلى ، لأنه سائل ، بل إنما يكون سائلا إذا حاول إبطال وضع ينصره ناصر ؛ فإن لم يكن هناك وضع منصور ، ولا كان هناك ناصر يذب عنه ، كان القياس الجدلى موجودا ، ولم يكن سائل ألبتة . كذلك إن كان هناك مناقض ليس على سبيل أنه ينصر وضعا نقيض وضع الثانى ، بل على أنه مقاوم فقط ، وكان الآخر ينصر وضعه بقياس ، كان الناصر ليس بسائل .

واعلم أن قولهم فيما سلف من الزمان : "سائل جدلى" يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم : "سائل جدلى" ؛ ويعنون بالمسألة غير ما نعنى به الآن . فإن السائل الجدلى إنما يسمى الآن سائلا من جهة أنه يقصد فيبتدئ فيسأل مخاطبا له عن رأيه فى أمر ؛ فإذا أجاب بما هو رأيه كان مجيبا ، وكان الأول سائلا ، ومسألته هى ما سأل من نفس الرأى . ثم بعد ذلك لا يسأل بالحقيقة شيئا ، وعلى مجرى العادة ، بل يأتى بقياس من تلقاء نفسه ، أو استقراء ، أو غير ذلك ، مما هو عندهم حجة ، فينتج بذلك نقيض وضعه من غير أن يسأله شيئا . لكنهم كثيرا ما يسمون إيراد هذه الحجة الموجبة نحو استجابة المخاطب سؤالا ، بمعنى أنه وإن لم يسأل بالفعل فهو بالقوة ، كأنه يقول : أليس يلزمك عن هذا كذا ؟ وهل عندك جواب هذا ؟ وما أشبه ذلك .

---

(١) كلا : — د ، ن || بالمشهور : المشهور س ؛ بالمشهورات سا ، ك (٢) قايسا : قياسا سا ، ك || ليس : وليس ه || فليس : وليس س (٣) لأنه : + عن د ، ن (٤) كان : — د ، ن || هناك : — د ، س ، ن || يذب : نذب س (٦) وضع : + الرأى م || وكان : كان س ، ن || وضعه : هناك : وضعا ه (٨) الزمان : البرهان ب ، ه || يعنى : + به س (١٠) يسمى : سمى سا ، ك || عن : فى س (١٠ — ١١) عن ... هو رأيه : — م (١١) هى : — د ، ن || من : عن س (١٢) ثم : + من م ، ه || يسأل : يسائل م || شيئا : + فى آخر الأمر ن (١٣) فينتج : ينتج سا ، ك (١٤) شيئا : — ه || لكنهم : لكن ه || ايراد : ايجاد س (١٥) أليس : ليس م ، ن (١٦) وهل : أو هل س ، سا ، ن || وما : أو ما د ، س ، ن || أشبه : يشبه ب

وأما السائل الجدلى الحقيقى ، والذى كان فى الزمان القديم يسمى سائلا ، فلم يكن يسأل على هذه الصورة ، بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاها تسلما ، عمد حينئذ بجعلها على صورة ضرب منتج ، فكان المجيب لا يجد محيصا عن إلزامه فى مدة قصيرة ، إذ كان تقدم فسلم المقدمات .

والسبب فيما عليه الأمر فى ذلك الزمان ، وما عليه الأمر الآن ، أن أولئك المتقدمين كانوا أحرص على الحق منهم على المراءاة ، وكانوا أمهر فى الصناعة ، فكانوا يحسنون تلقف المسائل المتسلمة ، ويعرفون ما يجب أن يطالب بتسليمه معرفة محصلة مميزة ، كأنهم ينظرون إلى واحدٍ واحدٍ منه بعينه ، وكان المجيبون بصراء أيضا بما ينساق إليه تسليم كل ما يسلمونه ، فيعرفون كيف يسلمون .

وأما المتجادلون من أهل زماننا فأكثر همتهم الظهور بالغلبة . والأقدمون منهم الراسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشأن عند الملوك ، فكلفوا سائليهم أن يورد كل واحد منهم قياسه وحجته فى المعاندة ، وهم يسمعون ويصغون ، حتى إذا جاءت النتيجة فطنوا حينئذ بالسبب المنتج لها ، فأنكروه ، ولم يسلموه ، وعاندوا فيه ، وغالطوا ؛ ولولا انسياقها إلى النتيجة ، لم يبعد أن يسلموها غافلين عن عاقبتها ، فيقعوا فى حيرة . فما كان فى مُنة السائل منهم أن يفى بتسلم مقدمة مقدمة ، إذ كانت المقدمات غير متميزة عنده بأعدادها ، ولا له بصيرة بما يجب أن تكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتأليف ، حتى تؤدى إلى الغرض . بل كان الأسهل عليهم

---

(١) والذى : الذى سا (٢) على : عن م || يتسلم : يسلم م || مقدمة : — د (٣) بجعلها : بجمعها د ، م ن ، ه ؛ بجمعنا ك || على : غير س || فكان : وكان ب ، س ، م || عن : من ه (٤) إذ : إذا د ، س ، ه ؛ وإذ ن (٥) الآن : — ن (٦) منهم على : منهم ن ه || فكانوا : وكانوا ب ، ك || تلقف : تلفق ب ؛ تلفيق د ، م ، ن ، ه (٧) المسائل : السائل م || بتسليمه : بتسلمه ب ، ن (٨) مميزة : متميزة س || منه بعينه : منها بعينها د ، ن || وكان : فكان ك || المجيبون : + أيضا م || بصراء : نصراء ه || أيضا : — م || بما : مما ك (١٠) همتهم : هممهم س (١١) سائليهم : سائلهم ب ، د ، م ، ن ، ه || يورد : يوردوا س (١٣) جاءت : جاء س || المنتج : — م (١٤) انسياقها : انسياقه ه || يسلموها : يسلموه ه || عاقبتها : عاقبته ه (١٥) فيقعوا : فيقعون ك ، ه || بتسلم : بتسليم ن || إذ : إذا د ، م ، ه (١٦) بما : مما ن (١٧) عليهم : عليه ب ، سا ، ه

الاستمرار على إيراد جملة مخلطة هى قياسات بالقوة ، إن كانت قياسات ؛ كفعل من يفعل بتجربة أو ملكة غير قانونية ، فكان لو كلف أن يبدأ بمسألة مسألة عرض له ما يعرض للوسيقار الذى لا قانون عنده لما يفعله ، بل إنما يفعل بالاعتياد ؛ فإنه لو كلف أن يدل على نقرة نقرة لم يتخيلها بالانفراد ، بل إنما يمكنه أن يأتى بها عند التركيب ، كأنه إنما يتذكر كل واحدة منها إذا ذكَّره ما تقدم عليه ، أو خيَّله . فهنالك يعمل بعجلة ، فإن توقف عند نقرة زال خيالها ، فلم يأته خيال الأخرى ، ليصدر عنه إيجادها . وأما أن يدل عليها واحدةً واحدةً ، وهو لا يعمل أو قبل أن يشرع فى العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم فى خياله كأنه ينظر إليها ، فأمر كالممتنع أو كالأقل .

كذلك السائل عندهم كان إنما تخطر بباله المقدمات إذا شرع فى استعمالها ، واستمر على نهج خاطره . وأما إذا حاول تجريدها وتعديدها فى ذهنه ليتسلمها واحدة واحدة ، تعذر عليه . فهذا ما كان السبب فيه من قِبَل سائلهم .

وأما من قِبَل مجيبهم ، فإنه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة ، فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر ، فإن أنكره مرة أخرى ، أنكر عليه ذلك ، واستعجز فى ذلك ، فلم يلبث أن تكون الحجة تلزمه ، فلم يكن من الاحتياط له إلا أن يستمع جميع القول ؛ فحينئذ يحس بالسبب الذى يجاب عليه الآفة ، فينكره ولا يصدقه . فإذا أنصت لجميع ما يقوله ذلك

(١) مخلطة : مختلطة س || إن : وإن ب (٢) فكان : وكان د ؛ + له م (٣) للوسيقار : الموسيقارى د || قانون : + له م ، ه || يفعله : يفعل ن || فانه : — س (٤) كلف : كان ك || نقرة : — م || لم : ولم د ، ن || (٥) يتذكر : يذكر م ، ه || عليه : عليها ب ، م ، ه || أو خيله : وخيله ب (٦) فهنالك : فهناك س || عند : عنه سا ؛ عنها د ، ن ؛ عنده ك ، م ، ه || خيالها : خياله ه || الأخرى : الآخر م (٧) ليصدر : ليقتدر د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ؛ واحد واحد م || أو قبل : قبل سا (١٠) استعمالها : استعماله م . (١١) وتعديدها : — د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ، ك ؛ واحدة واحدة واحدة د (١٢) فيه : — سا || من : — د || سائلهم : سائليهم س (١٣) وأما : أما د || يضره : ينصره م ، ه (١٤) وهو : فهو ه || أنكره : أنكر ب ، م ، ه || عليه ذلك : عليه ه || واستعجز : + رأى المجيب د ، ن (١٥) يستمع : يسمع د ، ه || جميع : + ذلك س (١٦) بالسبب : بالمسبب د

تيسر له الشعور بما يضره ، وكانت له مـــدة يفكر فيها أن كيف يحتال للتخلص . فلما استمرت عادة أوائلهم على هذه الجملة ، بقوا عليها ، وكان لم مع الاحتياط المذكور أن يطلبوا المراجعات ، ويكثروا المراودات ، ولا يكون السبيل إلى لزوم مايلزم قصيرا ، فيكون لكل واحد من السائل والمجيب بهاءٌ ، ورونق ، وتظاهرٌ بقوةٍ ، وبصيرةٌ فى الصناعة .

فأمـا الأمر الذى هو الواجب ، فهو أن لا يكون للقايس على خصم مقاوم ، المحتاج فى قياسه إلى مقدمات يسلمها له خصمه أن يمضى فى تلك المقدمات يؤلفها تأليفا ، ولا يدرى هل هى مسلمة أو غير مسلمة . فكيف يكون على الخصم قياس من مقـدمات لا يضعها ولا يسلمها ؟ وكيف تكون تلك المقدمات مسلمة بالفعل ، ولم يسلم ؟ وهل فى استعماله تلك المقدمات، وهو لا يشتغل بتسلمها إلا نفوذ فى الشك وحسن ظن . وليت شعرى كيف يكون ما يجمعه قياسا ؟ وهل القياس الذى يلزم الإنسان إلا من مقدمات مسلمة عنده ؟ وكيف يكون تسليم بلا مسلم ، وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ؟ ومعلوم أن تسليم السائل لا ينفع السائل ، وتسليم المجيب لا يحصل له إلا بعد السؤال ؛ وهل فى إيراده قياسًا من مقـدمات لم تسلم إلا عمل باطل غير متقن ؟ فعسى أن لا يسلم شيئا منها ، فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ، ويكون جميع ما سرده ضائعا ، بل يحتاج أن يعاوده من رأس إذا لم تسلم له مقدمة ، فيشرع فى إثباتها ، فإن لم يمكنه فقـد تولى باطلا ؛ وإن أمكنه فيحتاج أن يقيس حينئـذ من رأس . وإنما يكون القياس قياسا الآن حين سلمت المقدمة .

---

(١) وكانت : وكان س ، سا ، ك ، ن || كيف : كان ك (٢) استمرت : استقرت س || عادة أوائلهم : عادتهم ن (٣) المراودات : المرادات سا ، ك ، م (٤) واحد : — ن ورونق : رونق سا || وبصيرة : وبصرسا ، ك ؛ وتبصر م ، ه (٦) هو : + فى ه || للقايس : القايس ك (٧) يؤلفها : فيؤلفها د ، م ، ن ، ه (٩) وكيف : فكيف سا ، ك || وهل : + هى م (١٠) تلك : ذلك سا ، ك || وهو : وهى س || نفوذ : نفوذا م || الشك : شك س (١١) ما : وما سا ، ك || ما يجمعه : — س (١٢) وكيف : وما كيف س || ولم : ولا م (١٤) شيئا : مىء ك (١٦) إذا : إذ د ، سا ، ك ، ن || فيشرع : فشرع ن (١٨) الآن : — م ؛ لأن د ، ن || حين : حينئذ ك || سلمت : سلمناك ك || المقدمة : المقدمات س

فالأمر الطبيعى للسائل — من حيث هو سائل — أن يُكَوِّنَ قياسا من مقــدمات قد تَسَلَّمَها ، فيلزمه لا محالة أن يسأل عنها أولا فيتسلمها ، فتكون المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة ، والسائل الجدلى بهذا السؤال هو سائل جدلى ، لأن هــذا السؤال هو الذى يدخل فى نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل .

فأما السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل ، وإن كان شيئا لا بد منه ؛ بل إنما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعــد ذلك . كما أن نصب الغرض ليس جزءا من الرمى ، بل هو تمهيد لما يحتاج إليه ليرمى نحوه .

وأما الأمر المقوم للجدل الداخل فيه ، فهو إيراد القياس الجدلى ، والحجة الجدلية . وللسائل خاصةً إيراد القياس السائلى خاصةً ، والحجة السائلية . والقياس السائلى ، محصل من المقدمات التى من حقها أن تكون أولا مسائل ، فإذا تسلمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلى. فالسؤال الجدلى الداخل فى الجدل على أنه جزء منه هو السؤال عن المقدمة لا غير . والسائل الجدلى هو سائل جدلى من جهة هــذا السؤال المسئول ، ليتسلم ما يستعان به فى إنتاج مقابل وضع واضع .

وأما المجيب فلا يحتاج أن يسأل ، بل يورد ما هو المذهب عنده فى اعتقاد ما اعتقد لأنه ناصر وضع نفسه ، وحاك عن داعيه إليه فى نفسه ؛ وليس يفسد وضع غيره فيحتاج إلى شهادته . وناصر وضع نفسه يحتاج أن يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عنــد نفسه

---

(٢) فيلزمه : فيلزم ص || عنها : منها ص || أولا : والا د ، ن ؛ ولا ك (٣) مسألة : مسلمة د ، ك ، ن || والسائل : فالسائل د ، ن || بهذا : فهذا ه (٤) وبه ... الجدل : — م || فعل : نقل ه (٥) فأما : وأما د ، ن ، ه || شيئا : عسى شيئا ه ؛ عسى ص ؛ + يحسن د ، ن (٦) بل انما : وانما د ، ن (٨) المقوم : + خاصة ص || فيه : — م (٩) وللسائل : للسائل ب ، س ، م ، ه || القياس : قياس م || محصل : يحصل ب ، ه (١٠) كان : كانت ب ، ك (١١) فالسؤال : والسؤال سا || هو : — سا (١٢) المسئول : المشهور || ليتسلم : ليسلم د ، ن (١٤) يورد : يورده سا (١٥) وحاك ... نفسه : — سا ، ك || وحاك : وحال د ، ن ، ه || عن : غير ن ؛ — ه (١٦) يورد : يؤيد سا ، ك

فقط — حتى يكون الرضا ما يرضاه ، ولا عنـــد خصمه إذ ليس إثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى إن سلم هو كان له وضع ، وإن لم يسلم لم يكن له وضع — بل أن تكون مسلمة فى نفسها .

وناصر الوضع قد يكون ناصر وضع عنـــد من لا يعانده . فإن اتفق أن كان هناك معاند له صارت نصرته بالذب ؛ أعنى بالذب : الذب عن مقدمات قياسه بأن يمنع المقاومات ، وعن نتيجة قياسه بأن يمنع ما ينتج مقابلها .

فكما أن المجيب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الإجابة دالا على وضعه الذى له ، كذلك قد يتعرف ما دعاه إلى وضعه . فحينئذ لا يكون جوابه إلا بالحجة ، وحينئذ لا تكون حجته مبنية على ما يأتيه من جهة تسليم خصمه ، فإنه ليس داعيه إلى وضعه أمرا بحسب خصمه ، بل بحسب نفسه ؛ لكن لخصمه — وهو السائل — أن يقاومه فى المقدمات التى يشتمل عليها ما دعاه إلى وضعه ، وأن يترك ذلك ويقبل على تأليف ما ينتقض وضعه .

فالقياس الجدلى أعم من السائل الجدلى ، وكلاهما يؤلف من الذائع المحمود ؛ لكن أحدهما مما هو محمود بحسب الجمهور ، والآخر مما هو محمود عند المخاطب . وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود ؛ لكن للمجيب خاصية مقاومة تنحو نحو أن لا ينفعل ، وللسائل خاصية مناقضة تنحو نحو أن يفعل . ولكل واحد منهما حيلة ومزاولة يتم بها فعله ؛ لكن

---

(١) الرضا : المرضى ب ؛ الرضر س | ما : بما م ، ه || اذ : أن ب (٢) خصم : خصمه د ، سا ، ك ، م ، ن || سلم : تسلم د ، ن (٥) أعنى بالذب : والذب د ، ن || بالذب : + الذى سا ؛ + هو ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ه (٦) وعن : من ك || يمنع : منع ب ، س || مقابلها : مقابله ه (٧) له : — ك || كذلك : لذلك ه (٨) فحينئذ ... بالحجة : — د || وحينئذ : وعندئذ ن (٩) حجته : حجة ه || جهة : حقه م || أمرا : أمر م (١٠) خصمه بل بحسب : — ك || لكن : بل س || لخصمه : بخصمه ه (١٣) فالقياس : والقايس د ، ن || وكلاهما : فكلاهما ن || يؤلف : مؤلف ب ، ه || لكن ، ولكن د (١٤) مما : ماك || محمود : ذائع س ؛ بمحمود م || مما هو : — سا || وكل : فكل د ، ن (١٥) فهو : — س || للمجيب : المجيب م || خاصية : خاصة م || تنحو نحو : أى د ، ن || ينفعل : يفعل (١٦) تنحو نحو : أى د ، ن || واحد : — ن || ومزاولة : وقرار سا ؛ وقرار به ك ؛ — د ، م || بها : لها ه

السائل غايته مضمنة فى كونه قياسا ، ومُتَوَصِّلا إلى عمل القياس . فإنه إذا أمكنه الأمر العام له ولغيره ، وهو اتخاذ القياس من المسلمات ، فقد أمكنه القياس على مقابل الوضع . فإذا ذكر أن الجدل ملكة يقتدر بها على إيجاد مثل هذا القياس ، دخل فى ذلك الاقتدار حال السائل ، وبقى حال المجيب من حيث هو مجيب ، وإن كان لايقيس . لأن المجيب ليس يلزمه من حيث هو مجيب ، أن يكوِّن قياسا . والسائل يلزمه من حيث هو سائل أن يكون قياسا .

على أنا لا نمنع أن يكون المجيب قياسا ، ولا نوجب أن يكون كل قياس إنما هو للسائل. فإذن فى قولنا : « ملكة يقتدر بها على إيجاد القياس على النحو المذكور » قد فرغ عنه من حال السائل من حيث هو سائل ، بل بقى علينا حال المجيب من حيث هو مجيب .

وحال المجيب ، من حيث هو مجيب ، الذب . والذب هو أن لا يسلم ما يتألف منه مقاومة مقدمة ، أو لا يأتى بمقدمة منتقضة ، أو لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه . وبالجملة أن لا يؤخذ منه ما يؤدى إلى نقض شىء مما يتم به فعله . وهذا النقض إما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التى كأنها الأصل ، بجزئى يخالفه ، فتكون من الشكل الثالث . فلا يجب أن يسلم ما يمكن أن ينقض به مقدمته وهو لا يشعر ، أو ينقض مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئى ، بل على سبيل إنتاج المقابل ؛ فإنه ربما كانت المقدمة فى قياسه جزئية ، فلا تنقض بل تبطل أصلا بقياس . فلا يجب أن

---

(١) غايته : عنايته ك || ومتوصلا : ومتوسلا ب ، س ؛ ومتوصل م (٢) العام : الهام ب || له : — ن (٣) مقابل : — ك (٤) الاقتدار : — س || وبقى : وهى د ، ن || مجيب : — سا (٧) أنا : أنه د ، ن ، ه ؛ أنك سا ، ك ؛ أن م || نمنع : يمتنع د ، ك ، ن ؛ نمنعك ه || إنما : لما ك (٨) للسائل : السائل سا ، ك ، م ، ه ؛ للجيب ن || بها : — م (٩) بل : — ه || بل بقى : وبقى د ، ن (١٠) من : — م || من ... الذب : — ه || والذب هو : وهو ه (١٠—١١) منه ... منه : — ك || (١١) أو لا : ولا د ، ن (١٢) يؤخذ : يوجد س || نقض : بعض ه || مما : ما س (١٣) قياسه : قياسية س || التى : — د ، ن || كأنها : فانها د ، ن (١٤) به : منه س || ينقض : نقض ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (١٥) قياسه : قياسية س ، سا ، ك || سبيل : كلى م || بالجزئى : الجزئى ه (١٦) قياسه : قياس ن

يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته ، و إن لم يكن نقضا وهو لا يشعر ، أو تنقض مذهبه بقياس يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة ؛ فلا يجب أن يسلم أيضا ذلك .

وهذه ملكة مقابلة لملكة القياس السائل إذ هذه ملكة فيما لا ينفعل ، لا فيما يفعل .

فإذن هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل ؛ وهو أن تكون لنا قدرة على كمال الأمر فى المخاطبة التى قوام أمرها على القياس الجدلى ، بأن ينفذ عامله كما يؤثره السائل، أو يرد باطله كما يؤثره المجيب . فبالحقيقة والواجب ما زيد فى رسمه فقيل : وأن نكون إذا أجبنا لم نأت بمتناقض . وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث قلنا ، وقوة من حيث تعمل فى متقابلين .

---

(١) مقابل : تقابل د ، ن || تنقض : نقض ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٢) يسدد : مسدد ب ، د || فلا : ولا ب || يسلم : يلزم ب ، م (٣) القياس : قياس ك || السائل : السائل ب ، ك ، م ، ن || فيما : — د (٥) بأن : فأن س || ينفذ : ينقل عن ك (٦) أو يرد : أورد د ، ن ؛ أو يزيد (يريد) ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه || يؤثره : + هو م (٦) رسمه : رسمها د ، ك ، ن ، ه (٧) بمتناقض : متناقض سا ، ك || الملكة : ملكة د ، ن || صناعة : صناعية د ، ن

الفصل الرابع

فصل (د) فى إبانة ماغلط فيه قوم من أمر القياس الجدلى وفى تعريف الموضع والمقدمة وأسباب الشهرة ، وإعطاء السبب فى تسمية هذا الكتاب بالمواضع

قد ظن قوم أن القياسات الجدلية إنما هى قياسات جدلية بأن تكون موضوعاتها مقدمات أكثرية الصدق . وظن آخرون أن الصناعة الجدلية إنما هى صناعة جدلية بأنها تنتج الحق فى أكثر الأمر . وهذه كلها ظنون فاسدة ؛ فإن القياس الجدلى إنما هو قياس جدلى بأن مقدماته متسلمة أو مشهورة . وليس من شرط المشهور والمتسلم أن يكون لا محالة صادقا ؛ بل كثيرا ما يسلم الباطل ؛ وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب ؛ وكثيرا أيضا ما يشتهر ما هو حق مطلق ؛ وكثيرا ما يكون الحق غير بيّن بنفسه فى اعتبار البيان العقلى الأول ، ويكون مشهورا . وليس يتفق أن لا تقع الشهرة إلا لما هو أكثرى الصدق ؛ كأن الكاذب ، أو متساوى الصدق ، أو الحق الصريح لا يكون مشتهرا .

وأما الظن الآخر ، وهو أن الصناعة الجدلية إنما هى صناعة جدلية بأن أكثر قياساتها تنتج الحق ، فهو تحديد للصناعة بأن أكثر أجزائها كذا . وهذا تحديد فاسد ، بل الصناعة تُحَدُّ بما يجب أن يكون موجودا فى كل أجزائها التامة .

وإذا كانت الشهرة ، أو التسليم ، شرطا فى مقدمات القياس ، فيجب أن يوجد فى كل قياس جدلى . ثم الشهرة لا تمنع أن تكون موجودة للباطل كما للحق ، حتى تكون المقدمات

(٥—٦) قياسات ...إنما هى : — د (٥) تكون : — س ، سا ، ك ، ه (٨) بأن : فان س || متسلمة : مسلمة د ، ه (٩) بل ... كذب : — م || (٩) وكثيرا : كثيرا د (١١) تقع : تنفع ه || أكثرى : أكثر ه (١٢) كأن : وكان ن || أو متساوى : والمساوى ن || متساوى : المساوى د || الصدق : الصادق ه || الحق : — ن || لا : لأن سا ، ك (١٣) قياساتها : قياساته س (١٤) أكثر أجزائها : كثير أكثر أجزائها د || وهذا : وهو ب ، ك ، ه (١٥) بما : ما م

المشهورة الحقة مساوية للمقدمات المشهورة الباطلة ؛ بل إن اتفق تغليب لأحد الطرفين ، فإنما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور أو باطل. وإذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يمتنع أن تكون أيضا النتائج الحقة والباطلة يتفق لها أن تكون سواء . و إن كان لقائل أن يغلب النتائج الحقة على الباطلة ، لأن الباطلة لا تنتج إلا عن الباطلة ، وأما الحقة فقد تنتج عن الباطلة والحقة ،فكان لنا أن نجيب فنقول : إن هذا أيضا لا يوجب أن لا يغلب الباطلة بأن يتفق أن يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك أكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا بالفعل بمقدار لا يتكافأ ، و إن كان عدد ما ينتج الحق من جهة أخرى أكثر ، فإنه يمكن أن يقاس بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ، و يعطل جميع الضروب الأخر ، فلا يقاس بها على حق أو باطل . إنما كان ما يقوله مصغى إليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق أو الباطل مثل عدد الضرب الآخر ، ثم أخرج جميع ذلك بالفعل، فكان حينئذ الحق أكثر . لكن هذا أمر لا يمكن ولا يكون ، و إنما الممكن غير هذا. وفى الممكن أن يفرض أن الشهرة وقعت بحيث تنتج الحقات مثل ما تنتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بيّناً من أمرها أنها لا تقع كذلك ؛ بل إن كان مانع فأمر آخر غير الشهرة، وإذا كان ذلك واقعا فتكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية ، و إن لم تكن تنتج فى الأكثر الحق .

وأيضا ، إن كان هذا لا يقع ألبتة ،فلنا أن نفرضه فرضا ، كما نفرض فرضا مالايكون، ونجعل مقدما ما فى الشرطية ، فيقال : أرأيت أنه لو كان المشهورات لا تكون بهذه

---

(١) اتفق : — م || لأحد : لإحدى ب ، ك (٢) هو : عن د || معتمدا : متعمدا س (٤) فقد : قد ب ، ك ، م (٥) فكان : وكان د ، ن || فنقول : ونقول م ، ه (٦ — ٧) مع ... بالفعل : — ك || (٦) ما : اللاتى د ؛ اللاتى ن (٧) وان : فان ه || أخرى : + فلينتج للحق د ، ن (٩) أو باطل : وباطل ب ، س (١٠) أو الباطل : والباطل م ، ن (١١) لكن : ولكن د ، ن || أمر : أو ب ؛ لو ن ؛ — ك ، ه || لا : ولا ك || ولا : أن لا د ، ن (١٢) الممكن : + س || الحقات : الجواب د (١٣) بينا : بين س ، ه || آخر : — ك (١٤) ذلك : هذا د ، ن ؛ — سا ؛ كذلك ك || وان : وانه سا || لم تكن : كانت ليست د ، ن (١٥) الأكثر : أكثر س (١٦) كما نفرض فرضا : — د ، ن (١٧) مقدما : مقدمات د || ما : — ك ، ن || الشرطية : الشريطة سا ، ك ، م ، ه || أنه لوكان : — د

الصفة ، لكان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا . فإن كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ، وتكون الصناعة منتجة من المشهورات ، فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا ، بل تكون بذلك برهانية أو خطابية أو غير ذلك ، فلا يكون هـذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل . و إنما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية بشرط آخر .

لكن يجب أن لا تلتفت إلى هذه الأشياء ، ولا تشتغل بحال كيفية الصدق والكذب فى المقدمة ولا فى النتيجة ، بل تلتفت إلى أن تكون المقدمة متسلمة ، والنتيجة لازمة عن متسلمات ، و إلا فقد صعب على الجدلى أن ينظر فى كل مقدمة هل هى أرجح يسيرا من المتساوى الصدق والكذب ؛ و يحذر أن تكون صادقة فى الكل فيكون فى شغل ، أو يكون إذا قاس قياسا منتجا للكذب ، او قدَرَ على إنتاجه لا يكون جدليا ، أو تكون هناك قياسات أكثر من ذلك بالعدد تنتج الصدق و يكون قادرا عليها ، فيكون قياسه ذلك جدليا لا لأمر فى نفسه ، بل لأمر له بالقياس إلى قياسات أخرى فى القوة .

وقد قال قوم : إن السائل يقوم مقام الفاعل ، وأما المجيب من حيث هو مجيب ، فإنه قائم مقام المنفعل ، لأنه يحاول أن لا ينفعل . وهـــذا من العجائب أن يصير قائما مقام المنفعل ، لأن مائيته أن يكون محاولا لأن لا ينفعل . بل السائل سائل لأنه يحاول الفعل والمجيب مجيب بأنه يحاول مقابلة السائل بالفعل واللانفعال جميعا . أما الفعل فبأن يطلبه ، وأما اللانفعال فبأن لا يقبله .

---

(١) فان : وان هـ || فإن ...جدلا : — س ، سا (٢) الصناعة : صناعة د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) كونها : — م (٥) صناعة جدلية : — ك || لشرط : بشرط د ، م ، ن ، هـ (٦) لـكن : + لا ك (٨) فقد : فلقد د ، س ، سا ، ن ، هـ || الجدلى : جدلى د ، ن (٩) أو تـكون : وتـكون سا ، ك (١٠) أو تـكون : وتـكون سا || و يكون : فيـكون س (١١) جدليا : جدلا س || لا : — س || نفسه : + بل لامر فى نفسه ب ، سا (١٢) فى القوة : بالقوة ب ، ك ، هـ (١٣) وأما المجيب من حيث : والمجيب د ، ن || فانه : بأنه د || قائم : قام ن (١٤ — ١٥) يحاول ...لان : — ك (١٥) المنفعل : الفعل ك || سائل : — د ؛ سائلا هـ || يحاول : محاول م (١٦) واللانفعال : وبانفعال م ، ن ؛ والانفعال هـ || الفعل : م بالفعل (١٦ — ١٧) جميعا ... اللانفعال : — ك (١٦) يطلبه : يبطله د ، م ، ن ، هـ (١٧) اللانفعال : الانفعال د ، م ، ن

وظنّ قومٌ أن الجدلى ، وإنْ كان له أن يتكلم فى كل مسألة حتى فى مسألة طبيقوطبيعية وغير ذلك ، فإنما يجب عليه من حيث هو جدلى أن لا يتكلم من مبادئها ، بل من المبادئ المشهورة المشتركة. وليس كذلك ، بل يجب أن يقال انه ليس يكون جدليا بأن يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادئ تلك الصناعة بأعيانها ، كما يكون كلام التعليمى مقصورا عليه ؛ بل بأن له أن يستعمل المبادئ المشتركة أيضا الغريبة عن ذلك إذا كانت مشهورة ، على أن يعلم أن له أن يستعمل المبادئ الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين أهلها . بل التعليم الأول يكلف الجدلى أن يقتنى الشعور بالمشهورات الخاصة عند أهل صناعة ، كانت مبادئ أو كانت بعد المبادئ من المطالب التى أنتجوها من تلك المبادئ ، فهى مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم ، وحتى أن الجمهور ربما شاركوهم فى قبول تلك على سبيل التسليم والحمد. وربما كان أيضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد ، والقياس عليه من المشهورات مما لا يمكن ، إلا أنه حين قبل واشتهر صار من المشهورات فى أهل الصناعة ؛ فللجدلى أن يستعمله من حيث هو مشهور ، مثل كون الشمس أكبر من الأرض . وربما كان شيئا ليس عليه برهان ، مثل كون زحل نحسا ؛ ومثله يستعمل فى الجدل . فلا يجب أن تلتفت إلى ما يقال من خلاف هذا . بل ليس للجدلى أن يستعمل من أحكام صناعة ومبادئها ما لم يكن مشهورا إلا على سبيل التسلم من خصمه حين يسلمه ما هو غير مشهور ، ولا أن يحاول النظر فيما يبعد عن أوائله مسافة مديدة ، كانت أوائله حقيقية أو ذائعة ؛ إذ الجدلى لا ينتفع بقياسات يقصر وقت تام للخاطبة عن استيفائها معدودة .

(١) وظن : وقد ظن س || الجدلى : الجدل سا || وطبيعية : طبيعية س (٣) يكون : — م
(٤) مقصورا : متصورا س || كما ... عليه : عليه الحال فى التعليم د ، ن || التعليمى : التعليم م || مقصورا : متصورا س (٥) أن يعلم : أن لا يعلم سا (٦) يستعمل : استعمل م || الخاصة : الخاصرة ب ، سا ، ك ، م ، هو ؛ الحاصلة س || الأول : الأولى سا
(٧) الشعور : شعور ب || الخاصة : الخاصية ب ، س ، سا ، م || صناعة : — س
(٨) بعد : لديه ن || المبادئ ب ، ه || من المطالب : والمطالب د ، ن (٩) التسليم : التسلم سا ؛ التعليم ك (١٠) ما : على س ؛ + على د ، ن || بعيد : — س || مما ... المشهورات : — سا || مما لا : ما لم ه (١١) واشتهر : واستمر د ، ن || فللجدلى : وللجدلى د ، ن (١٣) الجدل : الجدلى ه (١٤) من : + ذلك م || من : فى ن (١٥) التسلم : التسليم ن ، ه
(١٧) للخاطبة : خاطبه م ؛ المخاطبة ه || استيفائها : استغنائها ك

والكتاب الموضوع للجدل فى التعليم الأول قد يسمى بكتاب المواضع . ومعنى الموضع حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس ؛ مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشئ ، فضده سيكون موجودا لضد الشئ . فهذا حكم مشهور . وليس غناؤه أن يستعمل فى القياس على هذه الصفة ؛ بل إن استعمل على هذه الصفة ، فربما ضر ؛ فإنه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه ، إذ ربما يشعر عند تأمله بضد يكون لشئ ، ومقابله ليس لضد ذلك الشىء، بل لمثله ؛ كالبياض فإنه للجسم، وأيضا فإن السواد له . وأما إذا استعمل جزئية مقدمة قياس ، لم يشتغل بنقضه إلا بما لا يدخل فى الجملة المذكورة من جزئياته التى هى جزئيات الكلى الأول . فربما لم توجد له مناقضة، ووجد لكليه مناقضة . وربما كان هو أقرب إلى الشهرة ، فكان الكلى أمرا عقليا غير مشهور . فإن الأمور إذا رفعت إلى أحكام عامة كلية جدا بعدت عن الشهرة . فإنه إذا قيل مثلا : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب ، كان هذا فى حد جزئيته قريبا من القبول . وإذا أريدت مناقضته ، طلب جزئى تحت الإساءة إلى الأعداء ، حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئى فقط ، حتى يناقض به ، ولم يلتفت إلى أمور خارجة عنه فى أكثر الأمر . وأما إذا أخذت المقدمة العامة المذكورة ، فربما لم يفهم . فإن تصور الكلى جدا أبعد من العقول ، وربما فهم بعسر وجهد ، وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينزه الحمد ، كأن المحمودات والذائعة أمور سهلة التصور ، وكأن سهولة التصديق تتبع فى أكثر الأمر سهولة التصور ، وكأن

---

(١) قد : — د || يسمى : مسمى س ، سا || الموضع : الموضوع د (٢) تتشعب : ينشعب م (٣) إنه : — د ، ك ، ن || إن : — م || موجودا لشىء : بوجود الشىء ه || فضده : فعنده ب ، س ، د ، ن || سيكون : يكون ه (٤) غناؤه : عناده س ، ه || على : — س (٥) إذ : أو (٦) بضد : لضد د ، ك ، ن || وأيضا : أيضاك (٧) يشتغل : يستعمل ه || لا : — سا (٨) الجملة : الحكمة ك ، م ، ه || المذكورة : + المدركة سا ، ك || جزئياته : + جزئيات س ، ك || الكلى : الكل م (٩) ووجد لكليه مناقضة : — ن || لكليه : للكلية د || إلى : — د ، ن || فكان : وكان د ، س ، ن (١٠) عامة : عامية م || بعدت : نقلت د (١١) إلى : على ه (١٢) جزئيته : جزئية د ، سا ، م || القبول : القول م || مناقضته : مناقضة ه (١٣) به : — س || لو : أو د ، سا ، ك ، ن ، ه (١٥) جدا : جدا سا ، م ، ه || أبعد : بعد ه || العقول : القبول سا ، ن (١٦) بعسر : بعينه ن || الحمد : الإحماد د ، ن || والذائعة : الذائعة د ، ن (١٧) أمور : أمورا س ، م ، ه || وكأن : فكان ب ، س ، سا ، ك || الأمر : الأمور د ، سا ، ك ، م

صعوبة التصور توجب صعوبة التصديق ، فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة ، حتى لو كان الشيء مشهوراً . فتكلف تعويص العبارة عنه أورثه ذلك سوء الفهم ، وأورث سوء الفهم نفور الطبع إباء للتصديق ، فكأنّ التصديق والجمد زايلانه . وذلك لأن الحقّ حقّ بنفسه ، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقرن به ، منها سهولة انجـذاب النفس إليه ، فإن المنجذب إليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليمه ؛ وكان الإنسان الحسن البيان أقرب إلى أن نسلم له ما يقوله من غيره ، وإن تشاركا فى القول . كما أن الموثوق به ، والمحتشم ، والمحبوب ، يسلم له الشيء الذى لو طالب بتسايمه غيره ممن يقابله ، عووق ومونع ؛ فإن التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة ، بل على حسب منـاسبتهما للأذهان ، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان .

فمن المشهورات ما يكون السبب فى شهرته تعلق المصلحة العامة به ، وإجماع أرباب الملل عليه ، قد رآه متقدموهم ومتأخروهم ، حتى إنها تبقى فى الناس غير مستندة إلى أحد ، وتصير شريعة غير مكتوبة ، وتجرى عليها التربية والتأديب ؛ مثل قولهم : العـدل يجب فعله ، والكذب لا يجب قوله .

ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء .

ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والحشمة .

ومنها ما يحمل عليه مشاكلته للحق ، ومخـالفته إياه بما لا يحس به الجمهـور ، إذا لم يعـاملوا بالمعاملة التى ذكرناها ، ممـا ينبههم على طريقة امتحان المجهولات . وذلك نوع

---

(١) فكان : وكان ك ، م ، ن ، ه || صعب : — م || بعيدا : بعيد د ، ن (٢) الشيء : — س || تعويص : تعريض س || الفهم : فهم د ، ن (٣) إباء : — م ، ه || للتصديق : التصديق ه (٤) تقرن : تقترن سا ، ك || به : بها م (٥) لسرعة : بسرعة ك || وكان : فكان ن . (٧) له : به ه (٨) مناسبتهما : مناسبتها ن || وبحسب : بحسب س (١١) الملل : الملك م ، ه || حتى : على ه || مستندة : مسندة د ، س ، سا ، ن (١٢) وتصير : فتصير ك || التربية : التجربة س || والتأديب : والتأدب د ، ن ؛ فى التأديب س (١٣) قوله : فعله ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (١٤ — ١٦) فيه . . . ومنها : — ك (١٦) عليه : عليها د ، ن ؛ — م || بما : ربما ه || يحس : يحسن ن || إذا : فإذا ب (١٧) ذكرناها : ذكرناه ب ، د ، ك ، ن || ينبههم : ينبهم ك || طريقة : طريق د ، ن || امتحان : امتحانات ن

من قصد المعاندة والمناسبة . فربما كان الشيء يقبله الطبع إذا كان المصغى إليه ليس يصغى على نحو معاندة ومناصبة . ثم إذا تعصب ، ونصب ، وطلب وجه الخلاف ، أحس بما له فيه أن لا يسلمه . وربما كان اسم مشترك سببا فى شهرة الشيء .

وإذا كانت المشهورات صارت مشهورات بالانقياد والإذعان المبنى على غير الوجوب الصرف ، فله لا محالة أسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه ، وبسوء موقعها وعنفه . والأمر الشديد الكلية بعيد عن الذهن ، سيشمئز عنه الذهن ولا يقبله ، فيكون استعمال الجزئى من الموضع مقدمة نافعا محمودا ، واستعمال الكلى مقدمة أمرا بعيدا عن الذهن ؛ وإذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة ، أكثر مما توجد للجزئى . فإن ما ينقض الجزئى ينقضه ، أعنى الكلى ، وسيوجد له ما يخصه .

وربما نبه هو على طلب مناقضة لا ينبه له الجزئى ، فإن القائل : " إن كان الإحسان إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب"، قلما يفطن له خصمه أن ينقض كلامه ، بأن يقول : " ليس إذا كان الضد لشيء ، وجب أن يكون ضده لضد ذلك الشيء" . وإن فطن أيضا ، لم يضره ؛ فإن ذلك يقول : أنا لم أقل إن كل ضد لشيء يجب أن يكون ضده فى ضده ، بل إنما قلت ما قلت فى أمر جزئى . وليس إذا وجب قبول حكم فى أمر جزئى إذا كان مشهورا أو كان بينا ، يجب أن يكون حكم كليه كذلك . فإنه ليس إذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد، وكان ذلك حقا أو مشهورا،

---

(١) والمناصبة : والمناقضة د ، م ، ن ، ه ؛ والمناسبة س (٢) تعصب : + مناصبه سا || وطلب : وطالب ه (٣) أن : إذ ب || فى شهرة : لشهرة س || الشيء : شيء د ، سا ، م ، ه (٤) غير : — د (٥) فله : — د ، ن || تختلف : — ب || وبسوء : وسوء ن || (٦) الشديد : السديد ك ، ه || الكلية : للكلية ك || بعيد : البعيد م || سيشمئز : يشمئز د ، س || عنه : عند غ (٧) الموضع : المواضع د ، ن || الكلى مقدمة : الكلى د (٨) استعمل : استعملت ه || وجدت : وجوب د || مما : ما ك || ينقض : ينخفض (٩) أعنى الكلى : — د ، ن (١٠) القائل : + إذا قال م || إن : إذا س ، ه || فالاساءة : والاساءة د ، ن (١١) صواب : صوابا د ، ن (١٢) لضد : + ذلك (١٣) فطن : يظن ه (١٥) أمر : — س || إذا : إذ ه || أو كان : أو س || يجب : فيجب سا (١٦) موضوع : موضع ب || أو مشهورا : ومشهورا ك

أوجب أن يكون مثل ذلك حقا ومشهورا فى كل متضادين أو متقابلين . فأما إذا بدأ ووضع الكلى ، لزمه النقض حين استعمله ، وحين جعل حكم الإحسان والإساءة مستنبطا من حكمه ، وصرح به ، واعترف به . فإنْ استنبط ذلك الحكم فى نفسه من هذا الحكم ، نفعه الاستنباط فيه وفى غيره ، وخصوصا إذا لم يشهره مصرحا به .

وأخص من ذلك إذا لم يوجد ما يقاوم به الجزئى فسلم. فإنّ العامة ومن يجرى مجراهم ، إذا فهمت شيئا ، ووجدوا له أمثلة ، ولم يجدوا مثالا ينقضه ، سلموه فى أكثر الأمر كأنه حكم واجب ، ويكون الكلى الذى هو الموضع قانونا معدا له . فأما إذا استعمله بالفعل عَرّضه للإبطال ، وعرض بيانه المؤلف منه للإبطال .

على أنى لا أمنع أن يكون موضع من شأنه أن يصير مقدمة أو يستعمل مقدمة، بل أقول: كثير من المقدمات المشهورة فهى مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس ، مثل أن طرفى النقيض لا يجتمعان ، وأن الكلى الموجب ينعكس جزئيا موجبا . ومنها ما يحسن أن يكون موضعا ومقدمة ، فيكون نافعا فى أنه قانون ، ونافعا فى أنه جزء قياس معا وذلك مثل المثل الذى ضربناه . وكثير منها لا يصلح أن يجعل قانونا على سبيل الكلية ، بل على سبيل التمثيل ؛ وذلك لا يسمى موضعا . بل الموضع ما يولد الجزئيات من حيث يعمها ، ومن حيث ينزل إليها حكمه . وهذا وإن اتفق أن كان حكمٌ موضعا ومقدمة ، فهو موضع من جهة ، ومقدمة من جهة . أما موضع ، فمن حيث يستعمل على أنه قانون ، وأما مقدمة فمن حيث يستعمل جزء قياس .

---

(١) أوجب : وجب د ، س ، سا ، م ؛ ه || مثل ذلك : — د ، ن || ومشهورا : أو مشهوران ؛ + كذلك د ، م || بدأ ووضع : بدأ وضع ب (٢) النقض : النقيض ب ، ه (٣) استنبط : استنباط م || هذا : ذلك س || الحكم : + لكنه لا يعترف به م (٤) وخصوصا : خصوصا ه (٥) فسلم : فيسلم د ، ن ؛ يسلم س ، ك || ومن يجرى مجراهم : — د ، ن (٦) فهمت : فهموا م ، ه || ووجدوا : وجدوا م || يجدوا : + له م ، ه || ولم يجدوا مثالا : — ن (٧) ويكون : فيكون ن || الموضع : المواضع د ، ك ، ن || فأما : — س || إذا : فإذا س (٨) المؤلف منه : — ما (٩) أنى : أنه س || يكون : ما هو د (١٠) كثير : كثيرا ن || فهى : فى س (١١) يجتمعان : يجتمان س (١٢) موضعا : موضوعا ب ، س ، ه || معا : — س (١٣) المثل : — ه || منها : ما س (١٤) موضعا : موضوعا ه || الموضع : الموضوع ه (١٥) ومن : من د ، ن || وهذا : فهذا د ؛ هذا ن || وإن : إن م || حكم : — س (١٧) فمن حيث يستعمل : فعلى أنه د ، ن

ولست أستحسن ما يقال من أن الموضع مقدمة هى كذا وكذا ، إذ كانت المقدمة إنما هى مقدمة لأنها جزء قياس ، وكان الموضع إنما هو موضع لأنه ليس جزء قياس . وإذا كان الشئ الواحد يصلح أن يحفظ قانونا يولد منه أجزاء القياس ويصلح أن يكون نفسه جزء قياس فهو شئ واحد يصلح أن يكون موضعا ومقدمة . وليس من حيث هو موضوع مقدمة فلا يجب أن يُؤخذ كونه مقدمة فى حد كونه موضعا . ولو قيل بدل المقدمة قضية كان أقرب الى الصواب .

ويشبه أن يكون الموضع إنما سمى موضعا لأنه جهة قصد للذهن ، معتبر ، معتد به . وكما أن الموضع المكانى يقال عموما على كل مكان معين ، ويقـــال خصوصا على الموضع الذى له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال : إنه لموضع أمنٍ وإنه لموضع خوف ؛ كذلك قد يخص ما يهم التفات الذهن إليه موضعا فيقال : إنَّ هنا موضع بحث وموضع نظر ، فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ .

وهذا الكتاب ليس كله نظرا فى المواضع ، بل ذلك أكثر أجزائه . وفيه نظر يتقدم المواضع ، ونظر يتأخر عن المواضع ، لكن عمدة ما فيه وأكثره هو الموضع . وسائر ذلك إنما يقال فى كيفية اكتساب الموضع ، أو فى كيفية استعمال الموضوع . وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من أجزائه ، أخذا من مقدار الكتاب ، واستيلاء على غرض الكتاب .

---

(١) من : — ن || وكذا : أو كذا ب ، س || إذ : إذا ب ، س ، ك ، ن ، ه || إنما : لما سا (٢) وكان : فكان ك || ليس : — ك ؛ + هو د ، ن || قياس : — س (٣) أجزاء : جزء سا || ويصلح : فيصلح ن || نفسه : بنفسه د ، ن (٤) فهو شئ : فشئ د ، ن || من حيث : — سا (٥) مقدمة : بمقدمة س ، سا ، ك ، م (٧) يكون : + هذا د ، ن || لأنه : + من ك || للذهن : الذهن ه (٨) وكما : كما س (٩) على الموضع : على كل الموضع ك || يعتد : معتد سا ، م ، ن || حتى : — ك || وإنه : إنه ه (١٠) إن : إنه ه (١٢) بل : + فى ه (١٣) عن : — سا ، ك (١٤) الموضع : المواضع ك ، ه (١٥) الغالب ... الكتاب : ما كان من أجزائه حاله هذه الحال د ، ن || أجزائه : — س || واستيلاء : وسبيلا ه

الفصل الخامس

فصل (ﻫ) فى التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

أما القياس المطلق فقد تحققته، والصنف البرهانى منه أيضا فقد تصورته. وأما الجدلى فقد عرفنـاه بالجملة ما هو، وأنه كيف يخالف البرهانى؛ فإن البرهانى مقدماته من أوائل فى العقل، أو بينة عن الأوائل، والجدلى عن المشهورات. والحق ينظر إليه فى نفسه، والشهرة ينظر إليها من حيث التعارف لتسليمه. فمنه المشهور المطلق الذى يسلمه الجمهور، ومنه ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد. ومنه ما هو مشهور محمود عنـد الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عنـد الحكماء، هو أن الجميل أفضل من اللذيذ. ومنه ما هو مشهور محمود عند أكثر العلماء، مثل أن السماء كرية. ومنه ماهومشهور محمود عند أصحاب فاضل منهم؛ كما هو مشهور محمود عند أصحاب التعليم الأول من أن الفلك طبيعة خامسة.

وهذه المشهورة بحسب عدة من الحكماء، أو واحد منهم، إذا كان مضادا لما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستشنعا، لا ينتفع به فى القياسات الجدلية المطلقة. فإن القياسات الجدلية منهـا ما هى مطلقة يخاطب بها الجمهور وأكثر من يجرى مجراهم، ومنها ما يخاطب به صاحب رأى خاص.

---

(٢) وقياسات : قياسات س (٣) تشبهها : تشبهه ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ﻫ (٤) البرهانى : الثانى س ، سا (٥) فقد : قد س || عرفناه : عرفناك د ؛ عرفنا ن || البرهانى: البرهان س (٦) فى : إلى ﻫ || إليه ... ينظر : — ك || إليه : إليها ب ، س (٧) لتسليمه : لتسليمها م || فمنه : فمنها م ، ﻫ ؛ + أن ﻫ || ومنه : ومنها ﻫ (٨) مسلم : مسلمة سا || ومنه : ومنها : م ، ﻫ ؛ ومثال س (٩) هو : — د ، ن (١٠) العلماء : الحكماء د، ن (١٠ — ١١) أصحاب ... عند : — د ، ك (١١) محمود : — م ، ﻫ || التعليم : المعلم د ، س ، سا ، ن || أن : — ن || خامسة : — ﻫ (١٢) المشهورة : المشهورات ك ، ن ، ﻫ || عدة : — س || واحد : + واحد د ، ن ، ﻫ ؛ عدة م || كان : — ك (١٣) ومستشنعا : ومستبشعا ب || لا : لما ك ، م ، ﻫ || الجدلية المطلقة : — س (١٤) بها : به سا || من : ما س

ولما كانت القياسات الخطابية والشعرية خارجة عن الانتفاع بها فى المخاطبات التى تنحو نحو الأمور الكلية فليس بنا كثير حاجة إلى الفرق بين الجدلية و بينها ؛ ولكن اللواتى تشبه الجدل من المقاييس هى البرهانية ، وقد عرفت الفرق بينهما . و بعد البرهانية المقاييس الأربعة التى يسمى بعضها مشاغبية مرائية ، و بعضها سوفسطائية ، و بعضها عنادية ، و بعضها امتحانية ، وقد عرفتها . لكن المشاغبية لا تخالف العنادية إلا بالقصد والغرض . فأما فى مادة القياس وصورته فحكمها واحد . وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية الا بالقصد والغرض .

والمشاغبية هى إما من جهة المادة ، وذلك أن تكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادى الغير المتعقب أو مشبهة بالمشهور. فهذا إذا كانت صورته منتجة صلح أن يقال له قياس ، لأنه قول إذا وُضِعَتْ فيه أشياء لزم عنها قول آخر . لكنك لست تضع ، أو ليس الجمهور يضعونه . وفرقٌ بين أن تقول: «إذا وضعت» و بين أن تقول موضوع ، ووضعت . وأما من جهة الصورة فأن يكون القياس غير منتج ، لكن المقدمات مشهورة . والقياس يشبه القياس من مشهورات أو ليس قياسا ولا من مشهورات ؛ وهذان لا يسميان قياسين لأنه ليس لهما حد القياس ، لأنك لو وضعت ما بينهما لم يلزم عنهما غيرهما . ولكن لا يجوز أن يسميا قياسين مرائيين أى قياسين لا فى أنفسهما بل عند الممارى ؛ كما يقال سفينة حجر ، ولا يقال سفينة ؛ لأنه لا تكون سفينة من حجر. ولكن إذا قيل هذا اللفظ فهم أنه ليس يعنى أنه سفينة بالحقيقة ، بل يعنى أنه مشابه بوجه ما للسفينة و إن لم يكن من حيث هو سفينة .

---

(٢) بين : + البرهانية ك (٣) الفرق : ما فرق ب (٤) الأربعة : الأربع س (٥) لكن : — د (٦) لحكمها : لحكمها ب ، ك ، م ، ن ، ه (٨) وذلك : وهى : د ، ن (٩) الحقيقة ولكنها مشهورة : — ك || البادى : الباده سا ، ك || المتعقب : المنعقد س ؛ المنتقب ك || مشبهة : تشبهه سا ؛ شبيهة ه || بالمشهور : بالمشهورة د ، ن || إذا : إن س (١٠) وضعت : وضعه د || فيه : فيها ك || قول : — ك (١١) لكنك : لكنها ه || لست : ليست ه || بين : — س || أن ... و بين : — م || تقول إذا وضعت : يقال إذا وضعه فيه أشياء لزم عنها قول آخر د (١٢) ووضعت : ووضعه د ؛ وضعت ه (١٣) يشبه : شبه س || أو ليس : وليس د ، سا ، ن (١٤) وهذان : وهذا ب || وضعت : وضعه د (١٥) عنهما : عنها د || ولكن : لكن ك || يسميا : يسمى د ، ن ؛ يسميان ه || مرائيين : مرائين ب ، د ، س ، ن ، ه (١٦) سفينة : + من س ، م || حجر ... سفينة : — ه (١٧) أنه سفينة : — سا || بالحقيقة : فى الحقيقة ن || يعنى أنه : — د ، ن || مشابه : مشابهة د ، ن || للسفينة : السفينة ب ، ه

فهذه الأنواع من القياس ، أعنى المشبهة بالقياسات الجدلية ، إذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط ، لا لأنها غلبة بل ليظهر عجز المدعى لما ليس فيه ، سميت عنادية. وإذا استعملها المغالطون ليوقعوا الغلط ، سميت مشاغبية . وإذا استعملها الحكماء ليستوضحوا محل المدعى الكاذب ، سميت امتحانية .

والصناعة الجدلية قد تشاركها الامتحانية والعنادية فى الموضوع ، وذلك لأن الامتحانية والعنادية فى المشهورات ، لكنه لما كان مستعملها فى مخاطبات علمية وليست المشهورات معدة لها ، فهو يستعملها على أنها مشبهة بالصادقة . فلذلك فارقت الجدل من حيث الغاية ؛ إذ استعمال المشهورات فى العلوم مغالطة ، ولكنها تفارق السوفسطائية أيضا فى الغرض والغاية .

والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هى التى يخيل وقتا ما أنها مشهورة ، ثم إذا تُعُقِّبت وتُؤُمِّلت ظهر سريعا أنها ليست كذلك . فأما التى تبقى بحالها مشهورة ، ولا يظهر عن قريب أنها ليست بمشهورة ، بل يُرَى أنها مشهورة ، فإنها بالحقيقة مشهورة ؛ إذ كان حكم المشهور ليس هو الصدق ، بل قبول الأنفس له .

وأما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على أحد نوعين : أحدهما ببيان الكذب فيه عن قريب ، والثانى ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب. أما بيان الكذب ، فلأن المشهور وإن جاز أن يكون كاذبا ، فلا يجوز أن يكون شديد ظهور الكذب ؛ فإنه إذا كان ظاهر الكذب لم يقبل ، وإذا لم يقبل لم يشتهر ؛ بل المشهور الكاذب يجب أن يكون خفى الكذب حتى تستمر شهرته .

---

(١) القياس : القياسات ك || المشبهة : الشبيهة س ، — سا || فيها : منها س (٢) فقط : — م || غلبة : + فقط م ، ه || لما : بما ك || سميت عنادية : سمى عنادا د ، ن || وإذا : أو إذا د (٣) وإذا : أو إذا ن || ليستوضحوا : ليوضحوا د ، ك ، م ، ن (٦) لكنه : لكن ب ، د || كان : — م (٧) فلذلك : فذلك م (٨) إذ : إذا د ، ن || استعمال : استعمل د ، ن || العلوم : العلم ه || ولكنها تفارق : لكنها مفارقة س || السوفسطائية : للسوفسطائيات س (٩) الشبيهة : المشبهة د || بالمشهورة : المشهورة س || يخيل وقتا : بحسب تخيل وقت م || وتؤملت : تأملت س (١٠) التى : الذى س (١١) بمشهورة : مشهورة د || إذ : إذا ب ، سا ، ه ؛ وإذ ن || كان : — ك (١٣) وأما : + المشهور م || فهو على : فعلى د ، ن ، ببيان : تبيان ب (١٤) بيان : تبيان ب ، ه (١٦) يقبل : يصل ه || الكاذب : الكذب ك (١٧) حتى تستمر : لتستمر د ، ن

وأما بيان عدم الشهرة ، فإنه وإن كانت المقدمة صادقة ، لكنها ليست بمشهورة ، وأخذت على أنها مشهورة ، ولم يكن التعقب يثبت عليها الشهرة ، لم ينتفع بها فى الجدل ، وكانت مغالطة ، وكانت كالكاذبة . والتى تكون مع ذلك كاذبة أبعد من النفع .

وأما القسم الثانى من القياسات المشبهة ، وهى المخصوصة باسم السوفسطائى، فنسبتها من حيث المادة إلى القياس البرهانى نسبة البرهانى الممارى إلى الجدلى . فكما أن الممارى إنما كان ممار يا لأن ظاهره هو أن مقدماته مشهورة من مبادئ الجدل ، و باطنه هو أنها ليست كذلك، بل مقدماته غير مشهورة فى الحقيقة،ولا هى مبادئ قياس جدلى فى الحقيقة كذلك المغالطى المذكور ظاهره أن مقدماته صادقة ، وصحيحة ، ومناسبة للصناعة التى فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية . على أن تلك المقدمات إما مبادئ تلك الصناعة ، أو أشياء تُبيِّنُ بمبادئ تلك الصناعة من شأنها أن تعود فتصير مبادئ قياسات ، بعد ما كانت مطلوبة و باطنة ليس كذلك . ومادة هذا القياس تعم الأمرين جميعا : أعنى التظاهر بما هو صادق ومبدأ للصناعة ليس فيها بمطلوب ؛ والتظاهر بما هو ظاهر مما هو نتيجة ، و يصلح أن يصير مبدأ. فكذا يجب أن تعلم هذا الموضع،ولا تلتفت إلى مايقال .

فإذا كان الظاهر فيها هكذا ، والحقيقة مخالفة لذلك بأن يكون مقدمة أو مقدمات من القياس ليست صادقة،ولا مبنية على الأصول فى الحقيقة ،واستعملت على أنها كذلك؛ ثم كان غرض القياس التضليل والإيهام أن ما ينتجه حق يلزم قبوله ، وأنه منتج عن حق،

---

(١) المقدمة : مقدمة هـ || لكنها : فإنها س (٤) القسم : القصد م ، هـ || المشبهة : الشبيهة هـ || وهى : وهو هـ || المخصوصة : المخصوص م ، هـ || السوفسطائى : السوفسطائية ك || فنسبتها : فنسبتهما م (٦) من : ومن م (٧) ليست : ليس م ، هـ (٨) وصحيحة : صحيحة هـ || ومناسبة : ومناسبته س || للصناعة : الصناعة سا ، هـ (١٠) أشياء : شيئا ب ، سا ، ك ، م || بمبادىء : لمبادىء س || قياسات : + بعد هـ (١١) كانت : كان د ، ن || مطلوبة : مطلوبه د ، ن (١٢) التظاهر : الظاهر م ، هـ || للصناعة : الصناعة س || ليس : وليس د ، ن ، هـ || والتظاهر : التظاهر ب || مما : بما س (١٣) فكذا : هكذا د ، ن ، هـ ؛ فكذلك م || الموضع : الوضع د (١٣—١٤) يجب ... فيها : — هـ || (١٣) ولا تلتفت إلى ما يقال : — س (١٤) مخالفة : مخالف بخ ، سا ، ك ، م (١٥) صادقة : صادقا م (١٦) ثم : + ان س || كان : — ك || حق : + حتى م || يلزم : يلزمه ك || عن : غير سا ، ن

فإن ذلك القياس سوفسطائى . وإن لم يكن كذلك ، بل كان الغرض فيه اختيار المخاطب لندرى منزلته فى تمييز المشبه عن الحقيق ، كان القياس امتحانيا .

وهذا القياس يخالف البرهان بأن البرهان أصل وحق ، وهــذا مشبه به . ويخالف الجدلى ، بأن الجدلى لا يأخذ المقدمات مدعى فيها أنها حق فى نفس الأمر ، بل حق من جهة الشهرة ، ولا يأخذها على أنها مناسبة للمبادئ ، وهــــذا يأخذها على أنها حق فى نفس الأمر غير ملتفت إلى ذلك للشهرة ، وأنها مناسبة . فلو أخذ للشهرة وكان مشهورا ، كان جدليا . فإنْ أَخْذَ المقــدمة المشهورة على أنها مشهورةُ جدلىٌّ ، وأخذ المشهورة على أنها حقيقية فى نفس الأمر يتوخى بها التعليم ، فهو مغالطى سوفسطائى .

ويخالف القياس المشاغبى بأنه ليس يأخذ مقــدماته على أنها مشهورة أو متسلمة ويكذب فيها ، بل لأنه يأخذها على أنها حقة ويكذب فيها . وإذا وقع للإنسان هـــذا مع نفسه فغلط ، لم يخرج من أن يكون فيها قياسا مغالطيا ، كما إذا وقع الحق للإنسان مع نفسه لم يخرج قياسه من أن يكون تعليميا . بل كما أنه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ؛ أن يكون معلما ومتعلما ، فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين : أن يكون مغالطا ومغالطا . وهذا هو مثل ما عمله بعضهم فى تربيع الدائرة ، إذ أخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا للمربع ، فحكم أن الدائرة تنقسم إلى الهلاليات . وكمايَن بعضهم بنصفى الدائرتين وقع فيهما المركز لا على موضعه أن خطا من مثلث مساو للآخرَيْن أو أزيد ؛ وهذا شىء معروف .

---

(١) فإنه : — ك || المشبه : ب ، م ، ه || عن : + غير م || كان : لكان ك ؛ وكان ه || امتحانيا ب ، س (٣) البرهان : البرهانى ن || بأن البرهان : — ه || مشبه : شبه س (٤) الجدلى : الجدل س || أنها : أنه ب ، س ، م ، ه (٥) حق : حقيقة ه (٦ — ٨) غير ... ... الأمر : — ه (٦) ذلك للشهرة : تلك الشهرة ن || فلو : ولو س (٧) أخذ : أخذت س || المشهورة : — س (٨) المشهورة : المشهور م || حقيقية : حقيق ك ؛ حقيقة م (٩) ويخالف : ويقال فى م || مشهورة أو : — ك (١٠) فيها : — ه (١١) قياسا مغالطيا : قياس مغالطى ك || للإنسان : الانسان ه ؛ + الحق س (١٢) تعليميا : تعليا ه (١٣) ومتعلما : أو متعلما م ، ه (١٤) ومغالطا : أو مغالطا ب ، ه || هو : — ك || عمله : عمله ن || إذ : إذا سا ، م (١٥ تنقسم : انقسم ب

ولايجب أن يظن أن هذا القياس يخالف الجدلى والمشاغبى بأن الجدلى لايكون إلا من المشتركات دون المبادىء الخاصية ، وأن المشاغبى يتشبه بالمشتركات ، وهذا يتشبه بالمبادىء الخاصية لجنس من العلوم ؛ فإنا قد أومأنا قبل إلى أن هذا هذر .

ولا تُصْغ إلى من يقول : إن نسبة القياس الامتحانى إلى البرهانى ، كالمشاغبى إلى الجدلى ؛ فإن ذلك لهـــذا القياس ليس من حيث هو امتحانى ، بل من حيث هو سوفسطائى .

فأصناف القياسات التى نحو الأمور الكلية هى هـــذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للأمر الكلى فيها . وأما التفصيل فقد عرفت تفصيل البرهانيات وستعرف الأقسام الأخر فى مواضع أخر . وإنما علينا أن نحاول فى مأخذنا هذا تفصيل الجدلى .

وإذ أوضحنا الحال فى القياس الجدلى أنه ما هو ، وبماذا يخالف به غيره ، فيجب علينا أن نجمع جوامع ما أشرنا إليه من منافع تعليم صناعة الجدل ، فنقول :

أول ذلك أنا إذا حصلنا المواضع التى منها تستنبط الحجج على كل مطلوب ، والآلات التى بها يتوصل إلى استنباطها ، وعرفنا كيفية استعمالها ، كنا مرتاضين متخرجين .

ومعنى الارتيــاض التمكن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه . فأما التكثير ، فبأن تكون مواضع استنباط الحجة لنا معلومة معدة ، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والحدس . وأما التحسين فيما يتعلمه من القوانين فى جودة استعمال

---

(١) الجدلى : جدلى س (٢) الخاصية : الخاصة ك ، م ، ن ، ه || وهذا يتشبه : وهذا يشبه س (٣) الخاصية : الخاصة م ، ن || لجنس : بجنس د ، ك ، ن ، ه || قبل : قبيل سا ، ك ، ن (٤) من : ما س (٥) لهذا : بهذا ك || هو : — ب ، س ، سا ، ك || من : — ب ، س ، سا ، ك || هو : — ب ، سا ، ك ، م (٧) فأصناف : وأصناف ب ، ك ، م || الكلية : كلية ب ، ك ، م (٨) عرفت : عرف ب ، د ، سا ، ك ، م ، ن ، ه (٩) مواضع : موضع د ، ن (١٠) وإذ : وإذا ب ، س ، م ، ن ه || وبماذا : وبما د ، ن ؛ وما سا ، ك ، م ، ه (١١) من : فى س (١٢) والآلات : الآلات سا ، ك ؛ وعرفنا الآلات د ، م ، ن (١٣) كنا : فكنا م ، ه (١٤) تكثير : — س || واحد : فى أحد س (١٥) حالنا : — ك || يحتاج : + الى م (١٦) يتعلمه : يفعله ه

تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة ، إن كان هذا القدر رياضة ؛ وإما شيئا ممكنا من الرياضة ، إن كانت الرياضة تتم بملكة تحصل من التصرف فى الموجود لنا من ذلك . فإنه ليس المرتاض بالرمى من يحصل عنده ما يجب أن يستعمله فى الرمى ، ولن يعلم وجه التحسين فى ذلك علما فقط ، لكنه لم يتمرن به عملا . فهذه منفعة .

وأما منفعته فى المناظرة — فقد عرفت من قبل ما المناظرة ، وبماذا تخالف المجادلة — فلأنه إذا كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على كل مطلوب ، كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على الشىء وعلى مقابله . وإذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا — أما التنازع ففى العمل ، وأما التشارك ففى الغاية — فكان كلٌّ يتطلب على قياس الآخر موضع الآخر ، لم يلبث أن يستبين الحق لهما فيما بينهما .

وكما أن الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين ، فيجوز أن يكون مناظِرا ومناظَرا فإن منفعة المناظرة قد تحصل للواحد مع نفسه ، ومنفعة الإلزام والغلبة لا تحصل له مع نفسه . فلهذا لا يجوز أن يكون الإنسان الواحد مجادِلا ومجادَلا ، ويجوز أن يكون مناظرا ومناظرا . فلهذا ليست المجادلة مناظرة . ومن البيِّن أنَّا إذا قلنا : إن صناعة الجدل تنفع فى المناظرة ، لم يكن كأنا قلنا : إنها تنفع فى المجـــادلة ؛ فلا يكون التشنيع الذى يحاوله بعض الخارجين بشىء ؛ فيكون هذا قسما مفردا من منافعه .

(١) إما : وإما س || هذا : — س || إن ... ... رياضة : — د ، ك || شيئا : سببا ك (٢) الموجود : الوجود سا (٣) مايجب : + أن يكون ه (٤) منفعة : منفعته ب ، س ، م ، ن || (٥) منفعته : منفعة د ، سا ، ك ، ه || عرفت من : قلنا د ، ن || ما : ق ه || وبماذا : وربما ذا ب ، د ، ه (٦) ايجاد : اتخاذ ك ، ه || على ... ... القياس : — ك ، ه (٧) تفاوض : تعارض س ، ه ؛ تعاوض ن (٨) أما : فأما ك || ففى : فى د ، س ، ن (٩) موضع الآخر : موضوع الآخر ب ، س ، سا ، ك ، م || لم : ثم سا ، ك ، م ؛ ثم لا س (١٠) فيجوز أن يكون : فيكون ن || ومناظرا : أو مناظرا ب ، د ، س ؛ — م (١١) فان : فاذ ك || منفعة ... نفسه : — د ، م ن (١٣) ومناظرا : أو مناظرا م || ليست : السبب ن (١٤) إنها : — ك || فلا يكون : ولا يكن ب ، ك (١٥) الخارجين : المجادلين ك

والمنفعة الثالثة هى نفس المنفعة المقصودة فى الجدل فى أنه جدل نافع ، وذلك فى إشعار الجمهور العاجزين عن الإصغاء إلى البرهان آراء موافقة لهم ، على ما بيناه من قبل .

والمنفعة الرابعة كالجزئى لهذه المنفعة ، أو كالمناسب له ، وهو منفعته فى إقناع المتعلم ليعتقد مبادئ علمه .

ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلابد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية فى ذلك من هذه الجهة . فإن المبادئ التى للعلوم إن كانت بينة بأنفسها ، لم تضطر المتعلم إلى قياسات جدلية تبينها ؛ فإن البينات بأنفسها أوضح من الجدليات ، وإن كانت إنما تبين بالحس والتجربة ، فلا يضطر المعلم أيضا إلى تكلف قياس جدلى ، بل يفزع بالمتعلم فيه إلى الحس ، والتجربة ، وشهادة الثقات . وإن كان ليس بينا ، لكنه مع ذلك قريب من البين ، فإما أن يكون قربه من البين بأن التنبيه اليسير يوقف عليه ، فيجب أن ننبه عليه من غير قياس — وقد علمت الفرق بين التنبيه وبين القياس . وإن كان قربه من البين على سبيل أن مقدمات قريبة من الأوائل تنتجه ، فله إذن مباد لا محالة ، وعليه قياس صادق ، إما فى ذلك العلم ، وإما فى علم آخر .

وليس الأمر على ما قالوا : من أنه لا قياس صادق عليه أصلا ، فيحتاج إلى المشهور وإن كان مما ليس يستبين أصلا استبانة توقع الثقة به ، والاعتقاد له ؛ فما يدرينا أنه صادق ؟ وكيف تكون لنا ثقة بما يبنى عليه ؟ أما معونة الجدلى ، فأن يبلغ إفادة

---

(١) الثالثة : الثانية س || هى : هو ب ، د ، س ، سا ، ك || نفس : تعيين د
(٢) العاجزين : والعاجزين د ، ن ه || الى البرهان : — ه || لهم : له م || بيناه من قبل : بينا ن (٣) : منفعته : منفعة سا ، ن || ليعتقد : ليتعقد س (٥) فلا : ولا س ، م ، ه
(٦) فلا : ولا د ، ن (٧) إن : وان م (٨) بأنفسها : بنفسها ه || تبينها : تبينها ه (٩ — ١٠) فلا يضطر ... والتجربة : — ك (١٠) يفزع : هرع سا || بالمتعلم : بالمعلم الأول م ، ه (١١) قريب : قريبا ه || فإما : وأما د ، ن || قربه : قريبة د ، ن || فيجب أن ننبه عليه : — د ، ن (١٢) وبين القياس : والقياس ن || تنتجه : نتيجة ب ، س ، (١٤) ك مباد : مبادىء ك || وإما : أو ك (١٥) لا : ليس ن (١٦) مما : ما ب ، ه ، — ك || ما ليس : مما د ، ن || فما : فيا س ، م ، ه
(١٧) معونة : معرفة س

فيه، فإن كان لاسبيل إلى معونته، فيكون قصارى علمنا بمبادئ العلوم قناعة، كأنَّا لا نجد سبيلا إلى تصديقها . بالحقيقة ليس من هذا يبنى ؛ بل هذه المبادئ هى المبادئ التى ليست بينة بأنفسها ، ولها بيان ، وعليها برهان ؛ لكن ذلك فى علم آخر . فأما فى العلم الذى هى مبادئ له ، فكل منها هو مبدأ أول له ؛ فكيف يكون له فيه برهان ؟ وإلا لكان له مبدأ آخر فى ذلك العلم ، فكان هو فى ذلك العلم مطلوبا لا مبدأ ؛ فيكون الجدل ينفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة ، لتكون نفسه غير مشمئزة عن البناء عليه .

وقد جرت العادة فى الأمثلة الموردة لهذا الموضع أن تورد قياسات عملت لإثبات مبادئ العلوم ، ولتكن مبادئ للهندسة مثلا . فاذ أنها ، وهى القياسات الحقيقية ، الإنتاج لها ، التى هى من صناعة الفلسفة الأولى — ولا تجد واحدة منهـــا من مقدمة مشهورة غير صادقة ، أو أكثرية كما يقولونه غير كلية — فإنك تجد اعتمادها على الصوادق. فهؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادئ من مقدمات صادقة من الأوائل الأولى، ومع ذلك يقولون : لا نجد ذلك . ومع ذلك فما استعملوا فيها المشهورات من حيث هى مشهورة مشتركة ، بل من حيث هى خاصة ، وقالوا : إنا استعملناه من حيث هى مشتركة . فمن أحب أن يعلم ذلك تأمل شروحهم .

---

(١) فيه : منه سا ، ه || لا : + بد س || سبيل : + إلا س ، سا ، ن || الى : إلا ج || فيكون : ويكون د ، سا ، ك ، ن ؛ فسوف يكون م || قناعة : إقناعه ه (٢) ليس : وليس م || يبنى : شىء ب ! || المبادىء : — م (٣) هى : هو د ، ك ، م ، ن ، ه (٤) هو : فهو د ، ن ؛ هى س || أول : له س || له : — ب ، ه (٥) فكان : فيكون د ، ن || فكان هو فى ذلك العلم : — ب (٦) يقنع : ينفع ك || الذائعة : الذائعية ه || مشمئزة متميزة ه (٧) البناء : الثناء م (٨) عملت : علمت س ، م ، ه (٩) للهندسة : المتقدمة د ، ك ، م ، ن ، ه || مثلا : — س || فاذ أنها : فاذا أمها س ؛ فأدلتها ك ، فاذن بها م || وهى : هى د ، ن (١٠) لها : — هى من : هى أقرب من ه (١١) الصوادق : القوانين س (١٢) فهؤلا : وهؤلاء س || الأولى : — د ، ن (١٣) يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك : — ك || مشهورة : مشهورات سا (١٤) استعملناه : استعملناها م || هى مشتركة : هى مشهورة مشتركة ك . (١٥) يعلم : — د

ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة جدل — كما علمت — بأن يكون الجدل قادرا على إقناع كل مخاطب ، بل بأن يفيد صاحبها قدرة على الإتيان بما يمكن فى إثبات ما يحاول إثباته ، أو إبطال ما يحاول إبطاله ، حتى لا يكون التقصير وقع من جهته ، حتى لا يقال : إنه لو قال كذا لكان الإقناع يحصل ، و إذا قال كذا قصر عن الإقناع .

وليس ذلك أيضا فى كل شئ ، بل فى أكثر الأشياء ؛ كالطبيب ، فإن كونه طبيبا هو أن تكون عنده ملكة بفعل ما ينبغى أن يفعله فى حفظ الصحة ، ودفع المرض ، حتى لا يقال : إنه كان ينبغى أن يفعل كذا ، أو لا ينبغى أن يفعل كذا ؛ ثم إن لم ينجع علاجه فما عليه . وكذلك الخطيب .

(١) ثم : فمن سا (٢) اقناع : اتباع ك || فى إثبات : من إثبات هـ (٣) أو إبطال : و إبطال م (٤) إنه : بأنه سا || لو : + كان س || و إذا : إذا س ؛ فاذا هـ || عن : على س (٦) تكون : — سا || بفعل : فعل سا || بفعل ما : — ك || يفعله : يفعل د ، ن || ودفع : + الضرر س .

الفصل السادس

فصل (و) فى الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهى الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض

فيجب أن ننظر أن هذه الصناعة من أى الأجزاء تتقوم . وأول ما يجب أن ننظر فيه هو أبسط أجزائها ؛ ثم نتدرج فننظر فى التركيب الذى يليه ؛ ثم ننظر فى التركيب الثالث الذى يليه . وجميع ذلك لا من جهة الصورة ، بل من جهة المادة . وأبسط أجزائها الأمور المفردة التى تؤلف منها المقدمات التى منها تؤلف قياساتها . وهذه تكون حدود المقدمات لا محالة ، وذلك لأن القياسات الجدلية كسائر القياسات إنما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس ، وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس . لكنها تفارق التعليميات بأنها مبنية على المسائل ، وتلك ليست مبنية على المسائل ، بل على ما يتعين من طرفى النقيض بتعيين الحق.

وليست المسائل بالموضوع ، إلا المقدمات ؛ فإن المقدمات فى القياس الجدلى السائلى تؤخذ بالطلب من المجيب ، فتكون أولا مسائل ؛ على ما علمت . ثم إذا تسلمت صارت مقدمات ، فيكون القياس مبنيا على المسائل ، ومؤلفا من المقدمات . أما مبنيا على المسائل ، فلأن المسألة من حيث هى مسألة لا تكون جزء قياس ، ولكن تكون أصلا يبنى عليه القياس . وإذا صارت مقدمة ، كان منها القياس ، لأنها جزء قياس . فالمقدمة قضية ، كما أن النتيجة قضية ، وكما أن المسألة قضية . إلا أن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوبا ؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعا . وذلك لأن المطلوب هو ما يطلب ليظفر به ، فتحصل منه نفسه فائدة ؛

---

(٣) والعرض : — س ، سا ، ك ، م ، ه (٤) فيجب أن ننظر : — سا ، ك (٥) هو : + فى ن ، ه (٦) الذى : — ب (٨) عن : وعن س (٩) وتتوجه : وتجه ن || التعليميات : التعليمات ه (١٢) إلا : ولا سا ، ك ، م ، ه (١٤) تسلمت : سلمت سا || المسائل : السائل د (١٤ — ١٥) ومؤلفا . . . المسائل : — سا (١٦) وإذا : فاذا س (١٧) كما أن : كما س ، سا || وكما أن : وكما — س ، سا ، م (١٨) كانت : كان ب ، سا ، ك ، م || مقصودة : مقصودا ب ، س ، سا ، ك ، م || سميت : سمى ، س ، سا ، ك ، م || كانت مقصودة : كان مقصودا ب ، س ، سا ، ك (١٩) هو : هى سا ، ك

وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق . وأما إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق ، فهى وضع ما ، ودعوى يراد إثباته . فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى .

وإذا كانت القضية مقرونة بمقابلها ، مقرونا بهما حرف الاستفهام ، أو مأخوذة وحدها ، مقرونا بها حرف الاستفهام ، سميت مسألة . فهذه الثلاثة موضوعها واحد ، وما يتقوم موضوعها واحد ، ويختلف الاعتبار .

فإن كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية ، فلا يجوز أن يكون المحمول فيها نوعا ، لأن النوع إما أن يجعل محمولا على الشخص ، أو على صنف تحته ، فيكون حينئذ ليس نوعا للصنف ، بل نسبته إليه نسبة اللوازم ، كما علمت . فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس بجنس ، ولا شىء من اللوازم مخصوصا بوضع الشخص له . فلهذا القبيل ، لا لما يطول فيه قوم ، لا يؤخذ النوع فى المحمولات الجدلية ، بل الأولى أن يكون النوع مأخوذا فى موضوعات الجدل .

ثم لا يخلو إما أن يكون المحمول مقوما ذاتيا ، مقولا من طريق ما هو — لست أقول فى جواب ما هو ، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعم — أو لا يكون . فإن كان ذاتيا ، فإما أن يكون دالا على جزء من الذات ، أو دالا على حقيقة معنى الذات . فإن كان دالا على حقيقة الذات فهو الحد ، أو اسم مرادف . والاسم المرادف لا فائدة فيه ، وليس هو بمحمول بالحقيقة ، فبقى أن يكون الحد . وإن كان جزءا دالا على جزء من معنى الذات ، فكله يسمى فى هذا الكتاب جنسا ، إذ كله مشترك فى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، كالحيوان للإنسان ، وكالحساس

---

(١) طلب : طلبت هـ || بالاثبات : الاثبات ك ، ن || أو الابطال : والابطال ب ، م || حيث : + هو م || فهى : فهو م (٣) من : — ك (٤) وإذا : فاذا ن || بمقابلها : بمقابله ك || بهما : بها م ، هـ || أو مأخوذة : ومأخوذة سا ، ك (٦) الاعتبار : بالاعتبار د ، س ، ك ، ن (٧) كانت : كان سا || ليست : — م || شخصية : بشخصية سا ، ك ، م ، هـ (١٠) له : — ك || النوع : للنوع م (١٣) يكون : + الموضوع س || ذاتيا : — م || مقولا : — ك (١٤) من : فى ب ، د ، س ، سا ، ن (١٦) فان كان دالا على حقيقة الذات : — د (١٧) بمحمول : محمول سا ؛ — ب ، م || جزءا : — ن (١٨) من : — س || إذ : أو د (١٩) من : فى ب ، د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ

له ، فإن الحيوان مقول على الإنسان . وإن كان الإنسان مأخوذا وحده من طريق ما هو ، وإن لم يكن فى جواب ما هو ، فإنه لا يلزم فى هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس ، وجميع ما أوردناه فى الفن الأول ؛ لأنه لا يفرق فى هذه القسمة فى هذا الكتاب بين الجنس والفصل ، ولا أورد ما سميناه هناك جنسا على أنه شىء مباين للفصل ، بل أخذ المعنى العام لهما وسمى جنسا . هكذا فعل المعلم الأول . وإذا كان كذلك ، كان الجنس المحدود ههنا أعم من الجنس والفصل المحدودين هناك ، أو تكون القسمة ناقصة ، والقضية كاذبة .

لكن الجنس والفصل معا مقولان من طريق ما هو — كما علمت — ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشىء ما هو . على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما . ولا أحتاج أن أزيدك بيانا لهذا ، فقد سلف . فإذن رسم هذا الجنس بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو . وأنت تعلم أن الفصل لم يكن فى حدودهم يخالف الجنس من جهة المقول على أنواع مختلفة ، بل أنه من جهة أنه كان من طريق ما هو ، فإذا كان من شأن الفصل ، وأنه — كما صرح به فى التعليم الأول حين علم البرهان — صالح أن يكون فى جواب ما هو ، فقد شارك الجنس فى هذا الحد . فإذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ، ولم يمنع ذلك أن يكون هو مقولا فى جواب أى شىء هو ، من حيث هو مقسم ، كما هو مقول فى جواب ما هو ، من حيث هو مقوم . ثم يكون الجنس الذى يباين الفصل بيانه بأنه ليس يصلح أن يقال فى جواب أى شىء هو قولا أوليا . وأما الجنس المأخوذ ههنا فهو أمر أعم من الأمرين .

---

(١) وحده : — ب ، سا ؛ وجد د (٢) وإن : إن سا (٤) أنه شىء مباين : أن يكون شيئا مباينا د ، ن || شىء : — س (٥) هكذا : وهكذا د ، ن (٦) أو تكون : وتكون د ، ن || القسمة : — سا (٨) مقولان : معقولان ب ؛ مقولات هـ (١٠) أن : — سا ، م || فإذن : ثم د ، ن || المقول : مقول س (١٢ — ١٣) بل . . . الفصل : — س || وأنه : أنه ك (١٥) ذلك : + هو هـ || هو : — سا (١٦) حيث هو : حيث ن || ما : — سا (١٧) يباين : بيان د ، ن ؛ مباينة هـ || بيانه : مباينة م || بأنه : أنه م

وتبقى ههنا شبهة فى الفصول المساوية للأنواع الأخيرة ، فإن هذا الحد لا يقال عليها ، وهذه القسمة لا تخرجها ، فتكون القسمة كاذبة ، فنقول :

إنا إذا أخذنا فى المقول فى هذه الأشياء المقول بالفعل ، تعسر وتعذر ، وقد عرفت هذا فيما سلف . فيجب أن نأخذ المقول الذى من شأن تصوره أن لا يمنع إيقاع الشركة فيه . و إن منعه ، فإنما يمنعه لمعنى زائد عليه ، فإنه بهذا يكون كليا ، وكما علمت من أمر الشمس والقمر ، وغير ذلك فيما سلف . ثم قد علمت أن الفصول كيف هى، وأنها زوائد تلحق الأجناس وأن الأجناس لا تدخل فى تقويمها ؛ فنفس تصور الفصل كالناطق لا يمنع أن يوقع خارجا عن الجنس ، كما نفس تصور الشمس لا يمنع أن يوقع على غير الشخص المشار إليه وخارجا عنه . فإن معنى الناطق — كما علمت — شىء غير معين له قوة كذا وكذا ، فلا يمنع الذهن أن يكون هذا المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ ، وحركة بإرادة ، و بالجملة ليس له حد الحيوان ، كما يقوله قوم فى الأجرام السماوية . بل إنما يمنع هذا — إن منعه — أمر من خارج . فإذا كان كذلك ، فهو فى مجرد طباعه مقول فى القوة ، ممنوع من ذلك بأسباب أخرى ليس نفس كونه ناطقا . كما أن المتصور من الشمس صورة كلية فى نفسها ، مقولة فى القوة على كثيرين ، ولكنها ممنوعة لأسباب غير نفس تصورها . وليست هذه القوة بحسب الوجود ، بل بحسب التصور فى الذهن . فإذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل ، بل جرى على الواجب الأوجب .

---

(٢) وهذه : وهذا سا (٣) إنا : — سا ، ك || إذا : — د || فى هذه : هذه هـ (٤) شأن : شأنه س (٥) منعه : منعها ن || لمعنى : — د ، هـ ؛ معنى س ، سا ، ك ؛ بمعنى م ، ن || فإنه : — م (٦) من : فى د ، س ، سا ، م ، ن || والقمر : — د || وأنها : فإنها ب ، ن (٧) تلحق : تلحقها ن || تدخل : تلحق ك (٨) الجنس . . . غير : — ك || الجنس : + عن ب ، ك (١٠) فلا : ولا د ، ن || يمنع : يخضع س || ليس : — م || وتغذ : ولا تغذ د ، ن (١١) بإرادة : لإرادة ب ؛ و بإرادة س (١٢) فإذا : وإذا سا ، ك ، م || فهو فى : فهو م ، هـ (١٣) من : عن د ، س ، سا ، ن || المتصور : المنظور ب (١٥) الوجود بل : — د (١٦) سلم : سلمت هـ

وإنما أخرنا هذا البيان فى الفن الأول ، لأن مقدم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب ، وأن يفطن له . وأما حيث نحاذى فيه التعليم الأول ، فيجب علينا أن ننبه على الصواب الذى كان القصد متجها عليه ليزول التشكك ، وتنحل الشبهة .

هذا ، وأما العرضيات فإما أن تكون خاصة بالشىء مساوية له ، وإما أن لا تكون. ويسمى جميع ماليس خاصة مساوية فى هذا الكتاب عرضا عاما ، وإن كان لا يوجد مثلا فى نوع غير النوع الواحد إذا لم تعم أشخاصه . وقد علمت أن هذا العرض ليس نعنى به مانعنى بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما ؛ وهذا أمر قد بان لك فيما سلف . فهذا العرض هو عرض غير مساو . ولم يكن هذا هو العرض الذى فى « إيساغوجى » ، وإن كان ، فلم نذهب إليه فى تعليمنا إياك هناك . ولا نمنعك أن تجعل القسمة هناك على هذا القبيل ، وقد أومأنا إلى ذلك هناك . وإذا وقعت قسمتك على هذه الصفه ، فقد حصلت المحمولات أربعة لاغير : حدا ، وجنسا ، وخاصة ، وعرضا. فإذن كل إثبات وإبطال فى المطالب ؛ فإنما يتوجه إلى أحد هذه .

فأما الحد فهو قول دال على مابه الشىء هو ماهو . وقد تحققت هــذا فيما سلف ؛ وعلمت مما تحققته أنه لايلزم عليه قول من قال : إنّ حد الجنس إذا كان محمولا فى مقدمة لم يكن حدا للموضوع ، وكان قولا ، اذكان مفصلا ، وكان دالا على ما هو الشىء .

على أنّ قوما قالوا : إنّ قولنا " دال على ماهو " غير قولنا " دال على مابه الشىء هو ماهو " ؛ فإن الجنس دال على ماهو ؛ وأما على ما به الشىء هو ماهو ، فليس دالا ؛ إذ ليس يدل على كمال ماهية الشىء ؛ وعلى فصله الذى هو به ما هو ؛ فإن كان هذا حقا ، فسيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالا على مابه الشىء هو ماهو . إلا أنى كلما

---

(١) أخرنا : أخذنا سا ، ه || مقدم : مقدمة ب ، د ، س ، سا ؛ تقدم ه || لم : ما س || ممن : — س || وأن : أوأن د ، م ؛ أو ن || وأما : + من ك ، ه (٣) عليه : إليه م ، ه
(٤) بالشىء : — د ، ن (٥) خاصة : + بالشىء ك (٧) بأن : كن ه (٨) ولم : لم ه
(٩) فى تعلمينا : وتعليمنا ك (٩ — ١٠) ولا . . . هناك : — س (١٠) وإذا : اه
(١١) حصلت : جعلت س (١٤) مما : ما ن || مما تحققته : بالحقيقة ه || عليه : — سا
(١٥) إذ : إذا س ، سا ، ك ، ه (١٧) ماهو : ماهو هو ب ، د ، ن || ماهو : ماهوهو ه || مابه : به ن (١٨) فإن : وإن د ، ن (١٨ — ١٩) فان . . . ماهو : — س

أردت ، بل واجتهدت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو ، وبين طلب مابه الشيء هو ماهو ، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا ، و بين ما يصلح لجواب ذلك ، تعذر على كل التعذر ، ورأيت هذا الكلام نوعا من التكلف .

وأما اعتراض من يعترض : إنكم بقولكم هذا قد حددتم الحد ، ولو كان للحد حد ، لوجب أن يكون لحد الحد حد آخر ، ويتسلسل الأمر إلى غير النهاية . فقد أجيب عن ذلك بقول لست أقنع به ؛ وهو أنهم قالوا : إنا إذا حددنا الحد المطلق دخل فيه الحد نفسه ، فلم نحتج أن نحد مرة أخرى .

وأما أنا فأقول : ليس حدى للحد المطلق ، هو حدى لحد الحد بالفعل ؛ إذ ليس الحد المطلق هو حد الحد ، وإن كان حدى للحد المطلق حدا منى بالقوة لحد الحد ، إذ حد الحد حد ، لكنه ليس بالفعل . فإن حدَّ حدِّ الحد ليس هو قولا دالا على الماهية كيف كان ، بل قولا دالا على ماهية الحد . كما أن حد حد الإنسان ليس أنه قول دال على الماهية كيف كان ؛ بل إنه قول دال على ماهية الإنسان . لكنى إذا علمت حد الحد ، قد يسهل على بذلك أن أحد حد الحد ؛ لأن حد حد الحد لفظ مؤلف من جزأين كل واحد منهما حد . فإذا حصل لى حد أحد الجزأين ، حصل لى حد الجزء الآخر ، فحصل لى حد الجملة ؛ لأنه مؤلف من حد الجزأين . فكان يجب أن يقولوا : إن إعطاءنا حد الحد المطلق يسهل السبيل إلى ذلك ، لا أن يقولوا : إن ذلك نفس إعطائنا لحد الحد ، ظنا منهم أنه يجب أن يتحرزوا عن وقوع ذلك إلى غير النهاية ، وأنهم إذا قالوا

---

(٢) و بين ما يصلح لجواب ذلك : وذاك د ، ن || تعذر : وتعذر ن (٤) وأما : فأما سا (٥) لوجب أن يكون لحد الحد حد : — س || النهاية : نهاية د ، ن || أجيب : أجبت هـ (٦) لست : السب ب ، هـ || وهو : هو س || وهو أنهم : وذلك ما د ، ن || إنا : — ك (٧) فلم : ولم هـ || نحتج : + إلى هـ || نحد : نحده سا ، م ، هـ (٨) لحد : الحد س ؛ — م (٩) وإن : فإن س (١٠) حد لكنه : لكنه س ، سا ، ك ، م || حد حد : حد هـ || قولا دالا : قول دال ن (١١) قولا : قول د ؛ ن إنه قول س || دالا : دال د ، س ، ن || حد : — هـ || أنه قول دال : هو قولا دالا س (١٣) حد الحد : حد حد الحد ك || لأن حد حد الحد : — س ، ك || حد حد ؛ — هـ (١٤) لى : فى سا (١٥) من : — د || فكان : وكان م || يقولوا : نقول د ، ن (١٦) أن يقولوا : أنهم يقولون د ، ن || ذلك : — ك || لحد : الحد ك ، هـ ؛ حد م (١٧) ظنا : وظنا هـ ، ن

ما قالوا فهو الذى يتخلصون به عن الذهاب إلى غير النهاية . وليس يلزمهم ذلك حتى يطلبوا التخلص منه ؛ بل يجب أن يقولوا للقائل : "إنه إن كان للحد حد ، فيكون لحد الحد حد" أن هذه المقدمة إذا عنيت بها أنه إذا حُدَّ الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء ، كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة أخرى أيضا مفروغ منه ، فلا نسلم هذا لك فإنا إنما حددنا شيئا واحدا بالفعل . وإن عنيت أنه يلزمنا أن نحد ذلك أيضا ، فليس يلزمنا أن نحد شيئا ، بل إن شِئنا فعلنا ، وإن شئنا لم نفعل . بل كثير من الأشياء يسهل علينا تحديده فلا نحده . ولو كنا نحد كل شيء لكان ما يقولونه كاللازم ، ولكنا نحتاج أن نحد الحد ثم حد الحد ، وكذلك حتى نذهب إلى غير النهاية . بل إذا صرنا بحيث يمكننا إن شئنا أن نحد بقانون لنا ، اقتصرنا عليه ولم نحتج أن نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد أمور بلا نهاية من قانون واحد ، كتحديد الأشكال من قانون تحديد الأوضاع ؛ حتى نقول للمثلث إنه شكل يحيط به ثلاثة أضلاع ؛ ونقول للمربع إنه شكل يحيط به أربعة أضلاع ، فلا يلزمنا تشنيع القائل إنكم تذهبون فى ذلك إلى غير النهاية ، فإن ذلك بالقوة لا بالفعل . فليس إذا علمنا القانون الكلى بالقوة القريبة من الفعل ؛ وسهل علينا التحديد سهولة ما هو كالواقع ، كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل .

وأما إن عنى السائل بقوله : فلحد الحد حد أن ذلك أمر فى القوة ، فنسلم له أنه أمر بالقوة ، ويجوز استمرار ذلك إلى غير النهاية . ولا يلزمنا خُلْفٌ ولا محال إذا سلمنا أن أمورا بالقوة لا نهاية لها .

---

(١) يلزمهم : يلومهم س (٢) إن : إذا ك ؛ — ه || الحد : — م (٣) هذه المقدمة إذا : — ك || إذا عنيت : إن عنيت س ، سا ، م || أنه : أنها ك ، ه (٤) مفروغ : نفرغ ن || فلا : ولا د ، ن (٥) فإنا : فإنى د ، ن || إنما : إذا س || حددنا : أحد د ، ن || يلزمنا : يلزمنى د ، ن || نحد : أحد ن ؛ نحدد ه (٦) يلزمنا : يلزمنى د ، ن || نحد : أحد ن || بل إن شئنا : — ك || فعلنا وإن شئنا : — سا || شئنا فعلنا وإن شئنا لم نفعل : شئت فعلت وإن شئت لم أفعل د ، ن || كثير : كثيرا ه (٧) ولكنا : وكنا ه (٩) لنا : كلى د ، ن ؛ كذا م ؛ لما ه || لنا : — ك || أمور : الأمور ك (١١) يحيط : محيط د || ثلاثة : ثلاث م || ونقول : وأقول د ، ن ؛ ويقال ه || إنه : — د ، س ، ك || به : — سا || أربعة : أربع م || تشنيع القائل : التشنيع د ، ن (١٣) وسهل : سهل ك (١٤) كله : فله ك (١٥) أن ذلك : أن كان ذلك س || فى القوة : بالقوة م ، ه || له : — د ، ن (١٦) النهاية : + ولا نسلم أنه غير متناه د ، ن

وأما أنّ هذا الذى نسلم له ، هل هو حق فى نفسه أم لا ، فإنا نقول إنه حق ؛ فإن للحد حدا بالقوة إذا أخرج إلى الفعل ، كان حدا له وهو أنه قول دال على ماهية الحد. ولهذا أيضا بذلك الشرط حد ؛ وهو أنه قول دال على ماهية حد الحد ، وكذلك هلم جرا .

وكما أن الإنسان يدل على الحى الناطق المائت ، وهو اسم يدل على مايدل عليه ذلك القول ، فإن سميناه من حيث إنه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه بَ ؛ حتى كان بَ اسما لشىء هو اسم الحى الناطق المائت ، كان لنا أن نفعل ذلك ، ولايكون مدلول ذلك الاسم وهو بَ هو مدلول الإنسان ، فإن مداول الإنسان هو المعنى نفسه ، ومدلول ذلك الاسم ، وهو بَ ، هو لفظة الإنسان من حيث يدل على الإنسان ثم كان لنا أيضا أن نسمى بَ ، من حيث هو يدل على لفظة الإنسان باسم لا يكون معناه لفظة الإنسان باسم كما لم يكن بَ معنى الإنسان فسميناه جَ ؛ حتى تكون جَ تدل على ماهو اسم اسم الإنسان ، فكان لنا أن نفعل ذلك إلى غير النهاية ولكنا لا نفعل ذلك ؛ لأنه لافائدة فيه ، لأن القانون فيه ظاهر ، ولأنه ليس إلا صيغة تتردد وتتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب. فهذا حد الحد ورسمه أنه : قول يقوم مقام اسم ؛ أى فى الدلالة على الجوهر .

وأما قول يقوم مقام قول ، فذلك إنما يكون إذا كان أحد القولين يجهل من ألفاظه لفظة ، فيؤخذ حده فيكون ما يجتمع بأخذ حد اللفظ فى المجهول فى القول قولا آخر ، يدل على مداول الأول .

---

(١) أم : أو د ، ن (٢) للحد : + حد م || أخرج : خرج ب ، ك || إلى الفعل : بالفعل ن ، ه || حداله وهو : — ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ه || أنه : — سا ، ك ، ه || دال : ذلك سا || على : إلى س (٣) ماهية : + ما علمته أنه ن (٥) دال : يدل د ، ن || الاسم : المعنى د ، ن || حتى : د ، س ، سا ، ك ، ن (٦) اسما لشىء : أسم لشىء د ، س ، ن || يكون : يدل س (٧) الإنسان : الاسم ه || فان : فانه (٨) ذلك : ذاك ك || هو : + تمس د ، ن || لفظة : لفظ د ، ن (٩) يدل : مدلول ب ، س || لفظة : لفظ ب ، س ، سا ، ك ، م (١٠) حتى تكون ح : — ه . (١١) النهاية : نهاية س || ولكنا : ولكن ك || لأن : ولأن س ، ك ، م ، ه (١٢) صيغة : صنعة ؟ [بدون نقط فى جميع النسخ] ؛ صفة ه (١٣) مقام : — ك || اسم : الاسم س (١٥) لفظة : لفظ س ، ك || آخر : + واللفظ المجهول د ، ن

وأما الجنس فما علمت .

وأما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته .

وأما العرض فإنه الذى يجوز إن يكون لطبيعة الموضوع وأن لايكون ، أى الذى تتقوم دونها طبيعة الشيء ؛ ثم يمكن أن تعرض — وإن كان لكليه وتلزمه — وأن لاتعرض ، بل تفارق ؛ إذ هو كلى ليس هو أحد الثلاثة ، على ما علمت .

والذى قيل من أن العرض ، وإن كان لايفارق موضوعا مّا فإنه قد يوجد فى موضوع آخر ويفارقه ، وأن الفُطْسَة وإن لم تفارق الأنف فقـــد تفارق ما هو فى طبيعة الأنف فلا توجد ، فهو قول لا ينجى عن النقض إذا نوقض ما يقولون بأعراض شأنها أن تلزم ما تعرض له ، مثـل مساواة الزوايا لقائمتين فإنه عارض بالقياس إلى الحاد الزوايا ، وإلى قائم الزاوية ، ومتساوى الساقين ، وغير ذلك ، إذ هو كلى ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وإن كان خاصة لجنسها وهو المثلث؛ ومع ذلك فإنه لا يفارق .

وكذلك لا يجب أن تلتفت إلى ما يقال من أن العرض إما أن لا يحفظ موضـوعه بالكيف ؛ بل يشتد ويضعف ، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف فى موضوعات لا يستوعبها ، فليس كل عرض كذلك . ونقول : يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول للمحمول هو إلى ثلاثة : إلى جنس ، وخاصة ؛ وعرض ؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى حد ، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة ، فتكون الخاصة فى التعليم الأول تدل مرة على معنى

---

(٢) ماهيته : الماهية م ؛ ماهية ب ، د ، ن ، هـ (٣) الذى : — ك (٤) دونها : دونه د ، م ، ن ، هـ || تعرض : تفرض هـ || لكليه : لكله ب ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ || إذ : أو ب || هو : — ن (٦) من : فى د ، ن || ما : — س ، سا (٧) آخر : — ك || فقد : فهو س (٨) أن : + لم (٩) مثل : فان س ، سا ، ك ، م ، هـ || لقائمتين : القائمتين ب ، د ؛ بالقائمتين س || الحاد : إيجادك ، هـ || الزاوية : الزوايا د ، ن (١٠) كلى : كل سا ، ك || ليس : — ك || بجنس : جنس ك (١١) فانه : — ك (١٢) من : — د ، ن (١٣) يحفظه : يحفظ د ، س ، ن ، هـ || بالعدد : العدد س ، سا ، ك ، هـ (١٤) قسمة : — ك (١٥) هو : هى س || إلى : — هـ || وعرض : + ثم م (١٦) خاصة الخاصة : خاصة خاصة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || الأول : — هـ || مرة : — د || معنى : أمر ك

أعم ، ومرة على معنى أخص . فأما المعنى الأعم فكل محمول مساو ، وأما الأخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما . وقد علمت أن مثل هذا كثير .

ثم الأخص يدل على معنيين : أحدهما الرسم ، والآخر الخاصة المعروفة فى كتاب "إيساغوجى" . فإن حد الخاصة ههنا التى هى بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة ، فإن كل واحد منهما محمول منعكس ؛ لكن أحدهما قول ، والآخر مفرد .

ولما ثُلِّثَت القسمة فى التعليم الأول، عنى بالخاصة ما يعم الحد ، والرسم ، والخاصة التى هى إحدى الألفاظ المفردة . ثم لما رُبِّعَت القسمة عنى بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة . ولم نشتغل ههنا بالخاصة المفردة ؛ إذ لا فائدة ههنا فى النظر فى المفردات المطلقة التى لا تركيب فيها بوجه ، من حيث هى كذلك ؛ فإن ذلك فى المبادئ ؛ وحيث يجب أن نتكلم فى البسائط .

وأما ههنا ، فالغرض أن نتكلم فى المحمولات ، ولا تختلف أحوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب ؛ فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذى يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة فى "إيساغوجى" ؛ وعلى معنى أخص منه ، وهى التى تعم الرسم والخاصة المشهورة ؛ وعلى معنى أخص من الجميع ، وهى التى تذكر فى كتاب "إيساغوجى" ؛ وقد تركت ههنا .

---

(١) فأما : أما د ، س ، سا ، ك ، ن (٢) ذلك : هذه الخاصة د ، ن (٤) التى : — س || بالحقيقة : الحقيقية سا ؛ الحقيقة ك (٥) منعكس : فينعكس س (٦) عنى : أعنى م ، ه || يعم : يدل ه (٨) نشتغل : نستعمل ه || المفردة : والمفردة ك (١٠ — ١٢) البسائط . . . جهة د (١٢) البساطة : البسائط م (١٤) وعلى : على سا ، ك (١٥) ههنا : + تم الجزء السابع من كتاب الشفاء بحمد الله ومنه ؛ ووافق الفراغ منه فى اليوم الثالث والعشرين من ذى الحجة سنة اثنتين وستمائة . ويتلوه الجزء الثامن . . . فصل فى كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها فى المقولات . . . والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه والسلام على الأرواح المقدسة ك . [إلى هنا انتهت نسخة ك] .

الفصل السابع

فصل (ز) فى كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها فى المقولات

فهذه هي الأمور التى تجعل محمولات المسائل ؛ وإليها يتوجه الإثبات والإبطال . فمنها ما إثباته أسهل ومنها ما إثباته أعسر . وجميع ما إثباته أسهل فإن إبطاله أعسر ؛ وجميع ما إثباته أعسر فإن إبطاله أسهل . وكل مايحتاج فى إثباته إلى إثبات شرائط فيكفى فى إبطاله إبطال شرط . والحـــد يحتاج فى إثباته فى الجدل أن يثبت أنه موجود ، ويثبت أنه مقوم ذاتى ؛ ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم فى المعنى ، أى أن المدلول به هو هو المدلول بالاسم .

وأمّا فى البرهان فلا نحتاج أن نثبت أنه موجود ، بل لا يمكن ، وقد علمت هذا . وذلك لأن الحدود فى الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة ، وربما لم يكن ما ظن حدا بحد ، بل ربما لم تكن جملة بحق ، ولكن تحتاج فى البرهان إلى إيضاح شرط زائد ، وهو أنه يكون مع المساواة فى العموم مساويا فى المعنى حتى يكون حدا تاما . وقد علمت كيف هذا . ويمكن أن لا يكون هذا غير محتاج إليه فى الجدل .

وأما الجنس فيحتاج أن يثبت فى الجدل أنه موجود ، ويثبت أنه مقوم ، ويثبت أنه أعم . والخاصة تحتاج أن تثبت أنها موجودة ، وأنها مساوية ،وأنها ليست فى الجوهر . والعرض يحتاج أن يثبت أنه موجود ، وأنه غير مقوم ، وأنه غير منعكس . لكن من عادة

---

(٤) هى : ـــ م || محمولات : بمحمولات م || المسائل : السائل م (٥ ـــ ٦) فان . . . أسهل : ب ، س ، سا (٦) وكل : فكل ب (٧) إبطاله : + ب ، س ، سا ، ه || والحد : + فى الجدل م ، ن || فى الجدل : ـــ ب ، م ، ن || موجود : محمول : ب ، س ، سا ، م ، ه (٩) هو : ـــ د ، م ، ن ، ه (١٠) فى : ـــ م (١١) وذلك : وذاك سا (١٢) حدا بحد : حد الحد د || تكن : + من د ، ن (١٣) أنه : أن ب (١٤) ويمكن أن لا : ولا يبعد أن د ، ن (١٥ ـــ ١٧) ويثبت . . . موجود : ـــ ه (١٦) تحتاج : ـــ ن (١٧) والعرض : وبالعرض م

الناس أن يقولوا : إن الحد يحتاج فيه إلى كل ماذكر ، وإن الجنس يحتاج فيه إلى الوجود والتقويم ، وإن الخاصة يحتاج فيها إلى الوجود والمساواة ، وإن العرض يحتاج فيه إلى الوجود فقط . وأما الطريق الذى أشرت إليه أولا يجعل الحد أصعب إثباتا من الآخر ، وذلك من جهة كثرة ما يجب أن يراعى فيه ، ويجعل عدد ما يعتبر فى العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض . وأما الطريق المشهور فيوجب أن يكون أنّ العرض يسهل إثباته حدا ويصعب إبطاله حدا ، والحد يصعب إثباته حدا ، ويسهل إثباته حدا . وتكون المواضع التى تعد نحو إثبات العرض هى المواضع التى تعد نحو الإثبات المطلق . إلا أنه ليس يعجبنى هذا المذهب ، ولا المعلم الأول يصرح به ، بل يقول : إن فى جميع المباحث والمواضع التى لغير الحد مواضع لما ينتفع به فى الحد . فإن ما يحتاج أن يقال فى العرض من طريق الإثبات ، قد يحتاج إليه فى إثبات معنى الحد المحدود إلى أن يبين أنه حد وأن ما يحتاج أن يقال فى الخاصة من طريق ما هى مساوية فيحتاج أن يقال فى الحد . وما يحتاج أن يثبت به الجنس من طريق ما هو جوهرى يحتاج إلى مثله فى الحد .

وأيضا فإن إثبات الجنس نفسه محتاج إليه فى إثبات الحد ، فإن أبطل واحد من هذه بطل به الحد ، فيكون مشاكلا لهذه ، ومشاركا إياها فى ضرب من الضروب ، بحرت لفظة "جميع" و"كل" على السبيل التى دللت عليها ، فظن أن "جميع" على سبيل عموم العدد ، ونسى أن فى كل باب بحثا خاصا ، حتى فى العرض ، كأن العرض ليس يحتاج إلى خاص بحث ، ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث بعد الوجود من حال الجنس ، وكأن الشىء إذا كان موجودا كفى ذلك فى كونه عرضا .

(١) ذكر ؛ ذكرنا م (٣) وأما الطريق : فالطريق د ، ن || الذى : — سا || وذلك : ذلك د (٥) فيوجب : فوجب هـ || يكون أن : يكون د ، س ، سا ، ن ، هـ || ويصعب : ويسهل سا || إثباته : إبطاله س ، سا ، هـ (٦) إثباته : إبطاله س || والحد . . . حدا : — سا (٧) التى : الذى سا || إثبات : إنتاج س || العرض : الغرض م || تعد : — د . (٨) فى : — د ، ن (٩) مواضع : — م ، هـ || فان : وأن د || العرض : + والجنس والخاصة د ، ن (١٠) قد : — د ، ن (١٠ — ١١) إليه . . . وأن ما : إلى مثله فى الحدود وما د ، ن (١٠) المحدود : للحدود س ، هـ ؛ لحدود سا ، م || أن : أنه س || يبين : تبين سا ، م (١١) مساوية : متساوية د (١٣) محتاج : فيحتاج د || إليه : — سا ، هـ (١٤) به : — د ، ن || بحرت : لحدث س (١٥) التى : الذى س || عليها : عليه م ، هـ (١٦) عموم : العموم س || بحثا خاصا : بحث خاص ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٧) عما : كما م ، ن || ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث : — د (١٨) الجنس : لجنس سا || كفى : + فى س .

و بالحقيقة فإن الذى أجرى عليه الأمر فى باب العرض يوهم أنَّ كل ما صَحَّ وجوده لشىء فهو عرض ، ولكن يشبه أن يكون إنما اقتصر فيه على مواضع الإثبات ، فإن العرض إنما يجب أن يبحث عن معانيه الإثباتية الوجود للشىء .

وأما أنه غير مقوم ، فهو إثبات معنى سلبى ، فلذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج إلى إثباته للعرض دون إثباته للحد والجنس إلى إفراد باب ، بل جميع النظر فى إثبات العرض فى باب واحد . لكنه لزم من جهة النظر فى الحد النظر فى الهوهو ، وإيراد مواضع الإثبات والإبطال فى باب الهوهو ، وكذلك النظر فى كذا وكذا واحد أو ليس بواحد ؛ واهتم بالنظر فى باب الأولى والأحرى ، لأن العرض كما قد علمت قد يقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التى من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس ، أو حد ، أو خاصة . ولأن عمدة كل ما تفيده صناعة الجدل من حيث هى صناعة الجدل طريق الأولى والأحرى . وقد يشكل فى كثير من الأمور ، وإن لم تكن عرضية ، هل هى موجودة لشىء أو ليست ، فيستعان بطريقة الأولى والأحرى ، فيجعل البحث عن ذلك جاريا مجرى العرض ، فإن الذاتى من حيث علمت ذاتيته لا يشك فى وجوده لما هو موجود له ، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبل بأن يجرى مجرى ما يعرض . وعلى أن اعتبار الأخلقية للشىء إنما هو بحسب نسبته إلى شىء . وكل نسبة

---

(١) صح : يصح ب || وجوده : + لشىء سا ، م ، ه (٢) ولكن يشبه . . . يبحث عن : بهم ههنا شىء واحد وهو أن العرض إنما يجب أن يثبت من د ، ن || مواضع : موضع سا || فإن : كان س ؛ إن سا (٣) عن : من س ، سا (٤) فلذلك : فكذلك سا (٥) جميع : جمع س ، سا (٦) فى الحد النظر : — م ، ه (٧) وكذلك : — ب ، س ، سا ، م ، ه || النظر : والنظر م || فى : + أن س ، سا ، م || واحد : — س (٨) باب : — د (٧—٨) وكذلك . . . الأولى : — سا || والأحرى : والأضعف د ، ن || قد : س ، ن (٩) والأضعف : والأصعب سا || بعض : + وهــذا هو الذى بحسب الأمر فى نفسه د ، ن (١٠) تفيده : يفيد د ؛ تعتمده س (١١) هى : هو س || طريق : بطريق || وقد : لكنه د ؛ لكنه قد ن || كثير من : — سا (١٢) عرضية : عرضه م ، ن ، ه || لشىء : — سا . (١٤) منه : عنه ه || بأن : بأى س (١٥) اعتبار : الاعتبار د ، سا ، م ، ن ، ه || الأخلقية : الأخلق د ، ن || وكل : فكل د ، س ، ن

عارضة تعرض من هذه الأسباب إن زيد باب البحث عن أنه هل كذا آثر وأولى بشىء ، ورسم الباب بباب الآثر ، فزادت مواضع فى الهوهو ومواضع فى الآثر ، وخصوصا إذا كان النظر فى الأولى والأحرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع .

ومع هذا كله فإن الخاصة أضيفت إلى الحد ، وجعل الجنس والفصل فى باب واحد لاشتراكهما فى الذاتيـة والتقويم ، فانحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق ومواضع العرض ، ومواضع الآثر ، ومواضع الجنس ، ومواضع الفصل ، ومواضع الخاصة ، ومواضع الحد ، ومواضع الهوهو . فإذا أعطيت هـذه المواضع فقد أعطيت المواضع كلها . ثم تحتاج أن نعطى القانون فى استعمالها عند المحاورات الجدلية . ولكن بالحرى أن يكون لنا معنى الهوهو محصلا ، فنقول :

إن الهوهو يقال على طريق الاختصار والرسم على معان ثلاثة :

فيقال هو هو لما يشارك شيئا فى معنى عام جنسى ، كما يقال إن الإنسان هو هو الفرس فى أنه حى . ويقال فى معنى عام نوعى ، كما يقال إن زيدا هو عمـرو بالإنسانية . ويقال على معنى خاص شخصى ، كما يقال إن زيدا هو هذا الأبيض .

وكل ما يقال فيه هو هو فيه اثنينية مّا أولا بوجه ، ثم ترد إلى وحدانية . فأما الاثنينية فى هو هو بالمعنى الجنسى ، وهو هو فى المعنى النوعى فمفهوم ؛ والوحدة أيضا مفهوم . أما فى المعنى الشخصى فقد تكون الاثنينية بالعرضين ، والوحدة بالموضوع ، كقولنا : البنّاء هو الكاتب . وقد تكون الاثنينية بالموضوع ، والعرض والوحدة بالمجتمع الذى

---

(١) تعرض : فعرض سا || آثر : أكثر ب ، د ، سا ، م ، ن || بشىء : لشىء س (٢) ورسم : فرسم ب || الباب : — ب ، د || فى : — ن || إذا : إذ م (٣) والأحرى : — م || والآثر : والإثبات سا (٤) الخاصة : + إذا س || وجعل : وفصل س (٥) المباحث عن : — س || مواضع : المواضع ه || ومواضع الحد : — س (٨) ثم : بما ب (١١) شيئا : — د || هو : — د ، ن ، ه (١٢ — ١٣) هو عمرو . . . زيدا : — د (١٤) هو هو : + فتعرض د ، ن || فيه : ففيه ه || بوجه : توجه د ؛ + ما م || ثم : لم س || وحدانية : واحدانية س || فأما : فإن س ، ه (١٥) المعنى : معنى س || فمفهوم : لمفهوم د || مفهوم : مفهومة د ، ن (١٦) أما : وأما د ، س ، سا ، ن (١٧) هو : — س ، ن || والعرض : وبالعرض ب ، ه

يتناول بالإشارة بجملته ، مثل قولنا : زيد هو هو هذا الكاتب . وربما كانت الكثرة بحسب اسمين ، والوحدة بحسب المعنى ، وهو أولى ما يقال له هو هو ، إذ لا غيرية فيه فى المعنى ، كما يقال : الإنسان هو هو البشر .

وربما أشكل فى الشىء الواحد أمر هو هو ، فظن أنه بالشخص ، وإنما هو بالنوع . والسبب فيه أن الكثرة بالنوع قد تكون فيه ظاهرة بالفعل ، وقد تكون خفية بالقوة . فحيث تكون خفية تؤخذ على أنها ليست واحدة ، مثال ذلك أن المياه المفرقة فى أوعية شتى ، لا يشكل من أمرها أنها ليست واحدة بالعدد ، وأن وحدتها بالنوع . لكن المياه المتصلة السيلان ، الخارجة من عين واحدة جراوة ، فمن حيث إنها تفترق بالمواضع المختلفة التى تمر عليها وتحاذيها ، يعقل من أمرها التفرق ، ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها فى الجرية ، اللذين هما تشابه فيها بعد النوع يظن أنها واحدة ، وليست أجزاء الماء الجارى التى بهذه الصفة واحدة . وكيف يكون الماء الواحد موجودا فى جزء من الأرض دون جزء ، واقعا فى موازاة شىء واحد وغير واقع ، بل هذه كثيرة بالعدد واحدة فى النوع ، فهو هويتها ليست بالعدد بل بالنوع .

ولست أعنى أنه إذا كان جملة السائل لا يعرض لأجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد ، بل أن يكون على ما قلت . فإن المـاء المتصل الذى لا خلاف فى أجزائه يكون واحدا بالفعل ، سواء كان كثيرا أو قليلا ، وسواء كان متحركا أو ساكنا . ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسمه دائما إلى متحرك ينقسم دائما إلى متحرك ،

---

(١) بالاشارة : الاشارة هـ || قولنا : — ن || هو : — د ، سا ، ن || هذا الكاتب : البشر م (٣) يقال : يقول هـ (٤) فظن : فيظن م || وانما : وأما ب || وإنما هو : ويكون د ، ن || بالنوع : بالعدد س (٥) فيه : — سا || بالقوة : وبالقوة د ، ن ؛ بالقول سا (٦) فحيث : بحيث هـ || المفرقة : المتفرقة م ، هـ (٧) لكن : ولكن ب (٨) من : عن س || تفترق : تفرق س ، سا ، ن ، هـ || بالمواضع المختلفة : فى الموضع المختلف د ؛ فى المواضع المختلفة (١٠) هما : بهما س || تشابه : التشابه س (١٢) واقعا : أو واقعا ن || هـذه : هى م || واحدة . . . بالعدد : — سا || فى النوع : بالنوع س (١٤) ما : — سا (١٥) خلاف : اختلاف د (١٧) كانت : كان د ، ن ؛ كنت س || منقسمة : تقسمه د ، ن ، س ؛ مقسمة سا ، م ، هـ || لكانت : لكان د ، ن .

فكان سيكون ههنا كثرة أجسام وبالفعل لا نهاية لها ، وهذا محال . ولكن يجب أن تؤخذ الأجزاء على الصفة المذكورة .

وأحق ما يقال له هو هو ، من جملة ما عددناه ، هو ما يكون بالعدد ؛ ومن الذى بالعدد ما تكون الاثنينية فيه بالاسم ، وتكون الوحدة فى تمام المعنى ، وهى التى تكون هى هى بالحد . ثم ما يكون بالخاصة ، كقولنا : إن الإنسان هو الضحاك ، أو قابل العلم ؛ وإن النار هى المتصعدة إلى فوق ؛ ثم ما بالعرض .

ولكن لقائل أن يقول : إن الإنسان والحيوان الناطق واحد بالنوع ، والإنسان والضحاك أيضا ، وسائر ما مثلتم . فنقول : ليس كذلك ، بل الواحد بالنوع شخصان تحت نوع واحد ؛ وليس كذلك حال الإنسان والحيوان الناطق والضحاك ، بل الذات التى للإنسان هى التى للمحدود بالحيوان والناطق ؛ والموضوع الذى هو الإنسان هو بعينه الذى يقال له الضحاك ، فيصير الإنسان من حيث هو يعتبر هذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد ، وإنما تصير كلية بالقياس إلى الكثرة التى تحته .

وأما أن الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو ، فيدل عليه أنا إذا التمسنا من خادم لنا أن يدعو إلينا صديقا حاضر محفل ، قلنا : ادع إلينا ذلك الجالس الوسيم ، فيدعوه ؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم . وقد تدخل فى باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة ، على أحد وجوه المناسبات التى نذكرها بعد .

(١) سيكون : يكون د ، ن || وهذا : هذا ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه (٣) وأحق : فأحق سا ، ن ، ه || ومن : من م (٤) ما : وما ه (٦) العلم : للعلم س || هى [ق] سا || ثم : — ه || ما : — ب ، سا (٧) والحيوان : الحى د ، ن || الناطق : والناطق ن (٩) نوع واحد : أنواع م ، ه (١٠) الذى هو : الذى س (١١) من حيث هو : من حيث س || هذا : بهذا ه || كذات : لذات سا (١٣) وأما : أما س || يقعان : يتفقان ه (١٤) محفل : يحفل د ؛ بمحفل م ، ه || لنا : قال سا (١٥) ذات : — س || فيدعوه . . . الوسيم : — ه

فهذه هى المباحث المفروضة للطالب . والدليل على ذلك أن كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع ، أو لا ينعكس . فإن انعكس ، فهو إما دال على الماهية ، فهو حد ؛ أو غير دال عليها ، فهو خاصة . وإن لم ينعكس ، فهو إما مقول من طريق ما هو ، فهو جنس أو فصل ؛ أو غير مقول ، فهو عرض . فكل محمول يطلب إثباته ، فهو أحد الأربعة . وقد يطلب لا إثباته ، بل أنه هل هو حد ، أو هل هو جنس ، وما أشبه ذلك . ولا تختلف الأربعة من حيث الطلب الأول ، وإنما تختلف من حيث الطلب الثانى .

وأنت تعرف أن كل طلب فيرجع إلى شىء من هذا بالاستقراء . فإن قولنا : " هل النفس جوهر " ، طلب للجنس ؛ وقولنا : " هل الإنسان قابل للعلم " ، و " النار متصعدة بالطبع إلى فوق " ، طلب للخاصة ؛ وقولنا : "هل النفس عدد متحرك لذاته" ، طلب للحد ؛ وقولنا : " هل العالم محدث " طلب للعرض اللازم .

ويجب أن تمتحن هذه الأمور المذكورة فى المقولات المعلومة ؛ فإن فى كل واحد منها شيئا هو جنس ، وشيئا هو فصل . فإن الفصول الجوهرية قد علمت أنها جواهر ، وكيف هى جواهر . وفصول الكيف ، كمثل ذلك ، قد تكون كيفا ، على ما علمت . وربما كانت الكيفية فصلا ، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر . وبالجملة فقد نجد فى كل واحد منها فصلا ، إما أن يكون لشىء داخل فى بابه ، أو لشىء آخر . وكذلك قد يكون فى كل واحد منها ما هو خاصة . فأما فى الجوهر ، فإنه قد يخص الإنسان الضاحك ، كما يخص الضاحك الإنسان ؛ فإن الإنسان ليس جنسا للضاحك ، ولا فصلا ، ولا نوعا يكون الضاحك شخصه ، ولا عرضا ، بل هو خاصة له تدخل فى حده ، لا كما يدخل الجزء

---

(٢) أن ينعكس : منعكس د ؛ ينعكس ن || ينعكس : — ن || فإن : فإذا س ، سا ، م ، ه
(٣) دال عليها : ذلك ن || خاصة : خاصيته د ، سا || وإن : وأما س (٤) مقول : يقول م
|| فكل : وكل ه (٥) بل : لم عا (٨) تعرف : تعلم م ، ه (١١) للعرض : للعلم س
(١٣) شيئا : شىء م || قد : وقد ه (١٤) كمثل ذلك : كذلك د ، ن || كمثل : بمثل سا ، م ، ه
|| قد : وقد س (١٥) ولكن : ولكن د ، ن || فقد : قد ب (١٧) واحد : — ن
|| الجوهر : الجواهر م (١٨) يخص الضاحك : أن الضاحك يخل د ، ن || الإنسان : — ه
(١٩) شخصه : شخصا ه || تدخل فى حده : فيه س || كما يدخل الجزء بل : — د

بل كما يدخل الشىء الخارج ، وعلى ما علمت ، وتحققته سالفا . وأما وجود الخاصة من المقولات الأخرى ، فكما تعرفه ، ولا نحتاج أن نبتدئ تعريفكه . والعرض قد يكون فى كل واحد منها ، وذلك ظاهر فى جميعها . وأما الجوهر ، فقد يحمل على شئ من الأشياء حملا على سبيل أنه عارض له ، كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك ، فتكون نسبته إلى المتحرك ليس نسبة شىء غير العرض ، أعنى العرض الذى هو أحد الخمسة الذى هو العرضى دون العرض الآخر .

وأيضا فإن المحمول فى المسائل يكون إما جوهرا ، أو ما يدخل فى الجوهر مما ليس بجوهر ، كما علمت ؛ وإما أحد التسعة الأخرى ، إما بالقياس إلى الجوهر ، وإما بالقياس إلى حد الشىء . فإن العرض له حد يدل على ماهيته ، وله أيضا مع ذلك لواحق داخلة فى الحد ، وهى أعراض ما . وذلك لأن العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذى هو أحد الخمسة ، فيكون بسيطه عرضا بمعنى العرض الذى بإزاء الجوهر ، ويكون مركبه شيئا ذا ذلك العرض . وربما لم يكن إلا عرضا أعنى بحسب ما يلزمه ، وعلى ما علمت . وكل واحد من هذه الأجناس كما علمت ، فإنما يدل من طريق ماهو لا على كل شى ؛ بل على ماهو جنسه ، فهو داخل فيه بالذات . وإما على ماهو خارج عنه فقد يكون غير دال على ماهيته بل عارضا .

فهذه الأربعة تطلب فى هذه العشرة . وكل واحد من هذه العشرة إنما يكون الجنس منه جنسا لما هو فى مقولته . وأما العارض منه ، فقد يكون عارضا لما ليس فى مقولته ؛ حتى إن الجوهر يكون عارضا لغيره ؛ كالإنسان للمتحرك ، وقد يكون عارضا لما فى مقولته

(١ — ٢) وتحققته سالفا . . . تعريفكه: وإنما الخاصة لا تدخل فى حد الشىء كما يدخل الحد فى الماهية وهذا شىء قد تحققته سالفا وأما فى سائر ذلك فكما تعرفه د ، ن (٢) الأخرى : — س || نحتاج : + إلى ه || تعريفكه : تعريفك س ؛ بتعريفه م ؛ بتعريفكه ه || والعرض : وأما العرض ب (٣) وأما : أما د ، ن (٤) أنه : — سا || كما : فما س (٨) التسعة : السبعة د (٩) ماهيته : ماهية د || لواحق : + غير د ، سا ، م ، ن (١٠) للعرض : — ه || أحد : — ه (٩ — ١٠) داخلة . . . أحد : — س (١١) عرضا : عرض م (١٢) إلا : له لا ب || علمت : + فهذه الاربعة تطلب فى هذه العشرة م || وكل : فكل ه || واحد : — ن (١٢ — ١٤) وكل واحد . . . بل عارضا : — سا ، م (١٣) لا : — ه || جنسه فهو : — د (١٤) وأما على ما هو : فانما يدل من طريق ه || دال على : دال د || عارضا : + له وقد علمت أنه يدخل شىء فى مقولتين بالذات البتة د ، م ، ن ، ه (١٦) عارضا : — د ، ن

كالكم المنفصل يعرض للمتصل ، وبالعكس . فإن كل مقولة إذا وجدت فى غيرها كان على سبيل العارض لها ، وإنما يقوم تقويم الجنس ماهو موجود فيها . وإذا سئل عن هذه العشرة : أوعن شىء منها هل هى موجودة أم لا ، فيكون الموضع النافع فيه موضع الإثبات المطلق ، وإذا سئل عنها هل هى جنس ، أو فصل ، أو خاصة ، أو عرض ، فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب . ونقول :

إن اعتبار هذه الأحوال إنما هو بحسب المطالب ، أى الدعاوى فى القضايا الجدلية . وذلك لأن هذه المحمولات إنما حددت لتعد نحوها المواضع ، والمواضع إنما تعد نحو الإثبات والإبطال . والإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوى ؛ فإن المقدمات الجدلية من حيث هى مقدمات جدلية ، وليست دعاوى منصوبة ، لاينفع النظر فيها من حيث محمولاتها أحد هذه المحمولات . وأما البرهانية ، فمعرفة نسبة المحمولات إلى الموضوعات النحو من النسبة التى لها نافع جدا ، فإن ذلك يحقق أحوالا من أحوال الصدق والكذب ، بل حال المناسبة مع المطلوب . وأما المقدمات الجدلية ، فالمعتبر فيها التسليم المشترك أو الخاص على أى نسبة كانت الحدود ، فإن ذلك لايتعين له حكم بأن يكون المحمول شيئا أو غيره . وأما محمولات الدعاوى ، فإن اعتبارها من حيث هى أحد المذكورة نافع فى باب ارتياد الموضع المثبت أو المبطل لها .

---

(٢) فيها : منها س ؛ — د || عن : — د ، ن (٣) موجودة أم لا : — ب ، س ، سا ، م ، ه (٥) فيها : لها س (٧) وذلك : فذلك ن || إنما : — د ، سا ، ن (٨) يتوجه : يتوجها د ، ن || الدعاوى : الدعوى د ، سا ، م ، ن || فان : فأما د ، ن (٩) جدلية : الجدلية س || وليست : فليست د ، ن || لا ينفع : ولا ينتفع د ، ن || النظر : الناظر د ، ن || فيها : — ه . (١٣) يتعين : يتغير س ، سا ، م ، ه || وأما : — ه || محمولات : والمحمولات ه (١٤) المثبت : — ه || أو المبطل : والمبطل د ، ن

الفصل الثامن

فصل (ح) فى تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية

لكنه يلزمنا أن نعرف كيف نستنبط المواضع. وقبل ذلك فيلزمنا أن نحد المقدمة الجدلية التى هى جزء قياس جدلى ، والمطلب الجدلى الذى هو أحد طرفى النقيض فيما يسوق إليه القياس الجدلى ، وهو للمجيب ما ينصره ويحفظه ، وللسائل مقابله . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع من التعليم الأول ، لا كما ظن من أنه يعنى بهما شيئا واحداً بالفعل أو بالقوة جزء للقياس الجدلى. أما وهو ماهو بالفعل فإذا استعملت مقدمة، وأما بالقوة فإذا أخرجت على جهة السؤال كى يتسلم ، فإن هذا غير موافق للغرض .

والمقدمة تؤخذ فى التعليم الأول حين تحد على أنها مسألة ، إذ لا فرق يعتد به بحسب الغرض الذى فى هذا الموضع بين أن يقال مقدمة ، أو يقال مسألة ؛ كما علمت ، فنقول :

إنه ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة ، أو متسلمة ؛ فإن العاقل لا يعمل قياسا من مقدمة مجهولة فى المشهور، أو مضادة للمشهور ، ولا عن غير متسلمة عند المخاطب . وبالجملة ما لا يقول به أحد، فإن سعيه يكون باطلا، لأن مالا يوضع منه شىء لا يكون عنه لزوم لازم ، لأن الخصم يقـــول : إنما يلزمنى هذا إن وضعت وسلمت . وأما إن لم أسلم فلا يمكنك أن تلزمنى شيئا . فإذن المقدمة الجدلية، هى الذائعة أو المتسلمة ، وبالجملة مايراه أحد .

---

(٢) الجدلية : — سا (٣) الجدلية : — ه (٤) فيما : مما سا ، ه
(٦) من : — د ، م ، ه || واحدا : + هو م (٦ — ٧) بالفعل ... بالفعل : وهو ما هو بالفعل إما للقوة جزء للقياس الجدلى إما بالفعل د ، ن (٧) أخرجت : أخرجها ن (٩) حين : حتى س || ه : — س (١٠) مسألة : مسلمة د (١١) تكون : نقول د ، ن || إلا : لا سا . || متسلمة : مسلمة د ، ن (١٢) للشهور : فى المشهور د ، ن || ولا عن : وعن ب ، سا ، م ، ه ؛ أو عن س (١٣) لأن ما : لازما سا || لا : — س || منه : فيه د ، م ، ن ، ه
(١٥) أو المتسلمة : والمتسلمة ه

وأما المطلب الجدلى، فليس أيضا يصلح أن يكون كل شىء ؛ فليس كلُّ مطلب جدليا . فإن الأمر الذى لايشك فيه أحد من الناس ، ولا يختلفون فيه ، هو غنى عن الإثبات ؛ ومَنْ يحاول نقضه بالقياس ، فهو أهل أن يُضْحَكَ منه . وهذه هى المقـــدمات المشهورة المطلقة ، فأمثالها لا تكون مطالب جدلية إلا بالقياس إلى المغالطين فى الجدل .

وأما المشهورة الغير المطلقة، وهى التى فيها خلاف ما، أو موضع شك ، إذ لا اتفاق على قبولها ، فللجدلى أن يبحث عنها ، وأن يقيس على طرفى النقيض فيها . والمقدمة الجدلية المطلقة هى المتسلم المطلق الذى ليس بحسب إنسان ما، بل هو متسلم من الجمهور، أو العلماء أو أهل النباهة، بعد أن لايكون المتسلم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور . و بعد ذلك فما ينبه عليـه و يكسب له الحمد ، إلحاقه بمشهورات أخرى إلحاقا مشهورا على سبيل التالى للمقدم ، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك مقبولا ، لظهور مناسبته للمشهور على الجهة التى ينتقل الذهن من المشهور إليه بسرعة انتقالا فى المشهور، وإن لم يكن الانتقالا واجبا بحسب الحق — وهذه هى التى تشتهر بالقرينة — ولا كان الانتقال انتقالاً عن قيـاس إلى نتيجة بل كان على سبيل تنبيه وجوب حمد شىء واستحقاقه للقبول فى نفسه ، لا أنه لزم عنه لزوم المجهولات التى تصدق بالقياس . و بالجملة فإن ذلك التقرين يُنَبِّـه لا على صدق تلك المقدمة والتزامها ، بل على أنها مستحقة لاعتراف الحامد بها ، كأنها كان يجب أن يفطن لها قبل هذا التنبيه بالقرينة ، وأن يقال بوجوبها من نفسها .

---

(٢) الأمر : الأمور س (٣) وهذه هى : وهى هذه سا (٥) فيها : بينها ه || أو : — ن || إذ : أو ه (٦) يبحث : يطلب د ، سا ، م ، ن ، ه (٧) المتسلم : المتسلم ب ؛ المتسلمة س ؛ المسلم ه || متسلم : مسلم م ، ه (٨) أو أهل : وأهل ب || عن : من ه (٩) فما : فيما ب ، سا ، ه ؛ مما س || ينبه : ينبه د ، سا ، ن || عليه : عليها د ، ن || الحمد : الحمل م ، ه || إلحاقه : إلحاقها د ، ن (١٠) عن حمده : حمده س (١١) مناسبة : مناسبتها د ، ن || إليه : إليها د ، ن (١٢) تشتهر : تستمر م ، ه || (١٣) حمد : حمل سا (١٤) فى نفسه : بنفسه س || المجهولات : المحمولات د ، ن (١٥) التقرين : التفريق د ، ن ؛ التقريرم ، ه || صدق : سبيل ص || والتزامها : والتزامه ب ؛ والزامه س (١٦) بها : + بعد الصدق والوجوب د ، ن || وأن يقال : و يقال د ، ن

وأما النتيجة فإنها بعد اللزوم يكون متحققا منها أنها مجهولة فى نفسها ، وإنما عرفها القياس ، فهى الآن معروفة ؛ وفيما نحن فيه لا تكون كذلك ، بل يكون الانتقال يقضى فيها بأن من حقها أن لا تجهل أبدا ولا تنكر .

وأيضا المقدمة الشنعة المضادة للمشهور ، والمقابلة التى ليست بمشهورة أيضا ، تكون جدلية من وجه إذا قدمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس ، ثم تجعل مقدمة فى إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع ، فهو شنع. وهذا بطريق قياس الخلف .

ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والآراء الذائعة فى الصناعات ، فإن من الآراء الموجودة فى الصناعات ما يذيع ويشتهر . فأما مثال اللواتى تحمد بالنقل ، فمثل أنه إذا كان مشهورا محمودا أن العلم بالمتضادات واحد ، فذكر هذا ، واتبع ، فقبل . وكذلك الحس بالمتضادات واحد ، صار هذا محمودا ، ورؤى أنه واجب الإقرار به ؛ وذلك لأن مشابهة العلم للحس ظاهرة جدا وكذلك إذا لم تكن مشابهة ، بل مقابلة لإيجاب مقابلة الحكم ، مثل أنه إذا كان مشهورا أن الإحسان إلى الأصدقاء واجب، فأن لا يساء إليهم واجب . وهذا هو إن أخذنا نقيض مقابل الإحسان ، فأقمناه مقامه ، أو قلنا : إن كان محمودا أن الإحسان إلى الأصدقاء عدل ، فمحمود أن الإساءة إلى الأعداء عدل. وهذا هو إن أخذنا شيئا وألفنا بينه و بين شىء ، وحكمنا بحكم ، فجعلنا مقابل الشىء الأول لمقابل الشىء الثانى بذلك الحكم . وسيظهر لك بعد أن هـذا أمر واجب فى نفس الأمر أو ليس بواجب ، إلا أنه وأمثاله محمود .

---

(١) فانها : فكون د || يكون : — د ، ن || منها : — م || مجهولة : محمولة سا ، م ، هـ . (٢) وفيما نحن فيه : وفى هذا الانتقال د ، ن || يقضى : ينقضى هـ (٤) المقدمة : فالمقدمة د ، ن (٥) بأن : بل بخ || تنتج : — د (٧) قبيل : قبل م || نحن فيه : لحق س || فيه : — هـ (٨) مثال — سا ، م || تحمد : تحمل س || تحمد بالنقل : تكون بالفعل ن (٩) بالمتضادات : بالمضادات ب ، د ، س ، سا ، ن || واتبع : واسع سا ، هـ ؛ وأقنع ن (١٠) صار : وصارم || ورؤى : ورأى سا (١١) إذا : إن د ، س ، سا ، ن ، هـ || لإيجاب : الايجاب سا ، ن (١٣) قلنا : قولنا د ، س ، سا ، ن ، هـ . (١٥) لمقابل : المقابل ب

فهذه هى المقدمة الجدلية المطلقة ، ويشترك فى استعالها السائل والمجيب . فإن المجيب يستعمل المشهورات ، ولا يلتفت — على ما علمت — إلى ما يسلمه أو لا يسلمه السائل . وأيضا فإن السائل إذا استعمل المشهورات ، لم يحتج إلى التسليم فى أكثر الأمر . فإن حال المشهورات فى الجدل حال الأوليات فى البرهان ؛ فكما أن الأوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها ، كذلك المشهورات يستعملها الجدلى فى الجدل من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق ، إلى التسليم المحدود بالمسألة عنها ليتسلم ، كأنها مشكوك فيها ، وكأنها معرضة لأن يقع فيها شك . وربما ضر السائل ذلك ، فإنه يحرك المجيب إلى أن يتنبه لأن لا يسلم المشهور الذى ينفع السائل ، فإذا أخذه أخذ واقتضبه اقتضابا ، وكأنه أمر بيِّنٌ ، كان أقرب إلى التسليم ، ويكون كأنه قد تسلمه بالقوة ، وإن لم يكن تسلمه بالفعل . فما كان من ذلك مشهورا مطلقا ، فحاول المجيب أن لا يسلماه ، لم يلتفت إليه ؛ بل ربما سخر بالمجيب ، وربما أحل محل الرحمة ، وربما نسب إلى استحقاق العقوبة ، على ما سيمثل لك بين يديك عن قريب . وكذلك كل ما كان مشهورا عند قوم ، فإن استعماله معهم على سبيل الاقتضاب أنفع من استعماله معهم على سبيل المسألة .

وما بعد هذا فى التعليم الأول ، فإنه يفهم على وجهين : أبعدهما كأنه يقول ، وأما الذى هو الأولى بأن يكون مسألة جدلية ، أى أن تكون مقدمة تؤخذ على سبيل المسألة ، فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به فى إثبات مطلوب من باب ما يؤثر أو يجتنب ، أو مطلوب اعتقادى من باب ما يرى حقا ويقصد فيه المعرفة ، فيكون إما أن يبلغ بتسلمه نفس الغرض فى ذلك ، أو بأن يجعل مقدمة تعين فى إنتاج ما يؤخذ مقدمة بذاته ، أو يكون

---

(١) فان المجيب : — د (٥) أن : — ب ، سا ، ه || يستعملها : يستعمل د ، س ، م ، ن ، ه || الجدلى : — د ، س ، ن || فى : فهى ه (٦) بالمسألة : بمسألة سا ، م ، ه (٧) ليتسلم : متسلم سا ، م || معرضة : معترضة د ؛ متعرضة س ، سا ، م ، ه (٨) يحرك المجيب : يجعل للجيب د ، ن || إلى : د ، ن (٩) وكأنه : فكأنه سا (١٠) تسلمه : تسلم سا ، م || تسلمه : — د ، ن || فما : فمن س || فحاول : فيحاول م (١٢) سيمثل : سأمثل ب || لك : ذلك ه || بين يديك د ، ن || وكذلك كل : وكل د ، ن || كل : — س (١٣) فإن : وأن سا || معهم : — د ، ن || معهم : — د ، ن (١٤) أبعدهما : أحدهما د ، ن ، ه (١٥) أن : — م || تؤخذ : وتؤخذ ب (١٦) التسليم : التسلم س || من باب ما يؤثر أو يجتنب : على مؤثر أو مجتنب د ، ن (١٧) بتسلمه : بتسليمه م ، ن ، ه (١٨) بأن : يكون م

معينا على ذلك بأن يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق . و يكون إما عن المشهورات، لا المطلقة جدا فإنَّ ذلك لايسأل عنه، بل المشبهة والمقابلة؛ أو التى عند قوم ما؛ أو لاتكون من المشهورة بل مما لا اعتقاد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور؛ أو مايجرى فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف ، كاختلاف الجمهور والفلاسفة ، فى حال اللذة ، فإنهم يرون أن اللذة خير ، والفلاسفة لايرون ذلك ؛ أو يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف ؛ أو يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف ؛ و بالجملة ما يكون لأحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف .

والوجه الثانى ،وهو أظهرهما ، فكأنه يقول: أختم القول فى المقدمة الجدلية،وآخذها من حيث هى جدلية بذاتها لابحسب سائل ومجيب بأعيانهما، ثم أتبعه بالمطلوب الجدلى. فكأنه قال : وأما المطلوب الجدلى فهو حكم عملى أو حكم اعتقادى ، إما شىء إنما يقاس عليه لنفسه ، أو يقاس عليه ليعين فى معرفة شىء آخر ، وهو لامحالة مما لا يكون بين الشهرة ، بل يكون من حقه أن يتشكك فيه ، لأنه لا رأى للجمهور فيه ، مثل أن الأشكال القياسية ثلاثة ، أو لا رأى للفلاسفة فيه ، مثل هل الكواكب زوج أو فرد ؛ فربما يقيس الجدلى على ضرب منها بالمشهورات أن الأرض بها أن تكون زوجا أو فردا ، أو للفلاسفة رأى مخالف لما عليه العامة ، أو فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة . و بالجملة مايقع فيه شك وهو موضع شك، إما لتقاوم الحجج فيه و يكافيها ، و إما لفقدان الحجج فى الطرفين جميعا ، أو بعدها عن الأمر المشهور مثل حال العالم أهو أزلى أم ليس .

---

(١) المنطق : المنطق س || عن : على س (٢) المشبهة : الشبهة د || أو التى : والتى د ؛ التى ن (٤) اختلاف : خلاف م || كاختلاف : + بين ه || فإنهم : فإن الجمهور د ، ن (٦) بينهم : — سا (٨) والوجه الثانى : والثانى سا || يقول : يكون بخ ، د ، م ، ن || أختم : حكم م ، ه [ختم : كذا بالأصل والـ واب أختم] (٩) بأعيانهما : بأعيانهم ن ؛ بأعيانها ه || أتبعه : — ب ، ه (١١) مما لا : مما ه (١٢) فيه : + لا سا || أن : هل د ، ن (١٣) ثلاثة : — د || فربما : بما سا ؛ لأنها ه (١٣ — ١٤) فربما . . . فردا : — س (١٥) أو فيه : وفيه د ، ن (١٦) لتقاوم : لتقادم ه || و يكافيها : وتكافؤها م || لفقدان : الفقدان س (١٧) بعدها : بوردها ب || الأمر المشهور: الأمور المشهورة س ، ه || العالم : العلم سا

والأحرى أن يكون ماتبعد حجته ليس بمطلب جدلى ، وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ، ويكون القياس عليه من الأوليات بعيدا ؛ مثل أنه هل زاوية نصف الدائرة قائمة .

واعلم أنّ كثيراً من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأى ، ولا للمشهور إليها سبيل ، لكن للبرهان إليها سبيل . وبإزاء ذلك كثير من الآراء لاسبيل للناس من الأوائل إليها ، وقد يتكلف عليها قياس من المشهور ؛ مثل أنه هل الكواكب زوج أو فرد . وهل زحل نحس أو سعد وكما رأى من ذلك فهو بالقياس إلى ناصره وضع ، أى دعوى . وليس مانسميه ههنا أيضا ، وفى كتاب "البرهان" وضعا ، أعنى الدعوى الذى لا يكون مؤيدا بحجة تصحبه . وإنما سمى ذلك أيضا وضعا لمناسبـــة مّا بينه وبين الوضع المذكور ههنا ، فإن من الدعاوى ما هو دعوى فقط ، ومن الأوضاع ما هو وضع فقط .

وما كان كذلك فيحسن أن يخص باسم الوضع ؛ فإن العادة جرت بأن يخص ماله معنى من المعانى المسماة باسم وليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى ، على سبيـل ابتداء اصطلاح ، كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما سمى به منقولا اسمه من الممكن العام ، إذ كان لا وجود له إلا الوجود الذى هو به ممكن فى المعنى العامى ، من غير زيادة عليه .

فما كان من الأوضاع دعوى فقط ، لا هو حق ولا مشهور ، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو استقراء ، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه ، فبالحرى أن يخص باسم الوضع ، إذ هو دعوى فقط . فالوضع بهـــذا المعنى هـــو رأى مبتدع ، وليس كل رأى مبتدع فإنما يبتدعه من لا نباهـــة له ولا بصيرة بشىء قوى لا يستحق أن يجعـــل له ذكر ،

---

(١) والأحرى : والآخر د ، ن (٤) أن : أنه ب ، د ، س ، سا ، ه || كثيرا : كثير س ، ... م || للشهور : للشهورات س || إليها : إليه ن (٦) من : — م || المشهور : للشهور م (٨) مانسميه : ماهيته ب ، ه || ههنا أيضا و : — م || الدعوى : — || أن بحجة : لحجة ب ، ه ؛ بحجية س (٩) الوضع : الموضع سا ، م ، ه (١١) أن : بأن سا || يخص : + مرة ن || بأن : أن س (١٢) المسماة : بالمسماة سا || باسم : — ه || باسم ذلك المعنى : — س (١٣) ابتداء : — د ، ن || اصطلاح : اصلاح م (١٥) مشهور : مشبه به ب (١٦) ويكون : أو يكون س ، ه || فبالحرى : وبالحرى سا (١٧) وليس كل رأى مبتدع : — د ، س || (١٨) فإنما : فإن ماد ، سا ، م ، ن ، ه || له ولا : لا ب || ولا : فلا د ، ن || بشىء : لشىء د ، ن || بصيرة بشىء : بنصره شىء س

ويجعل من المسائل والمطالب الجدلية ؛ بل ما هو مبتدع ممن ينكر ويعد فى أهل البصيرة والمعرفة . مثل قول من قال : إنه لا تناقض ولا خلاف ألبتة ؛ وقول من قال : أن لا حركة وتغير البتة. وأما قول من قال: إن كل شىء واحد ، وإنه ليس كل شىء إما مكونا وإما فاسدا ، فإن الموسيقار إذا صار كاتبا فليس هو حادثا ، إذ قد كان موجودا قبل أن يكتب ، فلو حدث لحدث كاتبا ليس له وجود ما قبله ، ولا هو أزلى و إلا فقد كان دائما ، فقد يكون شىء لا مكونا ولا فاسدا ؛ فهو وضع سخيف .

والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف ، ونُصِر بحجة. فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع ، ونعنى بها المعنى الذى أشرنا إليه . ولكن ليس كل مطلوب وضعا بهذا المعنى ؛ فإنه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لأحد خلاف ، فضلا عن أن يكون فيه للكل خلاف . وذلك لأن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما ، ولو بين الحكماء وبين العامة أيضا . وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى ؛ إذ ليس يقال للقبول إنه دعوى . و إذ هو دعوى ، وكل دعوى تسمى فى هذا الموضع وضعا ، فهو وضع ؛ لكنه وضع صرف .

على أن مثل هذه الأوضاع ليست أوضاعا ومطالب جدلية على القصد الأول ، بل على القصد الثانى ، وعلى سبيل ما يلزم الجدلى مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول نفسه ؛ كما يلزم الفيلسوف الأول مناقضة من يرى أن بين طرفى النقيض واسطة ، وذلك بحسب القائل ، لا بحسب القول . وذلك لأن هذا ليس عليه قياس فى نفس الأمر

---

(١) من : فى م، ه || ممن : فمن ن (٢) إنه : سا (٣) وتغير : ولا تغير س ، م || وأما قول : وقول ب ، ن ، ه ؛ وأما وقول س || مكونا : متكونا م ، ه (٤) وإما فاسدا : فقد يكون شىء لا متكونا ولا فاسدا فهو وضع سخيف م || فاسدا : أزليا د ، ن || الموسيقار : الموسيقارى د ، ن (٥) وجود : + فى ب || ما : — د ، س ، ن (٦) لا مكونا : أزليا مكونا بخ || مكونا : متكونا م (٧) يصير : يكون ن || إذا : فإذا سا ، ه || ونصر : ويصير د ، سا ، م ، ه || بحجة : + لها قوة د ، س ، سا ، ن (٨) نستعمل : يعمل سا ، م ، ه || عليه له م ؛ — ن || لفظه : لفظ د ، س ، ن || أشرنا إليه : آثرناه سا ؛ أشرناه م (١١) ما : — د ، ن || وإذ : وإذا د ، سا ، ن ، ه (١٢) وكل : فكل د ، ن (١٣) وضعا : — م (١٤) مثل : أمثال م ، ه || ليست : + تسمى م || أوضاعا : أوضاع د || بل : — سا (١٥ — ١٧) به بحسب ... القائل : — م (١٧) لا بحسب : ليس بحسب س

يصححه ، إذ لاوسط فى نفس الأمر أعرف منه ؛ لكنه قد يكون عليـه قياس بحسب المخاطب . فإنه إذا كان شيء ، ذلك الشيء عنده أعرف منـه عنده وهو يسلمه ، وذلك الشيء ينتج نقيض وضعه ، لزمه من ذلك أن يعترف به ، إن كان القائل ممن يركن إلى الخطاب . وأما من لايصغى إلى الخطاب و إلى النظر ، فلا دواء له بالخطاب . وكذلك حال الوضع المذكور ، فإنه بالحقيقة ليس مطلبا جدليا ، ولا مما من حقه أن ينظر فيـه بالنظر الجدلى الذى بالذات ، فإنه إنما يجب أن يلتفت إلى وضع ما قد يتشكك فيـه .

وأما ما من حقـه أن يقابل قائله لا بالكلام بل بالعقوبة ؛ كمن ينكر حسن عبادة الله وبر الوالدين ؛ أو بالرحمة ، كمن يقول : إن الصحة غير مؤثرة ؛ أو بالسخرية ، كمن يقول إن الشمس متبدلة كل يوم أوغير متحركة ؛ أو بالتخسيس ، أعنى تكليف التخسيس ، كمن يقول : إن الشمس غير منيرة ، والنار غير محرقة ؛ فإن مثل ذلك ليس مطلبا جدليا بالحقيقة ، فلا مشهور أوضح منه يوضحه . وكذلك ما كان القياس الذى ينتجه قريبا منـه مثل قولنا : الربع نصف النصف ؛ وكذلك ما كان القياس عليه من الأوائل ، وبعيـدا جدا ، وليس إليه قياس من المشهورات ، فقد قيل فى المطلب الجدلى ، وقد قلنا قبله فى المقدمة الجدلية ، ونقول :

ليس يجوز أن يسأل الجدلى عن المـائية وعن اللمية ، فإن هذا سؤالُ تَعَلُّم ، بل له أن يسأل عن المائية بوجهين : إما مائية دلالة لفظ يستعمله المجيب فى خلال ما يتكلم به ، أو أن يقلب المـائية إلى الهلية فيقول : هل تقول إن مائية كذا كذا ، حتى يناقضه و يقابله . فأما أن يبتدئ ويطلب مائية لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك ، ليس على أن

---

(١) يصححه : يصحه د || إذ : أى ب || وسط : واسطه ن (٢) ذلك الشىء . . . يسلمه : — د ، ن || عنده أعرف : أعرف هـ (٣) إن كان : وإن كان ب . (٥) مما : — هـ || من : — م (٦) يتشكك : يتشكل م ، هـ (٧) وأما ما : وما ب ، س || يقابل : يقال هـ (٨) الله : + تعالى س || أو بالسخرية : بالسخرية ن (٩) متبدلة : + فى م || تكليف : بتكليف ن (١٠) إن : — م || منيرة : مضرة ب ، م (١١ — ١٢) وكذلك ما كان . . . النصف : — د ، س ، ن (١٢) وكذلك : ولا ذلك سا || وبعيدا : بعيدا م ، ن ؛ بعيد هـ (١٣) قبله : + ما س ، ن || فى : — د ، ن (١٦) لفظ : لفظة م || يستعمله : يستعمل س || خلال : حال هـ (١٧) المـائية : الماهية سا ، هـ || كذا كذا : كذا وكذا ن (١٨) لشىء : الشىء د ، ن (١٨) أن — س

يقيس عليه قياسا يؤدى الى إبطال ما يقوله ، فهو تعلم . فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له : هل تقول إن مائية كذا كذا ، حتى يخرجه إلى قول واحد فيقصده أو يقصد به .

وكذلك له أن يسأله عن اللية من وجهين ؛ أحدهما أن يقول له : لم قلت ما قلت ؟ من غير أن يؤاخذه بلمية الأمر فى نفسه . والآخر أن يقول له مثلا : هل السبب فى كون كذا كذا أم لا ؟

وقد بان من عرض ما تكلمنا أن العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلى ، وذلك إذا كان المشهور قد يقاس منه عليه أو على نقيضه ؛ ومطالب لا يتكفل الجدلى الكلام عليها . وأن الجدلى قد تكون له مطالب مشتركة ، ومطالب خاصة ، وهى التى قد يسلك إليها من المشهور . ولكن الطريق إليها من الأولى الحق متعذر .

---

(١) يؤدى إلى : على سبيل د ، ن فطريقته : فحقيقته د ، ن || له : — م || ف : — ب ، س ، سا ، م
(٢) كذا كذا : كذا وكذا ن || يخرجه : يخوجه هـ (٣) له : — هـ || أن يقول له : أنك د ، ن
|| له : — س || لم : — سا || قلت : — م (٤) بلمية : بل د (٥ — ٦) لا وقد بان : — س
(٦) وذلك : وكذلك س ؛ وذاك د ، ن (٨) وأن : فان س (٨) خاصة : خاصية
بخ ، س || يسلك : تشكك ب ، س (٩) ولكن : لكن س ، سا ، هـ

الفصل التـاسع

فصل (ط) فى الآلات التى تتم بها ملكة الجدل وطاب المواضع وهى أربع

فإذ قد تكلمنا فى أبسط الأمور الجدلية وهى المحمولات ؛ ثم التى تليها وهى ما منها الكلام الجدلى أعنى المقدمات ؛ وما فيـه الكلام أعنى المطالب ، فيجب أن ننظر فى نفس الكلام الجدلى وهو الذى إليه غاية التركيب ، وهو الحجة ، فنقول :

وكل حجة إما قياس ، وإما استقراء ؛ وقد عرفتهما . والقياس أقرب إلى العقل وأشد إلزاماً ، فإنه إذا سلم المقدمات فى القياس لزمته النتيجة لا محالة . والاستقراء أقرب إلى الحس ، وأشد إقناعا ، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة ؛ إلا أنه أضعف إلزاما : لأنه إذا سلمت مقدمات الاستقراء ، أمكن أن لا يلزم المطلوب ، إذ قد يمكن أن يوجد جزئى مخالف . فالاستقراء والقياس هما أصلا حجاج الجدل ، ويتم ذلك بالمواضع .

وتكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع : أحدها أن يكون الجدلى قد اكتسب المشهورات وجمعها ، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم ، وما هو مضاد أيضا لما يرونه مضادة النقيض ، أى يكون مناقضا لما يرونه ، فإنه ينتفع فيه بالذات فى قياس الخلف ، وبالعرض بأن ينتقل من الشنع إلى مقابله ، فيجوزه إلى جملة الذائع المحمود ؛ ويجوز أن يعنى به ينتقل نقيضا الشهرة من أحكام فى الأضداد إلى أحكام فى الأضداد ؛ على ما علمت .

---

(٢) التى : — د (٤) فاذ : وإذ ه || الجدلية : [ابتداء خرم بمقدار ورقة فى نسخة س] || م : — سا (٦) إليه : — ه (٧) وكل : فى كل م ؛ كل ن || عرفتهما : عرفنا ه || أقرب : — ن || وأشد : أشد ن (٨) سلم : سلمت د ، ن || لزمته : لزمه د (٩) الجمهور + : أو القياس ه (١٠) المطلوب : المطلب د (١١) فالاستقراء : فالقياس والاستقراء سا ؛ والاستقراء ه (١٢) أربع : ثلاث سا (١٣) يرونه : يراهم سا (١٤) فيه : به د ، سا ، م ، ن ، ه (١٥) الشنع : الشرح د || فيجوزه إلى : فيأخذه فى د ، ن || ويجوز أن يعنى به : — د ، ن (١٦) يعنى به — ه || ينتقل : ينقل م ، ه ؛ — سا || نقيضا : نقيضها سا || الشهرة : للشهرة سا ، م || إلى الأحكام : إلى الحكام سا

ويجب أن تعلم أن من الذوائع ماهو مشهور جدا ، ومنها ماهو مقارب ويؤيد بمثال ، ومنها ما لم يذع ولم يذكر ولم يتقارب، إلا أنه إذا ذكر وأخطر بالبال حمده الذهن المشهورى فى أول وهلة حمدا راسخا ، أو دون ذلك ، و إن لم يكن سمعه ألبتة ؛ لكنه يحمد كما يسمع و يقبل ، وخصوصا إذا أيده مثال .

وكثير من المواضع التى تأتى بعد من جملة مالم يشتهر ، ولم يعرف ، ولكنه كما يقال قولا ، ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور . والسبب فيه مناسبات تجرى بينه وبين خيالات لهم، ومشهورات عندهم ، أو تواتر شهادات والثقة أيضا ؛ ولأكثرها أسباب ذهنية حتى يكون هناك موجب لا يشعر به ، ولو شعر به لكان قبوله على سبيل الحجة لاسبيل الحمد ، وربما وضعوها وسلموها لاستقراء ما لا يجوزون له نقضا ومعاندة .

ويجب أن تكتسب الذوائع التى تكون بالقرينة ، على ما أوضحناه وبيناه ؛ وذلك على سبيل المشابهة ، أو على سبيل المقابلة . ويجب مع ذلك أن تعمد إلى الآراء الخاصية بصناعة صناعة ، وما قد أجمعوا عليه، أو قاله المتقدم فيها ؛ مثل آراء "أبقراط" فى الطب، و"فيثاغورس" فى الموسيقى ، وغير ذلك ، فتجمعها جمعا ، وتعلم أن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية . والثانى خلقية، وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ، إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، و يطلب لأجل ذلك ؛ كقولهم

---

(١) أن من : من م || الذوائع : الذائع د ، ن || مقارب : متقارب سا ؛ مقابل ه (٢) ما : — د ، ن || أنه : أنها د ، ن || ذكر : ذكرت د ، ن || وأخطر : أو أخطرت د ، ن || حمده : حمدها د ، ن (٣) سمعه : سمعها د ، ن (٤) ويقبل : ويقبله د || وخصوصا : خصوصا د ، ن || مثال : بمثال م ، ه (٦) تجرى : تحدث د ، ن || بينه : بينهم || خيالات : مثالات بخ ، ه || (٧) ومشهورات : مشهورات سا || أو تواتر : تواتر سا (٨) الحجة لا : — م . || لا : + على م ، ن ، ه (٩) يجوزون : يجدون ب (١٠) الذوائع : الذائع ن || أوضحناه وبيناه : أوضحته وبينته د ، ن (١١) أو على : وعلى ب ، سا || المقابلة : المتقابله د ، ن || الخاصية : الخاصة م ، ن ، ه (١٢) أو قاله : وقاله م || فيها : فيه د ، سا ، ه || أبقراط : بقراط م ، ه (١٣) جمعا : — د ، ن || وتعلم : تعلم م (١٤) وهو : وهى ه (١٥) فيما : مما ه || نعلمه : نعمله د ، سا ، ن || وهو : + فى م (١٥) والمهروب : أو المهروب م || (١٥—١٦) أوليا . . . تعلقا : — سا (١٦) هل : بل ب ، سا

هل يمكن إزالة الخلق ؛ وكقولهم : هل العدالة تقبل الأشد والأضعف . والثالثة طبيعية ؛ ولست أعنى بالطبيعى الجزء الطبيعى الخاص فقط ، بل أعنى به جميع ما ينظر فى الأمور الموجودة فى الطباع التى ليست منسوبة إلى أنها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع فى أفعالنا كمعرفتنا أن النفس باقية ، وأنها يجب أن تفارق البدن مقدسة طاهرة ، فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه فى العلم الخلق ، ولكن لا بذاته وأولا من حيث ينظر فيه الطبيعى وعلى أنه لأجله ، بل ثانيا .

ولنسرد أمثلة الأصناف الثلاثة فى موضع واحد ، فنقول : أما مثال المسألة المنطقية فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها فى بعض ؛ وأما مثال المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية، فقولنا : هل العالم أزلى أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

فيجب إذا تأمل المشهورات مَنْ يستنبطها ويحصلها من المسموع والمكتوب أن يضيف ما يقع فى فن واحد بعضه إلى بعض ، ويجمعه فى مجمع واحد ؛ فإنه لا قياس جدلى إلا من مقدمات جدلية ؛ وأصل المقدمات الجدلية هى المشهورات ، فيجب أن تكون معدة ، ويجب أن يجتهد حتى تكون المقدمات مأخوذة عنده بوجهين : أحدهما أن يصيرها مجموعة إلى حكم عام ، وهذا للحفظ ؛ مثل أنه يجب أن يجمع لنفسه من أحكام المتضايفات والمتضادات حكم واحد عام المتقابلات حتى يجتهد أن يكون عنده بدل قوله : المتضادات كذا ، إن المتقابلات كذا .

---

(٢) به : — هـ (٣) الطباع : الطبائع هـ || بوجه من الوجوه : لوجوه هـ (٦) فيه : — سا
(٧) الأصناف : للأصناف م ، هـ || موضع : قول د ، ن || فنقول : ونقول د ، م ، ن || أما مثال : ما يقال لمثال ن (٧ — ٨) المنطقية . . . المسألة : — سا (٨) وأما مثال : ومثال د || فقولنا : قولنا د ، م (٩) مؤثرة : تؤثر م || جميلة — د ، سا ، م ، هـ || وأما مثال : ومثال د ، ن || المسألة : — د ، ن || فقولنا : قول د (١١) المشهورات : + من م ، هـ || يستنبطها : فيستنبطها د ؛ استنبطها ن || ويحصلها : — سا ، (١٤) عنده : — د || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م || يصيرها : + أن ن (١٥) لنفسه : له د ، ن || عام : — سا (١٦) المتضادات : إن المتضادات د ، ن ؛ متضادات ب (١٧) أن المتقابلات كذا : — سا

والوجه الثانى أن تكون مفصلة عنده ، مقربة إلى الجزئيات ، حتى يكون له تصرف فى كثرة . وهذا السبب أنفع للاستعمال ؛ فقد بينا سالفا أن أخذ الجدلى المقدمة فى الجدل وهى أقرب إلى التفصيل أنفع له . فإذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك إلى المتضادات وما معها ، و إذا كان عنده المتضادات فصل ذلك إلى الأضداد الجزئية ، فقال مثلا : العلم بالحار والبارد واحد ، والعلم بالرطب واليابس واحد ، والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد ، وكذلك .

والآلة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك ؛ وهذا ليس قانونا كالموضع ، أى بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب معين ، بل إنما منفعته ما سيرد من بعد ذكره . فلا يجب أن يقتصر على أن كذا لفظ مشترك ، بل أن تكون له قدرة على إيراد حدود ما تشترك فيه الحدود التى تدل على مباينة بعضها لبعض . فلا يقول مثلا إن الخير لا يقال على الشجاعة والعدل والعفة ، وعلى المصح والمخصب بمعنى واحد فقط ، بل وأن يبين كيفية ذلك ، بأن يبين القول والحد ؛ فيبين مثلا أن الشجاعة والعدل خير على أنها كيفية الخير نفسه . وأما المصح والمخصب فخير على أنه فاعل لكيفية الخير .

وأما القوانين النافعة فى معرفة أن الاسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهى ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد ، فمنها إن كان للشىء ضد فينظر هل الأشياء المعدودة مضادة للأشياء المتفقة فى ذلك الاسم هى واحدة فى الاسم أو مختلفة فى الاسم ، فإن وجدها مختلفة الاسم فى أول الأمر سهل عليه الوقوف على أن الاسم اسم

(١) مفصلة : منفصلة سا ، م ، هـ (٢) السبب : لسبب د ؛ ليست هـ || أنفع : — د ، سا ، ن || للاستعمال : الاستعمال ب ، د ، سا ، ن (٣) فاذا : إذا سا || كان : كانت د ، ن (٤) فصل : حصل هـ (٥) وكذلك : + فى م ، هـ (٧) والمشكك : والمتشكك ب ، ن ؛ والمشكل م (٨) كالموضع : كالموضوع د (٩) سيرد د ، ن || بعد : — د || فلا : ولا د ، سا ، م ، ن ، هـ (١٠) الحدود : — سا ، م ، هـ || التى : الذى د || مباينة : مبانيه م || مباينة بعضها لبعض : بيانها د ، ن (١٢) فيبين : فبين ب (١٥) فى : — د || وهى : وعلى ن (١٦) بمعنى : لمعنى سا (١٧) الأشياء . . . . هى : المضادات للسميات المختلفة بحسب اسمها د ، ن || مضادة : متضادة سا || للأشياء : للأسماء سا || هى : وهى ب (١٨) فى : — ن || الاسم : الأسماء سا

مشترك . وإن لم يجـــدها مختلفة الأسماء ، بل واحدية الاسم فى جميع ما يقابل المسميات بالأول تعذر عليه ؛ فإنه لا يمتنع أن يكون اسم مشترك وبإزائه اسم مشترك كالمضاد له .

فأما مثال الأول ، فإن اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ، ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ، ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص باسم الكليل ؛ وحداهما مختلفان ، فسيكون الحاد فى الصوت والسيف باشتراك الاسم . وأيضا يقال ثقيل للجسم الطبيعى وللصوت ، لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفة ، والمضاد للصوت مخصوص باسم الحدة ، فالثقيل سيقع عليهما باشتراك الاسم . وكذلك النظيف ، فإنه يقابله فى الحيوان السمج ، وفى الثياب الوسخ .

وأما مثال الثانى ، فهو أن يكون المضاد واحدى الاسم المشترك ، كما يقال صوت صاف ، وبالفارسية « رُوشَن » ، ولون صاف ، وبالفارسية روشن . ويقال صوت كدر ، ولون كدر ، وكلاهما بالفارسية أيضا « تِيرِه » . فههنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد من جهة التسمية مُخَلِّص عن الشبهة ؛ بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هى التى تدل فى أمثالها على الاشتراك ، فإن الصفاء لو كان له فيهما معنى واحد لكان مدركه حاسة واحدة ؛ لكن ليس كذلك ، بل مدرك أحدهما السمع ، ومدرك الآخر البصر ، كما أن مدرك الحاد الطعمى هو الذوق ، ومدرك الحاد الشكلى اللمس . ولمثل ذلك ينفع فى التمييز بينهما لا اعتبارا لاسم ، إذ كان لا يبعد أن يتفق أن يسمى ضداهما جميعا كاللين . وأيضا إذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لأحدهما ضد ، ولا يوجد للآخر

---

(١) واحدية : وجدت ب ؛ واحدة هـ (٢) يمتنع : يمنع م ، سا || اسم : الاسم سا ، م ، هـ (٥ — ٦) الثقيل . . . الكليل : — سا (٧) المضادلجسم : مضاد الجسم د ، ن
(٨) والمضاد للصوت : والصوت هـ || فالثقيل : فالثقل م (٩) الثياب : الثبات م ؛ النبات هـ
(١٠) المشترك : — سا ، هـ (١١) ولون صاف وبالفارسية روش : — د (١٢) أيضا : — د ، سا ، ن (١٣) ولا : فلا هـ || عن : من سا (١٤) واحد [آخر الخرم فى نسخة س] || مدركة : تدركه م (١٥) لكن : ولكن س || مدرك : يدرك د ، سا ، م ، ن || ومدرك الآخر : والآخر د ، ن (١٦) مدرك : ويدرك سا ؛ يدرك ن || الشكلى : + هو م || ولمثل : فمثل س
(١٧) لا اعتبارا : لاعتبار ب ، ن || لايبعد أن : — د ، ن || ضداهما : ضدهما د ، ن
(١٨) كاللين : كاللين ب || ولا : لا هـ

ألبتة ، مثل اللذة فإنه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ، ويقال لما يجده الذهن عند إدراك الحق ؛ لكن لتلك اللذة أذى مقابل محسوس عند العطش ، وأما التذاذ النفس بأن القطر لا يشارك الضباع ، فليس له أذى يقابله فى الناس العاميين . وكذلك المحبة إذا قيلت للناس وجد بإزائها بُغْضَة لمثل ما يحبه ؛ وأما إذا قيلت للأحجار كمغناطيس حين يجذب الحديد ، فلا يوجد بإزائه بغضة المغناطيس لمثل ما يحبه .

وأيضا ينظر فى حال تضاد كل واحد من المسمين هل أحدهما له واسطة والآخر ليس له واسطة ، فإنه لا واسطة بين السواد إذا مثل على الجهل ، والبياض إذا قيل على العلم ، وواسطة بين السواد إذا قيل على لون ما ، والبياض إذا قيل على آخر . وكذلك إن كان فى كليهما واسطة لكنهما مختلفان ، فإن بين الأسود المقول فى لغة اليونانيين على الصوت والأبيض المقول عليه واسطة هى المتخلخل ، ومثلها بين اللونين هو الأدكن . وأيضا ، فواسطة ما بين الصوتين واحدة ، واحدة الاسم ؛ وواسطة ما بين اللونين كثيرة ، كثيرة الأسماء .

فهذه قوانين من جهة التضاد . فإن لم يكن للشىء مقابل بحسب التضاد ، فإنه لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط الذى عرفته ، وعرفت الفرق بينه و بين التناقض القولى . فإن وجدت اللفظة السلبية مشتركة ، فكذلك اللفظة الإيجابية ، كقولنا : لا يبصر ، ولا يستعمل البصر ، فإن أحدهما إن كان مشتركا فيه ، فالبصر بإزائه مشترك فيه . وكذلك إن أخذت المقابل من طريق الملكة والعدم ، فإنه إن كان البصر على وجهين :

---

(١) لما : على ما د ، ن || عند : عنه د (٢) لتلك : لذلك س (٤) وأما إذا : وإذا ه || للأحجار كمغناطيس : لمثل الأحجار كمغناطيس م ؛ لمثل الأحجار المغناطيس ه (٤) حين : حتى د ، ن (٥) بإزائه : بازائها ه || المغناطيس : للمغناطيس د ، ن (٤ — ٥) وأما إذا . . . يحبه : — س (٦) المسمين : المسمين ب ، م ، ن || واسطة : وأوسطه م || له واسطة : له واحدة س || إذا : وإذا ب (٨) على لون . . . قيل : — ه || لون ما : اللون || على آخر : عليه د ، ن (٩) المقول : مقول س (١١) فواسطة : بواسطة د ، ن (١١) واحدة واحدة : واحد واحد د ، ن || الاسم : الصوت د ، ن (١٣) فانه : وأنه م ، ه (١٤) الفرق : الحق ه || التناقض : البياض ن (١٥) مشتركة : مشترك د ؛ مشاركة م ، ه (١٦) ولا : أو لا د ، ن || أحدهما : إحداهما م || فيه : به سا (١٧) إن : إذا ه (١٧) والعدم : + عدما س || البصر : بصر د ، ن ، ه

بصير قلب و بصير عين ، فكذلك العمى . و بالعكس ، إن كان العمى عميين ، فالبصر يدل على معنيين. وأيضا إن كان العلو مشترك يقال على المكان و يقال على الفضيلة ، فكذلك اسم السفل والتحت مشترك .

وأيضا يجب أن تعتبر التصاويف والاشتقاقات كذلك ، فإنه إن كانت العدالة والكون على سبيل العدالة مشتركا ، فالعدل مشترك . وإن كان المصح مشتركا ، فالصحيح مشترك .

وأيضا يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها ، فإن اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك ؛ فإن الخير إذا قيل للمِلك ، وقيل للفضيلة ، وقيل للساوى ، وجد الأول يرتقى إلى الجوهر ، والثانى إلى الكيف ، والثالث إلى الكم ، فيكون إذن اسم الخير واقعا عليها بمعان مختلفة ؛ اللهم إلا أن يعنى بالخير أمر من الأمور اللازمة التى تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك فى المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة . إلا أن الخير ليس كذلك فإن المَلَك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة ، وليس خيرا لأمر يعمه والمساوى . وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة ، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض فى الألوان والأبيض فى الأصوات ، ومثل الحاد من الأصوات والحاد من الزوايا ؛ ومثل ما يقال لآلة القَبَّان حمار ، وللحيوان حمار فإنها ليست ترتفع الى أجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة ؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة ، فإن آلة القبان لا تدخل فى جنس الحمار القريب الذى هو

---

(١) بصير : البصيزسا || وبصير : وبصر د ، ن ، هـ || فكذلك : ولك سا || عميين .. عمايين د ، م ، ن   (٢ — ٣) وأيضا . . . مشترك : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٥) والكون : واللون ب ، سا ، م ، هـ   (٨) للساوى : للبادى ن   (١٠) واقعا : يقع س ، م ، ن ، هـ   (١١) لا : — س ، م ، هـ   (١١) من : فى م || المشككة : المشكلة د ، سا ، م   (١٢) ما : — س || لأمر : لأمور د   (١٣) والمساوى : وللساوى د ، م ، ن ؛ والمتساوى س || عالية : + مرتفعة س   (١٤ — ١٥) ومثل الحاد من الأصوات والحاد من الزوايا : والحاد من الصوت والزاوية د ، ن   (١٥) من : فى سا   (١٥) [القبان : آلة توزن بها الأشياء الثقيلة (المنجد) والحمار ثلاث خشبات أو أربع تعترض عليها خشبة يؤسر بها (اللسان) — أى حامل — المحقق] || ليست : ليس د   (١٦ — ١٧) ليس يحمل . . . القبان لا : فان القبان وإن لم سا || (١٦) وفصولها : وفصولهما س   (١٧) آلة : — س ، م || لا : وإن لم م

الحيوان وإن كان يدخل فى جنس له دون أعلى الأجناس . وكذلك جنس أحد الأبيضين اللون والآخر الصوت ، وهما داخلان تحت جنس دون أعلى الأجناس . وأما إذا وقعت فى أجناس مرتب بعضها تحتها بعض ، فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك ؛ فإنه قد يكون للشىء الواحد دائما جنسان مختلفان بهذه الصفة ، بل ربما كانت أجناسا مختلفة ليس عن فصول متقابلة بل متداخلة ؛ مثل الحيوان الناطق والحيوان المائت ، إذا جعلنا الناطق أكثر من الإنسان عموما .

وقد يعرض من جهة الأجناس والأنواع التى بعضها فوق بعض أن يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك على شىء واحد من حيث يدل على الأعم والأخص كما قد علمت مرارا . وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر فى الأمور التى ترتفع إليها لا مفهومات اسم الموضوع بل مفهومات أمور أخرى عند اعتبار المضاد والمقابل ؛ مثل أنه إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فاسم الضد مشترك ، واسم الموضوع أيضا مشترك ؛ وكذلك من التصاريف .

ومما ينفع فى اعتبار اشتراك الاسم أن يعمد إلى الاسم المركب للشىء الذى يتركب من اسمه الخاص ، ومن الاسم المنظور فى اشتراكه كأنه اسم واحد لكنه مركب، فيجعل ذلك الى الحدود أو الرسوم ، ثم ترتفع الخاصيات، فإن بقى للباقى مفهوم واحد محصل فليس الاسم بمشترك . مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف ، فإنك إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شىء واحد ، لأنه لا يبقى إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم حس المسموع ، ونافذ فيه البصر أو الشعاع ؛ وربما لم ينفع الرجوع إلى الحدود والرسوم

---

(١) الحيوان : حيوان س || وإن كان : — س || أعلى : الأعلى د || جنس : حين هـ || أحد : أحدى ب ، د ، ن || الأبيضين : + من سا (١ — ٢) وكذلك . . الأجناس : — د (٤) الواحد : واحد د (٧) الاسم : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٨) قد : — سا (٩) لا : إلا سا (١٠) المضاد : المتضاد د ، ن || والمقابل : المتقابل ن || المتقابلات : المقابلات سا ، م ، هـ (١١) وكذلك : فكذلك ب || من : — س (١٤) المنظور : المتصور د || لكنه : ولكنه س || فيجعل : فيحمل س ؛ فيحل سا ، ن (١٥) أو الرسوم : والرسوم س ، م ، هـ || للباقى : للتالى س (١٦) صاف وجسم صاف : صافى وجسم صافى د ، ن (١٧) لم يبق . . . . ورفعت الجسم : — سا (١٧) إذا رفعت . . . . ورفعت الجسم : — س (١٨) المسموع : للسموع م || أو الشعاع : والشعاع س || الحدود : المحدود سا

فى تحصيل اشتراك الاسم. وكثيرا ما يكون الحد المسموع بجميع ما يشترك فى الاسم واحدا، والسبب فيه أن يكون فى التحديد اشتراك اسم آخر، كمن حد الشىء الصحى أنه الذى نسبته إلى البدن نسبة اعتدال، فيوهم هذا أنه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحدا، بل حدودا، لأن لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال، وعلى ما هو سبب اعتدال.

ومما ينفع فى اعتبار اشتراك الاسم أنه إذا قيل شىء على شيئين، فهل يحتمل المقايسة، بأن يقال إنهما متساويان فى معناه، فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر، و إن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل، فهذا أول ما يدل على اشتراك الاسم. مثاله: هل الصوت الحاد مساو فى حدته للسيف الحاد والطعم الحاد، أو ليس؟ وهل يمكن أن يقال صوت أَحَدُّ من سيف أو سيف أحد من طعم، مع أنه يمكن أن يقال صوت أحد من صوت، وسيف أحد من سيف؟ وقد يقال نور لبيان الحق، ونور للشعاع، ونور بيان الحق لا يقبل الأشد والأضعف، ونور الشعاع يقبلهما.

وأيضا إذا دل الاسم على أشياء هى فصول لأجناس مختلفة متباينة، فإن الاسم مشترك، فإن الأجناس التى بهذه الصفة، فإن فصولها مختلفة الحدود. ومثال هذا أن الحاد يدل مرة على فصلٍ مّا للصوت، إذ الصوت يخالف صوتا بأنه حاد، و يدل على فصلٍ مّا لجنس صناعى آلى.

وأيضا ينظر فى فصول ما يدل عليه الاسم هل هى مختلفة، أو هل هى فصول واحدة بأعيانها، فإن وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا، فإنك تجد فصول اللون الذى

---

(٢) ان: أنه د، ن || اشتراك: — سا || أنه: بأنه د، ن؛ — سا، م
(٤) لفظة: — س || الاعتدال: اعتدال م (٧) كانا: كان ب، س، سا، ن، هـ
(٨) وإن: وأما إن س (٩) أول ما يدل: أولى ما ظن ب (١١) وقد: فقد م
(١٢) للشعاع: الشعاع ب، م، هـ (١٣) يحتملهما: يقبلها س (١٤) الاسم: اسمه س || لأجناس: الأجناس سا، هـ (١٥) ومثال: مثال م (١٦ — ١٧) للصوت ... فصل ما: — د
(١٧) لجنس: لجسم س، سا، هـ || آلى: — س، سا، م، هـ (١٨) الاسم: بالاسم سا، هـ
|| هل: — د، س، سا، ن || هى: — د، ن (١٩) الذى: — س

يقال على المبصر مفرقا للبصر وجامعا له ، وفصول اللون الذى يقال على أحد الأجناس الثلاثة التى فى الألحان خُمْسيا وسدسيا . فلما كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا. ثم النوع لا يكون فصلا ألبتة لما هو نوع ، ولا الفصل نوعا له . فإذا كان كذلك ، فإن كان أحدهما نوعا والآخر فصلا ، فالاسم مشترك ؛ مثل الأبيض فى الألوان فإنه نوع ، وفى الأصوات فإنه فصل ، فإذن هما باشتراك الاسم . ولكن يجب أن ننظر أنَّ هذا البحث هل هو حقيق أو بحسب المشهور ، فنقول :

أما ما يقال إنَّ فصول الأعراض هى أنواعها ، فقد علمتَ فيما سلف أنه لا يجب أن تفهم من ذلك أن الفصل المنطقى للعرض هو بعينه نوعه ، بل تفهم أن معنى الفصل فى كل موضوع غير معنى النوع ، وأن الجنس ليس ألبتة جزءاً من مفهوم الفصل ، وهو جزء دائما من مفهوم النوع ، لاشك فيه . لكن معنى ذلك أنه ليس يحتاج النوع الذى للبسائط إلى أن يكون له فصل مجرد بسيط ، حتى يكون له حينئذ فصل منطقى مشتق منه ، بل الشىء الذى هو النوع فيها ، إنما يكون معنى الفصل المنطقى له لذاته ، يعنى أن البياض وما يجرى مجراه من البسائط ليس مفرقا للبصر بتفريق يقترن بشىء ، فيكون منهما شىء ذو تفريق هو المفرق ، بل يكون البياض بحيث يكون مفرقا للبصر لذاته ، لا كالناطق إذا كان ناطقا ينطق ، وإن كان ليس أنه مفرق للبصر هو أنه بياض ، إذ هو مفرق للبصر بمعنى أنه شىء مفرق للبصر ، وهو أنه بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر هو أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر إلا لونا فليس أنه شىء مفرق للبصر هو أنه لون مفرق للبصر ؛ فإنه ليس كل ما لا يوجد الشىء إلا و يكون

(٢) خمسيا : خمسا س ؛ + وربعيا ه || وسدسيا : — س || خمسيا وسدسيا : أن بعضها ربعى وبعضها خمسى وبعضها سدسى د ، ن (٣) البتة : — س || فاذا : وإذا س (٤) مشترك : المشترك م (٥) الأصوات : الأصول م (٥) ولكن : لكن ه (٧) أنه : أن ن (٨) المنطق : المنطق س (٩) وأن : فان سا ، ه (١٠) مفهوم النوع : المفهوم للنوع د ؛ المفهوم ن || شك : يشك ن (١١) له : — ن || مشتق : — ه (١٢) فيها : + أنه م (١٢) يعنى : معنى س ، سا || يجرى : جرى ب ؛ — ه (١٣) يقترن : يفترق م (١٣) شىء : — ه (١٤) لا : — ن || إذ : إذا د ، ن ، ه (١٥) وإن : فان ب || مفرق : يفرق ب ، ه (١٦) وهو : هو ب ، سا || أنه : — د ، ن || بياض : + إذ هو ب ، سا ، ه (١٦—١٧) بياض ... مفرق للبصر : إن كان لا يوجد المفرق للبصر بمعنى أنه شىء مفرق للبصر وهو بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر س (١٦) هو أنه إن : وأنه إن د ، س ، م ، ن || لونا : لونها م (١٧) فانه ليس كل ما : وليس كل ما د ، ن ، ه || ويكون : + له إذ يكون د

هو هو يجب أن يكون داخلا فى مفهومه ومقوما لمـاهيته . وقد علمت هذا فيما سلف . فهذا الحكم إذن لا يوجب ما ظنوه من أن يكون نوع البسائط هو بعينه فصله فى المعنى والمفهوم . ولهذا لا يحسن أن يقال : اللون البياض ، كما يصح أن يقال اللون المفرق للبصر . فلا يجب أن يقال قد يكون الفصل نوعا يحاول بذلك إبطال هذا الموضع ، وإخراجه من الحقيق ، وخصوصا ما قيل مع ذلك . لكن النوع لا يكون فصـلا ألبتة ؛ وهذا يوجب أن ينعكس فلا يكون فصل نوعا ألبتة ،أو يقـال إن هذا فى أنواع الجواهر وفصولها . وكيف والأمثلة جاءت لغيرها ؛ بل يجب أن تعلم أن الفصل المنطق لا يكون ألبتة نوعا لشىء إلا على وجه ما لفصل منطق آخر ، وهو الذى يكون له مكان جنس . وكثيرا مايكون ذلك الذى كالجنس فصلا للجنس الأعلى الذى فيه الشىء . مثاله الحساس، ومعناه شىء ذوحس ، فإنه نوع من المدرك الذى هو شىء ذو إدراك . وقد علمت أن مثل هذا كيف يدخل فى المقولات وكيف لا يدخل فيها . وأما ما هو نوع من مقولة من المقولات ، فليس هو ألبتة فصلا لشىء على أنه فصل منطق ؛ بل يكون فصلا لشىء على أنه فصل بسيط ؛ والكلام ههنا فى الفصل المنطق؛ فليس شىء من الفصول المنطقية نوعا لشىء من المقولات ، وبالعكس ليس شىء من أنواع المقولات فصلا منطقيا لشىء . وإنما قلنا إن الاعتبار ههنا مصروف إلى الفصل المنطق ، لأن المثال الذى ههنا هو الحاد ، وهو محمول على الصوت ، من غير اشتقاق ، فيقال : صوت حاد . ولا كذلك الفصل البسيط ، فإنه إنما كما علمت بأن يشتق منه .

واعلم أنه وإن لم يكن للفصول المنطقية فى الأمور البسيطة فصول بسيطة وجودا ،فإنه

---

(٢) ما : عما م ، ه || يكون — س || هو : هى س ، سا (٣) والمفهوم : المفهوم س || يحسن : يصح د ، ن || اللون البياض : لون بياض د ، ن | البياض : للبياض سا || اللون المفرق : لون مفرق د ، ن (٤) فلا : ولا د ، ن || يحاول : يحاوله ب ، سا ؛ بحلول م (٥) وإخراجه : أوإخراجه د ، س ، ن || قيل : قبل م (٦) هذا : زيدا م (٨) مكان : وكان د ؛ إمكان س ، سا (٩) ذلك الذى كالجنس : — د ، ن || الجنس : — ه (١١) فى المقولات وكيف لا يدخل : — م || من : — سا (١٣) شىء : — سا نوعا : نوع س (١٥) مصروف : مصروفا م || هو : وهو د ، م ، ن || وهو : — هو د ، م (١٨) وإن : إن ب || وجودا : وجود سا ، م

قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولا ، فيقال : لون له تفريق البصر . فلا يجب أنْ تظن أنه يعنى به التفريق بالفعل ، فإنّ ذلك ليس فصلا . ولا يجب أن تفهم منه أن فى طباعه شيئا هو التفريق مقترن بالشيئية حتى يكون مجموعهما المفرق كالبياض المقترن بالشيئية ، حتى يكون مجموعهما الأبيض ، ثم يوصف به الجسم ؛ بل إنما يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز . ويجب أيضا أن تعلم أنه إذا كان أحد المعنيين المفهومين من الثانى نوعا والآخر جنسا ، فإن اللفظ مشترك ؛ وكذلك إذا كان أحدهما جنسا ، والآخر فصلا . وكذلك إذا كانا فصلى جنسين مختلفين فى العموم . لكن أمثال هذه المشتركات قد يدل بها على شىء واحد بالذات أو بالعدد من جهتين ؛ وقد سمعت أمثلة هذا مرارا .

وأما الأداة التى بعد هذا مما لابد للجدلى من الارتياض به وفيه ، فالاقتدار على أخذ الفصول بين الأشياء ، فإنه بذلك يفرق بين الأمور المتشابهة الأحكام ، ويطلب هذه الملكة بين الأمور المتجانسة بل المتشابهة جدا ؛ وأفضل ذلك ما كان فى اعتبارات أحكام شىء واحد . على أن البحث عن تباين أمور متشابهة الأجناس نافع جدا ، مثل التفريق بين أحكام الحس وأحكام العلم . وأما الأشياء المتباعدة جدا ، المختلفة الأجناس ، التى لاتشابه فيها فى طبائعها ولافى أجناسها ولا موضوعاتها ، فإن اعتبار الفروق بينها كأنه خوض فى تعرف أمر معلوم ، وذلك غير مفيد دربة .

وأما الأداة الرابعة فهى الاقتدار على أخذ التشابه . ويجب أن يكون ذلك متطلبا فى الأشياء البعيدة الأجناس المختلفة جدا . فمن ذلك ما يكون بمعنى مفرد ، مثل تشابه الجوهر والكم فى أنهما لا ضد لهما ، ومنه ما يكون بالنسبة ، كما يقال إن نسبة الحس إلى

(١) قد : — م ، ه || البصر : للبصر ه || أنه : إنما ب ، ه ؛ أننا س (٢) به التفريق : بالتفريق ن || بالفعل : بالفصل ب || شيئا : شىء س (٣) بالشيئية : بالشيه سا ، ه ؛ بالشبه م || مجموعهما : يكون مجموعهما د ، ن || بالشيئية : باشبية سا ، م ، بالشبه ه (٦) وكذلك : فلذلك د ؛ فكذلك ن (٧) قد : فلام || بها : — د ، ن (٩) الأداة : + الثالثة د ، ن || بعد هذا مما لابد : مما د ، ن || به وفيه : بها وفيها د ، ن (١٠) الفصول بين : للفصول من بين ه || بذلك : — س || يفرق : مفرق ب ، سا ، م ، ه || يفرق : + لابد د (١١) وأفضل ذلك : وأفضلها م || اعتبارات : اعتبار د ، ن (١٢) نافع : + أيضا ه || جدا : أيضا د ، ن (١٤) الفروق : الفرق س || خوض : حرض د ؛ حرص ن ، ه (١٥) تعرف : تعريف ن || أمر : أمور ن || مفيد دربة : معتد له به د ؛ مقتدر به م ؛ معتد به ن (١٦) فهى : فهو د ، سا ، ن (١٨) أنهما : أنها

المحسوس هى نسبة العلم إلى المعلوم ، أو نسبة البياض إلى البصر كنسبة السواد إليه ، أو نسبة البصر إلى البياض كنسبة البصر إلى السواد ، ونسبة العقل إلى الخيال كنسبة الخيال إلى الحس .

وبالجملة إما أن لا يكون فى الحدود مشترك ، أو يكون مشترك واحد فى كليهما منسوب أو فى كليهما منسوب إليه ، أو فى أحدهما منسوب وفى الآخر منسوب إليه . ويجب أن يكون هذا كله فى الأشياء المتباعدة . وأيضا فإن الأشياء المتجانسة إذا كانت بعد التجانس متباينة جدا ، كالإنسان والثور ، وكالبياض والسواد ، فإن ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع فى الدربة .

(٢) ونسبة : أو نسبة د ، ن (٥) ويجب : ويجب د ، ن (٧) جدا : هذا س || والثور : واللون سا || وكالبياض : والبياض سا || يجمعهما : يجمعها د ، ن ، ه

الفصل العاشر

فصل (ى) فى منافع هذه الآلات

فالأداة الأولى نافعة فى أن يكفى المجيب والسائل المُلاجَّة فيما لا خلاف فيه ؛ فربما كان ما يقوله المجيب غير قابل فى المعنى لما يسوق إليه السائل كلامه ، كمثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين فى زماننا، إذ يقول أحدهم : "إن الله يرى"، ويقول الآخر : "إن الله لا يرى" . والذى يقول : إن الله لا يرى ، يعنى به أنه ليس مدركا بالبصر إدراك شىء مقابل ذى كيفية ؛ والآخر يسلم هذا لو صرح به له ، لكنه يقول : "يُرَى" ويعنى به معنى آخر لا يقدر على النطق به ؛ ثم يتشاغبان على العمى . وكذلك إذا قال أحدهما : "كلام الله مخلوق" وعنى به هذا المسموع ، وقال الآخر : "كلام الله غير مخلوق" ويعنى به شيئا آخر غير ذلك لا يتصوره ولا يصوره للآخر ؛ ثم يتشاغبان . والاقتدار على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة عظيمة ، ويكفى اللجاج فيما لا يهم .

وأيضا فإن المجيب إذا كان يعرف حال اللفظ المشترك ؛ ثم أخذه السائل بمعنى واحد أهله للعبث به والسخرية منه ؛ فكثيرا ما يحاول أن يقيس على معنى فيصرف العبارة عنه إلى معنى آخر وهو لا يشعر به .

وأيضا فإنا نقتدر بذلك على التحرز من أن تجرى علينا مغالطة باستعمال اللفظ المشترك المغالطة التى سندل على وجوهها فى الفن الذى يلى هذا الفن .

---

(٢) هذه : — ن (٣) فالأداة : والأداة د ، سا ، ن ؛ فاداة س (٤) السائل : المسائل سا (٥) والمشاغبين : والمشاغبيين د ، س ، ن || زماننا : + هذا م || احدهم : أحدهما د ، ن (٦) يعنى : ويعنى ب ، سا ، م || أنه : — د ، ن (٧) مقابل : مقابلا سا ، م || له : — د ، ن (٩) الله : + غير ب ، س || به : — د ، ن (١٠) به : — د ، ن || غير ذلك — د ، س ، ن || للآخر : الآخر ب ، د || والاقتدار : فالاقتدار د ، س ، م (١١) يعين : بمعنى ن (١٢) السائل : للسائل سا ، م || بمعنى : كمعنى د ، ن ؛ لمعنى م (١٣) يحاول : يجادل م || على : — س || فيصرف : فيتصرف ب ، س || عبارة : للعبارة س (١٤) معنى : — د ، سا ، م ، هـ || [illegible] : — س ، سا ، م (١٥) نقتدر : د || المشترك : المشتركة (١٦) المغالطة : — ن

وإن شئنا أن نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحانى أمكننا ؛ فإنه يصلح لنا أيضا أحيانا أن نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدلى ، كما يصلح أن نستعملها فنعلم به قوة المتعلمين .

وأيضا فإن كثيرا من الآراء المدنية قد يعلم المدبر للمدينة كنه الحق فيها ، ويكون الأصلح أن يعتقد الجمهور خلافه ، وأن يقنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيـــه بالأقاويل الجدلية . فإن نبغ فيهم من لا يصلح للتدريج ، وكان مع ذلك قوى الجدل قوى الخاطر ؛ مقتدرا على ما يبنى على المشهور ، فطنا بما فى المشهور من العوارف فطنة طبيعية ، لم يؤمن أن تعود محاجته بوبال . فيجب أن يتوخى معه كل وجه من الإلزام ، فربمـا نفعت معه المغالطة ، كما وقع لسقراط مع "ثراسوماخوس" حين تجادلا فى أمر العدل ، إذ غالطه "سقراط" باسم مشترك فأفحمه . وليس ينتفع بذلك المجيب وحده ، ولا السائل وحده ؛ فإن كلا الفريقين ينتفعان به .

أما المجيب فإذا تسلط عليه السائل بقياس يعمله على ما يحسبه مقابل وضع المجيب ، ويكون مقابله فى المعنى غيره ، فإذا بين له ذلك أوضح عجزه وعرف قصوره .

وأما السائل فأن يغالط المجيب بذلك إذا كان بعيدا عن تمييز معانى الاسم المشترك ، فيكون للسائل فى ذلك وجهان من المنفعة : أحدهما أنه إن شاء أعلم آخر الأمر عجز المجيب ، والآخر أن يكون السائل لا يحضره قياس على مقابل وضع المجيب ، فيأتى بقياس على مقابل ما يشاركه فى الاسم مكانه ؛ وإنما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معانى الاسم المشترك فيه واحدا ، لا كما الحال عليه فى قولنا : "كل عين جسم" ، فإن للمجيب

---

(٢) فنعلم : نعلم سا || به : بها د ، ن || فنعلم به : فنمتحن هـ (٣) المتعلمين : التعليمى س ؛ التعليميين سا (٤) وأيضا : — س || المدنية : للدنية ب ، سا || للدينة — س ، سا ، هـ || للدينة كنه : — م (٤) ويكون : وقد يكون د ، ن (٥) أو يقنع : ويقنع سا || فان : وإن سا || نبغ : + منهم سا ، م || فيهم : منهم بغ ، د ؛ فنهم م (٦) وكان : فكان س (٧) فطنا بما فى المشهور : — هـ (٧) العوارف : العوار س ؛ الفوارق ن || يؤمن : + من س (٨) وجه : واحد س (١٠) فأفحمه : فألجمه د || ينتفع : ينفع سا (١٢) يعمله : يعلمه ب (١٣) المعنى : معنى م (١٤) وأما : فأما س || يغالط : تغاليط م || إذا : إذ ب (١٥) أعلم : علم هـ (١٨) عين : غير م

حينئذ أو للسائل أن يقول : إن حكم ما ذكرت أنك عملت عليه القياس كحكم المعنى ، وإنما أنصر المعنيين جميعا نصرة واحدة . أو يقول السائل : أنا أقصد مقابل كذا ، وهو عندك فى الحكم على حكم الآخر الذى ظننت أنى غلطت فى إيراد القياس على مقابله ، بل كلاهما عندك سواء ، فيسقط بهذا التشنيع والتعجيز . وعلى أن النفع يقل فى انتقال السائل من مقابل المطلوب إلى مقابل مشاركة ؛ إذا كان حكمهما سواء . بل إنما ينتفع بهذا إذا كان حكم الأمرين مختلفا .

وبالجملة فإن هذا مغالطة ، وليس عدلا فى الجدل ، ولا يحسن أن يشتغل به الجدلى إلا فى مثل العذر الذى أوضحناه ، وذلك إذا أحسّ بقصور من نفسه عن مقاومة الخصم ؛ وكان غرضه فى مقاومته مصلحة ؛ ووجد لنفسه فرجا ووصولا إلى الغرض هما متعلقان باستعمال اللفظ المشترك ؛ إذ الغرض فى مثل ذلك ليس بيان الحق، بل المصلحة .

وأما الأداة المبنية على طلب الفصول فمنفعتها فى ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التى تقصد قصد النظر فى الواحد والغير ، إذا أريد إبطال الواحد وإثبات الغير . وتنفع أيضا فى الحدود ، فإن كمال الحدود بالفصول .

وأما الأداة المبنية على طلب التشابه فتنفع فى الاستقراء ؛ إذ الاستقراء مبنى على طلب أمور متشابهة تحت كلى وكلى آخر ؛ ليجعل أحد الكليين محمولا على الآخر ؛ فإن كانت متباينة لم تنفع . وهذه المنفعة — على ما علمت — مشهورة لا حقّ ؛ وينتفع بها أيضا فى القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة أيضا ، لا حقّةٌ .

وأما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهى على وجهين : أحدهما ما يستعمله الجدلى وغرضه ليس الخُلْف والتشنيع بل الاستقامة ، كقولهم : إن كان اللمس يورد الملموس

---

(١) عملت : علمت د ، م ، هـ (٢) وإنما : وأنا د ، سا ، م ، ن || جميعا : معا س || نصرة : نصيرة هـ (٣) فى الحكم : + سواء م || الذى : التى م || غلطت : غالطت س (٤) النفع : الانتفاع د ، ن || يقل : يقال هـ || انتقال : ابتهال م (٥) حكمهما : حكمها ب ، د ، سا ، هـ (٧) يشتغل : يشغل سا (٨) العذر : القدر ن ، هـ (٩) الخصم : + بحال س (١٠) إذ : إذن سا (١٤) فتنفع : فتقع سا (١٤) إذ : إذا سا (١٥) ليجعل : فيجعل س (١٧) ولكن : — ن || منفعة : المنفعة م ، هـ (١٨) وأما كيفية : وإنما د ، ن || فهى : هى د ؛ فهو م (١٩) بل الاستقامة : بالاستقامة ب ، د ، ن

على اللامس ؛ فالإبصار يورد المبصر على المبصر . وهذا كلام جدلى كثيرا ما يكون مشهور القبول ؛ لكنه ليس بواجب ؛ أعنى أن يكون الحكم فى الشىء كالحكم فى شبيهه . لكنه إذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا ، كان من العدل فى المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما ، وأما فى الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك ، لأنه ليس يلزم فى الحق أن يكون حكم الشىء كحكم شبيهه ، بل هذا ممكن أن يكون ، وممكن أن لا يكون ، فهو كنفس الدعوى . وإنما يلزم من طريق النظر الحق ما لزم من مقدمات واجبة ، وإذا كانت المقدمات ليست واجبة فليس الكلام بقياس ، إذ ليس فيه مسلم وموضوع ، وقد علمت أن هذا كان شرط القياس فى أن يصير ما يلزم عنه لازما ، فيكون للمخاطب أن يقول ، ولم يجب أن يكون حكم البصر كحكم اللمس وإن تشابها فى أنهما حاستان ، فما لم يتبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب .

وأما الذى فى طريق الخلف والتشنيع ، فكما يقوله قائلهم : لو جاز أَنْ يكون كذا ، لجاز أن يكون كذا ؛ أعنى لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولا إلى خارج لجاز أن يرسل اللمس رسولا أيضا إلى الملموس ، وتكون لفظة « لو » ههنا أحسن فى الاستعمال ، ولفظة « إنْ » هناك ، فإذا كان استعمال هذا عند جدلى فى زمان محمودا مشهورا ، كان من العدل فى الجدل أن يطالب الخصم بالفصل حتى يبين أنه لم جاز فى هذا دون ذلك ، وكان حينئذ إذا لم يبين بعد هذا ، إن كان هذا المأخذ صار مشهورا

---

(١) فالإبصار : والإبصار د ، ن || على المبصر : — د || يكون : — م (٢) مشهور القبول : مشهورا لقبول سا || ليس : + س (٣) شبيهه : شبهة د || لكنه إذا : فإذا د ، ن || هذا : بهذا هـ || ومستعملا : أو مستعملا د ، سا ، ن (٥) شبيهه : شبهه د ، ن || وممكن أن لا يكون : — س (٨) شرط القياس : شرطا لقياس ب ، س ، سا ، هـ (١٠) فما : لما ب ؛ مما د ، ن ؛ فلما س ؛ فيما م (١٠) يتبين : يبين ب ، سا ، هـ (١٢) فكما : كما س (١٣) لجاز : جاز د ، ن (١٤) أيضا : — د ، ن (١٥) فى زمان : زمانا د ، ن ؛ بزمان سا ، م ، هـ || محمودا : محمود م ، هـ (١٦) حتى : — ب (١٧) وكان : إذ كان د || إن : إذا س || هذا : — د

مقبولا ، فان المأخذ قد يصير مشهورا ، كما المقدمات قد تصير مشهورة . وأما فى الحق فلا يلزم الخصم أن يجيب عن ذلك ألبتة ، بل يقول : ولم كان يجب إذا جاز شىء فى شىء أن يجوز فى شبيهه ، بل يجوز أن يكون حكم موجودا فى شىء ، وغير موجود فى أقرب الأشياء شبها به منه . وإذ ليست هذه المقدمة بمسلمة ، فليس قياسك بقياس يلزمنى طلب الفصل فيه وهب أنى لست أقدر على الفصل فيه ، فأين برهانك على وجوب التشابه فيه .

وقد ينفع هذا البحث فى الحدود والرسوم ، لأنَّ أول ما يجب أنْ يُطْلَبَ فى الحدود هو الشىء المتشابه فيه ، لأنَّ أَوَّل ما يُطْلَب هو الجنس ؛ والجنسُ أصلُ التشابه فى الأمور الذاتية ؛ والرسوم قد يوجد فيها إمّا أجناس ، وإمّا بدل الأجناس أمورٌ مناسبةٌ للأجناس .

وأيضا فإنه إن كان عندنا حد لشىء ما ، ولم يكن عندنا حد أو رسم لشىء آخر ، فربما كان ذلك الآخر شيئا بعيدا عنه جدا ، وكان مع ذلك يشابهه فى أمر ، وذلك الأمر جزء حده أو رسمه ، ثم ما وراء ذلك فصوله ، فينبه من هناك على جنس ذلك الشىء الآخر ، ثم يقرب الأمر فى ارتياد الفصل . وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر ، والوحدة للنقطة ، إذ كل واحد منهما مبدأ كم .

---

(١) مشهورا : مشهورة س || كما المقدمات : كالمقدمات ه || كما المقدمات قد تصير مشهورة : — س (٣) شبيهه : شبهه د ، ن || فى شبيهه بل يجوز : — م (٣) شىء : + غيرم ، ه (٤) وغير : غيرن ، ن || به : — ب ، د ، ن || منه : ومنه م ، ه || بمسلمة : بمسألة سا ؛ مسلمة م (٥) وهب : هب د (٦) على : فى د ، ن (٧) البحث : المبحث د ، ن (٧) الحدود هو : الحدود د ، ن || أول : — سا (٨) هو : هذا ه || والجنس : — س || أصل [كذا فى بخ] أم ب ، س ، سا ، م ، ه ؛ أمر د ، ن (١١) إن : إذا س (١٢) عنه جدا : عند حد د ، ن (١٣) فينبه : فيبنيه ب ، م ؛ مبنهة س || هناك : ذلك ه (١٣) الآخر : — د ، ن || يقرب : يعرف ه || ارتياد : ارشاد د ، ن (١٤) لركود : كركودم || كم : — د ، ن

والجدليون إذا وجدوا عاما مثل هذا ، وجدوا جنسا ، أو ما هو فى المشهور جنس، أو ما هو قائم فى الرسوم مقام الجنس .

فهذه هى الآلات النافعة فى اكتساب القُنْيَة الجدلية ، ثم يليها الوقوف على المواضع .

---

(٢) فى الرسوم مقام الجنس : مقام الجنس وا .بم د ؛ مقام الجنس فى الرسوم ن   (٣) الآلات : آلات م || المواضع : تمت المقالة الأولى : ب ، سا   ن ؛ تمت المقالة الأولى من كتاب الجدل د ؛ تمت هذه المقالة س ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى م ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين ه

المقالة الثانية

المقالة الثانية

وهى ستة فصول

الفصل الأول

فصل (١) فى مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع

إنا سنبتدئ فى هذه المقـالة بذكر المواضع ، سالكين فيه سبيل التعليم الأول ؛ فإن ما أثبت فى التعليم الأول أثبت على سبيل جمع من غير أن يتعقب مرة أخرى للترتيب ؛ فإن جمع ذلك عجيب عظيم ؛ والشغل به ربما صرف عن معاودة التكلف لما هو عائد بحسن الرتبة دون الضرورة . فلو شاء شاء أن يرتب ما هو مواضع الإثبات والنفى المطلقين على حدة ، ويميزه عن الذى يخص العرض من حيث له الوجود العرضى ، لم يكن بما يتكلفه من ذلك بأس . وكذلك إن كان من المواضع شىء بينه وبين لِفْقِهِ موضع كأنه غريب بينهما ، فلمتكلف أن يتكلف تغيير الحال فيه . على أنَّ الفَطِنَ تغنيه جودة الفهم عن الترتيب ؛ والبليد لا ينفعه الترتيب الحسن ؛ فنقول الآن :

المطالب التى تساق إليها المقاييس كلية وجزئية ؛ وما أثبت كليا أو أبطل بالكلية ، فقد يضمن الجزئية فيما فعله . والعرض فقد يثبت كليا ، وقد يثبت جزئيا ، ولا يبطله من حيث هو

(١) المقالة الثانية . . . الفصل الأول : المقالة الثانية من الفن السادس الفصل الأول ب ؛ المقالة الثانية من الفن السادس د ؛ المقالة الثانية من الفن السادس فيها ستة فصول الفصل الأول بخ ؛ المقالة الثانية ستة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة الثانية من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق وهى سبعة فصول الفصل الأول م (٤) المأخوذة : المأخوذ س (٦) جمع : جميع د || أن : — ه || (٧) جمع : جميع د ، س ، م || التكلف : التكليف سا ، م ، ه (٨) شاء : — د ، م ، ن (٩) ويميزه : وتمييزه ب ، م (٩) العرضى : العرض سا (١٠) يتكلفه : يتكلف سا ، م ، ه || شىء : + وقع د ، ن (١١) فلمتكلف : فللمتكلف بخ ، د ، ن || تغيير : تغير د ؛ بغير م ، ه || تغنيه : تعينه م (١٣) المطالب : إن المطالب د ، سا ، ن || وما : وأما ه || أو أبطل : أو ما أبطل ب (١٤) فيما فعله : فيه د ، ن || فعله : يعلمه س ؛ + فيه م || فقد : قد د ، س ، ن || وقد : أو قد ه

عرض سلبه جزئيا . وأما ما سواه فإن جميعه يحتاج أن يثبت كليا ؛ ويبطله أن لايوجد فى البعض . لكن الخاصة والحـد يحتاجان أن يثبتا كليين ، وأن يبطلا عمـا سوى الموضوع إبطالا كليا . وأما العرض فممتنع أن يثبت معا كسا للموضوع ؛ فإنه حينئذ ينقلب خاصة ، لكن ذلك ينفع فى إبطال العرض، لكنه إذا أثبت أنه معاكس لم يكن عرضا ؛ لكن إثبات ذلك صعب جدا . فإذا كان العرض وجوده أقرب إلى أن يكون وجودا بلا زيادة تأكيد حتى يكفى أن يكون موجودا ، وإن لم يكن للجميع أو كان للجميع ولم يكن مقوما — وجميع ذلك لا يزيده معنى وجوديا على الوجود ؛ بل الزيادة هو إما أن لايكون عاما ، وإما أن لا يكون مقوما ، وما أشبه ذلك — وكان ما وراء العرض يحتاج فى أمره إلى نظر زائد ؛ وكان المجيب إذا نص أن الشىء جنس تكون نصرته له بعد أن يكون سلم له الوجود ؛ والسـائل إذا خاصمه فى أنه ليس بجنس إنما يخاصمه المخاصمة الخاصية بأنه ليس بجنس إذا كان سلم له أنه موجود . وأما إذا ادعى فى شىء أنه عرض فيكون قد أعطى أنه لايضمن كونه عاما بل كونه عرضا ؛ فيكون فى أكثر الأمر إنمـا يخاصمه السائل فى أن هذا ليس بموجود ، فضلا عن أن يكون غير عام . وأما أن يقول له هذا موجود ، ولكنه جنس لا عرض ، فهو مما يقع ندرة . فكان إلحاق مواضع العرض فى التعليم الأول بمواضع الإثبات المطلق مما له فائدة .

وعلى أن النظر فى المحمولات التى هى أجناس وحدود وخواص نظران : أحدهما هل هى موجودة لموضوعاتها ، وهذا النظر يدخل فى اعتبار الوجود؛ وقد عرفت فى مواضع أخرى ما فى ذلك . والنظر الثانى فى أن المحمول هل هو جنس ، أو هل هو حد ، أو

---

(١) يوجد : يثبت م ، ه (٢) يحتاجان : يحتاج ب ، س ، سا || عما : عملا سا (٣) فممتنع : لممتنع ب ، س || معا كسا : متعا كسا س || خاصة : خاصية ب ،م (٤) لكنه : فانه سا || لم يكن : فلا يكون د (٥) يكون : — د || تأكيد : توكيد د ، ن (٧) لا : — ب ، س (٩) له : لم سا ، م || يكون : — س (١٠) بأنه : فانه د ، م ، ن || بجنس : يجب ب ، سا ، ه || كان : — سا (١٣) فضلا : + من م ؛ + عن ن ، ه || ولكنه : لكنه د ، ن || لا عرض : — ه (١٤) فهو : فهـذا س ؛ هو ه || فكان : وكان ب ، م ، ه || بمواضع : بموضع د || المطلق : إلى الحق ه (١٦) وحدود وخواص : وحدود خواص س || نظران : يظن أن د ، ن || أحدهما : إحداها د ؛ أحدها ن (١٧) هى : — ه || لموضوعاتها : بموضوعاتها س (١٨) أخرى : — س || والنظر الثانى : والثانى ه

هل هو خاصة ، وهذا نظر فى عارض طبيعة ، لأن الجنسية — كما علمت — أمر ما يعرض للطبيعة الجنسية ، فيكون النظر فى هذه المحمولات من جهةٍ نظرا أخص من النظر فى الوجود ، ونظرا فى أنه هل الشىء عرض .

وقد ظن فى هذا الموضع أن السائل مبطل ، والمبطل سالب . قيل : فلهذا قدم النظر فى السلب الكلى فى هذا الموضع على الإيجاب ؛ وهذا كذب وزيغ ؛ فإنه كما أن المبطل للإيجاب يكون بالسلب، كذلك المبطل لوضع سالب إنما يكون بالإيجاب .

وأيضا فإن التعليم الأول لم يتعرض لتقديم السلب، بل ذكر حديث إبطال ، إذ السائل إنما يقيس على الإبطال لما يقوله المجيب . والإبطال الكلى فقد يكون بموجب جزئى ، وقد يكون بسالب جزئى ، وقد يكون بالكلى منهما جميعا .

وقد ظن فى أمر العرض شىء آخر ، وهو أن الجنس كالحيوان إذا قيل كان محمولا على جوهر حيوان ، ودل على وجوده ؛ ثم الأبيض لا يدل على وجود الثلج . ولم يعلموا أنه لقائل أن يقول : والحيوان لايدل على وجود الإنسان ، والأبيض يدل لا محالة على وجود جوهر أبيض . وأما أنه لايدل على ماهيته فشىء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ . وكذلك ما قالوا إن العرض لايدل على غير واحد دلالة لاتزول ؛ فهو شىء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ .

فأول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضا للمحمول هل هو جنس أو حد أو خاصة له . فإن كان فليس عرضا له . وهذا كأنه بعد تسليم الوجود له ، وعند اعتبار نفس

(١) طبيعة : الطبيعية ﻫ || كما علمت : — ب ؛ كما قد علمت سا ، م ، ﻫ (٢) الجنسية : — سا ، م ، ﻫ || نظرا : نظر د ، ن ، ﻫ (٣) ونظرا : نظرا ب ، م ؛ ونظر ن (٤) سالب : سالبا د || قيل : هل ب ؛ — د ، ن || فلهذا : ولهذا د ، ن (٥) الإيجاب : الإبطال د ، س ، سا ، م ، ن ، ﻫ || وهذا : هذا د || وزيغ : ورفع ﻫ (٦) بالسلب : للسلب م || كذلك : وكذلك س || إنما : — د (٧) التعليم : المعلم ﻫ ؛ + المعلم م || السلب : + البتة د (٨) والأبطال : فالإبطال ب ، م (٩) وقد يكون بسالب جزئى : — د || بسالب : لسالب سا (١٠) إذا : + ما س || كان : — سا د ﻫ (١٠—١٢) إذا ... والحيوان : — م (١١) الثلج : الملح سا || أنه : أن س (١٤) غير : + غيرم (١٤—١٥) وكذلك ... اللفظ : — سا (١٦) عرضا : عرض ن || للمحمول : للموضوع بخ (١٦—١٧) عرضا ... فليس : — سا

العرضية التي هي لامحالة غير هذه المعانى الأخرى . ومثال هذا أن يقول قائل : إن البياض عرض له أن كان لونا ، وإنما اللون جنسه . وكذلك لو قال قائل : عرض للعدالة أن تكون فضيلة ، فتارة يقع الغلط من الوجه الذى قلنا ، وتارة بأن يجعل الجنس لا محمولا بالتواطؤ بالاشتقاق ، كالأعراض ، فيقال : إن البياض تلون ، وإن المشى تحرك ، وإن النقلة تغير . ولو كان اللون خاصة للبياض ، لما كان مانع يمنع أن يشتق من بسيطها الاسم . لكن أمثال هذه الأشياء أعم من موضوعاتها ، فليست أيضا بخواص .

وهذا الموضوع برهانى ، والقياس عليه من الشكل الثانى ، ويصلح للإبطال ، ومن وجه أيضا للإثبات . أما الإبطال فإنه يقال مثلا : محمول كذا جنس للموضوع ، ولا شئ مما هو عرض للموضوع بجنس له ، فيكفى فى الإبطال قياس واحد .

وأما فى الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة ، حتى يقال : كذا ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وكل ما ليس بكذا ولا كذا ، فهو عرض . لكن هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة ، كأنه قال : كذا إما أن يكون جنسا أو فصلا أو خاصة أو شيئا آخر ؛ ثم يستثنى فيقول : لكنه ليس بجنس ، فينتج : لكنه كذا أو كذا ؛ ثم يستثنى مرة أخرى حتى يبقى واحد . إلا أنهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ، ثم يجعلون الكبرى مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات ، وينتجون . ومع هذا فإن الأولى بهذا الموضع أن يكون معدا نحو الإبطال .

وموضع آخر معد نحو الهلية بالذات ، وقد يمكن أن يجعل معدا نحو اعتبار العرضية ؛ وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع فى المسألة بأن يقسم إلى أنواعه وأصنافه القريبة منه أولا ،

---

(١) الأخرى : + عرضا د ، ن (٤) تلون : لون ه (٥) تغير : تقرب د ، ن ؛ تغرب ص || للبياض : البياض د ، ن (٦) لكن : فى بخ || فليست : فليس س (٧) ومن : من س (٨) أما : وأما س || الإبطال : للابطال ، سا ، ن || أما الإبطال : — م (١٠) الاثبات : للاثبات د ، س ، ن (١١) لكن : ولكن ، ن (١٢) إما : وإما س (١٣) لكنه : أنه س ؛ + ايس بجنس د ؛ + ليس ه (١٤) حتى : — س || واحد : واحدا د ، م ، ن ، ه || إلا أنهم : لكنهم ، ن || كصغرى : لصغرى ه (١٥) موضوعها مركب من : موضوع د ، م ، ن || ومع : مع د ، سا (١٦) معدا : — س (١٨) المسألة : المسلمة د || إلى : على ب

لئلا يتشوش بالوقوع إلى الكثرة دفعة ، بل يجب أن يكون الابتداء بالقسمة مما هو أقل ، ثم يتدرج إلى ما هو أكثر ، فيقسم أيضا جزئيات الجزئيات القريبة ، و يوقف عند الحد الذى إذا تجووز وقع فى الأشخاص ، مثل لو كانت المسألة أنه : هل العلم بالمتقابلات واحد؟ فيقسمها أولا إلى الأربع ثم يقسم الأربع إلى جزئياتها ، فيقسم الأضداد إلى العدل والجور وما أشبه ذلك ، ويقسم المتضايفات إلى الضعف والنصف وما أشبه ذلك ؛ والعدم والملكة إلى العمى والبصر وما يشبههما ؛ ويقسم النقيض إلى قولنا ، الشىء كذا وقولنا ليس كذا ؛ وإلى البسيط كقولنا : إنسان ولا إنسان ، والمركب كقولنا : هو إنسان ليس هو بإنسان ؛ على ما علمت .

فنتأمل ، فإن كان المحمول غير موجود فى شىء منها ، وكان الدعوى جزئيا موجبا ، أتينا بالقياس على نقيضه ، أو كان غير موجود فى بعضه وكان الدعوى كليا موجبا ، أتينا بالقياس على الجزئى السالب ؛ وهذان للإبطال .

وأيضا إن وجدنا الحكم مستمرا فى جميعه أتينا بالقياس على كلى موجب ، أو وجدناه مستمرا فى بعضه أتينا بالقياس على الجزئى الموجب ؛ فصلح هذا للإثبات والإبطال .

فإن كان الدعوى كليا موجبا ، وكان الأمر موجودا فى كل الموضوعات أو أكثرها ، فإن الأكثر فى الجدل كالكلي ، ثم لم يظهر عناد جزئى سالب ؛ أو كان الدعوى كليا سالبا وكان السلب مستمرا فى الكل أو فى الأكثر ، ثم لم يظهر عناد لجزئى موجب ، فعليك أن تسلم ولا تجادل . فإنك إذا جادلت من غير مناقضة تجدها ، كنت أهلا لأنْ يُضحَك منك.

---

(١) بالقسمة : بالقسمة ن || أقل : أول د (٢) الجزئيات : — م (٣) إذا : — ب || وقع : أوقع م || أنه : — هـ (٤) ثم يقسم الأربع : — س (٥) المتضايفات : المتضايفان س (٧) وإلى : أو إلى د ، سا ، هـ || إنسان : الإنسان د || ولا : لا م (٩) فنتأمل : فتأمل ب ، هـ || فإن : إن ب ، م || أتينا : — هـ || (٩ — ١٠) جزئيا ... الدعوى ، — د (١١) وهذان : وهذا د ؛ م (١٢) كلي : كل د ، م ، هـ || أو وجدناه : ووجدناه ب || أو وجدناه مستمرا : — د ، ن || الموجب : — م || فصلح : فيصلح س ، سا (١٤) أكثرها : أكثر س ، م (١٥) الأكثر : — م || كالكلي ثم : كان كليا : ب ، ن || عناد : بعناد ن ؛ عنا هـ || جزئى : بجزئى س ، م ؛ والجزئى هـ || سالب : السالب هـ (١٦) أو فى الأكثر : وفى الأكثر ؛ أو الأكثر د ، م ، ن ، هـ ؛ والأكثر سا || ثم : — ب ، د ، م || عناد : عنادا د || لجزئى : بجزئى د ، س ، سا ؛ الجزئى ن (١٧) إذا : إن د ، س ، سا ، م ، هـ

فنقول : إن هذا الموضع إنما يكون برهانيا بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رتبت فلم يفلت شيء ، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلية كل جزئى .

أما الذى تؤدى إليه بقسمة أولى أو بقسمة ثانية ، فإنه لا بأس فى أن يكون الحكم أعرف فى الجزئيات منه فى الكلى ، وأن يتوصل من الجزئيات إلى الكلى ، لكنه من شرطه أن لا يكون كل نوع أو صنف مما انتهت إليه القسمة محمولا فيه الإيجاب والسلب إلا باستقراء الأشخاص ، فإن ذلك لا يغنى ولا يتهى ، اللهم إلا أن يكون تتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة للتصديق الكلى المعروف حالها فى كتاب "القياس" ؛ فحينئذ يصلح هذا النظر .

فأما إذا لم يكن الحكم على كلية جزئى جزئى مما هو تحت الكلى الأول الأعم بيّناً ، من غير التفات إلى جزئياته الشخصية التفاتا غير تجربى ، فإن هذه الطريقة لا تنفع فى البراهين . وإنما تنفع فى البراهين حيث تكون إما فى حكم الاستقراء التام ، أو فى حكم التجربة التى تقع فى كل نوع مما وقف عنده وقوفا بالغا ؛ وهذا مما يقع فى القليل .

وأما المخاطب التعليمى ، فإذا أورد عليه أكثر جزئيات الأمر ، وكان الحكم فيها مستمرا — لكن المعلم الأول لم يبين أن ذلك فى الكل ، بحيث ولا شاذ واحد — كان من العدل أن لا يسلم المقدمة للمجيب ، وأن ينكرها من غير أن يلزمه الإتيان بعناد ألبتة ؛ فإن الحق ليس يتبين له بسبب أنه يجد معاندة أو لا يجد . فإنه إذا كان لا يجد هو معاندة للحكم ، فليس

---

(٢) من : فى د ، ن (٣) أما : وأما س || أولى : أوليه هـ || فإنه لا : فلا د ، ن || فإنه : — سا (٤) الكلى : الكليات هـ (٥) أو صنف : أو كل صنف د ، ن || إليه : — د ، ن || محمولا : محمول ب ؛ مجهولا د س ، سا ، م ، ن || إلا : — د ، ن (٦) باستقراء : الاستقراء م || يغنى ولا : — د (٧) المعروف : المعرف س ، سا ، م ، ن || القياس : البرهان بخ (٩) كلية : — هـ || جزئى جزئى : جزئى م ؛ جزئى جزئيا ن || هو : — سا || الأول : — سا || الأعم : أعم د ، ن (١٠) التفاتا : التفات د ، ن || غير : من سا ؛ — هـ || تجربى : بجزئى د ، سا ، م ، ن || البراهين : البرهان م (١١) وإنما تنفع فى البراهين : — م || حيث : بحيث د ، ن || التجربة : تجربة سا || التى : — ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (١٢) وقف : يقف س || يقع : وقع د (٣) وأما المخاطب : والمخاطب د ، ن (١٤) المعلم : + الأول د || من : فمن سا ، م (١٥) يلزمه : يلزمها هـ (١٦) يتبين : يبين ب ؛ يبين م || لا يجد : لا يجب د ، ن || للحكم : — د ، ن

يجب أن لا يكون فى نفس الأمر له معاند . وإذا جاز أن يكون فى نفس الأمر معـاندة جاز عنده أن لا يكون الحكم الكلى حقا فى نفس الأمر، وإن كان حقا فى الأكثر . فإذا جاز ذلك عنده ، لم يكن التسليم ممـا يلزمه ، فلم تكن نتيجة القياس مما يلزمه ، فلم يكن تعليم .

وأما فى الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيات أوليات بينة ، بل مما هو بيِّنٌ فى المشهور . وأكثر بيان المقدمات فى المشهور ؛ إنما هو فى الاستقراء ؛ فإذا أتى باستقراء يعم الأكثر ، فقد أتى بالقانون الجدلى. فإن وجد المخاطب ما يعاند به ، فقد ناقض المقدمة الكلية ؛ وإن لم يجد ، بل وجد استمرارا ، قَبِلَ ما فى حكم الجدل أن يقبل . فأما إن قال: لا أقبل ، ومع ذلك فليس عندى عناد ؛ بل أنا عاجز عن المناقضة ، فقد تعرض لأن يسخر منه . فهذا الموضع معد نحو الإثبات والإبطال المطلق من هذا الوجه .

وأما أنه كيف يكون معدا نحو العرض، فأن يجعل النظر فى المحمول ليس على أنه محمول مطلقا ، بل على أنه موجود عرضا فى الكل والأكثر ، أو ليس موجودا عرضا فى شىء أو فى الأكثر .

وموضع ثالث شبيه بهذا الموضع فى شىء ، ويخالفه فى شىء . أما مشابهته لما مضى ، فإنه تتبع لآحاد كثيرة . وأما مخالفته فلأنه تتبع لآحاد كثيرة ، هى أجزاء الحد الأول، فقد كان تتبع لآحاد كثيرة وهى جزئيات الموضوع . وأيضا ، فإن الأول كان التتبع فيه مخصوصا بجانب الموضوع . وأما هذا فإن التتبع فيه غير مخصوص بأحد الجانبين وحده .

---

(١) لا : — م || معاند : معاندة س || الأمر : — د ، ن (٢) وإن : فإن سا ، ن || فإذا : وإذا د ، س ، م ، ن ، ه (٣) لم يكن التسليم مما يلزمه : — س || مما : فيما سا (٤) مما : — ب (٥) إنما : — سا (٦) بالقانون : بالقياس د ، ن || المخاطب : + معاندته فقد أتى بالقانون الجدلى و إن وجد المخاطب بخ || يعاند : يعانده د (٧) وإن : فإن د ، ن || استمرارا : استمراره || حكم : الحكم ه || الجدل : الجدلى سا ، ه || استمرارا .... الجدل : — د (٨) لأن : لا س (٩) فهذا : بهذا سا || معد : معه سا ؛ بعده (١٠) العرض : العرضية س || المحمول : المجهول ن || على أنه : على سبيل أنه م (١٣) شبيه : يشبه س ، م ، ه || مشابهته : مشابهة م (١٤) فإنه : فلأنه ؛ فلان || فلأنه : فلأن د ؛ فلان ن || الأول : والأول ب ، س ؛ سا || فقد : قد م ؛ وقد ن (١٥) بتبع : تتبعا س ؛ تبعيا م || وهى : هى د ، ن ، ه ، || فإن : + كان || كان : — د || التتبع : التتبع د (١٦) وأما هذا فإن التتبع : وهذا فإن الشنع د ؛ وهذا فإن التتبع ن

وأما نفس الموضع ، فأن يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول ويحلل إلى أجزائه ، و يطلب هل فى الأجزاء ما يمنع وجود المحمول للموضوع ، فإنه إن كان جزء من حد أحدهما منافيا للآخر ، بجملة الحد مناف ، فالمحدود مناف . مثال ذلك ، إن قال قائل غير مبال ولا متق : " إن الله يظلم " نظرنا فى شرح اسم الله تعالى ، وفى حد الظالم ، فنجد شرح اسم الله تعالى أنه : هو الموجود البرئ عن الانفعال والتغير ، المعطى لكل موجود وجوده . ونجد حد الظلم : أنه إضرار يصدر عن الشىء طوعا — وإن كان هناك شرط زائد فلا نحتاج الآن إليه — فنجد الإضرار تغيرا مّا وتأثيرا بوجه . ونجد الله تعالى لا يصلح أن ينسب إليه تأثير الضرر فيه ، وتغيير الطارئ عليه إياه ، فيصير ذلك لنا سببا إلى إبطال الدعوى .

وكذلك إن قال قائل: " إن الفاضل قد يحسد" ، فننظر فى حد الحسد ، فنجده أذى يلحق بسبب الشعور بحسن حال الأخيار ، ونجد الفاضل هو الذى يجرى فى الفعل والانفعال ، والتلذذ والتأذى ، على ما هو الجميل والعدل ؛ فيجب أن يكون الفاضل غير حسود.

وكذلك لو قال قائل : " إن المنافس حسود " ، ونجد المنافس بأنه هو المتألم لحسن حال من لا يستحق الخير من الأشرار ، فنعلم أن المنافس ليس بحسود .

فإذا حللنا الحسد إلى أجزاء أولى ، ولم يخرج من الأجزاء ما نشعر معه بالمنافاة ، لم نقف ولم نقنط ، بل لم نزل نحلل ونحلل حتى نلمح النافع فى الغرض ؛ أعنى لم نزل نقبل على تحليل حد أجزاء الحد الأول ، ونستمر فى الجانبين كذلك إلى أن نفضى إلى أجزاء تنبهنا على ذلك ، فنكون كلما حددنا حدا ، وأتينا بتفصيل مركب لا محالة من مفردات هى أسماء وألفاظ بسيطة ، أتينا بدل المفرد بقول . فإن هذا الصنيع يسهل لنا سبيل إدراك المطلوب ، إما

(١) الموضع : الموضوع س ، ن ، ه (٣) للآخر : لحد الآخر س (٤) ولا متق : — ه || وفى : فى س (٧) ما : — س || وتأثيرا : — د ، ن || ونجد الله تعالى : والله س (٨) عليه : + كان هناك شرط زائد فلا نحتاج الآن إليه فنجد الاضرار م (٩) فننظر : فنظر سا (١٠) بحسن : لحسن ب ، س (١٢) وكذلك : ولذلك ه || المنافس : + هو س || وكذلك . . . حسود : — م || بأنه : — د ، ن || لحسن : بحسن م (١٤) أولى : أول س || نقف : نقصد سا (١٥) ولم نقنط : — د || نزل : — سا (١٦) تنبهنا : تهيأ ه (١٧) كلما : كل ما م || وألفاظ : ألفاظ د (١٨) بقول : قولا د ، ن ؛ قبول ه || الصنيع : السبيل س || سبيل : سبيلا إلى س || المطلوب : المطلوبات م

من نفس أجزاء الحد كما عرفنا ، وإما من لوازم أجزاء الحد . فإنا ربما نتأدى إلى جزء حد يكون له لازم بيِّن اللزوم ، ويكون بيِّن المنافاة للجانب الآخر . وهذا الموضع نافع فى الإبطال فى ظاهره ، وظاهره معد نحو الهلية . وهو موضع نافع فى البراهين أيضا .

وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، ويشبه الأول ، وهو أن يكون الجدلى يضع المقدمات التى يريدها ، ويأخذ فى مقاومتها يطلب العناد ، فينتفع بذلك منفعتين : إحداهما أنه من حيث هو جدلى له أن يقيس على المتقابلات ، فيكون له بما فطن له من المقاومة أن تبطل المقدمة الحاصلة له عندما يحتاج أن يستعمل نقيضها فى قياس آخر يسوق إلى تصحيح وضع يقابل الوضع الذى يصحح بتلك . وأيضا فيكون له أن يحترز بالشروط التى إذا اشترطت فى المقدمة لم توجد لها مقاومة ، فيستعملها — عندما يستعملها — على الجهة التى ينتفع بها فى أمان من نقضها . وهذا الموضع من حيث هو تتبع للجزئيات ، فيشبه ما سلف ؛ ومن حيث إن الغرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه . وبالجملة جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع السالف . وهذا الموضع جدلى جدا .

(٢) لازم : لوازم س (٤) يشبه : + أيضا س (٥) إحداهما : أحدهما ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٦) المتقابلات : المقابلات ب ، د ، سا || بما : لما سا ، م (٧) عندما : عندنا م || عندما يحتاج أن يستعمل : ويستعمل د ، ن || يسوق : مسوق س ؛ — م || وضع : على وضع سا (٨) يقابل : يقال م || بتلك : بها د ، ن || اشترطت : أشرطت م (٩) عندما يستعملها : — ن || الجهة : الجة س ؛ الجملة م (١٠) نقضها : نقيضها د ، ن ؛ بعضها س ، هـ || الموضع : الوضع ن || ومن : من د ، ن (١١) موضع : وضع م (١٢) غير : وغير د ؛ من هـ || اعتبار : اعتباره ن

الفصل الثانى

فصل (ب) فى مثل ذلك

وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ، ونافع فى الإثبات والإبطال جميعا ؛ وهو أنه إن كان لم يأت للمعنى بالاسم المشهور له ، بل اخترع من نفسه اسما ، إما على سبيل اشتراك فيه ، إذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر ، أو على سبيل ابتداع اسم إن كان ليس له عند الجمهور دلالة ، فإنه يبطل عليه قوله ، ويقال له : إن اللفظ الذى أتيت به باطل ، لأن الواجب علينا اتباع الجمهور فى التسمية للمعانى ، وإن كان لا يلزمنا اتباعهم فى إيقاع ذلك الاسم بذلك المعنى ، على ما يظن داخلا تحت المعنى .

ونحن نخالفه ؛ فإن التسمية على وجهين : تسمية بغير واسطة ، وتسمية بواسطة . والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانا ، والمعنى الفاعل للصحة مصحا ؛ وهذا إلى الجمهور . وتسمية بواسطة ، كتسمية العلاج الفلانى مصحا ، والجسم الفلانى حيوانا ؛ وذلك بأن يجعل الشئ داخلا تحت المعنى الذى له الاسم أولا ؛ وليس هذا إلى الجمهور . فإنّ العامة إذا سموا مفيد الصحة مصحا تبعناهم ؛ فإن قالوا : إن الاستفراغ قبل النضج فى الأمراض الحارة والمزمنة مصح ، لم نتبعهم . فإذن لنا أن نبطل قول من يأتى باللفظ الغير الدال على المعنى فى المتعارف ، ولنا أن نثبت بأن ندل أن هذا اللفظ صالح فى التعارف لهذا المعنى .

---

(٣) وموضع : + آخر م || وهو ، هو ه (٤) اسما : أسماء م || إما : — د || إذ : إذا ه || كذلك : لذلك ه (٥) آخر : أجزاء د || أو على : وعلى ب ، د ، ه || سبيل : — سا ؛ + اشتراك د ، ن (٦) قوله : + بقوله د ، ن || الذى : — ه || أتيت : أثبتم (٧) يلزمنا : يلزمها م (٩) فإن : فى ب ، م || وتسمية : التسمية ه (١٢) يجعل : + ذلك م ، ه (١٣) تبعناهم : تبعناه س ؛ معناه م (١٤) مصح : يصح م ، ن (١٥) باللفظ : اللفظ ه || اللفظ : — ه (١٦) المعنى : + فقولنا إذن إن كذا يصح حق د ، ن ؛ فقولنا إن كذا مصح حق م

وهذا الموضع جدلى أيضا ؛ فإن البرهانيين إذا فهموا من اللفظ شيئا أو اخترعوه ، أو عملوا به ما شاءوا ، لم نلتفت إلى ذلك ، بعد أن يكون المعنى مراعى .

وموضع آخر يجوز أن يكون جدليـا ، ويجوز أن يكون مغالطيا ؛ وذلك أن الجدلى إذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحـكم كلى ، ثم بين استمراره فى جميع آحاد تلك المعانى ، انتقل فقال : فكل كذا كذا ، مدخلا فيه المعانى الأخرى . وإنما يمكنه أن يفعل ذلك إذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم ، وإلا فإنه سيقول له : إن الذى أثبت الحكم فيه غير الذى تنتقل إليه بالمعنى ، وإن كان يشارك فى الاسم .

وهذا الموضع صالح للإثبات والسلب . وأما المبطل فيكفيه أن يبين فى بعض تلك المعانى أن الحكم غير موجود إذا كان يبطل كليا . وأما المثبت فلا يمكنه أن يثبت أن الحكم كلى بسبب وجوده فى جزئى واحد ، بل بسبب وجوده فى الكلى ، أو فى الأكثر ؛ إلا أن يكون شئ واحد ، وهو أن يكون مقنعا أو مسلما أن الحكم فى الجميع كالحكم فى الواحد ؛ وذلك فى الأمور المقومة واللازمة ؛ فإنه إذا صح أن المحمول مقوم لجزئى واحد من كلى أخير ، صح أنه مقوم للكلى بها ؛ وكذلك فى اللوازم التى لا تفارق إذا سلم أنه موجود لشئ من الكلى . وفى جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المجيب والسائل أن الحكم فى الواحد والكثير لا يختلف . فأما إن لم يكن كذلك ، فالجزئى الواحد لا ينفع فى إثبات حكم كلى ؛ فليس إذا كان نفس الإنسان غير مائتة يلزم أن يجعل كل نفس غير مائتة . وأما إذا كان

---

(١) البرهانيين : البراهين هـ || شيئا : اسما || أو اخترعوه : واخترعوه د ، سا ، ن ؛ او اخترعوه م
(٢) أو عملوا : وعملوا د ، ن (٤) جميع : — هـ || آحاد : — د ، س ، ن ؛ أخذ سا ؛ أحد م ، هـ (٥) فكل : وكل ن || مدخلا : يدخل د ، ن (٦) لا : — ن || فإنه : — هـ || سيقول : فسيقول هـ ؛ يقول م (٨) والسلب : وللسلب م || وأما : أما د ، س ، سا ، ن ، هـ || المبطل : البطل م || فيكفيه : فكيف ن || يبين : يثبت سا (٩) إذا : وإذا سا
(١٠) كلى : الكلى م (١١) يكون : — سا || واحد : — هـ || كالحكم : كما نحكم د ، ن
(١٣) أخير : آخر سا ، م ، ن ، هـ || صح : وصح ب ، س ، سا ، م ؛ و يصح هـ || بها : — س || إذا : وإذا سا || سلم تسلم م ، هـ (١٤) الكلى : الكل م || عليه : فيه س (١٥) ينفع : يقع هـ (١٦) وأما إذا : وإذا ن

القائل قال : إن نفس كل إنسان ، ونفس إنسانٍ واحدٍ ، حكمه واحد ؛ ثم يبين أن نفس فلان غير مائتة — وقول نفس الإنسان ونفس كل حيوان يتفقان فى هذا الحكم — ثم يبين أن نفس الإنسان غير مائتة بدليل من المشهورات ؛ مثلا أنها خاطبت بعد الموت فى الرؤيا فلانا فأخبرته بأن له رفيقا فى موضع كذا ، أو بأن فلانا المدعى على ورثته محق ، أو بشئ مما يشبه هذا ، فأقنع هذا فى المشهور بأن نفسه تكون حية ، وهى التى أتت نفس النائم فحدثته بما حدثته ، انتقل القائل فقال : وكل نفس إنسانية لا تموت ، إذا كان الخلاف فى كل نفس وفى هذه الواحدة خلافا واحدا .

فكذلك حكم ما تكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى ، بل جزئيات اللفظ . وإنما يلجأ الجدلى إلى هذا الصنيع ، حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين فى المثلث ؛ فإن الجدلى لو وجده عاما لم يحتج إلى أن يستعمل الاسم المشترك ، بل كان له أن يقصد المعنى الواحد الذى الكلام بالحقيقة فيه ، ثم يبين الحكم فيه . وإن كان لا يجد الحكم عاما ، ويجده خاصا بالمعنى الذى يقصده وبيِّنا فيه ، فما حاجته إلى الاشتغال باللفظ المشترك ؟ إنما يحوجه إلى ذلك أن الحكم يكون واضحا فى غير المعنى المقصود ، فيأخذه على أنه فى المعنى المقصود لاشتراك الاسم . نعم إن وجد الحكم عاما فى جميع ما فيه اشتراك الاسم ، فمن إظهار القوة أن يستعمل البيان فى جميعها ، وإن كان لا يلزمه ذلك ، بل يكون كأنه يقول : إن الحكم الذى ادعيته ليس هو الحق وحده فى كذا ، بل وفيما يشاركه فى الاسم أيضا ، فإنَّ حكمَه حكمُهُ . مثل أنه إنْ قيل : هل العدل واجب ، وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجميل نفسه ، وعلى الواجب وجوده ، فيبين أن العدل واجب بالمعنيين جميعا ، فيكون قد أظهر

(١ — ٢) يبين . . . ثم : — ن ، ه (٢) يتفقان : معقبان سا ، م (٤) رفيقا : دفينا بخ ، م ، رفيق س || أو بأن : وبأن ب ، ه || فلانا : فلان ب || ورثته : قريبه ن (٦) فقال : وقال : س ، م || إذا : إذ سا ، م (٨) فكذلك : وكذلك د ، ن (٩) الصنيع : الصنع (١١) الكلام : + فيه م (١٣) وبينا فيه : وينافيه د ، ن ؛ ويثنيه فيه م ؛ وينبه فيه ه || فما : مما م || يحوجه : حاجته بخ ، ه (١٤) فيأخذه على أنه فى المعنى المقصود : — س (١٥) إن : إذا د ، ن (١٦) وإن : فان ن || أدعيته : أقوله د ، ن (١٩) وعلى الواجب وجوده : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || فيبين : فبين د ، س ، ن ، ه || جميعا : + أو بين أن الظلم ليس واجبا بالمعنيين جميعا د ، ن ، ه

قدرة على البيان ، وتكلف ما هو فوق الواجب . وهذا بعد أن يدل على أن هناك اشتراكا فى الاسم ، وأنه غير ذاهب عليه الاسم . فأما إذا دل على اشتراك الاسم ، ولم يمكنه أن يستعمل هذه القوة ، فأشار إلى أن أحد المعنيين موجود له الحكم ، ولم يمكنه أن يبين أن المعنى الثانى كذلك ، فقد خرج عن عهدة البيان . لأنه إذا بان أن أحد المعنيين موجود، وأنه إنما نحا ذلك المعنى ، فقد سلمت دعواه .

فهذا الموضع إذا أخذ على ظاهر المذكور عند الشروع فى بيانه ، فهو سوفسطائى ، وإذا أخذ على وجه آخر يكون جدليا . وهو أن كثيرا من الأسماء المشتركة فى الحقيقة ليست مشتركة فى المشهور ، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها ، فتصير أيضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها فى المشهور ، وإن كانت قبل ذلك فى حكم المتواطئ؛ فإن كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة تكون مشهورة ، ثم قد يشعر بنقيضها ، وتمنع ، وتوفى ، فضلا عن الشهرة فى اشتراك الاسم ، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة . فليس الشعور بأن الأمر غير حق يجعله غير مشهور ، بل إذا كان ذلك الشعور أمرا ظاهرا جدا ، غالبا ، موقوفا عليه فى حال ما يخاطب به المخاطب عند كل أحد ، فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية ، بل تكون إنما راجت المقدمة على إنسان مّا بسبب من الأسباب ، وفى وقت غفلة .

وأما ما يكون مشهورا مقبولا قد يسلمه الجمهور ، وقد يعتقدونه ، ويستمرون عليه ، ولا يظهر لهم أن المشهور يمنع شهرته فى الحال بأدنى تأمل ، بل إنما يظهر ذلك بنحو من النظر أدق من ظاهر النظر العامى ، فذلك مشهور فى نفسه . فإذا أخذ من حيث يسلمونه ، أخذ

---

(٢) وأنه : فإنه د ، ن || فأما : وأما س (٣) فأشار : وأشار د (٤) أن المعنى : المعنى م (٣ — ٤) له الحكم . . . موجود : — د (٦) ظاهر : ذلك س (٨) مشتركة : بشركة م (٩) حينئذ : — د ، ن || المشهور : المشهورات سا || كانت : كان س || المتواطىء : متواطىء ب (١٠) بنقيضها : بنقضها س (١١) مشهورة : مشهور ب ، د ، س ، سا ، ه (١٢) ذلك : — ه (١٣) أحد : + يكون م ، ه || لا : لأن د (١٤) حقيقية : بحقيقية د || بسبب : لسبب د ، سا ؛ — ه (١٧) وفى : فى د ، ن || غفلة : غفلة ب (٨١) يعتقدونه : يعتقدونه سا (١٩) يمنع : يمتنع ه ؛ + فى م || بل : — ب ، س || يسلمونه : يسلم س || أخذ : أخذه س ، سا

من حيث هو مشهور ، وصلح استعماله على أنه مشهور . وإذا أخذ مقابله من حيث هو مشعور به ، وروفد بحجة ، فهو أيضا جدلى .

وبالجملة ، فإن المشهور إذا أحس بصدق مقابله ، أو شهرة مقابله أيضا ، أو صحح ذلك بنحو من التصحيح ، كان كل واحد من المتقابلين مشهورا . فكذلك قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على أنه متواطئ ، إذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية . وأيضا إذا شعر بالاشتراك الذى فيها ، ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد ، فإن المقدمة الفاصلة ذلك تكون أيضا جدلية .

وبالجملة مايسلمه الخصم — وإن كان شنعا — فهو جدلى ، فضلا عن أن يكون مشهورا مطلقا ، ومشهورا غير مطلق . وإنما يكون استعمال الشنع مغالطة فى الجدل ، إذا أخذ على أنه مشهور مطلق ، أو محدود محمود ، ولم يكن كذلك ، وروج على أنه كذلك . وأما إذا أخذت المقدمة الشنعة من حيث هى متسلمة من المخاطب ، فاستعمالها عليه جدلى . فإذن هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار . ولا مناسبة لهــذا الموضع مع البراهين ، لكنه قد يناسب القياسات الامتحانية والعنادية .

وموضع آخر شبيه بهذا ، غير أن بدل الاسم المشترك المحصل فيه اسم متشابه أو مشكك ، فإنه يجب أن تفصل دلالته مميزة محصلة ، ويتأمل الحال فى الواقعات تحته . وأما الأمثلة لذلك ، فأن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحــدود اسم واحد ، لا بالاشتراك البحت ؛ بل بالتشكيك مثلا ، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ أو لأنها غايات لشىء واحد ؛ فإن ذوات الغايات تشترك فى معنى النسبة إلى الغاية الواحدة ، والغايات الكثيرة لشىء

---

(١) هو : — ﻫ (٢) مشعور : مشهور ﻫ || وروفد : فيرفد ن ؛ وزيد ﻫ (٣) أو صحح : وصحح ﻫ || واحد : — ن (٤) فكذلك : فذلك س ؛ وكذلك ن (٦) شعر : شعرنا د ، ن (٦) الذى : — ب (٧) ذلك : كذلك د ؛ لذلك ن ؛ + قد م ؛ + أيضا قد ﻫ (٨) يسلمه : سلمه د ، ن (٩) مطلقا ومشهورا : — د ، م || وإنما : إنما د ، س ، سا ، ن ؛ فإنما ﻫ || يكون : — ﻫ (١٠) مطلق : — ﻫ || محمود : — د ، س ، سا ، م ، ن (١١) فإذن : وإذن ن (١٤) مشكك : متشكك ـ (١٥) تفصل دلالته مميزة محصلة : ذلك مميزا محصلا د ؛ يكون ذلك مميزا محصلا ن || فى : فيه م (١٦) لذلك : كذلك ن || فأن : فإنه سا || بالاشتراك : باشتراك م || البحت : البحث م (١٧) بالتشكيك : بالتشكك د

واحد تشترك فى النسبة إلى ذلك الشىء المبدأ . مثال الأول أن الطب يحد بأنه العلم بالأمور الصحية الحافظة والرادة ، فتكون الأمور الصحية تشترك فى لفظة " الصحية " ، وتشترك أيضا فى معناه من حيث النسبة إلى غاية واحدة وهى الصحة . ومثال الثانى أن العلم بالمتقابلات واحد ؛ ولفظة العلم بالشىء ، بل لفظة " بالشىء " تتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحدود ، من جهة أن لها نسبة إلى شىء ، كما ههنا إلى العلم ، فهى غايات للعلم معا . فيكون مفهوم " بالشىء " مفهوما متشككا ، من حيث يدل على نسبة .

ومن هذا القبيل أيضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة ، بل بحسب أن المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء ؛ بل يكون لبعضها أولا و بالذات ، ولبعضها ثانيا و بالعرض . مثل كون المثلث مساوى الزوايا لقائمتين ، وكون متساوى الأضلاع مساوى الزوايا لقائمتين . لست أقول المثلث المتساوى الأضلاع ؛ والفرق بينهما أن المثلث المتساوى الأضلاع ليس حمل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض ؛ و إن كان ليس أولا ، فإنه ليس الحمل بالذات ، والحمل الأول واحد . وقد علمت هذا فى موضع آخر .

ولو كان الحمل الثانى حملا بالعرض ، لكان حمل الجوهر على الإنسان حملا بالعرض ، ولم يكن حقيقيا ، ولكان قولنا : كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين على أنه حمل ذاتى ، على الوجه الذى علمت من قصدنا بالذاتى فى مثله كاذبا ؛ إذ مثلث مّا ليس كذلك ؛

---

(١) الأول : المبدأ س (٢) والرادة : الرادة سا || لفظة : لفظ س ، سا ، م || معناه : معناها م (٣) الصحة : الصحية د ، ن || ومثال الثانى أن : وأيضا فإن د ، ن || أن : — سا ، م ، ه (٤) بالشىء : — ه || بل لفظة بالشىء : — سا ، م (٥) المتقابلات : متقابلات د || الحدود : المحدود م || من : ومن سا ، م (٥) فهى : فهو د ، ن .
(٦) متشككا : مشككا د ، سا ، م ، ن (٧) التشكك : التشكيك د ، س ، م ، ن || بحسب : + اللفظ م || النسبة : للنسبة م (٨) و بالذات : بالذات د ، سا ، ن (١٠) المتساوى : — س (١١) مساوية : — د ، ن (١٢ — ١٤) و إن كان . . . . . بالعرض : — سا
(١٢) واحد : واحدا د ، س ، ن (١٤) ولم : فلم د ، ن (١٥) حقيقيا : حقيقا ب ، د ، ه
(١٦) إذ : إذن د ، ن

إذ إنما الذى هو كذلك هو المثلث المطلق وحده . وهذا شيء قد عرفته ، فلا أحتاج إلى أن أطول القول فيه مرة أخرى . وإذا كان كذلك ، فالمثلث المتساوى الساقين فإن حمل مساواة الزوايا لقائمتين عليه ذاتى ، وإن لم يكن أوليا ، مع أنه ذاتى له ، اللهم إلا أن يقال : لا يعتبر فى الأولية هذا ، بل يعتبر أن يكون الموضع المحصور إذا جردت طبيعته ، كانت طبيعة المحمول يحمل عليها المحمول حملا ذاتيا ؛ وإن كان الحصر ينزل ذلك عنه إلى جزئيات ، لو عينت ، لم يكن الحمل عليها بعد التعيين أوليا لهذا الشرط. فهذا لو قاله قائل، لم نعنفه فى هذا المثال ، وساهلناه فيه ، ووجدنا عنه مندوحة بغيره ، وبيناه من غير هذا المثال ، مذكرين بما قلنا من الفرق بين الذاتى والأولى .

وأما المتساوى الأضلاع ، فإن حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض ؛ وذلك لأن متساوى الأضلاع قد يكون مثلثا ، وقد يكون غير مثلث ؛ والمثلث أيضا قد يكون متساوى الأضلاع ، وقد لا يكون. فإذا عرض لمتساوى الأضلاع أن كان مثلثا ، عرض له حينئذ أن كان زواياه كقائمتين ؛ فإن عرض له أن كان مربعا ، لم يكن ذلك عارضا له فإذن قولنا مساوى الزوايا لقائمتين ، أمر يقال على كل مثلث بالذات ، وعلى متساوى الأضلاع ، وقتا ما ، وبالعرض لأجل ما عرض له أن كان مثلثا ، ولأجل عارض له بالحمل. ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتأخر مطلق مختلف فى الاستحقاق ، ولا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك ؛ أعنى إذا قيل على المثلث ، وعلى متساوى الأضلاع . وأما على أصناف متساوى الأضلاع فلا يكون بالتشكيك ، بل يقال عليها بمعنى واحد فى درجة واحدة ، حتى لا يتوهم من

(١ — ٢) إذ .... كان كذلك : — ه (١) المثلث المطلق : مثلث مطلق ن || وحده : + وفى قولنا كل مثلث يشتمل على غيره د ، ن (٢) كذلك : — د ، ن || فإن حمل .... ذاتيا : فليس حمل الزوايا لقائمتين عليه أوليا د ، م ، ن (٣ — ٨) مع أنه .... والأولى : — س ، سا ، ه (٤) الموضع : الموضوع م ، ن (٥) كانت : كانه م || ينزل : يزل ب (٦) جزئيات : الجزئيات م || قاله : قال ب (٧) نعنفه : نصفه ب || وساهلناه : وساهلنا م (٨) مذكرين : متذكرين د ، ن || بما : ما د ، م ، ن || بين : من ب (١٠) متساوى : المتساوى م (١١) لمتساوى : المتساوى د || أن : وأن ه || كقائمتين : مساوية لقائمتين س (١٢) عارضا : عرضا ه || قولنا : قلنا ب ، سا ، م ، ه (١٣) مساوى : متساوى ب ، س ، م ، ه || وقتا ما : وقيا ما م (١٤) بالحمل : بالجملة ب ، س ، سا ، م ، ن ؛ وبالجملة د (١٥) بتقدم : تقدم ب || ولا : فلا س ، سا ، ن ، ه || بل : — د (١٧) بالتشكيك : بالتشكك ه

هذا أنا قد رجعنا مما قلنا قديما ، إذ منعنا أن يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا . فإنا إنما منعنا أن يكون بالتواطؤ ، وهو مقيس إلى جزئيات طبقتين قياسا يوجب فى الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتأخر ، أو الاستحقاق ، أو غير ذلك مما سلف بيانه . وأما فى كل طبقة ، فحمله حمل واحد .

ولكن لقائل أن يقول : فمساواة الزوايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق ، وعلى متساوى الأضلاع ، بالتشكيك ليس بالتواطؤ ، إذ يقع بتقديم وتأخير ، فلم احتجنا إلى نجعل متساوى أضلاع مطلقا ، لا مثلثا متساوى الأضلاع ؟

فأقول : إنه ليس كذلك ؛ وذلك لأن التقدم والتأخر فى التشكيك إنما يعتبر فى أمور مختلفة ، ليس يحمل بعضها على بعض بالذات ، بل ذواتها متباينة الحدود . وأما ما كان تقدمه بأنه أعم ، فذلك تقدم بحسب الوهم . وأما فى الوجود ، فالمثلث الموجود هو إما نفس المتساوى الأضلاع ، أو نفس القائم الزاوية ، أو غير ذلك . وقولنا : كل مثلث فإنما نعنى بذلك هذه المثلثات ، والحمل فى القضايا عليها ، وليست ذواتها متباينة فى القوام للمثلث الموجود ، بل هى فى ذواتها وفى حقيقتها مثلثات . فكيف نضع المثلث شيئا ، وهذه الأشياء أشياء مباينة له ، خارجة عنه ، ثم نقول عليها شيئا ، كما يقال على أمور كثيرة مختلفة ، لبعضها أولا ولبعضها ثانيا ، وهى متباينات ؛ كما يقال الموجود على ذاتين متباينتين فى الحقيقة ، ولكن لأحدهما أولا وللآخر ثانيا ، وليس أحدهما الآخر ، بل قد يشتق لأحدهما الاسم من الآخر . ففى أمثال ذلك يكون اللفظ الواقع الوقوع الذى فيه

---

(١) المقول ، القول ن ، ه || لا : — س ، ن (٢) أن يكون بالتواطؤ : — د ، ن (٤) وأما : + ما هو د ، ن (٥) ان : — م || الزوايا : + الثلاث د ، ن || متساوى الأضلاع : قائم الزوايا د ، ن (٦) ليس : — س || إذ : + قد م || وتأخير : أو تأخير ه || احتجنا : احتجت د ، ن (٧) أضلاع : الأضلاع ه || مطلقا : مطلق د ، ن (٨) وذلك : — م || التقدم : التقديم س ، د (٩) وأما : أما ب (١٠) بحسب : + ما فى س || وأما : أما م || الموجود : الحدود د ، ن (١١) الزاوية : الزوايا د || وقولنا : وقلنا م (١٢) وليست : فى بخ || ذواتها : + ذوات د ، س ، سا ، م ، ن (١٣) هى : هو د ، ن || وفى : فى ن (١٤) مباينة : متباينة س ، سا || شيئا : شىء ب ، ه (١٥) وهى : فهى د ، ن || متباينات : مباينات ن (١٥) يقال : تقول س || ولكن : لكن ب ، ه (١٦) بل : — س (١٧) يشتق : يسبق ن (١٧) ففى : مع س

تقدم وتأخر واقعا بالتشكيك . وهذا مثل متساوى الأضلاع ، من حيث هو متساوى الأضلاع ، والمثلث ، من حيث هو مثلث ؛ فليس وجود أحدهما من حيث هو متعلقا بالآخر ولا هو هو إلا بالعرض ، هما شيئان متباينان مختلفان ليس أحدهما جزء حد الآخر ولا محمولا على الآخر بأنه هو هو بالذات .

فيجب إذن أن نفصل أمر التشكيك فى هذا المذكور فنثبت أن الحكم موجود فيها كلها ؛ أو نبطل بأن ليس موجودا فيها كلها . وقد يكون نوع من التشكيك مختلطا بأن يكون اللفظ يدل على النسبة ، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ ونسبة إلى مبدأ ؛ مثل العلم بالشىء ، فإنه يعم ما يكون علما بما هو له كالمبدأ ، كالعلم بالصحة ، وبما هو له كالغاية ، كالعلم بالمتضادات ، فيكون العلم بالشىء يعم هذين عموم مشكك ، لأنه يعم كل ما تكون له نسبة إلى الشىء . وقد يكون أعم من هذا ، وهو أنه يتضمن مثل هذين الشيئين ، والذى بالذات وبالعرض أيضا ؛ كقولهم : "الشهوة للشىء" ، فإن لفظة الشهوة للشىء مشككة ، فإن الشهوة للشىء قد تكون على أنها غاية كالصحة ، وعلى أنها مبدأ كالمداواة ؛ وعلى ما بالذات كمن يشتهى الحلو لأنه حلو ؛ وعلى ما بالعرض كمن يشتهى الشراب لا لأنه شراب بل لأنه حلو ؛ فيقال لجميع هذا مشتهى بالتشكيك الشامل لجميع المعانى المذكورة . وأكثر ما يقع مثل هذا التشكيك فى الأمور المضافة المنسوبة التى تقال بحسب الشىء ، كالعلم بالشىء ، والملك للشىء ، والشهوة للشىء ، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع فى الأمور المنسوبة والمضافة . وهذا الموضع ينفع فى الإثبات والإبطال منفعة المواضع المأخوذة عن الأمور الكلية ، من حيث اعتبار جزئياتها ؛

---

(١) واقعا : وقوعا ن || هو : هى م (١ — ٢) من حيث هو متساوى الأضلاع : — د
(٣) هو هو : هو ن ، ه || متعلقا بالآخر ولا هو هو : — س (٤) محمولا : محمول س
(٥) هذا المذكور : هذه المذكورة د ، س ، م ، ن || فنثبت : فثبت د ، سا ، ن || أو نبطل : ونبطل ه || فيها : — سا (٦) مختلطا : مختلطان ه (٧) واحدة : — د ، سا ، م ، ن ، ه || ونسبة : أو نسبة د ، س ، سا ، ن || مبدأ : + بل د ، س ، سا ، م ، ن
(٩) هو : — ب ، س ، سا ، م ، ه (٩ — ١١) عموم مشكك ... مثل هذين : — ه
(١١) للشىء : لشىء س ، م (١٢) أنها : أنه س (١٣) أنها : أنه س || وعلى ما بالذات : وبالذات د ، ن || وعلى : أو على س ، سا || وعلى ما : أو د ، ن (١٤) هذا : — ه
(١٨) حيث : + هو ه

فإنه تارة يعتبر المحمول و يؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع ؛ مثل قولنا : إن الإحساس إدراك ما ، وتمييز ما ، وكل تمييز فمن شأنه أن يقع خطأ وصوابا .

لست أقول : وكل تمييز إما خطأ و إما صواب ، على وجه قسمة تقتضى تباين الموضوعين ، فإنك علمت — حيث تكلمنا فى الجزئيات — أن هذا لا ينتج ما نســتنتجه الآن ، بل يجب أن تكون الحالتان مما يعرضان لكل واحد ، كقولنا : كل إنسان يتحرك أو يسكن ، ليسا مما يقتمسان المحمول ، فحينئذ ينتج أنَّ الحس قـــد يخطىء و يصيب . وأمثال هذه المقدمات الكلية يسهل أخذها فى الجدل إذا كانت صادقة فى الأغلب وفى الظاهر ، فتصير لذلك مشهورة ، و يصعب أخذها فى البراهين .

فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئى الموضوع من حال الكلى الموضوع . وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا . أما إن كان المطلوب جزئيا ، كما يطلب طالب ليصحح أنه قد يوجد حال مًّا خسيسا ، وحال ما فاضلا ، بأن يقول : إن كان يوجد علم مًّا خسيسا كعلم اتخاذ الدفوف ، وعلم ما شريفا كعلم التوحيد ، فقد يوجد حال ما خسيســة ، وحال ما شريفة .

والموضع الأول ليس مطلق النفع فى الإثبات ، فإنه ليس موضعا مستمرا صادقا فى نفسه فى كل موضع ، فإنه ليس يجب أن يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع ، أو يكون مشهورا فى مثله العرض ، بل إنما يكون ذلك صادقا أو مشهورا إذا كان على الشرط الذى أومأنا إليه . فإن لم يكن بذلك الشرط ، لم يكن بيِّناً ولا مشهورا أن حكم الجزئى فيه حكم الكلى . فيجب أن يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط

---

(١) فيجعل : فيجعله د ، ن (٢) الإحساس : الحساس س || ما : — س
(٣) صواب : صوابا ه ؛ + فإن هذا ن (٤) الموضوعين : الموضعين ن (٥) نستنتجه : سنتنجه د ، ن || يجب : بحسب م (٦) أو يسكن : و يسكن سا ، م || مما : + يعرضان مما م || يقتسمان : يقسمان د ، م ، ن || الحس : الحسى د ، ن (٧) أخذها : أخذهما سا || وفى : فى م (٨) و يصعب : يصعب س || أخذها : أخذهما سا || البراهين : البرهان د ، ن
(٩) فهذا : وهذا ب || لحال : الحال س ، م || وتارة يعتبر : وربما كان من جهة ن
(١٠) أما : — م ، ه (١١) ما فاضلا : فاضلا ب ، ه (١١) خسيسا : خسيس ب ، س ، ه || الدفوف : الزيوف سا || شريفا : شريف ب ، س ، سا ، ه (١٢) حال : — د
(١٦) يكون : — ن (١٧) لم : ولم س (١٨) فيه

المذكور ، ولا تستعمل بلا ذلك الشرط ، وإلا لم يكن القول مشهورا ولا حقا ، فيكون استعماله مغالطة .

وأما المثال الثانى ، فإنه يثبت الجزئى لا محالة بلا شرط ؛ فإن كل ما يوجد للنوع ، فهو موجود لطبيعة الجنس ، وإن لم يعم . فإن أردنا الإبطال ، أعنى اعتبار اللاوجود فالموضع الأول نافع على إطلاقه ؛ فإنه إذا لم يوجد شيء للجنس ، لم يوجد ألبتة للنوع . وليس الموضع الثانى نافعا فيه ، فإنه ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس . لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثانى لا ينفع فى الإثبات الكلى ، والموضع الأول ينفع فى الإبطال الكلى .

ونقول : إنه إذا كان الشيء الجنسى يحمل على الشيء ، أو يشتق له اسم منه ، كما يقال للإنسان عالم ، والعالم معنى جنسى يشمل المهندس والنحوى وغيره ، فيجب ضرورة أن يكون فى الموضوع معنى نوعى داخل تحت المعنى الجنسى المحمول عليه ، فيكون ذلك المعنى موجودا فى ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم ، لكن المحمول مقول عليه . فإنه إذا لم يكن الإنسان موجودا فيه نوع من أنواع العلوم ، حتى يشتق له منه الاسم ، فيكون كاتبا أو نحويا أو مهندسا ، فإنه ليس بعالم أصلا . وهذا كأنه موضع من رأس ، معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه ؛ وهو والأول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلى والبرهانى .

بل هذه موضوعات ثلاثة : موضع من موضوعات الموضوع ؛ وموضع مما يقال على المحمول قولا ، وموضع مما يقال عليه المحمول قولا . وإن اتفق أن تتشارك بعض

---

(٥) فالموضع : فالموضوع س || شىء للجنس لم يوجد : — د || لم : ما س || البتة : — ه (٦) نافعا : نافعه ه || فيه : — س (٧) الثانى : — ن || لا : — م (٩) منه : — د ، ن || للإنسان : الانسان د ، م ، ن || جنسى : + يحمل ن (١٠) وغيره : وغيرهما د ، ن (١١ — ١٢) أن يكون . . . الموضوع يشتق : فى الأول أن يوجد له معنى نوعى ما تحت ذلك الجنس بأن يحمل عليه وفى الثانى بأن يوجد فيه فيشتق د (١٢ — ١٣) لكن المحمول . . . منه الاسم : — ن (١٢) مقول : فنقول د || فإنه : — م || فإنه إذا : فإذا ه (١٣) يشتق : يكون مشتقا د (١٤) رأس : الرأس د (١٥) وهو : وهذا د ، ن || والأول : الأول م (١٦) بين : من سا (١٧) موضع : — ب

هذه المواضع فى الموضوع فالاعتبار مختلف . وقـــد علمت أنه كيف يصلح ما سلف للإثبات والإبطال .

وأما هذا الموضع الأخير ، فإنه يصلح للأمرين بوجهين : أما للإثبات فإنه إذا وجد أحد أنواع موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الأول ، فقد انعقد قياس من الضرب الأول . وأما الإبطال فليس أن لا يوجد إلا أحد موضوعاته ، بل ولا شيء من موضوعاته حتى إذا عدت مثلا الحركات كلها ، وكانت النفس لا توجد فيها حركة ، صح الإبطال بأنّ النفس لا تحرك أصلا .

ومنفعة هذه المواضع هى من حيث تعتبر موضوعات الحدين ومحمولاتها فى الوضع ، فيجب إن لم تتبين من جهة اعتبارها أن ترجع إلى حدودها وتحللها ، ليلوح لك البيان . فكذلك الحال فيما سلف لك من المواضع ، فانّ تحليل الحد يسهل السبيل إلى وجود الحجة ، كما قد علمت .

ويجب أن تعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم ؛ وفرق بين الحـــدود المشهورة وبين الرسوم ، فإنه ربما كان الحد المشهور رديا أو كاذبا ، لاحدا ولا رسما ، وربما كان ما هو فى الحقيقة حد ، هو فى المشهور هو رسم ، وما هو فى الحقيقة رسم هو فى المشهور حد ، وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب ، وربما زاغ .

(١) فالاعتبار : والاعتبار د ، ن (٣) هذا الموضع : هذه المواضع م ، ه (٤) أنواع : — د ، س ، م ، ن ، ه (٥) لا : — س ، سا ، ه || إلا : — د ، س ، ن ، ه ؛ لا سا ، م (٦) وكانت : أو كانت ه || فيها : بها ب (٨) ومنفعة هذه المواضع هى : وهذه المواضع تنفع د ، ن || هذه : هذا س || المواضع : الموضع س || هى : — س ، م ، ه || موضوعات : + ومحمولات د ، ن (٨) ومحمولاتها : -- د ، ن || تتبين : تبين : د ، سا ، م ، ن (٩) لك : ذلك م ، ه || البيان : بالبيان ه (١٠) فكذلك : وكذلك م ، ن (١٣) رديا : رديئا س. (١٤) ما : بما م || فى الحقيقة : بالحقيقة س || هو : — د ، ن (١٤) هو : — د ، ن || رسم : رسما د ، ن || فى الحقيقة رسم هو فى المشهور حد : رسم فى الحقيقة فى المشهور حدا د ، ن

الفصل الثالث

فصل (ﺟ) فى مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجة

وليست المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين ، بل قد تؤخذ من أمور خارجة ؛ فإنه قد تؤخذ من أمور تلزم المطلوب ، أو المطلوب يلزمها ، فتطلب أى الأمور هى التى إذا وضعت يلزم منها المطلوب ، فتطلبها وتصححها ، فيكون ذلك نافعا فى الإثبات للمطلوب فقط كما هو ؛ كان موجبا أو سالبا ، بأن تستثنى عين المقدم . وأيضا تطلب أى الأمور تلزم المطلوب ؛ إذا وضع . وهذا يكون نافعا فى إبطال المطلوب فقط ، باستثناء نقيض التالى . وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان .

وقد ينتفع من الأمور الخارجة باعتبار الزمان ، هل يختلف فيه حدا المطلوب ، مثل من يقول : إن كل مغتذ نام ، ثم يجد الحيوان الواقف فى السن والمنحط يغتذى فى ذلك الزمان ، ولا ينمى . وكذلك ليس التذكر تعلما ، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة ، إن كان المعلوم بهما زمانيا ، كانا فيما مضى . وأما التعلم فهو تحصيل علم فى المستقبل قد يكون إن كان معلومه زمانيا علما بشىء مستقبل ، كالكسوف المنتظر . وهذا أيضا يشترك فيه الجدلى والبرهانى ؛ وينفع فى الإبطال دون الإثبات ؛ إذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف ، وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق . فهذا الموضع من جملة المواضع الخارجة عن حدى المطلوب .

---

(٢) المأخوذة : المأخوذ ﻫ (٤) تلزم : يلزمها سا ، م ، ﻫ || أو المطلوب يلزمها : و بالجملة د (٤) هى : — د ، سا ، ن || التى : يكون د ، (٥) || وضعت : وقعت ﻫ (٦) فقط : فقد س (٦) كان : كائن د ، ن || عين : عن سا (٧) وهذا : هذا م || وهذا يكون : و يكون هذا ﻫ (٨) موضعان : يوضعان م || يشارك : فيشارك سا (٩) فيه : — م (٩) حدا المطلوب : حد المطلوب د ، س ، سا ، م ، ن ، ﻫ || ثم : — ﻫ (١٠) يغتذى : يتغذى م (١١) التذكر : التذكير م || تعلما : تعليما س ، سا ، م || التذكر : التذكير م || علم : — د ، ن || إن : وإن د ، ن || بهما : فيهما ب ، د ، ن (١٢) فيما : فيهما م || التعلم : التعليم ن || التعلم فهو تحصيل : التعليم د || علم : العلم م (١٣) بشىء : لشىء د ، ن (١٤) يشترك : يشارك س || الإبطال : إبطال د (١٤) ما : — س (١٦) حدى : حد س

وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام فى الشىء إلى الكلام فى أمور خارجة هى ملزوماته أو لوازمه ، تكون إذا صحت أو بطلت انتقل منها إلى الحكم فى الشىء . فربما كان ذلك الانتقال ضروريا فى الحقيقة، حيث يكون القياس المنتقل إليه، والاستقراء المنتقل إليه ، لتصحيح حال لازم أو ملزوم ، أو إبانة صدق الاستثناءات فيه ، ضروريا فى الحقيقة . وربما كانا ضروريين فى ظاهر الأمر ، وفى المشهور ؛ وكلاهما مقبول فى الجـــدل . والأول يدخل فى البرهان ، لكنه كثيرا ما ينتقل إلى ماليس له تعلق بالمطلوب انتقالا على سبيل إيهام أن المنتقل إليه مما تتضح به حال المحمول إشفاقا من ظهور الانقطاع ، وشغلا للمدة بالكلام ، وتوقعا لقاطع من العوارض بترك الأمر معطى، أو استقداحا للخاطر الأنكد ؛ وذلك مغالطة .

ومن حق المجيب البصير أن يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول إمهاله ، ويصرح له أن ذلك وإن سُلِّم لك لا ينتج مطلوبك ، فتتضاعف بذلك الفضيحة . وهذا المأخذ مغالطى صرف .

بل يجب أن يكون الانتقال إلى اللوازم والملزومات التى بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية أو مشهورة محدودة مقبولة فى الظاهر . وكل شىء يقال فله لوازم كثيرة . وتوجد له ملزومات ، كما توجد موضوعات ومحمولات . فإنَّ كلَّ مَنْ قال شيئا بالفعل ، فيشبه أن يكون قال أشياء بالقوة . وأنت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات فى الإبطال والإثبات ، من علمك بالشرطيات الاستثنائية .

ومن المواضع الخارجة ماليس على سبيل اللزوم ، بل على سبيل العناد والمقابلة ، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض ، أو أخذ من

---

(١) هى : — سا (٣) المتقل : المستقبل م || إليه : — ن || والاستقراء : أو الاستقراء د ، م ، ن (٤) أو إبانة : وإبانة ن || الاستثناءات : الاستثناء د، س ، سا ، ن ، ه (٥) وربما كانا ضرورين : وضروريا د ، ن (٧) به : فيه سا (٨) بترك : بين م || استقداحا : استقراحا سا (٩) وذلك : فذلك د ، ن (١١) مطلوبك : — د (١٦) أشياء : شيئا د ، ن (١٨) المواضع : النوافع بخ، س ، سا (١٩) أخذ مما : أخذها ه || مما : مام (١٩) من : — د ، ن

المتباعدات ، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ ؛ كقولهم : إنه إما أن تكون الشمس طالعة ، أو يكون الليل موجودا . فإن الإتيان بهذه المعاندات قد ينفع أيضا بطريق الاستثناء فى الإثبات والإبطال ، كما علمت ؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان .

ومن جملة اعتبار الأمور الخارجة ، نقل الاسم وتبديله ؛ فربما نفع فى البيان ، وخصوصا إذا كان الاسم ليس بحسب الذات ، بل بحسب الصفة . فيجب أن تأخذ المعنى نفسه ، وتلحظه فى ذاته ، وتقصر الاسم عليه ؛ فإن تعدت دلالة الاسم إلى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه ، بأنه أنقص منه ، أو أزيد عليه ، أو هو بشرط ، دل عليه وعرف . وهذا كما يأخذ أحد الشجاع وجيد النفس على أن المفهوم منهما واحد ، أو على أن جيد النفس هو قول بحسب اسم الشجاع ، وعلى أن الكلام فيهما واحد . ثم يتأدى به الإمعان فى النظر إلى الاشتغال بأحدهما من حيث له زيادة اعتبار . فيجب أن يقال للقايس حينئذ : إن جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده ، فهْماً بلا لبس .

فلنترك لفظة الشجاع ، ولننظر فى معنى جيِّد النفس ؛ فإنا إذا فهمنا المعنى ، فلا حاجة بنا إلى استعمال لفظة الشجاع ، بل لنستعمل القول كما هو ؛ أو نأخذ شيئا آخر يطابق جيد النفس فقط ، من غير زيادة معنى . فإن لفظة الشجاع توهم شيئا آخر زائدا على أنه جيد النفس فقط ، وفى تلك الزيادة تغيير الحكم ؛ كما أن الحسن الرجاء يدلك على معنى حسن الرجاء فقط . وأما لفظ الشجاع فإن له زيادة دلالة على ذلك . فلنترك أنه شجاع ، ولنأخذ حسن الرجاء .

---

(١) كقولهم : لقولهم سا (٢) الإتيان : الانسان ب ، س ، سا ، م ، ه (٢) ينفع : ينتفع س ، ه (٤) جملة : جهة ه || اعتبار : — سا || نقل : تقبل م || فربما : وربما د ، ن || نفع : يقع ن ، ه (٧) بأنه : فانه ب ، س ، ن || أو أزيد : إذا زيد د (٧) بشرط : شرط م || وهذا : هذا م (٨) وجيد : وحد ه (٨—٩) أو على . . . فيهما واحد : — د (٨) أو على : وعلى سا ، ه || جيد : حد ه || النفس : + هو قول سا ، ن (٩) وعلى أن الكلام : والكلام ن (١١) للقايس : للقياس د ، ن || فهْماً : فيهما سا ، م ، ه || بلا لبس : — ه (١٣) لفظة : لفظ سا ، م (١٣) القول : — م (١٥) تغيير : تغير س ؛ تغاير م || الحكم كما أن : فى س (١٦) وأما : فأما م || لفظ : لفظة د ، سا ، م

وكذلك الجيد البخت الذى استمرت له غلبات ؛ ومعنـاه مفهوم ؛ والشجاع يشير إلى معنى آخر . فلنترك الشجاع ، ولنجعل الـكلام فى جيد البخت . وهـذا الموضع نافع فى منع التلبيس وسرعة الكشف . وكأن الانتفاع به فى التعليم ليس دون الانتفاع به فى الجدل .

وموضع آخر ليس يعتبر فيـه الوجود ، بل حال الوجود ؛ وذلك أن الشىء كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائمـا ، وأكثريا أو أقليا ؛ وغير كونه له كله أو لبعضه ، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا . وليس إذا سلم وجود ؛ فقد سلم من كل وجه . فيجب أن تراعى فى ذلك أن لاتأخذ أحد الحكمين مكان الآخر ، وأن لا تقنع بمطلق غير مبين ، بل تطالب القائل المهمل المجمل بالبيـان والتفصيل .

وأيضا ممـا يشبه هذا الموضع أن يجعل الشىء آخر لأجل اسمه . فيقال كما قال بعضهم : إن ن اللذات ماهو فرح ، ومنــه سرور ، ومنه جذل . وهذه كلها ألفـاظ مترادفة . فيجب أن تستكشف أمثال هذه أيضا .

وههنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ، ومن أحوال الابتداء والانتهاء ، ومن الاشتقاقات ، وغير ذلك ؛ فكأنها تنفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة . أما الذى من المتقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلان ضدان ومتقابلان ضدان آخران كذلك ، فيؤلف على الأنحاء التى نذكرها ، ويجعل منها مقدم وتال .

فليكن تقابلٌ هو تقابل الأصدقاء والأعداء ، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة

---

(١) وكذلك : فكذلك ب ، سا || الجيد : جيد س ، م || له : عليه س ، هـ (١ — ٢) يشير إلى : — د ، ن (٢) فلنترك : فنترك د ، ن || ولنجعل : ونجعل د ، ن || البخت : البحث م (٣) ليس : — د ، ن (٥) وموضع : ومواضع سا ، م ، هـ || حال : حالة س (٦) له : — م || أو أقليا : وأقليا م (٦) كله : س ، هـ (٨) ذلك : — س (١٠) فيقال : فقال هـ || من : — د ، ن (١١) اللذات : الملذات د ، سا ، ن || ومنه : ومنها ما منه م || جذل : طرب د ، ن (١٣ — ١٥) ومن أحوال .... من المتقابلات : — هـ (١٤) ومن : من ب ، هـ || الاشتقاقات د ، ن || فكأنها : وكأنها س ، سا ، م ؛ وكونها د ، ن (١٥) من : فى د ، ن (١٥) أن : — سا ، م (١٦) التى : الذى سا (١٧) فليكن : ولبكن د || تقابل : هو تقابل : — س

والإحسان . ثم تكون التاليفات منها أنه : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزا ، فالإساءة إلى الأعداء جائز . ومنها أنه : إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ؛ فالإحسان إلى الأصدقاء جميل . ومنها : إن كان الإحسان إلى الصديق حسنا ، فالإساءة إلى الصديق قبيح ، وبالعكس . ومنها : إن كانت الإساءة إلى الأعداء جميلة ، فالإحسان إلى الأعداء قبيح ، و بالعكس . فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتحمد ، وليست كلها واجبة .

أما الأول ، فإنه ليس إذا كان أمر موجود لكل الضد يجب أن يكون ضده موجودا للضد ؛ بل يجوز أن تكون الحركة الطبيعية مخالطة لكل حرارة ولكل برودة .

وأما البواقي مما ذكر ، فهي بالحقيقة من ثلاث متقابلات : كالإساءة والإحسان ، والقبيح والجميل ، والصديق والعدو . ثم يؤخذ من إحدى الثلاث طرف ، ومن الباقيتين الطرفان جميعا ؛ فيؤخذ مثلا من الصديق والعدو الصديق ؛ ثم يؤخذ إساءة وإحسان ، وقبيح وجميل ، فيقال : إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحا ، فالإحسان إليهم جميل ، وعلى قياس ذلك .

وهذه أيضا ليست برهانية ، فليس يجب إذا كان للشيء عند الشيء حكم أن يكون لضده عنده ضد ذلك الحكم . فإنه ليس إذا كان النور يسود شيئا ، أن تكون الظلمة تبيضه أو تقابله لا محالة ، بل كلها مشهورات تسلم ، ولا يشعر بعنادها بأدنى النظر ، إلا أن

---

(١) التاليفات : + هكذا د ، سا ، ن ، ه || منها : فيها ب || أنه : هكذا أنه س ، م ، ه || أنه : + إنما س (٢) فالاساءة : فإساءة د (٢—٣) ومنها . . . . جميل : — س (٣) أنه : — س ؛ أنها ن (٤) فالإساءة : والإساءة د ، ن || قبيح : — ن (٤—٥) ومنها . . . وبالعكس : — د ، ن ، ه (٧) أما : وأما س || أما الأول : — ه (٨) موجودا : موجود ن (٩) ولكل : وكل ه (١٠) فهي : وهي ب ، س ، سا ، م || ثلاث : ثلاثة د || متقابلات : مقابلات سا ، م (١١) إحدى : أحد د ؛ — ن || الثلاث : الثلاثة ن (١٢) الباقيتين ب ؛ الباقيين د ، ن || الطرفان : الطرفين د ، ن || والعدو الصديق : والعدو والصديق ب (١٥) فليس : وليس م || إذا : إذن ن (١٦) عنده : عند د ، ن (١٧) تقابله : مقابله د || ولا : فلا د ، ن (١٧) بعنادها : تضادها ب ، ه || بأدنى : ببادي ب

يطلب لها معاند . وما كان له مناقضة وعناد ، ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد ، فليس يجب أن يكون باطل الشهرة ؛ كما قد عرفناك مرارا .

وقد يؤخذ من الأضداد مواضع أخر ، وهو أن ينظر فى مقابل المحمول ، فإنْ صَحَّ أنه موجود فى الموضوع ، فذلك غير موجود . لكن هـذا الموضع فى قوة الموضع المتقدم المذكور، ولـكنه قد يمكن أن يؤخذ هذا الموضع على وجه غير مكرر . وذلك أن لا يطلب مقابل الموضوع، بل ينظر أنه هل يلزم من وجود المحمول فى الموضوع أن توجد الأضداد معا ، وذلك محال ؛ فوجود المحمول للموضوع محال .

وهذا جزئى موضع آخر سلف باعتبار أخص من الموضع المتقدم المذكور . والموضعان يتباينان بما أقوله : وهو أن الموضع المتقدم كان على أن اللازم يكون محالا ، أىَّ محال كان ؛ و يوجب أن الملزوم محال .

وأما ههنا فالمحال المأخوذ فيه ليس مطلقا ، بل محال بصفة ، وهو جمع الضدين .

ومثال هذا أن القائلين بالصور المفـارقة للأمور يقولون : إنها مع أنهـا مفارقة ، قد توجد متوسطة فى المحسوسات ، فتكون مفارقة وموجودة معا ، و يلزمهم أن يجعلوها متحركة متنقلة ، ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا .

أما لزوم كونها بحيث تستحيل فيها الحركة ، فلأنهم يجعلونها مفارقة ، و يعرفون أن المفارق يجب له الثبات ، و يستحيل فيها الحركة ولو بالعرض .

---

(١) فليس : وليس د ، ن (٢) قد : — ن || عرفناك : عرفنك د ، ن (٣) مواضع : موضع د ، س ، سا ، ن (٤) فى الموضوع : — ه || الموضع : الموضوع د || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ه (٥) ولكنه قد : وقدم || مكرر : منكر س || لا : — س (٦) الموضوع : فى الموضوع سا (٧) محال : — س . (٨) الموضع : المواضع م || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ن (٨) والموضعان : فالموضعان : ب ؛ والموضع سا (١٠) و يوجب : يوجب سا || (١١) وأما ههنا : وههنا د ، ن || فالمحال المأخوذ فيه ليس : أخذ المحال لا د ، ن || محال : محالا د ، س ، ن ؛ بحال م || بصفة : الصفة سا ، ه (١٣) وموجودة : موجودة ب (١٣) و يلزمهم : يلزمهم د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || متنقلة : ومتنقلة د ، ن ؛ منقلة سا || ثابتة : وثابتة د ، ن ؛ ثانية ب ؛ ومائتة س || (١٤) معا : — ب ؛ معها ه (١٥ — ١٦) فلأنهم . . . الحركة : — سا (١٥) و يعرفون : و يعترفون ه (١٦) فيها : فيه س || بالعرض : بالفرض م

وأما لزوم كونهـا متحركة ، فلأنهم إذا جعلوها فينا ، جعلوها قد تتحرك بالعرض تحركاتنا .

وقد يؤخذ من الضد موضع آخر ، وهو أنه إذا كان المحمول العارض له ضد ، وكان المحمول العارض محمولا لا على الدوم والضرورة ، بل على حسب الجواز والعروض ، فينظر هل من شأن ضـده أن يعرض لذلك الموضوع؟ فإن من شأن الموضـوع أن يكون واحدا للأضداد . فإن كان الضد ليس طبيعيا للموضوع ، وأخذ الموضوع موضوعا قريبا له ، فيجب أن يكون من شأن الضد الآخر أن يعرض لموضوعه . مثاله أنه إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية ، فيجب أن تنسب المحبة إليهـا لا إلى الشهوانية . وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية ، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة ، لا للناطقة . وهذا ينفع فى الإبطال فقط ، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات توجها نحو الوجود ، بل نحو الإمكان ، فينفع فى الإثبات ؛ فإنه إذا أمكن عروض ضد أمكن عروض ضد آخر .

وأما هل هذا الموضع برهانى ، وأنه هل يجب أن يكون الشىء القابل لضد ما قابلا للآخر ، حتى إن كان الشىء يعرض له أمر ويجوز أن يخلو عنه ، فهل يجوز أن يعرض له الضد الآخر وإنما يجوز أن يخلو عنه إلى واسطة ، أو إلى عدم ، ولا يكون من شأنه أن يقبل شيئا آخر . فإن الواجب أو المقبول هو أن الاضداد هى التى يوجد لها موضوع تشترك فيه ؛ وهذا غير أن يكون كل موضوع يكون لعروض أحدهما يكون موضوعا لعروض الآخر . فإنه إذا تم وصح أن للشيئين موضوعا واحدا يشتركان فيه على سبيل التعاقب ، فقد صح الشرط الذى ينبغى له فى أن يكون بينهما مضادة ؛ وإن كان سائر الموضوعات بخلاف

---

(١) جعلوها فينا : — س (٢) تحركاتنا ، تحركاب ، س ، سا ، م ، ه (٤) لا : — س ، ن ، ه || الدوم : الدوام د ، س ، م ، ن (٦) موضوعا : — د ، ن (٧) أن يعرض : أن لا يعرض ب ، د (٧) أنه : — د ، ن || كان : كانت د ، ن || البغض : البغضة د ، ن (٨) لا : — س ، ن || وإن : فإن د ، ن || كان : — ن (١٠) فقط : — س || أن : + لا سا (١١) فإنه : — سا (١٢) وأما : + أنه س || هل : + هو م || وأنه : فإنه ه (١٢) قابلا : قابل ه (١٣) إن : إذا م (١٣ — ١٤) فهل يجوز . . . . يخلوعنه : — سا (١٤) وإنما : ولا ب ، سا || عنه : إلى س || أو إلى : وإلى ن || ولا : فلا د ، ن || شيئا : ضدا س || أو المقبول : والمقبول : والمقبول ب ، س ، م (١٥) هى : وهى ب (١٧) أن : — ن || موضوعا : موضوع ن (١٨) له : لها د ، سا ، م ، ن ، ه

ذلك ، بل كان بعضها لا يفارقه الضد ألبتة ، و بعضها قد يفارقه إلى العدم ولا يقبل الآخر .

و إذا كان هذا أمرا غير بيِّن ، فلا يجب أن تؤخذ هذه المقدمة على أنها بينة ، بل على أنها مشهورة ، و يكون سبب الشهرة فيها إيهام هذا العكس إيهاما جزافا ، فيكون من أحد أبواب المغالطات المعنوية التى ستذكر فيما يستقبل ، بل لكثرة الجزئيات الشاهدة .

فإذن هذا المرضع لا ينفع فى البرهان ، إذا أخـذ من حيث هو أصل ومبدأ و بيِّن . فإن صح أنه حق ، فتـكون صحته صحة المسائل ؛ و إن لم يصح ، فلا ينتفع به . وستتضح حقيقة الأمر فيه فى العلوم .

واعلم أن الشىء إنما يكون موضعا إذا كانت الشهرة توجبه ، أو كان يصح فى علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات ، فيوضع بعد ذلك قانونا ؛ وما ليس كذلك فليس بموضع . ولذلك ما كان هذا هو موضع فى الجدل للشهرة ، وليس و إن ثبتت حقيقته موضعا فى البرهان ، أى أصلا ؛ فإنه لا هو بيِّن بنفسه ، ولا بين الصدق فى علم المنطق ؛ فليس موضعا برهانيا منطقيا .

وأما سائر المواضع المأخوذة من المتقابلات ، فمنها المواضع المأخوذة من تقابل النقيض . ومن جملة ذلك ماهو حق ومشهور معا ، وهو جعل التالى عكس نقيض المقدم ، أو جعل

---

(١) بل : بان ب (٢) الآخر : — ﻫ (٣) وإذا : وإذ ب (٤) و يكون : وقد يكون م ؛ فيكون ن || إيهاما : + لا د ، ن ، ﻫ || أحد : أخذ د ، سا (٥) ستذكر : سا || فيما : فيها م (٦) الموضع : المواضع س || أخذ : أخذته د ، ن || هو : هى ب ، د ، س ، سا ، م ، ﻫ (٧) وإن : فان سا ، ن (٧) ينتفع : + فى البرهان ﻫ || وستتضح : + لك د ، ن (٩) موضعا : موضوعا ن || توجبه : موجبه ﻫ || يصح : + بطريق الشهرة د ، ن (١٠) على سبيل ايجاب من المشهورات : — د ، ن || المشهورات : + فيه فى علم المنطق م || فيوضع : فيوجب ﻫ (١١) ولذلك : وكذلك سا ، م || هو : — ب ، سا ، م || موضع : موضوع بخ || ثبتت : تثبت ب ؛ ثبت م (١٣) موضعا : — م (١٤) سائر : — د ، ن || (١٤ — ١٥) المأخوذة . . . . معا وهو : المناسبة لما ذكرناه من شأن المتقابلات واللواتى من النقيض فمنه حق ومشهور وهو د ، ن (١٤) المتقابلات : المقابلات س (١٥) أو جعل : وهو أن يصير د ، ن

نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم؛ وهو موضع لا مرد له ؛ مثاله : إن كان اللذيذ حسنا فما ماليس بحسن ليس بلذيذ ، وإن كان ما ليس بحسن فليس بلذيذ ، فكل لذيذ حسن .

وأما عكس هذا فربما كان مشهورا فى مواد ، وربما لم يكن مشهورا . وأما فى الأضداد فربما صح العكس واشتهر ، وربما انتقض . فيجب أن يكون الجدلى مستقرئا لذلك ، حتى إذا انتفع بما ينعكس ، ادعى العكس ، وأورد له جزئيات توجب العكس . وإذا انتفع بمنع العكس ، كان له ما يعاند به .

فههنا جزئيات كثيرة توجب العكس ؛ إذ يوجد الطرفان لازمين للطرفين . فإن الشجاعة فضيلة ، والجبن رذيلة ، والصحة مؤثرة ، والمرض مجتنب ؛ واللزوم ههنا على الاستقامة .

ويجب أن تأخذ ههنا ما كان من الأضداد بالحقيقة ، وما كان بحسب المشهور ، فيجب أن تكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له .

وههنا جزئيات أخرى ، ومواد أخرى تخالف ذلك ، وربما كان المظنون فيها عند الجمهور ، أو الظاهر المشهور ، هو بالعكس من ذلك . فإن جودة البنية ، أى اعتدال المزاج ، واستواء التركيب ، وتناسب الأعضاء ، قد يلزمها الصحة . وأما رداءة الخلقة والبنية ، وهو نقصان فى أحد تلك ، فقد لا يلزمها المرض ، لكن المرض يلزمه رداءة الخلقة والبنية ، فيؤخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة ؛ بل بالعكس ، إذ يؤخذ ضد اللازم ملزوما لضد الملزوم ، فلا تكون إذا كانت جودة البنية صحة ، فرداءة البنية مرض ، بل المرض رداءة البنية ، أو يلزمها رداءة البنية . فيجب أن تكون أمثال هذه معدة أيضا .

---

(٢) ليس : فليس د ، ن || وإن كان : أو كان أن ب م ، وكان ان سا ؛ إذ كان أن هـ || فكل : وكل هـ (٣) هذا : — س || مشهورا : — د ، ن (٥) وأورد : أورد س ؛ وأفرد ن (٦) بمنع العكس : مما ينعكس هـ (٦) ما : مما م ، هـ (٧) الطرفان : الطرفين د ، ن (٨) والمرض : — ب (١٠) تأخذ : يؤخذ د ، س ، سا ، ن (١٢) وههنا جزئيات أخرى ومواد أخرى تخالف ذلك : وأما فى أمور ومواد أخرى د ، ن || وربما : فربما د ، ن (١٤) قد : — د ، ن (١٥) نقصان : النقصان د ، ن (١٦) اللازم : اللزوم هـ (١٧) إذا : إذ د ، س ، م (١٨) البنية : — د (١٨) أيضا : — د ، ن

وأما المقابلة التى للعدم والملكة ، فاللزومان مشهوران فيه جميعا . فإنه إن كان البصر حسا ، فالعمى عدم حس . ويشبه أن يكون هذا الموضع حقا إذا أخذ على الاستقامة . فإنه إذا قيل على البصر شىء وجودى له شىء مقابل عدمى ، فليس يمكن ألبتة أن يقال ذلك الوجودى على العمى ، وإلا لصار العدم موصوفا بأمر وجودى محصل ؛ فإذن يقال عليه : عدم ذلك الوجودى ، فإذا عدم ذلك الوجودى ؛ يلزمه أيضا .

والمتضايفات تتلازم على الاستقامة إذا روعى ما يجب أن يراعى تلازما حقيقيا ؛ وتتلازم على الإطلاق تلازما مشهورا . مثاله : إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثير الأضعاف، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء . وإن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون. وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس. وأما فى الحقيقة فليس يجب أن تلزم إلا بشرائط ؛ وذلك لأن العلم — من حيث هو قُنْيَةٌ — مضاف إلى العالم، ومضاف من وجه آخر إلى المعلوم . وليس يجب أن يكون إذا كان العلم إدراكا أن يكون العالم مدركا، أى واقعا عليه الإدراك ؛ أو المعلوم مدركا ، أى واقعا منه الإدراك ، بل يجب أن تكون الموازاة والمعادلة محفوظة . وكذلك فإنَّ المُدْرَك مضاف إلى المُدْرِك . وليس يجب إذا كان المدرَك معلوما أن يكون المدرِك عالما .

وكذلك ليس يجب إذا كان محسوسٌ مّا معلوما ، أن يكون حس ما علما ؛ وإن كان المشهور يوجب أن يكون الحس علما ، فلا تكون هذه معاندة فى المشهور .

---

(١) فاللزومان : اللزومان س ؛ فالملزومان م || مشهوران : مشهورات سا (٢) حس : الحس ب (٤) وإلا لصار العدم : والإبصار العدمى د ، م ، ن ، هـ (٥) فإذا عدم ذلك الوجودى : — هـ (٧) حقيقيا : حقيقا س ، هـ (٨) وتتلازم : وتلازم د ، هـ ؛ وبتلازم سا (٩) فالمعلوم : فالعلوم د ؛ والمعلوم هـ (١٠) فالمبصر : فالبصر سا ، والبصر ن (١٠ — ١٢) إلا بشرائط .... وليس يجب : — س (١١) العالم : العلم ب ، س ، سـ ، م ، هـ (١٢) إذا : إذ سا (١٥) عالما : علما ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) وكذلك .... علما : — س ، هـ || وكذلك ليس يجب : د ، سا ، ن

وكذلك يجوز لقائل أن يقول: إن المحسوس ليس ألبتة بمعلوم ؛ وذلك لأن الحس فى الحقيقة ليس بعلم ، إذ كان كون الحس علما ليس حقا بيِّنا بنفسه، بل ربما كان مشهورا. وإذا كان الحق أن الحس ليس بعلم ، وكان الحق يوجب أنه إن كان الحس ليس بعلم ، فما يقع عليه العلم لا يكون وقع عليه الحس ؛ وبالعكس. وما وقع عليه العلم ، فهو معلوم؛ وما وقع عليه الحس ، فهو محسوس . فيجب أن لا يكون شىء من المحسوسات معلوما ؛ وبالعكس .

فالذى قيل من أنَّ معلومًا ما محسوس ، ثم بنى عليه الاعتبار ، قول جدلى غير حقيق .

(١) وكذلك : ولذلك د ، س ، ن || يقول : بكون د || البتة : — د ، ن || وذلك : — د ، ن || فى الحقيقة : بالحقيقة س (٢) إذ : إذا م || بينا بنفسه : فى نفسه ه (٣) أن الحس . . . يوجب : — ه || أنه : — م (٤) فما : مما ه (٧) ما : — س || بنى : يبنى د ، ن ، ه

الفصل الرابع

فصل (د) فى مثل ذلك

ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظائر. ومعنى النظائر: الأمور التى لها نسبة إلى الشىء، فيشتق لها منه اسم، إما مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الاسم، كالعدل الذى هو نظير العدالة اشتق له منها اسم؛ وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحية التى تفعل أو تحفظ الصحة، فيشتق له منها من الصحة اسم؛ وإما نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها اسم، كما يقال مرض عفونى.

ومواضع أخرى كانت تعرف بالمأخوذة من التصاريف، ويشبه أن تكون مفارقتها للنظائر بأن لا يؤخذ لها من الشىء اسم على الإطلاق، وعلى سبيل الاشتقاق، بل أن يدل على نسبتها إلى الشىء بلفظ مأخوذ من أسامى المناسبة والملازمة مقرون باسم الشىء، كما يقال: هذا هو جار مجرى الطبيعة، وهذا مذهب العدالة، وهذا مأخذ الحكمة؛ فتكون نسبة الجارى مجرى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصاريف. وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة إلى العدالة.

على أنى لست أثق أيضا بما أقوله من ذلك، إنما أحمنه تخمينا، وليس هو شيئا معروفا فى عادات ألسنتنا، ولا تضر الغفلة عن ذلك فى غرضنا.

وقد قيل غير ما قلته، وظن أن التصاريف هى ما يكون من الأمور صادرة عن الشئ، كالوجع عن المرض، وأخذ هذا بعيدا عن عبارة المعلم الأول، ولا يناسبه بوجه. فإنه

---

(٣) ومعنى النظائر: — م || التى: + ليس ن (٤) إلى: — هـ || المقبول: المقول ب، ن || القابل: القائل ب، س، م، ن (٦) أو تحفظ: وتحفظ س || من الصحة: منه سا (٧) له: — س، لها سا، م، هـ || منها: منه سا (٨) بالمأخوذة: بالمأخوذ ب || من: عن د، س، سا، ن، هـ (١١) جار: جارى س، م، هـ || الطبيعة: + إلى الطبيعة هـ (١٢) التصاريف: التصريف هـ (١٤) لست: لا س || إنما: ان م (١٥) ألسنتنا: الاستثناء ب، هـ (١٥) عن: فى سا (١٦) قيل: قل ب، سا || ما: + لا ن (١٦) صادرة: صادر ب، د، ن، هـ || هذا: — م؛ — ههنا م، هـ (١٧) بعيدا: بعيد س

ليس يجب أن يكون حكم الوجع، وما يجرى مجراه، مقايسا بحكم المرض ومايجرى مجراه . وأما ما هو على سبيل العدالة ، فيجب أن يكون له حكم معتبر بالعدالة ، بسبب أنه مأخوذ بوجه من العدالة ، وكأنه بوجه مشتق منه . ولهذا ذكرأنه يظن أن التصاريف أخص من النظائر ؛ وعلى أنّ هذه عادة لغة لا علم لى بها .

ثم يقول : إنه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين ؛ وجه أخص بالعلم الخلقى ، وهو المستعمل فى التعليم الأول، مثل أنه و إن كانت العدالة محمودة ، فالعدل محمود ؛ وإن كان ما يجرى مجرى العدالة محمودا ، فالعدالة محمودة . وهذا إنما يحمد إذا كان المحمول محمودا أو مؤثرا. وليس يجب أن يقع بينهما فى كل محمول اتفاق، فإنهما مختلفا الحد . ولا أيضا يصح أن يقع لهما فى الخير — إذا جعل الخير محمولا — اتفاق ؛ فإن الخير الحقيقى هو المطلوب لذاته ، ولا يتفق الأمران فيه . فهذا وجه .

ووجه آخر يعتبر بحسب المقابلة ، إما من النظائر ، فمثل أنه إن كانت الشجاعة حكمة فالشجاع حكيم ؛وإما من التصاريف ،فمثل أنه إن كان يجرى مجرى الشجاعة هو ما يجرى مجرى الحكمة ، فالشجاعة حكمة . وهذا موضع جدلى مشهور فى بعض المواد ، ويصلح للإبطال والإثبات، وليس بتعليمى . ولاينعكس ، حتى إذا كان الحكيم شجاعا ، فالشجاعة حكمة ، وإن كان الحكيم يلزمه أن يكون شجاعا لزوم المقوم أو لزوم التابع، يلزم أن تكون الشجاعة يلزمها أن تكون حكمة ، بل أن تكون معها الحكمة . وكذلك فى المثال الآخر .

وموضع آخر من حال الكون والفساد مخصوص أيضا بمحمول الخير والمحمود . فإن ما كونه خير فهو خير ،ويجب أن يؤخذ الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقى، حتى يقرب من أن يكون تعليميا ؛ فإن أخذ مطلقا لم يبعد أن يكون مشهورا . وكذلك ما كونه شر فهو

---

(١) بحكم : لحكم ه (٣) بوجه : — م || منه : منها م || أنه : أن س
(٤) هذه : هذا ن (٥) إنه : — د ، ن || قد : — م (٦) وإن : إن ب ، س ، سا
(٧) محمودا : محمود ب ، سا ، م ، ه ؛ محمودة س (٧) يحمد : يحمل ه (٨) محمول : محمود ب
(٩) لهما : لها س (١٠) فهذا وجه : — ه (١١) إن : إذا د ، س ، سا ؛ إذ م
(١٢) فمثل : + أنه س ، م ، ه (١٣) ويصلح : يصلح د (١٤) بتعليمى : تعليمى ب || إذا : إن س
(١٥) وإن : أو إن د ، سا ، م ، ن (١٦) الآخر : الأخير س (١٨) كونه : لزم م || ويجب : فيجب سا || حتى : وحتى ه || فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن ، ه

شر ، فيجب أن يؤخذ الخير والشر بالقياس إلى شئ واحد ، أو يؤخذ كلاهما مطلقين ، حتى ربما قربا من النفع فى العلوم . فإن أخذ بدل الكون الفساد ، كان موضع آخر وكان بالعكس ؛ فإنّ ما فساده شر فهو خير ، وما فساده خير فهو شر .

وكذلك إن أخذ فاعل الخير مكان الكون ، وفاعل الشر مكان الفساد؛ وليس ببرهانى فليس يجب أن يكون فاعل الخير فى نفسه خيرا ،لأنه فاعل الخير ،ولا فاعل الشر فى نفسه شرا ، لأنه فاعل الشر . فإنْ ادعى صحة هذين القولين ، احتيج إلى قياس يوجبهما . وأما إذا أخذ كالبينين بأنفسهما لم يجب الالتفات إليهما، إلا من حيث الشهرة فقط ،فليس بواجب أن يجرى كل فاعل مجرى فعله ، ولا بيِّن بنفسه أن يكون الشر لا يصدر إلا عمن ذاته شر

ومع ذلك فأن يفهم كون ذات الشىء شرا ، وكون فعله شرا يشتغل أولا عن فصل القول فى القضيتين ، وينكشف ثانيا عن أن الشهرة لا تطابق الإحقاق فى هذه الدعوى ؛ اللهم إلا أن نعنى بالشر لا أن ذاته فى نفسها شر ، بل أنها يصدر الشر عنها ، فيكون كأن القائل قال : فاعل الشر فاعل الشر ؛ وهذا وإن كان حقا ، فهو هذر .

ومن المواضع مواضع المتشابهات ؛ وهى كأنها تمثيلات يجعل فيها أحد الشبيهين مقدما ، والآخر تاليا . وهذا جدلى صرف ؛ كقولهم : إن كان قد يكون بالأضداد علم واحد ، فقد يكون بالأضداد ظن واحد . وإن جاز أن يكون البصر بخروج شىء إلى المُبصَر ، جاز أن يكون السمع بخروج شىء إلى المسموع ؛ وإن كان ماله بصر يبصر ،

---

(١) فيجب : ويجب د ، ن (٢) الفساد : والفساد د ، م ، ن || كان : فكان سا ، م || وكان : وكل د (٤) أخذ : أخذنا سا ، م ، ه || ببرهانى : برهانى م (٥) الخير : — س || فإن : فإذا د ، ن (٦) ادعى : ادعا ب ، د || صحة : — ه || يوجبهما : يوجبها ب ، س ، سا ، م ، ه (٨) بيين : بين س ، ن ، ه || يصدر : يصدق م (٩) عمن : عن من د ؛ عن ن || شر : شرا س (١٠) يفهم : + أن ن (١٠) يشتغل : يشغل ب ، س ، ن ؛ يستقل ه (١١) الإحقاق : الاحقاق م (١٣) فاعل الشر : — د || هذر : + فضل ه (١٤) المتشابهات : المشتبهات د ؛ المشبهات ن (١٤) فيها : فيهما ب ، ه ؛ — د ، ن || الشبيهين : الشبهين ب (١٦) ظن : حسن س (١٦) إلى : من ه (١٧) بخروج : + سمع س || بخروج شىء : — سا || وإن : وإذا ه

فما له سمع يسمع . وهذا يصلح للإثبات والإبطال ، على ماعلمت . فإنه قد يقبل أن ما كان للشبيه فهو للشىء ، وما لم يكن للشبيه فليس للشىء .

ومن المواضع مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة . وهـــذا يصلح للإبطال ، أعنى إذا اختلف الموضع والمحمول فى النسبة إلى الكثرة والوحدة . كمن يضع أن كل علم فهو تصور وفهم ، فيقال له : إن العلم قد يكون بأشياء كثيرة معا ، والفهم ليس يكون لأشياء كثيرة معا ؛ فليس كل علم فهما . وهـــذا الموضع برهانى ، وفى مثاله المورد مقدمات مشهورة .

ومواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل ؛ وهى مواضع الأَحْرى . وهى أربعة مواضع : أحدها أن يجعل ما هو أكثر فى معنى الموضوع ، أكثر فى معنى المحمول ؛ والقياس قياس شرطى ، مثاله : إن كانت اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجور شرا ، فما هو أكثر جورا فهو أشد شرا . وهذا مشهور .

لكنه إن صدق المقدم فيه كليا ، حتى كان قولنا : إنَّ كل لذة خيرٌ حقا ، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ فكان الموضع علميا . وأما إنْ أخذ مهملا فيكون مشهورا ، ولا يكون حقا ؛ فإنه ليس إن كان السكنجبين نافعا للمريض ، فما كان أكثر كان أنفع ، بل ربما ضر . فأما إذا كان مسلما أن كل سكنجبين نافع ، دخل فيه القليل والكثير ، فيجب أن يكون الأكثر أيضا نافعا ؛ وإن كان نافعا لوجب أن يكون أكثر نفعا . وهذا الموضع — كما تعلم — نافع فى الإثبات والإبطال جميعا .

---

(١) ما : — د ، س (٢) للشبيه : للتشبه م ؛ للنسبة ن || وما : وكما م || للشبيه : للتشبيه م || فهو للشىء وما لم يكن للشبيه : — د (٣) النسبة : التشبيه د (٤) كمن : فمن سا (٥) له : + ونحن نعلم د ، ن || قد يكون : — سا || يكون لأشياء : يكون ا. شياء د ، ن || لأشياء : بأشياء هـ (٨) مواضع : المواضع س ، سا (٩) أكثر : أكبر م || أكثر : أكبر م (١٠) قياس : — د ، ن || خيرا : لذة م (١١) وإن : فإن ب ، د ، ن || أشد : شر د || شرا : جودا سا ، هـ (١٢) كليا : — هـ || حتى : — م || قولنا : — د ، ن || صدق : — د ، ن (١٣) فكان : وكان د ، م ، ن || الموضع : الموضوع س ؛ المواضع سا (١٤) ولا : أو لا د ، ن || كان : — د ، ن || نافعا : نافع ن (١٥) كل : كان س (١٦) فيجب : فوجب د ، ن || أن : + لا ن (١٦) لوجب : وجب د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ

والموضع الثانى من الأربعة ، أن يعتبر مع المحمول محمول آخر ،حكمه فى أن يحمل أولى من حكم هذا ؛ فإن لم يحمل ، ولم يؤخذ ذلك ، ففى المشهور أن هذا لا يحمل ،ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال . و إن وجد ما ليس أولى،ففى المشهور أن الأولى يؤخذ؛وهذا للإثبات .

وأما حال هذا الموضع فى العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة "أولى"؛ فإنه إن عنى بالأولى الأول بالطبع والأقدم،صار الموضوع علميا؛و إن عنى به ماوجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق ، أو وجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق ، فليس الموضع بتعليمى . فإنه كثيرا ما يكون ما هو فى الأقل ، ولا يكون ما هو فى الأكثر . تأمل ذلك من طرفى النقيض،وأحدهما أولى بالشىء وأكثر له ، مثل ابتلاع الإنسان لما يمضغه ، والآخر ليس بأولى بالشىء ، بل هو أقلى نادر ، وهو كغصته به . وقد يتفق أن لا يكون هذا الذى هو أولى ، و يكون ماليس بأولى ؛ و إلا لكان الأولى دائما لا أكثريا . وكذلك حكم ما كان مما ليس بأولى ، فقد يؤخذ كثيرا دون الأولى .

والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا ، وهو أن تكون الكثرة فى جهة الموضوع ، والمحمول واحد ؛ فينظر إن لم يوجد المحمول لما هو أولى أن يوجد له ، لم يوجد لما ليس أولى ؛ و إن وجد لما ليس أولى، فقد وجد لما هو أولى. وهذا الموضع حاله فى شروط صيرورته علميا حال الذى قبله .

والموضع الرابع من هذه المواضع ، وهو أن يكون الاعتبار بين محمولين و بين موضوعين ، وأحد المحمولين ليس أولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه . ثم يعتبر ما قيل .

---

(١) يحمل : يجعل م (٢) يحمل : + ذلك د ، ن (٣) وجد ما : وجده سا || المشهور أن : المشهورات سا (٥) فإنه : بأنه سا ؛ فإن ن || والأقدم : والأقنع س || عنى : علم سا || به : — س (٦) للوضوع : لموضوع ب ، س ، م (٧) بتعليمى : تعليمى ب ، تعليميا د ، ن || الأقل : الأول ب ، م ، هـ (٨) تأمل : بل ن || من : بين م (٩) كغصته : لغصته ب (١٠) هو : — سا || بأولى : بالأولى هـ || الأولى : الأول سا (١١) دائما : دائميا هـ || وكذلك : وكذا س || بأولى : أولى س ، ن || فقد : قد د ، ن || كثيرا : — د ، ن || الأولى : + وليس كالنقيض ن (١٢) والموضع : والوضع د || فى : من ن || الموضوع : الموضعين سا ، م ؛ الموضوعين هـ (١٣) واحد : واحدة د ، ن || يوجد : + يوجد ب ، م || ليس : + هو هـ (١٤) حاله : + حال الذى قبله ن (١٥) صيرورته : ضرورته د ، ن || حال الذى قبله : — ن (١٧) وأحد : فأحد د ، ن || بموضوعه : لموضوعه س ، م

ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع بأعيانها ، وهى ثلاثة : حال محمولين متساويى النسبة فى الأولى وغير الأولى لموضوع أو موضوعين لمحمول ، أو محمولين لموضوعين . ثم يعتبر ذلك بعينه ؛ وليس شىء منها علميا . وتشترك فى أنه إن كان ما هو مثل فى استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ؛ أو لم يكن ، فلم يكن .

وموضع آخر يعتبر من فصل الشىء إذا أضيف إلى غيره ، وقرن به ، بجعله بحال ، فنقضى بأنه بتلك الحال ؛ مثل أن يجعله خيرا أو أبيض ، فنقضى بأنه خير أو أبيض ؛ وهو غير علمى . وأحسن مواضعه الخلقيات ، فإنه قد تقترن الحركة بالمادة فتجعلها حارة ، وهى غير حارة .

وموضع قريب من هذا ، وهو أنه إذا زيد شىء على شىء ، بجعله أزيد فى حال كان له مثلا فى كونه خيرا أو بياضا ، فهو بتلك الحال . وليس علميا أيضا ؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر ، وليست حارة .

وهذا الموضع والذى قبله للإثبات ؛ ولا يصلحان للإبطال ؛ فإنه ليس إذا زيد شىء على شىء ، فلم يجعله بصفة ، لم يكن على تلك الصفة . فإن الزوج إذا زيد على الفرد ، لم يجعله زوجا ، وهو زوج . والحلو إذا زيد على المر ، لم يجعله حلوا ، بل مزاجا آخر ، وهو حلو . وأيضا فإن العصير إذا زيد على العسل ، وهو حلو ، لم يجعله أشد حلاوة ، والعصير حلو . على أنه لا يبعد أن يجد هذا الإبطال بعض الجدليين ، حين لا يفطن لمثل هذا العناد .

---

(١) بعدد هذه : بعد وهذه هـ || ثلاثة : أربعة س ، سا ، م (٢) لموضوع : — س ؛ الموضوع سا || موضوعين : لموضوعين ن (٣) ذلك : — هـ (٥) آخر : — د ، سا ، ن ، هـ || يعتبر : — س ؛ معتبر هـ || إذا : إلى س (٦) فنقضى : فيقتضى د ، م ، ن ، هـ || بتلك : تلك ب ، م ، هـ || يجعله : يجعل ن || أو أبيض : وأبيض سا ، م || فنقضى : فيقتضى س ، م ، هـ || بأنه : أنه س (٧) غير : — ن (٧ — ٨) حارة وهى غير حارة : حادة وهى غير حادة د (٩) على شىء : — د (١٠) فهو : — س (١١) صار : صيرته هـ (١٣) على شىء : — د || بصفة : نصفه هـ (١٤) يجعله : يجعل د (١٦) يجد : يجعل سا ، م ، هـ || الإبطال : لإبطال ن ؛ + عند ب || حين : حتى هـ

وموضع آخر : أنه إذا قيل المحمول على موضع ، أو على شيء بمعنى الأولى والأكثر ، فهو مقول عليه بالإطلاق . مثاله : إن كان خمر أقل إسكارا من خمر وأكثر ، فهو مسكر على الإطلاق . وما لم يكن الشيء خيرا فليس يقال إنه أكثر خيرية أو أقل خيرية ، فإن الشر لا يقال له إنه أكثر أو أقل خيرية . وهذا ليس يصلح فى الإبطال . فإنه ليس إذا لم يقل بأقل وأكثر ، لم يقل بإطلاق ؛ فكثير من الأشياء لا تقبل الأكثر والأقل .

وهذا الموضع ليس له عناد علمى ، وله عناد جدلى . أما أنه ليس له عناد علمى ، فهو أنه إذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه ، فليس له ذلك المعنى أقل أو أكثر . فإن الأقل والأكثر يجب أن يكون معه الشيء موجودا ، حتى يكون قليلا ، أو يكون كثيرا .

وأما عناده الجدلى ، فأن يقول قائل : إن خمود الشهوة خير من الفجور ؛ ومع ذلك فليس خيرا على الإطلاق . فهـذا مقبول فى المشهور ؛ وأما فى الحقيقة فإنه ليس خيرا من الفجور ، فإنه لا شركة بينه و بين الفجور فى الخيرية حتى يجوز أن تكون حصته منه أوفر ، بل هو أقل إيجابا لأمور شرية منه . وأما فى نفسه فهو ردى مثله . وأما بالقياس إلى ما يلزمه من الشر فهو أكثر شرا ، وذلك أقل شرا لا لمزاج خير معه ، بل لقلة عدد الشر الصادر عنه ، وفقد بعض الشر أن يكون منه . وأنه وإن كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير ، وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر، وهولا يخلو عن وجود ذلك أو فقده، فذلك باب آخر ؛ وهو باب ما يكون الخير والشر فيه . وأما الشيء الذى يقال له خير أو شر ، بأن الخير يصدر عنه ، والشر يصدر عنـــه ، فليس الأمر فيه كذلك . فليس إذا كان الشيء ليس سببا للشر ، فهو سبب للخير إلا بالعرض ؛ و بالعكس. وأما إذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ، ففيه بإزائه خير .

---

(١) الأولى : الأقل د ، ن (٢) خمر : خمرام ؛ + به ب ، سا (٣) لم يكن الشيء : ليس د ، ن || إنه : — د ، ن (٤) الشر : الشيء س || له : — ب ، سا (٥) يقل : يقبل د || وأكثر : — م ، ه (٦) عناد جدلى : جدلى م || أما : وأما ه (٧) المعنى : — ن || أو أكثر : وأكثر د ، ن (٩) فأن : أن د ، ن || ذلك : هذا م (١٠) فهذا : وهذان || فإنه لا : ولا د ، ن (١٣) وذلك : وذاك س ، سا ؛ إذا كان ه || لا : إلا م || خير : — ب ، س ، سا ، ه (١٤) وأنه : فإنه م ؛ — ن (١٥) وجوده : الخير د ، ن || وجوده : الشر د ، ن || أو : إذه (١٦) ما : فيا ب ، ه ؛ مما م (١٦—١٧) خير أو شر : خير وشر د ، ن (١٧) بأن : فان ه (١٨) للشر : للشيء ب ، م ، ه

وموضع آخر مشاكل بوجه من الوجوه لهذا المعنى ، وهو أنه إذا كان الشيء ممكنا ، أو موجودا ، أو حسنا ، أو نافعا فى وقت من الأوقات ، وموضع من المواضع ، وموضوع من الموضوعات ، فهو أيضا بذلك الحال على الإطلاق ؛ فإن ما ليس بممكن فى نفسه ، فليس بممكن عند حال ، وما ليس بحسن ألبتة ، فليس حسنا عند حال. وهذا أيضا للإثبات .

ويعاند هذا الموضع بأمثلة مشهورة ، مثل أنه قد يوجد الشيء فاضلا فى أمر وليس فاضلا على الإطلاق ؛ ويكون الشيء غير فاسد فى وقت ، وليس غير فاسد على الإطلاق ، وينفع دواء فى وقت ، وفى موضع ، وفى موضوع عليل ، وليس نافعا على الإطلاق ؛ وقد يحسن قتل القريب إذا كفر بالله تعالى ، وليس حسنا على الإطلاق . وكذلك يكون الشيء حسنا عند قوم ، وليس حسنا على الإطلاق ، فإن من الناس من استحسن قتل الأب ، وليس حسنا على الإطلاق .

وتفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزاد عليه شيء يقيد به ، كما يزاد فيقال : إنه حسن عند قوم ، أو حسن فى وقت ؛ فهذا هو الحكم المشهور ، لكنه يجب أن ننظر فى هذا من جهة الحق ، فنقول : إذا كان الإطلاق بالحقيقة فى مثل هذا الموضع هو أن لا يكون عليه زيادة اعتبار ألبتة إلا معناه ، فإن كان معناه إضافيا كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة ، مثل النافع إذا أخذ نافعا لشيء ما وحال ما ، فإن هذا الإطلاق بلا زيادة لأن المضاف إليه داخل فى معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام ، أو عموم ، أو غير ذلك ، لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذى عند كل مكان وكل وقت ؛ فإذا لم يجده دائما أوهم أنه معاند .

---

(١) وموضع : وهو موضع د || لهذا : ولهذا س ؛ هذا ن (٣) بذلك : بتلك د ، ن (٤) عند حال : بحال د ، ن || حسنا : بحسن ه (٧) ويكون : وقد يكون م || فى وقت : ولكن ه || غير فاسد : فاسدا د (٩) تعالى : — د ، سا ، ن (١٠) وليس : ولا يكون س || فإن : وإن م (١٢) الإطلاق : — د ، ن || أن : الذى د ، ن || المعنى : — د ، ن (١٣) هو : — ه (١٤) إذا كان : إن د ، ن (١٥) فان كان معناه : — س (١٦) توجد : وجد د || الإطلاق : إطلاق س ، سا ، ه (١٧) أو عموم : عموم م (١٨) ربما : بما ب (١٩) وكل : وفى كل س || أوهم : وهو ه || معاند : عاند س

وأيضا فإن المشهور يأخذه مهملا ، وفى العلوم يجب أن يؤخذ محصورا . فإذا راعيت هذا ، فاعتبر الأمثلة التى وقع بها العناد ، فيجب أن يكون الفاضل فى أمر ما فاضلا على الإطلاق ، أى فاضلا بلا زيادة . ولا يكون فاضلا على الإطلاق بمعنى أنه فاضل فى كل شىء ؛ فإن هذا ليس هو الفاضل على الإطلاق الذى نقصده إلا باشتراك الاسم ، لأنه فاضل مع زيادة ، وتلك الزيادة أنه فى كل شىء . وتجد الممكن للقوى ممكنا على الإطلاق ، وإن كان ليس ممكنا فى كل وقت ، ولكل واحد . ونجد ما ليس فاسدا فى وقت ، ليس فاسدا — إلا بزيادة — أبدا . ونجد الدواء النافع للشىء نافعا على الإطلاق ، لا بزيادة كل شىء ، بل لشىء ما هو مضايفه المنفوع .

وأما قتل القريب نخذه محصورا ، فيتبين لك الكذب فى أن كل قتل قريب حسن ، بل قتل ما للقريب عسى أن يكون حسنا . فذلك القتل الذى لذلك القريب نجده حسنا على الإطلاق ، وإن لم يكن حسنا فى كل موضوع ، وكل اعتبار .

وأما المستحسن عند قوم ، فذلك لا يجب أن يكون حسنا على الإطلاق ، وأنت تعنى بالإطلاق الوجود ، لأنه معناه أنه حسن فى الظن ، لا فى الوجود . والواجب أن تعتبر تقييد الشىء فى الظن بإطلاقه فى الظن ، أو تقييده فى الوجود بإطلاقه فى الوجود ؛ اللهم إلا أن يكون قد يفهم من الإطلاق أمر يعمهما جميعا ، فيكون الإطلاق حينئذ حقا .

---

(١) يأخذه : يأخذ ن || وفى : فى م || العلوم : المعلوم ب (٢) راعيت : رعيت س
(٤) فإن هذا : فهذا ب || الفاضل : الفاعل م (٥) للقوى : القوى م ؛ المقوى ه
(٦) ولكل واحد : لكل أحد د ، س ، سا || واحد : أحد م ، ن (٧) إلا : لا سا
|| بزيادة : زيادة د (٨) لا : ولا م || بزيادة : سا || لشىء : الشىء م || مضايفه : بمضايفه م
(٩) محصورا : محصورب ، م ؛ محصورة د : سا ، ن ، ه || كل قتل : قتل كل س (١٠) قتل : — ن ، ه
|| ما : — س || للقريب : القريب د || لذلك : — م || القريب : — سا ، م ، ه
(١٢) يجب أن : — س (١٣) لأنه : لأن س (١٤) تقييد : — م (١٣ — ١) والواجب ...
إلى الظن : وإنما يعتبر هذا إذا كان الشىء فى الوجود د ، ن

فأما اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس إلى الظن ، فبين أن الشيء إذا كان في نفسه بصفة ، وذلك في حالة ما ، وفي وقت ما ، وفي موضع وموضوع ، وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بأن كان فيها نافعا أو موجودا أو حسنا أو غير ذلك ، فيصدق عليه أنه نافع أو موجود أو حسن أو غير ذلك على الإطلاق ، بمعنى ترك الزيادة إلى الإضافة المطلقة المتضمنة في حقيقة ذلك .

وليس يجب أن يكون "على الإطلاق" بمعنى العام ، الدائم ، والكائن في كل شيء ، إذ ليس ذلك هو الذي على الإطلاق بالحقيقة .

ويجب أن تعتبر الحصر وتترك الإهمال ، فحينئذ يصير الموضع علميا . فإنه ما لم يوجد للشيء صفة ، لم توجد له تلك الصفة بحال . ولا تلتفت إلى ما يقال من كذب الشيء مفردا ، وصدقه مع شيء ، وما عسى أن يوجد من مناقضة هذا الموضع . فقد علمت فصل القول في ذلك ، حيث تكلمنا في الفن الثالث .

---

(١) فأما : وأما س || فبين : فيتبين هـ ؛ + هذا د ، ن (١ — ٣) نفسه . . . غير ذلك : بحال ما وقت الصفة وفي موضع وموضوع د ، ن (٢) بصفة : + واحدة م وقت ما : وقت س ، م (٣) بأن : فأن سا || كان : — سا ، م || حسنا : حقا سا ، م (٤) إلى : إلا د ، س ، سا ، ن ، هـ ؛ لا م || الإضافة : لإضافة د (٥) المتضمنة في حقيقة ذلك : — سا ، ن || ذلك : تلك س (٦) والكائن : والكامل ب ؛ الكائن سا ، م ، هـ ؛ الكائن و س (٨) علميا : + في مقابل الغرض الذي يمثل د ، ن (٩) توجد له : تكن له س || ولا : ولم ب ، م (١٠) مفردا : مفرد ب || وما : وأما د ، ن || من : — ب ، س (١١) حيث : حين سا ، م ، هـ

الفصل الخامس

فصل (هـ) فى الأولى والآثر

ويلى المواضع التى أعطيناها المواضع التى تعد نحو الآثر والأفضل . وظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل ، يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر فى الأولى والأحرى ، وفى الأزيد والأنقص . وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية .

وأما مشاركة هذا البحث للبحث عن الأولى والأزيد ، وما ليس بأولى وأزيد ، فسيتبين لك من جهة أن جميع ما ينفع فى الأزيد والأنقص ، ينفع فى الآثر والأفضـــل ، وأكثر ما ينفع فى الآثر والأفضل ينفع فيهما ، وإن كان ليس كله كذلك ، على ما ظنه بعض المتكلمين فى هذا الفن . وذلك لأن كثيرا من المواضع المعدة نحو الآثر والأفضل لا تنفع فى الأزيد والأنقص ، مثل الموضع المشهور : أن ما هو أطول زمانا فهو آثر ، فإنه ليس يجب أن يكون ما هو أطول زمانا فهو أكرم فى نفسه ، أو أشد كرامة مما ليس أطول زمانا ، أو يحمد ذلك .

واعلم أن المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل ؛ وذلك لأن الشىء قد يكون أفضل ولا يكون آثر ؛ فإن العلم أفضل ، وليس آثر من اللباس عند العريان ؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة ، وليس آثر .

---

(٣) التى : الذى د (٤) من البحث : — هـ || وما : وبما م ، هـ || أولى : الأولى د

(٥) والاجتناب : أو الاجتناب سا ، م || لكن : ولكن د ، ن || مقتضية — سا (٦) وفى : — هـ

|| وذلك : فذلك ب ، س ، سا (٧) وما : ما سا || بأولى وأزيد : بالأولى والأزيد س

|| فسيتبين لك : فيتبين ذلك د || لك : — هـ (٩) ليس : — سا (١١) أن : وأن كل هـ ||

ما : كل ما م (١٢) أكرم : أكثر م ، هـ || أو أشد : وأشد د ، ن || كرامة : حرارة بخ ،

س ، سا ، م ، هـ || يحمد : يحمل ن (١٤) المفهوم : المشهور هـ

وإذا قيل أفضل وأخير ، فقد يقال ذلك عند التحقيق على وجوه :

فيقال أفضل وأخير لشيئين متشاركين فى نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة ؛ مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، إذا كان له جميع مقدار ماله وزيادة ؛ ويقال أفضل للتشاركين فى نوع من الفضيلة يقبل الأشد والأضعف من غير أن يمكن أن يشار إلى قدر ما يساوى به الأفضل الأنقص متميزا عن الزيادة ، لكن الحاصل للأفضل أشد ، مثل الأجمل والأسخن ، وغير ذلك .

ويقال أفضل إذا كان يشاركه فى نوع الفضيلة ، ذلك النوع إما أن لا يقبل التفاوت ، أو إن قبل ، فالذى لهما منه مثلا على السواء . لكن للأفضل فضائل أخرى من أنواع أخر ، فتكون جملة ما لهذا أكثر مما لذلك ؛ مثل أن يكون أحدهما شجاعا عفيفا ، والآخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا ، فيكون الأول أفضل .

ويقال أفضل إذا كان ليس بينه وبين الأنقص مشاركة فى نوع الفضيلة أصلا ، ولكن فى جنس الفضيلة ، إلا أن النوع الذى له هو فى جملة نفسه إلاهى دون النوع الآخر . لست أقول إنه أفضل من الآخر ، فإنه بيان دور ، ولكن أقول إنه إلاهى ، والآخر ليس بإلاهى ، فهو أفضل . وأعنى بالإلاهى : أن تكون فضيلة باقية لا تبيد ، مثل الحكمة ؛ أو تكون نافعة فى الأمر الذى هو مطلوب لذاته . لست أقول فى الأمر الذى هو أفضل ، فيكون دورا ، وهذا مثل النافع فى الآخرة والمعاد . ومن هذا القبيل ما يحكم بأن الحكمة أفضل من اليسار . ويقال لما المصالح المتعلقة به ، وإن كانت عاجلة ، فهى أكثر عددا ، وأعم ، وأدوم معا من عاجليه أخرى . فإنه ليس إذا كان أكثر صار أفضل ، بل ربما كان الواحد العام الدائم أفضل من الكثير .

---

(١) وإذا : إذا س ، م || وأخير : وخير سا ، م (٢) متشاركين : مشاركين م || الفضيلة : + لكن تلك الفضيلة د ، هـ (٤) الفضيلة : + لكن الفضيلة د ؛ لكن هـ (٥) من غير أن يمكن : فلا يمكن د ، ن || الأنقص : للأنقص ب ، م ، هـ (٧) ذلك : وذلك س ، ن ، هـ (٨) لهما : لما ب || أنواع : نوع ن (١١) ويقال أفضل : — هـ (١٢) إلاهى : التى سا ، م ، هـ (١٣) دور : دون م || ولكن : لكن م || إنه سا ، م ، هـ || الاهى : الإلاهى م || بإلاهى : بالالاهى م (١٤) فهو أفضل : — هـ || يبيد : تبعد هـ (١٥) الأمر : سا ، م (١٦ — ١٧) ومن هذا القبيل ما يحكم بأن : ومثال هذا الموضع أن د ، ن (١٧) به : — د || عاجلة : دنياوية د ، ن (١٨) عاجلية : عاجلة ب ، سا ، م ، هـ ؛ دنياوية د ، ن || أخرى : أخر سا ، م

ويقال أفضل أيضا على مثل ما يقال الأولى ؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له الفضيلة فى ذاته ، والآخر فضيلته مستفادة منه ، أو بالعرض ؛ وخصوصا إذا كان له فى ذاته معنى أفضل بوجوه أخرى . وأما الأولى أيضا ، فيقال لما هو بهذه الصفة ؛ ويقال لما هو أشد مناسبة ، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين ، لكنه لأحدهما أشد مناسبة ؛ مثل الكرامة ، فإنه يجوز أن يكون للطارئ الذى لا ماتة له ، لكنه للذى له ماتة فى طبعه أولى . لأن المـاتة ، وهى علة من العلل المستدعية الموجبة لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران شرائط إليها ؛ فإذا لم يشعر بجميع الشرائط التى تقترن بها حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكمنا بالأولى . ولو شعر بجميعها لكان الأمر عند الشاعر واجبا فى كونه أو لا كونه . لكنه إذا كان الأمر الذى يقترن بالعلة الداعية فى أحدهما أكثر من الذى يقترن بمثلها من الآخر ، كان الحكم للأول أولى . وكذلك إن كان لأحدهما هذه العلة ، ولم يكن للآخر ، فالذى له العلة أولى . وأما المـاتة فإنها داعية إلى الحكم ، وليس يتم بها ، بل يتم بأحوال أخرى إما فيه ، وإما فى المتوقع من عنده ، وإما فيهما جميعا ؛ بل ربما كانت ، وربما لم تكن .

والأولى فى المـاتة يعتبر على وجهين : أحدهما بحسب الوقوع ؛ والآخر بحسب الجميل . والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل : إن لفلان عند فلان حقوقا وقد قصده ، فالأولى فى نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها ، حاكما بأن ذلك الأمر واقع .

---

(١) على : فى ن || مثل : مثال س (٢) فضيلة : فضيلة د ، س ، سا ، ن || إذا : إن ب ، س ، سا ، ه (٣) معنى : — ن (٤) وهو أن ... أشد مناسبة : — سا || لكنه : لك د
(٥) لاماتة : الاماته ب ، لا أماته م ، ه || [المـاته : الحرمة والوسيلة ، والموات الوسائل — شرح فى هامش ب] لكنه : لكنها س || للذى : الذى د ، م ، ه || ماتة : أمانة د ، م (٦) وهى : وهو د ، ن
(٧) إذ : ان د ، ن ، إذا س || باقتران : بأوزان د || يشعر : + إليها سا (٩) أو لا : ولا سا || الأمر : — س ، سا ، ن || يقترن : + به س (١٠) أكثر : الأكثر سا ، م ، ه
(١١) كان : فيكون د ، ن || أولى : الأولى || وأما : فأما ب (١٢) بل يتم : بل ينتسم د || المتوقع : الموقع ه (١٣) بل : — س ، سا ، م || ربما : وربما س || وربما : — ن
(١٤) والأولى : فالأولى : — سا (١٥) هو كما : كما هو م (١٦) يقضيها : يقبضها د ؛ يقتضيها سا || بأن : فان ه ؛ — ب ، س || ذلك : + أن سا ، م

وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجمل به ، أن يقضيها و يعرفها ، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه يفعل ما هو أولى بأن يقع منه ذلك الأولى ، بل على أنه الأجمل ؛ ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك قبيح به .

فالمماتة تشارك سائر العلل التى ذكرناها فى أمر يوقع الوقوع ؛ وتخالفها فى أن العلل التى ليست بموات لا يعتبر فيها حال الجميل ، لكنها إنما تقتصر بها على الوقوع . و إنما يقتصر من الموات وما يشبهها على الإيجاب الأولى ، لأن الأسباب المحتاج إليها فى أن تكون العلة علة بالفعل مالم تجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب . فإذا علم أن هذا الواحد منها قد وجد ، وجهل الحكم فى البواقى ، وأنها هل اجتمعت ، ثم كان موضع آخر لم تحصل فيه علة من تلك العلل ، سبق إلى الذهن العامى أن المستحصل لعلة ما منها ، أو للعلة التى تصير علة بالفعل عند شرائط ، أولى بالوجود مما عدم فيه الأمران .

وأما العلل الأخرى أو الشرائط الباقية ، فإنها لو كان اجتماعها كلها معلوما ، لكان الحكم يثبت فى أن المعلول واقع ؛ ولو كان غير اجتماعها معلوما ، لكان الحكم يثبت فى أن المعلول غير واقع . لكن ما نشعر فيه بوجود سبب ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أنَّ الأولى به أن يكون . فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية فى الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا فى هذا ولا فى ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا ألبتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذى تتوافى فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب .

---

(١) أى : — س (٢) يقضيها : يقتضيها سا || ما : من س ، سا ، م ، هـ (٣) على : إلى ب || وأنه : فانه ب || ذلك وأنه : وذلك أنه د ، ن (٤) فالمماتة : د ، ن || تشارك : — سا ، ن || أمر : — ب || الوقوع : — س (٦) الإيجاب : — ب (٧) العلة : + منها ن || ما لم : ما لم تكن م ، هـ (٨) موضع : موضوع د ، ن ؛ مواضع هـ (٩) تلك : — ب || سبق : يسبق ب || إلى : — د ، ن || أن : إلى د || منها : فيها د ، ن || للعلة : العلة س (١٢) يثبت : ثبت د ، س ، سا ، م ، ن || يثبت : ثبت د ، س ، سا ن (١٣) واقع : الواقع د ، ن || سبب : سلب هـ (١٣ — ١٤) نظن . . . الأسباب : — د ، ن (١٥) فى ذلك : ذلك م || ذلك : ذاك س ، هـ (١٦) ذاك : ذلك ن

والقاصر الأسباب ليس هو لا أولى فقط ، بل يمتنع أن يوجد . فإذن هذا القسم من الأولى مظنون لاوجوب له ولا امتناع ، إلا أنه يفيد ميل نفس إلى أن الشئ يكون ؛ وهو ظن ما يكون غير كاذبة إن كان الشئ متوافى الأسباب فوجب ، ولم يكن أولى ، وكاذبة إن لم يكن متوافى الأسباب ، فامتنع ولم يكن أولى .

واعلم أن اعتبار الأزيد والأفضل قد يقع فى كل مقولة . ولست أعنى أن كون الموضوع لمحموله يكون فى كل مقولة ، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه ، ولا أيضا كثير منفعة فى تعرفه .

ولست أيضا أعنى أن الذى إليه النسبة فى أن الآخر أولى منه ، أوليس واقعا فى كل مقولة ، على ما دل عليه اختلاط أمثلة يوردها قوم ؛ بل إن نفس ذلك المحمول قد يقع فى كل مقولة . مثاله ، أنه قد يقال : إن الصورة أحق بالجوهرية من الهيولى؛ و يقال : إن الشخص أولى بالجوهرية من الكلى . وهذا يكون لا على أن جوهرية أكثر من جوهرية ، ولا أن جوهرية هذا أسبق من جوهرية ذلك ، بل لأن ما يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو أسبق لأحدهما وأكمل ، وهو الوجود . وقد ذكرنا حقيقة هذا فى موضعه .

وقد يقال فى "الكم" و "الكيف" ، وهذا ظاهر .

---

(١) لا أولى : الأولى ب ، سا ، م ، ه || فاذن : فان د || القسم : — د ، ن (٢) إلى : — د ، ن (٣) يكون غير . . . ولم يكن أولى : فيكون كاذبا ، أعنى إن كان المعتقد هو أنه قد يكون وقد لا يكون ، ثم ن يكون ، فالقضية الكاذبة من جهة اختلاط لا تكون فتكون . فان اعتبرت حال و يكون وجدها فالقضية صادقة اتفاقا و بخا إن كان الشىء متوافى الأسباب ، وكاذبة إن لم تكن متوافى الأسباب . وكذلك حال لا يكون أعنى ان يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب إذ كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافى الأسباب د ، ن || غير : — س ، سا ، ه (٤) فامتنع : وامتنع ب || ولم يكن أولى : + واعلم ان الاعتبار حال يكون قضية وحدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشىء متوافى الأسباب وكاذبة إن لم يكن متوافى الأسباب وكذلك حال لا يكون أعنى لا يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب أو كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافى الأسباب م (٥) اعتبار : الاعتبار م ، ه || كون : يكون د ، س ، سا ، م ، ه (٨) لست : وليست ب ، س ، سا || ولست ... إليه : ولا الذى د ؛ ولا الذى إليه ن || الآخر : الأجزاء د || واقعا : واقع ب ، س ، سا ، م ، ن (٩) مقولة : فإن ذلك أمر لا كبير إشكال م (١٠) و يقال : أو يقال سا (١٣) لأحدهما : لا فيهما س || وأكمل : والحمل د (١٥) وهذا : وهو س

وفى " الإضافة " ، كقولهم ؛ إن صداقة فلان أشد .

وفى " الأين "، كقولهم : النار أعلى من الهواء. وقد مثّل لهذا بعضهم مثالا سخيفا ، وهو أن القوة النفسانية فى الدماغ أو فى القلب ؛ وليس هذا اختلافا فى زيادة ونقصان الأين ، بل فى نفس الأين .

وقد يكون فى " متى " ، كقولهم : تاريخ الفرس أقدم أم تاريخ العرب . وقد أورد له مثال آخر فقيل : أترى الصيف أصلح لأمر كذا أم الربيع ، فأخذ الموضوع مكان المحمول ، وطلب الأكثر والأزيد لا فى أنواع "متى" بجعولة محمولات ، بل فى الأصلحية . والأصلحية ليست من مقولة " متى " ، فإن الأصلح اسم مشترك يقع فى مقولات .

وأما فى مقولة " الجدة " فمثل قولهم : الترس أوقى أم الدرع .

وأما فى " الوضع " ، فمثل قولهم : الفلك فى الإقليم الرابع أشد ميلا أو فى الثالث .

وأما الأمثلة فى " الفعل " و " الانفعال " ، فسهلة مشهورة .

وقد جرت العادة أن يقال فى هذا الموضع فى وجوه المقايسات التى يتضمنها هذا النظر أشياء . قالوا : فمن ذلك أن يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحدا ، كقولهم : الغنى آثر أم الحلم . ومن ذلك أن يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا ، كقولهم : الفضيلة أنظر أو العمل . وهذا يرجع بالمعنى إلى الأول ، فإنه كأنه يقول : النظر

---

(١) كقولهم : — م || صداقة : + كقولهم إن صداقة م (٢) بعضهم : — ، ن || مثالا : مثال د ، ن || سخيفا : سخيف د (٥) أم تاريخ : أو تاريخ ن (٦) أترى : القوىم || فأخذ : وأخذ د (٧) لا : — د ، ن || مجعولة : بجعولة م (٨) مقولات : المقولات ن (١٠) فمثل قولهم : فقولهم د ن ن || أوقى : أقوى س || أم الدرع : أو الدرع د ، م ، ن || فى الإقليم : بالإقليم : ب ، س ، سا ، م (١٣) يتضمنها : يضمنها ب (١٤) أشياء : شيئا م || الموضوعات : الموضوعان ب ؛ المصنوعات س || واحدا : واحد س ، م (١٥) المحمول : المحمولات د ، ن || واحدا : واحد ب ، س ، سا ، م ، ه (١٦) العمل : عمل د ، ن ؛ أعمل س ، سا ، م ، ه || الأول : الأولى د || كأنه : كان س

أكثر فى الفضيلة أو العمل ، و يكون المحمول هو الأكثر بالحقيقة . و إما أن يكون موضوعان لمحمولين ، كقولهم : اللبن أشد فى البياض أم الغراب فى السواد . و إما أن يكون الموضوع مضاعفا فى كليهما أو أحدهما ، كقولهم : الحكمة مع الشجاعة خير أم الحكمة مع العفة ؛ أو الغنى مع الصحة أفضل أم الفقر مع الحكمة . والفرق بين المثالين أن فى أحدهما جزءا من الموضوع مشتركا ، وفى الآخر ليس . وربما كان المحمول ، بل الموضوع والمحمول مضاعفا ، مثل قولهم : الحكمة مع العفة أنفع فى الدنيا والآخرة من الحكمة والشجاعة .

فلنشتغل الآن بالمواضع .

---

(١) و يكون : وقد يكون م || المحمول : المعمول س (٣) مضاعفا : مضافا ن
(٤) مع العفة : مع العدالة والعفة م || الغنى : الغنا س ، ه || أفضل : — سا || أم الفقر : أو الفقر س ، ن (٥) أن فى : فى أن ، ن || جزءا : جزء د ، م ، ن || مشتركا : مشترك د ، ن || وفى : فى د ، م ، ن || بل : — س

الفصل السادس

فصل (و) فى المواضع

إن الأمور الظاهرة التفاوت لا تحوجنا إلى استعداد لهـا بالمواضع ، بل المواضع إنما تنفعنا فيما يخفى فيه التفاوت .

فمن المواضع أن ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، فهو آثر . وليس هذا بحق ، إذا أخذ مطلقا . فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم فى أنه مؤثر على الخسيس الطويل المدة ؛ إلا أن هذا قد يستعمل فى المشهور . وأما إذا تساوى الشيئان فى النوع ، فأطولهما زمانا ، وأكثرهما ثباتا ، فهو آثر . والفرق بين ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، أن الشئ قـد يكون مساويا لنظيره فى الزمان ، لكنه إذا ثبت على حالة واحدة من الشدة ، والآخر لم يزل يشتد ويضعف فى تلك المدة كان هذا أكثر ثباتا .

ومختار الأريب الحسن الاختيار ، أو الصالح ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من مبرزين فى الفضل والمعرفة فى ذلك الباب ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل . وهو مشهور ؛ ويختلف . وكذلك ما يختاره الكل لذاته ، فهو المتشوق إليه بحسب الكل ، فهو أفضل فى ذاته ، وأولى بالاختيار . وهذا إنما يكون حقا إذا كان الشىء مؤثرا فى نفسه لذاته ، لأنه خير . وأما إذا لم يكن كذلك ، فهو مشهور ، وليس بحق دائما . فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة فى الآخرة .

والمختار فى الصناعة التى هى أفضل كالفلسفة الأولى ، أولى بالاختيار مما هو مختار فى صناعة أخس ، كالموسيقى . وهذا يصير حقا إذا اعتبرت أمرين : أحدهما أن يكون

(٣) استعداد لها : استعدادها ن (٤) يخفى : يخفا ب ، سا (٦) القصير : لقصير ه
(٧) الشيئان : النوعان س || وأكثرهما : أو أكثرهما م (٩) من : فى س ، ه
(١١) ومختار : ومختارا ن || الأريب : الأديب سا ، م ؛ والأديب ن (١٣) ويختلف : ويخلف ب ، س ، سا ، ه || المتشوق : المسبوق د ، ن (١٤) إذا : إذ ن (١٨) أخس : أحسن م ، ن ؛ أخرد (١٨) اعتبرت : اعتبر من د ، ن

المختار فى الفلسفة مثلا من جهة ما توجبه الفلسفة ، لا الفيلسوف الذى قد يخطىء . والثانى أن تعتبر الوقت والحال ؛ فإن الوقت من الأوقات قد يجعل اختيار ما هو فى صناعة أخس أولى من اختيار ما فى صناعة أرفع ، مثل الوقت الذى يوجب اختيارا للناس على استخراج شكل من الهندسة . فيجب أن نقول : إن لم يكن الوقت والحال يوجب ما فى الصناعة الخسيسة .

وموضع آخر : وهو أن ما هو فى جنس الخير والفضيلة فهو أفضل من الذى ليس فى جنسه ، كالعدالة ، فإنها من جنس الفضيلة ، إذ هى نوع منه .

وأما العادل فهو ذاته جوهر ، وليس الفضيلة مقومة لذاته ، كما ليس البياض مقوما للأبيض ، ولا اللون الذى هو جنسه مقوم له . لكن العادل عرض له الفضيلة ، فهو فى جنس الفضيلة بالعرض ؛ فيجب أن تكون العدالة أفضل من العادل . وهذا قد يشتهر وقد لا يشتهر . وأما الحق فيجب أن تعلم أن معنى الأفضل ههنا مما لا ينفرد ، لأن الأفضل إن عنى به أنه الأكثر فى نفسه فى أنه فضيلة ، كما أن الأشد سوادا هو الأكثر من الآخر فى أنه سواد ، فليس بينهما مناسبة فى ذلك ؛ فإن الفاضل ليس فضيلة ؛ وإن عنى بالأفضل الأجمع للفضل على أنه صفته ، فليس بينهما مناسبة ؛ فإن الفضيلة ليست جامعة أو حاملة للفضيلة . ثم إن أخذ اسم يعمهما فسيكون باشتراك الاسم .

وموضع آخر ، وهو أن المؤثر بذاته ، ولأجل نفسه ، أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة ؛ وهذا حق .

---

(٢) اختيار : اختيارا د ، ن (٣) اختيار : الاختيار ن || ما : ـــ سا ؛ + هو م || ارفع : أوقع هـ (٣ ـــ ٤) مثل ... الهندسة : ـــ س ، سا (٦) وموضع : وهو موضع د || الخير : الحسن س ، سا ، هـ (٧) هى : هو س || نوع : جنس هـ (٨) لذاته : ذاتية د ، ن (٩) مقوم : مقوما د ، ن (٩ ـــ ١٠) عرض ... العادل : ـــ س (١١) وقد لا : ولا د ، م ، ن (١١) مما : م ، د ، ن || لأن : فان د ، ن (١٢ ـــ ١٣) الأشد سوادا هو الأكثر من الآخر : سوادا أكثر من آخر د ، ن (١٣) الآخر : آخر س ، سا ، م ؛ أخرى هـ || مناسبة : مناسب ن (١٣) وإن ، فان س (١٤) للفضل : للفضيلة هـ || ليست : ليس ب ، م ، هـ (١٥) يعمهما : يعمها هـ

وأيضا المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض ؛ وهذا قريب من الأول ، ويخالفه فى أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثرا ألبتة ، بل إنما يكون المؤثر مما يقارنه ، مثل أن الشيء إذا كان حلوا ومربعا ، فالحلو مؤثر لذاته ، والمربع بالعرض ، إذ إنما أوثر لأنه حلو ، وليس يتوجه إلى التربيع إيثار . وأما المؤثر لغيره فقد يتوجه إليه إيثار . وربما كان المؤثر بالعرض ليس لأنه مؤثر ، بل لأجل أن مقابله مكروه ، أو يتبع مقابله مكروه ، فيؤثر لالفائدة فى نفسه ، فهى فيه لالفائدة فيما يقارنه بالذات ، فهى فيه بالعرض . لكنه إنما يؤثر لكى لا يوجد مقابله ، فلا يكون هو مؤثرا لأجل أنه مؤثر لذاته بالذات ، إذ ليس يوصل إلى المؤثر بالذات ، بل يوصل إلى المؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه بالذات ؛ وليس عدم المكروه علة لوجود المؤثر بالذات، بل بالعرض ؛ إذ علل الأمور الوجود أمور وجودية لا الأعدام . بل الأعدام ربما كانت مع علل الأمور الوجودية ، وممكنات توجه العلل ، لا لأنها فى أنفسها علل . ومثال هذا أن الفضيلة فى الأصدقاء مطلوبة لذاتها ، لأنها توصل إلى سعادة الصديق ، وسعادة الصديق مؤثر لذاته للصديق .

وأما فضيلة الأعداء فلا تؤثر لأجل ذاتها ، ولا تؤثر لأجل حصول مؤثر بالذات عنها . ولكن قد تؤثر لأجل مؤثر بالعرض ،وهو عدم المكروه ؛ إذ العدو إذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضررا الذى هو عدم السلامة التى هى مؤثرة لذاتها . فيشارك هذا الوجه الأول ، فى أن الأول المؤثر فيه لا لذاته ، بل لما عرض من أن كان هناك مؤثر آخر يلتفت إليه . ويفارقه المثال الأول فى أنه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا إليه ، بل عارضا له ، فلا يقع له إيثار . ويفارقه المثال الثانى فى أنه مؤثر ، ولكن ليس مؤديا إلى المؤثر بالذات ، بل إلى عدم مقابله .

---

(١) بذاته : لذاته د (٢) فى : من ن || الذى : + يكون ه (٢) مما : ما س ، ه ؛ فيما م || يقارنه : يفارقه سا (٣) إذ : إذن د ، ن || أوثر : يؤثر م (٤) وليس : أو ليس ه || وأما : وإنما م (٥) أن : أنه س || مكروه : مكون ه (٦) لفائدة : فائدة سا ، م || لفائدة فى : لفائدته التى فى د || فهى فيه لا : وهى فيه ولا د ، ن || لا : ولا ه ؛ أو م (٧) يؤثر : يوجد سا || فلا : ولا د ، ن || أنه : — ب ، س ، سا || لذاته : + مؤثر م (٨) بل يوصل إلى المؤثر : — م || يوصل : يؤثر س (٩) أمور : أمورا ه (١٠) ربما : وربما ن || الوجودية : الموجودة س ؛ الموجودية ه || وممكنات : ممكنات ب ، سا || العلل : للعلل س ؛ من العلل ه (١٢) مؤثر : مؤثرة د ، ن (١٣) فلا : فلم د ، ن || تؤثر : أوثرت د ، ن (١٥) ضررا : ضرر س ، سا ، م ، ن ، ه (١٥) مؤثرة : مؤثر م (١٦) كان : — س

وموضع آخر قريب من الموضع الأول ، وهو أنّ ما كان سببا للخير بذاته ، كالفضيلة والكفاية ، آثر مما هو سبب له بالعرض كالبخت . كما أن ما هو سبب للشر بذاته مثل القصور والرذيلة أولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبخت .

والفرق بين هذا الموضع والموضع الذى قبله ، أن ههنا قد أخذ الشىء سببا ، وهناك أخذ مؤثرا . فههنا سببان لغاية ، وهناك غايتان ، أو سبب وغاية ، بعد أن أخذا مشتركين فى الإيثار فى أن حصل لهما إيثار . فمنفعة الموضع هناك ليس فى إثبات الإيثار نفسه ، بل فى أن يتعين أى الأمرين اللذين حصل لهما الإيثار أولى بأن يؤثر ؛ ومنفعة الموضع ههنا فى نفس إثبات الإيثار ، كأنه يوجب أن يؤثر شىء ، وأن يكون هو كذا ، وأنه آثر من كذا ، فيكون ههنا كالتضعيف فى الإثبات بالقوة ، وإن كان بالفعل إثبات واحد ، وهو إثبات الآثر .

وما هو آثر عند الكل ، وعلى الإطلاق ، أى فى عام الأحوال ، آثر من الذى يصير آثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان آثر ؛ كما أن الصحة آثر من البط بالمبضع للعلاج ، فإن الصحة فى نفسها آثر عند الذى يبط ، بل ترك البط عنده آثر لولا العذر الواقع ؛ وهذا حق .

وأيضا فإن الذى يكون للشىء بالطبع آثر من الذى لا يكون له بالطبع . ومثاله : العدالة آثر من العادل ؛ ولست أقول أفضل ، فإن هذا الموضع قد مرّ مرة . وأما فى هذا الموضع ، فإنما تؤخذ العدالة والعادل من حيث هما نافعان فى أمر من الأمور يحتاج فيه

---

(٢) كالبخت : كالبحير د ؛ كالبحث م (٣) بالاجتناب : بالاختيار د ، سا ، م ، ن || كالبخت : كالبحث م (٤) والموضع الذى : والذى د ، ن (٤) الشىء : للشىء م (٥) سبب : سببا د || أخذا : أخذ س ، م || مشتركين : مشتركتين ه || الإيثار فى : الإيثار س (٦) إثبات : إيثار ب ، ه (٧) ومنفعة الموضع : — ن || ومنفعة : + هذا س ، ه || ههنا : وههنا قد ينفع ن (٨) الإيثار : الإثبات سا || وأنه : فانه د ، ن (٩) كالتضعيف : كالضعيف د (١١) هو : — م (١٢) وبحسب شخص : ولشخص د ، ن (١٢) الصحة : الصور ن || [البط : الشق ، بط الجرح شقه — المنجد] (١٥) للشىء : الشىء د ، ن || لا : — س || له : لا د ، ن || لا يكون له بالطبع : له يكون لا بالطبع سا ؛ يكون الشىء له لا بالطبع ه (١٦ — ١٧) قد مر ... الموضع : — س (١٧) تؤخذ : نأخذ د ، ن (١٧) نافعان : نافعا د ، ن

إلى أحدهما ، ومن جهة نسبتهما إلى شيء ، وهو الغاية . لست أعنى من جهة اعتبار مقايسة ما بينهما أن أحدهما يؤثر لذاته ، والآخر لغيره ، فإن هذا الموضع قد مر ؛ بل من جهة ما هما مؤثران لأجل المنفعة المتعلقة بهما . لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها فى ذاتها والعدل نافع لأمر مكتسب . وهذا مثل أن تقول : إن السراج آثر من المرآة المضيئة . بالعكس ، إذ السراج يفعل ذلك لأمر فى طبعه ، والآخر يفعله لأمر مكتسب ؛ وهذا حق .

وأيضا هذا كما يقال : أن يكون لك ملكة الكتابة فتكتسب آثر من أن تستكتب .

وأيضا فإن الأمر الموجود للأفضل الأكرم آثر من الأمر الموجود لغيره؛ مثل الأمر الذى يخص الله تعالى ، فإنه آثر مما يخص الإنسان . فهذا هو على الإطلاق مشهور. وليميز ليتحصل الحق فيه ، فنقول : ليس كل أمر موجود فى الأفضل فهو أفضل ، فإن اللحية موجودة فى الإنسان ، وليست آثر من مبلغ الشجاعة الموجودة فى الأسد . ولكن يجب أن يشترط حتى يكون الموجود للأفضل موجودا للأفضل من حيث هو به أفضل ، لا من حيث هو به أخس .

والموجود للأخس موجود للأخس من حيث هو أخس ، لا من حيث هو به أفضل . وبعد ذلك ، فإن الحق أن ذلك أفضل . وأما أنه آثر ، فإنما يكون إذا اشتركا فى أنهما مؤثران ، وإنما يكونان مؤثرين إذا كان كلاهما من شأنه أن يؤثر فيحصل بالكسب . وأما إذا لم يكونا كذلك ، أو لم يكن الذى فى أحدهما مثلا الذى فى الأفضل مما يكتسب ، فليس يقال إنه آثر .

---

(١) ومن : أومن د ، ن (٢) والآخر : والآثر س (٣) لها : لهما هـ (٤) والعدل : وأن العدل ب ، هـ || مكتسب : يكتسب ب ، م ، ن (٧) لك : ذلك سا (٨) الأمر الموجود : الأمور الموجودة س ، هـ (٨) مثل : بل س (٩) يخص : يخصه سا || تعالى — س ، هـ || الإنسان : بالإنسان هـ (٩) هو : — د ، ن || وليميز : ولغيره د || ليتحصل : ليحصل س ، م || فنقول : فيقال ب (١٢) حتى يكون الموجود للأفضل : فيكون أحدهما د ، ن || للأفضل : + أحدهما م (١٤) والموجود للأخس : والثانى ن || موجود : موجودا هـ (١٦) يكونان : يكون ب ، س ، سا ؛ يكونا هـ || مؤثرين : مؤثرا سا ، م || كلاهما : كلا منهما ب || فيحصل : فيتحصل د ، ن || وأما إذا : وإذا د ، ن (١٧) أو لم : ولم س || مما : فما هـ (١٨) فليس : ليس ب

وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، وليس هو ، وهو أن ما كان أولا للأمور التى هى أقدم ، فهو آثر ؛ كالصحة بالقياس إلى الجمال والقوة ، فإن الصحة يظن أنها توجد فى مزاج الأركان ، والجمال والقوة فى تركيب الأعضاء الآلية . وكذلك ما هو فى الشىء الذى هو أكرم فهو آثر ، كصحة النبض بالقياس إلى جودة الهضم . وهذا يخالف الموضع الأول فى أن الصحة والشدة يجتمعان معا فى شخص واحد يوصف بهما . وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان فى شخص واحد . والموضع المقدم كان يفترق فيه الموضوعان ، لكن الحكمان متقاربان .

وموضع آخر قريب من بعض ما سلف ، وهو أن الغاية فى الشىء آثر من فاعل لغاية ، أى أخرى ، حتى لا يكون هذا الموضع مكررا . ولكن هذا مشهور غير حق ؛ فإن صحة البدن غاية من الغايات ، ثم صحة النفس ، وهو الفضيلة ، يسوق إلى غاية هى السعادة القصوى ؛ والفضيلة آثر عند الأفاضل من صحة البدن .

وأيضا فإن السائقين إلى غايتين يشبه أن يكون أعجلهما تأدية إلى غايته آثر ، وذلك إذا تساويا وتقاربا . ولذلك فإن الجمهور يؤثرون النافع فى المعاش على النافع فى المعاد . وأما إذا اختلفا ، وكان التفاوت عظيما ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فإن الآثر عند الحصفاء ما هو أفضل ، وإن تأخر .

وأيضا فإن الغايتين إذا كان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين إحداهما وبين فاعلها ، وكان فضل الغاية الأخرى على هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعل

---

(٢) يظن : + بها م (٣) تركيب : + كالصحة م (٤) إلى : + حسن د || يخالف : بخلاف م || الموضع : الموضوع م (٥) يجتمعان : يحققان د || معا : — م || بهما : بها س || وجودة : وحسن د ، ن (٦) والموضع : والموضوع م || الموضوعان : الموضوعات م (٧) الحكمان : الحكمين س || متقاربان : متقارنان ه || الحكمان متقاربان : حكمه كحكم ذلك د ، ن (٨) لغاية : الغاية د ، م ، ن (٩) أى : — س ، ه (١٠) النفس : الفيض ب || يسوق : ليسوق س (١١) الأفاضل : الأفضل م (١٢) يشبه : فيشبه د (١٢) غايته : غاية د ، س ، ن (١٣) ولذلك : وكذلك م || على + أن ه (١٦) إحداهما : أحدهما ب ، س ، م (١٧) فاعلها : فاعلهما د ، س ، ن || وكان : فكان د ، سا ، ن

هذه الغاية ، فإن فاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وذلك بأن نسبة الغاية إلى الغاية ، كنسبة الفاعل إلى الفاعل ، وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها ، ففاعل الغاية الأخرى يفضل فاعل الغاية الأولى هذه بأكثر من فضل الغاية الأولى . وهذه لفاعلها نفسها فضل أكثر فهو أفضل ، ففاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية ؛ وكذلك بالعكس .

وهذا الموضع مشهور ، وليس يبين بنفسه أنه حق ؛ وذلك لأنه يبنى على إبدال النسبة ، وإبدال النسبة غير بين . والبرهان الذى شهره إنما قام عليه فى المقادير والأعداد ، ولم يعم فى غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد فى المقادير والأعداد من المناسبات من وجود مشاركة فى شئ مشار إليه ، وأن فى أحدهما فضلا عليه . فإن كان هذا الموضع حقا ، فهو حق غير بين بنفسه .

وموضع آخر يشبه بعض ما مضى ، وهو أن يكون أحد الأمرين ، وإن كان يطلب لغيره ، فقد يطلب لنفسه ، والأمر الآخر لا يطلب إلا لغيره ، فإن الأول آثر ؛ ومثاله الصحة والعدالة ، فإنهما آثر من الغنى والشدة ، فإن الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما ، والغنى لا فضيلة له فى نفسه ، بل ربما جلب أمرا كريما فاضلا .

وموضع آخر فى الأمور الخفية التفاوت اللواتى تحوج إلى تدقيق نظر فى أمرها ، مثل النظر فى اللوازم ، فإن ما لازمه خير أكثر وأفضل فهو آثر . وأيضا ما تابعه شر أقل مما للآخر ، وإن لم يفضل فى الخير ، فهو آثر .

---

(١) هذه : تلك ن (٢) أكثر من فضل هذه الغاية : — سا (٣ — ٥) ففاعل الغاية ... بالعكس : ففاعلها يفضل الفاعل الآخر كثيرا وكانت غاية الفاعل الآخر تفضل بقليل فالفاعل أفضل من تلك الغاية لأنه يفضل فاعلها أكثر من فضلها د ، ن (٤) وهذه : هذه س ، سا ، ه || نفسها : + وما س ، م ، ه (٥) الغاية : المقايسة ه (٦) يبين : بين ب || (٦) يبنى : مبنى م ، ن ، ه || النسبة : — ه (٨) يعم : يقم م ، ن ه (٨) من : ومن د ، م ، ن || وجود : جودة م ؛ وجوده مناسبات ه || فضلا : فضل ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) حق : — ه (٦ — ١٠) وهذا الموضع ... بين بنفسه : — س ، سا (١٢) لغيره : لغيرية م (١٣) الغنى : المعنى د || كريمان : كريمتان م (١٤) والغنى : والمعنى د || فاضلا : — سا ، م ، ه (١٥) وموضع : ومواضع ، سا ، م ، ه || فى الأمور : فالأمور ب ، س || اللواتى : التى س (١٦) اللوازم فان ما : لوازمها مما د ، ن || تابعه : يتبعه ب

ومن اللوازم ما يكون مقدما مثل الجهل للتعلم من حيث هو متعلم ؛ ومنه ما يكون متأخرا تابعا مثل العلم . والتابع فى أكثر الأمر هو الأفضل، إذا كان من جملة الغايات . فهذا موضع .

وأيضا موضع آخر أن الخيرات التى هى أكثر فهى آثر ، إذا كان الأقل داخلا فيها ؛ فأما إذا لم يكن كذلك ، فإن الأقل عددا ربما كان — وإن خالطه شر — آثر من خيرات كثيرة . مثل الحكمة ، فإنها مع ما يلحق كاسبها من التعب آثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة .

وربما كان ما ليس بفضيلة وهى واحد آثر من عدة فضائل ، مثل أن السعادة آثر من العدالة ، والشجاعة ، والعفة . وقد يعاند هذا الموضع فيقال : ليس يجب أن يكون مجموع الاثنين آثر من الواحد الذى فيه ، مثل أن مجموع الصحة ، وكوننا ذوى صحة ، ليس آثر من الصحة ، فإنه لا زيادة إيثار لمجموعهما على الإيثار الذى للصحة ؛ وإنما يكون هذا إذا كان أحد الأمرين لأجل الآخر . وأما إذا اختلفا فحق أنه إذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر الآخر ، فهما آثر من الواحد . وهناك إذ ليس آثر ، فليس أنه أنقص إيثارا ، بل إيثارهما واحد . وحكم هذا الموضع فى الصحة ، أو الشهرة ، مما لا يخفى .

وأيضا إذا كانت المؤثرات تحصل مع لذة فهى آثر من أن تكون بلا لذة ؛ وهو مشهور غير حقيقى .

وأيضا إذا كانت بغير أذى ولا لذة ، فهى آثر من الذى يكون مع أذى . وهذا على ما علمت .

---

(١) ومن : من س || مقدما : متقدما م ، ه (١ — ٢) يكون متأخرا تابعا : هو متأخر تابع د ، ن (٢) والتابع : والنافع د || هو : فهو ه (٤) الأقل : الأول د ، ن || فيها : فيهما د ، ن (٥) وإن : — د ، ن || شر : شىء ه (٨) وهى : وهو د ، ن || مثل : — م (١٠) وكوننا : وكونها بخ ، سا ؛ وكونه د ، ن || ذوى : ذا د ، ن (١١) لمجموعهما : لمجموعها ب ، ن (١٢) الآخر : آخرب ، س ، سا || واحد : — ن (١٣) الآخر : للآخر د ، م ، ن ، ه || فهما : فيهما م || أنه : له س ، ه (١٤) أو الشهرة : والشهرة ن || مما : ما س ، سا ، ه (١٥) بلا : بل م

وأيضا ما يكون فى وقته آثر منه فى غير وقته ، أو فى وقت لا يعتد به ، فإن الحكمة فى المشايخ آثر منها فى الشباب ، وإن كان وجودها فى الشباب أعجب . وكذلك العفة فيهم ، بل العفة والحكمة بالمشايخ أولى ، وفى الشباب أعجب . واكتساب ذلك وطلبه بالشباب أولى ، فإن المشايخ يجب أن يحصل ذلك لهم بالطبع .

والشىء الذى هو أنفع فى كل وقت ، وفى أكثر الأوقات ، فهو آثر بالإعداد ، كالعفة والعدالة فإنهما آثر من الشجاعة . لكن ربما كانت الشجاعة آثر فى وقت يحوج إليها .

والشىء الذى لو كان هو لم يحتج إلى الآخر ، وإذا كان الآخر احتيج إليه فهو آثر ؛ كما أنه لو كان الناس عدولا لم يحتج إلى الشجاعة . ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة ، بل احتيج إليها . فالعدالة آثر ، وإن كان الآخر ، أعنى الشجاعة ، ربما صارت فى بعض الأوقات آثر .

وأيضا ما يتجنب فساده ، أو ضده أكثر ، فهو آثر ؛ وما يرغب فى تحصيله واتخاذه أكثر ، فهو آثر .

وأيضا فإن كان شىء يكون مؤثرا دائما ، ويكون الآخر مرة مؤثرا ، ومرة غير مؤثر ، فذلك الشىء آثر . مثال الأول لذة الحكمة ؛ مثال الثانى لذة الأكل والجماع ؛ فإن الذى هو مؤثر دائما آثر فى نفسه ، وإن كان هذا قد يصير وقتا ما آثر .

نقول : إن المواضع التى أخذت فى الآثر منها ما ينفع فى المؤثر نفسه ، وذلك أنا إذا علمنا أن الأنفع آثر ، علمنا أنّ النافع مؤثر . وكذلك إذا رأينا الأكثر فى باب مّا آثر ،

---

(١) منه : فيه م || به : + فيه د ، سا ، م ، ن || (٢) وجودها : وجوده سا || أعجب : يعجب ن (٣) الحكمة : والحكم سا || بالمشايخ : فى المشايخ د ، ن || وفى : ومن د ، س ، سا ، ن ، ه (٤) بالشباب : بالشبان س (٧) يحوج : محوج س ، ه ؛ يخرج ن || إليها : إليهما م (٨) وإذا : وإن د ، ن (٩) كما : فكاد د ، ن || لم : ولم سا || كان : كانوا م (١٠) بل احتيج إليها : — د ، ن (١٠—١١) ربما صارت : مما صار س || صارت : صار د (١٢) وأيضا : وأمضى د ، ن ؛ + فإن س ؛ + وإن ه (١٢) واتخاذه : وإيجاده م ، ن

علمنا أن الكثير مؤثر ؛ كما أنا إذا علمنا أن الأنفع آثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك وإن لم يكن الأمران يختلفان فى الزيادة والنقصان ، ورجح ما بينهما من جهة أخرى ، فقد يوجد للترجيح مواضع أخرى ، مثل أنه إذا كان الخير بالطبع آثر ، فالخير بالطبع مؤثر . وأيضا إذا كان ما يكون خيرا بالطبع ، فهو أكثر إيثارا ، فيكون لا محالة للأقل إيثارا ، وهو الخير الذى ليس بالطبع إيثارا ما ، وإن قل ، فيكون كل خير بالجملة مؤثرا . ومنها ما ينفع فى الترجيح فقط .

وقد يمكن أن تجعل هذه المواضع أعم من حال الإيثار ، وتؤخذ بحيث تشتمل على الأزيد من كل تفاوت ؛ فيقال مثلا : إن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو أزيد فيها من الذى ليس بالطبع . فإن الأزيد فى الحال أعم من الآثر . أو تقول : إن الذى يفيض منه أمر ما فهو أولى بأن ينسب إليه من الذى لا يفيض عنه ، أو الذى يفيض منه أكثر فهو أفعل لذلك الآثر ، فهو أولى به . والذى هو أكثر بحال ما قبولا وتصرفا فيه ، فهو أولى به . وكذلك ما إذا زيد على شىء جعل الجملة أكثر بحال ما فى زيادة شىء ، أو كانت زيادته على ما هو أقل بحال تجعله أكثر من زيادة شىء آخر . وكذلك فى جانب النقصان . وأيضا ما هو أقل مخالطة للضد ، كالبياض الذى هو أقل سوادية الجسم ، فهو بالحال أولى ، وفيها أكثر .

والمواضع الكلية — كما علمت — تنفع فى الجزئيات ، وإن كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث . والمواضع الكلية ، هى مثل المشتركة المذكورة فى باب الإثبات

---

(١) علمنا : علمت د || الكثير : النافع س || إذا : — م (٢) وإن : إذا م || وإن لم يكن : فان ن || ورجح : ورجحت د ، ن (٣) فقد : قد بخ || للترجيح : الترجيح م (٣) فالخير : + لاس (٤) إذا : إذ سا (٥) إيثارا : إيثار ب ، س ، سا ، م ، هـ (٧) وقد يمكن : ويمكن س || وتؤخذ : فتؤخذ د ، س ، ن ؛ فتوجد هـ (٨) مثلا أن : — س || ما : كما م || كان : + ما م (٩) يفيض : يقبض م (١٠) يفيض : يقبض م || أو الذى : والذى د ، ن || يفيض : يقتضى سا ؛ يقبض م (١١) أفعل : أفضل ن ، هـ || لذلك : الأمر هـ || الآثر : الأمر م || الآثر فهو : — س (١٢) أولى : + بأن ينسب إليه د (١١ — ١٢) والذى هو ... به : — سا (١٢) الجملة : الحكمة ن || مخالطة : مخالفة س ، هـ || سوادية : سرداوية ب || الجسم : للجسم هـ (١٥) بالحال : بالمحال س || وفيها : وفيا هـ (١٦) الجزئيات : الخيرات سا || (١٧) والمواضع : فالمواضع د ، ن || هى : — س ، هـ

والإبطال المطلقين ، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصاريف ، فإنها أعرفها كلها ، وأقربها من الشهرة .

وكذلك تلك المواضع نافعة فى أن تستعمل فى المطالب الجزئية ؛ فإنه كما أن قولنا : إن كان كل لذة خيرا ، فكل أذى شر ، فهو مشهور ، فكذلك سيكون مشهورا قولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شر . وكذلك فى سائر الأمثلة مما يجب أن تعرفه بنفسك . وكذلك مواضع الأولى والأحرى .

لكن إنما ينتفع بأخذ مقدم جزئى فى الإثبات ؛ فأما فى الإبطال فلا ينتفع به . مثاله من باب الأولى : أنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيرا من اللذة ، ولذة ما خير ، فعلم ما خير ؛ فإن قلنا : ولا لذة بخير ، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير . وأما إن قلنا : لكن ليس علم خيرا ، أنتجت : فليس لذة خيرا . وأما إذا كان الأمر من باب التساوى فيصلح للإثبات والإبطال الجزئى .

وحكم الموضع الحامل الكلى على مثال الجزئى هو من باب الأولى والأحرى . وما بعد هذه فكررات بعضها مما يعلم فى علم القياس ، وبعضها مما يعلم فى المواضع المذكورة .

تمت المقالة الثانية

---

(٢) من الشهرة : فى المشهور د ، ن (٣) وكذلك : ولذلك س ، سا || أن : — س (٤) فهو : — د ، س ، سا ، ن ، ه || قولنا : — س (٥) كانت : كان د (٧) إنما : إنها سا || ينتفع : ينفع د || فأما : وأما د ، س ، م ، ن ، ه (٧) به (٨) خيرا : جزءا سا (٩) قلنا : قولنا ب ، ن || إن : إذا س (١٠) خيرا : خير ب || أنتجت : أنتجنا س ، م || فليس : أنه ليس د ، ن (١٢) الكلى : الكل م ، ه || الجزئى : الجزء م ، ه (١٣) بعد هذه : بعده هذه ب ؛ بعد هذا س ، ه || فكررات : فتكررات م ، س ، سا ، ه ؛ فنكرات د ، ه (١٣) فى : من ه (١٥) الثانية : + من الفن السادس من المنطق ولله الحمد ب ؛ + من الفن السادس بحمد الله وحسن تيسيره والحمد لله رب العالمين م ؛ + بحمد الله تعالى ه

المقالة الثالثة

المقالة الثالثة

وهى أربعة فصول

الفصل الأول

فصل (١) فى المواضع الجنسية

ولان النظر فى الجنس قبل النظر فى الحد ، إذ الحد إنما يتم حدا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسا جنسا ؛ على أن الجدليين أكثر عنايتهم بالإثبات والإبطال المطلق ، ثم إذا نظروا فى الحدود كفاهم التميز والمساواة ، فلذلك تقل فطنتهم لأمر الجنس . وذلك لأن قانونهم الإثبات والإبطال ؛ ويحوجون إلى التحديد لتفهيم الاسم ولا يتعدون فى أكثر الأمر ذلك إلى أن يعرفوا ما هو حد حقيق ، وما هو غير حقيق ؛ فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم . وينعكس بالتساوى . لكنه لا يبعد أن يكون من ضبط منهم مشهورات الصنائع العلمية أن يكون قد أحس بما هو المشهور عند المنطقيين : من أن الحد مؤلف من جنس وفصل ، فيكون له أن يتكلم فى باب الجنس والفصل .

(١ — ٤) المقالة الثالثة الفصل الأول فى المواضع الجنسية ب ؛ المقالة الثالة فى مواضع الجنس فصل فى إيراد بعض المواضع الجنسية د ، ن ؛ المقالة الثالثة فى مواضع الجنس وهى أربعة فصول الفصل الأول فى ايراد المواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة فى مواضع الجنس فصل لإيراد بعض المواضع الجنسية سا ؛ من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق فى مواضع الجنس الفصل الأول فى إيراد بعض المواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة فى مواضع الجنس وهى أربعة فصول الفصل الأول فى إيراد بعض المواضع الجنسية . الفصل الثانى فى مثل ذلك . الفصل الثالث فى مثل ذلك . الفصل الرابع فى مثل ذلك . فصل فى إيراد بعض المواضع الجنسية ه (٥) إذ : ان د (٦) جنسا جنسا : جنسا أنه جنس د ، ن (٧) التميز : التميز س || والمساواة : والمواساة سا ، م (٨) ويحوجون ويخرجون د ، ه || التفهيم : لتفهم ن (٩) يتعدون : يتعذرون م || حقيق : بحقيق م || وما هو غير حقيق : — س ، ه || وما : + حد سا (١٠) لا : ن مشهورات : للشهورات م (١٢) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ن ، ه

واعلم أن أكثر المواضع المذكورة فى باب الجنس علمية ، فإن جرى فيها مشهور صرف ، خصصناه بالتعريف .

فمن المواضع أن ينظر فى الأمور المجانسية للموصوف ، أى الأمور المشاركة للموضوع فى طبيعته — والمتسلم أن جنسها واحد — هل شىء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض أنه جنس . فإن وجد ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ما وضع جنسا بجنس ، و إن لم يوجد ، لم يلزم منه شىء . وهذا الموضع للإبطال فقط ، ومثاله : إن قيل إن الخير جنس اللذة ، فوجدنا لذة ليست بخير ، قلنا : إن الخير ليس جنسا للذة ، فإن وجدنا كل لذة خيرا ، لم نعلم أنه جنس أو ليس ، فإن كل جنس عام ، لكن ليس كل عام جنسا . وأن ننظر : هل هو محمول من طريق ما هو ، فإن لم يكن فليس بجنس . وأما إن كان ، فكان حملا هو من طريق ما هو لا فى جواب ما هو لم يجب أن يكون جنسا ، على ما قد علمت . لكنه لا يبعد أن يوجد فى المشهور جنس — و إن كان فى جواب ما هو ، ولكن لا من جهة الشركة فقط — لم يكن جنسا .

وأيضا هل يطابقه تحديد العرض ، فإن طابقه فليس بجنس . ويخالف الموضع الأول فى أنه ليس كل ما ليس مقولا فى طريق ما هو ، فهو يطابقه حد العرض ، بل ربما طابقه حد الخاصة .

وأيضا إن اختلفت المقولة للجنس والنوع ، فكان النوع من الكيف بالذات مثلا ، والجنس من الجوهر ، أو بعكس ذلك ، فليس ما فرضنا جنسا . وهذا يصلح للإبطال فقط . ومثال هذا البياض والثلج ، فإن البياض كيفية ، والثلج جوهر . وأيضا العلم

---

(١) الجنس : الجنسية س (٣) المجانسية : المجانسة د ، ن ، ه ؛ المتجانسة سا ، م (٣) للموضوع : للوضع ن || طبيعته : الطبيعة د ، ن ؛ طبيعة س ، سا ، م || والمتسلم : والمسلم د ؛ المتسلم سا (٥) وجد : + منها د ، سا ، ن ، ه (٧) فوجدنا : فوجدناه سا || فوجدنا لذة : فوجدت لذة د ، ن || ليست : ليس ه (٨) فان كل : فان لكل د (٩) وأما : فأما د ، ن (١٠) فكان : وكان د || من : — ن سا ؛ عن ن (١٠ — ١١) لم يجب . . . ما هو : — د (١٠) على ما : كما س ، سا ، م ، ن ، ه (١١) جنس : جنسا بخ ، س ، ه (١٣) الموضع : الموضوع الأول س ، سا ؛ + أول م ، ه (١٤) حد + حد ب (١٦) اختلفت : اختلف م ، ه (١٧) فليس : + الجنس ن ، ه || ما فرضنا : — د ، ن || فرضنا : فرض م || جنسا : بجنس د ؛ بجنس س ، سا ، ن ؛ + بجنس م

والجميل ، فإن العلم مضاف ، والجميل غير مضاف . و إنما جعل العلم فى هذا الموضع مضافا أى داخلا فى مقولة المضاف بالذات ، هو على جهة المشهور . وقد علمت أن دخوله فى مقولة المضاف عند التحقيق هو على طريق آخر . ومع ذلك ، فإن الشىء الذى يلزم جنسه الإضافة ، يلزم نوعه الإضافة ، ولا يختلفان فيه . وهذا حق .

وأيضا إنْ حُمِل على ما وضع جنسا حد ما وضع نوعا ، فليس ماوضع جنسا بجنس . وهذا أيضا نافع للإبطال فقط . ومثاله : لو أن إنسانا جعل للوجود وللواحد جنسا ، كان ذلك الجنس موجودا أو واحدا فى نفسه لا محالة ، فكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس ، وهذا محال .

وأيضا فإن النوع إذا كان يصدق على ماليس يصدق عليه الموضوع جنسا ، فليس الموضوع جنسا بجنس ؛ مثل المظنون ، فإنه يصدق على المعدوم ، والموجود لا يصدق عليه . وهذا كالمكرر .

وأيضا ، فإن كان الموضوع جنسا لايشارك شيئا من أنواع الجنس، فليس المفروض جنسا بجنس . كمن يجعل الحركة جنسا للذة ، ثم لاتوجد اللذة نُقْلَةً ، ولا استحالة ، ولا نموا ، ولا غير ذلك . وهذا إنما يكون إذا كانت الأنواع محصورة ، ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا أحدها ، ولا داخلا فى أحدها .

وموضع آخر ، هو مكرر بالقوة و إن لم يكن بالفعل ، وهو أن يكون الموضوع نوعا يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا ؛ كالمظنون ، فإنه يقال على أكثر مما يقال

---

(١) وإنما جعل : وأخذ كون د ، ن || وإنما : وأما س ، سا (٢) هو : — سا ، م ، ن ، ه || على : وعلى ه || علمت : علم د ، ن (٤) ولا : فلا س ، سا ، د ، ن (٥) ما وضع : الموضع ن || ما وضع جنسا : — د (٦) ومثاله : مثاله د ، س ، ه || كان : فكان د ، ن (٧) واحدا : واجدا س || فكانت : وكانت ب ، م (٨) وهذا : + أيضا ن (١٠) فانه : بانه م (١٢) جنسا : — د ، سا ، م ، ن (١٤) نموا : نمو م (١٥) أحدها : أحدهما ب ، سا || أحدها : أحدهما ب ، سا ، م ، ه (١٦) وموضع : ومواضع ب ، س || هو : وهو سا ، م ، ه || مكرر : مكررا ب

عليه المعلوم . وهذا الموضع فى الظاهر كأنه فى القوة ما قيل قبل من أنه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس .

لكن قولنا : إن كان حمله على أكثر مما يحمل عليه ، قد يقتضى اعتبارا آخر ، وهو ألا يلتفت إلى المشاركة ألبتة ، بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته ، فتوضع الموضوعات القريبة لهذه أكثر عددا من موضوعات تلك . فلأنها أكثر عددا من جهة أن ذلك يشارك ألبتة أو لا يشارك ألبتة هذا فى موضوعاته ، فيكون ما وضع جنسا غير جنس .

وأيضا ، إن كان المفروض نوعا مساويا فى العموم للجنس ، فليس ما فرض جنسا . بجنس ؛ كمن يجعل الموجود جنسا للواحد ، أو بالعكس ؛ ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد ، و بالعكس ، فلا يكون أحدهما جنسا والآخر نوعا . وأما كيفية هذا التساوى فى الواحد والموجود ، فلا يجب أن نشتغل به الآن ، بل يؤخذ أخذا ، ونقتصر على وجه كونه مثلا . وأما بيان الحقيقة ، ففى العلوم العالية .

وكذلك إن جعل العلة والأول أحدهما جنسا للآخر ، فإنهما متلازمان أو مترادفان . و إنما يكونان متلازمين ، إذا فُهِم من العلة موجود عنه وجود الثانى ، من غير عكس ، وفهم من الأول أنه موجود ليس عن وجود الثانى ، من غير عكس . والأمران و إن كانا متلازمين ، فإنَّ بين الاعتبارين فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل .

وأيضا ، ننظر فى الأمور التى لا تختلف فى النوع ، بل تختلف فى الأعراض ، و إن كان جنسا ليس جنسا لجميعها ، فليس هو بجنس ؛ مثاله منْ جعل غير المنقسم جنسا للخطوط

---

(١) قبل : — س || إن : — م (٢) لا : — س || المفروض جنسا : — س || بجنس : د ، ن (٣) لكن : فمعنى د ، ن || قد : وقد سا ؛ فقدم (٤) فتوضع : موضع سا ؛ فتوجد د ، ن (٥) لهذه : لهذا د ، ن || تلك : ذلك د ، ن (٦) موضوعاته : موضوعات د || فيكون : فيجعل د ، ن (٧) فليس : — سا (٧) ما فرض : فرضه د ، ن (٨) يجعل : جعل د || أو بالعكس : و بالعكس || يوجد : وجد د || كل : — م || يقال : و يقال سا ، م ، ه (٩) كيفية : كيف ب (١٠) والموجود : والوجود د (١١) بيان الحقيقة : تحقيقه د ، ن (١٢) والأول : والمبدأ ب || أو مترادفان : ومترادفان د ، ن (١٣) يكونان : يكون سا ، ن (١٤) موجود : موجودا د ، ن || وفهم . . . عكس : — سا (١٥) كانا : كان م || فرق : فرقا د ، ن (١٦) و إن : فإن د ، س ، ن ، ه (١٧) فليس : وليس ب || من : إن د ، ن

مستقيمة غير منقسمة ؛ فإن الخطوط الغير المنقسمة إن كانت موجودة ، فلا تخالف هي والمنقسمة — كما علمت — بالنوع والماهية ، بل بالأعراض . وإذ ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة ، فليس جنسا لغير المنقسمة أيضا .

وأيضا إن كان للنوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا . لكنه ربما جوز ذلك في المشهور ، لأن نوعا واحدا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة ؛ أولا يكون هذا المثال مشهورا جدا . فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم ، بل عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة . لكنه إن زيد فقيل : جنس ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا هما تحت جنس واحد بعينه ، خلص القول عن العناد ، ثم كان حقا . ومع هذا كله ، فيجب أن يتعدى الموضوع أنه جنس إلى جنسه القريب أو العالى ؛ فإن لم يكن محمولا على جميع النوع أو لم يكن من طريق ما هو ، فليس الموضوع جنسا بجنس .

وأيضا ، فإنه يجب أن ننظر هل حد النوع يحمل على الجنس الأعلى ؛ فإن حمل ، فليس الجنس جنسا . وأما المُثبِتُ ، فإنْ بيَّن أن الجنس العالى أو الأعلى محمول من طريق ماهو بالشركة ، ثم بيّن أن الموضوع جنس موجود للشيء ، كان مثبتا لأنه جنس . فإنه لا يمكن أن يكون العالى يحمل من طريق ماهو ، والوسط يحمل لا من طريق ماهو .

وههنا موضع بحث في أن هذا الموضع علمى ، أو ليس بعلمى . وذلك لأن لقائل أن يقول : إن الجنس ربما حمل على نوعين ، ثم عرض أحدهما للآخر ، فكان الجنس الأعلى مقولا على النوع من طريق ما هو ، ولم يكن النوع الذى هو جنس أقرب محمولا على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو . مثاله : أن الكمية تحمل على المنفصل وعلى المتصل ؛ ثم العدد قد يحمل على المتصل ، إذ يعرض له المتصل . ولا يجب

(١) غير منقسمة : — د (٤ — ٦) فليس . . . . الآخر : — د ، سا (٤) جنسا : له هـ || لكنه : ولكنه هـ (٦) وفضيلة : فضيلة م || أولا : ولا هـ (٧) كثير : كثيرا د ، هـ (٩) بعينه : — س (٩) ومع : مع د ، ن (١٣) أن الجنس : الجنس سا (١٤) جنس : جنسا د ، س ، سا ، م ، هـ || موجود : موجودا د ، سا (١٥) والوسط : + الذى هو جنس أقرب د (١٧) حمل : يحمل م || نوعين موضوعين س (١٨) أقرب : — د ، ن (١٩) على ذلك النوع الأنزل : عليه ، ن || الأنزل : الأول ب

من ذلك أن يكون المنفصل جنسا للمتصل بسبب أنّ جنسه جنسٌ له ، ومقول من طريق ما هو . فنقول :

إن هذا النوع الأخير كالمتصل إما أن يكون مأخوذا على أنه متصل لذاته ، أو على أنه شيء عارض له الاتصال . فإن أخذ على أنه متصل لذاته ، فالمنفصل الذى يقابله لا يقال على جزئياته ، وإن كان معناه أنه شيء يعرض له الاتصال . فالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذى هو العدد قولا جنسيا ، بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشيء ، ولا يقال على الشيء قولا جنسيا .

وأيضا فإن المنفصل لذاته ، وهو العدد ، لا يقال على ما فرض نوعا أخيرا تحت الكم قولا بالتواطؤ ، فضلا عن أن يقال لا بالعرض . وكيف يقال ، وكل نوع منهما ليس الآخر ؟ بل قد يشتق لأحدهما من الآخر الاسم ، فلا يقال إن المقدار عدد ، أو انفصال ، أو منفصل لذاته ، بل معدود ، أو منفصل بعدد وانفصال .

ثم المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئا هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية . وكذلك المنفصل ، إن لم يعن به نفس العدد الذى لا يقال على المقدار ، بل عنى به شيء قرن به الانفصال ، حتى كان معناه أنه شيءٌ ذو انفصال ، لم يكن نوعا أيضا من الكم ، على ما علمت أن الشيءٌ مقرون به طبيعة المقولة ، ليست من المقولة . فهذه الأعراض لا تبطل شهرة الموضع ، بل لا تبطل حقيقته .

وأما ما حكمنا به : أن المثبت إذا بين أن الأعلى مقول فى جواب ما هو ، فالأسفل الذى هو دونه ، مقول فى جواب ما هو ، فذلك حكم مشهور وليس بحقيق واجب ، وإن كان

---

(١) بسبب : وبسبب د ، ن (٣) إن : — سا ، م || الأخير : الآخر سا
(٥) فالكم : د ، ن (٦) لذاته : لذات ن (٧) قول : قوله د ؛ قولا س (٨) المنفصل : المتصل هـ
|| أخيرا : آخر س (٩) منهما : منها ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٠) الآخر : للاخر د ، ن
(١١) أو منفصل : ومنفصل ن (١٢) هو : — د س ، سا ، م ، ن || مأخوذا : مأخوذ ب
|| على : وفى س (١٢) له : — سا (١٤) لم : — م (١٥) فهذه : فهذا س ، هـ
|| الأعراض : الاعتراض د ، سا ، م ، ن (١٦) حقيقته : حقيقة د (١٧) فالأسفل :
والأسفل د ، ن (١٨) هو : — م ، هـ || مقول : يقول سا

مشهورا فإنه يجوز أن يكون الأعم مقولا فى جواب ما هو بالشركة ، ثم يكون للأخص من المحمولين فصلان متساويان له ، وقد أخذ مع أحد الفصلين فسمى باسم ، فتكون حينئذ جميع المشتركات فى الماهية التى هى أخص تشترك فى شىء مبتور ليس بكال لطبيعة الجنس ، بل ليس بجنس. لكن لا يجب أن يضايق فى هذا الكتاب كل هذه المضايقة ، بل يجب أن تؤخذ على المشهور .

وموضع آخر إن كان ما وضع جنسا يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا . وأما المثبت ، فإنه إذا بين أنه أعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو ، وجب أن يكون الأعم جنسا ؛ كمن جعل المائت جنسا للإنسان والفرس ، ثم المائت فصل بقسم الحيوان .

ولقائل أن يقول إنكم إن ضايقتم ، فلم تجعلوا فصل الجنس فى هذ الكتاب جنسا ، عرض من الشك ما تقدم ذكره قبل هذا الموضع ؛ وإن لم تضايقوا ، فلا تضايقوا فى أن يؤخذ المائت جنسا وإن كان فصل جنس .

فنقول : أما أولا فإن الشىء الذى هو فصل إذا شعر فى المشهور بفصليته لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول فى جواب ما هو ، بل من جهة مصادفة الشىء منقسما بشىء آخر قسمة لا تخفى على الجمهور بأنه فصل ، حكم حينئذ بأن الشىء يكون غير جنس ، وأنه ليس مقولا فى جواب أى شىء هو ، وأنه لا يحل فى المشهور محل الجنس وإذا لم يكن شعور من هذه الجهة ، والجهة الأخرى خفية ، فيكون الحمل من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكافى فى إثبات أن ذلك الشىء جنس ، لأن التفريق بين الحمل من طريق ما هو ، والحمل فى جواب ما هو ، ليس مما يفهم

---

(١) للأخص : الأخص ب (٢) متساويان : مساويان د ، ن || له : — س || سمى : فيسمى ن (٣) تشترك : مشتركة د ؛ مشترك ن || مبتور : مشهور ن || لطبيعة : طبيعة س ، سا ، ن ، ه || لكن : لكنه د ، ن || لا : — س (٤) الكتاب : + فيه ن (٧) للوضوع : الموضوع م || فإنه : — د ، ن (٩) ثم : — ب || بقسم : يقوم د ، ن (١٠) إن : — د || فصل : فضل د ، ن (١١) فلا : ولا سا (١٢) وإن : إن ه (١٣) مقول : ونقول ب ، سا ، ه || شعر : أشعر م (١٣) بفصليته : بفصيله ب ؛ بفصيله س بفضيلة ه (١٤) المقول : المحدود ن (١٥) بأن : فإن سا || غير : عن سا (١٦) وإذا : وإذ ؛ ب ، سا (١٧) فيما : فإما || من : فى د ، ن (١٨) مما : — د ، ن

فى المشهور . بل الكلام فى الجنس يجل عن المشهور ، وإنما يفطن له الأقل من الجدليين فكيف الشروط الخفية فى أمر الجنس التى لايشعر بها أيضا فى غير المشهور . بل المشهور هو أن الجنس هو المقول فى طريق ماهو الذى ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول فى طريق ماهو ، هو ما كان ليس ألبتة مقولا فى جواب أى شىء هو ، وإن كان المقول فى طريق ما هو أعم من الأمرين . فههنا يجب أن يوجد كالمخصوص بأحدهما .

---

(١) الجنس : جنس ه || يفطن : — ن (٢) أيضا : — د ، ن || بل : + كان د ، ن ، ه
(٣) أن : + يكون د ، ن || فى : من س || الفصل : + وليس المقول فى طريق ما هو أعم منه بل كان المخصوص باسم المقول فى طريق ما هو م (٤) ما هو : + أعم منه بل كان المخصوص باسم المقول فى طريق ما هو ن (٤) هو ما : ما : — ما ، م (٥) فههنا : ههنا س ؛ وههنا م

الفصل الثـانى

فصل (ب) فى مثل ذلك

وأيضا يجب أن ننظر هل مَنْ جعل الجنس جنسا للفصل كمن جعل العدد جنسا للفردية ، والفردية فصل من باب الفردية بسيط ، أو جعله جنسا للفرد الذى هو بمعنى شىء ذى فردية ، فإن ذلك أيضا فصل مقسم للعدد ، والعدد ليس هو بنوع من أنواعه ، إذ لو كان نوعا لكان إما نوعا متوسطا ، وإما نوعا أخيرا ؛ ولو كان نوعا أخيرا لما كان يقال على ثلاثة وخمسة ؛ ولو كان نوعا متوسطا لكان مقولا على ما تحته فى جواب ما هو . وقد علمت فى مواضع آخر أنه ليس كذلك .

وهو أيضا فى الحقيقة ليس بفصل حقيقى ذاتى ، بل هو فصل على المشهور . ولا الفرد الذى بمعنى العدد المأخوذ مع الفردية أيضا بنوع ، بل صنف ؛ ولو كان نوعا لكانت الفردية فصـــلا ، ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو .

واعلم أنك إذا قلت : عدد فرد ، فليس معنى الفرد فيه أنه عدد ذو فردية ، وإلا كنت كأنك قلت : عدد هو عدد ذو فردية ، كما لو قلت : حيوان إنسان ، لكنت قلت : حيوان هو حيوان ناطق ؛ بل معناه أنه شىء ذو فردية ، أى شىء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمتساويين . فإذا قلت : عدد فرد ، فمعناه أنه عدد ذو فردية ، أى شىء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمتساويين ، فيكون العدد الثانى المأخوذ فى بيان حد الفرد ليس على سبيل أنه محمول ، بل على

---

(١) فصل (ب) : فصل ثان س ؛ فصل ٢ هـ (٤) بسيط أو جعله : بسيطا وجعله ب (٥) فصل : فعل د (٥) والعدد ليس هو بنوع : الذى هو نوع د ، ن || والعدد : — س ، م ، هـ || ليس : وليس هـ || بنوع : نوع م (٦) أخيرا : آخرا سا || نوعا أخيرا : نوعان (٨) مواضع : موضع د ، سا ، م ، ن ، هـ (٩) فى الحقيقة : بالحقيقة س (١٠) ولا : ولولا هـ || الذى : + هو سا (١١) تحت : يجب سا ؛ تحته هـ (١٣) فليس : ليس د ، ن || فيه : — هـ (١٥) ذو فردية : وفردية ب ، س || ذو فردية : وفردية ب || أى : + أنه د ، ن (١٦) فإذا : وإذا م || ذو فردية : وفردية ب ، س ، م ؛ ذو فرد ن || ذو كيفية : كيفية ن

سبيل أنه جزء حد بجزء حد، فإن الفردية جزء حد الشيء ذى الفردية الذى هو الفرد. والعدد جزء حد الفردية الجزء الذى لا يحمل عليه فى ذاته ، ولا يحمل أيضا على الشيء ذى الفردية فى ذاته ، بل يعلم من خارج أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددا، وعلى ما علمت فيما سلف. فلا تكون قد قلت مرتين للشيء إنه عدد ، كما يلزمك أن تكون قلت به فى المثال الأول. فههنا فردية ، وهو كالفصل البسيط ، وفرد هو كالفصل المنطق ، والعدد الفرد ؛ وليس شيء منها بنوع من العدد .

لكن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن فصول الجواهر جواهر، فهى أنواع الجواهر. فنقول : أما أولا ، فذلك لا يعاند به المشهور ، وأما ثانيا فكان الغرض فى هذا هو الفصل المنطق . وقد علمت أن الفصل المنطق فى الجواهر ليس نوعا للجواهر بأتم بيان، وإن كان يحمل على ما يحمل عليه النوع . وأما الفصل البسيط ، فلا يمنع أن يكون نوعا؛ لكن هذا فوق أن يحيط به المشهور . وإنما الغرض ههنا فى الفصل المنطق . والفصل المنطق لو كان يقبل فى جوهره حد الجنس ، لكان يكون نوعا يحتاج أن يتميز عما يشاركه فى ذاته بفصل ، لا فصلا ؛ أو كان يكون مخصصا فيتميز بالأعراض .

وهذه أشياء قد تحققتها ، وعلمت أن الفصل بماذا يخالف النوع ، وعلمت المذهب الحقيق فى ذلك . وأما المشهور فليكن عندك أنه مختلف غير مضبوط .

وأيضا ننظر هل عرض أن جعل ما هو نوع جنسا ، وما هو جنس نوعا ، مثل من قال : إن الالتقاء اتصال ما ، وإن الاختلاط مزاج ما ؛ فإن الالتقاء أعم من الاتصال، فإن المقادير تلتق ، أى توجد ولا بعد بينهما ، فتكون تارة مشتركة فى حد واحد فتتصل، وتارة متباينة الحدين ، فيكون حداهما ليس واحدا بل معا ، كما يكون للماء والدهن ، ويخص هذا باسم المماسة . وهذا الالتقاء أى المماسة ، لا يقال على الاتصال ، فلا تعرض

---

(١) الذى هو : التى هى س (٢) الجزء : — ن (٣) إلا عددا : الأعداد هـ
(٥) وليس : ليس ن (٨) أولا : الأول د (٨) هذا : + الفصل س (١٠) فلا : ولا م
(١١) فوق : فرق م ، هـ (١٣) فيتميز : فيميز م (١٤) وعلمت : وقد علمت م (١٦) وأيضا : وأنه س (١٧) ما : — س || وإن الاختلاط : والاختلاط س (١٧) ما : — د ، ن
(١٨) بينهما : بينها سا ، م ، هـ (١٩) للماء : الماء س ، هـ (٢٠) ويخص : فيخص د ، ن || أى : فى د ، ن

فيه الشبهة ، بل إنما يقال عليه ما قيل بالمعنى الأول ، فهناك يشكل ؛ فإذا كان كذلك استحال أن يكون الاتصال إلا أخص من الالتقاء ، فكيف يكون جنسا له ؟

وكذلك الاختلاط أعم من الامتزاج ، إذ الاختلاط يدل على تجاور أجسام كثيرة فائتة عن الحس ، أو أعم من تجاور الفائتة عن الحس . ثم يوجد منه مالا يفعل بعضه فى بعض كدقيق الحنطة والشعير ، و بالجملة اليابسة ؛ و يوجد منه ما يفعل بعضه فى بعض ، كالماء والخمر ، والسكر والخل ، حتى تجتمع لها كيفية واحدة . وهذا يخص باسم المزاج ؛ فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ؟

وكمن جعل النقلة جنسا للحركة فى المكان ، وهى أخص فى لغة اليونانيين ؛ فإن النقلة فى تلك اللغة واقعة على ما يكون قسرا ، أو من غير إرادة ؛ ولا كذلك الحركة .

وأيضا إن جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط ، لأن الفصل إذا لم يكن أكثر وأعم فلا أقل من أن يكون مساويا .

وأيضا إن وضع الجنس فى الفصل ، فهو أبعد غلطا ؛ فإن الجنس دائما أعم ، فإن لم يكن مثلا أعم ، بل اختلف، فشارك فى شىء ، و باين فى شىء ، كالمنقسم بمتساويين . والعدد فإن طبيعة الفصل لا تكون مقومة للجنس ألبتة ، بل عارضة لطبيعته ، و إن كانت تباينه على ما علمت .

وكذلك إن جعل الجنس فصلا ، كمن جعل الاختلاط فصلا مقوما للمزاج ، والتغير فصلا مقوما للنقلة .

---

(١) الشبهة : المشهور الشبهة م (٢) إلا أخص : الأخص م ، ن ، هـ || له : — د ، ن (٣) أعم : — سا (٤) الحس : الجس م || ثم : لم س || منه : منها هـ || بعضه : بعضها ن (٥) و يوجد منه ما : ومنها ما د ، ن || منه : منها م || بعضه : بعضها س ، ن (٧) فكيف يكون المزاج : — م (٨) وكمن : كمن سا || المكان : + أو كالمتساوى د ، م ، ن (٩) واقعة : واقع د ، ن (٩) أو من : ومن سا || كذلك : + قولك م || الحركة : + النقلة م ، هـ (١٠) هو : — د ، ن || فقد : فهو س || إذا : إن د ، ن (١٢) وأيضا : أيضا ب ، سا || وضع : يوضع م (١٣) فشارك : فيشارك ن (١٣) فى : وفى د (١٤) والعدد : فالعدد ن (١٥) تباينه : ثابتة م

وأيضا ، إن كان شىء من فصول الجنس أو خواصه المقسمة تحمل على الموضوع نوعا فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل النفس : فإن العدد كيف يكون جنسا لها — على ما يقال — وليست النفس بفرد ولا زوج ، بل كيف يكون العدد محمولا عليها ؟

وأيضا إن كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس ، كمن يجعل الحقيقة الإلهية داخلة تحت مقولة من المقولات ، ويعاند هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية ، فإنها إذا رفعت ، رفع العدد أصلا . والعدد جنس ، لكنه إذا أخذ الرفع لا رفع الوجود ، بل رفع كون عدد آخر ألبتة عددا فى ما هيته ، سلم هذا الموضع ، وإلا فلم يسلم . والحال فى ذلك على ما علمت .

وأيضا ، إن كان الجنس والفصل قد يزولان ، ويبقى ما وضع نوعا ، فليسا بجنس ولا فصل ؛ وهذا ظاهر . وكذلك إن كان ضد الفصل أو الجنس يقال على النوع .

وأيضا إن كان النوع قد يحمل عليه شىء لا يحمل على شىء مما وضع جنسا ألبتة ، فليس الموضوع جنسا بجنس . مثاله : أن النفس يحمل عليها الإدراك والحس والحياة ، ولا شىء من الأعداد كذلك .

وأيضا ، إن كان الموضوع جنسا مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق ، فليس بجنس .

وأيضا ، إن لم يمكن أن يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا ، فليس بجنس .

---

(١) كان : كانت سا || شىء : شيئا م | شىء من : — د ، ن || أو خواصه : أو من خواصه ه || تحمل : لا تحمل د ، س ، ن ، ه (١) بجنس : الجنس د (٢ — ٣) على ما : — ن (٣) النفس : — ن || العدد : — د ، ن (٤) يجعل : — س (٥) والثلاثية : الثلاثية س || فإنها : فإذا س (٧) البتة : — د ، ن || ما هيته : ماهية م (٧) فلم : لم د ، ن (٩) ويبقى ما وضع نوعا : — د ، سا ، م ، ن (١١) قد : — سا ، م || لا : ولا سا || على : عليه سا (١١) مما : ما سا (١٢) الموضوع : الموضع م (١٦) يمكن أن : — م | الموضوع نوعا : الموضوع ب ، س

وأيضا ، إن كان إنمـا يقال عليه وعلى غيره ممـا يظن نوعا معـــه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ ، قول الاتفاق ، على حال النغمتين وعلى حال الصديقين ، فليس بجنس .

وههنا مواضع من جهة الأضداد ، وهو أنه هل إن كان للنوع ضد وليس لجنسه ضد ، فالضد ليس يحمل عليه الجنس ؛ فإنه إن لم يحمل عليه فليس بجنس ؛ وهذا يصلح للإثبات .

وأيضا ، إن كان للجنس ضد ، فهل ضد النوع فيه ؛ فإنه إن لم يكن فيه ، لم يكن الجنس جنسا ، وإن كان ، كان . وهذا يرجع إلى الأصول المتقدمة أنه إن كان كذا ، فضده ضد جنسه .

وأيضا ، إن كان ضد النوع ليس له جنس ، بل هو جنس عال ، فلا يكون النوع إلا جنسا عاليا ، لا جنس فوقه ، كالخير والشر . وقد علمت فيما سلف أنه كيف ينبغى أن تعلم هذا .

وأيضا إن كان للجنس ضد ، وللنوع ضد ، فيجب فى المشهور أن يكون الضد جنس ضده ؛ فإن كان بين أحدهما وضده متوسط ، وليس بين الثانى وضـده متوسط ، فسيقبل أن الجنس ليس بجنس ، خصوصا إذا أيد بمثال، مثل أنه : لمـا كان بين الفضيلة والرذيلة متوسط ، فبين العفة والفجور متوسط، وبالعكس ، وإلا فلا . فإن المتوسط إذا كان بين النوعين ، فيجب لا محالة أن يقع فى جنس لا يمكن ، ولا يكون أحد الطرفين أولى من الآخر فى أن يكون جنسا له . وليس يجوز أن يكون فى جنسين ضدين

---

(١) باشتراك : باتفاق د ، ن ؛ بالاشتراك هـ (٢) وعلى : أو على م (٣) مواضع : موضع ن
(٤) فإنه : وإنه س (٦) فإنه إن : فإن ن (٦) فيه لم يكن : — سا ، م (٧) إن : — سا ، م
(٩) النوع : + نوعا د ، سا ، ن ، هـ ؛ نوع م (١٠) إلا : بل د ، هـ || جنس : جنسا س
(١١) أن تعلم : — سا (١٢) فيجب : ويجب د ، سا ، م ، ن ، هـ || المشهور : المشهورات د || أن : — د ، ن (١٤) فسيقبل : فيشتغل م ؛ فيقبل هـ || لمـا : إذا د ، ن (١٥) فبين
(١٦) لا يمكن ولا : ولا يمكن أن د ، ن || الطرفين : الطريق د (١٧) أولى : + به د ، سا ، م ، هـ || فى أن : فى أن لا سا

فيجب أن يكون فى جنس آخر ، و إذا كان فى جنس آخر ، فذلك الجنس لا محالة يكون مناسبا للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين .

وأيضا ، فإنه لا بد للتوسط بين الجنسين أن يكون عاما ، و يقع على كل شىء يكون هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين . وهـــذا الموضع أيضـــا مشهور ؛ فإن الحق أن الأضداد بالذات إنما تقع فى جنس واحد لا غير ، وأن المتوسط معها . وقد عرفت شيئا من هذا فيما سلف .

وموضع آخر : إن كان المتوسط بين أحد الضدين متوسطا حقيقيـا وجوديا ، وكان المتوسط بين الآخرين متوسطا بمعنى رفع الطرفين ، فليس الجنس بجنس . بل يجب أن يكون الأمر على قياس واحد ؛ وذلك لأنه يجب أن يـكون المتوسط الوجودى يحمل على متوسط وجودى ، والمتوسط الوجودى يحمل عليـــه متوسط وجودى . وكذلك فى جانب العدمى . وهذا أيضا مشهور .

وأيضا ، فإذا كان بين النوعين الضدين اللذين فى جنس واحد متوسط ، وليس يقع فى ذلك الجنس ، فليس الجنس بجنس . وهذا قد يعاند فى المشهور ، ولا عناد له فى الحق . أما فى المشهور فإن المتوسط بين العفة والفجور فى غير جنسهما ، إذ هو فى الفضيلة ، وهما فى الرذيلة ؛ وقد عرفت ما فى هذا . وأما الحق ، فيوجب أن يكون المتوسط والطرفان فى جنس واحد ؛ و بيانه فى علم آخر .

وموضع آخر : أنه إن كان للجنس ضد ، وليس للنوع ضد ، فليس الجنس بجنس . وهـــذا أيضا فى المشهور ؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية ألبتة . و يعاند هذا أيضا فى المشهور ؛ فإن الصحة تضـــاد المرض ، ومرض مَّا كاستدارة المعدة لا ضد له ؛ لكن فى الحقيقة المرض ليس ضدا للصحة ، بل عدما مقابلا ؛ ولكل مرض جزئى مقابل جزئى ، وربما لم يكن له اسم .

---

(١) و إذا كان فى جنس آخر : — د (٨) متوسطا : موسط سا ، م || بمعنى : لمعنى س ؛ المعنى سا ، م (٩) لأنه : + لا سا (١٢) فإذا : فإن س ؛ إذا م || اللذين : الذين ب ؛ الذى سا ، م (١٨) أيضا : — س (١٩) فإن : بأن سا ، م ، ه || ومرض : من مرض سا || كاستدارة : باستدارة د ، ن (٢٠) ضدا : ضد م (٢١) له اسم : — ن

وأما المواضع المشتركة المذكورة ، فقد ينتفع بها أيضا فى أمر إثبـات الجنس وإبطاله . مثاله : إن كانت العدالة نوعا من العلم ، فالعادل نوع من العالم .

وأيضا ، إن كان ما على جهة العدالة نوعا لمـا على جهة العلم ، فالعدالة نوع من العلم ، وبالعكس ، وإلا فلا .

وكذلك فى حال النسبة مع الاشتقاق ، كما يقال : إن حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة كحال اللذيذ عند الخير أو النـافع ؛ فإن كانت اللذة نوعا للخيرية أو للمنفعة ، أو جنسا له ، فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق ، كان بعيدا من الحق والشهرة . مثـاله : أن حال الحيوان من الإنسان كحال الإنسان من الأشخـاص ، لكن الحيوان جنس للإنسان ، فلا يجب أن يكون الإنسان جنسا للأشخاص ، إلا أن يقال ويسلم : إن حال الحيوان من الإنسان فى أنه جنسه ، كحال الإنسان من الأشخاص فى أنه جنسها ؛ فإن سلم هذا ، لزم . وأما فى طريق الحق ، فلا يعلم هذا اللزوم ، إلا إذا علم أن كل واحد منهما جنس ، فلا يحتاج إلى الإثبـات ، كما لا تعلم النسبة لمقدارين إلى مقدارين فى مقداريتهما إلا بعد أن يكونا مقدارين .

وكذلك فى حال الكون والفساد مع الاشتقاق ؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن يتذكر ، فأن يعلم هو نوع أن يذكر . وإن كان انحل هو نوع إن فسد ، فينحل نوع أن يفسد . وكذلك فى الفواعل وغير ذلك ؛ وهى للإثبات .

ولتمتحن المواضع من الأعدام ، فإنه لا يجوز أن يكون العـدم مع الملكة فى جنس واحد ؛ وذلك لأنه إن كان العـدم جزء حده الجنس الذى المعنى الوجودى فيه ، ثم له

(١) وأما : — د || المواضع : والمواضع د || فقد : وقدم ؛ قد هـ (٣) لما : لمـا د ، ن
(٥) إن : لما كان د ، ن || أو المنفعة : والمنفعة د (٦) اللذيذ : اللذة س || فإن : أنه فإن سا ؛ وأنه إن م (٧) فكذلك : وكذلك سا || اللذيذ : اللذة س (٦ — ٧) فإن كانت . . . . النافع : — د ، ن (٧) من : عن هـ (٨) مثاله : مثل بخ ، س ؛ مثال سا
(٩) للإنسان : الإنسان م (١٠) حال : — ن ؛ + الإنسان س || جنسه : جنس هـ
(١١) يعلم : يلزم د (١٢) جنس : بجنس م ، هـ (١٣) مقداريتهما : مقدار بينهما م
(١٥) أن يتعلم : يتعلم س || يتعلم : يعلم هـ || نوع : — س || انحل : الحل د || فينحل : فينحط س
(١٦) || يفسد : ينفسد (١٨) لأنه : أنه د ، ن

زيادة معنى فصلى ، فإن كان فصلا وجوديا فهو ضد لا عدم ، وإن كان فصلا عدميا فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أى فصل شئت بعينه من فصول أنواع الجنس ، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شىء آخر هو عدم النوع . فإنه ليس عدم البياض لونا عادما لصفة البياض ، فإن لونا عادم صفة أيضا ، أمر مقابل ، موجود الذات ، واقف بإزاء البياض ؛ فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضا لا يكون الخالف عدما ، بل إنما يكون عدما إذا ذهب البياض ولم يخلف شىء آخر البتة ، ولم يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض فإذن العدم لا يكون مع الملكة فى جنس واحد ، بل الأعدام إما أن لا يكون لها أجناس ، أو تكون أجناسها أخرى ، بل الأولى أن يكون ما يقوم منها مقام الأجناس أعدام الأجناس ، وتكون أجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية ، على ما علمت فى موضعه . فإن البصر لو كان مثلا مشتملا على أمرين كنوعين له ، وكان لكل واحد منهما عدم يقابله ، كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين ، ويقال عليهما كليهما ، وكان كالجنس لهما ، وإن لم يكن عدم الحس المطلق جنسا لهما حتى يكون عادم البصر عادم الحس مطلقا ، فيكون إذن العدم إما أن لا يكون له جنس ، أولا يكون جنسه الجنس الذى فيه الملكة .

وقد ظن قوم : أنه إنما قيل للأخير لا من حيث هو أخير وجنس للملكة مشار إليه بل من حيث هو قريب ، كأن المقولة تكون مشتركة للعدم والملكة . وقد علم فى هذا ما علم ، أو يشبه أن يكون كان هذا مشهورا بينهم ، فأخذ الأخير على أنه القريب من جهة أن المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة فى مقولة واحدة . فإذن يجب أن يأخذ هذا على حكم المشهور أيضا .

---

(١) فإن : وإن ب (٢) طبيعته : — د ، ن (٤) عادما : عاما د ، ن || أمر : — س ، ه || مقابل : ومقابل د ، ن (٦) الخالف : الخلف ه || شئ : شيئا ه (٧) وفقدان : فقدان د || واحد : — د ، ن (٨) لا : — سا (٩) منها : ومعها د ، سا ، م ، ن ، ه || أعدام الأجناس : — م || من : ومن ن (١٠) فى موضعه : — د ، ن || على أمرين كنوعين له : — د (١١) وكان لكل : ولكل س || عدم : عدما م || حس : جنس ن (١٣) عادم : عام د ، ن (١٥) للأخير : للآخر ب || مشار : مشارا سا (١٦) قريب : قرين س (١٧) أو يشبه : ويشبه س ، م || يكون : — س || : مشهور ه || بينهم : منهم ب ، ه ؛ فيما بينهم س || فأخذ : وأخذ د ، ن (١٨) على : فى س

وأيضا ، إن كان الجنس عدم مقـابل ، وليس عدم النوع فيه ، فليس النوع فيه ، وإن كان فيه ، فالنوع فيــه . مثاله : إن كان العمى تحت عدم الحس ، فالبصر تحت الحس ويجب أن تعلم أن هذا هو على المشهور ؛ وأما الحق فهو على ما قلنا

وأما النقيضان ، فليس يجب أن يوضع المقابل منهما تحت المقابل ، فإنه ليس إذا كان الإنسان تحت الحيوان ، فيجب أن يكون اللا إنسان تحت لا حيوان ؛ ولا أيضا يجب أن يكون اللا إنسان تحت الحيوان ، بل لا حيوان تحت لا إنسان ، أو لا إنسان تحت لا حيوان ما ؛ لا تحت لا حيوان البتة . كما هناك العمى تحت لا حس ما ، لا تحت لا حس مطلقا ؛ فإنه ليس إذا كان الشىء عادم البصر فهو عادم الحس مطلقا ، وإن كان لا حيوان تحت لا إنسان ، أو كان اللاإنسان مطلقا تحت أنه لا حيوان ما ، فبين أن الإنسان تحت الحيوان . على أنه ليس يجب أن تطلق أن السلوب لها أجناس حقيقية ، بل تتذكر ما قد قلنا مرارا .

ويجب أن تأخذ من هذا البحث فائدة : وهو أن النقيض فى المتقابلات ليس نعنى به نفس القضية فقط ، بل والتقابل بنعم و لا ، وهو البسيط . وأما مواضع تقابل الإضافة ، فمن ذلك أنه إن كان النوع مضاف الذات ، أو لازما له الإضافة ، فكذلك الجنس ؛ ولا ينعكس . ومنع هذا الانعكاس إنما هو فى المشهور ؛ كما علمت من حال جزئيات العلم ، وما قيل فيها . وقد يعاند الحكم الأول بأن الكيفية جنس للعلم ، ولا تلزمه الإضافة ، فإذا تخصصت نوعا فكانت علما ، لزمته . والكيفية نفسها ، وإن كان قد تلحق بها الإضافة بنحو من أنحاء النسبة ، فهى غير الإضافة

---

(٣) هو : — س (٤) النقيضان : النقصان د ، س ، م || منهما : ومنهما م (٥) أن يكون : — د ، ن (٦) تحت : — سا || لا حيوان : اللاحيوان هـ || اللا إنسان : الإنسان ب ، د ، س ، م ، ن || الحيوان : لا حيوان ن (٧) ما لا : ما لا حيوان هـ (٨) مطلقا : مطلق د (٩) أو كان : إذا كان ب ، د ، س ؛ أو إذا كان ن (٩ — ١٠) تحت أنه : أنه تحت د ، ن || ما : — د ، ن (١٢) النقيض : للنقيض م (١٣) بل : — م || والتقابل : والمتقابل س ؛ + بل م || ولا : أو لا سا (١٤) فمن د ، ن (١٥) ومنع : وضع د ، هـ ؛ ومع ن ؛ وموضع ن (١٦) العلم : المعلم م (١٧) للعلم : العلم د ، ن || فكانت : فكان س || والكيفية : وأما الكيفية د ، ن (١٨) وإن كان قد : فقد د ، ن || أنحاء : — ن || فهى : وهى د ، ن || الإضافة : إضافة هـ

اللازمة ، بل الرأس وهو نوع مّا تلحقه إضافة ، والجسم وهو جنس لا تلحقه إضافة . أما أنت من حيث تطلب الحق ، فقد بُيِّن لكَ صواب الحكم فيه فى الفن الثانى .

وأيضا ، إن كان النوع مضايفا لشىء ، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التى للمفروض جنسا له متعلقا بذلك الشىء ، فليس المفروض جنسا له بجنس . مثل أنه : إن كان الضِّعف يقال بالقياس إلى النصف ، ثم فرض كثير الأضعاف جنسا للضعف ولم يتعلق بالنصف ، فليس كثير الأضعاف جنسا . وهذا الموضع يقبل من المثال ، ويشتهر ، ويعاند من طريق الحق بأن الزائد جنس الضعف ، وليس يجب أن يكون بالقياس إلى النصف ، ولكن يكون بالقياس إلى جنس مضايف النوع ، وهو الناقص ، فإن الناقص جنس النصف ؛ بل الأولى أن يجعل الجنس ومضافه كالحس والمحسوس ، والمبصر والبصر . و يعاند من قبيل الشهرة بأنه ليس يجب أن يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس إلى شىء واحد ، فإن العلم نوع من الملكة ، ويقال بالقياس إلى المعلوم ، والملكة تقال بالقياس إلى العالم . على أنه لا يمنع الحق أن يكون العلم — من حيث هو علم وأخص من الملكة — يعرض له أن يكون مضافا إلى النفس ، مثل ما يعرض إلى الملكة . فكأنك علمت هذا أيضا فى موضع آخر .

وموضع آخر لا مدخل له فى العلوم ، وهو أن يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل ، مثل : "من" ، أو "على" أو "ب" ، أو "إلى" ، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع . و يعاند هذا الموضع بالمخالف إذ يقال لكذا ، والغير يقال على غير كذا ، وأحدهما تحت الآخر .

---

(٢) أما : فأما د ، ن || بين : تبين ه || لك : كل سا (٤) لشىء : للشىء ه || الجنسية : بالجنسية م (٦) النصف : الضعف م (٨) ويشتهر : ويستمر م (٩) مضايف : مضاف ب || النوع : للنوع ن (١٣) على : أعنى ه (١٥) إلى الملكة : للملكة د ، سا ، ن ، ه || فكأنك : وكأنك د ، ن (١٦) وموضع آخر : — د (١٧) الموضوع : — س || من : فى م || والأواصل : والأفاصل د ؛ الأواصل س || "ب" : "رب" ب (١٨) من : فى ب (١٩) إذ يقال : أو يقال د || والغير : أو الغير ن ، ه (٢٠) وأحدهما : أو أحدهما ه

وأيضا ، فإن العلم يقال لكذا ، والملكة تقال لكذا . على أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التى نحو المعلوم ، بل إذا أخذ العلم نوعا من الملكة وأجرى مجراه ، كان أيضا العلم — من حيث هو علم لا من حيث هو ملكة فقط — علما للعالم . فإنّ كونه علما للشيء ، بسبب كونه ملكة له و يذهب مذهبه — وكذلك يعاند أن الزائد على شيء ، والضعف — وهو كالنوع تحته — ضعف الشيء .

واعلم أن الأمور التى تلزمها الإضافة ، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة ، ومنها ما تتعلق به إضافتان . إحداهما هى إلى أمر ليس هو فيه ، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه . فإن العلم بشيء خارج ، هيئة مضافة إلى العالم و إلى المعلوم الخارج ، وهو فى أحدهما لا يمكن أن يفارقه ، و بالقياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله . ومنها ما يمكن له كلا الأمرين ، مثل العلم : فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضا إذا علمت النفس ذاتها . و بعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودا فى المضاف إليه ألبتة ، مثل الضعف ، فإنه ممتنع أن يكون عارضا فى النصف .

وقد ينبعث من معرفة هذا موضع ، من ذلك أن يكون الجنس مما إضافته إلى ما هو فيه ، والنوع ليس كذلك ، أو بالعكس . كمن قال : إن الذكر بقاء العلم ، والبقاء بقاء للباقى وفيه ، والذكر ليس هو للعلم وبالقياس إليه ، بل هو للمتذكر الماضى أو للنفس . وهذا الموضع يصلح للإثبات والإبطال المطلقين ، بأن ننظر هل الذكر بقاء العلم ؛ فيؤخذ بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق ؛ وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق .

(١) لكذا : بكذا ب ، س ، سا ، هـ || والملكة : أو الملكة ب ، د ، س || الإضافة : + التى د ، ن || التى : إلى ب ، سا ، م (٣) مجراه : مجراها م (٤) علما : عالما د ، ن || ملكة : لملكة د (٥) تحته : تحت ن (٦) الشىء : لشىء ب ، س ، سا ، هـ (٧) وجوده : وجودها د ، ن || فيما : فيها م || إليه : فيه د ؛ هذه ن (٨) به : بها ن || هى : شىء د ؛ يعنى ن || هو : هى د ، ن (٩) هو : هى د ، ن || بشىء : لشىء م || هيئة : منه د ، ن (١٠) و بالقياس : بالقياس م || لا : ولا ن (١١) بالعالم : بالعلم د ، ن ؛ ما لعالم هـ (١٣) إليه : — ن (١٤) من : — ب (١٥) هو : د ، س ، سا ، م ، ن هـ (١٦) للعلم : العلم سا ، م (١٧) فيؤخذ : م و يؤخذ م

الفصل الثالث

فصل (ج) فى مثل ذلك

ومن المواضع التى يبطل بها ما يوضع جنسا ، أن تكون الملكة جعلت جنسا للفعل أو الفعل جعل جنسا للملكة . مثل من يقول : إنَّ الحس حركة جسمانية ، والحركة فعل لا مبدأ فعل ، والحس مبدأ فعل . أو يقول : إنَّ التذكر ملكة نفسانية ، والملكة النفسانية بحال ثبات ، لا بحال تجدد وفعل . والتذكر بحال تجدد ، لا بحال ثبات .

ومن المواضع المجانسة لذلك أن تكون القوة على المصابرة تجعل جنسا للملكة النفسانية كمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ ؛ أو يجعل الشجاعة مصابرة على الخوف؛ أو العدالة قسر النفس على الامتناع من الأرباح الدنيئة . فإنَّ هذه كلها تباين الملكات ، إذ كانت الملكات هى التى لا تنفعل معها النفس شيئا من ذلك ، فلا تغتاظ ، ولا تخاف ، ولا ترغب ، لا أن يعتريها ذلك ثم تتكلف المصابرة عليه ، فإنَّ ذلك ضبط النفس ، لا فضيلة الملكة .

ومن المواضع الشبيهة بذلك أن يجدوا للشىء لازما لا ينفك عنه ، لكنه خارج عن حقيقته وماهيته ، فيجعلونه جنسا له ، كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ، ويجعل الظن جنسا للتصديق ؛ لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ولا مقولا عليه ، بل هو أمر يتقدمه فيوجبه ، ولا الظن جنسا للتصديق ، ولا مقولا على تصديق ، بل يحدث أولا ظن ، ثم يكون تصديق ، فيكون إذن الغم والظن أمرين يلزم أن يتقدما الأمرين الآخرين ، وليسا

---

(٢) فصل ج : فصل ٣ هـ (٥) لا مبدأ : لابتداء د || أو يقول : ويقول سا (٩) الحلم : الحكم سا ، م ، ن (١٠) من : عن د ، سا ، م || إذ كانت الملكات : — ب (١٢) لا أن : إلا أن د ، س ، ن هـ ؛ أن لا م || يعتريها : يغيرها م || النفس : للنفس ن (١٣) المواضع : الفضائل س || أن : أنك ن (١٥) نفس : جنسا هـ || مقولا : مقولة د || هو : — د ، سا ، ن ، هـ || يتقدمه : مقدمه د (١٦) جنسا : جنس س ، سا ، ن ، هـ || مقولا : مقول د ، س ، ن ؛ مقولة م || يحدث : يصدق د

بجنسين له . ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح أن يبقى اعتقاد واحد ، فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا . فإن ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد وتخرج من جنسها .

وأيضا ، إن لم يكن الجنس فيما فيه النوع ، بل كان النوع فى غير ما فيه الجنس ، فليس الجنس جنسا ؛ مثل من يقول : إن الحياء خوف ما ، لكن الخوف الحيوانى من قوة النفس الحيوانية ، والحياء فى النطقية . وكذلك من يقول : إن الغيظ ألم وغم ؛ فإن الغيظ فى الغضبية ، والألم فى الحس ، والغم فى الشهوانى أو فى السياسى . وكذلك من قال : إن الحس الحيوانى مشيئة ما ، والمشيئة فكرية ، وتلك شهوانية . وهذا الموضع وما شبهه نافع فى الإثبات والإبطال المطلقين ، وإن لم يكن للجنس وحده .

وموضع آخر : أنه إن كان الجنس ليس يقال على النوع قولا مطلقا ، بل من جهة ، فليس الجنس جنسا . وكونه من جهة يفهم منه معنيان : أحدهما أن يكون مقولا على جزئه لا على كله ، مثل العضو ، فإنه يقال على جزء من الإنسان قولا كالجنس ، ولا يقال على كله ألبتة بوجه من الوجوه ، فلا يقال ألبتة للإنسان إنه عضو . والثانى أن يكون يقال على كله ، ولكن من جهة جزئه ، سواء كان عارضا للجزء أوليا ، أو كيف كان ؛ مثال ما يقال : إن الإنسان محسوس ، فإن الإنسان إنما هو محسوس لأجل ظاهر جسمه ، حتى لو فصل جسمه عن نفسه ولكان ذلك الجزء محسوسا ، وإن لم يكن جزء إنسان . وليس هذا شرطا فى هذا القسم ، فإنه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح ؛ لكن إنما أوردت ذلك لتفهم أنه كيف يكون تعلقه بالجزء .

وبالجملة يجب أن يكون الجنس جنسا للشيء فى ذاته مطلقا ، فتكون ماهيته المشتركة المعرفة لذاته تعريفا مشتركا . فأما ما يقال على ذاته لا لأجل ذاته بل لأجل جزئه ، فإنه

---

(١) بجنسين : بجنس س || له : لها ه || ولو كان : وكان م || فيستحيل : ويستحيل س (٢) ظنا : — ن || واحدة : واحدا س || وتخرج : وتحرج ه (٣) فيه : هو م (٥) النطقية : المنطقية ب ، سا ، م (٦) من قال : — د (٧) الحيوانى : الشهوانى بخ ، سا ، م (٨) للجنس : الجنس د (٩) إن : — م (١١) جزئه : جزئيه د || جزء : الجزء ن (١٣) جزئه : جزئيه د || مثال : مثاله س ، ه ؛ مثل م ، ن (١٥) عن : على س ؛ من د (١٦) القسم : للقسم ب (١٧) أوردت : أفردت بخ || ذلك : — س (١٩) فإنه إما : فإما فى

إما غير محمول على ذاته ، وإما أن يقال على ذاته من حيث تنسب ذاته إلى غيره ، مثل أن ينسب إلى جزئه ، فإن جزأه غيره ، أو من حيث له غير آخر كيف كان ، فلا يكون المحمول جنسا ، فإن جنسه يحمل على صريح ماهيته التى له فى ذاته لا بحسب غيره . فيجب إذن أن يكون الجنس محمولا على الذات ، لا من جهة شىء فى جزئه ، ولا من جهة شىء فى شىء آخر متصل به أو عارض له .

وموضع آخر يتلو هذا الموضع كأنه مُنتجٌ منه ، وكأن قائلا قال : إن الجسم يحمل على الإنسان وهو جنسه ، وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس ، بل يقال على أحد الجزأين : وهو جسمه الذى يخصه ، فيكون جسمه الذى يخصه نوعا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ، ولا يقال عليه مطلقا . والمعلم الأول قال فى جوابه : إنه لا يجوز أن يؤخذ الجزء ألبتة كالجنس ، ولا ما يحمل عليه الجزء ، فإنه لا يجوز أن يحد الحيوان بأنه جسم ذو نفس ، وإلا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذى هو الجسم ، فيكون الكل هو الجزء ؛ وهذا محال .

وأقول : إن هذا الموضع علمى ، والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية ، وليس بمشهور ، فإن المشهور أن الجسم جنس للانسان . فيجب عليك أن تتذكر ما علمتك فى الفن الذى فى " البرهان " من الفرق بين الجسم الذى هو جزء إنسان ، والجسم الذى هو جنس الإنسان ، وتعلم من هناك أن أحدهما ليس ألبتة محمولا على الإنسان أو الحيوان فإنّ الحيوان ليس هو الجزء الجسمانى الذى هو بالحالة والطبيعة التى لأجلها اقترن بها النفس ، بل هو مجموعها ، وذلك المجموع جسم ، لا لأنه ذلك الجسم الذى هو الجزء .

---

(١) حيث : + هو ه (٢) فإن جزأه : — ب || كيف كان : — سا || كان : — م
( ) التى : — د (٤) الجنس محمولا : المحمول جنسا سا (٥) فى شىء : —
ب ، س (٦) هذا : الهذا س || وكأن : وإن كان ن (٧) المركب : المركبة د || جسم :
جنس سا (٩) ويكون : فيكون ن || لجزئه : لجزء د || والمعلم : فكأن المعلم د ، ن
(١٠) أن يؤخذ : أن يكون يؤخذ م ، ه || الجزء : + وحده د ، ن (١١) الذى : — ب
(١٣) وأقول : فأقول ه (١٥) البرهان : البرهانى سا (١٦) الإنسان : للانسان د ، سا ، م ، ه
|| وتعلم : والعلم م || أو الحيوان : والحيوان ه (١٧) بها : به ه (١٨) جسم : جنس س
|| لأنه : أنه سا ، ن ، ه

وقد طوّلنـا فى هـذا وأطنبنا ، فيجب أن تعرف ذلك من هناك ، وتعرف الفرق بين الجسم الذى هو جزء القوام ، والجسم الذى هو جزء الحد ، فتعرف صحة هذا الموضع وتعلم أنه ليس يعنى ههنا بالجسم الذى هو جزء الحد ، بل الجسم الذى هو جزء القوام ، وهو أحد الشيئين اللذين فى الحيوان ، وبهما يتقوم الحيوان على أنهما جزءان له ، وهما جسم بحال ونفس .

وموضع آخر : أن تجعل الفعل — محمودا كان أو مذموما — نوعا من القوة عليهـا ؛ كمن جعل السرقة قوة على حسن الاقتيات بملك الغير سرا ؛ وذلك لأن القوة لا يصير بها صاحبها القوى شريرا ، والسرقة يصير صاحبها السارق شريرا ، ولو كانت القوة تجعل القوى شريرا ، لكان الملك شريرا ،ومن المشهور أنه قادر على الشر ،وكان الإنسان الفاضل شريرا ، ومن الحق أنه قادر على الشر . بل نفس القوة مختارة محمودة ، لم تخلق عبثا ، بل هى معدة نحو المصالح ، ولكنها لا تكون قوة أو تكون على المتقابلات . ومحال أن يكون الشر فى جنس مختارا محمودا . وكذلك أيضا إن جعل الفعل المحمود لذاته ، أو الغاية المحمودة لذاتها نوعا للقوة عليها ، أو نوعا للقوى والفاعل ، وذلك لأن الغايات وما يؤثر لذاته ، لا يكون نوعا مما يؤثر لغيره ، والقوة لا تؤثر لغيرها . ومحال أن يكون المؤثر لذاته فى جنس ما يؤثر لغيره ، فإنه إذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معناه أن طبيعة القوة مؤثرة لغيرها . ومعنى هذا أن كل قوة مؤثرة لغيرها ، ولا شئ من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها هى مؤثرة لغيرها ، فينتج ما تعـلم . وقد يجوز أن يكون الشىء الواحد يؤثر لذاته ولغيره ؛ ولكن ليس هذا الموضع فى مثل ذلك ؛ فإن كان فى مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق .

---

(١) وتعرف : وتعلم د ، ن (٣) أنه : أن ن || الذى : ن (٤) اللذين : الذى سا
(٦) عليها : عليهما س ، م ؛ عليه د ، ن (٧) السرقة : السرور د || الاقتيات : الاقماء د ؛ الاقتيان سا || بملك || لملك د سرا : شرا ب (٨) بها : لها سا ، م || يصير : + بها د ؛ لها ن || السارق : + لها هـ (٩) ومن المشهور : والمشهور ن (١٠ — ١٢) لم تخلق ... مختارا محمودا : — س (١١) ولكنها : ولكن د ، ن || ومحال : ومن المحال بخ
(١٢) مختارا محمودا : مختار محمود د ، ن ، هـ || محمودا : ومحمودا م (١٣) أو الغاية : والغاية د ، ن
(١٤) لا : وليس د ؛ ليس ن || تؤثر : مؤثرة س ، هـ (١٥) فإنه إذا : فإذا م || إذا : إن س
(١٦) طبيعة : طبعه د || ومعنى ... لغيرها : — س (١٥ — ١٦) ولا شىء ... لغيرها : — سا
(١٨) ولغيره : — س (١٩) مشهور : غير مشهور ب

والذى قال فى بيان هـذا الموضع إن النوع يكون مختارا مؤثرا ، والجنس ليس كذلك ، مثل الفضيلة والملكة ، على أن الملكة ليست مؤثرة ألبتة ، فهو قول جزافى ؛ وذلك لأن الملكة ليست مختارة ولا مكروهة ، بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول. ولا يمتنع أن يكون النوع مؤثرا ، والجنس لا يؤثر ولا يكره ، بل المنع هو أن يكون الجنس مؤثرا ، والنوع مكروه الذات ، أو الجنس مكروه الذات ، والنوع مؤثرا. وامتناع هذا حق ، أو أن يكون النوع مؤثرا لذاته ، والجنس مؤثرا لغيره ؛ وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التى تؤيد بأدنى مثال واستقراء .

وموضع آخر ، أن يكون الشىء نسبته إلى كل واحد من أمرين فى أنهما جنس له نسبة واحدة ، ثم ينسب إلى أحدهما دون الآخر ، فيجعل جنسا له دون الآخر ، مثل ما يقال : سارق ، أو مخادع ، أو ساع ، فإنّ كلّ واحد من هـذه يجب أن يكون قادرا ، أى متمكنا . ويجب أن يكون مختارا ، فإنه إن قدر وتمكن ولم يختر ، أو اختار لكنه لم يقدر ، أى لم يتمكن — لست أعنى القدرة التى هى القوة — لم يكن مخادعا أو ساعيا أو سارقا بالفعل . ثم ليس أحد الأمرين أولى بأن يكون جنسا والآخر فصلا . فإن كل واحد منهما قد ينقسم بالآخر ، وكل واحد منهما يوجد فى غير ما يوجد فيه الآخر . فإنه قد يكون مختارا لا يتمكن ، وقد يكون متمكنا لا يختار ، فإما أن لا يكون ولا واحد منهما جنسا ، أو يكون كل واحد منهما جنسا ؛ ثم إن كان كل واحد منهما أمرا محققا للماهية فأيهما جعلتَه جنسا للفروض نوعا كالسارق ، ثم لم تذكر الآخر ، فلم تدل على طبيعة

(١) مؤثرا : — س (٢) الفضيلة : بالفضيلة د ، ن || فهو : فليس هو د ، ن
(٢ — ٣) جزافى وذلك : جزءا فى ذلك د (٣) بالفصول : بالفصل س (٤) يمتنع : يمنع سا ؛ نمنع م
|| المنع : الممتنع خ || هو : — سا (٥) والنوع : + كمكروه الذات د (٦) أو أن : وأن د ، ن
|| وامتناع : امتناع د ، سا ، ن (٨) أن : — ب ، س ، سا ، م (١٠) مثل : مثال سا
|| فإن : وإن ن || واحد : واحدة هـ (١١) وتمكن : تمكن ب ، ن (١٤) بالآخر : الآخر سا
|| واحد : — ن (١٥) مختارا : مختار ب ، م || متمكنا : متمكن ب ، سا ، م ، هـ || يختار : مختار ب ، د ، سا ، م ، هـ ؛ مختاران || واحد : حد ب (١٦) منهما : — ن || واحد : — ن
(١٦) جنسا : — د ، سا ، ن ، هـ (١٧) للفروض المفروض د ، سا ، ن || لم : لام
|| الآخر : — م

المعنى المشترك فيه بالكمال . فكما أنه ليس أحدهمـا أولى بالجنسية فليس أولى بالفصيلة . وهذا الموضع بالحقيقة إنما يمكن فى أمور يحمل عليها أمران كل واحد منهما شرط فى وجوده وليس واحد منها أولى بأن يتخصص به من الآخر فى ظاهر الأمر . فإذا أثبت أحدهما جنسا ، كان للمعارض أن ينازع ويقول : أنه ليس أولى بأن يكون جنسا من الآخر . فإذ ليس الآخر جنسـا ، فليس هو جنس . وأما أن أمثال هذه الأشياء قد يمكن أن يكون لها جنسان، فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الأجناس الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل ؛ وأما ههنا ، وفى هذا المثال عند التحقيق ، فإن الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل لعلة من العلل يجعل ذلك أولى بالجنسية ، وهذا بالفصلية ، وإن كان العموم لا يجعله . وليس هذا موضع تطويل القول فيه .

وموضع آخر قريب من هذا ، وهو أن لا تكون نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ، بل أحدهما بعينه جنس والآخر بعينه فصل . لكن قد غلط فوضع الذى هو فصل منهما جنسا لمـا هو جنس منهما ، كمن قال : إن التحير هو إفراط التعجب ، ولم يقل تعجب مفرط . أو قال : إن التصديق قوة الرأى ، ولم يقل رأى قوى ؛ فجعل الإفراط جنسا ، والتعجب فصلا ، وجعل القوة جنسا والرأى فصلا ؛ حتى جعل القوة فى الرأى تصديقا لا الرأى الذى فيه قوة، فإن الشىء الذى يكون فى الشىء لا يكون هو نفسه. وكذلك لم يجعل التحير تعجبا بحال بل حالا فى التعجب . وهـذا محال ؛ فإن الرأى نفسه فى المصدق : وهو التصديق، والتعجب نفسه فى المتحير : وهو التحير . وأما إفراط التعجب فأمر فى المتعجب . فإن كان إفراط التعجب هو التحير نفسه ، إذ قيل إن هذا حده ، فإن التحير يكون موجودا فى التعجب لأنه إفراطه، فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب؛

(١) فكما : وكما د ، س ، سا ، ن ، هـ || بالفصلية : بالفضيلة سا ، م (٢) واحد : — ن (٣) به : — سا ، م || فإذا : وإذا د ، ن (٥) جنس : بجنس م ؛ جنسا ن || قد : هل بخ ، د ، سا ، م ، ن || فيها : فيهما سا (٦) هو : — س || القول : كالقول س || الحادثة : الحاصلة س (٧) الجنس هو : — سا (٨) والتمكن : هو التمكن د (٩) موضع : الموضع ب ، س (١٠) نسبة الأمرين : الأمران نسبتها د ، ن ، هامش هـ || الأمرين : + نسبتهما سا ، م || من : — د ، ن ، هامش هـ (١٢) منهما : بينهما م [١٤] وجعل القوة جنسا والرأى فصلا : — د (١٥) لا : إلا ن || قوة : + بل ب || فى : فيه س (١٦) وكذلك : فلذلك م (١٧) المصدق : المتصدق د (١٨) المتعجب : التعجب م || إذ : إذا د ، سا ، ن [١٩] يكون : — سا || إفراطه : إفراط ن ، هـ التعجب : المتعجب س ، م || هو : من د

وهذا محال . وكذلك يكون التصديق هو الذى يظن ؛ وهذا محال . ثم يعرض أن يكون الإفراط مفرطا ، إذ كان التعجب هو الإفراط ، وفيه الإفراط ؛ وأن تكون قوة الظن هى القوية .

وموضع آخر : أن يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للعارض له ، كمن يقول : إن عدم الموت هو حياة أزلية ؛ فإن الحياة الأزلية أمر يتبعه ويلزمه ويلحقه ؛ ويعرض له عدم الموت ؛ حتى ولو توهم متوهم أن شيئا كان على أن يموت ؛ ثم إن الله جعله غير مائت فدفع الموت عنه ؛ فإنّ هذا التوهم ممكن ومقبول ؛ وفطرة العقل لا تمنعه ؛ إنما تمنعه حجة إن كان له مانع فتكون حينئذ حياته الواحدة مستمرة لم تتغير ؛ وقد حدث به ابتداء من عنده صار غير المائت ؛ وذلك حين حدث له معنى غير المائت ؛ ومع ذلك فإن الحياة الواحدة قد كانت غير موصوفة بعدم الموت ، ثم صارت موصوفة بعدم الموت . ومعلوم أن الحياة الأزلية إن كانت جنسا لعدم الموت فالحياة مطلقا جنس له أعلى ، فيكون قد صار الشىء عادما للموت بعدما لم يكن . وطبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد ؛ ومستحيل أن تكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد توجد لأمرين هما متباينا الذات ، أعنى المائت وغير المائت ، وإلا لصار طبيعة الجنس موضوعة للأمرين كالمادة التى تقبل ، وهى واحدة بالعدد ، أمرين متقابلين ، فتكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة . وقد علمت الفرق بينهما فى موضع آخر . وبالجملة فإن الحياة تكون حينئذ موجودة لم تفسد ، بل قد استكملت ؛ وإذا لم تفسد لم يتغير الشخص ، فضلا عن النوع .

---

(١) وكذلك : فكذلك د ، ن (٢) إذ : إذا د ، ن ، هـ || وفيه : فيه س ؛ ومنه د ، ن || يكون : تكن ن (٣) القوية : القوة ب ؛ القوة لنا م (٥) الموضوع : الموضع هـ || هو : هى د ، ن ؛ — سا (٦) متوهم : — س (٧) أن يموت : الموت م || فدفع الموت : ورفع الموت فرفع م (٧ — ٨) هذا التوهم ... تمنعه : — د ، ن (٩) به : له س ، هـ (١١) بعدم : بعد م || الموت : + للموت بعد ما لم يكن د ، ن ؛ بعد ما لم تكن موصوفة بعدم الموت سا || بعدم : بعد م (١٢) أعلى : أجلى د ؛ أصلى ن (١٣) بالعدد : فالعدد م (١٤) توجد : + فى التوهم د ، ن | متباينا : متباينان د (١٥) واحدة : + بعينها ن || بالعدد : + تؤخذ فى التوهم ن (١٦) متقابلين : — د ، ن || وقد : قد د ، ن (١٨) وإذا : فإذا د

الفصل الرابع

فصل (د) فى مثل ذلك

وموضع أخر عكس هذا ، وهو أن يجعلوا الانفعال جنسا لذى الانفعال . وقد جاء مثاله فى التعليم الأول أنه مثل من جعل الريح هواء متحركا ، وأوهم أن استنكاره من جهة أن الريح ليس هو هواء متحركا ، بل هو حركة هواء . فظاهر الحال فيه يوهم أن الهواء لا يجب أن يجعل جنسا للريح ؛ وإذا أخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمنفعل ، بل المنفعل جعل جنسا للانفعال ، فيشبه أن يكون ههنا سَقْطٌ فى النسخ أو يشبه أن يكون الهواء نوعا من الريح . وتفسير المثال يدل عليه ، فإنه قيل : ولا يجوز أن يكون الهواء ريحا أصلا ، وذلك لأن الهواء يبقى واحدا بالعدد ريحا وغير ريح . والنوع لا يبقى شخصه واحدا بالعدد ، ويخرج من جنسه إلى جنس آخر . فيشبه أن يكون الريح جعل فى المثال جنسا للهواء المتحرك ، وإنما هو فى الحقيقة عرض فى الهواء ، لأنه حركة فى الهواء ، أو لأنه متحرك من الهواء . والظاهر يدل على أنه يجعل الريح حركة الهواء . ويشبه أن يكون أراد المتحرك من الهواء ، وحمل المتحرك على الهواء وحمل العرض العام ، والهواء له كالموضوع المنفعل ببسيط هذا العرض العام الذى هو الحركة ، فكأنه قال : يجب أن يكون الريح ليس هو هواء متحركا ، بل متحركا هو هواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله أنه من هواء ، كما أن الجرداب هو المستدير من الماء ، والحرف هو المقطع من الصوت ، والقدوم هو الآلة من الحديد ؛ وليس شىء منها هواء ولا ماء ولا حديدا ، وإلا فالجزء يكون مقولا على الكل ، ويكون الموضوع

---

(٣) يجعلوا : يجعل هـ || جنسا لذى الانفعال : — م (٥) أن الريح : أن النوع م || هو : — د ، ن || فظاهر : وظاهر د || فيه : — سا (٦) هذا — هـ (٧) جعل : — د ، م ، ن || ههنا : + فى س ؛ + قد (٩) ريحا : وريحا د ، ن (١٠) والنوع ؛ فالنوع د ، ن (٩ — ١٠) ريحا وغير . . . . بالعدد : — ن سا (١١) هو : كان هـ (١٤) ببسيط : ببسط س ؛ يبسطه سا ، م ؛ ببسيطة هـ (١٥) هو : — ن || متحركا : متحرك ب || المتحرك : — ن (١٦) [الجرداب : وسط البحر — اللسان] (١٧) المقطع : المقطعى س (١٨) ويكون : فيكون ن

مقولا على المركب . فإذا فسر مثال الموضع على هـذه الجهة ، وعلى أن الغرض فيه أن الهواء إذا جعل نوعا من الريح الذى هو كالعرض العام ، الذى هو أحد الخمس بالقياس إلى الهواء ، كان محالا . وأن الريح هو المتحرك من الهواء ، إن كان بالجعل الأول قد سلم المثال عن أن لا يكون مثالا للوضع ؛ وبالجعل الثانى سلم أيضا الريح عن أن يكون ، حركة وعرضا بسيطا ، لا العرض العام الذى باشتراك الاسم . وكيف يكون الريح عرضا وحركة ، ومن المعلوم أن الريح جسم ؟ ثم إنه إن كان قول القائل : إن الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه أخرى ، من أن الهواء كيف يكون نوعا من الريح ، والريح لا يوجد غير هواء ، فليس ذلك مانعا أن يبطل أيضا من هذا الوجه .

وليست هذه المواضع الإبطالية معدة نحو الأشياء التى لا يوجد لإبطالها موضع غيرها بل أن يكون أحد المواضع هى . فلو أن قائلا قال : إن الهواء نوع من الريح ، لكان قد يبطل بأن يقول إن الهواء يبقى متحركا وغير متحرك ، وريحا وغير ريح ، وهو واحد بالعدد ، وكان ذلك إبطالا ؛ كما لو أبطل بأن قيل : وهو ههنا ريح يقال على شىء آخر .

فهذا ما يحضرنى فى رد هذا المثال إلى مطابقة الموضع ؛ وعسى أن يكون عند غيرى ما هو خير منه . أما المفسرون فقد استمروا على أن جعلوا المثال بحسب ما يطابق الموضع بل يطابق الوضع الذى قبله . على أن باقى الأخبار عن هذا الموضع تدل على أن الحديث هو عن موضوع جعل جنسا ، ويشبه أن يكون قد وقع فى النسخ سقط ، أو تغيير ، أو سهو . ويشبه أيضا أن لا يكون هكذا ، بل يكون الكلام على النحو الذى أولناه ، ثم يكون ما يتصل به عودا إلى الموضع الأول قبل هذا الموضع ، كأنهما فى حكم موضع واحد ، إذ هما

(١) أن الغرض : أنه الغرض د ، ن (٢) هو أحد : أحد ن (٣) وأن : فإن هـ || إن : — س سا ، م ، هـ (٤) للوضع : للوضوع د ، ن (٤) سلم : يسلم د ، ن (٥) لا : إلا ب د ، سا ، م ، ن ؛ : + أن د ، م ، ن || العام : — م (٦) نوع : — سا (٧) أن : — سا || يكون : — م (١٠) هى : — ن || فلو : ولو د ، ن ؛ فلولا س (١١) يقول : يقال بخ ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٢) لو أبطل : قالوا بطل سا (١٣) يحضرنى : يحضر س ، هـ ؛ يحصل سا ؛ يحصل فى م (١٤) أما : وأما س (١٤ — ١٥) بل يطابق : بل مطابق ب (١٥) عن : فى س || المرضع : الوضع ب ، س ، ن || عن : غير سا || فى : — م || فى النسخ : سا (١٦) تغيير : تغير د ، ن (١٨) عودا : عود د ، سا ، م || الموضع : الوضع سا || إذ هما : وهما د ، ن ؛ أو إذ هما م

كالمتماكسين . وقد يجعل الكلام فى الشىء موصولا بالكلام فى عكسه ، على أن جملتهما كلام واحد . وأما ما هذا الكلام المتصل ، فهو أنه يقول ما معناه هذا : أن فى بعض الأشياء قد يحمل الموضوع على المتكون منه فى المشهور ، فلا يستنكر ذلك ؛ فإن الناس لا يستنكرون أن يقولوا إن الريح هواء متحرك ليس متحرك هوائى ، ولا يستنكرون أن يقولوا إن الحرف صوت مقطع ، لا أن يقولوا مقطع صوتى . ففى هذه الأشياء لا يستنكر أن يحمل الريح هواء أو نوع هواء استنكارا مشهورا ، أو قريبا من المشهور . وأما فى بعضها فالأمر بالخلاف ؛ وذلك كمن يقول : إن الثلج ماء جامد ، فإن معنى هذا القول ، إنه ماء ، ومع أنه ماء جامد فهو غير شديد . فإنه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن المـاء جنسا له ، ثم الثلج ليس ماء ، بل كان ماء ، إذ المـاء بالفعل فى العادة هو ذلك السيال ، وذلك السيال ليس موجودا بالفعل .

ومثال آخر ممـا يكون الموضوع جزءا ما يقال من أن الطين تراب معجون بمـاء ، وليس الطين ترابا أصلا ، فكيف يكون ترابا بالصفة ، وتلك الصفة أنها معجونة بمـاء ، ولو كان الطين ترابا ، لم يكن الطين هو الجملة ، بل كان الطين هو الجزء الذى هو التراب من جهة ما خالط المـاء . فالموضوعات التى تصدق على الجملة فى المشهور ، مثل : الإنسان على الـكاتب ، والصوت على الحرف ؛ فإنها يشكل فيها الأمر ، فتظن أجناسا .

وأما ما كان من النمط الثـانى فيظهر بسرعة أنهـا ليست محمولات ، فكيف تظن أجناسا ؟ والموضوعات الأولى ربمـا كانت أنواعا أخيرة ليست أجناسا ، فكيف يكون لهـا أنواع ؟ وذلك أنه إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لهـا شىء واحد —

---

(١) جملتهما : جملتا د ، ه (٣) منه : فيه س ، ه (٣) فلا : ولا د ، ه || يستنكر : يستكثر سا (٤) هوائى : هواء س || متحرك هوائى ولا يستنكرون : — د ، ن (٦) نوع هواء : نوع هو د (٨) ومع : وقع د || فهو : وهو د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٩) كان ماء : ما كان ماء سا || إذ : إذا د ، سا || هو : وهو ب ؛ وهو أن م (١١) جزءا : جزء س ؛ : + مثل د ، ن || من : — د ، س ، ن ، ه (١٢) أنها بمجونة : أنه معجون م ، ه || كان : — س (١٤) خالط : خالطة د ، م ، ن (١٧) ما : لمـا ب ؛ — س || بسرعة : السرعة د (١٩) لهـا : له س ، سا ، م ، ه

وهو مع ذلك العرض كشئ واحد — فسمى باسم مثل الجرادب ، فإنّ الجرداب اسم يقع على كلية شئ موضوعه المـاء ، والمـاء — كما تعلم — طبيعة نوعية ، فإذا حصل فى موضعه شكل عن حركة ، كان لجميع ذلك الشيء ، وكان جردابا ؛ فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ، ولا المـاء المجرد ، بل بجموعهما . فإذا أخذ مثل هذا الشئ ، وفقد فى تحديده جنسه ، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس ، فأشكل الأمر .

وهذه الأشياء ليس لهـا بالحقيقة حدود ، على ما علمنا فى الفلسفة الأولى . وليس لهـا أجناس حقيقية ، بل أجناسها المتخيلة لهـا إما من الأمور الجنسية المركبة التى تركب من مقولات شئ ، أو من الشئ المطلق مع مقولة ، وعلى ما علمت فى موضعه . وأما أن تقام الطبيعة الموضوعة مقام الجنس ، وتؤخذ على الاعتبار الذى لا تكون بها موضوعا ، بل تكون بها نوعا أو جنسا — على ما علمت من الفرق — فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية إليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس ، إذ كان ذلك النوع قد عرض له أن تخصص بمعنى كلى هو مقوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض ، إلا أنه ليس ذلك العرض بالحقيقة فصلا ، لأنه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة ، وعلى ما علمت فى مواضع أخرى . وكذلك لا يكون ذلك المخصص ، متحدا فى طبيعته اتحاد النوع الحقيق .

وكما أن تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا ومحمولا على الشخص ، من حيث هو جزء الشخص ، بل من حيث المعنى الآخر المطلق ، كما علمت فى موضعه ؛ كذلك لا تكون محمولا على الصنف وكالجنس له من حيث هو الجزأين الذى هو موضوع العرض ، بل

---

(١) وهو : هو س ، سا || العرض : الغرض سا || كشئ : لشئ م || واحد : — س || فإن الجرداب : — د ، ن (٢) اسم : — س (٣) موضعه : موضوعة سا ، ن ، ه || عن : غير سا || لجميع : الجميع د ، س ، سا ، ن ، ه || جردابا : إذا حصل لها شكل من حركة د ، ن (٤) بل : — س || بجموعهما : بجموعها د || أخذ : حد س ، سا ، م || وفقد : وقصد د ، ن (٥) جنسه : جنس ن || أخذ : وأخذ د ، س ، ن ، ه || فأشكل : أشكل د ؛ أو أشكل ن (٧) تركب : ركب د (٨) شئ : شتى سا ، م ، ن ، ه || الشئ : الشكل ن || بها : لها ه (١٠) الفرق : + فيه د ، ن || فتصير : + حينئذ ن ، ه (١١) حينئذ : — د ، ن || إذ : إذا بخ ، سا ، م ، ه (١٢) مقوم : مفهوم ب (١٤) المخصص : المخصوص س ، م ، ه || متحدا : — ه || طبيعته : طبيعة سا || اتحاد : اتحادا س || متحدا فى طبيعته اتحاد : متخذا فى طبيعته اتخاذ م || طبيعته اتحاد : طبيعة إيجاد د ؛ (١٦) موضعه : موضوعه م (١٧) موضوع : موضع ن

من حيث المعنى الآخر المطلق . بل المحمول لا يكون من حيث يصلح للحمل جزءا ألبتة. فهذا أحد الأمور التي تشبه الحدود ولا تكون حدودا ، و يكون ما وضع فيها كالجنس يشبه الأجناس ، ولا يكون جنسا ؛ و يكون الأولى بالمحدود أن يسمى صنفا لا نوعا .

فلهذا التأويل الذى أولناه ، والفرق الذى فرقناه ، أنكر المعلم الأول أن توضع أمثال هذه الأشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس أولا ، ثم سلم ذلك ثانيا ، وجعله مما قد يصدق . فكأن المنكر فى المشهور من الوجهين قد نبه على شنعته بحجة ، وهو كونه موضوعا لا محمولا . وذلك صحيح أيضا من حيث اعتبار الحق ، فإنه من المحال أن يكون الشىء من حيث هو موضوع وجزء محمولا على الجملة .

وأما المساعد عليه ثانيا من حيث اعتبار الشهرة ، فلأنه اشتهر بالاستقراء أن الناس يقولون للريح هواء ، و يقولون للجوداب ماء . ولا يجب أن يكون الاعتبار المشهور محوِجا إلى تعيين الجهة التى هو بها جنس ، فإن ذلك علمى دقيق جدا . ولا يمنع اعتبار الشهرة أن يجعل طرفا النقيض مشهورين ، كما علمت .

وأما من حيث اعتبار الحق فهو مأخوذ من حيث يصح أن يكون محمولا ، وتلك الجهة تفرق بين كونه محمولا و بين كونه موضوعا وجزءا ، وله اعتبار مفرد ، كما قد تبينت .

وأما الموضوعات التى لا تثبت على حالها ، بل تكون قد تغيرت فى الشهرة ، مثل الموضوع فى قولهم : إن العصير ماء متعفن فى الشجر ، والجمد ماء جامد ، فإن الشهرة قد

---

(١) يصلح : — م || للحمل : — د ، ن (٢) ما وضع : موضع ب ، س ، ه
(٣) ولا يكون : ولا يجب أن يكون د ، ن ، ه || الأولى : — ن (٥) الأول : — م
(٦) وجعله : — م (٧) الوجهين : وجهين ن || شنعته : سعيه ب ، د ، ن ؛ شيعته م || بحجة : لحجة ب ، س (٨) موضوعا لا محمولا : محمولا لا موضوعا ه (٩) موضوع : موضع م || محمولا : محمولا س (١٠) وأما ب ، س (١١) المشهور : بالمشهور س ، ه (١٢) علمى : علم د ، ن ، ه (١٣) طرفا : طرف س || مشهورين : مشهورا د ، ن (١٤) وتلك : من تلك بخ ، د ، ن ؛ ومن تلك ه (١٥) وبين كونه : وكونه ن || وجزءا : أخيرا س ، ه || تبينت : يثبت د ، ن (١٦) حالها : حالتها س ، سا || فى الشهرة : — د ، ن || الشهرة : الشىء س ، سا ، ه (١٧) الموضوع فى قولهم : من يقول د ، ن || متعفن : يتعفن م || قد : — سا ، م

ترخص فى استعمالها . لكن أشهر الشهرة هو أن تلك الموضوعات ليست محمولة ألبتة . وقد تكون شهرة أولى من شهرة ، وذلك بأحد أمرين : إما للاشتهار والفشو نفسهما إذا غلبا فى شىء تلك الغلبة بل دونها ؛ وإما لأن الحق إذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قويا فى معناه ، وكان محتملا لأن يقال هو مجاز لفظ أو غلط عادة ، وكان الحق مما يسرع إليه التنبيه عليه حتى يسلمه من اتفق ، فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة . فإن كان مقابل مشهورا ، سريع بيان الحقيقة سهله ، غلبت شهرته . والموضع المذكور فإن شهرة طرفيه مختلفان ، وأحدهما أقوى بسبب هذا الوجه الثانى .

وموضع آخر : أنه إن كانت الموضوعات للشىء المدعى أنه جنس لاتختلف ألبتة بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا ، مثل الأشياء البيض فإنها لا تختلف تحت الأبيض بالنوع ألبتة ؛ مثل الجص والثلج ، فإنهما ليسا يختلفان من حيث أنهما أنواع للأبيض ؛ بل من حيث هما أنواع للجسم الطبيعى ، ولا فصلاهما فصلان يقسمان الأبيض من حيث هو أبيض . فإنه لا يجوز أن يكون أبيض يعرض له فصل تقتضيه الأبيضية ، فيباين به أبيض آخر ، بل إن تباينا فإنما يتباينان بأمور طارئة على الأبيضيّة ، خارجة عنها ؛ أعنى بهذا أن كل واحد مما هو جنس فإنه يقتضى فى أن يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة مَّا تصير به طبيعة الجنس محصلة ؛ فإذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس أمرا متقررا — على ما علمته فى مواضعه — مثل الحيوان ، فإنه إذا قيل : « حيوان » اقتضى العقل أن يكون شيئا أخص

---

(١) محمولة : محمولا د ، ن (٢) نفسهما : — س (٤) أو : أو هو ن || وكان : ثم كان د ، ن (٥) التنبيه : التنبه سا (٦) الحقيقة : الحقية ب ، س || سهله : — د (٧) والموضع : فالموضع س || فإن : بأن سا ، م (٩) المدعى : للدعى د ، سا ، ن (١١) فإنهما : فى أنهما بخ ، سا ، م || يختلفان : مختلفين د ، ن || من حيث أنهما أنواع للابيض بل من حيث : — د ، ن (١٣) تقتضيه : توجبه د ، ن (١٤) أبيض : أبيضا س ، سا ؛ بياضا م || فإنما : فإنهما ه || طارئة على الأبيضية : عارضة للأبيضية ن (١٥) بهذا : هذا ب ، س ، ه (١٦ — ١٧) حصل ذلك المعنى : حصلت تلك الطبيعة د ، ن (١٧) متقررا : منفردا سا ؛ متفردا م || مواضعه : موضعه م (١٨) حيوان : الحيوان س ، ه || اقتضى : أقضى د || شيئا : شىء د ، ن

من الحيوان ، يكون الحيوان ذلك الشيء كونا بالذات ، أعنى أن يكون ذلك الشيء أمرا يحصل الحيوانية فى ذاتها ، لا أن تكون الحيوانية كما كانت ؛ وقد انضم إليه أمر آخر ، إن لم يكن ذلك الأمر الآخر جاز أن يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن فى نفسه ، بل يجب فيما يتقرر عليه الحيوان محصلا ، أن تكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالإنسان ، فإنه نفس الحيوان المحصل .

وأما الأبيض فإنه إذا صار جصا لم يتخصص من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ، ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة — من حيث هو أبيض — فى العقل ، حتى صار جصا عند العقل ، فكان الأبيض هو نفس ذلك الجص . وكيف والجص هو أمر متحصل الذات فى نفسه ، والأبيض أمر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ، ولا جزءا من أجزاء من ذاته ، ولذاته عليه فضل . فإذن ليس ذات الأبيض — من حيث هو أبيض — يتخصص بأن يكون هو ذات الجص ، ولا أيضا شيئا إذا زيد عليه يتخصص ، كان المجتمع عليه ذات الجص بل أمرا إذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته ، كان هو واردا عليه . فليس إذن ذات الأبيض موقوفا فى أن يتحصل إلى أن يصير عند العقل ذات الجص .

---

(٢) لا : إلا د ، ن || الحيوانية : الحيوان سا ، م || كانت : كان سا ، م || وقد : فقد سا || إليه : إليها ن || الأمر : — س ، سا ، ه (٣) ذلك : تلك د ، س ، ن ، ه || الحيوان بعينه محصلا : الحيوانية بعينها محصلة د ، س ، ن ، ه (٤) يتقرر : يقرره ب || محصلا : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ + فصلا نفس : تعيين د || الحيوانية : الحيوان سا ، م (٦ — ٨) لم يتخصص . . . . صار جصا : — سا (٦) بأن : بل د ، ن || أبيض : أبيضا ب ، سا ، م (٧) كان : — س ، ه || هو : — س (٧ — ٨) بأن يكون . . . . . هو أبيض : — د ، س ، م ، ن ، ه (٨) أبيض : أبيضا ب ، سا (٩) فكان : وكان د ، م ، ن || هو : — سا ، م || متحصل : محصل ه (١٠) هو : سا || ذاته : — د ، م ، ن || بذاته : وبذاته د ، سا ، م || ولا : + هو ن || جزءا : جزء ب ، د ، س ، ن (١١) فإذن : فإذ د ، ن || ذات : ذلك ه || يتخصص : مخصص م (١٢) يتخصص : تخصص ب ؛ فتخصص س ، م ؛ متخصص ه || عليه . — س ، سا ، م ، ه (١٣) أمرا : أمر د ، سا ، م ، ن ؛ هو أمر س (١٤) موقوفا : موقوفة م

ومثل هـذا أيضا ، فيما لا يغلط فيه مشاكلة الجنس للمادة ، أنه إذا قيل " لون " لم يقنع العقل بأنه قد حصل شيئا ألبتة ، بل يطلب تخصيصا ، أو يطلب أن يعلم أن ذلك اللون أهو فى ذاته ذات السواد أو ذات البياض ؟ فإن أعطى أنه فى جسم نبى ، أو جسم فيلسوف ، أو فى لجام ، أو فى قدر ، لم يكن ذلك سببا يحصل ذاته بأن تكون هويته أنه فى جسم نبى أو جسم فيلسوف ، بل يطلب ذاته أولا حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون التنوع أمرا يقع فى ذاته لا بحسب أمر خارج عنه ؛ فإذا صار عند العقل فى نفسه بياضا أو سوادا يحصل ذاته وإن لم يتحصل موضوعه . وكذلك حال ما يشتق منه . وإذا كان الأبيض ليس يصير متنوعا ألبتة باختلاف ما يوضع تحته فى أنواعه ، فإنها إما أن لا تختلف فى النوع ، أو تختلف فى نوعية ليست نوعية الأبيض ؛ فليس الأبيض وما يجرى مجراه جنسا .

وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من أن يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا فى ماهيات الأشياء التى تحمل عليه ، بل من اللوازم للماهيات ، ويغلط عمومه . وهذا مثل الموجود والواحد عندما نظن أن الموجود جنس لكل شىء . ونحن قد بينا أن الموجود ليس جنسا للأشياء ، ولو كان جنسا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود ، وسيكون مع ذلك مقولا على الجنس كله ، فإن الواحد يقال على كل موجود ، فإن كل موجود من الموجودات هو فى حقيقته واحد . ثم إن لم يكن الموجود جنسا لكل شىء ، حتى لم يكن جنسا للواحد ، بل كان جنسا للمقولات مثلا ، لم يخل إما أن يكون

---

(١) ومثل : ومثال س ، ه || فيما : مما ن || لا : — د ، ن || لون : — ن (٢) قد : — د ، ن || يطلب : ويطلب د ، ن (٢) تخصيصا : تخصصا ه || أهو : هو د ، ن (٣) أنه : — سا || نبى : بناء د ، سا ، ن ، ه (٤ — ٥) أو فى لجام . . . . فيلسوف : — د (٤) سببا : شيئا سا ، م ، ه ؛ الشىء ن || بأن : بأنه ب ، د ، س (٤) هويته : هوية ن ، ه || نبى : بناء سا ، م ، ن ، ه (٥) يعرض : يفرض د || التنوع : النوع سا ، ه || أمرا : + له س (٦) أمر : + آخر د ، س ، سا (٧) وإن لم : ولم د ، ن (٨) متنوعا : متبوعا د (٩) ليست : ليس ه || فليس الأبيض : سا (١١) فيه : منه د || هو : — د ، ه || التحذير : التحديد ه (١٢) اللوازم للماهيات : لوازم الماهيات ن (١٣) الموجود : الواحد ب || جنس : + ليس م || للأشياء : + كلها ه || كلها : كله د (١٧) جنسا : — سا

الواحد جنسا للوجودات كلها ، مع الموجود ، أو سوى الموجود ، أو لا يكون . فإن كان جنسا فللأشياء جنسان عاليان فى مرتبة واحدة .

وأنت قد علمت استحالة هذا فيما سلف لك ، وإن كان الواحد ليس جنسا . وكونه ليس جنسا هو لأنه غير داخل فى ماهيات الأشياء ؛ واللزوم إذا لم يقترن به شريطة الدخول فى المـاهية لم يجعل الشىء جنسا . ولذلك لا ينبغى أن يجعل أحد هذين فصلا . أما أولا ، فلأنهما غريبان عن المـاهية ، كما علمت فى موضعه . وأما ثانيا ، فلأن الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس ، فضلا عن أن يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس . لكن الموجود والواحد أعم من المقولات .

وأيضا ، إن كان المفروض جنسا فى جزئياته هو على سبيل وجود اللون الأبيض فى الثلج حتى يكون موجودا له ، وإما على أنه فى موضوع ، أو على أنه وجود الشىء الأبيض فى الثلج ، حتى يكون مشتقا من موجود فى موضوع ، فليس بجنس . وهـذا ظاهر . وكذلك أيضا إن كان الجنس قوله على الأنواع ليس بالتواطؤ .

وبعد هـذه مواضع مشتركة القوانين يكون تعليميتها وجدليتها بحسب ما قيل فى تلك المواضع ، حيث قيـل فى الإبطال والسلب المطلقين . من ذلك أن يكون للنوع ضد ، والنوع أفضل منه ، ووضعا فى جنسين متضادين ، لكن وضع الأفضل فى الأخس ؛ فتوضع مثلا البرودة فى النور ، والحرارة فى الظلمة . ومن ذلك أن تكون حاله عند أمرين متضادين حالا واحدة ، فتخصه بالأخس منهما من غير وجوب ، مثل أن يجعل النفس نوعا من المتحرك أو المحرك كما جعل ، وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة ؛ والتسكين من حيث هو ثبات ، أفضل . فباطل إذن أن يوضع تحت الأخس .

---

(١) مع الموجود : مع الوجود سا ، م (٤) واللزوم : فيجب أن تعلم أن اللزوم د ، م ، ن ، هامش ه || الدخول : الوجود ب ، سا ، م (٥) ولذلك : وكذلك س ، سا ، ن ، ه (٦) فى موضعه : — س (٩) المفروض : مفروض م || هو : فهو سا || سبيل : — ب (١٠) وإما : إما س ، ه (١١) موضوع : موضع د ، م (١٢) إن كان : — ن (١٣) القوانين : القرائن م (١٣) تلك : هذه د ، ن (١٥) والنوع : والضد ن (١٥) الأخس : الأخص س (١٦) الظلمة : الكلمة سا (١٦) بالأخس : بالأخص س (١٧) أو المحرك : والمحرك س ، م ، ه

وموضع من الأقل والأكثر، أنه إذا كانت العـــدالة نوعا من الفضيلة ، والفضيلة تختلف بالشدة والضعف ، فينبغى أن تختلف العدالة بالشدة والضعف . وهذا إنما يكون تعليميا إذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها أنها تقبل الأكثر والأشد على سبيل الإهمال فقط ، بل على سبيل الحصر الكلى ؛ أو تكون تقبل ذلك لأنها فضيلة مطلقة، لا أن تكون من حيث هى فضيلة لا مانع لها من أن تقبل ذلك ، و إن لم يجب . وفرق بين أن تكون الفضيلة من شأنها أن تصير شيئا يلزمه قبول الأشد والأضعف ، و بين أن تكون طبيعة الفضيلة يلزمها قبول الأقل والأكثر ، حيث كانت فضيلة ، وكيف كانت .

وموضع آخر أن يكون الأمر بالعكس ، فيكون النوع يقبل والجنس لا يقبل ، فلا يكون الجنس جنسا . يجب أن يعتبر ههنا فى أن يصير الموضع علميا ، عكس ما قيل قبل؛ فإنه إن كان طبيعة الجنس لا تقبل ألبتة لم يكن جنسا . وأما إذا كان لا يقبل فى بعض الموضوعات ، فيجوز أن يكون جنسا ، فإن الكيفية لا تقبل فى ذلك فى بعض موضوعاتها مثل الشكل ، ونوعها يقبله مثل اللون .

ومواضع أخر ، أن يكون الأولى من المحمولات بأن يكون جنسا ليس جنسا ،فالآخر ليس . وأكثر ما يشكل هذا فى أمور تدخل فى ماهية النوع ، ثم يشكل بجنسها ، مثل الغم ومثل الظن فإن كل واحد منهما شرط فى أن يكون غيظ . وكيف لا ، وما لم يكن المرء قد اغتم ، فلا يكون قد اغتاظ ، وما لم يكن ظن الغام فلا يكون اغتاظ . فإن لم يكن الغم جنسا وهو أولاهما ، فليس الآخر جنسا . وكذلك إن كان ما هو أولى بأن يكون نوعا ليس فى الجنس ، فكذلك الآخر .

---

(١) والأكثر : أو الأكثر م (٢) فينبغى . . . . والضعف : — د ، ن (٢) يكون : كان ن || ليس : ليست د ، ن (٤) تكون : + لا د ، ن || لا : إلا ن (٥) هى : — ب || تكون : — م (٧) يلزمها : يلزمه ب ، سا ؛ يلزم س (٩) قبل : + وهو أنه إذا كانت الفضيلة تقبل الأشد والأضعف بحصر كلى أو لأنهما فضيلة ثم لم توجد العدالة كذلك لم تكن هى جنسا د ، م ، ن (١٠) لا : — م || تقبل : — د (١٢) ونوعها : وقوعها د ، ن
(١٣) ومواضع : وموضع د (١٤) ليس : — س || وأكثر : أكثره (١٥) لا : — م
(١٦) اغتم : + أولا د ، ن || الغام : العادم م ؛ الغم ن || فلا : لا د || اغتاظ : اغتاظا م
(١٨) فكذلك : وكذلك س ، سا ، م ، ه

وأما المثبت فيقول : إن كان كذا وكذا سواء فى استحقاق أن يكونا جنسين ، وذاك جنس ، فهذا أيضا جنس . وهذا يلزم إذا سلم الخصم. وأما فى نفس الأمر ، فلا يكون شيئان ليس أحدهما أعم من الآخر سواءين فى استحقاق أن يكونا جنسين قريبين للشىء ، إلا ما ظن فى الأجناس المتداخلة . ثم فى ذلك الواحد إنما يصح فى كل واحد منهما أنه جنس لأمر فى نفسه ، فحينئذ يتبين أنهما سواء فى الجنسية ؛ ليس أنه يتبين أولا أنهما سواء فى الجنسية ثم يتبين من ذلك أن الواحد منهما جنس . لكن إذا لم يكن النظر فى ذات الأمر ، بل فى التسليم ، فإن سلم أن كل واحد منهما ليس أولى من الآخر فى أن يكون جنسا ، ثم سلم أن ما ليس أولى بأنه جنس هو جنس ، لزم حينئذ أن الآخر جنس ؛ لست أقول بأن حينئذ أن الآخر جنس .

وكذلك الحال فى الموضع المبنى على أن ما ليس أولى هو جنس ، فالأولى جنس ؛ مثل أنه إن كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس ، والقوة أولى بذلك منهما ، فالقوة أيضا جنس وهذا أيضا على حسب التسليم . وأما بحسب الأمر فى نفسه ، فلا يكون جنسان معا فى المرتبة وأحدهما أولى بالجنسية .

وموضع كالمكرر ، وهو أنه إن كان الجنس ليس تحته أمر غير النوع الموضوع يقال هو عليهما من طريق ما هو .

وموضع آخر يحو نحو التفريق بين الجنس والفصل ؛ وهذا الموضع من وجه إنما يتم مأخذ الكلام فيه ويحسن إذا كان المشهور مثلا لا يمنع أن يرى أن الفصل أيضا مقول من طريق ما هو ، حتى يكون الناطق فى المشهور صالحا أن يكون مقولا فى طريق ما هو قول الحيوان. فإن كان ليس هذا الآن مشهورا عاما ، بل قد يخالف هذا كثيرا فى المشهور ؛

---

(١) وذاك : وذلك د ، سا ، ن ، ه (٣) ليس : — س || قريبين للشىء : قد يبين فى الشىء س (٤) واحد : — ن (٥) يتبين : يبين ب ، د ، س ، م ، ن || يتبين : يبين د ، ن (٦) يتبين : يبين د ، ن || أن : — س (٧) أولى : بأولى س (٩) الآخر : — د (١٠) فالأولى : والأولى د ، ن ؛ ما لأولى سا (١١) منهما : عنهما ن (١٢) فى : — ن || يكون : يكونان س || جنسان : جنسين س (١٤) وموضع : + آخر س || تحته : تحت د ، ن (١٥) عليهما : عليها ن (١٧) مأخذ : — م || أيضا : — سا (١٨) أن : لأن س (١٩) فإن : وإن د ، س سا ، سا ، م ه

إذ يرى أيضا أن ماهو فى جواب أى شىء ، ليس هو فى جواب ما هو . و أما الحق فقد علم حاله فى موضع آخر .

فلنضع أن المشهور عند قوم يرخص فيه ، و يجعل للفصل مدخلا أيضا فى ماهو . ولننظر فيما يتبع ذلك ، فنقول : إن المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بأن المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على الذات والماهية من الفصل ، و بسبب أنه يقول : إن الفصل يأتى وقد حصل الشىء الذى هو أصل ذات الشىء ، ثم يكيفه ، مثل الفصل المشهور الذى هو المشاء فإنه يأتى الحيوان فيكيفه ، فيكون الحيوان أصلا للذات ، والمشاء أمرا يلحق و يكيف هذا الأصل . والذى هو الأصل أولى فى المشهور بأن يكون دالا على الذات من الذى يكيف الأصل . فيكون هذا فرقا بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات .

وأما إن قال قائل بأن الفصل أدل على الذات ، فإنه يدل على ما به يصير الذات مخصوصا بهويته ، وأما الجنس فمشترك . ومن المشهور أن مادل على التخصيص ، فإنه أولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل ، كما أن الصورة أولى بأن تكون محققة للشىء من المادة ، صار أيضا عنده ، و بحسب ما يسلمه أيضا فصلا بين الجنس والفصل ، فصار ماليس أدل على الماهية جنسا .

على أنه يمكن ان نتأول هذا الموضع بحيث لا يكون مستعمله يضع للفصل مشاركة مع الجنس فى الماهية ، فيكون معنى قول المعلم الأول أدل وأولى للمنفرد بالدلالة والاستحقاق

---

(٤) ولننظر : وللنظر ب ، د ، س ، ن || فنقول : وموضع آخر م || المشهور : + عند قوم يرخص د ؛ عند قوم يرخص فيه و يجعل للفصل مدخلا أيضا فيما هو منه ن (٥) أنه : أن س (٦) يكيفه : يكفيه س ، ن ؛ بكيفية م (٧) يأتى : + فى ن || فيكيفه : فيكفيه ب ، د (٨) أمرا : أمر د ، ن (١١) بأن : بل س ، سا ، ه ؛ — م (١٢) مخصوصا : مخصوصة م || بهويته : بهوية س ؛ || فإنه : فهو س (١٤) محققة : مخصصة ه || أيضا : — سا || ما : — س || أيضا : — د ، سا ، م ، ن ، ه || بين : عن ه (١٦) يمكن : + أن يكون ه || نتأول : يأول ب ، س ، سا ، ه ؛ يكون م || يضع : + أن س (١٧) الأول : — س ، سا || للمنفرد : المنفرد ب ، د ، سا ، م ، ن

فكثيرا ما يقول هذا أحق، ولايعنى به : والآخر أيضا حق؛ بل يعنى به هذا هو الخاص بأنه مستحق . فحينئذ يكون معنى الـكلام أن الدال منهما وحده على ما هو والمستحق له وحده هو الذى يكون منهما جنسا ، ويكون الدال على ماهو إما فى الحقيقة فما علمت ؛ وإمـا فى المشهور فمـا يدل على أصل الذات الذى هو كالهيولى لمعنى الذات ، وهو المشترك .

وموضع آخر فى إثبات الجنس أن يكون المشتق له الاسم من أمر هو من جهة ماهو كذلك تحت شىء مشتق له الاسم من أمر ، ذلك الأمر جنسه ، فسيكون أصلا الاشتقاق كذلك نسبتهما . مثاله : إن كان صاحب الموسيقى — من حيث هو صاحب الموسيقى — جنسه أنه عالم لا أنه مثلا آكل ، فإنه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى ؛ بل ذلك له من أمر خارج عن ذلك . فيكون إذن الموسيقى جنسه العلم . و بالعكس إن لم يكن ذلك ، لم يكن هذا . وهذا مشهور قوى .

وأما الحق فإنه يجب فيه أن تتذكر ما قيل لك فى جنسية الأمور المشتق اسماؤها من أعراض . وأما فى حكم الجدل ، فإن ماهو أضعف دلالة من هذا — وإنما قصاراه أنه من اللوازم التى لا تنعكس — قد يوجد جنسا فى المشهور ، فيجعل المنقسم جنسا للعدد ، والصحو لإقلاع المطر ، إذ كان كل واحد منهما لازما غير منعكس عليه . ولا يبعد أن يجعل مانحن فيه جنسا لما تحته . وهذا المشهور يعاند أيضا فى المشهور بأن كل متكون فيلزمه أنه شىء يجب أن يكون معدوما وقتا ما ؛ وليس المعدوم وقتا ما ، والغير الموجود، جنسا لشىء ألبتة .

تمت المقالة الثالثة

---

(١) ولا : ولأنه ب || والآخر : وللاخر ب ، سا || أيضا : — سا ، م || والآخر أيضا حق : — د || حق : أحق م ؛ + أيضا سا ، م (٢) فحينئذ يكون : فكون ن (٣) علمت : علمته د ، س (٤) الذى : بالذى م (٥ — ٦) هو من ... من أمر : — ن (٦) أصلا : أصل م || الاشتقاق : للاشتقاق س ، ه || كذلك : لذلك م (٧ — ٨) من حيث هو صاحب الموسيقى : سا (٩) الموسيقى : موسيقى د ، س ، سا ، م ، ن || له من : — د ، س ، ن || من : — سا ، م ، ه ، || إذن || العلم : العالم بخ (١٠) ذلك لم يكن : — د (١٢) فى : على ن || وإنما فإنما د ، ن (١٣) المنقسم : العليم س (١٤) واحد : — د ، ن || واحد منهما : منهم س ، ه ولا : فلا د ، س ، ن (١٥) فيلزمه : يلزمه ن (١٨) تمت المقالة الثالثة : تجز المقالة الثالثة من الفن السادس من المنطق ب ، تمت المقالة الثالثة من الفن الخامس بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله م ، تمت المقالة الثالثـة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق ه ؛ — د ، س ، سا ، ن

المقالة الرابعة

المقالة الرابعة

ثلاثة فصول فى مواضع الخاصة

الفصل الأول

فصل (١) فى مواضع أن الخاصة أجيدت أو لم تجد

ولنبحث الآن عن المواضع المذكورة للخاصة على أنها أعم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم . وقد نفرق لك بين ماذكرناه عن قريب . وعلى أن الخاصة هى على ماعرفته من أقسامها ، وأن التى تقال بالقياس ، أو تقال غير دائمة ، فمواضعها مواضع العرض. والذى نبحث ههنا عن مواضعها،فهى الدائمة المتساوية التى يعرف بها المجهول. فمن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع تشترك فى اعتبار واحد ، وهو أنه هل وضعت الخاصة جيدة ، معتبرا فيها الجودة ، غير ملتفت فيها إلى الكذب والصدق ؛ وهو اعتبار أنه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفا بما هو أعرف أو ليس، إذ كانت الخاصة التى نحن فى ذكرها تذكر ليعرف الشىء ، ومالیس معروفا عندما الشىء مجهول ، فلا يعرف به الشىء ؛ وكل ماهو معروف عندما الشىء مجهول ، فهو أعرف من الشىء .

(١ — ٣) بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الرابعة من الفن السادس فى الجدليات فى مواضع الخاصة فصل ب ؛ المقالة الرابعة من الفن السادس فى الجدلیات فى مواضع الخاصة فصل د، ن ؛ المقالة الرابعة من الفن الخامس من الجملة الأولى من المنطق فى مواضع الخاصة ثلاثة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الرابعة فى مواضع الخاصة وهى ثلاثة فصول الفصل الأول . . . الفصل الثانى . . . الفصل الثالث . . . فصل هـ (٤) أجيدت : أجدت ب ، د ، ن (٥) للخاصة : الخاصة م (٦) وقد : قد هـ || بين : — س ‖ على : — سا ، م (٧) تقال : — هـ || دائمة : دائم سا ، م || والذى : والتى د ، س ، سا ، ن ، هـ (٨) ههنا : عنها هـ || المتساوية المساوية د ، س ، سا ، م || المجهول : المجادل ب ، م ؛ المحمول ن (٩) معتبرا : معتبر د ، ن ١٠ الجودة : الجوسا ، م || فيها : فنها سا (١١) إذ : إذا س ، سا ، م ، هـ (١٢) عندما : عند ب

فموضع من تلك المواضع أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه . فإن كان موجودا للشيء ، وليس يتعرف بالشيء ، مثل أن يقول قائل : إن النار جرم يشبه النفس لطافة ، ثم النفس و إن كانت لا تعرف بالنار بقوة ولا بفعل فإنها أخفى من النار .

وموضع آخر أن يكون وجود الخاصة للمخصوص أخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار أو الحار بأنه الذى تتعلق به النفس أولا . وتصديقنا بتعلق النفس بالنار أخفى من تصورنا للنار . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن الأول كان الأخفى فيه هو تصور من تصور ، وههنا تصديق من تصور . وهذان موضعان تعليميان أيضا ، وللإبطال . وأما للإثبات فلا يكون إلا أن يكون بعد أن صحت المساواة فى الانعكاس قد بان أنها أعرف من الوجهين جميعا ، أعنى التصديق والتصور ، فتنفع فى الإثبات .

و يجب أن تعلم أن من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص ، كالحركة إلى فوق ، والإضاءة ، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوهامنا . ومنه ما صار أعرف بالنظر ، مثل كون الزاوية الخارجة أعظم من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين ، فإنها خاصة لمتساوى الزوايا لقائمتين ، وأعرف منها ، وبها تعرف . ومنها ما ليس أعرف منه ، ولكن قد عرف بالنظر أنه يخصه ، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين فى الشكل المثلث ، فإذا أوردت دلت على الشيء . والأحب إلىّ أن يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف ما هو أخفى منه ، إما فى معناه وذلك ظاهر ، و إما بحسب اسمه ، حتى يكون الاسم إذا ذكر لم يفهم ، فيدل على مفهوم بالخاصة و إن كان معنى

---

(١) المواضع : الموضع س || المعروف : المعرف ن ، ه || خاصة : خاصة ب || هو : ليس حقا وهو د ، ن ، + به م (٢) فإن : و إن د ، س ، سا ، م ، ن || وليس : ليس د وليس يتعرف بالشيء : — سا (٣) بقوة : بالقوة م || بفعل : فعل د ، سا ، ن (٦) بأنه : فإنه د (٧) تصورنا : تصورها د (٨) فيه : — ن (٩) للاثبات ب ، ه (١٠) جميعا : — س (١٣) مثل : إلى ه (١٤) المتقابلتين : المتقابلين س || خاصة : خاصية ب ، الخاصة بخ || لمتساوى : ليساوى د ؛ لمساوى سا ، م ؛ لتساوى ن || ومنها : ومنه د ، سا ، م ، ن (١٥) منه ولكن قد عرف : — م (١٦) فإذا : و إذا د ، س ، ن (١٧) الرسم : — ه || إما : و إما ه

الاسم سابقا إلى التصور وأسبق من الرسم . ومثال هــذا أنه إذا قيل : « مثلث » ، فلم يفهم ، فعرف بأنه شكل ز واياه مساوية لقائمين ، ففهم حينئذ ، كان هذا القول رسما ، وإن كان تصور حد المثلث أسبق من وجود هذه الخاصة ؛ لكنه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه فى هــذا الموضع مجهولا ، فيدل على المعلوم من حده أو المتصور منه على وجه من الوجوه . فهذه الخاصة تفهم حينئذ معنى الاسم ، فهذا رسم . وإن كان معنى الاسم معلوما ، فلا يغنى هذا المعنى غناء الرسم ؛ لأن الرسم إنما يحتاج اليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتى ، ولكن بعلامة . إلا أن إعطاء هــذا له يكون إعلاما للخاصة ليعرف أنه له هذه الخاصة ، لا لأن يعرف بها ذاته بالعلامة . والفرق بين إعطاء الخاصة وبين تعريف الذات ظاهر ، فإن التعريف للمجهول ، والخاصة إنما يعطاها المعلوم ، ويبين وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم .

ومن هذه المواضع أن يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل ، فإن اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة ، كمن قال : إن الحيوان خاصته أنه يحس ثم لم يفهم أنه يحس بالفعل ، أو أن له قوة أن يحس ، لأنه لاينعكس . والأول كاذب لأنه لاينعكس ، والثانى صادق لأنه ينعكس . وقد يكون هذا الإشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل فى جملة القول ، وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع فى تركيب القول ، وكلاهما غير جيد . وكيف والخاصة التى كلامنا فيها يراد بها التعريف ، واللفظ المشترك فى فردانيته أو تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يزيد الأمر إشكالا .

---

(١) وأسبق : واشتق هـ || من : إلى سا (٢) فعرف : فيعرف د ، م ، ن (٣) وجود : وجوده د || الخاصــة : الخاصية ب ، سا ، م ، هـ (٥) فهذه : بهذه سا ، م ، هـ || الخاصة : الخاصية ب ، س ، سا ، م ، هـ || تفهم : فهم س ، سا ، هـ || معنى : بمعنى ن || وإن : فإن سا (٦) لتعريف : التعريف م (٧) إعطاء : يعطى ن ؛ || للخاصة : للخاصية سا ، هـ (٨) بها || ـــ س || الخاصة : الخاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٩) والخاصة : والخاصية ب ، د ، س سا ، م ، هـ || المعـــلوم : بالمعلوم ن ؛ للعلوم هـ (١٠) الخاصة : الخاصية سا (١١) القول : المقول م || اسم : أمر هـ || فإن : فإنه إن د ، سا ، م ؛ فإنه س ، ن ، هـ (١٢) اشتمل : اشتملت هـ : الخاصة : الخاصية د (١٣) لأنه لا ينعكس : ـــ س || لأنه : ـــ ن || لا : ـــ سا ، م (١٤) لأنه ينعكس : ـــ سا ، م ، ن || وقد : + لا هـ || هذا : ـــ س (١٥) الاشتراك : اشتراك ن (١٦) فى : ـــ ن (١٧) أو تركيبه : وتركيبه س || منه : فيه سا ، م ||

وأما المثبت ، فإذا كان قد وفى إلى ما يجب توفيته عبارة لا اشتراك فيها ، فقد أجاد . فإن قائلا لو قال : إن النار خاصيتها أنها جسم هى أسهل الأجسام حركة مكانيــة إلى فوق ، ثم كان الجسم مفهوم المعنى ، وكذلك الأسهل ، وكذلك الحركة المكانية ، وكذلك إلى فوق ، فقد أجاد وأحسن من جهة العبارة .

وموضع آخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص ، إذا كان اسمه مشتركا ، ثم لا يدل على أن الخاصة لأى معانيه أوردت ، فإن الرداءة تكون بحالها ، وتجرى مجرى الموضع الأول.

ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة أن يكون فى القول تكرار ، كمن قال : إن خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ، أو قال : خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع إلى أسفل . فالمثال الأول قد صرح فيه بالتكرار ؛ وذلك أنه حين قال : ألطف الأجسام ، فقد قال : إنه جسم ، لأن ألطف الأجسام لا يكون إلا جسما . فقوله : "جسم ألطف الأجسام" ، فيه تكرار بالفعل . والمثال الثانى فيه تكرار بالقوة : لأن الجوهر مضمن فى الجسم الذى أخذه فيه . ولو قال فى المثال الأول : جسم ألطف ما يكون ، بدل أن قال : ألطف الأجسام ، لكان ذلك فى المشهور كافيا له فى غرضه ؛ لست أقول فى إعطائه الخاصة ، فإنه إذا قيل : جسم ألطف ما يكون علم أنه ألطف ما يكون من الأجسام . وإن قال : ألطف الأجسام ، علم أنه جسم ألطف الأجسام ، فكان فى تكريره قائلا ما لا حاجة إليه . ثم من المشهور أن التلفظ بما لا حاجة إليه هذر ، وأنه ليس بجيد . وأما الحق ، فإن ذلك إنما يكون إذا كان معناه غير محتاج إليه ؛ وأما إذا كان معناه محتاجا إليه فالتلفظ بذلك اللفظ فى جملة القول محاكاة ومجاراة

(٣) ثم كان : ثم لو كان ن (٤) أجاد : أجاب س ، سا ، م ، ه || وأحسن : وليس د
(٥) المخصوص : الخصوص د ، س ، ن || اسمه : + اسما د ، ن || لا : لم د ، س ، ن ، ه (٦) لأى : + شىء م || الموضع : المواضع م (٨) خاصة : خاصية سا || أنها : أنهم س || جسم : بجسم د || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م (٩) صرح : طرح د
(١٠) لأن : فأن د ، ن (١١) جسم : جسما ب (١٢) مضمن : مضمر ب ؛ يتضمن د ، ن || أخذه : أخذ س ، ه (١٣) ما : مما ه (١٤) له : — ه || غرضه : غرض م (١٥) علم أنه ألطف ما يكون : — د ، س || جسم : — ه (١٦) قائلا : — م ، ه || لا : — ن
(١٧) حاجة : يحتاج د ، س ، عا ، م ، ه || وأنه : وإنما م (١٨) اللفظ : المعنى س || جملة : الجملة ن (١٨) محاكاة : مجاراة د ، ن || ومجاراة : ومحاذاة س ، ن سا ، م ، ه

للمعنى من حيث العبارة ، وإن كان فيه تكرار . وليس إذا كان اللفظ يدل على الباقى دلالة المعنى لا دلالة اللفظ تكون العبارة تامة فى إسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة والاختصار ، لا بحسب الواجب . وهذا بيِّنٌ قد علمته فيما سلف .

ويشبه أن يكون المثال المشترك للمشهور وللحق فى هذا أن لو قيل : النار جسم ما من الأجسام هو ألطفها ، فإن قوله : " من الأجسام " هذر وتكرير ، ومستغنى عنه من كل وجه ، فإن قوله : " جسم ما " هو أنه من الأجسام . وأما المثال الثانى فإنه جدلى وتعليمى معا ، وذلك أنه إذا قال : جوهر من الأجسام ، فكأنه قال : جوهر ما من الجواهر ، إذ الأجسام إذا حدثت كانت جواهر . وكما أنه إذا قال : جسم ما من أجسام كذا ، كان تكريرا بالفعل ، كذلك قوله : جوهر ما من الأجسام . والأجسام ماهياتها وحدودها تتم بأنها جواهر، فيكون كأنه قال : "جوهرما من الجواهر"، فيكون كرره بالقوة وأما المصحح إذا قال : إن الإنسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا تكرار فيه بوجه لا بقوة ولا فعل ؛ فقد علمت أن الحيوان غير مضمن فى قابل العلم ، وأنت تكون قابل العلم غير مضمن فى الحيوان أعلم ، بعد أن تتذكر ما قيل فى المضمن واللازم وقابل العلم خاصة ؛ فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما . أما أنه خاصة وليس بفصل فستبين من تذكرك ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل ، فإن كونه قابلا للعلم بعض الاستعدادات الذى هو عليه من حيث هو ناطق ، أى ذو نفس ناطقة . فمن أحواله ولواحقه إذا حصل إنسانا بالنفس الناطقة أن يكون قابلا للعلم فى طبيعته ، كما لأمور أخرى وللجهل المضاد للعلم أيضا .

---

(٣) قد : وقد س || علمته : علمه سا (٤) للمشهور : المشهورت || وللحق : والحق د ، ن
(٥) هو : وهو ب ، م (٥) وتكرير : وتكرر د || من : فى سا (٦) وأما : أما ب ؛ — م
|| المثال : والمثال ب ، د ، م (٨) حدثت : حدث ب ، د ، ن || كانت : كان د || وكما : فكما د ، ن || قال : — ب ، س ؛ قيل ن (٩) والأجسام : — م || ماهياتها : بماهياتها س ، ه
(١٠) كأنه قال .... الجواهر : — سا || كرره : كرر س (١٢) فعل : بفعل سا
|| وأنت : وأن د ، ن ؛ وأنه م ، ه (١٣) أعلم : وأعلم ، ه ؛ علم ن (١٤) فيكون الحيوان .. خاصة : — عا (١٤) بالحقيقة : — ن (١٥) قلنا : قيل د ، ن || فإن : وإن د ، سا ، م ، ن ، ه || قابلا : قابلا د ، سا ، م ، ن || للعلم : العلم س ؛ + من د ، ن (١٦) الذى : التى د ، ن || عليه : عليها د ، ن

وأيضا ، فإنه يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل ، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء ؛ كمن قال : إن خاصة العلم أنه أمر ثابت واحد ، أو هو رأى لايزول ؛ ثم الأمر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم . فأما القائل للحيوان إنه شيء ذو نفس ، فلم يأت بمشترك إن لم يعن بالنفس المعنى الذى لايشترك فيه النبات ، بل أخص من ذلك .

وأيضا ، فينبغى أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة ، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة ؛ كمن قال : إن النار ألطف الأجسام وأخفها . فإنه كما أن من يحد حدا واحدا ، إنما يحاول أن يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا ، كذلك الذى يرسم رسما واحدا إنما يحاول أن يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة ؛ فإذا دل مرة ثم أتى بما يدل مرة أخرى ، فهو مبتدئ تعريفا آخر . وعنده أنه يعرف تعريفا واحدا ؛ وهذا فى الجدل . وأما فى التعليم فلا بأس به ، وإن كان فى حكم تعريفات متوالية . وأما فى الحد فلا يمكن فى التعليم أن يكون فوق واحد ، كما علمت .

وموضع آخر أن يكون معطى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص ؛ كمن يقول إن الحيوان هو الذى نوعه الإنسان ؛ وهذا قبيح : فإن الإنسان إذ هو نوع من الحيوان فإنما يعرف بعد الحيوان ، فكيف يعرف به الحيوان . وكذلك إذا أخذ شيئا ليس أعرف من الشيء لأنه مقابل له ، أو هو معه فى الوجود ؛ وأعنى بالمقابل المقابل بالمضادة أو التضايف . وأما الملكة والعدم والمتناقضات ، فالملكة أعرف ، والإيجاب أعرف . وأما المتضايفات فإنها معا فى المعرفة ليس بعضها أقدم ، فليس بعضها يعرف ببعض ، بل مع بعض . والأمور التى ليست متقابلة بالتضاد وهى معا ، فهى إما متضايفات ، وإما أمور

---

(١) الخاصة : — ن || مميزة : غيره م || فعل : فصل ب (٢) خاصة : خاصية س
(٢) للحيوان : — ن (٤) لا : — سا (٥) فصل : فصلا د ، ن
(٦) أوردت : أورد د ، ن || خاصتان : خاصيات ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٧) فإنه : — د ، ن
|| يحد : يتخذ هـ (٧) واحدا : إذا حد د ، ن ؛ — س (٨) يرسم : رسم ن
|| يحاول ؛ حاول ب ، س || بعلامته : بعلامة د ، م ، ن (٩) يدل : + عليه هـ || مبتدئ : مبتدىء د ، ن
|| أنه : سا (١١) فوق : فرق ن (١٢) قد : — د ، ن (١٣) يقول : قال سا
|| نوع : نوعا ب ؛ — س ، سا ، م ، هـ (١) فإنما : فإنها س || بعد الحيوان فكيف
يعرف : — ن || إذا : إن ب ، س (١٥) أو هو : وهو ب || المقابل : — م (١٦) بالمضادة :
المضادة س ، سا (١٧) فليس : وليس ن (١٨) متقابلة : بمتقابلة س ، سا ، ن ، هـ ؛ بمقابلة د

كالأنواع التى تحت جنس واحد . وهذه لا يتقدم بعضها بعضا فى المعرفة بوجه ، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها فى تعريف البعض ؛ وهذا موضع علمى . فاعلم من هذا أن الرجل المستعمل للنوع فى حد الجنس — على أن ذلك النوع هو النوع المضايف للجنس — مسىء ، فإن الجنس إما مع النوع معا فى المعرفة ، وإما أقدم من النوع .

وموضع آخر أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائما ، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب ، فلا يكون دل على كل إنسان . وموضع يليق به ، وهو أن يكون دائما إنما يريد أن يوفى خاصة شىء هوله فى زمان ما ، كزيد فى هـذه الساعة عندما يميزه عن عمرو بأنه جالس وعمرو قاعد ، ثم لا يدل على أنه إنما يعرف زيدا تعريفا فى هذا الزمان بل بأخذه مطلقا ، فيكون لم يعرف زيدا مطلقا ، إذ لم يعرفه وهو فى زمان آخر مشارك لعمرو فى القعود ، ولا عرفه فى تخصيص حال ، إذ لم يشر إليها .

وقريب من ذلك أن تكون الخاصة أعطيت بالقياس إلى الحس ، وذلك الحس لا تدوم نسبته من الشىء ؛ مثل من قال فى الشمس إنها الكوكب الذى هو أضوأ الكواكب يكون متحركا فوق الأرض ، فتكون هـذه الخاصة للشمس عندما تحس فوق الأرض . وأما إذا غابت فلا تكون متميزة بهذه الخاصة عن سائر الكواكب . فإنّ لسامع هذه الخاصة أن لا يسلم أن حالها هناك هذه الحال ، إلا أن ينظر نظرا آخر ، فيعلم أن الحكم غير متغير ، فلا تكون معرفته حاصلة من جهة قائل الخاصة بل من جهة أخرى ، وتكون جزئية تعريف قائل الخاصة قاصرة . فأما إن قال قائل : إن السطح هو الملون أولا

---

(١) واحد : واحدة م || بعضا : على بعض ن (٢) يؤخذ : يوجد سا || فاعلم : واعلم د ، ن
(٣) الجنس : النفس م || المضايف : المضاف ن (٤) مسىء : فمسىء س (٥) لا : — م
(٦) فلا : ولا م || يليق : يلتق ب ، س ، م || دائما . — سا (٧) عن : من س ، هـ
(٨) عمرو : عمر م || أنه : — هـ (١٠) إذ : إذا ب ، م (١١) الحس : الجنس م
(١٢) نسبته : فنسبته سا || أضوأ ب ، م ، ضوء هـ || الكواكب : كوكب د ، سا ، ن
(١٣) هذه : بين هـ || الخاصة : الخاصية م || عندما تحس : عند الحس د ، س ، ن ، هـ ؛ + الشمس م (١٤) متميزة د ، ن (١٥) الخاصة : الخاصية م || نظرا : نظر د || فيعلم : فعلم سا
(١٦) قائل : قابل م || الخاصة : الخاصية د ، سا ، م (١٧) تعريف : سا ، || قائل : قابل م || الخاصة : الخاصية سا ، م ، هـ || الملون : الملكون د ، الكون ن

فيكون قد رَفَّ جيدا ، لأنه كذلك هو ، أحس أو لم يحس . وأيضا ، إن أخذ الحد على أنه رسم فقد كذب ، ولم يحسن .

وموضع آخر ، وهو أنه يجب أن يكون المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس ؛ فإن المتمم لجودة الرسم أن يكون دل فيه على الجنس ؛ تعلم ذلك من وجهين : وجه سهل ، ووجه حقيق فيه أدنى صعوبة . أما الوجه السهل فلأنه لما كان التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء : تعريف حدى من جنس وفصول ، وتعريف من جنس وخاصة ، وتعريف من أعراض وخواص ؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصى بالنوع ليس بحد ، وكل تعريف بقول مساو فهو إما حد وإما رسم وإما خاصة ، لكن هذا ليس بحد ، فهو إذن تعريف رسمى خاصى ، لكنه أدل كثيرا على الذات من الذى ليس فيه جنس . فإذن أخذ الجنس فى الرسم لا يجعل الرسم غير رسم ، ويجعله أدل وأشد تعريفا ، والأدل أفضل ، فإذن أخذه أفضل ، فتركه أنقص ؛ وخصوصا أنك إذا ميزت ، فيجب أن تدل على الأمر الذى يقع له التمييز بما ميزت ، وهو الجنس .

وأما من الجهة الحقيقية ، فلأن إعطاء الخاصة وحدها إذا لم يقترن به جنس معلوم ، لم يكن تمييز ألبتة ؛ مثاله ، إذا قلت ضحاك ، أى شىء ذو استعداد للضحك ، لم يكن نفس علمك بهذا يوجب أن يكون هذا الشىء حيوانا أو إنسانا ، بل جوزت أن يكون من أمور أخرى ، اللهم إلا أن يكون عندك علم آخر تعلم به ، أو ظن تظن به أنه لا يجوز أن يكون الشىء ذو الضحك إلا حيوانا . وهذا شىء قد عرفناك مثله فى الفصل . فإذا كان نفس تصورك الضحاك ما لم يقترن به علم آخر لا يمتنع أن يكون

---

(١) هو أحس : وأحس سا ، أحسن أو لم يحسن م ؛ + هو س (٢) فقد : ق م || يحسن : يحس د (٣) والخاصـــة : والخاصية : ب ، سا ، م ، ه || يغفل : يعتمل سا ، م ، ن (٤) فيـــه : منه ب ؛ — د ، ن (٦) وفصول : وفصل س (٧) وخاصة : وخاصية ب ، سا ، م ، ه || وعرض : وعرضى ه (٨) وإما رسم : أو رسم ن || وإما خاصة : وخاصة س ، سا ، م ؛ أو خاصـــة د ، ن (٩) خاصى : خاص ، ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) ويجعله : سا ؛ بل يجعله م (١١) فتركه : وتركه د ، ن || أنك : — سا || ميزت : خيرت د (١٢) له : — د ، ن (١٣) الحقيقية : الحقيقة س || به : بها د ، ن (١٤) لم يكن : لا يكون د ، ن (١٥) لم يكن : ثم لم يكن س (١٦) من أمور : من جملة أمور د ، ن || ظن : — ب || تظن : — م (١٧) مثله : مثال س ، ه || الضحاك : للضحاك ن (١٨) يمتنع : يمنع س ، ه

الضحاك واقعا فى غير الحيوان ، فيكون حينئذ غير دال على الإنسان . فإن علمت علما آخر يمنع هذا ، فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل إنه ضحاك ؛ إذ هذا وحده لم يعرفك ، بل هذا وشىء آخر عندك ، عرّفاك أن المشار إليه هو الإنسان . والرسم والخاصة هى التى لذاتها تعرف الشىء ، أو بنفسها . وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاضلا ، وإن كان رسما مّا . فإذن لابد فى الخاصة والرسم من إدخال الجنس ، فإنه إما أن يدخله الراسم مصرحا ، وإما أن تدخله أنت بعلم عندك فتضيفه إلى مفهوم قول الراسم ، فيكون المفهوم عندك الجنس والخاصة معا . فإذا أريد أن يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك ، يجب أن تدل فيه على الجنس ؛ فإن لم تدل فيه على الجنس ، فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعرف . لكن الحد والرسم يجب أن يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى الذى يراد من غير نقص ، فإن نقص فذلك إخراج لما من حقه أن يكون مقولا . فإن لم يقل ترك اختصارا ، كما تضمر المقدمات الكبرى فى القياس

(٢) هذا : هو د ، ن (٣) آخر : — د || عندك : عنده سا || عرفاك : عرفاك سا ، م
(٤) أو بنفسها : و بنفسها د ، سا ، م ، ن ؛ بنفسها ه (٥) ما : سا (٧) والخاصة : والخاصية سا (٨) فيه : منه ب || لجميع : بجميع ب (٩) فيهما : — س

الفصل الثانى

فصل (ب) يشتمل على مواضع فى أن الخاصة أعطيت أو لم تعط

ويلى هذه المواضع مواضع لاتتعلق بالإجادة والرداءة ، بل بأنه هل الخاصة فى نفسها خاصة أو ليست . فمن هذه المواضع أن لا يكون حمل الخاصة صادقا على واحد ألبتة ، أو لا يكون صادقا على واحد بعينه ، فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة . مثل أن يقول قائل : إن خاصة الموصوفين بأنهم علماء أنهم لا يغلطون ألبتة ، ثم وجد أن المهندس — مع أنه عالم — قد يكون غالطا إذا غلط عليه فى ترتيب الشكل ؛ كما عرض لأبقراط صاحب الشكل الهلالى . فإذن ليس خاصية العالم أن لايخطىء . وهذا المثال صحيح . وليس ما اعترض به عليه شىء ، حين ظن أن فيه تجوزا ، إذ من الباطل أن يكون المهندس يخطىء، فإنه إن أخطأ لم يكن مخطئا ، من حيث هو مهندس . وليس الأمر على ما قالوا، فإن قولهم : إن المهندس لا يخطىء من حيث هو مهندس ، لا يقابل قوله : إن المهندس يخطىء، ولا يكذبه بل يكذب شيئا آخر، وهو أن المهندس يخطىء من حيث هو مهندس. ولا سواء قولنا المهندس يخطىء، وقولنا المهندس يخطىء من حيث هو مهندس. فإذن ليس يصدق على كل مهندس أنه لايخطىء، إلا أن يقال فيما هو فيه مهندس، أو من حيث هو مهندس. وقد علمت — فيما سلف — أن معنى قولنا : كل مهندس وما يجرى مجراه، كيف هو ، والمراد فيه ماهو .

---

(٢) فصل ب : فصل ٢ هـ (٣) بالإجادة : وبالإجانة م || والرداءة : والإفساد بخ ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) لا : لم س || يغلطون : يعظون د ؛ يعطون ن (٧) إذا : أو سا || عليه : — د ، ن || الشكل : الكل س (٨) فاذن : — ن (٩) عليه : — س || تجوزا : تجوز س ، هـ (١٠ — ١١) وليس الأمر . . . مهندس : — سا (١١) فإن قولهم : — : ، ن (١٢) يكذب : يكون سا (١٣) قولنا : قلنا س ، م ، هـ (١٤) هو : — سا || فيه : — سا ، م || مهندس : + فليست الخاصة خاصة د ، ن (١٥) فيما سلف : — د ، ن (١٦) فيه : به د ، ن || هو : + فى موضع آخر فيما سلف د ، ن

وموضع آخر أن يكون القول أعم من اسم المخصوص ، كمن قال : إن خاصة الإنسان أنه حيوان قابل العلم ، ثم يجعل الملك كذلك .

وموضع آخر ، أن يجعل المخصوص خاصة لخاصة ، والمخصوص هو الأمر الذى هو النوع اللازم له الخاصة . فهو فى طباعه أن يكون موضوعا لا محمولا ، مثل من قال : إن خاصة ألطف الأجسام أن تكون نارا ، وليس الأمر كذلك ، بل إن كان ولا بد فإن خاصة النار هى أن تكون ألطف الأجسام . وقيل فى التعليم الأول : للموضوع الواحد له خواص كثيرة ، كل واحد منها غير الآخر . فلو كان الموضوع خاصة لها ، لكان خاصة لأمور كثيرة متباينة الحدود ، فما كان خاصة . وهذا كلام فى غاية الجودة .

وموضع آخر ، أن يكون أخذ الفصل على أنه خاصة .

وموضع آخر للبطل ، وهو أن تكون الخاصة توجد قبل وجود المخصوص لا ذاتا معها فقط ، كالمشى فى السوق ، فإنه لا يمكن أن يجعل خاصة زيد ، فقد يوجد قبل زيد وبعده .

وموضع آخر للبطل ، وذلك إذا كان الشىء خاصة لاسم ، وليس خاصة لمرادفه ، كمن يجعل الخير خاصة للمطلوب ، ولا يجعله خاصة للمؤثر . وكذلك إن كان الشىء خاصة للموصوف بشىء وليس خاصة شىء ، يكون ذلك الموصوف موصوفا به معا ، كالموصوف بأنه ضحاك ، فإنه بعينه الموصوف بأنه مستحى ، فإذا كان الضحك موصوفا بأنه خاصة الموصوف بأنه ضحاك ، ثم لم تكن خاصة الموصوف بأنه المستحى ، كانت الخاصة ليست بخاصة .

---

(٢) أنه : بأنه ج (٥) وليس : أوليس سا || الأمر : ـــ س || بل : وبل و ، ف || فإن : + من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه | خاصة : خاصية ه (٦) هو : ـــ د || الموضوع : والموضوع د ، س ، سا ، م ، ن (٧) كثيرة : + جزء س || واحد : ـــ ن | خاصة : ـــ ه (٨) فما : فيما م || كان : كانت ه || وهذا كلام فى غاية الجودة : ـــ سا || كلام : الكلام ، س ، ى (٩) أنه : أنها ب ، س ، سا (١٠) المخصوص : + فقط ه (١١) فى السوق : ـــ د ، ن ، ه || فإنه : فإنها د || فقد : وقد سا (١٢) خاصة : بخاصة ه (١٣) الخير : الخبر د || وكذلك : وكذلك سا || خاصة : ـــ سا || الموصوف : بموصوف ب ، س ، ى ، ه (١٤) خاصة : + الموصوف س || شىء : الشىء د ، ى (١٥) مستحى : بمستحى د ، مستحيى س (١٥) خاصة : خاصية ه ، + خاصة ه (١٥ — ١٦) فإذا كان . . . المستحى : ـــ س || الموصوف : الموصوف م (١٦) الخاصة : الخاصية ه

ولا تُدْخِلْ فى واحد من الاعتبارين لفظة : " من حيث " ، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحاك من حيث هو ضحاك ، ولا الموصوف بالمستحى من حيث هو مستحى ، بل خذهما مطلقا من غير اعتبار " من حيث " ، فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه " من حيث " . وهذا الموضع نافع فى الإثبات والإبطال المطلقين .

ولقائل أن يقول : قد جعلت الشيء ههنا خاصة لمعنيين متباينين ، ومنعت ذلك من قبل .

فنقول : احفظ قولنا الموصوف بأنه الضحاك ، والموصوف بأنه مستحى ، فالإشارة مستحى ، فالإشارة فيه إلى موضع واحد . واعلم أنا نشير بالمثال الذى أوردناه إلى أن الموصوف بخاصية الاستحياء لا يكون موصوفا أيضا بخاصية الفحش ، حتى يكون الفحش يلزمه ويساويه .

وموضع آخر ، أن يكون للخاصـــة مقابل ، وهما من الأعراض الذاتية للجنس الذى أعطينا الخاصة لنوعه ، ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الأنواع بالقياس إلى هذا النوع ، مثلا أن كل واحد من الإنسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان ، والحركة بالإرادة مقابلة للسكون بالإرادة ، وكلاهما من الأعراض الذاتية للحيوان ، ينقسم بهما الحيوان ، على ما علمت فى كتاب البرهان . فإن جعل خاصة الإنسان أنه المتحرك بذاته بالإرادة ، فيجب أن تكون خاصة الفرس بالقياس إلى الإنسان أنه الساكن بذاته من تلقاء نفسه ، لكنه ليس ذلك كذلك . فليست الخاصة خاصة .

---

(١) فى واحد : فى كل واحد س || لفظة : لفظ ن (٢) بالمستحى : من المستحى ن || خذهما : أخذهما د ، ن (٣) مطلقا : مطلق د ، ن || من حيث : حيث ب ، س ، م ، ن || المطلق : — د || حيث : + هو م (٥) قد : فقد د ، سا ، م ، ن (٨) مستحى ,, استحى د || موضع : موضـــوع د ، س ، سا ، ن || إلى : — م (٩) بخاصية : بخاصة س (١٢) أعطينا : أعطيناه سا || الخاصة : الخاصية ه || خاصة : خاصيا د ؛ خاصا ن (١٤) متقابلة : مقابل بخ || الحيوان : + أن ب ، س (١٥) بالإرادة : إرادة ب ؛ بإرادة د ، ن ؛ — س ، سا ، ه (١٦) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه (١٧) لكنه : ولكنه ب ، د ؛ لكن ن || ذلك : — س || الخاصة . الخاصية م

وموضع آخر ، لا يبعد أن يغالط به المشاغبون ، مثل أنه إذا كان لموضوع ما خاصة، ثم كان لذلك الموضوع خواص أخرى ومحمولات أخرى لا توجد لغيره ؛ فإن تلك الخاصة قد يمكن أن تجعل ليس لذلك الموضوع وحده ، بل لذلك الموضوع مأخوذا مع محمولاته الأخرى . فإنه إن كان خاصة الإنسان الضحاك ، فيكون الضحاك خاصة لأشياء كثيرة ، مثل أنه خاصة للإنسان الخجل ، وللإنسان المستحى ، وللإنسان القابل للعلم . بل قد يؤخذ محموله على الإنسان الأبيض فتعرض من ذلك وجوه من المغالطة : منها أن يكون الضحاك خاصة للإنسان ، وأيضا لما هو فى المعنى غير الإنسان ؛ فإن الإنسان مع الخجل بالطبع غير الإنسان وحده . وأيضا سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم أيضا ، والذى من شأنه أن يستحى ، فتكون الخاصة غير خاصة .

ووجه آخر ، مثلا أنك تعلم أن الإنسان الأبيض أخص من الإنسان ؛ فإن رُوِّجَ أن الضحاك خاصة للإنسان الأبيض بسبب أنه خاصته للإنسان ، فقيل : والإنسان الأبيض إنسان ، والإنسان خاصته أنه ضحاك ، فالإنسان الأبيض خاصته أنه ضحاك ، عرض من ذلك أن يكون الإنسان الأسود ليس بضحاك ، أو عرض أن تكون الخاصة ليست بخاصة .

وقد يمكن أن تعرض وجوه أخرى غير ذلك ؛ فأما الوجه الأول فيكفى الخطب فيه أن تعلم أن قولنا الضحاك خاصة للإنسان ، معناه أنه خاصة لما يوصف بالإنسان ، وما

---

(١) المشاغبون : المشاغبون س ، ه || إذا : ان م || لموضوع ما : الموضوع سا ، م
(٢) لذلك الموضوع : كذلك لموضوع ن || لا توجد : — ن || لغيره . لغيرها ه || الخاصة : الخاصية ب ، د ، سا ، م ، ن (٣) لذلك : كذلك د ، م (٤) خاصة : خاصية ، سا ، ه
(٥) وللانسان : والانسان د ، ن || وللانسان : والإنسان د ، ن (٧) لما : ما ب ، س || فان : فأما م (٨) وأيضا سيكون : أيضا وسيكون بخ ، س ، سا ؛ أيضا فسيكون د ، ن || والذى : وللذى ب (٩) الخاصة : + ليست خاصة لمعنى واحد بل لمعان كثيرة فكون الخاصة ن || خاصة : الخاصة م ، ن (١٠) مثلا : — د ، ن (١٠—١١) أخص . . . الأبيض : — سا
(١١) الأبيض : — ن || بسبب أنه : بأنه س (١٢) والإنسان : فالإنسان م || خاصته : خاصيته ب ، س ، ن ، ه ؛ خاصته سا || خاصته : خاصيه ب ، س ، سا (١٣) الخاصة : الخاصية ب ، د ، سا ، م ، ه || (١٤) بخاصة : بخاصية ب ، سا ، م ، ه (١٥) تعرض : تفرض سا || ذلك : ذاك م ؛ هذان (١٦) معناه : ومعناه سا || خاصة : خاصية ب

يوصف بالإنسان هو الإنسان لا غير ، موضوعا له ، على ما علمته فى غير هـذا الموضع . وإذا قلنا : إن الضحاك خاصة لقابل العلم ، كان معناه أن الضحاك خاصة لما يوصف بأنه قابل العلم ، وليس ذلك إلا الإنسان . فقد علمت فيما سلف أن الموصوف بالإنسان هو ذات الإنسان ، لكن الموصوف بالأبيض هو شىء غير الأبيض ، وهو إنسان ما ، أو ثلج ما . وإن كان أبيض ما موصوفا بأنه أبيض مطلق ، ليكن مع ذات آخر قد يكون موصوفا به شىء غيره من حيث إنه أبيض . وإنسان ما لا يكون موصوفا به شىء غيره من حيث هو إنسان ، فيكون الأبيض له موصوف هو شىء آخر . وليس كذلك الإنسان . فإذا عنى بقولنا : " المستحى " الموصوف بالمستحى على الوجه الذى قلنا ، لم تكن الخاصة لشىء آخر غير الإنسان . وأما إن أخذ المستحى ، من حيث هو مستحى ، فليس الضحاك خاصة له ، فإن المستحى ، من حيث هو مستحى ، لا يقال عليه الضحاك . فإن المستحى ، من حيث هو مستحى ، ليس إلا المستحى . وأما الضحاك فشىء آخر ، وعلى ما علمت هذا فى مواضع أخرى .

فإذا تأمل المتأمل ، فميز بين الملكة والحال ، وبين ما له الملكة والحـال ، وعرف الأصل الذى قلنا ، تميزت له الخاصة التى تكون لشىء فى نفسه ، والتى تكون بالعرض وبسبب شىء آخر ، إذ تكون الخاصة مثلا للملكة فتوجد لذى الملكة . إذ كان ما يخص الملكة قد يوجد أيضا لذى الملكة ، وذلك إما خاصته ملكة تحمل على ذى الملكة بالاشتقاق ، وإما خاصة ملكة تحمل على ذى الملكة بغير اشتقاق . أما الذى بالاشتقاق فمثل العلم ، فإن

---

(١) غير : غيره د ، سا ، م ، ن (٢) قلنا : قلت د (٣) بأنه : أنه د ، سا (٥) مع ذات : أبيض ما د ، ن || آخر . أحد سا (٦) به : بأنه ب ، م || إنه أبيض . . . شىء غيره : — د ، ن (٧) الأبيض : + هو ن (٨) المستحى : المستحق د (٩) المستحى : — هـ || مستحى : مستحق ؛ المستحى س ، هـ (١٠) مستحى : + فليس الضحاك خاصة له فان المستحى من حيث هو مستحى ب (١١) وأما الضحاك : والضحاك د ، ن || فشىء : شىء ن (١٢) أخرى : آخرس (١٣) وعرف : عرف سا (١٤) تميزت : فتميزت سا || تميزت له : بمنزلة ن || لشىء : للشىء د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٥) إذ : إذا د ، سا ، ن || الملكة : بالملكة ن (١٦) خاصته : خاصة س ؛ خاصية م || الملكة : + حلام || خاصة : خاصية م ، هـ (١٧) خاصة ملكة : خاصته للملكة || على ذى الملكة : عليه ن || اشتقاق : الاشتقاق س ، هـ || وإما خاصة . . . بالاشتقاق : — سا

خاصة العلم تشتق منها خاصة محمولة على العالم ، ولا تكون هى نفسها خاصة للعالم . وأما الذى بغير اشتقاق فمثل الضحاك ، فإن خاصة الضحاك ، من حيث هو ضحاك ، قد توجد محمولة على الإنسان . وكذلك فإن الذى لذى الملكة قد يعرض أن يحمل على الملكة ، مثل أن الضحاك ، وهى خاصة الإنسان ، فإنه قد توجد محمولة على المستحى ، فيعرض من هذا أن يشكل الأمر .

أما فى المثال الأول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التى لا تحمل بالاشتقاق خاصة لذى الملكة ، فيجعل خاصة العلم خاصة العالم ، فيكون العالم أيضا لا يزول التصديق به ، كما أن العلم لا يزول التصديق به .

وأما فى المثال الثانى فيجعل الخاصة خاصة لأشياء كثيرة مختلفة . فإذا راعى المراعى فميز بين الشىء الذى له الخاصة وبين ما يقارنه، إما مقارنة ملكة لذى الملكة ، أو مقارنة ذى الملكة للملكة ، تحصل له الخاصة التى تكون للشىء بذاته وأولا ، والتى تكون على طريق العرض أو الغلط . وأما الوجه الذى ذكر أولا بعد هذا الوجه ، فمعرفتك بالقياس وشروطه تخلصك عن الغلط فيه .

وموضع ينفع فى القسم الأول ، وهو أن يراعى التصريف ، فيؤخذ العلم وخاصته ، ويؤخذ المشتق له الاسم من العلم وهو العالم ، فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق. فإذا كان خاصة العلم أنه ما لا يزول التصديق به ، لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم أنه الإنسان الذى له تصديق لا يزول. وإذا كان خاصة العالم أنه الذى لا يزول

---

(١) خاصة : خاصية س ، م || خاصة : خاصية م || خاصة : خاصية م (٢) بغير : بغير سا ؛ لغير ن || اشتقاق : الاشتقاق س ، سا ، هـ (٣) فإن : + الشىء س (٤) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م || الإنسان : للإنسان د ، س ، ن ، هـ || فإنه : فإنها م (٦) أما : وأما هـ || خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، هـ || خاصة : خاصية ب ، هـ || لذى : ذى سا (٨) العلم : المعلم ب ؛ + به م (١٠) ملكة : لملكة د || الملكة : ملكة ن (١١) ذى الملكة : ذى ملكة د ، سا || تحصل : تجعل د || التى : الذى م || تكون : — م || وأولا : أولا س || والتى : التى م (١٣) تخلصك : وتخلصك س || فيه : منه ب ، سا (١٤) وموضع : + آخر ن || القسم : — م || وخاصته : وخاصيته ب ، د ، سا ، م (١٥) فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة : فيجعل الخاصة د ، ن || من خاصة : من الخاصة س ، هـ || خاصة : خاصته سا ، م || فإذا : فإن د ، ن (١٦—١٧) بل جعل خاصة العالم : — ن || وإذا : فإذا م

تصديقه لما صدق به وقاله ، فيجب أن لانجعل هذا خاصة العلم ، بل نجعل خاصة العلم : أنه ملكة تصديقية لا يزول التصديق بها من العقد والقول . وذلك لأنه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومقابلة ما ، فلا يجب أن يؤخذا كشىء واحد ، بل يجب أن يراعى التقابل أيضا بين خواصهما ، كما يراعى فيهما .

وموضع آخر ، أن تكون الخاصة خاصة بشرط الطبع ، فتؤخذ مطلقا ، فيكون ذلك باطلا . مثاله ، أن يقال : إن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين ، فإنّ هذا ما لم يقترن به أن يقال: "بالطبع" لم يكن حقا . فليس كل إنسان ذا رجلين فى الوجود . وأما إذا قيل هو كذلك فى طبعه ، أى هو كذلك فى صورته الإنسانية ، حتى إذا صادفت وقت تكونه مادة وافرة ، ولم تقع آفة فى تلك المادة ، أو لم يعرض عارض من خارج ، كان ذا رجلين ، كانت الخاصة كاملة .

وموضع آخر أن يميز فى الخواص ما يكون الشىء أولا ، ولشىء آخر بعده ، فإذا لم يميز ذلك لم تكن الخاصة خاصة ، مثل مَنْ يقول إن خاصة السطح التلون ، ولم يقل التلون أولا ، فإذا لم يقل ذلك فنجد الجسم يشارك السطح فيه ، فلا يكون ذلك خاصة السطح . ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها .

---

(١) وقاله : — م || خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، ه (٢) التصديق بها : تصديقها ب ، س ، سا ، م ، ه || العقد : العقل م (٣) ما : — م ، ه || فلا : ولا س || يؤخذا : يؤخذ د ، س ، ه || كشىء : اشىء د ، س ، ه (٤) خواصهما : خواصها م
(٥) الخاصة : الخاصية د ، ه || خاصة : خاصية د ، سا ؛ — م || بشرط : لشرط س || فتؤخذ : بل تؤخذ ه (٦) بالقياس : بالطبع سا (٧) ما : — سا || يقترن : يقرن م || ذا : ذو ن ، د ، س ، سا ، م ، ه (٨) وأما : فأما م || صادفت : صادف د ، ن (٩) وقت : — د ، سا ، م ، ن || تقع : تكن ب || أو لم يعرض : أو د ، ن (١٠) الخاصة : الخاصية ب د ، سا ، م ، ه (١١) ولشىء : لشىء م (١٢) الخاصة : الخاصية ب ، د ، سا ، م || خاصة السطح : ب ، س ، سا (١٣) فإذا : وإذا د ؛ ن ؛ فإذا م ، ه || فيه : به ن || خاصة : خاصية ب ، د ، سا || السطح : للسطح د ، ن || ولو قال : ولولا س (١٤) لتحصلت : لتخلصت بخ || الخاصة : الخاصية سا

بل يجب أن تعـلم أن المحمولات تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط تلحقها ، فيجب أن تراعى فى الخاصة تلك الجهات ، لتعلم أنها كيف توضع خاصة . فمن الأشياء ما لا يكون وجوده للشىء لا محالة حقا ، و يكون كونه فى الطبع حقا ، كذى الرجلين للإنسان ؛ ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ، ولكن يكون كونه من شأنه أن يعرض له فى الندرة حقا ، ويكون خاصا بالشىء ، كذى أربع أصابع للإنسان.

ومنه ما تكون نسبته إلى الصورة ، كقولهم : إن النار ألطف الأجسام أجزاء ، وذلك فى القوام .

ومنه ما تكون نسبته إلى الجملة على الإطلاق ، كقولهم : إن الحيوان يحس ويتحرك ، أى فى طباعه أن يحس و يتحرك .

ومنه ما تكون نسبته إلى الكل ليس على الإطلاق ، ولا للصورة كما هى ، بل لأنه لجزء منها ، كما ينسب الفهم إلى النفس ، وهى صورة ما ، وليس ينسب إليها كيف كان ، بل هو لجزء منها بالحقيقة وهو الجزء الفكرى .

ومنه ما لا يكون للشىء فى الطبع ألبتة ولا على الإطلاق ، بل يكون له بالقُنْيَة والتعلم وغير ذلك ، كالعلم للإنسان .

ومنه ما يكون له بالشركة ، ومثاله من جهة معنى أعم ؛ كما يقال للإنسان إنه حاس أو حى ، فذلك له من حيث هو حيوان ، ويشاركه فيه غيره . فإن كان خاصة ما مثل هذا ، فيكون خاصته بالقياس لا على الإطلاق . فيجب أن يوضع فى الخاصة أنها بالطبع ،

---

(١) بوجوه : وجوه د ، ن ، م || حملها : حلها ب (٢) الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، ه (٤) وجوده : + له د ، م ، ن ، ه || كونه : لكونه س (٥) أربع : أربعة د ، ن (٨) ويتحرك : أو يتحرك ب (٩) فى : من د ، م ، ه || طباعه : طبعه م || أى فى طباعه أن يحس ويتحرك : — ن (١٠) للصورة ، الصورة سا (١١) لجزء : الجزء م (١٢) لجزء : الجزء ب ، سا (١٥) ومنه : ومنها د ، ن || له : — م (١٦) هذا : + هذا ب ، س || فيكون خاصة : — د ، ن || بالقياس : د ، ن (١٧) الخاصة : الخاصية [كذا فى جميع النسخ] || أنها : أنه س || بالطبع : + أو أولى ب

أو فى الندرة ، أو للصورة ، أو على الإطلاق أولى ، أو لجزء من الصورة مقتنى ليس فى الطبع ، أو بقياس كل شئ ، أو بقياس شئ .

وكذلك يراعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الأكثر والأقل ، مثل الشيء الذى إذا كان مثلا فى الغاية ظن خاصة شيء ، وإذا لم يكن فى الغاية ظن خاصة لمعنى أعم ، مثل قولهم : إن النار هو الجسم العالى والطافى جدا ؛ فإن الهواء أيضا طاف ، و يعمهما الحار ، فيكون الطافى مطلقا يخص الحار ، و يوهم أن الطافى جدا يخص النار .

وربما كان التفاضل ليس يقع بحسب الجنس ، بل بحسب النوع ، مثل النيران فإنها تختلف باللطافة ؛ فليست الشعلة الصافية المصباحية أو البرقية ، مثل الشعلة الالتهابية أو الجمرة ؛ وكلها نيران . فحينئذ إذا قيل إن النار هو الجسم اللطيف جدا ، لم يعم النوع ، ووقع الغلط . ولذلك لا تكون الخاصة المأخوذة على أنها مطلقة مثل الخفيف ، وهى بعينها الخاصة المقيدة بالإفراط ، كقولك : خفيف جدا ، فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ، ولا الخفيف جدا ، فإن الخفيف جدا لا يكون مقولة على كل نار ، فإن الصغيرة ليست خفيفة جدا عند الكبيرة ، ولا اللهيب عند البرق .

وموضع آخر ، أن تجعل الشيء خاصة لنفسه ، وذلك على وجهين : إما أن تأتى باسم مرادف ، كمن يقول : إن الإنسانية خاصة البشرية ، والجميل خاصة اللائق ، أو تأتى بالحد فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود . ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه . ومعنى

---

(١) أو للصورة : وللصورة سا || أولى : أولا ب || أولى أو لجزء من الصورة : فيجب أن يوضع فى الخاصية أنه بالطبع أوفى أو أولى أو س ، ه || أولى أو لجزء من الصورة مقتنى : أو أولى أو مقتنى بخ ، سا ، ن (٢) كل شيء أو بقياس شيء : أو مقياس كل شيء س ؛ و بقياس كل شيء أو بقياس ن (٤) خاصة شيء وإذا لم يكن فى الغاية : — د || لمعنى : معنى م (٥) إن : ن س || والطافى : أو الطافى م ، ه || و يعمهما : و يعمها ه (٨) أو البرقية : والبرقية س (١٠) ولذلك : وكذلك م ، ه || الخاصة : الخاصية د ، ن سا ، م ، ه (١١) الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، ه || فلا : ولا د ، ن ؛ لا س || للنار : النار م (١٢) مقولة : مقول م ؛ مقولا ن (١٣) اللهيب : اللهب د ، ن (١٤) خاصة : خاصية سا ، ه (١٥) خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، ه || خاصة : خاصية ب ، س ، م ، ه || تأتى : هى سا (١٦) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه || الحد هو : — د || الخاصة : الخاصية : د ، ه

الخاصة شيء من بعد معنى المخصوص بل يجب أن تأخذ الخاصة ما هو غير المخصوص فى طبيعته ، وترجع عليـه بالتكافؤ ؛ مثل الجسم ذى النفس لو كان معناه غير الحيوان ، وكان منعكسا عليه ، لكان خاصة .

وموضع آخر ، فيما يكون له أجزاء متشابهة ، كماء البحر من حيث هو ماء البحر ؛ والهواء من حيث هو هواء ؛ ثم لا يكون أتى بخاصية يشترك فيها الكل والجزء ، بل يكون ذلك إما للأكثر ، كمن يقول : ماء البحر خاصيته أنه مالح ، أو أن أكثره مالح . أو يكون من جهة جزئه ، كمن يقول : إن الهواء هو المستنشق ؛ ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ، ولا كل ماء هو ماء بحر ، فأكثره مالح ، بل منه ماء كله مالح ، ومنه ماء كله عذب ، فليس كل ماء البحر أكثره مالح ؛ وكله ماء بحر . والهواء أيضا ليس كله مستنشقا وكله هواء ، كما جزؤه هواء . بل يجب أن يكون كما يقول معطى الخاصة للأرض : إن الأرض ثقيلة بالطبع ؛ فنجد الكل ، وكل جزء ، بهذه الصفة .

---

(١) معنى : يعنى د || الخاصة : الخاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٣) وكان : فكان م ؛ ولو كان ه || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه (٤) كماء : كالماء ن (٥) أتى : أى سا || بخاصية : الخاصية م || والجزء : أو الجزء س (٦) ذلك : بذلك د || خاصيته : خاصته ب ، د ، س ، سا ، م || أو أن : وأن سا || الكثرة : أكثر د (٧) جزئه : جزء منه م || إن : — سا ، م ، ن ، ه || هو : هواء ه || المستنشق : متستنشق ج (٨) هو ماء : ماء ب ، ه || فأكثره : أكثره د : ن (٨ — ٩) بل .... مالح : — سا (٨) عذب : عنها د (٩) فليس : وليس س || كل ماء : + ماء ب || مالح : مالحا د ، ن ، ه (١٠) الخاصة : الخاصية : ن

الفصل الثالث

فصل (ح) فى استعمال المواضع المشتركة فى الخاصة

ومواضع أخرى من الأصول المشتركة ، أنه إذا لم يكن الضد خاصة الضد ، لم يكن الضد الآخر خاصة الضد الآخر . فإنه إذا لم تكن خاصة العدل أنه أفضل شىء ، لم تكن خاصة الجور أنه أخس شىء . ويصلح هـذا أيضا للإثبات . وقد علمت أن هذا مشهور ، وأنه لايمتنع أن يكون أحد الضدين خاصا بضد ، ثم يكون الضد الآخر موجودا لضده ولأمور أخرى .

وأيضا ، موضع من المتضايفات ، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف ، فليس المفضول خاصة النصف ؛ وهو للإثبات والإبطال .

وموضع من العدم والملكة ، أنه إذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم ، لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ؛ ويصلح للأمرين . وكذلك المشتق اسمه من الأمرين ، مثل أن يعدم الحس ويصم ، وأن يجد الحس ويسمع .

وكذلك من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة ، فمقابله بالنقيض ليست خاصة ؛ وهذا للإبطال .

---

(٢) المشتركة : — ن (٣) ومواضع : مواضع ب || المشتركة : — س || خاصة : خاصية ب ، د ، م ، هـ (٣ — ٤) لم يكن . . . إذا : — د (٣) خاصة الضد : خاصية الضد ب ، د ، م ، هـ (٤) إذا : إن س ، ن ، هـ ؛ — م (٥) هذا : — ن (٦) خاصا : خاصة هـ (٨) من : فى د ، ن (١٠) عدم : — س || للصمم . . . الحس : — م || لم يكن : وإذن د ؛ فإذن ن (١١) الحس : + ليس ن (١٢) ويصم : وأن يصم د || وأن يجد : ويجد سا || ويسمع : وأن يسمع د ؛ ن ؛ يسمع م (١٣) خاصة : — سا ، م || فمقابله : ومقابله ب ، سا ، م (١٤) خاصة : بخاصة هـ

وكذلك من جهة المعادلة أيضا ، أنه إن كان أن تخيل خاصة أن نحس ، فأن لا تخيل خاصة أن لا نحس ؛ وهذا للإبطال والإثبات .

والثالث أنه إن كان الشىء خاصة للشىء ، فلا يكون خاصة لمقابله بالنقيض ؛ وليس يصلح للإثبات إلا على سبيل المغالطة .

وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد . مثل أنه إذا كان معقول ومحسوس ، وغير مائت ومائت ، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائتات ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت ، كالملائكة ؛ وإن كان المحسوس خاصة للمائتات كان المعقول خاصة للملائكة .

والمصحح يعتبر أيضا ذلك ، أنه إذا كان شيئان يشتركان فى معنى عام ، وكان وجودهما فى شيئين ومعنيين ، كل واحد منهما فى واحد فقط ، وكان واحد منهما يخصص عمومه بكونه لأحد الأمرين ، ويكون ذلك خاصة له ، فالآخر خاصته أنه للأمر الآخر ؛ مثل الفهم والعفة ، فإنهما فضيلتان ووجودهما فى قوتين للنفس ، أعنى الفكرية والشهوانية . ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكرى ، وكان ذلك خاصة للفهم ، فيجب أن تكون خاصة العفة أنها فضيلة للجزء الشهوانى . وهذا أيضا علمى .

وموضع من التصاريف ، أنه إذا كان المصروف ليس خاصة للمصروف ، فليس التصريف خاصة للتصريف ، وبالعكس . وهو موضع جدلى للإثبات والإبطال ،

---

(١) كان : كانت ب ، د ، سا ، م ، ن || أن : أنه ن || خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، ه || أن : أنه ن (٢) خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، ه (٣) والثالث : — س || خاصة : + له || بالنقيض : من النقيض ب (٤ — ٥) على ... آخر : — ن (٥) معقول ومحسوس : محسوس ومعقول د ، سا ، ه (٦) للمائتات : للإثبات ن (٧ — ٨) وإن كان ... للملائكة : — م || (٧) وإن : فإن د || للمائتات للإثبات ه (٩) يعتبر : بغيره || أيضا : — د ، س ، سا (١٠) كل : وكل ه || وكان : وكل س ؛ أو كان ه (١١) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه || فالآخر : والآخر د ، م ، ن || خاصته : خاصيته ب ، د ، م (١٢) ووجودهما : — ب ؛ وجودهما س (١٣) للجزء : الجزء د ، ن || وكان : كان سا ، م || وكان ذلك : وذلك د ، ن || ذلك : — س || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، ن (١٤) فيجب أن : — د ، ن || تكون : فكون د ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م (١٥) إذا : إن س || خاصة : خاصية ب ، س ، سا || فليس : وليس ب ، س (١٦) خاصة : خاصيه ب ، س ، سا ، م ، ه || وهو : وهذا ن

وتؤكده أمثلة ، مثل أنه إن لم تكن خاصة ما هو على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، لم تكن خاصة العدالة الجمال . وإن كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة ما يجرى على طريق الإنسانية أنه يجرى على طريق مشى ذى رجلين .

وكذلك يعتــبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف ، مثل ما ليس على طريق العدل ، وما ليس على طريق الجميــل ، وغير العــدل وغير الجميل . وكذلك العدم والملكة ، والمضاف ، والضد .

وفى موضع التصاريف والنظائر نظر علمى ، وهو أنه ليس يجب إذا كان المشتق خاصة المشتق ، أن يكون المصدر خاصة المصدر ؛ بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر . مثاله : ليس إذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال إن النطق ضحك ، وإن الضحك محمول عليه مساوله . وأما لو كان الضحك خاصة النطق ، لكان حينئذ يكون الضحاك خاصة الناطق لا محالة . ومع ذلك فحيث لا يحمل المصدر على المصدر تكون المقارنة خاصة ؛ مثل أن خاصة النطق الإنسانى أن يقارنها الضحك .

وموضع آخر من النسبة ، وهو أنه إذا كان نسبة شىء إلى شىء آخر ، كنسبة ثالث إلى رابع ، والثانى خاصة أو ليست بخاصة ، فالرابع خاصة أو ليست بخاصة . مثاله :

---

(١) مثل أنه إن : مثاله وإن د ؛ مثاله إن ن || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه || طريق : طريقة د ، || طريق : طريقة د ، سا ، ن ، ه (٢) خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || الجمال : الحدس ؛ الجميل د ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٣) خاصة : خاصية [كذا فى جميع النسخ] (٣) طريق : طريقة د ، ن || طريق : طريقة د ، ن (٤) جانب : حالة ن | التصريف : التصديق م (٥) طريق : طريقة ب ، د ، س ، ن || العدل : — د ، س ، سا ، م ، ن || طريق : طريقة ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٧) موضع : مواضع د ، ن ، ه (٨) خاصة المشتق : — م || خاصة : خاصية م || المصدر : — د ، ن || على المصدر : — د ، ن (٩) الضحك : — د (١٠) وأما : + أنه د ، ن (١٢) خاصة : خاصية ب ، سا ، م ، ن (١٣) يقارنها : يقارنهما د ، ن (١٤) كان : كانت د ، ن (١٤ — ص ٢٢٩ س ١) شىء . . . نسبته : — م (١٥) إلى : — ب ، س ، م ، ه

أن المرتاض نسبته إلى الخصب نســبة الطبيب إلى الصحة ، فإن كان خاصة المرتاض أن يكون مفيــدا للخصب ، فخاصة الطبيب أن يكون مفيدا للصحة ، وبالعكس . وهذا الموضع ليس بعلمى ، وإنمـا كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط ، وذلك الشرط غير مفيد ؛ فإنه إذا كانت النسبة مثلا ههنا فى أنه يفيد فقط لا فى أن كونه مفيدا مساو له ، لم يجب لأنه مفيد والأول مفيد أن يكون كونه يفيد ما يفيده مساويا له ؛ وإن كان الأول كونه يفيد ما يفيده مساويا له . وأما إذا كان تقدم فعلم أن كون كل واحد منهما يفيد ما يفيده مساو له للإثبات ، أو غير مساو له للإبطال ، فليس يحتاج فى إثبات أنه خاصة أو ليست بخاصة إلى اعتبار المناسبة ومثال هذا أنه يمكن أن يكون الطبيب وحده مفيدا للصحة ، ويكون المرتاض وغير المرتاض معا يفيدان الخصب . فيشترك الطبيب والمرتاض فى أنهما مفيدان للخصب والصحة . ثم تكون إفادة الصحة حينئذ بالطبيب ، ولا تكون إفادة الخصب خاصة بالمرتاض ، فإن كان علم من قبل النسبة فى كل واحد منهما يوجب مساواة ، حتى علم أنهما يشتركان فى إفادة أمر مساو ، فبين أن استعمال المناسبة فى إثبات الخاصة غير مجد ألبتة ، اللهم إلا أن يكون أمر آخر ؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المرتاض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ، ثم يعلم أن الطبيب يخصه إفادة الصحة ، فحينئذ ننتقل من الطبيب إلى المرتاض إذا كان حال الطبيب قد عرف أولا من نفسه ولم يعرف حال المرتاض أولا من نفسه بل علم أن نسبته توجب كذا . فأما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها ، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا .

---

(١) كان : كانت ن || خاصة : خاصية [كذا فى جميع النسخ] (٢) فخاصة : فخاصية [كذا فى جميع النسخ] (٣) لو كان : لو — س ، سا ، م || صار : — د ، ن (٤) بشرط : + ذلك م (٥) لم : ولم م || مفيد : مفيدا ه || والأول : والآخر د ، ن || مفيد : مفيدا ه || كونه يفيد : — د ، ن || كونه : بكونه م (٦) الأول . . . يفيده : ما يفيده الثانى د ، ن || كونه : — م || يفيد : يفيده سا ، م || مساويا : مساو س ؛ ومساويا م || وإن كان . . . له : — ه (٧) أن كون . . . للإبطال : أنه يفيد مساويا للإثبات أو يفيد لا مساويا للإبطال د ، ن || يفيد : يفيده سا (٩) يفيدان : ثم يفيدان م ، ه (١١ — ١٢) النسبة . . . : مساواة : أن كل واحد منهما خاصة ومساو د ، ن (١٣) الخاصة : الخاصية ب ، س ، ب ، م ، ه || أمر : أمرم (١٦) أولا : ولان ؛ — ه (١٧) فأما : وأما د ، ن (١٨) الموضع : الموضوع سا

وموضع آخر من نسبة الواحد إلى الاثنين وإلى الأولى ، وهو أنه إذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا ، وليس خاصة لأحدهما ، فليس خاصة للآخر. وكذلك إن لم يكن خاصة للأولى لم يكن لما ليس بأولى . وأما إذا صح أنه خاصة لأحدهما ، فقد زال أن يكون خاصة للآخر ؛ لأن الخاصة لا تشارك ، بل زال أن حكمه عندهما بالسواء . وكيف وهو موجود فى أحدهما دون الآخر ؛ فهذا لاينتفع به فى الإثبات . وأما فى السلب فلا ينتفع به أيضا إلا فى الجدل ، وأما فى العلوم فلا ينتفع به . أما فى الجدل فإنه ربما علم المجادلة أن نسبته إلى الأمرين واحدة ، أو ربما نتج ذلك عنده مما يتسلمه . وأما فى العلوم فيبعد أن يكون محمول نسبته فى الوجود ، وفى نفس الحق ، إلى شيئين نسبة واحدة السلب ؛ ثم يكون هناك موضع بحث أنه خاصة أو ليس بخاصة ، وذلك لأنه إن كان مجهول الحال لم يعلم أن نسبته واحدة .

وإن كان معلوم الحال فقد علم أولا أنه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد ، حتى يسلب عن الاثنين ، حتى علم أن حاله منهما حال واحدة فى السلب .

وموضع معتبر بالكون والفساد — وأنت تعرفه — مثل أنه إذا كان خاصة الإنسان أن يكون فى نفسه أمرا ، فخاصة تكوّن الإنسان هو أن يكون ذلك الأمر ؛ وخاصة فساده أن يفسد ذلك الأمر . وهذا علمىٌّ ، وهو للإثبات والسلب .

وموضع آخر للإثبات والإبطال ، أنه ينبغى أن تكون الخاصة من المعانى اللاحقة للشىء من جهة نوعه ، ويكون لنوعه لما هو نوعه ؛ وبالجملة لماهيته ومن طريق ماهيته . وقد علمت معنى اللاحق من قبل ما هو فى غير هذا الموضع ؛ فإنه إن

---

(١) الاثنين : اثنين بخ ، سا ، م (٢) خاصة : خاصية ت (٣) أنه : أنم || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م (٤) خاصة : خاصية د || للآخر : الآخرس || الخاصة : الخاصية د || زال : يزال د (٧) أما : وأما س || فانه ربما : فربما س ، ه (٧) إلى : من د ، سا ، م ، ن ، ه || أو ربما : وربما س || نتج : ينتج عليه د ، ن ؛ ينتج ه (٨) عنده : — د ، ن ؛ عنه س ، سا ، م (١٠) إن : إذا ن || أن : أى ب (١١) سلب : يسلب ب (١٢) يسلب : سلب سا ، م ، علم ب ، د ، ن || علم : يعلم س || حال : حالة سا (١٣) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م (١٤) هو أن : — د || يكون : يتكون س ، م ، ه (١٧) لنوعه : نوعه د ، ن || لما : بما م

كانت المأخوذة خاصة ليست تلحقه من حيث هو هـو ، كما لا يلحق السكون الإنسان من حيث صورته وماهيته ، بل من حيث هو جسم ؛ أو كان يلحقه ولكن لا من جهة يصير بها خاصة مساوية ، مثل الملاحة التى هى من اللواحق للصورة الإنسانية ولكن ليست بخاصة حقيقية فلا تكون الخاصة خاصة .

وأما إذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان ، فذلك يلحقه لطباعة ، وتنعكس عليه ؛ فهذه الخاصة جيدة .

لكن لقائل أن يقول : إن كون الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حده لا خاصته ، فنقول له : إن المركب ليس من المعانى الجنسية للحيوان ، بل هو من لوازم جنسه ، بل جنسه الجسم ، وفصله أنه ذو نفس ؛ ولم يؤخذ الجسم ههنا جنسا ؛ بل أخذ الجسم بجزء من الفصـل ، لأنه هو الجسم المـادى لا الجسم الجنسى ؛ ولم يؤخذ ألبتة النفس على أنه فصل فى الحد ، فذلك لا يصح ، بل على أنه جزء فصل منطق . وليس أيضا المركب من جسم جنسا بمعنى الجسم ، فليس مفهوم المركب من جسم هو أنه جسم ، وإن كان يلزمه لزوما من خارج ، فيفهم أن المركب من جسم لا يكون إلا جسما ، ولكن ذلك مفهوم لازم ؛ لا مفهوم مضمن ، وإن كان يلزمه لزوما . وهذه الأشياء ظاهرة لك مما سلف ، وإنما نشير إشارة للتذكر .

واعلم أن كثيرا من الحدود إذا غير تغييرا يبقى معه الصدق ، فإنه ينقلب خواص ورسوما .

---

(١) المأخوذة : المادة م ، ه || هو هو : هو د ، ن || كما لا : إلا ب ؛ كما س ، م || السكون : التكون ه (٣) خاصة : ب ، س ، سا ، م ، ه (٣) من : فى ب (٤) بخاصة : بخاصية ب ، سا ، م ، ه (٥) للحيوان : — د ، ه (٦) الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، ه (٧) لكن : ولكن ب ، س (٧) هو حده : متوحدة س || خاصة : خاصيه ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٨) هو : — ن || جنسه : جنسيته ب ، د ، سا (٩) يؤخذ : + ناظرا إلى قوله جنسه الجسم س (١٠) بجزء . . الجنسى : لأنه بجزء من الفصل هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى سا ؛ لأنه هو بجزء من الفصل ومع ذلك فهو الجسم الجنسى م (١٠) لأنه هو : ومع ذلك فهو د ، ن || النفس : + ههنا (١١) أنه : أنها م || فى : من س (١٢) بمعنى : لمعنى ه (١٣ — ١٤) من خارج . . . لازم : — سا || (١٤) لازم : — فيه جسم م || وإن كان يلزمه لزوما : — ب (١٥) للتذكر : التذكر ن ، ه (١٦) تغييرا : تغيرا م || يبقى : — م || خواص : خواصا س ، م

وموضع آخر مأخوذ من الأكثر والأقل ، مثل أنه إذا لم يكن ماهو أكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، لم يكن الأقل تلونا خاصة لما هو أقل جسمية ؛ وإن كان ، كان . وقد يعتبر ذلك مع الإطلاق ، فإنه إن لم يكن الأكثر لونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، فليس الملون مطلقا خاصة للجسم مطلقا . وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط ومشهورا إن ترك ذلك الشرط . أما حقيقيا ، فإنما يكون حقيقيا إذا كان الموضوع والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الأشد والأضعف معا ، فحينئذ يستمر هذا القانون ، مثل السواد والجمع للبصر مثلا ، فإنه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر ، فكان ذلك خاصة له وكانا يقبلان الأشد والأضعف معا ، فمن البين أن ما هو أشد سوادا هو أشد جمعا ، وما هو أقل سوادا فهو أقل جمعا ، وكلٌّ خاصة لكل ، وبالعكس فى جميع ذلك . وكذلك فى الإبطال .

وأما إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص فى طباعه ، فليس يجب شىء من ذلك ، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق ، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية ، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية ، أو يكون ما هو أكثر فهما هو أشد إنسانية ، وهذا قد وضع فى المقدمة أن الإنسانية تقبل الأشد والأضعف . ولا يجب أن يقاس الأكثر فى هذا المعنى بالأولى إلا على سبيل المشهور وذلك أنا قد نقول : إن آ أولى من ب بكذا ، ولا يكون كذا موجودا لأحدهما ، وربما

---

(١) تلونا : تكونا د ، سا ن ؛ ملونا م || جسمية ؛ جسمه م (٢) أكثرجسيمة . . . لما هو : — د ، ن (٢) تلونا : ملونا م || كان كان : كان سا (٣) لونا : كونا د ، ن ؛ تلونا س || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ خاصان (٤) جسمية : — ب المسلون : المسكون د ، ن || خاصة : خاصية ب ، سا ، م ، ه || قد : — د ، ن (٥) ومشهورا : ومشهور س || حقيقيا . — د ، ن (٧) فكان : وكان د ، س ، سا ، م ، ه || وكانا . فكانا د ، ن (٩) وما : ومما م || جمعا : جمعها م || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م (١١) الموضوع : الموضع ن || لا يقبل : — د ، ن || شىء : شيئا م (١٢) كانت : كان ن || خاصتها : خاصيتها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || خاصته : خاصيته ت ، د ، س ، م ، ه (١٣) يجب : ويجب س (١٤) هو : فهو ه || وهذا قد وضع : ولو قيل لما كان ما هو أكثر فهماً فهو أكثر إنسانية فما هو منهم فهو إنسان وذلك لأن هذا قد يوضع د ، ن || وهذا : هذا سا ، م ، ه (١٥) بالأولى : بالأقل د ، ن ؛ بالأول ه || إلا : — م (١٦) وذلك : ذلك ن

كان وجود أحدهما أو كليهما محالا ، فنقول : كذا أولى بكذا لو كان . وبالجملة ليس كل ما هو أولى أن يكون لشىء من شىء آخر ، يجب أن يكون له . مثال ذلك فى الممتنع ما يقال من أن الخلاء أولى أن يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق ، وليس يجب أن يكون ذلك ممكنا فى الخلاء . وكما يقولون : إن المستديرة أولى بأن تكون ضدا للمستقيمة منها للمستديرة ، أو المستديرة أولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبارين ، وليس يجب أن يكون . فلا يحسن إذن الانتقال من الأولى إلى المطلق فى الحقيقة ، بل ربما أقنع فى بعض المواضع . وأما أن يحكم بأنه أكثر وجودا للشىء فقد حكم بأنه موجود له ، اللهم إلا أن يؤخذ الأكثر بمعنى الأولى باشتراك الاسم . ولسنا نذهب إلى ذلك فى هذا الموضع .

وموضع آخر من الأكثر والأقل فى المناسبة ، والذى بمعنى الأولى وغير الأولى ، وقد تدخل الكثرة فى الموضوع والخاصة معا . وهو جدلى غير علمى . وهو أن يقول المبطل مثلا : لما كان الحس أولى بأن يكون خاصة للحيوان من العلم للإنسان ، وليس الحس خاصة ، فليس العلم أيضا خاصة . ويقول المثبت لما كان العلم أقل استحقاقا لأن يكون خاصة للإنسان من الحس للحيوان وهو خاصة ، فالحس إذن خاصة للحيوان . والسبب فى كون هذا غير علمى هو أن الخواص إذا كانت خواص بالحقيقة لم تكن خاصةٌ أولى بخصوصها من خاصة أخرى بخصوصها فى نفسها ، بل بحسب التسليم والالتزام.

وموضع آخر مجانس لذلك أن يجعل الكثرة فى جانب الموضوع ، والوحدة فى جانب المحمول ، فيقول المبطل إنه لما كان اللون أولى بأن يكون خاصة للسطح منه للجسم ، فإذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم . وأما المثبت فلا يمكنه أن يقول : وهو خاصة

---

(١) كليهما : كلاهما س (٢) كل ما : كلما ب ، م ، ه ؛ كل س (٣) المتحرك : التحريك ن || وليس : فليس ب (٤) بأن : أن ب ، سا || ضدا للمستقيمة : حد المستقيمة د ؛ ضد المستقيمة ن (٥) منها : فيها د (٦) فلا : ولا د ، ن (٦) يحسن : تحسين ب (٧) يحكم : هو حكم د ؛ حكم ن (١١) وقد : — س (١٢) الحس : الجنس د (١٤) لأن : لا س || للانسان ، الإنسانى د ، ن || الحس : الجنس د ، ن (١٥) هو : — ن (١٦) بخصوصها : لخصوصها ب ، س ؛ بخصوصها م || بخصوصها ، لخصوصها ب ، س ، م || والالتزام : والإلزام س (١٨) بأن : أن س ، سا ، م ، ه || منه للجسم : — س (١٩) للسطح . السطح سا || يكن : + خاصة ه || للجسم : الجسم م

للجسم فهو خاصة للسطح ، فإنه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة . وهذا الموضع يحسن استعماله فى العلوم . و يكون الأولى بمعنى الوجود أولا و بالذات . وأما الذى لا يمكن ، فهو أن تكون بعض الخواص أولى بموضوعها من بعضها بمواضع أخر . وأما إذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين ، فقد يصح أن تكون الخاصة أولى بأحد الموضوعين منه بالآخر ، وهو الذى هو موجود فيه بالذات وأولا .

وموضوع آخر بعكس ذلك، فإن الكثرة فيه فى جانب الخاصة، فإنه إذا كان ما ليس أولى من آخر بأن يكون خاصة هو خاصة، فما هو أولى بذلك فهو خاصة ، و إن كان ما هو أولى ليس بخاصة فما ليس بأولى ليس بخاصة . وهذا الموضع جدلى غير منتفع به فى العلوم . وذلك لأنه إما أن يكون خاصة بحسب التسليم المشهور ، و إما أن يكون بحسب التسليم الذى يوجبه الأمر فى نفسه . والتسليم الذى يوجبه الأمر فى نفسه ، هو أن يسلم أن كذا أولى بأن يكون خاصة فلا يقع إلا أن تكون شروط الخاصة موجودة فيه أكثر . فإن كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال : ولكنه ليس بخاصة ، فالآخر ليس بخاصة ؛ أو كيف يقال : فهو إذن خاصة ، فإنه قد يكون قد علم أنه خاصة حين علم أنه أولى بأن يكون خاصة بهذا المعنى ، فضاعت إقامة الحجة عليه . فأما إن علم أن شروطها أكثر من شروط الآخر ، فقد علم أن الآخر فاقد شرط ، فلم يحتج أن يبين بعد ذلك أنه ليس بخاصة للشىء حتى يجعل الأكثر شروطا خاصة . فإنه مالم تجتمع جميع شروط الخاصة ، لم تكن ولا واحدة منهما خاصة ؛ فإن إحداهما لا تكون خاصة ، وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة أنه

---

(١) يكون : يقول د ، ن (٢) وأما : وإنما س ، سا ، ه (٣) من بعضها : عن بعض د ؛ من بعض ن || بمواضع : بموضوع د ، سا ، م ، ن؛ لموضوع س (٤) اثنين : اثنان س ، ه (٥) منه : منها م ، ه || هو : هى سا ، ه || موجود : موجودة س ، سا (٦) فإن : يجعل د ، ن || فيه : — م (٧) هو خاصة : هو خاصية ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه || ما هو : مما هو ه (٨) ليس بخاصة : بخاصة ن (١٠) والتسليم الذى يوجبه الأمر فى نفسه : — س ، ه || هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، ن ؛ — ه (١١) فلا : ولا م || شروط : شرط د (١٢) فالآخر : والآخر سا ، م (١٣) قد : — د ، سا ، م || يكون قد : — س (١٤) فأما : وأما س ، م ، ه (١٥) يبين : يتبين سا || بخاصة : بخاصية د (١٦) واحدة : واحد د ؛ واحد ن || منهما : منها ن (١٧) إحداهما : أحدهما ب ، د ، ن || سلف : يختلف ه || إذا : — م

إذا كان شيئا لشيئين على وجه واحد ، ناعتبر ذلك ههنا مع موضع آخر ، وهو أن يكون شيئان لشىء . وقد أعيد جميـــع ذلك فى العليم الأول ، لأن ذلك الأول لم يشرط فيه أن يكون المحمول موجودا ، إنمـا أخذ على أنه موجود ، فيكون فيما سلف إنمـا يطلب كونها خاصة مضمنا فيه طلب أنها موجودة، وههنا يكون الوجود والحمل متحققا، وكونه خاصة غير متحقق ، فيطلب ذلك .

وموضع آخر ، أن يجعل الخاصة أمرا قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التى تعلقها بشىء آخر يجوز فى ذلك الشىء الآخر أن لا توجد ، فيجوز لتلك القوة أن لا توجد ، فتصير القوة حينئذ لا قوة ، وبين القوة التى تعلقها بشىء موجود . مثال ذلك إن قال قائل : إن الهواء هو جسم مستنشق ، فإن أخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب ، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ، استحال أن تكون هذه القوة متحققة فيه ، فإنه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة ؛ وهذا للإبطال . وأما إن كانت القوة تعلقها بالموجود مثل أن تقول : إن الموجود ما فى قوة طباعه أن يفعل أو ينفعل ، فإن هذه القوة إضافتها إلى موجود ، وذلك الموجود هو الموضوع ، وقد علقت بها القوة . وأماً الاستنشاق فكانت القوة فيه فى المستنشق ، وهو غير الموضوع الذى للخاصة . وهذا الموضع فى الإبطال جدلى غير علمى . أما أنه غير علمى فلأن كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشىء خارج : فإن الذى يفعل يحتاج إلى أن يوجد منفعل ، وإلا استحال أن يفعل . وكذلك الذى ينفعل محتاج إلى أن يوجد فاعل ، وإلا استحال أن ينفعل . والهواء من حيث هو مستنشق معرض

(١) مع : — سا (٢) لشىء : + واحد د ، س ، ن || وقد : قد س || ذلك الأول : ذلك الأولى م || يشرط : يشترط ه || فيه : — س (٤) مضمنا : متضمنا د ، سا ، م ، ن || وههنا : ههنا سا || الوجود : الموجود م (٧) فيجوز : فيكون بخ || لتلك : تلك س (٨) وبين : بين م (٨) قائل : — د || فإن : إن سا (١٠) فيه : — ب (١١) بالموجود : بالوجود ه (١٢) أن يفعل : أو يفعل س || إضافتها : أضافها س ، سا || وذلك : وكان ذلك د ، ن (١٣) هو : وهو بخ ، م || بها : به د ، ن (١٤) جدلى : الجدلى سا ، م (١٥) أما : إلا د ؛ — س || غير : — د (١٦) يفعل : ينفعل م || إلى : — د ، ن || محتاج : يحتاج د ، س ، م ، ن ||
(١٧) أن : — د

لانفعال ما ، وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه ؛ وإن كان قوة الفعل فى غيره ؛ فإن قوة الفعل فى الموجود تقابل قوة الانفعال فى غيره ؛ وقوة الانفعال فى الموجود تقابل قوة فعل فى غيره ؛ حتى إذا شرط عدم الآخر كانت القوة مستحيلا من أمرها أن تخرج إلى الفعل ؛ كما إذا عدم الحيوان كانت قوة الهواءَ فى أنها تستنشق مستحيلا أن تخرج إلى الفعل . وأما أنه جدلى ؛ فلأن مصدر أن يستنشق هو الاستنشاق، وهو فعل وقوته فى المستنشق ؛ فإن الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية تضاف فى ظاهر المشهور إلى الفاعل ؛ وإن كان الفاعل التصريفى ليس الفاعل الحقيقى ؛ ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه الفعل للفاعل ؛ فيقال : إن قوة الضرب فى الضارب ؛ وإنما فى المضروب قوة الانضراب ؛ وإن كان المصدر يضاف إلى المنفعل كما يضاف الى الفاعل فذلك أخفى الأمرين . وأما القوة عليه فلا تضاف فى الظاهر إلا إلى الفاعل . فلما كان أن يستنشق مأخوذا من الاستنشاق ؛ وكان الظاهر أن القوة على الاستنشاق إنما هو فى المستنشق ؛ وكان هذا يدعو إلى أن يسلم فى المشهور أن قوة الاستنشاق فى غير الهواء ؛ فيلزم أن يكون فى شيء لا يكون موجودا ، إذا كان الحيوان معدوما ، فيكون المخصوص موجودا . وأما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا ، وأضاف إليه قوة فعل أو انفعال ، بجعله موصوفا بأنه فاعل أو منفعل ؛ فكان الظاهر المشهور هو أن القوة على الفعل والانفعال فى ذلك الموضوع المخصوص بعينه . فلو جعل للهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب أصحاب التصريف مفعولا به ، بل فاعلا ، لست أعنى الفاعل الحقيقى بل الفاعل التصريفى الذى يقال فيه للمنفعل فاعل ، كما يقال للمنفعل بالسقوط ساقط ؛ كان حينئذ حكمه فى المشهور أيضا حكم الفاعل والمنفعل .

---

(١) ما : — سا || متقررة : منفردة د ، ن ؛ مقدرة سا || كان : كانت م || فى غيره : غيره سا ؛ — كما هو فى الإثبات أيضا د ، ن (٤) مستحيلا : مستحيل س (٥) فلأن : فان د ، ن || أن : — د ، ن (٥—٦) وهو فعل . . الاستنشاق : — سا (٧) للفاعل : للفعل د ، س ، سا ، ن ؛ — م (٩) أخفى : إخفاء م (١٠) مأخوذا : مأخوذ ب (١١) وكان : فكان د ، ن || وكان : فكان ب (١٣) فيكون : ويكون د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (١٤) أوانفعال : وانفعال د ؛ ن || فكان : وكان د ، سا ، م ، ن ، ه (١٥) فلو : ولو د ، ن (١٧) فاعلا : فاعل ن || الفاعل : القابل ن || بل الفاعل : الفاعل س ، سا ، م (١٨) ساقط : ساقطا د || كان : فكان بخ ، د ، ن || حكمه : — ن

فليكن ذلك مثلا المواتى للفسق ، فإن المواتى وإن كان فى الحقيقة منفعلا ، فإنه فى شكل التصريف فاعل ، فتكون قوة المواتاة ليست فى للفاسق الخارج ، بل فيه ، ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل .

وموضع آخر جيد جدا ، وهو أنه لاينبغى أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب فى موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشىء آخر أغلب ، مثل أنه إذا قيل : إن النار ألطف الأجسام وأخفها ، ثم عدمت النار ، بقى حينئذ شىء هو ألطف الأجسام وأخفها وهو الهواء ، فكان يجب أن يكون ذلك الشىء حينئذ نارا ، وكان أيضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ، ورأى الهواء ووجده ألطف الأجسام وأخفها كان يكون عنده نارا ، فإن أكد ذلك بأن يكون عند السامع علم بعدد الأجسام كلها ، وعلم بأنها لايمكن أن تكون أكثر من ذلك العدد ، ولا ألطف من ذلك الجسم ، وعلم بأنها أيضا لا يعدم شىء منها ، فحينئذ يقوم هذا البيان مقام الخاصة ، لكن لايكون غناؤها لنفس دلالة اللفظ ، بل للقرائن التى تضاف اليها من خارج . ولا ينبغى أن يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل .

تمت المقالة الرابعة

---

(١) للفسق : للضيق ؛ ب للعشق س || وإن : إن د ، ن (٢) الفاسق : الناطق س ؛ الناسق ه || الخارج : + فيه ن (٥) الخاصة : — د ، سا ، م ، || أغلب : أزيد بخ ؛ أزيد أغلب م ؛ أزيد وأغلب ن (٦ — ٧) ثم ... وأخفها : — د ، م (٦) هو : — س || وأخفها : — س (٨) كانت : كان س ، ه || ووجده : ووجدها د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || وأخفها : وأحفظها د || كان : كانت س ، سا ، م ، ه (٩) نارا : نار ه (١١) البيان : البرهان ب (١٢) للقرائن : القرائن ب ، ه || القرائن التى : أمر أتى د ؛ لقرائن ن || ولا : فلانا (١٣) هذه : هذان || السبيل : + وإذن علم ماله صواب د (١٤) تمت المقالة الرابعة : آخر المقالة الرابعة ب ؛ آخر المقالة الرابعة تمت س تمت المقالة الرابعة من الفن الخامس م ؛ تمت المقالة الرابعة بحمد الله وحسن توفيقه ه

المقالة الخامسة

المقالة الخامسة

خمسة فصول فى الحدود

الفصل الأول

فصل (١) فى الشروط الأول للتحديد وفى مواضع اعتبار جودة التحديد

الحدود قد ننظر من أمرها فى أنها كيف تؤلف ، وكيف تكتسب . وقد ننظر من أمرها فى أنها هل هى موجودة على الشروط التى ينبغى فى تأليفها واكتسابها . والنظر الأول فى كيفية إيجاد الحد ، والثانى فى كيف اعتبار حال الحد الموجود . وقد سلف فى كتاب "البرهان" حال الوجه الأول ، وأما هذا الوجه الآخر ، فإنما ننظر فيه فى هذا الكتاب على البحث الأعم ، ونستخلص فى ضمنه البحث الأخص . أعنى بالبحث الأعم البحث الجدلى ، وبالبحث الأخص البحث العلمى . وقد علمت كيفية كون البحث الجدلى أعم من وجه .

فأول ما يجب أن يراعى من أمر الحد أن ننظر هل هو أولا صادق على المحدود ، فإنه إن لم يكن صادقا ، فقد كفى سائر البحث ، وعلم أنه ليس بحد . والثانى أن ننظر

(١ — ٤) المقالة الخامسة فى الحدود وفيها خمسة فصول فصل ا ب ؛ المقالة الخامسة فى الحدود د ، سا ، ن ؛ المقالة الخامسة فى الحدود وهى خمسة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة الخامسة من الفن الخامس من الجملة الأولى من المنطق فى الحدود خمسة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الخامسة فى الحدود وهى خمسة فصول الأول فى الشروط للتحديد وفى مواضع اعتبار جودة التحديد ... الفصل الثانى فى مواضع إثبات الحد و إبطاله • الفصل الثالث ... الفصل الرابع ... الفصل الخامس فصل ا د (٥ — ٦) كيف ... أنها : — سا (٦) الشروط التى : الشرط الذى س ، سا ، ه (٧) كيفية : سا (٨) الآخر : الأخير د ، س ، ن ، د (٩) ونستخلص : واستخلص سا || البحث : + فى ن (١٠) البحث : — سا || و بالبحث : والبحث د ، ن (١٢) من : فى د ، س ، سا ، م ، ن || هو : هو هو م || صادق : صادقا س

هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب ؛ فإنه وإن لم يكن الجنس مقولا، وكان لم يذكر جنس ألبتة ، أو ذكر جنس ليس جنس الشيء ، أو ذكر جنس بعيد وترك الجنس القريب ، فلم يعمل شيء . ولقد علمت جميع ذلك موضعه ، وعلمت أن الجنس يدل على أصل الماهية المشتركة ، وأن الفصل لا يدل على ماهية النوع، وإن دخل فى جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة ثم إن كان الجنس مذكورا، ولم يكن القول مساويا لعموم الشيء حتى يطابق القول الذات فى انعكاس الحمل ، ومساويا لمعنى الاسم حتى يطابق القول الذات فى حقيقة الماهية ، فلم يدل بعد على الحد . ثم إن كان هناك جنس ، وكان أضيف إليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود ، فليس يجب أن يكون الحد حدا . فربما كان المضاف إلى الجنس خاصة ، وربما كان فصلا واحدا ، وقد أهمل فصل آخر على النحو الذى شرح لك فى غير موضع ، فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية ، وإن كان مساويا .

أما إن لم يكن أخذ الفصل ، بل أخذت الخاصة مكان الفصل ، فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه . وإن لم تؤخذ خاصة ولكن أخذ فصل ، وأهمل فصل مساو للفصل المأخوذ ، فإن القول يجوز أن يكون مساويا بحسب المعنى .

وقد بان لك الفرق بينهما، وعلمت أن الدال على الماهية فى الحقيقة إنما هو المساوى بحسب المعنى ، ولا محالة أنه يكون مساويا بحسب العموم . لكن هذا التحقيق لا يراعى فى الحدود الجدلية ، ويقتنع فيها بما يكون إلحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود ، بل قد يقنع الجدلى بما هو دون هذا ، فإنه إن لم يكن الجنس جنسا ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا، بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور، والفصل فصلا بحسب المشهور، أثبت الجدلى أن الحد حد . وبعد ذلك كله ، فيجب أن تكون الصنعة الحاصلة من إيراد الجنس والفصول صنعة جيدة ، فإنها إن لم تكن جيدة كان للمبطل أن يعارض .

---

(١) وهو : وهى د ، ن || وإن : أن م (٢) وكان : فكان سا ، ه (٣) ولقد : وقد د ، ن (٥) الخاصة : الخاصية بخ (٦ — ٧) فى انعكاس ... الذات : — ب (٧) الماهية : — م || بعد : — د ، ن (٨) به : — ه (٩) أهمل : أجل ه (١٣) وإن : فان س (١٦) التحقيق : + مما ه (١٧) ويقتنع : ويقنع م ، ن | فيها : — ن || فيه : منه د || جاعلا : جاعله سا ، م (١٨) يقنع الجدلى : يقتنع سا (٢٠) أثبت : ثبت ه || الصنعة : الطبيعة ن (٢١) صنعة : صيغة ه || إن : فإن د ؛ وإن سا ، ن

والوجوه التى بها يكون الحد غير جيد الصنعة هى مثل أن يكون الحاد لم يحسن تأليفه أو خلط به ، أو أغلق فى اللفظ ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التى ينبغى . وإذا وقع شىء من ذلك فليس الحد على ما ينبغى .

فأما أن القول محمول أو ليس بمحمول ، فقد تُعين على معرفته المواضع المذكورة فى باب العرض . وأما أن الجنس هل أورد أو لم يورد ، فذلك مما تعين على معرفته المواضع المذكورة فى باب الجنس . وأما أن القول هل هو مساو أو ليس بمساو ، فقد يعين على تحققه ما أورد من المواضع فى باب الخاصة . وأما أنه هل الصنعة جيدة أو ليست بجيدة فستعين عليه المواضع التى نذكرها فى هذه المقالة ، فلم تسلف لها مواضع .

فمن المواضع التى من هذا الباب مواضع تتعلق باللفظ ، ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية إلى الفصل ، ومنها مواضع تتعلق بإغفال الواجب إما تركه أصلا ، وإما العدول عنه .

ومن مواضع البحث الأول أن يكون اللفظ مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل ، كقول القائل ، إن الكون مصير إلى الجوهر ، أو لصحة اعتدال فى الكيفيات ؛ و "المصير" لفظ منغلق لاشتراكه ، وأول ما يفهم منه الحركة المكانية ، "والاعتدال" لفظ منغلق لاشتراكه ، وأول ما يفهم تساوى المقادير والأوزان . وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله فى الحدين . ومن ذلك أن يقع هذا الإغلاق فى جانب المحدود نفسه ، إذا كان اسما مشتركا . وربما راج ذلك بأن يكون الحد أيضا مشترك الدلالة ، فتطابق دلالته دلالة المحدود ، كقول القائل فى حد النور — وهو لا يفصل النور المحسوس

(١) جيد : حد ن || والفصل : أو الفصل هـ || عن : على ن (٢) خلط : وخلط س
(٤) بمحمول : — ن (٥) أو لم : ولم س (٦) أن : — || بمساو : — س
|| يعين : — ن (٧) تحققه : تحقيقه س ، ن ، هـ || أنه : د ، هـ || الصنعة : الصناعة
د ، ن ؛ الصـــنعة هـ || ليست : ليس س (٨) فستعين : فستعين د ، م ، ن || المواضع :
بالمواضع د ، ن || فى : بعد س (٩) مواضع : ما هو د ، ن || تتعلق : متعلق ن || مواضع
+ كاد ، د ، سا ، ن (١٢) مواضع : امواضع هـ (١٣) إن : + يكون د || مصير :
بصير سا (١٤) منغلق : مغلق د ، س ، ن ، هـ ؛ منطلق سا ؛ مشترك م | منه : — ب (١٤) منغلق :
ينغلق د ، ن ؛ مغلق س ، هـ ؛ منطلق سا (١٧) راج : يروج د ، ن (١٨) يفصل : + أن م

من النور المعقول الذى هو البيان — أنه الكاشف باتصاله للدرك ؛ فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المعقول . لأن " الكاشف " أيضا لفظ مشترك يطابق معنياه المعنيين اللذين للفظ المحدود ، ولأنا إنما نحاول فى كل حد محدودا معينا . ومثل هذا الحد لا يتعين فى الذهن معناه ، لا حدا ولا محدودا ، فيكون هذا القول ليس بتحديد .

وأحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة ، فيقال مثلا إن الهيولى أم حاضنة ، وإن العفة اشتراك اتفاق ، وذلك لأن الاشتراك الاتفاقى قد يوجد فى النغم ، وليست العفة موجودة فيها . ولو كان الاتفاق جنسا لكان الشىء الواحد وهو العفة يقع فى الفضيلة على أنها جنسها وفى الاتفاق ، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا يستندان إلى عام ؛ وهذا مما علمت استحالته . وكذلك حال التحديدات التى تستعمل فيها ألفاظ مختلفة لم تعتد ، كمن يترك مثلا لفظة العين فى حد شىء تؤخذ العين فى حده ، فيجئ بدل اللفظ الدال عليها فى التعارف بلفظ المظللة بالحاجب . وكذلك الذى يأتى بدل الرئيلا بمعقبة اللسع ، وبدل المخ بغاذى العظام ، عادلا فى أجزاء الحد أو فى تسمية المحدود عن الأسماء المشهورة إلى هذه الأسماء .

ومن هذه الأسماء ما يقال بالاتفاق ، ومنه صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهرت ، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر ، ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معتادة الاشتقاق عنها ، مثل ما حكينا . ومنها ما هو أبعد من ذلك فلا هو مشترك ، ولا هو مستعار معروف ، ولا هو أيضا دال على تمة معنى مناسب

---

(١) باتصاله : باتصال د (٢) لأن : لأنه س || معنياه : بمعناه ب ؛ معناه م (٤) لاحدا ولا محدودة : يشرح محدودا ب ؛ لا حدا ومحدودا بخ ، س ؛ لاحدا محدودا سا (٥) يبنى : يبتنى ن || أم : أمر ه || حاضنة : خاطئة د ، ن (٧) موجودة فيها : كذلك د ، ن || فيها : فيهما س || ولو : فلو ه || جنسا : جنسيا س ، ن ؛ أيضا ه (٨) وفى : أرفى د ، ن (٩) علمت : علم س || حال : حد س (١٠) لفظة : لفظ د (١١) فيجئ : فتجريد سا || المظللة : المضللة ب ، د ، معه ه || بالحاجب : بالحاية ن || الذى التى س ، سا (١٢) [الرئيلا : اللعاب لسان العرب] بمعقبة : بمعقلة م ؛ — د || بغاذى : بغاذية م || فى أجزاء ... المحدود : — د ، ن || تسمية : تسميته ه (١٣) الأسماء : — سا ، م ؛ + يوفى تسمية المحدود ، د ؛ فى آخر الجزء كان يوفى تسمية المحدود ن (١٥) ما يقال : + بالحقيقة ومنها وما يقال د ، ن || لم تشتهر : — س ، سا (١٦) باشتقاق : — د (١٧) فلا : ولا د ، م ، ن ، ه

للشيء وإن كان غير معتاد له بل يكون مستعارا بالقياس إلى معنى عام جدا مثل إتيانهم بدل الشريعة بالمكيال أو المقدار أو المثال ، فإن هذا وما أشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه ، وأما الاستعارة فقد تدل ، فهذه وأمثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ و إغلاقه .

وموضع قد وصل بهذه المواضع ، وهو أن ننظر هل حد الضد يلوح من حد الضد ؟ فإنه إذا أعطى شيء ذو ضد حدا ، ثم لم يلح منه حد الضد الآخر ، فليس ذلك بحد ؛ إذ حد الضد ضد لحد الضد . وقد يجوز أن يجعل هذا الموضع فى الجدل موضعا لاكتساب حد الضد و إثباته ؛ فإنه ربما كان أحدهما قد سبق إلى الشهرة ، و إن لم يسبق إليها سبق إلى التسليم ، فينتقل منه إلى الثانى . وأما فى التحقيق ، فقد ظهر لك — حيث تكلمنا فى "البرهان" — أن حد الضد لا يكتسب من حد ضده . على أنه و إن كان كذلك فيجب أن يلوح منه حد الضد ، فهو للإبطال نافع ، و إن لم يكن للكسب نافعا فى العلوم . فهذه كأنها مواضع لفظية .

وأما المواضع التى بعد ذلك ، فإن تعلقها بالبحث الثانى . فمنها أن يكون قد أخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة ، أو شيء من اللوازم التى تلزم كل شيء كالموجود والشيء أو غير ذلك ؛ أو جنس بعيد أورد لا لأنه جزء حد جنس قريب لا اسم له وأخذ بدله حده ؛ بل إنما أورد مع إيراد الجنس القريب ، فكان فصلا مستغنى عنه ؛ واشتمل الحد على تكرار ؛ ولو أنه أسقط لبقى الباقى قولا خاصا دالا على الماهية .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع إنما يكون حقيقيا إذا كان العام المذكور مستغنى عنه ، فإن كثيرا من الأشياء لا يستغنى أن يؤخذ فى حدودها الشيء والموجود ، كالمقولات

---

(١) له : — د ، ن || مثل : على س || إتيانهم : إثباتهم ن (٢) بالمكيال : المكيال د ، س ، ن || أو المقدار : والمقدار د ، س ، ن || فإن هذا : فهذا س ، ه (٣) مواضع : لها مواضع س ، ه (٦) منه : معه س (٧) لحد الضد : الحد د ، سا ، م ، ن || فى الجدل : — م (٨) سبق . سبق ن (٩) لك : ذلك من م (١٢) كأنها : كلها س (١٤) شيء : شيء د (١٥) لا : — ن (١٥—١٦) لا اسم له . . . القريب : — سا (١٦) فكان : وكان د ، سا ، ن (١٧) ولو : ولو ' سا || أسقط : سقط د ، ن ، سقوط م (١٨) مستغنى : ومستغنى م

وما هو أعم منها . والمثال المورد فى التعليم الأول تحديد من حدد النفس بأنه عدد محرك لذاته ، ثم المحرك لذاته عندهم يطابق ماهية النفس ، لأن النفس تدل به على المحرك لذاته . فإن كان عددا فليس ذلك داخلا فى مفهوم كونه نفسا ، فيكون ذكر العدد فصلا ، أى إن كان المحرك كالجنس القريب ولذاته كالفصل ، ولم يكن مجموعهما فصلا ؛ ولا مناقشة فى الأمثلة ؛ أولم يكن المحرك لذاته خاصا له . وكقول مَنْ حَدَّ البلغم بأنه أول رطوبة غير منهضمة ، فإنه ليس فى البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى يكون منها أول وثان ؛ فإما أن يكون الأول فصلا ، و إما أن يكون غير المنهضم فصلا .

وموضع آخر من أن لا تكون الزيادة الفصلية فصلا بحسب العموم ، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص ؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص ، و إن اتفق أن يكون مع ذلك واقعا فى أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئا منها ، مثل البياض إذا أخذ فى حد الإنسان أو النور فيجعله أخص ؛ مع أن البياض من وجه أعم . وقد جعل مثاله فى التعليم الأول أن يحد شىء بأنه حى ، ذو رجلين ، ذو أربع ؛ وهذا ليس الفساد فيه من هذه الجهة ، بل عسى أن يكون من جهة التناقض بالقوة ، فإن ذا رجلين وذا أربع لا يجتمعان معا فى نوع واحد ، فيشبه أن يكون أريد فيه أن يحدد المستقل من الحيوان عن الأرض ، فقيل: إنه مشاء ذو رجلين ، وذو أربع ، على أن يعم أصناف الماشى وعلى أن القسمين كشىء عام لذوات الأرجل كلها المستقلة عن الأرض ، فيكون المحدد قد خصص الحيوان المستقل بذى الرجلين ، وذى الأربع ، وهو أعم من ذلك ؛ فإن منه أيضا ما هو ذو ست أرجل ، وذو ثمان أرجل ، وذو أرجل كثيرة العدد ، وهو يقصد أن يشتمل تحديده

---

(١) بأنه : بأنها م ، هـ || محرك : متحرك نج (٢) به : بها م (٤) مجموعهما : لمجموعهما م (٥) له : — هـ || وكقول : ولقول سا (٥) بأنه : أنه د ؛ لأنه ن (٦) فانه سا ، م ؛ لأنه ن || منها : فيها س ، سا ، هـ (٧) فإما : وإما ب ، د ، سا ، م ، ن || المنهضم : المنهضمة سا ، م (٨) الفصلية : الفضيلة م || يكون لحوقه : — س ، هـ (٩) بسبب : بحسب س ، هـ || أن : أنه ب ، ن ، هـ || يكون لحوقه : — سا ، م (٩ — ١٠) يكون مع ذلك واقعا : وقع د ، سا ، م ، ن (١٠) من غير : فلا ن || البياض : الناس د (١١) الانسان : إنسان د ، سا ، ن || النور : نور د ، ن || البياض : + أنه د ، ن || مثاله : أمثاله ب (١٣) أن يكون : — د ، ن || فإن : وإن م || وذا : وذو هـ || لا : — س (١٤) أريد : أزيد د ، م ، هـ || المستقل : المستفل د ؛ المستعمل س (١٤) فقيل : فيقال ن (١٥) إنه : له م ، هـ || أن : أنه ن || يعم : يعلم س || وعلى : على ب || كشىء : لشىء س ، سا (١٦) المحدد : المحدود سا ، ن هـ

على كل ماش ، فيكون حينئذ هذا الحد فاسدا من جهة أن الفصول أخص من المحدود ، ومخصصة للحدود . ويجوز أن يكون وقع فى النسخة تحريف ، أو أريد أن يحد المستقل من الحيوان ، فقيل : حى ، ماش ، ذو رجلين أو ذو أربع ، فغلط وكتب ذو أربع ، فحينئذ يكون التحريف فى النسخة .

وموضع آخر أن يكون قد أخذ شيئا واحدا مكررا بالفعل أو بالقوة مرتين . فمن ذلك أن يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد ، كمن يقول : إن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، فإن التوقان هو الشهوة نفسها . ومن ذلك أن يكون جزء الحد قد أخذ فى الحد مرتين : إما بالقوة ، فكما قيل فى المثال المذكور من أن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، واللذيذ متضمن فى حد التوقان ، فيكون كأنه قال : إن الشهوة انبعاث إرادة لذيذ إلى لذيذ . وإما بالفعل ، وإنما يقع ذلك حيث يستعمل اسمـــان مترادفان ، كقولهم : إن الحركة زوال وانتقال من مكان إلى مكان ، والزوال والانتقال اسمان مترادفان .

وليس لطاعن أن يطعن فيقول : إنك إذا قلت مثلا إن الإنسان حيوان مشاء ذو قائمتين ، فقد قلت : الإنسان حيوان إنسان ، إذ المشاء ذو القائمتين إنسان . وإنما لم يكن له أن يقول ذلك ، لأن المشاء ذا القائمتين يدل على الإنسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ، ولا بحسب التضمين . وقد عرفت ذلك فى مواضع أخرى . وكلامنا هذا إنما هو من حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف ، أو بحسب التضمين . وأما إذا قلنا حيوان ، فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمين ؛ وكذلك إذا قلنا مشاء ، لم نقل فيه "ذو قائمتين" لا بالترادف ولا بالتضمين . إنما يكون التكرير مثل قول من يقول : إن الفهم هو محدد الموجودات وعالم بها ، وليس مفهوم المحدد ههنا إلا مفهوم العالم بها ؛

---

(٢) المستقل : المستقبل د (٣) وكتب : فكتب سا (٥) أو بالقوة : وبالقوة د ، م ؛ والقوة ن (٦) التكرير : الكرر د || وجزء : جزء ه (٨) قول : — ن (٩) متضمن : مضمن بخ ، س ، ه (١٠) وإنما : فإنما س ، م ، ن ، ه || يقع : وقع د ، ن || ذلك : هذا ن (١٢) لطاعن : الطاعن ن (١٣) قلت : + أن س ، ه || حيوان إنسان : أشياء س (١٤) يقول : يقال ه || على : + أن ن (١٥) هذا : — د ، س ؛ ههنا م (١٦) من : — سا ، م ، ن (١٧) وكذلك : فكذلك ب || إذا : إذ ه (١٨) لا : — ب ، د || يقول : قال ن (١٩) محدد : تحدد د ؛ محدود سا || بها : — ب ، س ، سا ، م ، ه

وهذا بالترادف . ومثل قول القائل : إن البرد عدم الحرارة بالطبع ، فإن العدم هو فى كل موضع بالطبع ، لأن العدم أن يبق الطبع ولا شىء آخر . إنما الملكات هى التى تستفاد من خارج ؛ فقوله بالطبع مكرر ، فإنه مضمون فى العدم بالقوة .

وموضع مجانس لهذه المواضع ، وهو أن تكون الزيادة المخصصة هى نوع ، فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير ، إذ الجنس مضمن فى طبيعة النوع . وهذا كقول القائل : إن الدعة انتقاص الأشياء الموافقة الواجبة ؛ فإن الواجبة تخصص المحدود ، ومع ذلك فإنها نوع من الموافقة ، فتكون الموافقة مضمنة فيه ، فتكون مقولة بالقوة مرتين . وهذا كقول من يقول : إن الحيوان جسم ذو نفس إنسان ، فيكون خصصه بالزيادة ، ويكون قال شيئا مرتين ، لأن الإنسان متضمن لمعنى الحيوان .

---

(٢) إنما : أن س (٣) مضمون : متضمن ن (٥) اجتمع : أجمع ب
(٨) الحيوان جسم : الجسم حيوان س

الفصل الثانى

فصل (ب) فى مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة

وأما النظر ليس فى أنه هل أجاد الحـــد ، بل فى أنه هل حد ، فأول الموضوع فى ذلك أن ننظر هل حدد بأمور هى أقدم فى المعرفة والطباع من المحدود ، فإنه كذلك ينبغى أن يكون ، لأن الأمور المـأخوذة فى الحد يجب أن تكون مقومات لمـاهية المحدود فيجب أن يكون أقدم منه بالطباع . وأيضا يجب أن تكون مُعَرِّفَةً لمـاهيته ، فيكون أعرف عندنا ، ولمـا كان فى طباع المحدود النوعى ما يُقَوِّمُهُ ، ومنه يتوصل إلى معرفته ، كما قد علمته .

وظاهر من أصول عرفتها أنَّ جَمْعَ ذلك فى قولٍ هو حد الشىء ؛ فإذا كان ذلك حدا ، ثم كان المـأخوذ عما ليس أقدم من المحدود وأعرف منه حدا ، كان للشىء الذى له ذات واحدة حدان ، وهذا هو المحال . والأعرف إما عندنا ، وإما على الإطلاق ، وهو الذى يجب فى نفسه أن يكون أعرف . ونحن إذا عَرَّفْنَا الشىء ، فربما عرفناه بمـا هو أعرف فى نفسه ، بأن تقول مثلا : إن الخط هو الذى مبدؤه غير منقسم أو الذى مبدؤه نقطة . على أنا نأخذ ههنا على ما هو المشهور من أن النقطة أقدم بالذات من الخط ، وكذلك الخط من السطح ، والسطح من الجسم . وربما عرفناه بمـا هو أعرف عندنا ؛ وليس أعرف على الإطلاق ؛ كما قد نعرف الخط بأنه الذى طرفه نقطة . وإذا سلكنا هـذا المسلك ، لم نكن

---

(٢) وإبطال : وإبطاله د ، سا ، ن ، ه (٥) لأن : ألأن د (٦) فيجب أن يكون : فيكون د ، ن (٩) جمع : جميع د ، سا ، ن || فإذا : فان بخ (١٠) ذات : ذوات س || حدان : وحدان م (١١) وهذا هو : وهو د ، س ، ن ، ه || المحال : محال ن (١٢) أعرف : — سا || ونحن إذا : فيهما د ، ن || فربما عرفناه : — د ، ن (١٤) نأخذ ههنا : نأخذها هنا ب ، ن || ههنا : — ه || ما هو : تأمل ن (١٥) وربما : ربما ه || وربما عرفناه : ومرة يعرف الشىء د ، ن || عندنا وليس أعرف : — س (١٦) قد : — ن

محدين بالحقيقة ، بل راسمين ، أو مستعملين وجها آخر من شرح الاسم ، إن كان ههنا شيء غير الحد الحقيق وغير الرسم .

و إنما يكون الحد حقيقيا اذا كان مما هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق . ويشبه أن يكون المتلقى بذهنه للتحديد أعلى رتبة ، وأوفر دربة من المتلقى بذهنه للترسيم ؛ و يكون المستعدون لتفهم الرسوم دون الحدود هم الذين دربتهم أقل ، ومعرفتهم أندر .

ولو كان كل ماهو أعرف عندنا مبدأ للتحديد ، أمكن أن يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الأعرف عند كل حاد ؛ فكان واحد يحد الإنسان بأنه : حيوان مستعد للفلاحة .

وربما كان الشيء أعرف فى سن الشباب ؛ ثم يصير غيره أعرف فى سن الحنكة .

وموضع مناسب لهذا ، وهو أن يكون الشيء المتحصل الذات ؛ المستقر الماهية قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا محدودها ، ولا مستقر الماهية ؛ مثل مَنْ يعرف الصحة بأنها مقابلة المرض ؛ والصحة متحددة ، والمرض شيء فى التغير وعدمى الذات . وكذلك مَنْ حَدَّ البصر بأنه : عدم العمى ؛ والعمى عدم ، وليس له ذات متحصلة .

ومواضع أَخْذِ ماليس بأعرف ثلاثة : أحدها أن يكون المأخوذ مساويا للحدود أو المرسوم فى الجهالة ؛ كالضدين من المتقابلات ، فإنه ليس أحدهما أعرف من الآخر ، وليس تعريف أحدهما بالآخر أولى من تعريف الآخر به ، مثل أنه ليس تعريف البياض والخير بأن ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر ، أعنى الشر المقابل كالرذيلة ، لا العدمى

---

(١) أو مستعملين : ومستعملين ب ، س ، م (٣) مما : ما ب ، د (٤) المتلق : الملتق سا ، م || المتلق : الملتق سا || للترسيم : الترسيم ب ، سا ؛ للرسم ه (٥) لتفهم : لفهم د ، ن || أندر : أبرز م ، ن (٧) فكان : وكان سا (١٠) يكون : — د (١١) ولا محدودها : — سا || محدودها : محدود د ، ن || من : أن س (١٢) مقابلة : متقابلة ه (١٢) شيء : الشيء د (١٤) أخذ : — د ، ن || للحدود : للحد ه (١٥) أو المرسوم : والمرسوم د ، سا ، م ، ن || الجهالة : المعرفة ن (١٦) وليس : فليس سا ، م ، ه || أولى : أوفى ن || ليس : — ه (١٧) العدمى : العدم ن

الذى يؤخذ فى تحديده مقابله الذى هو الملكة ، بأولى من أن يقال ، بل السواد هو الذى ليس ببياض ، والشر هو الذى ليس بخير .

وأما الملكة والعدم ، والموجبـة والسالبة ، فتحديد الوجودى منهما مما يتم بنفسه ، لأنه معقول بنفسه ، وبفعله وانفعاله وخواصة . وأما العدمى والنافى السالب ، فإنما يتم تعريفهما بالوجودى ، فلا يمكن ان نتصور العمى إن لم نتصور أنه للبصر ، فيقال إن العمى عدم البصر ، لا كالبصر الذى تعرف حاله وطباعه ، و إن لم تلتفت إلى أنه عدم ألبتة فى شخص .

وأما المتضايفان فلابد أن يدخل أحدهما فى حد الآخر ، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى الآخر ؛ ولكن ينبغى أن يؤخذ بعضها فى حدود بعض على الوجه الأوفق ؛ وهذه لفظة التعليم الأول . ومعنى جملة ذلك القول أنه : لما كان كل واحد من المتضايفين ومقول الماهية بالقياس إلى الآخر ، فلا بد من أن يؤخذ كل فى حد الآخر ؛ لكنه و إن كان ذلك كذلك ، فإن الآخذ لأحدهما فى حد الآخر أخذا جزافا بلا تدبير ، يمكن أن يقال له إنه قد عرف الشىء بما ليس أعرف منه ، بل هو مثله ؛ فيجب أن تدبر فى ذلك تدبيرا يوافق وترك هذا التدبير إلى أفهامنا .

فنقول : إن المتضايفين يكون لهما ذاتان فيهما الإضافتـان ، فإذا كان التعريف ساذجا ، فقيل : ما الجار ؟ فقيل : الذى له جار ، لم ينتفع بذلك ، وخصوصا إذا كانا كلاهما مجهولين . ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات ، ومن حيث له مع

---

(١) تحديده : تجديد د || بل : بأن بخ ؛ — ن (٣) منهما : منها ب ، د ، ن || مما : ما س
(٤) معقول : مفعول د ؛ يقول هـ || فإنما : إنما ن (٥) تعريفهما : بتعريفهما هـ || فيقال
إن : فيكون د ، ن (٦) عدم البصر : عدما للبصر د ، ن (٨) المتضايفان : المتضايفات بخ ، هـ
(١٠) ومعنى : ومع ن ، || جملة ذلك القول : كلامه د ، ن || كل : — هـ
|| واحد : — ن || مقول : مقولة د (١١) كل : + واحد م (١٢) لأحدهما : أحدهما ن ؛ أحد د
|| الآخر : آخرب || أخذا : أخذ د ؛ حدا سا || يقال له إنه : يكون د ، ن (١٣) قد : — م
(١٤) أفهامنا : أوهامنا م || لهما : لها د (١٥) فإذا : فان س (١٦) ساذجا : شارحا س
|| فقيل : فيقال ن || فقيل : ما الجار سا ؛ الجار م (١٧) ولكن : لكن س ، هـ

الذات حال إن كان هو بها معدا للإضافة ، فحينئذ يمكن أن يعرف به الآخر ، فيقال مثلا: إن هذا المسمى جارا ، فيؤخذ من حيث هو مسمى جارا ؛ ثم يقال : هو إنسان ، فيؤخذ من حيث هو إنسان ، ثم يقال : ساكن دار ، فيؤخذ أيضا مع الإنسان هذه الحال . ثم يقال : تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حد دار إنسان آخر ، هو الذى يسمى جار له ، فتتبين به العلاقة ، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشىء مسمى به ، ودل على الحال التى له ، ودل على آخر ، وانعقدت فى النفس صورة الإضافة والمتضايفين ، وعلما معا ؛ فلم يؤخذ أحدهما فى حد الآخر على أنه جزء حده ، فإنك تجد جميع أجزاء هذا الحد مستمرا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضايف فيهما ، بل إن كان ولابد فمن حيث هو مسمى أو من حيث هو ذات بحال أخرى ، ولو أنه أخذ فى حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة لكان أعرف منه ، ومعروفا قبله ، وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع .

وموضع آخر هو أن يكون الشىء قد أخذته فى حد نفسه على سبيل التضمين من حيث لاتشعر به فيكون قد عرف الشىء بما ليس أعرف ، كقولهم فى حد الشمس : إن الشمس كوكب يطلع نهارا ؛ ثم النهار حده أنه زمان حركة الشمس فوق الأرض فيكون كأنه قال : إن الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الأرض .

وموضع آخر أن تؤخذ الأمور المتساوية فى الترتيب تحت جنس واحد بعضها فى حد بعض . وهذا الموضع يدخل فى تعريف الشئ بما ليس أعرف منه . ومثال هذا الموضع قول من قال : إن الفرد هو الذى يزيد على الزوج بواحد ، فقوله هذا فى تعريف الفرد ليس بأولى من أن يقال فى تحديد الزوج : إن الزوج هو الذى يزيد على الفرد بواحد .

(١) معدا : معد س ، سا ، م ، ه || يعرف : — س || فيقال : فقد قال م
(٢) فيؤخذ : ويؤخذ م (٤) تلك : ملك سا || أحد : حد س || هو : — سا
(٥) فتتبين : تبين س ؛ فتبين ه || الحال : الحد ب (٦) التى : الذى ب ، س ، سا ، م ، ه
|| آخر : الآخر ه || وانعقدت : فانعقدت د ، سا ، ن (٧) تجد : — س ؛ تحذف سا ، م
|| مستمرا : مستمر س (٨) مضايف : مضاف د ، ن || فيهما : فيها س (٩) ولو أنه : أو أنه د ، ن || وجعل : أو جعل د ، ن || على — س (١٠) قبله : قبل د || وليس : ليس س ، سا ، ه || فهذا موضع : وهذا ن (١١) أخذته : أخذ من حيث لا يشعر به د ، ن
|| التضمين : التضمن د ، س ، ن ، ه (١١ — ١٢) من حيث لاتشعر به : — د ، ن || به : — سا
(١٦) بما : ما م || ليس : — || ومثال : مثال س (١٧) فقوله هذا فى تعريف الفرد ليس : فليس د ؛ فليس ذلك ن (١٨) فى تحديد الزوج إن : — د ، ن

وموضع آخر يؤخذ فيـــه المحدود نفسه فى حد نفســـه ، بسبب ما هو أخص منه ، وتحته بأن يكون قد أخذ نوعه أو جزء نوعه فى حده ، كقوله : إن العدد الزوج هو المنقسم بنصفين ، والنصفان من جملة الاثنين ، والاثنان نوع فى ظاهر الأمر من الزوج . وكذلك لو قيل : إن الزوج هو المنقسم بمتساويين ، فإن التثنية ، والاثنينية ، تحت الزوج ؛ وهذا على ظاهر المشهور . وأما فى الحقيقة ، فليست الزوجية فصلا للعدد ، ولا جنسا لأنواعه . وقد علم هذا من مواضع أخرى ، وعلم أن الزوجية من اللوازم الغير المقومة لأنواع العدد . لكن الاشتغال بتحقيق الأمثلة مع الوقوف على الغرض فضل .

ومثال آخر لهذا الموضع ، أن الخير فضيلة ؛ فيكون قد جمع هذا أن جعل الخير مذكورا فى الفضيلة بالتضمين ، وجعل الخير تحت الفضيلة .

ومن مواضع إغفال الواجب والعدول عنه ، أن يكون الجنس قد أغفل وذكر الفصل ، فقيل مثلا فى حد الجسم . : إنه ذو ثلاثة أبعاد ، وأغفل الشىء الذى هو ذو الأبعاد الثلاثة . وقد علمت ما فى ذلك ، وعلمت أيضا أن الماهية المشتركة يدل عليها الجنس .

ومن مواضعه أن يكون قد ترك بعض الفصـــول ، فقيل مثلا : إن الكاتب هو الذى يحسن أن يخط ، فإنه أيضا الذى يحسن أن يقرأ . وإذا تركت القراءة فى التحديد فقد ترك فصل غير مضمن فيما سلف ، وهو محتاج إليه ؛ وإن كان القول الأول ربما ساوى فى العموم .

وموضع يقابل هذا ، وهو أن يزيد شيئا ، وإن كان مساويا ، على أنه فصل ، وإنما يكون بالعرض ؛ كقول القائل للطبيب إنه الذى يحـــدث الصحة والمرض ، وإحداثه للمرض بالعرض .

(٢) فى حده : — هـ (٣) والنصفان : النصف ن ؛ أو النصفان هـ (٤) وكذلك : فكذلك س ، هـ || قيل أن : قال د ، ن (٥) وهذا على : هذا وعلى د ، ن || على : على سا || المشهور : الأمر سا (١٤) الذى : — سا || التحديد : الحد م (١٥) فصل : فصلا د ، ن || مضمن : متضمن ن || محتاج : يحتاج س (١٧) مساويا : + له هـ (١٨) كقول القائل : كقوله د ، ن

وموضع آخر أن يكون قد ذكر الجنس ، ولكن البعيد ، وأغفل القريب ، فيكون أغفل الماهية ؛ كما علمت فيما سلف : من أن وضع البعيد وحده إغفال وإهمال للماهية المشتركه . وإذا وضع الجنس القريب ، فقد تضمن كل الأمور الذاتية التى من فوق ، فيجب إما أن يرتب القريب ، أو إن رتب البعيد أردف بجميع الفصول التى من فوق ، إلى أن ينتهى الى فصل جنسه القريب .

ويتلوها موضع من جهة الفصول ، بأن يكون قد أغفلت أصلا ، أو يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل . ومما يدخل فى ذلك موضع من اعتبار المقاسمة ؛ فإنه يجب لكل فصل أن يكون له فى الجنس قسيم ، إما محصل كما المفرق للبصر تحت اللون ، أو غير محصل، كما الناطق وغير الناطق تحت الحيوان ؛ فإن الغير الناطق فصل قسيم للناطق تحت الحيوان ، فإذا كان لا يوجد لما أورد فصل قسيم ، فليس ذلك بفصل . وما كان هكذا لم يحدث طبيعة أخص من الجنس ، فلم يحدث نوعا . وكل فصل إذا قرن بالجنس أحدث لا محالة نوعا .

وموضع آخر فى اعتبار الفصول ، وهو أن يكون المورد على أنه فصل ليس يدل إلا على السلب المجرد ، مثل قولهم : إنّ الخط طول بلا عرض ، وذلك لأن هذا يوجب أن يكون الجنس مشاركا لنوعه ؛ فإن الجنس كالطول إذا نظر إلى طبيعته ، لم يكن له عرض ، فإنه إذا نظر الى طبيعة الطول ، وكان له فى حد طبيعته العرض ، كان حينئذ العرض داخلا فى طبيعته الطول ، أو لازما له ، فكان لا يكون طول إلا وله عرض ، فاستحال أن يكون طول ما بلا عرض ؛ فإذن طبيعة الجنس — مجردة أيضا — طول بلا عرض ، فتكون

---

(٢) من أن : فإن د ، ن || البعيد : البعد د (٣) فقد : قد س ، ن (٤) أو إن : وإن ن (٥) فصل جنسه : جنس فصله سا (٦) ويتلوها مواضع : ومواضع تتلوها س || أو يكون : ويكون س (٧) يدخل : يدل د ؛ يدل على ن (٨) له : + فصل هـ || كما المفرق : كالمفرق هـ || المفرق : للفرق ن || للبصر : — سا (٩) الناطق : للناطق ن|| فصل : — د || قسيم : قسم د ، م || للناطق : — د ، ن (١٠) الحيوان : + الناطق ن || فصل : فصلا بخ ، د ، م ، ن ، هـ || قسيم : قسيما ب ، سا ، م ، هـ (١١) هكذا لم : كذا د ، ن || الجنس : الجسم م (١٥) كالطول : كالطويل م (١٦) الطول : — ن || وكان : فكان سا ، م (١٧) طبيعته : طبيعة ب ، سا ، ن || أو لازما : ولازما د ، ن || فكان : وكان هـ || فاستحال : واستحالة د ؛ استحال ن (١٨) أيضا طول بلا عرض : — د ، ن

أيضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذى هو الخط — وهو الذى هو طول بلا عرض — واحدة ، اللهم إلا أن نعنى بقوله : « بلا عرض » ، أمرا مقابلا للعرض ، لا سلبا ، وهذا الكلام يلزم أصحاب الصور إذا قالوا هذا القول لزوما شديدا ؛ فإنهم يضعون للطول لأنه جنس ، طبيعة مفردة قائمة ؛ فتلك الطبيعة بماذا تفارق النوع الذى هو الخط الذى لا عرض له بعد مشاركته إياه فى أنه طول بلا عرض ؟ ونعنى ههنا بالطـول مجرد امتداد فى جهة واحدة من غير التفات إلى حال انقسامه فى غير تلك الجهة ، حتى إن مجرد هذا القول لا يمنعه انقسام ما سمى طولا فى غير تلك الجهة ، ولا يوجبه . فإنه لو كان معنى الطول أنه امتداد غير منقسم فى جهته ، كان قولنا بلا عرض حشواً . فيجب أن يكون معنى الطول أعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم فى غير تلك الجهة . ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين — أى طرفين كانا — فإن كان الطرف منقسما ، كان الأمتداد منقسما فى غير جهته ، وإن لم يكن منقسما ، لم يكن الامتداد منقسما فى غير جهته . لكن لقائل أن يقول: إن هذا يلزم أيضا أصحاب المثل ، وذلك أنهم إذا قالوا : إن الخط طول بلا عرض ، شارك الجنس النوع ، وإن كان الجنس مفرقا ولكن موجودا فى الجزئيات ، إذ طبيعة الجنس موجودة لامحالة ، إذا كانت طبيعة النوع موجودة . ثم النظر إلى الطول من حيث هو طول ، هو غير النظر إليه من حيث هو خط أوغيره ، فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو إما أن تكون ذات عرض ، أو لا تكون ؛ فإن كانت ذات عَرْض أو لم تكن ، عَرَضَ المحال الذى ألزمه أصحاب الصور . فنقول فى جواب ذلك : إن تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى تكون إما ذات عرض أو لا عرض لها ، بل منها فى الوجود ماله عرض ، ومنها مالا عرض

(١) الذى هو : الذى ب ، س (٢) بقوله : مقولة هـ (٣) الكلام : كلام بخ ، س || الصور : + اكثر د ، ن ؛ إذا : إذ د ، س ، ن || للطول : الطول د ، ن (٥) مجرد امتداد : مجردا امتدادا ب || امتدادا د (٧) يمنعه : يمنع س ، هـ ؛ اتبعه د ، ن (٨) فى جهته : فى غير جهته د ، ن || جهته : جهة س ، هـ (٩) واحد : — س (١٠) طرفين : الطرفين س ، هـ || كان : — س (١٠ — ١١) منقسما فى غير جهته : — ب ، د ، سا ، م ، ن || لكن : ولكن س (١٢) أنهم : لأنهم د ، سا ، م ، ن ، هـ (١٣) شارك : يشارك س ، ن (١٤) لامحالة : — ب ، سا ، م || موجودة : + لامحالة ب ، سا ، م (١٥) هو خط : هى خطان (١٦) كانت : كان سا (١٧) ألزمه : ألزمته د ؛ التزمه س ، هـ || فنقول : وموضع آخر م (١٨) منها : يلزمها د ، م ، ن || الوجود : + أن منها د ، م ، ن || ومنها ما : ومنها د

له . وأما إن أخذت الطبيعة من حيث هى تلك الطبيعة ، كانت تلك الطبيعة فقط . وأما أنها بلا عَرْض ، أو مع عَرْض ، فهو أمر غير اعتبارها من حيث هى تلك الطبيعة ؛ فإنها من حيث هى تلك الطبيعة لها معنى آخر غير تلك الطبيعة ؛ وهذا أمر قد عرفته مرارا .

ثم لتأخذ هذه الطبيعة واحدة . ولا شك أنها إن وجدت واحدة ، وجدت واحدة فى التوهم ؛ ومن حيث هى فى التوهم واحدة ، فهى بالقوة ذات عرض ، وإن عدمت العرض ، أعنى بحسب الحمل والمطابقة لما فى خارج . وأما الخط ، فهو الذى ليس فى قوته ذلك ، ولا توجد ذات واحدة هى طول — أخذته جنسيا أو خطيا — ذلك الطول يقارن العرض مرة ، ولا يقارنه أخرى . فبذلك يفرق النوع من الجنس .

وأما الطول الصورى ، فهو — على قولهم — ذات واحدة قائمة مفارقة ، ولا تصلح أن تجعل بالقوة مقارنة للفصل ألبتة ؛ فإن الذى بالقوة سيخرج بالفعل ، ولا يجوز أن يخرج العرض واللاعرض معا بالفعل ، ولاأن يتعاقبا على الشيء الواحد ، فيكون الطول مرة مقارنا لما لاعَرْض له ، ومرة أخرى هو بعينه مقارن لما له عرض ، فيكون الطول الجنسى غير موجود مفارقا ألبتة . بل إنما الموجود أحد النوعين ، ولا يعمهما جميعا فى وقت واحد ؛ وهو واحد فى ذاته على ما يضعونه .

ولكن لقائل أن يقول : إن كان ما أورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور ، ليكون عذرا لمن عدل فى أول الكلام واستقبح صنيعه ، ثم انتقل عنه إلى أصحاب الصور ؛ فنقول : إنه إذا كان السلب المورد سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة ، فليس هو عذرا لأحد . فإن كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا ، كان هناك شيء زائد على السلب المطلق ،

---

(١) هى تلك : — س (٢) هى : — ب ، د ، س ، م ، ن (٤) ثم لنأخذ : ولنأخذ سا ، م || إن : — ب || وجدت واحدة : — ن (٥) فى التوهم : — د ، ن (٦) ليس : + له سا (٧) طول : — س || أخذته : أخذ به هـ (٨) يقارن : يفارق د ، ن ، هـ || يفرق : يعرف ب ، د (٩) الصورى : الضرورى ب (١٠) سيخرج : يستخرج ب ، د ، سا ، ن (١١) الواحد : — ن || الطول : طول بخ ، س || لا : — سا (١٢) هو : — م || مقارن : مقارنا س ، هـ (١٥) العذر : العدد سا ، م || الصور : الصورة س (١٦) واستقبح : واستنتج د ؛ واستفتح هـ || صنيعه : — د ؛ صيغة هـ || ثم انتقل : وانتقل سا || الصور : — د (١٧) سلبا : سالبان || عاما لما : — د ، م ؛ عالما هـ || ولما : وما س (١٨) لأحد : لأخذ سا || فإن : وإن د || (١٨) كان : — س

فيكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة . وإنما كان الإنكار على من لم يزد على مجرد السلب فقط . وبالجملة فلابد من السلب فى كل قسمة للجنس ، ولكن يجب أن يكون سلبا مقابلا للفصل ، فكما أن ذلك الذى هو إيجاب فى الفصول هو إيجاب لازم فى الطبع ، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبا لازما فى الطبع . وجميع المعانى العدمية تحد بالسلب لا محالة .

ويعرض ههنا شك ، وهو أن المعنى العدمى يكون الفصل فيه سلبا مع قوة ، فبماذا يفارق جلسه ؟ فنقول : إن أجناس المعانى العدمية معان عدمية ، كالسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك . فعدم الحركة كالجنس له ، وهو بالقوة مقارن لفصلين : أحدهما القوة على الحركة ، وإذا اقترن به كان سكونا ؛ والآخر اللاقوة عليها ، وإذا اقترن به كان ثباتا ما غير السكون ، وتكون القوة التى تقارنه فى القسم الأول وتكون فصلا ، ليست قوة منسوبة إلى ذلك العدم الذى هو كالجنس ويقوى على الفصلين ، بل قوة هى فى موضوع ذلك العدم . فإذا جرد عدم الحركة ، كان بالقوة مقارنا لهذه القوة ، وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم ، وكانت التى توجد لتلك الطبيعة بالفعل مطلقا ، قوة على هذه القوة .

وموضع آخر من مواضع التخليط فى الفصل ، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل فى حد التعيير : إنه شتم مع استخفاف ؛ فإن الاستخفاف نوع من الشتم ، لا فصل للشتم ؛ فإن الاستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره ، وهو نوع من الشتم ، لأن الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه ، وقلة الخطر نوع من العيب . وكثيرا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس .

---

(١) لمن : لكل من د ، هـ || ساب : يسلب د ، سا ، م (٢) لم : — د ، ن (٣) إيجاب لازم : وجوب لازم د ، ن (٤) سلب : — سا || منها : منهما هـ (٦) ويعرض : + من س || شك : + آخر سا ، هـ || فبماذا : فبما إذا س (٧) معان : معانى ب ، م ، هـ (٨) لفصلين : للفصلين د ، ن (١٠) ما : — ب || وتكون : وتلك م || القوة : القوة س || القسم : الجسم ب ، س (١١) ويقوى : وهو يقوى م (١٣) قوية : قوته م ، هـ || وكانت : وكان د ، س ، ن (١٥) فى الفصل : بالفصل م (١٦) حد : — س || مع : من د || فإن : كان د ، سا ، ن || نوع : نوعا : د ، ن ، هـ (١٧) فصل : فصلا د ، ن || مؤذ : مفرد د (١١ — ١٨) قلة ... يدل على : — د

وموضع آخر من ذلك مأخوذ من وضع الجنس مكان الفصل ، وهو كما يقول قائل : إن الفضيلة ملكة محمودة ، والمحمود جنس للفضيلة ، لا فصل لها . وأما قياس المحمود إلى الملكة ، فقد يجوز أن يظن أنه له على قياس الفصل ، وإن كان قد يقال على غير الملكة ، فإن من الفصول ما هو كذلك كالمنقسم بالمتساويين ، فإنه قد يقع فى غير جنس العدد ؛ وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج ، وإن كان الزوج بالحقيقة ليس نوعا للعدد ، بل عارضا يوجد فيه . وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم ، فحكم الملكة والمحمود واحد فى أن كل واحد منهما يؤخذ من غير الآخر ، إذ ليس كل ملكة محمودا ، ولا كل محمود ملكة . لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود ، وذلك مما لا يشك فيه ، لأن المحمود ليس نوعا من المقولات العشرة ، ولا واحدا منها ، ولا يدل على ماهية شىء بشركة أو عموم حتى يكون جنسا ، بل يدل فى كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز وتفريق تستفاد بهما الإنيّة . فإذن لا سبيل إلى أن نجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا ؛ وسبيل إلى أن نجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا .

وأما كون المحمود جنسا للفضيلة ، فليؤخذ مساهلا فيه ، وبحسب المشهور . وأما التحقيق ، فقد علمته فى الفن الثانى من هــذه الصناعة ، وحيث علمت فى اعتبار الفصل ، وهو حين أوصيت بأن تنظر كى لا يكون تمييز ما وضع فصلا تمييزا مساويا لا يعم أى شىء اتفق مما يوصف . فان الفصل يدل أى شىء من جهة ما يميز ، وعلى أى شىء من جهة ما يعم ، فلا يتناول واحدا بعينه ، بل يتناول أى شىء كان مما يتميز به .

ويشبه أن يكون المفهوم من أى شىء من جهة ما يعم مندرجا فى أى شىء من جهة ما يميز . فإنه إذا سأل سائل فقال : أى شىء كذا من باب كذا ، فكأنه سأل : أى شىء

---

(١) وضع : موضع سا (٢) والمحمود : والمحمودة سا ، ن ؛ — د || لا : التى لا ن (٣) يظن أنه له على : يكون د ، ن (٤) بالمتساويين : بمتساويين س (٥) يقوم : مقوم د ، ه || نوعا : ينوع ه (٦) وجد : يؤخذ ه || مما : بما م (٧) ملكة : بملكة د || للمحمود : — ن (٨) يشك : شك : د ، س ، سا ، ن ، ه || العشرة : العشر د ، ن (١٠) شىء : الشىء ب (١١) إلى : — ب ، د ، س ، ن (١٢) وسبيل إلى : وإلى س ، ه (١٤) الصناعة : + وموضع آخرم || وحيث : من حيث سا ؛ حيث ه (١٥) كى : — سا || تمييز ما وضع فصلا : تميزه ن ؛ — د || مساويا : بأن س ؛ بالإشارة سا ؛ ساريا م (١٦) أى : إلى سا || مما : بما د ، سا || أى : — ب ، د ، س ، ن (١٧) يتميز : يميز س ، ه

كان ليس أى شيء المعين . فإن لفظة " شيء " فى قوله : " أى شيء " ، هو للتنكير ، والتنكير تعميم ما ، فيكون سواء قرن بأى شيء لفظ عام فقيل : أى شيء الإنسان ، أو قرن بذلك لفظ خاص شخصى ، فقيل : أى شيء زيد ، فإنك إن أجبت فقلت : أبو عبد الله ذلك المشار إليه ، لم يكن الجواب جوابا ، فإنه يقتضى أن تقول : شيء صفته كذا وكذا . وذلك أيضا عام ، حتى إذا سئل : أى شيء زيد ؟ فقيل : ناطق ، كان ذلك جوابا . فإن قال : كاتب ، أو قاعد ، أو سائر ما يتعين لم يكن جوابا أيضا ، لأنه طلب عن شيئيته وماهيته . وأما كونه كاتبا فعارض له لو لم يكن لكان أيضا زيدا ؛ وزيد يكون زيدا ، كان كاتبا أو لم يكن ، وتكون شيئيته المطلوبة ثابتة محمولة عندما لا يكون كاتبا . فأمّا إن أجاب بأمر لازم كانت القناعة به أوكد، لغلط السامع ، وظنه اللازم مقوما . وأما إذا قال : أيهما زيد ، فقيل : أبو عبد الله ، أقنع بذلك ، لأن الأى قرن بإشارة . فإذن الأى إذا قرن بأمر عام ، لم يحسن جوابه إلا عاما ؛ وإن كان مقرونا بإشارة ، حَسُنَ جوابه بإشارة .

وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل من العرضيات التى توجد للشيء ، ولا توجد إما بحسب رفع الوجود ، وإما بحسب رفع التوهم .

وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل مجمولا على الجنس ، فإن هذا يبطل أن يكون المجمول فصلا ، فصلا .

وموضع آخر أن يكون الجنس محمولا على الفصل ؛ وقد علمت ما فى ذلك من المحال ، سواء كان الفصل منطقيا أو غير منطق ، لا كما ظن بعضهم أن هذا الموضع إنما هو فى اعتبار الجنس والفصل الذى يسمونه بسيطا ، مثل الحيوان والنطق ، وأن هذا هو الذى

---

(١) فإن : فإنه || هو : — س || للتنكير : للتكثير ب ، د ، ن (٢) الإنسان : للانسان م
(٥) وذلك : س || عام : علم ، ن || سئل : قال د ، ن || فقيل : فقال ن (٦) جوابا : حيوانا د ، + أيضا سا || يتعين : يتغير د ، سا ، م ، ن || لأنه : فإنه س ، ه ؛ — سا (٧) لو لم : أو لم د ، س ، م ه (٨) المطاوبة : المطلوب م (٩) كانت : كان ب ، س ، سا ، م ، ه || مقوما : مقولا د (١٠) بذلك : ذلك د ، س ، ن (١١) جوابه : جوابا سا
(١١ — ١٢) حسن جوابه بإشارة : — سا (١٣) أن : — س (١٤) إما : إلا س
(١٦) المجمول : المحمول د (١٧) آخر : — م

لا يجوز أن يقال الجنس فيه على الفصل . وأما إذا كان كالناطق ، فإن الحيوان يقال عليه . ومما يبطل هذا الظن ، ويحقق أنه غير المذهوب إليه ، هو مثال التعليم الأول ، إذ قال : إنه لو كان الجنس يحمل على الفصل ، ثم الفصل يحمل على النوع ، لكان حيوان غير حيوان الجنس يحمل على النوع ، بل حيوانات كثيرة أحدها طبيعة الجنس ، والآخر الحيوان الذى هو كل فصل . فإنه إذا كان المشاء ذو الرجلين والناطق حيوانا ، وهى محمولات على النوع ، كانت حيوانات كثيرة محمولة على الإنسان ، كالمشاء وذى الرجلين والناطق ، مرارا أخرى ، بعد حمل الجنس . ولو كان المراد هو الفصل البسيط ، لما حسن هذا التشنيع ؛ فإن المشى والنطق لو كانت حيوانات أيضا ، لم يعرض هذا المحال ، فإنها ليست هى محمولة على الإنسان ، فكيف يلزم هذا المحال . ويبين من ذلك محال آخر أوجبه ، وهو أنه كان يكون حينئذ كل فصل نوعا ؛ فهذا يدل على أن التشنيع ليس من جهة ما يقولون .

وموضع آخر أن لا يكون النوع أو ما تحته يحمل على الفصل ، فيكون مقولا على كله ، حتى تكون طبيعة الفصل تقتضى أن يقال على كله النوع ، أو ما تحت النوع ، فإن الواجب أن يكون الفصل مقولا على الوجه الذى علمت على أكثر من النوع . ولو كان النوع مقولا على الفصل ، ثم هناك جنس عام ، لكان الجنس يقال عليه ، إذ نوعه يقال عليه ، فكان النوع يفصل من طبيعة الفصل عن سائر ما يشاركه فى طبيعة الجنس ، فكان النوع يصير فصلا .

وموضع آخر مأخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل فى التقدم والتأخر فى الوجود . فإن الجنس أقدم فى الوجود فى أكثر المواضع من الفصل ، إذ الفصل فى الوجود لا يوجد

---

(١) يقال : يقول م || وأما : فأما د ، ن (٢) المذهوب : مذهوب س ، ه
(٣) إذ : إذا س (٤) حيوان : الحيوان ه (٤) أحدها : أحدهما د ؛ وأحدها م
(٥) فصل : فصول د || ذو الرجلين : وذو رجلين س ، ه ؛ ذو رجلين سا ؛ وذو الرجلين م (٦) كانت : كان ن سا || الإنسان : + كانسان ه || الرجلين : رجلين س (٩) ويبين : ويتبين م ، ه ؛ وتبين س || من : د ، ن || ذلك : + أيضا م ، ن || وتبين من ذلك : ومثل ذلك أيضا بخ || أوجبه : يجب س ؛ يجب منه ه (١٠) نوعا : + أو شخصا ، ن || فهذا : وهذا ه || التشنيع : الشنيع س
(١١) كله : كل ن (١٣) الوجه : الوجوه د ، ن || الذى : التى ن (١٤) هناك : + جعل ه || إذ نوعه : أو نوعه ن (١٥) يفصل : يفصل ه || يشاركه : شاركه د ، س ، ن || فى : — سا || طبيعة : طبيعته ن || الجنس : — ن (١٧) من اعتبار : من جهة اعتبار د ، ن (١٨) فإن : وإن م

إلا فيه ، وفى بعضه ، وقد يوجد الجنس مفارقا له . وقد يظن فى بعض المواضع أن الفصل قد يوجد فى خارج الجنس ، كما قد أشرنا إليه مرارا . لكنه و إن كان كذلك ، فلا يكون أقدم من الجنس فى الوجود حتى إن الجنس لا يوجد مفارقا له ، وهو يفارق الجنس ، بل إن جاز مفارقته للجنس ، جاز مفارقة الجنس له . فإن كان شىء من الأشياء أقدم فى الوجود من الجنس ، فليس بفصل له ، و إن كان الفصل أبدا قبل النوع . وليكن الفصل بالقياس إلى ما يشارك النوع من الأنواع هو أبدا بعد الجنس ؛ فإنه و إن وقع فى بعض الأوقات خارجا من الجنس ، فإنه إذا قيس إلى أنواع الجنس الذى هو فصل لأحدها ، كان الجنس فيها أقدم منه ، فكان هو بعد الجنس .

وموضع آخر أنه إن كان الفصل فصلا لجنس مباين ، فليس هو فصلا بالحقيقة فى الجنس الذى وضع فيه ، وقد عرفت حال المباين أنه كيف يكون ، وهو أن لا يكون فوقه ، ولا تحته ، ولا معه .

وموضع آخر أنه إن كان الموضوع فصلا إنما وضع فصلا لجوهر ، والفصل فى نفسه عرض ، فليس إعطاء الفصل جيدا ؛ فإن فصول الجواهر ينبغى أن تكون جواهر ، وأن الجوهر لا يخالف جوهرا بعرض إلا مخالفة عرضية ، فلا يصير جوهر ما نوعا مخالفا لنوع آخر جوهرى بأن يكون مشاركا لذلك النوع فى كل شئ مثلا ، إلا فى أينه ، حتى يكون كونه فى أين دون أين ، يجعله نوعا دون نوع . وكذلك فى عارض آخر . وهـــذا فقد تحققته فيما سلف . وقد صرح فى هــذا الموضع أن فصول الجواهر لا يجوز أن تكون مما توجد فى موضوع ، فبطل قول من يظن أنها تكون بالقياس إلى شئ موجودا فى موضوع ، وبالقياس إلى النوع لا تكون فى موضوع .

---

(١) وفى بعضه : أو فى بعضه د ، ن || يوجد : يوضع سا (٢) قد : — ن || أشرنا : أشرت د ، سا ، ن ، ه || إليه : — سا (٣) يفارق : مفارق سا (٤) الجنس : — ن || للجنس جاز : للجنس وجاز ب (٥) فليس : وليس د ، ن (٦) وليكن : ولكن س || الفصل : + هو م || يشارك : شارك د || أبدا : أما د ، سا ، ن (٧) وإن : إن ب ، م (٨) فيها : منها ب || فكان : وكان د ، م ، ن (٩) بالحقيقة . حقيقيا ن || فى : وفى د (١٠) أنه : — د ، ن (١٢) جيدا : حدا س (١٤) الجوهر : الجواهر ب ، ه || جوهرا بعرض : جوهرا الرض سا ، ه || فلا : ولا د ، ن (١٥) لذلك : كذلك م (١٦) فقد : قد بخ ، س (١٨) موجودا : موجودة د ، م ، ن

قال: وأما إذا قلنا إنّ من الحيوان بريا ومائيا ، فلسنا ندل على إينها ، بل ندل على القوة التى بها ينفصل بعضها عن بعض فى أصل الجوهر التى تلك القوة تقتضى لها أحوالا ، فتقتضى فى بعضها أن يعيش فى البر ، وفى بعضها أن يعيش فى البحر . على أن هذه فصول بحسب الشهرة ، لا بحسب الضرورة . ولا مضايقة فى الأمثلة .

وموضع آخر أن تجعل الفصل للشئ انفعالا له ، أى استحالة خارجة عن مقتضى طبيعته ، فإن ما جرى هذا المجرى يوجب تزيده إفساد الجوهر . ولا شئ من الفصول كذلك مثل الماء : فإنه إذا سخن جدا تأدى به إلى بطلان جوهره ، وعداه إلى صيرورته نارا . وبالجملة ، وإن كان انفعال عرضى أيضا لا يفسد الجوهر ، فليس ذلك الانفعال بصالح أن يكون فصلا . فكيف ما نحن فى ذكره ؛ فإن الأشياء تستحيل باستحالاتها ، ولا تستحيل بفصولها ، بل تُقَوَّم بفصولها ، وتثبت حقائقها محفوظة بفصولها . والاستحالات خروج عن أحوال الإثبات على الجواهر .

---

(١) ومائيا : — س (٢) الجوهر : الجواهر ن || التى : إلى بخ ؛ + فى سا (٣) يعيش فى البر وفى بعضها أن يعيش : — س ، ن || فصول : فصولا سا ، م (٤) مضايقة : مضايقة سا (٥) يجعل : ينفع سا || الفصل : + أنفع سا || عن : غير سا (٦) إفساد : فساد س (٧) تأدى : تمادى سا ، م (٨) أيضا : — س || أيضا لا : اتصالا سا (٨) ذلك : كذلك د || الانفعال : — د || بصالح : يصلح ب ، م (١١) أحوال الإثبات : الأحوال لإثبات د ، ن || على : — م || الجواهر : الجوهر د ، س ، سا ، ن ، ه

الفصل الثالث

فصل (حـ) فى مواضع مثل التى مرت

وموضع آخر خاص بالمضاف ، وهو أن الأمور التى هى مضافة ، فإن فصولها يجب أن تكون مضافة . بل نقول : أما المضاف البسيط الذى عرفت حاله ، فربما توهم من حاله أنّ فصله قـــد يكون أمراً غير مضاف ؛ مثل نفس المشابهة فإنها إضافة فى كيفية ؛ والمساواة فإنها إضافة فى كمية ، ونسبة إلى كمية ؛ والأبوة فهى إضافة فى الجـــوهر ، ونسبةٌ أيضا إلى جوهر . فهذا يوهم أن الفصول فيها غير مضافة ، لأن الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر . وإذا كان هذا فى المضـــاف البسيط ، فكيف فى المضاف الذى هو بالمعنى الآخر الذى عرفته وعرفت الفرق فيه .

لكن يجب أن تعلم أن الفصل غير جزء الفصل ، وأن الفصل هو الذى يحمل على الشئ على ما علمت ، وليس تحمـــل الكيفية على نوع من أنواع المشابهة ، ولا الكمية على نوع من أنواع المساواة ، ولا الجوهر على الأبوة ؛ لكن هذه أجزاء فصول . بل المشابهة هى موافقة فى الكيفية ، فالفصل ليس هو الكيفية ، بل الفصـــل هو قولك فى الكيفية ؛ وقولك فى الكيفية معنى مقول الماهيه بالقياس إلى الكيفية . وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حدِّهِ .

وقد علمت أن نوع مقولةٍ ما لا يكون مقولا على نوع مقولة أخرى قولا مقوما ، وأن الشئ لا يدخل بذاته فى مقولتين فيقالان عليه قول التواطؤ ألبتة . قد سلف لك ذلك وصح

---

(٢) فى مواضع مثل التى مرت : فى مثل ذلك م || مرت : مضت د ، ن (٣) وهو : وهى س ، ن (٤) تكون : + أيضا د ، س ، ن ، هـ || بل — د ، ن || فربما توهم من حاله : — م (٦) ونسبة إلى كمية : — ، ن || كمية . — سا (٨) جوهر : الجوهر س (٨) البسيط فكيف فى المضاف : — د (١٠) وأن : فإن م || يحمل : + على ما (١٢) لكن : ولكن س ، هـ || المشابهة : المساواة د ، س ، سا ، م ، هـ (١٣) الكيفية . الكمية س ، هـ || فالفصل : والفصل س ، ن ، هـ || الكيفية : الكمية س ، هـ || قولك : قول د ، ن || الكيفية : الكمية س ، هـ || الكيفية . الكمية س ، هـ || مقول . قول ب ، م (١٤) الكيفية : الكمية س ، هـ || إذا كانت : إذ د ، ن (١٦) ما لا يكون مقولا على نوع مقولة : — د || وأن : فإن م (١٧) مقولتين : مقولين س || لك : — سا || ذلك : — س

فكيف يكون شئ ليس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ، ويعطيه اسمه وحده ؟ وإذا لم يكن مقولا ، كيف يكون فصلا ؟ لكن من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمور أخرى ، فتكون تلك الأمور هى مخصصاته ، فتكون النسبة التى لها إلى تلك الأمور هى فصوله ، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هى به مضاف إلا الكون الذى هو شرط فى تحقيق مقولة المضاف — على ما علمت — ؛ فإن الكون شيئا ما مقولا بالقياس إلى الكيفية الذى هو فصل المشابهة، ليس له وجود آخر غير هذا الذى بالقياس، ليس كالأب الذى له وجود أنه إنسان . وليس إذا كان للكيفية وجود غير الوجود الذى هو به مضاف إلى موافقته التى هى فصل المشابهة ، فيجب أن ينعكس فى الطرف الآخر ، لأن حقيقة علاقة الموافقة للمشابهة هى مع الموافقة التى فى الكيفية لا إلى ذات الكيفية بما هى كيفية ، وذلك المعنى قائم فى الكيفية ؛ وكونه قائما فى الكيفية معنى لا تخصص عرضيته ، لا كونه مضافا .

وقد سلف لك أن هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر فى قولنا : إن المضاف الحقيقى لا وجود له غير ما هو به مضاف فإنا إنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهيته ، ليس وجودا محصلا لعرضيته ، فذلك مما لا بد منه . وبالحرى أن تكون هذه الإضافة ليس شيئا آخر هو بالقياس . لكن الغرض فى قولنا : بالقياس ، إنما هو متجه إلى معنى أعم من المضاف ، وهو كونه موجودا ، أو ذا ماهية ، فيكون ذلك الأعم هو الذى بالقياس . وأما جملة الإضافة فهى نفس القياس الذى بهذه الصفة .

وإذا كان الأمر قد ظهر لك فى المضاف البسيط ؛ فكذلك يجب أن تعلم أن فصول المضاف الذى بالمعنى الأعم لا تنفك عن إضافة . والمأخذ فى بيان ذلك مناسب لهذا المأخذ بعينه . واستغن فى ذلك بما سلف لك من الأصول .

---

(١) يكون : يصح س (٣) هى : — سا || مخصصاته : مخصصابه سا ؛ مخصصة به د ، ن (٣) فتكون : — م (٤) الكون : كون سا (٥) شيئا ما : شىء د || مقولا : — سا (٦) المشابهة : المتشابه د، ن || له : هو س (٩) للمشابه : للمشابهة د ، م، ن (١٠) قائم : قائما ه || معنى لا : لا معنى ه || تخصص : يخصص س ، ه || عرضيته : عرضية س (١٣) به : — ن || محصل : مخصص د ، ن (١٤) محصلا : مخصصا د ، ن (١٥) هو : — سا || إلى معنى : إلى أخذ معنى م ، ه (١٦) موجودا : مأخوذا س (١٩) والمأخذ : المأخذ د (٢٠) واستغن : واستعن ب ؛ واستغنى ا م ؛ فاستعن ن || فى ذلك : بذلك سا ، م || بما : + قد د، ن || الأصول : الأحوال د

مثال آخر لهذا الباب : أن العلم منه نظرى ومنه عملى ، فكما أن العلم شىء ذو إضافة ، كذلك النظرى والعملى. وأما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوعا ؛ وقد عرفت ما فى ذلك. فإذا أحببت أن تَحُدَّ النحو لم تجد بدا من إضافته إلى شىء، فتقول : هو علم لما يعرض للغة من جهة كذا وكذا ، وفصله إضافى لا محالة . وليس إذا كانت تلك الإضافة هى بعينها الإضافة التى كانت للجنس يجب من ذلك أن لا يكون الفصل مضافا . فإنه فرق بين أن تقول : إن الفصل مضاف ، و بين أن تقول : إنه مضاف إضافة خاصة . على أن إضافة الجنس فى أمثال هذه المواضع قد تخصصت ، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلا ، والنحو إضافته الى أمر خاص من الموجودات ، وهو اللغة مثلا . وهذا ما يجب أن تعرفه فى أمر هذا الموضع .

وموضع آخر أنه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين ، فربما كان إحداهما بالحقيقة ،والأخرى بنحو من العرض . فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشئ الذى ينبغى أن يكون إليه من الجهة التى ينبغى ،لم يكن التحديد جيدا . وكذلك إذا كان للشئ إضافة ما ، فأراد حاد أن يحده من جهة تلك الإضافة ، فحده من جهة الذات ؛ أو أراد أن يحده من جهة الذات ، فحده من جهة الإضافة ، فقد أبطل. مثال الأول : أن أحدا لو أراد ان يحد البصر الذى له إضافة إلى المُبْصَر و إلى المُبْصِر، لكنه إنما هو بصر لأنه يبصر به شئ ما ، فلا يمكن أن نتوهم البصر بصرا إلا وهو الذى نتمكن به من تحقق المبصر بالنظر . ولا يبعد أن نتوهم بصرا مفردا ليس لشئ آخر، فهو يبصر لنفسه لا على أنه آلة لغيره ، فيكون تعلقه بالمبصر أمراً فى هويته ، وتعلقه بمبصر هو آلته أمرا لازما . فيجب

(٢) هو : — ن || ما فى ذلك : مع ذلك بخ || فإذا : وإذا د ، س ، ن ، ه || (٣) أحببت : أجبت ب ؛ أجيبت م || إضافته : إضافة ب ، س ، سا ، م ، ه || هو : — سا (٤) جهة : حقه م || وفصله : فصله ن (٧) إضافته : إضافة د (٨) وهذا : فهذا د ، م ، ن || ما : مما ب ، س ، ه ؛ — د (٩) أمر : — سا (١٠) آخر : — ن || شيئين : جانبين د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || فربما : وربما س ، سا ، م ، ن ؛ ربما د || إحداهما : أحدهما د ، ن || والأخرى : والآخر د ، ن || بنحو : بنوع د ، م ، ن ، ه (١٢) من : ومن ب || الجهة : الجملة م (١٣) الإضافة : الأعراض سا (١٤) أو أراد : وأراد سا || أن : — د (١٦) تحقق : تحقيق د ، ن (١٧) ليس : — س || يبصر : مبصر ب (١٨) بالمبصر : بالبصر ن || أمرا فى هويته وتعلقه بمبصر : — ب ، ه

أيضا أن نراعى أن يقع التحديد من جهة الإضافة الحقيقية ، وإن كانت الإضافة إضافة حقيقية تقتضى الطرفين جميعا على السواء فيجب أن يشتمل الحد عليهما جميعا حتى أنه لو كان البصر لا يتوهم بصرا إلا وهو بصر لمبصر على سبيل الآلة ، وجب أن يؤخذ فى الحد كلاهما ، فنقول : آلة بها يبصر الحيوان الألوان بالنظر .

وأما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والإضافة أن إنسانا لو اراد أن يحد الإجّانة ، فأخذ إضافة تعرض لها ، فقال : إنها آلة يكال بها الماء ، كان قد بعُدَ ؛ فإن الإجانة ، وإن كانت من حيث هى آلة صناعية لها إضافة ما ، فليست إلى الماء لا محالة دون غيره . أو أراد أن يحد المكيال ، من حيث هو مكيال ، فقال : إن المكيال جسم مجوف ، ووقف على ذلك ، فما دل على كونه مكيالا ، بل على كونه جسما مّا صناعيا .

وموضع آخر أن يكون قد وقع فى الأجناس والفصول الغلط من جهة أخذ ما ليس بأول بدلا عن الأول . مثلا إذا حَدّ حاد الفهم فقال : إنه ملكة للإنسان أو للنفس استعدادية نحو سرعة إدراك ما يرد عليه أو عليها ، وعلم أن الفهم هو أولا ملكة لجزء مّا للنفس أو قوة ما للنفس ، وهى القوة الفكرية ، وبعد ذلك للنفس ثانيا ، وبعد ذلك للإنسان ؛ فلم يحسن إذن من حَدّ هذا الحد .

وموضع آخر أن يحد شيئا ما ؛ ويورد جنسه أو فصله من جهة حال وصفه له على أنه فى شئ ما ، ثم لا يكون الحال فى ذلك الشئ ، فلا يكون أتى بالواجب ، بل يجب أن ينسب الحال إلى محلها ، كما يجب أن ينسب العلم إلى النفس .

---

(١) جهة : الجهة د ، س ، سا ، ن ، هـ || الإضافة : الإضافية س ، هـ (٢) السواء : سواء ب ، م (٣) إلا : وإلا سا || لمبصر : بمبصر س ، سا || على : + أنه هـ (٤) فنقول : + إنها هـ (٥) أن : فإن د ، ن (٧) ما : — ب || فليست : فنسبت سا (٨) أو أراد : وأراد ن || هو : هى س (٩) فما : لما د ، ن || دل : بل ب || مكيالا بل على كونه : — ب ، س (١٠) وقع : يقع س (١١) بأول : أول د ، ن || حدّ : — م (١٢) وعلم : وعلى م || هو : — سا (١٣) ما : — د (١٥) وموضع : وموضوع بخ || له : لماد ، ن || أنه : أنها د ، ن ، هـ (١٦) يكون : + تلك ن || فلا : ولا م

فأما إن قال ، إن النوم ضَعف الحس ، وضعف الحس موضوعه الحس ، فإن الموصوف بالضعف ههنا هو الحس ، فإن كان النوم ضعف الحس فسيكون النائم هو الحس ، لأن الضعف هو الحس ، لأن الحاد أضاف إليه الضعف .

وكذا قولهم : إن الشك تَسَاوِى الأفكار ، وتساوى الأفكار فى الأفكار ، فيكون الشك فى الأفكار ، فتكون هى الشاكة لا القوة المفكرة .

وكذلك الخطأ فى قول من يقول : إن الصحة اعتدال الأخلاط ، فإذن سيكون الصحيح هو الخلط . وبالجملة الاعتدال سبب الصحة لا الصحة ؛ وضعف الحس سبب النوم ، لا النوم . وكذلك تفرق الاتصال سبب للوجع ليس الوجع ؛ وتساوى الأفكار سبب للشك ، لا الشك .

وموضع آخر ، وهو أن يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد ، هل يختلفان ؟ وهل فى الحد لفظ ينافى مقتضى المحدود . مثاله لو أن قائلا قال فى تحديد شىء غير مائت إنه الذى هو غير مائت الآن ، وكان المحدود هو الذى لايموت ألبتة ، فلم يكن طابق بين الحد والمحدود . لكنه قد يعنى بإدخال لفظة « الآن » ههنا معانى أخرى أيضا .

ولنجعل مثاله فى غير الفاسد ، فإن الذى يقال إنه غير فاسد الآن ؛ يعنى أنه لم يفسد الآن ، وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه . ويقال أيضا : إنه غير فاسد الآن إذا كان من شأنه أن يفسد ، ولكن لايمكن أن يفسد فى هذه الساعة ، فإنّ كثيرا من الأشياء الممكنة أن يكون أن يعرض لها فى بعض الأوقات أن لايمكن أن يكون فيها ، إذا كانت أسباب مانعة أو حافظة ، أو كانت الأسباب الفاعلة لذلك الكَوْن معدومة . ويقال إنه

---

(١) فأما : وأما د ، ن || موضوعه : موضعه ن || فإن : — ب (٢) فسيكون : فسكون هـ (٣) لأن : فإن هـ || لأن الضعف هو الحس : — س || الضعف : الضعيف سا ، م ، هـ (٦) وكذلك : فكذلك د ، ن || سيكون : سكون هـ (٧) الخلط : — د (٨) النوم : للنوم م || وكذلك : كذلك ب || للوجع : الوجع ب ، هـ || ليس : لا د ، ن (١٠) وموضع : وموضوع بخ || يختلفان : هما متخالفان س ؛ هما مختلفان هـ (١١) مثاله : ومثاله س || مائت : المائت || غير مائت إنه الذى هو غير : — ن سا (١٢) طابق : ظاهر ن (١٣) لفظة : لفظ ب || معانى : معان س ، سا ، م || أيضا : — د ، ن (١٤) غير : — س (١٥) وكان : فكان د ، ن || أيضا : — سا (١٧) أن يكون فيها : — س || إذا : إذ س (١٨) أو حافظة : وحافظة ب

غير فاسد الآن بمعنى ثالث : أنه موصوف الآن بأنه فى طبعه غير فاسد ألبتة . فهذا المعنى، وإن كان قد يصح أن يقال على غير المائت الذى هو المحدود فإن إدخال "الآن" فيه حشو . فإن الشىء بتلك الصفة قبل ذلك الآن و بعده ، فليس "الآن" شرطا فى صحة القول ، فلا فائدة فى إدخاله له .

وأيضا فإنه قد كان يجوز أن يفرض شىء ، لو وجد لكان غير مائت ، كَمَلَكٍ متوهم ، أو جرم سماوى آخر ، لو كان . ولو فرضنا هذا الفرض ، لكان يوجب أن نجعله غير مائت ولا يوجب أن يجعله الفرض موجودا الآن أو قبله . فبيِّن إذن أن أمثال هذه الزيادات تجعل للحدود مفهومات غير المفهومات التى تقتضيها المحدودات ، والتى تحاذيها الأسماء .

وقد مضى فى مواضع أخر أمر الزمان واختلافه ، وما يعتبر فى ذلك . وكل ذلك فقد يحسن إدخاله فى اعتبار الحدود ، لأنها تدل على اعتبارات تدخل فى الوجود ، أعنى وجود الحد المسمى . فما منع الوجود منع ذلك ، ولا ينعكس . و بالجملة فإن المواضع التى فى العرض نافعة فى اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى .

وموضع آخر أن يكون قول آخر غير ذلك الحد يجعل الشئ أكثر فى المعنى وأحق به ، فلن يكون القول المدعى أنه حد حدا ، مثل من يقول فى حد العدالة : إنها قوة على قسمة الأمور بالسوية . ثم من البين أن إيثار فعل القسمة بالواجب المقوى عليه ، والميل إليه ، لا محالة عدل ، وليس درجتهما بالسواء ، وبينهما تفاوت . فهذا الإيثار

(١) طبعه : طبيعة س (٤) فلا : ولا د ، ن ؛ بلا س || له : — د ، م ، ن (٥) لكان : وكان د ، ن || متوهم : يتوهم د ، سا ، م ، ن ، ه (٦) أو جرم : أن جرم م || يوجب : موجب ب (٧) يجعله : يجعل سا || فبين : — م (٨) للحدود : للمحدود بخ ؛ لحد د ، ن || مفهومات : مفهوما د ، ن || المحدودات : المحدود د ، ن || والتى : والذى س (٩) أخر : — ه || يعتبر : يعين ن (١٠) لأنها : فى أنها بخ ، س ، ه (١١) المسمى : للسمى سا (١٢) للسمى : مسمى للوجود سا (١٣) وموضع : وموضوع بخ (١٤) فلن : فلم ب || حدا : + له ن (١٥) بالسوية : على السوقة د ، على السوية ن (١٥) أن : + يكون د ، ن (١٦) درجتهما : درجتها سا || فهذا : فان س || الايثار : الاثبات ب ؛ للإيثار ن

أكثر فى العدالة ، فإنه إن لم يكن هذا أكثر ، وليسا سواء فالقدرة على هذه القسمة إذن أكثر فى العدالة . فيكون من يقدر ولا يؤثر ، أعدل من الذى يؤثر أن يفعل ما يقدر عليه . وإذ هذا محال ، فبيِّن أن الحد الذى يجعل المحدود أنقص حالا فى معناه الذى هو العدالة فى هذا الموضع ليس بجيد ولا مختار .

ويلى هذه المواضع مواضع تتعلق بالأكثر والأقل ، بأن يكون الحد يقبل ، والمحدود لا يقبل ، وبالعكس ؛ أو كلاهما يقبلان ، ولكن لا يذهبان فى القلة والكثرة معا ، كمن حد العشق بأنه شهوة الجماع ؛ وإذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع .

وموضع آخر مجانس لهذا ، ولكنه يخالفه بأدنى شئ ، وهو أن يكون ما يقال عليه الحد أكثر يقال عليه الاسم أقل ، وبالعكس ؛ فيكون إن ازداد ذلك نقص هذا ، وإن نقص ذاك ازداد هذا . كمن يقول : إن النار ألطف الأجسام كلها ، واللهيب من الوقود أكثف من نار البرق ، ونار الحباحب . ثم اللهيب أولى بالنارية من نار البرق أو من الشعاع على مذهب من يراه جسما ناريا . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن هناك شهوة الجماع لا تقال على شئ من العشق ، وأما ههنا فإن ألطف الأجرام قد يقال على بعض ما هو نار ، فتكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة ، لكنها لا يكون كونها ألطف موازيا لكونها نارا ؛ لا بل الذى هو أقل نارية أشد لطافة ، وإن كان جملة النار ألطف سائر الأجسام . فلهذا ما ليس المعنى أمرا تتجوهر به النار ويدل على

---

(١) العدالة : العدالة د ، ن || إن : — س || وليسا : فلسنا د ؛ فليسان
(٣) وإذ : فاذن د ، ن || فبين . فبان م (٤) ليس : + بحد ما م || بجيد . بحد سا
(٥) مواضع : موضع د ، ن (٦) معا : — سا || العشق : الفسق د ، ن (٨) يخالفه : مخالفه د ؛ يخالف هـ (٩) الحد : — ن || أقل : أكثر سا (٩) ازداد : زاد د ، م ، ن || ذلك : ذاك س ، سا ، هـ || ذاك : ذلك ن || ازداد : زاد سا ، م ، ن ، هـ
(١٠) واللهيب : واللهب د ، م (١١) الحباحب [ذباب ذات ألوان يطير فى الليل فى ذنبه شعاع كالسراج . ومنه نار الحباحب التى يضرب بها المثل فى الضعف — المنجد] (١٢) ناريا : نارا ن (١٣) العشق : الفسق د || الأجرام : الأجسام س || قد : — س (١٤) فتكون : — د ، ن || النيران : والنيران د ، ن || كلها : — سا || جملة : جمل ن || الأجسام : الأجرام س ، هـ || فلهذا ما ليس هذا المعنى : فليس هذا س || تتجوهر به : تجوهر به م ، هـ

حدها . وأما فى الموضع الذى قبله فإن حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذباً بالجملة . وههنا أيضا فروق أخرى ليس فى ذكرها وتعديدها كثير جدوى .

وموضع آخر أن تكون مثلا النارية فى اللهيب وفى الضوء بالسوية ، ثم لا تكون اللطافة فيهما بالسوية .

(١) فى : — ن (٣) اللهيب : اللهب د || لا تكون : لم تكن د ، ن

الفصل الرابع

فصل (د) فى مثل ذلك

ـــــــ

وموضع آخر أن يُدْخِل الحاد فى حد الشيء أمرين لا يجتمعان معا فى الحـدود ، مثل أن يقول قائل ؛ إن الحسن هو اللذيذ عند السمع ، واللذيذ عند البصر ، والموجود هو الذى يمكن أن يفعل وأن ينفعل . فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ؛ ولأن هذا حد الحسن المنعكس عليه ، فيكون كل حسن :ا لا يشك فيه فهو لذيذ عند السمع وعند البصر معا . لكن اللذيذ عنـد البصر وَحْدَه حسن ، فهو حسن لا حسن . وكذلك اللذيذ عند السمع وحده . وبالجملة إن كان أحد القسمين من هذين إذا حصل أصاب حده ، فالقسم الآخر خارج عن الحد . وإن كان الشرط أن يضاف إليه القسم الثانى ، فالواحد وحده ليس بحسن ، ولا هو أيضا فى المثـال الآخر بموجود ، مثـل الآلة التى لا تنفعل ألبتة ، والهيولى التى لا تفعل ألبتة ، ولكنهما موجودان .

وهذا موضع نافع ، فإن كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتشجير ، وهو لا يشعر أن ذلك ليس بحد . ولا أمنع من أن يكون أيضا معاونة فى الدلالة على المعنى المطلوب ، بل نقول : إن دلالته دلالة العلامة ، كأن المستعين بذلك يقول : إن مرادى فيا أقوله هو الشيء الذى منه كذا ومنه كذا . والشيء الذى لا يخلو من كذا ومن كذا فيعرفه بأمور خارجة عنه ، هى الفصول التى تلحقه والقسمة التى تناله ، ويكون ذلك

ـــــــــ

(٣) أمرين : أمران م (٣) فى الحدود : ـــ د ، س ، م ، ن ؛ + شيئا واحدا والواحد منهما كاف م ؛ + لشيء واحد والواحد منهما كاف فى أن يجعل معنى المحدود د ، ن (٤) قائل : القائل د ، سا ، ن (٥) يمكن : يكون س || فحينئذ : + يكون ن || فحينئذ . . . حسنا : ـــ س ، سا ، هـ (٦) حسن : جنس د || فهو : ـــ د (٧ ـــ ٨) حسن . . . وحده : ـــ س (٩) فالقسم : والقسم سا || عن . عنه م || الحد : الحدود سا (١٠) فالواحد : والواحد د ، ن || بحسن : بجنس د (١١) التى : الذى د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٣) بحد : حد سا (١٤) إن مرادى : مرادى سا (١٥) والشيء : أو الشيء س ، ـ || ومن من د ؛ أو ن (١٦) عنه : + حتى ب ، س || ويكون : فيكون د ، ن

كالخاصة له ؛ وهو بيان ضعيف ، فإنه لو كان يدل على الشىء بعلامة تشمله ولا تُعرِّف جوهره ، لكان بعيدا عن أن يكون تعريفا حقيقيا ، فكيف هذا التعريف الذى إنما يعرف الشىء بعارض لا يعمه .

ويبعد هذا الموضع موضع كلى جدا يعم مواضع قيلت ، وهو أن يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه ما للمدلول عليه بالحد ؛ فحينئذ لا يكون الحد حدا ، مثل أن يكون المدلول عليه بالاسم مضافا لنفسه كالعلم ، أو لجنسه كالنحو ، ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك .

ومثال الغلط فى ذلك أن تحد العلم فتقول . إنه ظن لا يخالف ، والظن ليس مما يقال على العلم . ولنتزل أن العلم ظن ومضاف إلى المعلوم . فقد أساء هذا الحاد من الفلاسفة من جهة أنه أتى بمضاف ، وأغفل مقابله فى الإضافة . ولا أقل من أن يكون كأن قال : إن العلم ظن بالمعلوم ، أو المظنون ، أو بشىء كذا لا يختلف . وكذلك قول من قال : إن الإرادة شوق لا أذى معه . فلا أقل من أن يقول : شوق إلى غرض هو خير ، أو يرى خيرا . وكذلك إذا حد حاد صناعة الكتابة فلم يقل : إنها علم بماذا ، فلم يقل مثلا إنها علم بالتسطير .

ومن هذا الباب أن يكون قد أومأ إلى الإضافة ، لكنه لم يومئ إلى الشىء الذى هو الغاية ، والذى إليه الإضافة بالذات وإلى غيره لأجله . كمن حد الشهوة بأنها شوق إلى

(١) له : به ب || تعرف : تعرفه د (٢) فكيف : وكيف د ، ن (٣) الشىء : شيئا ن
(٤) ويبعد هذا الموضع موضع : وموضع : د ، ن || جدا : جيد سا ؛ + بعد هذا الموضع د ، ن
(٥) بالاسم : الاسم س || بوجه ما : — د ، ن || بالحد + بوجه من الوجوه د ، ن
(٦) عليه : — ن || لنفسه : لنفسية ب || أو لجنسه : ولجنسه د ، ن (٨) العلم : بالعلم هـ || يخالف : يخلف د ، س ، سا ، ن ، هـ (٨ — ٩) والظن ليس مما يقال على العلم ، ولنتزل أن العلم ظن ومضاف : ولا شك أن العلم مضاف ب ، م ؛ + ولا شك فى أن العلم ظن ومضاف هـ (٨) ليس : — س (١٠) أتى : إتى سا || بمضاف : لمضاف س || مقابله هـ || كان : — س
(١١) يختلف : يخلف بخ ، س ، سا ، ن (١٣) وكذلك : ولذلك ب || يقل : + مثلا د ، ن
(١٣ — ١٤) بماذا فلم يقل مثلا إنها علم : — د ، ن (١٣) فلم : يقل : يمثل : — ب ، س ، سا ||
(١٤) بالتسطير : بالبسيطة د (١٥) لكنه : ولكنه هـ (١٦) بأنها : بأنه ب ، س ، سا ||

اللذيذ ، ولم يقل إلى اللذة : وكان يجب أن يقول إلى اللذة ، فإن اللذة هى الأصل ، والغاية ، ولأجلها يطلب اللذيذ .

وموضع آخر أن يجعل بدل الغاية التى ينبغى أن يؤخذ فى الحد المصير إليها ، والاتجاه نحوها . كمن قال : إن صناعة البناء هى ملكة تحرك الأجزاء إلى الاجتماع كالطين واللبن ، ولا يقول إنها ملكة لأن يوجد البنـاء بالفعل ، فإنها ليست لأجل حركات أن يبنى ، بل لأن يكون البناء يحصل ، ويفرغ من معنى أن يبنى . وقد يعاند هذا بأنا نطلب اللذة لأن نلتذ ، لا لأن ينقطع الالتذاذ ؛ لكن الحقيقة فى هذا أن الغايات منها ما هى أمور مستقرة كحصول العلم ، ومنها أمور وجودها أن تتكرر فقط ، فما كان وجوده أن يكون فى التكون ، كالرقص وما أشبه ذلك ، فإنه يكون غاية على نحو وجوده ؛ وما كان وجوده هو أن يستقر ، فإنما تكون الغاية حاصلة ، إذا تم واستقر . وإنما يعنف الحاد إذا جعل التوجيه إلى الغاية غاية . وأما الالتذاذ فليس توجها إلى غاية ، بل هى نفس الغاية ؛ ولا إليها توجه أيضا بأن تكون استحالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ ، وليست بالتذاذ . والتوجه كطلب ما ؛ والطلب ليس مقصودا بنفسه . وبالجملة إذا لم يكن الأمر الغير المستقر يطلب للمستقر ، بل كان كحركة الفلك ، أمكن أن يكون بوجه من الوجوه غاية بنفسه .

وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة ، وهو أن يكون للمعنى المحـــدود تقدير بقومه ، أو كيف ، أو أين ؛ ثم يغفله مثل أن يحد محب الكرامة أو الفاجر بأن ذلك

---

(١) إلى : ـــ س (٣) الغاية : + (١ ـــ ٢) ولم يقل . . . . اللذيذ : ـــ د (٦) اللذة : اللذيذ ن والكمال ب ، م || المصير : المبصر س (٣ ـــ ٤) والاتجاه . . . . واللبن : فيجعل مثلا النجارة ملكة لأن يبنى د ، س ، سا ، ن ، (٤) الأجزاء : ـــ م (٥) حركات : ـــ ن (٦) وقد يعاند : ويعانده || لأن : بأن س || ينقطع : يقطع كا || الحقيقة : بالحقيقة م (٧) ما هى : تناهى سا (٨) كحصول : لحصول م ؛ ـــ ه || كحصول العلم : ـــ د ، س ، سا ، ن || ومنها : + ما س || تتكرر : تتكون ن ، ه (٩) هو : ـــ س (١٠) يعنف : يعيب ن || التوجه : الوجه د (١١) إلى : فى سا || فليس : فلسبب ؛ فليست ن || هى : هو م ، ه || إليها : إليه ب ، س ، ه || بأن : بل س ، ه (١٣ ـــ ١٤) وبالجملة . . . . بنفسه : ـــ سا (١٣) الغير : غير ب ، سا || المستقر : المستقره || يطلب : طلبا د ، ن (١٤) يكون : + بوجه من الوجوه د ، ن (١٥) يشتمل : مشتمل س (١٦) تقدير : مقدار د ، ن || يغفله : يعقله سا ، م

هو الذى يشتهى أن يكرم ، وهذا هو الذى يشتهى اللذة . وليس أحد من الناس إلا وهو يشتهى الكرامة ، أو يشتهى اللذة . وإنما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم ، لأنه محب للكرامة لحد ما ، ولمبلغ من شهوته للكرامة . وكذلك حال الفاجر فى شهوته للذة . وكذلك حال من حد الليل فقال : إنه ظل الأرض ، ولم يقل أين ومتى ، وماذا وبأى مبلغ . أو قال : إن الغيم تكاثف هواء ، ولم يبين أى أحد . أو قال : الريح حركة هواء ، ولم يقل بأى مبلغ . أو قال : الزلزلة حركة جرم الأرض ، ولم يبين كم وكيف . وهذا يعود بالجملة إلى إغفال فصل من حقه أن يدل عليه ، حتى يكون الفصل فصلا . وقد قيل فى هذا المكان فى التعليم الأول ، لأنه إذا أغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشىء . وهذا دليل على أن المذهب الحق هو أن ماهية الشىء إنما تتم بكمال صفات ذاته ، وأن الجنس وحده لايدل على ماهية نوع واحد وحده .

ومن الأمثلة لهذه المواضع أن تحد الإرادة بأنها انبعاث شوق نحو الخير ، ولا يقال نحو الخير فى الظاهر ، فإنه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا . وهذا المثال يخالف المثال الأول فإن هذه الزيادة تجعل الشىء أعم ، وكانت الزيادة فى المثال الذى قبل هذا المثال تجعل الشىء أخص ، فإن الخير فى الظاهر أعم من الخير ، إذا عنى الخير بالحقيقة . وهذا المثال لايستقيم على مذهب أصحاب الصور ، فإن الصورة الحقيقية إنما تكون عندهم لما يكون فى نفسه حتما . وأما الشىء الذى بحسب الظاهر فلا توجد له الصورة ، فكيف يمكن إذن أن يحد على هذا النحو الذى لابد من أن تحد بعض الأشياء على نحوه . وكما

---

(١) أحد : بأحد د ، ن || وهو : + الذى س ، هـ (٢) لأنه : بأنه د ، ن
(٣) لحد : بحد د ، ن || ولمبلغ : وبمبلغ د ، ن || للكرامة : الكرامة م (٣) حال : — د ، س ، ن (٤) إنه : — سا (٥) مبلغ : مبتغ ب (٤) ولم : أو لم || أو قال : وقال د ، ن ، هـ
(٦) هواء : الهواء ن ، هـ || جرم : جسم سا (٧) فصل : + فصل ب ، د ، سا ، ن || حقه : + هذا الفصول هـ || يدل عليه : يذكر د ، ن (٨) أغفل : غفل هـ (٩) هو : — د ، ن (١٠) وأن ، : وأما س (١٠) وحده : + م (١١) لهذه المواضع : لهذا الموضع بخ ، د ، س ، ن ، هـ (١١ — ١٢) ولا يقال نحو الخير : + س (١٢) يراد : — س
(١٣) وكانت : وكان س (١٤) من : فى م || عنى : + به م (١٤) الخير : بالخير د ، ن
(١٥) المثال : المذهب ب ، ن || أصحاب : — سا || الحقيقية : الحقية د ، سا ، م ، ن
(١٦) له الصورة : لكل صورة د ، سا ، ن (١٧) يحد : + شىء هـ

أن العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم ، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص ، فإن حددت شيئا نوعيا فهنالك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذا فيه ، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيق ، فإن الظـاهر يجعل المعنى أعم ، والحقيق يجعله أخص ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التى توجب زيادة عموم تخصيصا ؛ مثل أن الشهوة المطلقة يجوز أن تكون للذيذ المطلق العام الحقيق الذى هو فى الحقيقة ، والذى هو فى الظاهر كذلك . والإرادة المطلقة نسبتها للخير المطلق نسبة العام الحقيق والظاهر . وأما هذا النوع المعين من الإرادة نفسه ، أو هذه الشهوة نفسها ، فليس يجب أن يكون لامحالة للظاهـــر .

وموضع آخر ، وهو أن تقاس حدود الملكات والحالات ، وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات بحسبها حتى ننظر هل المشتق حد للمشتق ، فإن إنسانا إذا حد الصفة كاللذة مثلا ، فقد حد بالقوة أشياء كثيرة مثل الموصوف بها ، ومثل فاعلها ، أعنى قد يكون حد الملتذ واللذيذ جميعا . ومن حد العلم ، فإنه يكون قد حدد بالقوة العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك . فإن كان ذلك لايستمر ، فقد أخطأ . ومثله إن حد حاد اللذة بأنها نفع حسى ، وكان لايسلم أن الملتذ منتفع ، فلم يحسن . وكذلك إن حد اللذيذ بأنه نافع حسى ، ثم لم تكن اللذة نفعا ، فلم يحسن . ولكن هذا العكس ليس ضروريا ، وقد سلف لك القول فى مثله .

ومن جنس هذا الموضع أن ننظر فى المتقابلات وفى النظائر ، مثلا فى المحـــدودات المضافية ؛ فإنه إذا كان للجنس مضايف جنسى ، فهل للنوع مضايف نوعى ، كمضايف

---

(١) حقه : جهة س (٤) هذه الزيادة : هذا لزيادة د || توجب ، يجب م || تخصيصا : تخصصا سا (٥) تكون : — د ، سا || للذيذ : اللذيذ م || الحقيق : — ه || هو : — سا ، ه || والذى : وللذى ن || نسبتها : نفسها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٦) نسبة : نفسه ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || الحقيق والظاهر : للحقيق وللظاهر س ، سا || والظاهر : الظاهر د ، ن ؛ وللظاهر م ، ه (١٠) الموصوفات : الموضوعات د || حد : حدا ب || للمشتق : المشتق د ، سا ، م ، ن || إنسانا : الإنسان ه || حد : أخذ د ، ن (١٢) يكون قد : قد يكون ن || حدد : حد س ، ه || العالم : الغائب سا || والمتعلم : أو المتعلم ه (١٣) بأنها : فإنها ن || وكان : كان س (١٧) الموضع : المواضع د || فى : وفى س ، ه (١٨) للجنس : الجنس له د ، ن || فهل : هل د || كمضايف : لمضايف د ، ن

الجنس فإنه إن كان الاعتقاد الكلى بحسب معتقد كلى ، فاعتقاد مّا بحسب معتقد ما ؛ فإن لم يكن فقد غلط .

وأيضا فإن اعتبار وجود ضد الحد حدا للضد موضع جدلى ؛ وقد قيل فيه ما سلف لك .

وأما المتقابلات بالعدم والملكة ، فالعدم يحد بالملكة ، ولا ينعكس . وقد عرفت هذا ، وعرفت أنه لو انعكس لكان قد أخذت الملكة فى حد نفسها ، إذا أخذت فى حد عدم يوجد فى حده الملكة . وكذلك السلب والإيجاب .

وموضع يجب أن يراعى فى حدود الأعدام التى إنما هى بحسب قائل وزمان ووقت — على ما عرفت — هل حدد ذلك فى القول ، فلم يقل مثلا إن العمى عدم البصر فقط ، بل ذكر مع ذلك أنه فيما شأنه أن يبصر ، وفى الوقت الذى فيه يبصر ، وفى عضو مخصوص . وكذلك لم يقل إن الجهل هو عدم العلم وسكت ، فإنه ليس الجهل أى عدم علم اتفق ، بل المقابل . وننظر أيضا فى التصاريف التى بين المصادر ، والأسماء والأفعال على ما علمت مرارا .

ومن المواضع التى يجب أن تعتبر أن ننظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه ؛ وهذا الموضع كالمكرر ؛ مثاله : إذا قيل إن الإنسان حيوان ناطق مائت ، ثم كانت الصورة المثاليه الأفلاطونية إنسانا ، ولم يكن مائتا . وكذلك إن كان فى بعض الحدود شرط فعل أو انفعال ، فإن ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الأفلاطونى ، فإن ذلك لا يفعل ولا ينفعل .

وموضع نافع وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم ، ثم يحد بحد ، فيكون ذلك الحد أيضا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه

---

(١) ما : — ب ، د (٣) حدا : حد الضد د ؛ حد س ، م || ما : فيما هـ (٥) إذا : إذ د (٦) حده د ، س ، ن (٧) حدود : وجود س (٧) قائل : قابل م ، ن ، هـ || ووقت : وقت س (٨) ذلك : + الشرط لها د ، ن || فقط س (٩) فيما : + من د ، س ، ن ، هـ (١٠) الجهل : العلم س || فإنه ليس د ، ن (١١) علم : — س || أيضا : — د ، ن || بين : هى ن (١٢) مرارا : + فصل م (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ن (١٦) فعل : أو فعل م ؛ — سا || المثال : مثال د (١٨) واقعا : يقع د ، ن (١٨) باشتراك الاسم : بالاتفاق د ، ن (١٩) بحد : — ب ، س ، هـ || أيضا : — س

أيضا ، فيظن أن القول حد ، ويسلم ذلك الحد بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ، ويخفى حال الاتفاق ، ويظن تواطئا . ومثال هذا أن يحد إنسان النور على أنه مقول على الهدى وعلى الشعاع ، فيقول هذا المعنى الذى به يصاب حقيقة الشيء الخفى ، فيظن أن هذا حد ، لأنه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا . والخفى يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم ، وعلى المشهور بشيء آخر ، وعلى المجهول .

وكما حدت الحياة على أنها عامة للحيوان والنبات ، فقيل : بأنها حركة موضوع مغتذ ينبعث عن غريزته . فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن أنه حد . وهذا الموضع قد سلف لك الكلام فيه .

وأقول : إنه ربما اتفق أن كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم ، وهو عام للأمرين جميعا ، إلا أنه ليس حدا لهما ، لأن الاسم لا يدل فى كل واحد منهما على معنى ذلك بعينه دلالة يكون الاسم إنما وضع فيهما جميعا بحسبهما . مثاله أنه إذا قيل للحيوان : إن له حياة ، لم نعن به أنه له قوة حركة تغذية ، فإنه وإن كانت له هذه القوة فليس إنما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة ، بل من جهة أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . وأما النبات فإن سمى حيا ، فيشبه أن يسمى حيا من جهة هذه القوة ، أو من جهة شئ يناسب هذه الجهة . فإذن إذا حد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق عليهما ، لم يكن حدا بحسب الاسم فى كل واحد ، بل عساه أن يكون فى أحدهما

---

(١) بأنه : لأنه د ، ن (٣) وعلى الشعاع : والشعاع سا || هذا : هو د، سا ، م ، ن ، ه
(٣) به : — د || يصاب : يصار سا ؛ يضاف ن ، ه || الخفى : — س (٤ — ٥) والخفى . . . المجهول : — د ، س ، سا ، ن ، ه (٦) للحيوان والنبات : للنبات والحيوان س || بأنها : كأنها سا (٧) غريزته : غريزية ب ، س ، ه (٧) حد : — سا || وهذا : هذا ب ، م
(٩) وهو : هو س (١٠) واحد : — ن (١١) ذلك : — س || وضع : موضع ب || بحسبهما : بحسبها د ، م (١٢) أنه : أن بخ ، . ، ن || كانت : كان س (١٣) إنما : — د || جهة هذه : هذه الجهة د ، ن || القوة : بالقوة ب ، سا ، ه ؛ — د ، ن (١٤) فإن : فإنما س || سمى : + به م || من جهة هذه : بهذه د ، ن (١٥) من جهة : — د ، ن || فإذن : وإذن ن || بهذا الحد : بهذه سا ؛ بهذه الحد ه

كذلك . وأما أن هذا المثال يخالف الأول ، فلأن المثال الأول إنما قصد فيه أن يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد ، مثل الخفى على الشئ المظلم والمستور بشىء آخر ، وعلى المجهول ، فإنه يقال باشتراك الاسم . فإذا حد بأنه الذى لم ينل بما من شأنه أن ينال به مع حضوره ، كان الحد أيضا مشتركا فيه . وأما هذا الآخر فإنما قصد فيه أن المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته .

وموضع آخر يختص بحدود الأمور المركبة ، مثل الخط المتناهى ، ومثل الإنسان العالم ، وغير ذلك ؛ فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأمرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقى صادقا على الباقى ، بل حدا أو رسما للباقى . مثلا إذا قيل : إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مائت نفسه متصورة لحقائق الأشياء ، ثم أسقط تصور نفسه لحقائق الأشياء ، بقى الباقى مقولا على الباقى صادقا ، بل حدا له . وأما إذا أخذ الخط المتناهى المستقيم بأنه نهاية سطح له نهايتان ، ووسطه يَسْبُر نهايتيه ، لم يوجد الحال فيه كذلك ، فإن من هذه الجملة قوله : نهاية لسطح له نهايتان هو حد الخط المتناهى . فإذا سقط ذلك ينبغى أن يكون الباقى ، وهو قوله : إن وسطه يسبر نهايتيه ، حدا للمستقيم ، فيكون المستقيم هو الذى وسطه يسبر نهايتيه . لكن الخط المستقيم

---

(١) وأما إن هذا : وهذا د ، ن || هذا : هذه س || يخالف الأول : مخالف للأول م || يخالف : + المثال د ، ن ، ه || فلأن : فإن د ، ن (٢) على : فى أن يقال د ؛ فى س ، م ؛ أن يقال ن (٣) بشىء : لشىء س || المجهول : المحمول سا || حد : أخذ د (٤) ينال : + به د ، سا ، م ، ن ، ه || الحد : للحد د (٤) فإنما : فإنه س || قصد : أقصد سا || واحد : — ن (٦) آخر : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٧) أسقط : سقط د ، ن (٧) لخاصة : وبخاصة د ؛ بخاصة ن ؛ خاصة سا ؛ لخاصته ه (٨) أن يكون : — سا || لا أقل : لأول د ؛ الا أقل م ؛ الأقل ن || يبقى : — د ، ن || صادقا : صادق ن || مثلا : + أنه م (٩) العالم : القائل ن || حيوان ناطق مائت : الحيوان الناطق المائت ن || مائت : — س || لحقائق : بحقائق د ، سا ، م ، ن ، ه || ثم : ولم س (١٠) تصور : تصويرب ، سا || لحقائق : بحقائق د ، م ، ن ، ه ؛ وبحقائق سا (١١) أخذ : حد س ، سا ، م (١١) المستقيم : — م || سطح : — س ؛ + المستقيم م || له : لها ب ، س ، سا ، م || ووسطه : ووسطها ب ، س ، سا ؛ ووسط د ؛ ووسطهما م || نهايتيه : نهايتها ب ، س ، سا ؛ نهايته د ، ن ؛ نهايتهما م || يوجد : يجد د ، ن (١٢) لسطح : للسطح ه || له : — ب ، س || حد : — د ، ن (١٣) إن : — س ، ه || نهايتيه : نهاية د ؛ نهايته ن ، ه (١٤) حدا : حد سا || نهايتيه : نهايته د ، ه || المستقيم : — ن

الغير المتناهى لا نهايتين له ، فلا وسط له . وهذا البـاقى كاذب عليه ، وهو تحت الخط المستقيم .

وموضع يناسب هذا الموضع ، وهو أنه إذا حد شىء مركب فيجب أن يكون بحذاء كل بسيط لفظ يدل عليه ، ويكون لا زيادة على ذلك ، ولا نقصان ، وأن لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمى البسيطين أو مرادفيهما كشأن المركب حيث ما يدعى تحديد المركب من الاسمين ، فلا يقال فى حد الإنسان العـالم إنه إنسان عالم ، أو أنه بشر متحقق ، بل يجب إما أن يؤتى بدل كل اسم بقول ، أو بدل الأخير ، أو بدل الخفى ؛ فيقال مثلا : إنسان متصور لحقائق الأمور فى نفسه . وإذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول ، فلا أقل فيما يبدل اسمه أن يكون الاسم الثانى أعرف من الاسم الأول . وربما خالفوا هذا المنهاج فقال قائلهم : إن الحجر الأبيض هو الجندل الثلجى . وأيضا ربمـا وقع التبديل بما يخالف الأصل كمن قال : إن العلم النظرى هو ظن نظرى .

والأصوب إذا أريد أن يحفظ اسم ، ويبدل اسم باسم أو بقول ، أن يحفظ اسم ما يجرى مجرى الجنس — وهو الأعم — وأن يبدل ما يجرى مجرى الفصل . فإذا أريد أن يحد الإنسان العالم ، فليس من الجيد أن يورد حد الإنسان أو اسم مرادف للإنسان ، ويترك العالم بحاله ، فيقال : هو الحيوان الناطق المـائت العالم ، أو بشر عالم ، فإن العام يجب أن يكون كالمفروغ من معرفته قبل إلحاق الخاص به ، ويكون إنمـا يشكل

---

(١) الغير : غير ب || نهايتين : نهايتان د || فلا : ولا م || وهـــذا : فهذا د ، س ، م ، ن ، ه || تحت : بحسب د (٣) حد : أخذ سا || يكون : — ن || بحذاء : بحد ب ؛ يحد ن (٤) ويكون : فيكون س (٥) الاقتصار : للاقتصار د || واقعا : واقفا س || اسمى : اسم س || مرادفيهما : مراد منهما ن || كشأن : لشأن د ، س ، سا ، ن ؛ لبيان م || حيث : حين د ، ن ، ه (٦) فلا : ولا د ، ن || أو أنه : وأنه سا (٧) إما : — س ، ه || الخفى : الأخفى د ، ن (٨) متصور : — د ، ن (٩) فلا : ولا سا || الأول : + الأعم م || وربما : فربما د (١٠) الحجر : + لا د || الجندل : لجندل د [الجندل : الصخر العظيم ، الواحدة جندلة والجمع جنادل — المنجد] || ربما : + خالفوا م (١٢) إذا أريد : — ن || أن : أوب ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٣) مجرى : مجراه م (١٤) يحد : — س | أو اسم : واسم د ، ن (١٦) العام : العلم بخ ؛ العالم ، ن ، ه || إلحاق : الخلق م

معرفته الصفة التى تلحقه. وهذا الموضع بحسب الأكثر والأولى، وليس واجبا فى نفس الأمر. فربما كان العام منهما هو المشكل. وأما فى أكثر الأمر فإن الموضوعات تكون معروفة، وإنما يجهل المركب بسبب أن الأخص أخفى دائما من الأعم. فإذا لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا، فالأولى أن يحد الأخص.

وموضع آخر قريب من هذه المواضع، وهو أنه كثيرا ما يعرض أن نظن أنه قد حدد المركب بسبب المساواة، ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما، فإن أحدا إن حدد العدد الفرد بأنه عدد له وسط، وإذا أسقط العدد تبقى له وسط، فيجب أن يكون له وسط حد الفرد، فيكون الخط والسطح والجسم أيضا فردا.

فإن قال قائل: إن قوله يرجع إلى العدد فى حد العدد الفرد، ولا يرجع إلى العدد فى وصف الخط والسطح به، بل يرجع إلى الشىء، فإذن لا مشاركة للخط والسطح مع الفرد.

فيقال: اجعل بدل "له" "ذو"، فقل: عدد ذو وسط، وتكون الشناعة لازمة.

ولكن لقائل أن يقول: فكيف ينبغى أن يحد ذلك؟

فنقول: يلزم ضرورة أن نذكر العدد مرتين، فيقال: العدد الفرد هو العدد الذى له عدد وسط، أو عدد له وسط عددى. ولا بد من ذلك، ولا محيد عن هذا التكرير. وقد شرح هذا فضل شرح فى الفلسفة الأولى، وبين فيها أن حدود هذه تقتضى التركيب وأنها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية. وسيقال فى سوفسطيقا فى أمرها شىء.

---

(١) بحسب: يجب م (٢) أكثر: الأكثر ن (٣) يجهل: الجهل م؛ يجعل ه || أخفى: إخفاء ام (٤) بل: — سا || الأخص: للأخص د (٥) ما: — س (٦) ذلك: — ن (٧) العدد: — ن (٨) حد: حدى ن || والسطح: — س، سا، ه (٩) إن: إنه ب، س، سا || قوله: + له ه || ولا: يجب ن (١٢) فيقال: ويقال س، ه (١٣) فكيف: وكيف م || أن: — م (١٤) له: هو ب، د، سا، م (١٥) عدد: + له د، سا، م (١٦) وقد: وموقع د، ن || فضل شرح: — د، س، ن || شرح: الشرح م || التركيب: التكرير ب (١٧) وأنها: فإنها سا || وليست: ليست ب، س، سا

ومن الغلط الذى يقع فى الحد أن يكون الحد لشىء مما يوجد ، وقد جعله الحد شيئا لا يوجد، إذ كان فى معنى الحد بحال لا يوجد. كمن يَحُدُّ المكان بأنه خلاء مهيأ ؛ والمكان موجود ، والخلاء محال الوجود . وكمن يحد البياض بأنه لون مخالط للنار ، فإن اللون المخالط للجسم معدوم الذات محال الوجود . وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضى أن يكون غير الجسم مخالطا للجسم ؛ وذلك محال .

وموضع مقارب لهذا ، وهو أن يكون فى الحد إضافة توجب أحد أمرين : إما أن لاتصح تلك الإضافة أصلا ، أو يصح بعض المضاف إليه لا إلى جميعه ، كمن يقول : إن الطب هو العلم بالموجود ، فإن كان الطب ليس علما بشىء من الموجودات ، أو كان ببعضها دون بعض ، فقد أخطأ . وهذا الموضع فى قوة مواضع سلفت . وبالجملة هو فى عداد ما يغلط بإهمال مراعاة المضاف المعادل الذى بالذات ؛ اللهم إلا أن يكون الشىء إنما يحدد من جهة ماهو بالعرض ، فلا يجب أن يؤخذ من جهة اعتباره بالذات ، بل يجب أن تؤخذ النسبة التى له بالعرض فى حد ذلك الشىء، فإن للشىء من حيث هو بالعرض حدا لاينبغى أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات . وهذا الموضع إما أن يقع فيه كذب على المحدود ، أو يجعل غير المحدود مشاركا . مثال الكذب إذا قيل : إن الطب علم بحركات الكواكب ؛ مثال الموقع للشركة ، أنه إذا قيل ، إن الطب علم بالموجود ، فتكون الهندسة لذلك طبا . وعلى أن الأول مع أن فيه كذبا ، فقد تقع فيه

---

(١) الحد شيء : لشىء سا ، ن (٢) بحال : محال ن ، ه || مهيأ : مملوء د ، ن (٣) محال : بحال س || يحد : حد ب || للنار : للجسم د ، ن (٤) الوجود : للوجود ه || محال : + إذ س ، م ، ه (٥) مخالطا : مخالط سا || محال : + فكون اللون مخالطا للجسم محال ن (٦) متارب : مقارن س || أمرين : الأمرين ه (٨) أو كان : إذ كان ه (٩) وبالجملة : وفى الجملة د ، ه حدا : عدد د ، ن (١١) يحدد : يحد د ، ن || فلا : ولا ه (١٢) للشىء : الشى ب ، س ، م ، ه || بالعرض : العـــرض د (١٣) حدا : حد ب ، د ؛ حده س ؛ — ن (١٦) بالموجود : بالوجود ب ؛ بموجود د ، ن || فتكون : كانت د ، ن || كذبا : كذب س ، ه

مشاركة ، فإنه يجعل الهيئة طبا ، اللهم إلا أن ينسب مثلا إلى شىء لا وجود له ، ولا شىء من العلوم منسوب إليه ، فيكون كذبا من غير أن يشرك فيه شىء .

وموضع آخر ، وهو أن يكون إنما يورد حد شىء بسيط ، فإذن هو قد حد الشىء مركبا مع شىء . وأكثر ما يقع هذا إذا كان التركيب من جنس الكمال ، كمن يحد الخطيب : بأنه الذى له ملكة إقناع فى كل واحد من الأمور بالسوية ، لا نقص له فى شىء منها . أو يحد الطبيب : بأنه الذى له ملكة إزالة الأمراض كلها ، فلا يعجزه شىء منها . والسارق: بأنه الذى يأخذ كل شىء سرا ؛ فإنه يكون إما حادا مخطئا ، وإما حادا للخطيب الحاذق ، والطبيب الماهر ، والسارق الملط . وأما الخطيب بما هو خطيب ، فليس هو خطيبا بشرط أن يقنع . كلا ولا الطبيب طبيب بشرط أن يشفى . كلا ، ولا السارق سارق بشرط أن يقدر على أخذ كل شىء سرا . بل الخطيب هو الذى يبلغ فى أكثر الأمور ما يمكن أن يقال فيه طلبا للإقناع ، فربما لم يبلغ الغاية ، فيكون خطيبا لأنه آتى بما يمكن ؛ وكذلك حال الطبيب، وكذلك حال السارق . فإن السارق ، وإن كان يؤثر أن يأخذ كل شىء سرا ، أو يأخذ كل ما يأخذه سرا ، ولكنه ليس يجب أن يمكنه ذلك فى كل شىء .

وموضع آخر ، وهو أن يزيد فى حد شىء من المؤثر لنفسه زيادة تجعله مؤثرا لغيره ، وبالعكس . مثال ذلك مَنْ حد العدالة أنها حافظة السنن ، وليست العدالة للسنن ، بل السنن للعدالة .

---

(١) ينسب : يثبت د ، ن (٢) منسوب || بمنسوب س ، ه (٣) قد : — م
(٤) كمن : لم ن (٦) منها : منهما د || أو يحد : ويحد س || فلا : ولا ب
(٧) يكون إما : إما أن يكون س ، ه || إما : — م (٨) حادا : حاديا م
|| الملط : المسلط د ، س ، سا ، ه [الملط الخبيث من الرجال الذى لا يؤتمن على شىء — المنجد] (٩) فليس هو : فليس س (١١) فربما : وربما د ، س سا ، ن ، ه
(١٢) الطبيب وكذلك حال : الطبيب وحال سا (١٣) يؤثر : مؤثرا د ، ن || شىء سرا أو يأخذ كل : — ن || يأخذ : — ب ، سا ، م ، ه || أو يأخذ كل ما يأخذه سرا : — د || يأخذه : يأخذ ه ||
ولكنه : ولكن د ، ن (١٥) أن : + يأخذ م || شىء : الشىء سا (١٦) من : فى د ، ن
(١٧) العدالة : + وكذلك من قال ان الحكمة فاتحة السعادة

وربمـا اتفق فى شىء أن كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره ؛ مثل الصحة ، فإنها مؤثرة لنفسها ، وقد تُؤْثَر لأمور يتوصل إليهـا بالصحة . فينبغى إذا حد كل جهة من الجهتين ، واعتبار من الاعتبارين ألا يدخل فيها الآخر ، أو أراد أن يحـد الصحة حدا كاملا أورد الجهتين .

(١) ف : + كل سا || مثل : ومثل م (٢) وقد تؤثر لأمور : — س ، سا || يتوصل إليها بالصحة : — ب (٣) ألا : أن لا د ، س ، سا ، م || فيها : فيه حد ن || الصحة : للصحة سا

الفصل الخامس

فصل (ه) فى مثل ذلك

وها هنا مواضع تختص بحدود أشياء مما لها نسبة كالكل والجزء ؛ فمن الخطأ فى ذلك أن يذكر الأجزاء على سبيل توالى النسق بالواو ، ويجعل ذلك حدا للكل . مثل أن يقول قائل : إن العدالة هى عفة وشجاعة ؛ فإن هذا يجعل العفة محمولة على العدالة ، والشجاعة محمولا آخر عليه ، فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ، ليس أحدهما مقيدا بالآخر ، فلا يكون كأنه قال : عفة التى هى شجاعة ، كما يقال : حيوان ناطق ، أى حيوان الذى هو ناطق . ولو أنه أريد بذلك هذا ، وإن كان غير صحيح فى مجرى العبارات كلها ، كان أيضا فاسدا .

وأما بيان فساد الاعتبار الأول ، فهو أن العفة إذا كانت محمولة على العدالة ، حيث يراد التحديد ، كان كأنه يقول . إن العدالة هى العفة والشجاعة ، بالألف واللام ؛ فإن حمل الحد والخاصة والاسم المرادف إنما يصلح أن يخصص بالألف واللام فى لغة العرب . فإن حملت لا كذلك ، لم يكن هناك تخصيص ألبتة ، بل كان يجوز أن يكون كل واحد من العفة والشجاعة بحسب القول أعم من العدالة ، حتى كان يجوز أن نفهم أن العدالة عفة ما وشجاعة ما . وإذا حمل على الشىء عامان ، كل واحد منهما أعم منه ، ولم يقيد أحدهما بالآخر ، لم يجتمع منهما دلالة على معنى مساو ، بل يجب أن يخصص ، فيكون وجه القول حينئذ : إن العدالة هى العفة والشجاعة ، ولا يجوز أن يصدق أن

---

(٢) فى مثل ذلك : — ب ، ن (٣) مما لها : كالها ب ، س ، ن ؛ مما له ه || والجزء : وكالجزء د ، سا || فمن : فمرة د (٥) هى : — د ، س ، م ، ن ، ه (٥) محمولة : محمولا س (٦) واحد : — ن || ليس : وليس د ، ن ، ه (٧) يكون : يقول س || عفة : — د || حيوان : الحيوان س ، ه (١٠) وأما : أما ب ، س || الاعتبار : اعتبار س (١٢) يصلح : يصح ن (١٣) هناك : هنالك د ، ن || البتة : — س || يجوز : + البتة س (١٤) حتى : فهى ن (١٥) وإذا : وأما إذا ن || واحد : — ب ، د ، م ، ن || منهما : منهم ، ن (١٧) فيكون وجه القول : فيقال د ، ن

العدالة هى العفة والشجاعة ، إلا وصدق أنهـا العفة ؛ كما لا يمكن أن يصدق أن الإنسان هو الناطق والضحاك ، إلا وصدق أنه الناطق . فتكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة ؛ فإن كانت عفة ولا شجاعة ، كانت أيضا عدالة . فحينئذ لا يكون من شرط العدالة أن تكون عفة وشجاعة مجتمعتين ؛ ويلزم مثـــل ذلك فى جانب الشجاعة . ويلزم أيضا أن يكون الجور فجورا وجبنا ، والفجور جورا والجبن خورا ، فتكون العدالة التى هى العفة — حيث لاشجاعة — جورا .

وأما بيان فساد الاعتبار الثانى ، فإنه ليس شىء مما هو عفة شجاعة ، حتى تكون العدالة عفة هى الشجاعة . فإن بدلوا لفظة "الواو" بلفظة "مع" ، حتى يكونوا كأنهم يقولون عفة مع شجاعة ، أو أرادوا بالواو معا ، فيكون حينئذ الموصوف بأنه عدالة هى نفس العفة ولكن فى حال ما تقترن إليها الشجاعة ؛ فتكون إذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ عدالة . مثل أن الشىء إذا اقترن بشىء جعله يمينا ، وجعله مضروبا ، وجعله غنيا ؛ ليس على أن اليمين مجموعهما ، بل أحدهما نفسه ولكن إذا كان مع الآخر . وكذلك المضروب . وكذلك الغنى عند وجود المـال فيكون له . إذن بعض ما هو عفة هو عدالة ، وهو العفة التى اقترن إليها الشجاعة .

وبالجملة ، فإن تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكل ، ولا نفس الكل . فإنه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ، ولا يكون البيت موجودا . فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على طبيعة الكل ؛ فلا أقل من أن يقال : إن كذا مجموع كذا وكذا .

---

(١) إلا وصدق : وإلا صدق سا (٤) عفة : — ب ، س || مجتمعتين : مجتمعين ب ، س ، سا ، م ، هـ || ويلزم : ويلزمه د ، ن (٥) ويلزم : ويلزمه ن || والفجور جورا : والفجور ب (٧) الاعتبار : + لا د (٨) الشجاعة : شجاعة بخ ، د ، سا ، م ، ن (٩) أرادوا : أراد سا || معا : مع د ، ن || هى : هو د ، ن (١٠) إليها : إليه س || جعلت : حوات د (١٢) مجموعهما : مجموعها ب ، س ، هـ (١٢ — ١٣) وكذلك المضروب : — س ، سا (١٣) عدالة : العدالة ن (١٤) إليها : بها د ، ن ؛ بها إليها م (١٥) تعديد : تقدير س || الكل : + فيه م (١٦) ولا : فلا س ، سا

على أن الكل يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه : أحدها أن يكون تجمع فقط ، كيف اتفق ، مثل الأربعة من أجزائها . والثانى أن لا يكون تجمع فقط ، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلة فى كيفية الجمع ، مثل البيت ، فإنه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان ، بل أن يكون مجموعا جمعا على نحو ، ولا الثوب ثوبا لاجتماع الغزل ، كيف كان ، بل لاجتماعه على هيئة أسداء وألحام . والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع ، وذلك أن يكون للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع ، وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع ، كالممتزج ، فإن له بعد الجمع وهيئته زيادة كيفية تحدث . فما كان من الكلات وجوده بالجمع فقط ، أمكن أن يقال : لعله يكفى فى حده أن يقال إنه مجموع كذا وكذا . وأما ما احتيج فيه إلى زيادة على ذلك ، وخصوصا زيادة خارجة عن كيفية الجمع ، فلا يكون المركب قد وفى حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع ، وعلى حال كيفية أخرى وحكم آخر ، إن تبعه .

وموضع آخر يليق بهذه المواضع أن ننظر : هل من شأن الأجزاء الموردة للكل أن تجتمع ، فربما لم يكن من شأنها أن تجتمع البتة ، فلا يكون منها كل ، كمن يقول مثلا : إن السطح خط وعدد ، والخط والعدد لا يتألف منهما شىء . أو قول من يقول : إن الجسم هو المؤلف من أجزاء غير متجزئة ، والجسم ليس من شأنه أن يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولا للأجزاء التى لا تتجزأ أن تتألف تألفا يؤدى إلى متصل .

وموضوع آخر ، أن يكون للمحدود الذى هو الكل محل أو مكان واحد ، وتكون الأجزاء يستند كل منها بمحل أو مكان مفرد غير مكانه ، ومباين له ، فيعلم أن النسبة

---

(٢) كيف . . . فقط : — سا (٤) مجموعا جمعا : مجموعهما ن || لاجتماع : لإجماع من
(٥) لاجتماعه : لإجماعه س (٦) المجتمعة : المجموعة د ، سا ، م ، ن ، ه || الجمع : الجميع م
|| غير : عن د || وغير : وعن د (٧) بعد : على د ، ن || وهيئته : هيئة د ، ن
(٨) لعله : — د ، ن ؛ العله م (٩) احتيج : + إليه ب (١٠) يدل على : يعرف د ، ن
|| وعلى : على سا || وعلى حال : وسال د ، ن (١٢) بهذه : بهذا م (١٤) مثلا : — ن
|| خط : بخط سا || والخط : — س (١٥—١٦) والجسم . . . متجزئة : — د ، سا ، ن
(١٥) من : عن س (١٦) للأجزاء : الأجزاء م ، ن || التى لا : الذى ن || تتجزأ : + يمكن د ، ن
(١٧) للمحدود : المحدود د ، ن (١٨) يستند : يستدعى م || منها : منهما د ، س || غيز : + ذلك د

إلى تلك الأجزاء إلى المفروض كُلاً نسبة ردية ؛ وهذا صالح للإبطال دون الإثبات . وأكثر هذه المواضع ذلك شأنها . ومثال ذلك أن يقال : إن الإبصار مجموع لون وإدراك ، واللون فى غير الشىء الذى فيه الإدراك ، ولكن الإدراك والإبصار فى شىء واحد .

وموضع آخر أن يكون الكل إذا رفع ارتفعت الأجزاء ، والأجزاء ترتفع و يبقى الكل . فإن الأمر يجب — إن كان — لا بد أن يكون بالعكس .

وموضع آخر فيما يركب من متقابلين كشىء هو خير وشر ، فإن ذلك يجب أن يكون دون الخير فى الخيرية ، ودون الشر فى الشرية .

وموضع قبله ، وهو إن كان الخير فى أنه خير مثلا أشد فى أنه خير ، من الشر فى أنه شر ، والمركب منهما قد يروج على أنه أزيد من الناقص فى الطرف الثانى ، فيكون أشد خيرية منه شرية ؛ اللهم إلا أن يكون الامتزاج أحدث أمرا زائدا على مقتضى البسيطين ، كما أن المزاج يجعل غير الخيرين خيرا ، وغير الشرين شرا ، فيكون هذا أيضا مما يقدح فى الموضع المذكور ، فإنه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل خيرا أو شرا ، لكنه يجب أن يكون اعتبار هذين الموضوعين ، حيث يكون التركيب لا يعمل غير الجمع ، وما يتبع الجمع ؛ إلا فيما تقتضيه الاستحالة .

---

(١) دون : ودون م || دون الإثبات : — سا (٢) وأكثر : لكثرة م || ذلك : + من ه || ذلك : هذا م || لون : — ن (٣) وإدراك : إدراك د ، ن || فى غير : عن د ؛ غير م ، ن
(٥) ترتفع : ترفع س ، سا (٦) كان : — سا ، ن (٧) فيما : مما س || وشر : أو شر س ، ن
(٩) قبله : آخر مثله د ، ن || وهو : هو س || الخير : — د ، ن || أنه خير : خيريته د
(١٠) شر : شىء ب || أنه : + إن (١١) البسيطين : البسيط سا (١٢) غير : من د ، ن
الخيرين : خيرين د ، س ، سا ، ن || وغير : أو من د ، ن || الشرين : شرين د ، س ، ن ، ه
(١٣) الموضع : المواضع سا || أو شرا : وشرا س ، م (١٤) الموضوعين : الموضعين د ، م ، ن || وما : ومما سا (١٥) إلا : لا ب ، ، سا ، م ، ه .

وموضع آخر ننظر كى لا يكون حد الكل مقولا على أحد الجزأين فيكون هو هو بعينه، لا المجموع منه ومن غيره. ولكن الجزء غير الكل. وقد ذكر ههنا موضع ضمناه فيما سلف وهو أن لا يكون ذكر هيئة التركيب. وذكر أيضا موضع هذا مع هذا، وموضع أن هذا هو هذا وهذا، وموضع أن هذا هو من هذا ومن هذا. وهذا قريب مما سلف، فإنه حينئذ يكون من هذا ومن هذا، فيكون من كل واحد منهما، ويعرض نظير ما سلف مما ذكرناه، حيث لم يكن "من"، وخصوصا إذا كان حيث يقوم من أمرين ليس يمكن أن يكون ذلك الأمران معا.

وموضع فى تفصيل المعية ونسبتها، هل بيّن أن تلك المعية فى أى شىء من المحل والزمان، وبالقياس إلى أى شىء، وكيف حال أحد الأمرين من اللذين هما معا من الآخر، كمن يقول إن الشجاعة إقدام مع فكر صحيح، ولم يقل إنهما بالقياس إلى أى شىء. فربما كان ذلك بالقياس إلى استعمال المصححات، وكان صاحبها طبيبا لا شجاعا، بل يجب أن ينسب ذلك إلى الجهاد.

وربما كان أحد الأمرين سببا للآخر، أو غاية، مثل من يقول: إن الغضب غم مع توهم استخفاف؛ فإن توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب، بل سببا له وللغم. وكذلك من قال: إن الرمى هو إرسال سهم مع إصابة؛ فإن الإصابة ليست جزءا من الرمى، بل خارجا عنه وغاية.

---

(١) مقولا : مقول د ، ن (٢) ولكن : لكن د ، ن || ضمناه : ضمنته ب ، س ، هـ || فيما : — سا (٣) وذكر : وقد ذكر ن || وهذا : — د ، سا ، ن (٤) ومن هذا : وجميع ذلك يعرف مما ذكرناه فى هذا التفصيل الذى فرقنا منه وذكر موضع هذا هو من هذا د ، ن (٥) نظير : نظار سا (٦) مما ذكرناه : منا ذكره د ، ن || لم يكن : لا يكون د ، ن || يقوم : يقول بخ ، د ، سا ، ن ؛ يقول من يقول س ، هـ || أمرين : — د ، ن (٧) ذلك : — د ، م ، ن (٨) هل بين : — د ، ن || وبالقياس : بالقياس سا (١١) كان : — سا (١٢) يجب : بحسب س (١٣) مثل : + ذلك د || غم : هم س (١٤) استخفاف : استحقاق د ، ن ؛ الاستخفاف سا || الاستخفاف : الاستحقاق د ، ن || بل : — س (١٥) وكذلك : فكذلك ب ، س ، م (١٦) خارجا : خارجة م ، هـ || عنه : منها د ، سا ، ن || وغاية : + له م

وموضع آخر من أخذهم الجمع مكان المجموع ، حتى يقولوا : إن الحيوان تركيب نفس وبدن ، وهذا مع رداءته فى أنه جعل المركب تركيبا ، فليس يدل على ذلك التركيب . وكيف يكون التركيب حيوانا ، أو الحيوان تركيبا ، ولكل تركيب ضد هو التحليل ؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل .

وموضع آخر أن يكون المحدود شيئا منسوبا إلى ضدين بالسواء ، وقد أخذ فى تحديده أحدهما دون الآخر ، كما أنه لو كان حال النفس من العلم كحاله من الجهل المضاد للعلم ؛ ليس الذى هو عدم المقابل . فإذا قيل : إن النفس جوهر قابل للعلم ، لم يكن أولى أن يقال ، جوهر قابل للجهل ، أى المضاد . وبالجملة ، إن قبول العـــلم خاصة لا فصل ؛ وقد علمت ذلك .

ومن المواضع التى يحتاج إليها المبطل فى التمكن من الإبطال أن يعلم أنه لا حاجة له إلى رفع جملة الحد ، وربما تعذر عليه ذلك من حيث هو جملة . فلينظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وإبطاله ، فإن فى رفع الجزء رفع الكل الذى هو لا يثبت إلا بذلك الجزء . وقد مرّ لك هذا ومثاله فى موضع آخر .

ومن المواضع التى تسهل السبيل إلى الإبطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموضه سبب لأن لا يشعر بالموضع الذى منه يبطل . فإذا استكشف ظهر إما إصابته ، وإما خطؤه وموضوع خطئه . وإذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب ، فيكون الحد هو هذا الدال الموضح المحـــصل بعد الكشف ، وينسخ به ما فرض أولا أنه حد من

---

(١) أخذهم : أخذه سا ؛ أخذم م || يقولوا : يقولون هـ (٢) جعل : يجعل م (٣) أو الحيوان : والحيوان د ، سا ، ن || تركيبا : مركبا ن (٣ — ٤) وليس للحيوان ضد هو التحليل : — ب (٥) تحديده : تحديد سا (٦) كما : فكما د || كحاله : كحالها م ، هـ (٧) فإذا قيل : + فى نفس س ، هـ ؛ للنفس م || أن : بأن يكون ن (٨) للجهل : الجهل ب ، س || قبول : فصول سا ؛ م ؛ — د ، ن (١٠) أنه : أن سا (١١) الحد : الحدود هـ || ذلك : + عليه ب ، هـ (١٤) التى : الذى ب ، سا ، م ، هـ ؛ — د || الإبطال : إبطال د ؛ سا ن ؛ + الحدد ، ن || حتى : — س || غموض : غرض هـ (١٧) هذا : — د ، ن || الموضح : الموضع د ، سا || المحصل : — د

الملتبس ، إذ لا حدين لشيء واحد . فإن كان الثانى هو الفاضل المعروف ، فالأول ليس بجيد ، بل هو منسوخ نسخ الشريعة التى هى أفضل لما قبلها . فيجب أن لا يستهان بهذه الأصول فى الحدود ، بل يجب أن تجعل نصب عين الفكرة ، ويعلم أن سائر كتب المنطق إنما تتم جدواها بمعرفة القوانين التى أعطيناها فى هذا الكتاب إلى هذه الغاية . ومن اقتصر على ما سلف ، لم يكتسب كمال الملكة فى البرهان أيضا ، فإن كثيرا من الأصول النافعة فى البرهان ، وفى الحد البرهانى ، إنما تتم فى هذا الكتاب إلى هذا الموضع . وأما بعد هذا من هذا الكتاب ، فكأنه ليس بشديد النفع فى البرهان .

تمت المقالة الخامسة

---

(١) الملتبس : — د ، ن || حدين : جدان د ، ن || فإن : فإذ ب ، س ، م ، ه || المعروف : المعرف د ، ن (٢) بجيد : بجد د ، سا ، ن ، ه || هى : — ب ، د ، س ، م ، ن (٥—٦) أيضا ... البرهان : — د (٧) من : — د ، م || هذا : — د ، س ، م || البرهان : + والله أعلم د . (٨) تمت المقالة الخامسة : تمت س ؛ تمت المقالة السادسة من الفن السادس م ؛ تمت المقالة الخامسة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق ه ؛ — ب ، د ، سا ، ن

المقالة السادسة

المقالة السادسة

فصل واحد

الفصل الأول

فصل (١) فى مواضع هو هو والغير

وقد يليق أن نتكلم فى المواضع التى تنفع فى إثبات أن الشىء هو هو وواحد بعينه ، أو غيره ، وفى إبطاله . فإن ذلك مما يحق أن يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه ؛ وينفع أيضا فى باب النظر فى الحد ، فإن الحد يقصد به أن يكون معناه ومعنى اسم المحدود واحدا بعينه . ثم الواحد قد يقـال على معان ، وأحقها باسم الواحد هو أن يكون الشىء غير منقسم بالعدد لست أعنى الواحد الشخصى الذى لا يقال على كثيرين ، بل أعنى به الواحد فى نفسه من حيث ذاته ، وإن كان معنى عاما بالقياس إلى موضوعاته ، وكان ذلك المعنى من خارج مطابقا لكثيرين . مثال ذلك فى المسألة الجدلية أنه هل العدالة والشجاعة شىء واحد ؟ فإن ههنا ليس تعنى واحدا بالشخص ، ولا أيضا واحدا بأن جنسهما واحد ، أو بأن نوعهما واحد ، وهما كثيران بعد ذلك ؛ بل تعنى به هل الحقيقة التى تدل عليها العدالة هى بعينها الحقيقة التى تدل عليها الشجاعة ، حتى تكون إذا عددت الشجاعة واحداً من الأشياء ، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضا . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع

(١) المقالة السادسة فصـل واحد : المقالة السادسة وفيها فصل واحد فصل (أ) ب ؛ المقالة السادسة د ؛ المقالة السادسة وهى فصل واحد س ؛ المقالة السادسة فصل سا ؛ المقالة السادسة من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق فصل واحد م ؛ المقالة السادسة فصل ن ؛ المقالة السادسة وهى فصل واحد فصل هـ (٤) هو هو : + والواحد سا ، م ، ن || والغير : بالغير ن (٥) يليق : + أن يليق س ، هـ (٧) اسم : الاسم هـ (٩) لست : ولست د ؛ — ن (١٠) بالقياس إلى : فى سا || وكان : فكان سا (١١) مطابقا : وطابق ب ، س ، سا || شىء : — س || يعنى : معنى م (١٣) أو بأن : وبأن د ، سا ، م ، ن || وهما : أو هما هـ (١٤) إذا : إن م (١٥) أيضا : — د ، سا ، ن

وتعلم أنه يستعمل لفظة الواحد بالعــدد على معنى هو هو فى الحقيقــة ، حتى إذا ذكرته ذكرته ،وإن كان المعنى كليا .

فمن المواضع مواضع التصريف أنه إن كانت العدالة هى بعينها الشجاعة فالشجاع عدل ، والعدل شجاع ؛ وبالعكس أنه إن كان العادل هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة شجاعة . وتخالف الموضع الذى فى باب العرض إذ كان لا يجب هناك الهوهو ، لأنه كان هناك حمل فقط ، ولم يكن مع الحمل اعتبار أنه هو . وكذلك تنظر فى اعتبار المتقابلات أنها هل هى هى . وأيضا من الأكوان والفاسدات ، والأسباب الفاعلة والمفسدة . وأيضا من طريق الأولى أنه إن لم يكن ما هو هو أولى أن يكون هو هو ، فليس ما ليس أولى بهوهو هذا . وقدعلمت هذا الموضع وحكمه .

وأيضا إن كان كل واحد منها فى ترتيب باب أكثر وأفضل من جميع الغير فى ذلك الترتيب ، فهما واحد . وأما إن كان أحدهما أكثر فى ذلك من الآخر ، أو كان أكثر من كل ما هو سواه ولم يكن الآخر كذلك ، فليس أحدهما هو الآخر . وقد يكون شيئان اثنان وكل واحد منهما أفضل من كل شىء مذكور بالتعيين مما يشاركه ، ومع ذلك فليس أحدهما هو الآخر ؛ وذلك إذا كانا فى ترتيبين ، وكان أحدهما يحوى الآخر . كما يقال : إن الحيوان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ، ثم يقول : والإنسان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ؛ لكن الحيوان يشمل الإنسان ، فلا يجب فى مثل هذا أن يكون هو هو . فهذا الموضع فيه شىء ينبغى أن يتأمل ، وهو أن قد يعرض أن يقال : إن الحار

---

(١) فى الحقيقة : فالحقيقة م (٣) التصريف : التعريف س || فالشجاع س ، ن ، هـ (٤) والعدل : فالعدل س ، هـ (٧) هل : — ب ، س ، سا ، هـ || ا كوان : الألوان || والأسباب : — د ، س (٨) هو هو : هو س سا ، هـ || أولى بهو : بأولى فهو م (٩) هذا : — د ، س ، ن ، هـ (١٠) باب : بان ب ، س م || جميع : — س ، م ؛ جمع سا || فى ذلك : فذلك سا (١١) فهما : فيهما م (١٢) ما هو : ما ن (١٣) واحد — ن (١٣—١٤) كل شىء . . . وذلك : أشياء أخرى قد يشترك فيها ولكن د ، ن (١٣) مذكور : مذكورا هـ || بالتعيين : + غيره م (١٤) كانا : كان د ، ن || ترتيبين : مرتبتين ب || وكان : فكان د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٥) الفاسدة : والفاسدة ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٦) الفاسدة : والفاسدة ب ، د || فلا : ولا سا (١٧) فهذا : وهذا م

جدا هو أعلى المتحركة بالاستقامة ، والمتخلخل جدا هو أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ، و يكون المقولان صادقين ، ثم لا تكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة إلا فى الموضوع . لكنه يجب أن تعلم أن القولين إنما صدقا باعتبار الموضوع ، حتى إنهما إذا أزيلا عن ذلك الاعتبار كذبا ؛ وأن معنى قوله : « الحار جدا » ، وهو الجسم الموصوف بأنه حار جدا ، وحينئذ فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه ؛ فإن الإشارة فى قوله : « والمتخلخل جدا » تتناوله أيضا . فلذلك أوجب أن يكون المشار إليه بالقولين ذاتا واحدة . فإن غُيِّر اعتبار الموضوع الحار جدا ، وأخذ من حيث هو حار جدا ، حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره ، كذب قوله : إن الحار جدا من حيث هو حار جدا ، أعلى من كل ماليس حارا جدا من حيث هو حار جدا . فإن المتخلخل جدا ليس دونه فى المكان من حيث هو متخلخل جدا ، وهو غيره . فيجب أن يراعى فى هذا الموضع حال الموضوع للأمرين ، وحالهما فى نفسه . فإن كانت الإشارة تتناول الموضـــوع ، فلا شك أن المشار إليـه واحدا ، وإن لم يكن الأمران واحدا ، و إن تناول نفس الأمر لا موضوعه ، وجب أيضا أن يكون الأكثر واحدا ، وإلا كان القول كاذبا .

وموضع آخر ، أنه ينظر هل ما قيل إنه مع ح واحد هو مع د الذى هو و ح واحد ، واحد أم لا ؟ وهو يصلح للإثبات والإبطال . وأيضا ينظر هل يختلف فى الأحوال العارضة . وأيضا هل يرتقى إلى مقولات مختلفة . وأيضا هل إن كان جنسها واحدا ، ففصولها واحدة . وأيضا هل يقبلان الأكثر والأقل معا ، وعلى نسق واحد . وهذه مواضع الإبطال .

---

(٢) واحدة : واحدا د ، ن || الموضوع : الموضوعات س ؛ موضوع سا ، ن (٤) وإن : فان د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || قوله : قولنا م ، ه || الجسم : المسمى سا (٥) وحينئذ فيكون : فإنه يكون د ، ن (٦) تتناوله أيضا : أيضا تتناوله ب ، س ، ه || فلذلك : فكذلك ب ، س ، سا (٧) وأخذ : واحدا ه ؛ وآخر واحد ن (٨) جدا : — ن || إن : وإن ب ، ؛ فإن م (٩) حيث : + ما سا (١٠) فى : وفى م || وهو غيره : وهو فى غيره ن (١١) للأمرين : لأمرين ن || نفسه : نفسهما م (١٢) وإن : فإن || تناول : يتناول ب ، د ، سا (١٥) أنه : — سا || قيل : + له م || أنه : — م || ح : — د ، ن || هو : وهو م || مع : — م || د : له د || ح : د د || واحد : — م (١٦) والإبطال : لإبطال د || وأيضا : تنظر م (١٧) كان : — ن || واحدا : واحد ه || ففصولها : وفصولها د ، ن ؛ فصولها س ؛ ففصولهما م

وأيضا هل كل واحد منهما إذا أضيف إلى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الآخر. وأيضا كذلك فى النقصان . وأيضا هل هما يتساويان فيما يلزم رفع الشىء ووضعه ، أو يلزمه رفع الشىء ووضعه ، كان ذلك حقا و باطلا ، فإن الشرطية ليس صدقها فى صدق المقدم أو التالى ، بل فى صدق اللزوم . ومثال ذلك أنه إن كان الهواء والخلاء شيئا واحدا ، فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء ، وما يلزم من وضع الهواء يلزم من وضع الخلاء . وما يلزمه الهواء أو يلزم رفعه عن وضعه أو رفعه ، كذلك يلزمه الخلاء أو رفعه . لكنا إذا توهمنا رفع الهواء بقى الخلاء عند أصحاب الخلاء . وليس يلزم عند رفعَ الخلاء أن يبقى وضع الهواء ، فليس الخلاء والهواء واحداً .

وأيضا هل يختلف الأمران فى المحمولات ؛ وهذا كالمكرر بالقوة .

وموضع فى قوة هذا أنه إن لم يكونا واحدا بالجنس إن كان لهما جنس ، أو لم يكونا واحدا بالنوع إن كان لهما نوع ، لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذى قيل .

وهذه المواضع كثير منها مواضع الإثبات والإبطال المطلقين استعملت فى محمول مخصوص ، وهو الهوهو ، و كثير منها يخص الهوهو .

ولقد كان يمكن أن يقال : يجب أن ننظر كى لا يكون أحدهما ليس محمولا على الآخر بما قدمناه من مواضع الإثبات والإبطال المطلقين ، ثم يؤتى بالمواضع الخاصة . وهذه المواضع ينفع المبطلات منها فى إبطال الحد ، فإنه إذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

---

(١) كل : ــ س (٢) هل هما : هما هل ب ، سا ، م || هل : ــ د ، ن ، ه || فيما : كما ب ؛ مما س ، سا ، م ، ه (٣) أو يلزمه : و يلزمه م (٤) أو التالى : والتالى د ، ن || صدق : صدقه سا (٥) فما : فيما د ، ن (٦) يلزمه : يلزم د ، س ، ن ، ه (٧) الهواء : الخلاء د ، س ، م ، ن (٨) والهواء : ــ م (١٠) وموضع : ــ آخرن || يكونا : ــ له ب ، بيا ، ن || واحدا : واحد ه || لهما : لها سا (١١) لهما : لها سا قيل : قبل سا ؛ قلنا م (١٢) كثير : كثيرا ن || مواضع : ‡ هى بعينها د ، ن (١٣) الهوهو : الهو ن || وكثير فكثير ب || يخص : يختص د ، ن ؛ مخص ه (١٤) يمكن : ممكن د ، ن || بما : مما د ، ن ، ه (١٥) وهذه المواضع : وهذا الموضع ب

لم يكن حدا . وإذ هذا لا ينعكس ، فالمثبتات لا ينتفع بها فى إثبات الحد ، فإنه ليس كل معنى هو هو الشىء هو حده ، وإن كان أيضا هو هو بالمعنى ، فربما لا يكون قد وفى توفية جيدة .

وأما أنه هل على الحد قياس أو ليس ، ومتى يكون قياس ومتى لا يكون ، وكيف يقتنص الحد ، فأمر قد عرفناكه فى الفن الذى قبل هذا .

وأما فى هذا الكتاب ، فقد عددنا لك المواضع فى الحد ، وأولاها ما تكون المواضع جدلية ، وأكثرها تمكينا إيانا من التصرف ، وهو مواضع التصاريف والأقل والأكثر وسائر المشتركات . وأما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع نفعها ، وإن كانت أصح نفعا ، ومع ذلك تدعو إلى نظر أدق من الجدل المعد للجمهور .

وأما أن أى المسائل أسهل إثباتا ، وأيها أسهل إبطالا ، وضد ذلك ، وأى المحمولات الخمسة أسهل إبطالا وإثباتا ، فيجب أن تعلمه من الأصول التى سلفت فى هذا الفن ، والفنون التى قبله .

تمت المقالة السادسة

---

(١) فالمثبتات : والمثبتات سا || ينتفع : تنفع د ، ن || بها : به د ، سا ، ن
(٢) جيدة : جدية د ، ن (٤) الفن : + المراد م (٥) ما : بأن بخ ، س ، م ، ه || المواضع : مواضع د ، ن (٦) وهو : هى ، د ، ن ، هو م (٧) عدا : عدادس || عدداه ؛ — د ، ن (٩) وضد : وضداب ، س ، سا ، ه | وإثباتا : أو إثباتا
(١١) التى : الذى د ، م ، ن (١٢) تمت ... السادسة : — ب ، د ، سا ، ن ؛ تمت س ؛ تمت المقالة السادسة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيبه محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين ه

المقالة السابعة

المقالة السابعة

أربعة فصول

الفصل الأول

فصل (١) فى وصايا السائل وأكثرها فى المقدمات

إنا أول ما شرعنا فى تعليم الجدل عرفنا حده وموضوعاته ، أعنى مقدماته الخاصة به ، وعرفنا الآلات التى ينبغى أن تكون للجدل ، وعرفنا المواضع المعدة نحو الإثبات والإبطال ، فبقى علينا أن نعرف كيفية الاستعمال لما سلف إعداده وتعليمه . وقد عرفت حال السائل الجدلى والمجيب الجدلى ، والفرق بينهما ، وعرفت أن عمدة المجادلة هو السؤال ، وعليه يبنى الجواب . فلنقدم وصايا السائل ، فنقول :

إن عمدة الأمور التى يجب أن تتم للسائل ثلاثة ؛ أما المسألة التى فيها الجدال فهى شىء خارج منها ، وهى كالعرض ، والجدل نحو المشار إليه ، فلذلك ليست المسألة جزءا من الجدل ؛ وهذا قد عرفته . لكن أول الثلاثة أن يكون قد أعد الموضع الذى منه يأخذ المقدمة لقياسه . والثانى أن يكون قد رتب فى نفسه كيفية التوسل إلى تسلمها ، وكيفية التشنيع على منكرها ، إن أنكرت عليه ؛ وهذان مما ينبغى أن يكون قد سبق إعداده إياه مع نفسه . والثالث هو التصريح بالمعد فى النفس مخاطبة به للغير .

---

(١) المقالة السابعة وفيه أربعة فصول فصل (١) ب ؛ المقالة السابعة فصل د ، سا ، ن ؛ المقالة السابعة أربعة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة السابعة من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق أربعة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة السابعة وهى أربعة فصول الفصل الأول فى وصايا السائل . . . الفصل الثانى الفصل الثالث . . . الفصل الرابع . . . فصل هـ (٤) السائل : المسائل س (٧) فبقى : فيبقى ب || حال : حد م || الجدلى : — س ، هـ || عمدة : هذه هـ (٩) يبنى : يعنى هـ || فنقول : — ن (١١) منها : — فيها م || المشار : المشير ب ، س ، سا ، هـ ؛ المسير م (١٣) لقياسه : القياسية د ، س ، ن هى من هـ || التوسل : التوصل س || وكيفية : كيف ن (١٤) التشنيع : الشنيع س

والوجه الأول من الوجوه الثلاثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلى؛ وذلك لأن الفيلسوف لا بد له من موضع يأخذ منه مقدمات ما يصححه . والوجهان الآخران يخصان الجدلى ، إذ لا حاجة للفيلسوف إلى تسلم شئ ، فإنه يأخذ المقدمات من حيث هى حق ، لا من حيث هى متسلمة ، ولا النظر الحكمى متعلق بالمخاطبة و بالجهاد فيها ، فلا يبالى فى الخطاب التعليمى أن لا تسلم مقدمة بعد أن تكون المقدمات مناسبة للمطلوب قريبة منه ، توجبه ، ولا يحتاج فيه إلى أن يخفى قربها من النتيجة الحاجة التى للسائل الجدلى ، فإنه يجتهد أن لا يفطن المجيب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يتعسر فى تسليمها ، بل يروم إخفاء قربها من النتيجة ، و يرى أنها بعيدة عنه جدا . والفيلسوف يروم ضد ذلك . وكلما كانت المقدمات أقرب من النتيجة كانت إليه آثر .

وجميع القضايا التى يوردها الجدلى قسمان : ضرورية ، وغير ضرورية . فالمقدمات الضرورية هى الداخلة فى نفس القول الموجب للمطلوب ، قياسا كان أو استقراء . وأما ما ليس بضرورى ، فإنما يورد لأغراض أربعة ، وهى : الاستظهار فى الاستقراء والقسمة ، والاستظهار فى تفخيم القول ، والاجتهاد فى إخفاء النتيجة ، والتكلف لإيضاح القول .

ولقائل أن يقول : إن كان الاستقراء جدليا ، كان قولا يعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصححه داخلا فى الضرورى ؛ وكذلك القسمة ، فإنها تستعمل فى المقاييس المنفصلة . وكيف عددتم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضرورى ؟ فنقول :

إن الاستقراء قد يستعمل فى الجدل على وجوه ثلاثة : أحدها فى أن يصحح منه المطلوب نفسه .

---

(٤) و بالجهاد : والجهاد د ، ن || فى الخطاب : بالخطاب س (٧) لما : بما س (٨) وكلما : فكأنما س ؛ ؛ فلما ن ؛ هـ (٩) آثر : — أنشط م (١١) فالمقدمات : والمقدمات م || الداخلة : الفاضلة ن (١٣) والاجتهاد : — والجدلى د ، سا ، ن ؛ والجد س ، هـ (١٥) إن : إذا د ، س ، ن ، هـ || كان : كانت م (١٦) وكان : فكان س (١٧) وكيف : — فكيف د ، س ، ن ، هـ || فيما : وما د ، ن || فنقول : ونقول ن (١٨) الجدل : الجدلى سا (١٨) فى : + هـ || منه المطلوب : المطلوب منه هـ (١٩) المطلوب : سا

والثانى أن يصحح به المقدمات الضرورية فى المطلوب .

والثالث للاستظهار ، وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يجحدها المخاطب ، فيحتاج أن يصححها ، بل هى غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها محمودة أو مسلمة ، وأن إنكارها شنيع بعيد عن المحمود ، فإذا سئل عنها مع الاستقراء فقيل مثلا : أليس الإنسان وما يجرى مجراه فلان وفلان ، وهو يفعل كذا وكذا ، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض ، كان التسليم حينئذ أولى أن يقع ، فيكون هذا النوع من الاستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه ، بل أوردت استظهارا .

وأما المقدمات التى يصحح بها استقراء على المطلوب ، أو على ضرورى فى المطلوب ، فمقدماته ضرورية ، اللهم إلا أن يكون فى عدد ما ذكر كفاية ، وقد استظهر بعد جزئيات أخرى لو لم يعدها حصل الغرض .

والقسمة أيضا قد تورد على مقتضى الضرورة ، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه ، حتى يقول مثلا : إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه ، وإما لشرف موضوعه ، وإما لكذا وكذا ، حيث يكون النافع مثلا أن يبين أن العلم شريف، ثم يتعداه إلى عد وجوه شرفه من غير حاجة إليه . فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقـدمات للاستقراء الاستظهارى دون الضرورى ، والقسمة التى لا ضرورة إليها .

والوجه الثانى ، أن يورد لبسيط القول والتوسعة فيه ، إما بمدح كلامه ، واستجادة مذهبه ؛ وإما للتعجب ممن ينكر مأخذه ؛ وإما بالأمثلة والاستشهادات بأقاويل الناس ،

---

(١) والثانى : فى س || أن يصحح : يصحح ب ؛ لأن يصحح سا (٢) للاستظهاد : الاستظهار ن (٣) أن يصححها : إلى تصحيحها د ، ن (٤) شنيع : تشنع ب ؛ تشنيع د ، ن (٤) المحمود : المحدود ب ، س ، م ه (٥) أليس : ليس ن ، م || وما : وكل ما د ، ن || مجراه : + من د ، ن || وهو : هو د ، س ، هو ن (٥ — ٦) أو يسأل : و يسأل ه (٦) على : عن س ، ه || عبارة : عبارات ن (٧) تلجئه : ملجئه م (٩) فمقدماته : مقدماته د ، ن (١٠) أخرى : أخر ن || يعدها : يعد ، س ؛ — ه (١١) قد تورد : وتورد م || فيما : مما سا (١٢) برهانه : برهانية ه (١٣) حيث : حتى ن (١٤) عد : عدة ب ، د ؛ نميزة س || فأحد : وأحد س (١٥) والقسمة : وللقسمة س ، سا ، م ، ه (١٧) لبسيط : لبسط س ، سا ، م ه || والتوسعة : والتوسع م ، ه

وإما بالتصرف فى تبديل العبارات للبيان والفصاحة، بأن يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة ، كما هو من عادة فصحاء العرب ، وإما باستعطاف المخاطب واستمالته الى التسليم تارة بمدحه ونسبته إلى الإنصاف ، وتارة بذمه وتأنيبه وأنه بعيد عن الإنصاف .

وليس لقائل أن يقول : إن بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية ، وذلك لأن المواضع السوفسطائية ربما احتيج إليها فى الجدل إذا تنكد المجادل بجعل لا يسلم المشهورات ، حتى قد يرخص له أن يغالط المتنكد باشتراك الاسم ، ولولا ذلك لما كان رخص فى الجدل أيضا أن يحتال فى إخفاء النتيجة ليسهل به تسلم المقدمات .

والثالث خلط ما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه ليبعد الحدس عن النتيجة ، ويخفى النافع فى الحجة من غير النافع . فلو أن السائل طالب المجيب بتسليم الكبرى من النافع فى الحجة فسلم له ، ثم أعقبة بالتماس تسليم الصغرى ؛ أو ابتدأ بتسلم منه الصغرى ثم أعقبة بالتماس تسلم الكبرى ، عرض من ذلك أن يفطن المجيب لما يحاوله السائل ، فيتنكد ولا يسلمه . وأما إذا قرن بتسلم النافع شيئا لا ينفع ؛ ولا يناسب المطلوب ؛ وفصل بينه وبين قرينته من النافع ؛ لم يبعد أن يخفى الغرض عليه . وهذا القسم هو من جنس الحشو الذى يؤتى به لإخفاء النتيجة .

والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة ، ولا للحيلة ، بل للإيضاح والكشف بتبديل الألفاظ ، وتكريرها ، وبالأمثلة . ويفارق الوجه الثانى إذا كان التمثيل هناك والتكرير لأجل اجتلاب التصديق ؛ وههنا لأجل التصوير والتفهيم . فالوجه الثانى يقصد فيه التصديق ؛ وهذا الوجه يقصد فيه التصوير . وقد يستعان فيه بألفاظ الشعراء والأمثال المعروفة .

---

(١) بالتصرف : بالمتصرف سا || قضية : هيئة ه (٢) عادة : عادات د || (٢) وإما : إما سا (٥) يسلم : + فى د ، ن (٦) قد : — ه || يرخص : رخص ب ، سا (٧) به : له س || المقدمات : المقدمة بخ سا ، م ، ، ه (٨) ليبعد : ليعد د || ويخفى : وبها ب ؛ ويخفاه م (٩ — ١٠) الحجة . . فسلم له : حجته فسلم د (٩) الحجة : حجته بخ ، م || له : — ن (١٠) أو ابتدأ : وابتدأ د ، ن || يتسلم : بتسليم م ، ن (١١) فيتنكد : فيتنكر م (١٢) قرن : اقترن ب ، سا || بتسلم : بتسليم م ، ن || النافع : المنافع د ، سا (١٣) لم : بل ن (١٦) وتكريرها : + هذه ه (١٧) وههنا : لأجل وههنا لأخذ د (١٨) يقصد : — ه (١٨) التصوير : التصور بخ ، د ، س || الشعراء : الشعر ب || والأمثال : أو الأمثال ب

وأما الوصية التى تليق بالوجه الأول، فبأن لا يذكر المقدمة الضرورية فى أول الأمر، ولا يطلب تسليمها صراحا ، فربما لم تسلم ، بل يجب أن ينتقل عنها إلى تسليم ما هو أعم منها حتى يكون ذريعة إلى عقد القياس فيشتبه على مقابل وضعه ، أو أخص منها حتى تكون مادة الاستقراء ، فيسوقه إلى مقابل وضعه ، أو مثلها ومساويها حتى تكون آلة لتمثيل يضرب به لمقابل وضعه . فإن كان ينفعه تسلم أن العلم بالأضداد واحد ، حاول أن يتسلم هل العلم بالمتقابلات واحد ترصدا للقياس ، أو هـــل العلم بالحار والبارد والرطب واليابس أو بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء ، أو أن يستعين ببعضها فى بعض فى مثل أنه إذا أراد أن يتسلم مثلا ما هو أعم ابتدأ أولا بالاستقراء و بتسلم الجزئيات ؛ ثم يتسلم بعد ذلك ما هو أعم ، فيكون أسهل عليه ، ثم يتسلم الضرورى .

وأما الوصية فى باب إخفاء النتيجة ، فأن ينظر إن كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة فيجب أن يبتدئ بأبعد المقدمات عن النتيجة ، ويتسلمها ، فينتقل عنها إلى القريبة ، سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة أو يبين بكثيرة ،فيحسن أن لا يسأل عنها على الترتيب القياسى ، بل يسأل عن الأول فى الترتيب الطبيعى ثانيا ، وعن الثانى أولا ، لئلا يسمع الحد الأوسطوقد تكرر ، وهو رابط بالفعل ، بل يسمع تارة فى طرف ، وتارة فى طرف آخر ، وقد تخلل بينهما فاصل . وكذلك يجب أن يخلل فى كثير من يسلم المقدمات بين تسلم مقدمة و بين رفيقتها يسلم مقدمة أخرى . مثلا إذا كانت إحدى المقدمتين تنفع فى مقدمة للقياس القريب ، لم يضف إليها الأخرى التى تنفع فى تلك المقدمة ، بل التى تنفع فى مقدمة أخرى لذلك القياس القريب . وكذلك إذا تسلم مقدمة مقدمة مما ينتج مقدمة

---

(٢) ولا : لا د (٣) فيشتبه : يتشبه ب ، س ؛ فيشبه سا || على مقابل وضعه : عليه د ، ن || وضعه : نفسه سا (٤) الاستقراء : للاستقراء هـ || إلى مقابل وضعه : إليه د ، ن || ومساويها ومساو لها س ، هـ ؛ أو مساو لها م || آلة : آية س (٥) لتمثيل : للمثيل د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || لمقابل وضعه : له د ، ن (٧) او بالمضافين : و بالمضافين د ، ن || واحد : واحدا ن ، هـ || ترصدا : ترصد ب ، س ؛ رصدا سا (٧) أو أن : وأن د ، سا ، م ، ن || ببعضها بعضها هـ (١١) عن : غير سا (١٠ — ١١) فأن ينظر ... النتيجة : — س (١١) ويتسلمها و بتسليمها م (١٢) سواء : فسواء ن || ذلك د ، ن || يبين : يتبين هـ || يبين : أيضا د ، ن || على إلى سا (١٥) يجب أن : — ن (١٦) كانت : كان ن (١٧) للقياس : القياس س ، هـ
(١٨) إذا : إن ب ، م ؛ إما إن سا

اقرب منها ، ثم تذكر النتيجة معها ، بل يترك النتيجة ويشتغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الآخر . فإذا تسلم المقدمات تفاريق أورد النتائج التى هى المقدمات القريبة معا إيرادا لا يمكن المخاطب إنكارها بعد تسليمه المقدمات .

فاما إذا تسلم مقدمتين وأنتج عنها ، ثم أخذ يتسلم المقدمات للنتيجة الأخرى ، لم يبعد أن يفطن المخاطب أنه إنما يحاول أن ينتج كذا لتكون مضافة إلى النتيجة الأولى ، فيتنكد ويتعسر ، بل يجب أن يحاول الإخفاء لأن النتيجة التى هى الغاية فقط ، بل كل نتيجة ، وإن كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك أشد فى الإخفاء . وفى ذلك فائدة أخرى ، وهى أنه إذا أعقبها بالنتيجة الأخيرة ؛ وكان قد حذف النتائج فى الوسط ؛ ولم يقدم المقدمات لترتيبها ؛ تخيل المخاطب أن كلامه غير منتج للمطلوب ؛ لأنه لا يسرده سردا يشبه المنتج ، فإذا أنتج فى إثره فربما قال المجيب : ولم قلت إنه يلزم مما سردت هذه النتيجة ؛ وعرض أن أمن المجيب تلك المقدمات ؛ وظن أنها لا تنفع السائل ؛ إذ النتيجة غريبة عنها وكأنها لا تلزمه ؛ فلا يشتغل بالمناكدة فى شىء منها ، أو بتأويل جهة تسليمها ؛ بأن يقول : إنما سلمت على شرط كذا ، وإنما أردت بالتسليم كذا ؛ بل يساهل كل المساهلة فى تسليمها على اى نحو أريد منه تسليمها ، فتتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ عن اللجاج معها فيها فإذا تقررت المقدمات عاد حينئذ فأبان أن المطلوب كيف يلزم عنها وانقطع المجيب .

وليس إنما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب تسلمه إلى كليه وجزئياته بل الانتقال أيضا إلى تصريفه ونظيره ومقابله ، فإن ذلك كله نافع فى إخفاء النتيجة .

---

(١) ثم : لم س ، م ، ه (٢) فإذا : وإذا س || تفاريق : تفاريقا د ، ن ، ه ؛ يفارقها س ؛ تفارقا م || معا : معها ب ، م (٣) إنكارها : إيرادها ه (٤) يتسلم : بتسليم س ، م (٦) فيتنكد : فيتنكر م (٧) وهى : وهو د ، س ، م ، ه (٨) وكان : فكان س ، سا || ولم : لم ب || يقدم المقدمات لترتيبها : يرتب المقدمات ترتيبها د ، سا ، م ، ن ، ه || المقدمات : الترتيبات س (٩) لترتيبها : ترتيبها ؛ ترتيبان || لا : لم س (١١) إذ : إذن د ، ن || وكأنها : وكأنما د ، ن (١٢) يشتغل : يلزم س || بتأويل : بتأول ن (١٣) وإنما : فإنما : سا || أردت : أوردت سا ، م (١٤) فتتقرر : فيقرر ب ، د ، ب ، ه || جهة : جملة س ، ه || مفروغ : عنها م (١٥) وانقطع : فانقطع د (١٦) ما : مما ن || من : عن د ، سا ، م ، ن || كليه : كليته س ، م || ونظيره : ونظرة سا

وأنه إذا ريم نفس تسلم النافع لم يبعد أن يصرف الخصم همته إلى تمحل عذر فى أن لا يسلمه .

وأما الشىء الآخر الذى هو منه بسبب، فربمـا لم يشاكس فيه؛ مثلا : إذا كان مراده أن يتسلم أن الغضبان هل هو المشتاق إلى الانتقام ، فربمـا احتال المجيب فأنكر أن يكون كل غضبان كذلك ، وقال : بل ههنا غضبان على صديقه من غير أن يشتاق إلى الانتقام منه . و إن كان غمه إياه بالغضب عليه نوعا من الانتقام منه. فإن ابتدأ السائل وسأله : أليس الغضب شهوة الانتقام ؛ كانت المشاكسة فيه أقل . فإذا سلم عاد وقال : فالغضبان إذن هو المشتاق إلى الانتقام .

والمواضع تختلف فى هذا الباب ، فربما كان المطلوب نفسه أقرب إلى أن يسلم من مقابله ، فهنالك لا ينفع هذا ، بل إنمـا ينفع حيث يكون الأمر بالعكس ، كما فى مثالنا . فإن الاعتراض الذى به أمكن أن يشاكس فى تسليم أن الغضبان المشتاق إلى الانتقام ، و إن كان غير صحيح ، فإنمـا كان يقرب حيث يقال "الغضبان" ، و يبعد حيث يقال "الغضب" .

و يجب أن يؤدى عن الغرض فيما يحوه فى تسليم ما يتسلمه ، و يشير إلى شىء آخر كأنه يريد أن يصحح ذلك بما يتسلمه ، ليصح بذلك مطلوبه ، فإن ذلك الشىء إذا كان غريبا توثق بأنه لا يؤدى إلى المطلوب ، وإذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك الغريب ، تفطن بأنه

(١) نفس : النفس س || تسلم : تسليم د ؛ التسليم ن || تمحل : تحمل ب ، س (٣) لم : لا د ؛ أن لان || يشاكس : يشاكسه د ، ن || إذا : إن س (٤) هل : — د ، ن ، ه || الانتقام : الأقسام س (٥) كذلك : كذا ن || بل : قائل ن (٦—٧) منه ... الانتقام : — م (٦) و إن كان ... منه : — سا (٧) فيه : — سا || فالغضبان : الغضبان د ؛ للغضبان ن (١٠) مقابله : مناسبه د ، سا ، م ، ن ، ه || فهنالك : هناك س (١١) الاعتراض : — د ، ن || المشتاق : مشتاق د ، سا ، م ، ن ، ه (١٢) كان : كانت م || فإنما كان : فإنما ب ، س ؛ سا ، م ، ه || يقال : يقول ب (١٤) يؤدى : يورى سا || عن : من ب || الغرض : الغضب د ، ن || تسليم : تسلم س ، ن ، ه (١٥) ليصح : ليصحح م || بذلك مطلوبه : مطلوبه بذلك سا (١٦) توثق ... غريبا : — د ، ن || الغريب : المطلوب س || تفطن : فطن د ، ن || تفطن بأنه : يظن أنه بخ ، سا ، م

لا ينجه ؛ وإذا كان الأمر كذلك تركت المشاكسه وسومح بالتسليم . فإذا تسلم توجه به نحو المطلوب .

ومن التلطف فى هذا الباب أن لا يعرف المجيب أى طرفى النقيص فيما يتسلمه ينفع السائل ، وذلك إذا سأل سؤال تفويض ، وخصوصا إذا قدم فى القول المُسْتَخْبَر من الطرفين ما لا ينفعه ، وأخر ما ينفعه ، فأوهم أن المقدم منهما فى اللفظ هو المقدم عندك فى الإثبات ، فيناكد فى تسليمه ويسلم الطرف الثانى الذى هو أحب إلى السائل . وأعمل من هذا أن يسأل سؤال حجر من غير تفويض ، ويجعل الحجر على الطرف الذى لا يريده . مثلا إذا كنت سائلا ، وكنت تؤثر أن يسلم لك أن اللذة خير ، فتسأل : أليست اللذة خيرا؟ فتوهم بفعلك ذلك أن هذا ينفعك ؛ فيميل المجيب إلى إنكاره فيسلم لك أن اللذة خير ؛ وخصوصا إذا كان المحذوف من طرفى النقيض أكثر شهرة وحمدا .

ومن الحيل النافعة فى التسلم أن تتسلم المقدمات التى تنتج شيئا ليس هو المطلوب ، لكنه يحسن أن ينتقل عنه إلى المطلوب ، فيتسلم ثم ينتقل عنه إلى المطلوب ، إذ يكون حكمه حكم المطلوب كالشبيه بالمطلوب مثلا .

ومن النافع فى استدراج المجيب أن يسأل ما يسأل كالمتشكك فيه ، وكالمستفهم ، وكالمسترشد ، وكالمائل إلى العدل والإنصاف ، وكالملتمس ذلك للتعلم والاستفادة ؛ كما يقول : لنترك اللجاج ، فبيِّن لى ما عندك فى كذا لا على طريقة ملاجتى ومغالبتى ، بل على ما يجب أن يكون الأمر عليه فى نفسه ، ويجب أن يكون السائل كأنه يعارض

---

(٣) ومن : من د || أى : أن ب (٣ — ٤) ينفع السائل : ينفعل د ، ن (٤) تفويض : التفويض س || قدم : قدمت د ، ن (٥) وأخر : وأخرت د ؛ وأقرب ن || ينفعه : ينفعك د ، ن || فأوهم : فأوهمت ن || عندك : — س ، ه ؛ عنده م (٦) تسليمه : تسلمه ن || ويسلم : — د | إلى السائل : إليك د ، ن || وأعمل : وعمل ن (٧) الحجر : — ب ، م ؛ للحجر د ، ن (٨) كنت : كان س || اللذة : + ليست د ، سا ، ن ه ؛ ليس س (١١) التسلم : التسليم د ، ن || ليس هو المطلوب : — س (١٢) فيتسلم ثم ينتقل منه إلى المطلوب : — س ، ه (١٣) كالشبيه : كالشبه سا (١٤) ما يسأل : — د || ما : فيما ن (١٥) كما : وكما س ، ن سا ، ه (١٦) فبين : فتبين سا || لى : — س ؛ إلى ن || لا : إلا سا || طريقة : طريق سا ، م || على طريقة ملاجتى : بسبب لجاجى د ، ن

نفسه ، ويناقضه ، ويقول مثلا : لا ، إن هذا الذى قلته ونسقته ليس بجيد ، بل يجب أن أرجع عنه فيصير هـــذا سببا إلى أن لا يتهم حبه ، ويؤثر مساعدته ، والتسليم له ما يتسلمه .

ومن الأشياء النافعة فى التسليم أن يقول : أجمع الناس على كذا ، والعادة جرت بكذا ، فإن هذا يورث السامع جبنا عن إنكاره .

ومن ذلك أن لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شىء بعينه ، بل يتعداه فى الوقت ثم يتلطف فى العود إليه .

واعلم أن طبائع الجدليين مختلفة فمنهم متعسر ، ومنهم صَلِفٌ سمج ، والمتعسرون فى أول الأمر أشد تعسرا وأكثر جحدا ، لأنهم حينئذ أشد استعدادا للشقاق ، ثم يفـترون قليلا إذا طـال الـكلام ، فهؤلاء يجب أن يؤخر تسـلم العمدة منهم . وأما الصلفون فأمرهم بالضد ، فانهم لصلفهم يستنكفون أن يتصلبوا وأن يناقشوا بل يظهرون أنه يهون عليهم أن يسلموا كل شىء واثقين بحسن تأتيهم للتخلص عن مغبة ما يوجبه التسليم ، وخصوصا إذا كان تأديته إلى النتيجة خفِيَّةً ، كأنهم إذا ناقشوا ابتداء رمقوا بعين الاستجبان ، وظن بهم أن الاختناق يلجئهم إلى المعاسرة ، وأنهم مـلزمون إلى الإلزام ، فإذا حان الإنتـاج عليهم انقلبوا متعسرين وأخذوا هناك يشاكسون ويتصعبون ؛ فهؤلاء يجب أن نستسلم منهم العمدة فى بدء الأمر ، وحين هم بعد سمجاء .

---

(١) لا : — د || إن : لأن ب ، م (٢) أن : إذا م || سببا : امتناعا د || لا : — ن
(٢) و يؤثر: فيؤثر ن || والتسليم له : وتسلمه ن (٦) تسليم : تسلم س ، ن (٧) العود : العدد سا
(٩) وأكثر : وأشد س (٩) حينئذ : — د (١٠) طال : طاب ب ، د ، سا ||
وأما : فأما د ، ن || الصلفون : الصلفاء ن (١١) يتصلبوا : يتصلفوا ب ، س ، ه
(١١) يظهرون أنه : يظهروا هى س (١٢) عن مغبة ما : عما د ، ن (١٣) ابتداء : — ن
|| الاستجبان : الاستحسان د ، ن ؛ الاستحقاق م (١٤) بهم : به ب ، د ، س ، سا ، ن ، ه ||
المعاسرة : المعاشرة د ، سا ، ن || ملزمون : ملزوزون ، د ، س سا ، ه || الإلزام : + وإنما يضطرهم
إلى المناقشة خوف إلزام م حان : خان د ، سا ، م || (١٥) هناك يشاكسون ويتصعبون : — س ||
(١٦) نستسلم : [كذا فى جميع النسخ ولعلها نستلم أو نتسلم — المحقق] || وحين : وخير ه

وينبغى أن يحاول إخفاء النتيجة أيضا بتحليل ما لا ينتفع به ، أو بالتطويل ، وبترويج ما سبيله لو أفرد كان قريبا من الإنكار بخلطه فى جملته ، كأنه غير منتفع به ، وكأنه فى جملة الإسهاب فيتروج ، وربما دعا إلى ذلك الضجر . فهذا ما قيل فى إخفاء النتيجة ؛ والوجهان الآخران ، فقد علمتهما .

(١) وبترويج : وترويج ن (٢) أفرد : أفردا ب || كان : وكان د ، ن ؛ فكان سا || بخلطه وبخاطه سا ؛ يخلطه هـ (٣) الضجر : — م

الفصل الثـانى

فصل (ب) فى وصايا السائل وأكثرها فى أحوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل وإعطاء السبب فيه

وينبغى أن تستعمل مع الجدليين القيـاس ، ومع الذين هم أشبه بالعوام الاستقراء . وإذا لم يكن للمعنى المتشابه به اسم صَعُبَ فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التى المستقريات منتشرة تحت موضوعه ، فيتشوش الكلام على السائل والمجيب . أما على السائل ، فإنه لا يتهيأ له الانتقال إلى الكلية ، وأما على المجيب ، فلأنه لا يتهيأ له إيراد المناقضة ، إذ لا يعلم ما الذى اشتركت فيه حتى يطلب من جملته جزئيا مخالفا . وبالجملة ربما أدخل أيضـا فى جملة الاستقراء أمور غير متشابهة ، فأخطأ السائل وغلط المجيب ، بل يجب أن يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم . فإذا استقرأ السائل ، ودل على ما وقع فيه التشابه ، ثم لم يسلم المجيب الكلية فقد ظلم ، بل عليه أن يأتى بمناقضة أو يسلم . وهذا بحسب الجدل فقط ، لأن الاستقراء جدلى ؛ إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد فيه من القول موجبا للمطـلوب بالضرورة ، بل بحسب المشهور . ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز أن تصير جدلية إذا قبلت واشتهرت ويجوز أن لا تكون جدلية إذا لم تشتهر ، وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا ، إذا كان نظيرا له ، فإن هذا غير واجب فى نفس الأمر . فإنه ليس إذا جاز فى شىء حكم ، جاز فى نظيره نظيره . وكذلك قولهم إن لزمنى هذا فقد يلزمك أيضا ، فإن هذا غير واجب ؛ ولم إذا لزم

---

(٣) وإعطاء : إعطاء ب ، م (٥) وإذا : فإذا د ، ن || المتشابه : المشابه ب || به : — د ، ن (٥) فيه : — د || من الاستقراء إلى المقدمة : — م (٦) منتشرة : متسترة ب ، م (٦) على : — ن (٧) فإنه : فلأنه ن ، هـ || فلأنه : فإنه سا (٨) فيه : — ب ، س (٩) أيضا : إليه ب ، سا || غير : عن د ، ن (١٠) ويوضع : فيوضع ن || استقرأ : استقر س ؛ استقرى سا || ما وقع : معنى م (١١) التشابه : المتشابه م || ثم : — هـ || بمناقضة : بمناقضه د ، سا ، هـ (١٤) إذا : وإذا س (١٥) إذا لم : أو لم هـ || نظيرا : نظرا د (١٦) نظيره : — ب (١٧) وكذلك . . . واجب : — س || ولم : ولا م

الآخر كما يلزم الأول أن يترك حكم الأول . وكذلك قولهم لم قلت كذا فى كذا ، ولم تقل كذا ، وهو فى طرده ، فإنه ليس إذا لم يقل ذلك وجب أن يكون هذا باطلا . وكذلك المعارض للحجة بحجة أخرى ، وليس فى ذلك خروج عن عهدة الحجة التى أوردت . ولكن هذه إذا اشتهرت صارت طرقا جدلية ، وإن كانت غير ضرورية . والاستقراء أولى الجميع بأن يُرْجَع إلى موجبه فى حكم الجدل . وليس للمجيب الجدلى أن يقول إن الحكم فيما استقريت هو ما قلت . ولكن الحكم فى غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدعيا فى أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف . ويكون هذا قولا سبق منه فى الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملا عليه ، كما يكون قد أدعى أنه من المسلم أن كل عدد زوج ، فإنه ليس بأول إلا الاثنينية . فإن قال هذا ، تخلص عن عهدة الاستقراء ، فلا ينفع السائل ما يورد من الاستقراء معه . والمناقضة التى باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرى ليبين أن كل حيوان حساس ، بأن المصور حيوان وليس بحساس ، وربما اتفق اشتراك فى الاسم نخفى فصار فى المشهور اشتراكا فى المعنى ، فحينئذ يتفق ويروج فى مثله ، مثل هذه المناقضة . وكذلك ينبغى أن يتمهر فى اعتبار الآلات المعطاة فى تفصيل معانى الاسم المشترك فيرجع إليها . وربما نوقض المستقرى ، فوجد التخصيص بعد النقض يعم المطلوب ، والمستقرأ لأجل المطلوب ، فيتعلق المجيب بالتخصيص ، ولا يلتفت إلى النقض . مثلا إذا كان قال : كل حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والإنسان ، وما يجرى مجراهما

(١) حكم : حكمه ب || وكذلك : وكذا س || قولهم : — د ، سا ، م ، ن (٢) طرده : طرقه هـ (٣) المعارض : المعارضة بخ ، س ، سا ، م ، هـ || بحجة : لحجة ب || عهدة : عمدة د ، ن || أوردت : أفردت ب (٤) اشتهرت : استمرت د ، ن || صارت : وصارت م ، ن (٥) يرجع : ينظر س || موجبه : موجبة سا ، ن || للجيب : المجيب م (٦) غيرها : غير هذا س ، هـ (٨) فلا : ولام (٩) إلا : — د (٩) هذا : — د ، ن (١٢) وربما : فربما د || اشتراك : — م (١٣) مثله : — د ، ن || وكذلك : فكذلك د ، ن (١٤) يتمهر : يتحمد ن || فيرجع : ويرجع د ، س ، م ، ن ، هـ (١٥) والمستقرأ : والمستقرى د ، ن ؛ والمستقر م (١٦) كان : — س || كل : إن كل د ، ن ، هـ (١٧) فأورد : وأورد د ، س ، سا ، م ، ن || استقرائية : استقرائه د ، م

فنوقض بالتمساح ، فله أن يقول : إنى لست احتاج إلى الحيوان المطلق فيما استقريته ، بل إلى الحيوان الماشى البرى . ومن الناس من يمنع هذا و يقول : إن ذلك فرق بعد النقض ؛ ولا التفات إليه ، وليس فى ذلك بأس عند التحقيق فإنه إذا أورد المستقريات من جملة الحيوان الماشى ، ولم يكن ذكر لفظ الماشى ، أو قصر فتدارك كانت حجته قائمة . وأكثر ما عليه أنه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به ، وهذا لا يجعل الحجة غير حجة . والمثال المورد فى التعليم الأول لهذا أنه إذا أورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له ، فكان ناسيا ؛ فقال : كل مفارق للعلم ناس ، فنوقض بمن فارقه العلم ليغير المعلوم ، فيقول : إنما أوردت المستقريات من باب من فارقه العلم مع ثبات المعلوم . وكذلك إذا قال أعظم الضدين لأعظم الأمرين فاستقرى له فعوند بأن كمال الخلقة أفضل من الصحة ، فإنها داخلة فيه ، وذلك زائد عليها ينافى الفضيلة ، لكن المرض أشد رداءة من سوء الهيئة ؛ فإن القبيح سيء الهيئة ، والمريض شر منه ، فله أن يقول : إنما كلامنا فى شيئين متباينين ؛ وليس أحدهما فى الآخر ، لكن الصحة إنما هو فى كمال الخلقة ، فالاحتراز بعد العناد يجب أن يكون مقبولا وأكثر هذا إنما هو فى المقدمات الصادقة فى البعض إذا لم يورد بالشرط الذى معه يصدق فى الحقيقة وفى النطق . على أن هذا المذهب إذا زيفه المشهور فى زمان ما يزيف ويقول : والمستقيم أولى أن يستعمله الجدلى من الخلف وتأدى إلى شنع ؛ فقال المجيب إن ذلك ليس بشنع ، بل هو ممكن بطل سعيه وضاع ، فاحتاج إما إلى قياس يبين به شناعته ، أو قياس آخر مستقيم ينحو به نحو المطلوب نفسه . وأما فى البرهان فليس المحال إنما يصير محالا بالتسليم

(١ — ٢) أن يقول . . . هذا و : — س (٢) ذلك فرق : الفرق د ، ن (٣) ولا التفات : والالتفات د || وليس : ليس م (٤) ولم : لم د || ذكر : — س || لفظ : لفظة سا || أو قصر : فقصر سا || حجه : مختلفة ه (٥) أنه + إذا م (٧) بمن : من م || ليغير : لغير د ، م ، ن ؛ — سا ، ه (٨) باب : بابه ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه (٩) لأعظم : الأعظم د || فاستقرى : واستقرى د ، سا ، ن ؛ واستقراء س ؛ واستقرأ م (١٠) وذلك : وهو د ، ن | ينافى الفضيلة : بالفضلة د ، ن (١٠) فإن القبيح سيء الهيئة : — ن || والمريض : والمرض س ، ه || فله أن يقول : فنقول له د ، ن (١١) يقول : + له س ، م || إنما : إن ه || متباينين : مباينين م (١٢) الصحة : إنما الصحة س ، ه || هو : هى د ، م ، ن ، ه || فى : — سا || كمال : الكمال م ؛ + فى سا (١٣) البعض : النقض سا ، ن ، ه ؛ النقيض د || إذا لم يورد : إذ المستورد ن || يورد ؛ يوجد س ، ه (١٤) وفى : أو فى س ، سا ، م ، ه || على : وعلى د ، ن || ما : — م || يزيف : زيف ب ، سا ؛ تزيفا د ، ن (١٥) شنع : م (١٦) سعيه : شنعه د || فاحتاج : واحتاج د ، ن (١٧) نحو : — س ، م || وأما : فأما د ، ن ؛ — سا

أو يلتفت فيه إلى ذلك ، بل إذا كان محالا فى نفس الأمر استعمل فى قيـاس الخلف البرهانى . وليس كذلك الحال فى الجدل ، فإن استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الأمر لأنك تحتاج فيه إلى إنتاج محال أولا ، ثم تتكلف الانتقال عنه إلى المطلوب ثانيا . فإذا أنتجت المحال وحدس المجيب أن تسليمه استحالته تؤدى إلى فساد وضعه أنكر أن ذلك محال ، وجعله ممكنا ، فبطل سعيك ، وتحتاج إلى تكلف سعى فى أن تبين أن ذلك محال فإن لم يستمر ذلك لك لم تتلاف بطلان سعيك . وإن أمكنك ذلك كفاك أخذك فى الأول نقيض المحال ، وقرنك إياه إلى الأخرى لينتج لك المطلوب هونا . ولولا أن الأسبق إلى الذهن ليس يكون فى كل وقت نقيض المحـال ، بل ربما سبق إلى الذهن قياس مّا ولاح تأدية إلى المحال ، لكان استعمال الخلف باطلا فى كل موضع . وأما إذا سبق إلى الذهن المحال ونقيضه معا ، فتكلف قياس الخلف محال . وههنا حين احتجت إلى أن تتسلم استحالة المحال قبل عقد القياس ، فقد صار نظرك إلى صحة نقيض المحال خاطرا ببالك فى خيالك مع نظرك إلى المحال فحينئذ لا يحتاج إلى الخلف ألبتة . فلو كان عندك قياس مستقيم معدا من مادة الخلف بعينه ، أو من مادة أخرى لكان يمكنك أن تتسلم مقدماته من غير أن يحدس المجيب بما يلزمها ، وخصوصـا إذا استعملت إخفاء النتيجة فإذا تسلمتها لزمت النتيجة ، وقضى الأمر ، وكان يمكنك فى القياس المستقيم المشارك للخلف فى المادة أن تتسلم نقيض المحال ولا يشعر المجيب بعاقبته . وأما إذا أوردت المحال على أنه محال ، وأفطنت المجيب عاقبته ، فلا يبعد أن يشاكسك الآن مشاكسة ، وربما لم يقدم عليها حين لا يفطن لذلك .

---

(١) فيه : به س || استعمل : واستعمل س || قياس : القياس سا (٢) استعمالك : استعمال د ، م ، ن || للخلف : الخلف د ، ن || فيه : — سا ، ن (٣) محال : المحال د ، ن || تتكلف : — د ، ن ؛ تكلف سا ، م (٤) استحالته : — د ، ن ؛ واستحالة ه (٥) ذلك : وذلك ن (٦) أمكنك : أمكن س (٧) لينتج : فينتج د ، ن (٩) استعمال : — م || وأما : فأما ه (١٠) فتكلف : فتكلفك د ، ن (١٠) محال : — ن || وههنا : ههنا م || أن تتسلم : تسلم د ، ن || استحالة : استحال س (١١) قبل عقد .... المحال : — س || فى خيالك : — د ، ن (١٢) معدا من : معدا ما د ، س ، ه ؛ إما معد سا (١٤) تسلمتها : تسلمها د ، ن ؛ استعملتها س ؛ سلمتها ه (١٥) وكان : فكان د ، س ، ن || أن : — د (١٦) ولا : فلا ب || بعاقبته : عاقبته ن (١٧) مشاكسة : فشاكسته م (١٧) حين : — ب || لا : لم د ، ن

واعلم أن المحال الذى نذكره ههنا ، هو الشنع فى نفس الأمر ، فإن الشنع ههنا هو المحال ، كما أن المشهور ههنا هو الحق . ويجب أن يحتال فى ادعاء المقدمات الكلية أن يكون محرزة بالاحترازات التى لا يوجد معها نقض وعناد ، ويكون الحكم فيها مطردا فى الجزئيات ، فإنه إذا فقدت المناقضة أذعن للتسليم .

ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا ، كما يقال : أليس إذا كان فلان كذا ، وفلان آخر كذا ، فكذا كذا . وهذا مما لا ينبغى أن يستعمل فى أكثر الأمر ، فإن هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة فيعرضها للإنكار ، فلا ينعقد القياس بل ينحل .

ومن الناس من إذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليمها ، وشنعت بالقياس عليها أوهمه اقتران القياس بها أن تسليمها واجب . فهؤلاء لا بأس بمخاطبتهم على هذه الجهة . وليس كل سؤال كلى كما علمت جدليا ، فإنه ليس السؤال عن ما هو ، وعن أى الأشياء هو جدليا ، اللهم إلا أن يكون على أحد وجهين : إما لا ستكشاف لفظة يستعملها السائل ، وأكثر هذا هو للمجيب ، وإما على سبيل المطالبة بأحد طرفى النقيض ؛ بأن يقلب السؤال عن الماهية إلى الهلية وتكون حقيقة السؤال تشير إلى الماهية ، وذلك أن يجعل التحديد فى قسمة طرفى النقيض ، كمن يسأل فيقول : هل تقول إن ماهية الخير هو أنه الذى يتشوقه الكل ، أو لا تقول ؟ فإن هذا يستدرج الماهية لا غير ؛ وربما حمد ، وربما لم يحمد . وهذا مثل أن تقول : إن لم تكن اللذة هى المتشوقة للكل فترى ما هى ، ويكون كأنه

(١) الشنع : + لا المحال د ، ن (١ — ٢) هو المحال كما أن المشهور ههنا : — د (٣) محرزة : مجردة د ، م ، ن || بالاحترازات : فالاحترازات د ، ن ؛ باحترازات سا ، م ، هـ (٣) نقض : نقيض د ، سا ، م ، ن ، هـ (٤) للتسليم : للتسلم ب ؛ التسليم د ، ن (٥) على : عن س (٥) أليس : ليس د ، ن (٦) وفلان آخر كذا فكذا كذا : وكذا د ، ن || فكذا كذا : فكذا وكذا م || لا : — س || الأمر : الأكثر د ، ن ؛ الجدل س (٨) تسليمها : تسلمها : د || بالقياس : القياس ب (٩) الجهة : الجملة س ، سا ، م ، هـ (١٠) الأشياء : شئ م || هو : — ن || على : — د ، ن || وجهين : الوجهين د ، ن (١٢) هو : — م || بأن : أن ب ، س ، سا ، م || يقلب : يفلت ب ، س ، سا (١٣) تشير : مشيرا د ، م ، ن ، هـ (١٢ — ١٤) بأن يقلب . . . . النقيض : — سا (١٤) هو : — د || أنه : — م (١٥) تقول : — || يستدرج : يستتبع د || غير : غيره س ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + وربما استعمل فى بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستنكار د ، س ، م ، هـ || وربما : فربما س ، سا ، م ، ن ؛ ربما هـ (١٦) المتشوقة : المشوقة م || للكل : للكلى س || ويكون : ويقول سا ؛ — هـ || كأنه : فكأنه هـ

يقول إن لم تكن اللذة هى كذا ، فليس لها حد آخر . وكما تقول : إن لم تفهم هذا عن اللذة ، فبل تفهم عنها غيره طلبا لتفصيل معانى الاشتراك . وهذا من المواضع التى تتعلق بالشهرة والحسد . فإنه إن وقع الاصطلاح من الجدليين على قبوله قبل ، وإلا فللمجيب أن يقول : هو شىء لا أقوله لك ، ولا أفسره ، ولا يلزمنى ذلك . ولعله إن ساعد المجيب وتكفل إيراد حد آخر ، وإظهار اشتراك الاسم فى مثل لفظة اللذة كان إلى الإنصاف ما هو . ويجب أن لا يظهر السائل حرصا على تسليم شىء بعينه ، فإن ذلك يغرى مجيبه باللجاج ، ويدل على عجزه ، وعلى إزجاء بضاعته إذ هو فقير لا قياس له إلا عن مواد بأعيانها ، بل يجب إذا رآه يتعسر أن يتجافى عن تلك المقدمة ، وينحرف عنها إلى شىء آخر ، ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة .

وكذلك فإن الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال ، وتسلم بعد تسلم ، من غير أن يتبع ذلك بالإنتاج ، هو ردى ، لأن الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب المكان من المقدمات . وأما المطالب التى بينها و بين أوائلها مقدمات كثيرة جدا فهى مطالب علمية . وقد علمت هذا فيما سلف . فتكون اذن المقدمات التى ينتفع بها السائل فى إبطال الوضع محدودة فى عدد ليس بذلك الكثير . فمن أمعن فى السؤال مجاوزا به ذلك الحد ، فهو إما متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل ، بل أولى أن يكون ذلك تعليما ؛ وإما هاذ يشغل الزمان ، ويتمحل مالم يفده ، ويطوله بذلك هربا من أن يظهر قصوره عن إنتاج نقيض المطلوب ، وتوقعا لأن يسمح طبعه بتذكيره ما يجب أن يعتمد عليه ، إذ هو فى الحال خال عادم للقياس .

---

(١) لم تكن : — م || هى : — د || كذا : هكذا س ، ه || تقول : يقال د (٢) عنها : عنه ب ، د ؛ — سا || طلبا : طلب د (٤) قبل : — ن || هو : هى ن (٥) إن : — م || ساعد : يساعد ن || وإظهار : أو إظهار د ، سا ، ه (٦) حرصا : حرصه س ، ه || تسليم : تسلم د ، س ، سا (٧) مجيبه : المجيب ب (٨) بل : — د || يجب : — ن || يتجافى : يجافى س (١٠) سؤال : السؤال م || أن يتبع : تتبع س ، سا ؛ يتبعه م || يتضمن : ينضم د ؛ يتمض م (١٣) السائل : — س (١٤) به : بذلك س (١٦) تعليما : — س ؛ تعليميا م ، ه || ويتمحل : ويتمحك ب (١٧) وتوقعا : توقعا م (١٧) يسمح : — س || بتذكيره : بتذكره د || خال : — د

والأمور التى يصعب على الجدلى مصادفة القياس عليها ، إما لأنها أمور هى أحوال المبادىء ، و إنما نتمكن من معرفة أحوالها إذا عرفت حدودها ، وأنها إذا حدت لاح من تحديد حدودها أحوالها وأعراضها ، كما علمت فى مواضع أخر ، فأمكن حينئذ أن يستعمل القياس على أحوالها ، أعنى بعد تحديدها ، وتحليل حدها ، فتحتاج أول شىء أن تتسلم حدودها ؛ وتسلم الحدود صعب . وذلك لأن السؤال عن الماهية ليس بجدلى ، والسؤال عن الحد نظر فى النقيض أيضا ، وعلى النحو المذكور معرض لإيجاب الطرف المقابل دون طرف الحد .

و إثبات الحد صعب جدا ، و إبطاله سهل جدا . فإذا تأكد المجيب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الأحوال التى إنما تنكشف عن الحد ولأن الأوائل أيضا إنما ترسم فى أكثر الأمر بما يتأخر عنها ؛ والمتأخرات عنها ربما كانت أمورا كثيرة ، و يكون ترسيمه ببعضها ليس أولى من ترسيمه بالبعض الآخر ، فيتبلد الاختيار فى رسمها .

وأيضا ، فإن الحدود قد تشوش ما يقع فيها من شتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد نفسه ، فيعسر على السائل إيراد الحجة والتوبيخ ، وعلى المجيب أيضا جهة الاحتراز بهذا . وإما لأنها أمور قريبة من الأوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشد قربها من الأوائل فلا يوجد بينها و بين الأوائل التى تتبين به إلا مسلك واحد . ومصادفة الواحد قد تتعسر كثيرا ، فإنك إذا كان دليلك على أمر ما إنسان واحد ، وهو

---

(١) الجدلى : الجدل س || مصادفة : — س || القياس : القياسى س || أمور هى : — د || نتمكن : — سا (٢) لاح : + حينئذ د ، سا ، م ، ن (٣) تحليل : تعليل م || وأعراضها : أو أعراضها م || كما : — س || فأمكن : وأمكن س ، ه || فأمكن حينئذ : فإن أحدث أمكن د (٦) لإيجاب الطرف : للإيجاب للطرف م (٨) فإذا : و إذا سا (٩) ولأن : لأن ن || ترسم : توهم ه (١٠) أكثر : أول س || والمأخرت : فالمتأخرات ب || ترسيمه : ترسمه د ، ه ؛ ترسيمها ن (١١) ببعضها : ببعض ن || ترسيمه : ترسمه د || فيتبلد : فليتبلد س ؛ فيتنكد م (١٢) تشوش : يتشوش د || ما يقع : + عليه ه || فيتكدر : فليتكدر س ؛ فيتكرر د ؛ فينعذر ن (١٣) فهم : فنهم ب ؛ فيهم سا || فيعسر : فيصرد ؛ — س ؛ فيتعسر سا (١٤ ، ١٥) أمور : — ب ، د ، س || (١٤ — ١٥) لأنها أمور . . . . قربها : أن تكون الصعوبة لشدة القرب د (١٤) عليها : — سا ، م ، ه (١٥) فلا : ولا م ، ن ، ه || بينها : بينهما د || به : بها س (١٦) تتعسر : تعسر د ، ه || أمر ما : — م ؛ + إذا د

غائب عنك ، وكان وجدانك ذلك الأمر أعسر عليك من أن يكون لك أدلاء عدة أيهم صادفته فقد صادفت الدليل . وإما لأنها أمور متأخرة بعيدة عن المبادىء . وهذه فإنما يصعب على الجدلى إصابة القياس عليها لأمور ثلاثة : أحدها كثرة المذاهب الآخذة من المبادىء إليها ؛ والثانى طولها ؛ والثالث اختلاط بعضها ببعض فيضل الجدلى فى تخليصه كلا عن صاحبه ، وإفراده عمدة لنفسه إلى أن يتخلص له واحد من جملتها عن الآخر تخلصا لا يضل فيه . وهذا صعب .

وسواء كانت هذه المبادىء مبادىء بحسب الحق أو بحسب الشهرة ، فإذا تعذر عليك إصابة القياس على شىء ، فانظر فى حال حَدِّهِ واستكشفه ، وانظر هل فى حده أو فى اسمه اشتراك أو استعارة ، وافزع إلى طلب القسمة ، وإلى طلب الأوساط المرتبة ، وعلى ما علمت فى كتاب القياس .

واعلم أن التحديد نافع جدا فى مصادفة الجهة ؛ كمن يلتزم مثلا تصحيح أن الواحد ضده واحد ؛ فإنه إذا وَفَّى الضد حقه فى حده ، فقال : إن الضد هو المباين فى معنى واحد مباينة فى الغاية ، فطن الذهن حينئذ أن غاية مباينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد . وكذلك فى الهندسة إذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم بخط مواز لقاعدته ، فرجعنا إلى تحديد النسبة ، وصادفنا السطحين فى النسبة كالخطين ، كانت نسبة الخطين فى جهة نسبة السطحين ، وكان كذلك حال الخطين فى الجهة الأخرى . فمتى علمنا بأن

---

(١) عنك : — س || ذلك الأمر : إياه د ، م (٢) فقد : قد ه || الدليل : دليلك د ، سا ، م ، ن || لأنها أمور متأخرة بعيدة : الأمور المتأخرة البعيدة د || وهذه : — د (٣) كثرة : أكثر د || الآخذة : لا لأخذه د (٤ — ٥) تخليصه كلا : تخليص كل د ، م ، ن (٥) له : — س ، م ، ن ، ه ؛ لك د (٦) يضل فيه : يصل إليه س (٧) تعذر : تعذرت د (٨) حده : هذه ن || اسمه : + نفسه د (٩) طلب : — د ، سا ، ن ، ه (١١) كمن : كم د || يلتزم : يلزم سا ، ن || مثلا : — د (١٢) وفى : أوفى د || فقال إن الضد : قال س (١٣) فطن : فظن ب || واحدة واحد ب ، س ، سا ، م (١٤) بحال : لحال س ، سا ، م ، ه (١٥ — ١٦) كالخطين : والخطين ه || كانت : فكانت س ، سا ، م ، ن ، ه (١٦) فى + كل م ، ن ، ه || كانت نسبة الخطين فى جهة : فى كل جهة د || وكان كذلك : وكذلك د ، م || فى : من ه || فى الجهة : من جهة س || الجهة : الجهتين د || فمتى : فمن — كذا فى جميع النسخ

المناسبة ماهى ، وأنها تقتضى أن تكون حال الأمور الداخلة فيها فى أن تـكون فى حكم ما وأن لاتكون حالا واحدة ، علمنا أن نسب الأضلاع واحدة . واعلم أن جميع التعريفات إنما تُفرض من أمثال هذه الوجوه المذكورة .

وكثيرا ما يعرض أن يضعف السائل عن إيراد مقدمات تكون أشهر من النتيجة ، فتلوح له مقدمات هى إما مثل النتيجة أو أقل شهرة منها ، فيختارها فيصحح المطلوب ؛ وإنما يصحح المطلوب بعد أن يقيس عليها ويصححها ، إذ هى تعرض ان لا تسلم ، فيقع من محل القياس على كل مقدمة منها فى كل شغل . ولو أنه أصاب رشده ، لكان يصرف وكده إلى ارتياد قياس على نفس المطلوب ؛ فإنّ حق مثل هذه المقدمات بأن يقاس عليها هو حق المطلوب ، فالأولى به أن يشتغل بتصحيح الأصل المطلوب ، فربما كان ذلك أهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذى يتضاعف عليه معه التعب . ومع ذلك كله فيحتاج إلى أن يؤلف منهما مرة أخرى قياسا يؤديه إلى تصحيح المطلوب . ولو أنه أعرض عن تلك المقدمات ، وطلب القياس على المطلوب الأول ، لكان تعبه فى ذلك كتعبه فى تصحيح كل مقدمة منهما ، اللهم إلا أن يضطر إلى ذلك لعوز القياس ، إلا من جهة تلك المقدمات . وأما الجدلى البليغ فى مجاهدته ، فلا يرضى لنفسه بارتياد قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو متسلمة ، وأوضح من النتيجة ؛ ولايسُوق لمثل ما ذكرناه. وأما فى الارتياض ، فالأصوب أن يستعرض كل قياس ، وعلى كل طرف من طرفى النقيض .

(١ — ٢) المناسبة . . . أن نسب : — ن (٢) نسب : نسبة د || واعلم أن جميع : وجميع د || (٣) أمثال : — د (٤) يضعف : يضعب د || عن : على س

(٥) أقل : + منها س ، هـ || منها : — س || فيصحح : فيصح د ، س (٦) وإنما : + يمكنه أن م يصحح : يصح د ، س ؛ + به د (٧) كل : — ب ، م || ولو : فلو د ؛ وله س

(٨) ارتياد : الأصل لارتياد س (٨ — ٩) فإن حق . . . المطلوب : — ا (٨) بأن : فى أن د ، ن

(٩) بتصحيح : فيصحح ما معه : — د (١٠) التعب : بالتعب ن || (١١) فيحتاج : فإنه يحتاج د || إلى : — س || منهما : معهما هـ (١٢) وطلب : فطلب ن ؛ يطلب هـ (١٣) كتعبه : لتعبه م || منهما : منها د ، س ، ن ، هـ || لعوز : لنور (لفوز ؟) د ؛ لعود ؛ لعرز هـ (١٤) البليغ : البالغ ن

(١٥) متسلمة : مسلمة م || يسق : يسبق ن (يشق) (١٦) وأما : فأما د || طرف : — ن || طرفى : طرف د

الفصل الثالث

فصل (ج) فى وصايا المجيب

وأما الوصايا أن التى يجب يمثلها المجيب ، فليستمع من هذا المبدأ أن كل واحد من المجيب والسائل قد يكون مجيداً ، وقد يكون غير مجيد . والسائل إنما يكون مجيدا من جهتين : إحداهما جهة الفعل ، والأخرى جهة القدرة .

والذى يكون من جهة الفعل فأن يأتى بقياس من مقدمات هى أشهر ؛ والذى يكون من جهة القدرة أن يكون قد ساق كلامه سياقة اضطرت المجيب إلى أن لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة ؛ فكان من نفاذه فيما هو محاولة أن عمل مما ليس بمحمود مايعمله غيره من المحمودات ، كمن بلغ من اقتداره أن يقطع بالكهام من السيوف ، وأن يصيب بالأعصل من السهام .

والمجيد للجواب يكون مجيدا من جهتين : إما من جهة فعل أو من جهة قدرة . والذى من جهة الفعل أن يكون ممتنعا من تسليم ماليس بمشهور ومسلماً لما هو مشهور . والذى هو من جهة القدرة ، فهو إما باعتبار الانقطاع والالتزام أو باعتبار الجدال . وإنما يكون مجيدا باعتبار الالتزام أن يكون الالتزام لا يأتيه مغافصة ، بل إذا سأل عن طرفى النقيض ليتسلم عنه مقدمات القياس المسوق نحو مقابل وضعه قال : إنى إن سلمت هذا لزمنى ، وإن

(٣) وأما : فأما س || يمثلها : يمتثلها د ، ه || أن : وأن ن (٤) مجيدا وقد يكون : — د (٥) جهتين : هذين س || والأخرى : + من ه (٦) الفعل : القدرة د (٧) كلامه : + من م || لزمه : يلزمه س (٨) بمحمودة : محمودة د | محاولة : يحاوله س || مما : بما س ، ه ؛ ما سا ، ن (١٠) يصيب : يصاب د || بالأعصل : بالأعطل م ، ن (أعصل السهم أى التوى فى أثناء الرمى — المنجد) || من : — د ، س ، م ، ن || من : — د ، س ، م ، ن (١٢) عن تسليم : — س || والذى : فالذى سا (١٣) باعتبار الانقطاع : بانقطاع س || أو : + وإما ه || الجدال : الجدل د ، م ، ن || أو باعتبار ... الالتزام — س (١٤) مغافصة : مخافصة ب ؛ مفافصة ه (غافصه مغافصة فاجأه وأخذه على غرة — المنجد) || سأل : سئل د ، سا ، م ، ن (١٥) عنه : منه د

لم أسلمه لم يلزمنى، لكنى أوثر منقبة الجميل من تسليم المحمود على مثلبة القبيح من الانقطاع. فلأن أسلم المحمود و يلزمنى آثر عندى من أن لا أسلم المشهور ؛ ولى ذلك. و يكون جملة غرضه أن يعلم الإلزام ليس لضعفه ، بل لضعف مايحفظه ، لإنصافه .

وأما باعتبار الجدال والمجاهدة ، فهو أن يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع أن يساق الى النتيجة ، أوأن يكون قادرا أن يورد فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مظانا بحيث إذا لم يراع فيه ماأورده من الشرائط صار غير مشهور فيكون له أن لايسلمها وأن يمكنه التوقيف على أن هذا الشنع المورد عليه فى التوبيخ غير شنع لإيراد شرط يهدم به ظهور شناعته . وهذا كله فى المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة : وهى المحاورات الجهادية التى يكون قصارى سعى السائل أن يفعل، وقصارى سعى المجيب أن لا ينفعل .

وأما المحاورات الارتياضية ، فينبغى أن لا يصرف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الإلزام، بل إلى استكشاف المعانى ، لاستيضاح الرجحان ، والرجوع إلى الأولى أو الحق ارتياضا بالمشاركة .

وكل مجيب فإما أن يحفظ وضعا مشهورا أو شنعا ، أو غير مشهور ولاشنع . وكل واحد من هذه ، وإن كان قد ينتج من غير جنسه ، فالأولى أن ينتج من جنسه . فإن المشهور قد يمكن أن يبين بشنع ، كالحق يمكن أن ينتج عن كاذب ؛ وكذلك الشنع قد يمكن أن ينتج عن المشهورات ، ليس كالباطل الذى لاينتج عن الحق . وذلك لأن المشهور ليس يجب أن يكون حقا ، بل ربما كان باطلا ، وأمكن أن يلزمه باطل ، وأن يكون ذلك الباطل مما هو

---

(١) مثلبة : منقبة د (٢) فلأن : فأن ن || أن : — د || أسلم : يسلم د || ولى : وفى (٣) الإلزام : الالتزام د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || لضعفه : يضعفه د ، ن ؛ لضعف ه || مايحفظه : — د || ولإنصافه : ولإيضافه ه (٤) الجدال : الجدل ن || تسليمه : + لا ب || للشهورات : للشهور أن د || يمنع : يمتنع د (٥) قادرا : + على د ، سا ، ن (٦) فيه : — د ، سا || التوقيف : التوقف ب ، ه (٧) أن : — د || عليه : — د || به : — د || شناعته : شناعة د (٨) بمعنى : نحو د (١٠) يصرف : ينصرف د || الهم : الهمم سا ، د ؛ الفهم م || فيها : فيهما س || لدفع : والامتناع عن د (١١) لاستيضاح : الإيضاح س || الأولى : الأول ه (١٥) يبين : يتبين د || بشنع : لنشنع س || قد : — سا || أن : — ب (١٧) الباطل : — س

أيضا شنع و إن كانت مباديه غير شنعة ، فإنه وكثير من القياسات الجدلية تساق نحو أمور شنعة وباطلة ، كمن يثبت اثنينية الصانع من جهة تضاد الأفعال، فإنه إن كان ربما أنتج من الباطل باطل ، وأمكن أن يكون ذلك الباطل مشهورا ، وأمكن أن يصير أى باطل شئت شنعا فى زمان وفى وقت ، فلا يبعد أن ينتج شنع من مشهور .

والمشهورات الكاذبة التى أضدادها شنعة ، قد يمكن أن يبين بطلانها بأوليات تساق إليها نتيجة بعد نتيجة ، فتنتج هى عنه آخر الأمر. وتكون تلك الأوليات لامحالة مشهورة ، إذ كل أولى مشهور ، فإذن ليس يبعد أن ينتج شنع عن مشهورات. وأما ما ليس بمشهور ولا شنع ، فلا يبعد أن ينتج عن المشهورات والشنعات ، إذ كان الإنتاج فى أكثر الأمر إنما يكون مما هو معروف لما هو مجهول، ولا يبعد إذن أن ينتج عن المشهور نتيجة لم يكن مفطونا لها قبل، حتى تحمد أو تذم . وكذلك من الشنع أيضا. فإذ قد اتضح هذا ، فليس بممتنع أن ينتج المشهور عن مخالفه ، والذى ليس بأحدهما عن مخالفه ؛ لكن الأكثر هو أن الشنعات من المقدمات لا تؤدى إلى المشهورات بسبب أن القياس الجدلى إما بسيط وإما مركب قليل التركيب ؛ إذ الإمعان فى التركيب — على ما علمت — إنما هو للعلوم . والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغى فى الأكثر أن تكون بعيدة ؛ فلو كانت المسافة بينهما فى أكثر الأمر قصيرة ؛ لفطن لها فى أكثر الأمر ، فيكون المصير منها إلى المشهور

---

(١) فإنه : + قد يمكن أن يلزم ان اللذة ليست خير وأن العدل جور عن سبيل القياس الجدلى ان خلق من يعلم أنه مكر ولا يحسن وان اعطاء القدرة لمن يعلم أنه لايستعملها إلا فى قبيح ظلم وهنا الاشتغال د ؛ + قد يمكن أن يلزم من أن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل القياس الجدلى أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يلزم لايحسن وأن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا فى قبيح ظلم وهـذان شنعان م ؛ + قد يمكن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل قياس الجدل أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يكفر لا يحسن فإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا فى قبيح من ظلم وهذا شنعان ن || وكثير : كثير س ، ه | تساق : + لا محالة د (٢) الصانع : الصنائع ب (٣) باطل : — ب || ذلك : — د (٤) مشهور : المشهور ن (٦) وتكون : وقد تكون ب (٧) يبعد : ببعيد سا (٨) فلا : ولا م ، ن || والشنعات : والشناعات ن || الإنتاج : للانتاج ن (٩) إذن : — س || المشهور : المشهورات م (١١) بممتنع : يمتنع م ، ن || المشهور : — ن (١٢) هو : + من ه (١٣) هو : هو هو ب ، سا ؛ هو فى م ، ن || للعلوم : المعلوم د ، ن ؛ العلوم سا (١٤) فى الأكثر : فى أكثر الأمر ه ؛ — د (١٥) منها : منهما د

بتركيبات قيـاسات كثيرة. وكذلك الحال فى جانب المشهور. وكذلك أيضا النتائج المجهولة قلما توصل إليها المقدمات المعلومة الشهرة إلا بوسائط كثيرة. مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبـادىء، فإن المشهورات فى الأكثر لا توصل إليها. والقريب من المشهور فى أكثر الأمر يكون مشهورا شهرة ما، أو مفطونا له بوجه ما. والمفطون له بالأكثر لا يعدم إحمادا مـا عند الظن، أو الذم، سواء أخذت الشهرة والشنعة مطلقة، أو بحسب قوم أو إنسان. فإذن الأكثر هو أن المشهور لا ينتج الشنع، والشنع لا ينتج المشهور. وإذا أنتج المشهور من الشنع لم يكن ذلك طريقة جميلة، لأنه إنمـا يجب أن ينتج الشىء عما هو أعرف، فينبغى أن ينتج المشهور ممـا هو أشهر. وكل واحد من المشهور والشنع لا يتوصل منه بسرعة إلى ما هو بعيد عن التفطن له، ليس يميل الظن إلى إحماده أو ذمه بوجه. وهذا كله فى الأكثر.

وأيضا فإن مقابل المشهور فى الأكثر شنع، اللهم إلا أن يكون المشهور ليس مطلقا، بل بحسب قوم وقوم، ووقت ووقت. مثل أن الغنى مؤثر، والغنى ليس بمؤثر بل وبال؛ فأيهما جعلته مشهورا فمقابله شنع عند من هـــو مشهور محمود عنده، وفى ذلك الوقت. ومقابل الشنع مشهور؛ فإذا كان الوضع مشهورا، فإن نتيجة السائل شنع، وبالعكس. وإذا كان ليس بمشهور ولا شنع، فإن النتيجة كذلك. وإذا كان كذلك فينبغى أن يحتاط المجيب المتقلد نصرة وضع مشهور، فيمتنع عن تسليم الشنعات، لأن نقيض وضعه، وهو نتيجة السائل أمر مستشنع، ولا يكاد ينتج عن المشهورات، بل المشهورات أقرب إلى أن تنفع فى نُصرة وضعه من أن يناقض بها وضعه. وإن كان متكفلا لنصرة شنع، لم يسلم المشهورات، ويقول: إنى بعد أن لم أسلم لك مثلا أن الخـــير والشر متقابلان،

---

(١) بتركيبات : بينا كبيان د، سا (٢) قلما توصل إليها : أقل ما توصل إليه || بوسائط : بواسط س (٣) الأكثر : أكثر الأمر س، ه (٤) أكثر الأمر : الأمر م، ن || ما : — : س | أو مفطونا : ومنطورنا د (٥) إحمادا : إهماذا س (٦) والشنع : والمشنع م (٧) المشهور من الشنع : — د || من : فى م || جميلة : حملية د، م (٨) واحد : — ن (٩) له : + أنه ن || يميل : بمثل ب، س، ن؛ لمثل د || إحماده : إجماده س (١٢) الغنى : الغناء ب | والغنى : والغناء ب؛ أو الغنى ن (١٣) وفى : فى ن (١٤) ومقابل : وبمقابل د || فاذا : وإذا د (١٦) عن : من د (١٧) أمر : — د (١٨) تنفع : النفع سا || نصرة : معاونة د || متكفلا : متكلفا د؛ متقدمة س || لنصرة : النصرة ب، س، م (١٩) بعد : بعيد سا | لم : — م، ن

فلست أسلم لك أن العلم والجهل متقابلان ، سواء كان ينصر الوضع على أن ذلك رأيه أو على أنه نفسه ثابت فيه عن غيره ، فيقول : إن الذى أنصر وضعه إذا لم يسلم لك أن الموجودات كثيرة ، فمتى يسلم لك أن جوهرا وعرضا وهما غيران . وأما إذا تكفل نصرة وضع ليس بمشهور ولا شنع ، فليسلم المشهورات والشنعات ، فإن المسافة منها إلى إيضاح الأمر الذى لا رأى فيه فى المشهور يشبه أن يكون مسافة بعيدة ، وأن وقت المحاورة الواحدة لا يفى به ، وإن كان بحيث ينصر وضعا شنعا واستقبح إنكار المشهور وتسليم الشنع ، ثم استضعف رأى نفسه فى تسليم المشهور ، وإنكار الشنع ، تقدم فعرف أن الذى يسلمه يبطل الوضع الذى ينصره . ولكنه إنما يسلمه كراهة للعدول عن الإنصاف .

وللمجيب أن يتوقف فى ابتداء الأمر عن تسليم ما يراد منه تسليمه إذا كان فيه غموض ، فلا يسلمنه إلا بعد الاستكشاف والاستفهام . وإذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك اسم ، فله أن يستفسره المعنى المقصود فيه ، سواء تبرع فعدد معانى ذلك الاسم بنفسه ، أو لم يتكلف ذلك ، بل جعله إلى السائل ، فإنه لا يلزمه أن يجيب عما لا يفهمه ، ولا عار عليه أن يقول فيما لا يفهمه أنه لا يفهمه . فإذا كان الحكم صادقا أو كاذبا فى جميع المعانى لم ينتفع كثيرا بإذهاب الزمان فى الاستفسار والاستفصال ؛ وإن كان كاذبا فى بعض المعانى وصادقا فى البعض ، فحينئذ يجب له : إما أن يستفهم المعنى ، وإما أن يعين أحد المعنيين ، ويعرف صدق الحكم عليه دون الآخر ، ويجعل الاختيار فى المعنيين على السائل .

وعلى أن للمجيب فى جميع ذلك أن يسلم فى ابتداء الأمر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذى يفهم ، ويذهب اليه ، ويعنيه ، فإذا أنتج عليه آخر نقيض وضعه ، فكان

---

(١) أسلم : — س (٢) أنه : أنها سا || إذا س ؛ إذسا ، م (٣) وعرضا : أو عرضا س || وأما : فأما سا (٥) المشهور : المشهورات ن || مسافة : مسافته د || وأن : فإن د (٦) به : فيه د || وإن : فان د ، سا ، م ، ن ، ه || بحيث : مجيب ب ، د ، س ، سا || ينصر : ينصره ن ، ه (٧) رأى نفسه : رأيه د ، ن (٨) الذى : والذى ب ، سا || كراهة : كراهية م (٩) فى : — س || إذا : إذ س ، ه (١٠) يسلمنه : يسلمه د ، م || وإذا : فإذا د (١١) اسم : الاسم م ، ن || يستفسره : يستفسر س ، م ، ه || المعنى : بالمعنى د || فعدد : يعدده ه (١٣) أنه لا يفهمه : — س (١٤) كثيرا : — د || وإن : وإذا د (١٦) عليه : على أحدهما د (١٩) يفهم : يفهمه د ، س || ويعنيه : ويعينه ب ، س ؛ + ولا يؤاخذ بالاستفسار والاستفصال د || فكان : وكان د ، س ، م ، ن ، ه

من وجه آخر غير الوجه الذى فهمه ، عاد فبين أن الذى يسلمه ليس هو على هذا المعنى ، بل على معنى آخر . لكن هذا مما يغض من المجيب ، و يدل على نقيصة وضعف فيه ، أو قلة إنصاف ومراوغة . فربما ظن به أنه حينئذ قد أخذ يحتال ، حين لزمه اللازم عما سلمه ، فهو يحاول الآن أن يحرف ما سلمه عن وجهه . وربما ظن به أنه كان عيياً غير عالم بالاشتراك ، وعاجزا عن طلب التفسير فيه .

والمجيب إذا مانع السائل ، فإما أن يمانعه فى المقدمات القريبة ، وقد قيل فى ذلك . وإما أن يمانعه فى المقدمات المنتجة للمقدمات القريبـــة . والسائل إما أن يأخذ تلك المقدمات على أنهـا تعد نحو قياسات ، أو على أنها تعد نحو الاستقراء والتمثيل . وإذا أخذها للاستقراء بجمع منها الاستقراء ، وكان المجيب قد سلم الجزئيات ، لم يكن له أن يماحكه ، أو يمتنع عن القبول إلا بالمناقضة ، كما قيل من قبل . وأضعف من المناقضة أن لا يسلم العموم مستغنيا عن أن لا يسلمه بقيـــاس يبين به فى بعض الجزئيات أنه بالخلاف ، فيكون ذلك قياسا على مقدمة العناد ، وهى مقدمة المناقضة . فإن للمجيب أن يفعل هذا ، وإن لم يكن إلا عمل مضطر . وإنما لا يكون له أن يفزع إلى مثل هـــذا إذا استقرى عليه حين ما يقصد أن يقيس لا على مقدمة العناد ، بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ، و يجعل للمطلوب مناقضة للاستقراء ، لئلا يتم الاستقراء ، فلا يصح نقيض المطلوب . وهذا ممـا قد سلف لك ذكره .

---

(١) ليس : وليس د (٢) يغض : يقصر ن || نقيصة : نقصه د ؛ تقصير س ، سا ، ن ؛ تقصيره م ، هـ (٣) أو قلة : وقلة د || إنصاف : د || ومراوغة : نافصه أو مراوغة ب || مراوغة : مراوغته د || فربما : فإنه ربما د || اللازم : مالزمه د (٤) سلمه : يسلمه س || يحاول : يجادل ن || يحرف : يصرف د || عيا : غيا م (٦) فإما : وإما د (٨) وإذا : فإذا د (٩) للاستقراء : بالاستقراء س ، هـ (١٠) او يمتنع : ويمتنع د ، سا ، ن ؛ أو ممتنع هـ || من قبل : — د || من : — د (١١) مستغنيا : مستغنيا م || عن : على ب ، د ، س ، م ، هـ || عن أن لايسلمه بقياس : بسبب قياس د || لا : — س || يبين : يتبين د ، م ، ن (١٢) مقدمة المناقضة : مقدمته د (٣) وإن لم : ولم د || يفزع : يفرغ هـ (١٤) استقرى : استقرم ؛ استقرأ ن (١٥) كلية : كله س ؛ كلمة م || للاستقراء : فيه د || فلا : ولا ن || يصح : يتم ب ، س ، هـ (١٦) وهذا مما قد سلف لك ذكره : وهو على ماسلف د

وأما إذا حاول أن يأتى بقياس ينتج جزئيا غير المطلوب ، يخالف حكمه حكم ما عداه فله ذلك ؛ كما له أن يأتى بالجزئى المناقض به حسا أو إشارة . ولكن المشاهد والمحسوس المعترف به ، آكد من المبين بالدليل . وليس له بعد تسليم الجزئيات أن يأتى بقياس يعاند به المقدمة الكلية عنادا كليا . وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه ، وقد أورده قياسا يخالف الظاهرات . والقياسات التى توجب خلاف الظاهرات ، وإن كان يوجد فيها ما يصعب حله ، مثل قياس "زينن" على إبطال الحركة ؛ ومعلوم من أمرها أنها مماحكة وعدول عن الحق .

والمماحكة محاورة يعدل بها عن الإنصاف فى طريقة المحاورة الاحتجاجية ؛ ولمثل هذا ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعا شنعا ، فيحوج إلى المماحكة .

وإذا تقلد المجيب وضعا صادقا فى المشهور يقيس عليه بقياس ينتج نقيضه فى الظاهر فمعلوم أن فيه كذبا . فإن كانت إحدى المقدمتين كاذبة والأخرى صادقة ، فلا ينبغى له أن يأخذ فى المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة فى المشهور ، فينسب إلى التعسف وخصوصا وله عنه محيص ؛ بل يجب أن ينقض القياس من جهة إبطال الكاذبة . وأما إذا اجتمع فيهما الكذب ، فإنه وإن كان إنكاره أيهما شاء رافعا للقياس ، فأولى ما ينكره هو الكبرى المشتملة على القول الكلى ؛ فإنها إذا دل على كذبها بالضد أبطل القياس، وأبطل أيضا صدق النتيجة فى نفسه، مثل أنه إذا كان قال: كل ح ب ، وكل ب ا ،وكان لا يمكن أن يكون شىء من ب ا ، امتنع القياس ، وامتنع أيضا صدق أن كل ح ب وذلك

---

(١) إذا حاول : ههنا فله د || غير المطلوب : — د || المطلوب : المطالب ن (٢) له : أنه كان د || المناقض : الناقض هـ || ولكن : لكن سا ، ن (٣) المعترف : والمعرف ب ؛ والمعروف م (٤) يعاند به : يعانده م || وقد : قدس ، سا ، م ، ن ، هـ (٥) الظاهرات : الظاهر س || وإن : فإن سا ، م ، ن (٦) مثل قياس زينن : — سا || ومعلوم : فهو معلوم د ؛ فمعلوم سا || أمرها : أمره د || أنها : أنه د (٨) طريقة : طريق ن ، هـ || الاحتجاجية : لاحتياجية سا (٩) ما الأولى : فالأولى ن || ما : أمام ؛ فأما هـ (١٠) تقلد : تبلد س || يقيس : فقيس د ، س ، م ، ن ، هـ (١١) أن فيه كذبا : أنه كذب ن || له : — د (١٣) وله : له د (١٤) فيهما : فيها د || فأولى : فأول س (١٥) فإنها إذا : فاذا س || فانها : فإنه هـ (١٦) قال : — ب || وكان : فكان ن (١٧) أيضا : —

لأنه إذا كان كل ح ب ، وكان لاشىء من ب ا وجب أن يكون لا شى من ح ا . فأما إذا منع أن يكون كل ح ب ، وسلم أن كل ب ا ، منع القياس ، ولم يمنع أن ح تكون شيئا آخر غير ا لب ، و يكون كل ذلك الشىء ا . مع أن ب ا فيكون ا أعم من ب ومن ذلك الشىء ، و يكون هناك قياس آخر . فيكون إنتاج كون كل ح ا ممكنا ، فلا يكون إذن إنكار الصغرى ومقابلته بالضد رافعا للقياس والنتيجة معا .

ومثال ذلك : إن كذب كاذب فى أن سقراط جالس ، وأن كل جالس يكتب ، فمنع أن يكون سقراط جالسا ، لم يمنع أن يكون قائما ، ويكون كل قائم يكتب ، كما يكون كل جالس يكتب . وأما إذا قلنا : لا شىء مما هو جالس يكتب ، رفعنا القياس والنتيجة معا . وهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وممانعة المجيب إما نحو القول ، و إما نحو القائل . والتى نحو القول ، فأن يناكد فلا يسلم المقدمات بل يأباها إباء لا على سبيل مناكدة ومشاقة للسائل إذا وجده ضعيف الملكة ضيق المجـال ، ومع ذلك فيعوص عليه و يأتى بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولا حقة ، فيضعف السائل عن الإمعان فيما يحاوله ، و يتبلد ، و يتحير .

و إما نحو القائل ، فأن يكون مثلا المقدمات صحيحة ، وقد يلزم عنها المطلوب ، إذا غيرت بعض التغيير ، أو ألحق بها بعض الإلحاق . لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه ، لا من حيث إنكار المقدمات ، بل من حيث يقول إن تأليفك غير منتج ، و إن ماتدعيه

---

(١) لأنه إذا كان : لأن ن || وكان لا : ولا د || وجب أن يكون لا : فلا د (١ — ٢) فأما إذا منع : فاذا امتنع د ، ن (٢) ح تكون : تكون ح د ، سا (٣) آلب : أل ب د ؛ ب م ؛ + يكون وسطا د || فيكون : و يكون د ، س ، سا ، ن ، ه (٥) ومقابلته : ومقابلة ن || للقياس : + بالضد س (٦) كذب كاذب : كاذب كذب د (٧) فمنع : فمع م || يكون : — سا ؛ + هو د || يمنع : يمتنع م ، ن ، ه (٨) وأما : وإنما ب (١٠) فلا : ولا د ، ن ، ه (١١) إباء : — سا ، ن || لا : — س ؛ إلا سا ، م ، ن || أباه لا : إلا د ، ه || ومشاقة : ومناقشة ب ، س ، سا ، هامش ه || إذا : لما د (١٢) ومع ذلك : — د ، س | فيعوص : فيعوض م || و يأتى : و يأتيه د ، سا ، م ، ن ، ه || بمناقضة : مناقضة م (١٣) يحاوله : يعاوده ب ، د ، س ، ن (١٥) التغيير : التغير : سا ، م (١٦) لا من : لكن د || إن : — س

غير لازم مما تقدمه ، فيكون القصور إنما جاء من سوء تأليف السائل للقرائن ، وقبح ترتيبه للكلام ، و إن كانت قوة كلامه قوة قياسية ، وعلى سبيل الأمثلة المذكورة فى تحليل القياسات حين بيّن الفرق بيْن اللازم مطلقا ، و بيْن اللازم بقياس . ور بما كانت هذه الممانعة المتوجهة نحو القائل من سبيل أخرى ؛ وذلك أن يطول عليه الزمان بمباحثات يعود فيها كأنه سائل ، فيجذبه إلى أمور لا ينتفع بها ، ويجد منه انجذابا معه ، فيسخره و ينسيه مبدأ حركته ، و يتشوش عليه الأمر لاختلاط غرضه بما يشغل وقته من أمور خارجة . وهذا خسيس جدا . والمجيب يبكت السائل إما لسوء قوله ، و إما لسوء مشاركته إياه لشدة معاسرته فى تسليم ما حقه أن يسلم ، فإن كان مجاهدا فى مجادلته ، فعسى أن يكون عذره فى ذلك أقرب من القبول . وأما المجادل على سبيل الارتياض ، فإنه يعسر بذلك على نفسه ، إذ الارتياض معاملة شركية تعود فائدتها على الشريكين معا ؛ فأيهما عاسر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ، ولا يكون السائل حينئذ مستعجزا إن انقطع دون غايته ، فإنه قد أسيئت مشاركته ، اللهم إلا أن يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة ، فذلك شىء آخر . والمماسر فى هذه المعاملة حقه أن يقابل بمعاسرة مثلها . وكذلك إن كان الغرض فيه المجاهدة ، فإن المعاسرة فى جدل الجهاد له حد ما إذا تعداه الشريك لم يكن معذورا . فإنه ليس له أن ينكر المشهورات الجلية والأمور الواضحة ، و يمعن فى ارتكاب الشنع . فإذا فعل ذلك فلا لوم على السائل إذا احتال عليه من كل وجه ، وقاس عليه من كاذبات ، ومن خفيات الشهرة ، بعد أن يستدرجه بلطفه ، و يجتلبه إلى تسليمها له .

---

(١) فيكون : و يكون س (٢) للكلام : + ، أن الكلام د || كانت : كان د || قياسية : قياسه ب ، د ، م ، ن ، ه || وعلى : على ن || سبل : + الى م (٣) حين : حتى س || بين : يبين د (٤) المتوجهة : الموجهة س ، سا ، م ، ن ، ه (٥) يعود : يتفوه د || كانه سائل : كانها مسائل د || سائل : يسائل م ، سأل ن || أمور : الأمور د | ويجد منه : ويجذبه م (٥ — ٦) فيسخره و ينسيه : فينسى السائل كذلك د (٦) بما : لما س ، ه || يشغل : شغل سا ، م ، ه || وقته : وقه سا ، ه || أمور : أنه د (٧) قوله : قلهم ب ، ه ، مثله س (٨) لشدة : ولشدة س ، أو لشدة ، ن ، ه (٨) مجاهدا : مجاهرا م || فى مجادلته : — ن (١٠) على : إلى د ، س (١٢) أسيئت : أتيت ن || إلا أن : + لا د ، م (١٤) بمعاسرة : معاسرة سا (١٥) جدل : حد || له : وله ه || الشريك : شريك ن (١٥) معذورا : مقدورا د (١٦) الجلية : الجدلة ب ، س ، سا || الواضحة : الوضحة د (١٧) كاذبات : كافيات ب ، س (١٨) بلطفه : بلفظة م || تسليمها : تسليم ب

ولا يبعد أن يكون الراضى لنفسه بإنكار المحمودات ممن يعترف بالكذب والخفى ويسلمه ، ويقول به ، فإنه لو كان كل ذلك المميز ، وكل ذلك المنصف ، لما ارتكب الشنع . فهو إذن يجيب لعله يسلم الشنع والخفى الشهرة ، فإذا سلم وقيس عليه من هناك ، فلم يسيء السائل فى القياس عليه مما هو أخفى ، أو ما هو كذب ؛ بل الذنب ذنبه من جهتين : إحداهما أنه عاند الظاهرات ، والثانى أنه سلم ما لا يجب تسليمه .

و بالجملة فإن مجادلة المتعسرين ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن . وكما أن كثيرا من الناس إذا انفرد بفكر نفسه قال المتناقضات ، والتى فى قوة المتناقضات ، وصادر على المطلوب الأول مع نفسه وهو لا يشعر ، فكذلك لا يبعد أن يكون ذلك حاله مع غيره ، كان سائلا أوكان مجيبا ، فيسلم نقيض وضعه من حيث لا يشعر ، و يسلم ما لا ينبغى تسليمه . فإن استعمل السائل حينئذ ما هو مصادرة على المطلوب الأول ، أو عكس قياس ، فليس الذنب إلا للمجيب .

فأما المواضع المستحقة للتبكيت فى القول نفسه فهى خمسة :

أحدها أن تكون الأقاو يل لا تنتج أصلا ، إذ لا يكون تأليفها تأليفا قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة ، حتى يكون بحيث إذا زيد فيها شيء أو نقص ، تكون له صورة قياس منتج .

والثانى أن يكون منتجا ولكن لغير المطلوب .

والثالث أن يكون قد ينتج المطلوب ، ولكن :ا هو كذب وغير مشهور .

---

(١) بانكار : — س || المحمودات : المحمود م || ممن : من ب ، د ، سا ؛ فن س (٤) ما : مما ب ، د
(٤) جهتين : وجهين د ، م ، ن (٥) إحداهما : أحدهما م (٦) ليس : ليست م ، ن ، ه
(٧) والتى فى قوة المتناقضات : — د || المتناقضات : المتناقضة ن (٨) نفسه : بنفسه ب ||
يشعر : + ككثير من أصدقائنا د || فكذلك : وكذلك ب ، د ، م || ذلك : — ه (٩) كان : — ن
(١٠) استعمل : استدل س (١٣) إذ : وذلك بأن تكون كاذبة وغير محمودة كلها أو جلها أو بأن د ، م ، ن (١٣) قياسيا : قياسا س (١٤) زيد : أزيد ب

والرابع أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه .

والخامس أن تكون مقدماته صادقة ، ولكن أخفى من النتيجة .

وهذا كله تبكيت القول من حيث هو قول ؛ والذى سلف هو تبكيت القول من حيث القائل .

(١) فضل : فصل د (٢) ولكن : لكن د (٤) القائل : السائل م

الفصل الرابع

فصل (د) فى الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيت وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

واعلم أنه لا يستوى كل موضع فى استحقاق حمل مقدمات القياس عليه ، بل لكل شىء مقدمة بحسبه . وكثيرا ما يكون القول المنتج أَخَسَّ مما لا ينتج ؛ وذلك لأنه قد يكون القول المنتج فى صورته مؤلفا من كاذبات وشنعات وأقل شهرة . والقول غير المنتج فى صورته قد يكون مؤلفا من صادقات ؛ وربما كان بزيادة تزاد عليه يعود منتجا ، والكاذب لايفلح فى حال . وأخس ذلك كله أن يكون مع أنه مؤلف من كاذبات يراد به إنتاج صدق ؛ وبالحقيقة فإن هذا لايكون قياسا على الشىء مناسبا .

والقياسات إما تعليمية ، وإما احتجاجية من عمل جدل الجهاد ؛ وإما مضللة سوفسطائية التى يظن أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن ؛ وإما تشكيكية . فمن ذلك جدلى ارتياضى يتم بإيراد قياسين على متقابلين ؛ كما علمت . ومن ذلك جدلى امتحانى ، كما يورد من القياسات على نقيض الموجود الحق والمشهور ، كقياس "زينن" على دفع الحركة إذا لم يُرَد به غير الامتحان . فأما إن أريد أنه مؤد إلى إيجاب حق ، فذلك مضلل . والنتيجة المظنونة قد تتبع حقا ومظنونا ، وقد تتبع مظنونين ، وقد تتبع شنعا قد سلم ومظنونا ، ويكون حكمه حكما بين الأمرين ، وأضعف فى بابه من كل واحد مما استعمل فى قياسه .

---

(٣) رفيها : منها بخ (٤) المقابل المطلوب : مقابل للطلوب د ؛ مقابل المطلوب م ، ن
(٥) حمل : حمد سا (٦) أخس : أحسن د ، ن (٧) غير : الغير د ، ن || مؤلفا : — سا
(٩) وأخس : وأحسن د ، م ، ن (١٠) وبالحقيقة : بالحقيقة د (١١) مضللة : معضلة ن ؛ يضلله م (١٢) سوفسطائية : + إلا هى ب ؛ + إلا د ، سا ، ن || وإما : + جنس م || تشكيكية : تشكيكه ب ، س ، م (١٣) ارتياضى : ارتيا طى به د || قياسين : قياس د (١٤) به : — د
(١٥) أريد : أدى ه || مضلل : يضلل ب ، د (١٦) مظنونين : مظنونا ب ، سا ، م || سلم : علم س ||
(١٧) حكما : حكم س

ومن الوجوه التى يبكت بها القياس أن يكون فيه فضل لايحتاج إليه ، ويتم الكلام دونه ، ثم يكون دخوله يعمى وجه اللزوم ، ويخفى المقدمة التى عنها اللزوم ، كما إذا عرض قائل يريد أن يبين أن بعض الظن آكد من بعض وكان يكفيه مثلا أن يقول: لأن الأمور بعضها أكثر فى الإمكان من بعض ، والظن بما هو أكثر قوة أو عدد ظانين أقوى ؛ فيترك هذا ويقول : إن من الأمور ما هى دائمة ، ومنها ما هى غير دائمة ؛ والدائمة أفضل. ثم غير الدائمة منها ما هو أفضل وأتم وجودا ، ومنها ماهو أضعف وجودا ، والظن لايكون فى الدائمة وإنما يكون فيما هو فى الممكن الأكثرى ؛ ثم يتبعه بتمام الكلام . فهذا كلام فيه حشو يعميه ويصرف عن التفطن للقياسية التى فيه .

والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهرها ، المصيب الترتيب بالفعل ؛ ويليه الذى إن لم تكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة عنها ، أو كانت نتيجة لازمة منها ؛ أو إن كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو بحيث يعود إلى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم أو تأخير وزيادة ونقصان .

والقول الرذل هو مايرى أنه منتج وليس بمنتج ، وهو المرائى المشاغبى ، أو الذى ينتج ولكن غير الذى يراد إنتاجه . ومن وجوه رذيلة القول فى ذلك أن يكون منتجا للمطلوب ، ولكن عن مقدمات خارجة عن الصناعة غير مناسبة . كمن يبرهن على الطب من مقدمات هندسية ، أو على المطلوب الجدلى ببرهان تعليمى حقيقى .

---

(١) بها : به م ، ن ، هـ (٢) كما : وكما م (٢ — ٣) إذا عرض قائل : يقول قائل د ، م ، + بل س || (٢) ركا ، يكفيه : ويكفيه د || لأن : أن د (٤) أكثر : أكثر أكثر د || ظانين : ظاهر ب ، س || إن من : لزم د (٥) والدائمة : فالدائمة هـ || أفضل : أصل ن (٦) وأتم : وأبرم س || هو : هى هـ || وجودا : + وفى كل شىء فقد يوجد أفضل وأضعف د ، م (٧) فى : — ن بتمام : + بباقى م (٨) للقياسية : بقياسية د ، القياسية هـ (٩) هو : — ب || الظاهرها : الظاهرة ن || الترتيب : للترتيب ن (١٠) أو كانت : وكانت ن || نتيجة : النتيجة س || عنها : منها سا || أو إن : وإن ب ، د ، سا ، ن (١١) تما : بتمام هـ || هيئة : ماهية ب ، س ، سا || يعود : — س (١٢) أو تأخير : وتأخير ن || وزيادة : زيادة سا (١٣) المرائى : المرادى م || أو الذى : والذى ن (١٥) على : عليها د

ومنها أن يكون إنتاجه للصدق إنما هو عن الكذب ، لا على سـبيل قياس الخلف ، ولا لأن الكذب مشهور ؛ فيكون بالحرى أن يلام مستعمله لأمر هو مسـتحقه لا لأجل الكذب ، فإن للكذب مدخلا فى استعمال الجدل ، فإن القياس الكاذب قد يستعمل إذ كان مشهورا . ومن استعمل لا على هذه الجهة ، فقد رام المغالطة قصدا ، أو غلط سهوا. وقد يستعمل الكاذب فى موضع آخر استعمالا موافقا ، وهو أن يكون المجيب يحفظ صادقا ، فيلزم السائل أن ينتج كاذبا ، و يلزم أن ينتجه عن كواذب محمودة يتسلمها ، فلا يكون هو معذولا فى تسلمه الكاذب للكذب .

ومنها أن يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة فى المستقيم ، أو على المقابل بالخلف ، أو يكون كذلك بحسب الظن . وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول ، وأنه هو الذى يكون حداه بعينه حدى المطلوب . وأما الذى بالظن ، فهو الذى يخالف حداه فى الحقيقة حدى المطلوب ، لكنه يؤخذ فى الظن مكانه ، و يقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله .

والمصادرة التى بحسب الظن هى على وجوه : منهـا أن يأخذ الأعم مكان الأخص ليقيس ، فيقول له المجيب : إنك قد أخذت الأمر نفسه فى حجته ، إذ سواء اسـتعملت الأخص أو الأعم . كمن يستعمل فى إثبات أن علم المتضادات واحد ، أن علم المتقابلات واحد ، فيقول له المجيب إن هـذا بعينه هو المطلوب . أو يقول له : لو سلمت هــذا لسلمت ذاك .

---

(١) سبيل : — ن (٢) أن : + لا د ، ن || لا م : يلزم ن ، ه || لأمر : لأمور م ، ن || هو : ى م ، ن ، ه (٣) للكذب : الكذب م (٥) موضع : مواضع س ، ه (٦) فيلزم السائل : + فيلزم السائل ب || و يلزمه : و يلزم س ، ه || ينتجه : نتيجه س (٧) معذولا : + ولا ن || تسلمه : تسليمه م (٨) مصادرا : مصادرة د || المستقيم : المنقسم م || أو : — هو (٩) مصادرة : مصادر س (١٠) حداه : حداد (١٠ — ١١) وأما ... المطلوب : — د (١٠) الذى : الكذب س || فهو الذى : — ب ، د (١٣) هى : — س || ليقيس : فيقيس د (١٤) حجته : حجة م ، ن || إذ : أو د ، ه (١٥) أو الأعم : والأعم ب ، د ، س ، ن || المتضادات : المصادرات سا || له : — د (١٧) لسلمت : تسلمت س || ذاك : ذلك د ، سا : ه

والثانى أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستمرى ، كما يوجبه عكس المثال المورد .

والثالث أن تكون الدعوى جملة ، فيأخذ السائل بالقياس فى المصادرة على جزء جزء منها . كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض ، فيقول : لأن الطب معرفة بحال الصحة ، والطب معرفة بحال المرض .

والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشىء ؛ كمن يقول : إن الضلع مباين لأنه غير مشارك ؛ أو الإنسان محبوب لأن الضاحك محبوب .

والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه أيضا : إما الحقيق المذكور . وإما أن يأخذ بدل النقيض محمولا مضادا ، كقولنا : رزل ، لقولنا : فاضل ، بدل قولنا : ليس بفاضل . وإما أن يوجب فى الجزئى مقابل ما أوجب فى الكلى المدعى . وإما أن يصادر على ضد لازم ما وضع فى المقدمات ، أو لازم ضده ؛ أو على ما يلزمه ضد لازم الموضوع .

والخطأ فى المصادرة على المطلوب الأول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها إذا ارتقينا إليها فوجدناها مأخوذة فى بيان نفسها . وأما الخطأ فى القياس على مقابل المطلوب ، فهو اعتبار مناسبة المقدمات بعضها إلى بعض . فالأول يلتفت فيه إلى النتيجة ، والثانى يعتبر حاله من نفس القياس .

وينبغى لمن أراد أن تحصل له ملكة الجدل أن يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ، فيتوسع فى إنشاء القياسات . وربما اقتدر على أن يتلطف متى شاء فى ذلك ، فينقض القياس من نفسه ، إذا أمكن أن يخفى صورة العكس ، ووجد الشهرة تعينه .

---

(١) يأخذ الأخص مكان الأعم : ينتقل من الأعم إلى الأخص د (٢) أن : — د || السائل بالقياس فى المصادرة : يصادر د || بالقياس : القياس م ، ن || بالقياس فى المصادرة : القياس فيصادر س ، ه ؛ القياس فى الصادر سا (٣) منها : منه س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ — د || أن : — د ، ه (٣ — ٤) الصحة وحال ... معرفة : — د (٦) أو الإنسان : والإنسان ه || محبوب : مجنون سا || محبوب : مجنون سا (٧) | المصادرات : خرم فى نسخة "سا" إلى آخر الكتاب | (٧) وجوه : أوجه ن || وإما : من جملته د (٨) لقولنا كقولنا م ؛ وكقولنا ن (٩) وإما : فإما ب ، د ، س ، ن ، ه (١٣) مقابل : المقابل ن || فهو : + فى م ، ن ، ه (١٥) حاله : بحال د (١٦) يتعود : ينفرز ن (١٧) فيتوسع : + أيضا س ، ه

ويجب على الجدلى أن لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشىء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ، ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع أخرى فتارة يعاند مقدمات تلك الحجج ، وتارة مقدمات هذه الحجج التى تقابلها ؛ فإن ذلك يخرجه ؛ خصوصا إذا كان جيد الطبع ، حسن الاختيار للأفضل والاجتناب للأخس . وأن يتحفظ المسائل الخلافية المشهورة ، ويحفظ حجج الإثبات والإبطال فيها من المواضع التى ذكرناها . وأن تكون حدود الأصول والمبادئ مشهورة عنده ، وتكون كلها على طرف لسانه . وأن يتدرب فى تصيير القول الواحد أقاويل كثيرة بالقسمة ، والأمثال ، وتحليل الحدود والقياسات إلى المبادئ والأصول بممارسة كتاب "أنولوطيقا" . وأن يجتهد على رد الجزئيات إلى أحكام عامية تكون أنفع له من حيث الحفظ ، وإن كان أخذ العامى صعبا فى كل شىء .

وأما فى الاستعمال فينبغى للجيب أن لا يسلم الكلى ما قدر ؛ فالقياس ينبعث من الكلى ، كما أن الاستقراء ينبعث من الجزئى . وقد علمت أوفق موضع استعمال كل واحد منهما ، إذ علمت أن القياس ينبغى أن يستعمل مع الأقوياء ، والاستقراء مع العامة .

واعلم أن صناعة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب القياس ، وعلى المناقضة ، وعلى المعارضة بالاحتجاج ، والتوصل إلى المقاومات ، والشعور بصحة السؤال أو سقمه .

والقياس فعل السائل ، والمقاومة فعل المجيب . والمعارضة أيضا للمجيب ، وهى أن يورد قياسا ينصر وضعه يحاذى به قياس السائل الذى أبطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل ؛ وهى ضعيفة جدا . والمناقضة أيضا للمجيب ، وهى فى إبطال حكم الاستقراء ، أو تكذيب الكبرى .

---

(١) ويجب : ويجوز ن || على : — م (٢) بحجج : لحجج ب || أخرى : — س
(٣) يخرجه : يحرجه ؟ (٤) للأخس : للأخص هـ (٥) فيها : — د ، س ، م ، ن ، هـ
(٦) وتكون : فتكون د || تصيير : تفسير د ؛ تعميم م (٨) على : إلى ن (٩) العامى : العام س ، ن || صعبا : طبعا ن (١١) قدر : قدره ن (١٢) كل : لكل م (١٣) إذ : إذا ب ، د ، م ، ن || أن : + إذ ب || ينبغى : يمتعى م (١٤) وعلى المناقضة : والمناقضة س ، هـ (١٥) بالاحتجاج : بالحجج م || والتوصل : والموصل ب || المقاومات : المقدمات م || أو سقمه : وسقمه د (١٦) فعل : فعلى ن || السائل : للسائل م || فعل : فعـــل ن || المجيب : للجيب م || وهى : ودو ن ، هـ
(١٩) أو تكذيب : وتكذيب د ، ن ، هـ

والقياس والمعارضة يبتدآن من كثرة إلى وحدة . والمناقضة والمقاومة يردان وحدة إلى كثرة . أما المناقضة فبأن يجعل الكلى الواحد الحكم غير كلى ومختلف الحكم . وأما المقاومة ، فلأنها انصراف ما عن الواحد ، وهى التنبيه إلى الكثرة ، وهى المقدمات ، ومع ذلك فإنها تحوج إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى . والأولى أن لا يتكفل المجيب حفظ كل وضع أو نصرته ، ولا السائل إيراد القياس على نقيض كل وضع ، بل يجب على المجيب أن تكون نصرته للمشهور والصادق ، وعلى السائل أن يكون إبطاله للشنع وللكاذب . ومع ذلك ، فلا ضير فى أن يقابل المتعنت بالتعنت ، والجاحد بالجحد ، والحايد عن الطريقة بالحيد عن الطريقة . بل الأولى بمثل هذا المعامل أن يكدح ، ويكتسح ولو بمغالطة تروج عليه ، ليعرف أنه مع إنكاره للحق قابل للباطل .

تم كتاب الجدل

---

(٢) كلى : الكلى م || ومختلف : ويختلف بخ (٣) وأما : أما س || ما : مما د || التنبيه : النصبة د ؛ التنبه د ؛ النتيجة م (٣ — ٤) وهى المقدمات : — ن || ما : بما د (٦) وعلى : على د (٧) للشنع : لشنع د || وللكاذب : والكاذب د ، م ، ن ، ه || ومع ذلك : — د ، ن || فلا ضير : — ه || بالتعنت والجاحد بالجحد : والمنكر بالإنكار د ، || بالجحد : + والمنكر بالإنكار ن ، ه (٨) المعامل : المقابل د || (١٠) تم كتاب الجدل : + والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم القربى ب ؛ + الفن السابع من المنطق المقالة الأولى فصل ...د ؛ تمت كتابة الفنون الستة الفن السابع من الجملة الأولى فى سونسطيقاس ، هذا آخر كتاب الفن السادس من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين الفن السابع من كتاب الشفاء ...م ؛ تم الفن السادس الفن السابع وهو مقالتان ...ن ؛ هذا آخر الفن السادس من كتاب الشفاء وهو كتاب طوبيقا أى الجدل . وتمت المجلدة السادسة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين أجمعين ه

فهرس بالمصطلحات الفنية

(ا)

(ا ب)

(ا ت)

(أ ث)

(ا ج)

(ا ح)

(أ خ)

أ د

(أ ذ)

(أ ر)

(أ ز)

(أ س)

(أ ش)

(أ غ)

(أ ف)

(ا م)

(أه)

(أو)

(ا ى)

(ب)

(ت)

التوهم ٥/٢٥٦ ، ١٤/٢٥٩	imagiuation
توهم متوهم ٦/١٩٠	
تيره (= لون) (لفظة فارسية) ١١/١٨٥	dim colour.

(ث)

الثبات ١٦/١٢٩ ، ٦/١٨٤ ، ١٩/١٩٩ ، ٢/٣٢٤	
ثراسوما خوس ٩/٩٥ (اسم علم)	Thrasymachus.
الثقة ١٦/٥٠	confidence.
الثقيل ٥/٨٥	heavy.
(الأرض) ثقيلة ١١/٢٢٥	
الثلاثية ٥/١٧٦	trio.
الثلج ١٧/١٦٦ ، ٧/١٩٣ ، ١١/١٩٦ ، ١٠/١٩٩ ، ٥/٢٢٠	ice.
الثلج جوهر ١٠/١٦٦	

(ج)

الجاحد ٧/٣٣٦	
الجار ١٦/٢٥١ ، ٢/٢٥٢	neighbour.
" الماء " الجارى ١١/٦٧	running water.
جاعل ١٧/٢٤٢	
جامد ٧/١٩٣ ، ١٧/١٩٥	solid.
" فضيلة " جامعة ١٥/١٥٣	common vrirtue.
جانب ١٧/٢٣٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١١/٢٤٣	side.
الجانب الآخر ١٤/١٤٨	
جبن ٥/٢٨٥ ، ٥/٣٠٩	cowardice.
الجحد ٨/٣٣٦	denial
الجدال ١٠/٣٠١ ، ١٣/٣٢٠ ، ٤/٣٢١	discussion.

(خ)

(ر)

(ش)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

act, action	الفعل ١٦/٣٦ ، ١٠/١١٠ ، ١٢/١٥٠ ، ١/٢٣٦ ، ٥/٢٤٧
	فعل الشيء ٥/١٤٠
praiseworthy act for its own sake	الفعل المحمود لذاته ١٢/١٨٧
	" جهة " الفعل ٥/٣٢٠
poverty	الفقر ٤/١٥١
right thought	فكر صحيح ١٠/٢٨٨
	" عين " الفكرة ٣/٢٩٠
rational soul	(قوة النفس) الفكرية ١٣/٢٢٧
agriculture	الفلاحة ٨/٢٥٠
philosophers	الفلاسفة ٨/٤٣ ، ٤/٧٧ ، ٩/٢٧٢
philosophy	الفلسفة ١/١٥٣
first philosophy	الفلسفة الأولى ١٠/٥١ ، ٦/٩٤ ، ١٧/١٥٢
sphere	الفلك ١٠/١٥٠ ، ١٤/٢٧٣
sphere is a quintessence	الفلك طبيعة خامسة ١١/٤٣
art	الفن ٤/٢١ ، ١٠/١٤٥ ، ٧/١٦٩ ، ٣/١٨٢ ، ١٥/١٨٦ ، ٤/٢٩٧
first art = eisagoge	الفن الأول = المدخل ١/٥٧
sceond art = categories	الفن الثانى = المقولات ١٤/٢٥٨
d art = de interpretatione	الفن الثالث = العبارة ١١/١٤٤
demonstrativie art	فن البرهان ١٥/١٨٦
understanding	الفهم ٥/١٣٨ ، ٦/١٦٩ ، ١١/٢٢٣ ، ١٢/٢٢٧ ، ١٩/٢٤٧ ، ١١/١٦٦
understanding is knowledge	الفهم علم ١٥/١٨٦
good un.	" جودة " الفهم ١١/١٠٣
	" سوء " الفهم ٢/٣٩ ، ٤/٧٦
	الفواحش ٧/٢٥
up the earth	فوق الأرض ١٣/٢١٣
more than one	فوق واحد ١١/٢١٢
	فى الأغلب ٨/١٢١

(ق)

ك : ل

(ل)

(م)

(م أ)

(م ج)

(م ح)

(م د : م ذ)

(م ص)

(م ض)

(م ط)

(م غ)

(م . ف)

(م ك)

(م ل)

(م ى)

(ن)

(ن ا)

(ن ب ٠ ت ٠ ح ٠ د)

(ن . هـ . و)

(و : ى)

(ى)

تم طبع هذا الكتاب فى يوم ١٦ جمادى الاخرة سنة ١٣٨٥
(الموافق يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٦٥) م

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٥٦٦٢-١٩٦٢-١٠٠٠٠